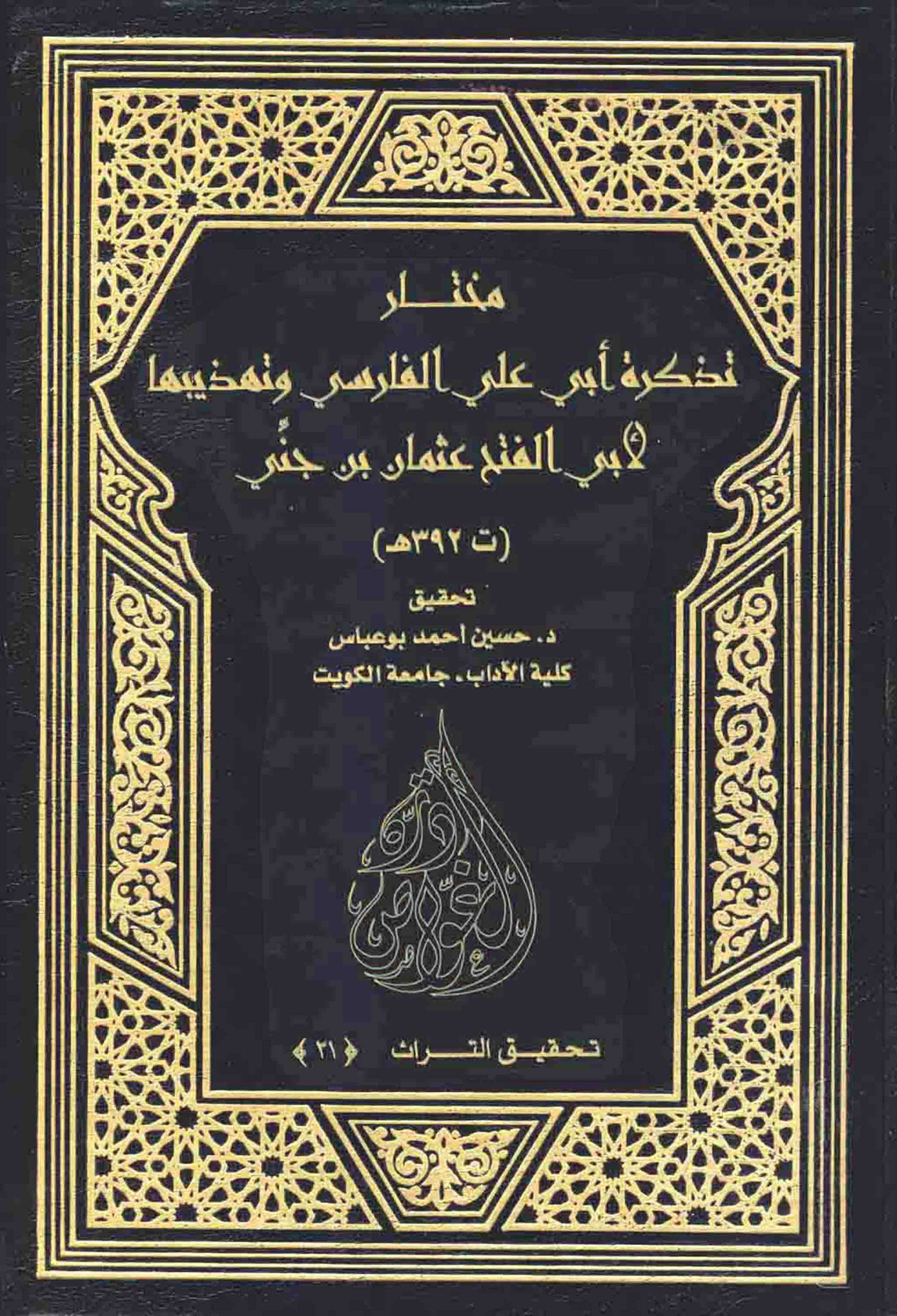

مختار
تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها
لأبي الفتح عثمان بن جنّي
(ت ٣٩٢هـ)
تحقيق
د. حسين أحمد بوعباس
كلية الآداب. جامعة الكويت
تحقيق التراث ﴿٢١﴾

مختـــار
تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها
لأبي الفتح عثمان بن جنِّي

(ت ٣٩٢هـ)

تحقيق
د. حسين أحمد بوعباس
كلية الآداب - جامعة الكويت

تحقيق التـــراث ﴿ ٢١ ﴾

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣١هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية
بن جني، أبي الفتح عثمان
مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها./ أبي الفتح عثمان بن
جني: تحقيق: حسين بو عباس .ـ الرياض ١٤٣١هـ.
٤٩+٧٢٨ ص؛ ١٩×٢٧ سم (تحقيق التراث؛ ٢١)
ردمك: ٦-٢٠-٨٠٣٢-٦٠٣-٩٧٨
١ ـ اللغة العربية ـ النحو ٢ـ اللغة العربية ـ الصرف
أـ العنوان ب ـ السلسلة
ديوي ٤١٥,١ ١٤٣١/٩٤٣٧

رقم الإيداع: ١٤٣١/٩٤٣٧
ردمك: ٦-٢٠-٨٠٣٢-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٣٢هـ / ٢٠١٠م

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
ص. ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ فاكس ٤٦٥٩٩٩٣


بسم الله الرحمن الرحيم
درة الغواص

إهداء

إهداء إلى ثلاثة

إلى والديّ حفظهما الله ...

وإلى زوجتي جزاها الله خير الجزاء ...

وشكر إلى ثلاثة

الأستاذ الدكتور عبد الله الغنيم

بمساعدته حُزت مصورة المخطوط

الأستاذ حائري رئيس قسم المخطوطات بمكتبة مجلس الشورى الإسلامي

لولا رسوخ قدمه في معرفة مخطوطات الخزانة لما عثرنا على بغيتنا

أخي الدكتور حسن الموسوي

بسعيه الحثيث وصلتني مصورة المخطوط



المقدمة

"تذكرة أبي علي الفارسي، الجزء الثاني منه نسخة قديمة، سقط من آخره تاريخ الكتابة بقرينة المقابلة، ويغلب على الظن أنّ النسخة من خطوط القرن الخامس تقريبا" في خزانة الشيخ ميرزا فضل الله الزنجاني(١). منذ عام ١٩٢٨ ظَلَّ هذا الوصف للمخطوط يدور بين المحققين والدارسين(٢)، ولم نعرف اطلاع أحدهم عليه إلا الواصف الأول، ثم غَبَر زمنٌ توفي فيه شيخ الإسلام صاحب الخزانة فتفرقَت كتبه في المكتبات وغاب خبرها بما فيها من نفائس.

وقد لفت نظري تناوش الباحثين من بعيد لهذا المخطوط على الرغم من أهميته وعلو شأن صاحبه، فحملني ذلك على تَسقُّط أخباره واقتفاء أثره إلى أن علمت أن جملةً مِن كُتُب مكتبة شيخ الإسلام ألقت عصاها وحطت في مكتبة مجلس الشورى الإيراني، فسافرت إلى طهران، وسألت في المكتبة عن الكتاب فلم يعرفوه ولم يكن له ذكرٌ في فهارس المكتبة على الرغم من دقة هذه الفهارس وسعتها، فلما سألت المشرف على قسم المخطوطات الأستاذ حائري(٣) تَذكَّره، وقام إلى خزانة المكتبة يطلبه فما لبث أن عاد وبيده مجلد وضعه بين يدي، فبدأت أنظر فيه وأفتش حتى إذا اطمأننت من أنه بغيتي طلبت منهم تصويره فاعتذروا بأنه من قسم النفيس وهو غير مسموح بتصويره، ولكنّ الله يسَّر بفرج سريع من حيث لا أحتسب إذ حضر في تلك الساعة وزيرُ التربية الكويتي الأسبق الأستاذ الدكتور عبد الله الغنيم في جولة يتعرف فيها بعض المراكز الثقافية في طهران، فأبلغتُه عن طريق أحد مرافقيه(٤) برغبتي وتعذُّر تحقُّقها، فطلب منهم

(١) خزائن زنجان في إيران، مجلة العرب سنة ١٩٢٨ ص٩٢

(٢) منهم بروكلمان في تاريخ الأدب (١ / ٥٢٠) وآغا بزرك في الذريعة (٤ / ٢١) وسزكين في تاريخ التراث مج٨ ص٤٤٥، ومحقق الإيضاح العضدي ص١٤، ومن تلاه من محققي كتب أبي علي، ود. حسين محفوظ في نفائس المخطوطات ص٣، ٣٥ ذكر أنه مر بزنجان وصنع لبعض مكتباتها فهرساً ومنها مكتبة شيخ الإسلام غير أنه لم يصرح باطلاعه على الكتاب، ولعله فعل.

(٣) ممن ذكر الأستاذ حائري وأثنى على علمه وسعة اطلاعه على المخطوطات د. عبد الرحمن بدوي في مذكراته: سيرة حياتي (٢ / ٢٦٤، ٣٤٥)

(٤) أعتذر من هذا المرافق الكويتي لعدم معرفتي اسمه فقد كان سبباً مهماً لإبلاغ الدكتور الغنيم بالأمر، فحق عليّ شكره.

مـساعـدتي فـوعـدوه بذلك بعـدمـا تبين لـهـم أن مـرادي البـحـث العلمـي لا المتـاجـرة بالمخطوطات التي يتقونها بهذا المنع، وقد احتاج الحصولُ على المصورة إلى مراجعة المكتبة ومتابعة الإجراءات مدة شهرين، فقام بذلك خير قيام أخي الدكتور حسن الموسوي الذي تسلمت منه المصورة وشرعت أنسخها في آخر الشهر السابع من سنة ٢٠٠٣ ميلادية.

حرصت على إثبات خبري هذا تحدثًا بالنعمة، ودفعًا للدعوى العريضة التي تتردد بين جمهور المهتمين بالمخطوطات؛ وهي ضياع المخطوطات وسرقتها عند انتقالها من مكتبة لأخرى أو من المكتبة نفسها مما جعل المخطوطات المهمة والنفيسة غير موجودة أو تكاد تكون كذلك، ولكنها دعوى المتواني وحجة المعذِّر، والحق أنّ مَن طَلَبَ شيئا ناله أو بعضَه.

و«تذكرة أبي علي الفارسي» موضع عناية واهتمام مذ أن عرفها الناس، فالسلطان يخاطب أبا علي للتمكين من أصلها لنسخها ويطلب منه تصحيح النسخة للخزانة(١)، بل إنّ الفاضل وزير الدولة الغزية طلب من المهلب البهنسي النحوي إتمام كلمات في التذكرة(٢)، واعتنى الشيوخ بقراءتها ودراستها وحكاية نصوصها والأخذ منها في مصنفاتهم(٣)، ومما يُعد من اهتمام العلماء بها والعناية بأثرها ردُّ الأسود الغندجاني المسمَّى (نزهة الأديب في الرد على أبي علي في التذكرة)(٤)، ثم سعْي أبي اليمن في الرد على الأسود(٥).

ويأتي كتابنا «مختار التذكرة» في هذا السياق، غير أنّ أهميته تزيد بعلو كعب صانعه ابن جني الذي صحِب أبا علي أربعين سنة فكان أولى الناس بالاختيار من التذكرة

---

(١) انظر الخبر مع كافي الكفاة في: معجم الأدباء ص٨١٤

(٢) يكثر في التذكرة مواضع لم يتم فيها كلام أبي علي كما سيظهر في وصفي للكتاب. وخبر المهلب في الإنباه (٣/٣٣٤) والغزية اظنه يريد الصلاحية.

(٣) انظر مثلاً في (الإحاطة ٣٢٧٥) قراءة ابن الضايع التذكرة على الشلوبين، ورواية ابن خير لها في: فهرسه ص٣١٨، وما سيأتي في دراسة العنوان من مصادر أوردت نصوصها.

(٤) معجم الأدباء ص٨٢٢

(٥) الإنباه (٤/١٧٥)

وتهذيبها بما يعرفه مِن علم شيخه ومراده من كلامه، فكان الكتاب عمَل عَلمَين من كبار أعلام العربية، ولا يَغمز من قَدْر مخطوطه إلا نقصانه بخرم في آخره لا ندري مقدار ما ذهب به.

وفي الكلمة التي ألِف المحققون وضْعَها قبل النص المحقق بحثتُ أمرين :

الأول: عنوان المخطوط ونسبته، وقد أطلت فيه لكثرة الاحتمالات الواردة في العنوان، فاقتضى ذلك تقليب الأوجه وسبرها حتى تطمئن النفس إلى ما انتهيت إليه فلا تنزع إلى غيره.

الآخر: صفة الكتاب ومحتواه، فعرضت فيه ما رجح عندي من أنّ «التذكرة» مستودع أبي علي ومسوَّدة كتبه مما يجعلها أقدم كتبه، وقد بقي في «المختار» بعضُ ما يدل على ذلك. ثم ذكرت الرموز المستخدمة في الكتاب وما ظهر لي في معانيها، وأعقبتها ببيان مادة الكتاب مسائله وأبوابه وشواهده وما امتاز به من سائر كتب أبي علي، وتلاه ذِكرٌ لمصادر أبي علي غير المسماة في الكتاب؛ لأنني اهتديت إليها بتحقيق الكتاب وعرْض نصوصه على المصادر، وأما مصادره الأخرى فمبذولة في الفهارس. وأوجزت عقب ذلك سمات عمل ابن جني في تهذيبه للتذكرة.

وختمت ببيان عملي في تحقيق النص الذي ما اهتممت فيه بشيء - بعد سلامة النص - قدْر اهتمامي بربط الكتاب بكتب أبي علي الأخرى، فهذا الكتاب هو آخر ما نعرفه من تراث أبي علي الفارسي الذي وصلنا، فوَجَب على مَن يتصدى لإخراجه الإفادةُ من أعمال سابقيه - جزاهم الله خير الجزاء على ما جدّوا فيه واجتهدوا - وقد اقتضى ذلك كثرة الرجوع إليها ورجع البصر فيها، ولك أن تحزر ما يحتاج إليه ذلك من جهد ووقت قد يعرفه من عالج كتب أبي علي المختلفة المناهج في التحقيق والفهرسة(١).

وختاما أسوق شكري إلى كل من جاد عليّ في هذا العمل بفائدة أو حضّ، وغُرة

(١) استعددت لهذا العمل بصنع فهرس لشواهد الشعر في جميع كتب أبي علي، واعتمدت على فهارس الآيات في الكتب نفسها وباخَرة اهداني مشكورا أستاذنا الدكتور الدالي فهرسه الذي صنعه لشواهد الآيات في الحجة فافدت منه قدر الإمكان.

أولئك الأستاذ الدكتور محمد الدالي، يليه أخي الأستاذ وائل الرومي، وكذلك العزيزان الأستاذ يوسف البلام وعبد العزيز بخش على معونتهما في العرضة الأخيرة على المخطوط.

ثم كان من تمام مِنَّة الله عليّ في هذا الكتاب أنْ ينهض بأمر قراءته ومراجعته في مركز الملك فيصل للبحوث الدكتور سيف العريفي، فوقّفني على ما بدا له من إصلاح وتعديل في مواضع من متن الكتاب وحواشيه وافقتُه في أكثرها، فحقٌّ عليّ شكرُه وعرفانُ فضله فيما أسداه إلى هذا الكتاب وجزاه الله عما بذل من جهد ووقت خير الجزاء.

ولئن كان العمل في آخر الشوط افتقر إلى الكمال أو ما يدنو منه فإنّ العزاء في أني لم أضن بالاجتهاد في هذا السبيل، راجياً منه سبحانه القبول والمغفرة، ومن القارئ النصح والصفح عما وقع من قصور وخلل.

حسين أحمد بوعباس

٢٠١٠/٣/٢٥، الكويت

Hboabbas 1@hotmail.com



هذا الكتاب

أبوعلي الحسن بن أحمد الفارسي (٢٨٨-٣٧٧) من كبار شيوخ النحو وصفوتهم، نُشر له خمسة عشر كتاباً[١]، وقامت على دراسة حياته وآثاره أبحاث عديدة مفصَّلة، فلم يعد في قوس ترجمته منزع[٢]، وكذلك الحال لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢) الذي لم يقِلّ عن شيخه في حظوته لدى الدارسين[٣]، لذلك أعرضت عن الترجمة لهما بخلاف ما استنه المحققون من الترجمة للمصنف في صدر الكتاب المحقق، وانصرفت إلى الكتاب أدرس عنوانه ونسبته إلى صاحبيه، ثم أبنتُ صفته ومحتواه وبعض مصادره.

أولاً: عنوان المخطوط ونسبته:

في بحثي لعنوان المخطوط سيرِد الكلام في نسبته لمؤلفه ما يغني عن إفراد مبحث منفصل لهذا الأمر، وقد اجتمع عندي لهذا المخطوط عنوانات خمسة هي:

١- التذكرة

٢- التذكرة القصرية

٣- المسائل القصرية

٤- القصريات

٥- مختار التذكرة وتهذيبها.

وهذا حديثها:

---

(١) هي الإيضاح والإغفال والبصريات والبغداديات والتعليقة والتكملة والحجة والحلبيات والشعر والشيرازيات والعسكرية والعضديات والمقاييس والمنثورة والأخبار.

(٢) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٨١١، وبهامشه فضل تخريج واوفى ترجمة له في: أبي علي الفارسي للأستاذ عبد الفتاح شلبي ص٥٢، والأصول النحوية والصرفية في الحجة (١/ ١٧) وانظر مقدمات كتبه كالشعر والبصريات والبغداديات

(٣) انظر: معجم الأدباء ١٥٨٥وما في هامشه، وأضواء على آثار ابن جني ص١١، ومقدمة كتابيه الخصائص وسر الصناعة.

١- (التذكرة)[١] هو العنوان الذي وجدته على ورقة غلاف المخطوط، وقد كُتب بخط الناسخ في عبارة سلَف ذكرها، ووجدتُ عشرين نقلاً عن التذكرة في عدة مصادر وهذه النقول موجودة بألفاظها - غالبًا - في المخطوط؛ ومن هذه المصادر: الخصائص لابن جني، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، وشرح شذور الذهب لابن هشام، واللسان لابن منظور، والأشباه للسيوطي، والمقاصد للعيني، والخزانة وشرح أبيات المغني للبغدادي.

فمن ذلك:

أ- قول ابن جني[٢] في أصل كلمة (تَيْهُورة) والوجوه فيها: "وقد ذكر ذلك أبو علي في تذكرته". وقد وجدت في المخطوط (٢-أ) حديثًا مفصلا في (تيهورة) يقول فيه: "فأما ما أنشده أبو زيد من قوله:

خَلِيليَّ لا يَبْقَى على الدَّهْرِ فادرٌ   بتَيْهُورَةٍ بينَ الطَّخَا والعَصائبِ

فإن (تيهورة) عندي (فَيْعُولَة)، والذي عليه اللفظ (عَيْفُولَة). إلا أنَّ العين لما وقعتْ موقع الفاء قُلبت إليها كراهةً لوقوعها مضمومةً بين مِثْل ومُقارِب، وما كان يَلزم من القلب والإدغام وامتناع الحذف المطَّرد في العين. فإذا أُدغمتْ فيه الياء تَحركتْ بالكسر. صارت كأنها فاء. ألا ترى أنَّ وقوعها في موضعها صار مرفوضا من حيث كان القياس المطَّرد في هذا الباب يؤدي إلى تحريك ما لا يُحرك في الواحد؛ كما لا تتحرك ألف (فاعل) في الواحد فهذا مما يتحقق له الحرف بموضع الفاء، فيستمر فيه البدل من الحرف /٢ب الذي أُبدِل منه.

فأما الدلالة على أنَّ عين الكلمة واو فـ(هار يَهُور)، وفي الحديث: «حتى تَهَوَّرَ الليلُ». وحكى أبو الحسن أن بعضهم يقول: يَتَهَيَّر. قال: وقالوا: (هِرْتَ تَهَار) مثل (خِفْتَ تَخاف). ولم يحك غير (يَتَهَيَّر)...".

---

(١) انظر: الفهرست ص١٠١، ومعجم الأدباء٤/٨١، وفهرست ابن خير ص٣١٨، والإنباه (١/٣٠٩) ووفيات الأعيان (٢/٨١) وغاية النهاية (١/٢٠٧)، والبغية (١/٤٩٧) وغيرها مما سأذكره في المتن.

(٢) الخصائص (٣/٣٤٣)

ب ـ وفي إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي[١]: "وقال في التذكرة: قال بعض البصريين: اعلم أنَّ العرب تجعل ما أضيف إلى ما ليس فيه ألف ولام بمنزلة ما فيه ألف ولام، فترفعه كما ترفع ذلك فتقول: نِعْم أخو قوم زيد". وهذا النص في المخطوط (١٢ـ أ) سوى أنه يخلو من عبارة (اعلم أن العرب تضيف).

ج ـ وفي اللسان (حذفر): "وحِذْفار الأرض: ناحيتها؛ عن أبي العباس من تذكرة أبي علي"، وفي المخطوط (١١٢ـأ): "وأخبرنا عن أبي العباس: يقال: سارَ فلانٌ في حِذْفار الأرض. ويقال: سار بِحذفار الأرض؛ إذا سار في ناحية منها. وحَذافير الأرض: نواحيها". وفيه (١٨١ـأ): "وقال أبو العباس: سار في حِذْفار من الأرض؛ إذا سار في ناحية منها. و(حذافير) الأرض: نواحيها".

د ـ في المقاصد النحوية[٢] في بيت زياد الأعجم:

وجدْنا الحُمْرَ مِن شَرِّ المطايا كما الحَبَطَاتُ شَرُّ بني تَميمِ

قال العيني: "قوله: (فإنَّ الحمر) بضم الحاء المهملة وسكون الميم جمع حمار، هكذا وجدته مضبوطًا في نسخة صحيحة لأبي علي الفارسي؛ أعني التذكرة". ورواية البيت في المخطوط (٥١ـب) كما ذكر العيني.

هـ ـ في الأشباه والنظائر[٣]: "وربما كان في الشيء لغتان فاتفقوا على إحداهما في موضع؛ كقولهم: لَعَمر الله، وأنت تقول: العُمْر والعَمْر، ذكره الفارسي في التذكرة". وجاء في المخطوط (٥٤ـب): "أبو محمد التّوَّزيّ قال: أخبرنا يحيى بن نُجَيم قال: سأل عمرُو بن عُبيد عيسى بنَ عمر: لِمَ سُمِّيتَ عَمرًا؟ قال: العَمْر والعُمْر سواء. ولا يقال في اليمين إلا بالفتح ...".

و ـ في الخزانة[٤]: "الذي رأيتُه في تذكرة أبي علي مخالَفةُ س فإنه بعد أن نقل كلام س قال: (سراويل) وإن كان واحدًا فهو على مثال الجمع الذي لا يكون الواحد على

(١) إيضاح الشواهد ١٢١

(٢) المقاصد النحوية (٣/٣٤٦)

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي (١/٤٥٠)

(٤) الخزانة (١/٢٢٩)

مثاله، فأنت ما لم تُسمِّ به فهو منصرف؛ (كآجُرّ) الذي ليس في الواحد ولا غيرِه على مثاله، فإذا سميت به صار مثل (شَراحيل)" . وهذا النص بحروفه في المخطوط (٥-أ).

ز ـ السابق[١]: "وقال أبو علي في التذكرة: يقول: كالذي حفَر بئرًا وهو حين حفَرَها لم يُقدِّر أنها تقع على فساد. فلمّا أنْ حفرها وقع على فساد، فبناها على ذلك وتهدَّمَ ما بنى، وكان قبل ذلك يأمُل التمام لِما يريد، فمَثَّلُ هذا لمّا أن مدح مدح على رجاء تمامٍ للمدح، فأخلَفَ فهوى بذم" . وهو بنصه في المخطوط (١١٥-ب).

ح ـ السابق[٢]: في بيت الفرزدق:

إذا قيلَ أيُّ الناسِ شَرٌّ قبيلةً　　　أشَارتْ كُليبٌ بالأكُفِّ الأصابعُ

"وروى أبو علي في تذكرته: (أشَرَّت) بدله، وقال: يريد أشارت إليها بأنها شرُّ الناس، يقال: لا تُشرِّ فلانًا، أي: لا تُشِرْ إليه بشَر" . وهو في المخطوط (١٩٥-ب) وقد تصرف فيه البغدادي، فعبارته هناك:

"إذا قيلَ أيُّ الناسِ شَرٌّ قبيلةً　　　أشَرَّتْ كُليبٌ بالأكُفِّ الأصابعُ

يريد: أشارت إليها بأنها شرُّ الناس. يقال: (لا تُشرِّ فلانًا، /١٩٦-أ ولا تَشْنَعْه). (لا تُشرَّه): لا تُشِرْ إليه بشَر ..." .

ط ـ السابق[٣]: "وهو قول أبي علي في التذكرة، قال فيها: ومن زعم أنه اسمٌ لدخول حرف الجر عليه في قول حسان:

ألستَ بِنعمَ الجارُ يُؤْلَفُ بَيتُهُ　　　أخا ثَلَّةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِمَا

فلا حجة له فيه؛ لأنه يُقدَّر فيه الحكاية. ويَلزمه على هذا أن يكون (نام) اسمًا لِقوله:

واللهِ ما زيدٌ بِنَامَ صاحبُهْ

ولا مُخالِط اللَّيَانِ جانبُهْ"

وهو في المخطوط (٩٤-أ) إلا أنَّ البيت الأول فيه لم يأت منسوبًا.

(١) السابق (٤/١٤٦)

(٢) السابق (٩/١١٧)

(٣) السابق (٩/٣٩١)

ي ـ شرح أبيات المغني[1]: "قال أبو علي في التذكرة: وأنشدني أبو يعلى قال: أنشدنا أبو عثمان لزياد الأعجم:

لَعَمْـرُكَ إنَّنـي وأبا حُمَيْدٍ ... لَكالنَّشْوانِ والرجُلِ الحليمِ

أُريـدُ حَبـاءه ويـريدُ قتـلي ... وأعـلمُ أنـه الرجـلُ اللئـيمُ

وجـدْنا الحُمرَ مِن شَرِّ المطايا ... كما الحَبَطَاتُ شَرُّ بني تَميمِ"

وهو بحرفه في المخطوط (٥١ــب) إلا أنَّ محققي الشرح غيَّرا (لكالنشوان) إلى (كما النشوان) وأشارا إلى أنَّ الأول هو ما في الأصل، وهو مطابق لما في مخطوطنا.

وفي هذه الأمثلة غُنية عن ذكر غيرها[2]. إلا أنَّ هذا أحد جانبي الصورة فقط، أمّا الجانب الآخر فهو خلو المخطوط من عدد كبير من النقول التي توردها المصادر عن التذكرة[3].

ولعل قائلاً يقول: إنَّ هذه المواضع فيما لم يصلنا من الكتاب. فإذا ما صحَّ هذا الاحتمال فإنَّ قدراً عظيمًا قد ذهب من الكتاب، ويقوِّي ذلك أنَّ ابن خير[4] ذكر أنَّ الكتاب عشرون مجلداً.

ولكننا لا نستطيع أن نُسلِّم بهذا؛ لأنَّ المخطوط يشهد بخلافه، ففي الورقة الأولى

---

(١) شرح أبيات المغني (٤/١٢٦)

(٢) ومنها أيضا في: عقود الزبرجد (٢/٣٥٦) والخزانة (١/١٦٠، ٦/٤٠٠، ٤٤٥، ١٠/٦٧) وشرح الأبيات (٨/٥٧) وهي في المخطوط على الترتيب: (١٠٧ــأ، ٢٥ــأ، ٩٥ــب، ٨٠ــأ، ٣٩ــب، ٧٢ــب).

(٣) ومن هذه المصادر: الخصائص (١/٣٦٦-٣٦٧)، والتمام لابن جني ٥٣، والإفصاح للفارقي ١٣٦، ودلائل الإعجاز ٣٧٣، وفصل المقال ٦٢، وأمالي ابن الشجري (١/٢٣١، ٢/٢٥، ٣/١٠٠)، والاستدراك للباقولي ١١٩، ١٥٥، ١٧٨، وشرح اللمع له أيضًا (١/٤٣٠)، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج (الجواهر) ١٤١، و٢٧٣، و٦٢٦، ٧٢٩ وغيرها، وشرح المقدمة للشلوبين (٣/٩٥٠)، والإقناع لابن الباذش (١/٣٥٤، و٣٥٧)، وشرح شواهد الإيضاح ٥٩٥، واللسان (أتا، وشنا، وجثر، وجعر، وخطر، ومسس، وعرض، وشدق، وأول، وشمل، وسكن، وشطن) وغيرها، ونفح الطيب (٧/٣٧٤)، والارتشاف (٢/١٢٠، و٣٢٢، و٣٥٣، و٤٢٧، و٣/١٩) وغيرها، وتذكرة أبي حيان ٢٦٥، والمغني (١/٥٢٦)، والأشباه والنظائر (١/٢٠، و١٠٣، و٤١٦، و٢/١٨٢، ٣/٢٠١، و٤/٣٧٢) وغيرها، والخزانة (١/٣٨٦، و٢/٢٧٩، و٣/٨٧، و٩١، و١٥٠، و٤/١٣٣، و٥/١٤٦، و٢٦١، و٥/٢٩٨، و٩/٢٠٦) وغيرها.

(٤) فهرست ابن خير ٣١٨

كتب الناسخ (الجزء الأول من كتاب التذكرة) ثم نجد في (١٦٩-ب) بخط الناسخ عبارة: (آخر المجلدة وهو آخر الجزء العشرين من أجزاء أبي علي وأول الحادي والعشرين)، فهذا يعني أنَّ المخطوط قد بدأ بأول التذكرة وبلغ الجزء الحادي والعشرين منها، مع الالتفات إلى أنه في أثناء ذلك لم يصبه خرم ذهب بأجزاء منه كبيرة؛ لأنَّ الخرم في وسطه لم يذهب إلا بإحدى عشرة ورقة، فالمجموع مع ما ذهب ثمانون ومئة ورقة ضمت عشرين جزءا من أجزاء أبي علي، فالجزء يكون نصيبه تسع ورقات أي كراسة واحدة تقريباً[١]، وهذا هو ما انتهى إليه السيوطي[٢] في تتبعه مقدار كتاب التذكرة إذ قال: "فعلمت أنّ الأجزاء المذكورة أجزاء حديثية لطافٌ بحيث يكون كل ستة عشر جزءاً مجلداً، فالجزء إذن كراسة أو كراستان أو ما بين ذلك على طريقة أجزاء تاريخ الخطيب وتاريخ ابن عساكر ونحوهما، فأكثر ما تكون هذه التذكرة عشر مجلدات".

وسواء أكان عشرين مجلداً أم عشرة مع ما بين القائلَين من زمان تَغير فيه حجم المجلد وعدد أوراقه، فإنّ هذا المخطوط الذي بين أيدينا لا يكون مناسبًا لهذه التسمية (التذكرة) إلا إذا كان اختصاراً لتلك المجلدات الكثيرة. وهذا ما سنحاول معالجته في عنوان (مختار التذكرة).

٢- (التذكرة القصرية) عنوان لم أجده إلاّ عند البغدادي، وقد وجدته في عشرين موضعاً من كتب البغدادي الثلاثة: الخزانة وشرح أبيات المغني وحاشية على شرح بانت سعاد. فمن ذلك:

---

(١) الكراسة تقدر بعشر ورقات، انظر: تحقيق النصوص لهارون ص٢٥،، مع ملاحظة تغيُّر دلالة ألفاظ الكراسة والجزء والجلد والمجلد في تاريخ الكتاب العربي، فالمجلد مثلاً يكون مئتي ورقة وثلاثمئة ورقة والجلد يكون مجلدا ويكون عشر ورقات والكراسة تكون عشر ورقات وتكون جزءاً أو مجلداً، وهكذا. انظر تاريخ بغداد (١٤/ ١٤٧) والمذاكرة في ألقاب الشعراء ص٨٩، والصلة لابن بشكوال (٢/ ٤١٦) ومعجم الأدباء ص٩٤٢، وأمالي الزجاجي٣٦ هامش ١، وقد تأكدت من أنّ الجزء عند أبي علي عشر ورقات بتتبعي ذلك في مواضع الأجزاء في أصل الشيرازيات (الرسالة في عين شمس) المنقول عن نسخة أبي غالب المنسوخة عن أصل أبي علي نفسه وذلك في ص٨،٤١ إلى ص١٧٠

(٢) تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب ٦٦١

أ- في الخزانة[1]: "وقال أبو علي في التذكرة القصرية... فإنه قال عند الكلام على قولهم (ألا ماء بارد): قال المازني: يرفع[2] على أنه خبر. ويجوز على قياس قوله أن يرتفع لأنه صفة لـ(ماء)، ويضمر الخبر. ويجوز نصبه على قوله أيضًا على أنه صفة والخبر مضمر. ويجوز على قياس سيبويه ومن عدًا أبا عثمان: ألا ماءَ باردَ، بلا تنوين إلاّ أنك لا تضمر لها خبراً لأنها مع معمولها الآن بمنزلة اللفظة الواحدة، وفي موضع المفعول، والمفعول لا يقتضي خبراً... ومثله قوله:

حَنَّتْ قَلُوصِي حينَ لا حِينَ مَحَنْ

أضاف (حين) إليها كما تضيفه إلى المفرد. فأمّا قوله: (حينَ لا حين) فالثاني غيرُ الأول؛ لأنَّ (الحين) يقع على الجزء اليسير من الزمان. قال:

نُطَلِّقُه حينًا وحينًا نُراجِعُ

و(لا) زائدة، ولا تكون غير زائدة..." والنص أطول مما ذكرنا وكله في المخطوط (٩٥-أ) وما بعدها، وقد حذف البغدادي بعض عباراته اختصاراً.

ب- السابق[3]: "قال أبو علي في التذكرة القصرية: وجه زيادة الباء في اسم (ليت) شَبَهُ (ليت) لنصبها ورفعها بالفعل، والفعل يصل تارةً بنفسه وأخرى بالباء؛ قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعلَمْ بِأَنَّ اللهَ يَرَى﴾، ﴿ويَعْلَمونَ أنَّ اللهَ هوَ الحَقُّ المُبِينُ﴾. ومثله في أنه لمّا أشبَهَ الفعلَ عُدِّي تعديتَه؛ تارةً بنفسه وأخرى بحرف الجر: يا زيدُ ويا لزيد. فإن قلتَ: فهل يكون على إضمار اسم (ليت) كقوله:

ألا ليتَ أنِّيْ يومَ تدنو مَنِيَّتي　　　شَمِمْتُ الذي ما بينَ عينيكِ والفَمِ

فإنَّ ذلك لا يستقيم لئلاّ يبتدئ (أنَّ) مفتوحةً، وسدَّ الظرف في خبر (أنَّ) مسدَّ خبر (ليت)؛ كما سدَّ في قولك: (علمتُ أنَّ زيداً في الدار) مسدَّ المفعول الثاني، وجواز حذف الخبر في (ليت) و(إنَّ) وبابه بوقوع الجمل أخباراً لها".

وهو بنصه في المخطوط (٧٢-ب).

(١) الخزانة (٤/٤٣).

(٢) في الأصل: بالرفع، وغيَّرها البغدادي مراعاةً لسياق كلامه.

(٣) الخزانة (٤/١٤٢).

جـ- السابق[1] في كلامه على الشاهد:

وكانَ سِيَّانِ أن لا يَسْرَحوا نعمًا أو يَسرحوه بها واغبرَّت السُّوحُ

جاء النص: " وقد أخذ هذا من كلام أبي علي في التذكرة القصرية قال: إنما جاز (أو) مع (سيّان) اتساعًا[2]؛ وذلك أنهم لمّا رأوا (أو) يُجمع بها ما قبلها وما بعدها؛ كما جُمِع بالواو - وإن كان المعنى مختلفًا - شبَّهوه بها فعطَفوا بها في هذا الموضع؛ كما يُعطَف بالواو. وكذلك العِلم بأنَّ هذا الموضع يقتضي اثنين فصاعدًا، ولا يُقتصر فيه على أحد الاسمين".

وهو نص موجود بحروفه في المخطوط (٣٣-أ).

د- شرح أبيات المغني[3]: "وهو قول أبي علي في التذكرة القصرية قال بعد إنشاد البيت للفرزدق أو غيره: هذا على غير الظاهر، وتأويلُه الحكايةُ؛ كأنه قال: التي أقول فيها هذا القول، وإضمار القول شائع كثير، والحكاية مستعملة إذا كان عليها دليل. والدلالة هنا قائمة، وهي أنَّ الصلة إيضاح، وما عدا الخبر لا يوضح". وهو كما نقل، وقد جاء في المخطوط (٩٣-أ) بعد أن قال: "قال الفرزدق أو غيره:

وإنّي لَرامٍ نَظرةً قِبَلَ التي لَعلّي وإنْ شَطَّتْ نواها أزورُها"

هـ- السابق[4]: "قال - يريد أبا علي - في التذكرة القصرية عند الكلام على قول الشاعر (فأنت طلاق...): فأمّا:

ذاكَ الذي وأبيكِ[5] تعرفُ مالكٌ

فضرورة، ولا يقاس عليه، ولو لم يكن ضرورة لَوَجب أن لا يقاس عليه غيرُه؛ لأنَّ القَسم قد يدخل في مواضع لا يدخلها فيه غيرُه نحو: إذن واللهِ أُكرمَك. فدلَّ ذلك على

(١) السابق (٥/١٣٤)

(٢) العبارة في الأصل: "إنما جاز اتساعًا". وغيَّرها البغدادي لتتسق عبارته في النص المنقول.

(٣) شرح الأبيات (٦/١٩١)

(٤) السابق (٦/٢١٢)

(٥) ضُبط في الأصل بالفتح، وصوابه بالكسر لأنه خطاب لطهيَّة المراد بها القبيلة؛ كما قال البغدادي في شرح أبيات المغني (٦/٢١٥)

أنه ليس بجار عندهم مجرى الجُمل، فلا يجوز من حيث جاز الفصل بالقسم أن يُفصل بغيره من الجمل. فإنَّ القسم يجري مجرى ما يُجتلب للتوكيد؛ نحو: ﴿فَبِما رَحمةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهم﴾. فلا يجوز أن يُفصل بين الصلة والموصول...".

والنص له تتمة، وهو في المخطوط (١٢٩-أ) إلا أنَّ البغدادي حذف منه، فالعبارة في المخطوط: "فإنَّ القسم مثل الشرط في احتياج كل واحد من الجملتين إلى الأخرى بعدها، فجرى نحواً من (١٢٩-ب) قوله: ﴿وأمَّا إنْ كانَ مِن أصحابِ اليَمينِ فَسَلامٌ﴾ فجرى لذلك مجرى المفرد بل مجرى ما يُجتلب للتوكيد...".

و- السابق[١]: "قال في التذكرة القصرية: يمنع أن يكون (ويمدحه وينصره) في الصلة؛ لأنَّ (سواء) لا يقع على الواحد. فـ(مَن) إذن نكرة، و(يهجو) صفة لها، وحُذفت بعدُ، وأُقيمَ الفعل بعدها نائبًا عنها؛ كقوله:

جادتْ بِكَفَّيْ كانَ مِن أرمَى البَشَرْ"

وهو بحروفه في المخطوط (١٥٤-أ) بعد إنشاده البيت:

فَمَن يهجُو رسولَ اللهِ منكمْ ويَمْدَحُهُ ويَنصُرُه سَواءُ[٢]

وأورد البغدادي من (التذكرة القصرية) نصوصًا أخرى لم أجدها في المخطوط[٣]، وهي تناهز العشرين. فإذا ما صحَّ أنَّ المخطوط هو (التذكرة القصرية) كان ما سقط منه قدراً عظيمًا.

وانفراد البغدادي بذكر هذا العنوان يحملنا على التأمل في صحته وتميُّزِه من العنوان الأول (التذكرة)، فهل لأبي علي كتابان أحدهما عنوانه (التذكرة) والثاني (التذكرة القصرية)؟

---

(١) شرح الأبيات (٧/٣٠٥)

(٢) وهناك أمثلة أخرى في الخزانة (٤/٣٣٣، ٣٧٢، ٧/٢٢١، ٩/١١٥) ويقابلها في المخطوط (١٢٩-ب، ١٤٩-أ، ٥٥-ب، ١٩٥-ب) وأما نصه في الحاشية على شرح بانت سعاد فسأذكره وأعلق عليه في العنوان الأخير (مختار التذكرة).

(٣) انظر الخزانة (٢/، ٣/١٩٥، ٤/٣٥٨، ٦/٢٦٧، ٣٩١، ٨/٦٣، ٥٠٠، ٥٠٩، ١٠/٢٩٧، ٣٦١) وشرح أبيات المغني (٤/١٥٥)، وفيها كلها: "قال أبو علي في التذكرة القصرية" أو ما أشبه هذه العبارة.

جميع المصادر لا تَذكر إلا (التذكرة)، ولا تنقل إلا عنها، في حين أنَّ البغدادي يذكر العنوانين بشكل يُفهم منه أنهما لكتابين مختلفين، ولكن بعض الأمور تدفع ذلك:

– قد يعدد البغدادي العنوانات للكتاب الواحد، وقد فعل هذا مع أبي علي نفسه، فكتاب (الشعر) مثلاً نجده قد ذكر له مع هذا العنوان: إيضاح الشعر، والإيضاح الشعري، وإعراب الشعر، وكتاب الشعر في أبيات الإعراب المسوقة على كتاب الإيضاح[1]. فما يمنعه من فعل ذلك مع (التذكرة)؟

– نَقَل البغدادي في الخزانة[2] نصًّا طويلاً على أنه من (التذكرة القصرية)، ثم اقتطع منه جزءاً في الخزانة[3] ناصًّا على أنه من (التذكرة) دون وصفها بالقصرية، والنص بتمامه في المخطوط (٩٥–أ) سوى تعديلات يسيرة لم يخرج فيها البغدادي عن عادته في نقل نصوص أبي علي الطويلة.

– في الخزانة[4]: "قال أبو علي في التذكرة القصرية..."، ويورد البغدادي نصًّا طويلاً، ثم يأتي في موضع آخر منها[5] فيقول مشيراً إلى هذا النص: "وقد تقدَّم في الشاهد الرابع والستين بعد الأربعمائة النقلُ عن تذكرة أبي علي ما يتعلق...".

فهل هما عنوانان لكتاب واحد؟ لا يمكن القطع إلا بعد البحث في العنوان التالي.

٣، ٤– (المسائل القصرية) و(القصريات): جمعت الحديث عنهما لأنهما عنوانان لكتاب واحد، ولا يسعنا جعلهما عنوانين لكتابين مختلفين؛ فكثير من كتب أبي علي تبدأ بكلمة (مسائل) مثل: المسائل الحلبيات والمسائل البصريات والمسائل الشيرازيات وغيرها، وكثيراً ما تذكر هذه بحذف (المسائل) وأحيانًا بالإفراد فيقال: الحلبيات أو المسائل الحلبية، والعسكريات والمسائل العسكرية، وهذا أوضح من أن يقام عليه دليل لكثرته وشهرته عند من عالج النقول عن كتب أبي علي أو درس آثاره؛ وعليه فـ(المسائل

---

(١) انظر بحث د. الطناحي ذلك في مقدمة الشعر ص٢١–٢٥

(٢) الخزانة (٤/ ٤٣)

(٣) الخزانة (٦/ ٤٠٠)

(٤) فيها (٦/ ٢٦٧)

(٥) السابق (٧/ ٢٢١)

القصرية) و(القصريات) ليست بدعًا في ذلك.

وقد وجدتُ خمسة مواضع من المخطوط ذكرها البغدادي في الخزانة وشرح أبيات المغني على أنها من (المسائل القصرية) أو (القصريات) . فمنها:

أ- في الخزانة[١] في الكلام على الشاهد:

يا صاحِ يا ذا الضَّامِرِ العَنْسِ　　　والرَّحْلِ والأقتابِ والحِلْسِ

وأنَّ السيرافي جعله من باب:

متقلِّدًا سيفًا ورُمحًا

قال البغدادي: "وتبِعه - أي السيرافي - على هذا شُرَّاح أبيات الكتاب، وأبو علي الفارسي في المسائل القصرية، بالقاف" . وهو قول أبي علي في المخطوط (١٧٧-ب) حيث قال بعد أن أنشد الشاهد: "عطف (الرحل) على (العنس) وإن لم يكن المعنى على ذلك؛ كما جاء ذلك في الصفة؛ قال:

كأنَّ غَزْلَ العَنكبوتِ المُرْمِلِ

وكما جاء:

مُتَقَلِّدًا سيفًا ورُمْحَا"

ب- الخزانة وشرح أبيات المغني[٢]: "وكلٌّ منهما لم ير ما كتبه أبوعلي الفارسي في المسائل القصرية... قال أبو علي الفارسي: حدَّثنا الشيخ أبو الحسن الكرخي[٣] عن يحيى بن الحَرِيش الرَّقِّي قال: أرسَلَني الكسائي إلى محمد بن الحسن أسألُه عن الجواب في هذه الأبيات:

إنْ تَرفُقي يا هندُ فالرِّفقُ أيمَنُ　　　وإنْ تَخْرُقي يا هندُ فالخُرْقُ أشأَمُ

فأنتِ طلاقٌ والطلاقُ عَزيمةٌ　　　ثلاثًا ومَنْ يَجني أعَقُّ وأظلَمُ

فبِينِي بِها إنْ كُنتِ غيرَ رَفِيقةٍ　　　فما لامرئٍ بعدَ الثلاثِ مُقَدَّمُ

---

(١) فيها (٢/٢٠٣)

(٢) الخزانة (٣/٤٢٥) وشرح الأبيات (١/٣٢٦)

(٣) في متن المخطوط لم يُذكر أبو الحسن الكرخي، ولكن الناسخ كتب في هامشه: يعني أبا الحسن الكرخي.

قال: فأتيتُ محمد بن الحسن بالأبيات، فقال: إنْ نصَبَ (الثلاث) فهي ثلاث تطليقات. وإنْ رفع (الثلاث) فهي واحدة. كأنه أراد أن يُخْبر أنَّ عزيمة الطلاق ثلاث. قال: فرجعتُ إلى الكسائي فأخبرتُه بقول محمد، فتعجَّبَ من فطنته". والنص بحروفه في المخطوط (٢٦-ب) وما بعدها.

ج- الخزانة وشرح الأبيات[١]: "ومنَع الكُلَّ أبوعلي في المسائل القصرية... هذا كلامه: قوله:

فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث... البيت

لا يخلو إذا نصبتَ ثلاثًا أن يكون متعلقًا بطلاق أو غيره. فلا يجوز أن يكون متعلِّقًا بطلاق؛ لأنه إن كان متعلقًا به لم يخْلُ من أن يكون طلاق الأولَ أو الثاني. فلا يجوز أن يكون متعلقًا بطلاق الأول؛ لأنَّ الطلاق مصدر فلا يجوز أن يتعلق به شيء بعد العطف عليه. ولا يجوز أيضًا أن ينصب ثلاث بطلاق الثاني؛ لأنه قد أخبر عنه للفصل.

فإذا بطل الوجهان جميعًا ثبَت أنه متعلِّق بغيره. فيجوز أن يكون متعلقًا..." والنص طويل جدًّا وهو في المخطوط (٢٦-أ) وما يليها.

د- الخزانة وشرح أبيات المغني[٢]: في الكلام على البيت:

حَراجيجُ ما تَنفكُّ إلاَّ مُناخَةً على الخَسفِ أو نَرمِيْ بها بَلدًا قَفْرَا

قال البغدادي: "...وتبعه أبو علي في القصريات، وقال: إلاَّ ها هنا زائدة. لولا ذلك لم يجُز هذا البيت؛ لأنَّ تنفك في معنى تزال، ولا يزال لا يُتكلم به إلا منفيًّا عنها". وقول أبي علي بحروفه في المخطوط (٤٦-ب).

وهناك نص من (المسائل القصرية) جاء في هامش الأصل المخطوط (للمسائل البصريات)[٣]، وهذا الأصل بخط أحمد بن تميم اللبلي الأندلسي، وتاريخ نسخه سنة ٦١٥ للهجرة[٤]،

(١) الخزانة (٣/٤٢١) وشرح الأبيات (١/٣٣٣)

(٢) الخزانة (٩/٢٥٢) وشرح الأبيات (٢/١١٠)

(٣) البصريات المطبوعة ٧٥١

(٤) كان لابن تميم هذا فضل عناية بنسخ كتب أبي علي، حيث وصلنا مجموع بخطه فيه البغداديات والعسكريات والبصريات وغيره. انظر: أبو علي الفارسي للدكتور عبد الفتاح شلبي ص ٤٧٥.

حيث عرض أبو علي في مسألة من البصريات لقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُم﴾ فقال: " أي العمل الذي أُوجبَ عليهم" . فجاء في الهامش: "في المسائل القصرية: أي: العمل الذي أُمِروا به ونُدِبوا إليه وشُرِع لهم" . وهذه العبارة بحرفها في المخطوط (١٨–ب) . ولا أدري هل العبارة بخط الناسخ ابن تميم أم غيره؟

وبعض ما عزاه البغدادي إلى (المسائل القصرية) أو (القصريات) لم أجده في المخطوط[١]، ولعلها فيما ذهب به الخرم من الأصل المخطوط.

بقي أن ننظر في علاقة (القصريات) أو (المسائل القصرية) بـ(التذكرة القصرية) . وهناك بعض النصوص التي تكشف حقيقة هذا الأمر، فياقوت[٢] يقول في ترجمة (محمد بن طويس القصري أبي الطيب) : "أحد تلاميذ أبي علي الفارسي، أملى عليه المسائل القصريات وبه سُميت" ، ويقول البغدادي[٣]: "والتذكرة القصرية هي المسائل التي جرت بينه - يعني أبا علي - وبين صاحبه أبي الطيب محمد بن طوسي المعروف بالقصري" .

النصان يثبتان صورة واحدة تقريبًا لتأليف (القصريات) و(التذكرة القصرية)، ثم نجد البغدادي في الحاشية[٤] يذكر مصنفات أبي علي فيقول: "ولأبي علي من التصانيف: كتاب الحجة، التذكرة، الإيضاح الشتري، المسائل البغدادية، المسائل القصرية... وكل هذه المؤلفات عندي ولله الحمد" . ولم يذكر فيها (التذكرة القصرية)، فلو كانت كتابًا يختلف عن (المسائل القصرية) لما ترك ذكرها، مع كونها من مصادر كتابه التي نقل عنها كثيراً إلى درجةِ جعْلها في صدر كتب أبي علي حين ذكر مصادره في الخزانة[٥]، ولم يذكر هناك (القصريات) أو (المسائل القصرية) . أي أنه لم يجمع في هذين الموضعين من كتابيه بين ذكر (التذكرة القصرية) و(المسائل القصرية) .

---

(١) وهذه النقول مواضعها في الخزانة (١/٣٠٧، ٢/٢٠٣، ٦/١٧٩، ٩/٨٢) .

(٢) معجم الأدباء (٦/٢٥٤٣)

(٣) الخزانة (١٠/٣٦١)

(٤) حاشيته على شرح قصيدة بانت سعاد (١/٩٢)

(٥) الخزانة (١/٤٠)

وعليه فلا يسعنا أن نذهب إلى أنهما كتابان، بل هما عنوانان لكتاب واحد؛ يعضدنا في هذا ذلك العددُ الكبير من النصوص التي ذكرنا جملة منها فيما سبق وجاءت معزوةً إلى العنوانين، وهي موجودة في مخطوطنا.

ونعود إلى سؤال أجّلنا الإجابة عنه فيما سلف، عن علاقة (التذكرة) بـ(التذكرة القصرية). قدّمنا فيما سبق احتمال كونهما كتابًا واحدًا مع ما يستأنس به من إشارات تقوّي ذلك، غير أنّ إصرار كتب التراجم وغيرها على ذكر (القصريات)[1] منفصلة عن (التذكرة) في مصنفات أبي علي يمنع هذا الاحتمال.

ولكننا نجد عند القفطي[2] نصًّا يجلو شيئًا من الإبهام، إذ يقول في ترجمة القصري: "صحب أبا علي وأخذ عنه وأكثر، وسأله المسائل المعروفة بالقصرية، وهي أكثر مسائل أبي علي؛ مع اختصار ألفاظها، وقد قيل إنها من مسائل التذكرة لأبي علي"، ثم ذكر نصًّا كان على ظهر الجزء الأول من (التذكرة) فيه: "كان الشيخ أبو علي سمّى هذا الكتاب روزنامه بالفارسي، قال - أي الناسخ راوي الخبر -: كان محمد بن طوسي القصري المعروف بالقصري نسخ إلى آخر الكراسة السابعة من هذه الكراريس[3] فنسخت وشاعت تسميته، وجَعَل كل عشر كراريس من هذا الكتاب جزءاً منه، وبلَغ الكلُّ إلى آخر سنة خمس وسبعين وثلثمائة، مائةً وخمسًا وعشرين كراسة، وابتدأ في السادسة[4] في سنة ست وسبعين. وهذه الأجزاء التي سمّاها القصريات هذا الجزء أولها والسابع آخرها، وقد كان القصري قرأها على الشيخ أبي علي واستفسر فيها مواضع، وترك مواضع...".

ومنه يظهر أنّ (القصريات) مستلّة من (تذكرة) أبي علي، فلا غرابة في أن نجد نصوصًا عديدة مشتركة بين الكتابين، وهذا النص يفسر لنا كثرة النقول عن (تذكرة)

(١) بعد قولي بأنّ (التذكرة القصرية) و(المسائل القصرية) و(القصريات) كتاب واحد سأكتفي بذكر عنوان واحد واقصد به المواضع التي ذكرت فيها هذه العنوانات جميعًا في المصادر.

(٢) الإنباه (٣/ ١٥٤)

(٣) اظنه يريد: إلى آخر الجزء السابع من هذه الأجزاء، ولا اقصد ان عبارته محرفة، ولكن تكرار (الكراسة) قد يوقع في اللبس.

(٤) وأيضا اظن المراد الجزء السادس.

أبي علي مقارنة بالنقول عن (القصريات) ؛ لأنَّ (التذكرة) كتاب كبير يقع في عشرين مجلداً على ما ذكر ابن خير، أو عشرة في تقدير السيوطي، في حين أنَّ (القصريات) لا تتجاوز سبعة أجزاء، ثم إنّ القصريات خرجت على يد القصري، أما التذكرة فعُرفت في حياة أبي علي لأن ياقوتاً[١] يحكي عن ابن مهرويه أنّ السلطان ببغداد كان قد رسم لأبي علي أن ينتصب في كل أسبوع يومين لتصحيح كتاب التذكرة لخزانة كافي الكفاة.

٦- (مختار تذكرة أبي علي وتهذيبها)[٢]: وهو كتاب لابن جني قام فيه باختصار (تذكرة) أبي علي والتعليق على مواضع منها، وقال البغدادي[٣]: "إنَّ لديه نسخة منه"، ولكنني لم أعثر عنده على نقل عزاه إلى هذا (المختار) . وقد اجتمعت عندي بعض الدلائل أسوقها فيما يلي:

أ- تدل بعض نصوص التذكرة التي جمعتُها من المصادر على أن مخطوطنا مختصر عن التذكرة، فمن ذلك أنّ الشاطبي في المقاصد الشافية[٤] نقل: "قال الفارسي في التذكرة: قولهم (جاء الهنداتُ) حسن، وليس في القبح كقولهم (جاء هند) ؛ لأن الواحدة حُكمها أن تلزمها علامة التأنيث للفصل بين التأنيث والتذكير، وأيضا فتلزم العلامة للزوم المعنى المسمى، وقد تكون الألف والتاء في الجمع على غير حد التأنيث في الواحد، ألا تراهم قالوا في تحقير دراهم: دريهمات، فلحقت الألف التاء على حد الجمع وتأنيث الجماعة ... فإن قلت: فهل يستقيم على هذا أن أقول: قالت الزيدون، فأحمل على الجماعة؟ قال: فإنّ هذا لا يسوغ عندي، ألا ترى أن هذا الضرب من الجمع لم يجئ في تأنيث دريهمات فيما ذكرت لك، ولا يكون ذلك إلا على حد واحدة المذكر وتثنيته" .

(١) معجم الأدباء ٨١٥، وحكاه عنه السيوطي في تحفة الأديب ٦٥٨

(٢) ذكر الدكتور غنيم الينبعاوي في (أضواء على آثار ابن جني) ص٦١ أنَّ الكتاب مذكور لابن جني في وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٧) والإنباه (٢/ ٢٣٧) وعيون التاريخ لابن شاكر (١٢/ ١٥٠) مخطوط، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ص٣٩٨ ووجدت جامع العلوم في الجواهر (إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج) ص٢٧٣، وكشف المشكلات ص٩٩٧ قد ذكر تهذيب ابن جني لتذكرة أبي علي، وعدَّه حاجي خليفة في كشف الظنون ص٣٨٤ تلخيصاً.

(٣) حاشية على شرح قصيدة بانت سعاد (١/ ٢٠٠)

(٤) المقاصد (٢/ ٥٨٦-٥٨٧)

وفي المخطوط (١٥٥-ب): "(جاء الهنداتُ) حَسَنٌ، و(جاء هندٌ) قبيح؛ وذلك أنَّ الواحد يجب في القياس أن يكون في مؤنَّثِه العلامة؛ ليَفْصِله مِن المذكَّر، وليس كذلك الجمع، وقد تكون الألفُ والتاءُ في المذكَّر؛ نحو: دُرَيْهِمات، وإنما يُراد تأنيثُ الجماعة لا الواحد. ولا يَجوز عندي (جاءت الزَّيْدُون) تُريد الجماعةَ؛ لأنَّ هذا الضَّرْبَ لم يجئ في تأنيثٍ كما جاء (دُريهمات) فيما ذكرتُه لك، ولا يَكون ذلك إلا على حَدٍّ واحدةِ المذكَّر وتَثْنِيته".

وكذلك نجد في (٨٧-أ) النص: "حدَّثَنا أبو علي [ع: يرفعه إلى عمران بن حصين] قال: ..."، فهذا يدل على أن الإسناد مذكور في أصل أبي علي وحذَفه (ع) ونصَّ على رفعه إلى عمران. ومثله في (٧٦-ب) يذكر أبوعلي خبراً عن ابن درستويه أوله: "وقفنا ببغداد في الجانب الغربي ..." وبعد نهاية الخبر: "قال فا في أول هذه الحكاية: هذا خط أبي محمد بن معروف..." مما يدل على أنّ (ع) حَذَف هذا من أول الخبر[١].

ومن ذلك أيضا أنَّ ابن منظور في اللسان (هيه) في كلامه على (هيهات) والشاهد:

هيهاتَ مِنْ مُنْخرقٍ هَيْهَاؤهُ

يقول: "وقد تكلَّم عليه أبو علي في أول الجزء الثاني والعشرين من التذكرة". وهذا الموضع الذي ذكره هو في الأجزاء التي ضمَّها المخطوط، غير أننا لا نجده في المخطوط؛ مما يدل على أنَّ مخطوطنا لا يضم كل (التذكرة)، وإنما هو اختصار لها[٢].

ويشهد لذلك أيضا أنّ الشاطبي[٣] حكى عن التذكرة نصين حدد موضع الأول في الجزء الحادي عشر والآخر بالتاسع عشر وهما في المخطوط (٤٧-أ، ١٤٣-أ) ومع مراعاة إحدى عشرة ورقة سقطت منه والاعتماد على ما سبق من أنّ الجزء عشر ورقات تقريباً يكون كتابنا ينقص عن التذكرة في هذين الموضعين خمسة أجزاء تقريباً، مما يقوي

(١) وانظر مثالا آخر في (٢٠٤-أ) يعلق فيه ابن جني على كلام أبي علي فينفي وجهاً لم يرد في نص ابي علي غير أنه ورد في كلامه في الحجة (١/٣-٢، ٣/٥٩) المطابق لأول كلامه في كتابنا.

(٢) وانظر أمثلة أخرى على اختصار عبارة المخطوط مقارنة بما في نصوص التذكرة في: المصادر في المخصص (٤/٦١) والمقاصد (٢/١٩٤، ٥/٦٩٨) وإيضاح شواهد الإيضاح١٢١، والبصريات٧٠٥-٧١١، وفي المخطوط (١٧-ب، ٣١-أ، ٢٥-أ، ١٢-أ، ٢٩-أ)

(٣) المقاصد الشافية (١/١١٤، ٢/١٦٣)

القول باختصاره من التذكرة.

ب- في متن المخطوط يتكرر الرمز (ع) خمسًا وأربعين مرة، ومرة واحدة بالهامش وهي أيضًا بخط الناسخ، وأكثر نصوص هذا الرمز تعليقات على كلام أبي علي، وفي بعض المواضع القليلة تأتي مسائل تامة مستقلة بعد هذا الرمز؛ أي أنها ليست تعليقًا مباشرًا على كلام أبي علي؛ كما في (٢٠٠-أ، ب)، ولكننا نجد في جملة نصوص (ع) في المخطوط ملحوظتين:

الأولى: أنَّ في هذه النصوص دلالة شاهدة على أنَّ المراد به هو عثمان بن جني، كما ذهب بعض الدارسين إلى ذلك[١]. ومن مواضع ذلك:

- في (١٦٩-أ) في نص طويل لـ(ع) يقول: "فإن قلت: فإذا كان أبو الحسن عندك وعلى ما علَّلتَ به مذهبه في شرحك تصريف أبي عثمان إنما عدَل عن قول كافة النحويين: (اضرَبَّبَ) إلى قوله الذي هو (اضرَبَبٌّ) لما كرهه في قول النحويين من اجتماع حرفين متحركَين متواليين...". ثم يقول في آخر كلامه: "وقد أوضحتُ هذا في كتابي في شرح التصريف، فاطلبه هناك". وهذا نجده عند ابن جني في (المنصف) بعد أن ذكر أبو عثمان قول الأخفش في نص طويل[٢].

- يقول (ع) في (١٩٩-أ): "وكنت سألتُ أبا علي عن التاء في (تِجْفاف) للإلحاق هي؟ فقال: نعم هي له". ونجد في الخصائص[٣]: "وسألت يومًا أبا علي -رحمه الله- عن تِجفاف: أتاؤه للإلحاق بباب قِرطاس؟ فقال: نعم، واحتج...".

الثانية: أنَّنا إذا ما استثنينا المواضع النادرة التي يأتي فيها كلام (ع) مسائل مستقلة، فإنَّ ما سواها في سبيل إصلاح كلام أبي علي أو إتمام نقصه، أو التنبيه على خلل فيه أو غموض اعتراه؛ وسواء كان ذلك في كلام أبي علي نفسه أو فيما حكاه أبو علي، ومن أمثلة ذلك:

- في (٣٦-أ): "فا: ولا يجوز (إن تأتِني فآتك) على أن تَجزم الجواب وتُدخل

(١) انظر مقدمة د. الطناحي في (الشعر) لأبي علي ص١٠٢، و(أضواء على آثار ابن جني) ص ٢٧. ووجدت ابن جني استخدمه في: الخاطريات١٦٦ وما بعدها وبقية الخاطريات١٣

(٢) المنصف (٢/٢٦٣-٢٦٤)

(٣) الخصائص (١/٢٣٢)

الفاء؛ لأنَّ الجازم والمجزوم لا يُفصَل بينهما بما ليس بأجنبي منهما. فإذا لم تفصل بغير الأجنبي، فالأجنبي أولى أن لا يُفصَل والفاء جواب.

[ع: فيه عندي أنا شيء آخر مع هذا، وهو أنَّ الفاء في جواب الشرط / ٣٦-ب جاءت نائبة عن الجزم، فلا يجوز أن تجزم ما بعدها لئلا تجمع بين العِوض والمُعوَّض منه. وأيضًا فإنَّ الفاء في جواب الشرط إنما دخلت ضرورةً لما كان ما بعدها [ما] لا يمكن أن يكون جوابًا له. فإذا كان هناك فعل مضارع أو ماض لفظًا ومضارعٌ معنى لم يُحتج إليها؛ لأنَّ في ذلك نقضًا لوضْعها، وهو زوال الضرورة الداعية. وهذا واضح"].

- في (٥٥-ب): "قال: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الذينَ أُوتُوا الكِتابَ مِن قَبْلِكُم ومِنَ الذينَ أَشْرَكُوا أَذًى كثيرًا﴾ فهذا على حذف المضاف، أو يكون جعَل الكلامَ أذى حيث كان الأذى يكونُ به.

[ع: هذا عندي أشبهُ الوجهين لقوله: (ولتسمعن)؛ لأنَّ الأذى في الحقيقة لا يُسمَع وإنما يصل إلى النفس"].

- في (٦٠-ب) يحكي أبو علي عن المازني: "قال أبو عثمان: سأل مروانُ الأخفشَ: أتجيز (لأضربَنَّه يذهبُ أو يمكثُ) على حد قوله: (لأضربنَّه ذهبَ أو مكثَ)؟ فقال: لا؛ لأنَّ معناه: إنْ ذهبَ وإن مكثَ. فلو أظهرتَ (إنْ) مع (يذهب) لكان مجزومًا، والفعل إذا انجزم لم يتقدم جوابُه، ولو أظهرتَ (إن) مع (ذهبَ) لجاز تقديم الجواب؛ لأنه غير مجزوم.

[ع: قوله: الفعل إذا انجزم لم يأت قبله ما يكون دالاً على جوابه وبدلاً منه؛ نحو: (أنت ظالمٌ إن تفعلْ). هذا لا يجوز؛ لأنَّ تقديره: إن تفعلْ تَظلمْ، وصار قوله: (أنت ظالم) بدلاً منه ودليلاً عليه. ولكن يجوز: (أنت ظالم إن فعلتَ)؛ لأنك لم تجزم الشرط فيجب جزمه بجوابٍ أو الفاء. / ٦١-أ فاما حقُّ جواب الجزاء فإنه لا يتقدَّم أبدًا؛ انجزم الفعل أو لم ينجزم. وجِماع هذا أن يقال: إنَّ فعل الشرط إذا انجزم لم يحسُن أن يكون جوابُه إلاّ مجزومًا أو بالفاء. فاعرفْه."].

- وفي (٦٨-أ) يتكلم أبو علي في توجيه بيت الشماخ:

فقَرَّبتُ مُبْرَاةً كأنَّ ضُلوعَها ... مِنَ الماسِخيَّاتِ القِسِيَّ المُوَتَّرا

وفي بعض كلامه: "ويجوز أن يحمله على (أعني)؛ كأنه لمّا قال: (كأنَّ ضلوعها من الماسخيات)، بيَّنَ فقال: أعني القسيَّ. وهذا ليس بالحسن؛ لأنَّ (الماسخيات) هي (القسي)، حتى كأنك إذا ذكرتَ الماسخيَّ فقد ذكرتَ القسي؛ كما أنك إذا ذكرتَ المَهْرِيَّة فقد ذكرتَ الإبل. فإذا كان كذلك ضعُف هذا على وجه التبيين.

[ع: ليس يضعُف عندي. وذلك أنه ليس كلُّ قوس ماسخيَّة موتَّرة. فإنما غرَضُه التَّوْبير لانحناء ضلوعها. وردَّ ذِكر (القسيّ) لمّا كانت الماسخية صفةً لها"].

- في (٧٠-ب) يقول أبو علي في كلام له: "وما كان من المضاعف متعديًا فمضارعُه على (يفعُل)". فيُعقِّب [ع: إنما يجب ان يكون المتعدِّي على (يفعُل) في المضاعف إذا كان الماضي (فعَل). فأمّا (فَعِل) في المضاعف فيكون (يَفعَل) قالوا: شَمِمْتُه أشَمُّه، وعضِضْتُه أعَضُّه، وسَفِفْتُه أسَفُّه، ورَبِبْتُه أربُّه. قال:

كان لنا وهْوَ فَلُوٌّ نُربُّهُ"]

وهذه السمات في هذه التعليقات - من إصلاح خلل أو إتمام نقص أو تنبيه على غموض وما أشبه ذلك - كلُّها تناسب وصفَ جامع العلوم الباقولي لكتاب (تهذيب التذكرة) لابن جني، حيث يقول(١) بعد أن نقد مسألة في (التذكرة) لأبي علي رأى فيها خللاً لم يَتم إصلاحه: "وقد وقعَت هذه المسألة في عدة نسخ من التذكرة، وليس فيه هذا الفصل الأخير، وإنما وقع في تهذيب عثمان، وهو يَتكلم على مثل هذه الأشياء".

ولكننا لا نجد هذه المسألة التي يشير إليها في مخطوطنا الذي لا ننسى أنَّ هناك خرمين في وسطه وفي آخره لا ندري مقدار ما أذهب آخرهما من الكتاب.

وبرجع البصر في أول دليل أثبتنا فيه أنّ المخطوط اختصار لتذكرة أبي علي نجد ذلك ملائماً لقول الباقولي(٢) عن ابن جني: "وإنما شَرَع في التذكرة فزعم أنه يلخصها ونبَّه على بعض المواضع منها".

(١) الإعراب المنسوب للزجاج (الجواهر) ٢٧٣، ويقول أيضا في شرح اللمع ٣٨٠ عن ابن جني: "وهو تَعقَّب هذا الكتاب حرفاً حرفاً".

(٢) كشف المشكلات ٩٩٧

ونخلص من هاتين الملحوظتين إلى أنَّ (ع) رمز لأبي الفتح عثمان بن جني صاحب أبي علي، وأنَّ طبيعة تعليقاته في المخطوط أقرب ما تكون لكتاب ذُكر له بعنوان (مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها).

على أنه يجب الالتفات إلى أنّ عمل ابن جني لم يبلغ الكمال في إصلاحه نص أبي علي وتتميم ما اعتوره من نقص، فكلام الباقولي واضح في أنه عرض لمواضع، أي: إنه لم يستقص المواضع في الكتاب، وهذا يفسِّر بقاء مواضع ناقصة في المخطوط، بل إنّ ابن جني نفسه وقع النقص في كلامه فلم يتمه[1].

ج- في إحدى النسختين اللتين حُقّق عنهما كتابُ (الشعر) لأبي علي جاء في هامشها: "في الأصل: هذا آخر الجزء العاشر من أجزاء أبي علي رحمه الله. نقلتُه من خط أبي الفتح بن جني"[2]. وهذه إشارة إلى أنَّ ابن جني كان يُعنى بإثبات نهاية بعض أجزاء نسخة أبي علي إن لم يكن يفعل ذلك في كل أجزائها، وهذا الأمر نجده في مخطوطنا. ففي أوله نصٌّ على أنَّ هذا الجزء الأول، ثم نجد في (١٦٩-ب) عبارة: "آخر المجلدة وهو آخر الجزء العشرين من أجزاء أبي علي وأول الحادي والعشرين"، وقد جاءت مباشرة بعد تعليق (ع)، ونجد في (١٨٢-ب) عبارة "أول الثالث والعشرين". وكتابة الناسخ هذه العبارات بخطه في المتن يشير إلى أنها في أصل النسخة التي أخذ عنها، وخاصة أنه كان يثبت كل تعليق في الهامش مقرونًا برمز يعَين صاحب هذا الهامش.

وكاتب هذه العبارة قبل الأخيرة يُعْلمنا أنه ينسخ من نسخة أبي علي، وقد أخبرنا ابن جني في الخصائص[3] أنه نسخ (التذكرة) بنفسه إذ يقول: "وكنت وأنا أنسخ التذكرة لأبي علي إذا مرَّ بي شيء...".

د- قال القرطبي[4]: "وفي كتاب التذكرة المهذبة[5] عن الفارسي أن أبا العباس قال:

---

(١) انظر تركه الجواب عن الاعتراضين اللذين افترضهما في (١١٣-ب)

(٢) انظر مقدمة د. الطناحي للشعر ص ١٠٢، وموضع العبارة في المطبوع ص ٤٣٧.

(٣) الخصائص (١/ ٢٠٨)

(٤) تفسير القرطبي (٥/ ٣)

(٥) أثبت الناشر في المتن: المهدية، ونصَّ في الهامش على أنها في ثلاث نسخ: المهذبة.

لو صليت خلف إمام يقرأ : ﴿ وما أنتم بِمُصْرِخِيِّ ﴾(١) و﴿ اتَّقُوا اللهَ الذي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأرحامِ ﴾(٢) لأخذتُ نَعلي ومضيتُ". وهو نصٌّ موجود في المخطوط (٨٤-ب) وأوله: حدَّثني أبو علي قال : ...، فظنه القرطبي أبا علي الفارسي، في حين أنه أبو علي إسماعيل الصفار الذي يحدِّث عنه الفارسي في أخبار متوالية في ذاك الموضع.

فمن ذلك كله نخلص إلى أنّ المخطوط هو كتاب (مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها) لابن جني(٣).

ولأهمية نقول البغدادي عن كتابنا وأثرها في مبحثنا هذا ينبغي التوقف عند بعضها لأن موقفه فيها يبعث على العجب، وأقرب ما أهتدي إليه في تفسيره أنه اقتنى نسخة له حُرِّف عنوانها إلى التذكرة القصرية فظل ينقل عنها على هذا الوجه(٤)، ففي حاشيته على شرح قصيدة بانت سعاد(٥) قال عن رواية ضم (طغيا) وفتحها: "حكاها أبو علي في التذكرة القصرية، قال جامعها أبو الطيب محمد بن طوسي المعروف بالقصري: ألقى علينا أبو علي:

وإلاَّ النَّعـــامَ وحَـفَّانَــهُ وطَغْيَا معَ اللَّهَقِ الناشطِ

فقلتُ له: (طَغيا) هذه الصفة بمنزلة (خَزْيا) و(صَدْيا)، ولا تكون اسمًا؛ لأنه كان يَلزم فيها الواو كفَتْوَى وشَرْوَى. فقال: ليست صفة؛ لأنه اسمٌ للبقرة الصغيرة. وإنما هي

(١) سورة إبراهيم: ٢٢، وقرأ بكسر الياء حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب، وجمهور النحاة على تضعيفها وردها، غير أنَّ أباعلي في الحجة (٥ / ٣٠) احتج لها سماعاً وقياساً وردَّ تلحينها. وانظر: معاني الفراء (٢ /٧٥) وتأويل المشكل٦٢، ومعاني الزجاج (٣ /١٥٩) والسبعة٣٦٢، ٣٦٤، والمبسوط٢٥٦، وتاريخ بغداد (٨ /٣٢٣) والبحر (٥ /٤٠٨) والخزانة (٤ / ٣٩٥)

(٢) سورة النساء: ١، وجر (الأرحام) قراءة حمزة وغيره، فرغتُ من تخريجها والتعليق عليها في ١٠ ب.

(٣) في معجم الأدباء ص١٥٩٨ ابن جني في إجازته لأبي عبد الله الحسن بن أحمد بن نصر ذكر في آثاره: "وكتاب ما خُرِّج عني من تأييد التذكرة عن الشيخ أبي علي أدام الله عزه". وهذه العبارة تفيد أنه كتابٌ من كلام أبي علي مما رواه ابنُ جني عنه لا أنَّه كتاب لأبي علي، كما تفيد أيضًا ان الكتاب لا يضم نصوص التذكرة وإنما يشتمل على ما يؤيد التذكرة؛ في حين وجدْنا نصوص التذكرة طويلةً وقصيرةً في مخطوطنا كما حكتها المصادر، ثم إنَّ عبارة ابن جني تخلو من الإشارة إلى انه قد علَّق على مروياته عن أبي علي، وهذا لا يتسق مع حال المخطوط الذي عرضنا له.

(٤) هذه تختلف عن نسخته الصحيحة من التذكرة القصرية.

(٥) الحاشية (٢ /٤١٢).

اسم شذَّ عن الواو فخرج على أصله بالياء، وليس يمتنع عندي أن يكون في الأصل صفة نُقل كأجدل وبابه مِن نحو: عبْد وصاحب.

قلتُ له: يوكِّد عندك أيضًا معنى الوصفية فيه أنه قرَنه بالناشط فبقي من معنى (نشَطَ). قال: ورواه أحمد بن يحيى ثعلب بفتح الطاء، ورواه الأصمعي بالضم".

وهذا النص في المخطوط (١٣٣-ب)، إلا أنه مسبوق برمز (ع)، ولم يرِد على أنه من قول أبي الطيب القصري الذي لم أجد له رمزًا يناسبه في المخطوط فضلاً عن التصريح باسمه، ووجدت ابن سيده[١] ذكر أنَّ ابن جني روى مضمون النص نفسه، و بحثت عنه في كتبه فلم أجده في شيء منها.

وينقل البغدادي أيضا في شرح الأبيات[٢] نصا عن التذكرة القصرية لا نجده في المخطوط، ثم يقول: "وقال أبو علي في نسخة أخرى منها : لا تتعلق إذا الثانية بمحذوف بعد الناس ..."، وهو نص في ستة أسطر موجود في المخطوط (١٥٤-ب).

وقد يعضد القول بتحريف عنوان النسخة التي يشير إليها ما وقع في نقله في الخزانة[٣] حيث قال: "وهذا كلام أبي علي في التذكرة القصرية قال: سبحانا يحتمل وجهين... كزيد من الزيدين. وجاز إفراد سبحان...". وهو نصٌّ في المخطوط غير أنّ هناك تعليقاً لابن جني بين (الزيدين) و(جاز إفراده) لم يرد في نقل البغدادي.

ومثله ما وقع في نص طويل في شرح أبيات المغني[٤] نقله على أنه من التذكرة القصرية في أواخره: "فإن قلت: قد فصلوا بين الصلة..." ثم جواب عن هذا الإشكال وأثبته البغدادي على أنه من تمام كلام أبي علي في حين أنه في المخطوط (١٢٩-ب) تعليق من (ع)[٥].

---

(١) المخصص (٨/٣٧،١٥/١٨٣)

(٢) شرح أبيات المغني (٢/١٨٦)

(٣) الخزانة (٧/٢٢١)

(٤) شرح الأبيات (٦/٢١٢)

(٥) وانظر أيضا في الخزانة (٩/١١٧) نقْله عن أبي علي في التذكرة رواية بيت وشرحه، وهو في المخطوط (١٩٥-ب) من نصوص كثيرة متوالية يحكيها ابن جني عن النضر بن شميل وليس أبا علي.

ولكن إذا صحّ حمْلُ ذلك على أنّ النسخة التي ظنها البغدادي نسخة من التذكرة القصرية كانت ذات عنوان محرَّف، فعلام نحمل حكايته في الخزانة[١] نصاً عن التذكرة القصرية يقول في آخره: انتهى، ويُعقبه بتعليق على أنه منه، وهو بنصه في المخطوط (١٩–أ) قد جاء مسبوقاً برمز ابن جني (ع)؟

ثانياً: صفة الكتاب ومحتواه

التذكرة لأبي علي "كتابٌ عزيز كثير الفائدة، تكلّم فيه على معاني آيات من القرآن، وأحاديث عن النبي ﷺ، ومعاني أبيات من أشعار العرب، ومسائل من النحو والتصريف"[٢]، والكتاب ـ فيما يبدو لي ـ كان أصله مخزناً يجمع فيه أبو علي ما يعنّ له من مسائل ومباحث في الموضوعات المذكورة في صورتها الأولى، فالكتاب موضع يُذكّر أبا علي بالمبحث وما رآه فيه حال نظره الأول فيه أو دراسته الأولى، بل يكاد يكون مسوَّدة للمسألة في بعض مواطنه، ويرجّح ذلك ما يأتي:

١– في الخبر السالف الذي حكاه القفطي تَبيَّنَ أنّ أبا علي كان قد سماه روزنامه، وهي كلمة فارسية تعني المذكِّرة أو الدفتر الذي تُثبت فيه الأمور والوقائع اليومية وتشرحها[٣]، وهذا دالّ على وظيفة الكتاب على الوجه المذكور، ولذلك ترجمه القصري أو أبو علي بالتذكرة.

٢– لم أجد عنوان التذكرة عند مصنِّف سبق عصر أبي علي على الرغم من كثرة تكرار هذا العنوان لكتب عديدة في علوم شتى[٤]، مما يقوّي أن أبا علي لم يأخذه عن غيره بل ابتدعه للسبب المتقدم.

٣– كثرةُ المواضع التي لم يتم فيها الكلام في الكتاب، ويأتي فيها لفظ (بيّض)[٥]،

(١) الخزانة (٤/٢١٠)

(٢) وصف لابن العديم للتذكرة في بغية الطلب ص٢٢٦٥ نقلته عن: الأصول النحوية والصرفية (١/٨٧)، وانظر أيضا قول اليماني في: إشارة التعيين١٣٣

(٣) من: المعجم الفارسي (فرهنك متوسط دهخدا) ١/١٥١٥، وترجم النص أخونا د. حسن الموسوي، وانظر المعجم المفصل في المعرَّب والدخيل ص٢٤٣

(٤) انظر مثلاً ما جاء في: كشف الظنون ٣٨٣–٣٩٣

(٥) المشهور في مثلها في المخطوطات ان تضبط ضبط الماضي ببناء المجهول او المعلوم، ولكنها في مخطوطنا في معظم مواضعها ضُبطت بصيغة الأمر، وانظر تعليق د. الدالي في: هامش الاستدراك١٥٨

فقد أحصيتُ ستًا وعشرين مرة تكرر فيها هذا اللفظ؛ فمن ذلك ما نجده في (٩٠-ب): "فا: لو قال قائل في (أُخر): إنه معدول عن (أُخْرَيَات)؛ كأنه أُريدَ به الجمع، فعُدل (أُخر) عن هذا الجمع [بَيِّضْ]" وفي مسألة أخرى في الصفحة نفسها: "وموضع الشُّبهة أنه لا يتعرَّف بدخول لام التعريف عليه. فلمّا رأوها لا تدخل عليه قدَّروا [بيّض]". ومثله في (١٠١-ب): "وموضع الشُّبهة أنه لا يتعرَّف بدخول لام التعريف عليه. فلمّا رأوها لا تدخل عليه قدَّروا [بيّض]". وفي (١١٣-أ): "والدليل على أنها موجودة [بيّض]".

وهذا التبييض ليس غريبًا عن مصنفات أبي علي؛ ففي (الاستدراك على الحجة لأبي علي) لجامع العلوم الباقولي نجد ذكرًا لغير موضع بُيِّض في (الحجة)[1]، على الرغم من أنَّ بعضها لم يعد له أثرٌ في (الحجة) المطبوع، ونجده في الإغفال أيضاً، وأشار محقق البصريات إلى شيء من ذلك في مقدمته[2]، ولكننا نحتج هنا بكثرة مواضعه لا بأصل وقوعه في الكتاب، فهذه الكثرة تتسق مع القول بأن الكتاب مسوَّدة أو ما يقرب من المسوَّدة.

٤- قِدَمُ المرحلة التي بدأ فيها أبو علي جمع مادة الكتاب وتأليفها، ويعضد ذلك أمور:

- تكرُّر مسائل وفصول من كلامه في الكتاب في كتبه الأخرى قديمها ومتأخرها، فقوله في (١٨-أ): "يعقوب: لِلَبيد في العَيْر والأَتَان:

حتى تَهَجَّرَ في الرَّوَاح وهَاجَه   طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّه المظلومُ

أي: هاج الأتانَ لِطَلَبِ الماءِ كطلَبِ المعقِّب؛ وهو الذي يَطلُب حقَّه مرةً بعد مرة، و(المظلوم) نعتٌ (للمعقِّب).

فا: حمَلَه على الموضع؛ لأنَّ (المعقِّب) فاعلٌ. ويقال: (المعقِّب) الماطل، يقال: عَقَّبَني حقِّي؛ أي: مَطَلَني، فـ(المظلوم) فاعل، و(المعقِّب) المفعول به..."

(١) الاستدراك ص١١٩، ١٥٧

(٢) الإغفال (٢/ ٩٧) والبصريات (١/ ٨٢، ٨٣) وانظر: إعراب القرآن المنسوب ص٦٣٢

جاء بطوله في البصريات[١] لا يخرمه إلا في عبارة أو اثنتين، ربما حُذفتا اختصاراً وتهذيباً.

– نقصان المبحث في التذكرة وتمامُه في كُتب أخرى له، فنجد مثلاً في المخطوط (١٨٧–أ) مسألة في (حلو حامض) في آخرها عبارة ناقصة ثم (بيض)، ولكن المسألة تأتي بنصها تامة في الحجة[٢]، وهذا التتميم لا يقع إلا في الأعمال المتأخرة يستدرك بها ما اعترى العمل المتقدم من نقص أو قطع. وهذه السمة أدل على ما ذهبنا إليه في التذكرة من سمة التكرار السابقة.

– تَغيُّر الرأي عند أبي علي وتَطوره مشهور لدى الدارسين قديمهم ومحدثهم، غير أنّ كثرة ورود رأي ما في كتبه المختلفة وأخْذ تلاميذه به إشارة إلى تأخر قوله به وانتهائه إليه ودلالةٌ على قِدم الرأي الآخر القليل، وهذا ما وجدته عند أبي علي في الكتاب، فقد اشترط في (١٢٧–ب) انفصال جملة المفسِّر عن المفسَّر، واعترض عليه ابن جني في الموضع نفسه بالآية الأولى من سورة الإخلاص، وهذا بعينه ما قال به أبو علي في خمسة من مصنفاته[٣]، بل يصرح في الإغفال بما ينقض شرطه في التذكرة مع ملاحظة أنّ الإغفال من مؤلفاته المبكرة.

– لم يكن أبو علي يُنزل أبا العباس المبرد المنزلة الحسنة التي له بين النحاة، بل إنه عَدَل عن إقراء كتب المبرد والتكثر بالرواية عنه[٤]، فابن جني يقول: "وكان قد ثَبت في نفس أبي علي على أبي العباس في تعاطيه على سيبويه ما كان لا يكاد يملك معه نفسه"[٥]، ويقول: "ولم يكن أبو العباس عنده إلا رُجيلاً، ولم تكن جنايته عنده على نفسه في

(١) البصريات ٧٤٧ وهو يمتد لصفحات، والبصريات يُحتمل أن تكون من كتب أبي علي المبكرة وانظر علامة ذلك في الأصول النحوية والصرفية (١/ ٦٦). وانظر أمثلة أخرى للتكرار في الحجة (٣/ ١٧) والبصريات ٧٢٦، ٧٠٥–٧١١، وهي في المخطوط على التوالي ١٩٠–أ، ٣٣–أ، ٢٩–أ، وغير ذلك مما تجده في تخريج المسائل.

(٢) الحجة (١/ ٢٠٠–٢٠٣)

(٣) الحجة (٤/ ٢٥٣، ٥/ ١٤٧، ٦/ ٤٥٨) والتعليقة (١/ ٩٠) والشيرازيات ٥٢٤، والحلبيات ٢٤٧، والإغفال (٢/ ٣٣٤).

(٤) تاريخ العلماء لابن مسعر ص٦١

(٥) الخصائص (٣/ ٢٩١)

تعقبه كلام سيبويه بكتابه الموسوم بالغلط إلى غاية"[١]. ولا يتسق هذا النفور مع كثرة النقول عن المبرد[٢] في التذكرة والأخذ برأيه في مواضع منها والاحتجاج لها، إلا أن نأخذ بقدَم هذا الكتاب وأسبقيته للمراحل التي ظهر فيها إعراضُه عن المبرد وأقواله وانصرافُه عن التكثر من الرواية عنه.

- استعمال أبي علي لفظ الشيخ في ذكره ابن السراج[٣]، وهذا لا نجده في كتبه الأخرى عندما يذكر أبا بكر، وقد يؤنس هذا القول بقُرب فترة كتابة هذه النصوص من فترة الطلب.

وأما محتوى الكتاب فأول ما نتوقف عنده هو الرموز التي وردت فيه، وهو في هذا كغيره من كتب أبي علي فيه عدد من الرموز؛ منها:

- (فا): وهو رمز لأبي علي الفارسي، وقد جاء في بعض كتبه الأخرى، بل في بعض ما رواه من كتب غيره مثل نوادر أبي زيد[٤]، وجاء في المخطوط في سبعة مواضع منها: (٥٠-ب، ٧٦-أ، ب، ٧٧-أ، ٨٥-أ).

- (س): وهو رمز مشْكل في كتابنا، فمن المعروف أنه في كتب النحو يراد به سيبويه، ولكنه هنا لا يصح حمله على ذلك، ففي (٨٠-أ): "أجاز س في ق: يا ثلاثةً وثلاثونَ، ويا طلحةً وزيداً؛ إذا سمَّيته بواحدة من الطلْح. وأجاز: جاءني قام زيدٌ". المراد بـ(س) هنا هو أبو العباس المبرد؛ لأنَّ ما حكاه عنه مذكورٌ في المقتضب[٥]، ولم أجد هذا المحكيَّ في كتاب سيبويه، ونَقَل ابن السراج بعضه في الأصول[٦]، ولم أجده في موجزه، وعليه فإنّ (مو) تحريفٌ، وصوابُه (مق). ولم أجد هذا المحكي في كتاب سيبويه.

---

(١) بقية الخاطريات ص٤٥

(٢) تزيد على ثلاثين موضعاً ولم يبلغ ذلك من النحاة إلا سيبويه والأخفش وابن السراج. وانظر فهرس الأعلام.

(٣) انظر (٧-أ، ١٠٤-أ)

(٤) انظر مقدمة (الشعر) ص٨١، ومقدمة البصريات (١ / ٧٧) ونوادر أبي زيد ص٨٠ (افدت الأخير من الشعر)، وفي كتابنا (١٢-أ) نصٌّ قبله (فا) وهو في البصريات ص٦٣٩ قبله : قال أبو علي.

(٥) المقتضب (٤ / ٢٢٤-٢٢٥)

(٦) الأصول (١ / ٣٤٤، ٣٦٨)

ونجد في (٢٠١–ب): "قال سيبويه وأبو عمر وأبو عثمان فيما حكاه عنه س"، وكذلك لا يصح كونه سيبويه؛ لأن (س) هنا يروي عن أبي عثمان المازني، وهو يناسب تلميذه المبرد[١].

– (ع): وهو رمز مهم في المخطوط بان مما سلف في مبحث العنوان أنه ابن جني.

– (ص) و(مـ): جاء في (١٥٦–ب): "وجوازُ ما قال أبو عمر أنَّ الحديث لِما فيه من الإشاعة والعموم صلَحَ..." . وأعلى كلٍّ من (الإشاعة والعموم) الرمز (مـ)، وفي الهامش بخط الناسخ: "ص: من العموم والشياع، صح". ويذكر الأستاذ عبد السلام هارون في (تحقيق النصوص)[٢] أنَّ (ص) الممدودة - وهي في المخطوط كذلك إذ أعلاها (~) - علامة تمريض توضع فوق العبارة التي هي صحيحة في نقلها ولكنها خطأ في ذاتها، ويَذكر أيضًا أنَّ (ص) رمز المصنَّف أي المتن. والأقرب هنا المعنى الأول؛ إلاَّ أنني أحتمل أنَّ الأمر مقلوب، أي أنَّ ما عليه (ص) هو الصحيح وما في المتن هو الخطأ، ويقوِّي ذلك كلمةُ (صح) التي جاءت بعد العبارة في الهامش.

وأمّا (مـ) المكتوبة مرتين أعلى الكلمتين فالأنسب فيهما أن يكون المقصود: مقدَّم ومؤخَّر؛ أي أنَّ الأولى بعد الثانية كما ذُكر في (تحقيق النصوص)[٣]، ويعضده ترتيبُها في عبارة الهامش السالفة.

– (كـ): وقد تَكرر سبع عشرة مرة وأكثرها في الهامش، وبعضها في المتن أعلى بعض الكلمات. وقد جاء في (تحقيق النصوص)[٤] أنَّ (كـ) قد توضع إشارة إلى أنه (كذا في الأصل). وما جاء من تعليقات بعد هذا الرمز يكون استدراكات أو تعليقات متأخرة للمؤلف[٥] أو لبعض من ملك الأصل المنقول عنه، وهي تتفاوت طولاً وقِصرًا؛ فمن

(١) وانظر مثالاً ثالثاً في (٤٣–ب) علماً أن أبا علي استخدم (د) رمزاً للمبرد في البصريات وانظر مقدمتها (٧٨/١).

(٢) تحقيق النصوص ص٥٦–٥٨

(٣) ذكر الأستاذ عبد السلام ص٥٨ معنى آخر للرمز (م) هو: معتمد أو معروف، إلا أنه لا وجه له هنا.

(٤) تحقيق النصوص ص٥٦

(٥) انظر معجم الرموز ص٢٠١

ذلك ما في المسألة في (١١٧-ب): "قيل في الأطفال وقتَ إغراق قوم نوح: إنَّ النساء عُقِمن فلم يَلِدن، ويجوز أن يكنَّ ولدن إلاّ أنهم اختُرِموا بالموت وعوضَهم من ذلك..." فجاء في الهامش: ": كـ: الضمير في (اخترموا) يرجع إلى الأولاد".

ومن ذلك في (١١٧-ب): "النبي صلى الله عليه أفضلُ الأنبياء، والأنبياء أفضل الناس، فهو أفضل البشر، وذلك مُتلقّى من دين المسلمين وإجماعهم.

وقال /١١٨-أ محمد بن عمر: أقف في تفضيله على آدم؛ لأنَّ الخبر: «أنا سيِّدُ وَلَد آدم»، وإذا كان كذلك فضَّلتُه على وَلده وتوقَّفتُ في آدم نفسه". وفي الهامش: "كـ: بل هو أفضل من آدم أيضًا لقوله عليه السلام: آدم ومَن دونه تحت لوائي يوم القيامة".

ويبقى لرمز الكاف وجه لا أجد له دليلاً، ذلك أن يكون لأبي اليُمن صاحب الأصل المنقول عنه؛ لأنَّ الرمز (كـ) يناسب لقبه (الكندي)، لاسيما أنَّ أبا اليُمن يُذكر له كتاب يَرُد فيه على الأسود الغندجاني كتابه (نزهة الأديب) الذي يرد فيه على أبي علي في (التذكرة)[١]؛ مما يدل على كبير عنايته بها.

وأما مادة الكتاب فإذا ما أخرجنا أبواباً ثلاثة هي بابٌ من اعتلال الفاء وباب من إعمال الفعلين وباب النون كيف صارت من مخرجين، فإنّ سائر محتوى الكتاب كما ذكرنا أمشاج من مسائل في العربية وآيات وأحاديث وأشعار، على تباين في عدد كل منها، فقد ضم الكتاب أربعًا وخمسين ومئتي آية بدون المكررات، في حين أن الأحاديث بلغت واحداً وأربعين حديثًا وأثرًا، وفي الكتاب ثلاثة وعشرون مَثلاً من أمثال العرب، وأما الشعر فقد جاء منه ثمانية أبيات وستمئة بيت تقريباً، وتَفرَّق ذلك كلُّه في ثلاثة أبواب وخمس وخمسين مسألة ومئتي مسألة هي عدد مسائل الكتاب.

وهذه المسائل تكشف لنا سمات لأبي علي ينبغي الالتفات إليها، أولها أنّ في الكتاب مباحث قلما نعثر لأبي علي كلاماً فيها، فنجد له مسائل عقدها لمباحث في علم الكلام يتكلم فيها وفق قول المعتزلة كمسألة الإرادة والرؤية والخلود في النار وعلم الله والعوض عن العذاب[٢]، ومن جانب آخر نرى له كلاماً في مسائل فقهية واحتجاجاً

(١) انظر الإنباه (٤/١٧٥).

(٢) انظر (١١٢-ب، ١٠٧-ب، ١٠٥-ب، ١١٧-ب).

فيها لمذهب الأحناف كطهارة دم البراغيث والسمك وقتل المسلم بالذمي وذكاة الجنين ذكاة أمه[١].

ومن تلك السمات التي نراها لأبي علي في الكتاب عنايته بشعراء محدثين عباسيين، فقد أورد أبياتاً مختارة لابن المعتز وابن الرومي وأبي العتاهية[٢] وغيرهم.

كما نلحظ في الكتاب بياناً لبعض المبهمات في كتبه الأخرى، فمن ذلك أنه عقد مسألة في البغداديات[٣] ذكر فيها قولاً وناقشه وردّه ولم يعزه لأحد، ولكنه عزاه للبغداديين في كتابنا (١٤٠-ب)، وكذلك حكى أبو علي في البغداديات[٤] أيضا قولاً عن أحد متقدمي أهل العربية ولم يُسمّه، في حين عزاه في الكتاب (١٣٨-ب) إلى أبي عمر الجرمي ورده بمقالته نفسها في البغداديات.

والأمر الآخر الذي يُعنى به هنا هو مصادر أبي علي في الكتاب، وقد وجدت منها المصادر التالية:

١- قوافي الأخفش: فأبو علي في (١٨٧-أ) يضع مسألة يذكر فيها لزوم أبي الأسود ما لا يلزم في قصيدة له فيذكر نظائر له، وهذه المسألة تعليق منه على كلام الأخفش في البيت نفسه والأمر نفسه في كتابه القوافي[٥]، ولم يرد في كلام أبي علي أي إشارة لذلك. وأما أقوال الأخفش من غير ذلك فهي كثيرة في الكتاب على عادة أبي علي في نقل أقواله ودراستها والاحتجاج لها أو عليها.

٢- كتاب لأبي عثمان المازني: في (٤٣-أ): "وقال أبوعثمان في باب ما يُرد فيه علامة الإضمار إلى أصله: فمما رُد إلى أصله..."، وهذا باب في كتاب سيبويه[٦] غير أن لأبي عثمان كتاب (تفاسير كتاب سيبويه) لا يبعد أن يكون النقل منه. وقد انطوى

---

(١) انظر (١١٨-أ،١٢٦-ب،١٠٧-ب).

(٢) انظر (١٨٢-أ،٨٦-ب).

(٣) البغداديات ص٤٤٩

(٤) نفسه ص ١٦٧

(٥) القوافي ص٢٦

(٦) الكتاب (٢/٣٧٦).

كتابنا على نصوص كثيرة للمازني تجعله من أغنى كتب أبي علي في ذلك، بل إنّ أبا علي يحكي عنه في الكتاب أقوالاً تعذر عليّ أن أجدها في أي مصدر آخر.

٣- المعاني الكبير لابن قتيبة : في (١٧-ب): "قولُ ابنِ مُقبل:

عِيلَ ما هُوَ عائلُهْ

أي: شُدِّدَ عليه وأُثقِلَ، فهو كقولهم: (قاتَلَه اللهُ) و(أخزَاه اللهُ) إذا أعجَبَكَ". وهو نص في المعاني لم ينسبه أبو علي وكذلك فعل في البصريات[١].

٤- المقتضب للمبرد: ذكره ونقل عنه في (٦-أ)، واكتفى بالنقل في مواضع أخرى، ففي (١٢-ب،١٣-أ،ب) ذكر مسائل ولم يُشر إلى أخذها من المقتضب وهي مما وضعه أبو العباس لامتحان المتعلمين[٢]، ثم يتكلم في (٨٩-ب،٩٢-أ) في كلمة (أُخَر) بكلام طويل يقول في آخره ابن جني: "ذكر (فا) مع كلامه هذا في (أخر) ما قاله أبو العباس في موضعين من باب أخر". وهو يشير إلى ما في المقتضب[٣].

٥- شرح أشعار الهذليين للسكري: قال أبوعلي في (١٠٥-ب): "ساعِدةُ بنُ العَجْلان الهُذَليّ:

فمالَكَ إذْ مَرَرْتَ على حُنَيْنٍ كَظيماً مِثْلَ ما زَفَرَ اللَّهِيدُ

(مِثْل) صفةُ مصدرٍ محذوفٍ منصوبٍ بفعْل دَلَّ عليه (كظيماً)؛ أي: تَزفِر زَفيراً مثلَ ما زَفَرَ اللهيدُ، ويجوز أن يكون (مثل) حالاً؛ أي: ذا مِثْلَ ما زَفَرَ اللهيد. ولَهَدَه الحِمْلُ: أي ضغَطَه فانفَضَخَ لحمُه ولم يَنشقَّ جِلدُه، وحُنين: ماءٌ قريبٌ مِن مكة". وهو مأخوذ من كلام السكري في شرح الأشعار[٤].

٦- معاني القرآن وإعرابه للزجاج : أفاد منه ولم يسمه، ففي (٩٠-ب) حكى عن البغداديين قولاً واعترض عليه بمقالة الزجاج في معانيه[٥]، ثم عقد مسألة في (لما) في

(١) المعاني الكبير ص ٥٨، ٨٣٦، والبصريات ٧٤١، وانظر أمثلة أخرى في الحجة وتعليل ذلك في: الأصول النحوية (١/٣٣٦)

(٢) المقتضب (٤/٥٩، ٣/١٠٨، ٤/٦٩)

(٣) نفسه (٣/٢٤٤، ٢٧٦)

(٤) شرح الأشعار ص٣٣٤

(٥) معاني الزجاج (٢/٩).

(٩١-أ) وجدت أكثر ما فيها في المعاني[١] أيضاً.

٧- الأصول لابن السراج: عقد أبو علي في (١٦٣-ب) إلى (١٦٦-ب) مسألة نقلها بحروفها عن أصول شيخه ابن السراج[٢] ولم يشر إليه.

ولا يخفى أن مصادر أبي علي في الكتاب أكثر مما ذكرت ولكني اكتفيت بذكر الكتب غير المسماة دون غيرها من المصادر لأني رأيت في فهرسي الكتب والأعلام سِداداً من التكثر بذكر الكتب وشيوخه ومن روى عنه في الكتاب، ولكن ما ذكرته هنا ظهر لي في تحقيق نص الكتاب، ولأن أبا علي أفاد منه ولم ينص على أكثره. فرأيت إثباته وتسميته.

هذا ما كان من أمر المصنف الأصل وهو أبو علي وكتابه التذكرة على ما أتاحه المخطوط واختيار ابن جني وتهذيبه للكتاب الأصل.

وأما إذا جئنا إلى عمل المهذِّب ابن جني في كتابنا فيمكن أن نَشيم علامات عمله التي من أهمها:

١- أنه - فيما يبدو - صَنَعه في فترة متأخرة من حياته، فهو يقول في (٧٣-أ): "وهذا وجْه كنت أنا قديمًا رأيته"، وإذا تتبعنا استخدام ابن جني لكلمة (قديماً) وجدناه يوردها فيما يحكيه عن أبي علي في كتابيه الخصائص وسر الصناعة[٣] اللذين ألفهما بعد وفاة شيخه حسبما يرى محقق الخصائص[٤]، فهذا يشي بأنه يشير بهذه الكلمة إلى فترات بعيدة عن زمن الكتابة.

٢- مِن عمَله في الكتاب اختصارُ نصه في مواضع منه دون مواضع، وقد تَبين هذا فيما نقلناه من نصوص مقارنة بنقول المصادر الأخرى في دراسة عنوان المخطوط.

٣- انصرف إلى تتميم النقص في كلام أبي علي وإصلاحه والتنبيه على مواضع منه،

(١) نفسه (٣/ ٨١)

(٢) الأصول (١/ ١٨٠-١٨٤) وانظر مثالاً آخر في (١٣٣ب-١٣٤-أ) وهو في الأصول (١/ ٤١٢)

(٣) انظر مثلاً: سر الصناعة ص٣٩٥، والخصائص (٣/ ٩٧)

(٤) مقدمة الخصائص (١/ ٧١)

وقد سلف التمثيل لذلك في مبحث العنوان، ولكنه ترك مواضع غير قليلة من البياض في كلام أبي علي لم يتمه.

٤- لعل ابن جني لم يكن من همه التصرف في ترتيب التذكرة ولا حذف المكررات من النصوص والمسائل، بل كان يساير الترتيب الأصلي، فقد وجدت في (٦٠-أ) نقلاً عن أبي عثمان المازني علّق عليه أبو علي، ثم يأتي ذلك النقل ثانية في (٦٦-أ) بألفاظ تكاد تطابق الحكاية الأولى، فلعل أبا علي نسي الموضع الأول فأثبته ثانية، ولكن ابن جني - وهو يعمل في تهذيب الكتاب واختصاره - لو كان يقصد حذف المكررات أو إعادة الترتيب لاكتفى بأحد الموضعين وعليه تعليق أبي علي[١].

٥- اختلاط كلام ابن جني بكلام أبي علي أحياناً، فليس كل ما يلحق الرمز (ع) هو كلام ابن جني، ففيه بعض كلام أبي علي المحذوف، ويظهر أن اختلاط الكلامين وقع قديماً، يشهد بذلك قول ابن يسعون[٢]: "وأظن هذا الرد دخيلاً في التذكرة من كلام أبي الفتح، ويبعُد أن يكون من كلام أبي علي عندي". كما أنّ في نصوص ابن جني نقولاً وحكايات عن علماء آخرين غير أبي علي لم أتبين الوجه في أمرها هل هي من زيادات ابن جني أو من تذكرة أبي علي كما وقع في آخر الكتاب من روايات عن النضر بن شميل وغيره.

٦- أظهر في بعض تعليقاته الجانب الشخصي في أبي علي، كحكايته في (١٠٤- ب) تمسُّك أبي علي برأيه وعدم اعتداده بما يخالفه، وكذلك نجد عقب خبر رواه أبو علي أغرب فيه ابن درستويه بالجواب عن إشكال، ابنَ جني يقول في (٧٧-أ) : "غَرَضُ فا عندي في هذا أنْ يُرِيَ ضَعْفَ ابنِ دَرَسْتُوَيْه".

---

(١) وانظر أمثلة أخرى للتكرار في (٨٨-ب،١٠٩ب) تكرار (١٤٧-ب،١١٢-ب)

(٢) المصباح ص٩٦١، وانظر أيضاً في: المقاصد النحوية (٣/٥٦٣) وقارنه بما في كتابنا (٢٠٠-أ)

وصف المخطوط:

المخطوط كان في مكتبة شيخ الإسلام فضل الله الزنجاني(١) بمدينة زنجان في شمال إيران، ثم انتقل عنها فاستقر في مكتبة مجلس الشورى بطهران.

ويأتي في ست ورقات ومائتي ورقة، في كل صفحة خمسة عشر سطرًا، ومتوسط الكلمات في السطر من عشر كلمات إلى اثنتي عشرة كلمة، وخطُّه نسخٌ نفيس مشكول شكلاً كاملاً، وأخطاء الضبط غير كثيرة، غير أنّ تحريفاته تكون خفية لجمال الخط وتمام ضبطه.

ومن سمات الناسخ أنه يرسم الألف المقصورة منقوطة كالياء، والألف الممدودة تعلوها علامة المد (~) في أي موضع مثل: اليآء وآاخر، وتحذف الألف في بعض الكلمات المشهورة كعثمان، ويثبتها في (ذلك)، ويعتني الناسخ بعلامة الإهمال في الراء والسين والدال والصاد والحاء، ويُثبت هاء فوق الهاء المتطرفة تمييزا لها من التاء المربوطة، وفي أحيان كثيرة يصل فتحة بعصا الكاف المتطرفة. وكلمة (مسألة) تُكتب بخط كبير ومثلها الأعلام التي في أول المسألة.

قُدِّر تاريخ المخطوط في المكتبة بالقرن السادس، وليس يمتنع تأخيره إلى السابع؛ لما سأذكره في صفحة العنوان.

حينما اطلعتُ على المخطوط لم يكن في الصفحة الأولى سوى عنوان صغير كُتب في الزاوية اليسرى العليا بخط التعليق: (تذكرة أبي علي)، ولكنني لحظت أنَّ الورقة الأولى أثقل من سائر أوراق المخطوط، ثم ظهر لي أنهما ورقتان ملتصقتان، فلمّا عرضتُهما لضوء الشمس بدا لي أنَّ الورقة الأولى تغطي صفحة العنوان، وبعد طول معالجة بالإضاءة المركزة استطعت أن أقرأ ما يلي:

---

(١) الشيخ فضل الله وُلد سنة ١٣٠٢ هجرية، وتلقى العلم على جماعة من كبار العلماء والأساتذة في زنجان ثم في العراق وعاد إلى زنجان سنة ١٣٣٩، وله تصانيف في علم الكلام والتاريخ، وترجمه السيد الأمين وذكره في غير موضع من الأعيان ويظهر من ذلك ان مكتبته كانت عامرة بمخطوطات نفيسة، ولم اهتد إلى تاريخ وفاته غير أنه أصدر كتاباً سنة ١٣٦٢. انظر اعيان الشيعة (١٣/ ٧٧) ونفائس المخطوطات العربية في إيران، د. حسين علي محفوظ، مجلة معهد المخطوطات ص٣٤

"الجزء الأول من كتاب التذكرة

للشيخ أبي علي الفارسي"

صورة ما كان مكتوبًا على ظهر النسخة التي كان أصلها عند تاج الدين أبي اليُمن زيد بن الحسن الكندي

ثم يتلوه نصٌّ طويل لم أستطع أن أتبين منه شيئًا؛ إلا أنني أظنه سماعًا للنسخة أو النسخة المنقولة عنها".

وأبو اليُمن متوفًّى سنة ٦١٣ للهجرة[١]، ونسختُنا منقولة عن نسخةٍ نُقلت عن نسخة أبي اليُمن؛ أي أنها يمكن أن تكون من القرن السابع أو السادس.

وفي المخطوط اضطراب في عدد من أوراقه، وخرم في موضعين منه. ونجد فيه ترقيمًا بالأرقام الحديثة (١، ٢، ٣، ٤، ٥ ...) وُضع بعد اضطراب النسخة.

أمَّا الاضطراب فالأرجح أنه وقع عند تجليد الكتاب، وقد تنبَّه لموضعٍ منه أحدُ مالكي النسخة فدوَّن ملحوظة في أسفل (٢٨-ب) يبين موضع تتمة الكلام.

وفي الطرة العليا اليسرى من وجه كل ورقة هناك ترقيم قديم يعتمد الأرقام القديمة (١، ٢، ٣، ، ، ...)، وطريقتها أن تُخصَّ كلُّ عشر أوراق برقم، فيبدأ (١من ١، ٢من ١، ٣من ١، ٤من ١، ....١٠، من١، ثم ١من ٢، ٢من ٢، ٣من ٢ ...)[٢].

وأمَّا الخرم فهو في موضعين: الأول يقع ما بين (١٨-ب) و(٢٩-أ)، واعتماداً على الأرقام القديمة تبيَّن أنه ذهب بإحدى عشرة ورقة. والخرمُ الآخر في آخر المخطوط؛ لأنَّ آخر عبارة فيه: "(أَوْج) و(هَوْل) فكذلك"، فالكلام غير تام ولا ندري مقدار ما ذهب من الكتاب. وقد ذهب الخرم باسم الناسخ وغير ذلك مما تشتمل عليه الصفحة الأخيرة عادة.

---

(١) أبو اليمن الكندي هو النحوي اللغوي المقرئ الحافظ المحدث. انظر تفصيل ترجمته في: معجم الأدباء ص١٣٣٢، وبغية الوعاة (١/ ٥٧١).

(٢) من العجيب أن هذه الطريقة تجدها اليوم في الكتب الأجنبية في تقسيم الفصل الواحد إلى مباحث مختلفة.

عملي في التحقيق:

بعد طول بحث عن نسخة أخرى اعتمدت هذه النسخة اليتيمة مع ما في العمل على النسخة الواحدة من صعوبة وخطورة يحذر منها أساطين التحقيق وأقطع أن عملي لم يسلم منها، وبعد فراغي من نسخ المخطوط قمت بالأمور التالية:

- اعتمدت ترقيم أوراق المخطوط الحديث المكتوب بعد اضطراب أوراقه لوضوحه في المصورة، في حين أن الترقيم القديم لا يكاد يظهر في كثير من أوراق المصورة، وكذلك لأن الترقيم الجديد يُظهر الاضطراب في المخطوط قبل إعادة ترتيبه.

- أصلحت الاضطراب الواقع في المخطوط على النحو التالي: نقلت الصفحات (٢٩-أ)... (١٢٧-ب) فوضعتها بين (١٨-ب) و(١٩-أ) فاتصل الكلام في آخر (١٢٧-ب) بأول الكلام في (١٩-أ) وكمل به المعنى، وكذلك نجد تتمة الكلام في آخر (٢٨-ب) يأتي في أول (١٢٨-أ)، غير أنه بقي الخرم بمقدار إحدى عشرة ورقة بين (١٨-ب) و(٢٩-أ).

- بعد انتهائي من النسخ سافرت ثانيا للنظر في الأصل المخطوط فكان مما صنعته أن قابلت أرقام الصفحات وتتابعها في نسختي بصفحات الأصل فتبين لي سقوط ورقتين في التصوير فاستدركت نسخهما بيدي.

- توثقت من صحة الترتيب الجديد ومقدار الخرم بالتحقق من أرقام الناسخ الأصلية التي طمس بعضها وذلك برصدها في المخطوط ومصورته. وقد ذهب القطعُ بكثير من هذه الأرقام، إلا أنَّ ما بقي منها عند إعادة ترتيب المخطوط يشهد بصحة هذا الترتيب بعد أن أكملت الناقص منها معتمداً على ما قبله وبعده.

- قللت بعض الخرم قبل (٢٩-أ) بأن وضعت في الهامش نصاً من البصريات من مسألة يكاد نصها يطابق ما بقي من كلام أبي علي في المخطوط مع شيء من البسط والطول في الأول منعني من إثباته في المتن.

- إعادة فقرة إلى موضعها في (١٦-أ) بعد أن انتقلت خطأ إلى موضع آخر يفصله عن الصواب مسألتان.

– سعيت إلى جمع نصوص التذكرة في المكتبة العربية متوسلاً إلى ذلك بكل وسيلة ممكنة[1]، فاجتمعت عندي نصوص وإحالات كثيرة عملت على عرضها على المخطوط للتوثق وإكمال النص، ولعلي أنشرها بعد ذلك ملحقاً للكتاب.

– اعتنيت كثيراً بربط المخطوط بكتب أبي علي الأخرى فضلاً عن غيرها من الأمهات. ولئن كان بعض من حقَّق كتبه بداءة معذوراً عندما كانت كتب أبي علي غير معروفة أو غير منشورة، فإن هذا العذر قد ارتفع بعد أن صار له خمسة عشر كتاباً منشوراً، وقد ظهر لي أثر ذلك في تحرير عبارة المخطوط وتقويم خللها وتوضيح مبهم كلامه والتنبيه على تطور قوله وغير ذلك مما يظهر في التعليق[2]، بل إنّ بعض هذه الكتب كانت بمثابة نسخة أخرى لهذا المخطوط اليتيم.

– ما زدته أو عددته زيادة في نص أبي علي - وإن كان في المخطوط - وضعته بين معقوفين [ ]؛ لذلك جاءت تعليقات (ع) كلها بين معقوفين.

– صنعت المتعارف عليه في تخريج الشواهد بأنواعها والأمثلة النحوية، وتوثيق الأقوال وتخريجها والتعليق على الغامض من النص وغير ذلك مما أصبح من مسلَّمات تحقيق النصوص.

– اكتفيت في ترجمة الأعلام بمن رأيته غير مشهور في كتب العربية فترجمته باختصار في أول ذِكر له.

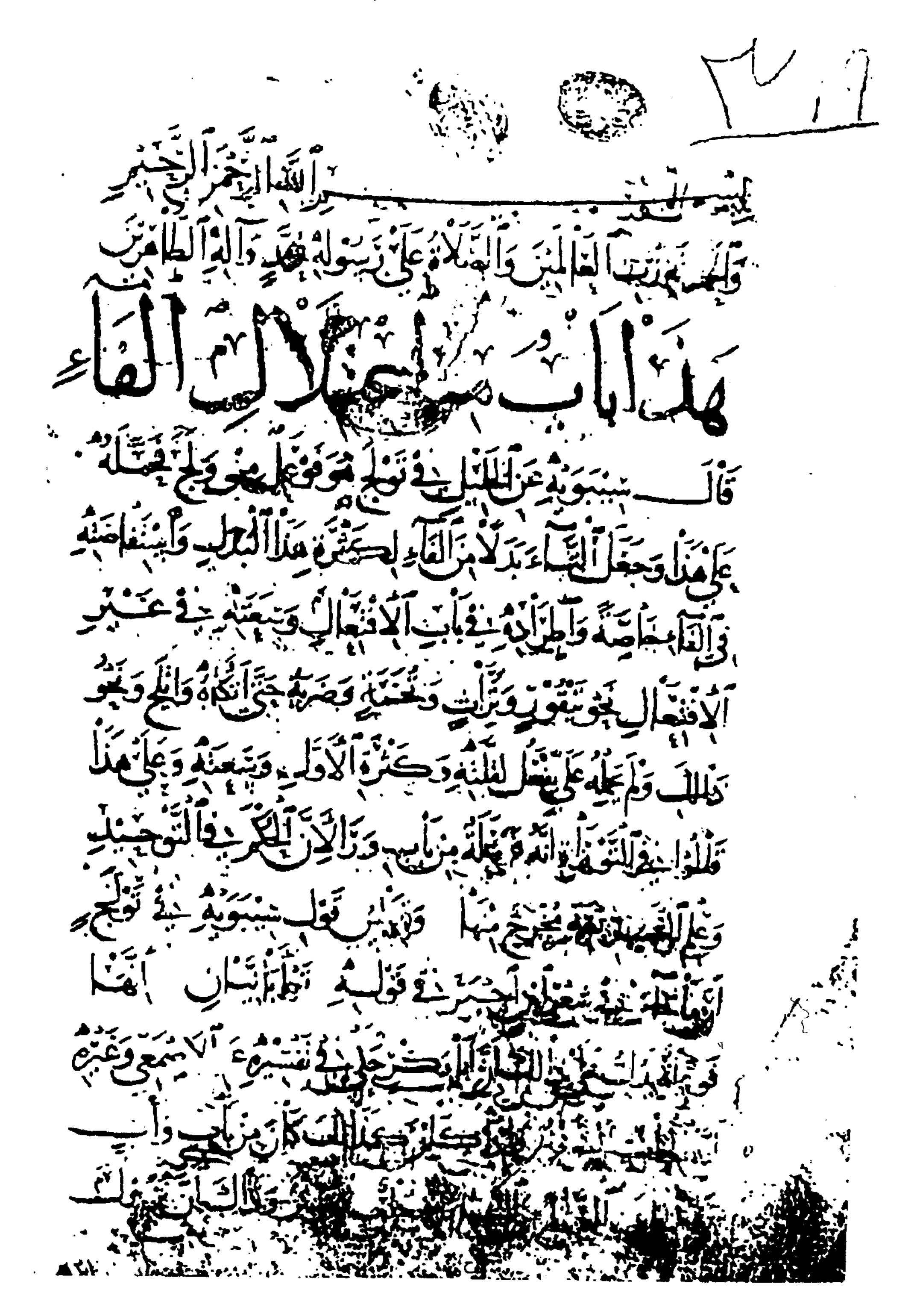
– صنعت الفهارس الفنية المعتادة في الكتب النحوية، وزدت فهارس البلاغة والعروض والقافية والفقه وعلم الكلام والخطوط المنسوبة والأخبار والمجالس لغَناء نصوص الكتاب في هذه الأمور.

---

(١) من ذلك البحث اليدوي بفهارس الأعلام والكتب في الكتب المحققة، والبحث في أقراص الحاسوب وشبكة الإنترنت وما دلني عليه الأساتذة والإخوان.

(٢) اقرأ في شرح اللمع ص٤٩٥ حث الباقولي على تتبع كلام أبي علي في كتبه وعدم الاقتصار على موضع واحد منه.، وانظر مقدمة الطناحي في الشعر ص٦٩

صور من المخطوط


بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله رب العالمين والصلاة على رسوله محمد وآله الطاهرين
هذا باب معتل الفاء
قال سيبويه عن الخليل في تولج هو فوعل من ولج فحمله
على هذا وجعل التاء بدلا من الفاء لكثرة هذا البدل

لم يجز لأنه للبيان وليس في صفته من البيان ما فيه لأن يقوم وعندك
لا يختصان برجل دون غيره من المذكورين. وأما حذف المرفوع
وإقامة صفته مقامه لأنه إذا جاز حذفه البتة نحو نعم العبد كان حذفه
مع إقامة صفته مقامه أجدر. والمنصوب إنما ذكر للبيان
فلا يليق به الحذف أو لا ترى أنك لو قلت: نعم قام أو نعم عندك
وأنت تريد رجلا قام لم يجز لإشكال حال المحذوف. وأما حذف
المخصوص المرفوع فكثير منه. ومن آياته يريكم البرق وإن منكم
إلا واردها وغير ذلك. قال بعضهم في حديث روي عن
النبي عليه السلم أنه أمر بعض أصحابه أن يشتري لفاطمة عليها السلم
سوارين عاج. العاج الذبل ولا يكون إلا ما يخرط من الأنياب
لأنه منه وتبك على بطلان هذا. قول الشاعر

ترى العبس الحولي جونا بكوعها لها مسكا من غير عاج ولا ذبل

فالعاج غير الذبل. الطبري عن الأعمش قال: قال رسول الله
صلى الله عليه: إن الدعاء هو العبادة. ثم قرأ ادعوني أستجب لكم
إلى قوله داخرين. وروي عن الحسن في قوله ادعوني أستجب لكم

ح مسكا

١٠٩/ا

اعملوا وابشروا فانه حق على الله ان يستجيب للذين آمنوا وعملوا
الصالحات ويزيدهم من فضله ٥ مسألة
جملة الغور متعلق بما في كان من المعنى كما يتعلق بها الحال ٥
ولا يجوز ان يكون جملة الغور ونحل جميعا خبرين كحلو حامض
لان معنى الشعر انما هو على تشبيهه بالنحل لا على استقرارهما في ذلك
المكان ولا يمتنع ان يكون جملة الغور حالا من نحل كانت
انديت نحل فجملة الغور يكون بمنزلة فيها قائما رجل ويكون
العامل فيه ايضا كان لانه كما انتصب الحال من اسمها كذلك
ننصبه عن خبرها لانها تعمل فيهما جميعا فيكون الحال في
ذلك كالحال من الفاعل والمفعول ٥ وانشد البغداديون
جلت الغور فيكون جلت الغور في موضع نصب على الحال مثل في
الدار قائما رجل لانه صفة لمنحل في المعنى فان قلت انه ماض فانه
يكون على ارادة قد ويكون ايضا على اضمار اسم كما قال ابو الحسن في
قوله حصرت صدورهم اي قوما حصرت صدورهم
مسألة



مختــــار

تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها

لأبي الفتح عثمان بن جنِّي

(ت ٣٩٢هـ)

تحقيق

د. حسين أحمد بوعباس

جامعة الكويت



/١أ/ الجزء الأول من كتاب التذكرة
للشيخ أبي علي الفارسي
صورة ما كان مكتوباً على ظهر النسخة التي كان أصلها
عند تاج الدين أبي اليُمن زيد بن الحسن الكندي

/١ب بسم الله الرحمن الرحيم

والحمدُ لله ربِّ العالمين ، والصلاةُ على رسوله محمد وآله الطاهرين.

هذا بابٌ من اعتلال الفاء[١].

قال سيبويه[٢] عن الخليل في (تَوْلَج)[٣]: هو (فَوْعَل) من (ولج). فحَمَله على هذا، وجَعَلَ التاءَ بدلاً من [الواو][٤]؛ لكثرة هذا البدل واستفاضته في الفاء خاصة، واطِّراده في باب الافتعال، وسَعَته في غير الافتعال؛ نحو: تَيْقُور[٥]، وتُراث، وتُخَمَة، و(ضَرَبَه حتى أَتْكَاه)[٦]، وأَتْلَجَ ونحو ذلك، ولم يَحْمله على (تَفْعَل) لقلَّته وكثرة الأول وسَعَته[٧].

---

(١) في المسألة (٤١) في الشيرازيات ٥٨٣ جاء كلام أبي علي بعبارة تكاد تطابق عبارته هنا، وكذلك جاء بعض ذلك في البصريات ٢٣٣، والإغفال (٢ / ١٠، ٢٤٣، ٢٤٧) والمقاييس٧٩. وانظر بعض مسائل الباب في نوادر أبي زيد ١٤٥، ومعاني الزجاج (١ / ٣٧٤) والأصول (٣ / ٢٦٩) ومعاني النحاس (١ / ٣٤١) وإعراب ثلاثين سورة ٨١، وتصحيح الفصيح ٣٥٠، والحجة (٣ / ١٣) والتعليقة (٥ / ٩) والمنصف (١ / ٢٢٦) وسر الصناعة ١٤٦، والخصائص (٢ / ٨١، ٣ / ٣٤٣) وأمالي ابن الشجري (٢ / ٢٦٦) وإعراب القرآن المنسوب للزجاج (٣ / ٨٧٩) والممتع ٢٥٤، وشرح الشافية (٣ / ٨٠) وما أذكره في الهوامش الآتية.

(٢) الكتاب (٤ / ٣٣٣) وحَكى ذلك عن الخليل المازنيُّ وابنُ السراج.

(٣) التولج: كِناس الوحش؛ أي مستتره في الشجر.

(٤) الأصل: الفاء، ومن عجب أنّ التحريف وقع أيضاً في نسخة للشيرازيات.

(٥) التيقور: الوقار.

(٦) جاء القول في الكتاب (٤ / ٣٣٤) وسر الصناعة ١٤٦ واللسان والقاموس (وكأ). واتكاه: القاه على هيئة المتكئ.

(٧) انظر في المزهر (٢ / ١٤٢) كثيراً مما جاء على (فوعل).

وعلى هذا قالوا في (التوراة): إنه (فَوْعَلَة)(١) من باب (وَرَى)(٢)؛ لأنَّ الحُكم في التوحيد وعِلْمِ الشريعة مُخْرَج منها.

وقياسُ قولِ سيبويه في (تَولَجٍ) أنَّ ما جاء في شعر ابن أحمر في قوله:

تَوْأَبَانِيّان(٣)

أنها [فَوْعَلان](٤) يَدل على ذلك أنَّ أبا بكر حَكَى في تفسيره عن الأصمعي(٥) وغيره أنه [الخِلْف الصغير](٦). فإذا كان كذلك كان من باب (وَأب) لأنَّ الخِلف الصَّغير من الناقة صُلبٌ مُتوتِّر(٧)، وذاك أنَّ نُزول / ٢ أ اللبن فيه وارتضاعَ الفَصيل منه لم [يُرْخِه](٨)، فهو في أنه يُوصَف بالصلابة مِثلُ وصْفِهم الحافرَ به في قوله:

بِكُلِّ وَأْبٍ للحَصَى رَضّاحِ(٩)

---

(١) هذا قول البصريين، ويذهب الكوفيون إلى غير ذلك. وقد رجَّح أبو علي فوعلة في التعليقة والحجة، وسيجعل في (٤-أ) القائل بأنها (تَفْعَلَة) مخالفًا له.

(٢) كذا، وفي الشيرازيات: وَرِيَ. وبكليهما جاء الفعل. يقال: ورى الزند: خرجتْ نارُه. وانظر الاعتراض على كونها من (وري) في: التنبيه على حدوث التصحيف ١١٢

(٣) لم أجد هذا اللفظ في ديوان ابن أحمر، وهو في بيت على الطويل لابن مقبل تمامه:

فمرَّت على أظراب هرٍّ عشيةً　　　لها توأبانيّان لم يتفلفلا

جاء في: ديوانه ص ٢١٢، والغريب المصنف (العجز) ٨٤٣، والتنبيه على حدوث التصحيف ١٠٥، والتهذيب (١٤/٣٣٣) والصحاح والتنبيه والإيضاح واللسان (تأب)، وبلا نسبة في: الشيرازيات ٥٨٤ (التوأبانيان فقط) والمخصص (٧/٤٩). اظراب: جمع ظَرِب وهو الجُبيل الصغير، لم يتفلفلا: لم يسودّا، أي انهما لم يظهرا بعدُ. وقول أبي عبيد في الغريب عن (التوأبانيين): "لم يذكره إلا ابن مقبل" يحكم بخطأ نسبة الشاهد إلى ابن أحمر.

(٤) الأصل وإحدى نسختي الشيرازيات: فَوْعَلة، والأخرى: فَوعل، ولم أجد للهاء وجهاً. والتصويب من التنبيه والمخصص اللذين حكيا قول أبي علي. ومما في التنبيه يظهر أنَّ تأصيل اشتقاق الكلمة من قول أبي بكر لا من أبي علي.

(٥) قوله بلا وصف بالصغير في التنبيه واللسان، ويذهب أبو عمرو إلى أنهما قادمتا الضرع.

(٦) طمس بمقدار كلمتين، اتممته من الشيرازيات والمخصص.

(٧) يقال توتَّر العصب والعرق أي اشتدَّ، وهو في المخصص: متوتد، وهو تحريف. انظر القاموس واللسان (وتر).

(٨) الأصل: يرحه بالحاء المهملة، والتصحيح من المخصص.

(٩) رجز لأبي النجم العجلي في: ديوانه ٧٢، وأدب الكاتب ١٢١، والتنبيه والإيضاح (٢/١٤٨) والاقتضاب (٣/١٢٧) وبلا نسبة في: الصحاح (وأب) وشرح الأدب للجواليقي ١٧٣، ونُسب للفضل في: الجيم (٣/٥١). وفي الديوان فضل تخريج. الوأب: المجتمع، رضاح: يكسر الحصى من صلابته.

وخِلْفُ الناقة إذا كان كذلك دلَّ على صلابتها وقوَّتها على السير لحِيالها(١).

وقد جاء (حَوْفَزَان)(٢) ونحوه. وقالوا: العَوْبَثَانيُّ(٣) فأمّا ما أنشده أبوزيد من قوله:

خَليليَّ لا يَبْقَى على الدَّهْرِ فادِرٌ		بتَيْهُورَةٍ بينَ الطَّخَا والعَصائِبِ(٤)

فإنَّ (تَيْهُورَة) عندي (فَيْعُولَة)(٥)، والذي عليه اللفظ (عَيْفُولَة)؛ إلا أنَّ العين لمّا وقعتْ موقع الفاء - [و](٦) قُلبت إليها كراهةً لوقوعها مضمومةً بين مِثْل ومُقارِب(٧)، وما كان يَلزم من القلب والإدغام وامتناعِ الحرف المطَّرد في العين إذا أُدغِمَتْ فيه الياء [و](٨)

(١) يقال: حالت الناقة حِيالاً إذا حُمل عليها فلم تلقح أو التي لم تَلقح سنة أو أكثر.

(٢) الحوفزان: لقب الحارث بن شريك؛ لأنَّ قيس بن عاصم حَفَزَه بالرمح أي طعنه حين خاف أن يفوته فعرَج من تلك الحفزة، وقيل الحافز هو بسطام بن قيس. انظر: الاشتقاق ٣٥٨، وغريب الحديث للخطابي (٢/ ٢٤) والصحاح والتنبيه والإيضاح واللسان والقاموس (حفز). ونحو (حوفزان) قلّيل في اللغة، انظر الممتع ص٩٨، ١٠٠، وأبنية ابن القطاع ص١٨٧.

(٣) العوبثاني: دقيق وتمر وسمن يخلط باللبن الحليب، وقد ذُكر في رجز لناشرة بن مالك. انظر الصحاح والتنبيه والإيضاح واللسان والتاج (عبث). وقد جاء في أصل الشيرازيات بتقديم الثاء على الباء وفسره محقق الشيرازيات (الرسالة) بأنه اسم رجل، وهو تصحيف وقع مثله عند البكري في: معجم ما استعجم ٩٨٠، وصوابه في المراجع المذكورة.

(٤) من الطويل، وهو في: شرح أشعار الهذليين (١/ ٢٤٦) من قصيدة ذكر السكري في أولها أنها لصخر الغي ورويت لأبي ذؤيب ويقال إنها لأخي صخر وانّ الأكثر على الأخير، والبيت له في: المعاني الكبير ٧٢٨، وفي اللسان (طخف) ونُسب لأبي ذؤيب في: المحكم (١/ ٢٨١) واللسان (عصب). وهو بلا نسبة في: المخصص (١٠/ ١٣٤) وأنشده أبو علي في: الحجة (٤/ ٢٢٨) والشيرازيات٦٤٩، وعنه أنشده ابن جني في: الخصائص (٢/ ٨٢، ٣/ ١٧٠)، ولم أجده في نوادر أبي زيد. ويُروى: تحت الطخافِ العصائب، ويروى: الطخا فالعصائب، وأيضًا: الطخاء العصائب. وقد نص ابن جني على تعدد الرواية.

وجاء في شرح الأشعار واللسان: الفادر: الوعل المسن. التيهورة: ما اطمأنَّ من الرمل. الطَّخا: ذهب محقق الخصائص إلى أنه مقصور الطخاء، وقد وجدته مقصوراً في القاموس (طها). والطخاء هو الطخاف بالفتح وهو السحاب المرتفع الرقيق، والطخاف بالكسر جمع طَخْف وهو شيء من الهم يغشى القلب. العصائب: كأنها عمائم، وواحدها عِصابة.

(٥) في الشيرازيات: يفعولة، ولا يصح مع سياقنا ويشهد بذلك ما في الحجة والخصائص (٢/ ٨١).

(٦) إضافة من الشيرازيات لأن الجملة اعتراضية وليست جواب لمّا، وإنما جوابها: صارت كأنها فاء.

(٧) يريد أنَّ تيهورة أصلها: هَيْوُورَة، فوقعت العين وهي واو مضمومة بين واو مثلها وياء وهي مقارب لها، وقُلبت إلى موقع الفاء.

(٨) إضافة من الشيرازيات٥٨٥

تَحرَّكتْ بالكسر ـ صارت كأنها فاء؛ ألا ترى أنَّ وقوعَها في موضعها صار مرفوضاً من حيث كان القياسُ المطَّردُ في هذا الباب يؤدي إلى تحريك ما لا يُحرَّك في الواحد؛ كما لا يَتحرك ألفُ (فاعِل) في الواحد، فهذا مما يَتحقَّق له الحرفُ[1] بموضعِ الفاء، فيَستمر فيه البدلُ من الحرف / ٢ب الذي أُبدل منه.

فأمّا الدلالةُ على أنَّ عينَ الكلمة واو فـ(هار يَهُور)، وفي الحديث: "حتى تَهوَّرَ الليلُ"[2]، وحكى أبو الحسن[3] أنَّ بعضهم يقول: يَتَهَيَّر. قال: وقالوا: (هِرْتَ تَهَار) مثل (خِفْتَ تَخاف)، ولم يَحْكِ غير (يَتَهَيَّر). فإن لم يُسمَع غيرُ هذه الكلمة، فلا دلالة في هذه على أنها تقال بالياء أيضاً. ألا تَرى أنه يجوز أن يكون (يَتَفَيْعَل).

فإن قلت: فإنْ ثَبَتَ أنَّ العين ياء فهل يجوز في الكلمة بناءٌ آخر؟ فالقول: إنه يجوز أن يكون الأصل (تَفْعُولَة) مثل (تَعْضُوضة)[4]، وهي الآن (تَعْفُولة) فقدَّم الياءَ التي هي عين. ولو ثَبَتَ هذا لكان القولُ الأول في الكلمة أحبَّ إلينا لأمرين:

أحدهما: أنَّ كون الواو عيناً أشهرُ وأفشى، وبَدَلُ التاء منها يكون دون الياء.

والآخر: أنَّ ذلك الوزن أوسع وأكثر.

وإذا كان كذلك حمَلناه عليه دون البناء الآخر؛ ألا ترى أنَّ سيبويه حمل (تَوْلَج) على (فَوْعل) لَمّا كان باب (هَوْزَب)[5] و(حَوْجَن)[6] أكثر من باب (تَتْفُل)[7].

---

(١) كذا في الأصل ونسخ الشيرازيات، ومحقق الشيرازيات (الرسالة) عده توهمًا وجعله الحذف، ولم اتبين معناه، والضبط من د. هنداوي.

(٢) جاءت هذه العبارة في حديث لأبي قتادة وحديث آخر لأبي هريرة. انظر صحيح مسلم (١/ ٤٢٧) مسند الإمام أحمد ص٧٧٢ برقم ١٠٩٤٨، والغريبين للهروي ١٩٤٨، والنهاية لابن الأثير (٥/ ٢٨١) وتغليق التعليق لابن حجر (٢/ ٤٢٤). وتهوُّر الليل: أي ذهب أكثره.

(٣) لم أجد مرويًا عن الأخفش إلا (هار يهير). انظر: الخصائص (٢/ ٨٣) والمحكم (٦/ ٣٢٩) واللسان (طوق)، ولم أجد في معاني الأخفش ٣٦٤ إلا (يَهور).

(٤) في الهامش تعليق بخط الناسخ: "التعضوض تمرٌ شديد الحلاوة معدنه هجَر، واحدتُه تعضوضة". وفيه قطعٌ أتممته من الصحاح واللسان (عضض).

(٥) الهوزب: البعير المسن، وقيل غير ذلك. وهو من أمثلة الكتاب (٤/ ٢٧٤) وانظر تفسير الغريب لأبي حاتم٧٣، وشرح الأبنية١٦٣

(٦) الحوجن: الورد الأحمر. وهو ليس من أمثلة الكتاب، ولكن سيبويه ذكر في الموضع السابق حَومَل.

(٧) التتفل: الثعلب أو جروه.

فأما (تَئِفَّة)[١] فمن باب (تَوْدِيَة)[٢] و(تَدْوِرة)[٣] وليس بـ(فَعِلَّة)[٤]؛ ألا ترى أنَّ الأصمعي / ٣أ وغيره[٥] قال: جاء على تَئِفَّةِ ذاك، وأَفَفِ ذاك. فليست فاء.

وأمّا (تُومُرِيّ)[٦] الذي حكاه يعقوب[٧] مع الأسماء التي تُستعمل في النفي؛ نحو: ما بها دَيّارٌ ولا عَرِيب، فيمكن أن يكون مِن (أَمِرَ القومُ) إذا كَثُروا[٨]؛ أي: ما بها مَن يُكثِّر عدداً. ويكون مِن (الأَمْر)؛ أي: ما بها مَن يَأمُرُ أمْراً، فيكون مِثْلَ (دَيّار) في أنه مِثْل (بَيْطَار)[٩]، ومِثل (أَحْوَزِيّ)[١٠] ونحوه مِن لحاق ياءَي الإضافة له صفةً.

فإن قلت: هلاّ حكَمتَ بأنه من باب (بُرْثُن)[١١] ولَم تُجوِّز كون الحرف مزيداً؛ لأنه

---

(١) يقال: جاء على تئفة ذلك اي باوله وحداثته او حينه واوانه. انظر ما ياتي من المصادر.

(٢) التودية: من معانيها انها خشبة تُشد على ظهر الناقة إذا صُرَّت. وهو والمثال التالي من امثلة الكتاب في (٤ / ٢٧١، ٣٣٦) وهما عند سيبويه على (تَفْعِلَة). انظر تفسير الغريب لأبي حاتم١٦٥، وشرح الأبنية٥٦

(٣) التدورة: ما استدار من الرمل، وقيل غير ذلك. انظر تفسير الغريب لأبي حاتم ص١٦٤، ٣٠٨، وشرح الأبنية ص٥٣

(٤) الأصل: بفَعْلَة، ولا وجه لها. و(فعلَّة) قول سيبويه في الكتاب (٤ / ٢٦٤، ٢٧٨) إذ قال في تئفّان: فَعِلاّن، وفي تئفّة: فَعِلّ. وابوعلي في الشيرازيات٣٧٩، ٥٨٦ والعضديات٢٦٠ والبغداديات٤٠٧ يذهب إلى انه تَفْعِلَة، بل ويرى انَّ الصحيح عن سيبويه تفعلة ايضا محتجًّا بما ذكره ابن السرّاج في الأصول (٣ / ٢١٢) من انه وقع في بعض نسخ الكتاب في باب زيادة التاء، ونقله عنه ثانية في التعليقة (٤ / ٢٥٩) دون ان يرجح بين (تفعلة) و(فَعِلَّة) المحكية عن الجرمي والمبرد. وقد حشد الدكتور الدالي في هامش تفسير الغريب لأبي حاتم ١٢٤–١٢٩ الأقوال في تئفة وتئفان بما لا مزيد عليه وخلص من مناقشتها إلى انّ الصحيح في زنتها هو قول سيبويه: فَعِلّة.

(٥) ذكره الأصمعي في: ما اختلفت الفاظه واتفقت معانيه ٤١، وروى أبو علي هذا عن ثعلب عن ابن الأعرابي، انظر: الشيرازيات والبغداديات والعضديات واللسان (أفف).

(٦) يقال: ما بالدار تومري: اي احد.

(٧) إصلاح المنطق ٣٩١، وجاء في المزهر (٢ / ١٦٠) محكياً عن ابن السكيت بالهمز: تؤمري، وهو تحريف.

(٨) انظر اللسان والقاموس (أمر).

(٩) هو معالج الدواب. ويريد بأنَّ (ديارًا) مثل (بيطار) اي على وزن فَيْعال؛ لأنَّ (ديّاراً) أصلها دَيْوار قُلبت فيه الواو ياء وأدغمت إحداهما في الأخرى. وامّا المثلية بين (ديار) و(تومري) فلعله يريد قلب الهمزة واواً في الأخير، اي انَّ المثلية في مطلق القلب الذي يجعل ثاني الكلمة علة. انظر الأصول (٣ / ٢٦٢، ٢٩٢) ومعاني الزجاج (٥ / ٢٣١) والدر المصون (٦ / ١٩١، ١٠ / ٤٧٧).

(١٠) الأحوزي: من معانيه الحسن السياقة.

(١١) اي رباعي مجرد.

مما لا يزاد إلا بثَبَت، وليس كالهمزة والياء أوّلاً؟ فإنَّ ما ذكَرنا مِن معناه يكون ثبَتاً في الزيادة. ألا تَرى أنه قد حَكَم[١] في (تُؤْثُور)[٢] أنه من الأَثَر[٣]، وإن كان على لفظ (عُصفور). فكذلك هذا - وإن كان على لفظِ (بُرْثُن) - يكون مِن أحد ما ذكرنا.

وأمّا (التُّؤْرُور) فهو عندنا مِثْل (التُّؤثور)[٤]، أجعلُه مِن (أَرَّ) وهو الدَّفْع، وسمعتُ أبا إسحاق يقول[٥]: أَرَرْتُ المرأةَ أَؤُرُّها أرًّا؛ إذا نكحتُها، والنكاح دفعٌ، فسُمِّيت الجَلاوزةُ والشُّرَط بذلك[٦] لِدَفعهم المُحْضَر وعُنْفِهم، كما أُخذت / ٣ب (الزَّبانِيَة) من هذا المعنى لِدفْعهم مَن يدفعونه[٧]، أنشَدَ محمد بن الحسن[٨]:

وَخَشيةُ الشُّرطيِّ والتُّؤْرُورِ[٩]

(١) لعله يريد سيبويه كما هي اكثر عادته في النقل عنه، وعبارة سيبويه في: الكتاب (٤/ ٢٧١): "ويكون على (تُفْعُول) وهو قليل، قالوا: تُؤْثُورٌ، وهو اسم". وهي غير صريحة بما نقله ابو علي إلا انها تقضي بذلك.

(٢) التؤثور: حديدة يؤثَر بها باطن خف البعير لِيُقتَصَّ أثره في الارض، ويقال منه: اثرتُ البعير، وسماه الصغاني الجلواز. وقد جاء اللفظ مصحَّف الأول بالمثلثة (ثؤثور) في: التهذيب (١٥/ ١٢١) واللسان (أثر)، وانظر تفسير الغريب لأبي حاتم١٦٩، ٣١٩، وشرح الأبنية لابن الدهان٥٦، والأصول (٣/ ٢٠٧) والجمهرة ١٢٤٧ والصحاح والتكملة (اثر) والممتع٨٠.

(٣) في: الصحاح: الأَثَر بالتحريك ما بقي من رسم الشيء وضربه بالسيف.

(٤) في: التاج (تأر): التؤثور كالتؤرور عند ابي علي، وهو مقلوب كلامه هنا. والمثلية في انهما على (تُفْعُول) كما في اول القولين اللذين سيذكرهما. وقد ذكر ابن سيده في: المحكم (١٠/ ١٩٧) ونقله ابن منظور في اللسان (تأر) أنه عند الفارسي (تُفعول). وذكر ابوعلي في: البصريات (٢/ ٧٩٤) انّ التاء في (تؤثور) في قوله زائدة.

(٥) لم أجده منسوباً لأبي إسحاق الزجاج، إلا انه مذكور في المعاجم في (تأر) و(ترر)، والعبارة بنصها في: الجمهرة ١٠٨٦، وقريب منها في٥٦

(٦) أي بالتؤرور.

(٧) انظر هذا القول في معنى (الزبانية) في: غريب القرآن للسجستاني ٢٥٤، وتهذيب اللغة (١٣/ ٢٢٨) والصحاح (زبن) والغريبين (٣/ ٨١٣) ومجمع البيان (١٠/ ٤٤٨).

(٨) يريد ابن دريد الذي انشده غير منسوب في الجمهرة ٧١٥، إلا انه لم يورده شاهداً على معنى (تؤرور).

(٩) من الرجز، وهو للدهناء بنت مسحل امرأة العجاج في: الصحاح (ترر) والتكملة للصغاني (تأر) وفي: اللسان والتاج (ترر) وبلا نسبة في: تهذيب اللغة (١٤/ ٢٥٠) وأنشده أبوعلي في: الشيرازيات٥٨٨. ويُروى: الأترور.

ووجدتُ أبا بكر(١) بعدما رأيتُ ذلك أخَذَه من (أتْأرتُ النَّظَرَ)، وقوله:

أتْأَرتُهُم بَصَري والآلُ يَرفعُهم(٢)

وهذا مذهبٌ حسن؛ ألا ترى أنَّ زيادة التاء أوَّلاً ليس فيها اطِّرادٌ، والزيادة في موضع اللام مَقيس سائغ، وفي المعنى أيضاً قويٌّ؛ لأنهم يَرصُدونهم بإبصارهم إيّاهم، فهذا أشبَهُ مِن الدَّفْع؛ ألا ترى أنك قد تُحْضِر ولا تَدفَع، والوصفُ بالآخَر لا يفارقه.

فأمّا (اليَنْجَلِب)(٣) فإنه من باب (القَهْبَلِس)(٤)؛ ألا ترى أنَّ الزيادتين لا تتواليان أوّلاً في غير الأسماء الجارية على أفعالها؟ ومِن ثَم قلنا(٥) في (مَنجنيق) إنَّ الميم فاء لمّا ثبتتْ زيادةُ النون.

فإن قلت: أفَلَيس قد قال(٦) في (إنْقَحْل)(٧) إنه مِن (القَحْل)؟ فهَلا قلتَ في هذا

---

(١) كذا يكني ابوعلي شيخه ابن السراج، وهي أيضاً كنية ابن دريد الذي قال في: الجمهرة ١٠٣١، والمجتنى١٤: "اتارتُ الرجل بصري أُتئره إتآراً؛ إذا أحددتُ النظر إليه" ثم انشد الشاهد، ويقرب منه قوله في: الجمهرة ١٠٩٢، ولكنه لم يذكر التؤرور في الموضعين، ولم اجد لابن السراج كلاماً في اللفظ، ونظرة أبي علي لابن دريد في غير المسموعات لا تقوّي ان يكون هو المقصود هنا.

(٢) صدر بيت من البسيط، وتمامه:

حتى اسمدرَّ بطرف العين إتآري

وهو للكميت بن زيد في: ديوانه (١/ ١٥٠) والمراثي لليزيدي١٨٢، وجاء بلا نسبة في: الهمز لأبي زيد (مجلة المشرق مج١٣ع٩، ١٠) ص٧٠٢، وغريب الحديث لابن قتيبة (١/ ١١٩) والكامل٣٢٠، والفائق (١/ ١٢٨)، واللسان (تار) وأنشده أبوعلي في: الشيرازيات٥٨٨.

(٣) الينجلب: خَرَزة للرجوع بعد الفرار وللتأخيذ اي للعطف بعد البُغض. وعرض لها أبوعلي في: الشعر١٩٣.

(٤) القهبلس: الكمرة الضخمة، وقيل غير ذلك. وهو عند سيبويه في الكتاب (٤/ ٣٠٢، ٣٣٠) صفة على (فَعْلَلِل). وانظر: تفسير الغريب ٢٤٣، وشرح الأبنية ١٤٥

(٥) وهو قول سيبويه في: الكتاب (٤/ ٢٩٣، ٣٠٩) والمازني في: المنصف (٢/ ١٤٧) والمبرد في: المقتضب (١/ ١٩٧) وابن السراج في: الأصول (٣/ ٢٣٧) وأبي علي نفسه في: التعليقة (٤/ ٢٨٣-٢٨٤). وانظر اختلاف أهل اللغة في أصالة الميم وزيادتها في: الجمهرة ٤٩٠، والصحاح واللسان والتاج (جنق).

(٦) سيبويه، في الكتاب (٤/ ٢٤٧): "ويكون على (إنْفَعْل)، وقالوا: إنْقَحْلٌ في الوصف لا غير". وذكره في: الحجة (١/ ٢٨٤).

(٧) إنقحل: شيخ كبير، والقحْل من قَحل الشيخُ إذا يبس جلدُه كبَراً. انظر: تهذيب اللغة (٤/ ٥٠) وشرح الأبنية٤٢، واللسان (قحل).

أيضاً إنه من (الجَلَب)؛ لأنَّ المرأة إنما تريد بذلك إقبالَ الرجُل عليها، وتَرْكَ الإعراضِ عنها؛ كما أنَّ ذلك من القحْل واليبْس؟

فإنَّ هذا يمكن أن يقوله قائلٌ إلا أنَّ المعمول عليه الأول، وكأنَّه في القِصَّة الأُولى / ٤أ لم يَعْتدَّ بـ(إنقحل) لِقِلَّته[١]؛ كما لم يَعتدَّ بـ(حيْرِيْ دَهْر)[٢] لِقِلَّته، حيث قال[٣]: لم يجئ في الكلام (فِعْلِي)[٤].

وقد كان أبوالعباس[٥] يذهب في (إنقحل) إلى أنه مِثْل (لأَّالٍ)[٦] مِن (لؤلؤ)، ونحو ذلك مما يكون في إحدى اللفظتين بعض ألفاظ[٧] الأخرى.

---

(١) وهذا قوله في (إنقحل) في: الإغفال (١ / ١١٤) وعن سيبويه في: الحجة (٢ / ٢٨٤)

(٢) من أقوال العرب وقد جاء في أثر لابن عمر، ومعناه: آخر الدهر وأبداً، ويُضبط (حيري) بغير وجه إلا أن الحاء في الأصل عَرِيت من الضبط، وقد جاء فيها الفتح والكسر. وقد عَلَّل سيبويه تسكين الياء في (حيري) بالرغم من إضافته بأنهم "يجعلون الشيئين ههنا اسماً واحداً، فتكون الياء غير حرف الإعراب فيسكِّنونها ويشبِّهونها" بالياء في مثل (مفاتيح). انظر: الكتاب (٣ / ٣٠٦-٣٠٧) وغريب الحديث لابن قتيبة (٢ / ٣٠٩) والمحتسب (١ / ٢٩٠، ٢ / ١٨) والغريبين للهروي (٢ / ٥١٦) والأزمنة والأمكنة (١ / ٢٩٢) والنهاية (١ / ٤٦٦) واللسان والتاج (حير) وعرض له أبوعلي في: الإغفال (٢ / ١٩٢)

(٣) الكتاب (٤ / ٢٦٨): "وليس في الكلام فِعِلِي، ولا فَعَلِي، ولا فِعْلِي إلا بالهاء".

(٤) ضبطت العين بالأصل بالفتح والسكون، وأظن أنَّ الفتحة ينبغي أن تكون على الفاء؛ لأنَّ (حيري) كما سلفت الإشارة تُضبط بفتح الحاء وكسرها. وقد تابع ابن سيده في المحكم (٣ / ٣٣٧) أباعلي في حمله على القلة، وانظر توجيه ابن جني في الخصائص (٣ / ٣٣٠) وفي (إنقحل) انظره (١ / ٢٣٠)

(٥) يريد المبرد، لأنه يسمي ثعلباً باسمه أحمد بن يحيى. ولم أجد للمبرد في: (إنقحل) إلا قوله في: الكامل١٣٥٢ : "والقَحْم: آخر سن الشيخ، قال العجاج:

رأينَ قَحْمًا شاب واقْلَحمّا طال عليه الدهر فاسْلَهَمّا

والمُقلَحِمُّ مثل القَحْم، وهو الجاف ... وكذلك يقال: رجلٌ إنْقَحْل وامرأة إنقحلة: إذا أسنَّ حتى يَبِسَ". فلعل أبا علي فهم من كلامه هذا أنه لا يقول بالزيادة في (إنقحل)، وإنما هو على قول أبي عثمان المازني في: المنصف (١ / ١٥٢) من أنه إذا جاء لفظ ثلاثي بمعنى لفظ رباعي حمل الرباعي عليه ونُسب إليه، وإن لم يكن مشتقاً منه؛ وذلك لقُرب اللفظين من بعضهما، ولم يَحكم بزيادة ما في: الرباعي؛ كما يقال في: (لأالٍ) و(لؤلؤ). ولعل ابن السيد البطليوسي في: القرط٦٣٢ فهم ذلك من كلام المبرد فعلَّق عليه بأن "الهمزة والنون فيه زائدتان". وما حكاه عن المبرد جاء عن الأصمعي في: البصائر (٥ / ٩٦) وانظر: سر الصناعة٤٢٩، والممتع ٣٣٢، ٣٦٠

(٦) بائع اللؤلؤ.

(٧) أي بعض حروف الأخرى.

وأما (تَتْـرَى)[١] فإنَّ التـاء فيـهـا مـبـدَلة من الواو، فـهـو من المُوَاتَـرة؛ ألا ترى أنَّ أبا عبيـدة[٢] فسّره: أرسلنا بعضاً في إثْرِ بعض. فلا يَستقيم هذا أن يكون (تَفْعَل)[٣]؛ ومَن خالفَنا في (توراة) فقال: (تَفْعَلة)[٤] لم يَجُز على قياس قوله أن تقول في هذا: (تَفْعَل). ألا ترى أنه[٥] في بعض القراءة غير مصروفة[٦]، فإذا كانت غير مصروفة ثبَتَ أنَّ الألف للتأنيث، فإذا كانت للتأنيث لم تكن منقلبةً عن لام، وإذا لم تَنقلب عن اللام وجَعَل الأولَ زائداً تَرَكَ الاسمَ بلا لام.

فأمّا قول أحمد بن يحيى[٧] في بعض أماليه: ﴿أَرْسَلْنا رُسُلَنا تَتْرَى﴾[٨] (تَفْعَل)، قال: (وَتْرَى) أبْدَلُوا الواوَ تاءً، فسَهْوٌ.

وأمّا (تَوْأَم) فـهـو (فَـوْعَل) وليس بـ(تَـفْـعَل)[٩]؛ ألا ترى أن باب (حَـوْجَلَة)[١٠] و(صَوْمَعة)[١١] أكثر من (تَتْفُلَة).

---

(١) بحث (تترى) في: الحجة (٣/ ٢٩٥) فجاء بأكثر كلامه هنا وأوجزه في: المقاييس٧٨، وهي عنده (فَعْلَى). وانظر الكتاب (٣/ ٢١١، ٤/ ٢٥٥) ومعاني الفراء (٢/ ٢٣٦) ومعاني الزجاج (٤/ ١٣–١٤) وما ينصرف له أيضا ٢٣، ٣٨ وإعراب النحاس (٣/ ١١٤) والمخصص (١٥/ ١٨٤) والدر المصون (٨/ ٣٤٥).

(٢) مجاز القرآن (١/ ٥٩) في: تفسيره الآية: "ارسلنا رسلنا تترَى".

(٣) هو قول أبي عبيدة، وضبطُه في: المجاز بضم العين المشددة غير صحيح.

(٤) قول للكوفيين، وقد تقدم في: أول الباب الكلام في: هذا، وانظر أيضًا الوسيط للواحدي (٢/ ٥٠).

(٥) كذا بالتذكير، ثم يقول (غير مصروفة) بالتأنيث، وله وجه.

(٦) قرأ (تترى) بغير تنوين نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي. السبعة ٤٤٦، والمبسوط ٣١٢، والإتحاف ٤٠٤، وذكر الفراء في: معانيه أنَّ أكثر العرب لا تنون.

(٧) لم أجده في: مجالس ثعلب، وفي: تهذيب اللغة (١٤/ ٣١١): "وقال أبو العباس: من قرأ تترًا فهو مثل شكوتُ شكْوًا، والأصل وتَرتُ قلبت الواو تاء فقيل: تَترْتُ تترًا، ومن قرأ تترَى فهو مثل شكوتُ شكوى غير منونة لأنها فَعْلَى..."

(٨) سورة المؤمنون: (٤٤).

(٩) انظر في: المنصف (١/ ١٠٣) احتجاج ابن جني لذلك وفيه ما احتج به أبوعلي هنا.

(١٠) الحوجلة: القارورة الغليظة الأسفل، وتقدم في: (٢–أ) ذكر معنى تتفل.

(١١) صومعة لم يظهر منها إلا الصاد والواو وأتممتها من الشيرازيات ٥٩٠، وهو آخر ما جاء في: الشيرازيات من هذا الباب.

أبو بكر(١):

فأمَّا الصُّدورُ لا صُدورَ لجعفرٍ ولكنَّ أَعجازاً شَديداً ضَريرُها(٢)

٤/ب هذا وما أنشَدَه سيبويه(٣) مِن قوله:

فأمّا القِتالُ لا قِتالَ لَديكُمُ(٤)

يَشهد(٥) لما نقوله في (زيدٌ نِعمَ الرجلُ) أنَّ الذِّكر قد عاد إليه في المعنى؛ ألا ترى أنَّ (الصدور) التي هي اسمُ (إنَّ) لم يَعُد إليها ضمير، وليس من باب:

(١) لم أجده في: الأصول ولا الموجز، إلا أنَّ معنى الكلام في: (زيد نعم الرجل) جاء بعضه في: الأصول (١/١١٣) وهو مأخوذ بنصه من: المقتضب (٢/١٤٧)، وأخذه ابن جني في إعراب الحماسة على ما في: الخزانة (١/٤٣٠)، ونقل ابن بري في: شرح الشواهد١٠٣ عن أبي علي قوله: "وهذا يدل على ما يخالف فيه أبوالحسن سيبويه من عود الذكر على غير إضمار وحمله على المعنى". وانظر: الكتاب (٢/١٧٦-١٧٧) والكافي٤١٢، ٦٩٣

(٢) من الطويل، وجاء في: إيضاح شواهد الإيضاح ١٢٣ أنه يُنسب لتوبة وانه وقع في: النوادر لرجل من الضباب. وفي ديوان توبة قصيدة على وزن البيت ورويه إلا أنها تخلو منه. وهو معزو لرجل من الضباب في: شرح شواهد الإيضاح١٠٢، والخزانة (١١/٣٨٩) وبلا نسبة في: سر الصناعة٢٦٥، وانشده أبوعلي غير منسوب في: الإيضاح١٢٧. وجعفر هم بنو جعفر بن كلاب بن عامر، وكان قد صاهرهم بشر بن الوليد ابن عبد الملك، فلما وقعت حرب بينهم وبين الضباب قوم الشاعر نصَرَهم بنو أمية على الضباب، فكنّى الشاعر بالصدور عن رجالهم، وبالأعجاز عن نسائهم. والضرير: الصبر والتحمل. والشاهد بيَّنه أبو علي.

(٣) في: هامش الأصل بغير خط الناسخ: "الذي انشده سيبويه هو:

ألا ليت شعري هل إلى أم مَعْمَر سبيل، فأما الصبر عنها فلا صبرا

ولم ينشد س في كتابه قوله: (فأما القتال لا قتال لديكم)". وهو كما قال فالبيت الأخير في: الكتاب (١/٣٨٦) ولا نجد شاهد أبي علي.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولكنّ سَيراً في: عِرَاضِ المواكبِ

وهو منسوب للحارث بن خالد المخزومي في: ديوانه٤٥، والخزانة (١/٤٣١) وشرح أبيات المغني (١/٣٧٠) وذكر القيسي في: إيضاح شواهد الإيضاح١٢٩ أنه للوليد بن نَهيك، ويُنسب للكميت بن زيد، ولم أجده في: شعره، وبلا نسبة في: سر الصناعة٢٦٥، والمنصف (٣/١١٨) وانشده أبو علي بلا نسبة في: الشعر٦٤، ٨٤، والإيضاح١٢٧، ونصَّ ابن جني في: المنصف على أنَّ أبا علي أنشدهم صدره، ولم أجده فعل ذلك إلا في: الموضع الثاني من الشعر وفي كتابنا.

(٥) الأنسب: يشهدان.

إذا الوَحْشُ ضَمَّ الوحشَ[١]

لأنَّ الثاني هنا نكرة؛ ألا ترى أن (صدوراً) النكرة لمّا كانت تَنظِم الجنسَ عادت إلى هذا المعرفةِ في المعنى؛ كما أنَّ الرجُل في (نِعم) لمّا كان ينتظم (زيداً) وغيرَه[٢] عاد إليه الذِّكر منه في المعنى[٣]، ومن هذا الباب قوله:

إذا المَرْءُ لمْ يَغْشَ الكَريهةَ أَوشَكَتْ　　حِبالُ الهُوَيْنَى بِالفَتَى أنْ تَقَطَّعا[٤]

مجاهد[٥]: ﴿كَمَثَلِ الذِيْ يَنْعِقُ﴾[٦]: الراعي، ﴿بِمَا لا يَسْمَعُ﴾: البهيمةُ، مَثَلُ وعْظِ الذين كفروا ونَعْقِ الناعق، فحَذَف.

---

(١) بعض بيت من الطويل تمامه:

... في ظُلُلاتها　　سواقط من حَر وقد كان أظهرا

وهو للنابغة الجعدي في: ديوانه٨٩، والكتاب (١/٦٣) وشرحه للسيرافي (٣/٣٦) وشرح شواهد الإيضاح٤٨٤، وإيضاح الشواهد٧١٨، وانشده أبو علي غير منسوب في: التكملة ١٣٨ على تانيث (الوحش). والشاهد فيه هنا على وضع الظاهر موضع المضمر فكان ينبغي ان يكون (ضمّه).

(٢) من قوله: عادت إلى هنا مكرر في الأصل.

(٣) كتعليله في: الإيضاح١٢٦، وفي: المقتصد (١/٣٦٧-٣٦٨) بيان شاف لذلك.

(٤) من الطويل، وهو للكلحبة العرني اليربوعي في: المفضليات٣٢، ونوادر أبي زيد٤٣٦، ونقائض جرير والأخطل٩٣، والعمدة (١/٦٧٧) وشرح المفضليات للتبريزي (١/٦٠) وشرح شواهد الإيضاح١٠٣، والخزانة (١/٣٧١)، واغرب القيسي في: إيضاح الشواهد١٢٤ بنسبته للجميح. وانشده أبوعلي بلا نسبة في: الحلبيات٢٥٣ شاهداً على مجيء الظاهر (الفتى) في موضع المضمر لما بيَّنه ابوعلي هنا، وسيبويه يمنع مثله لأنَّ الثاني (الفتى) جاء بغير لفظ الأول (المرء) والأخفش يجيزه. وانظر: شرح الكافية (١/٢٤١) والخزانة.

(٥) نقل الطبري في: تفسيره (٢/٨٥) قول مجاهد هذا بلفظ قريب من لفظه هنا، إلا انه ينتهي بالبهائم (وهو البهيمة بنقل أبي علي)، فلا ذكر فيه للتقدير المذكور هنا، إلاّ انَّ الطبري يبين المعنى بقوله: "ومثل الذين كفروا وواعظهم كمثل نعْق الناعق بغنمه ونعيقه بها، فاضيف (المثل) إلى الذين كفروا، وترك ذكر (الوعظ والواعظ) لدلالة الكلام على ذلك". وهو قريب مما نقل ابوعلي على إيجازه. والمذكور هنا نُسب أيضاً لابن عباس وعكرمة وعطاء وقتادة والربيع والسدي وهو المروي عن ابي جعفر الباقر، على ماجاء في: الطبري ومجمع البيان (١/٥٠٨) والبحر (١/٦٥٧) وقد بلغت الاقوال في: الآية تسعة. انظر: الكتاب (١/٢١٢) ومجاز أبي عبيدة (١/١٢، ٦٣) ومعاني الأخفش (١/٥٣) ومعاني الفراء (١/٩٩) وتاويل المشكل لابن قتيبة١٩٩، وما اتفق لفظه للمبرد٥٥، وتفسير كتاب الله العزيز لهود بن محكّم (١/١٦٤)، ومعاني الزجاج (١/٢٤٢) وشرح السيرافي (٤/١٨٥) وأمالي المرتضى (١/٢١٥) وكشف المشكلات (١/١٢٤) والدر المصون (٢/٢٢٩) والبرهان للزركشي (١/٢١٣)

(٦) سورة البقرة: (١٧١)، وتمام الآية: ﴿وَمَثَلُ الذين كفروا كَمَثَلِ الذي يَنعِقُ بِما لا يَسمعُ إلاّ دُعاءً ونداءً﴾ =

صَحِبتُكَ إذ أنتَ لا تُصْحَبُ وإذ أنتَ لا غيرُكَ المَوكبُ

وإذ أنتَ تُكثِرُ ذَمَّ الزمانِ ونفسُكَ نفسَكَ تَستصْحِبُ(١)

أخبرَنا الكَرْخيّ(٢) يَرفعه قال(٣): جاء رجُلٌ برجُل إلى عليٍّ فقال: زَعَمَ هذا الرجُل [أنه](٤) يحتلم بأمي، فقال: اذهبْ فأقِمْه في الشمس / ١٥أ فاضرِبْ ظِلَّه.

مسألة

قال سيبويه فيما يَنصرف ولا يَنصرف(٥): (سراويل) شيءٌ واحد، وهو أعجميٌّ أُعْرِبَ كما أُعرِبَ (الآجُرّ)(٦)؛ إلا أنَّ (سراويل) أَشبَهَ مِن كلامهم ما لا يَنصرف في نكرة ولا معرفة؛ كما أشبَهَ (بَقَّمُ) الفعلَ ولم يكن له نظيرٌ في الأسماء، فإن حقَّرتَها اسمَ رجُل لم تَصرفها؛ كما لا تَصرف (عَنَاق) اسمَ رجُل.

= ولعل أبا علي جاء بتفسير الآية على قول مجاهد شاهداً على إضمار الاثنين المختلفين (الراعي) و(البهيمة) وهو خلاف ما تَقدم من إظهار اللفظ نفسه في موضع إضماره.

(١) من المتقارب، وهما من مقطعة لمحمد بن حازم الباهلي في: ديوانه٦٤، وهو شاعر عباسي. والثاني ملفق من البيتين التاليين:

وإذ أنت تفرح بالزائرين ونفسك نفسك تستحجب

وإذ أنت تكثر ذم الزمان ومشيُك أضعاف ما تركب

ورواية (تستحجب) مع هذا الصدر أجود؛ لأنه يريد أن يبين وحدته فليس له حاجب وإنما الحاجب هو الرجل نفسه وهذا أنسب مع ذكره الزائرين في الصدر. ونُسب البيتان لأبي الزبرقان الكاتب (وهما برواية أبي علي تقريباً) في: ربيع الأبرار٨٥٠. وأظن أنَّ الكلام متعلق بعجز الثاني (ونفسك نفسك) لمجيء اللفظ الواحد مبتدأ تارة ومفعولا أخرى، ولا يغني الضمير عن أحدهما.

(٢) عبيد الله بن الحسين بن دلهم أبو الحسن الفقيه الكرخي، شيخ الحنفية ورأس الاعتزال في: زمانه (٢٦٠-٣٤٠) وحكى عنه أبوعلي في: الحجة (٢/ ١٤٠،١٤١،٦/١٤٣). تاريخ بغداد (١٠/ ٣٥٣) والسير ٢٦١٤.

(٣) جاء الخبر غير مسند في: البصائر والذخائر (٦/ ٦١) وربيع الأبرار (١/ ٦٦٣) والتذكرة الحمدونية (٩/ ٣٦٤) وخرَّجه محقق الأخير من: نثر الدر للآبي (٢/ ١٣٤) ومحاضرات الراغب (١/ ٢٨٢). وللخبر تعلُّق بالكلام على وجه الطرافة، إذ حلَّ الظل محل البدن في: العقاب.

(٤) إضافة يقتضيها السياق، وهي في: المراجع المذكورة.

(٥) الكتاب (٣/ ٢٢٩) في: (باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل)، وهو أحد أبواب ما ينصرف وما لا ينصرف.

(٦) الأصل بفتح الجيم، وأخذت الضم من الكتاب لحكايته عنه، ولم أجد الفتح إلا في: القاموس والتاج، وسائر المعاجم بضمها.

وأمّا (شَرَاحيل) فتحقيره يَنصرف؛ لأنه عربيٌّ ولا يكون [إلاّ][1] جمَاعاً.

(سراويل)[2] وإن كان واحداً فهو على مثالِ الجمع الذي لا يكون الواحدُ على مثاله، فأنت ما لم تُسمِّ به فهو منصرفٌ؛ (كآجُرّ) الذي ليس في الواحد ولا غيرِه على مِثاله. فإذا سمَّيتَ به صار مِثْل (شَراحيل) لا ينصرف، وزاد على (شراحيل) أنَّ (شراحيل) عربيٌّ، وهذا أصلُه أعجمي. فإذا صغَّرتَ (شراحيل) قلت: شُرَيحِيل؛ لأنه قد خَرَج إلى مِثْلِ تصغير (فِعْلال) و(فُعْلُول) و(فِعْليل)، وأنت إذا صغَّرتَ (سراويل) اسمَ رجُل فقلت: سُرَيْوِيل، فليس هنا أصْلٌ عربي يَخرج هذا إليه؛ ألا ترى أن (عُمَر) إذا / ٥ب صغَّرتَه صرَفته؛ لأنه قد خَرَجَ إلى مِثالِ تصغير (عمرو) و(عُمْر)، فجاز صرفُه إذ كان (عُمَير) يَصلح أن يكون تصغيراً لجميعِ هذه.

فصل

لم يَمتنع هذا مِن الانصراف في التحقير مِن حيث لم يَخرج إلى أصْلٍ عربي، وهذا يَضيق؛ ألا ترى أنَّ (سُرَيْوِيلَ) كـ(قُرَيْوِيح)[3]، وإنما لم يُصرَف في التحقير للتأنيث والتعريف، وإن صغَّرتَه نكرةً صرَفته.

ويَدل على وجوب الاعتداد بهذا الشَّبَه في (سراويل) ثِقَلاً ومنْعِ الصرف به إذا انضمَّ إليه غيرُه اعتدادُ النحويَّيْن أبي الحسن وأبي بكر[4] به أيضاً في المعرفة؛ ألا ترى أنه لو

---

(١) إضافة من الكتاب. وانظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٤، والأصول (٢ / ٨٨). وذكر الزجاج أنَّ واحد (شراحيل): شِرْحال، وأبوعلي في: المسائل المنثورة ٢٧٦ منع أن يكون واحده شرحالاً أو شرحولاً.

(٢) بداية تعليق أبي علي، ونقله البغدادي في: الخزانة (١ / ٢٢٩)، وردَّه قائلاً: "وكأنّ أباعلي فَهِم من قول س: أنه أعجمي كما أعرب الآجرّ، أنه يريد: يصرف كما يصرف؛ وليس كذلك، بل مراده أنه معْرب لا مبنيّ كما أنّ الآجر معْرب، بدليل قول س بعده: إلا أنّ سراويل أشبهَ من كلامهم ما لا ينصرف في: نكرة ولا معرفة". وهو من كلام الرضي في: الشرح (١ / ١٥٢) إلا أنَّ البغدادي عجِل على أبي علي؛ لأنَّ أبا علي سيرد قريباً في: (٦–ب) هذا الأمر بلفظٍ قريب من لفظ الرضي الذي ذكره البغدادي هنا. وأما كلام أبي علي هنا فبعضه مأخوذ من قول ابن السراج المحكي في: التعليقة (٣ / ٥٥).

(٣) تصغير قِرْوَاح وهي الناقة الطويلة القوائم ولها معان أخرى، وهو من أمثلة سيبويه (٢ / ٢٦٠، ٣ / ٦١٣، ٤ / ٢٦٠، ٣١٥) وانظر: تفسير الأبنية ٥٩. وانظر أثر كلام أبي علي في: تصغير (سراويل) في: قول ابن بري المحكي في: اللسان (سرل)، وابن مالك في: شرح الكافية الشافية ١٥٠٠–١٥٠٢

(٤) المقتضب (٣ / ٣٤٥–٣٤٦) والأصول (٢ / ٨٨) والتعليقة (٣ / ٥٥).

سُمِّي رجل بـ(مساجد) لم يَصْرفه أبو الحسن، وإن كان الجمعُ بالتسمية زائلاً عنه؛ كما أنَّ الصفة زائلةٌ عن (أحمر) إذا سُمِّي به[1]، فكما اعتَدَّ به هنا ثِقَلاً كذلك ينبغي أن يُعتَدَّ به في النكرة، وهكذا كان يقول أبو بكر، ويقول: قد أشبَهَ الأعجميَّ في كونه على ما ليس عليه الأصول.

قال سيبويه[2]: وزَعَمَ يونس أنَّ مِن العرب مَن يقول: سُرَيِّيلات؛ وذلك لأنهم جعلوه جِماعاً.

/ ١٦أ فا: قد حَكى أبو العباس في (المقتضب) ما نحن مثْبتوه ثم ننظر بعدُ، قال[3]: (سراويل) لا يَنصرف عند النحويين في معرفة ولا نكرة؛ لأنها وَقَعَت على مثال (قناديل). وحكَى أبو العباس[4] أيضاً عن الأخفش قال: مِن العرب مَن يَجعلُه واحداً، ومنهم مَن يجعله جميعاً كـ(دَخَاريص)[5]، فهؤلاء لا يَصرفون، والذين جعلوه واحداً يَصْرفونه.

فا: القياسُ أن لا يُصْرَف في النكرة في قولِ مَن جعله واحداً؛ وذلك لأنه وافَقَ بناءً لا يكون إلا جمعاً، وليس لفْظُه مشتركاً للجميع والواحد، لكنه يَختص به الجمعُ، فإذا كان بمنزلةِ ما يَختصُّ الأفعالَ[6] من الأبنية مِثْل (تَغْلب) ونحوه، إذا انضمَّ إليه شيءٌ آخَر وَجَبَ أن لا يَنصرف، وكان ذلك أجدرَ مِن الامتناع من الانصراف؛ ألا ترى أنَّ (أحمد) وبابه وإن كان على زِنة (جعفر) وقد جاء في الأسماء نحو: (أضحَى) و(أَفْكَل) أنه إذا

---

(١) يذهب الأخفش إلى أنَّ (احمر) إذا سُمي به ثم نُكِّر فإنه يُصْرف، وتابعه المبرد على ذلك. انظر: الكتاب (٣/١٩٨) الهامش (٤) والمقتضب (٣/٣١٢) والانتصار٢٠٢، وماينصرف وما لا ينصرف١١، والأصول (٢/٨٧) ومجالس العلماء٩٢، والتعليقة (٣/١٦) وقد خطَّأ ابنُ خروف في: شرح الجمل٩٠٩ كلَّ من حكى عن الأخفش الصرف مستدلاً بقوله في: كتابه الأوسط بعد أن ذكر طرته على سيبويه، وذكر ابن مالك في: شرح الكافية١٤٩٩ أنّ الأخفش خالف سيبويه مدةً ثم وافقه وهو آخر قوليه.

(٢) الكتاب (٣/٤٩٣)

(٣) المقتضب (٣/٣٢٦)

(٤) السابق (٣/٣٤٥-٣٤٦)

(٥) الدخاريص واحدها دِخرص أو دِخرصة، وهي ما يوصل به البدن (يراد بالبدن ما يقع على البطن والظهر من القميص) ليوسعه، اللسان (دخرص). وحكى الجواليقي في: المعرَّب ٧٣ أنَّ غير واحد من اللغويين يقول إنّ أصله فارسي. وقد حكى أبوحاتم في: المذكر والمؤنث١٩٧ عن بعض العرب من يظن (سراويل) جمعًا.

(٦) اختصَّ لازم متعدّ.

سُمِّي به شيءٌ لم ينصرف؛ لأنَّ الأكثر والأشيع في هذا الوزن الفعل؛ فإذا كان هذا كذا، وكان (سراويل) على بناءٍ لم يَجئ عليه مفرد، كان أجدرَ أن لا ينصرف.

فإن قلت: إنه يراد به واحدٌ / ٦ب وليس يراد به جمع قيل: إنه - وإن كان كذلك - فقد حصلَت المشابهةُ ووَجَبَ الاعتدادُ به ثِقَلاً؛ ألا ترى أنَّ (أحمد) و(يَعْفُر) اسمان في الحقيقة وليسا بفعلَين، ولم يَمنع كونُهما اسمين مِن أن لا يُصْرَفا لحصولِ الشبَه بالفعل، فكذلك هذا إذا كان على لفظِ الجمع الذي لا يكون إلا مقصوراً عليه يَنبغي أن يُعتَدَّ ثِقَلاً؛ كما اعتُدَّ بوزن الفعل ثِقلاً، فإذا انضمَّ إليه التأنيثُ وَجَبَ أن لا يُصْرَف، وهذا أجدرُ بِتَرْكِ الصرف؛ لأنه أشبَهَ ما لا ينصرف في الكلام في معرفة ولا نكرة، فبحسَب بُعده مما يَنصرف يَمتنع صرفُه.

فأمّا قولُ سيبويه[١] إنه أعجميٌّ أُعْرِبَ كما أُعرِبَ (الآجُرُّ)، فليس يريد أنه يُصْرَف كما يُصرف (الآجرّ)، وإنما يريد أنه مُعْرَب كما أنَّ (الآجرّ) مُعْرَب[٢]، وأنه لا شَبَه له في كلامهم كما ليس (للآجُرّ) ذلك.

وفي فحوى كلامه عندي دلالةٌ على أنه لا يَنصرف عنده؛ ألا ترى أنه قال: أشبهَ من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فهذا الشَّبَه ثِقَلٌ ومعنى يكون الاسم به ثانياً؛ كما أنَّ ما شبَّهَه به مِن (بَقَّم)[٣] كذلك، /٧أ فكما أنه إذا انضمَّ إلى (بَقَّم) معنى آخَرُ غيرُ وزنِ الفعل مُنِعَ الصرفَ، كذلك إذا انضمَّ إلى شَبَه الجمع المخصوص شيءٌ آخَر مُنع الصرفَ.

وما قاله شيخُنا[٤] أنك ما لم تُسمِّ به فهو منصرف كـ(آجُرّ)، فلا يجب ذلك؛ ألا

---

(١) الكتاب (٣/ ٢٢٩).

(٢) ذهب الرضي إلى أنَّ التشبيه عند سيبويه لأجل التعريب، وأبوعلي كما ترى يذهب إلى التشبيه في: أنهما معْرَبان؛ من الإعراب لا من التعريب. انظر: شرح الكافية (١/ ١٥٢) وما تقدم في: هامش (٥-ب) من ذكر قول البغدادي والتعليق عليه.

(٣) صبغ أحمر، وهو فارسي معرَّب، المعرَّب٣٥. وما نقله أبوعلي من كلام سيبويه في (بقَّم) هو جماع كلامه في: موضعين (٣/ ٢٠٨، ٢٢٩).

(٤) عبارة أبي بكر في: الأصول (٢/ ٨٨) بعد أن نقل نص سيبويه في: (سراويل): "فهو مصروف في: النكرة، وإن سمَّيتَ به لم تصرفه". ولفظه هنا أقرب إلى ما حكاه عنه أبوعلي في: التعليقة (٣/ ٥٥) إلا أنه لم يعلق عليه بشيء هناك.

ترى أنَّ الاسم وإن لم يكن له نظيرٌ فإنه منصرف، وإن كان بناؤه منفرداً في كلامهم كـ(زَيْتون) ونحوه؛ ألا ترى أنَّ هذه الأسماء المنفردةَ العربيةَ لو انضمَّ إليها التعريفُ لم يجب المنعُ مِن الصرف، فكذلك (الآجرّ)(١)؛ لأنَّ ما يُعْرَب مِن الأعجمية في النكرة بمنزلة العربية، وأحسبُ أنَّ عندي عنه ما يخالف قولَه هنا.

ويَدل على ما ذكرتُه لك مِن هذا القياس ما أنشَدَه ابنُ دريد(٢):

في سَراويلَ رامِحُ(٣)

فلم يَصرف.

قال(٤): وكذلك (صَحارِي)(٥) فيمن قال: صُحَيِّرٌ أو صُحَيْرٌ، يَصْرفُه اسمَ رجُل.

فا: ينبغي أنْ يُنظر في (أو صُحَيْرٌ) لأنه كان ينبغي أن يكون (أو صُحَيْرٍ).

من الأوسط(٦): قال: (خلا) في الاستثناء كلُّ العرب يَجرُّون بها، وقد زعموا(٧) أنها

---

(١) الأصل: الآخر، ولا وجه له.

(٢) الجمهرة ٦٦

(٣) جزء من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أتى دونها ذبُّ الرياد كأنه ... فتى فارسيٌّ في سراويلَ رامحُ

وهو لتميم بن أبيّ بن مقبل في: ديوانه ٤١، وأمالي القالي (٢/١٦٤) ومنتهى الطلب (١/٣٠٢) والخزانة (١/٢٢٧) ومقاييس اللغة (٢/٣٤٩) واللسان (ذرب) و(رود)، وللراعي: في ملحق ديوانه (ط راينهرت) ٣٠٣، وديوان المعاني (٢/١٣٢) وأنشده أبوعلي في: المقاييس٧٠ لأمر آخر، ويريد الشاعر بذب الرياد ثوراً وحشياً، وهو مِن (يرود) أي يذهب ويجيء، والرامح ذو الرمح، وشبَّه ما على قوائم الثور من الشعر بالسراويل، وقرنه بالرمح.

(٤) سيبويه في: الكتاب (٣/٢٣١)، وليس فيه (صُحَيْر)، وفي (٣/٤٣٨) (صُحَيِر) ذكر أنها أحسن مع (صحارَى)، وذكرها ثانية في: (٣/٤٧٤). وأورد أبوعلي في: التعليقة (٣/٥٦-٥٧) النص كما أورده هنا، وانظر: الأصول (٣/٤٧) وما ينصرف وما لاينصرف١٤٤

(٥) كذا في: مخطوط التعليقة، وغيَّره محققها إلى (صحارٍ)، وفضَّلت إثبات ما في: الأصل لِدلالة الرسم الواحد في: المخطوطين على أنه كذلك عند مؤلف الكتابين.

(٦) كتاب لأبي الحسن الأخفش مفقود نقل عنه أبوعلي في: البصريات (١/٣٢١) مسألة في: (عدا).

(٧) ذكر سيبويه النصب بها، وقال إن بعض العرب يجرُّ بها. انظر: الكتاب (٢/٣٤٨-٣٥٠) والمقتضب (٤/٤٢٦) وعلل الوراق٢٥٨، وشرح ابن عصفور (١/٢٦٠) والجنى٤٣٦، وأما أبوعلي فذكر في: الإيضاح٢٣٠ أنها تجر في: قول بعضهم.

يُنصَب بها، وذلك لا يُعرَف، وقد سمعنا مَن يَنصب بـ(حاشى)[١]، فقد أشبهَتْها؛ فإذا جُرَّ بها فهي حرفٌ، وإذا نُصِب بها فهي فِعْلٌ؛ / ٧ب كأنك قلتَ: جاوَزَ بعضُهم زيداً[٢].

قال[٣]: ويقول: ما علمتُ ولا أظنُّه يقولُ ذاك إلاّ زيدٌ؛ لأنَّ الهاء هنا للاسم[٤]؛ كأنك قلتَ: ما أظنُّ الأمرَ يقولُ ذاك إلاّ زيدٌ.

مُذْ ومُنذ[٥]

أهلُ الحجاز[٦] يَجرُّون بها[٧] كلَّ شيء من المعرفة والنكرة. وأمّا (مُذ) فهي لغة لتميم وغيرهم[٨]، وما بعدها رَفْعٌ، يقولون: لم أرَه مُذْ يومان؛ أي: بيني وبينَ لقائه يومان، و(مُذ) اسمٌ مبتدأٌ، وما بعده خبرُه[٩].

(١) ذكر النصب بحاشى أبوعمرو الشيباني في: الجيم (١ / ١٧٥) ورواه ابن السراج عن المازني عن أبي زيد في: الأصول (١ / ٢٨٨). وسيبويه يقتصر في الاستثناء على الجر بها لأنها حرف، في حين انَّ الجرمي والمبرد يجيزان كونها في الاستثناء حرفًا جارًا وفعلا ناصباً. وأمّا أبوعلي فاقتصر في: الشعر٢٥، والتعليقة (٢ / ٧٧) والإيضاح٢٣٠ على حرفيتها، وأجاز في: المسائل المنثورة ٦٧ الأمرين. انظر: الكتاب (٢ / ٣٤٩) والمقتضب (٤ / ٣٩١) والانتصار١٦٩، وإعراب النحاس (٢ / ٣٢٦) وعلل الوراق ومجمع البيان (٥ / ٤٤٠) والإنصاف (١ / ٢٧٨) وشرح ابن عصفور والتبيين٤١٠، والرصف١٧٨، والجنى٥٦١

(٢) أي في مثل: ما أتاني أحدٌ خلا زيداً، وماحكاه من التقدير فهو لسيبويه.

(٣) الأخفش، وهذا المثال ذكره الخليل في: الكتاب (٢ / ٣١٤) وعنه في: الأصول (١ / ٢٩٦)، وقد شرحه أبوعلي في: التعليقة (٢ / ٤٨) بما لا يخالف كلام الأخفش هنا.

(٤) يريد للشأن والحديث.

(٥) كتبهما الناسخ بحجم العنوان منفردَين في سطر. وقد عقد أبوعلي باباً لهما في: الإيضاح٢٧٤، وعرض لهما في: التعليقة (١ / ٢٤) والإغفال (١ / ٥١، ٤٢٠، ٢ / ٥٤٥) وسيذكر (مذ) ثانية في: (٤٤–ب، ١٨٢–ب). ومما في شرح الكافية للرضي (٣ / ٢٠٩) يظهر انَّ ما أثبته أبوعلي هنا منقولٌ عن الأخفش. وانظر في (منذ) و(مذ): المقتضب (٣ / ٣٠) والأصول (٢ / ١٣٧) وشرح السيرافي (١ / ١٦٥) ومعاني الحروف ١٠٣، وتصحيح الفصيح٤٩٨، وتهذيب اللغة (١٤ / ٤٤٣) والصاحبي ٢٦٩، والإنصاف (١ / ٣٨٢) ورصف المباني٣١٩، ٣٢٨، والجنى٣٠٤، والمغني (٤ / ٢٤٤).

(٦) شرح الكافية والارتشاف (٢ / ٢٤٤) والمزهر (١ / ٢٧٦) - ينقل عن نوادر يونس - واللهجات في: الكتاب ٥٧١.

(٧) أي (منذ).

(٨) يريد أنها في لغتهم بحذف النون، وذكر ابن منظور أنها كذلك عند عكل، وأنّ بني ضبة والرباب يخفضون بها كل شيء. انظر: شرح الكافية واللسان (منذ) والارتشاف واللهجات في الكتاب.

(٩) هذا مذهب جمهور البصريين، والكوفيون يذهبون إلى انَّ (مذ) مركّبة والمرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف، أو فاعل لفعل محذوف. انظر: الإنصاف وشرح الكافية وبعض ما سبق.

وأمّا قول أولئك: لم أرَه منذُ يومَين ومُذْ جمعة، فيجعلونه حرفاً بمنزلة (مِن)[١].
وعامة العرب إذا قالوا: لم أره مُذُ اليومِ[٢] أو مُذُ الساعةِ أو مذُ الليلةِ ، لشيءٍ أنت فيه[٣] جرُّوا، وكذلك: لم أرَه مذُ العامِ، جرٌّ.

فإذا كان قد مَضَى فهو رفعٌ في لغة الذين يرفعون، يقولون: لم أرَه مُذُ اليومُ الماضي، ومذُ اليومان الماضيان، ولم أرَه مذُ العامُ الماضي.

وقال: (جُمادَى) فإنَّهم لا يقولون فيه: شهرُ جُمادى، ولكن يقولون: جُمادى، وأنت تعني الشهر[٤]. ويقول: رَبيعان وأَرْبِعة وأرْبِعَاء[٥].

وقال[٦]: مِن العرب والنحويين[٧] مَن يقول: ثالثُ اثنين، /٨أ ورابعُ ثلاثةٍ؛ أي: هُو

(١) بعكس ذلك قال الأخفش في: معانيه (١/٣٦٥) فجعل (مِن يوم كذا) بمعنى: منذ يومِ كذا. والرضي في: الشرح (٣/٢١٨) يشترط في حمل (مذ) و(منذ) على (مِن) عند إرادة جميع المدة أن يُقدَّر مضاف هو (أول)، فيكون المعنى: من أول يوم كذا.

(٢) كذا بضم الذال، ويجوز في ذال (مذ) الضم والكسر عند ملاقاة الساكن، والضم أعرف. انظر: اللسان (منذ) والجنى ٣٠٤

(٣) يريد الزمن الحال.

(٤) ذُكر أنَّ العرب لا تقول شهر كذا إلا في شهر رمضان والربيعين، إلا أنَّ سيبويه استخدم (رمضان) و(ذا الحجة) مقرونين بالشهر تارة وبغيره تارة أخرى، مفرِّقًا في المعنى بين الاستخدامين، وقد شرح الزجاج وابن السراج والسيرافي كلامه دون الإشارة إلى عدم جواز ذلك، بل إنَّ ابن السراج ذكر أنَّ سيبويه معتمد في ذلك على استعمال العرب، ولم يعرض أبوعلي في التعليقة لنص سيبويه. انظر: الكتاب (١/٢١٧) والأصول (١/١٩١) وشرح السيرافي (٤/١٩٢) وتهذيب اللغة (٢/٣٧٤) وأدب الكاتب للصولي ١٨١، وعمدة الكتاب للنحاس٩٧، والأزمنة والأمكنة (١/٢٨٤) والمدخل للخمي١١٠، والمصباح المنير (ربع) والهمع (١/١٩٩) والخزانة (٧/٤٣٣).

(٥) على القول باقترانه بشهر، ثنّاه الفيومي وجمَعه على شهري ربيع وأشهُر ربيع وشهور ربيع، وقال ابن قتيبة: "وإن أفردت قلت أربعاء وأربعة"، وزاد الجواليقي: رُبُع. هذا إذا كان المراد بالربيع الشهر، وإلا فيُفرَّق بين هذين الجمعين المذكورين. انظر: الكتاب (٣/٦٠٤) وإصلاح المنطق٣٦٤، وأدب الكاتب ١٠٦-١٠٧، والأصول (١/٢١٦) وعمدة الكتاب١٠٠، وكتابنا (١٥١-أ) وتهذيب اللغة (٢/٣٧٣) والأزمنة وشرح أدب الكاتب للجواليقي ١٥٧، والصحاح واللسان والمصباح المنير (ربع).

(٦) موافق لكلام الأخفش في: معانيه ٢٨٧، ٣٦٠، وفي (ثالث اثنين) قال: قد يجوز. وأما ما نقله المبرد في: المقتضب (٢/١٨٠-١٨١) والانتصار٢٣٩ عنه وعن المازني من ترْكَ جوازه فالظاهر أنه فيما زاد على العشرة، ويعضده ما حكاه أبوعلي عن أبي الحسن الأخفش في: التعليقة (٤/٦٢) وابن سيده في: المخصص (١٧/١١٠).

(٧) منهم سيبويه في: الكتاب (٣/٥٥٩) وقال: "وقلما تريد العرب هذا وهو قياس"، والفراء في: معانيه=

صيَّر الثلاثةَ إلى الأربعة، وهذا كلامٌ يَقلُّ في كلام العرب، إنما كلامُهم الكثير: ثالثُ ثلاثةٍ ورابعُ أربعةٍ، وفي كتاب الله نظيرٌ لقولهم: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾(١).

قال: ﴿ما يكونُ من نجوَى ثلاثةٍ إلاَّ هُوَ رابعُهُمْ و لا خمسةٍ إلاَّ هُوَ سادسُهُم﴾(٢)، و﴿سيَقُولُونَ ثلاثَةٌ رابعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾(٣)، ويقولون على ذا القياس: ثالثُ اثنين.

قال: ويقول العرب: مررتُ بالذي أحسنَ منك، وهذا يُشبِه الغلط؛ لأنهم فتحوا (أحسن) في موضعِ جرّ(٤).

وأنشد(٥):

رُبَّ مَن أنضجتُ غَيظاً صدْرَهُ قد تَمَنَّى ليَ مَوتاً لَمْ يُطَعْ(٦)

وأنشدَ لكُثيِّر:

لِعَـزَّةَ مُـوحِشـاً طَلَلٌ قديـمُ عفَـاهُ كُلُّ أسْحَـمَ مُسْتَديمُ(٧)

= (١/٣١٧) والخليل فيما حكاه ابن السكيت في: الألفاظ٤٣٦، وأبوحاتم في: المذكر والمؤنث٦٠ وجعله قياسًا، وذكره أبوعلي في: التكملة ٧٠.

(١) سورة التوبة: (٤٠).

(٢) سورة المجادلة: (٧).

(٣) سورة الكهف: (٢٢).

(٤) يريد أنه صفة لموصول هو في: محل جر فيتبعه في: ذلك، وقريب من ذلك مقالة الفراء والكسائي في قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الذي أحْسَنَ﴾ حيث أجازا توجيه نصب (أحسن) على أنه صفة للموصول، وردَّه البصريون وعدّه الزجاج خطأ فاحشاً، وعرض الأخفش لقراءة الفتح واقتصر على القول بانه فعل. وأبوعلي يعقد في: الإغفال (٢/٢٢٦) مسالة ينقل فيها كلام الزجاج في رده قول الكوفيين، ولا يعلق أبوعلي بشيء. انظر: معاني الفراء (١/٣٦٥) والأخفش (١/٢١٩) والزجاج (٢/٣٠٥) وإعراب النحاس (٢/١٠٨) وتفسير الطبري (٥/٣٩٩) والدر المصون (٥/٢٢٧) والمصادر المذكورة في معجم القراءات للدكتور الخطيب (٢/٥٨٨).

(٥) أنشده الأخفش بلا نسبة في: معانيه (١/٣٨).

(٦) من الرمل، وهو لسويد بن أبي كاهل اليشكري في: ديوانه ٢٧٩، والمفضليات١٩٨، وشرحها للأنباري ٤٠٠، والشعر والشعراء ٤٢١، والخزانة (٦/١١٥) وشرح أبيات المغني (٥/٣٣٤). ويُروى: ربَّما أنضجتُ غيظًا قلبَ مَن. واستشهد الأخفش بالبيت على مجيء (مَن) "بمنزلة رجل... فلولا أنها نكرة بمنزلة (رجل) لم تقع عليه (رُبَّ)" أي إنها نكرة موصوفة. وعلى الرواية الثانية لا شاهد فيها على ذلك.

(٧) من الوافر، وذكر البغدادي في: الخزانة (٣/٢٠١) وشرح ابيات المغني (٨/٢٢) نسبته لكُثير على هذه=

وقال أبو الحسن(١) أيضاً: تقول: يا هَنَاهُ أقْبِلْ، ويا [هَنَانِيهِ](٢) أقبلا، ويا [هَنُوناهُ](٣) أقبِلُوا، وإن شئتَ قلت: يا هَنُ، ويا هَنَانِ أقبلا، ويا هَنُونَ أقبلوا. وإن أضفتَ إلى نفسك لم يكن فيه إلا شيء واحد.

المُنْكَر(٤) من ذا تحريكُه الهاء، وإلاّ فالقياسُ مطَّردٌ كهاء الندبة وألفها.

وتقول: يا هَنْتَاهُ أقبلي، وهَنْتَانِيهِ أقبلا، ويا هَنَاتُوهُ(٥) / ٨ب أَقبِلْنَ، وتقول للمرأة(٦): يا هَنْتُ أَقبِلي، ويا هَنْتانِ أَقبِلا، ويا هَنَاتُ أَقبِلنَ، وتقول في الإضافة(٧):

= الرواية، وأما على رواية (لمية) فهو منسوب لذي الرمة ولم أجده في ديوانه، وهو لكثير في شرح ابن يعيش (٢/ ٦٤)، وجاء بلا نسبة في: التمام٩٢. وروايته المشهورة في المصادر:

لعزة موحشا طللُ يلوح كأنه خَللُ

وعليها فهو منسوب لكثير في: ديوانه ٥٠٦ مفرداً، والكتاب (٢/ ١٢٣) واللسان (وحش)، وجاء بلا نسبة في: معاني الفراء (١/ ١٦٧) وإعراب النحاس (٥/ ٣١٢) والخصائص (٢/ ٤٩٤) وفي أربع نسخ من نسخها جاء الشاهد بروايتنا هنا، وهو بلا نسبة في: سفر السعادة (٢/ ٧١٥). وأنشده أبوعلي على الرواية الأخيرة بلا نسبة في: الشعر٢٢٠، ٢٢٤، ٢٨٥، ٥١٤، والشيرازيات١٢٢، ٥٣٨، والحجة (٦/ ٤٦٢) والعضديات٢٩٠، وكتابنا (١٨٣-ب) والشاهد فيه تقدُّم الحال على صاحبها النكرة.

الأسحم: الأسود، والمراد هنا السحاب؛ لأنه إذا كان ذا ماء يُرى أسود. المستديم: السحاب الممطر مطرَ الديمة، وهي مطرة أقلُّها ثلث النهار أو الليل. انظر الخزانة.

(١) حُكي عنه في: الأصول (١/ ٣٤٨) وبعضه جاء في الصحاح واللسان (هنا). ويظهر أنَّ أباعلي نقله عن ابن السراج، وليس من كتاب للأخفش، لأنه لم يميز ما لابن السراج مما للأخفش. وانظر في تصريف (هناه) منادى: الكتاب (٢/ ١٩٦، ١٩٨، ٢٤٨، ٤/ ٤٢٤) والمقتضب (٤/ ٢٣٥) وسر الصناعة (١/ ٦٦، ٢/ ٥٦٠) والتصريف الملوكي٢٩، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٣٣٨) وهوامشها، والصحاح وتكملة الصغاني (هنا) والمحكم (٤/ ٣٠٨).

(٢) الأصل بفتح الياء وكذلك (هنتانيه) الآتية، والتصويب من الأصول واللسان، وانظر الأصول (١/ ٣٧٥).

(٣) الأصل: هنوناه، وهو سهو وتصحيحه من الأصول واللسان.

(٤) من هنا إلى (وألفها) قول ابن السراج في: الأصول (١/ ٣٤٨). وفي الصحاح وعنه في اللسان بعد أن حكى الجوهري تصريفات (هناه) قال: "وحركة الهاء منكرة، ولكن هكذا روى الأخفش". وينص الفراء في: معانيه (٢/ ٤٢٢) على أنَّ ضم هاء (هناه) أكثر من كسرها في كلام العرب.

(٥) الأصل: هنتانون، وهو تحريف صوابه من الأصول ومن قوله (هنات) بلا هاء. وانظر شرح ابن الشجري لهذا في: أماليه (٢/ ٣٣٩).

(٦) العبارة في الأصول: وتقول للمرأة بغير زيادة.

(٧) في: الأصول زيادة: إليك.

يا هَنِ[١] أَقْبِل، ويا هَنَيَّ أقبلا، ويا هَنِيَّ أَقْبِلوا، وللمرأة في الإضافة: يا هَنْتِ أَقبلي، ويا هَنْتِي أَقبلا، وللجميع: يا هَنَاتِ[٢] أَقبلنَ.

وقال أبو إسحاق[٣]: (يا هَنَاهُ) هو [فَعَال][٤]، وأصلُه: هَنٌ[٥]، فزِيدَ هذا في النداء وبُني هذا البناء.

فا: إنْ قال قائل في قولهم (يا هَنْتَاه)[٦]: ما هذه التاء؟ فإنها لا تخلو من أحد أمرين: إمّا أن تكون بدلاً من اللام كالتي في (أخت)[٧] ونحوه، أوزيادةً.

فإن قلت: إنه زيادة، فهي لم تُزَد هكذا، وإن قلت: إنه بَدَل من اللام، فما الهاء المُثْبَتة بعد الألف في قولك: (يا هَنَاه)، وأنت قد ذهبتَ فيها إلى أنها لام بمنزلة قوله[٨]: (سَنَة) في أنَّ لامه يكون مرةً هاءً ومرة واواً؟[٩].

فالقول في ذلك أنَّ التاء في قولهم: (يا هنتاه) زيادة ليست بدلاً [بدلالة][١٠] قولهم: (هَنْتٌ كما تَرَى) في الدَّرْج[١١]، والهاء لامٌ أو بدلٌ من اللام، فالتاء زيادةٌ بدلالة

(١) كذا في: الأصل والأصول، وفي الصحاح واللسان: هني بإثبات الياء.

(٢) ضبطت في الأصل بتنوين التاء، ولا وجه له مع الإضافة.

(٣) هذا أحد أقوال البصريين، وأبوعلي يجيز في موضع أن تكون لامها واواً أو هاء ويقتصر على الأول في موضع آخر، وسيذكر الوجهين هنا، وردَّ الرضي في القول بزيادة الألف والهاء. انظر البغداديات ٥٠٤، والحلبيات ٣٤٧، وأمالي ابن الشجري (٢/٣٣٨) وشرح شواهد الإيضاح ٥٣٦، وشرح الكافية (٣/٢٦٢) وشرح الشافية (٢/٢٢٥) واللسان (هنا) والخزانة (٧/٢٥٦) وما سلف.

(٤) الأصل: تعال، وهو تحريف واضح.

(٥) كذا، والأنسب: هنو، أو هناو. انظر أمالي ابن الشجري (٢/٣٣٨) وشرح ابن يعيش (١٠/٤٤). وأخشى أن تكون العبارة محرفة عن: يا هناه هو [فعاه]، وأصله هنٌ، فزيد [هاء] في النداء وبني هذا البناء. إلا أنَّ هذا القول منسوب لغير أبي إسحاق.

(٦) الأصل: يا هنتا، بلا هاء وهو سهو؛ لأنه يذكرها تامة بعد ذلك.

(٧) ذهب أبوعلي في: الإغفال (١/٢٢٧، ٢٣٠) إلى أنَّ التاء في أخت وهنت بدل من الواو، وقال في: التعليقة (٣/١٩٩) إنَّ لام أخت وبنت حُذفت وجعلت التاء فيهما للإلحاق.

(٨) يريد سيبويه في: الكتاب (٣/٣٦٠، ٤٥٢)

(٩) كذا قول أبي علي في لام (هناه) في: البغداديات ٥٠٤–٥٠٥

(١٠) تعديل يناسب السياق، والأصل: في قولهم.

(١١) كذا قال في: البصريات (٢/٧٩١) في تاء (هنت)، وأما في الوقف فتصبح هاء (هَنَه). وسيذكر الوقف قريباً.

ما قلنا من (هَنْت) في الوصل، وجاز وقوعها وسَطاً - وإن كانت زائدةً غيرَ بَدَل - كما [جاز][1] وقوعُ ما كان بدلاً هذا الموقع؛ وذلك في (كِلتا)[2].

وجاز في الموضعَين جميعاً لأنها / ٩أ ليست بعلامة تانيث[3]، وهذا يُقوّي قولَ يونس[4] في (أُخْتِيّ)، وهو دليلٌ له قاطعٌ على صحةِ قوله في النسب.

وإن شئتَ قلت: إنّ التاء في (يا هَنْتاه) هي بدل من اللام، والهاء زيادة بعد الألف، وليس بلام[5]، وجاءت زائدةً كما جاءت في (أُمَّهَة)[6] و(أُمَّهات).

ولمن قال: إنها زائدة وليست بَدَلاً مِن اللام أن يَستدل على ذلك بموافقته (مَنَتاً؟)[7]

---

(١) في الأصل: جاء.

(٢) هذا على قول سيبويه من أنّ (كلتا) على (فِعْلَى)، وتاؤها بدل من الواو في (كِلوا). والجرمي يجعلها على (فِعْتل). وردّ أبوعلي في: التعليقة (٣ / ١٩٠) والبصريات (٢ / ٧٩٤) قول الجرمي، واقتصر على قول سيبويه في: الإغفال (١ /٢٢٧) واحتج له في التذكرة فيما حكاه عنه ابن يسعون في: المصباح ١٩٩. وانظر: الكتاب (٣ / ٣٦٣) والأصول (٣ /٧٧-٧٨) وسر الصناعة (١ / ١٥١) وأمالي ابن الشجري (٢ /٢٨٧) وتفصيل ابن بري في: شرح الشوهد٨٢

(٣) قال في: التعليقة (٣ / ٣٠٢): "فأما تاء (أخت) فإنها للتانيث" ثم دلّلَ على ذلك.

(٤) حكى سيبويه في: الكتاب (٣ / ٣٦١) قوله هذا في: النسب إلى (أخت)، في حين يذهب الخليل وسيبويه إلى أنه أَخَويّ. وقد احتج أبوعلي في: التعليقة (٣ / ١٨٤) لقول الخليل ولم يُجز إثبات التاء، وردّ قول يونس في: الإغفال (١ /٢٢٨) ولكنه عاد فنصره في: البصريات(٢ / ٧٩١) وذكر القولين في التكملة ٦٠-٦١، والعضديات١٧٤

(٥) لعله يشير إلى مذهب ابي زيد والأخفش في انّ الهاء لحقت لبيان الألف، وقد رد أبوعلي وابن جني ذلك. انظر: المنصف (٣ /١٤٢) وسر الصناعة (٢ / ٥٦٢) وامالي ابن الشجري (٢ / ٣٣٩) وشرح الشافية (٢ /٢٢٥).

(٦) قال ابن السراج في: الأصول (٣ / ٣٣٦) إنّ الأخفش حكى على جهة الشذوذ انّ من العرب من يقول (أُمَّهَة)، ويجيز ابن السراج ان تكون على (فُعَّلَة) او (فُعْلَهَة)، وعلى الثانية تكون الهاء زائدة. وظاهر قول سيبويه في (٢ /٢٠٨) زيادة الهاء في (امهات). وانظر تعليق السيرافي في هامشه، والتفصيل في: سر الصناعة (٢ / ٥٦٣) وكذلك الجمهرة ١٣٠٨ والصحاح واللسان (أم) و(امه).

(٧) في الاستفهام بـ(مَن) عن النكرة تلحق (من) في الوقف علامات التانيث والتثنية والجمع، واجاز يونس ان تلحقها في الوصل ايضاً. انظر: الكتاب (٢ /٤٠٨-٤١١) والمقتضب (٢ /٣٠٦) والتعليقة (٢ /١١٢- ١١٤) والمسائل المنثورة ١٣٣، والخصائص (٢ / ١٣٠) والخزانة (٦ /١٥٦). وفي الأصل سُكِّنت النون، إلا انّ اباعلي حكى عن المبرد في: التعليقة (٢ / ١١٢) انّ النون محرَّكة لانّ تاء التانيث لا يكون ما قبلها إلا متحركاً.

في الوصل والوقف، فيقول: كما أنّي قد وافقتُه في أنه يقال في الوصل: هَنْتٌ كما ترى، فإذا وَقَفَ قال: هَنَهْ؛ كما بيَّنا ذلك في (مَنَهْ) أنه مِثْلُها أيضاً في أنَّ التاء ليس بِبَدل؛ كما أنها في (مَنَت) ليس ببدل، إنما هو زيادة.

ومما يُقوِّي ذلك مما كانت التاءُ فيه بَدلاً مثل (أُخت) و(بِنت) لم تختلف التاءُ فيه في الوصل والوقف فمخالفةُ هذه لها تدلُّ على أنها ليست مثلَها.

قال أبو العباس[١]: اختلَفُوا في تصغير (باذنجانة)، فمنهم مَن يقول: بُذَيْنَجَانة مثل حُضَيْرَمَوت[٢]، ومنهم مَن يقول: بُذَيْنجَانة، فيَكسِر النون التي بعد ياء التصغير ويَجعل الألفَ والنون زائدتَين. قال: وحقُّ الألف أن تُحذَف ها هنا دون النون الزائدة؛ لأنَّ النون حَرْفٌ / ٩ب مِن حروف الصحة، وإنما تُحذَف النون من (حَبَنْطَى)[٣] وتُتْرَك الألفُ إذا آثَر مُؤْثِر[٤]؛ لأنها في موضعِ حرفٍ متحرك مُلحِقةٌ بـ(سَفَرْجَل)[٥]، وها هنا ألفٌ زائدةٌ غير ملحِقة ولا موضعُها موضعُ متحرِّك.

كذا وجدتُ في كتابي عن أبي العباس.

وشرْحُ ما قال أنَّ مَن قال: بُذَيْنَجانة مثل حُضَيْرَمَوت، فإنه مَن فَعَل هذا جَعَل (باذن) مضموماً إلى (جان) كما ضُمَّ (حضْر) إلى (مَوت) وفتَح، ومَن قال هذا فحقُّه أن يقول قبل التصغير: باذِنَجانة، فيَفتح النونَ لأنَّ حَقَّ كلِّ اسمٍ بُني مع اسمٍ أن يُفتَح الأولُ إلاَّ أن يكون لامُه ياءً؛ نحو: مَعْدِيْكرب[٦]، وكان حقُّه أن يقول: بُوَيْذِنجانة[٧]؛ لأنَّ تصغير

---

(١) حكاه أبوعلي في: الحلبيات ٣٨١ عن ابن السراج عن أبي العباس.

(٢) انظر في (حضيرموت): الكتاب (٢/٢٦٧، ٣/٤٧٥) والمقتضب (٤/٢٠) والأصول (٣/٦٠)

(٣) الحبنطى: الممتلئ غيظًا أو بطنة.

(٤) يجوز في تصغير (حبنطى): حُبَيطٍ على حذف النون، وحُبَيْنِط على حذف الألف. انظر: الكتاب (٣/٤٣٦) والمقتضب (٢/٢٤٥) والمسائل المنثورة ٢٨٩

(٥) قال عن (حبنطى) في المقتضب (٣/٣٣٨): "فالنون والألف زائدتان لتبلغ بهما بناء سفرجل" ومثله في: (٤/٤) وانظر: المسائل المنثورة ٢٩٤

(٦) قال في التكملة ٣١٥: "فأمّا معديكرب فمنهم من يفتح الآخر مِن كرب، ويجعل معدي مضافاً إليه إلا انه فتحَه لَمّا لم يصرفه، ومنهم منْ يقول معديكربُ مثل بعلَبَكُّ، ومن اضاف لم يفتح الياء من معدي...جعلوا الياء في: هذه المواضع مثل الف مثنّى".

(٧) رسمت في: الحلبيات مفصولة: بويذن جانة.

(فاعِل) : فُوَيْعِل، قال سيبويه(١) : إنَّ تحقير ما كان من شيئَين كتحقيرِ المضاف، وقال : إنَّ ما فيه الهاء فهو مِثلُ : دَرَابَ جِرْدَ(٢).

و(باذِنْجانة) مِثلُ : دَرابَ جِرْد(٣).

بابٌ من إعمال الفعلين أو أحدهما(٤)

(أَعْلَمْنا وأعلَمُونا إيّاهم إيّاهم الزيدِينَ العَمرِينَ خيرَ الناسِ)(٥) أفردتَ / ١٠أ (خير الناس) كما تقول : هم أفضلُ الناس، وقلت : إيّاهم، فجمَعتَ على المعنى .

مسألة

اِقبَلْ إنْ قيل لك الحقُّ والباطلُ(٦)؛ على إعمال الثاني . وعلى إعمال الأول : اقبلْ إنْ قيلا(٧) لك الحقَّ والباطلَ، فقد أمرتَه أن يَقْبَلَهما معاً، وهذا على المجاز على حدِّ الاسترادة(٨)؛ لأنه لا يحسُن أن تأمُرَه بقَبول الباطل كما تأمُره بقَبول الحق .

فإن أمرتَه بقَبول الحق قلتَ : اقبَلْ إنْ قيل لك الحقُّ والباطلُ؛ يريد : اقبَل الحقَّ إنْ قيل

(١) الكتاب (٤ / ٤٤٣)، وأوله : إنما . وفيه النقل التالي إلا أنه بالمعنى .

(٢) كذا رسمها في الأصل مفصولة، وكذلك وجدتها في : الكتاب (٣ / ٢٥٨، ٤٤٣) والأصول (٢ / ١٠٣، ٣ / ٤٩) ومخطوط التعليقة (٣ / ٢٨٧) ولكن محققها غيَّرها، ومعجم ما استعجم (٢ / ٥٤٩) واللسان (درب) و(جرد) . وانظرها موصولة في : المقتضب (٢ / ٢٦٢) وتكملة ابي علي٦٣، ومعجم البلدان (٢ / ٤٤٧) . ولأبي علي في التعليقة كلام طويل في شرح عبارة سيبويه .

(٣) في هامش الأصل : باذنجانة كدرابجرد . ولعلها رواية نسخة أخرى .

(٤) من مسائل الخلاف بين المصرين، فالبصريون يختارون إعمال الثاني في حين يختار بعض الكوفيين إعمال الأول، والقول عند أبي علي قول البصريين في : الإيضاح١٠٨ والحجة (٥ / ١٧٨) والبصريات (١ / ٥٢٣) . وانظر : الكتاب (١ / ٧٣) والمقتضب (٤ / ٧٢) وشرح السيرافي (٣ / ٧٨-٩٨) والإنصاف (١ / ٨٢) وشرح ابن عصفور (١ / ٦١٢) والتبيين٢٥٢ . والباب والمسألة بعده بنصهما موجودان في : البصريات٦٣١ وما بعدها .

(٥) جاء المثال بالإفراد لا الجمع في : المقتضب (٣ / ١٢٤) وهو على إعمال الأول، ثم ذكر صورته عند إعمال الآخِر : أعلمتُ وأعلمني زيدٌ عَمرًا خيرَ الناس . وأفدته من محقق البصريات .

(٦) جاء هذا المثال في : الأصول (٢ / ٧٩) وتعليقه عليه موجز وبعض كلام أبي علي موافق له .

(٧) البصريات : قيل، والصواب قيلا، وسيكرره على الصواب قريباً .

(٨) الأصل : الاستزادة بالزاي، والتصويب من البصريات . وفسَّرها المحقق بالانقياد، ولا يبعد أنها بمعنى الطلب، ففي التكملة للصغاني (رود) : استراد الكلأ : طلَبَه، وانظر مثله في الغريبين واللسان (رود) .

لك والباطلُ. والأحسن أن تؤكِّد بـ(هو)[1]. فإنْ أمرتَه [بقَبول الباطل قلتَ: اقْبَلْ إنْ قيل لك والحقُّ الباطلَ، فإنما أمرتَه][2] في المسألتين بقَبول أحد الأمرَين ولم تَعرِض للآخَر بأمرٍ به ولا نهيٍ عنه.

فإنْ نهاه عن الباطل قال: اقبَلْ إنْ قيل لك الحقَّ لا الباطلَ، فليس معنى هذا كمعنى الأول؛ ألا ترى أنه لا يكون دخولُ (لا) وخروجُها واحداً؛ فكأنه قال: اقبَلِ الحقَّ إنْ قيل لك لا الباطلَ؛ أي: لا تَقْبلِ الباطلَ.

ولو قلتَ: اقبلْ إنْ قيل لك الحقُّ لا الباطلُ، لكُنتَ تريد: اقبَلِ الحقَّ إنْ قيل لك هو لا الباطلُ؛ معناه: لا إنْ قيل لك الباطلُ.

ولو قلتَ: اقبلْ إنْ قيل / ١٠ب لك الحقُّ والباطلُ، لكنتَ آمراً بقَبولهما جميعاً، وكان معنى هذا ومعنى (اقبلْ إنْ قيلا لك الحقَّ والباطلَ) واحداً. ألا ترى أنَّ معنى (ضربتُ زيداً وعمراً) و(ضُرِبَ زيدٌ وعمروٌ) واحد[3].

وتقول: اقبلْ إنْ قيل لك الحقُّ والباطلَ، على إضمار فِعْل؛ كأنك قلت: واقبَلِ الباطلَ، مثل: تَقَلدتُ سيفاً ورُمحاً[4]، وهذا أجود لأنَّ الذي أضمرتَ هو ما أظهرتَ؛ ألا ترى أنهم قالوا[5]: (مررتُ برجُلٍ إنْ زيدٍ وإنْ عمروٍ) فاستجازوا إضمار الجارّ لَمّا ذُكر قبلُ، فهذا أجدرُ.

---

(١) أي: إن قيل لك هو والباطل.

(٢) سقط من الأصل فاتممته من البصريات.

(٣) في أصل البصريات حاشية تضمنت قولاً لأبي علي أجاز فيه كون الباطل معطوفًا على المفعول المحذوف من اقبل، ثم حكى عن الفراء إلزامًا للبصريين في (كلُّه لم اصنعِ)، وقد اثبتها المحقق في المتن.

(٤) يشير إلى الشاهد:

يا ليت زوجكِ قد غدا	متقلّداً سيفًا ورُمحا

وهو لعبدالله بن الزبعرى في: شعره ٣٢، وفيه مزيد تخريج. وانشده ابوعلي بلا نسبة في: الشعر٥٣٢، والشيرازيات٥٨، والحجة (١/٣١١، ٤/٢٨٩) والحلبيات٣٠١، والتعليقة (٤/٢٤٣) والإيضاح٢١٧ شاهداً على حذف الثاني لدلالة الأول.والتقدير: متقلداً سيفاً وحاملا رمحاً.

(٥) جاء القول في: الكتاب (١/٢٦٣-٢٦٤)، وبلفظ: (...إن صالح وإن طالح) في: الإغفال (١/٦٥).

وقد تأوَّلَ بعضُ الناس[١]: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾[٢]، ﴿وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ... آيَاتٍ﴾[٣] على هذا، قال[٤]: لأنه لا تَعطف اسمين على عاملَين مختلفَين.

---

(١) في الشعر٤٤ وصف أبوعلي القائل بهذا بـ(بعض المتقدمين من البصريين)، وجعله (قول الناس) في: البصريات٥٢١، وبعض الناس في: العسكرية١٦٤، وأخذ به في: الحجة (٦/ ١٧٠) مفصِّلا له ومحتجاً في الآية الأولى ولكنه لم يذكره في كلامه على الثانية (٣/ ١٢١)، ولم أهتد إلى من يعنيه ببعض الناس هنا، إلا أنَّ ما سيأتي من المنع المطلق للعطف على العاملين هو قول سيبويه (١/ ٦٥) والمبرد في: المقتضب (٤/ ٢٩٦). والأخير أقرب لأنه عَرَض للآية الأولى في: الكامل٩٣١ وللثانية فيه ٣٧٥، ١٠٠٢ فلم يحملهما على إضمار حرف الجر، ولعله قاله فيما لم يصلنا من كتبه.

ومحقق كتاب الشعر عزا هذا القول إلى الأخفش، وفيه نظر؛ لأنَّ الأخفش لم يذكر ذلك في كلامه في الآية الأولى في: معانيه (١/ ٢٤٣) وحمَل الثانية على العطف على العاملين على ما جاء في: المقتضب، بل إنَّ اباعلي حكى قوله فيها في الحجة ولا أثر فيه من ذلك. بقي أنَّ الرضي في: شرح الكافية (٢/ ٣٤٧) ذكر أنَّ سيبويه والفراء يمنعان مطلقاً العطف على العاملين ويضمران الجار في كل صورة تُوهِم ذلك. ولكنّ سيبويه لم يعرض للآية الأولى. وأخذ بما حكاه أبوعلي في الآية الأولى ابنُ جني في: الخصائص (١/ ٢٨٦) وابن مكي في: المشكل٦١٢ واحتج به الأنباري في: الإنصاف٤٦٧. وانظر في انتقاد هذا القول وغيره مما قيل في الآيتين: الكتاب (١/ ٦٥) الهامش (٣) ومجاز أبي عبيدة (١/ ١١٣) ومعاني الفراء (١/ ٢٥٢) والانتصار٥٦، ومعاني الزجاج (٢/ ٦،٤/ ٤٣٢) والأصول (٢/ ٦٩، ٧٣) وإعراب النحاس (١/ ٤٣١، ٢/ ١٥٣) وتفسير الطبري (٣/ ٥٦٨،١١/ ٢٥٢) وعلل ابن خالويه (١/ ١٢٧) والإغفال (١/ ٦٥) والبحر المحيط (٣/ ١٦٥) والدر المصون (٢/ ٣٩٤، ٣/ ٥٥٤).

(٢) سورة النساء: ١، وفي الأصل السين مشدَّدة، ولم أجد من جمع بين القراءة بتشديدها وجر ميم (الأرحام)، وأما ما جاء في: معجم القراءات (٢/ ٥) من أنَّ أباجعفر ويعقوب ـ وهما يقرآن بشد السين ـ لا يقرآن بنصب الميم فلم أهتد إليه في المصادر، ويشهد بذلك أنهما لم يُذكرا فيمن قرأ بجر الميم في المعجم نفسه. فلهذا ولِما هو في البصريات أثبتُ القراءة بتخفيف السين، وهي قراءة حمزة من السبعة والنخعي وقتادة ومجاهد وغيرهم، وعليها كلام النحاة في جميع المصادر، وسيذكرها أبوعلي ثانية في (٨٤ـب). انظر: السبعة ٢٢٦، والمبسوط١٧٥، والنشر (٢/ ١٨٦) والإتحاف٢٣٦، وما سلف من المصادر.

(٣) سورة الجاثية: ٥، وتمام الآيات المتعلقة بالكلام: ﴿إنَّ في السماواتِ والأرضِ لآياتٍ للمؤمنينَ * وفي خلْقِكم وما يبُثُّ من دابة آياتٍ لقوم يوقنون * واختلافِ الليل والنهارِ وما أنزل اللهُ من السماء من رزقٍ فأحيا به الأرض بعد موتِها وتصريفِ الرياحِ آياتٍ لقومٍ يَعقلون﴾. وقرأ بنصب (آيات) الثانية والثالثة حمزة والكسائي والجحدري والأعمش ويعقوب. انظر السبعة٥٩٤، والمبسوط ٤٠٣، والنشر (٢/ ٢٧٨) والبحر (٨/ ٤٣).

(٤) تقدمت الإشارة إلى أنَّ هذا قول المبرد، وقد أخذ به أبوعلي في: الحجة (٢/ ٤٢٠) وأشار في: التعليقة (١/ ١٠٢) إلى إجازة الأخفش هذا العطف، وفي شرح السيرافي (٣/ ٤١-٤٩) عرض شاف لرأي المبرد والأخفش في العطف على عاملين ومناقشتهما.

فإنْ قال: أقول: اقْبَلْ إنْ قيل لك الحقُّ والباطلَ، على معنى: اقبَل الباطلَ وإنْ قيل الحقُّ؛ كما قال:

عَليكِ وَرَحْمةُ اللهِ السَّلامُ(١)

فهذا ليس كذلك؛ لأنَّ حدَّه أنْ يقول: عليكِ السلامُ ورحمةُ الله، فالواو (للرحمة)، وقد قُدِّمَت (الرحمة) مع الواو، ولم يُفصَل بينهما، وإذا قلتَ: اقبَلِ الباطلَ وإنْ قيل لك الحقُّ، فقد كانت الواوُ معطوفاً بها (الباطل)، ثمَّ صارت تَلِي (إنْ) ففصَلتَ بين (الباطل) والواو(٢) / ١١أ ولم تَفصِل بينها وبين (الرحمة) في البيت، فإذن لا يكون مثله.

فأمَّا قوله:

وَفي الحَسَبِ الزَّاكي الكَريمِ صَميمُها(٣)

فقد يجوز أن يُرفَع (الصميم) بالابتداء لا على أنْ يُقدِّر الواوَ داخلةً على (صميمها) ففصلتَ، هذا لا يَجوز(٤)، لكنْ على قولك: منطلقٌ زيدٌ، ثم أدخلتَ العطف في الخبر.

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره: ألا يا نخلةً من ذاتِ عِرْقٍ

ونُسب للأحوص فهو في ديوانه هامش ص٢٣٩، ولم يقطع محققه بنسبته له، وجاء منسوباً له على شك في: الحلل١٨٩، والخزانة (١/٣٨٦) وشرح أبيات المغني (٦/١٠٢) وهو بلا نسبة في: الأصول (١/٣٢٦، ٢/٢٦٦) والخصائص (٢/٣٨٨) وشرح الحماسة للمرزوقي٨٠٥، وأمالي ابن الشجري (١/٢٧٦) والمقاصد (١/٥٢٧)، وأنشده أبوعلي في: البصريات٦٣٦، ٦٨٥ والإغفال (٢/٧٤) شاهداً على تقدم المعطوف على المعطوف عليه، وانظر في الحلل إرجاع هذا التقدير للأخفش. وجاء الصدر مع عجز روايته: (بَرُودَ الظل شاعَكُمُ السلامُ) في: مجالس ثعلب (١/١٩٨) واللسان (شيع). وفي الأصل: عليكَ بالفتح، وهو خطأ فالخطاب للمؤنث.

(٢) يريد أنَّ (الباطل) كان معطوفاً بالواو في المثال الأصل (اقبل إن قيل لك الحق والباطل) ثم تغير كما قال في (اقبل الباطل وإن قيل الحق).

(٣) عجز بيت من الطويل وصدره: من الخَفِرَاتِ البِيضِ لم ترَ شِقْوةً

وأنشده أبوعلي في: البغداديات ١٤٥ تامًّا منسوباً لكُثير، وجاء عجزه بلا نسبة في: البصريات ٦٣٨، ٧٧٥ إلا أنَّ الرواية عند أبي علي محرفة العجز، وصواب روايته: وفي الحسَب المحض الرفيع نِجارُها

وقد يُروى (وفي الحسب المكنون صاف نجارها) وهو من قصيدة لكثير في: ديوانه١٠٩، والأغاني (١٥/٢٨٣) وبلا نسبة في: الأغاني (٨/٢١٨)

(٤) يريد أنه لا يجوز أن يُحمل على أنّ الأصل: وصميمُها في الحسب الزاكي، ثم فُصل بين الواو ومعطوفها.

وتقول: اقبَلْ إنْ قيل لك الحقَّ أو الباطلَ. ولا تقول: وإنْ قيلا، وإنْ أعملتَ الأول؛ لأنك رخَّصتَ له في أحدهما، وهذا بمنزلة: زيدٌ أو عمروٌ ضَرَبَني، ولا تقول: ضَرَباني؛ كأنه قال: اقبَلْ أحدَهما إنْ قيل لك.

واعلم أنَّ قولك: اقبَلْ إنْ قيل لك الحقُّ والباطلُ، واقبَلْ وإنْ قيل لك الحقُّ والباطلُ، معناهما مختلف؛ لأنك إذا قلت: اخرُجْ إنْ غَضِبَ، فالمعنى: لا تخرُجْ حتى يَغضبَ، وإذا قلتَ: أُخرُجْ وإن غَضِبَ، فالمعنى: اخرجْ على أيَّة حال.

وتقول: عَوِّذْ[1] أن يَشتِمَكَ زيدٌ، إذا أعملتَ الآخِر، فإنْ أعملتَ الأول نصبتَ (زيداً) وأضمرتَه في الثاني.

وتقول: اعْتَدْ أنْ تَقبلَ الحقَّ والباطلَ، على الثاني، وعلى الأول: اعْتَدْ أنْ تَقبلَهما الحقَّ والباطلَ، ومعناه: اِعْتَدِ الحقَّ / ١١ب والباطلَ أنْ تَقبلهما، وهذا فيه قُبح؛ لأنه ليس تأمرُه أن يعتاد الحقَّ والباطل، إنما تَأمرُه أن يعتاد القَبول، وهو جائزٌ على المعنى؛ كأنه قال: اعتَدِ الحقَّ والباطلَ أنْ تَقبل الحقَّ الباطلَ.

[ع[2]: في الحاشية بعد (الباطل) خَطٌّ خَفيٌّ كالمُشعَّث[3]، فكاد يكون على الوجْه الذي سَقَطَ هكذا: وربَّما أوهَمَك أنه على وجْهِ البَدَل. ضُبِط هكذا.

وبعدُ، فالبَدَلُ هنا يَضعُف وإن كان التفسيرُ الذي تَقدَّم آنفاً يَقتضيه؛ ألا ترى أنه إذا قال: اِعْتدْ أن تَقبلهما الحقَّ والباطلَ، على تقدير: اِقْبل الحقَّ والباطلَ أنْ تَقبلهما؛ فـ(أن تقبلهما)[4] بَدَلٌ مِن (الحق والباطل)؛ كقولك: أنتظرُ زيداً وعمراً أنْ يَقْدَما، فـ(أن يَقدما) بدلٌ منهما؛ أي: أنتظرُ زيداً وعمراً قُدومَهما.

فالمسألة على هذا التفسير يوجب أن يكون (أنْ تَقْبَلهما) بدلاً مِن (الحق والباطل)، وقد قُدِّمت (أنْ) عليهما، ومُحالٌ تقديمُ البَدَل على المبدَلِ منه كما لا يتقدم المؤكِّدُ

(١) كذا، ولا يبعُد أن تكون بالذال، أي: أعِذْه بالله من أن يشتمك. أو هو على معنى قبول الشتم كما سيذكر في المثال الآتي.

(٢) رمز لابن جني، ولم يرد تعليقه في البصريات.

(٣) من الشَّعَث وهو التفرق والتغير. انظر الأساس والقاموس (شعث).

(٤) الأصل: إنّ تَقبلهما، وهو تصحيف فالكلام على ما في المثال.

على المؤكَّد، ولا الوصفُ على الموصوف على أنه وصفٌ له(١). وهذا واضح].

وتقول: أَرِني فأُرِيْكَ [زيداً، إذا أعملتَ](٢) الثاني، ولو أعملتَ الأوّلَ قلت: أَرِني فأُرِيْكَه /١٢أ زيداً، وتُثَنِّي على هذا وتَجمع، وكذلك على الوجه الأول.

وتقول: كنتُ وجئتُ مسرعاً، عَمِل(٣) أبوالحسن على أنَّ هذا لا يَجوز؛ لأنَّ (كُنت) تحتاج إلى الخبر، و(جئتُ) تحتاج إلى حال، وإن جعلتَ (مسرعاً) خبراً لـ(كُنتُ) لم يكن لـ(جئتُ) حالٌ، وإن جعلتَ (مسرعاً) حالاً لـ(جئتُ) لم يكن لـ(كُنتُ) خبر.

فا(٤): فإنْ قلتَ: إنَّ (جئتُ) قد تَستغني عن الحال فاجعَلْ (مسرعاً) خبراً لـ(كُنتُ) فإنَّ المسألة على هذا جائزةٌ عندي، ويكون (جئتُ) التي هي خلافُ (ذهبتُ).

وإن جعلتَ (جئتُ) التي بمعنى (صِرتُ) ـ كما حَكَى(٥) في قوله: «ما جاءتْ حاجتَك»(٦)؛ أي: صارت ـ لم تَجُز المسألةُ كما قال أبوالحسن، وإلى هذا ذَهَبَ أبو الحسن عندي في المنع منه.

قال بعض البصريين(٧): ما أُضيفَ إلى ما ليس فيه ألفٌ ولامٌ بمنزلة ما أضيفَ إلى ما هما فيه، فترفعُه كما ترفعُ ذلك؛ وهو قولك: نِعْم أخو قومٍ زيدٌ، قال:

---

(١) وكذا قال ابن جني في البدل في: الخصائص (٢/٣٨٤، ٣٨٧) وأشار إليه أبوعلي في: الشعر (٢/٤١٣)، وقاله ابن جني في الصفة في: الخصائص (١/٢١٣، ٢/٢٨٧، ٣٩٣) وانظر الأصول (٢/٢٢٥).

(٢) طمس في الأصل أتممته من البصريات٦٣٩.

(٣) في البصريات٦٣٩: زعم.

(٤) في البصريات: قال أبوعلي.

(٥) أي سيبويه في: الكتاب (١/٥٠، ٥١، ٢/١٧٩، ٣/٢٤٨)

(٦) قال السيرافي في شرح الكتاب (٢/٣٨٨): "وهو من أمثال العرب ... وإنما يقوله الرجل للرجل إذا أتاه في معنى قوله: ماجاء بك. ويقال إنَّ أول ما شُهِرت هذه الكلمة من قول الخوارج لابن عباس حين أتاهم يستدعي منهم الرجوع إلى الحق من قِبَل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام". والقول في: معاني الأخفش (١/٣٧) والأصول (٢/٣٥١) وإعراب النحاس (٢/٦٠) والخصائص (٢/٤١٧) والمخصص (١٧/٧٥-٧٦) والإنصاف (١/٣٩٧) واللسان (جيأ، قدم، كون) والمغني (٤/٢١٨، ٥/٢٥) وذكره أبوعلي في: الشعر (٢/٤٦٨) والمسائل المنثورة ٢٩٨، والشيرازيات٢٨٥، وأطال فيه الكلام في: التعليقة (١/٨٢-٨٦). ويُروى القول بنصب (حاجتك) ورفعها.

(٧) في البصريات٦٤٠ تقدَّمت الفقرة التالية على هذه الفقرة فجاءت بعد (البصريين). وذكر أبو علي في:=

فَنِعْمَ صاحبُ قومٍ لا سِلاحَ لهم وصاحبُ الرَّكبِ عثمانُ بنُ عَفَّانا(١)

فإن قلتَ: لَعلَّه يُنشَد بالنصب (صاحبَ قوم)(٢)، فلا يكون /١٢ب ذلك لأنك لا تَعطف معرفةً مرفوعةً على نكرةٍ منصوبةٍ(٣).

وقال(٤): (رجلاً) من قولك: (نِعْم رجلاً زيدٌ) منصوب على الحال، والاسم مضمَرٌ في (نِعم) لا يَظهر، وتفسيرُه (زيد)، والضميرُ يَلزمه التفسير إذا تَقدَّم؛ فكأنه إذا قال: نِعم رجلاً زيدٌ، فقد قال: نِعم الرجلُ رجلاً زيدٌ؛ كقولك: جاء راكباً زيدٌ.

= الإيضاح١٢٥ ما أورده هنا من إجازة بعضهم مجيء مرفوع (نعم) نكرة مضافة إلى نكرة، ونصُّ القيسي في: إيضاح شواهد الإيضاح (١/١٢١) وابن يسعون في: المصباح ٢٤٩ على أنَّ أباعلي لم يُسَم القائل، وأنه قول الأخفش. ووجدته معزوًّا إليه في: شرح شواهد الإيضاح١٠١، والخزانة (٩/٤١٧) وذكر البغدادي أنه نُسب للكوفيين ولابن السراج، غير أنني لم أجده في الأصول. ولم يجز سيبويه ذلك في (٢/١٧٧-١٧٨) وانظر في هامش الإيضاح مناقشة رأي الأخفش.

(١) من البسيط، وقد نُسب لكُثَيِّر بن عبد الله بن العزيزة، وعلى ضعف نُسب لحسان بن ثابت وأوس بن مغراء. انظر: إيضاح الشواهد ١٢٠، وشرح شواهد الإيضاح والمقاصد النحوية (٤/١٧) والخزانة (٩/٤١٩)، وجاء في: إيضاح الشواهد (١/١١٩) أنَّ ابن السيرافي في أبيات إصلاح المنطق نسبه لكثير هذا، ولم أجد في شرح أبيات الإصلاح لكُثير إلا بيتاً آخر على نفس الوزن والروي، وقافيته (وقرآنا). وفي ديوان حسان (١/٩٦) قصيدة على وزن الشاهد ورويه غير أنها تخلو منه. وأنشد أبوعلي الشاهد في: البصريات والإيضاح١٢٦ لما ذكره هنا من رأي الأخفش. وذُكر في توجيه البيت أنه حسَّن حذفَ (أل) من المضاف إليه (قوم) ثبوتُ (أل) في المعطوف (وصاحب الركب) فهما شريكان. وردُّ أبي علي إنشاد (صاحبَ) بالنصب يجري مع هذا التوجيه.

(٢) أي على التمييز.

(٣) في البصريات٦٤٢ تكملة: "وهو قولك (وصاحب الركب) وهذا ضعيف". وزيادة أخرى في إيضاح شواهد الإيضاح١٢١: "فإن قيل: لِمَ لا يكون (وصاحبُ الركب) معطوفاً على المضمر المرفوع في (نعم)؟ فإنّ ذلك لا يجوز؛ لأنه مضمر مفسَّر لا سبيل إلى إظهاره ولا تاكيده؛ لأنه غير مستغن بنفسه، لافتقاره إلى التفسير، فكأنه لم يَتم بعدُ، والعطف والتاكيد والبدل إنما يكون فيما تمَّ. وإذا قبُح العطف عليالمضمر المرفوع دون تاكيد، فالواجب الا يجوز هنا البتّة لِما بيَّنتُه من حال مضمر (نعم)".

(٤) سلفت الإشارة إلى تقدم هذه الفقرة في البصريات عن موضعها هنا، وهذا يدل على أنها من تتمة كلام الأخفش. ولكنَّ الأخفش في: معانيه (١/١٤٤) جعل (رجلا) تفسيراً لا حالاً وهو ما عليه الجمهور، ونقل السيوطي في الهمع أنَّ الكسائي يذهب إلى أنَّ (زيد) فاعل و(رجلاً) حال. وقد عرَض أبوعلي لهذه المسألة في: الإغفال (١/٣٣٢) فلم يذكر قول الأخفش، وقريب منه ما في: الحلبيات ٢٣٣-٢٣٥. وانظر: الكتاب (٣/١٥٥) والمقتضب (٢/١٤١) ومعاني الزجاج (١/١٧٢).

وقال: لا تقول: نِعْم ما صنعتَ؛ لأنك لا تقول: نِعم الذي صنعتَ. فإن قلت: أجعَلُ (ما) نكرةً فلا تحتاج إلى صلة، وأجعلُ (صنعت) صفتَها، فذلك أيضاً غير جائز؛ لأنك لا تقول: نِعم رجلاً ظريفاً، فلا يجيء لـ(نعم) بخبر[1].

قال: ولو قلتَ: نِعم البَّصْريُّ الرجلُ، ونِعم البغداذيُّ الثوبُ؛ ونعم الأصفهانيُّ العسلُ، كان ضعيفاً؛ لأنك لم تُفد شيئاً.

ولو قلت: نِعم الفَرَسُ الدابَّةُ، لم يَجُز، ولو قلت: نِعم فَرَساً الدابَّةُ التي كانت عندك، كان حَسَناً للاختصاص، ألا ترى أنَّ الرجل يقع على (البصريِّ) وغيره. فإذا اختصصتَ (البصريَّ) فقد أفدتَ[2].

مسألة

عُلِمَ الرجلُ المُدْخِلُه السجنَ زيدٌ أخوه غلامُه الآخِذُ[3]، كأنه /١٣أ كان قبل الإخبار: أَدخَلَ زيدٌ السجنَ المُدخَلَ، فأخبَرَ عن (المدخَل) فلَزِمه أن تقول: المُدخِلُه السجنَ زيدٌ المُدخَلُ، ثم قَدَّم الخبر على المبتدأ ثم أدخلَ (عُلم)، فصار الذي كان خبرَ المبتدأ المفعولَ الأولَ، وما بعده من قولك: (المدخِلُه السجنَ زيدٌ) صفةٌ له، ولمّا صار صفةً لم يَقتضِ أن يكون فيه ذِكْرٌ من الموصوف؛ كما أنه حيث كان خبراً للموصول لم يكن فيه ذِكْر له، وكما أنَّ قولك: الفرسخانِ اليومانِ المَسيراهما بزيدٍ هما[4]، ليس في (هما) ما يَعود إلى المخبَر عنه، وكما أنك إذا جعلتَ (الذي) خبراً عن (اليومين) من قولك: الفرسخانِ اليومانِ اللذان سِيرا هما بزيدٍ، لم يكن فيه ما يَرجع إلى (اليومين)؛ ألا ترى أنَّ (هما) إنما يعود على (اللذَين)، فإذا كان كذلك حملتَه على هذا.

---

(١) أي بفائدة، وبعده في البصريات: "فلو قلت: نعم شيئاً صنعتَ امس، كان امثل لانَّ (امس) يصير ظرفاً للشيء الذي صنع".

(٢) في البصريات زيادة تدفع عن كلامه التناقض: "في جميع هذه المسائل لو قُدِّم ما أُخِّر لكان حسناً؛ لانه كان يقع بذلك اختصاص، الا ترى انَّ الرجل يقع على البصري وعلى الكوفي، فإذا اختصصت البصري فقد افدت، إلا انه يقبح لإقامة الصفة مقام الموصوف، فامّا (نعم الدابة فرساً) فليس فيه إقامة صفة مقام موصوف فهو حسن". وهو آخر ما في البصريات من الباب.

(٣) جاءت المسألة في: المقتضب (٤/ ٥٩) وشرحها والتعليق عليها في: تفسير المسائل المشكلة للفارقي ٣١١، ٣٢٤ وما بعدها، وانظر: المقتضب (٣/ ١٩٣) والأصول (٢/ ٣٤٤) وعقد ابوعلي في: الإيضاح ١٠٠ باباً للإخبار.

(٤) انظر المسألة وإعرابها في: المقتضب (٣/ ١٠٨) والأصول (٢/ ٢٩٦) وتفسير المسائل ٤١٢

ولا يَستقيمُ أن تَرفع (المُدخِلُه) بـ(المُدخَل)؛ لأنك إنْ رفعتَه به بَقِي أحدُ اللامَين لا يَرجع إليه شيءٌ؛ ألا ترى أنك إن رددتَ الهاءَ من (المدخِلُه) على الأول لم يكن للثاني في الصلة ذِكْر، وإنْ جعلتَه للثاني لم يكن في الصلة للأول ذِكر، فإذا كان كذلك لم تَحمله على هذا /١٣ب الوجْهِ إذا ساغ الحملُ على غيره.

فإنْ قلتَ: هل يجوز على:

ليُبْكَ يَزيدُ ضارِعٌ[1]

كأنه لمّا قال: عُلِمَ المدخَلُ، دلَّ على فاعلٍ فأُضمِر فِعْلُ الفاعل؛ فكأنه: عَلِم المُدخِلُه؛ كقوله: ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا ﴾ ﴿ رِجَالٌ ﴾[2]، فإنَّ ذلك غيرُ حَسَن؛ ألا ترى أنك تَفصل بين المفعول الذي تعدّاه فعلُه إلى المفعول وبين مفعوله بجملة، وهما في المعنى المبتدأ والخبر، ولا يَحسن في الكلام كما جاء:

[أبُو أمِّه] حَيٌّ أبوهُ يُقارِبُ[3]

---

(١) جزء من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

ليبك يزيد ضارعٌ لِخصومةٍ ومُخْتَبِطٌ مما تُطِيحُ الطَّوائحُ

وقائله مختلف فيه، فقد نُسب لنهشل بن حريّ والحارث بن نهيك ولبيد والحارث بن ضرار والمهلهل وغيرهم. وذهب البغدادي إلى أنَّ الصواب أنه لنهشل، وذكر العسكري أنَّ النحويين قلبوا الرواية، وصوابها: (ليَبكِ يزيدَ) بالبناء للمعلوم. انظر: شرح ديوان لبيد ٣٦١، وشعر نهشل - في شعراء مقلون - ٨٨، والكتاب (١ /٢٨٨، ٣٦٦، ٣٩٨) والمقتضب (٣ /٢٨٢) ومجاز القرآن (١ /٣٤٩) وشرح أبيات سيبويه (١ /٢٠٥) وشرح ما يقع فيه التصحيف ٢٥٦ والخزانة (١ /٣٠٢،٣٠٥) وهومشهور جداً. وذكره أبو علي في: الشعر (٢ /٤٩٩) والتعليقة (١ /١٨٤) والحجة (٣ /٤١٤، ٥ /٣٢٦، ٦ /١٢٦) والإيضاح ١١٥ شاهداً على ارتفاع الاسم (ضارع) فاعلا لفعل جاز حذفُه لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: ليُبكَ يزيدُ، ليَبكِه ضارعٌ لخصومة. وأنشد عجزه في: الشعر (٢ /٤٦٤) لأمر آخر.

(٢) سورة النور: (٣٦، ٣٧) وموضع تعلق الكلام من الآية قوله تعالى: ﴿ يسبَّح له فيها بالغدو والآصال. رجالٌ ﴾ قرأ بفتح الباء في (يسبح) ابن عامر وعاصم برواية أبي بكر وغيرهم. وقد قيَّد البنا هذه القراءة بالوقف على (الآصال). انظر: السبعة ٤٥٦، والمبسوط ٢١٩، والإتحاف ٤١١، ومعجم الخطيب (٦ /٢٧٤). وذكرها أبوعلي في: الشعر والحجة والإيضاح بمثل كلامه هنا، اي على رفع (رجال) بفعل محذوف دَلَّ عليه المذكور والتقدير: يسبحه رجال، وبه قال الفراء في الآية في: معانيه (١ /٣٥٧، ٢ /٢٥٣، ٣ /٢٢).

(٣) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه: =

والمِحْنةُ(١) في حَلِّ هذه الإخبارات إلى ما كان عليه قبل الإخبار عنه هو أن يَرفَع ما به يكون الإخبارُ ويَصحُّ وتُزيله، فإذا أزلتَ ذلك وَجَب أن يَعود إلى ما كان عليه قبل الإخبار؛ لإزالتك الصورةَ التي بها يكون الإخبارُ، فأنت تجعل المُظْهَر موضع المُضمَر الذي أضمرتَه لـمّا أردتَ الإخبار عن مُظهَره الذي هو واقعٌ موقعه، ويَسقُط الخبرُ أيضاً لسقوط مُرافعه(٢).

فليُجْرَ على هذه المحنة قولُه(٣): جُعِلَ الشاربُ الشاربُه ماءَكَ لَبنَك شرابَك، فإنه يَجوز أن يكون شَرِبَه شاربٌ فتُخبِر عن الفاعل فتقول: الشاربُه الشاربُ، ثم تُقدِّم الخبرَ / ١٤أ فتقول: الشاربُ الشاربُه، فتُدخِل (جَعَل) أو (ظَنَّ) ونحوه، فتَرفع (الشاربه) بأنه صفة له؛ لأنه هو في المعنى؛ ويكون في (شرابك) أي صاحب شرابك [بيّض نصف سطر](٤). شَرِبَ الشاربُ ماءَك لبنَك، فأخبرتَ عن التاء: الشاربُ الشاربُه لبنَك ماءَكَ، فصار الكلامُ إلى أنك المفعولُ الأول المسندُ الفعلُ إليه، وانتَصبَ (الماء) لأنه مفعول ثانٍ،

= وما مِثلُه في الناس إلاّ مُمَلَّكًا		أبو أمه حيٌّ أبوه يقاربُه

وهو للفرزدق يمدح به إبراهيم المخزومي خال هشام بن عبد الملك. وجاء مفرداً في: شرح ديوانه للصاوي١٠٨، والكتاب (١/ ٣٢) في حاشية للأخفش، وطبقات الفحول (٢/ ٣٦٥) والمعاني الكبير (١/ ٥٠٦) والكامل (١/ ٤٢) وشرح السيرافي (٢/ ٢٢٤) وغيرها كثير مما ورد في هوامشها. وأنشده أبوعلي في: الشعر ٢٦٧، والحجة (٥/ ٤٠) والبصريات (١/ ٤٤٠، ٥٤٦) شاهداً على الفصل بالأجنبي بين المبتدأ والخبر (أبو أمه أبوه) وعلى الفصل بالأجنبي بين الصفة والموصوف وهما (حيٌّ يقاربه) والتقدير: وما مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلا مملكٌ أبو أمه أبوه. ولكنه هنا بصدد الأول لذلك اثبتُّ الزيادة بين القوسين لتعلق الاستشهاد بها في الفصل بين المبتدأ والخبر، وقد جاء بالعجز تاماً في البصريات والحجة.

(١) لأنها من مسائل عنوانها في المقتضب (١/ ١٦٠، ٢/ ٦١، ٤/ ٥٩): مسائل طوال يُمتحَن بها المتعلمون.

(٢) القول بترافع المبتدأ والخبر هو مذهب الكوفيين أو أحد مذهبيهما، وأما البصريون فيرون ارتفاع المبتدأ بالابتداء ثم يختلفون في رافع الخبر، وأبوعلي يذكر الأول ويسكت عن الخبر في: الإيضاح٧٣، وينسب في: الإغفال (٢/ ٩٥) الترافع للفراء. انظر المسألة في: مختصر نحو ابن سعدان٥٦، وإيضاح الوقف٩٨٢، والإنصاف٤٤، والتبيين٢٢٤، ٢٢٩، والتذييل والتكميل (٣/ ٢٥٧-٢٧٠) وفي الموضع الأول من الأخيرَين فضل تخريج.

(٣) المبرد في: المقتضب (٤/ ٦٩) وانظر شرحها في: تفسير المسائل ٣٦٧، وذُكر فيه أنَّ بعضهم خطّأ المبرد في هذه المسألة وقد رد الفارقي عنه ذلك.

(٤) كذا بخط الناسخ.

والاسمُ المنصوب الذي قبله في الصلة والذي بعدُ بَدَلٌ [بيّض أسطراً].

حاشية بخطٍّ فا أيضاً: عُلِم المُدخَلُ المدخِلُه السجنَ زيدٌ، يكون على أنَّ (المدخَل) فيه ضمير، و(المدخِلُه) صفةٌ له، والهاء تَعود إلى اللام الثاني، و(زيدٌ) فاعلُ (المدخِل)؛ أي: الذي أدخَلَه زيدٌ، وعلى هذا وَضَعَه س(١).

ووجْهٌ آخَر: عُلِمَ المدخَلُ المدخِلُه السجنُ زيدٌ، يَرفعُ (المدخِلُه) بـ(المدخَل)، والهاء تَعود إلى اللام الأولى، والعائدُ إلى اللام الثانية ضميرٌ مرفوعٌ، و(زيد) على هذا يكون بدلاً من (المدخَل) وما بعده، أو مِن الضمير وما بعده، وإن شئت على: ضُرِبَ زيدٌ عمروٌ(٢).

/ ١٤ب مسائل مكتوبةٌ في آخر الجزء

مسألة(٣)

لـمّا وَجَبَت النونُ في الواحد؛ نحو: هو يضربُني، ثَبَتَت أيضاً في التثنية والجمع، فقالوا: هما يَضربانِني، ويضربونَني، وكذلك لمّا ثبَتت في الغائب المؤنث ثبَتَت في الحاضر أيضاً فقالوا: أنتِ تضربينَني، وإن لم يَكن في التثنية والجمع وخطابِ الواحدة ما تضطر إلى إثباتها؛ ألا ترى أنهم لو قالوا: هما يَضربانِي، وهم يضربونِي، وأنتِ تضربينِي، فلم يأتوا بها لم يَنكسر الفعل؛ كما كان يَنكسر لو قالوا في الواحد: هو يَضربِي، لكنهم حمَلوا ذلك كُلَّه على الواحد.

ولمّا جاءت أيضاً في الواحد بعد ضمة الإعراب وعَلَم الرفع(٤) جاءت في (يَضربانِنِي) و(يضربونَنِي) و(تضربينَنِي) بعد النون التي هي عَلَم الرفع، وبمنزلة ضمة الإعراب، وانضافَ إلى ذلك شيء آخَر وهو أنَّ هذه النون التي هي عَلَمُ الرفع - وإن لم تكن حرفَ

---

(١) أي أبو العباس المبرد. وانظر ما يأتي في (٤٣ب) والأصول (٢/ ٣٤٤).

(٢) وارتفاع (عمرو) كارتفاع (ضارع) في الشاهد السابق و(رجال) في آية النور، أي بفعلٍ محذوف دلَّ عليه المذكور والتقدير: ضربه عمرو. وانظر: إعراب النحاس (٢/ ٩٨، ٣/ ١٣٩، ٥/ ١٩٢)

(٣) له كلام في إثبات نون الوقاية وحذفها وعلة جلبها في: الحجة (٣/ ٣٣٣، ٦/ ٩٩) والمسائل المنثورة ١١١، والشعر (١/ ٢٠٥) والإغفال (٢/ ٣٩٣) وانظر الكتاب (٢/ ٣٦٩، ٣/ ٥١٩) والمقتضب (١/ ٣٨٣، ٣٩٨).

(٤) الأصل: عُلِم الرفعُ، وهو تحريف، وستأتي قريباً على الوجه الصحيح.

إعراب ولا جزءاً من الفعل ـ فإنها / ١٥أ قد تُشْبِه حرفَ الإعراب والجزءَ مِن الفعل؛ ألا ترى أنها تَثبُت في الرفع وتُحذَف في الجزم، فأشبهَتْ لذلك واوَ (يدعو) وياءَ (يرمي) وألفَ (تخشى)، وكلٌّ واحد من هذه يَلزمُه النونُ في نحو: هو يخشاني، ويرميني، ويغزوني.

فلما أشبـهَتْ هذه الحروفَ مِن حيث ذَكَرنا، وكانت النونُ الزائدة في هذا الموضع لسلامةِ الفعل من الكسْر قد توجدُ بعد هذه الحروفِ وُجِدَتْ أيضاً بعد النون التي هي عَلَمُ الرفع، وفي هذا أيضاً شاهدٌ لِشَبَه الحرفِ للحركة؛ ألا ترى أنها لمّا ثبَتتْ بعد حركةِ الإعراب في: هو يَضربُني، ثبَتتْ أيضاً بعد الحرف القائمِ مقامَ الحركةِ في: هما يضربانِني، وهم يضربونَني.

فإن قلتَ: فقد جاءت في الواحد بعد السكون نحو: لم يَضربْني، قيل: السكونُ في هذا الموضع جارٍ مَجرى الحركة؛ ألا ترى أنه في (لم يضربْني) إعرابٌ كما أنَّ الضمةَ إعرابٌ في (تضربُني)، فهما في هذا متراسلان[١]. فأمّا الوقفُ في نحو: اضربْني، فمشبَّهٌ بالجزم في (لم يضربْني)؛ يَدل على ذلك أنه شُبِّه به أيضاً في حذفِ النون في التثنية والجمع وخطاب المؤنث؛ نحو: اضْربا، واضربُوا، / ١٥ب واضربِي.

مسألة

يقولون[٢] في (فَعِيل) اسماً: أفْعِلَة؛ نحو: قَفيز[٣] وأَقْفِزة، وجَريب[٤] وأَجْرِبة، ورغيف وأرغفة.

وإذا صاروا فيه إلى الوصْف لم يَكسِروه على (أَفْعِلة)؛ نحو: ظريف، وشريف، وكريم؛ لا يقولون: أظرِفة ولا أشرِفة ولا أكرِمة.

خَصُّوا بـ(أفعِلة) الاسمَ دون الوصف.

فإن كان (فَعِيل) وصفاً مضاعَفاً كسَّروه على (أَفْعِلة)؛ نحو: شَديد وأشِدَّة، وشَحيح

---

(١) أي متقاربان متدانيان، وانظر: الخصائص (٢ / ١٢)

(٢) جمع (فَعيل) في: الكتاب (٣ / ٦٠٤، ٦٣٤) والمقتضب (٢ / ٢٠٩) والأصول (٢ / ٤٤٩) وأمالي ابن الشجري (١ / ٢٤٢).

(٣) القفيز مكيال، ويستخدم في: المساحة أيضاً.

(٤) الجريب مكيال.

وأشِحَّة، وحَبيب وأحِبَّة، وذَليل وأذِلَّة، وقليل وأقِلَّة؛ وذلك أنَّ (فَعيلاً) من المضاعَف ضارَعَ الاسمَ، ووجْهُ مضارعته إيّاه أنَّ باب (فَعيل) في الوصف أنْ يكون جارياً على (فَعُلَ)؛ نحو: ظَرُفَ فهو ظَريف، وشَرُفَ فهو شريف، وكَرُمَ فهو كريم، وحَلُمَ فهو حليم، ولذلك لم يَعمل (فَعيل)[1] نحو: عَليم ورَحيم؛ لأنه خَرَجَ إلى بابِ ما فِعْلُه (فَعُلَ).

ويَدلُّك على تمكُّن (فَعيل) إذا جرى على (فعُل) في الصفة استمرارُ الفَرْقِ فيه بين المذكَّر والمؤنث؛ نحو: ظريف وظريفة، وكريم وكريمة، فجَرَى ذلك في استمراره مَجرَى: قائم وقائمة، ومُكرِم ومُكْرِمة.

فإنْ لم يكن على (فَعُل) / ١٦أ لم يَتمكن في الوصف؛ وذلك نحو: «رجُلٌ قتيلٌ وامرأةٌ قتيل» و«شَعْرٌ دَهينٌ ولِحْيةٌ دَهين»[2]، لم يُفْصَلا فَصْلَ الصفة لمّا لم يَجريا على (فعُل)، فأَشبَهَا بتَرْكِ الفَصْلِ فيهما الأسماءَ.

فلمّا كان الأمرُ كذلك ثَبَتَ أنَّ (فَعيلاً) إذا لم يَجْرِ على (فَعُل) أَشْبَهَ الأسماءَ، [وكان[3] (فَعُلَ) لا يأتي في المضاعَف وجاء (فَعِيل) فيه؛ نحو: شَديد وشَحيح، بَعُد عن شَبَهِ الصفة فلَحِق بالأسماء فكُسِّر تكسيرها (فعيل): شحيح وأَشحَّة، وشديد وأشدَّة؛ كرغيف وأرغفة، وقَفِيز وأَقفِزة، فاعرِفْ ذلك].

مسألة[4]

قال ابن السِّكّيت في قول امرئ القيس[5]:

---

(١) إعمال (فعيل) هو قول سيبويه وقد خولف في ذلك. انظر المسألة في: الكتاب (١/١١٠، ١١٤-١١٥) والمقتضب (٢/١١٣) والانتصار٦٨، والأصول (١/١٢٤) وشرح السيرافي (٣/٢١٤-٢١٦) وشرح ابن عصفور (١/٥٦١) ولم يعرض أبوعلي في التعليقة لكلام سيبويه في موضعه، وعقد في: الإيضاح١٧٧ باباً لإعمال الصفة المشبهة.

(٢) مذكر السجستاني٧٥،١٢٦، وإصلاح المنطق٣٤٣، والمحكم (٥/٢٩)

(٣) جاءت هذه الفقرة في الأصل في نهاية المسألة بعد التالية (مسالة يخادعون الله)، وهي منبتة الصلة بالكلام هناك، فنقلتها إلى هنا لمناسبتها للسياق.

(٤) أخذ ابن جني في بابي (تدريج اللغة) و(الاستحسان) في: الخصائص (١/٣٥٦، ٣٥٢، ١٤٤) بكلام أبي علي في المسألة.

(٥) وجدته قاله في شرحه لديوان الحطيئة١١٩ في قوله:

أدارَ سُليمى بالدَّوانكِ فالعُرفِ		اقام على الأرواح والدِّيَم الوُطْفِ

دِيمَةٌ هَطْلاءُ فيها وَطَفٌ(١)

فقال: دامَت السماءُ تَديم دَيْماً؛ إذا دام مَطرُها.

أمّا (تَديم) بالياء كما ترى فلا أشُكُّ فيه، بل أشُك في (دَيماً) المصدر(٢)، إلا أنَّ أكبر ظنّي وأغلَبَه أنه يقال: دَيْماً كما ترى، فهذا يُقوّي قولَ الآخَر مما أنشَدَه أبو زيد:

إنْ دَيَّموا جادَ وإنْ جادُوا وَبَلْ(٣)

أنه (فَعَّلوا) وليس بـ(فَيْعَلوا)، وكأنه إنما صُرِّف الفعلُ على هذا بالياء؛ لاستمرار (دِيمة) و(دِيَم)، فصار كأنه من ذوات الياء(٤)؛ كما قال ابنُ مُقْبل:

---

(١) صدر بيت من الرمل تمامه:

طبق الأرض تحرّى وتدُرْ

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ١٤٤، وطبقات الفحول (١/ ٩٤) والحيوان (٦/ ١٣١) وأدب الكاتب ٦٢٣ (العجز) وديوان المعاني (٢/ ٣) وأمالي ابن الشجري (١/ ٦٠) والاقتضاب (٣/ ٤٣٧) وشرح الجواليقي٣٤٩، واللسان (وطف) و(دوم) و(هطل) و(حري) وعجزه بلا نسبة في: المعاني الكبير (١/ ٥٥٨).

هطلاء: ذات هَطَلان وهو تتابع القطر. وفيها وطف أي استرخاء وهي أن يكون للسحابة شِبه الهُدْب. تحرّى من قولهم تحرّى بالمكان أي تمكّث فيه. تدر: ترسل ما فيها من الماء. (شرح ابن الشجري بتصرف).

(٢) جاء في: اللسان (دوم) المصدر بالياء والواو (ديم) و(دوم)، وقال ابن السكيت: وتَدُوم لغة. وانظر شرح القصائد الطوال٥٥٨.

(٣) من الرجز، وهو لجهم بن سبل في اللسان (سبل) و(ديم) وبلا نسبة في: أدب الكاتب٩٧، وشرح القصائد الطوال٥٥٨، والخصائص (١/ ٣٥٦) وديوان الأدب (٣/ ٤٣٨) والمخصص (٩/ ١١٤)، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٤٨٥، والاقتضاب (٣/ ٨٤) وشرح الجواليقي١٥٢، ولم أجده في نوادر أبي زيد. وجاء اسم الشاعر في: معجم الشعراء المخضرمين٨٦ (شبل) بالشين محرفاً، وكذا بعض ما ورد في ترجمته، وصوابه في الموضع الأول من اللسان.

وَبَلَ: أمطر مطراً شديداً. وفي المقصود بالبيت والذي قبله (أنا الجواد ابن الجواد ابن سَبَلْ) خلاف فبعضهم يذهب إلى أنَّ المقصود فرس من نسل سبل، في حين يرى بعضهم أنَّ الشاعر يفخر بآبائه. والشاهد هنا على أنَّ الياء بمنزلة الأصل لكثرة استعمال الفعل بالياء، مما جوَّز تضعيفها. وقد نقل ابن الانباري عن أبي زيد أنَّ العنبري رواه: دوَّموا، وكذا جاء في إعراب القرآن. وعليها لا شاهد فيه.

(٤) عبارة ابن جني أجلى فهو يقول: "واستمرار القلب في العين للكسرة قبلها، ثم تجاوزوا ذلك لمّا كثر وشاع إلى أن قالوا: ديَّمت السماء ودوَّمت..."

مِنْ بَعضِ ما يَعْتَرِيْ قَلْبي مِنَ الدُّكَرِ(١)

لـمّا اطَّرد الاستعمالُ في (ادُّكَرَ) و(ادُّكار) و(مُدُّكِر)(٢) بالدال، أَنِس بها فقال:

الدُّكَرِ

بالدال أيضاً.

يؤكِّدُ عندك /١٦ب كونَ الواو أصلاً في هذا قولُهم كلّهم: الدَّوَام، ولم يُسمَع مِن أحد: الدَّيَام بالياء.

مسألة(٣)

وقال في قوله سبحانه: ﴿يُخادِعُونَ اللهَ﴾(٤): كأنه لمّا خَطَرَ خاطرٌ مِن عندِ الله فنازَعَه صار بمنزلة مناظرٍ له؛ ألا ترى إلى قول الكُميت:

يُؤامِرُ نَفْسَيْهِ كَذِي الهَجْمَةِ الأَبِلْ(٥)

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

يا ليت لي سلوةً يُشفَى الفؤاد بها

وهو لتميم بن أبي بن مقبل في: ديوانه٧٤، والعجز في: الخصائص (١/٣٥٢) وسر الصناعة (١/١٨٨) والمنصف (٣/١٤٠). وأنشده أبوعلي في: الحجة (٣/٤٣٧) لما قاله هنا، وحكاه عنه ابن جني في سر الصناعة. ورواية الديوان (الذكر) بالذال، ولا شاهد فيها على ما أراد أبوعلي.

(٢) انظر شواهدها في الحجة.

(٣) ما قاله أبوعلي هنا أعاده في: الحجة (١/٣١٨، ٢/٣٨٢) والشعر١٩٧، وبعضه في: البغداديات٤٢٨، وللأخفش في: معانيه١٩٨ قول موافق للكلام هنا إلا أنه في آية أخرى. وانظر الاقوال الاخرى في الآية في: مجاز القرآن (١/٣١) ومعاني الأخفش٤٠، ومعاني الزجاج (١/٨٥) وشرح القصائد الطوال٤٢٦، وثلاث رسائل في إعجاز القرآن١٠٠، وقد أجاز المرتضى في: أماليه (٢/١٥٠) في: الآية ستة أقوال، وعقد ابن جني في: الخصائص (٣/٤٧٥) باباً بعنوان (التجريد) ذكر أنه استقرى فيه الفاظ أبي علي الذي كان غريًا به معنيًا. وأصل الباب لا يخرج عما ذكره أبوعلي هنا وغيره، كما أنَّ لفظ التجريد سيختم به أبوعلي المسألة. وانظر ما ياتي في (٩٧-أ،١٠١-أ، ١٩-ب،٢٦-أ) وفهرس كتاب الشعر٦٧٣، والمحتسب (١/١٠٥-١٠٦، ٢/٣٨) وإعراب القرآن المنسوب للزجاج٦٦٤، والتنبيه والإيضاح (نفس) وإيضاح القزويني (١/٥١٣) والتبيان للطيبي٢٨٨، ومعجم المصطلحات البلاغية (٢/٤٠).

(٤) جاءت الآية في سورتي البقرة: (٩) والنساء: (١٤٢)

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تَذَكَّرَ من أنَّى ومِن أين شُرْبُه =

[ع: مِثْلُه قولُه:

وَلي نَفْسٌ أقولُ لها إذا ما تُنازِعُني لَعَلِّي أو عَسَاني(١)

ومثله:

قالتْ له النفْسُ: تَقَدَّمْ راشِدًا(٢)].

قال فا: وهو مِن بابِ:

وهلْ تُطِيقُ وَداعاً(٣)

ونحوه مِن التجريد.

= وهو للكميت بن زيد في: شعره (١/٣٩٦) وتخريجه٤٩٠، والمحرر الوجيز١٤٩٩، والبحر (١/١٨٦) وأنشده ابو علي منسوباً له في: الشعر (١/٣٢٠) والحجة (١/٣١٧) وبلا نسبة في الأخير (٢/٣٨٣، ٥/١٠٥). والبيت في وصف حمار أراد الورود.

الهجمة من الإبل: اولها اربعون إلى ما زادت أو ما بين السبعين إلى المائة. الأبِل: مَن حَذَق مصلحة الإبل والشاء. وقال أبوعلي في الشعر: "قوله (يؤامر نفسيه) نفس تقول: ائتِ موضع كذا، واخرى تنهاه خوفَ الصائد، وشبَّهَه - اي الحمار - بالراعي الحاذق بالرعي". والشاهد فيه انه "جعل ما يكون منه من وروده الماء او ترك الورود والتمثيل بينهما بمنزلة النفسين". واستشهد به في الشعر والموضع الأخير من الحجة لأمر آخر.

(١) من الوافر، وهو لعمران بن حطان في شعره في: شعر الخوارج١٥٨، والكتاب (٢/٣٧٥) وشرح أبياته (١/٤٣٤) وشرح ابن يعيش (٣/١٢٠) والخزانة (٥/٣٤٠) وبلا نسبة في: المقتضب (٣/٧٢) والخصائص (٣/٢٧) وابن يعيش (٣/١٠) وانشده ابوعلي في الشعر (٢/٤٩٤) والعضديات٦٧.

وقال ابن جني في الخصائص: "والعرب تُحِل نفس الشيء من الشيء محل البعض من الكل، وما الثاني منه ليس بالأول، ولهذا حكَوا عن انفسهم مراجعتهم إياها وخطابها لهم". ولهذا استشهد بالبيت هنا، واما ابوعلي فاستشهاده في كتابيه لأمر آخر.

(٢) من الرجز، وهو لأبي النجم في: ديوانه٧٨، والخصائص (١/٢٣) وتفسير أرجوزة ابي نواس٩٨، واساس البلاغة (قول) واللسان (قول) ١١/٥٧٢ وبلا نسبة في: الخصائص (٣/٢٧). والرواية فيها جميعاً: الطير مكان النفس، ما عدا الأخير. وعلى رواية (الطير) فلا شاهد فيه لما سلف.

(٣) جزء بيت من البسيط، وتمامه:

وَدِّعْ هُرَيرةَ إنَّ الرَّكْبَ مُرتَحِلُ وهل تُطيق وداعًا أيها الرجلُ

وهو للأعشى في: ديوانه٣٠٠، والكامل٨٢٣-٨٢٤، وشرح القصائد للنحاس (٢/٦٨٥) والخصائص (١/٤٤، ٣/٤٧٦) ومجمع البيان (١/٤٠٩) وشرح شواهده (٢/٧٠)، وانشده ابوعلي في: الشعر (١/١٩٦) والحجة (١/٣١٨، ٢/٣٨٤) والبغداديات٤٢٨ والعضديات٢٢٥ لِما ذكره هنا.

مسألة

مِن مُشابهةِ الحرفِ الحركَةَ عندي قولُ يونس(١) في النون الخفيفة إذا /١٧أ ألحَقَها ألفَ التثنية وجماعةَ النساء: اضْرِباا(٢)، واضْرِبْناا، ومعلومٌ مِن شَرْطِ الألف أن لا تكون إلا بعد فتحة، فلولا أنَّ الألف مِن (اضرباا) قد جرَتْ مَجرى الحركة لَـمَا(٣) وقَعَت بعدها الألفُ الثانية فَدَلَّ ذاك على أنَّ الألف الأولى مِن (اضرباا) قد جَرَت مَجرى الفتحة قَبْلَ ألفِ عصا ورحًى ومعنًى ونحوه.

وشيءٌ آخَر: وهو أنَّ النونَ الخفيفة إنما تُقْلَب في الوقف ألفاً إذا انفتَحَ ما قبْلها؛ نحو: ﴿لَنَسْفَعاً﴾(٤)،

والله فاعْبُدَا(٥)

وقد تَراها ها هنا(٦) أُبْدِلَت لوقوعِ الألف قبْلها كما تُبْدَل لوقوعِ الفتحة نفسِها قبْلها، وهذا واضح. إلى ها هنا(٧).

---

(١) الكتاب (٣/٥٢٧) وانظر تعليق السيرافي والزجاج في هامشه، ورد المبرد على يونس في: المقتضب (٣/٢٤)، وتعليق أبي عثمان الذي حكاه أبوعلي في: التعليقة (٤/٣٤)، وجاء في هامش الإيضاح٣٣٥ عن إقناع السيرافي أنَّ يونس والفراء يجوِّزان إدخال الخفيفة في التثنية وجمع المؤنث، وانَّ يونس إذا وقف مدَّه مدة تدل على إبدالها من النون كأنه ألفان. كذلك انظر الإنصاف (٢/٦٥٠) وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٤٩٣).

(٢) في أكثر المصادر بالف واحدة، وجاء في بعضها موافقا لما في الأصل بالفين، وهو اظهر لبيان المدة.

(٣) في الأصل: لمّا بالتشديد. واللام جواب لا، و(ما) نافية.

(٤) سورة العلق: (١٥).

(٥) آخر بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وذا النُّصُب المنصوب لا تَنْسَكَنَّه		ولا تعبدِ الشيطان والله فاعبدا

وهو للأعشى في: ديوانه١٣٦، والكتاب (٣/٥١٠) وشرح أبياته (٢/١٦٩) وسيرة ابن هشام (١/٣٨٧) وسر الصناعة (٢/٦٧٨) وأمالي ابن الشجري (٢/١٦٥، ٦٠٩) وشرح أبيات المغني (٦/١٦٤)، وهو في كتاب سيبويه ملفّق مع صدر بيت آخر: وإياك والميتات لا تقربنّها. والشاهد قلب نون التوكيد الخفيفة الفاً في الوقف لانفتاح ما قبلها.

(٦) أي في (اضرباا) في قول يونس.

(٧) إشارة إلى آخر المسائل التي نص في (١٤ب) على أنها مكتوبة في آخر الجزء.

مسألة(١)

مِثْلُ قولِه:

وَهُمُ العَشيرةُ أَنْ يُبَطِّئَ(٢) حاسدٌ(٣)

قولُ المطرودِ بن كعب الخُزاعي(٤):

إنَّ المُغيراتِ وأبناءَها هُمْ خيرُ أحياءٍ وأمواتِ

أخلَصَهمْ عِرْقُ نُضارٍ لهُمْ مِنْ لَوْمِ مَن لامَ بمَنْجاة(٥)

مسألة(٦)

النابغة:

---

(١) ما قاله أبوعلي في: المسألة نجده عند ابن قتيبة في: المعاني الكبير٥٤٧، وابن الأنباري في: شرح القصائد٥٩٦، وحكى أبوعلي عن القاسم في: البصريات٧٣٥ ما ذكره هنا، ثم ذهب إلى رأي آخر لم يورده هنا، واقتصر عليه في: الشعر (٢/ ٣٨٦).

(٢) في الأصل تُبُطِّئ، ولم أجدها في شيء من المصادر على الرغم من تعدد الرواية فيها، وقد أثبتُ ما جاء في البصريات والشعر وهو أنسب للتوجيه المراد.

(٣) صدر بيت من الكامل وعجزه:

أو أن يميل مع العدو لِئامُها

وهو للبيد ختم به معلقته. جاء في: شرح ديوانه٣٢١، وشرح القصائد الطوال٥٩٦، وشرح القصائد للنحاس (١/ ٤٤٩) وشرح المعلقات للتبريزي٢٠٧، وقد تعددت روايات البيت. انظر اللسان (بطا) و(ثبط) و(نطا).

(٤) شاعر جاهلي لجأ إلى عبد المطلب بن هاشم فحماه وأحسن إليه فأكثر من مدح عبد المطلب وأهله. انظر: معجم الشعراء الجاهليين ٣٣٨.

(٥) من السريع، وهما لكعب في: سيرة ابن هشام (١/ ١٣٩) والمعاني الكبير٥٤٧، وشرح القصائد الطوال، وأنشدهما أبوعلي في: البصريات٧٣٦ وثانيهما هناك منكسر، وجاء الثاني قبل الأول في بعض المصادر مع اختلاف في الرواية في بعض الكلمات.

المغيرات: جاء في: الروض الأنف (١/ ٢٥٣) أنهم بنو المغيرة وهو عبد مناف.

ووجْهُ المماثلة أن كعباً يريد في البيت الثاني أن ممدوحيه ارتفع بهم كرم محتدهم عن لوم اللائمين، وكذلك قول لبيد "معناه هم العشيرة التي لا يَقدر حاسد أن يبطِّئ الناس عنهم بسوء قول فيهم". انظر شرح القصائد لابن الأنباري.

(٦) المسألة مع فضل تفصيل ذكَرها أبوعلي في: البصريات٣٥٨، ٧٣٨.

بعضُ الأَوَدِّ حديثاً غيرَ مَكْذوبِ(١)

أي: الأشدّ وُدًّا؛ ويريد: الأودِّين، جماعة(٢).

/ ١٧ ب مسألة(٣)

قولُ ابنِ مُقبل:

عِيلَ ما هُوَ عائلُهْ(٤)

أي: شُدِّدَ عليه وأُثقِلَ، فهو كقولهم: «قاتَلَه اللهُ» و«أخزَاه اللهُ»(٥) إذا أعجَبَكَ.

مسألة(٦)

وَتَدَجَّى بعْدَ فَوْرٍ واعتَدَلْ(٧)

ليس مِن الظُّلمة، إنما هو مِن تَطارُق بعضِه على بعض.

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

إني كأني لدى النعمان خبَّره

وهو للنابغة الذبياني في: ديوانه٤٩، وتهذيب اللغة (١٤/٢٣٦) والجمهرة (١/٧٨)، وبلا نسبة في: مجالس ثعلب٥٤٠. وأنشده أبوعلي في: البصريات والحلبيات ١٧٥، ٣٣٦، والعسكريات٢٢٣، وجاءت في اللسان (ودد) حكايةُ ابن جني قولَ أبي علي هذا في البيت. ويُروى البيت (الأوُد) بضم الواو وهي على القياس في الجمع.

(٢) يظهر من البصريات٣٥٩ أنه قول القاسم حكاه عنه أبوعلي، وعلَّق عليه في سائر المواضع بأنه تفسير المعنى لاتقدير اللفظ، وتقدير اللفظ ان اللام للجنس فدلَّت على الجمع.

(٣) ما في المسألة ذكره ابن قتيبة في: المعاني الكبير٥٨، ٨٣٦، وأعاده أبوعلي في: البصريات٧٤١-٧٤٢، وانظر المصادر في تخريج البيت.

(٤) بعض بيت من الطويل، هو بتمامه:

خدَى مثل خَدْي الفالجي ينوشني بخبط يديه عيل ما هو عائلُه

وهو لابن مقبل في: ديوانه٢٥١، والمعاني والتهذيب (٣/١٩٥) والمخصص (١٢/٢٠٦) والمحكم (٢/٢٥٧) واللسان (عول). والبيت في وصف فرس، والأصل في عَوَل: غَلَب، أي غُلِب ما هو غالبُه، ثم صار إلى ما ذكر أبوعلي.

(٥) انظر غريب ابن سلام (٥/٢٤١) والمعاني الكبير والاقتضاب (٣/١٨٨)

(٦) أعاد أبوعلي المسألة في: البصريات (٢/٧٤٥)

(٧) عجز بيت من الرمل وصدره:

واضبطِ الليل إذا طال السرى

وهو للبيد في: شرح ديوانه١٨٠، والتهذيب (٥/١٢٣) والمحكم (٧/٣٦٩) وبلا نسبة في: المخصص (٩/٣٧) وفي: شرح الديوان ٣٨٢فضل تخريج. وفورة الليل: ظلمته، وفورة العشاء بَعْده.

أَبَى مُذْ دَجَا الإسلامُ لا يَتَحَنَّفُ(١)

أي : فشا وألبَسَ كلَّ شيء(٢).

كان سألني(٣) سائلٌ عن قول متمّم بن نُوَيرة :

فما وَجْدُ أَظْآرٍ(٤)

ثم قال :

بِأَوْجَدَ منّي(٥)

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره :

فما شِبْهُ عمرو غير أغثم فاجر

وهو في : السمط٣٠٢ منسوب لكبشة اخت عمرو بن معديكرب تقوله لاخيها عمرو. وجاء في : الغريب المصنف (١/٥٠٦) أن أعرابياً أنشده، وجاء بلا نسبة في : ديوان الحطيئة شرح ابن السكيت ١٣٥، وتهذيب اللغة (١١/١٦٢) والتمام١٩١، والمحكم (٧/٣٦٩) والمخصص (٩/٣٧) وفي هامش تهذيب الالفاظ٤٢٠، واللسان(حنف)، وانشده ابو علي في : البصريات٧٤٦ . وفي السمط انَّ الأغثم هنا الذي غلب بياضُ شيبه سواد شعره، ويُروى بالتاء من الغُتْمة وهي الجهالة. واصل التحنُّف : الميل والعدول، وسُمّي المسلم حنيفاً لعدوله من دين إلى دين.

(٢) هذا قول الأصمعي رواه عنه أبوعبيد في الغريب. وفي المخصص واللسان (دجا) انَّ التدجّي سكون الليل، وقيل في دجا غير ذلك. انظر: المصادر السابقة والكامل١٤٤٢ .

(٣) جاء السؤال وجوابه في : البصريات٧٢٩- ٧٣٥ مع التفصيل في بعضه، وجاء في : العضديات٢٢٣، ونقله ابن سيده في : المخصص (٤/٦١، ١٥/٧١).

(٤) بعض بيت من الطويل، وتمامه :

فما وجد أظآرٍ ثلاثٍ روائم رأين مَجَرّا من حُوار ومَصرعا

وهو لمتمم في : ديوانه١١٦، والمفضليات٢٧٠، ومعاني الفراء (٣/٢١٨) والمراثي لليزيدي٧٩-٨٠، وتهذيب الالفاظ ٦٣، والكامل١٤٤٩، والتعازي والمراثي١٦-١٧، وفرحة الاديب٧١، وشرح شواهد المغني (٢/٥٦٦). وانشده ابوعلي في البصريات والعضديات لما ذكره هنا، وذكره في : التكملة ١٣٧ شاهداً على معنى ظئر.

اظآر : جمع ظِئر وهي النُّوق تَعطف على ولدها فتألَفه. روائم : واحدها رؤوم، ومعنى ترامه تشمه، (الكامل).

(٥) وتمامه :

بأوجد مني يوم فارقتُ مالكا وقام به الناعي الرفيع فاسمعا

وهو في المصادر المذكورة في الشاهد السابق سوى المعاني والتكملة. وقد افاد ابن بري في : شواهد الإيضاح٤٧٧ والبغدادي في : شرح أبيات المغني (٦/١٤) من تأويل أبي علي للبيت.

فأجبتُ فيه في الوقت: إنه على «شِعْرٌ شاعرٌ» و«شُغْلٌ شاغلٌ»(١) لـمّا أراد المبالغة في وصف الوجْد جَـعَلَه كـالعين(٢)؛ كـمـا يجـعلون العين كـالمعنى في قـولهـم: «رجُلٌ عَدْلٌ»(٣).

ويَجوز أن يكون على حذْفِ المضاف؛ أي: فما واجداتُ وجْدِ أظآرٍ.

ولا يكون على أن يَجعل (وجْد) بمنزلة (ركْب) و(سَفْر)(٤)؛ لئلا يُضيفَ الشيءَ إلى نفسه. ولا يَستقيمُ أن تَحمله على أنه ترَكَ المضافَ وأَخبَرَ عن المضاف إليه(٥)؛ لأنه لا يجوز عندنا. ولا يَستقيم أن تَحملَه على قوله:

ولا مُسْتَنْكَرٍ(٦) أنْ تُعَقَّرا(٧)

/ ١٨أ لأنه لا ضرورةَ ها هنا.

---

(١) شرحه أبوعلي فقال في الحلبيات١٩٧: كأنه أخبر أنه شعرٌ مستقلٌ بنفسه وغير مفتقر إلى شاعر، ولكنّ قوله في: الشعر ٢٣٨ يفضي إلى تقدير مضاف: صاحب شعر وصاحب شغل، ويتفق الوجهان في: قوله في: الشيرازيات٢١٩ إنّ المراد المبالغة وكثرة المعاناة للشيء بجعل غير العين بمنزلة العين. وأول قوليه هو قول أبي العباس حُكي في: الأصول (٣/٨٤) وانظر الكتاب (٣/٣٨٥)

(٢) أي كالذات أو الجثة.

(٣) هذا أحد الوجوه التي يذكرها النحاة في مثل هذا، ويحملونه أيضا على حذف المضاف، وعلى تأويل المصدر بالمشتق. انظر: الكتاب (١/٣٣٦-٣٣٧) والمقتضب (٤/٣٠٤-٣٠٥) والأصول (٢/٣١) وشرح السيرافي (٥/١١٠) والخصائص (٢/٢٠٤-٢٠٧) وسر الصناعة٣٦١-٣٦٢، وفيه أثر كلام أبي علي واضح.

(٤) أي اسم جمع لواجدة، وانظر: الكتاب (٣/٦٢٤، ٤/٢٤٤) والأصول (٣/٣١)

(٥) يُفهم مما في البصريات٧٣١ أنه قول البغداديين، وقول الفراء في: معانيه (١/١٥٠) ومعاني الزجاج (١/٣١٤) وإعراب النحاس (١/٣١٨) وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (١/١٧٦) صريح بإجازة الإخبار عن المضاف إليه وترك المضاف بلا خبر، وردَّ أبوعلي ذلك في: الإغفال (٢/٩٥).

(٦) الأصل: مستنكرًا بالفتح، والكلام على رواية الجر، وسيقع مثله في (١٣٦-ب) والتصويب من البصريات.

(٧) عجز بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فليس بمعروف لنا أن نَردَّها صحاحاً ولا مستنكر أن تُعقَّرا

وهو للنابغة الجعدي في: ديوانه٧٠، والكتاب (١/٦٤) وجمهرة أشعار العرب (٢/٢٧٠) والأصول (٢/٧٠) وشرح السيرافي (٣/٤٥) وشرح أبيات سيبويه (١/٢٧٧) والنكت (١/٢٩٥) وبلا نسبة في: المقتضب (٤/١٩٩، ٢٠٠). وأنشده أبوعلي في: الشعر (١/٤٤) والبصريات٧٣٢، ٨٦١، وسيأتي في (١٣٦-ب) إلا أن كلامه في الموضع الأول من البصريات أكثر تفصيلاً مما في كتابنا. =

ويَجوز أن تُقدِّر حذفَ المضاف إليه إذا قدَّرتَ (الوجْد) مثل (سَفْر)(١)؛ كأنه: وما وجْدُ وَجْدِ أظآرٍ(٢).

يعقوب(٣): لِلَبيد في العَيْر والأُتَان:

حتى تَهَجَّرَ في الرَّوَاح وهَاجَه طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّه المظلومُ(٤)

أي: هاج الأتانَ لِطَلَبِ الماءِ كطلَبِ المعقِّب؛ وهو الذي يَطلُب حقَّه مرةً بعد مرة(٥)، و(المظلوم) نعتٌ (للمعقِّب).

فا: حمَلَه على الموضع؛ لأنَّ (المعقِّب) فاعلٌ.

= والبيت في وصف خيل. تعقَّرا: مِن عَقَر؛ أي قطَعَ قوائمَ الفرس أو البعير أو إحداها ليُنحَر. والشاهد فيه أنَّ إجازة جر (مستنكر) على تأويل أنَّ ردَّ الخيل بمنزلة الخيل، والعقر يعود على الخيل، فيكون العقر من سبب الرد، فيجوز التأنيث في الضمير العائد على الرد؛ لأن الرد اكتسب التأنيث لِما تقدَّم، وما ساغ ذلك عند أبي علي إلا للضرورة، في حين أنَّ بيت متمم (بأوجد) لا ضرورة فيه. والجر في بيت النابغة مما رده المبرد على سيبويه، وأجازوا فيه النصب عطفاً على محل خبر ليس، والرفع استئنافاً. انظر المصادر السابقة.

(١) في أنه اسم جمع.

(٢) العبارة في البصريات أوضح: "كأنه (ما وجد وجد أظآر) كأنه قال: وما واجدات وجد أظآر، فحذف المضاف إلى أظآر، وأقام أظآراً مقامه".

(٣) جاء كلام أبي علي بنصه في مسألة عقدها في: البصريات٧٤٧، وبعض عبارته هناك أكثر تفصيلاً. وهو في: الخزانة (٢ / ٢١٤) ملخصاً عن القصرية والبصرية.

(٤) من الكامل، وهو للبيد في: شرح ديوانه ١٢٨، ومعاني الفراء (٢ / ٦٦) والغريب المصنف (٢ / ٧٣٤) والمحتسب (٢ / ١٣) ومجمع البيان (٦ / ٥٧) وأمالي ابن الشجري (١ / ٣٤٧، ٢ / ٢٢٣) وشرح شواهد الإيضاح١٣٤ وشرح ابن يعيش (٦ / ٦٦) والخزانة (٢ / ٢١١، ٨ / ١٣٦). وأنشده أبوعلي في: الشعر٢٦٨، والبصريات والإيضاح١٨٦، وسيكرر عجزه هنا في (١٨٦-ب).

ولبيد يصف حماراً وأتانه. تهجَّر: سار في الهاجرة وهي شدة الحر منتصف النهار. الرواح: من زوال الشمس إلى الليل. وهاجه: أثاره، ويُروى (هاجها) أي الأتان، ولولا أن (هاجه) رواية جاءت في الأصل وبعض أصول كتب أبي علي وابن جني لرجحت (هاجها). وسائر الألفاظ في المتن.

وأبوعلي يحمل الشاهد على وجهين ذكرهما، ولكنه يقتصر على الأول منهما في الإيضاح والشعر. وانظر وجوهاً أخرى في الخزانة.

(٥) جاء هذا التفسير للمعقب في الشعر والإيضاح والخزانة معزواً إلى يعقوب، وللفراء في معانيه قول موافق له، وذكره الأزهري عن أبي الهيثم، وأما ابن الشجري فقد نسب هذا التفسير للأصمعي. وانظر التهذيب (١ / ٢٧٢) والتكملة واللسان (عقب).

ويقال(١): (المعقِّب) الماطل، يقال: عَقَّبَني حقّي؛ أي: مَطَلَني.

فـ(المظلوم) فاعل، و(المعقِّب) المفعول به.

على الوجه الأول(٢) لو قَدَّم (المظلوم) فجَعله يلي (المعقِّب) لم يَجُز؛ كما أنه لو قدَّم (كُلَّه) في قول ابن مقبل:

فَلَو أنَّ حُبِّي أُمَّ ذي الوَدْعِ كُلَّه(٣)

لم يجُز؛ لأنك لا تَصِفُ الموصولَ حتى يَتِمَّ بِصِلته، وصِلَتُه لم تَتم بعدُ؛ لأنَّ (حَقَّه) مِن تمامه.

وعلى القول الثاني يكون (الحق) مِن صلة (المعقِّب)؛ كأنه: طلبَ المظلومِ الماطلَ حقَّه، فتكون الهاءُ راجعة إلى (المظلوم)؛ أي: طَلَبَ المَدينِ الماطلَ حقَّه؛ أي: حقَّ المَدين؛ ألا ترى أنَّ الحق له لا للمُستدين.

فإنْ /١٨ب قلتَ: كيف جازَ أن تكون الهاءُ كنايةً عن الفاعل وهو لم يُذكَر بعدُ؟ قيل: هو مِثْلُ: ضَرَبَ غلامَه زيدٌ(٤)؛ ألا ترى أنه متَّصلٌ بالمفعول.

وقد يَجوز على هذا أن تقول(٥): حقَّه؛ يريد: الحقَّ الذي يجب عليه الخروجُ منه،

(١) هو في: التهذيب (١/٢٧٣) قول أبي سعيد الأصمعي، وفي اللسان غير منسوب.

(٢) نقل ابن يسعون في: المصباح٣٣٤ هذا الوجه ناصًّا على أنه من التذكرة.

(٣) صدر بيت من الطويل، وقد جاء في هامش الأصل تمامه بغير خط الناسخ:

لأهلِكِ مالٌ لم تَسَعه المسارحُ

وهو لتميم بن أبي بن مقبل في: ديوانه٥٠، ومنتهى الطلب (١/٣٠٤) والإفصاح١٣٨، وجاء في قصيدة لكُثير عزة في: ديوانه٦٩، ومنتهى الطلب (٤/١٧٥) وجاء الصدر بلا نسبة في: الهمع (٢/٤٨) واستشهد به أبوعلي في: البصريات والشيرازيات (١/٢٣٩) لما ذكره هنا مِن امتناع تقدُّم توكيد المصدر أو صفته على معمول المصدر الذي يسميه أبوعلي صلة المصدر، وانظر في: المقتضب (٤/١٥٧) وشرح ابن يعيش (٦/٦٧) وجه التسمية وعلة امتناع التقدم. وفي بعض المصادر (كان) مكان (أنّ) وبرفع (كله).

الودع: بتسكين الدال وفتحها خرز بيضٌ جُوف يخرج من البحر، وذو الودع الصبي لأنه يُقَلَّدها. المال: الإبل. المسارح: حيث تسرح الإبل أي ترعى.

(٤) أي متقدمٌ لفظًا لا رتبة. وانظر المقتضب (٤/١٠٢) والأصول (١/٨٧، ٢/٢٣٨)

(٥) العبارة في: البصريات والمصباح٣٣٤: "وقد يجوز على هذا أن تجعل الهاء للمستدين، فيحسن أن تجعلها له فيقول:"

فلمّا كان كذلك جاز أن تُضيفه إليه(١) كقوله: ﴿ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيهِمْ دِينَهُمْ ﴾(٢) فأضاف (الدِّين) إليهم لما كان واجباً عليهم الأخذُ به والتديُّن، وإن لم يكونوا متديِّنين به.

وعلى هذا يَتجه: ﴿ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُم ﴾(٣) أي: العمل الذي أُمِروا به ونُدِبوا إليه وشُرِع لهم(٤).

فإذا جَعلتَ الهاء راجعاً إلى المفعول احتَمَل أمرين:

يجوز أن تكون راجعةً إلى (المعقِّب) بأسْرِه، ويجوز أن تكون راجعةً إلى اللام(٥)؛ أي: الذي عقَّبَ حقَّه، على قول أبي بكر(٦). وعلى قولِ أبي عثمان(٧): إلى الذي دَلَّ عليه اللامُ. فهذا هذا.

القاسم(٨):

---

(١) في نص التذكرة المنقول في المصباح زيادة: "وعلى هذا قول لبيد:

فاقطع لُبانةَ مَن تَعرَّضَ وَصلُه ... ولَخيرُ واصلِ خُلَّةٍ صَرَّامُها

يريد: لُبانتك منه، وكذلك قول الله..." والبيت جاء أيضا في البصريات ولكنه تأخر عن هذه الفقرة.

(٢) سورة الأنعام: (١٣٧) والضمير (هم) عائد لـ(كثير من المشركين). واللام الأولى في: (ليلبسوا) مسكّنة في الأصل تصحيفاً. وقول أبي علي في الآية والآية التالية ذكره في: الحجة (٢/ ٣،٩٥/ ٢٨٠) ثم في: الشيرازيات٥٩٧ مع شواهد أخرى على أنّ الإضافة تكون لأدنى ملابسة بين المتضايفين لا على وجه الاستحقاق والملك.

(٣) سورة الأنعام: (١٠٨). وما ذكره أبوعلي في الآية هو ثاني قولين ذكرهما الزجاج في: معانيه (٢/ ٢٨١) إلا أنّ الأول منهما أجود عنده. وانظر: التعليقة (١/ ١٤٨) وشرح السيرافي (٤/ ١٨٦) ومجمع البيان (٤/ ١٤٧)

(٤) جاءت هذه العبارة في هامش أصل البصريات وصُدِّرت بأنها في المسائل القصرية.

(٥) يريد (أل) الموصولة في: (المعقب).

(٦) يذهب المبرد في: المقتضب (٣/ ٨٩) وأبوبكر في: الأصول (٢/ ٢٧٠) إلى أنّ الضمير عائد إلى (أل)، وأخذ أبوعلي بهذا في: الشعر ٤٣١، ٤٣٦

(٧) جاء في: البغداديات٥٥٣، وشرح التسهيل (١/ ٢٠٠) أنّ الألف واللام عند المازني للتعريف وليس بمعنى الذي، وأنّ الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة. وانظر تضعيف ابن مالك لقوله.

(٨) أعاد أبو علي في: البصريات٧٥٣ النقل في هذا البيت والذي يليه. والقاسم هو أبوعبيد القاسم بن سلام، وقد ذكره أبوعلي في مواضع من البصريات باسمه وكنيته. ولم أظفر في شيء من مصنفاته بالمنقول عنه هنا، وله كتاب معاني الشعر، وهو مفقود. انظر: طبقات الشافعية (٢/ ١٥٨) وأمثال أبي عبيد ١٦ (المقدمة).

لَمْ تَنْتَطِقْ عنْ تَفَضُّلِ(١)

أي: بعد تَفضُّلٍ لا تَنتطق لعملٍ تَعملُه.

القاسم عن الأصمعي(٢)، للأعشى:

لاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ(٣)

---

(١) بعض بيت من الطويل، وتمامه:

وتُضْحي فَتيتُ المسك فوق فراشها نَؤوم الضُّحى لم...

وهو لامرئ القيس في: ديوانه١٧، وشرح القصائد السبع٦٥، وشرح القصائد التسع (١/١٤٩) وسر الصناعة٥٧٥، والاقتضاب (٣/٣٦٦) وجاء بلا نسبة في: أدب الكاتب٥١٣. ووجدت الجزء الذي ذكره أبوعلي جاء في أبيات لطفيل الغنوي في: ديوانه٦٤، ولعمر بن أبي ربيعة في: ديوانه٣٢٨ ومنتهى الطلب (٤/٢٤٠) ولكثيِّر عزة في: ديوانه١٨١. وما جاء هنا انشده أبوعلي في البصريات، وانشد في: الشيرازيات (١/٣٤٢) من البيت: نؤوم الضحى.

وجاء في شرح القصائد السبع انَّ فتيت المسك: ما يُفَتُّ منه، والمعنى كانَّ فراشها فيه المسك من طيب جسدها لا أنه فُتَّ المسك فيه. الانتطاق: الائتزار للعمل، والنطاق ثوب تشده المراة على وسطها للعمل. التفضل: لُبس أدنى ثيابها. ونقل ابن الانباري عن يعقوب قولا موافقا لما حكاه أبوعلي عن القاسم.

والشاهد فيه مجيء (عن) بمعنى (بعد). وفي شرح أبيات المغني (٣/٢٩٣) عن أبي حيان انه مذهب كوفي تبعهم فيه القتبي. ووجدتُ الزجاج ذكره في: معانيه (٥/٣٠٥) ولم يرده، واستحسنه النحاس في: شرح القصائد التسع. وانظر: معاني الفراء (٣/٢٥١) ومعاني الحروف للزجاجي٨٠، والصاحبي٢٣٣، والأزهية٢٨٠، والصحاح (عن) وأمالي ابن الشجري (٢/٦١١، ٣/١٩) ورصف المباني٣٦٧، والجنى٢٤٧ والدر المصون (١٠/٧٤٠)

(٢) حكى أبو علي هذا في: البصريات٧٥٤ عن الأصمعي ولكن من طريق يعقوب، وخرَّجه محققها من اللسان (هنا).

(٣) بعض بيت من الخفيف، وتمامه:

... جبيرة أو من جاء منها بطائف الأهوال

وهو للأعشى في: ديوانه٢٨٣ والتهذيب (٥/٣٧٦، ٦/٤٣٤) والخصائص (٢/٤٧٤) والمحتسب (٢/٣٩) وجمهرة الأشعار (١/٣٢٢) وشرح ابن يعيش (٣/١٧) والخزانة (٤/١٨٥، ٩/٥١١) وجاء بلا نسبة في: رصف المباني١٧٠، والخزانة (٤/١٨٣، ١٩٠). وانشده أبوعلي في: الشيرازيات١٨٦، ٤٧٧، ٤٨٠، والبصريات٦٠١، ٧٢٨، ٧٥٤ شاهداً على تقارض الباء ومِن، وعلى مجيء (هنّا) خبراً في النفي وكما هي في الإيجاب، وعلى ما ذكره هنا. وقد رُوي البيت: لا تَهَنّا، اي كلمة واحدة، وعرض أبوعلي لذلك في البصريات.

هنّا: ظرف مكان لكنه هنا اجري مجرى الزمان مجازاً. جُبيرة: اسم امراة، وجاءت في الأصل وبعض أصول المصادر الأخرى بفتح الجيم، إلا انَّ الغالب ضمُّها وعليه أصلحت الأصل. الطائف: طيف الخيال.

قال(١): ليس جُبيرةُ حيث ذهبتَ، فايأسْ منها، ليس هذا موضعَ ذِكرِها.

أمْ مَنْ جاءَ مِنْها(٢)

استفهامٌ؛ يقول: مَن ذا الذي [جاء بخيالها علينا]؟(٣).

/ ٢٩ أ فهي(٤) نَقْضُ العِلمِ المستقرِّ الثابت.

فأمّا قولك: عَلِمتُ زيداً يَقوم، فليس الغَرَضُ تَعلُّق العِلم بالقيام، إنما مفعول (علمتُ): (زيدٌ)، و(يقوم) واقعٌ موقعَ الاسم الثاني الذي هو خبرُ الابتداء الذي تَعمل فيه (علمتُ)، فلمّا لم يكن (يقوم) معمولَ (علمت) في الحقيقة، وإنما معمولُه في الحقيقة الاسمُ الذي هو عبارةٌ عن (زيد) ووَقَعَ هذا مَوقعَه للذِّكْر العائد عليه منه، جاز ذلك.

وليس كذلك: علمتُ أن يقومَ؛ لأنه(٥) معمولُه وتابعٌ له ومتعلِّقٌ به، فلم يَجُز هذا

(١) قول الأصمعي هذا في: التهذيب (٦/٤٣٤) وعنه في: اللسان (هنا). وانظر فيهما تفسير الخليل، وفي الخزانة اقوال اخر.

(٢) ورُوي: او مَن.

(٣) إضافة من البصريات٧٥٥، والتهذيب واللسان، وهو موضع خرم في الأصل لا ادري مقدار ما ذهب منه، وقد نقلت الصفحات ما بين (٢٩-أ) و(١٢٧-ب) إلى هذا الموضع لاتصال الكلام فيها ثم اتصاله في آخرها بأول (١٩-أ)، ويبقى موضع الخرم الذي أشرت إليه مما يفسِّر عدم اتصال الكلام في أول الجزء الذي نقلته بما سبقه.

(٤) في: البصريات٧٠٥-٧١١ مسألة في: كثير من مواضعها يكاد لفظها يوافق لفظ ما بقي من مسألتنا هنا، إلا أنها هناك اكثر تفصيلاً؛ لذا نقلت اولها هنا لسد بعض الخرم: "قال ابوعلي: سال سائلٌ فيما نَعتَلُّ به من انَّ (انْ) الناصبة للفعل لا يجوز ان تكون معمولة لـ(علِمتُ) ونحوها من الأفعال الثابتة المؤكَّدة لتنافي ذلك، وانّ كل واحدٍ ليس يوافق الآخر؛ الا ترى ان (علمت) تَدل على تأكد الشيء وثباته واستقراره، و(انْ) لا تَدل إلا على ما ليس بمستقر ولا ثابت. الا ترى انها إنما بابُها ان تَدخُل على الاستقبال مِثْل (لن) و(إذن) ودخلت على الماضي ايضاً من حيث اجتمع مع المستقبل للتقضّي، وانه ليس بثابت كالآتي.

فقال: إذا جاز ان يقع المستقبل في الخبر في قولك: علِمتُ زيداً يقومُ وسيقوم، والمعلومُ المستفاد إنما هو الخبر لا (زيد) فهلا جاز على هذا ايضاً ان تقول: علِمتُ ان يقوم، فتُوقِعه على المستقبل في اللفظ إذ اوقعتَه عليه في المعنى في قولك: علِمتُ زيداً سيقومُ؟

قلنا: لا يَجوز في (انْ) وإن كنّا قد اجزْنا (علمتُ زيداً سيقوم) لان مفعول (علمتُ) (زيدٌ) وليس هو شيئاً ينافي (علِمتُ) كما نافته (انْ)".

(٥) يقصد الحرف (انْ).

لتَنافيهما(١)؛ كما لم يجُز أن يضاف إلى الفعل؛ لأنَّ الغرض في الإضافة التخصيص، ووضْعُ الفعل بخلاف التخصيص. ومِن هنا لم يَجُز دخولُ لام التعريف عليه؛ لأنَّ ذاك عكسُ ما أُريدَ فيه؛ فلذلك إذا أدخَلُوا اللامَ نَقَلُوا الفعلَ إلى اسم الفاعل.

وكما لم يَزيدوا الواوَ أولاً لئلاّ تَنقلب همزةً فَيَزُول الغرض؛ وكما لم يُدغَم الملحقُ وإن اجتمع المِثْلان(٢).

ومِن هنا لم يُضَف الشيءُ إلى نفْسه؛ لأنه غيرُ الوجْه الذي يُقصَد فيه(٣).

ومن هنا لم يَحْذِف سيبويه(٤) الحركةَ في (وِشَوِيّ) ونحوه.

وإذا لم يَستعملوا: (ضَرَبتَ أن تَضرِبَ)، ولا (تَضرِبُ أن تَضرِبَ) في موضع: ضَربتَ ضَرْباً، وتَضربُ / ٢٩ ب ضرباً، وإن لم يكن هناك لفظتان تَدفَع إحداهما الأخرى، حيث لم يكن (أنْ ضربتَ)(٥) ثابتاً، والتوكيدُ يُراد به تثبيتُ الشيء وتقريرُه؛ فألاّ(٦) يجوز ذلك في (علمتُ أن يقوم) أحْرَى؛ لأنه يَنضمُّ إلى تَدافُع المعنى تَدافعُ اللفظ(٧).

---

(١) عبارة البصريات أجلى: "وكلٌّ واحد كأنه يَدفع الآخَر؛ لأنَّ (علمت) تَدل على الثبات والاستقرار، و(أنْ) تَدل على خلاف ذلك. فلما كانت خلافَه وعكْسَه لم يجُز أن تَعمل فيها وتَقترن بها؛ للتدافع الذي بينهما كما لم ...". وقد جاء بعض كلامه هذا في: الحجة (٣/٢٤٦-٢٥٠) والتعليقة (٢/٢٧٥)، وعرض في: العسكرية ٢٤٧-٢٤٩ لتعليل عدم إضافة الفعل أو الإضافة إليه (أفدت الأخير من محقق البصريات). وانظر الكتاب (٣/١٦٥).

(٢) علَّل في: البصريات٧٠٨ عدم زيادتها وعدم إدغام الملحق بانتقاض الغرض من الزيادة والإلحاق. وانظر باب زيادة الواو في: التكملة٢٣٦، و المحكي عن أبي علي في: المنصف (١/١١٢).

(٣) الوجه في: الإضافة تخصيص المضاف على ما سلف.

(٤) الكتاب (٣/٣٦٩) ويرى الأخفش انّ القياس تسكين العين. انظر الأصول (٣/٨٠) وبيَّن أبوعلي في: التعلِيقة (٣/٢٠٤) التناقض لو حذفت حركة عين (شية) أي الشين، إذ إن الشين جَرَت متحركة قبل ان تردَّ الفاء عليها، فإن لم تُقِر الحركة مع ردك الفاء في (وشوي) فكأنك لم تَردّ الفاء، إذ حذفتَ ما هو مساوٍ للفاء وهو حركة العين قبل رد الفاء.

(٥) كذا في الأصل وأصل البصريات، ويريد: أن تضرب.

(٦) الفاء جواب (إذا لم يستعملوا).

(٧) بعده في البصريات حديث غير قصير بين أبي علي والقصري تلميذه في المسالة نفسها.

مسألة(١)

﴿ وهذه الأنهارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلا تُبْصِرُونَ ﴾(٢) (أَمْ) منقطعةٌ من أجْلِ المعنى؛ وذلك أنَّ قوله: ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾(٣) بمنزلة قوله: أم تُبصرون؛ لأنهم لو قالوا له: أنتَ خيرٌ، كانوا عنده بُصَراء، فلم يُرِد أن يعادِل بين (أتُبصرون) [و](٤) (أم لا تُبصرون)، لكنه أضرَبَ عن الأول(٥) وقَرَّرَ بقوله: ﴿ أم أنا خيرٌ ﴾ أنه خيرٌ؛ فكأنه قال: بل أنا خير؛ لأنهم قد كانوا تابَعُوه على أنه خير، فلمّا كان فيه معنى التقرير: أنه خير، لم تكن (أم) المعادِلة للهمزة، ويَدلُّك على ذلك: ﴿ فاسْتَخَفَّ قومَهُ فَأَطاعُوهُ ﴾(٦).

مسألة(٧)

(ما أدري أقامَ أَم قَعَدَ) تَجري(٨) بـ(أَم) دونَ (أو)؛ لأنَّ هنا فِعلاً معلوماً، وإذا كان كذلك كان مِن مواقعِ (أَم) دون (أو)؛ ألا تَرى أنَّ (أَم) تَقع إذا كنتَ مُدَّعياً أحدَ الفعلَين.

(١) المسألة في: البصريات٧١١، غيرَ أنَّ ما جاء هنا هو جواب ابي علي سبقه هناك (إنْ قال قائل ...) وهو اعتراض مفترض ملخَّصه انه لِمَ لا تُعَد (أم) في الآية للمعادلة لا للانقطاع مع انَّ الجملة الاسمية (أم انا خير) وقعت موقع الفعلية (أفلا تبصرون). وردُّ أبي علي اصْلُه كلام سيبويه في: الكتاب (٣/١٧٣)، ونسبه في: المسائل المنثورة ١٩١ إلى الخليل مقتدياً بشيخه الزجاج في: المعاني (٤/٤١٥). و(أم) في الآية قيل فيها أيضاً إنها للمعادلة وقيل إنها زائدة. انظر: معاني الأخفش (١/٣٣) ومعاني الفراء (٣/٣٤) ومعاني الزجاج وشرح السيرافي (العلمية٣/٤١٨) والمنصف (٣/١١٨) وأمالي ابن الشجري (٣/١١٠) ومجمع البيان (٩/٩١) وشرح الجمل لابن خروف (١/٣٣٠) وشرح الكافية (٤/٤٠٦) والدر المصون (٩/٥٩٧) والمغني (١/٢٨٤، ٣٠٧، ٢/١٩٥) وشرح الأشموني (٣/١٠٥) والخزانة (١١/٦٦).

(٢) سورة الزخرف: (٥١).

(٣) سورة الزخرف: (٥٢).

(٤) إضافة يقتضيها الفعل: يعادل. وهي لم تَرد في أصل البصريات أيضاً.

(٥) أي قوله (أفلا تبصرون).

(٦) سورة الزخرف: (٥٤) ولم اجد من استدل بها على انقطاع (أم) كما فعل ابوعلي.

(٧) المسألة بنصها في: البصريات٧١٢، وأكثرها ورد في: العضديات١٩٤، والتعليقة (٢/٢٨٠) والمسائل المنثورة١٩٦، وبعضه في: الشيرازيات١٠٣. وكلامه هنا وإن كان أصله عند سيبويه (٣/١٧١) وهو في: المقتضب (٣/٢٨٦) إلا أنَّ اللفظ هنا أقرب إلى كلام ابن السراج في: الأصول (٢/٢١٤). وغيَّر محقق البصريات النص فغيَّر مواضع (أم) بمواضع (أو) في: صدر المسألة مخالفاً الأصل، ولا يصح.

(٨) الأصل: تجزي، وهو تصحيف.

فإذا أوقعتَ هنا (أو) فقلتَ: أو / ٣٠أ قَعدَ، فهنا في الحقيقة أحدُ الفعلَين ثابتٌ إلا أنه أجرَى لفظ (أو)، فجعَلَه -وإن كان كائناً- بمنزلةِ ما لم يكن؛ فكأنه قال: لا أدَّعي واحداً منهما؛ كما أنه إذا قال: أقامَ أو قعدَ، لا يكون مدَّعياً لوقوعِ واحدٍ منهما، فجَرَى مجرى قولك: تكلَّمتَ ولم تَكلَّم[١]، لم تُناقض في كلامك، ولكن لم تَعتدَّ بالكلام لقلَّته، أو لأنه لم يَسُدَّ المَسَدَّ الذي أُريدَ به.

فكذلك (أو) إذا أدخلتَه هنا مع أنَّ أحد الفعلَين كائنٌ في الحقيقة أجريتَه مجرى ما لم يكن، فصار بمنزلة (أو) في الاستفهام إذا قلت: أقامَ أو قعدَ؟ في أنك لا تَدَّعي وقوعَ واحدٍ منهما، وليست بمنزلة (أو) في الخَبَر[٢]؛ لأنَّ الشَّبَه هنا إنما وَقَعَ في الاستفهام من حيث كان تسويةً[٣].

فإذا كان الشَّبَه واقعاً في الاستفهام وقَعَت المماثلةُ به لا بالخبر.

فمِن هنا قلنا: إنك كأنك لم تُثبِت واحداً مِن الفعلَين لَمّا أدخلتَ (أو) في: ما أدري أقامَ أو قعدَ؛ كما لم تُثبِت واحداً منهما في الاستفهام في قولك: أقامَ أو قَعَدَ؟ وليس هو كالخبر الذي بنَيتَ فيه أحدَهما مِن غيرِ عَيْنه[٤].

/ ٣٠ب ألا ترى أنك إذا قلتَ: قام زيدٌ أو قعدَ، مُثبِتٌ أحدَهما، إلا أنك لا تدري أيّهما هو.

وأمّا قوله: «ما أدري أأذَّنَ أو أقامَ»[٥] فالقياس فيه (أم)؛ لأنَّ هنا فِعلاً مُثبَتاً إلاّ أنه

(١) انظر القول في: الكتاب (٣/ ١٧٢) والتعليقة (٢/ ١٥٣) وشرح أشعار الهذليين (٢/ ٥٥٨) والمقتصد١٠٦٨، وفي أكثر المصادر السالفة في تخريج المسألة.

(٢) لأنَّ (أو) في الخبر تفيد وقوع أحدهما، ولكن ذهب عنك أيهما. انظر: المقتضب (٣/ ٣٠١) والتعليقة (٢/ ٢٨٧).

(٣) يريد أن (ما أدري أقام أو قعد) استوى في الاستفهام الجهل بالأمرين وعدم ادعائك وقوع أحدهما. وانظر شرح ذلك في: الأصول (٢/ ٥٨).

(٤) يريد: من غير تعيين أحدهما بعينه. وهي قريبة من عبارته في: الإيضاح٢٩٨

(٥) وجدتُ قريباً من هذه العبارة في حديث طويل ليعلى بن مرة يصف فيه صلاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في المطر، ومنه: «...فاذن رسول الله ﷺ وهو على راحلته وأقام أو اقام ...» وهو في: سنن الترمذي (٢/ ٢٦٦) وسنن الدارقطني (١/ ٣٨٠) وتاريخ بغداد (١١/ ٢٨٠)، وجاءت العبارة بلفظ «وأذن أو اقام»=

أَجرَى عليه (أو) لأنه لم يَعتدَّ به، فمنزلتُه منزلةُ ما لا(١) تَعْلمه؛ كقولك: عَلِمتَ ولم تَعْلم، وكقولِ الشاعر:

نَجا سالمٌ والنَّفْسُ منه [بِشِدْقِهِ](٢) ولم يَنْجُ إلاّ جَفْنَ سيفٍ ومِئزَرَ(٣)

فلهذا كان بـ(أو) - ولم يُرِد هذا المعنى - [فجاز](٤) كما جاز: قد علمتُ أقام زيدٌ، [فكما](٥) جاز: علمتُ أقامَ زيدٌ، كذلك يجوز: ما أدري أقام زيدٌ أو قعدَ.

= في حديث زبيد بن الصلت يَذكر فيه غسل عمر بن الخطاب وصلاته، انظر: الموطأ (١/ ٧١) وتنوير الحوالك (١/ ٢٧). وجاء الحديث الأول خلواً من الشك في: مسند احمد١٢٦٩ برقم ١٧٧١٦. وأمّا العبارة بلفظها المذكور فقد جاءت على أنها من كلام العرب أو قريب من ذلك في: الأصول (٢/ ٢١٥) والشعر٩٦، والشيرازيات ١٠٣، ٤٠٠، والخصائص (٢/ ١٧١) وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٢٩ (افدته من محقق الشعر) واللسان (قوم).

(١) أعلى (لا) في الأصل: لم، ولم يرمِّج (لا) فلعلها رواية نسخة اخرى.

(٢) الأصل: نَشَدته، وهو تحريف صوبته من المصادر المذكورة في: التخريج.

(٣) من الطويل، وهو لحذيفة بن انس الهذلي في: شرح أشعار الهذليين٥٥٨، والعقد الفريد (٥/ ٢٣٠) والجمهرة ١٣١٩، والمحكم (٧/ ٣١٨) والتنبيه والإيضاح (نفس) واللسان (جفن) و(نفس)، وجاء منسوباً لأبي خراش في: مجاز القرآن (٢/ ٧٨) والصاحبي١٨٧، والصحاح (نفس) ونسبه ثانية ابو عبيدة في: المجاز (٢/ ٩) إلى أبي جندب، وردَّ ابن بري نسبته لأبي خراش، وذكر الصغاني في التكملة (نفس) انه لم يجده في شعر أبي خراش، وقد راجعت شعره وشعر أبي جندب في شرح الأشعار فلم أجد البيت فيهما، وجاء الشاهد منسوباً للهذلي في: المحكم (٧/ ٣٨٥) وأساس البلاغة (جرض) ومجمع الأمثال (٢/ ٤٣٧)، وهو بلا نسبة في: المعاني الكبير٩٧٢، ومجالس ثعلب٤٥٦، والأصول (١/ ٢٩١) ويستفاد مما في شرح الأشعار ان الشاهد ذكره سيبويه، ولم اجده في الكتاب، وانشده ابوعلي في: الحجة (٣/ ٣٢٢، ٤/ ٣٠٥، ٥/ ٤٣٢) شاهداً على مجيء (نجا) مجرداً، وانشده في: البصريات٧١٤ لِما ذكره هنا من انَّ المقصود بقوله (نجا ولم ينج) أنه لم ينج نجاة تامة بل هو بمنزلة غير الناجي لعِظَمِ ما اصابه. ويُحمل نصب (جفن) على الاستثناء المنقطع، أو على نزع الخافض والتقدير: إلا بجفن سيف.

سالم: هو ابن عامر الكناني، وخبره في: شرح الأشعار والعقد. النفس بشدقه: اي كادت تخرج فبلغت شدقه.

(٤) الأصل: لجاز، والتصويب من البصريات. ووجه الشبه بين (ما أدري أأذن أو أقام) و(قد علمت أقام زيد) أنه كما انَّ المتكلم في الأخيرة يجهل اصل القيام فجوابه بنعم أو لا، كذلك قائل الأولى هو بمنزلة مَن لا يعلم بوقوع ايٍّ منهما.

(٥) الأصل: فلما، وهو تحريف صوابه من البصريات.

مسألة(١)

لا يَدلُّ ما جاء عنهم مِن نحو: يد ودم(٢)، على جواز ترخيم الثلاثي؛ لأنَّ المعتلَّ يَجوز فيه ما لا يجوز في الصحيح، ألا ترى إلى نحو: عِ كلاماً(٣)، واختصاصه بأبنية(٤).

فإن قيل: فقد أجزتُم (يَا ثُبَ)(٥).

فإنما جاز هذا من حيث جاز (يد) و(دم)؛ لاعتلال (ثُبَة)(٦)، وإنما يَمتنع أن يُحذَف الثالث إذا كان صحيحاً أو غير مشابه للمعتل؛ نحو: عِضَة(٧) وشَفَة / ١٣١أ وحِر(٨) ودَدٍ(٩) فيمن قال: دَدَن.

---

(١) المسألة في: البصريات ٧١٥ أكثر بسطاً، وأمّا في منع ترخيم الثلاثي الذي لم ينته بالهاء فانظر الكتاب (٢/٢٥٥) ومعاني الأخفش٤٣٨، واللمع٦٨، وشرح ابن يعيش (٢/٢٠). وذكر أبوعلي في: المسائل المنثورة ٢٢٤ عدم ترخيم ما هو على حرفين، ونقل عن الأصمعي القول بترخيمه على قُبحه.

(٢) انظر أمثلة أخرى في: أمالي ابن الشجري (٢/٢٢٦).

(٣) يريد أنه يُحذف منه حتى يصير على حرف واحد، كما قال في البصريات. وانظر: التكملة ٢٢، والشعر١١٣.

(٤) عقد أبوعلي في: التكملة ٢٤٥–٢٧٢ أبواباً في: ابنية المعتل خاصة.

(٥) ترخيم (ثُبة) وهي العصابة من الفرسان، وثُبة الحوض وسَطه. وقد اجاز سيبويه ترخيمها نكرة، ولم يُجز المازني والمبرد ذلك لكونها نكرة، لا لانهما لا يجيزان ترخيم الثلاثي المختوم بالهاء، وردَّ ابنُ ولاد على المبرد اعتراضه. انظر: الكتاب (٢/٢٤١) والمقتضب (٤/٢٠، ٢٤٣) والانتصار١٥١، والتعليقة (١/٣٨٤). وذَهَب أبوعلي في: الشعر (١/٥٥) إلى أنَّ الهاء في (ثُبة) عوض عن اللام المحذوفة، ورجَّح ذلك في: الشيرازيات٣٧، والبغداديات٥٣١ في (ثبة الحوض) على أنها من (ثاب)، وقَطَع به في: الإغفال (١/١١٢) وانظر: سر الصناعة ٦٠٢

(٦) في البصريات: "وقد قدَّمنا أنَّ المعتل لا يمتنع ان ياتي على حرفين".

(٧) العضة: الإفك والبهتان. وفي البصريات: "فإنما حُذفت لاماتهن لأن الهاء كاللينة".

(٨) أصله: حرْح، وهو فرج المرأة. في البصريات: "لمّا كانت الحاء تلي الهاء أجريت مجراها، وقلّت ولم تكثر كثرة الهاء".

(٩) الدد: اللعب واللهو، وعلَّل أبوعلي حذف النون فيه بانها توافق حروف العلة. انظر: الشعر١١٢، والعسكرية١٧٤، والبصريات. وانظر الحذف في الأمثلة السابقة في: الكتاب (٣/٣٢٢، ٣٥٩، ٤٥١) والمقتضب (٢/٢٤١) والأصول (٢/٤٤٧، ٣/٧٦) وسر الصناعة١٨٢، ٤١٤، ٥٦٧، وأمالي ابن الشجري، وموادها في الصحاح واللسان والخزانة (١١/٤٩١).

مسألة(١)

لا يعادِل (أم) من حروف الاستفهام غير الهمزة، فيكون معها بمنزلة: (أيّهم) و(أيّهما). ولم يَجُز ذلك في (هل) لأنَّ الألف قد تَقع حيث تريد الإثباتَ والتقرير، ولا تريد التفهُّم والاستعلام؛ قال: ﴿أَلَيسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ﴾(٢)، ولا يكون ذلك في (هل)(٣).

فلمّا [كنتَ](٤) في الاستفهام بالهمزة و(أم) مدَّعياً لأحد الشيئين أو الأشياء مُثبِتاً [له](٥)، لم يجُز أن يَقع سوى الألف(٦)، ولم تَقع (هل)؛ لأنَّ (هل) لا يُقرَّر بها، إنما يُستقبَل بها الاستفهام؛ ألا تراك لا تقول: هل طرَباً؟ كقولك:

أَطَرَباً(٧)

وأنت مقرِّر؛ فلذاك لم تُعادِل (أم).

---

(١) المسألة في: البصريات٧١٧ مع اختلاف في: مواضع من ألفاظها، وجاء أكثر ما فيها في: العضديات١٩٦، والتعليقة ـ ينقل عن ابن السراج ـ (٢/٢٨٤). وكلام أبي علي منتزع من الكتاب (٣/١٧٥-١٧٧) وتراه في: المقتضب (٣/٢٨٩) والأصول (٢/٥٨) وأمالي ابن الشجري (١/٤٠٠) وشرح أبيات المغني (١/٥٤).

(٢) سورة الزمر: (٣٦).

(٣) أي لا تدخل على منفي فتفيد الإثبات. وانظر تفصيل ذلك في: الجنى ٣٤١-٣٤٢، والمغني (١/٩١-٩٣، ٤/٣٣١-٣٣٥).

(٤) الأصل: كُتب، والصواب من البصريات.

(٥) الأصل: لها، والضمير عائد لـ(أحد). والتصويب من البصريات.

(٦) يريد الهمزة.

(٧) بعض بيت من مشطور السريع تمامه:

اطرباً وانتَ قِنَّسْرِيٌّ

وهو للعجاج في: ديوانه (١/٤٨٠) والكتاب (١/٣٣٨، وهامش٣/١٧٦) والبيان والتبيين (١/٢٠٩) وشرح شواهد الإيضاح٢٤٧، وشرح أبيات المغني (١/٥٤) والخزانة (١١/٢٩٤) وجاء بلا نسبة في: المقتضب (٣/٢٢٨، ٢٦٤، ٢٨٩) وأمالي ابن الشجري (١/٤٠٠)، وأنشده أبوعلي في: المسائل المنثورة ص٥ شاهداً على نصْب المصدر النائب عن فعله في الاستفهام الإنكاري، وأنشده في: البصريات والتعليقة (٢/٢٨٤) والإيضاح٣٠٠ كما فعل هنا شاهداً على أنَّ الهمزة للاستفهام الإنكاري. والقِنَّسري: المسن.

فأمّا قوله: ﴿هلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾[1] فليس بتقرير، وإنما هو استقبالُ استفهام[2]، وقالَه إبراهيمُ مُخرِجاً له مُخْرَجَ الاستفهام والاسترشاد؛ ليكون ذلك داعياً لهم إلى النَّظَر، وكان هذا أجودَ لهذا المعنى المراد؛ ألا ترى أنه لو قال: أيَسمعونكم؟ لَكَان يجوز أن يُظَن أنهم يَسمعونهم، وأنه متابعٌ / ٣١ب لهم على ذلك، ومُخْرَجُ الكلامِ التقريرُ[3].

فإذا خَرَج مَخرجَ الاسترشاد لم يَدل عليالموافقة ولا على التقرير، وكان ذلك أدعَى لهم إلى النَّظَر في شأنها، وأنها لا تَنفَعُ ولا تَضُر[4].

مسألة[5]

(ليتَ شِعْري أزيدٌ عندك أم عمروٌ)، يَجوز أن يكون الخبرُ محذوفاً؛ أي: ثابتٌ أو واقعٌ، ويَجوز أن يكون استُغني بالاستفهام عن الخبر، وليس هذا بالسهل؛ لأنَّه ليس فيه ما يَعود على (شِعري).

ومما يُقَوِّي الأولَ أنَّ خبرَ (ليت) قد أُضمِر؛ ألا ترى أنه قد قال:

يا ليتَ أيامَ الصِّبَا رَواجِعَا[6]

---

(١) سورة الشعراء: (٧٢)

(٢) هذا قول المبرد في (هل). انظر المقتضب (١/١٨١) والتعليقة (٢/١٩٤) وأمالي ابن الشجري (١/٣٢٤) والمغني (٣/٣٣٥) وكذلك في مجيئها في الاستفهام وغيره. انظر: الخصائص (٢/٢٦٤) ـ أفدته من محقق الأمالي ـ ورصف المباني٤٠٦، والجنى٣٤١، والدر المصون (١٠/٥٨٩-٥٩١).

(٣) نقل السيوطي في: الإتقان (٢/٢١٣) عن الكندي أنَّ كثيراً من العلماء ذهب في الآية إلى أنَّ (هل) بمعنى التقرير والتوبيخ، ونقل عن أبي علي رده مستحسناً قوله؛ لأنَّ ذلك من قبيل الإنكار. والحق أنَّ أبا علي لم يذهب إلى الإنكار فقط كما هو واضح من كلامه هنا وفي البصريات. وانظر: الحجة لابن خالويه ٢٩٤، وأسرار التكرار١٨٤.

(٤) في البصريات (١/٧٢٠) زيادة منها: "... ولو كان قال هذا على سبيل العيب لهم والإنكار فقط لا على ما قلنا لكان منفِّرًا لهم عن النظر".

(٥) المسألة في: البصريات٧٢٠، وبعضها في: التعليقة (٢/١٥٣). والمسالة من كلام سيبويه (١/٢٣٦) ـ أفدته من محقق البصريات ـ وعرض لها السيرافي في: شرحه (٤/٢٢٨) بمثل كلام أبي علي ولم يُشر إلى خلو الخبر من العائد. وأصلُ كلامهما لشيخهما الزجاج وكلامُه في التعليقة، وقد أوجب بعضهم حذف الخبر بعد (ليت شعري). انظر المفصل٢٩، وشرح ابن يعيش (١/١٠٥) والهمع (١/١٣٥-١٣٦).

(٦) من الرجز، وهو للعجاج في: ملحق ديوانه (٢/٣٠٦) ـ ط السطلي ـ وطبقات الفحول ٧٨، ونَسَبَه =

مسألة(١)

الدلالةُ على أنَّ الجُمَل لا تُقام مقام الفاعل أنَّ الجُمَل نكرة؛ كما أنَّ الأحوال والتمييز نكرة، وأنها لا تُعرَّف أبداً؛ كما لا يَتعرَّف الحالُ ولا التمييز أبداً، فكما لا يُجعَلان فاعلَين؛ لأنَّ الفاعل يَلزم إضمارُه، وإذا أُضمِر تَعرَّف؛ كذلك الجُمَل؛ لأنها لا تُضمَر إذ كانت لا تَتعرَّف.

مسألة

(لأضربَنَّه ذَهَبَ أو مَكثَ)(٢) هو حالٌ على المعنى، ليس أنَّ الماضي في موضعِ نَصْب / ١٣٢أ لوقوعه موقعَ الحال؛ ولكنَّ المعنى: أضربُه [ذاهباً أو ماكثاً](٣)، وأصْلُه: أضْرِبُه إنْ [ذَهَب](٤)، ثم بَدَا له بعدُ أنْ يَضربه على كلِّ حال(٥).

= ابن يعيش في: شرح المفصل (١/ ١٠٤) لرؤبة، وجاء بلا نسبة في: الكتاب (٢/ ١٤٢) والأصول (١/ ٢٤٨) والتمام١٦٨، والمفصل٣٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٢٤) وشرح عمدة الحافظ٤٣٤، والجنى٤٩٢، والمغني (٣/ ٥١١) والهمع (١/ ١٣٤) والخزانة (١٠/ ٢٥٣) والصحاح واللسان والتاج (ليت)، وأنشده أبوعلي في: التعليقة (١/ ١٥٣) والبصريات٣٦٩، ٧٢١، والمسائل المنثورة٧٤ لما ذكره هنا من حذف الخبر ونصب رواجعا حالا للمحذوف، والتقدير: اقبلت رواجعا أو لنا رواجعا. والكسائي يحمل النصب على إضمار كان، وأمّا الفراء وبعض أصحابه فيستشهدون به على جواز نصب الجزاين بليت، وقد حكى ابن سلام في الطبقات هذا عن بعض العرب، وجعله أبوحنيفة الدينوري لغة لبني تميم، إلا أنَّ البصريين على أن ليت على أصلها وتوجيه النصب على ما ذكر أبوعلي.

(١) المسألة في: البصريات٧٢٢، وعبارتها أكثر بسطًا، ومنع أبوعلي في: الشعر٤٩٦، ٥٢١، والشيرازيات ٤٩٧، والحجة (٤/ ١٥٦) مجيء الجملة فاعلا، وحمل ما ظاهره أنها فاعل على حذف (أنْ) المصدرية. وأنظر: الخصائص (٢/ ٤٣٧) والمغني (٥/ ٢٤٣).

(٢) أصل المسألة في: الكتاب (٣/ ١٨٥)، وكلام أبي علي هنا جاء في: البصريات٧٢٢، وسبقه فيها إشكالٌ نصُّه: "فا: قيل كيف جاز ان يقع الفعل في: قوله: (لاضربنه ذهب أو مكث) حالاً وهو ماض، وإذا كان في موضع حال فهلا جاز ايضاً (لاضربنه يقوم أو يقعد) لانَّ المضارع ادخل في الحال من الماضي؟" والكلام هنا مختصر عما في البصريات، وجاءت في: المنثورة١٩٨، والتعليقة (٢/ ٢٨٩) وسيعرض للمسألة ثانية في: (٦٠–ب) وحكى ابن هشام في: اعتراض الشرط٤٦ إجازة أبي علي الحال في حديثه عن بُعد الشرط من الحال، وانظر: الخزانة (١١/ ١٧٧).

(٣) الأصل: ماكثاً أو ذاهباً، وهو عكس المثال المفسَّر، وهو في البصريات كما أثبتُه.

(٤) الأصل: مكث، وهو كسابقه.

(٥) ذهب ابن هشام في اعتراض الشرط على الشرط ص٤٦ إلى أنَّ مسالة أبي علي هذه يصح حملها على الحال المقدرة لا المقارنة؛ لانَّ الأولى لا يمتنع اقترانها بحرف الاستقبال بخلاف الاخرى.

وليس حُكم الجزاء أن يَقع إنْ وَقَعَ الشيءُ وخِلافُه، وإنما شَرْطُه أن يَقع بشيءٍ ما؛ لا بالشيء وخلافه، فلمّا لم يكن الجزاءُ على هذا وَقَع موقعَ الحال؛ أي: أضربُه على جميع الأحوال، فوقَعَ الكلامُ موقع الحال من حيث كان المعنى يؤول إليه.

ووقَعَ (أو) هنا على إرادة: أضربُه إنْ فعَلَ هذا أو هذا، أو إنْ فَعَل أحدَهما، إلاّ أنَّ ضَرْبَه وَجَبَ؛ لأنه لا يخلو من إحدى حالَيه اللتين أُضيفَتا إليه، فإذا لم يَخْلُ من إحداهما فقد أوجَبَ له الضَّربَ بكونِه على أحدِهما كان ضَرْبُه واجباً لا محالة؛ فلهذا استحَقَّ الضربَ، وإن كان يَعني به أنه أحَدُ الأمرَين.

وحَسُن أن يُقال في هذا الكلام إنه حال؛ لأنَّ الحال ضَرْبٌ من الخبر؛ ألا ترى أنه(١) زيادة في الخبر، وأنه قد سدَّ مسدَّ خبر الابتداء في: (ضربي زيداً قائماً)، والجزاءُ خبرٌ أيضاً صحيح(٢)، إلاّ أنَّ حَرْفَ الشرط حسُن حذفُه لأمرَين:

لطُول الكلام، ولأنَّ معنى الجزاء قد زال؛ وإن كان مبنَى الكلام ومبتدؤه عليه؛ ألا ترى أنه وإنْ كان كذلك فإنه لم يَجُز فيه في موضع: ذَهَب يذهب ويمكث؛ / ٣٢ب لأنَّ الأصل كان الجزاء، فكما كان يَقبح هذا في الجزاء من حيث لم يكن له جوابٌ مجزوم، كذلك قَبُح هذا.

فإن قلت: فقد زال الآن معنى الجزاء.

فإنَّ الأصل لمّا كان جزاءً وَجَبَ أن يكون الكلامُ على ما كان يَحسُن في الجزاء، وأنت لو قلت: (لأَضربَنَّك إنْ تَأتِني)، كان قبيحاً، فكذلك يَقبُح: (لأضربنَّك إنْ تَأتِني أو لا تأتِني).

وهذا الكلام في هذا المعنى عندي أحسنُ مما جَوَّزه الخليلُ(٣) من قوله: (لأضربنَّه [أذَهَبَ](٤) أم مكثَ)؛ لأنَّ هذا استفهام، والاستفهامُ ليس بخَبَر، فلا يَحسُن أن يَقع

---

(١) يجوز في الحال التذكير والتأنيث.

(٢) علله في البصريات بأنه محتمل الصدق والكذب وانه يوصف به ويوصل به.

(٣) الكتاب (٣/١٨٦) والمقتضب (٣/٣٠٠) والنكت (٢/٤٢٨)، وما علّق به ابو علي على قول الخليل هو مجموع كلامه وكلام شيخه الزجاج في: التعليقة (٢/٢٨٩)، وعرض للمسألة في: المسائل المنثورة١٩٩

(٤) الأصل: ذهب، والتصويب من الكتاب والمقتضب والبصريات، واخشى انَّ سقوطها من ابي علي لأنه سقطت أيضاً في أصل التعليقة والمنثورة.

في موضعٍ يكون المرادُ به الحال؛ كما جاز ذلك في الجزاء؛ لاجتماعِ الجزاء والحال في جنسِ الخبر ومباينة الاستخبار للحال؛ ألا ترى أنَّ المعنى: لأضربنَّك على أيٍّ ذلك كنتَ.

ومع ذلك أنَّ (أم) و(أو) قد وقَعا في موضع التسوية، والتسوية خبرٌ ليس باستفهام، فلمّا كان المعنى هنا يُقارِب ذاك وسَوَّيت بين الحالين في وجوب الضرب له، جاز أن تَقعا هنا أيضاً، وأن يَؤولَ الكلامُ إلى إرادة الحال وتقديرِها؛ كما أُوِّل(١) في المسألة الأولى.

وقوله(٢):

وكانَ سِيَّانِ أن لا يَسْرَحوا نَعَماً أو يَسرحوه بها واغبرَّت السُّوحُ(٣)

/ ٣٣ أ إنما جاز اتساعاً؛ وذلك أنهم لمّا رأوا (أو) يُجْمَع بها ما قَبْلها وما بعدها كما جُمِع بالواو - وإن كان المعنى مختلفاً - شبَّهوه بها فعطَفوا بها في هذا الموضع؛ كما يُعطَف بالواو.

وكذلك العِلم بأنَّ هذا الموضع يَقتضي اثنين فصاعداً، ولا تَقتَصِر فيه على أحد الاسمين(٤).

---

(١) البصريات: آل، وهي أنسب لقوله قبلُ: يؤول.

(٢) في: البصريات٧٢٦، وقبله بيتٌ آخر جاءا في مسألة منفصلة نصها مطابق لنصنا هنا.

(٣) من البسيط، وهو ملفَّق من بيتين لأبي ذؤيب الهذلي في: شرح أشعار الهذليين١٢٢، والخزانة (٥/١٣٢) وشرح أبيات المغني (٢/٣٠) وروايتهما:

وقال ماشيهم سِيان سيرُكم أو أن تقيموا بهـ واغبرَّت السوحُ
وكان مِثلَين أن لا يَسرحوا نَعَماً حيث استرادتْ مواشيهم وتَسريحُ

والشاهد له برواية المتن في: شرح شواهد الإيضاح٢٤٥، وبلا نسبة في: الخصائص (١/٣٤٩، ٢/٤٦٧) وأمالي ابن الشجري (١/٩٣، ٣/٧١) وانشده أبوعلي في: الشعر٣٢٣، ٥٣٤، والبصريات والحجة (١/٢٦٦، ٣/٣٦٧، ٤/٥٣) والإيضاح٢٩٦ شاهداً على ما ذكره هنا من استعمال (أو) بمعنى الواو، ما عدا الموضع الثاني في الحجة فقد استشهد به على جمع ساحة على سُوح. والسرح: الرعي، والنعم: المال الراعي، اغبرت: اسودَّت في العين أو كثر غبارها لعدم المطر، السوح: جمع ساحة. وهو يصف بقعة مجدبة استوى فيها الرعي وعدمُه.

(٤) جاء بعده في: البصريات٧٢٨ بيت الأعشى المتقدم في (١٨-ب) معلقاً عليه: "وقد يُروَى أم مَن جاء منها". ونبَّه البغدادي في الخزانة على أنَّ ابن جني في الخصائص أخذ كلامه من أبي علي، إلا أنَّ البغدادي ذَكَر أنَّ النص من التذكرة القصرية، وهو لا يكاد يخرم لفظ كتابنا في شيء.

[مسائلُ مكتوبةٌ في آخرِ الجزءِ ليس مِن المَتْنِ] (١)

مسألة

إنْ سَألَ سائلٌ فقال: زَعمتم(٢) أنَّ الهمزة المفتوحة إذا أُريدَ تخفيفُها ـ وقَبْلَها ضمةٌ أو كسرة ـ خَلَصَت مع الضمة واواً ومع الكسرة ياءً؛ وذلك نحو: جُؤَن(٣) ومِئَر(٤)، واحتجَجْتُم في خُلوصها واواً مرةً وياءً أخرى بأنَّ ذلك إنما هو لأنَّ تخفيفها تقريبٌ لها من الساكن، وانتحاءٌ بها نحو الحرف الذي منه حركَتُها وهي مفتوحةٌ، فجَرَتْ مجرى الألف، والألفُ لا تَصحُّ وقبْلَها ضمةٌ ولا كسرة، ومتى انضمَّ ما قبْلَها قُلبت واواً؛ نحو: قُوتِلَ وضُورِب، أو انكسر قُلِبَت ياءً؛ نحو: ضِيراب وقِيتال. ثم مع هذا، فإنكم تَقولون في تخفيف (سأل) و(قرأ): سال وقرا، فتَنْتَحون بها نحو الألف، وقد علمنا أنَّ الألف لا تكون محرَّكة. فهلاَّ كما جاز أن /٣٣ ب تُحرَّك مع جرْيها مجرى الألف ـ وإن كانت الألفُ لا تُحَرَّك أبداً ـ جاز أيضاً أن تُخفَّف الهمزةُ المفتوحة إذا انضمَّ ما قبْلها أو انكسر، فيُجعَل في نحو: (جُوَن) و(مِيَر) بينَ بينَ، وإن كانت قبْلَهما كسرةٌ وضمة، والألفُ لا تَصحُّ وقبلها الضمةُ ولا الكسرة، كما جاز أن يُحرِّكها في نحو: (سأل) و(قرأ) إذا خفَّفها وقرَّبها مِن الألف، وإن كانت الألفُ لا تُحَرَّك أبداً. وما الفرق بين الموضعين؟

فالجواب: إنه قد ثَبَتَ أنَّ تخفيف الهمزة هو تقريب لها من الساكن، وليست ساكنةً في الحقيقة؛ إلاّ أنَّ لها حُكْمَ الساكن بدلالةِ أشياء منها:

الابتداءُ بالهمزة المخفَّفة؛ وليس ذلك فيها إلا لضَعفِ حركتها. وإذا كان ذلك كذلك لم يكن يُعتَدّ بحركةِ الهمزة في تخفيفِ نحو: (سأل)؛ لِضَعفِ تلك الحركة فيها،

---

(١) العبارة بخط الناسخ بحجم العنوانات، وواضح انها ليست من قول ابي علي.

(٢) جاء قلبُ الهمزة هذا في: الكتاب (٣/٥٤٣) والمقتضب (١/٢٩٣) والتعليقة (٤/٤٣) والشيرازيات (١/٣٥) والتكملة٣٨، وسر الصناعة ٥٧٣، ٧٣٨، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣٥٤

(٣) الجؤن جمع جؤنة وهي سُلَيْلَة مستديرة مغشّاة ادَماً يُجعل فيها الطيب والثياب وتكون مع العطارين. ونقل ابن سيده انّ الفارسي كان يستحسن ترك الهمز فيها لانها عنده من الجون الذي هو اسود. وعرض ابوعلي لتخفيفها في: الحلبيات٥٦، والحجة (٦/٣٠٦). انظر التهذيب (١١/٢٠٤) والمحكم (٧/٣٤١، ٣٨٥)

(٤) المئر جمع مِئرَة وهي الذَّحل والعداوة، ورجل مِئر: مُفْسِد بين الناس. التهذيب (١٥/٢٩٩) والصحاح واللسان (مأر). وأشار أبوعلي إلى تخفيفها في: الحلبيات٣٧٨.

فاحتُمِلتْ تلك الحركة في الحرف الجاري مجرى الألف لِضَعفها.

وليست كذلك الضمةُ في جيم (جُؤَن) ولا الكسرة في ميم (مِئَر)؛ لأنهما حركتان قويتان مؤثِّرتان غيرُ مغمورتَين ولا مستضعَفتَين، فلم يجُز مع قوتهما وتَمكُّنِهما أن تُحتَقرا في نحو (جُؤن) و(مِئر) فتُوقِع الهمزةَ بعدهما، وهي كما ترى / ٣٤أ مفتوحةٌ قريبةٌ بالفتحة من الألف بينَ بينَ؛ كما يَقع كذلك بعد الصِّحة؛ نحو: (سأل)؛ لأنهما قَوِيَتا فاعتُدَّتا، فلم يَقع بعدهما الحرفُ الجاري مجرى الألف كما لا يَقع بعدها الألف، ولم يُحتَقَر احتقار حركةِ الهمزة المخفَّفة؛ لضَعف تلك الحركة وشَبَهِ الحرف الذي هو مُحرَّكٌ بها بالساكن؛ لامتناعِ الابتداءِ به وضَعفِ الصوتِ معه في حالِ نُطْقه، وهذا فَرْق.

فإن قيل: وكيف تُخفِّف الهمزتين جميعاً في نحو قوله: ﴿السُّفَهَاءُ أَلا﴾(١)؟ أوَلا تَراك تجعل الأُولى بينَ بينَ؛ لأنها بعد الألف وتَقلب الثانية واواً لانفتاحها وانضمامِ ما قبلها، فتقول: ((السُّفهاوُلا))، فقد تَراك أخلصتَ الهمزةَ المفتوحة واواً للضمة قبلها، وإن كانت تلك الضمةُ ضعيفةً محتقَرةً لِضَعفِ الهمزة التي هي فيها بتخفيفها.

فإن كنتَ قد قلَبتَ همزةَ (ألا) للضمة في همزة (السفهاء)، مع أنَّ تلك الضمة ضعيفةٌ للتخفيف في همزتها التي هي فيها، فهلاّ امتنعتَ أيضاً من تحريك الهمزة في نحو: (سَألَ) إذا خفَّفتَها، وإن كانت حركَتُها ضعيفةً من حيث كانت الألف لا تُحرَّك أبداً، وهلاّ لمّا احتملتَ الحركةَ في نحو همزة (سَألَ) / ٣٤ب إذا خُفِّفَت ولم تُجْرِها مُجرَى الحركةِ القوية المعتدَّة فتَمنعها من هذه الهمزة؛ كما تمنعُها من الألف المحضة لم تُقلب همزةً إلا لضمةِ همزةِ (السفهاء) إذا أنت حقَّقتَ همزةَ (السفهاء)، وجعلتَ همزة (ألا) بعدها بينَ بين لضَعف همزة (السفهاء)، وقلت: لا أعتدُّ هذه الضمةَ ضمةً قويةً مؤثِّرة ممتنعة من وقوعها قبل الألف؛ لضَعف هذه الضمة، فلا يَمتنع أن يقع بعدها حرفٌ مقرَّبٌ من الألف؛ كما لم يَمتنع أن أحرِّك الهمزةَ في نحو: (سَألَ) إذا خُفِّف

---

(١) سورة البقرة: (١٣). وتخفيفهما جميعا فعل أهل الحجاز، ولم أجد من نسبه لقارئ إلا ما حُكي في البحر من نسبتها إلى أبي عمرو، والمنقول عنه خلاف ذلك. انظر الكتاب (٣/٥٤٨) ومعاني الزجاج (١/٨٠) والتعليقة (٤/٥٠) وهامشه وتهذيب اللغة (١٥/٦٨٤) والإقناع (١/٣٨٣) وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣٦٨، ٩٠٨، والتنبيهات١٩١، ومعجم د. الخطيب (١/٤٥).

فقَرُبتْ همزتُه من الألف، وتَترك الجامعَ بين الموضعَين ضَعْفَ الحركةِ في الحرفَين جميعاً، ولو صَحَّتا لاعتُدَّتا. ومَن جعَلك بأن تَجعل حركةَ همزةِ تخفيف (سأل) غيرَ معتدَّة لضَعفها أولَى من أن يَجعل غيرُك ضمةَ همزةِ تخفيفِ (السفهاء) غيرَ معتدَّة لِتَقَع همزةُ (ألا) بعدها بينَ بينَ؛ كما جاز لك أن تُحرِّك همزةَ تخفيفِ (سأل)، وإن كانت الألفُ لا تُحرَّك. وما الفَرْق؟

فالجواب: إنَّ الضمةَ في همزةِ تخفيف (السفهاء) - وإن كانت ضعيفةً لَعَمري كما ذكرتَ - فإنَّ الهمزة التي هذه الضمةُ فيها قد قرَّبها تخفيفُها وهي مضمومةٌ من /٣٥أ الواو، فصار ما انضمَّ إلى ضمتِها الضعيفةِ مِن كونها في حِزبٍ قريبٍ مِن الواو أقلُّ أحوالِه أن يكون مُتمِّماً لِضمَّتها الضعيفة حتى يَلحق بالضمة القوية، وذلك أنَّ الواو أقوى من الضمة.

فإذا انضمَّ إلى تلك الضمة الضعيفة للتخفيف ما تَحرَّكَ بها مِن الهمزةِ المقاربة للواو، صارت تلك الضمةُ في الاعتداد والتأثير جاريةً مَجرى الضمة الصريحة الوافية في نحو: (جُوَن).

فلذلك قُلت في تخفيفِ همزتَي « السُّفَهاءُ ألا »: « السفهاوَلا »، فقلبتَ همزةَ (ألا) واواً للضمة قبلها وإن كانت الضمةُ بنفسها ضعيفةً؛ كما قَلبتَها واواً خالصةً في (جُوَن) ونحوه مما ضمَّتُه ضمةٌ تامة غير مُنْتَقَصة ولا مُضعَّفة؛ لِمَا ذكرناه مِن انضمامِ كَونِ الهمزةِ التي حُرِّكت بها مقاربةً للواو، والواوُ أقوى مِن الضمة، فهذا فرْقٌ واضح.

وجميعُ ما ذكرناه في هذه الهمزة المضمومة هو جوابٌ إن سُئلنا عن الهمزة المكسورة إذا وقعَت بعدها همزة مفتوحة فخفَّفتَهما جميعاً، وكانت الأولى بينَ بينَ، فأخلصْتَ الثانية ياءً؛ وذلك نحو تخفيف همزتي (مررتُ بكساءِ أَخيك) فتقول: مررتُ بكسايَخيك، لا فَرقَ بين الضمة / ٣٥ب والكسرة في هذا، والجواب واحدٌ، وهذا واضح.

إلى ها هنا(١)

---

(١) أي: إلى هاهنا نهاية المسائل المكتوبة في آخر الجزء التي أُشير إليها في (١٣٣).

[ع[1]: سألتُه لِمَ لا يكون بُدٌّ للجزاء المجزوم مِن جوابٍ مجزوم أو بالفاء؟ فقال: لأنَّ المجزوم أضيَقُ من المجرور، وأنت إنْ لم تَجِئ به مجزوماً جئت به ماضياً في معنى المجزوم؛ لأنَّه لا بُدَّ مِن جواب، فينبغي لك أن تجيء به مِثْلَه؛ لأنْ يَتكافأ الفعلان.

والفاءِ إنما وقعَتْ جواباً له؛ لأنها تَقع على جملة تَستغني بنفسها؛ نحو: زيدٌ منطلقٌ، يَستغني بنفسه، فإذا دَخَلَت ـ يعني الفاء ـ فقلت: فزيدٌ منطلقٌ، عُلِمَ أنها جملة لا تَستغني بنفسها عما قبلها،وعُلِم أنه جوابٌ لشيء.

ع: فسألتُه: أيَجوز (إنْ ضَرَبْتَني فضرَبْتُك)؟ قال: لا، لأنَّ الفِعل الماضي إنما وقع في معنى المستقبل في الموضع الذي لا تَحُلُّه الأسماءُ، والفاءُ يَقع بعدها الأسماءُ، فلا يَقع الماضي في معنى المستقبل، ولكن يَحلُّ بعدها المضارعُ؛ لأنه يَحل محلَّ الأسماء.

وقال[2]: (أمَّا) لا يَقع بعدها جملةٌ تَستغني بنفسها؛[لأنَّ][3] الجملة جوابُ (أمّا)؛ نحو قولك: أمّا زيدٌ فمنطلقٌ، فالفاء جوابٌ لـ(أمّا)، و(منطلق) خبر عن (زيد)، فلا يَجوز (أمّا زيدٌ منطلقٌ فكذا وكذا)؛ لأنها وَقَعَت في الكلام كذا.

قال أبوعثمان: / ١٣٦أ ونَرى أنه يَدخُل على سيبويه في هذا شيءٌ يَلزمُه؛ لأنه يقول: مَن أتاني فآتِيه، إنَّ (أتاني) خبرٌ عن (مَن)[4]، فيَلزمه أن لا يُجيز (أمّا مَن أتاني فآتِيه)؛ لأنَّ (مَن) و(أتاني) جملة بمنزلة (زيدٌ منطلقٌ).

---

(١) أوردَ ابن جني هذا في: سر الصناعة ٢٥٢-٢٥٤، وأثرُ كلام أبي علي فيه واضح. وانظر: الكتاب (٣/٦٤) والتعليقة (٢/١٧٨) والإغفال (٢/٢٩٨،٣٠٦، ٤٦١، ٥١٠) وسر الصناعة٢٦٦

(٢) ذكر أبوعلي (أمّا) وفاءها في: الشعر٦٣، والتعليقة (٢/١٨٧) والبغداديات٣٣٢ وحُكي عنه في: الخصائص (١/٣١٣).

(٣) الأصل: ليس بين، والتصحيح بخط الناسخ في الهامش.

(٤) قد يُفهم أنه يريد (مَن) الموصولة ولكن كلام أبي علي بعده يرد ذلك، والقدماء قد يريدون بالخبر جواب الشرط (الحجة٢/٢٤٧)، ولكن هذا ليس منه. ولم أجد عند سيبويه ما يوافق هذا النقل عنه، ولعل أباعثمان حين وجد سيبويه (٣/٦٩) يقول إنَّ المضارع المتصل بالفاء بعد اسم الشرط إنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ، خلص إلى أنَّ فعل الشرط هو خبر اسم الشرط عنده. وخبر اسم الشرط مما وقع فيه الاختلاف بين أن تكون جملة الشرط وحدها هي الخبر أوجملة الجواب أو هما معا. انظر: الانتصار١٧٨، والعسكريات ١٢٣، والتعليقة (٢/١٩٢) وشرح الكافية للرضي (١/٢٣٤) والمغني (٤/٢٠٦).

فقال(١): لا يَلزمه هذا؛ لأنَّ (زيداً) يَستغني بـ(منطلق)، و(مَن) لا يَستغني بـ(أتاني) عن (آتيه)؛ لأنه جوابٌ له، فالفاء جوابٌ لـ(أمّا)، و(آتيه) جوابٌ لـ(أتاني).

لا يجوز (أمّا مَن يأتني فآتيه)؛ لأنَّ المجزوم لا بُدَّ له من جوابٍ مجزوم أو بالفاء، فالفاء جوابٌ لـ(أمّا)، ويَبقى الجزاءُ بلا جواب مجزوم، وإنما أجازوا في الفعل الماضي في قولك: أمّا من أتاني فآتيه؛ لأنَّ الماضي يكون جوابُه كلَّ شيء؛ الجُملَ وغيرَ ذلك؛ نحو: إن أتيتَني زيدٌ منطلقٌ؛ لأنك تقول: زيدٌ منطلقٌ إنْ أتيتَني، فالفاء جوابٌ لـ(أمّا)، و(آتيه) جوابٌ لـ(أتاني).

والجيِّدُ(٢): إنْ أعطيتَني فأُعطيك، وإنْ أكرمتَني فزيدٌ منطلقٌ.]

فا(٣): ولا يجوز (إن تأتني فآتك) على أن تَجزم الجوابَ وتُدخل الفاء؛ لأنَّ الجازم والمجزوم لا يُفصَل بينهما بما ليس بأجنبي منهما، فإذا لم تَفصل بغير الأجنبي، فالأجنبيُّ أولى أن لا يَفصِل والفاءُ جوابٌ.

[ع: فيه عندي أنا شيءٌ آخَرُ مع هذا، وهو أنَّ الفاء في جواب الشرط / ٣٦ب جاءت نائبةً عن الجزم، فلا يَجوز أن تَجزم ما بَعدها لئلا تَجمع بين العِوَض والمُعوَّض منه، وأيضاً فإنَّ الفاء في جوابِ الشرط إنما دخَلَت ضرورةً لَمّا كان ما بعدها [ما](٤) لا يمكن أن يكون جواباً له، فإذا كان هناك فِعلٌ مضارعٌ أو ماضٍ لفظاً ومضارعٌ معنى لم يُحْتَج إليها؛ لأنَّ في ذلك نَقضاً لِوَضْعها، وهو زوالُ الضرورة الداعية، وهذا واضح.]

قال(٥): وإنما لم يَجُز (ما مَن يَأتِني آتِه) في لغةِ أهل الحجاز؛ لِلعلَّة التي بُيِّنَت في (كان)(٦).

(١) أي أبو علي.

(٢) ومثله في: الكتاب (٣/٦٩) ومعاني الأخفش٦٨، ١٥٦

(٣) بعضه في: المسائل المنثورة ص١٦٢

(٤) الأصل: مما، والتصحيح بخط الناسخ في الهامش.

(٥) أصل المسألة عند سيبويه (٣/٧٥) فلم يُجز الجزم بعد (ما)، وخالفه المبرد فأجازه بعد التميمية دون الحجازية. وحكى ابوعلي الخلاف في: التعليقة (٢/١٨٢) دون أن يرجح أحدهما، ونصر هنا قول سيبويه، وأبوعثمان يحتج لسيبويه على المبرد في: مجالس العلماء١١٢، وانظر المقتضب (٢/٥٩-٦٠) والانتصار١٧٧-١٨٢

(٦) في: التعليقة (٢/١٨٣): "لأنَّ (إنْ) و(كان) يختصان بالدخول على الأسماء والعمل فيها، فلا مَدخل لدخولهما في الأفعال وفيما يَعمل فيها".

فأمّا في لغة تميم فإنما لم يَجُز لأنك إذا قلت: [ما][1] مَن يَأتِني آتِه، فإنما تُخبِر عن فِعْلك الذي أخبرتَ عنه، فكأنك قلت: لا آتي مَن يأتِني، فينبغي إذا أردت هذا المعنى أن يلي المنفيُّ النفيَ؛ أي تَقول: ما آتي مَن أتاني، ولو فعلتَ ذلك أبطلتَ الجزاء؛ لأنَّ المجزوم لا يُقدَّم على الجازم؛ كما أنَّ المجرور لا يُقدَّم على الجارّ.

وإذا جعلتَها بمنزلة (الذي) فهي منصوبةٌ بفعل مضمَرٍ منفِيّ؛ لأنْ يَليَ حرفَ النفْيِ منفيٌّ يُفسِّره الفعلُ الظاهر؛ يعني أنَّ (ما) في لغةِ بني تميم إذا وَلِيَها اسمٌ وفعل، اختير في الاسم النصبُ؛ لأنَّ الفعل أَولى بها.

قال أبو عثمان: ولا يجوز (أمّا مَن يأتِني فآتِه)[2]؛ لأنَّ المجزوم لا يُفرَّق بينه وبين الجزاء / ٣٧أ بشيء ليس هو مِن الجزاء في شيء، وهو الفاء التي هي جوابُ (أمّا). ولا يَجوز (أمّا مَن يأتِني فآتِيه)، وقد ذكرتُ عِلَّة ذلك قبلُ.

قال: لا يَجوز (زيدٌ منطلقٌ إنْ تَأتِني)؛ لأنه لا بُدَّ للمجزوم من جوابٍ مِثْله أو الفاء.

قال[3]: وإنما لم يَجُز (ما أنا بِبخيلٍ ولكنْ[4] مَن يُعطِني أُعطِه) بلا إضمارِ (أنا)، وجاز بإضمارِ (أنا) لأنك إذا قلت: ما أنا ببخيل، فأنت تَنفي عن نَفْسك حالاً، فإذا قلت: ولكنْ، فأنت توجِبُ لها أخرى، والتي تُوجِب لها العطيةَ، وهو الفعلُ الآخَر؛ لأنه فِعلُه، ولا تَعرِض للإخبار عن الفعل الأول؛ لأنه لِغَيْرِك، فإنما تَنفي عن نفسك حالاً وتُوجِب لها أخرى، فينبغي أن يَلِيَ الموجَبُ الحرفَ الذي يوجبُه[5]، ولو فَعَل ذلك لَبَطل الجزاءُ للعلة التي كَتبتُ مِن ضِيق الجازم وشَبَهِه بالجارّ والمجرور[6].

فلمّا لم يَجُز أن يُقدَّم الفعلُ الذي يوجبُه لهذه العلة، وَلِيَ حرفَ الإيجاب (مَن)، و(مَن) هو غيرُ (أنا)، فلو لم يُضمر كان إنما يُخبِر عن (مَن) ويوجبُه له، فأضمرَ (أنا)

---

(١) إضافة يقتضيها السياق.

(٢) لا يظهر في الأصل إلا (فآ) من (فآته).

(٣) اصل المسألة من سيبويه (٣ / ٧٧) ولم اجد اباعلي عرض لها في التعليقة.

(٤) في الأصل: ولكنّ بالتشديد، والتصويب من سيبويه.

(٥) اي: ولكن اعط من يعطني.

(٦) تقدم قريبا وفي (٣٥-ب) في جوابه عن سؤال ع.

لأنْ يكون الخبرُ عنه لا عن (من)؛ إذ لم يجُز له تقديمُ الفعل الذي يوجِبُه فأضمَر ذِكْرَه لِيكون الخبرُ عنه، لا / ٣٧ب عن غيره.

قال[١]: (لكنَّ) إذا خُفِّفت دخلَت في حروف العطف (ما مررتُ بزيدٍ لكنْ عمروٍ) ولم تحتجْ أن تُضمِر الهاء[٢] كما تُضمِر في (لكنَّ) الثقيلة إذا كان [ما][٣] بعده[٤] خبراً، وفي (إنَّ) إذا [خُفِّفَت][٥].

قال أبو عثمان[٦]: أقول: يا قاضٍ ويا جَوارٍ؛ لأنَّ كُلَّ ما كان من بنات الياء فهو مصروفٌ في الموضع الذي لا تَنصرف فيه الأسماء، و(زيدٌ) في باب النداء غيرُ مصروف بمنزلةِ (عُمر) في باب الجرّ، فأصْرِفه في النداء كما أصْرِفه في باب (عُمر) وأشباهه.

قال: مَن قال[٧]: إنَّ (إنْ) هي العاملةُ في الجزاء وجوابه، يقال له: نَظيرُ الجزم في الأفعال الجرُّ في الأسماء، والجارُّ لا يَتعدى إلى مجرورَين بلا واوِ عطْفٍ.

(١) أقرَّ هنا أنَّ (لكنْ) المخففة حرف عطف في حين يحكي في: الشعر ٧٣، والمسائل المنثورة ١٥٤ عن يونس أنها مخففةٌ لا تكون حرف عطف، ولا يَرده بل يشرحه بأنَّ مثل (ما جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ) الاسم فيه مرتفع بـ(لكن)، ويحمل في المنثورة قول سيبويه (٣/ ٧٨) على أنها لم تَخرج عن معنى الاستدراك. وجاء في: الجنى٥٨٧ والمغني (٣/ ٥٥٠) وغيرهما أنَّ المخففة عاطفة عند الفارسي بشرط عدم اقترانها بالواو، وانظر: السيرافي (٦/ ٦٥).

(٢) يريد ضمير الشأن.

(٣) إضافة ليصح نصب (خبر).

(٤) كذا بالتذكير برغم أنه وصف (لكن) بالتانيث فقال: الثقيلة. ووجهه انه بمعنى الحرف.

(٥) الأصل: خُفضت، وهو تحريف.

(٦) ذكر سيبويه في (٤/ ١٨٤) في نداء المنقوص قول الخليل الذي يثبت ياء المنقوص (يا قاضي) وقول يونس الذي يحذفها، ويرى سيبويه الأخير أقوى لَما كان من كلامهم الحذف في غير النداء كان في النداء أجدر لأنّ النداء موضع حذف كما يفعلون في الترخيم: ياحار وياصاح. وكلامه قريب مما قال أبوعثمان، ولم يَعرض أبوعلي في التعليقة لشيء من هذا، ولا في المسألة التي عقدها للمنقوص في: الشيرازيات٩٧. وانظر: الأصول (٢/ ٣٧٥) وشرح الكافية للرضي (١/ ٣٥٠).

(٧) ذهب الخليل وسيبويه في: (٢/ ٦٢) إلى أنَّ حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله اي بالحرف والشرط، ووافقه المبرد في: المقتضب (٢/ ٤٨) إلا أنه قال في: (٢/ ١٣٣) الجواب ينجزم بالجزاء. والمسألة خلافية بين المصرين، بل بين البصريين أنفسهم، والمردود هنا هو رأي بعض البصريين، وقد أخذ أبوعلي بقول سيبويه في كتابنا (٩٣-أ، ١٢٠-أ، ٢٥-ب، ١٨٠-ب). انظر: مجالس العلماء ٨٨، وشرح السيرافي=

فإنْ زعم زاعمٌ: أنَّ الجارَّ يَعمل في مجرورَين؛ نحو الصفة والموصوف، قيل له: الموصوفُ يَشتمل على كُلِّ صفاته، فإذا لم يُعْرَف وخيفَ الالتباسُ وُصِفَ ببعض ما اشتمل عليه، فالصفةُ من الموصوف، والجارُّ إنما عَمِلَ في شيءٍ واحد[1].

ولا يَجوز ترخيمُ (مسلمِينَ) ونحوه اسمَ رجُل[2]؛ لأنه إذا سُمِّي به فإنما هو حكايةٌ /١٣٨أ لذلك العدد سُمِّي به شيء، والعَددُ لا يُرخَّم لأنه ليس شيئاً بعَينه، وإنما يُرخَّم المعروفُ المقصودُ إليه بعَينه[3].

قال: لأنَّ اللفظ الذي به كان عدداً موجودٌ فيه وهو عَلَم؛ فلذلك لم أُرَخِّمه لهذا إذا حكيتَه، وإذا غيَّرته فقلت: هذا مسلمِينٌ فاعلم، رخَّمتَه حينئذ فقلت: يا مُسْلِمُ أقبِلْ.

قال[4]: إذا قلتَ: غلامُ مَن أنتَ؟ فالمستفهِم (مَن) دون (غلام)؛ وذلك أنك لو قلت: زيدٍ، كنت قد أجبتَ مَن سألك، ولو قلتَ: غلامٌ، لم يُفْهَم عنك.

فكذا الجزاءُ إذا قلت: غُلامَ مَن تَضربْ أضربْ، إنَّ (مَن) هو الجزاءُ وهو المُحِلُّ معنى الجزاء في (الغُلام)؛ كما أنَّ الاستفهام هو المُحِلُّ معناه في الغلام؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.

قال أبو عثمان[5]: سألتُ مرةً الأخفش عن (أيُّ مَن تَضربْ أضربْ): أستفهِم بـ(أيّ) وأجازي بـ(مَن)؟ فقال: لا يجوز؛ لأنَّ (أيّ) في الاستفهام إنما يضاف إلى شيءٍ

= (١/٨٨) والإنصاف (٢/٦٠٢) وشرح الجمل لابن عصفور (٢/١٩٢) وشرح ابن يعيش (٧/٤١-٤٢) والارتشاف (٢/٥٥٧).

(١) يعقد أبوعلي في: البصريات (١/٥١٣-٥١٩) مسألة لعلاقة الصفة بالموصوف ينتهي فيها إلى انفصال الصفة من الموصوف في المعنى وإن تبعته في الإعراب، وأنهما ليسا بجاريين مجرى الشيء الواحد.

(٢) أشار سيبويه في: (٢/٢٤٩) إلى ما لا يجوز ترخيمه، ثم ذكر في (٢/٢٥٦-٢٥٧) ترخيم مسلمين ومسلمون عَلَماً ولم يشترط تغييره كما جاء هنا.

(٣) وكذا قال أبوعلي في: العسكريات١٦٨ فيما لا يجوز ترخيمه واستثنى ما كان في واحده تاء التأنيث.

(٤) مسألة الاستفهام وبعدها مسألة الجزاء عند سيبويه (٣/٨٢) وذكر أبوعلي الأخيرة في: المنثورة١٦٥، والتعليقة (٢/١٩٣) وانظر المقتضب (٢/٣٠١) والأصول (٢/١٦٢،١٦٥) والخصائص (١/٣٥٣) والمغني (٥/٦٥٢).

(٥) هذا مجلس ذكره الزجاجي في: مجالس العلماء ٨١ عن أبي يعلى عن أبي عثمان. وأبويعلى هذا يروي عنه أبوعلي هنا عدة مرات.

معلومٍ هو بعضُه، ويكون (أيّ) مخصوصاً، فإذا أضفتَه إلى (مَن) و(مَن) هو شائعٌ كان البعضُ شائعاً، وليس ذا حدَّ الاستفهام.

قال أبو عثمان: والحُجة فيه عندي أنَّ (أيّ) استُفهِم به وفيه معنى الجزاء، وكذا /٣٨ب كُلُّ حروف الاستفهام يُستفهَم بها وفيها معنى الجزاء، فلو أضفتَه على هذه الهيئة مستفهِماً به - وفيه معنى الجزاء - كان محالاً؛ لأنَّ (مَن) جزاءٌ وفي (أيّ) معنى جزاء، فلا يَجتمع حَرْفَا جزاء، فتَصير (مَن) حينئذ خبراً ويكون ما بعده صلةً، فيَبطل الجزاء.

فإن قيل: أُثبِتُ معنى الجزاءِ في (مَن) وأَخلعُ معنى الجزاء مِن (أيّ)؛ لأنَّ المضاف إليه يُحْدِث في المضاف معنى الجزاء؛ نحو: غلامَ مَن؛ (مَن) المُحْدِث في (غلام) معنى الجزاء.

قلت: إذا خلعتَ منه معنى الجزاء خلعتَ منه معنى الاستفهام؛ لأنه كذا وَقَعَ مستفهَماً به مجازًى به، فيصير حينئذ خبراً، فيكون ما بعده صلةً له(١).

فا(٢): الدليلُ على أنَّ حروف الاستفهام فيها معنى الجزاء - كما قال - أنَّ جوابها يُجزَم كما يُجزَم جوابُ حروف الجزاء، ويُمنَع هذا أيضاً على الصِّفة التي قَدَّم، وهو ما ذَكَره من أنَّ ما يضافُ إلى حروف الجزاء إنما يُضاف إذا كان يَجوز وقوعُه بعد فعلِ الشرط؛ نحو: غلامَ مَن يَضربْ أضربْ؛ ألا ترى أنه يجوز (مَن يَضرب غلامَه). ولو أضفتَ إليه استفهاماً لم يَجُز؛ لأنَّ ما بعد الاستفهام لا يَعمل [فيما قبله](٣).

فقال أبو عثمان(٤): وسألتُه / ٣٩أ مرةً أخرى عن (أيُّ مَن يأتنا): أيكون (أيّ) خبراً و(مَن) استفهاماً كما كان ذاك في قولك: (غلام مَن)؟ فقال: الجواب في هذا أنْ تَقول: لَمّا كان (أيّ) مفرداً غيرَ مستقِلٍّ بنفسه، و(الغلام) مفرداً مستقِلاً بنفسه كان(٥)

---

(١) ذكر في: التعليقة (٢ / ١٩٢) انَّ الفعل في: الاستفهام والجزاء غير صلة. وهذا آخر كلام ابي عثمان في المجالس في المسالة.

(٢) جاء بعض كلامه في: المنثورة ١٦٤ وانظر التعليق السالف على (غلام من انت).

(٣) مطموس في الأصل، والزيادة مني.

(٤) أورده الزجاجي في: المجالس ٨٢ بعد الخبر السابق.

(٥) يعني: كان (أيّ) مضافاً ...

مضافاً مثْلَه مفرداً يحتاج في الإضافة إلى صلةٍ مثل حاجته إلى الصِّلة في الإفراد، ولمّا كان (الغلام) مفرداً لا يحتاج إلى الصِّلة [لم يُحتَجْ في الإضافة إلى الصِّلة](١).

أنشدَ:

إنَّ الكـريـمَ وأبيـكَ يَعتَـمِلْ
إنْ لم يَجِدْ يوماً علَى مَن يَتَّكِلْ(٢)

قال أبو عثمان: [المُوصَل بـ(على)](٣) إلى (مَن) (يجد)؛ أي: (يجد) هو المُوصَل إلى (مَن)(٤)، عدّاه بحرف الإضافة(٥)، وهو من الأفعال التي لا تُعَدَّى بحرف إضافة إلا اضطراراً؛ قال: ﴿عَسَى أنْ يكونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾(٦) وإنما يريد: رَدِفَكم، فعدّاه بحرف جرٍّ؛ كما تقول: ضربْتُ، فتَصوغه صياغةَ ما لا يَتعدَّى، ثم بَدَا لك أن تُعدِّيه [فتقول: لزيدٍ](٧) فيكون معنى المجرور معنى المنصوب، فأضمَرَ (عليه) ضميره؛ لأنه صلة لـ(مَن)، وإنما جاز إضمارُها لذكْرِه (على) أول الكلام؛ لأنه تفسيرٌ لـما أضمرَه.

(١) تتمة للكلام من مجالس العلماء.

(٢) من الرجز، وهما لبعض الأعراب في: الكتاب (٣/ ٨١) ومجالس العلماء٨٢، وبلا نسبة في: الانتصار١٨٢، وأخبار الزجاجي١٩١، والخصائص (٢/ ٣٠٧) والمحتسب (١/ ٢٨١) والتمام٢٤٦، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٤٤٠) وإعراب القرآن المنسوب٣٢٩، ٤٤٠، والخزانة (١٠/ ١٥٦) وشرح أبيات المغني (٣/ ٢٤١). وانشده أبوعلي في: الحجة (٦/ ١٧١،٢٥٢) والتعليقة (٢/ ١٩١) والشيرازيات١١١، ٥١٩، ٦٠١، والبصريات٥٩٢، والإغفال (٢/ ٩٣) والعسكرية١٩٠-١٩٦. يعتمل: يعمل بنفسه.

وفي الخزانة في الشاهد سبعة اقوال منها انَّ الخليل وسيبويه يحملانه على حذف (عليه) بعد (يتكل) وجاز ذلك لدلالة (على) الأولى عليها. وهذا ما كرره أبوعلي في كتبه إلا البصريات إذ حكى عن الخليل القول بانه على تقديم الجار. وقول أبي عثمان هنا تعضيد لرأي سيبويه كما يظهر في أخبار الزجاجي. وما نسبه أبوعلي هنا إلى الرياشي جعله أيضا للفراء أو للبغداديين في مواطن أخرى.

(٣) الأصل: الموصول على، وهو خلاف المراد، والتصويب من المجالس وأخبار الزجاجي.

(٤) اي إلى: من يتكل. والعبارة في مجالس العلماء محرفة.

(٥) أي حرف الجر.

(٦) سورة النمل: (٧٢). وقد أجاز الفراء في: معانيه (٢/ ٣٠٠) هذا الوجه في الآية، واقتصر عليه الأخفش في: معانيه ٤٦٧، وحكاه المبرد في: الكامل ٤٠٥، والمقتضب (٢/ ٣٦) وهو مرجوح عند الطبري (١٠/ ١١) وانظر: التعليقة (٢/ ٢٧٠) والبسيط لابن أبي الربيع٤٦٥، والبحر (٧/ ٩٠) وشرح أبيات المغني (٤/ ٣٠٦).

(٧) إضافة من المجالس يقتضيها السياق.

قال [الرياشيُّ](١): (وَجَدتُ) صيَّره بمنزلةِ (عَلِمتُ) كأنك قلت: / ٣٩ب إنْ لم يَعلم يوماً على مَن يَتكل.

قوله(٢): أضمَر (عليه)؛ يَعني: أضمَرَ (إنْ لم يَجد يوماً على مَن يَتكل عليه) يُضمِر (عليه) بعد (يتكل)، وأدخَلَ (على) الأول ولم يَحتَجْ إليه؛ مثل قولك: ضربتُ لزيدٍ، إذا أردتَ أن تقف على (ضربتُ) ثم يبدو لك فتُعدِّيه بحرفِ جرّ.

قال(٣): ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾(٤) عندي في موضعِ نَصْب(٥)، وليس هو فاعلاً؛ لأنَّ الجُمَل لا تكون فواعل، ولكنْ لمّا قال: «بَدا لَهُم» كان فيه معنى (رأَوا)، فتكلَّمُوا (لَيسجننّه)؛ وكأنهم قالوا: رأَوا. وأمّا احتجاجُه(٦) بقوله: (بَدَا لهم أيُّهم أفضَلُ) يَجوز أن يكون هذا بمنزلةِ (الذي) فيكون فاعلاً.

---

(١) لم يظهر منها في: الأصل إلاّ (يُّ)، والقول بنصه في المجالس مروي للرياشي. وأبوعلي نسبه إليه في: العسكريات١٩٦ وهو يذكر المازني هنا بكنيته (أبي عثمان)، فنسبة الزجاجي هذا القول في أخباره إلى المازني في النفس منها شيء وقد أخذ البغدادي في الخزانة عنه ذلك، ثم عاد في شرح أبيات المغني فنقل عن العسكريات نسبته إلى الرياشي ولم يشر إلى الأول.

(٢) هذا الشرح في مجالس العلماء قاله أبويعلى محمد بن أبي زرعة الباهلي.

(٣) القائل أبوعثمان المازني، ومنه يظهر أنّ المبرد في اعتراضه على سيبويه في: الانتصار١٨٧ انتزع كلامه من المازني. وحكى أبوعلي كلام أبي عثمان بمعناه في: الحلبيات٢٣٩–٢٤٠. وأخذ أبوعلي بأن فاعل (بدا لهم) مصدرٌ مضمَر لدلالة الفعل عليه في: التعليقة (٢ / ٢١٦) والإغفال (١ / ٩٩) والشعر٢٢٥، ٤٤٢، ٥٠٦، ٥١٢، ولكنه في: العضديات١٢٩–١٣٠ قرن به وجهاً آخر هو أن يكون الفاعل مضمراً قد قُدِّم ذِكْر أمرِه قبل ذلك. وأمّا (ليسجننه) فذهب إلى أنه في موضع نصب لأنّ (بدا لهم) بمعنى علِموا شيئا، فهو بموضع نصب بهذا الفعل الذي دَلَّ عليه (بدا) لمّا كان بمعناه، وهذه أولى الحكايتين عن أبي عثمان هنا. ولم يعْزُ هذين القولين في العضديات إلى أحد. وانظر: الانتصار١٨٦، وإعراب النحاس (٢ / ٣٢٩، ٥ / ١٧٩) وأمالي ابن الشجري (٢ / ٣٧) وكشف الباقولي٦٠٦، وفي هامش الأخير تحقيق عال.

(٤) سورة يوسف: (٣٥).

(٥) في محل نصب مفعول للفعل المقدر (رأى).

(٦) أي سيبويه الذي يقول في (٣ / ١١٠): "وقال عز وجل: (ثم بدا لهم من بعدما رأوا الآيات ليسجننه) لأنه موضع ابتداء، ألا ترى أنك لو قلت: بدا لهم أيهم أفضل، لحسُن كحسنه في علمتُ، كأنك قلت: ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا". ولم أجد في كلام سيبويه ما يشير إلى وقوع الجملة فاعلا جوازاً أو منعاً، وما تمثيله بهذا المثال إلا لأنه بصدد اقتران الفعل بالنون بعد (علِم) وما في معناه، ومناط اقترانه بالنون صلاحيةُ موضعه لـ(أيّ) الاستفهامية؛ وهذا ما صرَّح به الأخفش في: معانيه٣٩٧، وانظر: الانتصار١٨٧، ومقال (تعليقات على مواضع في مجالس ثعلب) في مجلة العلوم الإنسانية عدد ٨٣.

قال أبوعثمان أيضاً(١): لمّا قال: «بَدَا لَهُم» عُلم أنه قد بدا لهم بَدْوٌ وأمْرٌ أو رأيٌ، فكان هو الفاعل مضمَراً فيه، و«لَيَسْجُنُنَّهُ» تَفسيرٌ لذلك.

قال(٢): إنما أُلزِمَت النونُ ـ يعني في القَسَم ـ الفعلَ الذي لم يَقع ؛ لأنّ النون فيه نَظيرُ التنوين في الأسماء. قيل: فلِمْ لم يَدخل التنوينُ على الفعل الذي أنت فيه ـ يعني في القسم ـ أيضاً وهو مضارعٌ للأسماء؟ فقال: لأنَّ الفعل الذي أنت فيه إلى الماضي أقربُ من الفعل الذي [لم](٣) يَقع؛ لأنه في حالٍ وقوعه قد مَضَى بعضُه ولم يَمْضِ بعضُه، والذي لم يَقع لم يَمض منه شيءٌ، / ١٤٠أ فأُدخلتْ عليه النون؛ كما أُدخلت التنوينُ في الاسم(٤)، والماضي لم يَقرُب من الأسماء، فلم يُعطَ النونَ البتَّة، ومُنِع ما أنت فيه لقُربه منه.

قال(٥): أُجيزَ (واللهِ لَواللهِ لأفعلَنَّ) أحدُ القَسَمين توكيدٌ، واللامُ التي وقَعَت على (لوالله) للقَسَم الأول، واللامُ التي وقَعَت على الفعل للقَسَم الثاني.

قال: ولا يَجوز حذفُ اللام وأنت تريدُها؛ كما فعلتَ ذلك في المنفيّ؛ لئلا يَلتبس المنفيُّ بالموجَب. قلت(٦): فلِم لا يَدخل النونُ على المنفيِّ وهو لم يقع؟ فقال: لأنَّ النون توكيدُ موجَبٍ لا توكيدُ منفيٍّ، فيَنبغي لك أن توكِّد المنفيَّ بمثله، وتوكِّد الموجَبَ بمثله، فالنونُ نظيرُ اللام في التوكيد، ولو قلتَ: واللهِ لا أفعلُ لا أفعلُ، كان (لا أفعل) الثاني بمنزلة النون في (لأفعلنَّ) توكِّد المنفيَّ؛ كما وكَّدَت النونُ الموجَب. وأنشَدَني أبو عثمان:

وَقَتيلَ مُرَّةَ أثأَرَنَّ فإنَّه ... فِرْغٌ وإنَّ أخاهم لم يُثْأَرِ(٧)

(١) قوله أيضا دليل على أنَّ القول الأول لأبي عثمان، وهذا أيضا مذكور فيما تقدم من التخريج.

(٢) أي المازني، والكلام يتعلق بنص سيبويه في: (٣/١٠٤-١٠٥) وانظر المقتضب (٢/٣٣٤، ٣/١٨)

(٣) إضافة يتم بها الكلام.

(٤) في الأصل زيادة: لقُربه من الماضي، وهي مقحمة تفسد الكلام.

(٥) عقد أبوعلي مسألة في: الإغفال (١/٣٩٢) ذكر فيها دخول القسم على القسم إلا انه لم يعرض لمسألة أبي عثمان هنا.

(٦) القائل أبويعلى.

(٧) من الكامل، وهو لعامر بن الطفيل في: ديوانه ١٥٧، والمفضليات ٣٦٤، وشرحها للأنباري٧١٣، والخزانة=

جاء بالنون وحذَفَ اللامَ؛ لأنَّ النون تَدل عليه(١).

قال: إنما جاز (أقسمتُ إلاّ فعلتَ)(٢) لمّا دَخَلَه معنى (أسألُك أن تَدَعَ الإتيانَ إلاّ إذا) دَخَلَه / ٤٠ب معنى الاستثناء، فأدخلَ (إلاّ) على المنفيّ، وإنما جاز أيضاً (أقسمتُ عليك لمّا فعلتَ) لمّا دَخَله معنى (أطلُب إليك لمّا)، فجاء بذا يَدل على ذلك.

وأمّا قولُه(٣): أَقْسَمَ [لَيَفعلَنَّ](٤)، فيقول المحلوف عليه: واللهِ [لَيَفْعلَنَّ]، فلم يجئ بـ(تفعلَنَّ) ولا بـ(أفعلَنَّ)، وجاء بقولٍ يَدل على قولِ الحالف والمحلوف عليه؛ كما قال:

= (١٠/٦٧) وشرح أبيات المغني (٨/٣) إلا أن روايته هناك (لم يُقصد) مكان (لم يثار) وهو من قصيدة دالية، وقال البغدادي (١٠/٦٩) في رواية (يثار): هو خطأ معنى وقافية، وأغرب جامع شعر المسيب بن علس١٤٦، ١٦٩ فجعله له في الأبيات المفردة وخرَّجه من مصادر لم أجد فيها هذه النسبة، وأنشد أبوعلي البيت بروايته هنا في: الشعر٥٣ والحجة (٦/٣٤٤) شاهداً على ما ذَكَره هنا من حذف اللام من المؤكد بالنون، وتجد أثر رواية أبي علي هذه في بعض من تأخر عنه. انظر تعليق محقق الشعر.

وقد جاءت الرواية في بعض المصادر (قتيل) بضبطها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة؛ إلا أنها في الأصل منصوبة، وكذا هي في نسختَي كتاب الشعر بنص محققه. وانظر توجيهها جميعًا في الخزانة.

فرغ: هدَر. وجاءت برواية (فرع). قتيل مرة: حنظلة بن الطفيل أخو الشاعر. انظر: شرح المفضليات، والخزانة.

(١) هذا التعليق على الشاهد نقله بنصه البغدادي في: الخزانة (١٠/٦٧) على أنه من قول أبي علي في التذكرة.

(٢) الجملة مُشْكلة في وقوع الاستثناء بعد (أقسم) وهو غير دال على النفي، وكان ينبغي أن يأتي (لتفعلن)، ومُشْكلة أيضاً في وقوع الفعل بعد (إلا). وقد حمل النحاة (أقسم) على (نشدتك) وفيه معنى الطلب الدال على النفي فجاز وقوع (إلا) بعده، وأما الفعل بعد (إلا) فهو بمعنى مصدره. وعَرَض أبوعلي هنا للأول فقط. وأصل المسألة عند سيبويه (٣/١٠٥) وذكرها أبوعلي مراراً تفصيلاً وإشارةً في: الشيرازيات ٤٧–٤٩، ٨٦، ٢٥٦، والحلبيات٢٢٨، والبغداديات٣٨١، الحجة (١/١٦٣، ٤/٣٨٧، ٦/٣٩٧) وسيذكرها في: (٨٨–ب، ٩١–أ) وانظر: أمالي ابن الشجري (٣/١٤٥) والمفصل٧٢، وشرح ابن يعيش (٢/٩٤) والأخير من الشيرازيات.

(٣) أصل المسألة عند سيبويه (٣/١٠٦) من مسألة سأل عنها الخليل، وبعضها في: الأصول (٢/١٩٩–٢٠٠) وهي في ذكرك يميناً لغيرك. وللسيرافي في: شرحه (١٠/١٤٥) بيان شاف ذكر فيها أنه يجوز في إخبارك عن اليمين حكاية لفظ اللافظ ويجوز الإخبار بالمعنى. وكلام أبي عثمان هنا على الأخير.

(٤) الأصل: لتفعلن، والتي بعدها: لأفعلن، وتصحيحهما من الكتاب وشرح السيرافي ومن قوله بعد ذلك "فلم يجئ بتفعلن..."

«بِعَينٍ لا أَرَيَنَّكَ»(١)، هو فِعلٌ لك فجاء لفظُه كأنه يَنهى نفسَه(٢) لمَا كان فيه من مَعنى (تَغيَّبْ عنّي).

قلتُ لأبي [عثمان](٣): فلِم لم يُدخِلوا التنوين(٤) في الفِعل الواقعِ(٥) في القَسَم؟ فقال: لِيُفْرَق بين اللام التي تدخُل للابتداء ولامِ القسم.

قال سيبويه(٦): ﴿وإذْ أخَذَ اللهُ ميثاقَ النَّبيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم﴾(٧) (ما) بمنزلة (الذي)(٨)، ثم فَسَّره بتفسير الجزاء بأنَّ اللام التي وقَعَت على (ما) زائدةٌ توكيداً، وإنما كان اللامُ في باب القسم توكيداً [إذا](٩) جاز أن تَطرحها، ويَستغني الكلامُ عنها؛ نحو: واللهِ لَئِنْ جئتني لآتِيَنَّك، فيجوز أن تقول: واللهِ إنْ تأتني لآتِيَنَّك؛ لأنَّ القسم يَعتمد على آخرِ الكلام، والذي بينهما شَرْط، ولا يجوز أن تَحذف اللامَ من قولك:

(١) مثل يضرب في الحث على ترك البطء، أي اعمل كأني أنظر إليك، جاء برواية (ما أرينك) في: الكتاب (٣/٥١٧) والشعر والشعراء٦١١، والمقتضب (٣/١٥) ومجالس ثعلب٥٥١، والإغفال (١/١٢٩، ١٣٨) وجمهرة الأمثال (١/٢٦١) ومجمع الأمثال (١/١٧٥) والمستقصى (٢/١١) وشرح ابن يعيش (٩/٥) والصحاح واللسان (رأى) والأساس (عين). واخشى أنَّ أبا عثمان أراد قولهم (لا أرينك هاهنا) لأنَّ قوله بعد ذلك موافق لما ذكروه في الأخير لا في المثل، لأنه يَنهى نفسه والمعنى أنه يريد غيره. وانظر شرح الحماسة للمرزوقي٥٢١، ٧٣٨

(٢) وهو يريد المخاطب.

(٣) في الأصل: لأبي يعلى، وهو سهو صوابه مما في: الحجة (٣/٦٦) وأبويعلى تلميذ لأبي عثمان وترجمته في (٤٣-أ) وهو السائل هنا. وقد عقد أبوعلي في: الإغفال (٢/١٣٣-١٣٧) مسألة حكى فيها نص أبي عثمان، وقد أخذ بأكثره في: التعليقة (٢/٢١٣) كما فصل القول في: الحجة (٣/٦٦). وانظر الأقوال في آية آل عمران في: معاني الأخفش (١/٢٢٥) والفراء (١/٢٢٥) والإغفال (٢/٤٠٤) وسر الصناعة٣٩٩، وإعراب القرآن المنسوب٥٦٦، ومجمع البيان (٢/٤٠٣) وشرح الكافية للرضي (٤/٤٥٦) والدر (٣/٢٨٣).

(٤) يريد النون.

(٥) أي الماضي، وفي الأصل غير الواقع، وهو عكس المراد.

(٦) الكتاب (٣/١٠٧).

(٧) سورة آل عمران: من الآية (٨١).

(٨) ذكر في الحجة أنَّ المراد ان (ما) اسم كما أنَّ (الذي) اسم وليست بحرف، ولم يرد أنها موصولة.

(٩) الأصل: إذ، والتصويب من الإغفال والسياق لا يقبل غيره.

واللهِ لَزيدٌ ضربتُه؛ لأنَّ القَسَم ليس مما يَقع على مثل: (زيد) و(عمرو) والذي / ٤١أ بمنزلتهما، وذا في (زيد) يَجوز على يمين ؛ كأنك قلت: واللهِ لزيدٌ لأضربنَّه، وتكون اللامُ الثانية توكيداً تبَع النون؛ ليَفصل بين اللام التي تؤكد القَسَمَ وبين اللام[١] التي يَعتمد عليها القسمُ وتكون يميناً مستأنفة، فإذا أردتَ التوكيد قلت: لا واللهِ لَزيدٌ لأضربنَّه.

ولو كانت بمنزلة (الذي) لكانت مبتدأة و(آتيتكم) صلة، وقد حُذف منه ما يَرجع إليه [والتقدير][٢]: (آتيتُكموه)، و﴿لَتُؤمِنُنَّ بِهِ ولَتَنصُرُنَّهُ﴾[٣] خبرٌ عنه، والهاء في (به) راجعة إلى (ما)، كأنه قال: لَتؤمنُنَّ بما آتيتُكموه.

قال[٤]: والوجْهُ عندي أن يكون للجزاء؛ لأنَّ الفعل الماضي إنما يكونِ في معنى المستقبل في الجزاء لا في غيره، والمعنى: أنه أخَذَ ميثاقَهم على أن يَنصروه ويُؤمنوا بما يَأتيهم فيما يُستقبَل مِن كتابٍ وغيره.

والدليلُ على أنَّ (آتيتكم) ثم (جاءكم) معناه مستقبلٌ قولُه: ﴿لَتؤمنُنَّ به ولتنصرُنَّهُ﴾. فإذا كان جزاءً كانت الأُولى توكيداً، وإذا لم تكن جزاءً كانت اللامُ للقَسَم، وقد قال سيبويه[٥]: ومثْلُ هذه الآية: ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ مِنهُم لأمْلأنَّ جَهَنَّمَ﴾[٦] فهذا جزاءٌ؛ لأنه يقول له ولِمَن تَبِعه، وهذا الفعل الماضي في معنى المستقبل، / ٤١ب ولامُ القَسم الذي يَعتمد عليه وقَعَت عليه، ولامُ القَسم أبداً - وإن كانت مؤخَّرة - فمعناها مقدَّمة، ويجوز أن تُجعَل إلى جَنْبِ المقسَم به[٧]. و﴿لَظَلُّوا﴾[٨] لا يجوز إلا أن يَليَ المقسَمَ به؛ لأنَّ الفعل الماضي إنما يكون في معنى المستقبل وهو بعدَ الجزاء، فإذا تَقدَّمه

---

(١) أجاز ابن بري تكرار (بين) مع الظاهر رادًّا على الحريري منعه ذلك. انظر احتجاجه في: درة الغواص شرحها وحواشيها ٧٦٢.

(٢) إضافة يقتضيها السياق.

(٣) سورة آل عمران: من (٨١).

(٤) أي أبوعثمان.

(٥) الكتاب (٣/ ١٠٨).

(٦) سورة الأعراف: (١٨).

(٧) آخر ما حكاه من كلام أبي عثمان في الإغفال.

(٨) سورة الروم: (٥١) وأول الآية: ﴿ ولئِنْ أرسَلْنا رِيْحاً فَرَأوْه مُصْفَرًّا لظلوا ﴾.

ذَهَبَ ذلك المعنى منه؛ لأنه إنما أحدثَ هذا المعنى فيه بَعده اتساعاً.

قلتُ لأبي [عثمان][1]: أيجُوز: واللهِ لَزيدٌ أضربُه؟ قال: جَيِّدٌ.

فا: يؤكِّد اعتراضَ أبي عثمان على سيبويه في الآية تَشبيهُه إياه بقوله: ﴿لَمَن تَبِعَكَ مِنْهُم لأملأنَّ جهنمَ منكُمْ أجْمَعينَ﴾ وهذه لا تتوجَّه إلا على الجزاء؛ ألا ترى أنه لا يستقيم أن تَحمله على أنها صلة؛ لأنه لا راجعَ في الكلام يَرجع إليه، فتَشبيهُه بهذه التي لا تَحتمل إلا الجزاءَ يوجب عليه أن يكونَ ما شَبَّهه به جزاءً.

وله أن يَفصل بينهما؛ لأنَّ (به) في (لتؤمنُنَّ به) يعود إلى الموصول؛ كما ذَكره أبوعثمان، قال: (لمَا آتيتُكم) خَرَجَ مَخرَجَ المجازاة، ومِثل قولك: واللهِ إنْ أتيتني لآتِيَنَّك، اللامُ الأولى توكيد، والثانية للقَسم، ولا يكون أن يكون الأولى للقَسَم والثانية للتوكيد من قِبَل أنَّ النون مع اللام أخيرة، فلم يَجُز / ٤٢أ أن يكون لامُ (لَظلُّوا) إلا بجَنْبِ المقسَم به لِما فيه مِن معنى الجزاء، وقد فسَّرتُ لك.

قال أبو عثمان: إذا قلت: أتاني غيرُ زيدٍ[2]، فمحالٌ أن يكون (غير) في معنى (إلاّ)؛ لأنه لا يجوز (أتاني إلاّ زيدٌ)، ولكنْ هو (غيرُ) الذي يكون مِثْل (مِثلٍ)[3].

وإذا قلت: أتاني القومُ غيرَ زيدٍ[4]، فـ(غير) هو القوم الذين جاءوا، و(زيد) لم يأت، ووقَعَ الإعرابُ عليه ـ لأنَّ فيه معنى (إلاّ) ـ نحو وقوعِه [على][5] الاسم الذي بَعْد (إلاّ)، ولم يَصِل إلى إعرابِ (زيد)؛ لأنه مضاف إليه.

وإذا قلت: ما أتاني أحدٌ غيرُ[6] زيدٍ، فـ(غير) هو أحَدُ [الذين][7] لم يأتوا،

(١) الأصل: يعلى، وهو سهو كسابقه.

(٢) أصل المسألة عند سيبويه (٢/٣٤٣) وأخذ أبوعلي في: التعليقة (٢/٧١-٧٣) ببعض قول أبي عثمان هنا. وانظر: المقتضب (٤/١٨٧، ٤٢٢) والأصول (١/٢٨٥) والمنثورة ٥٨، والإيضاح العضدي ٢٢٨، والحجة (١/١٤٢-١٦٤) والنكت (٢/٢٥٥).

(٣) مثلها في الإعراب، وخلافها في المعنى.

(٤) انظر: المقتضب (٤/٤٢٢) والحجة (١/١٦٠).

(٥) الأصل: بعد، ولا وجه له.

(٦) في الأصل لم تضبط، وفي الكتاب بالنصب والرفع. واقتصر في: التعليقة (٢/٧٢) على البدلية.

(٧) الأصل: الذي، ولا يستقيم مع قوله: لم يأتوا.

و(زيد) هو الآتي، ووقَعَ الإعرابُ عليه(١) كما يَقع على الاسم الذي بعد (إلاّ)؛ والعلةُ في الموجَب والمنفيِّ واحدة.

الإضمارُ المخالفُ للمُظهَر

قال: تَقول: أتتني امرأةٌ لا [يكونُ](٢) فلانةَ، المضمَرُ مخالفٌ لُمظهَره(٣)؛ كما أقول: أيُّ القومِ ضربتَه؟ فالهاء هي (أيّ) وليس معها مِن معنى الاستفهام ما مع (أيّ)، نكرةٌ(٤) تَدل على الجنس، ومُضمَرُها ليس بخاصٍّ(٥) مثل: زيد وعمرو، وخَبَرُها(٦) خاصٌّ يَحظُرها أن تكون لغيره؛ مثل / ٤٢ب قولك: كان منطلقٌ زيداً(٧)، فـ(منطلق) نكرةٌ تَدخُل في حاله وكلٌّ(٨) ما كان مثلَه، و(زيد) يَحظُره أن يكون لغيره.

ويقال: ضربتُ رجُلاً، فتقول: قد عرفتُ الرجُل؛ يكون على وجهين:

فوجهٌ: أن يكون (الرجل) خاصًّا، وإنما قلتَ لي: ضربتُ رجُلاً، تُعرِّض لي بشيء قد عرفتُه بغيرِ ضرْبك له.

ويجوز أن يكون على قولك: ضربتُ رجُلاً، فتقول: أرجو أن أعْرِف الرجُل، فهذا

---

(١) اي على (غير).

(٢) الأصل: تكون، وهو مخالف لأصل المسألة، وانظر المصادر المذكورة في الهامش التالي.

(٣) (لايكون) في الاستثناء اسمها مضمر وجوباً تقديره (بعضهم) أو اسم فاعل من الفعل السابق له وهنا (الآتي)، وعلى الوجهين هو مذكر والاسم الظاهر مؤنث. واصل المسألة في: الكتاب (٢ / ٣٤٨) وانظر: المقتضب (٤ / ٤٢٨) والأصول (١ / ٢٨٧) والمقتصد (٢ / ٧١٥) وعرض ابوعلي لبعض ما يتعلق بالمسألة في: الحلبيات٢٦٣، والمنثورة ٦٦ والإيضاح ٢٢٩.

(٤) يريد (امرأة).

(٥) ذهب السيرافي في: شرحه (٢ / ٣٧٧) وتابعه ابن عصفور في: شرح الجمل (١ / ٤٠٤) والرضي في: شرح الكافية (٤ / ٢٠٧) إلى انَّ الضمير العائد إلى النكرة غير المختصة فائدته كالنكرة.

(٦) يريد بخبرها (فلانة) وعادة ما يكون علماً.

(٧) اجازه سيبويه (١ / ٤٨) في الشعر وضعف الكلام. وانظر: المقتضب (٤ / ٩٢) والأصول (١ / ٦٧) وشرح السيرافي (٢ / ٣٧٥-٣٨١) وإعراب النحاس (٢ / ١٨٧) والإيضاح العضدي١٣٦، والمنثورة ٢٠٨، والمحتسب (١ / ٢٧٩) وشرح الصفار (٢ / ٨٣٢) وقد اضطرب كلام الأخير فرد مقالة السيرافي اولاً ثم اخذ بها في آخر كلامه.

(٨) معطوف على فاعل (تدخل).

معرفةٌ غيرُ خاصٍّ[١] مثلُ المعرفة التي يُضمَر في (يكون[٢] فلانة).

قال أبو عثمان: سمعتُ أبا عَون الحِرْمازيَّ[٣] يقول:

هل هو إلاّ الذِّيبُ لاقَى ذِيبــا

كِــلاهمــا يَطْمَعُ أنْ يُصيــبا

قَبْلَ الصَّباحِ مَأكَلاً عَجيــبا

قال أبو عثمان[٤]: الألف لا تَقع ملحَقةً إلاّ طرَفاً، ولا تَكون ملحقةً حشواً، والواو إذا لم يكن ما قَبْلها معها فهُما للمَدّ.

قال أبو الحسن[٥]: (الضاربكَ) الكافُ مجرورةٌ، لا يَجوز أن تكون منصوبةً مثل (زيد) إذا قلتَ: الضاربانِ زيداً؛ لأنك إنما تَنصب بنيَّة التنوين في (الضاربان)، والنون في [ضارباك][٦] لا يَجوز إظهارُها كما جاز / ١٤٣أ إظهارُها في (زيد).

قال أبو عثمان: يَنكسر عليه قولُه:

---

(١) لأنّ تعريفه لفظي لتقدُّم ذكره لا لأنه معروف في نفسه. انظر شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٤٠٤) وشرح الكافية للرضي (٤ /٢٠٧، ٣ /٢٣٥).

(٢) الأصل: تكون، وامرها كالسابقة.

(٣) هو الحسن بن علي الحرمازي، أعرابي راوية قدم البصرة ونزل بها، من طبقة الجرمي، وأخذ عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي، كنيته في التراجم أبوعلي، إلا أنه يذكر في بعض الأخبار بأبي عون، وقد ذكر ابن سلام الكنيتين، وجرحه السجستاني. انظر: طبقات الفحول٧٨، ٩٨، ومراثي اليزيدي١٨١، وفعلت للسجستاني١٣٠، والأغاني (٨ / ٣٥٤) والفهرست٧٦، ومعجم الأدباء٩٣١، ونور القبس٢٠٨ والوافي بالوفيات (١٢ / ١٤٢).

(٤) بعض قوله في: المنصف (١ /١١٨، ١٦٨) وقبَس منه أبوعلي في: الحجة (٢ / ٣٦٠) وانظر: سر الصناعة ٥٨٨، ٦٩١.

(٥) القول بأنَّ الضمير في (الضارباك) و(الضاربوك) محله الجر هو لسيبويه إذ هو المختار عنده، ويبدو أنَّ لأبي الحسن قولين أحدهما ما في معانيه (١ / ٩٠) وهو موافق لما جاء هنا، والآخر منقول عنه في بعض المصادر مفاده أنه يوجب النصب، وللمبرد رد على قوله الأخير. وأما أبوعلي فقد عقد مسألة في: البصريات٨٦١-٨٦٦ أجاز فيها الأمرين إلا أن الوجه عنده النصب. انظر: الكتاب (١ /١٨٧) وهامشه (١ /١٨٨) والانتصار٨٥ وشرح السيرافي (٤ /٨٨).

(٦) الأصل: ضاربان، وهو خطأ لعدم ملاءمته للسياق.

وما كلٌّ(١) مَن وافَى منًى أنا عارِفُ(٢)

أليس وقَعَ على نية الهاء؟ وقد جاء بشيء في الكلام وهو التنوين(٣) لا يَثبت مع الهاء، فأثبتَ التنوينَ ونوَى الهاء، كذلك يَنصب الكاف(٤) وينوي التنوينَ، وكذلك:

كُلُّه لم أَصْنَعِ(٥)

أطلقَ(٦) وهو ينوي الهاء، والإطلاقُ لا يَثبت مع الهاء لو أظهرَها.

---

(١) الأصل بفتح اللام، وقد جاءت به الرواية إلا أنه مخالف لاحتجاج أبي عثمان بالشاهد.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فقالا تَعَرَّفْها المنازلَ مِن منى

وهو لمزاحم العُقيلي في: شعره ص١٠٥، والكتاب (١/١٤٦) وشرح أبياته (١/١٧١) وفُرحة الأديب٢٩، ١٦٢، والخزانة (٦/٢٥٢) وبلا نسبة في: الكتاب (١/٧٢) ومعاني الفراء (١/١٣٩، ٢٤٢) والخصائص (٢/٣٥٦، ٣٧٨) وانظر تخريجه في: شعره١٣٦، وذكره أبوعلي في: التعليقة (١/١٠٧) على رفع (كل) ونصبه وتوجيه كل منهما، وأنشده في: الشعر٢٨٣ كقوله هنا و(٩٦-ب) على وجه الرفع الذي حمله سيبويه على أنّ (ما) حجازية و(كل) اسمها، وخبرها (أنا عارف) حُذف منه الهاء والتقدير: عارفه، وهو أحسن الوجهين. والبيت مَثَلٌ ضربه الشاعر فهو يُشْبه مَن أضاع بَعيره بمكَة فأرشده رفيقاه لأن يَنشد ضالته في منى، لذلك كانت رواية الفرحة (فقالا) هي الأنسب.

(٣) أي (عارفٌ). وانظر الخصائص (٣/٣٥٦).

(٤) في (الضاربك).

(٥) بعض بيت من الرجز، وهو مع سابقه:

قد أصبحتْ أمُّ الخيار تدَّعي — عليَّ ذنبًا كلّه لم أصنعِ

وهو لأبي النجم العجلي في: ديوانه١٥٠، والكتاب (١/٨٥) ومجاز القرآن (٢/٨٤) وشرح السيرافي (٣/١١٢) وشرح أبيات سيبويه (١/١٥٥) والمحتسب (١/٢١١) والخزانة (١/٣٤٩) وشرح أبيات المغني (٤/٢٤٠) وبلا نسبة في: الكتاب (١/١٢٧، ١٣٧، ١٤٦) ومعاني الأخفش٢٧٥، والفراء (١/١٤٠، ٢٤٢) والانتصار٥٧، والخصائص (١/٢٩٣، ٣/٦٢) وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٤٣٤، وكشف المشكلات ٥٤٢، ورُوي الشاهد بنصب (كل) ورفعها، فنصبه بفعل محذوف، ورفعه على الابتداء والخبر الجملة بعده على تقدير ضمير محذوف أي (أصنعه). واختلف النحاة في وجه الرفع بين جعله ضرورة شعرية وجوازه في الكلام، وكذلك أبوعلي الذي أنشده في: الشعر٥٠٤، والحجة (٦/٢٦٧) والبصريات٦٣٤، والإغفال (٢/٣١٤، ٥٣٨)، فمنع في الأخير وجه الرفع على إرادة الهاء وحذفها في الكلام أو التنزيل وحصَره في الضرورة، غير أنه احتج به في الحجة لقراءة ابن عامر (وكلٌّ وعَدَ الله الحسنى).

(٦) يريد: أصنعي، فياء الإطلاق لا تجتمع والهاء.

وقال أبو عثمان في باب ما يُرَدُّ فيه علامةُ الإضمارِ إلى أصْله: فَمِمّا رُدَّ إلى أصله (أَعطيتُكُمُوهُ)(١)، قال: كان الأصلُ أن يَجيء بميمٍ وواوٍ في الجمع كما جاء بميمٍ وألفٍ في التثنية، فاستغنَوا عن الواو في الجميع؛ لأنهم أمِنوا اللبْس.

حدَّثني أبو يعلَى(٢) قال: حدَّثَنا أبو عثمان قال: حدَّثنا أبو زيد قال: سمعتُ أبا السَّمّال(٣) يَقرأ: ﴿تَجِدوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيْرٌ وأَعْظَمُ أَجْراً﴾(٤).

وقال أبو عثمان في قوله(٥): "ما شأنُ عبدِ اللهِ هو خيرٌ منكَ؟" يعني: أنَّ الفَصْل لا

(١) اعلاه في الأصل: كـ أي: كذا في الأصل، وذكر سيبويه انَّ الاكثر والأعرف (أعطيتكموه) وانَّ يونس زعم انه يقول (أعطيتكمه). ونصَّ أبوعلي في الإغفال على ان الأخير كالنادر لا يُعمل عليه قياس ويسلم للسماع، وعدَّه ابن جني شاذاً عند عامة أصحابهم. انظر الكتاب (٢/٣٧٧) والأصول (٢/١٢٥) والسيرافي (٩/٩٩) والإغفال (١/٢١٣) وسر الصناعة١٠٣، والخصائص (٢/١٩).

(٢) أبو يعلى محمد بن أبي زرعة الباهلي، بصري من أصحاب المازني ومقدم في طبقته، قُتل ٢٥٧، وله نكت على كتاب سيبويه، وله أخبار مع المازني. وكان أبوعلي يراه أحذق من المبرد ونقل عنه مراراً هنا وفي كتبه الأخرى، ولا يبعد أن يكون المنقول عنه هنا من نكته لتعلق النصوص بكلام سيبويه. وعبارة (حدثني أبو يعلى) مشكلة ولولا تكرارها كثيرا فيما ياتي لقطعت بان فيها سقطا ولعل أبا علي ينقل عن كتاب لأبي يعلى أو عن عصريه فقد وجدت بعض ذلك بنصه في مجالس العلماء كما ساذكره في تخريج تلك النقول. انظر: فهرس الأعلام في أمالي الزجاجي وأخباره ومجالس العلماء، والمصون للعسكري١٢٠، وأخبار النحويين ١٠٨، والحجة (١/٤٣، ٣/٦٦) والإنباه (٤/١٩٠) وبغية الوعاة (١/١٠٤)

(٣) السمال بفتح السين والميم المشددتين قعنب بن هلال العدوي من القراء والنحاة بالبصرة، معاصر لأبي عمرو ابن العلاء والكسائي، له حروف شاذة في القراءات، وذكر القرطبي انه لا يوثق بما يؤثر عنه. انظر: ميزان الاعتدال (٧/٣٨) والمقتنى للذهبي (١/٢٩٣) ولسان الميزان (٦/٣٩٨، ٩/٨٦) وغاية النهاية (٢/٢٧) وتفسير القرطبي (١/٣٥) وفهرس الأعلام للمحتسب.

(٤) سورة المزمل: (٢٠)، وقرأ برفع (خير) و(أعظم) أبو السمال وابن السُّميفع وهي لغة تميم، ويكون على الابتداء و(خير) خبره، والجملة مفعول ثان. ولم يعرض أبوعلي إلا لقراءة النصب في: الشعر٢١٤. انظر في قراءتي النصب والرفع: الكتاب (١/٢٩٣) ونوادر أبي زيد١٥٤، ومعاني الأخفش ٤٨، ٥١٤، ومعاني الفراء (٢/١١٣) والمقتضب (٤/١٠٥) ومعاني الزجاج (٥/٢٤٤) والقراءات الشاذة ١٦٤، والدر المصون (١٠/٥٣١) ومعجم د. الخطيب (١٠/١٥٢).

(٥) أي سيبويه (٢/٣٩٥)، وقد تداخل هنا كلامه وتعليق أبي عثمان. وسيبويه لا يجيز في هذه المسألة إلا الرفع، لأنه لا يعد (هو) ضمير فصل لاشتراطه فيه أن لا يقع بين كلامين يستغني كل منهما عن الآخر بل يقع بين المتلازمين وليس الحال من ذلك، وحكى السيرافي انَّ الكسائي من بين الكوفيين اجاز ذلك. انظر: المقتضب (٤/١٠٦) وشرح السيرافي (٩/١٢٠) وإعراب النحاس (٢/٢٩٥) والحجة (٦/٢٧٦) والمحتسب (١/٣٢٥).

يكون إلا بين كلامين لا يَستغني الأولُ عن الآخِر، و(ما شأنك) كلامٌ مستغنٍ، و(هذا عبد الله) مثلُه، / ٤٣ب وإنما مَثَّله بقوله(١): ألا تَرى أنك لا تقول: هو الظريفُ؛ لأنَّ الفَصْل بين معرفتَين، ولا تَقع المعرفةُ بعد (ما شأنك)؛ لأنَّ الذي يَقع بعده حالٌ(٢)؛ يريد في قوله: ما شأنُ عبدِ الله، لا تَقول: ما شأنُ عبد الله هو الظريفُ.

قال(٣): إنْ كنتَ أتيتَنا أمسِ أعطيناكَ درهماً، وهذا جزاء، وإنما الجزاء لِما لم يَقع، وهذا ماضٍ. قال(٤): جاز هذا لأنَّ معناه: إنْ ثبَتَ هذا عندي فعلتُ، فمعنى الكلام معنى ما لم يَقع بعدُ، فلذلك جاز.

فا: س(٥) يَتأوَّله على المُضيِّ الصحيح في قوله: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾(٦)، وهذا خلافُ قولِ أبي عثمان، وأبو بكر(٧) يوافق أبا عثمان.

قال(٨): وإنما لم يَفرُقوا في (اضربَا) مُثنّى بين المذكر والمؤنث، وفَرَقُوا في الواحد والجميع؛ لأنَّ الياء في (اضربي) تَدل على فاعلة(٩)، والألف في (اضربا) تَدل على

(١) هذا ليس نص كلام سيبويه بل بمعناه.

(٢) في مثل: ما شانك قائما؟ وانظر الكتاب (٢/ ٦٠).

(٣) سيبويه (٣/ ٩٤-٩٥) وآخر العبارة فيه (اليوم) مكان (درهما).

(٤) القائل أبوعثمان كما يظهر من تعليق أبي علي بعده.

(٥) لايريد بـ(س) سيبويه لأنا لا نجد آية المائدة في كتابه، وأبوعلي نفسه في البصريات يحكي عن الخليل وسيبويه انهما ذهبا إلى ما ذهب إليه المازني من مجيء الماضي في الجزاء بمعنى ما لم يمض، وهو ما تجده في بعض كلام سيبويه. فالمراد بالرمز (س) هو أبوالعباس المبرد الذي يذكر الزجاج وابن السراج عنه أنَّ (كان) في الجزاء تكون على معنى المضي لقوتها ومنه آية المائدة، وحكى ذلك أبوعلي في كتبه ورد عليه، ولم أجده في المقتضب أو غيره من آثار المبرد، ولا أستبعد أن يكون الرمز محرَّفاً عن (د) وهو رمز المبرد في: البصريات٧٨ . انظر الكتاب (١/ ١٦) والمقتضب (٢/ ٤٩) ومعاني الزجاج (٣/ ٤٢، ١٠٦) والأصول (٢/ ١٩٠-١٩١) والانتصار١٩٤، وإعراب النحاس (٢/ ٥٢) والإغفال (٢/ ٣٢٩-٣٣١) والبصريات (١/ ٤٤٤) والحجة (٣/ ٢١٢).

(٦) سورة المائدة: (١١٦).

(٧) في السالف من الأصول.

(٨) القائل أبوعثمان كما يشهد بذلك التخريج في الهامشين الآتيين.

(٩) ياء المؤنثة المخاطبة ضمير عند سيبويه، ولكنها عند الأخفش والمازني وكثير من النحويين حرف تأنيث كتاء التانيث، وأبوعلي يأخذ بقول سيبويه وله في ذلك احتجاج طويل في: التعليقة (١/ ٤٠)، وانظر: الكتاب (٤/ ٢١٣) وشرح السيرافي (٢/ ٩) وشرح الرضي (٢/ ٤١٥) وشرح الصفار (١/ ٣٣٠) وما في هامشه.

فاعلتَين. فلو جاءوا بالياء لِتَدل على التأنيث كان قد جَمَعَ بين ما يَدل على فاعلة وفاعلتين، فكان الأمْرُ يَدل على ثلاث؛ فلذلك امتَنَع الفَرْقُ.

قال أبو عثمان[١]: إذا قلت: أنتم تَضربون، أليست الواو ضميرَ الفاعلِين؟ قلت: أجل. قال: أفليست تَدل على غائبين، / ١٤٤أ والفاعلون مخاطَبون، فكيف ذا؟ فقال: قياسُ هذا لو تُكُلِّم به أن تقول: أنتم تَضربُ أنتم، وعلةٌ أخرى أنَّ الفعل إنما أُعرِبَ بنفسه لا بغيره، والواوُ مِن نَفْسِ الفعل، لولا ذلك لم يَقع إعرابُ الفعل بعدها، فذا دليلٌ أيضاً أنها ليست بفاعلة.

قال[٢]: قولُ سيبويه[٣]: "ثمانية مجارٍ" خطأٌ؛ لأنَّ منها ما لا إعراب فيه، فلا مُجرى فيه، وإنما المُجرى في المعرَب، فلو كان في المبنيِّ مُجرَى لكان في أوله مجرى؛ لأنَّ أوَّله بمنزلة آخرِه؛ لأنهما جميعاً مبنيّان؛ لأنَّ أوائل الأسماء أبداً مبنيَّة.

قال[٤]: عَجِبتُ مِن ضرْبِ زيدٍ عمراً، فـ(زيد) ليس بفاعل وإنما الفاعل اسمٌ لـ(زيد)

(١) كلام أبي عثمان يوافق ما حكاه عنه السيرافي في: شرحه (٢ / ١٠) والرضي في شرحه من انَّ الألف والواو هنا حرفان يدلان على الفاعلَين والفاعلِين والفاعل مضمر، في حين يرى سيبويه أنهما ضميران فاعلان. وانظر فيه الرد على أبي عثمان.

(٢) القائل أبوعثمان، وقد رد عليه اعتراضه أبوسعيد السيرافي وابن جني والصفار، ومما ذُكر في ذلك انَّ المقصود بالمجاري أحوال أواخر الكلم وأحكامها وصورها، او انَّ أواخر الكلم مواضع تغيُّر فيجوز إطلاق لفظ المجاري عليها إطلاق بعض على كل. انظر شرح السيرافي (١ / ٦٤) والانتصار٤٤، وشرح الصفار (١ /٢٤٧) واللسان (جرى) ١٤ /١٤١

(٣) الكتاب (١ /١٣) ونصه: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر...".

(٤) في إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله لم أجد من ذِكر مخالفاً في عد المضاف فاعلاً أو مفعولاً، ثم إنّ بعضهم قد نص على انَّ المصدر لايتحمل ضميراً بخلاف الصفة كاسم الفاعل التي يستتر فيها الضمير، ويوافقهم في ذلك أبوعلي في جل كتبه إلا انه في عبارته في: التعليقة (١ /١٣٨) يسمي المصدر مضافاً إلى فاعله ثم يقول إنَّ الضمير في (ضربي زيداً) والظاهر في (ضربُ زيدٍ عمراً) يقوم مقام الفاعل، فظاهر عبارته موافق لما حكاه عن أبي عثمان، إلا ان ذلك يمكن حمله على التسامح بالعبارة لأن سائر كتبه شاهدة على موافقته النحاة. انظر: الكتاب (١ /١٩١، ٢ /٣٥٩) والمقتضب (٣ /٢٦٩) والأصول (١ /١٣٧) وشرح السيرافي (٤ /٤٦، ٩٠) والبصريات٣٤٤، والحجة (٣ /٤١) والإيضاح١٨٣ والشعر٥٢٦، والمنثورة ١٠٨ وكتابنا في (٢٧–ب) والخصائص (٢ /٤٠٨) وابن يعيش (٦ /٥٩) وشرح الرضي (٢ /٢٢٤، ٣ /٤٠٧).

مضمَرٌ (زيدٌ) يَدل عليه؛ لأنَّ الفاعل لا يكون مجروراً، وكذا المفعولُ به فيه(١).

قال(٢): وإنما مَنَع (ضاربٌ) أن يضاف إلى فاعله لأنه لا يضاف إليه مضمراً ، فكذا لا [يضيفه إليه](٣) مظهَراً، قلت(٤): فالمصدرُ فيه قد تُضيفه إلى الفاعل. قال: لأني أضيفُ إليه مضمَراً.

قال أبوعثمان: لا يَلزم الخليلَ(٥) ما قال سيبويه في (لن) أنَّ الفعل صلةٌ فلا يَعمل فيما قبْلَه؛ كما لم يَلزم (كأنَّ زيداً منطلقٌ) / ٤٤ب أن لا يكون كلاماً؛ لأنه لو كان كلاماً كما قال سيبويه(٦) لَكَان (زيدٌ منطلقٌ) صلةً لـ(أنَّ)، فبَقيَ الكافُ لا مُوصِل لها، ولكنَّها(٧) حرفان جُعِلا كلمةً واحدة، فكذلك (لن) بمنزلتهما.

---

(١) اي عند إضافة المصدر إلى المفعول به كقوله (عجبتُ من ضرب عمرٍو زيدٌ) فعمرو عنده ليس مفعولاً وإنما دليل على المفعول.

(٢) ابوعثمان وقد نقل عنه هذا ابن جني في: الخصائص (٢/٣٥٧)، والمسألة في بعض المصادر السالفة.

(٣) الأصل: يضيف مظهرا، والتصويب من الخصائص.

(٤) القائل ابوعلي.

(٥) ذهب الخليل إلى أنَّ (لن) أصلها (لا أنْ) فحذفوا لكثرتها في كلامهم فصارت كلمة واحدة، وعلّق سيبويه بقوله: "ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمّا زيداً فلن أضرب، لأن هذا اسم والفعل صلة فكانه قال: اما زيدا فلا الضربُ له"، يريد انه لا يجوز تقدم معمول صلة (أنْ) وهو (زيد) على (أن). وحكى أبوعلي قول الخليل في بعض كتبه فاحتج له وتجد له في: التعليقة شرحاً لرد سيبويه، ولم أظفر بمصدر حكى قول أبي عثمان. انظر: الكتاب (٣/٥) ومعاني الأخفش (١/١٢٨) والمقتضب (٢/٨) والأصول (٢/١٤٧) وشرح السيرافي (٩/١٧٣) والإغفال (١/٣٣٥) والشيرازيات (١/١٨١) والشعر ٧٦، والتعليقة (٢/١٢٦-١٢٧) والخصائص (٣/١٥٣) وسر الصناعة (١/٣٠٥) والنكت (٢/٣٠٧) وشرح عيون كتاب سيبويه ١٨٠، وشرح الرضي (٤/٣٨) وشرح ابن يعيش (٧/١٥) وشرح المقدمة للشلوبين (٢/٤٧٧) والرصف ٢٨٥، والجنى ٢٧٠، والأشباه والنظائر (١/٢١٢) والخزانة (٨/٤٤٢).

(٦) يذهب الخليل وسيبويه وأبوعلي وجملة من النحاة إلى ان (كأنّ) مركبة من كاف التشبيه و(انّ)، ومراد أبي عثمان ان الحرف بعد التركيب يحدث له حكم ومعنى يغايران ما له قبل التركيب، وإلا لكانت كاف التشبيه في (كأنّ) جاراً للمصدر وليست متعلقة بشيء. وانظر اثر كلام أبي عثمان في: سر الصناعة (١/٣٠٤-٣٠٦)، والكلام في (كأنّ) في: الكتاب (٣/١٥١، ١٦٤، ٣٣٢) والبصريات ٥٥٦، والرصف ٢٠٩، والجنى ٥٦٨.

(٧) أي (كأنّ).

قال أبوعثمان: الدليلُ على أنَّ اللام يُضمَر بعدها (أنْ) أنّك تُظهِره بعدها، فلو كانت عاملةً لم يَظهَر بعدها عاملٌ آخَر[1].

والدليلُ على أنَّ الواو والفاء[2] يُضمَر بعدهما (أنْ) ولا تكونان ناصبتَين أنك لا تُدخِل عليهما حروفَ العطف. و(حتَّى)[3] إذا قدَّرتَها جارَّةً أضمرتَ بعدها (أنْ) ونصَبْتَه[4] لأنْ تَقع على شيء تَجرُّه؛ لأنها لا تُلغَى جارَّةً، فإذا وقَعَت على الجُمل وقَعَ الفعلُ بعدها مرفوعاً[5].

قلتُ[6]: أرأيتَ شيئاً يَعمل عملَين وهيئتُه واحدة؟ فقال: (مُذ) تَجرُّ وتَرفعُ وهيئتُها واحدة، و(كم) تَجُر وتَنصب ولفظُها لفظٌ واحد.

قال: وكان ينبغي أن يكون نفْيُ (سيَفعل) على هيئةِ إيجابه لا يَعمل فيه شيءٌ؛ كما

(١) نصب الفعل بعد اللام بـ(أنْ) مضمرة وجوباً أو جوازاً هو قول البصريين، والكوفيون والجرمي المضارع عندهم منصوب باللام. انظر: الكتاب (٣/٦-٧) ومعاني الأخفش٧٣، ١٢٧، والفراء (١/١١٣، ٢٢٠) ومختصر ابن سعدان٥٢، والمقتضب (٢/٦) والكامل٣٨٠، ولامات الزجاجي٦٦، ٦٨، وشرح السيرافي (٩/١٧٧) والحجة (٢/٣٠٧) والإنصاف٥٧٥، ٥٩٣، وشرح الرضي (٤/٥٣، ٧٨) والارتشاف (٢/٣٩٧، ٤٠١) والمغني (٣/١٦٤).

(٢) نصب المضارع بعدهما بـ(أن) هو قول البصريين، والكوفيون ينصبونه بهما. وكرر أبوعلي هذا في بعض كتبه. انظر: الكتاب (٣/٢٨، ٤١) ومعاني الأخفش ٦٦، ٧٣، والمقتضب (٢/٦، ٢٥) والإيضاح العضدي٣٢١، والتعليقة (٢/١٥٨) والإنصاف٥٥٧، وشرح الرضي (٤/٧٩) وشرح الجمل لابن عصفور (٢/١٤٨) و الرصف٣٨٠، والجنى ٧٤.

(٣) وكذلك الخلاف في ناصب الفعل بعد حتى كسابقه في الواو والفاء. انظر: الكتاب (٣/٥-٧) ومعاني الأخفش١٢٧، والفراء (١/١٣٢) والمقتضب (٢/٦، ٣٧) والإيضاح٢٧٠، ٣٢٥، والتعليقة (٢/١٥٨) والإنصاف٥٩٧، والرضي (٤/٥٣).

(٤) أي المضارع، ليقع المصدر المؤول في محل جر بحتى.

(٥) انظر تفصيل الرفع بعد حتى في: الإيضاح العضدي ٣٢٦.

(٦) أبويعلى يسأل المازني، وبعض النقل في: أمالي الزجاجي ١٤٥، ومجالس العلماء٦٧. وقد تقدم كلام في (مذ) وتخريج القول فيها (٧-ب) وسيأتي في: (١٨٢-ب)، وسيعرض لـ(كم) في (١٣٤-ب) كما عقد لها باباً في: الإيضاح٢٣٨، ومسائل في: المنثورة٧٦-٨٣، وعرض لها في: الشعر١٨١، والشيرازيات٤٣٣، والحلبيات١٠٣، والبغداديات٤٠١، ٥٢٦

لم يَعمل في موجَبه فيَجيء (ما يَفعل) ، وجاء [لن تَفعل](١) على غير قياس(٢).

وقد قال قومٌ(٣): إنَّ السين وسوف هما الرافعتان؛ لأنك لا تُدخِل على الأفعال شيئاً من [عواملها](٤) وهما فيه موجودتان.

قال أبو عثمان(٥): يَكسر عليهم أني لم / ١٤٥أ أرَ عاملاً من عوامل الفعل تَدخل عليه لامُ التوكيد(٦)، وقد دَخلتْ على السين، قال عزَّ وجل: ﴿ولَسَوفَ يُعْطِيكَ﴾(٧).

قال: ويَعني سيبويه بقوله في كتابه(٨): "ما كان لِيَفعل، لم يَذكروا إلاّ أحد الحرفَين، وكان نَفياً لِمَا معه حرفٌ(٩) لم يَعمل شيئاً"، أحَدُ الحرفين اللام(١٠)؛ لأنها لا تَعمل في الفعل شيئاً؛ كما لم تَعمل السينُ في (يفعل) شيئاً، وإنما تَعمل (أنْ) مضمَرةً في قولك: ما كان لِيَفعل(١١).

---

(١) الأصل: أن تفعل، ولا وجه له. وانظر: الكتاب (٤/٢١٧، ٢٢٠) والإيضاح٣١٩، والمقتصد١٠٥٠، وشرحه في: البصريات٤٤٦، وسيشير إليه في (٩٤-ب).

(٢) اعلى (قياس) في الأصل بخط الناسخ: القيا. ولعلها رواية نسخة أخرى.

(٣) لم أجد قائلاً بذلك، غير انَّ الكسائي وابن سعدان يقولان بانَّ المضارع يرتفع بالزوائد في أوله أي حروف المضارعة. وسيعلل ابوعلي في (٨٨-ب) وغيره عدم إعمال السين وسوف في المضارع بانهما كالجزء من الفعل وجزء الشيء لا يعمل فيه. انظر مختصر ابن سعدان٨٦، والسيرافي (٩/١٧٢) وإعراب النحاس (١/١٧٣) والإنصاف٥٥٠، والمغني (٢/٣٤١) وحاشية الأمير (١/١٢٢).

(٤) الأصل: عواملهما، ولا وجه له.

(٥) نقل ابن جني في: الخصائص (١/١٩٨) كلام ابي عثمان هذا مثالا على الاستدلال بعدم النظير؛ وعنه في: الأشباه (١/٣٩٠).

(٦) في رصف المباني٢٣٢ ذكر جواز دخول اللام على ان الناصبة للمضارع نحو: لأن تقومَ خيرٌ لك، وعلله بانها في موضع مبتدأ فعوملت معاملته. ولم أجد هذا عند غيره.

(٧) سورة الضحى: (٥).

(٨) الكتاب (٣/٧-٨) وشرحه السيرافي في: (٩/١٧٧) وأبوعلي في: التعليقة (٢/١٢٨). وهاهنا مسألتان اولاهما وجوب إضمار (ان) بعد لام الجحد وهو قول البصريين يقابله إجازة الكوفيين ظهورها، والأخرى ناصب المضارع بعد اللام وقد فرغنا منها قريباً.

(٩) الأصل: صفة حرف، ووجدت (صفة) مقحمة لا وجه لها، ولم ترد في اي رواية من روايات نص سيبويه.

(١٠) والآخر (ان) المضمرة.

(١١) والصلة بين (ما كان ليفعل) والكلام قبله على (سوف) انهم يرون (ما كان ليفعل) نفياً لقوله (كان سيفعل او سوف يفعل) على وجهٍ او نفياً لقوله (ما كان يريد ان يفعل) على وجه آخر.

فا: مما يَشهد لسيبويه على أبي عثمان في اعتراضه عليه في (ما مررتُ بزيدٍ وعمروٍ)(١): ما رأيتُ زيداً وما رأيتُ عَمراً، وكذلك: لا رجُلَ في الدار(٢).

لا يَلزم مَن قال(٣): أعجَبَني أنْ أضربَك، أن يقول: أعجبني كي أضربَك؛ فيمن أدخَلَ اللام على (كي)؛ لأنَّ (كي) إنما دَخَلَت للعلَّة؛ تقول: جئتُك كي تفعلَ؛ أي: جئتُك من أجْل فعلِك، والفاعلُ لا يَجيء لعلَّة.

قال أبو عثمان(٤): وإنما جاء تثنيةُ (أنا) على خِلاف لفظه(٥)، وجاء تثنيةُ (أنتَ) على لفْظِه؛ لأنَّ (أنت) له أخٌ؛ تقول: أنتَ وأنتَ، ثم تقول: أنتما؛ كما تقول: رَجُل ورَجُل، وتقول: رجُلان، و(أنا) لا أخَ له، لا تقول: أنا وأنا، فلمّا لم يكن له أخٌ يُضَم إليه وخالَفَ / ٤٥ب نُظراءه جاء تثنيتُه وجمعُه على لفظةٍ واحدة.

قال(٦): وإنما تَنكَّبوا إظهار (أنْ) بعد (كدتُ) دون (عسيتُ) ـ وكان الكلامُ معناه

(١) عرض سيبويه في: الكتاب (١/٤٣٨، ٢/١٨٧) لعبارة (مررت بزيد وعمرو) فقال إنك إذا أردت أنَّ المرور وقع بهما معاً فنفيها: ما مررت بزيد وعمرو، وإذا أردت مرورين في: حالين مختلفين، فنفيها: ما مررتُ بزيد وما مررت بعمرو، ومثَّل له أبوعلي بقوله (ما رأيت زيداً وما رأيت عمراً). والمازني يرى سيبويه مخطئاً في الثانية، فالنفي على قدر الإثبات، فتكرار العامل لا يكون إلا في حال تكراره في الإثبات، فالنفي الأخير لا يكون إلا لقوله: مررت بزيد ومررت بعمرو. وقد رُدَّ على المازني قوله بأن عدم تكرار العامل لا ينفي الاحتمال الثاني الذي تقبله الجملة، وأخذ المبرد بقول المازني في (الرد على سيبويه) ولكنه لم يعرض له في المقتضب، واقتصر أبوعلي في: التعليقة (١/٢٢٠) على إيراد اعتراض المازني. انظر: الانتصار١١٧، وشرح السيرافي (٦/٧٦) والفصول المفيدة ٦٣.

(٢) يحكي سيبويه (٢/٢٧٥) عن الخليل أنّ (لا رجل في: الدار) جوابٌ لقولك: هل مِن عبد أو جارية؟ فكأن أبا علي احتج بمجيء النفي عاماً لجميع النوع ولم يُكرر العامل، أو أنَّ نفْيَ الواحد (رجل) جاء جواباً لاثنين، وهذا مخالف لما أوجبه المازني من مطابقة النفي للإثبات.

(٣) أبوعلي يرد اعتراضاً محتملا على قول سيبويه في (٣/٦): مَن أدخل على (كي) اللام فإنها عنده بمنزلة أنْ، وتَدخل عليها اللام كما تدخل على أنْ. ونصَّ أبوعلي في: الشعر٥٠٧ على أن كي وصلتها لا تكون فاعلة، وعقد مسألة لكي في: البغداديات١٩٥. وانظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في مجيء (كي) حرف جر في: شرح السيرافي (٩/١٧٦) وعنه في: الإنصاف٥٧٠، وانظر شرح الكافية للرضي (٤/٤٨)

(٤) يطابق معنى شرح السيرافي (٩/٢٦) لعبارة سيبويه في: (٢/٣٥٠) وانظر شرح الكافية (٢/٤١٠)

(٥) أي: نحن.

(٦) الكلام شرح لبعض عبارة سيبويه في: (٣/١٥٨)، وجاء بعبارة مفصلة في: التعليقة (٢/٢٦٩)=

(أنْ) ـ(١) لأنَّ (كِدتُ) وهذه الأحرف يَكُنَّ لِما أنت فيه، والفعلُ بعد (أنْ) لا يَقع لِما أنت فيه، إنما يَقع مستقبلاً وماضياً.

قال: وإنما ذَكَر سيبويه(٢) (هلاّ تقولُ ذاك) في أنَّ الاسم لا يَقع بعدها؛ لأنَّ أصْلَها ـ وإن تَنكَّبوا ذا فيها ـ أن تَقع الأسماءُ بعدها.

قال(٣): ولا يَجوز (عسى زيدٌ منطلقاً).

قال(٤): إنمالم يَجُز (واللهِ أفعلُ) لأنه يَلتبس الموجَب بالمنفي؛ لأنه يقال: والله أقومُ؛ يريد: لا أقومُ. قال الشاعر:

وأنسَى نُشَيْبَةَ والجاهلُ المُغَـ ـمَّرُ يحسِبُ أنّي نَسِيٌّ(٥)

يريد: لا أنسى.

= والمنثورة٢٣٠-٢٣٢، وأشار له بإيجاز في: الإيضاح١٢١، والشيرازيات٦٢٠، والعسكرية١٤٦، والحجة (١ / ٢٧٢) وانظر: أخبار الزجاجي ١٢٩.

(١) يريد أن معناه المقاربة، وكذا عبارة أبي علي في المنثورة.

(٢) الكتاب (١ / ٢٦٨، ٢ / ٣٠٨، ٣ / ١٠، ١١٥)، والنص فيما ذهب إليه سيبويه من اختصاص (هلا) بالفعل ثم هي لا تعمل في اسم ولا فعل، وهذا مخالف لما ثبت عندهم من انّ الحرف إذا اختص عمِل، والفعل هنا بقي مرفوعا. وأبوعلي في: التعليقة (٢ / ١٣٠) يقول: "ومالم يختص بالعمل في: واحد منهما (الاسم والفعل) من الحروف لم يمتنع وقوع الاسم والفعل جميعا بعده، وإن صار مع احد الضربين من الاسم والفعل بعده اكثر". ونقل محققها في الهامش عن الرماني ان الحرف غير العامل الأصل فيه أنه للاسم. فالأصل في عبارتي كتابنا والرماني يراد به اصل الوضع قبل أن يعرض له عارض يغيره. وأبوعلي في بعض كتبه يقرر اختصاص (هلا) بالفعل. انظر: شرح السيرافي (٥ / ٣٦) والبغداديات٢٩٧، والعسكرية١١١، والمنثورة١٠٦، والرصف٤٠٧، والجنى٦١٣.

(٣) تقدَّم التعليق على عسى قريباً، وهذا كالمثل (عسى الغوير ابؤسا) الذي جاز للرخصة في الأمثال، وانظر: الإغفال (٢ / ٤١٣).

(٤) يعرض لعدم جواز تجرد جواب القسم المثبت من اللام والنون، لتجرده في المنفي لأن الاخير يجوز حذف (لا) النافية منه فيلتبس النفي بالإثبات. وجاء ذلك في: الإيضاح٢٧٧، والتعليقة (٢ / ١٣٣) والشيرازيات ٩٥، والحلبيات٢٦٧، والشعر٥٣ قريبا مما جاء هنا، وانظر: الكتاب (٣ / ١٠٥) وشرح السيرافي (١٠ / ١٤٥).

(٥) من المتقارب، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في: شرح أشعار الهذليين١٠٢، والمقاصد النحوية (١ / ٣٩٩) وذكر ابن يعيش (١ / ٣١) انَّ القصيدة تُروى مطلقةً مرفوعة ومقيَّدة ساكنة.
نُشيبة ابنة عمه، والمغمَّر الذي لم تحكمه الأمور ولم يُجربها. والشاهد ما ذكره أبوعلي، واستشهد لذلك في بعض كتبه ببيتين آخرين لأبي ذؤيب، فلعلها سمة في لغته.

قال[١]: (إذاً)[٢] عندي حرفٌ؛ والدليلُ على ذلك أنها لا تكون مبتدأة ولا مبنيّاً عليها[٣] ولا فاعلةً ولا مفعولة، وإنما أُلغِيَت لأنها إنما تَقع مِن أجْلِ الشيء[٤]، وإنما تَقع موقعَ التي يُستغنَى عنها ـ والمُستغنَى عنها التي في قولك: ائتِني وآتِيك ـ[٥] والتي لا يُستغنَى عنها قولُك: إنْ تأتِ فلكَ درهمٌ.

قال أبو عثمان: أنشَدَني الأصمعيُّ:

/ ١٤٦أ　لَساءَ ما تَحكُمُ يا جَلاجِلُ

الضَّربُ نَقْدٌ والطَّعامُ آجِلُ[٦]

---

(١) أبوعثمان هنا يذهب إلى حرفية (إذن) ويحتج بعدم وقوعها في شيء من الوظائف النحوية الأربع وأنها غير مختصة. ولأبي علي حديث في (إذن) في: الإيضاح ٣٢٠، والإغفال (٢/١٠٠، ١٥٩) والشعر ٧٠، والتعليقة (٢/١٣٢) يكاد يخلو مما جاء هنا. والقول بحرفيتها مذهب الجمهور، في حين يذهب بعض الكوفيين إلى اسميتها على ما حكى المرادي في: الجنى ٣٦٣، وانظر احتجاج الرضي لذلك في: شرح الكافية (٤/٣٩) وانظر المغني (١/١٠٩).

(٢) كذا بالألف ومثله في كتاب الشعر، وقد وجدتها في مخطوط المقتضب كذلك في موضع واحد وسائر المواضع بالنون. وحكى ابن الدهان في: مخطوط شرح اللمع (٣/٦٨-أ) "أن البصريين يكتبونها بالألف ويقفون عليها بالألف، والكوفيون يكتبونها بالنون وهي كذا في كتاب المبرد البصري". في حين أنَّ النحاس في: إعرابه (١/٤٦٣) ينقل عن الفراء عكس ذلك، وقول أبي علي في: الإغفال (٢/١٦٠) موافق لنقل ابن الدهان، وانظر مختصر النحو لابن سعدان ٨٣، والأصول (٣/٢٥٥) ومعاني الحروف المنسوب للرماني ١١٧، وشرح السيرافي (٩/١٩٣) وسر الصناعة ٦٧٩، والرصف ٦٧، والهمع (٢/٢٣٢).

(٣) أبوعثمان ممن يحتج لاسمية الكلمة بوقوعها خبرا، وبذلك استدل في مجالس العلماء ٩٠ على اسمية (إذا).

(٤) يريد أن (إذن) حرف جزاء وجواب، ويلغى عملها إذا ما فقدت شيئاً من شروطها.

(٥) يريد بالتي يستغنى عنها الواوَ في (ائتني وآتِيك)؛ لأنك تقول: ائتني آتك، أو (آتيك) على الاستئناف ولك أن توقع (إذن) موقعها فتقول: ائتني إذن آتيك، ويريد بالتي لا يستغنى عنها فاء جواب الشرط في (إن تأتِ فلك درهم): فليس لك أن تقول: إن تأتِ لك درهم، ولك أن توقع (إذاً) موقعها فتقول: إن تأتِ إذاً لك درهم. انظر: معاني الفراء (١/٢٧٣) والأصول (٢/١٤٨) وشرح اللمع لابن برهان (٢/٣٤٢) وشرح الكافية (٤/٤١) والمغني (١/١١٢) والدر المصون (٢/١٦٧) والخزانة (٨/٤٤٧) والأمير (١/١٩).

(٦) من الرجز، وهما لغطفان بن أُنَيْف أحد بني كعب بن عمرو في: تاريخ الطبري (٣/٥١٨)، والرواية فيه:

لَبئس ما حكمتَ يا جلاجلُ　　النقدُ دينٌ والطعان عاجلُ

وأنت بالباب سميرٌ آجِلُ

وعليها يكون الثاني في المتن ملفقاً من بيتين، و(الطعام) تحريف (الطعان)، وفي الطبري (سمير) تحريف=

قال[1]: (جئتُ بلا زادٍ) لا يَجوز إضماره، لا يجوز (بِلاهُ)؛ لأنَّ المضمَرَ المجرور لا يَقع منفصلاً.

قال أبو عثمان[2]: لـمّا خالَفَ الجوابُ معنى المجاب خالفَ إعرابَه في قولك: ائتني فآتيَك؛ لأنه لا يَأمر الغائبَ[3] إلا بلام الأمر، فنَصَب.

وقال في قوله:

لَئِنْ كنتُ مقتولاً ويَسْلَمُ عامرُ[4]

أي: وعامرٌ يَسلمُ.

= صوابه (سمين)، وجاءت الأبيات بلا نسبة غير مجتمعة في: العين (٦/ ١٣٥) والتهذيب (١١/ ١٠٠) واللسان (بجل). وغطفان يخاطب قيس بن الهيثم السلمي الذي كان يُعلِّق في عنق فرسه جلاجل وهي الأجراس الصغيرة، ومن أمْرِه أنه كان يستأجر الرجال يقاتلون معه فتقاضاه رجُلٌ أجرةً فقال: أعطيكها غداً. وانظر ترجمة غطفان في: معجم الشعراء المخضرمين٣٥٣.

(١) لا يَسلم له احتجاجه إلا بأمرين: أن الباء عاملة فيما بعد (لا)، وأن الضمير المجرور لا يأتي منفصلاً. والأول يقيَّد بإبعاد ما رواه الأخفش عن بعض العرب من إعمال (لا) مع الجارّ، والآخر لا يَدخل فيه ما أجازه النحاة من مجيئه منفصلاً في الضرورة. انظر: الكتاب (٢/ ٣٠٢، ٣٦٣) وهامش الأخير، والمقتضب (٣/ ١١١) ومجالس ثعلب (١/ ١٣٣) والمنثورة٨٦، والتمام٣٣، وسر الصناعة٦٨١، والإنصاف٤٦٦، وشرح الرضي (٢/ ١٥٥، ٤٠٩، ٤/ ٣٢٧) وشرح ابن يعيش (٣/ ٨٥) والارتشاف (٢/ ١٦٥) والخزانة (١٠/ ٢١١) وما بعدها.

(٢) سيبويه يعلل امتناع الجزم فيما بعد الفاء بما يقوله أبوعثمان، ولكنه لا يجعل ذلك علة للنصب بل الناصب هو (أن)، في حين أن تعليل أبي عثمان للنصب هنا وفي (٦٦-أ) موافق للنصب بالصرف أو الخلاف عند الكوفيين، وهو أن تعطف بالفاء فعلا على آخر لا يشاكله ولا يصلح أن يدخل معه في المعنى فيُنصب المعطوف جواباً. وجَمَع أبو علي بين الأمرين في الإيضاح، ولابن جني تفصيل واف لما بين قول البصريين والكوفيين من اتفاق واختلاف. انظر: الكتاب (٣/ ٣٥) ومعاني الفراء (١/ ٢٧) والأصول (٢/ ١٧٩، ١٨٩) وإعراب النحاس (١/ ٢١٩) وشرح السيرافي (١٠/ ٣٢) والإيضاح٣٢٣ وهامشه٣٢١، والتعليقة (٢/ ١٥٤) وسر الصناعة٢٧٥، ودقائق التصريف٣٧، والإنصاف٥٥٥، ٥٥٧، والفصول المفيدة٢١٨.

(٣) أمر الغائب لا بد فيه من اللام في حين أن المواجه قد يأتي باللام على قلة وليس بمستحسن عند أبي علي، والأكثر فيه أن يستغنى عنه بفعل الأمر. انظر: المسائل المنثورة٢٢٤، وتصحيح الفصيح ٩٦، وإسفار الفصيح٤٠٩، وشرح الفصيح٧٤، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٥٢٢) والإنصاف٥٤٠، وابن يعيش (٧/ ٥٩، ٩/ ٣٤).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فلا يدعُني قومي صريحاً لحُرة

وهو لورقاء بن زهير العبسي في: شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٤٣) والكامل في: التاريخ١٥٦، ولقيس بن=

قال: والنصبُ في قوله(١): ائتِني فأُحدِّثَك؛ لأنه لم يَصِل إلى جزْمه إلا بلام، فنَصَب.

قال: ويَجوز:

وتَقَرَّ عيني(٢)

أي: وعيني تقرُّ، وكذا:

ويَغضبُ منْهُ(٣)

على: صاحبي يغضبُ.

= زهير في: الكتاب (٣/٤٦) وتحصيل عين الذهب٣٩٥، والفصول المفيدة٢١٣، وبلا نسبة في: معاني الفراء (١/٦٧) ودقائق التصريف٤٧٠، وأمالي المرتضى (١/٤٨٠) ومجمع البيان (٥/٤٣٢) وشرح التسهيل (٣/٢١٨) والخزانة عرَضا (١١/٣٥١، ٣٦١). وللشعر خبر أورده ابن السيرافي وابن الأثير، والرواية عند الأول: وتسلم بالتاء؛ والمراد بعامر بنو عامر القبيلة. والشاهد عند سيبويه رفع المضارع بعد الواو على ما ذُكر في المتن، وعلله السيرافي في: شرحه (١٠/٤٧) بان "واو الحال تطلب الأسماء المبتدأة، والنصب في يسلم أجود... لأن المعنى: لئن كنت مقتولا مع سلامة عامر"، يريد أن الواو للمعية.

(١) المسألة في: الكتاب (٣/٣٤-٣٦) والحجة (٢/٢٠٦) وسبق الكلامُ على مثلها (ائتني فآتيك)، وسيبويه يجيز فيها الرفع على الابتداء، والنصب.

(٢) بعض بيت من الوافر، وتمامه:

ولُبس عباءة وتقر عيني ... أحب إليَّ من لبس الشفوفِ

وهو لميسون بنت بحدل الكلبية في: سر الصناعة٢٧٣، والمحتسب (١/٣٦٣) والأشباه والنظائر للخالديين (٢/١٣٢) والحماسة الشجرية (٢/٥٧٣) والحلل٢٦١ وكشف المشكلات٥٨٧، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/٣٤٦) وشرح الجمل لابن خروف٨٠٤، والمقاصد (٤/٣٩٧) والخزانة (٨/٥٠٥، ٥٧٥) وحاشية بانت سعاد (١/٥٧٥) وانفرد ابن طيفور في: بلاغات النساء١٧٤ بنسبته إلى امرأة من ولد طلبة بن قيس ابن عاصم تزوجها يزيد بن هبيرة، والبيت بلا نسبة في: الكتاب (٣/٤٥) والمقتضب (٢/٢٦) والأصول (٢/١٥٠) والصاحبي١١٢، وإعراب النحاس (٢/٢٧) وانشده أبوعلي في: الإيضاح٣٢١، والحجة (٣/٣٦٢). وجاء في: بعض المصادر: الكلابية، وصوابه الكلبية وانظر الاشتقاق٥٥٧.

والشاهد عند سيبويه وغيره نصب (تقر) بان مضمرة ليصح عطفه على الاسم (لبس)، وليصح اجتماع لبس عباءة وأن تقر العين وخبرهما (أحب) واقتصر أبو علي في كتابيه على هذا الوجه. وأما وجه الرفع - وجعله القيسي في إيضاح الشواهد رواية - على ما جاء في: المتن هنا فعلى الحال وقدّره بالجملة الاسمية لأن واو الحال تلزم الجملة الاسمية، وللرفع تأويل آخر حكاه البغدادي عن اللخمي في الخزانة والحاشية.

(٣) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:

وما أنا لِلشيء الذي ليس نافعي ... ويغضب منه صاحبي بقؤولِ =

قال(١): وإنما جارَكَ(٢) أهلُ المدينة الجارَّ في قوله: ﴿وَما كانَ لِبشَرٍ أنْ يُكَلِّمَه اللهُ إلاّ وَحْياً أو مِن وراءِ حجابٍ [أو يُرْسِلُ رَسُولا﴾(٣) على تقدير: لا يُكلم اللهُ البشرَ إلا وحْياً أو يُرسلُ رسولاً، أي:](٤) إلا في هذه الحال، فلو أوصَلَه وحيٌ ـ وهو مستثنى ـ ولكنْ وحياً(٥) مِن وراء حجاب، لم يكن معه(٦) (أو)؛ لأنَّ (أو) تَعطِفُه على (وحْي)،

= وهو لكعب بن سعد الغنوي في: الكتاب (٣/٤٦) والأصمعيات٧٦، وأمالي القالي (٢/٢٠٤) والحماسة الشجرية (١/٤٧٣) والمفصل٢٤٩، وشرحه لابن يعيش (٧/٣٦) وأمالي ابن الحاجب (٢/٤٧) والخزانة (٨/٥٧٠) وجاء في: الحماسة البصرية٨٨١ أنها لمالك بن حريم وتروى لكعب بن سعد الغنوي، وهو بلا نسبة في: الكامل٨٨٢ بهامشه، والمقتضب (٢/١٨) والتعليقة (٢/١٦٣) والمنثورة١٤٩، والشعر٤٢٦، والمنصف (٣/٥٢) ومحاضرات الأدباء (٢/١١).

والشاهد أجاز فيه سيبويه النصب على ما في الشاهد السابق عطفا على الشيء، والرفع ـ وهو الأجود عند النحاة ـ عطفا على صلة (الذي)، وعلى ذلك كلام أبي علي في كتبه الثلاثة، ولكنّ حمْل الرفع هنا على الحال كالبيت السابق لم أجده منقولا عن أحد. وانظر اعتراض المبرد والرد عليه في: السيرافي (١٠/٤٧) والخزانة.

(١) حكى الباقولي في: الاستدراك١٧٨، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٥٧ قول أبي علي في الآية الآتية ناصًا على أنه في التذكرة. والنص هنا أقرب لأن يكون تلخيصاً لبعض ما حكاه مع زيادة معنى لا نجده هناك، والمسألة في تفسير وجه الرفع في قراءة أهل المدينة (أو يرسل) بالرفع، بخلاف قراءة النصب التي يقدرون فيها (أن) ناصبة للفعل. والآية مما كثر الكلام فيها في المصادر، ولكن تكاد تخلو مما جاء هاهنا. انظر: الكتاب (٣/٤٩) والمقتضب (٢/٣٤) وشرح السيرافي (١٠/٥٤) ومعاني الزجاج (٤/٤٠٣) والحجة (٦/١٣٦) والمنثورة ١٥١، وإعراب القراءات لابن خالويه (٢/٢٨٩) وشرح عيون كتاب سيبويه١٨٥، وكشف المشكلات٥٦١، ٩٩٧، ١٢٠٤، وتبيان العكبري١١٣٦، ومجمع البيان (٥/٢٨٨، ٩/٦٤) وأمالي ابن الحاجب (١/١١٥) وشرح الرضي (٤/٧٣) والبحر (٧/٥٠٤) والدر المصون (٩/٥٦٧) والمغني (٦/١٢٦).

(٢) كذا، ولم أهتد فيها إلى شيء، ولعله أراد: حرَّك. وانظر كلامه على الآية نفسها في: الحجة (٦/١٣٣) والمسائل المنثورة ص١٥١.

(٣) سورة الشورى: ٥١، وقرأ برفع (يرسل) نافع وابن عامر والزهري وشيبة وبرواية عن ابن ذكوان، وذكر سيبويه وغيره أنها قراءة أهل المدينة. انظر: الكتاب (٣/٤٩) والمقتضب (٢/٣٤) والسبعة٥٨٢، والمبسوط٣٩٦، والمحرر١٦٧٣، والإقناع٧٥٨، والإتحاف٤٩٣، والنشر (٢/٢٧٥) وتفسير القرطبي (١٦/٣٦).

(٤) إضافة يقتضيها السياق اعتمدت فيها على نص سيبويه.

(٥) كذا بالنصب على ما سيبينه.

(٦) أي مع الجار (مِن).

فجعلوا (وحياً) حالاً عاملاً فيه (يُكلِّمه)[1]، وعَطَف (أو مِن وراء) عليه (أو يُرسِلُ)، ويَجعله حالاً[2]؛ لأنَّ (أنْ) لا تَقع إلا على ماضٍ أو مستقبل، والحال لا تكون إلاّ ما أنتَ فيه.

/ ٤٦ب قال: ويجوز نصْبُ (وحْي) على الاستثناء، ويُتَوهَّم بعد (ولكن) معنى (كلامٍ) لِوَصْلِ (مِن)[3] ويكون في موضعِ استثناء.

وقال[4] في قوله:

حَرَاجِيجُ ما تَنفكُّ إلاّ مُناخَةً[5]

(١) ابوعلي يمنع في المنثورة والحجة ان يكون عامله (يكلمه) المذكورة ويقدر عاملا محذوفا (يكلمه) أو ما في معناه. وانظر في هوامش الكشف التعليق على ذلك.

(٢) هذا أحد قولين في الرفع، والآخر على القطع والاستئناف.

(٣) لان ما قبل (إلا) إذا كان كلاماً تاماً لا يعمل فيما بعدها، فيجب تقدير (يكلم) أو ما في معناه يتعلق بها (من).

(٤) نقل البغدادي في: الخزانة (٩/ ٢٥٢) وشرح الأبيات (٢/ ١١٠) هذه المسالة عن القصريات بنصها المذكور ههنا على انها من كلام ابي علي، في حين انّ الكلام يرويه ابوعلي عن ابي عثمان المازني كالنصوص السابقة لما يلي، وانظر الهامش التالي.

(٥) صدر بيت من الطويل وتمامه:

على الخسف او نرمي بها بلداً قفرا

وهو لذي الرمة في: ديوانه ص١٤١٩، وتخريجه فيه٢٠٤٤، والكتاب (٣/ ٤٨) ومعاني الفراء (٣/ ٢٨١) وشرح السيرافي (١٠/ ٥٢) والحلبيات ٢٧٣، ٢٧٨، والموشح٢٣٧، والمحتسب (١/ ٣٢٩) والجنى٥٢١، والإنصاف١٥٦، وشرح ابن يعيش (٧/ ١٠٦) وشرح اللباب للفالي (٢/ ٥٧٣) والخزانة (٩/ ٢٥٠) وشرح أبيات المغني (٢/ ١١٢) وجاء بلا نسبة في: الخاطريات (٢/ ١٠٣) وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٧٣). والشاعر يصف نياقاً بأنها حراجيج وهو جمع حُرجُوج وهي الناقة الضامرة، والخسف: الجوع وهي ان تبيت على غير علف.

والشاهد مما خُطِّئ فيه ذو الرمة بدءاً بأبي عمرو بن العلاء فالأصمعي فالجرمي وغيرهم، واختُلف فيما يُروى عن الأصمعي. والمتكلم هنا لا يرى إلا زيادة (إلا) في: البيت وحكى ابن جني في الخاطريات وابن يعيش هذا عن المازني، ولم اجد من نسبه إلى ابي علي إلا البغدادي معتمداً على نصنا. وانشد ابوعلي البيت في الحلبيات واجاز فيه كون (تنفك) تامة، وعزا القول بالزيادة إلى الأصمعي و(مناخة) خبر (تنفك)، ثم اجاز جعل (على الخسف) خبراً و(مناخة) حالاً على التقديم والتأخير في الاستثناء. وانظر مناقشة ما قيل في الشاهد في شرح اللباب.

(إلاّ) ها هنا زائدةٌ، لولا ذلك لم يَجُز هذا البيت[1]؛ لأنَّ (تنفكّ) في معنى (تَزال)، و(لا يَزال) لا يُتكلَّم به إلا منفيًّا عنه؛ مِثل قولك: ما زِلت قائماً، نفْي زَوَلان[2] القيام.

قال[3]: فوافَقَ الرفعُ النصبَ في وجْهٍ واحد؛ في الإشراك وحدَه؛ قال[4]: يُريد في قوله[5]: لا تأكُلِ السمَكَ وتَشربَ اللبنَ.

مما يُجزَم جوابُه في الأمر والنهي وغيرِهما قال الفرزدق:

ألاَ ليتَنا كُنّا بَعيرَينِ لا نَرِدْ ... على حاضرٍ إلاّ نُشَلُّ ونُقذَفُ[6]

قال أبو عمرو[7]: (حَسْبُك) الضمةُ فيه ضمةُ بناء مِثل ضمةِ (حيثُ)، وإضافتُه

(١) ضعّف المرادي في الجنى القول بزيادة (إلا) وقرَّر أنه غير معروف، وانظر التوجيهات الأخرى في المواضع السالفة.

(٢) زَوَلان من مصادر (زال يزال). وذكَر أبوعلي في: الحلبيات ٢٧١ تصريفات كثيرة للفعل ليس بينها هذا.

(٣) المثال دائر في كتب النحو، ولم أجد بين المتقدمين من عَرَض للرفع فيه وحمْله على الحال، إلا أن السيرافي في شاهد (وتأتي مِثْلَه) أجاز في رواية الأصمعي بتسكين الياء أنّ الواو للحال، وأمّا أبوعلي فعَرَض في: الحجة (٣/٢٩٣) والتعليقة (٢/١٦١) للرفع بعد هذه الواو مطلقاً وحمله على الاستئناف، ويَجوز أن يكون مراده في بعض كلامه الحال على عادتهم في تقدير الحالية بالجملة الاسمية، واقتصر في الإيضاح٣٢٣ على نصب (تشرب). وقد أجاز العكبري في اللباب والرضي وابن الناظم والفالي ما في المتن، واستبعده ابن هشام لدخول واو الحال على المضارع المثبت. انظر: الكتاب (٣/٤٢) والمقتضب (٢/٢٤) والأصول (١/١٥٤) وإعراب النحاس (٢/١٨٤) وشرح السيرافي (١٠/٤٥) والإغفال (١/٢٥٠) واللمع٧٤، والإنصاف٥٥٦، ٦٧٦، واللباب (٢/٢٢،٤١) وشرح الألفية لابن الناظم٦٨٣، وشرح الرضي (٤/٦٦) وشرح ابن يعيش (٩/٢٥) وشرح اللباب (٢/٤٨٧) والمغني (٥/٥٠٣).

(٤) أي أبوعلي، وهذا يرجح أن السابق أبوعثمان.

(٥) أي سيبويه في الموضع المذكور من الكتاب.

(٦) من الطويل، وهو للفرزدق في: ديوانه (٢/٢٥) والنقائض (٢/٩) وأشباه الخالديين (٢/٨٤) وجمهرة أشعار العرب٨٧٨، وأمالي المرزوقي٤٣٩، وخرَّجه محقق الجمهرة من: منتهى الطلب (٥/٢٥٤) والعمدة ٧٦٩. الحاضر: الحي العظيم، نُشل: نُطرد، ونُقذَف أي بالحجارة. والشاهد فيه جزم (نرد) جوابا للتمني.

(٧) نقل أبوحيان والسيوطي عن أبي عمرو بن العلاء وأبي عمر الجرمي أكثر ما في هذا النص، والجمهور على خلاف ما ذهبا إليه فـ(حسبك) معرب عندهم مرفوع بالابتداء وخبره محذوف. ولم أجد في كتب أبي علي إلا قول العرب (حسبك ينم الناس) وخلا كلامه مما جاء هنا. انظر الكتاب (٢/١٠٠، ١٢٩) والمقتضب (٤/٣٨٣) والأصول (٢/٣٦) وشرح السيرافي (١٠/١٣٣) والشيرازيات٢٧٤، ٣٩٤، والمنثورة١٥٦، والإغفال (٢/٨٧) والتذييل والتكميل (٣/٢٨٦) والارتشاف (٢/٣٣) والهمع (١/١٠٥).

كإضافةِ (عَلَيْك)(١). قال: وإنما حكَمتَ عليها بأنها مبنيّةٌ دون أن تكون مُعْرَبة؛ لأنها اسمُ الفعل(٢) مثل (رُوَيدَ).

فا: الإضافةُ لا تَمنع البناءَ؛ كما لم تَمنعه في (كم رجُلٍ)، ولا يَمنعُ أيضاً كونُها(٣) بمعنى جملة؛ كما [لم](٤) يَمنع (عليكَ) و(حِذْرَكَ) و(دُونَك) و(وراءَكَ) ونحو هذا مما وقَعَ موقع الفعل.

فإنْ قلتَ: / ١٤٧أ فإنَّ الخبر قد يَظهر في نحو قوله: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ﴾(٥)، و﴿حَسْبُكَ اللهُ﴾(٦) [وقولك](٧): حَسْبُك درهمان، ولو كان كما قال أبو [عمرو](٨) لم تَظهر هذه الأخبار(٩)، قيل: ظهورُ الخبر لا يَمنع مما قال؛ إذ قد جَرى مَجرَى الأمْر في مِثْل (حسبُك يَنَمِ الناسُ)(١٠) كما أنَّ إعراب (رُوَيد) في (ضَعْه وَضْعاً رُويداً)(١١) لم يَمنع فيه البناءَ، حيث بُني لوقوعِه جملةً وتَسميةِ الفعلِ به، وكذلك (حَسبُك).

---

(١) أي حرف خطاب وليس اسما مضافًا إليه، وعليك هنا اسم فعل بمعنى الزم.

(٢) بمعنى اكتف.

(٣) أي: ولا يمنع البناءَ كونها بمعنى جملة.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) سورة الأنفال: (٦٢)

(٦) سورة الأنفال: (٦٤)

(٧) إضافة يقتضيها السياق.

(٨) الأصل: عمر، والتصويب ليطابق الأول، على الرغم من أن القول الأول منسوب للاثنين.

(٩) لأن اسم الفعل لا يحتاج إلى خبر، وجاء في: شرح الأشموني (٣/ ٢٧٠) أن مثل (إنّ حسبك الله) يرد على من جعلها اسم فعل؛ لأن اسم الفعل لا تدخل عليه العوامل اللفظية. وانظر: شرح التصريح (٢/٥٣).

(١٠) جاء هذا القول في أكثر المصادر المذكورة في أول المسألة. وجعله أبوعلي في الشيرازيات والمنثورة بمعنى فعل الأمر، ولكنه لفظاً مرتفعٌ بالابتداء، وهو موافق لما احتج به هنا من سلوك (حسبك) سلوكَين معنى ولفظاً.

(١١) جاءت العبارة في: الكتاب (١/ ٢٤٤) والمقتضب (٣/ ٢٠٦، ٢٧٨) والأصول (٢/ ١٣٠) واللباب للعكبري (١/ ٤٥٨)، و(رويد) فيها صفة معربة، في حين إذا جاءت اسم فعل أمر فهي مبنية.

فإنْ قال(١): فإنَّ الضمَّ إنما يَجيء في البناء في الغاية(٢)؛ نحو: حيثُ وجاءَ [تحتُ](٣).

وقال(٤): ليس معنى ﴿قُلْ لِعِبادِي يَقُولُوا﴾(٥) الجزاءَ؛ أي: إنْ قلتَ لهم فَعَلوا؛ لأنه قد قال لهم ما لم يَفعلوا، والمعنى: أنه قال: قلْ لعبادي افْعَلوا؛ لأنه إذا قال: قُلْ، فقولُه لم يَقع بعدُ، فوَقَعَ (يَفعلوا) في موضعِ (افْعَلوا)، و(افْعَلوا) غير متمكّنٍ في الأفعال، فلمّا وَقَعَ المتمكّن موقعَ غيرِ المتمكّن صار مثلَه؛ كما وَقَعَ (يا زيدُ) موقعَ (أنتَ) فبُنِي (زيد) كما بُني (أنت)، فاستُغْنِيَ بـ(زيد) عنه لمّا وَقَعَ موقعَه، فكذلك استُغني بـ(يَفعلوا) عن (افعَلوا)، ومِثْلُه: ﴿قُلْ لِعِبادِيَ الذِينَ آمَنُوا يُقيمُوا الصَّلاةَ﴾(٦)، و«مُرْهُ يحفِرْها»(٧).

(١) لم يرد في الأصل جواب على هذا.

(٢) الغاية ما كان أصله ان يضاف فإذا اقتُطِع عما يضاف إليه وسُكِتَ عليه صار حدًّا يُنتهَى إليه فسُمِّيَ غاية، واكثر الغايات ظروف، ومنها ما ليس ظرفاً مثل (حسب). انظر الكتاب (٣/٢٨٧) والمقتضب (٣/١٧٤) والأصول (٢/١٤٣-١٤٤) وسر الصناعة٥٠٨، والمفصل١٦٨

(٣) الأصل: نحن، ولا معنى له. وحكى سيبويه عن بعض العرب بناء (تحت) على الضم. الكتاب (٣/٢٨٩) والمقتضب (٣/١٧٥).

(٤) القول ببناء المضارع لوقوعه في موضع الامر في مثل الآية حكاه أبوعلي عن أبي عثمان المازني في العسكرية والحلبيات والمنثورة، وقال السيرافي: لم يَذكر ذلك سيبويه ولا متقدمو البصريين وذكره الفراء والزجاج حكاه عن المازني واحتمل السيرافي انه أخذه عن الفراء. ولم أجد في معاني الزجاج إلا إجازة القول دون عزو، في حين ينقل النحاس بسنده عن المازني قولاً مغايراً لذلك، ويحكي ابن خروف في شرح الكتاب عن المبرد أنَّ هذا القول في فرخ الجرمي، ومثله الشاطبي في: المقاصد (١/١١٣)، واحتج أبوعلي بقول أبي عثمان في العسكرية لبناء المعرب إذا وقع محل المبني وهنا في (٦٩-ب)، غير أنه سيذكر في (١٩١-ب) ما يفسده، ونَقَل الجامع في كشف المشكلات قول أبي عثمان بلفظ يقارب ما في المتن والمنثورة، وحكى في إعراب القرآن المنسوب انّ اباعلي لا يرتضي قول أبي عثمان. وفي المسألة اقوال اخرى انظرها ومناقشتها في: الكتاب (٣/٩٩) ومعاني الأخفش٨٢، ٤٢٥، ومعاني الفراء (١/١٥٩، ٢/٧٧، ٣/٤٥) والمقتضب (٢/٨١) ومعاني الزجاج (٣/١٦٢) وإعراب النحاس (٢/٣٧٠) وشرح السيرافي (١٠/١٢٨) والإغفال (١/٦٤) والعسكرية١١٦، والمنثورة١٥٩، والحلبيات١٠٧، والشعر٥٣، وكشف المشكلات٧٢١، ١٢٢٨، وإعراب القرآن المنسوب٨١٢، وشرح اللمع للكوفي٤٥٠، وأمالي ابن الشجري (٢/٤٧٧) وشرح الكتاب لابن خروف١٨٤، ومجمع البيان (١/٢٤٣، ٦/٨٩، ٩/١٣٢) وأجمعها ما في: الدر المصون (٧/١٠٥) إلا أنه نسب قول المازني للفارسي وهو موافق لظاهر ما في المتن.

(٥) سورة الإسراء: (٥٣)

(٦) سورة إبراهيم: (٣١)، وجاء في الأصل: الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وهو سهو.

(٧) الأصل: يحفرها، وهو تصحيف إذ القول من التراكيب النحوية المشهورة، وجاء في الكتاب والمقتضب والأصول (٢/١٦٢).

قال[١]: لو أظهَرَ (أنْ) هنا جاز نَصبُه على المفعول مِثل / ٤٧ب قوله[٢] فيما قال: ﴿حتَّى إذا جاءُوها وفُتِّحَتْ أَبْوابُها﴾[٣]، أضاف (إذا) - وهو حينٌ - إلى (جاءوها)، و(فُتِّحت أبوابها) معطوفٌ، فليس في الظاهر خبرٌ[٤] مُضمَر.

فإذا قلت[٥]: مَخافةَ الشَّرِّ، فيَجوز أن يكون جرًّا؛ لأنهم يَحذفون حرفَ الجرِّ منه كثيراً؛ مثل:

---

(١) تقدير (أن) في مثل هذا الموضع لم أجده عن أبي عثمان ولكنه مما تَكرر فيه حديث أبي علي. انظر الشعر٤٠٢، ٥٢١، والحجة (٦/٩٨) والشيرازيات٦٨، ٣٨١، ٥٦٣، والعسكرية٢٠٢، وابن جني في: سر الصناعة٢٨٥.

(٢) قال الخليل حين سأله سيبويه (٣/١٠٣) أين جواب (إذا) في الآية: إنَّ العرب قد تَترك مثل هذا الخبر في كلامهم لِعلم المخاطب لأي شيء وُضع هذا الكلام، وسيبويه يجيز في (مره يحفرها) الرفع على تقدير حذف (أنْ) من (مره أن يحفرها) والفعل عنده كأنه في محل اسمٍ منصوب، وكذا الآية على تقدير حذف الجواب وظاهرُها يخلو من ذلك، والحامل على الحذف في الموضعين واحد. وجاء في: الجنى٣٧٢ أن الفارسي في التذكرة أجاز أن تكون (حتى) في الآية ابتدائية و(إذا) شرطية، وأنَّ (حتى) جارة و(إذا) اسمٌ خرج عن الظرفية مجرور بحتى فلاجواب لإذا. وبشرطية (إذا) يقول جمهور النحاة غير أنهم يختلفون في الجواب فيقرر أكثرهم حذفه، فيما يقول كوفيون بزيادة الواو في (وفتحت) أو في (ويقول لهم خزنتها) وما بعدها جواب (إذا)، والجمهور في الواو بين كونها عاطفة أو حالية. وابوعلي في سائر كتبه ياخذ بقول الجمهور في الآية وأمثالها. وانظر: الكتاب والمجاز (١/٣٧، ٢/١٩٢) ومعاني الأخفش١٣٢،٤٩٧، وفعلت وافعلت للسجستاني٨٦، وتاويل المشكل٢٥٣، والمقتضب (٢/٧٨) ومعاني الزجاج (٤/٣٦٣) والطبري (١/٣٣) وإعراب النحاس (٤/٢٢) ومعانيه (٦/١٩٦) وشرح السيرافي (١٠/١٣٦) وإعراب ابن خالويه (٢/٢٥٨) والصاحبي٤٠١، والشعر٣٩١، والمنثورة١٦٩، والتعليقة (٢/١٥١، ٢١١) والمحتسب (٢/٣٠٨) وسر الصناعة٦٤٦، والكشاف (١/٤٢٧، ٤/١٤٧) وامالي ابن الشجري (٢/١٢٠) وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣٨، ٨٨٩ والمجمع (٨/٤٦٢) والاقتضاب (٣/٢١٧) وشرح الرضي (٣/١٩٣) والدر المصون (٩/٤٤٧) والبرهان (٣/١٩٠) والهمع (١/٢٠٦) والدراسات (١/١/١٩٦).

(٣) سورة الزمر: (٧٣) وقرأ بتشديد (فتحت) ابن كثير ونافع وابوعمرو وابن عامر وابوجعفر ويعقوب. السبعة٥٦٤، والإقناع٧٥١، والنشر (٢/٢٧٢) والإتحاف٤٨٣، ولم تات إلا مشددة في الكتاب ومعاني الأخفش ومخطوط المقتضب.

(٤) تسمية الجواب خبراً كثير عند المتقدمين، انظر: الحجة (٢/٢٤٧) و المواضع المذكورة من الكتاب والمعاني وما اتفق لفظه.

(٥) أجاز سيبويه في المصدر المؤول الواقع مفعولاً له النصبَ تبعاً للخليل والجرَّ، وامّا المصدر الصرِيح مثل (مخافة) فلم أجد مَن أجاز فيه غير النصب، بل إنَّ اباعلي في الإغفال صرَّح بانه لا يجوز فيه إلا النصب.=

وبلدَةٍ بَعيدةِ النِّيَاطِ(١)

وقال(٢): الفاءُ إنما تَدخُل في جُوابِ المبتدأ؛ لأنَّ ما بعد الفاء يَجب بما قبْلَها، وقولُه: ﴿ قُلْ إنَّ الموتَ الذي تَفِرُّونَ منهُ فَإنَّه مُلاقِيكُم ﴾(٣) هو يُلاقيهم فرُّوا أو لم يَفرُّوا، فالفاءُ هاهنا زائدةٌ.

وسألتُه(٤): لِمَ لا يكونُ المضمَرُ حالاً؟ فقال: لأنَّ المضمَر لا يُفيد معنى لم يكن في المظهَر، وإنما يُضمَر بعدما يُذكَر، والحالُ يُفيد في الاسمِ والفعلِ معنى لم يَكن فيهما؛ تَقول: جاء زيدٌ، ثم تقول: راكباً، فقد أعلمتَ أنَّ مجيئه كان في حالِ رُكُوبه.

قال(٥): ويَجوز إلغاءُ (عَلِمتُ)؛ لأنها مِن حروف القَلْب؛ يريدُ الشّك واليقين.

= والكلام هنا لا يُقبل إلا على قول الكوفيين بجواز الجرِّ بالجار المحذوف، والبصريون - وأبوعلي يصرح بقولهم - لا يجيزون ذلك إلا بعوض من المحذوف، فالأقرب انّ أباعلي يحكي القول عن المازني، لاسيما أنه عرض لهذ المسألة في كتبه فلم يَندَ عن مقالة البصريين. وانظر الكتاب (٣/١٢٧، ١٥٦، ١/٢٦٢، ٣٦٧، ٣٨٥، ٣٩٠) ومعاني الأخفش١٧٩، ومعاني الفراء (٢/١٧٣) والأصول (١/٢٠٦) والسيرافي (٥/٣٠) والإغفال (٢/٨٢) والبصريات٢٢٣، والإيضاح٢١٨، والمنثورة١٣، والشيرازيات٢٤٤، والشعر٥٢، والتعليقة (٢/٢٣٩) والكشف١٧٦، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٠٦، والإنصاف٣٩٣، وأمالي ابن الشجري (٢/١٢٨).

(١) من الرجز، وهو للعجاج في: ديوانه (١/٣٨٠) وتخريجه فيه (٢/٣٩٨) وزد العقد الفريد (٥/٤٧٤). بعيدة النياط: طرقها بعيدة. والشاهد جر (بلدة) بالجار المحذوف، وهو موضع خلاف مذكور في الشعر والإنصاف.

(٢) ذكر أبوعلي في الحجة أن أبايعلى حكى عن المازني زيادة الفاء في الخبر في الآية المذكورة، وحكى زيادتها عن الأخفش والمازني في غير الحجة كما حكى منع سيبويه ذلك إلا في حالات مذكورة، وكان يحتج بذا وذا. انظر: الكتاب (١/١٣٨،٣/١٠٢) ومعاني الفراء (٣/١٥٥) والأخفش١٣٢، والمقتضب (٣/١٩٥) وشرح السيرافي (٤/١٠) والحجة (١/٤٣) والإيضاح٩٦، والبغداديات٣٠٩، والشعر٢٨٠، ٢٩٤، ٣٢٦، والإغفال (٢/٥٣٠) والمنثورة١٢٠، وكتابنا (١٠٤-أ) وسرالصناعة٢٦٠، والجنى٧٠، والمغني (٤/٤٢٧).

(٣) سورة الجمعة: (٨)

(٤) أبويعلى يسأل أباعثمان المازني. وعرض أبوعلي في: الإيضاح٢٢١ لعدم وقوع الضمير حالا وعلّله بخلاف ما جاء هنا.

(٥) كسابقه القائل المازني وسائله أبويعلى. وذكر أبوعلي في كتبه الإلغاء ولكنه علّله بما يختلف عما في كتابنا، وحكى في التعليقة عن الزجاج أن الشك واليقين يدخلان الجملة بدخول ظنّ وعلم ولم يقل كما جاء هنا إنهما محتملان في الجملة. انظر: الكتاب (١/٤٠،١١٨) وشرح السيرافي (٢/٣١٦، ٣/٢٣١) والإيضاح١٦٧، والتعليقة (١/٧٠) والإغفال (٢/٤٤٥) والبصريات ٨٧٥.

قلتُ: أفَلَيس هو يقيناً؟ فقال: إنما مجيئُه في الكلام لإخراجِ الشكِّ مِن قَلْبِ المخبَر، لو قلتَ: زيدٌ منطلقٌ، ظَنَّ مَن يُخبره أنه يجوز أن يكون يقيناً أو شكًّا؛ لأنك تقول: زيدٌ منطلقٌ ظننتُ، / ٤٨أ فيَشكُّ بعد اليقين، وزيدٌ منطلقٌ علمتُ، فعلمتَ أنَّ كلامَه كلَّه على اليقين، وأخْرَج هذا المعنى مِن قَلْبه.

قال(١): لأنك لا تُحْدِث عملاً في قولك: ([لا](٢) مَن يأتِني آتِه) إلاّ نفيَ المعنى؛ أي لا يغيِّر الجملة.

وقوله(٣): (هل إنْ تأتِني آتِك) لا يُجيزه؛ لأنَّ (هل) لم يتَّسعوا فيها ما اتَّسعوا في الألف، فلا يَجوز تقديمُ (آتك)؛ لأنه مجزوم.

قال(٤): والقَسَم لا يُلغَى إذا كان مبتدأ، قال: لا يَجوز أن تقول: واللهِ لَئنْ تأتِني آتِكَ؛ لأنَّ المقسَم عليه (آتك)، والقَسَم لا يَقع على مِثل (إنْ) في الجزاء؛ لأنَّ (إنْ تأتني) شرطٌ و(آتك) المشروطُ عليه، ولا يَقع على الشرط دون المشروط عليه.

قال(٥): لَئِنْ أتيتَني لآتِيَنَّك، اللامُ الأُولى أَولى للقَسَم أم الثانية؟ فقال: الثانيةُ للقسم، والأولى توكيدٌ لها؛ والدليلُ على ذلك أنها تُحذَف، والتي يَعتمد عليها القَسمُ لا تُحذف. فقلتُ(٦) له: أيَّتُهما التي بمنزلة اللام التي تَقع في (لَزيدٌ لأضربَنَّه)(٧)؟ فقال: جميعاً توكيدٌ؛ إلاّ أنَّ التي مع (زيد) لا تُحذَف، وتُحذَف التي مع (إنْ)(٨).

(١) سلفت في (٣٦–ب) موافقة سيبويه في امتناع وقوع الجزاء بعد ما، وهنا الكلام موافق لسيبويه في جواز الجزاء بعد لا. انظر: الكتاب (٣/٧٦) وشرح السيرافي (١٠/٩٠) وقد فرَّق أبوعلي بين (لا) و(ما) في الإغفال (٢/١١٤).

(٢) إضافة يقتضيها السياق.

(٣) موافق لمعنى قول سيبويه في (٣/٨٢) الذي أجاز وقوع الجزاء بعد همزة الاستفهام، ولم يجزه بعد غيرها من الاستفهام. وانظر التعليقة (٢/١٩٤) وشرح كتاب سيبويه لابن خروف ١٦٨.

(٤) موافق لمعنى قول سيبويه في: الكتاب (٣/٨٤) وانظر شرحه في: التعليقة (٢/١٩٧).

(٥) ومثله قول سيبويه في: الكتاب (٣/١٠٧، ١٥٠) ويريد بأنها للقسم أنها لجواب القسم، وهي التي يعتمد عليها القسم. وانظر شرح المسألة في: الإغفال (١/٤٠٦–٤٠٧) والبغداديات ٢٣٥، والتعليقة (٢/١٧٩) والشعر٥٥.

(٦) المتكلم أبو يعلى والمجيب المازني، وكذا فيما يلي.

(٧) يريد لام الابتداء وهي للتوكيد.

(٨) الأصل: إنَّ بالتشديد، وهو خطأ لأنه يريد (لئنْ).

قال: تقول: والله لَئنْ أتيتَني لا آتِيك، اللامُ الأُولى للتوكيد، و(لا آتيك) للقَسم. قلتُ: أفَتُوكِّدُ / ٤٨ب بموجَبٍ مَنْفيًّا؟ قال: نعم، لـمَّا كانا يَكونان جميعاً للقَسَم أُكِّدَ به.

قلتُ له: إذا قلتَ: والله إنْ أتَيتَني لا آتِيك، جوابُ الجزاء أين هو؟ فقال: (آتيك) هو الجزاء، و(لا) هو مُعتمَدٌ للقَسم. قلتُ: أفَتَجِدُها مثلَ (أمَّا إنْ أتيتَني فآتِيك) الفاء جوابٌ لـ(أمّا)، و(آتيك) جوابُ الجزاء؟ فقال: لا؛ لأنَّ هذا[١] يَجوز حذفُه قبل القَسم والمقسمِ عليه، ولا يَجوز حذفُ (لَئن أتيتني)، وتلي الفاءُ (أمّا) لأنه لا يكون كلاماً إلاّ فيما قَبْله.

وسألَني عن (والله إنْ أتيتَني فلا آتيَنَّك) قال: لا يَجوز لأنه لا يَجوز تقديمُه ومعه الفاء[٢]، وإنما يكون مُعتمَد القَسَم ما [جاز][٣] أنْ يَليَ القَسمَ.

وقال فيمَن جَعل (أين) اسماً[٤]: إنه يَجوز (أينَ متى تأتِني فيه آتِك فيه)، وتَجعلُ [متى][٥] ظرفاً لـ(تأتِني). قلتُ: فكيف يَجوز أن يَتعدَّى إلى المصدر والظرفِ مِن المكان والزمان، ولا يَجوز أن أُعدِّيه إلى ظرفَين من الزمان ولا إلى ظرفَين من المكان بلا واوِ عطف؟

قال: لأنه قد تَعدَّى إلى غايته من الزمان، فالذي يجيء بعدُ شيءٌ معطوفٌ، ولا يَجوز (متى أين) و(متى) ظرفٌ لـ(أين)؛ لأنَّ ظروفَ الزمان لا تَتضمنُ الأماكنَ؛ لأنها جُثَثٌ / ٤٩أ كالآدميين.

قال: ويَجوز أن تَشغل الفعلَ عن (متى) في المسألة الأولى، فتقول: أينَ متى تأتِني فيه آتِك فيه.

---

(١) يريد (إن أتيتني) في (والله إن أتيتني لا آتيك).

(٢) لا يجوز تقديم (فلا آتينك) على الشرط (إن أتيتني) ليكون جوابًا للقسم، ويسميه كما سلف معتمد القسم.

(٣) الأصل: كان، وهو تحريف.

(٤) أي ليست ظرفًا. وانظر: الكتاب (٣/٣٣٣) والإيضاح العضدي٢٠٤

(٥) الأصل: أين، وهذا يخالف ما بدأ به من جعلها اسمًا، ويخالف ما يلي من جعلها مصدراً وجعل كيف ظرفًا.

وسألَني فقال(١): إذا قلتَ: (إنْ تأتني أُحْسِنْ إليكَ أُعطِك) هل يجوز أن يكون (أُعطِك) عطفَ البيان لـ(أُحسنْ إليك)؛ مثلَ قولِك: (يا أيُّها الرجُلُ زيدٌ)؟ فقال: لا؛ لأنَّ عطفَ البيان لا يَحل محلَّ الاسم الذي قبْله، والصفةُ قد تَحُل محلَّ موصوفها، والفعلُ ليس مما يوصَفُ، ولا تَجري عليه الأشياءُ مَجرَى عطفِ البيان؛ لأنَّ العَطف كأنه صفةٌ، ولكنْ يكونُ بدلاً؛ وذلك أنَّ المبدَل يجوز أن تُقيمه مقامَ المبدَلِ منه؛ نحو قولك: مررتُ بزيدٍ عمروٍ؛ تقول: مررتُ بعمروٍ.

وقال: إذا أوقعتَ بين المجزومَين نَصباً لا مَعنى فيها(٢) إلاّ على الجمع بين شيئَين؛ نحو قولك: ائتِني وتُحدِّثَني أُكْرِمْك(٣)، المعنى: لِيَكُنْ منك إتيانٌ وحديثٌ، والفاءُ على الحال أو على تَوهُّم الاسم(٤).

وقال في قوله:

كأنَّكَ لم تَذبحْ لأهلِكَ نَعجةً　　　فيُصبحَ مُلْقًى بالفِناءِ إهابُها(٥)

يَجوز أن يكون أراد الصفةَ والحال.

قال أبو عثمان: لا يَجوز (واللهِ زيدٌ لأضربَنَّه)؛ لأنه لا يُفَرَّق بين القَسم وما يُعتمد عليه(٦) إلاّ بـ[إنْ](٧) / ٤٩ب وحدها.

---

(١) المسألة وإن جاءت هنا بين المازني وصاحبه أبي يعلى غير انّ أصلها بين الخليل وسيبويه في: الكتاب (٣/٨٧).

(٢) أي في الواو، وسيأتي ذكر الفاء.

(٣) ضُبط (أكرم) في الأصل بالرفع، ولا وجه له لقوله بين مجزومين.

(٤) أي على تقدير الفعل الأول مصدراً كما قدَّره في المعنى. وقد عرض أبوعلي لشيء من المسألة في: التعليقة (٢/١٩٩) وأصلها في: الكتاب (٣/٨٨) والسيرافي شرحها في (١٠/١١٢).

(٥) من الطويل، وهو لسويد بن الطويلة من بني دارم في: شرح أبيات سيبويه (٢/١١٢) ولرجل من بني دارم في: الكتاب (٣/٣٥) وتحصيل عين الذهب٣٩٠، والرد على النحاة١١٧، والمقاصد الشافية (٦/٥٠، ٦١) وبلا نسبة في: الصاهل والشاحج٢٩١، وذكر ابن السيرافي والمرزباني في: أشعار النساء٨٧ أبياتاً أخرى فيها الشاهد مفتوح الروي. والمعروف في الشاهد نصب الفعل بعد فاء الجواب لوقوعه بعد النفي، ولكنه هنا يُحمل على الصفة أو الحال، والأول لأنه جملة بعد نكرة (نعجة) وإذا عُلقت (لأهلك) بنعجة فقد خُصصت فجاز أن تكون الجملة حالا لها، وهذا يجوز بعد الفاء إذا كان المضارع مرفوعاً كما قال فيما سلف في (وتقر عيني)، ولم أجده إلا منصوباً في المخطوط والمصادر.

(٦) أي جوابه.

(٧) الأصل: انْ، وهو تحريف.

قال أبو عثمان: زَعم سيبويه(١) أنك إذا قلت: له صوتٌ صوتَ حمار؛ ليس الصوتَ الأول، فمِن ثَمَّ لم يجعله وصفاً ولا بدلاً، وأضمَرَ له ما يَنصبُه إذا كان في الكلام الأول دليلٌ على الفعل المضمَر؛ وكأنه لمّا قال: له صوتٌ، دلَّ على أنه يُصَوِّت، فأضمَر (يُصوِّت) بعد قوله: له صوتٌ؛ فكأنه قال: له صوتٌ يُصَوِّته صوتَ حمار، وكان (يُصَوِّته) على معنى (يُظهِرُه)؛ على مثال (صوت الحمار)؛ فكأنه قال: يُظهِرُه إظهارَ صوت الحمار، ثم حَذف (إظهار) استغناءً بعِلْم المخاطَب أنَّ صوت الرجُل ليس صوتَ حمار، وهذا جوابٌ لقولك: على أيِّ هيئة يُخرِج صوتَه؟ فقال المجيبُ: على هذه الهيئة.

وإن كان (صوت الحمار) مضافاً إلى نكرة جاز أن يكون حالاً؛ كأنه قال: يُخْرِجه؟ فيقول: في هذه الحال، ويَحذف (إخراج) كما حَذَف من الأول، ويَستدل بما أبقَى على ما أراد.

ومِثلُ ذلك قولُ العرب: «تَضحكُ لَمْحَ البَرق»(٢)، فـ(لَمْح) يَنتصب على غير (تضحك)؛ كأنه قال: تَلمحُ لَمحَ البرق، ولكنه حَذَف الفعلَ؛ لأنَّ المصدر / ١٥٠أ يَقوم مقامه.

فإن قلت: مررتُ به فإذا هو يُصوِّت صوتَ الحمار، لم تَجعل (صوت الحمار) يَنتصب بـ(يُصوِّت) هذا؛ لأنَّ (يُصوِّت) فِعْلُ الرجُل، فلا يكون فعلُ الحمار مصدراً لفِعلٍ غيره، ولكنه أضمَر فعلاً سوى الفعل الظاهر؛ كما فَعَل ذلك في قوله: «هو يضحكُ لمحَ البرق».

وإنْ شئت قلت: صوتٌ صوتُ الحمار، فرفعتَه على وجهَين:

---

(١) الكتاب (١ / ٣٥٥-٣٦٧) والنص شرح وتعليق على مسألة سيبويه.

(٢) لعله يشير إلى قول ذي الرمة:

تَبَسُّمُ لَمحَ البرقِ عن مُتَوضِّحٍ　　　كلونِ الأقاحي شافَ ألوانَها القَطْرُ

وهو في: ديوانه ٥٨٠، والحلل ١٣٨، والمذاكرة في القاب الشعراء ١٤٠، والخزانة (٨ / ٢٣٨) وتهذيب اللغة (٢ / ١٦) والمحكم (١ / ٢٦٦)، والعبارة لم ترد عند سيبويه، وسيحكي عنه أبوعلي في (٧٥-ب) قولاً فيها، وقد بحَث سيبويه في موضوعها وهو نصْب المصدر بفعلٍ من لفظه مقدَّر إن لم يكن الفعل المذكور من لفظ المصدر، وأخشى أنَّ أبا علي اشتبه عليه الأمر؛ لأنَّ هذا المثال أورده ابن السراج في: الأصول (٢ / ٢٩٨)، أو أن يكون مراده قولَ سيبويه في مثل هذا المثال. ونسَب ابن السراج القول الثاني مما ذهب إليه المازني هنا إلى قوم لم يُسَمِّهم، وحكى السيرافي (٥ / ١٣١) عن المازني القولين المذكورين هنا وجعل أولهما مثل قول سيبويه. وانظر المحتسب (٢ / ٢٦٢، ٣٣٣) وتفسير المسائل ١٥٠، وأمالي ابن الشجري (٢ / ٢٢١) والمجمع (١٠ / ١٥٧).

أحدهما: أن يكون بدلاً من الأول - وليس هذا بدلَ الغلط؛ كقولك: مررتُ برجُلٍ حمارٍ؛ كأنك أردت: مررتُ بحمارٍ، فغلطتَ ولم تُرد هاهنا ذلك - لأنَّ في[1] الكلام معنى (مِثل)، والمِثل هو الأول، فجاز أن يكون بدلاً لهذا المعنى.

والوجْهُ الثاني: أن يكون قال: له صوتٌ، فقيل: أيُّ صوتٍ ذلك الصوت؟ فقال: هو صوتُ الحمار، فيُنزِل المتكلمُ نفسَه بمنزلةِ من سُئِل، وإنْ لم يكن سُئِل؛ كما تقول: مررتُ برجُلٍ زَيدٌ، فتُنزل نفسَك منزلة من قيل له: مَن هو؟ ومِثلُه: ﴿النَّارُ﴾[2]؛ كأنه قال: هي النارُ. فَعَلَى هذا يجري هذا الباب.

وإن شئتَ جعلتَه صفةً إذا كان نكرةً، فأجريتَه على الأول مِثل: له صوتٌ صوتُ حمار، فجعلتَ (صوت حمار) وصفاً / ٥٠ ب للأول، وقد يجوز أن تَنصبه على الحال للنكرة؛ كما تقول: هذا رجُلٌ راكباً.

فإذا كان معرفةً لم يكن حالاً ولا وصفاً؛ لأنَّ النكرة لا توصَف بمعرفة، ولا يوصَف السوادُ بالبياض، ولا البياضُ بالسواد؛ لأنهما جِنسان مختلفان، فالمعرفةُ والنكرة كالأسود والأبيض[3].

قال أبو عثمان: قال الفرزدق:

قـد أدركَ اللهُ ربُّ البيـتِ عادتَه　　　بالحُسين[4] وبالأمرِ الذي ائتَمَرا

عِشْرينَ حَولاً تَمادَى في ضَلالته　　　يخـادعُ النـاسَ بالبَظْرِ الذي شَبَرا

مُسْتلْئِمًا دونَـه يسعَـى بِشِيَّتِه　　　كأنَّـما[5] وَرِثَ الأركانَ والحَجَرا[6]

---

(١) (لأنَّ في) سَقَط من المتن فألحقه الناسخ نفسه بالهامش.

(٢) سورة الحج: (٧٢) وتتمتها: ﴿قل أفأنبئكم بشرٍّ من ذلكم النارُ وعدَها الله الذين كفروا وبئس المصير﴾.
وانظر هذا القول في: معاني الأخفش٤٥٣، ومعاني الفراء (٢/ ٢٣٠) والمقتضب (٤/ ١٣٠، ٣٠٤) والأصول (١/ ٦٨).

(٣) هذا ردٌّ على ما حكاه سيبويه عن الخليل من إجازته وصف النكرة بالمعرفة إذا أردت التشبيه، ولم يجزه سيبويه إلا في الضرورة. انظر الكتاب (١/ ٣٦١) والسيرافي (٥/ ١٣٥).

(٤) كذا في الأصل، وهو يكسر الوزن، ولم أهتد إلى إصلاحه، ويستقيم الوزن بقولنا: أبا الخبيبين.

(٥) الأصل: كما نما، وهو تحريف.

(٦) المستلئم: مَن لبس اللأمة أي الدرع. الشية: من (وشي) الحُسن أو اللون المخالف لسائر اللون من الفَرس وغيره، ومن (شوى) الشاء، غير أني لم أجدها مشدَّدة الياء. ولم أظفر بالأبيات في موضع آخر.

[بخط فا: بِشِكَّتِه] (١).

قال(٢): حَدَّثَنا أبو عثمان قالَ: حدَّثَنا الأصمعيُّ(٣) عن مُعتَمِر بن سليمان(٤) قال: رأيتُ أعرابيًّا راكباً(٥) على بعيره وأبوه يمشي، فقلتُ له: أتَركَبُ وأبوك يَمشي؟ فقال: إنَّ أبي لا يَأتَبِل.

أبو يعلَى قال: أنشدنا أبو عثمان قال: أنشدني الأصمعيُّ لقَتادة بن [مُغْرِب](٦) اليَشكُري(٧):

يا أيُّهـا الراكبُ الـمُزْجِي مَطيَّتَه ... بَلِّغْ قُتيبةَ لا يُكْدي بكَ السفَرُ

اجعَلْ لُكَيْزاً ولا تَخلِطْ بهم أحَداً ... سُفَالةَ الرِّيحِ حتَّى يُورِقَ الشجَرُ(٨)

/ ٥١ أ لُكَيْز يعني: عبد القيس.

وحَدَّثَني أبو يعلَى(٩) قال: حدَّثَنا أبو عثمان قال: حدَّثَني أبو عُبيدة قال: اجتمعَ زيادٌ الأعجم(١٠) وقَتادةُ اليَشكُريُّ يومَ عيدٍ بخُراسان عند واليها، فبَدَره قَتادةُ فقال:

(١) الشكة: السلاح.

(٢) القائل هو أبو يعلى، وسيذكره في الخبر التالي. وقد تقدم إسقاط ذكره فيما سلف.

(٣) روى الخطابي الخبر عن الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء، لا عن المعتمر. وفي آخره: "لا يأتبل: أي لا يثبت على الإبل". ورواه الأزهري وعنه ابن منظور موافقًا لروايته هنا وفيه أن الرجل من عمان. ومعنى يأتبل عند أبي عبيد لا يقيم على الإبل فيما يصلحها. انظر تهذيب اللغة (١٥/ ٣٨٨) وغريب الحديث للخطابي (١/ ٦٦١) والمحكم (١٢/ ٧٣) واللسان (أبل).

(٤) معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي البصري الحافظ (١٠٦-١٨٧). انظر سير الأعلام ص٣٨٩٧

(٥) في الأصل تكرر (راكباً) سهوا.

(٦) الأصل: يعرب، وهو تحريف صوابه من المصادر التالية.

(٧) قتادة بن مغرب اليشكري وقيل مغرّب بتشديد الراء، وبالأخير بدأ ابن قتيبة، وهو شاعر كان يهاجي زياداً الأعجم. انظر الشعر والشعراء٤٣٠، والأغاني (١٥/ ٣٨٤، ٣٩٠) وشرح الحماسة للمرزوقي١٥١٧، والمستقصى (١/ ٤٢٥).

(٨) من البسيط، وجاء البيت الثاني بلا نسبة في: جمهرة الأمثال (١/ ٣٨٩) وبعده:

إنَّ الرياح إذا مرَّت بفسوهمُ ... لم تَبق فيهم فساطيطٌ ولا حجرُ

ولُكيز هو أحد قبيلَي عبد القيس وربما تَعم عبد القيس وهي تُرمى بالفسو، وهذا ما أراده الشاعر. سفالة الريح: يقال علاوة الريح حيث تهب، وسفالتها ما كان بإزاء ذلك. قال الجاحظ: النخلة ربما لقحت من ذَكَر النخل إذا كانت تحت الريح، ولذا أشار الشاعر. انظر: الحيوان (٧/ ٢٤٥) والكامل ١٨٢، وجمهرة ابن حزم٢٩٥، وشرح النهج (١٥/ ١٣٤) والصحاح (سفل).

(٩) انظر التعليق على هذه العبارة في (٤٣-أ)

(١٠) شاعر من بني عبد القيس نسبًا أو ولاء، توفي ١٠٠ للهجرة. انظر: شعره٢٥، ومعجم الشعراء المخضرمين ١٦٩.

إذا تَعَـــشَّــوا بَصَـــلاً وخَـــلاّ

وجُـــوفِـــيــاً وكَنْعَــداً قــد صَــلاّ

بـاتُوا يَسُلُّون الفُـــسَـــاءَ سَـــلاّ (١)

وحدَّثَني أبو يعلَى قال: قال أبو عثمان: أنشدَني أعرابيٌّ:

نَمُدُّ لهم بالماءِ مِن غَيرِ هُونِهِمْ　　　ولكنْ إذا ما ضاقَ شيءٌ تَوَسَّعا(٢)

وحدَّثَني أبو يعلَى قال: أنشدَني أبو عثمان قال: أنشدَني الأصمعيُّ:

يا أيُّهـا الـمُـحـتـمِلُ الضَّغِـينا

هل أنْ تـتُـوبَ قـبلَ أنْ تَجِـينا(٣)

يريد: قَدِّمْ توبتَك قبل موتِك، فبَنَى عليه غيرَه.

وأنشَدَني أبو يعلى قال: أنشدَنا أبو عثمان لِزياد الأعجم:

لَعَمــرُكَ إنَّني وأبا حُــمَيْدٍ　　　لَكالنَّشْوانِ والرجُلِ الحَليم

أُريـدُ حِبَـاءهُ ويُريـدُ قَتْـلي　　　وأعْلَـمُ أنـه الرجُلُ اللئيـمُ

/ ٥١ب　وَجَدْنَا الحُمْرَ مِن شَرِّ المطايَا　　　كَمَا الحَبِطَاتُ شَرُّ بني تَميمِ(٤)

---

(١) من الرجز، وهي لقتادة في: الاشتقاق٣٤٣، والبصائر والذخائر (٨/ ١٩٢) وبلا نسبة في: جمهرة ابن دريد١٠٨، ٤٨٩، ١٠٤٣، والمعرّب٦٠، والصحاح واللسان والتاج(جوف) واظن نسبته لزياد الأعجم زيادة من أحد النساخ في: الكنز اللغوي (القلب والإبدال لابن السكيت)٦، ولم يرد في: نشرة حسين شرف. الكنعد والجوفيّ ضربان من السمك، والجوفي مشدد الياء خففت للضرورة، صلّ: أنتن.

(٢) من الطويل، وهو لأبي الحسحاس الأسدي في: الاقتضاب (٣/ ٢٢١) وبلا نسبة في: الحيوان (٥/ ٥٧٩) والبخلاء٢٢٠، والمعاني الكبير٣٩٩، ١٢٣٧، والفاضل٤٠، وشرح الجواليقي٢٢٩، وشرح الحماسة للمرزوقي١٦٩٣، والسمط٨٩٢، واللسان والتاج (مدد) وسيعيد أبوعلي ذكره في (٦٣-أ) وقافيته هناك وفي المصادر: يُوسَّعُ بالضم، وهو الصحيح لان قبله بيتاً مضموم الروي. الهُون: الهَوان. والمعنى: إذا كثر الأضياف علينا وقَلَّ اللبن شُبناه بالماء لا لهوانهم علينا بل لقلة اللبن.

(٣) من الرجز، وقد جاء الأول منهما بلا نسبة مع بيتين آخرَين في المحكم (٥/ ٢٤٣) واللسان (ضغن)، والأول مفرداً في التاج (ضغن). الضغين: جمع ضغينة أي الكره، أو حذفت الهاء للضرورة، أو أنهما لغتان بمعنى.

(٤) من الوافر، وهي لزياد في: شعره ١٦٩، والجنى الداني٤٨١، وشرح شواهد المغني (١/ ٥٠١) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٤٦) والخزانة (١٠/ ٢٢٥) وعن تذكرة أبي علي في: شرح أبيات المغني (٤/ ١٢٥) بسندنا هنا، وجاء الثالث بلا نسبة في: البيان والتبيين (٤/ ٣٧) والأزهية٧٧، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٥٥١)=

وحدَّثني أبو يعلَى قال: حدَّثَنا أبو عثمان قال: حدَّثَنا الأصمعيُّ[١] قال: سمعتُ حَبيب بن شَوْذَب الأسديَّ[٢] يقول لجعفر[٣]: اعزِلْ عنا عامِلَك فلاناً. قال: ولِمَ ذاك؟ قال: لأنه يُطيلُ النَّشْوة، ويَقضي بالعَشْوة، ويَقبَلُ الرِّشوة[٤].

قال أهلُ ذاك: النَّشوة: السُّكْر.

يعقوب[٥]: لمالك بن نُوَيرة[٦] في يوم ضَرِيَّة[٧] يهجو قيسَ بن عاصم[٨]:

لَحَى اللهُ أعلَى تَلْعَةٍ حَفَشتْ به ... وقَلْتاً أَقرَّتْ ماءَ قيسِ بن عاصمِ[٩]

= وتذكرة النحاة٣١١، ومعه الأول في: الدر المصون (٢/١٨٣، ٣٣٣). الحِباء: العطية، والحبِطات بكسر الباء بنو الحبِط الحارث بن عمرو بن تميم. انظر الاشتقاق٢٠٢ والمعارف٧٦ والكامل٤٤٦. ويُروى البيت الأول: كما النشوان = لكالنشوان، وأشارت بعض المصادر إلى الروايتين، ورُوي برويّ مضموم ومكسور، ولا تخلو الأبيات من إقواء بالروايتين، واخشى ان تكون ساكنة الروي غير اني لم اجد من ذكر ذلك. ونَقل البغدادي عن ابي علي كلاماً في الثالث جَعَل فيه (ما) موصولة حُذفت صدر صلتها، ولم اظفر بذلك في كتبه.

(١) الخبر عن أعرابي في والٍ جاء في: البيان والتبيين (٢/١٠١) وغريب الحديث للخطابي (١/١٣٥) والبصائر والذخائر (٢/٦٥)، وانفرد القيرواني في: زهر الآداب١٠٦٠ بجعله بين العُمري وهارون الرشيد. والعشوة ركوب الأمر على غير بيان.

(٢) شاعر عباسي مدح جعفر بن سليمان الهاشمي. انظر: البيان والتبيين (٢/٢٨٩) وسير الأعلام١٢٩٩

(٣) جعفر بن سليمان بن علي بن عبدالله بن عباس (ت١٧٤)، من سادات العباسيين، ولي المدينة ومكة والبصرة، وصحبه الأصمعي زمناً في المدينة. انظر: معجم الأدباء٢١٥٠، وسير الأعلام١٢٩٩

(٤) في هامش الأصل بخط الناسخ: "قلت: يقال: عِشْوة وعَشْوة وعُشْوة. ويقال: رِشْوة ورُشْوة". وفي القاموس رشوة مثلثة ايضا.

(٥) ابن السكيت، ولم اجد هذا النقل في ما بلغنا من كتبه.

(٦) مالك بن نويرة من ثعلبة بن يربوع، فارس شاعر من شجعان العرب اغتيل سنة ١٢ للهجرة. انظر: طبقات الفحول٢٠٤، أسماء المغتالين٢٤٤، والشعر والشعراء٣٣٧، وفوات الوفيات (٣/٢٣٣)

(٧) قرية لبني كلاب وقيل غير ذلك، فيها اجتمع بنو سعد والرباب وبنو حنظلة ثم اصطلحوا وابى مالك، وكان رئيس سعد والرباب قيس بين عاصم. انظر: العمدة٩١٥، ومراصد الاطلاع٨٦٨

(٨) قيس بن عاصم بن سنان المنقري التميمي، صحابي من حلماء العرب وفرسانها. انظر: الإصابة١٠٩٧ وفيها مراجع أخرى.

(٩) من الطويل، وهو لمالك بن نويرة في: المعاني الكبير٥٠٧، وشرح شواهد الإيضاح٤٨٥، ونسبه القيسي في: إيضاح الشواهد للفرزدق وهو ليس في: ديوانه، وهو بلا نسبة في: المخصص (١٧/٦) والبلغة للأنباري٧٨، وانشده ابوعلي في: البصريات ٥٢٢ وشرحه بما جاء هنا، وفي التكملة١٣٨ شاهداً على تانيث القلت، وهي في الأصل نُقرة في الجبل تمسك الماء، لحى الله: لعن.

أعلى تَلعة: صُلب أبيه، وقَلتاً: رَحِمُ أمِّه، وماء قيس: يعني الماء الذي خُلِقَ منه، والحَفْش: الدَّفْع.

ذو الرُّمة:

كأنَّني نازِعٌ يَثْنيهِ عن وَطَنٍ صِرْعانِ رائحُهُ عَقْلٌ وتَقييدُ(١)

صِرعان: غُدوةٌ وعشيةٌ، واحدهما: صِرْع، يقول: إذا راح عقَلَ، فإذا غدَا قَيَّدَ ليَرعَى، فاكتفَى بالمعنى لأنه لمّا قال: (رائحُه عقْلٌ) عُلِم أنَّ التقييد بالغَداة.

يعقوب: للأخطل:

سَبَنْتَى يَظَلُّ الكلبُ يَمضَغُ ثَوبَه لهُ في زُقَاقِ اللامعاتِ طَرِيقُ(٢)

/ ٥٢أ السبنتَى: الجريء، واللامعات: الفواجر، ويمضَغ ثوبه: يريد دنَسَه(٣).

فا: هو مِن الدَّنَس والنَّطَف(٤) عندي خِلافُ قوله:

ثِيابُ بني عَوفٍ طَهَارَى نَقيَّةٌ وأوَجُهُهُم بِيضُ [المَسافِرِ] غُرَّانُ(٥)

(١) من البسيط، وهو لذي الرمة في: ديوانه١٣٦٩، وإصلاح المنطق٣٩٥، والصحاح (صرع)، وفي الديوان٢٠٢٤ فضل تخريج. ورُوي (رائحه) بالهاء والتاء والأخيرة بالنصب والرفع، وفي هامش الديوان: العقل بالنهار يمكّن الإبلَ من الرعي، والتقييد أوثق لئلا تشرد. والشرح في متننا هنا تجده في: الديوان وأضداد ابن الأنباري٢٠٣

(٢) من الطويل، وهو للأخطل في: ديوانه ٣٤٥، والمعاني الكبير٢٣٦، ٥٨٩، وشرح النهج لابن أبي الحديد (٥/٤٢) وبلا نسبة في: الحيوان (١/٣٨١). وفي الديوان: (معان) = (زقاق) وهما بمعنى، و(الغواني) = (اللامعات).

(٣) شرحه السكري في الديوان: يريد أنَّ الكلب يمضغ ثوبه، قد ألِفه لكثرة إتيانه إليهنّ. وفي المعاني: من أُنسه به، يريد أنه يخالف إلى جاراته فيداري الكلابَ بالشيء يطعمها به فهي آنسة به. ولعله هو الدنس الذي ذكره يعقوب، ولم أظفر به في كتبه.

(٤) النَّطف هو الاتهام بريبة والتلطخ بعيب، القاموس (نطف).

(٥) من الطويل، وهو لامرئ القيس في: ديوانه ص٨٣، وقوافي الأخفش١٠٣، وغريب الحديث لأبي عبيد (٢/٨٧) وشرح المفضليات للأنباري ٤٣٦، والمعاني الكبير٤٨١، ٤٨٥، ٥٩٣، والصناعتين٣٥٣، والعمدة ٢٩٠، وتهذيب اللغة (١٥/١٥٤). وفي الأصل: المشافر، وهو تصحيفٌ للمسافر، وفي بعض المصادر: عند المشاهد. ومسافر الوجه ما يظهر منه، وغران: جمع أغر وهو الأبيض، طهارى: جمع طاهر على غير قياس والمراد هنا طهارى من العيب، ولهذا المعنى استشهد أبوعلي بالبيت في: الحجة (٢/٣٢٧)

يعقوب: في قوله:

أَبىً لا أظُنُّ الضَّأنَ منهُ نَوَاجيا[1]

قال[2]: هذا داءٌ لا يكاد يُصيب الضأن، وإنما هو للمِعزى، فإذا أصاب الضأنَ فما ظنُّك بالمعزى؟

رَوَى يعقوبُ الأبياتَ الثلاثة عن الأثرم[3] عن أبي زيد.

يعقوب:

فَجُلْنا جَولــةً ثُــمَّ ارعَوَيْنا فَأَمْكَنَّا لِـمَن شاءَ الجِلادَا

بِضَرْبٍ يُلْقِحُ الضِّبْعانُ منهُ طَرُوقَتَهُ ويَأتَنِفُ السِّفَادا[4]

قال: قال الأصمعيُّ: أخصَبَ مِن القتلى حتى كأنه في ربيعٍ يُخْصِب فيه، ويأتَنِف سِفاداً آخَر.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

اقولُ لكَنَّاز تَوقَّلْ فإنه

وهو لعمرو بن أحمر في: شعره١٧٢، وتهذيب اللغة (١٠/١١٩)، واللسان (أبي)، وبلا نسبة في: العين (٨/٤١٨) والهمز (مجلة المشرق)٩١١، وجمهرة اللغة١٠٩٠، والمبهج١٣٦. وكنّاز راعي غنم لابن احمر، توقّل: صعَّد، وروي (توكّل) و(تدكّل)= (توقّل).

(٢) شرح ابن السكيت في: (حروف الممدود والمقصور) ١٠٢ الأبى بما يقرب من لفظه هنا، ولم يذكر البيت.

(٣) علي بن المغيرة أبوالحسن الأثرم (ت٢٣٢) صاحب النحو والغريب واللغة سمع أباعبيدة والأصمعي وغيرهما واخذ عنه ابن السكيت وغيره. انظر: الإنباه (٢/٣١٩) ومعجم الأدباء١٩٧٠، والبغية (٢/٢٠٦).

(٤) من الوافر، وهما لكعب بن زهير في: شرح ديوانه (من فائت الشارح السكري وهي في شرح الأحول) ص٢٤٩، والثاني في: المعاني الكبير٩٩١، والأول بلا نسبة في: الحيوان (٦/٤١٢). واغرب الإربلي في: المذاكرة٥٧ فنسب الأول لبجير بن زهير، ولعبد الشارق الجهني قصيدةٌ جاء فيها صدر الأول عجزاً وهي في: شرح الحماسة للمرزوقي٤٤٦، واشباه الخالديين١٥٣، ووجدت في: معجم البلدان (١/٥١٤) بيتاً من ثلاثة لظالم بن البراء الفقيمي اكثره مطابق للبيت الثاني هنا، وهو:

بضربٍ يلقح الضبعان منه طروقته ويلجئه الأرومُ

وجاء في شرح الديوان: "الضبعان: الذكَر من الضباع. ويأتنف: يستأنف." وطروقته: انثاه. وحكى في المعاني قول الأصمعي وغيره.

الأصمعيُّ:

إذا ما عَوَى مُستقبِلَ الرِّيحِ جاوبَتْ مَسامعُه فاهُ على الزادِ مُعْوِلُ
كَسُوبٌ له المعدومُ مِن كَسْبِ واحدٍ مُحالفُهُ الإقتارُ ما يَتَمَوَّلُ(١)

يقول: تَرُدُّ الريحُ الصوتَ فيَسْمع لذلك طنيناً. وقوله: (له المعدوم من كسب واحد) أي: ما لا يَقدر عليه غيرُه يَجده هو. / ٥٢ب (مِن كَسْبِ واحدٍ) أي: مما يَكسبه واحدٌ لم يُعِنْه عليه أحدٌ؛ أي: كسَبَه وحدَه، وقال أعرابيٌّ(٢) في إنسان: دَعُوه فإنه آكَلُكُم للمأدوم، وأكسَبُكُم للمعدوم، وأعطاكم للمحروم.

أنشدَنا أبو بكر(٣)؛ أظنُّه للكُميت:

كَسُوباً إذا أثْرَى مُفيداً... لِساعَتِهِ ما يَستفيدُ ويَكسِبُ(٤)

أحمد(٥): شَهِد أعرابيَّان الصلاةَ، فلمّا ركَعوا جعَلا يَتراجعان، فقال أحدُهما لصاحبه: اثبُتْ فإنها القِرْطِبَّى. ويقال: ضرَبَه فقَرطَبَه(٦).

(١) من الطويل، وهما لكعب بن زهير في: شرح ديوانه٤٨، والمعاني الكبير١٨٢، والثاني بلا نسبة في: دلائل السرقسطي (١/٣٣٣)، والتهذيب (٢/٢٥٠)، واللسان (كسب). وفي شرح الديوان والمعاني الرواية: كسوب إلى أن شبَّ، وذُكرت روايتنا فيهما منسوبة إلى الأصمعي، وعبارة الأصمعي في شرح البيتين هنا مختصرة عما هو هناك. والبيتان في وصف ذئب.

(٢) جاء قول الأعرابي في المواضع السالفة وفي البيان والتبيين (١/٢٩٨). وفي شرح الديوان: أقحمت (ابن) قبل الأعرابي.

(٣) شيخه ابن السراج.

(٤) كذا وهو مختلٌّ وصوابه:

مُضيعاً إذا أثرى كسوباً إذا عدا لساعته ما يستفيد ويكسبُ

وهو من الطويل، وللكميت بن زيد من قطعة يصف فيها ذئباً جاءت في: ديوانه (١/٧٧) وفتوح ابن أعثم (٨/٢٧١) والمعاني الكبير٢٠٥.

(٥) لعله يقصد ثعلباً أحمد بن يحيى. والخبر أورده ابن دريد (واسمه محمد) في: الجمهرة ١١٢١، ١٢٨٤.

(٦) في: هامش الأصل بخط الناسخ: "ك: قرطَبَه: صرعَه على قفاه. قال الراجز:

[فرحتُ] أمشي مشيةَ السكرانِ
[وزلَّ خُفَّايَ] فقرطَباني

والقِرْطِبَّى بتشديد الباء: ضرْبٌ من اللعب". وهو منقول من الصحاح (قرطب)، ومنه أكملت ما ذهب به قطع التجليد.

قال ابنُ كيسان(١): (زَيْتُون): فَعْلُون مِن الزَّيت. قال: وقال قومٌ: فَيْعُول، وليس من الزَّيت.

وقال(٢): المقصورُ في الأسماء يكون مِن (قَصَرتُه): حَبَستُه، ويكون من (قَصَرتُه): نَقَصتُه. ولم يَعرف قولَ أبي عثمان(٣) في الوقف في هذا وبابه.

قال(٤): احتُمِلَ التغييرُ في قولهم: هذه عِشْرِيًّ، ولم يكن كامتناعهم مِن أن يجيء اسمٌ في آخره واوٌ قبْلها ضمةٌ لِما يَعرِض مِن التغيير مع الإضافة(٥)؛ لأنَّ (عشرين) جمعٌ، فهو على صَدَدٍ واحدةٍ(٦)، فما فيه مِن الواو غيرُ لازم(٧)، وليس كذلك الواحدُ لو كانت في آخرِه واوٌ مضمومٌ ما قبْلها؛ لأنه ليس قبل الواحد شيءٌ يُرَد إليه.

ومع ذلك / ١٥٣أ أنه ليس إذا احتُمل شيءٌ في موضعٍ أن يُحتَمَل غيرُه أيضاً؛ ألا تراهم قالوا: (أُوَيْصِل)(٨) مع قولهم: [أَحْوَوِيٌّ](٩) و(لَوَوِيٌّ)، وجاء ذلك في الفعل نحو:

(١) محمد بن احمد أبو الحسن (ت٣٢٠) نحوي اخذ عن المبرد وثعلب فخلط المذهبين، كان أبوعلي مشتغلا بمذهبه، وسيحكي في (٨٤-ب) عن الصفار انه مات سنة ٢٩٩. انظر: بقية الخاطريات٤٥، معجم الأدباء٢٣٠٦، والبغية (١/١٨). وزنة زيتون مما فات سيبويه، واختلفوا فيه على الوجهين المذكورين واكثرهم على ما بدأ به ابن كيسان غير انَّ ابن جني تردَّد في نسبة القول الآخر إليه أو إلى ابن دريد. انظر: الأصول (٣/٢٢٥) والخصائص (٣/٢٠٦) والتمام١٤٦، والحلل٢٦٢، والممتع٩٠، والخزانة (٨/٥٨) واللسان (جحشن). وعرض أبوعلي لزيتون في غير هذا في: الحلبيات١٢٩، ٣٥٢، والشعر١٥٩

(٢) قول ابن كيسان اخذ به أبوعلي في: مقاييس المقصور٢٠، ونُقل عن ابن خالويه [كذا] في مقصور ابن ولاد ص ٥.

(٣) الوقف بالف على آخر المقصور المصروف يراه بعض النحاة بدلاً من التنوين في النصب ومنقلباً عن اللام في الجر والرفع، وأبوعثمان يرى هذه الألف بدلاً من التنوين في الأحوال الثلاث، وحكاه عنه أبوعلي في: المقاييس والتكملة٢٦، واخذ به في: التعليقة (٣/١٢٢) وانظر: سر الصناعة٦٧٦ والخصائص (٢/٢٩٨)

(٤) لم اجد قول ابن كيسان وعرض أبوعلي في: الشعر١١٦ لحذف نون عشرين لإضافتها للياء، وانظر اللسان (عشر) والعدد في: اللغة لابن سيده (١/٥٤).

(٥) اي النسب.

(٦) الصدد: الوجه، ولم اجد احداً أنّثه، إلا ان يكون قد حمله على معنى الصورة أو الناحية.

(٧) اي في الرفع: عشرون.

(٨) تصغير واصل قُلبت الفه واوا فاجتمعت واوان فهمزت أولاهما، وذكره أبوعلي في: العسكريات٢٣٣، وانظر: المقتضب (١/٢٣٢).

(٩) الأصل: اخووي بالخاء، وهو تصحيف، وهو منسوب إلى أحوَى، ولووي منسوب إلى لَيّة. انظر الكتاب (٣/٣٤٥، ٣٥٢، ٤/٤٠٩) والأصول (٣/٦٥، ٣٧٠) والتكملة٥٤، وسر الصناعة ٧٣٠.

سَرُوَ ويَسْرُوَ[١]؛ لأمْنِ الإضافة فيه، ولأنه أيضاً ليس يَثبت على مثالٍ واحد وصورةٍ واحدة؛ نحو: [عَيِيّ وأَعْيِيَاء][٢]. وكلُّ واحدٍ مِن الأمثلة[٣] يَقع موقع الآخَر والاسم يَلزم مثالاً واحداً.

ومِثلُ هذا امتناعُهم مِن الابتداء بـ(أنَّ)[٤] المفتوحة لِما يَلزم من اجتماع مِثلَين[٥]. ومِثلُه امتناعُهم من توالي إعلالَين[٦].

وقال ابنُ كيسان: (أفعَل) الصفةُ لم تَدخله الهاءُ؛ لأنه ضارَعَ الفعلَ ببنائه ومعناه[٧]، فلو دَخَلَتْه الهاءُ لأزالتْ عنه هذه المضارَعةَ، فعُدِل بمؤنثه إلى بناءٍ آخر[٨]، فجُعِل تأنيثُه بالهمزة التي هي أختُ الهاء، وجُعِل قبل الهمزة الألفُ؛ لأنَّ ما قبْل الهاءِ مفتوح[٩].

فإن قيل: هلاّ قالوا: أحْمَراء؟ قيل: لو فُعِل لكانت الهمزةُ والهاءُ فيه سواء، [فنَقَضوا][١٠] بناءَ المذكر لئلاّ تَذهب المضارَعةُ التي بها أشبَهَ الفعلَ، ولم تكن منصرفةً لأنها بُنيت على هذا التأنيث ليُجعَل بإزاء (أحمر)، فصار هذا التأنيثُ ألزمَ مِن التأنيث الذي بالهاء.

---

(١) سرو الرجل يسرو: ارتفع مأخوذ من سراة كل شيء وهو ما ارتفع منه وعلا. اللسان.

(٢) الأصل: عري وأعرياء، وهو تحريف ولم أجد من ذكر أعرياء، انظر الكتاب (٣/٣٩٧).

(٣) أي الأفعال، ووردت في: الكتاب (١/١٢).

(٤) الأصل: أنِ بلا تشديد، وهو تصحيف.

(٥) قال السيرافي في شرحه (العلمية٣/٣٣٥-٣٣٦): انَّ "إذا تَقدمتْ ارتفعت بالابتداء، وكل مبتدأ ليس قبله شيء يتعلق به يجوز دخول إنّ المكسورة عليه وأن يليها في اللفظ، فيلزم من هذا أن يقال: إنّ أنّ زيداً منطلق... وهذا لا يجوز". وهما مثلان في معنى التوكيد. فجاز الابتداء بالمكسورة ولم يجز بالمفتوحة، وهذا وجه تمثيل ابن كيسان بهما.

(٦) انظر أمثلة لذلك في: الخصائص (١/١٦٠، ٣٩٣، ٢/٤٩٠) وسر الصناعة٤٦٤، والإنصاف٧٨٧، ٨٠٨

(٧) انظر تفسير هذا الشبه في: الأصول (٢/٧) ومجالس العلماء ٣٢٢.

(٨) يريد فعلاء.

(٩) أي ما قبلها في المؤنث بالهاء؛ كراء (تمرة).

(١٠) الأصل: فنفضوا بالفاء وأعلاها صح، وهو تصحيف لأنه في الفقرة السابقة يقول: فعدلوا بمؤنثه إلى بناء آخر.

وقال: لم تَكن الألِفُ أصلاً في / ٥٣ب اسمٍ ولا فِعلٍ؛ لأنه لا تكون إلا ساكنة، ولو حرَّكتَها لانقلبتْ همزة.

فإن قيل: ففي الأسماء نحو: بُرْد، فهلاّ جعلتَ الألِفَ مكانَ هذا الساكن؟ قيل: هذا لا يَلزمُه السكونُ، ألا تراك تقول: بُرُود؟ وليست حروفُ المعاني كذلك؛ لأنها لا تَصَرَّفُ تصرُّفَ الأسماء والأفعال.

فا(١): امتناعُهم مِن ذلك لِما كان يُؤدِّي إليه تحريكُه مِن القَلْب كامتناعِهم مِن زيادة الواو أولاً؛ لِمَا كان يؤدي إليه من القَلب.

فإن قلتَ: فإنَّ الياء والواو والهمزة منقلباتٌ أيضاً، وقد وُجدت أصولاً. قيل: ليس شيءٌ مِن هذه يُقلَب بالحركة نفسها حتى يَنضمَّ إلى الحركة شيءٌ آخر، مِن ذاك: قالَ وباعَ وغَزَا ورَمَى، والألفُ تَقلِبُها الحركةُ وحدَها.

مسألة

مَن قال(٢): زيداً ضَرْباً، فنَصَب في الأمر لم يَجُز: زيداً رُوَيدَ؛ لأنَّ (رُويدَ) في هذا الموضع لم يَنصب مِن حيث نصَبَ المصدرُ، وإنما نصَبَ من حيث نصَبَ (عليكَ زيداً). فكما لا يُقدَّم مع (عليك) لا يُقدَّم مع (رويدَ)؛ يَدل على ذلك أنه غير منوَّن، ولو كان كـ(ضرْباً) / ٥٤أ لَقيل: رُوَيداً، وأيضاً فإنه مُحقَّر، وإعمالُه عَمَلَ الفعل مع التحقير لا يجوز؛ كما لا يَجوز في اسم الفاعل.

---

(١) عقد أبوعلي لذلك أبواباً مفصلة في: التكملة ٢٤٥-٢٧٢.

(٢) إعمال المصدر النائب عن فعله في الأمر عقد له سيبويه باباً في (١/١٨٩) وجاء (زيداً ضرباً) في: المقتضب (٤/١٥٧) وعنه في الأصول (١/١٣٩، ١٦٧) وفي شرح السيرافي (٤/٩٠) وعقد أبوعلي فصلا لذلك في: الإيضاح١٨١. والمسألة هنا في منع تقديم معمول اسم الفعل عليه وهو رأي البصريين والفراء، ومنَعَ أبوعلي ذلك في: الإيضاح١٩٢، والشعر٢٣، ولم يذكره في سائر كتبه التي عرض فيها لأسماء الأفعال. انظر الكتاب (١/٢٥٢) ومعاني الفراء (١/٣٢٣، ٢٦٠) ومعاني الزجاج (٢/٣٦) واشتقاق الزجاجي٢١٨، وشرح السيرافي (٥/٢٠) والتبصرة٢٥٩، والإنصاف٢٢٨، والتبيين٣٧٣، وشرح الرضي (٣/٨٨) وشرح أبيات المغني (٧/٢٧٥) والخزانة (٦/١٩٠). وكلام أبي علي في اسماء الأفعال في: الشعر٤، والشيرازيات٥٢٦، والإغفال (٢/٢١٧، ٤٧٧) والحلبيات٩٧ والعسكريات١١١، والعضديات ١٦٥، ١٦٧، ٢٧٨.

مسألة

وَلَيسَ كُلُّ النَّوَى يُلْقِي المساكينُ(١)

يكون على وجهَين:

يَجوز أن يريد: لا يُطْعَمون، فيكون من قوله:

لا يُهْتَدَى لِمَنارِه(٢)

ويَجوز أن يكون يريد: أنهم يُلْقُون بعضَه لا جميعَه، يَزْدَرِدون البعضَ لكَلَبِ الجُوع(٣)، فإذا كان النوَى عالي [مُعَرَّسهم](٤) مع ازدرادِهم بعضَه دَلَّ ذلك على كثرةِ إطعامِنا إيّاهم.

(١) من البسيط، وصدره:

فاصبحوا والنوَى عالي مُعَرَّسِهم

وهو لحُميد الأرقط في: الكتاب (١/ ٧٠، ١٤٧) وعيون الأخبار (٣/ ٢٤٣) وشرح أبياته (١/ ٢٤٢) وفرحة الأديب٤٣، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٤٩٧) وتخليص الشواهد٢٤٦-٢٤٨، والمقاصد الشافية (٢/ ١٩١) والمقاصد النحوية (٢/ ٨٢) وبلا نسبة في: المقتضب (٤/ ١٠٠) وعزاه أبوحيان وغيره لحميد ابن ثور وجعله محقق ديوانه في: ما نُسب إليه وليس له٣١١ وانظر فيه ٣٦٠ وفي هوامش ما سلف فضل تخريج. النوى: جمع نواة التمر. المعرَّس موضع نزول القوم آخر الليل للاستراحة، ويريد بعالي معرسهم انّ النوى مَرتفع هناك لكثرة ما اكلوه. والبيت في هجو قوم ضافهم، وحُميد معدود في البخلاء. والبيت يحمله النحاة على جعل (كل) مفعول (يلقي) التي هي خبر (ليس) وضمير الشان هو اسم (ليس)، ولهذا ذكره أبوعلي في: الإغفال (٢/ ٣٣٤) والحلبيات٢٥٧، والتعليقة (١/ ١٠٤) وجعله في: الحلبيات٢٦٣ على قول الكوفيين والأخفش في جواز ان يلي (ليس) معمولُ خبرها (غير الجار والمجرور والظرف)، وخطّأ ابنُ هشام ذلك. ورفْع (كل) في الأصل سهو. والمعنى الأول الذي ذكره أبوعلي للعجز لا يصح إلا بنزعه من سياقه، والمعنى الثاني هو ما قرره الغندجاني في الفرحة.

(٢) كذا (لمناره) باللام ومثله في الحجة وصوابه بالباء في المصادر؛ وهو بعض بيت من الطويل، وتمامه:

على لاحب لا يُهتدَى بمناره إذا سافه العَود النُّباطيُّ جَرْجَرا

وهو لامرئ القيس في: ديوانه ص٦٦، والبرصان٥١٠، والشعر والشعراء (١/ ١١٩) ومعاني الزجاج (١/ ٣٥٧) والخصائص (٣/ ٣٢٤) والعمدة٦٩٥، وأمالي ابن الشجري (١/ ٢٩٨) والخزانة (١٠/ ٢١٠) والتهذيب (١٣/ ٩٢)، وبلا نسبة في: الخاطريات٤٩. اللاحب الطريق الواضح، سافه شمه، العَود البعير الهرم، النباطي نسبة إلى النبط، الجرجرة صوت يردده البعير وإنما فعل ذلك لمّا شَمَّ الطريق فعرف صعوبته، (الأمالي). والشاهد أنه لم يُرد انَّ له مناراً لا يُهتدى به ولكنه لا منار له، وهذا يسميه أهل المعاني نفي الشيء بإيجابه، ولهذا ذكره أبوعلي هنا وفي الحجة (٢/ ٤٧) ولعله أخذه من الزجاج، وسياتي عجزه في (١٩٧-أ).

(٣) اي شدته.

(٤) الأصل: معرشهم بالشين، وهو تصحيف لم اجده في اي مصدر.

مسألة

قولُهم(١): (إسْتَبْرَق) يَدل على صحةِ قَطْع الهمزة إذا سُمِّيَ بمثالِ الأمْر الذي هي فيه؛ لأنه(٢) لا يكون إلاَّ فعلاً منقولاً.

فإنْ قلتَ: فاجْعَل الهمزةَ زائدةً والحرفَ خُماسيًّا. قيل: لا يَلزم هذا؛ لأنَّ الهمزة لا تَلحَق أوائلَ بنات الخمسَة؛ كما لا تَلحق أوائل بنات الأربعة.

فإنْ قيل: احكُمْ بزيادةِ السين. قيل: خَطَاءٌ؛ لأنَّ السين لا تُزاد إلاَّ في (استفعَلَ) و[أسْطاعَ](٣).

فإن قيل: فاحكُمْ بزيادة التاء، ففاسدٌ لأنَّ / ٥٤ب التاءَ لا تُزاد حَشواً.

فهذا كلُّه يَشهد بأنه فعلٌ منقول، وأنت ترى همْزتَه مقطوعة، وصُرِف في التنزيل(٤) لتنكيره.

مسألة

﴿وَيومَ القِيَامَةِ تَرَى الذينَ كَذَبُوا علَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾(٥) (تَرَى) هنا من رؤية العين؛ لقوله: ﴿يُعْرَفُ المُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ﴾(٦)، سمعتُ في التفسير(٧) أنه زُرقةُ أعينِهم وسَوادُ وجوههم؛ فالزُّرقة في قوله: ﴿ونَحشُرُ المُجرِمينَ يَومَئذٍ زُرْقاً﴾(٨)، والسَّواد في هذه الآية، وهذا عِرفانٌ بمشاهدتهم على هذه الحال في المَحشر، فكذلك

---

(١) كلام أبي علي مختصر عن كلامه في: الحلبيات٣٥٤-٣٥٧، وهو ماخوذ من كلام الزجاج في: (ما ينصرف وما لاينصرف)٢٥-٢٦، وانظر الكلام في (إستبرق) وقطع الهمزة في: الكتاب (٣/ ٤٣١، ٣١٧) وإعراب النحاس (٥/ ١٠٤) والمحتسب (٢/ ٣٠٤)

(٢) أي إستبرق.

(٣) الأصل: اسطاع بالوصل، والتصحيح من الكتاب (١/ ٢٥) والشيرازيات١٦٨، وسر الصناعة١٩٩

(٤) جاءت (إستبرق) في سور الكهف: (٣١)، والدخان: (٥٣)، والرحمن: (٥٤)، والإنسان: (٢١)

(٥) سورة الزمر: (٦٠)، واصل المسالة في الآية عند سيبويه (١/ ١٥٥) وانظر معاني الزجاج (٤/ ٣٦٠) وشرح السيرافي (٤/ ٤٩)، وما جاء هنا كرر في: الحلبيات٦٣-٦٤. و(رأى) بصرية عند ابن قتيبة، وقلبية عند الفراء والطبري وأجاز الزمخشري الوجهين. انظر معاني الفراء (٢/ ٤٢٣) وتاويل المشكل٤٩٩، وتفسير الطبري (١١/ ٢١) والكشاف (٤/ ١٤٠) والدر المصون (٩/ ٤٣٨).

(٦) سورة الرحمن: (٤١).

(٧) هذا قول الحسن وقتادة في: الطبري (١١/ ٦٠٠) ومجاهد في: تفسيره (٢/ ٤٩٠) وهود بن محكم في: تفسيره (١/ ٢٦٦).

(٨) سورة طه: (١٠٢).

(تَرى) مِن إدراكِ الحاسَّة في الآية، فالجُملة على هذا في موضعِ حال.

ويَجوز أن يكون مِن (رأيتُ) بمعنى (علِمتُ)، فتكون الجملةُ في موضعِ المفعول الثاني.
والأولُ أظهرُ عندي.

أبو محمد التّوَّزيّ(١) قال: أخبَرَنا يحيى بن نُجَيم(٢) قال(٣): سأل عمرَو بنَ عُبيد(٤) عيسى بنُ عمر: لِمَ سُمِّيتَ عَمراً؟ قال: العَمْر والعُمْر سواء، ولا يقال في اليمين إلا بالفتح، والعَمر واحدُ عُمور الأسنان(٥)، والعَمر شَنْفُ الذَّهَب(٦)، فلا يخلو الاسمُ من واحدٍ مِن هذه.

قال أبو عثمان: سألتُ / ٥٥أ أبا عُبيدة: هل يقولُ أحدٌ من العرب: جَديدة؟(٧) وسأله أبو عُمر الجَرميُّ، فقال: لا يَقولُه أحدٌ.

قال أبو عثمان: أنشدَني أبو عُمر الجرميّ قال: سمعتُ يونسَ يُنشِد:

قد قَرَنُوني بِعَجوزٍ جَحْمَرِشْ(٨)

الأبيات.

---

(١) عبد الله بن محمد بن هارون التَّوَّزي من أكابر أئمة اللغة (ت٢٣٣)، انظر: أخبار السيرافي٨٥، والمعجم١٥٤٦، والبغية (٢/ ٦١)

(٢) يحيى بن نجيم بن معاوية بن زمعة أحد رواة أهل البصرة، جلس إليه الجاحظ. انظر: البيان والتبيين (١/ ٥٩، ٤/ ٢٣) والفهرست٢٧٩

(٣) أورد ابن جني الخبر في المبهج ٨٩.

(٤) أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب المتكلم شيخ المعتزلة في وقته (ت١٤٨). انظر الوفيات (٣/ ٤٦٠)

(٥) عمور الأسنان: ما بينها من لحم.

(٦) الشنْف: مما قيل فيه انه القرط الذي يُعلّق في أعلى الأذن أو هما بمعنى.

(٧) أصل المسألة عند سيبويه (١/ ٦٠) فالتانيث عنده لا يكاد يعرف لقلته، واختلفوا في جوازه فمنهم مَن منع (جديدة) وجعلها مولّدة ومنهم من اجازها. وسيَعرض لها أبو علي ثانية في (١٧٦-أ) و(١٩٠-ب)، وعقد لها مسألة في: البغداديات٥٨٥، وذكرها في: التعليقة (١/ ٩٧) والبصريات٣٦٨ وكلامه فيها واحد موافق لسيبويه. وانظر إصلاح المنطق٣٤٣، ومجالس العلماء١٩٦، وشرح السيرافي (٣/ ٢٧) وتصحيح الفصيح٤٢٢ والمبهج١٤٥، وشرح المرزوقي١٢٥٩، والمعاجم (جدد) و(جدي).

(٨) من الرجز، وهو من أرجوزة نُسب بعضها لرزام بن عقال في التاج (هرش) وهي لأعرابي في: الحيوان (٧/ ١٦١) والبيت بلا نسبة في: المنصف (٣/ ٥) وسفر السعادة (١/ ١٩٨) والجمهرة ١٢٢٨، ١٣٣٤، واللسان (جذر). وفي بعضها: زوجوني، ووكّلوني = قرنوني. وجحمرش: عجوز كبيرة.

أبو عثمان(١): ثُمَّ وثُمَّتَ، ورُبَّ ورُبَّتَ، ولا ولاتَ.

عن عليٍّ(٢) عن أبي عثمان قال: سمعتُ أبا عبيدة يقول: أنا مُذ ثلاثون سنةً ما أدري خَيْصاً أو حَيْصاً(٣).

هُمُ الطَّرَفُ(٤)

الناحية(٥)، و(بِصُوَى ثَلاثٍ)(٦)؛ أي: ثلاث هضباتٍ، والوَقَائص: الوقائذ(٧).

قال أبو عثمان: سألتُ أبا زيد عن (السِّنَة) فقال(٨): تقول العربُ: السِّنَة: النُّعاس، والنومُ: الغَلَبة.

---

(١) التاء في هذه الأحرف عند أبي علي للتأنيث وأجاز فيها التسكين والفتح، ولعله نقل عن أبي عثمان هنا لهذين الأمرين، وليس بصدد إبقائها تاء أو قلبها هاء في الوقف لأن الشهاب في حاشيته ينقل عنه أنْ لا خلاف في الوقف عليها بالتاء. انظر: الشعر٧١، البصريات٦٠٥، والحجة (٥/ ٤٢) والحلبيات٣٤٣، وسر الصناعة٢٩٩، والإنصاف١٠٨، والهمع (١/ ١٢٦) وحاشية الشهاب (٧/ ١٩٦) ومعجم الخطيب (٨/ ٧٩).

(٢) يعني شيخه علي بن سليمان الأخفش الصغير.

(٣) يريد بيت الأعشى:

لعَمري لئن أُمسي من الحي شاخصا لقد نال خيصًا من عُفيرة خائصا

وهو من الطويل، وجاء في: ديوانه ص٢١١، والسمط٧٤٠، والعين (٤/ ٢٨٦)، والتهذيب (٧/ ٤٧٦) والمحكم (٥/ ١٥٠) واللسان(خوص)، وفي غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٣٦٧) بسنده أنَّ المازني سأل أباعبيدة والأصمعي عن البيت فقالا: ما ندري. والخيص القليل من النوال، والحيص: العدول.

(٤) بعض بيت من الطويل، وتمامه:

همُ الطرفُ الناكو العدوّ وأنتمُ بقُصْوى ثلاثٍ تاكلون الوقائصا

وهو للأعشى في: ديوانه٢١٢، والاشتقاق١٥٣، والمعاني الكبير٥٦٥، والتهذيب (١٣/ ٣٢١) واللسان والتاج (طرف). وروي (الطرف) بفتحتين وبضمتين، واثبتُ الأولى لمناسبتها للمعنى الذي سيذكره. والألفاظ المشروحة بعده هي من البيت. الناكو: من النكاية، والطرف: الأشراف.

(٥) لم يُذكر في المصادر هذا المعنى فيما قيل في بيت الأعشى، وإن كان هذا المعنى ثابتاً للطرَف، ولا ادري كيف يكون في البيت.

(٦) رواية (بصوى) لم اجدها عند احد، وينكسر بها البيت. وليست تحريف ناسخ؛ لأنَّ الصوى جمع صُوَّة وهي ما ارتفع من الأرض، ومنه الهضبة.

(٧) الوقائذ: شاة وقيذ أي قُتلت بالخشب، وفي الاشتقاق: الوقيصة الناقة التي تردت من جبل فاندقت عنقها والعرب تعيِّر بأكلها.

(٨) نوادر أبي زيد٤٨٨: "السنات جمع سنة وهي النعاس".

قال أبو عثمان: حدَّثني أبو عبيدة قال: حدَّثني يونس قال[1]: سمعتُ أبا عمرو يَقول: ما زِدتُ في أشعارِ العرب شيئاً إلاَّ:

وأنكَرَتْني وما كان الذي نَكِرتْ مِن الحوادثِ إلاَّ الشَّيْبَ والصَّلَعَا[2]

قال أبو عثمان: سمعتُ الأصمعي يقول في قولِ الأعشى:

فَتِلكَ لم تَتَّرِكْ مِن خَلْقِها شَبَهاً إلاَّ الدَّوَابِرَ والأظلافَ والزَّمَعَا[3]

فأين القَرنانِ؟

للجَمَّاز[4]:

/ ٥٥ ب مَن كان يَهدِمُ ما بَنَتْ آباؤهُ مِن صالحٍ فلَنا أميرٌ يَبْتَني

مَلِكٌ جنَايَتُهُ علـى أموالِهِ وعلى سِوَى أموالِهِ لا يَجْتَني

أبو عثمان[5]: جَئِزَ يَجْأَز جَأَزاً: إذا غَصَّ.

مسألة

يَجوز في قوله[6]:

ثُمَّ سُبْحاناً نَعُوذُ لَهُ[7]

(١) الخبر عن أبي عمرو في: الأغاني (٣/ ١٤٣) ووفيات الأعيان (٣/ ٤٦٨) والناحل هو الأصمعي في: الأغاني (١٧/ ١٧٦) وحماد الراوية في: العقد (٥/ ٢٩٥).

(٢) من البسيط، وهو للأعشى في: ديوانه ٢٢٠، والأغاني (٨/ ٢١٨) والصناعتين ٨٣، والتهذيب (١٠/ ١٩١) والصحاح (نكر) ولأبي عمرو بن العلاء في: فوات الوفيات (٢/ ٢٨) ومصادر الهامش السالف، ولحماد والأصمعي.

(٣) وهو في: ديوانه ٢٢٦. الدوابر جمع دابرة وهي مؤخر الحافر، والظلف للبقر كالحافر، والزمع جمع زَمَعة وهي هَنة زائدة من وراء الظِّلْف. والبيت في وصف ناقته بعدما شبهها بالمهاة.

(٤) محمد بن عمرو بن حماد أبوعبدالله، شاعر مفلق مطبوع عباسي (ت ٢٥٥). انظر: معجم الشعراء العباسيين ١٠٠.

(٥) جئِز من أمثلة سيبويه (٤/ ١٠٨) وذكره أبوعلي في: الحجة (١/ ٩٦، ٢٨٧، ٢/ ٢٨٣)

(٦) نقل البغدادي المسألة بلفظها في: الخزانة (٧/ ٢٢١)، وسيتكلم أبو علي ثانية عن (سبحان) في: (١٥٣- ب) وله نص ثالث في التذكرة لم يضمه المخطوط ونقله البغدادي (٦/ ٢٦٧).

(٧) في هامش الأصل: نعوذ به، وهي رواية نسخة أخرى، وقد وقع مثله في مخطوط المقتضب بخط السيرافي. وهذا بعض بيت من البسيط، وتمامه: =

أن يكون نكرةً فيَحتمل وجهَين:

أحدهما: أن يكون هو الذي كان يُضيفه في (سبحانه).

ويجوز أن يكون معرفةً في الأصل، ثم [نُكِّر](١) كـ(زيدٍ من الزيدِينَ).

قال(٢): ﴿ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الذينَ أُوتُوا الكِتابَ مِن قَبْلِكُم ومِنَ الذينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثيراً ﴾(٣) فهذا على حذفِ المضاف، أو يكونُ جعَلَ الكلامَ أذى حيث كان الأذى يكونُ به.

[ع: هذا عندي أشبهُ الوجهَين لِقوله: (ولتَسمعُن)؛ لأنَّ الأذى في الحقيقة لا يُسمَع(٤) وإنما يَصِل إلى النفْس].

قال: جاز إفرادُ (سبحان) وإن لم يُستعمَل ذلكِ في الكلام فجاء ذلك في الشعر؛ كما استُعمِل العَلَم في قوله:

سُبحانَ من علقَمةَ الفاخرِ(٥)

= سبحانه ثم سبحاناً نعوذ به ... وقبلُ سبَّحَ الجوديُّ والجُمُدُ

وهو لورقة بن نوفل في: نسب قريش لمصعب٢٠٨، والأغاني (٣/ ١٢١) والخزانة (٣/ ٢٦٠، ٧/ ٢٢٥) وليزيد بن عمرو بن نفيل في: شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٥١) ولأمية بن أبي الصلت في: صلة ديوانه مما نسب له ولغيره ١٦١، وفي: الكتاب (١/ ٣٢٦) وأمالي ابن الشجري (٢/ ١٠٧، ٥٧٨) والمحكم (٣/ ١٥٤) وجاء بلا نسبة في: المقتضب (٣/ ٢١٧) ومجالس ثعلب٢١٧، وشرح المفصل (١/ ٣٧، ١٢٠، ٤/ ٣٦) وانشده ابوعلي في: البصريات٤١١ لِما ذكره هنا مِن حمل تنوين سبحان على الضرورة أو تنكيره بعد العلمية، وهما عند السيرافي ايضا (٥/ ٩٦). والجودي والجمد جبلان.

(١) الأصل: نكرة، والتصحيح من الخزانة.

(٢) لولا كلمة (قال) بعد التعليق على الآية لقلت إن مجيئها هنا والتعليق عليها مقحمان في غير موضعهما، واظن اباعلي يرد قول الزجاج الذي ذهب في: معانيه (١/ ٤٩٦) إلى انه يقال: اذِي أذًى إذا سمِع ما يَسوءه، فحمَل ابوعلي الآية على الحذف أو المجاز. ولم أجد في المعاجم ما حكاه الزجاج غير انّ الصاغاني في التكملة اثبت معنى الاستماع لأدى بالدال. انظر: المحرر٣٨٩، وعنه ما في: البحر (٣/ ١٤٢).

(٣) سورة آل عمران: (١٨٦)

(٤) في تفسير غريب القرآن للرازي ٥٣٠: الأذى ما يُسمع أو يُرى من مكروه.

(٥) عجز بيت من السريع، وصدره:

أقول لمّا جاءني فخرُه

وهو للأعشى في: ديوانه١٥٥، والكتاب (١/ ٣٢٤) والخزانة (٣/ ٣٦٨، ٧/ ٢٢٩) وبلا نسبة في: معاني الأخفش٦٤، والمقتضب (٣/ ٢١٨) ومجالس ثعلب٢١٦، وانشده ابوعلي في: الحجة (٢/ ١٥١) والبصريات٤١٠ لما ذكره هنا من انّ (سبحان) عَلَمٌ ممنوع من الصرف فجاز إفراده أي عدم إضافته.

مسألة

في قولِ الخليلِ في قولِ النابغة:

فلا زالَ قَبْرٌ بَينَ بُصْرَى وجاسِمٍ

/ ٥٦أ		فَيُنْبِتُ(١)

قال: قال الخليلُ: لو نَصَبَ لكان جائزاً، ولكنّا قبلناه مرفوعاً. كيف كان يكونُ النصبُ والكلامُ الذي قبْله بمعنى الإيجاب(٢)، وإن كان اللفظُ منفيًّا مِثل: ليس زيدٌ قائماً، ونحوه مما يَكون موجَباً(٣)؟

أجازَ أن يكون (الزَّوَزَّى) الذي أنشَدَه الفراءُ(٤) كـ(عَشَنَّط) و(عَمَرَّد)(٥)، وأجاز

(١) البيتان من الطويل، وتمامهما على رواية الديوان:

سقى الغيث قبرا بين بصرى وجاسم		بغيث من الوسمي قطر ووابلُ

وينبت حوذانًا وعوفا منوّرًا		ساتبعه من خير ما قال قائلُ

وهما للنابغة في: ديوانه ١٢١، والكتاب (٣/٣٦) والمقتضب (٢/١٩) وشرح أبيات سيبويه (٢/٥٦) ولحسان بن ثابت في: الزيادات من ديوانه (١/٥٠٦) نقلا عن الأغاني برواية (بين بثنى وجلّق)= (بين بصرى وجاسم)، (وأنبت) = (فينبت). والبيتان في ديوان النابغة بينهما ثالث.

بُصرى وجاسم موضعان بالشام، الوسمي أول المطر، والوابل أشده، والحوذان والعوف نبتان طيبان. وسياق ما حكاه سيبويه عن الخليل يجعل إجازة النصب متعلقة ببيت جميل التالي لكلام الخليل لا ببيت النابغة، ولم يعرض السيرافي في: شرحه (١٠/٤٠) إلا الرفع؛ غير أنّ المبرد وغيره على ما فهمه أبوعلي هنا.

(٢) في التعليقة (٢/١٥٤): العمدة في النصب بعد الفاء أن يكون ما قبلها غير واجب، وفي الأصول (٢/١٨٢) عدَّ النصب في الواجب قبيحاً. ومعنى الواجب الخبر المثبَت، وانظر ما يأتي في (١٦٥-ب).

(٣) اي (لا زال) منفيٌّ لفظاً ولكنه مثبت في المعنى فلا يصح ترتيب النصب عليه.

(٤) في هامش الأصل بخط الناسخ: قلت: يقال: "رجل زَوَزَّى وزَوَنْزَى للمتحذلق المتكايس. أنشد ابن دريد:

وزوجها زَوَنْزَك زَوَزَّى"

وهو نصٌّ مِن الصحاح (زيز)؛ إلا أن البيت فيه (زونزى) مكان (زوزّى). وهو لمنظور الدُّبيري في: التهذيب (٨/٢٣٠) والتنبيه والإيضاح (زيز) واللسان (زنك) و(زيز) والتاج (زوز) و(ضبغط) وأنشده بلا نسبة ابن السكيت في: الألفاظ١٦٧، وابن دريد في: الجمهرة١١٢٦، ١٢١٦، وجاء في: تصحيح التصحيف٣٥٥-٣٥٦، ولم أجد مَن رواه عن الفراء، وانظر تفصيل الاختلاف في روايته في: اللسان (زنك). وأنشده أبوعلي في: التعليقة (٤/٢٧٢) وذكر (زوزيت) عرَضاً في: الحلبيات٣٢٧، والمقاييس٥١. والزوزنك: القصير الدميم. وحملُ (زوزّى) على (فعلّل) أخذ به ابن جني في: الخصائص (٣/٢٢١) وانظر أثر كلام أبي علي في: المنصف (٢/١٨٠-١٨٢)، وذكر ابن سيده في: المخصص (١٦/٨) أنّ (زوزّى) لغة في: (زونزى).

(٥) كلاهما بمعنى الطويل.

أن يكون من باب (غَوغاء) فيمن لم يَصرف[1]، إن كان جاء في الكلام (فَعَلَّى) للإلحاق أو للتأنيث. قال: وليس يَحضُرني شيءٌ منه الساعةَ[2].

مسألة

قال: (زَوَنْزَك)[3] من باب (دَدَن) و(كَوْكَب)، وجاز فيه توالي الزيادتَين؛ كما جاء: [قَنَوَّر][4]، وسَنَوَّر[5] ونحو ذلك؛ [مِثْل (إوَزَّة) من (آءة)[6]، وإن قلتَ على حدِّ (آدُر)][7].

في نسخةٍ أولُ باب (أو)[8]: تقول: أيُّهم تَضربُ أو تَقتلُ، تُعْمِل أحدَهما وتُضمِر (أي) ثانيةً للآخَر، ومَن يَأتيكَ أو يُحدِّثُكَ.

---

(١) ذكر سيبويه أنّ غوغاء منهم من يصرفها فهي مذكر فاءها وعينها مكررة ومنهم من يمنعها لأنها فعلاء، وذكر أبوعلي القولين في: المنثورة٢٠٣، وسيعقد لها مسألة في كتابنا (٢٠٣-ب) وانظر: الكتاب (٣/ ٢١٥، ٤٢١، ٤/ ٣٩٤) والمقتضب (٢/ ٢٦٧) والأصول (٣/ ٤٦) والشيرازيات ٣٥١، والبغداديات ٤٧٨.

(٢) ذكر سيبويه من ذلك حَبَركَى وجَلَعْبى. انظر: الكتاب (٤/ ٢٩٥، ٣١٤).

(٣) وردت في الرجز المذكور في هامش سلف قريباً. وكلام أبي علي حُكي في: اللسان (زنك) وأثره في: المنصف والخصائص، ويريد أنّ الفاء والعين فيها من موضع واحد، فزنة (زونزى) فَوَنْعل، وقال في المقاييس٥٣: ألفها منقلبة عن الواو.

(٤) الأصل بالفاء، وهو تصحيف، والقنور الشديد الضخم الرأس. وهو من أمثلة سيبويه (٢/ ٢٦٠، ٤/ ٢٦٧).

(٥) أي جملة السلاح أو الدروع منه.

(٦) الآءة شجر، وقد وقعت فيها الهمزة فاء ولاماً، وفي الخصائص (٢/ ٩١) يساوي ابن جني بين (آءة) و(أويت)، وصياغة (أويت) على زنة (إوزة) من مسائل التدريب المشهورة عند الصرفيين، وفيها يتعدد الإعلال. انظر المنصف (٢/ ٢٧١) والمقتضب (١/ ٣١٥) والأصول (٣/ ٣٨٩) وسر الصناعة٦٥٨، وهوامشها. و(آدر) جمع دار وقع فيها القلب بين العين والفاء، انظر: الممتع٢٠٥، والمصباح المنير (دور، شيء، صوع).

(٧) موضع العبارة في الأصل بعد (يحدثك)، ولا معنى لها هناك، وهي هنا تتسق مع توالي الإعلال أو التغيير في الكلمة.

(٨) في الكتاب (٣/ ١٧٥) وليس فيه عبارة (وتضمر اي ثانية للآخر)، وفي التعليقة (٢/ ٢٨٣) وشرح السيرافي (٢/ ٣١٥-أ) النص يخلو من (تعمل...للآخر). وشرح أبوعلي في: المنثورة ٢٠٠ معنى (أو) في المسألة، وذكرها في: البصريات٨٩٢

أبو يعلَى(١) عن أبي عثمان: قال أبو يعلى: حدَّثنا أبو عثمان أنَّ مروان(٢) سأل أبا الحسن الأخفش عن قولِ الله سبحانه: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾(٣): أليس خبرُ (كان) يُفيد مَعنى لم يَكن في / ٥٦ب اسمِها؟ قال: بلى. قال: فأخبِرْني عن (كانتا) أليس قد أفاد معنى ما أراد؟ فلِمَ يَحتاجُ إلى الخبر؟

فقال: إنما أراد: فإنْ كان مَن تَرَكَ اثنتين، ثم أضمَر (مَن) على معناها. قال: فبإضمارِ (مَن) على معناها أفاد معنى ما أراد.

قال أبو عثمان: أقولُ أنا: أفادَ في الخبر ما لم يُفِد في الاسم؛ وذلك أنه لما قال: (كانتا) كان يجوز أن يكون الخَبرُ (صغيرتَين) أو (كبيرتَين)، فلمّا قال: (اثنتين) اشتَمَلَ على الصغير والكبير فأفاد معنى.

وقال أبو عثمان: وسأله أيضاً عن قوله: (أزَيداً ضربتَه؟) ألستَ إنما تختارُ النصْبَ في الاسم إذا كان المستفهَم عنه فِعلاً؟ فقال: بلى. قلتُ: فأنت إذا قلتَ: (أزيدٌ ضَرَبْته أم عمروٌ؟) فالفعل قد استقرَّ عندك أنه قد كان، وإنما يُستفهَم عن غيره؛ عمَّن وَقَعَ به الضرب، والاختيار الرفعُ. فقال: القياسُ عندي هو.

قال أبو عثمان: وهو القياسُ عندي أيضاً، ولكنَّ النحويين(٤) اجتمَعُوا على نصْبِ هذا لمّا كان الحرفُ الذي هو في الأصل [بالفعل](٥) أولَى.

---

(١) جاء الخبر بالإسناد نفسه في: مجالس العلماء٧٦، وكذلك الخبر الذي يليه ص٧٧، واللفظ يكاد يطابق لفظه هنا، وجاء في: درة الغواص١٥٥، وانظر فيه تعليق الشهاب وتعليق ابن بري عليها ٧٤٧، ولابن الحاجب والزركشي في: البرهان (٢/٢٦٩) كلام نفيس في المسألة. وانظر الكلام في الآية في: المقتصد٤٦١، وكشف المشكلات٣٣٣، والتبيان للعكبري (١/٢٠٥) والبسيط ص٩٦٣، والبحر (٣/٤٢٣) واللسان (ثني). وقد أخذ أبوعلي في: الإيضاح ١٥٦ بعبارة المازني.

(٢) هو مروان بن سعيد بن حبيب المهلبي أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو. ذُكر في: أخبار النحويين للسيرافي٣٤، ومجالس العلماء٢٤٤، ومعجم الشعراء للمرزباني٢٨٧، ومعجم الأدباء ٢٦٩٨، والبغية (٢/٢٨٤).

(٣) سورة النساء: (١٧٦).

(٤) النصب هو المختار ووجه الكلام عند سيبويه (١/١٠١) والمقتضب (٢/٧٦، ٢٩٩) والأصول (٢/٢٥٢) وانظر شرح السيرافي (١/٩١) وأمالي الشجري (٢/٨٠) وشرح ابن يعيش (٢/٣٤).

(٥) إضافة من مجالس العلماء ص٧٧.

قال أبو عثمان: إنما أُجْرِيَ الاسمُ مجرى الفعل وارتَفع به ما بعدَه وسدَّ ما بعده مسدَّ الخبر إذا كان الأولُ هو الآخر وجاز ابتداؤه؛ نحو قولك: أقائمٌ أخواك؟ / ٥٧أ يجوز: أقائمان أخواك(١)؟

قال: وإذا قلتَ: حسْبُك درهمان(٢)، لا أجيزُ أن أرفع (الدرهمين) بـ(حسْبُ)، وإن كان معنى (حَسْب): يكفي؛ لأنَّ (حَسْبُ) مصدرٌ ولا يكون هو (الدرهمين)، وإنما جُعِل ابتداءً وخبراً على السعة.

قال أبو يعلَى: إنما قبُح هذا لأنَّ (حسْبُ) مَصدرٌ، وهو اسمٌ للفعل، ولا يَجوز تثنيتُه.

قال أبو عثمان(٣): ولا أجيزُ: [إنَّ](٤) جالساً أخواك؛ لأنَّ (الأخوَين) يَرتفعان بـ(جالس) ولا يَسدّان مسدَّ فاعلٍ(٥)؛ لأنَّ فاعلَ (إنّ)(٦) لا يكون فاعلَ غيره. وأجيزُ: كان جالساً أخواك، و(كان) هي تَرفع وتَنصب(٧).

قلت: فأين خبرُها؟ قال: إنما يَجيء الخبرُ لأُفيدَ به، فإذا فُهِم ما أريدُ لم أجِئ به، ولم أُخْرِج (كان) من أن تكون رافعةً؛ لأني قد جئتُ لها بفاعل.

قال أبو عثمان(٨): إنما أُدخلَ الواوُ على ما يكون حالاً إذا ذُكِر [ما بعد](٩) الواو التي

(١) أجازوه على لغة أكلوني البراغيث.

(٢) انظر مواضعها في تخريج (حسب) في (٤٦-ب).

(٣) المسألة (إنَّ جالساً أخواك) يجيز فيها الأخفش ما منعه المازني، وأبوعلي يحكي القولين في: الحجة (٢/٢٠٠) وكتابنا (٧٣-أ، ١٠٧-أ) وانظر: الأصول (١/٢٥٥).

(٤) الأصل: إنْ، وهو بصدد الكلام عن (إنَّ).

(٥) يريد المرفوع بعد (إنّ)، وفي أصول ابن السراج (١/٨١) سُمي المرفوع بحروف مشبهة بالفعل بالمشبه بالفاعل.

(٦) في الأصل (أنَّ)، والكلام على (إنّ).

(٧) يساوي الخليل وسيبويه وابن السراج بين كان وإنّ في أنهما يعملان عملين: النصب والرفع في معموليهما، وحكاه عنهم أبوعلي في التعليقة، وسيأخذ به في (١٠٩-أ). انظر: الكتاب (٢/١٣١، ١٤٨) والأصول (١/٢٣٠) والتعليقة (١/٢٨٤) والإنصاف١٧٦

(٨) بعض ما في كلام أبي عثمان هنا حكاه ابن جني عن أبي علي في: سر الصناعة٦٤٥، وتقدير واو الحال بإذ أصله عند سيبويه (١/٩٠) وانظر: المقتضب (٣/٢٦٣، ٤/١٢٥) والمغني (٤/٢٧٨).

(٩) زيادة يقتضيها السياق، والمعنى: إذا كان ما بعد الواو...

للحال وللوقت كلاماً بلا واو؛ نحو: مررتُ بزيدٍ وعمروٌ منطلقٌ؛ لأنه يكون كلاماً أن تقول: عمروٌ منطلقٌ، ولا تقول: مررتُ بزَيدٍ ويقومُ؛ لأنه لا يكون كلاماً أن تقول: يَقوم.

قلتُ: فلم فُعِل هذا بالواو؟ قال: لأنه جَعل فيه معنى (إذ)، و(إذ) لا يُضاف إلا / ٥٧ب إلى جملة؛ لأنه وقتٌ وظرفٌ من الزمان، والجُمل يكون فيها ما يَدل على الفعل، وإنما يضاف إلى ما هو مِن جنسه.

قال أبو عثمان(١): إنما امتنعتْ (كيف) من أن يُجازَى بها؛ لأنَّ الأفعال المضارعة والماضية تقع بعدها(٢)؛ تقول: كيف صنعتَ أمسِ صنعتُ اليومَ مِثلَه، والجزاءُ إنما يكون: إنْ تفعلْ أفعلْ، لشيءٍ لم يَقع، ووَقَعَ الماضي بعد الجزاء اتساعاً، ومعناه غيرُ واقع.

وحُجةٌ أخرى أنَّ الفعل لا يَنجزمُ إلاَّ في الموضع الذي لا تَقع فيه الأسماء، والأسماءُ تَقع بعد (كيف).

فا: هذا الثاني ليس بمستقيم؛ لأنَّ (أنَّى) و(أين) و(متى) كذلك وقد جُوزي بها، وتَدخل على الأول أيضاً؛ لأنك تقول: أين قمتَ أمسِ؟

قال أبو عثمان(٣): وقال الأخفش: في الجزاء انجزمَ الفعلُ الأول بحرفِ الجزاء ما كان، وانجزم الثاني بالفعل الأول؛ كما تقول: زيدٌ منطلقٌ، تَرفع (زيداً) بالابتداء، وتَرفع (منطلقٌ) بـ(زيد).

قال أبو عثمان: لا أقولُ ذا، ولكنْ أقول: إنما انجزمَ الفعلان في الجزاء لامتناعِ وقوعِ

---

(١) سيعقد أبوعلي في (١٣٤-أ) مسالة مفصلة لرد المجازاة بكيف، وحكى في: البصريات٣٤٦ عن الجرمي الجزاء بكيفما، ونقل في: التعليقة (٢/ ١٧٤) عن المبرد علة منعهم الجزاء بها، والمجازاة بها قول الكوفيين ويرده البصريون. انظر: الكتاب (٣/ ٦٠) ومختصر ابن سعدان٨٥، والأصول (٢/ ١٩٧) وشرح السيرافي (١٠/ ٧٢) والحلل في الإصلاح٢٧٤، والإنصاف ٦٤٣.

(٢) في الأصل علامة إلحاق وكتب الناسخ (لا) في الهامش، ولكن العبارة لا تستقيم بزيادة (لا) هنا ولم أجد من يمنع الماضي بعدها.

(٣) هذا مجلس بين المازني والأخفش مروي عن ابي يعلى في: مجالس العلماء ٨٨. والعامل في الشرط وجوابه محل خلاف بين النحاة، انظر: المقتضب (٢/ ٤٨) وشرح السيرافي (١/ ٨٨، ١٠/ ٧٦) والإنصاف٦٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٩٢) وشرح الرضي (٤/ ٩١) والارتشاف (٢/ ٥٥٧).

الأسماء فيه؛ لأنَّ الفعل لا حظَّ له في الإعراب، وإنما حظُّه السكون، فأُعربَ الفعلُ لَمّا حلَّ محلَّ الاسم، فإذا امتنعَ الاسمُ مِن / ١٥٨أ ذلك المحلِّ رَجَع إلى أصله.

فا[١]: يَلزم فيما بَعْد (لم) و(لن) أن يكون غير معرَب.

قال[٢]: والنحويّون يقولون: إنما يَعمل في الجزاء ما عَمل الجزاءُ فيه؛ نحو: أيًّا تَضربْ أضربْ. قلتُ[٣]: لِمَ لا يكون الجوابُ هو العامل في (أيّ)؟ فقال: لا يكونُ لمجيء الفعل الأول معنى؛ لأنه إنما يَقع الأولُ بسبب الآخر. فقلتُ له: فقولُ النحويين: (لا يَعمل في الجزاء إلا ما عَمل هو فيه) لِم ذلك؟ قال: لأنه يَكون خبراً له إذا قلتَ: أيٌّ تَضربْه أضربْ[٤]، فيَعمل فيه كما يعمل (زيدٌ) في (منطلق). قلتُ: فـ(منطلقٌ) لم يَعمل في (زيد)، و(يَضرب) يَعمل في (أيّ)؟ فقال: إنما عَمِلَ لأنَّ له معنى إذا عَمِلَ، ولو عَمِل (منطلق) في (زيد) لم يكن له معنى.

قال أبو عثمان: (أتَذكُر إذ تقول ذاك؟) لما مَضَى، فكيف أضافَها[٥] إلى مستقبل؟ فقال: لأنه حَكَى ما مَضَى. قال: فلمَّا جعَلُوا للماضي ما يَدل عليه جَعَلوا (إذا) للمستقبل، وإنْ أضافُوه إلى الماضي فهو في معنى المستقبل.

وقال الأخفش[٦]: بينما أمشي فإذا زيدٌ منطلقٌ، [يَجوز][٧] أن يكون مفاجأة، ويَجوز أن يكون وقتاً[٨]؛ كأنه قال: فوقْتُ انطلاقِ زيد موجودٌ.

قال أبو عثمان: فليس هاهنا شيءٌ إلاّ أنْ / ٥٨ب يقال له: أرأيتَ إذا؟ أتُصَرِّفُ هذا التصرُّفَ اسماً؟ يعني أنه لا يَتصرَّف هذا التصرُّف؛ أي: لا يُضمَر لها خبرٌ؛ لأنَّ قولكَ:

---

(١) يوافق رد السيرافي لقول المازني، والسيرافي يشك في صدور هذا القول عن المازني مع علمه.

(٢) أبوعثمان؛ كما هو مثبت في المجالس.

(٣) أبو يعلى راوي الخبر.

(٤) في المجالس: أيٌّ تضربُ اضربُ

(٥) يريد: اضاف (إذ)

(٦) انظر الأقوال في (إذا) بعد بينما في: الخزانة (٧/ ٥٤)، وحكى المرادي في: الجنى ٣٧٦ عن الأصمعي أنها غير فصيحة.

(٧) زيادة يقتضيها السياق، وهي في المجالس.

(٨) يعني ظرفاً.

فإذا زيدٌ منطلقٌ، [إذا مضافةٌ إلى (زيدٌ منطلقٌ)][1] وليس قبْلها شيءٌ يَعمل فيها فتكون ظرفاً [له][2]. قال: فليسَ لها وجهٌ إلاَّ أن تكون مبتدأةً ويُضمِر لها خبراً على قولِ الأخفش.

قال أبو عثمان: يَكون هنا حرفاً للمفاجاة، ولا تَكون وقتاً.

وقال أبو عثمان: يكون (إذا) اسماً؛ والدليلُ على ذلك: لأنها تُبنَى على الابتداء في قولك: القتالُ إذا يأتيك زيدٌ، [وكان القتالُ إذ أتاك أخوك][3]، ولا تقول: يُعجبني إذ كان ذاك، ولا يُعجبني إذا يكونُ ذاك؛ لأنهما لم يَتصرَّفا في الأسماء أن يكونا فاعلَين ولا مبتدأين[4].

قال[5]: قلتُ لأبي عثمان: لِم لا يجازَى بـ(حَيثُ) ولا بـ(إذا) إلاَّ أن يُضم إليهما (ما)؟ قال: لأنهما وقْتان محدودان، والجزاء إنما يكون مبهَماً، فإذا ضمَمتَ إليهما ما خَرَجا به من أن تكونا وقتَين فجاز الجزاءُ بهما.

وقال أبو عثمان: إنما جاز (إنْ لم تأتِني أتيتُك) فأوقَعُوا (لم) بعد الحروف؛ لأنهم أوقَعُوا بعدها الفعلَ الماضي، وإن كان معناه معنى مالم يَقع وإن كان لفظُه لفظَ ما وقَع، فكذا وقَع نفيُه كما / ٥٩أ وقَعَ هو، وجاء نفيُه على غيرِ قياس؛ لأنك تَقول: ضربتُ، فتَنفي فتقول: لم أضرِبْ، فيَجيء نفيُه مضارعاً وكان يجب أن يكون مِثلَه، ويجيءَ نفيُ المضارع مِثلَه مضارعاً.

قال: ولا يَجوز على قولِ سيبويه[6] (إنْ تَأتِني آتِك وتَزُرْني أزُرْك) لأنه لا يَعطف بواوٍ على عاملَين؛ لأنه يَزعم أنَّ (إنْ) جَزَمَت (تأتي) وجَزَمَ (إنْ تأتني) (آتِك). وعلى

(١) سقط من الأصل وأثبته من المجالس.

(٢) زيادة من المجالس.

(٣) زيادة من المجالس.

(٤) هنا آخر النص في: المجالس ٩٠.

(٥) القائل أبو يعلى حسبما يقتضيه ما سبق. وانظر تعليل سيبويه لذلك في: الكتاب (٣/٥٦، ٥٨، ٣٣١، ٤/٢٢١)، وشرحه السيرافي (١٠/٧٠) بمعنى قول المازني.

(٦) العطف على عاملين يمنعه سيبويه ويجيزه الأخفش، انظر التعليق عليه في (١٠-ب). وقول سيبويه في عامل الشرط وجوابه في: الكتاب (٤/٦٢) وقد اختلفوا في فهمه، وذكرتُ قريباً مظانه.

قولِ أبي عثمان يَجوز؛ لأنه [ليس](١) هنا عاملٌ سوى امتناعِ وقوعِ الأسماء في هذه المواضع.

قال: وإنما جاز الجوابُ بالفاء ولم يَجُز بالواو؛ لأنَّ الفاء تُعلِّق شيئاً بشيء، والواوُ وثُمَّ يَعطفان، وليس مِن أجْلِهما وقَعَ الشيءُ كالفاء، وإنما ارتَفَع الفعلُ بعدها(٢) لأنَّ الأسماء تَقع بعدها.

وقال أبو عثمان: الفاءُ في الجزاء يقع الكلامُ بعدها على معنيَين:

أمّا أحدُهما فيَقع لِما لم يكن؛ نحو قولك: إنْ تأتِني فأنا آتيك؛ أي: آتيك فيما يُستقبَل إن أتيتَني.

والآخَر يَقع لِما كان؛ ويُعنَى به ما لم يكن، فدَخَل فيها هذا المعنى لكثرةِ اتساعِ الفاء في المعاني؛ نحو قولك: إن تَحرِمْني فاللهُ حيٌّ لا يموت، فالمعنى: إنْ تَحرمْني نفعَني اللهُ، وإنْ تَأتِني فزيدٌ عندي، فـ(زيد) قد ثبَتَتْ / ٥٩ب عِنْديَّتُه، والمعنى: إنْ تأتِني تصادفْه؛ أي: الكونُ قد كانَ والعِنديَّةُ قد ثبَتَت، فالمعنى غيرُ واقعٍ على ما ذكرتُه.

وأمّا قولُ الخليل(٣): لا يَجوز إدخالُ الفاء على قوله: ﴿إذا هُم يَقْنِطُونَ﴾(٤) لأنَّ (إذا) هنا جُعِلت جواباً بمنزلةِ الفاء، ووقَعَ بعدها ما يَقع بعد الفاء، فصارت (إذا) كأنها الفاء، فلا يَجوز إدخالُ الفاءِ على الفاء، وجُعِل فيها بعضُ ما في الفاء يَقع بعدها ما لم يكن [لإنْ](٥) كما يَقع بعد الفاء ما لم يكن؛ لأنَّ قوله: ﴿إنْ تُصِبْهُم سَيِّئَةٌ﴾ هي لم تُصبهم بعدُ؛ فالمعنى: إنْ تُصبْهم يَقنِطوا، ولا يَجوز أن يقع بعد (إذا) ما قد كان ويُعنَى

(١) زيادة يقتضيها السياق، يدل عليها ما مرَّ قريبا من قول أبي عثمان في جزم الشرط وجوابه.

(٢) أي بعد الفاء.

(٣) الكتاب (٣/ ٦٤) بمعناه.

(٤) سورة الروم: (٣٦)، وقرأ بكسر النون أبوعمرو والكسائي ويعقوب وخلف وغيرهم، ووجدتها بالكسر في مخطوط المقتضب (٢/ ٥٥). انظر المبسوط ٢٦٠، والسبعة٣٦٧، ومعجم القراءات (٤/ ٥٦٧، ٧/ ١٥٩) وذكر أبوعلي في الحجة (٥/ ٤٠٧) أنها أكثر، وتكلم في الآية على غير ما جاء هنا في: التعليقة (٢/ ١٧٨) والإغفال (٢/ ٥١٢)، وذكرها في: الإيضاح٣٣٠ على قول الخليل.

(٥) الأصل: لأنَّ، وهو تصحيف يفسد الكلام.

به ما لم يقع؛ لأنها فرعٌ في الجواب والفاء أصل، فلا يُجعَل لها كلُّ ما للأصل [ومنه](١) ما قد كان كما يكون في الفاء؛ يعني قوله: فزيدٌ عندي.

فا(٢): ينبغي كلُّ ما للفاء مِن كونِ ما كانَ بعدها بمنزلةِ ما لم يكن؛ نحو قولك: إنْ تأتِني فزيدٌ عندي؛ أي: تُصادفه.

قال أبو عثمان(٣): إنما تُضيفُ إلى حرفِ الجزاء أو حرفَ الإضافة(٤) إلى حرفِ الجزاء أو حرفِ الاستفهام كلَّ حرف يَجوز لك أن تؤخِّره، فتَجعل الجوابَ واقعاً عليه إنْ كان جزاءً، والخبرَ / ١٦٠أ إن كان استفهاماً؛ كقولك: غُلامَ مَن تَضربُ؟ لأنك لو قلت: مَن تضربُ غلامَه، كان كلاماً، ولا يجوز: أيَّ مَن تضربُ؟ لأنك لو قلتَ: مَن تضربُ أيَّهُ؟ لم يكن كلاماً، فعلى هذا يَجري هذا الباب.

قال(٥): (قَبْلُهْ) و(بَعْدُهْ) لا يجوز أن تجيء بالهاء لتُبيِّن الحركة إلاّ فيما لا يَتمكَّنُ البتَّة، و(قَبْلُ) و(بَعْدُ) يَتمكّنان.

قال: تقولُ: هذا امْرُؤٌ، فإذا عرَّفتَه قلت: هذا المَرْءُ، فتغيِّر البناء؛ لأنَّ لام المعرفة ساكنة وميم (امرؤ) ساكنة، فلو لم تُحرِّك الميمُ اجتمع ساكنان، فلمّا تحرَّكَت الميمُ لاجتماع ساكنَين تَغيَّرَ البناءُ.

قال(٦): لا يكون جوابُ الاستفهام جملةً(٧)؛ لأنَّ جوابَه يُستغنَى عنه؛ فلذلك جاؤوا به منصوباً على جِهةِ العطف على تَوهُّم أنَّ (أنْ) في كلامِ الأول.

---

(١) زيادة بها تستقيم العبارة.

(٢) وكذا قال في الإغفال.

(٣) أصل المسألة باب عقده سيبويه (٣/ ٧٩) وتقدم في (٣٨-أ) بعض كلام المازني وانظر تخريجه هناك.

(٤) يريد حرف الجر، وعبارته فيه تقديم وتأخير وحذف، وتقديرها: إنما تضيف إلى حرف الجزاء كلَّ حرف يجوز لك أن تؤخره، وتضيف إلى حرف الجزاء أو حرف الاستفهام كلَّ حرف إضافة يجوز لك أن تؤخره.

(٥) أجاز سيبويه هاء السكت في: الحرف المبني وقبله ساكن، والمازني يستثني هنا (قبل) و(بعد) لما اثبته النحاة لهما من التمكن وعدمه في حالين مختلفين. انظر الكتاب (٣/ ٢٨٦، ٤/ ١٦٢) والمقتضب (٣/ ١٧٤) وماينصرف١١٧، والتعليقة (٣/ ١٠٠)

(٦) كلام أبي عثمان هنا في جواب الاستفهام يكاد يطابق كلامه في (٦٦-أ) ولكن أباعلي لم يعلق عليها هناك.

(٧) يريد هنا الجواب بالفاء والواو ونصب الفعل بعدهما.

فا: أي: فليس مثلَ الجزاء الذي يكون جوابُه جملةً، فإذا استُغنِيَ عن الجواب البتَّةَ جاز أن يكون مفرداً.

قال: وإنما نَصبتَ جوابَ الاستفهام بالفاء ووقَع في الجزاء؛ لأنَّ الفاء يُنصَب الفعلُ بعدها إذا كان مخالِفاً(١) للفعل الذي قَبْلَه؛ نحو قولك في الاستفهام: أيُّهم يأتِيني آتِه، فالفعل الأول مستفهَم عنه، / ٦٠ب والآخَر مخبَرٌ عنه، والجزاءُ ليس الفعلُ الذي بعد الفاء مخالفاً للذي قبله؛ لأنهما جميعاً خَبَران، وإنما دخلَت الفاءُ في حيِّز الجزاء؛ لأنها تَقَع على جملةٍ تَستغني بنفسها، فإذا أُدخِلَت على الجملة عُلِم أنها جوابٌ لِما قبْلَها، وأنها غيرُ مستغنيةٍ بنفسها.

ولا يَقع جوابُ الجزاء بالواو ولا بثُمَّ؛ لأنَّ الفاء تُعلِّق شيئاً بشيء، وثُمَّ والواوُ إنما تَعطِفان وليس مِن أجْلِهما يَقعُ الشيءُ كالفاء.

قال أبو عثمان(٢): سألَ مروانُ الأخفشَ: أتُجيز (لأضربَنَّه يذهبُ أو يمكثُ) على حدِّ قوله: (لأضربنَّه ذَهَبَ أو مَكثَ)؟ فقال: لا؛ لأنَّ معناه: إنْ ذهبَ وإن مكثَ، فلو أظهرتَ (إنْ) مع (يَذهب) لكان مجزوماً، والفعلُ إذا انجزم لم يَتقدَّم جوابُه، ولو أظهرتَ (إنْ) مع (ذهبَ) لجاز تقديمُ الجواب؛ لأنه غير مجزوم.

[ع(٣): قوله: الفعلُ إذا انجزم لم يَأت قبلَه ما يكونُ دالاً على جوابه وبَدلاً منه؛ نحو: أنت ظالمٌ إن تفعلْ؛ هذا لا يجوز لأنَّ تقديره: إنْ تَفعلْ تَظلمْ، وصار قولُه: (أنت ظالمٌ) بدلاً منه ودليلاً عليه، ولكن يَجوز: (أنت ظالمٌ إن فعلتَ)؛ لأنك لم تَجزم الشرطَ فيَجب جزمُه بجوابٍ أو الفاء. / ٦١أ فأما حقُّ جوابِ الجزاء فإنه لا يَتقدَّم أبداً؛ انجزمَ الفعلُ أو لم يَنجزم؛ وجِماعُ هذا أن يقال: إنَّ فِعْلَ الشرط إذا انجزَمَ لم يَحسُن أن يكون جوابُه إلاَّ مجزوماً أو بالفاء، فاعرِفْه.]

---

(١) تقدم في (٤٦-أ) التعليق على تعليله النصب بالمخالفة.

(٢) حكى أبو علي مسألة الأخفش وجوابه في المنثورة١٩٩، وقد تقدم في (٣١-ب) ما يتعلق بها وانظر التخريج هناك.

(٣) حكايته قول الأخفش بلفظ أطول مما جاء في المتن يدل على اختصار لفظه في المسألة، وفي المنثورة ما يؤيد ذلك.

قال أبوعثمان(١): لا يَجوز عندي ما قال الخليلُ في قوله: (لأضربنّه أذَهبَ أم مَكثَ)، وفي (كلُّ حقٍّ له أعَلِمْناه أم جَهِلْناه)، لايَجوز عندي دُخولُ ألفِ الاستفهام ولا (أم)؛ لأنهما إنما تَدخُلان على معنى (أيّهما)، و(أيّ) استفهام، و(أيّ) بعد (لأضربنّه) معناها جزاءٌ، والألف و(أم) لا تَدخُلان لمعنى الجزاء.

وقولُه: (سواءٌ عليَّ أذَهبَ أم مكثَ) وقَع الاستفهامُ؛ لأنك إنما تَستفهِم عن أحَدِ أمرَين، ولستَ تُسوِّي عليك أحدَ أمرَين وإنما تُسوِّي عليك أمرَين.

و(لا أبالي أذَهبَ أم مكثَ) وقَع الاستفهامُ بعد (ما أبالي)(٢) على معنى الاستفهام؛ لأنَّ المعنى: لا أبالي أحَد هذين كان.

وأمّا قولُ سيبويه(٣): يَجوز أن يكون صفةً وحالاً في قوله: (كلُّ حَقٍّ هو لها دخَلَ فيها أو خرَجَ منها)، فإنه يعني: (دَخَلَ أو خَرَجَ) يجوز أن يكون صفةً لـ(حَقٍّ) لأنه نكرة، والأفعالُ يَكُنَّ صفاتٍ للنكرة. ويَجوز أن يكون (خَرَج ومَكثَ)(٤) حالاً.

وأمّا / ٦١ب قولُها:

أأَقِـطاً أو تَـمْـرَا
أمْ مُـشْـمَـعِـلاً صَـقْـرَا(٥)

(١) قول الخليل في: الكتاب (٣/١٨٦، ١٨٧) والعبارة الثانية لم يحكها سيبويه عن الخليل ولكنه اجازها على قول الخليل في الأولى. وقد حكى أبوعلي في: المنثورة١٩٩ قول الخليل وردّ إشكال ابي عثمان عليه ولم يُسمِّه، ولكنه يحكي في: التعليقة (٢/٢٨٩) عن الزجاج تضعيف (أم) هنا ولا يرد قوله بل يقويه.

(٢) كذا، والكلام على لا ابالي.

(٣) الكتاب الموضع السابق، ولفظه ولفظ المقتضب (٣/٣٠٢) وشرح الكتاب لابن خروف٢٧٩: داخل وخارج = دخل وخرج.

(٤) كذا ولعله يريد: خرج ودخل.

(٥) من الرجز المنهوك، وهو لصفية بنت عبد المطلب في: الكتاب (٣/١٨١) والمنمق٣٣٢، والمقتضب (٣/٣٠٣) والكامل١٠٩٦، وجمهرة ابن دريد٧٠٨، وشرح أبيات سيبويه (٢/١٣٥) وتحصيل عين الذهب٤٤٥، وامالي ابن الشجري (٣/١١١) وشرح الكتاب لابن خروف٢٧٣، ورواية مشمعل وردت عند ابن دريد وابن خروف وفيهما (زقرا) بالزاي، وغيرهما برواية قرشيا صقرا، ورجَّح الأعلم وابن خروف انها أرادت السجع لا الرجز ويرويان فيه: أم قرشيا صارماً هزبراً، ونصُّ المعري في: الصاهل والشاحج٤٣١ على أنها رواية سيبويه وأن بعض الناس غيَّرها رغبة في: إصلاح الوزن. والأبيات في رجُل صارع ابنها الزبير=

فإنما قالت: (أو) ولم تَقُل: (أم) لأنها لم تُرِد أيّ هذين كان، ولكنْ أرادت: أأحَدُ هذين هو أم أسدٌ؟

مِن النداء المضاف

وأمّا قولُه(١): والدليلُ على أنك إنما تريد بالإضافة الأولَ في (أبُو عَمْرِي) أنه لا يَجوز أن يقول: أبو النَّضْرِكَ، ولا ثلاثةُ الأثوابِك؛ يَعني أنك إنما أدخلتَ الألف واللام للأول مِثل (مائة الدرهم) أدخلتَ الألف واللام في (الدرهم) لـ(المائة)؛ لأنه لم يُمكِنك تعريفُهما وإضافتُهما، فأضفتَ (النَّضر) لأنه كأنه ليس فيه ألفٌ ولام؛ فهذا دليلٌ أنه يَمتنع في الأول أن تُضيفه وفيه الألفُ واللام، فكذا الآخَر يَمتنعُ أن يضاف وفيه ألِفٌ ولام.

قال: كأنَّ قوماً قالوا: (أبو النَّضْرِك)، يُجيزه لأنَّ الألف واللام للأول؛ فلا نُريد بهما الآخِر. فقيل لهم: الألفُ واللامُ وإنْ أريدَ بهما الأولُ فحالُهما في هذا المضاف كحالِهما في الأول.

قال(٢): / ٦٢أ لا يجوز أن يكون (كُرسيّ) و(قُمْرِيّ)(٣): فُعْلُولاً؛ لأنه لو كان كذلك كانت الياء لاماً وكانت أصلاً، ولا تَكون الياءُ والواو في بنات الأربعة إلا زائدةً، إلاّ أن تكون مكرَّرة فتكون أصلاً، ولكنْ هي (فُعْلِيّ)، لا تَكون الياءُ والواو رابعةً أصلاً إلاّ مضافةً(٤).

= فصرعه الزبير. والمشمعل: الجاد في أمره الماضي فيه، والأقط: شيء يُتَّخذ من المخيض الغنمي. وعلى رواية الجمهرة بالواو مكان أو لا شاهد فيه. وانظر: العضديات ١٩٥.

(١) سيبويه في: الكتاب (٢/٢٢٥) والكلام عما إذا أضفت إلى ياء المتكلم مضافاً، وانظر: إعراب النحاس (٥/٧٠).

(٢) في: البغداديات ١٢٨ (قُمْرية) فُعْليّة، وأشار بكلام غير صريح في: البصريات ٨١١ والإغفال (٢/٤٩٩) والتعليقة (٣/٣٣٤) أنّ ياء (كرسي) للنسب. وانظر: المقتضب (٣/٢٣٤) والأصول (٣/٣٤٢).

(٣) القُمري ضربٌ من الحمام أو الأبيض منه.

(٤) أي للنسب.

مِن النداء الموصولِ المنكور

قال: أقول[١]: يا رجُلُ خيرٌ منك؛ لأنَّ أحسنَ أحوالِ (منك) أن تَنْزل منزلةَ (الوجْه) وأنت تقول: يا زيدُ الحسَنُ الوجْه.

قال[٢]: ويَجوز عندي (زيدٌ هو يقولُ ذاك)، و(هو) فصْلٌ، ولا أجيز (زيدٌ هو قال ذاك)؛ لأني أجيزُ الفصلَ بين الأسماء والأفعال، ولا يَجوز في الماضية ويجوزُ في المستقبل؛ وذلك لأنَّ سيبويه[٣] قد قال: إني لأمُرُّ بالرجُلِ خيرٍ منك، وبالرجُل يُكْرِمُني، وهما صفةٌ على توهُّمِ الألف واللام فكذا في الفصْل أتوهَّمُ الألفَ واللام في الفعل[٤]، ويكونُ بمنزلةِ الغاية بين المعرفتَين؛ كما أقول: كان زيدٌ هو خيراً منك، على توهُّم الألفِ واللام في (خيرٍ منك). ولا يَجوز (كان زيدٌ / ٦٢ب هو منطلقاً) لأني أقْدِر على الألف واللام؛ وإنما يَجوز هذا فيما لا يُقْدَر فيه على الألف واللام، وعلى ذا يَجوز (يا رجُلُ تقولُ ذاك)، ولا يَجوز (يا زيدُ تقولُ ذاك) على تَوهُّم الألفِ واللام؛ لأنه إنما يُتوهَّم الألفُ واللام اللتان تَكونان للجنس، والموصوفُ معرفةُ الجنس.

قال: إنما أقولُ: يَضربانِه، ولا أقول: ضاربانِه؛ لأنه ليس في الفعل علامةٌ للرفع غيرَ النون فلم يَجُز حذفُها؛ لأنه يَبقى بلا علامة، وفي (ضاربان) الألفُ علامةُ رفع، فإذا حَذَفتَ النونَ بقيَت العلامةُ على حالها.

فا[٥]: لمّا كانت علامةُ الضمير على حرفٍ لا يَنفصل تَعاقَبا؛ كما تَعاقبَ علامةُ الندبة والتنوينُ.

---

(١) المسألة في المنادى المعرف بالنداء ووصفه بالنكرة. وجاء في: المقتضب (٤ / ٢٢٢) أنّ (الوجه) في (الحسن الوجه) تريد به بيان الموضع الذي بلغته في النعت (الحسن)، وهذا ما أراده أبوعلي من مقابلة (منك) بـ(الوجه)، وهو مأخوذ من المقتضب (٤ / ٢٢٦).

(٢) ذكَر أبوعلي في: الشعره ٢١ أنَّ الفصل لا يقع إلا بين معرفتين أو ما يقرب من المعرفة كخير منك، وأشار في: التعليقة (١ / ١٢٩) إلى وقوع الفعل صفة للنكرة.

(٣) وقوع (خير) وأمثالها صفةً لال هو قول الخليل حكاه سيبويه في: الكتاب (٢ / ١٣)، وأما مجيء الفعل صفة لال فلم يذكر منه سيبويه في: (١ / ١٢٨-١٣١) إلا المضارع كما قال أبوعلي، ولكنه في (٢ / ٥٤) مثّل بالماضي ولم يمنعه.

(٤) مقدراً اسم الفاعل منه.

(٥) فصَّله في: البصريات ٣٢٦.

وقال أبو يعلَى[١]: لم يَجُز (هما ضاربانِكَ غداً) لأنَّ النون زيادةٌ والكاف زيادةٌ غيرُ منفصلة، فلم يَجتمع على الاسم زيادتان.

وحدَّثَني أبو يعلَى ـ رحِمَه الله ـ قال: حدَّثَني أبو عثمان قال[٢]: حدَّثَني الأصمعيُّ قال: قال أعرابيٌّ لأعرابيٍّ: ما فَعَلتْ أمُّك؟ قال: ماتَت؛ رحِمَها الله! فوالله إنْ كانت لَمِنْهاءَ اللحم مِمْذاقَ المَرَق.

المِنهاء اللحم: التي تَطبُخ / ٦٣أ اللحمَ وتُطعِمه الأضيافَ وهو غير نَضيج؛ يعني: أنها كانت تُعْجِّل باللحم للضِّيفان. مِمْذاق: تَمذُقه أي تَخلِطه بالماء لِيَسَعهم.

وحدَّثَني أبو يعلَى قال: قال أبوعثمان: أنشدَني أعرابيٌّ:

نَمُدُّ لَهم بالماءِ مِن غيرِ هَوْنِهم ولكنْ إذا ما ضاقَ شيءٌ يُوَسَّعُ[٣]

قال أبو عثمان: أزيدٌ عندَك أم لا؟ عطَفَ بـ(أم) جملةً أم غيرَ جملة؟ فإن قيل: جملة، قيل: (لا) ليس بجملة، وإن قيل: تَدل على جملةٍ هي بَدَلٌ منها، قيل: فأظهِرْ ما تَدُل عليه. فإن قال: أم ليس هو عندك؟ قيل: لم يَذكُر (ليس) فكيف عَنَى[٤] بها؟

فإن قلتَ: أقولُ: أم لا هو عندي؟ قيل: (لا) إذا وقعتْ بعدها معرفةٌ كُرِّرت، قال: فالحجةُ في هذه مِثلُ قوله[٥]: (لا سَوَاءٌ) ، وإنما يريد: لا هما سواء، فلو أظهَرَ (هما) لكرَّر (لا)، فلمّا صارت (لا) بدلاً بَقِي في (سواء). يقول[٦]: لو قلتَ: لا هما سواءٌ، لكرَّرتَ فقلت: ولا هما غيرُ سواء، فلمّا خَزَلتَهما[٧] مما أضمِر لم يكرِّر.

---

(١) انظر في: الخصائص (٢ / ٣٥٥) تعليلا آخر.

(٢) رواه باختلاف في بعض الفاظه المبرد عن المازني عن أبي زيد في: الفاضل ٤٠

(٣) سلف التعليق عليه في (٥١–أ).

(٤) عنى بالقول كذا: أراده وقصده.

(٥) الكتاب (٢ / ٣٠٢) وانظر: الأصول (١ / ٣٩٥) وذكرها أبوعلي في: التعليقة (٢ / ٤١) والحجة (١ / ٢٧٠) والمنثورة ١٠٠، فاوجب فيها حذف المبتدأ لان (لا) تعاقبه. قال السيرافي في شرحه (٢ / ٩٦– أ): "إنما يَتكلم به المتكلم عند ادعاء مدَّعٍ لاثنين جرى ذِكرهما انّ احدهما مِثل الآخر اي هما سواء، فيقول المنكر لمن قال: لا سَواء".

(٦) شرح من ابي عثمان لكلام سيبويه، على الرغم من انه لم ينقله بالفاظه، ولكن سلف مثله.

(٧) خزله قطعه أو حذفه.

فقلتُ لأبي عُمر(١): و[هما](٢) لا يكَرَّر، فكذا ما هو بدَلٌ منه.

وكذا(٣) (لا) التي بعد (أم) لمّا وقَعَتْ تَدلُّ على الجملة لم تحتجْ إلى تكريرها؛ لأنه أُدخل فيها / ٦٣ب ما ليس لها.

قال(٤): يقول لو قلتَ: لا هما سواءٌ، لكرَّرتَ فقلتَ: ولا هما غير سواءٍ، فلمّا خزلْتَهما وجعلتَ (لا) بدلاً مِن (هما) لم تَحتج أن تكرِّر؛ كما أنك إذا قلتَ: هما سواء، لم تُكرِّر. وقوله: (أُدخِلَ فيها ما ليس لها)؛ يقول: إنَّ (لا) لا تَدلُّ على الجُمَل، إنما تَقع نافيةً لِما بعدها، فلمّا وَقَعتْ ليس بعدها كلامٌ فاستُغني بها عمّا بعدها جُعِل لها ما ليس لها.

فا: ويقال أيضاً(٥): إنها لا تَخلو أن تكون المعادلةَ أو المنقطعة، فإن كانت المعادلةَ فهي إمّا أن تَعدِل اسماً باسم، أو فِعلاً بفعل، فإن كانت المنقطعةَ فالمنقطعةُ لا يكون بعدها إلا جملة؛ ألا ترى أنهم يُقدِّرون في قولهم: «أم شاءٌ»(٦): بل أهِيَ شاءٌ؟ وليست (لا) بمفردٍ ولا جملة.

حدَّثَني أبو يعلَى قال: أنشدَني أبو عثمان عن أبي زيد:

يا دهرُ أمْ كان مَشْيِي رَقَصَا
بَلْ قد تَكونُ مِشْيَتِي تَوَقُّصَا(٧)

(١) الجرمي، وابو عثمان عصريُّه، فلعل ابا يعلى اخذ منه. وقد يكون تحريفًا صوابه: لأبي عثمان، فلم يرِد ذكر لأبي عمر.

(٢) الأصل: ولِمَ لا يكرر، ولم اتبين له معنى.

(٣) قول ابي عثمان، وسيعلق عليه ابو يعلى.

(٤) شرح من ابي يعلى.

(٥) أخذه من قول سيبويه في ام في (اعندك زيد ام لا) في: الكتاب (٣/ ١٧٤) وحكى ابن جني عن أبي علي في: الخاطريات١٢٦ أنه انتهى إلى انّ (أم) هنا منقطعة، ومعظم كلامه هناك ماخوذ من كلام ابي عثمان.

(٦) في: الكتاب (٣/ ١٧٢) ومعاني الأخفش٣٣، ١٦٠، والأصول (٢/ ٢١٣) وشرح أبوعلي (أم) المنقطعة في قولهم (إنها لإبل ام شاء) في: الإيضاح٢٩٩: "كانه راى اشخاصاً فسَبَقَ إلى نفسه برؤيتها انها إبلٌ فاخبر على ذلك ثم شكَّ فقال: أم شاء، فصار سؤاله بأم مضرباً عما كان اخبر عنه ومستأنفاً السؤال عنه فكانه في التمثيل: بل أهي شاء". وذكره ايضا في: التعليقة (٢/ ٢٨٢) والمنثورة١٩٠

(٧) من الرجز، وهما لاعرابي سمعه ابوزيد، انظر معاني الاخفش٣٢، والمقتضب (٣/ ٢٩٧) والمنصف (٣/ ١١٨) وأمالي ابن الشجري (٣/ ١١٠) وعمدة الحافظ ٦٥٦، والخزانة (١١/ ٦٦) واللسان (ام).=

(أم) زائدةٌ، وإنما أراد: ما كان مَشْيِي.

وأنشَدَني أبو يعلَى قال: أنشَدَني أبو عثمان قال: أنشَدَني أبو زيد عن أعرابيٍّ:

/ ١٦٤أ تَسْأَلُنِي ما وجَعٌ بِظَهْرِيَهْ
جَذْبُ الدِّلاءِ واختلافُ الأَرْشِيَهْ

قال أبو عثمان يوماً وقد سُئِلَ: أليس كلُّ مفعولٍ لم يُسَمَّ فاعلُه تُقيمُه مقامَ فاعلِه؟ قال: بلى. قيل: فما بالُ (كان) لا تكون كذلك؟ لا تقولُ فيها: كِينَ أخوك، وكِينَ مُنطلقٌ(١). فقال: إنما (كان) تَدخُل على الابتداء وخبرِه لتُخبِر أنَّ ذلك فيما مَضَى، فإذا قال: كِينَ منطلقٌ، صار هذا الكلامُ خبراً لا ابتداءَ له.

وسألتُه(٢) عن (أيّ) و(متى) في الاستفهام لِمَ لا يُوصَلان؟ فقال: لأنَّ الاستفهام إذا وُصِل صار خبراً، والجزاء إذا وُصِل صار خاصًّا، وإنما يَقَعان شائعَين بمعنى الاستفهام.

قال(٣): وسألتُه: (إنْ تأتِني أنا كريمٌ) لِم لا يَجوز؟ فقال: لأنَّ الفعل هنا يَقع مجزوماً، فلو وَقَعَ هنا الاسمُ وقَع هنا مرفوعاً؛ لأنه إنما يَرتفعُ هو لِمَوقعه موقعَ الاسم. قال: وليس في القرآن مجزومٌ وجوابُه جملةٌ(٤)، ولكنْ جائزٌ في الشعر، وليس في القرآن جزاءٌ بفعلٍ ماضٍ وجوابُه مجزومٌ إلاّ قوله: ﴿مَنْ كانَ يُرِيدُ الحَيَاةَ الدُّنيا﴾(٥)، [وقال](٦)

= والرقَص: ضرب من الخبب شبيه بالنقزان من النشاط، التوقص: تقارُب الخطو. وأبوزيد يحمله على زيادة (أم) ويكاد يُرد عند غيره، وأبوعلي يجيزه في توجيه شاهد في: الشعر٨٣.

(١) أجازه الفراء، انظر الأصول (١ / ٨١) وشرح الرضي (١ / ٢١٧) والهمع (١ / ١٦٤).

(٢) السائل أبويعلى، والكلام شرحٌ لقول سيبويه (٣ / ٥٩): "الفعل ليس في: الجزاء بصلةٍ لما قبله كما أنه في حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله"، وشرحه أبوعلي في: التعليقة (٢ / ١٧٣) بمفهوم تمام المعنى في: هذين وعدم تمامه في: الموصول.

(٣) المسألة شرحٌ لما منعه الخليل في: الكتاب (٣ / ٦٤). وما يَذكره المازني هنا في تعليل ارتفاع الاسم سلفت حكايته عنه في (٥٧ـب، ٥٩ـأ)، وأخذ به أبوعلي في: التعليقة (٢ / ١٧١).

(٤) أي بلا فاء.

(٥) سورة هود: (١٥) وتمام موضع الحاجة منها: ﴿وزينَتَها نُوَفِّ إليْهِمْ أعْمالَهُم فِيها﴾. ومثلها ما في سورة الشورى: (٢٠) وانظر: دراسات لأسلوب القرآن (٣ / ٢١٤).

(٦) الأصل: فقال، وهو تحريف.

أبو الحسن[١]: إنما جاز أن يكونَ جوابُه مجزوماً / ٦٤ب من أجْلِ (يُريد)؛ لأنه خبرٌ لـ(كان) وهو فِعلٌ مستقبلٌ مِثلُ جوابِه، وتلك الأبياتُ[٢] في الجزاء كأنها على إضمارِ الفاء.

قال[٣]: لا يَجوز (عِلْمي بزيدٍ كان ذا مالٍ) على أن يكون خبراً[٤] وبينهما (كان)[٥]؛ لأنك إنما أضمرتَ في (كان) (عِلمي) بلا (زيد)، فلا يَفرُق بينه وبين مَن هو له بشيء ليس له فيه ضميرٌ.

قال أبو يعلى[٦]: أي: لا يَفْرُق بين (زيد) وحالِه بشيءٍ ليس فيه ضميرُه.

---

(١) لم يرِد هذا المعنى في كلامه في الآية في: المعاني٢٦٧، في حين يشبهه كلامُ الفراء في: معانيه (٢ / ٥، ٢٦٧)، ولأبي علي مسالة عقدها في: الإغفال (٢ / ٣٩٢) في رد قول المبرد في (كان) في الآية ولم يذكر قول الأخفش. وانظر: الكتاب (٣ / ٦٨) والمقتضب (٢ / ٥٨) والسيرافي (١٠ / ٧٩).

(٢) يريد الشواهد التي ذكرها سيبويه (٣ / ٦٥-٧٠):

من يفعل الحسنات الله يشكرها	والشر بالشر عند الله مِثْلان
بني ثُعَلٍ لا تَنكعوا العَنْز شِربَها	بني ثُعل من ينكعِ العنز ظالمُ
وإن أتاه خليلٌ يوم مسألة	يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ
يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ	إنك إنْ يُصرعْ أخوكَ تُصرعُ
هذا سراقةُ للقرآن يدرُسُه	والمرءُ عند الرُّشا إن يَلقَها ذيبُ
وأنّي متى أُشرِفْ على الجانب الذي	به أنتِ من بين الجوانبِ ناظرُ
فقلتُ تَحمَّلْ فوق طَوقكَ إنها	مُطبَّعةٌ مَن ياتِها لا يَضيرُها

فحمَل أكثرها على التقديم والتأخير وبعضَها على حذف الفاء، في حين يحملها غيره كلها على حذف الفاء، واقتصر أبوعلي على رأي سيبويه في ما ذكر منها. وانظر: المقتضب (٢ / ٦٩) والانتصار١٧٢، والأصول (٣ / ٤٦١) وشرح السيرافي (٣ / ٢٧٤) والتعليقة (٢ / ١٨٠، ١٨١، ١٨٥) والحلبيات٢٤٠، والشعر٤٧١، ٥٠٦، والبغداديات٤٥٤، والإغفال (٢ / ٥١٢).

(٣) الكلام لأبي عثمان، وأخذ أبوعلي المسألة في: الإيضاح٩٣ ومنعها لغير السبب المذكور هنا. وانظر الأقوال في: هامشه والتذييل (٣ / ٣١١-٣١٣) والهمع (١ / ١٠٦).

(٤) يريد بالخبر الحال كما سيظهر قريباً، وهو استعمال يقع عند القدماء، انظر: الكتاب (٢ / ٤٩، ٥٠، ٨١).

(٥) كان هنا تامة، وتكون ناقصة في غير توجيه أبي عثمان. وانظر: المقتصد٦٨١، ٢٩٦، واللباب (١ / ١٤٥).

(٦) وشرحها أبو حيان في التذييل (٣ / ٣١٢) بعبارة مفصلة غير أنه حكاها بالمعنى ونسبها لأبي علي.

قال: ويجوز (عِلْمي بزيد كان اليومَ) لأنَّ العِلم هنا مضمَر في (كان)، وهو مضمر في (اليوم)[1]، فلم يَفرُق بينهما بشيء.

قال أبو يعلى: قال: إذا قلتَ: (عِلْمي بزيدٍ كان ذا مال)، فـ(ذا مال) هو (زيد)، فالمضمَر في (كان) هو العِلم، والأحوالُ تَسُدُّ مَسَدَّ الأخبار في المصادر، فـ(ذا مال) ليس هو العِلم ولا فيه ضميرُه، فإنما هو حالٌ لـ(زيد) سدَّ مسدَّ الخبر. وإذا قلتَ: (عِلْمي بزيدٍ كان اليومَ) فالمضمَرُ في (اليوم) هو العِلْمُ؛ لأنه ظَرفٌ له كما أنه مُضمَر في (كان).

قال[2]: (ضَرْبي زيداً قائماً) ابتداءٌ لا خبرَ له؛ لأنك إنما تحتاج إلى الخبر لأنْ يُفيدَ معنى، فإذا أفدتَ المعنى استغنيتَ عن الخبر. فقلتُ / ١٦٥أ له: (قائم) يَتضمَّن (ضربي). فقال: وكيف يَتَضمَّنُه وهو لا يكون ظرفاً له؟ لأنَّ (قائم) هو أنت، و(ضربي) مَصدر.

قال أبو عثمان: وإنما وَقَعَ الماضي بعد الجزاء يُراد به المستقبلُ؛ تقول: إنْ ضربتَني ضَرَبْتُك؛ معناه: إنْ تَضربْني أضرِبْك، ولا يجوزُ (ضَرَبْتُك إنْ تَضربْني) لأنَّ الفعل الماضي يَدخُل فيه معنى المضارع مؤخَّراً، فإذا قُدِّم صار لفظُه ماضياً ومعناه ماضياً، والجزاءُ لا يَكون كذا.

وسألتُه[3]: لِمَ يُمنَعُ الاستفهامُ أن يَعمل ما بعْدَه فيما قبْله؛ نحو: أزيداً ضَربتَ؟ فقال: لأنَّ الاستفهام لا يَستغني بما قبله، إنما يَستغني بما بعده، ولو عَمل الفعلُ بعد حرفِ الاستفهام فيما قبْله لاستَغنَى في الأسماء بما قبْله؛ نحو: زيدٌ أمنطلقٌ؟ قلتُ: فلِمَ لا يَعملُ فيه ما قبْله؟ فقال: لأنه إذا مَنَع غيرَه كان لنفْسه أشدَّ منعاً.

---

(١) استخدم كلمة (مضمر) للمشاكلة والمعنى أنَّ (اليوم) ظرف يتضمن (العلم)، وانظر الإيضاح٩٤ وما يأتي من شرح أبي يعلى.

(٢) عرض أبوعلي لمسالة (ضربي زيداً قائماً) في: الإيضاح٢٢٢، والبصريات٧٢٤ ببعض قول المازني. وانظر الأقوال فيها في: الهمع (١/١٠٥)

(٣) منعُ إعمال ما بعد الاستفهام والشرط فيما قبله ذكره سيبويه في: الكتاب (١/١٢٧-١٣٢) وفيه أكثر الاستدلال الذي جاء هنا. وحكى أبوعلي في: الشعر٢٤٧ أن المنع في الشرط قول البصريين، ومن البغداديين من يجيزه. وانظر السيرافي (٣/٢٥٤).

قوله: (يَمنع غيره) يعني: ضربتَ أزيداً؛ يقول: لمّا مَنَعَ حرفُ الاستفهام غيرَه أن يَعمل فيه الفعلُ صار لنفسه أشدَّ منعاً.

قلتُ: فلِمَ لا يَعمل ما بعْد الجزاءِ فيما قبْله؟ قال: لأنك لا تَقْدر أن تُقدِّم ما عَمِل /٦٥ب فيه الجزاءُ على الجزاء، فكذلك لا يُقدِّمُ المفعولَ الذي عَمِل فيه العاملُ؛ لأنَّ المجزومَ لا يُقدَّم على الجازم كما لا يُقدَّم المجرورُ على الجار؛ لأنَّ المجرور داخلٌ في الجار بمنزلة التنوين داخل في المنوَّن؛ وكذلك ما عَمِل فيه الجزاءُ؛ أي: لا يَجوز أن تَقول: زيداً إنْ تَضربْ.

قلتُ: فلِم لا يَعملُ في الجزاء ما قبْله؛ يَعني في قولك: (تَضربْ مَن)؟ فاعتلَّ بعلة الاستفهام وقال: إذا مَنَع غيرَه كان أمنَعَ لنفْسه.

وأخبَرَني(١) عن الدِّمَاذيّ(٢) أنه كان يُجيز (كان مَن يأتِني آتِه)(٣)، واحتجَّ بقول سيبويه(٤): (بمَن تَمرُرْ أمرُرْ)، فكَسَر ذلك عليه أبو عثمان وقال: إذا قلتَ: كان زيدٌ منطلقاً، أزالتْ (كان) عمَلَ الابتداء وأحدثَتْ لنفسها عملاً، فأزالت عن (منطلق) عَمَلَ (زيد) وأحدثتْ لنفسها عملاً، فينبغي أن تُزِيل عن (آته) عمَلَ (مَن) وتُحدِث عملاً؛ كما فعلَتْ ذلك في (منطلِق)، فتقول: [آتيه](٥)، فإذا قلتَ ذلك بَطَلَ حينئذ الجزاءُ.

يقول: لمّا بَطَل عملُ الابتداء عن (زيد) فرفعتَه أبطلتَ عمَلَ (زيد) عن (منطلق)

---

(١) أبو يعلى.

(٢) دماذ العبدي: رُفَيْع بن سلمة بن مسلم، كاتب أبي عبيدة وصاحبه المختص به، وله ابيات يَذكر فيها انه اتعب المازني بطول المسائل. انظر اخبار النحويين للسيرافي٧١، ٧٧ ونور القبس٢٢٣، ومعجم الأدباء ١٣٠٧، والإنباه (٢ / ٥).

(٣) المسألة في: الكتاب (٣ / ٧١) على إهمال الجزاء ورفع الفعلين وعلّله بما احتج به ابوعثمان، وكذلك فعل ابوعلي في: التعليقة (٢ / ١٨١) والمنثورة١٦٣، غير انه في الأخير أجاز الجزم على لغة قوم يُعملون (مَن) ويُضمرون اسم كان، وفي الخزانة (٥ /٤٠٦) أنَّ المبرد حكى عن الزيادي جواز الجزم بعد (إنّ) مع عدم إضمار اسمها وردَّه المبرد، في حين حكى أبوعلي في: التعليقة (٢ /١٨٣) منع الزيادي ذلك بعد (كان) و(إنّ)، وهذا يدل على عدم تحريف (الدماذي) عن (الزيادي).

(٤) الكتاب (٣ / ٨١) واما ربط هذا بدخول (كان) على الشرط فهو عند سيبويه (٣ / ٨٠) وبعكسه قال دماذ فأجاز ما منعه سيبويه. وانظر المثال في: المقتضب (٣ / ١٧٢) والأصول (٢ / ١٦١) والبغداديات٤٦٦، والمنثورة١٦٥، والشيرازيات٢٤٩، والتعليقة (٢ / ١٩٢) والعسكرية١٩١، والخصائص (١ /٢٨٧، ٣٥٣)

(٥) الأصل: آته ولا تصح مع معنى الكلام؛ لانه يريد إظهار اثر إبطال عمل (من) الجازمة.

فنصبْتَه، وكذا إذا أدخلتَها على الجزاء أبطلْتَ / ٦٦أ عمَلَ الابتداء عن (مَن)، فكذا يَبطل عمَلُ (مَن) عن (آته).

قال[(١)]: لا يَكون جوابُ الاستفهام جملةً؛ لأنَّ جوابَ الاستفهام يُستغنَى عنه؛ فلذلك جاء جوابُه بالفاء منصوباً على جهة العطفِ على تَوهُّم (أنْ) في الفعل الأول، ونُصِب أيضاً لأنه مخالفٌ[(٢)] لأوَّله؛ لأنك إذا قلت: أيُّهم يأتيني آتِه، فالفعلُ الأولُ مستخبَرٌ عنه والآخَرُ مخبَرٌ عنه، فكلُّ ما خالفَ جوابُه الذي هو جوابٌ له نُصِب بالفاء.

وقلتُ لأبي عثمان: أليس لا يُحْدِث عاملٌ عَمَلاً في معمولٍ وعاملُه الذي كان قبلَه موجودٌ؟ فقال: أجَلْ. فقلت: (زيدٌ) عَمِل في (منطلِق) في قولك: (زيدٌ منطلقٌ)، ودخَلَتْ (كان) فأزالتْ ذلك العملَ و(زيدٌ) موجودٌ.

حدَّثَنا إسماعيلُ[(٣)] قال: أنشَدَنا أبوالعباس:

هَبَّتْ تَلومُ وبِئسَتْ ساعةُ اللاحي　　　ألاّ انتَظَرت بِهذا اللوْمِ إصباحي[(٤)]

أنشَدَني أبو علي[(٥)] عن أبي العباس:

وقائلةٍ لي ليس لِلمَوت مَدْفَعٌ　　　فقُلتُ ولا [لِلهَمِّ] للمَوتِ مَدْفَعُ[(٦)]

(١) كلام أبي عثمان يكاد يطابق كلامه في (٦٠-أ) وقد علق أبوعلي هناك على موضع منه.

(٢) سلف التعليق على تعليل النصب بالمخالفة في (٤٦-أ).

(٣) هو أبو علي إسماعيل بن محمد الصفار (٢٤٩-٣٤١) محدِّث بغداد وعلامة في النحو واللغة، وعُرف بصحبته لأبي العباس المبرد، وسيتكرر ذكره. انظر تاريخ بغداد (٦/٣٠٢) ومعجم الأدباء٧٣٢، وطبقات المحدثين للذهبي ١١١، وكشف الظنون (١/٥٨٦).

(٤) من البسيط، وهو من قصيدة اختلفوا قديما في نسبتها بين أوس بن حجر وعبيد بن الأبرص، والبيت في: ديوان أوس١٤، وفي ديوان عبيد٣٤، ولأوس في: منتهى الطلب (٢/٢١٩) ولعبيد في: مختارات ابن الشجري٣٧٤، وأنشده أبو العباس غير معزو في: الكامل٨٠٠، وانظر تخريجه والخلاف في الشاعر في الديوانين، ورواية المصادر (ليست) = (بئست).

(٥) كنية إسماعيل الصفار.

(٦) من الطويل، وهو من قصيدة لأبي تمام يرثي بها إدريس الشامي وهو في: ديوانه بشرح التبريزي (٢/٢٢٣) وشرح ديوانه للأعلم (٢/٣٢٤) وروايته:

وقالت عزاءً ليس للموت مَدْفع　　　فقلتُ ولا للحزن للموت مدفعُ

ويختلف عند الأعلم: إذ مات = للموت، وفي الأصل: للعم، وهو تحريف لا معنى له، وما اثبته اقرب لرواية المصادر.

وأنشدَني عن ابن كيسان:

/ ٦٦ب　وكُنْ أنتَ تَرعَى سِرَّ نفسِكَ إنّني　　رأيتُ أقَلَّ الناسِ للسِّرِّ حامِلَهْ(١)

وأنشدَني قال: أنشَدَنا أبو العباس:

أضَـرَّ بجسمــي مَـرُّ السنـينَ　　وخـانَ قِراعَ يَـدِ الأكحَلِ

وقد كنتُ أشهَدُ وَقْعَ الحُروبِ　　ويَحْمَرُّ في كَفِّيَ المُنْصُلُ(٢)

وحدَّثَني من حِفْظه قال(٣): حدَّثَنا عباسُ بنُ عبدالله [التَّرْقُفي](٤) قال: حدَّثَنا جُبَارَةُ بن مُغْلِّس قال: حدَّثَني المُعَلَّى بنُ هلال عن ليثٍ عن مجاهد قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «يا أهلَ العِلمِ والقرآنِ لا تَأخُذُوا للعِلمِ والقرآنِ ثَمَناً فَيَسبِقَكم الدُّنَاةُ(٥) إلى الجَنَّة».

وحدَّثَني أنَّ أبا العباس(٦) كان يَدفعُ أن يكون حسّانُ جَبَاناً؛ قال: والدليلُ على ذلك أنه هاجَى قيسَ بن الخَطيم وهجَاه(٧) فلم يُعَيِّره بالجُبْن.

(١) من الطويل، وهو لحارثة بن بدر الغُدَاني في شعره في: شعراء أمويون (٢/٣٦٣) وفيه: واعلمن بأنَّ أقل الناس للناس= إنني..

(٢) من المتقارب، وهما لحسان بن ثابت في ديوانه (زيادات من مخطوط طا) (١/٤٣٢) وفي الفاضل ١٣، والأنوار للشمشاطي٣٩، والأول محرَّفٌ وصوابه: يدي الأكحلُ، والأبيات في الديوان مضمومة الروي، الأكحل: عِرق في الذراع إذا قُطع لا يرقأ الدم، وفي الأغاني (٤/١٦٦) كان أكحل حسان قد قطع فلم يكن يضرب بيده.

(٣) روى الخطيب البغدادي في: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/٣٥٦) هذا الأثر بالإسناد الذي ذكره أبو علي هنا، وجاء في: كنز العمال (٢/٣٣٦).

(٤) الأصل: البرقعي، وهو تحريف وجاء على الصواب في المصدر السابق. وهو أبو محمد أو أبو الفضل عباس بن عبد الله الواسطي الباكسائي (ت ٢٦٧). انظر الثقات لابن حبان (٨/٥١٣) وتذكرة الحفاظ للقيسراني (٢/٥٦٦) وتهذيب الكمال (١٤/٢١٦) وتهذيب التهذيب (٥/١٠٥).

(٥) الأصل: الزناة. والتصحيح من جامع الخطيب البغدادي. والدناة من دنا يدنو ودنى يدني أي: قرُب، ومعنى قرب هنا قلّت قيمته. انظر الغريبين (٢/٦٥٥) واللسان (دنا) ١٤/٢٧٤

(٦) حكاه أبو العباس عن الأصمعي في: الفاضل١٣، وانظر في أمر جبنه: الشعر والشعراء٣٠٥، والأغاني (٤/١٦٥) ونكت الهميان ١٣٤.

(٧) منه ما في: ديوان حسان (١/٢٥، ٣٠٩)، وروى ابن داود في: الزهرة٦٢٥ عن قيس تعييره بالجبن.

وأخبرَني عن أبي العباس(١) أنه قال في قوله: ﴿لَولا أنْ تَدارَكَهُ نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّه لَنُبِذَ بالعَراءِ وهو مَذْمُومٌ﴾(٢)، وفي مَوضعٍ آخَر: ﴿فنَبَذْناهُ بالعَراءِ وهُوَ سَقِيمٌ﴾(٣): فنبْذُه سقيماً غيرُ نبْذِه مذموماً؛ لم يُفعَل به نبْذٌ في حالِ ذمٍّ، فليس ذلك بمتدافعٍ(٤).

أنشَدَ أبو حاتم:

/ ٦٧أ أزَيدٌ ميِّتٌ كَمَدَ الحُبَارَى لأَنْ وَصَلَتْ لَطيفةُ أو تُلِمُّ(٥)

في عطْفِ (تُلم) على (أنْ وصلت) نظرٌ؛ ووجْهُه أنه عطَفَ الجملةَ مِن المبتدأ والخبر على التي مِن الفعل والفاعل؛ تقديره: أو هي تُلم؛ وحسُن ذاك لأنَّ هذه الجملةَ لم تَلِ (أنْ) إنما وليَت (أو)، وقد يَجوز في المعطوف أيضاً ما لا يَجوز في المعطوف عليه.

ويَجوز أيضاً أن يكون أراد: أو أنْ تُلمَّ، فلمّا حذفَ (أنْ) رفعَ؛ كقوله:

أحضُرُ الوَغَى(٦)

وفيه نظرٌ.

---

(١) لم اجده في شيء من كتبه، غير انّ هذا المعنى جاء عند تلميذه النحاس في: إعراب القرآن (٣/ ٤٤٠) وفي تفسير السمعاني (٤/٤١٦) وتفسير الرازي (٢٨/ ٢٧٠).

(٢) سورة القلم: (٤٩).

(٣) سورة الصافات: (١٤٥).

(٤) بهامش الأصل بغير خط الناسخ: "رايتُ هذا الإشكال وجوابه في: شرح المرزوقي على البردة وقد سبقه كثير من السلف". ولعله يريد بالمرزوقي اباعبدالله محمد بن احمد التلمساني المعروف بحفيد ابن مرزوق (ت٧٨١ أو ٨٤٢) وله شرحان على البردة. ويمتنع ان يكون المرزوقي شارح الحماسة المتوفى ٤٢١ وصاحب البردة ت٦٩٦. كشف الظنون (١/ ١٥٤) وإيضاح المكنون (٢/ ١٩١، ٢٢٩).

(٥) من الوافر، وهو لأبي الأسود الدؤلي في: ديوانه١٦١، وفيه برواية ابن جني ص٣٠٥، والمعاني الكبير٢٩٢، والأغاني (١٢/ ٣٣٠) والفسر (١/ ٣١٥، ١٠٤٦) وبلا نسبة في: جمهرة الأمثال (٢/ ١٧٦) وفي ديوانه ٢١٤ فضل تخريج. والرواية في المصادر ماعدا الفسر (إذا)= (لأن)، ورواية (تلم) محرفة، وفي اكثر المصادر (ملم) بالميم وهو اسم رجل يُذكر في: قصة ابيات ابي الأسود، ولطيفة مولاة لأبي الأسود كانت تحنو على زيد. قال ابن قتيبة في المعاني: "يقال في مَثَل (مات فلان كمد الحبارى) والحبارى إذا تحسرتْ والقت ريشها مع إلقاء الطير ريشَه ابطأ نبات ريشها فإذا طار الطير ورامت هي الطيران فلم تقدر ماتت كمدا".

(٦) قطعة من بيت من الطويل، وتمامه:

الا ايها الزاجري أحضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدي =

ونظيرُ القولِ الأول قولُه: ﴿هلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أيمانُكُم﴾ الآية ﴿فَأنتم فيهِ سَوَاءٌ﴾(١).

أنشَدَ أبو بكر للمُسَيَّب بن عَلَس:

كأنَّ بريقَتِها للمزَاجِ مِن ... ثَلْجِ تَسْنيمَ شِيبَتْ عُقَارا(٢)

وحَكَى أنَّ قائلاً(٣) قال: أراد: كأنَّ بِريقتها عُقاراً شِيبتْ بالمزاج مِن ثلجِ تسنيم.

فا: فيه نَظَرٌ؛ وذلك أنَّ قوله: (شيبت) لا يَخلو مِن أن يكون خَبراً أو صفة، وكلاهما لا يَجوز تقديمُه، فإذا لم يَجز - هذا - وكان في حُكمك بنصبِ (عُقاراً) أنه بـ(كأنَّ) لا بدَّ من أحد هذين - ثبَتَ أنَّ انتصاب (عُقارا) ليس بـ(كأنَّ) ولكنْ بحال. فأمّا إعمال (كأنَّ) فإنك تُعْمِلُه في اسمٍ محذوفٍ قبل / ٦٧ب (للمزاج)، وحسُنَ الحذفُ للظرف(٤) وطُولِ الكلام به؛ مثل: ﴿وإنْ مِنْ أهْلِ الكِتابِ﴾(٥) ونحوها مما في التنزيل(٦)؛ كأنه

= وهو لطرفة بن العبد في: ديوانه٣١، والكتاب (٣/٩٩) والخزانة (١/١٣١) وهو شاهد دوار في المصادر، واستشهد به أبوعلي في: الشعر٤٠٤، ٥٢٢، والشيرازيات٦٨، ٣٨١، ٥٦٣، والتعليقة (٢/٢٠٥) والحجة (٦/٩٩) والمنثورة ١٦٠، والعسكريات٢٠٢، على أوجه منها ما ذكره هنا من حذف (أنْ) وهي مرادة، ويروي الشاهد بالنصب والرفع على تفصيل.

(١) سورة الروم: (٢٨) وتمام المذكور منها: ﴿هل لكم من ما ملكت أيمانكم من شركاء في ما رزقناكم فانتم فيه سواء﴾. وفي الأصل: فيما ملكت، وهو تحريف. وذكر الشاطبي في: الإفادات١٢٠ هذا القول عن التذكرة وحكى ابنُ جني عن ابي علي نصاً في الآية أرجَّحُ أن يكون من التذكرة قال فيه: "فاوقَعَ الجملةَ المركَّبة من المبتدأ والخبر موقع الفعل المنصوب بانْ، والفعلُ إذا انتصب انصرف القول به، والرأي فيه إلى مذهب المصدر..."، وانظر الآية وشواهد أخرى على وقوع الاسمية موقع الفعلية عن ابن جني وغيره في: شرح اللمع لابن برهان ٣٤٧، ٤٠٨، والتبيان للعكبري١٠٤٠، والمقاصد الشافية (٢/٣٨٠) والخزانة (٨/٥٣٦، ١٠/٣٢٩).

(٢) من المتقارب، وهو للمسيب بن علس في: زاد المسير لابن الجوزي (٨/٢٠٦) وفي شعره١٠٩ قصيدة بنفس الروي والبحر، وسيعيد أبوعلي ذكره في (٧١-أ) على جواز زيادة الباء فيه. والمزاج أحد النوعين الممتزجين، والعقار الخمر.

(٣) مما في زاد المسير يظهر أنّ ابن قتيبة قاله ولكن لم أجده في شيء من كتبه.

(٤) يعني (بريقتها) وتسمية الجار ظرفًا مما ألفه النحاة.

(٥) سورة النساء: (١٥٩) وتمامها: ﴿وإنْ من أهل الكتاب إلا ليؤمنَنّ به قبل موته﴾. وتقديرها: وإنْ من أهل الكتاب أحدٌ، قال ذلك في: الشيرازيات٤٣٤، والبصريات٧٨٩، ٨٣٩، والتعليقة (١/٩١) والحجة (٦/٢٥١) وسياتي في: (١١٦-ب) وانظر الكتاب (٢/٣٤٥) ومعاني الأخفش٢٥٩

(٦) مما جاء في المواضع السابقة محمولا على الحذف قوله تعالى: ﴿من الذين هادوا يحرِّفون الكلم﴾ =

قال: كأنَّ بِريقتها خَمراً للمِزاج شِيبت عُقاراً؛ فإنَّ ذلك لا يَمتنع في الحال أن يجيء على التأكيد، ألا ترى أنه قد جاء:

إذا كانَ يومٌ ذو كواكبَ أشْنَعا(1)

على الحال، فلا يمتنع أن يجيء الحالُ مؤكِّدة، وهي في البيت(2) أحسنُ لأنَّ فيه ضَرباً من إبانةِ المحذوف [فافْهَمْ](3).

فا: حدَّثني أبو علي(4) قال: كان أبو العَيناء(5) يَحضر مجلسَ أبي العباس محمد بنِ يزيد

= [النساء/ 46] بتقدير: قوم يحرفون، وقوله: ﴿وإنْ منكم إلا واردُها﴾ [مريم/ 71] بتقدير: منكم أحدٌ إلا، وكذا قوله: ﴿وما منّا إلا له مقامٌ معلوم﴾ [الصافات/ 164] وانظر الباب الذي عقده الباقولي لذلك في: إعراب القرآن المنسوب 286.

(1) عجز بيت من الطويل، وجاء عند جرير وصدره:

فوارس لا يَدعون يالَ مجاشع

وعند عمرو بن شأس الأسدي وصدره:

بني أسد هل تعلمون بلاءنا

وجاء العجز في بيت لمقّاس العائذي بقافية (أشهبُ)= (أشنعا)، وبقافية (أشهبا) و(أظلما) في مفضليتي الحصين بن حمام، وقال النحاس: العرب تقول لليوم الشديد مظلم، وإذا عظّمت قالت: يوم ذو كواكب، أشنع: الذي شُهِر شرُّه. وروى سيبويه في: بيت عمرو النصب (يوما ذا) والرفع (ذو كواكب أشنعا) وتقدير الأول: كان اليوم يوما، ويُحمل الرفع على (كان) التامة و(أشنعا) حال. وأنشد أبوعلي الشاهد في: الشعر232، والتعليقة (1/ 79) والبغداديات545، والشيرازيات101، 517، والحجة (1/ 48، 3/ 152، 5/ 256، 2/ 439، 441) فاكتفى بالعجز ولم يذكر الصدر إلا في الأخير من الشيرازيات والموضعين الأخيرين من الحجة برواية (فدى لبني ذُهل بن شيبان ناقتي) وهو تلفيق لبيتي مقاس وعمرو، ولم يلحظه الباقولي في استدراكه على الحجة، وأبوعلي في كتبه ذكر النصب والرفع في البيت ولكنّ أكثر كلامه على ما ذكره هنا من حمل الرفع على الحال المؤكدة و(كان) تامة. وانظر ديوان جرير (التذييل)908، وشعر عمرو بن شأس 29، والمفضليات65، 317، والكتاب (1/ 47) والمقتضب (4/ 96) وشرح السيرافي (2/ 369) وشرح أبيات سيبويه (1/ 183) وإعراب النحاس (1/ 342) ومعانيه (2/ 439).

(2) بيت المسيب والإبانة تحققت بعقار.

(3) الأصل: فانتم، وهو تحريف..

(4) تَقدَّم قريبا أنه إسماعيل الصفار.

(5) محمد بن القاسم بن خَلاّد المعروف بأبي العيناء (191-283) صاحب النوادر والشعر والأدب عُرف بسرعة الجواب والذكاء. انظر: تاريخ ابن بغداد (3179) ووفيات الأعيان (4/ 343).

قال: فقال له أبو العباس يوماً: كم سِنُوك؟ فقال أبو العيناء: ستٌّ وثمانون. قال: فقال لأبي العباس: كم سِنُوك؟ قال: أربعٌ وستُّون.

قال: وحدَّثنا أبو العيناء قال(١): حضَرْنا مجلسَ أبي عاصم النبيل(٢) فسَمِعَ كلاماً في المجلس فقال: مَهْيَم؟(٣) فقيل له: ابنُ يحيى بنِ أكْثَم(٤) يُكَلِّم حَدَثاً، فقال أبو عاصم: إنْ يَسرِقْ فقد سَرَقَ أبٌ له من قبلُ.

أنشَدَنا(٥) أبو العباس للشمّاخ:

/ ١٦٨أ فقَرَّبتُ مُبْرَاةً كأنَّ ضُلوعَها مِنَ الماسِخِيَّاتِ القِسيَّ المُوَتَّرا(٦)

أبدَلَ (القِسيّ الموتّرا) من (الضلوع) على التشبيه، والتقدير: كأنَّ القِسيَّ منها أو لها؛ لأنك لمّا أبدلتَ فلم يُمْكِن في [البدَل](٧) تقديرُ إضافةِ التي في المبدَل لمكان لام التعريف في البدل قدَّرتَه على الانفصال، فيكون التقدير: كأنَّ القسيَّ الموتَّرَ منها أو لها مِن الماسخيَّات؛ والمعنى: كأنَّ ضلوعها مِن الماسخيَّات، إذ القِسيُّ هي الضلوع، فكأنه قال: كأنَّ ضلوعَها الماسخيَّات؛ أي: القِسي الماسخيَّات.

---

(١) أورد خبر أبي العيناء هذا الخطيبُ في: تاريخ بغداد (١٤/٢٩٧) وعنه في: وفيات الأعيان (٦/١٥٣).

(٢) هو أبو عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني محدِّث البصرة (ت٢٨٧). انظر: تاريخ دمشق (٢٤/٣٥٩) والسير ٢٠٤٣.

(٣) كلمة يُستفهم بها معناها ما حالك وما شانك؟

(٤) يحيى بن اكثم بن محمد الاسيدي التميمي قاضي قضاة المامون (ت٢٤٢)، انظر ترجمته وما نُسب إليه مما تشير إليه القصة في: تاريخ بغداد (١٤/١٩١) ووفيات الأعيان (٦/١٤٧).

(٥) القائل إسماعيل الصفار.

(٦) من الطويل، وهو للشماخ في: ديوانه ١٣٣، والكامل٩٣٤، والصناعتين٢٢٣، والسمط٥٨٧، والتنبيه والإيضاح (مسخ)، وجاء في: قصيدة للنابغة الجعدي في: ديوانه٨٩ وسياق القصيدة لا يعضده، والرواية في الديوانين وبعض المصادر: تخال ضلوعها، واشار محقق ديوان الشماخ إلى روايتنا هنا، واحتمل ان تكون ملفَّقة من عجز بيت للشماخ وصدر بيت لمزرد اخي الشماخ في ديوانه٥٤:

فقرَّبت مُبراة كأنَّ ضلوعها سقائف شيزى عاج منهن عاطفُ

وعلى رواية ديوان الشماخ لا حاجة لتوجيهي ابي علي، ولا يخفى ما في اولهما. والمبراة: الناقة التي جُعلت لها بُرَة اي حلقة في انفها، الماسخة رجل من بني نصر بن الأزد وقيل لقب امهم وإليهم تنسب القسي الماسخية، الموتَّر: من وتَّر القوس اي شدَّ وتَرها. وسياتي جزء من البيت في (٧٣–ب).

(٧) الأصل: المبدل، وهو تحريف.

ويَجوز أن يَحمله على (أعني)؛ كأنه لمّا قال: كأنَّ ضلوعَها مِن الماسخيَّات، بيَّنَ[١] فقال: أعني القسيَّ، وهذا ليس بالحَسَن؛ لأنَّ (الماسخيَّات) هي (القِسيّ) حتَّى كأنك إذا ذكرتَ الماسخيَّ فقد ذكرتَ القِسيّ؛ كما أنك إذا ذكرتَ المَهْرِيَّة[٢] فقد ذكرتَ الإبل، فإذا كان كذلك ضعُف هذا على وجه التبيين.

[ع: ليس يَضعُف عندي؛ وذلك أنه ليس كلُّ قوسٍ ماسخيَّةٍ موَتَّرةً؛ فإنما غرَضُه التَّوْتيرُ لانحناءِ ضُلوعِها، ورَدَّ ذِكرَ (القِسيّ) لمّا كانت الماسخيةُ صفةً لها.]

حسَّان:

/ ٦٨ب إنَّ شَرْخَ الشَّباب والشَّعَرَالأَسْـ ـوَدَ ما لم يُعَاصَ كان جُنوناً[٣]

ما الراجعُ إلى الاسمين في (إنَّ) وما فيه؟ أهوَ مصدرٌ أم غيرُه؟ والقولُ في ذلك أنَّ (ما) لا تخلو مِن أن تكون وقتاً[٤] أو جزاءً، ولا يَجوز أن يكون للوَقْتِ لأمرَين:

أحدُهما أنك لو قلتَ: إنَّ القتالَ يومَ الجمعة وزيداً، لم يَجز لأنك لم تَاتِ بما يكون خبراً عن (زيد)، ولا يَجوز أن تُشرِك (القتال) في خبره[٥].

والآخَر أنك لو جَعلتَ (ما لم يُعاصَ) خبراً (للشرْخ) لَبَقِي (كان جنوناً) غيرَ متعلِّقٍ بشيء.

فإنما تَحملُه على أنَّ (ما) للجزاء، والفِعلُ بعده في موضع جزْمٍ. ونظيرُه قوله:

---

(١) التبيين هنا بمعنى النصب على الاختصاص، وله في غير هذا الموضوع معنى يتكرر في كلامه كثيراً، انظر (١٩٢-أ).

(٢) إبل تُنسب إلى مَهرة بن حيدان وهم حيٌّ من قضاعة.

(٣) من الخفيف، وهو لحسان بن ثابت في: ديوانه (١/٢٣٦) ومجاز القرآن (١/٢٥٨، ١٦١) والكنز اللغوي (ابن السكيت)٩١، وغريب الحديث لابن سلام (٢/٢٩٢) والكامل١٠١٧، ونور القبس١٩٢، وأمالي ابن الشجري (٢/٤٤) والتبيان للطوسي (٥/٢١١)، وتردد الجاحظ في: الحيوان (٣/١٠٨) بين حسان وابنه عبد الرحمن فضمَّه جامع الديوان، وجاء بلا نسبة في: تأويل المشكل٢٨٨، والمجازات النبوية١٤٢، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٢٤٧، ٤٥٣)، وانشده أبوعلي في: الشعر٣١٦ لما ختَم به هنا من علة إفراد الضمير. يعاص: يغالب، وشرْخ الشباب عنفوانه، وانظر في المجازات وجه الشبه بالجنون.

(٤) أي ظرفية.

(٥) لامتناع الإخبار بالزمان عن الجثة.

فما تَكُ يا ابنَ عبدِ الله فينا(١)

وأفرَدَ الضميرَ في (يُعاص) لأنَّ كلَّ واحدٍ بمنزلةِ الآخَر، ألا ترى أنَّ شرْخ الشباب بمنزلة اسودادِ الشَّعر، فصار بمنزلة قوله: ﴿والذينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ والفِضَّةَ ولا يُنْفِقُونَها﴾(٢) و﴿تِجارَةً أو لَهْواً انْفَضُّوا إليْها﴾(٣) ونحو هذا(٤).

أبو بكر لأوس بن حَجَر:

لقدْ عَلِمَتْ أسَدٌ أنَّنا لهُمْ يومَ نَصرٍ لَنِعْمَ النُّصُرْ(٥)

فا: لم يَكسِر (أنَّ).

مسألة

أوس:

/ ٦٩ أ تَرَدَّدَ فيهِ ضَوْؤُها وشُعاعُها فأَحْصِنْ وأزيِنْ لامرئٍ أنْ تَسَرْبَلا(٦)

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فلا ظُلماً نخاف ولا افتقارا

وهو للفرزدق في: ديوانه (١/١٩٣) ومجالس العلماء١٤٦، وشرح أبيات المغني (٥/٢٣٧) وبلا نسبة في: شرح التسهيل (٤/٦٩) والمغني (٤/٤١) وشرح شواهد المغني٧١٥، وانشده أبوعلي في: البغداديات ٣٩١ مروياً عن المازني. والشاهد هنا في امتناع حمل (ما) على الظرفية كامتناعها في بيت حسان وتقديره عندهم: أي كون قصير أو طويل تكن فينا فلا نخاف، وبلفظ المازني: كم كنت فينا...، وانفرد ابن مالك في إجازة الظرفية فيها، وردَّ عليه ذلك. وابن عبد الله هو الجرَّاح امير البصرة.

(٢) سورة التوبة: (٣٤)

(٣) سورة الجمعة: (١١)

(٤) انظر في إفراد الضمير مع الاثنين والجمع في الآيتين وغيرهما في المواضع المذكورة من مجاز القرآن وتأويل المشكل ونور القبس ومعاني الأخفش٨٨، ومعاني الفراء (١/٢٨٦) وليس في: كلام العرب١٧٥

(٥) من المتقارب، وهو لأوس في: ديوانه٢٩، وتهذيب الألفاظ٦٣٨، واللسان (رغغ). والعجز فيها جميعا: (لهم نُصُرٌ ولَنعم النُّصر) = (لهم يوم..) وعليها فلا إشكال في فتح (انّ). وانظر الإغفال (٢/٤٣٦-٤٣٨).

(٦) من الطويل، وهو لأوس في: ديوانه٨٤، وشرح ديوان زهير٢٠١، والأشباه والنظائر للخالديين (٢/٤٥) والأنوار للشمشاطي٣٤، ومنتهى الطلب (٢/٢٤٢) والتهذيب (٢/١٣٥) وتكملة الصاغاني واللسان والتاج (عزل). وفي الأصل: أزبن، والتصحيح من المصادر. قال الأزهري: يصف درعاً إذا نظرتَ إليها وجدتها صافية براقة كان شعاع الشمس وقع عليها، و(فيه) يعني في الدرع فذكَّر للفظ، والغالب التانيث، والشرح والتكملة: فيها. وانشد أبوعلي البيت في: الشعر٤٣٨ على ما انتهى إليه هنا من إضمار الفاعل وعدم حذفه، ولكنه إذ مَنَعَ الحذف هنا في غير الشاهد سَكَتَ هناك عن ردِّ المحكيِّ عن الكسائي والأخفش في إجازة الحذف.

فا: يُنظَر(١) هل أراد (به)(٢) فحذَفَ أو أضمَرَ في الفعل؟ لا يَخلو مِن ذَينِ اللذَين قسَمنا، فالحذفُ لا يَجوز لأنَّ الفاعل لا يُحذف، ولكنْ أضمَرَ الفاعلَ في الفعل؛ لأنَّ الذِّكر قد جَرَى وحذَفَ الباءَ مثل: كفَى اللهُ وكفَى باللهِ.

مسألة

أوسٌ أيضاً:

أبا دُلَيجَةَ مَن تُوصِي بأرملةٍ   أم مَن لأشعَثَ ذي هِدْمَينِ طِمْلَالِ(٣)

(أم) هنا لا تكون إلاّ منقطعةً، ولا تكونُ معادِلةً لأنَّ تلك قد استغرقَتْها (مَن) الأُولى(٤).

أوس أيضاً:

هِجاؤكَ إلاّ أنَّ ما كانَ قد مضَى   علَيَّ كأثوابِ الحَرَامِ المُهَيْنِم(٥)

(كان) هنا تامة، ويجوز أن تكون الناقصةَ، والخبرُ لِـ(أنَّ) محذوفٌ تقديرُه: إلاّ أنَّ ما مضَى فائتٌ أو غيرُ مردود؛ والمعنى: لا أعودُ إلى هجائك.

أوسٌ:

وَيْلٍ بِهِمْ مَعْشَراً(٦)

---

(١) الأصل: يَنظر بالبناء للمعلوم، وأراها تصحيفاً.

(٢) يعني: فاحصن به، فحذف...

(٣) من البسيط، وهو لأوس في: ديوانه١٠٣، والبيان والتبيين (١/ ١٨٠) والتعازي للمبرد٤١، ومنتهى الطلب (٢/٢٢٣) وتخريجه في: الديوان١٦٩، أبودليجة هو المرثيُّ بالقصيدة فَضَالة بن كَلَدَة الأسدي وخبره في: التعازي٢٨، هدمين: ثوبان خلقان، الطملال: الفقير.

(٤) قال أبوعلي في: الإيضاح٢٩٩ عن المنقطعة إنها تدل على الاستفهام كالهمزة وعلى الإضراب مثل (بل) "فترجموا أم هذه ببل والهمزة التي للاستفهام لاشتمال (أم) على معنييهما".

(٥) من الطويل، وهولأوس في: ديوانه١٢١، والمعاني الكبير٤٨٤، ١١٧٧، ومنتهى الطلب (٢/٢٦٣) والجمهرة١١٧١، واللسان (كون)، وأنشده أبوعلي في: الحجة (٢/٤٣٩) شاهدا على (كان) التامة فقط في: حين أجاز الناقصة هنا،وسيأتي في (٧٥-أ). والمهينم من الهينمة وهي الكلام الخفي أو القراءة غير البيِّنة،والمعنى في المعاني: "هجاؤك حرامٌ عليَّ مثل الثياب على رجُل أحرم فهو يسبِّح ويقرأ".

(٦) بعض بيت من البسيط، وتمامه على رواية المصادر:

ويلُمِّهم معشراً جُمًّا بيوتهمُ   من الرماح وفي المعروف تنكيرُ

=

هذا عندي لم يَجعل الدعاءَ على لفظِ الخبر؛ كما جاء: ﴿لا تُضارُّ والدةٌ﴾(١) و﴿سَلامٌ عليكُمْ﴾(٢)، ولكنْ بَنَاه لوقوعِه مَوقعَ الدعاءِ المبنيّ كـ[فداءِ](٣) / ٦٩ب لكَ، وكبناءِ المنادَى(٤)، وكبناءِ ﴿يُقيمُوا الصلاةَ﴾(٥) في قولِ أبي عثمان(٦).

أوسٌ:

تُساقِطُ المَشْيَ أفناناً إذا [عَصبَتْ] إذا ألحَّتْ على رُكْبانِها الخُورُ(٧)

مِثلُ (ضَرَبَ غلامَه زيدٌ)، وقَلَبَ المعنى: إذا ألحَّ الرُّكبانُ على الخُور.

= وهو لأوس في: ديوانه٤٤، وإصلاح المنطق٣٣٩، والألفاظ٤٣٩، والتمام١٧، وشرح أبيات الإصلاح٥٤٢، وتهذيب الألفاظ٥٩٣، والصحاح واللسان (جمم)، وأنشده أبوعلي في: الشعر٣٠٢ بروايته هنا ولم أجدها في المصادر، وليست تحريفَ ناسخ لتعلُّق كلامه بها في الكتابين، فويلٌ مبني على الكسر لأن المراد منه الدعاء، و(بهم) خبر أو تبيين والخبر محذوف. وقال ابن السيرافي إنّ الشاعر يهجو بُرداً وهي حيٌّ من إياد ويريد انهم ليسوا بأصحاب حرب ولا اتخاذ سلاح والمعروف عندهم مُنكرٌ عند الناس.

(١) سورة البقرة: (٢٣٣) وقرأ بالرفع ابن كثير وأبوعمرو وأبان عن عاصم وقتيبة عن الكسائي ويعقوب وغيرهم. انظر السبعة١٨٣، والمبسوط١٤٦، ومعجم د. الخطيب. وحمل أبوعلي في: الحجة (٢/٣٣٣) قراءة الرفع على انّ الأمر (يريد النهي) جاء بلفظ الخبر، وانظر معاني الأخفش١٨٨، ٢٠٥، والفراء (١/١٥٠، ٢٠٥) والمحتسب (١/١٤٩) والخصائص (٢/٣٠٢) واجمعها أمالي ابن الشجري (١/٣٩٢).

(٢) جاءت في غير موضع من القرآن منها: سورة الأنعام: (٥٤) والأعراف: (٤٦) وسلام في معنى الدعاء، انظر الأصول (١/٣٩٥).

(٣) الأصل: قذاع، وهو تحريف صوابه من الشعر والكتاب (٣/٣٠٢) وجاءت محرَّفة أيضاً في: العسكريات١١٦. و(فداء) بالكسر عند أبي علي بُنيت لوقوعها موقع الأمر، والتنوين للتنكير، وهو من قول الخليل في الكتاب.

(٤) قال في الإيضاح٢٤٦: بُنِيَ لوقوعه موقع حروف الخطاب ككاف ذلك وتاء أنت، والحروف مبنية.

(٥) سورة إبراهيم: (٣١)

(٦) تقدمت حكاية قوله والتعليق عليه في (٤٧-أ) وسيذكره ثالثة في (١٩١-ب).

(٧) من البسيط، وهو لأوس في: ديوانه٤١، والحماسة البصرية ١٤٩٠، ومنتهى الطلب (٢/٢٣١) وبلا نسبة العجز في: التهذيب (٣/٤٤٤) واللسان والتاج(لحح). وفي الديوان (الكور) مكان (الخور) وهو سهو؛ بدلالة شرحه في الهامش ولأنه لم يَرِد في أيٍّ من المصادر المذكورة، بل إنّ مختار الدين محقق الحماسة ترك اصله معتمداً على الديوان. والخُور: جمع خوَّارة وهي التي تكون سهلة المعطف لينة كثيرة الجري، ألحت: لزمت مكانها فلم تبرح، تساقط المشي افناناً: تاتي به مختلطاً على اضرُبٍ مختلفة، وعصبت: جدَّت في السير، وفي الأصل: غضبت، ولم تات صحيحة إلا في منتهى الطلب، والشاعر يصف ناقته. وابوعلي يحمل البيت على معنيين ثانيهما لا يستقيم إلا بجعل (ألح) بمعنى اقبل عليه لا يَفْتر عنه، لا بالمعنى الأول.

أوسٌ:

عَلَى دُبُرِ الشهرِ الحرامِ بأرضِنا　　　وما حَوْلَها جَدْبٌ سِنُونَ تَلَمَّعُ(١)

قد رُوي عن عمر: «لا يُقْطَع في عامِ السَّنة»(٢).

وقياسُ قولِ أوس هذا أن يكون صِفةً فيكون مما يُستَعمَل مرةً صِفةً وأخرى مضافاً إليه كـ«سَهْمِ غَرَبٍ»(٣).

ذو الرمّة:

ولكنَّ الكِرامَ لهم ثَنَائي　　　فلا أخزَى إذا ما قِيلَ قالاَ(٤)

الأجودُ أن يكونَ (قالا) اسماً(٥)؛ أي: فلا أخزَى إذا قيل ثنائي قالاً، ويجوز أن

(١) من الطويل ولم أجده في ديوانه، وهو له في: المجمع (٩/٢٧٢) والمحرر١٧٥٨، والبحر (٨/١٢٨) وبلا نسبة في: الأزمنة للمرزوقي (١/٢٦٧) وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٥) وأنشده أبوعلي في: الحجة (٢/٣٧٠، ٦/٢١٤) شاهداً في الأولى على انّ معنى السنة الجدب، وفي الأخرى على استعمال (دبر) ظرفاً، وما بَقِي من كلامه هنا يشير إلى انه عَرَض للامرين. ويُروى (فارضنا) و(لأرضنا)، وتلمع: قال أبوعلي: معناه لا خصب فيها ولا نبات كقولهم: السنة الشهباء، وذكر مرادفاتها في: البصريات٣٩٢.

(٢) جاء في: مصنف عبد الرزاق (١٠/٢٤٢): "قال عمر: لا يُقطَع في عذق ولا عام السنة"، وجاء فيه وفي غريب الحديث للخطابي (٢/١٢٠): "في حديثِ عمر انَّ رجلاً جاءه في ناقة نُحِرت فقال له عمر: هل لك في ناقتَين عشراءين مرتغتين سمينتين بناقتك فإنا لا نقطع في عام السَّنة"، وذكره أبوعلي في: الحجة بلفظ المصنّف، وانظرالفائق (٢/١٠) (ربغ) ومبسوط السرخسي (٩/١٤٠).

(٣) جاءت هذه العبارة في غير حديث وأثر، ومن ذلك الحديث: "أم حارثة بن سراقة أتت النبي ﷺ فقالت: يا نبي الله الا تحدثني عن حارثة؟ وكان قُتل يوم بدر أصابه سهم غرب..." وهو في: البخاري (٢/١٣٩) والترمذي (٥/٣٠٦)، وجاء أيضاً مسند احمد ص٥٠ برقم١٤٦ حديث: "الشهداء ثلاثة... ورجلٌ مؤمنٌ جيد الإيمان لقي العدو فكأنما يُضرَب جلدُه بشوك الطلح أتاه سهمٌ غربٌ فقتله"، وجاء في أثر لأبي عبيدة وعمر بن الخطاب في: مسند أحمد ص٦٦ برقم ٣٢٣. وذكر ابن السكيت في: الإصلاح١٧٣ أنه يقال أصابه سهم غرب إذا لم يعلم من رماه به. وانظر الأقوال في تحريك راء (غرب) وتسكينها، ثم في إضافة (سهم) وعدم إضافته في: غريب أبي عبيد (٥/٣٨٠) وأدب الكاتب٤٢٢ وتهذيب اللغة (٨/١١٤) والغريبين١٣٦٣، والنهاية (٣/٣٥٠). وأجاز أبوعلي في: العضديات١٤٣ الوصف والإضافة فيها كقوله هنا.

(٤) من الوافر، وهو لذي الرمة في: ديوانه١٥٣٥، وقدّر أبوعلي نائب الفاعل ضميراً أو مصدراً متصيَّداً، ولم أتبين سبب إغفال وجه الحكاية وهو ما يُفهم من قول الشارح أبي نصر ويعضده البيت السابق له.

(٥) الأصل: اسمٌ، ويريد بالاسم انّ (القال) مصدر أو اسم مصدر للفعل قيل.

يكون فِعلاً؛ أي: فلا أخزَى إذا قيل هذا الثناءُ وهذا المديح، وليس بالمتَّجِه لأنَّ الجُمَل لا تَقُوم مَقام الفاعل[1]، ولكنْ يكُونُ على تقدير: إذا قيل قولُهم قال.

سألَنَا سائلٌ عن قراءةٍ في [حرف][2] ذكَر السجستانيُّ[3] أنه لا يَعرفُ وجْهَه / ١٧٠أ وهي قولُه: ﴿وعلَى الذينَ يَطَّيَّقُونَهُ﴾[4] وهو يريد: يُطيقُونه.

فقلنا: إنه (يَتَفَيْعَلُونَه) مِثل ما حَكَاه[5] مِن (تَحَيَّزتُ إلى فِئة) في القَلْب، فأمّا البناء فمِثْلُ (بَيْطَر)[6] ثم ألحَقَ التاء (تَبَيطر)، و(فَيْعَلَ) متعدٍّ؛ قالوا: بَيطَرَ الدابّةَ[7]، و(فَيْعَل) ملحقٌ بـ(دَحْرَجَ)، و(تَفَيْعَلَ) ملحقٌ بـ(تَدَحرَجَ)، فإذا حَصَل اللفظُ الذي في الآية مطاوعاً وقد عدّاه فليس بسهلٍ؛ على أنه قد يَتعدَّى بعضُ المطاوع؛ منه (تَفعَّلتُ)[8] قد كثُر ذلك فيه، ومنه (تفاعَلتُ):

---

(١) يريد نائب الفاعل وحكمهما في هذا واحد، ووافق منعُه هنا ما قاله مفصلا في: البغداديات٣٦٨، وانظر: شرح الرضي (١/٢١٦).

(٢) الأصل: حروف، وهو تحريف.

(٣) أبوحاتم سهل بن محمد السجستاني (ت٢٥٥) إمام في علوم القرآن واللغة والشعر، من كتبه (القراءات) ولم يصلنا. انظر: البغية (١/٦٠٦) ومقدمة تفسير غريب ما في كتاب سيبويه٣١

(٤) سورة البقرة: (١٨٤) وقرأ بها ابن عباس بخلاف وعكرمة ومجاهد. انظر القراءات الشاذة لابن خالويه١١، والبحر (٢/٤١) ومعجم د. الخطيب (١/٢٥١)، وابن جني في المحتسب (١/١١٨) يأخذ بكلا التوجيهين - بلا عزو - وأولهما هو الظاهر عنده، والبس العكبري في عرضهما في إعراب القراءات الشواذ (١/٢٣٢).

(٥) سيبويه (٤/٣٦٧) في باب (ما تُقلب فيه الواو ياء إذا كانت متحركة...) ذكر انَّ (تحيَّزتُ): تَفَيعلت من حُزْتُ، وقال ابوعلي في: التعليقة (٥/٥٨): "الدليل على ذلك ظهور الياء مشددة، وإنما ظهرت في التضعيف، لأن ياء (تفيعل) وقعت ساكنة قبل الواو التي هي عين فقُلبت الواو ياء وادغمت الياء فيها"، ونفى ان يكون (التحيز) على تفعُّل اصالة، وعليه فيطيَّقونه من (يَتَطَيْوقونه) وانظر المنصف (٢/٢٢) والدر (٢/٢٧٣) واللسان (طوق).

(٦) أي مزيد الياء ثانيةً، وهو ملحق بدحرج. انظر الكتاب (٤/٢٨٦) والمقتضب (١/٥٧، ٢١٩) وسر الصناعة ٧٦٧.

(٧) أي عالجَها.

(٨) ذكر سيبويه (٤/٦٩-٧٢): تَعطَّى وتَقَعَّدَ وتَهَيَّب وتَنقَّص وغيرها وكذلك في: الحجة (٥/١٩٨)، وذكر في: التعليقة (٤/١٤٢) والعضديات١٣٥ مطاوعته لـ(فَعُل).

تَخَاطَأَتِ النبلُ أَحْشَاءَهُ(١)

ويَجوز على وجهٍ آخَر(٢) أقربَ من هذا، وهو أنَّ شهرَ رمضانَ قد تَقدَّم ذِكرُه فكَنَى عنه على الاتساع؛ أي: يَطَّيَّقُونَ صومَ شهر رمضان، ثم حَذَفَ المضافَ وأقام المضافَ إليه مقامَه.

أنشَدَ أبو بكر للمرّار(٣):

إذا نَهِلَتْ بسُفْرَتِها وعَلَّتْ ... ذَنُوباً مِثلَ لونِ الزَّعفرانِ(٤)

وقال: لم يَكن معهم دَلوٌ فاستَقَوا بالسُّفرة.

فا: (ذَنوباً) منصوبٌ بما دَلَّ عليه (نَهِلت) و(عَلَّت)؛ أي: استَقَتْ ذنوباً. فإن قلتَ: فلِمَ لا تَنصبُه بـ(علَّت)؟ فإنَّ (علَّت) لا يَتعدَّى كما لا / ٧٠ب يَتعدَّى (نهلت)؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما على (فَعِلَتْ) ومضارعُها (يَفعَل)، ومن ثَم قالوا في المصدرَين: النَّهَل والعَلَل؛ كالظَّمَأ والعَطَش، وما كان من المضاعَف متعدياً فمضارعُه على (يَفعُل).

(١) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

وأُخِّر يومي فلم يَعْجَلِ

وهو لاوفى بن مطر المازني في: امثال الضبي٦٨، والديباج٣٩، ومجاز القرآن (٢/٥) وذيل الأمالي للقالي٩١، والسمط٤٦٥، والصحاح واللسان (خطأ) و(خلل)، وبلا نسبة في: شرح القصائد الطوال لابن الانباري٥٣٧. ورُوي في بعضها (تخطَّأت) مكان (تخاطات)، وهما بمعنى: اخطاتْ. وللشعر خبر في: الامثال والديباج والذيل. وانشد ابوعلي الشاهد في: الحجة (٤/٣٠٢، ٥/٩٧، ١٩٩) والشيرازيات ٥١١، والعضديات١٣٦ شاهداً في بعضها لما هو فيه هنا من تعدِّي (تَفاعَلَ) وهو مطاوع (فاعَلَ) فأُجريا مجرى واحداً، واستشهد به في المواضع الاخرى لدلالة المطاوع (تَفاعَل) على وجود (فاعَلَ) وإن لم يُسمَع، وهذا يمس ما حاوله أبوعلي في القراءة.

(٢) غير (يتفيعلون) السالف، ويريد معنى التكلف أي تكون على زنة (يَتَفَعَّلُون)، فاقتضى المعنى تقدير مضاف.

(٣) المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي الأسدي، من شعراء الدولة الاموية. انظر معجم الشعراء المخضرمين والأمويين٤٤١

(٤) لم أجده في شعره في: شعراء أمويون القسم الثاني، وفيه أبيات على البحر والروي أنفسهما ص٤٨٤، وهو للمرار في: الاستدراك٣١، وانشده ابوعلي معزواً للمرار الفقعسي في: الحجة (٣/٣٤٦) على تقدير مضاف محذوف (ماء ذنوب) ولم يعرض لما ذكره هنا من تقدير العامل. والسُّفرة طعام المسافر ثم أطلق على وعائه من الاديم وهو المراد هنا، والذنوب الدلو الملأى ماءً، النَّهَل الشربة الأولى والعَلَل الشربة الثانية.

فأمّا قولُهم: يَعُلّه، فليس من العَلَل في شيء(١)، وهو مضارعُ (عَلَّه بالحِنَّاء يَعُلُّه)(٢)؛ أنشَدَ أبو الحسن الأخفش عن الأصمعيِّ:

كانَّ باليَرَنَّأ المَعْلُولِ(٣)

[ع: إنما يَجب أن يكون المتعدِّي على (يَفعُل) في المضاعف إذا كان الماضي (فَعَل)، فأمّا (فَعِل) في المضاعف فيكون [يَفعَل](٤) قالوا: شَمِمْتُه أشَمُّه، وعضِضْتُه أعَضُّه، وسَفِفْتُه أسَفُّه(٥)، وربَبْتُه أرُبُّه؛ قال:

كانَ لَنا وهْوَ فَلُوٌّ نَرْبُبُهْ(٦)]

ومثلُ هذا البيتِ(٧) قولُ ذي الرُّمة:

لَذُو عَبْرَةٍ كُلاًّ تَفيضُ وتَخْنُقُ(٨)

---

(١) جاء في: إصلاح المنطق ٢١٥، وأدب الكاتب٤٧٩، والتاج (علل) انّ (يَعلّ) بالكسر والضم من عَلَل الشراب.

(٢) أخذه أبوعلي من الكامل ١٢٧٩، غير ان المبرد عَرَض للفعل نفسه في ٤٧٩ في سياق شرحه لعلل الشراب فأجاز الوجهين. وعلّه بالحناء لم أجد له شرحاً يُخصِّص معنى الفعل او يخرجه من معناه في الشرب، وفي اللسان: صبغٌ يعلول: عُلَّ مرة بعد اخرى.

(٣) من الرجز، وهو لدُكَين بن رجاء في: التنبيه والإيضاح واللسان (يرنأ) ونسبه ابن منظور في: اللسان (زرجن) لدكين ثم قال: وقيل إنها لمنظور بن حبة. وهو لأبي محمد الفقعسي في (ما تبقى من أراجيزه) ص٨٠، واشار جامعه إلى الخلاف في نسبته، وبلا نسبة في: الجمهرة ١٠٦٠، ١٢٤٠، والصحاح (يرنأ)، واليرنأ: الحناء، وذكر الصغاني في التكملة فتح الياء وضمها.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) سفَّ الدواءَ أو غيره تناوله يابسًا غير معجون.

(٦) من الرجز، وهو لدُكين بن رجاء في: أضداد الأصمعي٥٢، وأدب الكاتب٣٧٥، وأضداد أبي الطيب٢٠٧، والاقتضاب (٣/٢٢٧) وتكملة الصغاني (زغب) واللسان(فلو)، وبلا نسبة في: الجمهرة٩٧١، والتهذيب (٨/٥٣) وانشده أبوعلي في: الشيرازيات٤٣٠ شاهداً في الإبدال بين ربب وربى. وفي الأصل: نُرَبِّبُه، وهو تحريف لا يناسب استشهاد ابن جني به ولم يرِد في مصدر، وذكر أبو الطيب انه يُروى (نَرَبُّبُه) من (ربَبْتُ)، والفلو المهر، وربَّب: ربَّى.

(٧) أي مثل بيت المرار السالف.

(٨) عجز بيت من الطويل، وصدره:

لَعمرُكَ إني يومَ جرعاءِ مالكٍ =

في أنَّ انتصابَ (كُلّ) بما دَلَّ عليه (تَفيض وتخنُق) . والبيتُ أحسنُ من قولِ ذي الرمة؛ لأنَّ العامل إذا كان مَعنىً يُحكَم للمعمول فيه أنْ يكونَ بَعدَه لا قَبْله(١)، ولا يَكون هذا الفِعلُ المقدَّرُ الذي نصَبَ (ذَنوباً) جواباً لـ(إذا) كما كان (شَلاًّ) في قوله:

/ ٧١أ حتَّى إذا أَسْلَكُوهُمْ في قُتَائِدَةٍ　　شَلاًّ كمَا تَطْرُدُ الجَمَّالَةُ الشُّرُدَا(٢)

منتصِباً بجواب (حتى إذا)، بل الناصبُ لـ(ذَنوب) هو ما دَلَّ عليه قولُه: (نهلت وعلَّت) حتى أنك إذا ذكَرتَهما فكأنك قد ذكَرتَه، فإذا كان كذلك كان الناصبُ لـ(زيد) في (أزَيداً ضربتُه؟) [ضربتُ الذي دلَّ عليه ضربتُه](٣). أوَلا تَرَى أنَّ المرادَ ليس هو (إذا نهلت وعلَّت استَقَتْ)؛ لأنها لا تَنهل ولا تَعَلُّ حتى تستقي، فإذا كان كذلك احتاجت (إذا) إلى جواب. فلْيُنظَر في البيت الذي يَليه من بعده أو قبله في ديوانه إنْ شاء الله.

= وهو لذي الرمة في: ديوانه ٤٦٠، والمنازل والديار ٣١٨، والمقاصد النحوية (١ / ٥٧٨) واللسان والتاج (ملك). وجرعاء مالك رابية من الرمل سهلة. وقدّر شارح الديوان ابونصر المعنى: لذو عبرة تفيض وتخنق اي تفعل ذلك كُلاً، وهو ما قاله ابوعلي.

(١) ومَنَع في: الشعر ٦٤ إعمال المعنى متقدما واطلق في: ٢٤٤ جواز إعجاز إعماله في المفعول فلم يقيده، وانظر المنع في: الخصائص (١ / ١٠٥) والاستدراك ٥٦٣ وهامشه.

(٢) من البسيط، وهو لعبد مناف بن ربْع الجربي الهذلي في: شرح اشعار الهذليين ٦٧٥، ومجاز القرآن (١ / ٣٧، ٣٣١، ٢ / ١٩٢) وإعراب النحاس (٥ / ٥١) وتفسير الطبري (١١ / ٣٤) وشرح شواهد الإيضاح ٤٣١، وإيضاح الشواهد ٦٢٩، والخزانة (٧ / ٤٢) ونُسب إلى ابن أحمر في: ذيل ديوانه ١٧٩ وصَحَّح محققه نسبته للهذلي، وبلا نسبة في: معاني الأخفش ١٤٤، وفي شرح الأشعار ١٤٥٤ فضل تخريج، وانشده أبوعلي في: الشيرازيات ٥٣٠، والتعليقة (٢ / ١٥١) والإغفال (٢ / ١١٠) والحجة (٥ / ٩٣) والعضديات ١١٠، والتكملة ١٢٣، في غير وجه ففي الأخيرَين على انّ (جمّالة) جمع، وفي الحجة لتعدية (سلك)، واظنه محرفاً، وفي الثلاثة الاول جاء شاهداً على ما ذكره هنا من انَّ (شلا) ناب عن فعله (شلوهم) الذي هو جواب (إذا)، وهو قول جماعة وتَعقَّبه البغدادي في الخزانة، وانظر في المصادر وجهين آخرين في جوابها. والشاعر يصف قوماً هُزموا فجعلهم كالشرد وهي جمع الشريد اي المشرد، قتائدة اسم طريق ضيقة، شلاً: طرداً، الجمّالة: اصحاب الجِمال، وفي الأصل: قنابذة، وهو تصحيف.

(٣) زيادة يقتضيها السياق، ولعلها سقوطها سبق نظر، وقد تقدم التعليق على هذا المثال في (٥٦–ب).

مسألة

قال: (اليَرَنَّأ)[١] الياء فيه زائدة، وقسَّم ذلك وأفسدَ كلَّ ما هو غيرُ هذا؛ كما يَجب في مِثْله.

قال[٢]: والياءُ فيه مفتوحة؛ لأنه شبَّهَها بفاء (فَرَزدق).

ويَجوز أن تكون الباءُ زائدةً في قوله:

كأنَّ بِرِيقَتِها[٣]

كما أنشَدَه أبو زيد[٤]:

فَلَيتَ بأنَّه في جَوفِ عِكْمٍ[٥]

فيكون على هذا (شِيبتْ عُقَاراً) خبراً آخَر مِثل (حُلوٌ حامضٌ)[٦]؛ ويكون: كأنَّ رِيقَتَها شِيبتْ / ٧١ب عُقاراً للمِزاج؛ أي: لأجْلِ المِزاج.

---

(١) اختصر ابن جني كلام أبي علي، ويظهر من كلام ابن جني في: التمام٢٢٣، والخصائص (٣/ ٢٢١) واللسان والتاج (رنا) و(يرنا) أنّ الياء زائدة عنده، وانظر أبنية ابن القطاع١٥٦، والكلمة من بيت دُكين في المسألة السالفة.

(٢) ذكر اللغويون الفتح والضم في الياء، واقتصر الفراء على الضم. انظر: المقصور للقالي٢٨٢، وتهذيب اللغة (١٥/ ٢٢٦) والتنبيه والإيضاح والعباب واللسان والقاموس والتاج (رنا) و(يرنا).

(٣) تقدَّم التعليق عليه في (٦٧-أ).

(٤) في النوادر ٢١١.

(٥) عجز بيت من الوافر، وصدره:

ندمتُ على لسانٍ فاتَ مني

وهو للحطيئة في: ديوانه١٩٧، والنوادر والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (١/ ٣٨٨، ٣٩١) والخزانة (٤/ ١٤٢) وبلا نسبة في: تلخيص البيان للرضي١٩٦، وبُلغة الأنباري٨١ وبهامشها مزيد تخريج، ومصباح ابن يسعون١٢١١، والمحكم (١/ ١٧٢). وانشده أبوعلي في: الشعر٢٤١، والحجة (٢/ ١٧٥، ٦/ ٧٣) والحلبيات٢٦٠، والتكملة١٤٤ شاهداً على تذكير اللسان بمعنى الكلام واللغة، وشاهداً لما جاء هنا من زيادة الباء، وأجاز في إعراب ما بعدها وجهين في الحجة وفي المسألة التي يَعقدها له قريباً. ويُروى (بيانه)=(بأنه)، اللسان: الكلام، العِكم: النمط (الكساء) تدَّخر فيه المرأة متاعها ومجازاً باطن الجَنب، وقال أبوعلي: أراد ليته كان مطويًّا لا يُنشَر.

(٦) ذكرها أبوعلي في تعدد الخبر في: المنثورة٣٢، والشعر٢٣٩، ٢٤٣، والبصريات٨٤١، والبغداديات١٤٦، والحجة (١/ ١٩٨) وسيذكرها في (١٠٩-أ، ١٤٧-أ، ١٨٧-أ) ويبدو أنّ رأيه في العبارة لم يكن واضحاً=

مسألة

(إذا دخلتُ الدارَ فكلُّ مملوكٍ لي يومَئذٍ حُرٌّ)(١)، لا يَخلو (يومئذ) مِن أن يكون متعلِّقاً بـ(حُرّ) أو بـ(لي) فلا يكون متعلقاً بـ(حُرّ)؛ لأنه لو كان متعلقاً بـ(حُرّ) لَوَجَبَ أنْ يُعتق ما كان في مِلكه يومَ حَلَف، ولا يَدخُل ما اشتراه بَعدُ؛ لأنه لا شيءَ في الكلام يُوجِبُ دُخولَه فيه.

فإذا لم يَتعلَّق بـ(حُرّ) تَعلَّق بقوله (لي)؛ كأنك قلت: كلُّ مملوكٍ ثبتَ لي يومئذ أو رَقَّ لي يومئذ، فإذا كان كذلك دخَل ما كان في مِلكه يومَ حَلَف وما اشتراه بعدُ، ألا ترى أنَّ ما اشتراه بعدُ فهو رقيقٌ له يومئذ، فإذا كان كذلك عَتَقَ بهذا الكلام، وهذا هو الأظهرُ، وإن كان الوجْهُ الآخَر يَجوز، ألا ترى أنَّ حُكْمَ المعمولِ أن يليَ العاملَ، و(لي) هو العاملُ وقد وَلِيَه (يومئذ) الذي هو معموله.

هذا هو الأشبهُ الظاهرُ، وإن كان الاتساعُ في العربية يُجوِّز غيرَ ذلك، ومِن ثَمَّ قال أبو حنيفة في قوله: (أنتِ طالقٌ اليومَ غداً)(٢): إنه يُؤخَذُ بأولِ الوقتَين الذي يَتفوَّه به؛ لأنه الذي يَلي / ١٧٢أ العاملَ ويَقتضيه، والآخَرُ لَغْوٌ لأنَّ العاملَ لا يَقتضيه، والأولُ هو الأظهرُ أنْ يؤخَذَ مِن حيث ولِيَ ما عَمِل فيه؛ فافْهَم.

أوس:

إذا ما رأتْني تَنفُضُ الزِّفَّ باستِها ... وإنْ نظرَتْ في سائرِ الناسِ تُرعَدُ(٣)

قال: يقول: تُوعِدُني وتَجترئُ عليَّ فإذا نظرتْ إلى غَيري كان هذا حالَها.

= أو واحداً على ما يحكيه الباقولي عن ابن جني. وانظر: الكتاب (٢/ ٨٣) والأصول (١/ ١٥١، ١٥٥) وإعراب النحاس (١/ ٢٨٩، ٢/ ٢٩٤) وكشف المشكلات ٦٩٤.

(١) يَعرض الأحناف لهذه المسألة في باب العتق ووجدت السرخسي وابن نجيم يأخذان بالوجه الأول فيعلقان الظرف بالملك، في حين يذهب الحصكفي إلى الوجه الآخر فيعلقه بالحرية فيعتق ما كان قبل الدخول أو بعده، انظر المبسوط (٧/ ٨١) والبحر الرائق (٤/ ٢٥) والدر المختار (٣/ ٧٣٨).

(٢) جاء في: بدائع الصنائع (٣/ ١٣٤) وعليه الأحناف، وفي المسألة أقوال أخرى. انظر المبسوط (٦/ ١١٥) والمجموع (١٧/ ٢٠٢).

(٣) من الطويل، وليس في ديوانه غير أنّ له قصيدة على الطويل والقافية دال مكسورة والبيت يقبل ذلك. الزف: ريشٌ كالزَّغَب.

فا: هذا مما يقال عند الوعيد والتهدُّد كالمَثَل، فهو عندي كقوله:

أحَوْلي تَنفُضُ استُكَ مِذْرَوَيها(١)

النابغة:

سأَبْلُغُ عُذْراً أو نَجاحاً مِن امْرِئٍ إلى رَبِّهِ رَبُّ البَرِيَّةِ راكِعُ(٢)

قال: (ربُّ البرية) يَعني الممدوح؛ تقديره: ربُّ البرية راكعٌ إلى ربه، فقَدَّم ما اتصل بخبرِ المبتدأ على المبتدأ، فهذا يَدل على جوازِ تقديمِ خبرِ المبتدأ عليه. ومِثلُه:

كِلاَ يَومَيْ طُوَالَةَ(٣)

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

لِتقتلني فها أنذا عُمَارا

وهو لعنترة في: ديوانه٢٣٤، وتخريجه٣٤٧، وزد غريب الحديث للحربي (١/٢٥٨) والصحاح (ذرا)، وأنشده أبوعلي في: الشعر١١٨ شاهداً على ما بُني على التثنية. المِذْروان: فرعا الأليتين وقيل العِطفان، ويقال: جاء ينفض مذرويه إذا جاء باغياً يَتهدد.

(٢) من الطويل، وهو للنابغة في: ديوانه٢٣٧ من رواية ابن السكيت لشعره، والحماسة البصرية ١٠١، ومعاهد التنصيص (١/٣٣١) وفي: الخزانة (٢/٤١٤) والأساس والتاج (ركع) وجاء العجُز بلا نسبة في: التهذيب (١/٣١٢) واللسان (ركع)، والرواية فيها جميعاً: (سيبلغ)= (سأبلغ)، والعرب في الجاهلية تقول للحنيف: راكع، ويريد النابغة نفسه، ورب البرية: ممدوحُه النعمان بن المنذر. ولا حاجة في رواية المصادر إلى توجيه أبي علي إذ الفاعل (راكع) و(رب) مجرورة، وأبوعلي في هذا الشاهد والذي يليه يحتج على الكوفيين المانعين تقدُّم الخبر على المبتدأ، وانظر: الإنصاف٦٥ والتبيين ٢٤٥، والمصادر النحوية المذكورة في تخريج البيتين.

(٣) بعض بيت من الوافر، وتمامه:

وَصْلُ أروى ظَنونٌ آنَ مُطَّرَحُ الظَّنونِ

وهو للشماخ في: ديوانه٣١٩، وتخريجه في: الديوان٣٤٦، وزده أمالي القالي (٢/٣٠) والمحتسب (١/٣٢١) والسمط ٦٦٣، والبسيط ٥٧٨، والكافي في الإفصاح٤٧٨، وشرح شواهد الإيضاح٧٩، وإيضاح الشواهد ٩٠، ومصباح ابن يسعون١٨٩، وأنشده أبوعلي في: الإغفال (١/٧٩) والمقاييس ٧٦، والحلبيات٢٥٦، والإيضاح٩٥، شاهداً في: الأول على إضافة (كلا) للظاهر، وفي المقاييس٧٦ لزنة (أروى)، وفي الأخيرين وكتابنا جاء شاهداً على جواز تقدم الخبر على المبتدأ، فكِلا ظرفٌ متعلقٌ بالخبر (ظنون) تَقدَّم على المبتدأ (وَصْلُ) فجواز تقدم الخبر أولى إذا جاز تقدُّم معموله، وفي شروح الشواهد والبسيط اعتراض عليه وجوابه.

النابغةُ:

فـلا عَمْـرَ[1] الذي أُثْني عليهِ ... ومـا رَفَـعَ الـحَجيجَ إلـى إلالِ

لَـمَا[2] أغفَلتُ شُكرَكَ فانْتَصِحْني ... فكيفَ ومِن عطائكَ جُلُّ مالي[3]

/ ٧٢ب (ما)[4] نُصِبَ عطفاً على (عَمْر)، و(لا)[5] نَفيٌ لكلامٍ؛ كقولك: اللهَ لَزيدٌ منطلقٌ[6]، والتنوينُ محذوفٌ للإضافة[7]، أو يكونُ أضافَ (عَمر) إلى (الذي) كما تَقول: لَعَمرُك، إلاّ أنه لمّا لم تَدخُل لامُ الابتداء سَقَط الفعلُ[8] عليه؛ مِثل: اللهَ لأفعَلَنَّ. والجواب: لَـمَا[9].

مسألة

أبو زيد:

نَدِمتُ علَى لِسانٍ كانَ مِنِّي ... فَلَيتَ بِأنَّهُ في جَوفِ عِكْمِ[10]

(١) الأصل: عَمرو، ولا وجه لإثبات الواو، والتصحيح من الديوان.

(٢) الأصل: لِما بكسر اللام وصوبتها من الديوان.

(٣) من الوافر، وهما للنابغة في: ديوانه١٥١، والوساطة١٩٠، ٣٣٣، وسر الصناعة٣٧٧، ٣٩٥، وتذكرة أبي حيان٦٢٥، وشرح أبيات المغني (٨/٥٦) والأساس (نصح) وبلا نسبة في: الأصول (١/٤٣٥) وانشد الثاني ابوعلي في: الشيرازيات٥٦٥ والتعليقة (٤/٢٤٦) والبغداديات٢٨١، والحلبيات٢٦٨ شاهداً على تشبيه (ما) الموصولة بالنافية في جواز اتصال النافية بلام جواب القسم، ولم يَعرض لهذا هنا. في (ما رَفَعَ الحجيج) يجوز (ما) الموصولة والمعنى الإبل او مصدرية اي فعل الحجيج، ورُوي (الحجيج) و(عَمر) بالرفع ايضا، إلال جبل بعرفة، انتصحه: قَبِل نصحه.

(٤) يريد (ما رفع)، ونقل البغدادي هذا النص في شرح أبيات المغني (٨/٥٧)

(٥) شرح الأبيات: و(لا) في (فلا) نفي لكلام، والزمخشري في الأساس يقول بزيادة لا.

(٦) يريد انّ تاكيد القسم المنفي بمثله وهو (لا)، كما انّ تاكيد المثبت بمثله وهي اللام، وقد حكاه عن المازني في (٤٠-أ). وحَذَف ابوعلي حرف الجر من المثال لياتي المقسم به منصوباً كالشاهد. وانظر في: الكتاب (٣/٤٩٧) المثال وتفسير النصب فيه.

(٧) اي المضاف المقدر: عمر الله، او إذا اقسم بممدوحه. والبغدادي حذف (والتنوين محذوف للإضافة) على غالب عادته في العبارات التي يرى فيها غموضا عند أبي علي. انظر: مقدمة محقق الشعر٨٩

(٨) يعني فعل القسم، وصرَّح به أبوعلي في: التعليقة (٤/٧)

(٩) شرح الأبيات: لما اغفلت. وهنا انتهى نقل البغدادي.

(١٠) تقدم في (٧١-أ) التعليق عليه. والقول بزيادة الباء جاء في تعليق ابي حاتم في: النوادر٢١٢، وكلام أبي علي في المواضع السالفة وفي الإيضاح٧٦.

وَجْهُ(١) زيادةِ الباءِ في اسمِ (ليت) شَبَهُ (ليت) لنصْبِها ورفْعِها بالفعل، والفعلُ يَصِل تارةً بنفْسه وأخرى بالباء؛ قال: ﴿أَلَمْ يَعلمْ بِأنَّ اللهَ يَرَى﴾(٢)، ﴿ويَعْلَمونَ أنَّ اللهَ هوَ الحَقُّ المُبِينُ﴾(٣).

ومثلُه(٤) في أنه لمّا أشبَهَ الفعلَ عُدِّي تعديتَه؛ تارةً بنفْسه وأخرى بحرفِ الجرّ: يا زيدُ ويا لَزيدٍ.

فإن قلتَ: فهل يكونُ على إضمارِ اسمِ (ليت) كقوله:

ألا ليتَ إنِّيْ يومَ تَدنُو مَنِيَّتي		شَمِمْتُ الذي ما بينَ عينيكِ والفَمِ(٥)

فإنَّ ذلك لا يَستقيمُ لئلاَّ يَبتدئَ (أنَّ) مفتوحةً.

وسدَّ الظرفُ في خبرِ (أنَّ) مسدَّ خبرِ (ليت)؛ كما سدَّ في قولك: (علِمتُ أنَّ زيداً في الدار) مَسَدَّ المفعول الثاني.

وجوازُ حذفِ الخبرِ في (ليت) / ١٧٣أ و(إنَّ) وبابه بوقوعِ الجُمَل أخباراً لها يَدل على صحة قولِ أبي الحسن في إجازته (إنَّ قائماً الزيدان)(٦)، ألا ترى أنَّ الفاعل لا يكون جملةً ولا يُحذَف؟ وقد تَقدَّم(٧) أنَّ الاثنَين قد يَجوز أن يُقتَصَر بخبرِ أحدِهما عن الآخَر؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما كالآخَر وسادٌّ مَسدَّه.

---

(١) من هنا إلى (أخباراً لها) نقله البغدادي في: الخزانة (٤/ ١٤٢).

(٢) سورة العلق: (١٤).

(٣) سورة النور: (٢٥) وكذا قوله في الآيتين في الحجة (٣/ ٢٤٧، ٥/ ٤٠٠).

(٤) ذكر مشابهة (يا) للفعل بنحو قوله هنا في: الشعر٦٧، والشيرازيات٤٧٤، والعسكرية١١١

(٥) من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في: ديوانه٣٨٨، والعقد الفريد (٢/ ٧١) وتاريخ ابن عساكر (٤٥/ ٩٨) والمستطرف (١/ ٢١٥)، وبلا نسبة في: الخزانة (٤/ ١٥٢) نقلاً عن كتابنا هنا، وانشده أبوعلي في: الحلبيات٢٦٠ لما ذكره هنا وهو ان اسم (ليت) ضمير الشان المحذوف. وفي الأصل وغيره (أنّ)، وهو تصحيف يأباه السياق.

(٦) على أنّ (قائما) اسم إنّ و(الزيدان) فاعل سد مسد الخبر. ذكره ابن السراج عن البصريين وعن الأخفش في: الأصول (١/ ٢٣٢، ٢٥٥-٢٥٦) ولم يمنعه، وحكاه أبوعلي عن الأخفش بدليله في: الحجة (٢/ ٢٠٠) وسيعيده في (١٠٧-أ). وانظر: شرح الرضي (١/ ٢٢٦) والهمع (١/ ١٣٦).

(٧) جاء شيء منه في (٦٨-أ).

قال أبو العباس في المَدخَل[١]: الهمزةُ لا صورةَ لها في الخَطّ.

مسألة

قياسُ قولِ أصحابِنا أنْ لا يَجوزَ (لزيدٍ[٢] ضَرَبْتُه)، ألا ترى أنهم يقولون[٣] في (زيداً ضرَبتُه) أنه منصوبٌ بفعلٍ (ضربتُه) تفسيرُه، وما وَصَلَ باللام كالواصل بنفسه.

فإن قلت: فأضمِرْ فعلاً يصِلُ باللام ويكونُ هذا الظاهرُ تفسيراً له؛ كـ(زيداً ضربتُه).

فإنَّ الواصل باللام لا يُفَسَّر بالواصل بغير اللام، ألا ترى أنك لا تقول: (بزيدٍ لقيتُه) وأنت تضمِر (مررتُ)؛ فكذلك:

لِلقُرآنِ يَدرُسُهُ[٤]

والهاءُ للدَّرْس لدلالة (يَدرس) عليه. ومثله:

وتَخَالُهُ   علَى مَتْنِه سِبًّا جَدِيداً يَمانيَا[٥]

---

(١) المدخل من مصنفات المبرد المفقودة، ومنه نص في: التذييل لأبي حيان (٥/ ٣٠) رسالة في الأزهر. ورتَّب المبرد على هذا القول إخراجَ الهمزة من الحروف التي لها صورة مستقرة، وحكى ابن جني هذا القول عنه وردَّه بكلام مفصَّل في: سر الصناعة ٤١-٤٣، وحكى النحاس في: عمدة الكتّاب١٩١ هذا القول عن ابن كيسان، وانظر: شرح الشافية للرضي (٣/٣١٩) والهمع (٢/ ٢٣٤).

(٢) الأصل: لَزيدٌ، وهو تحريف يخالف الكلام بعده.

(٣) الكتاب (١/ ٨١) وهو قوله في: الإيضاح٧٥

(٤) من بيت من البسيط، وهو تاماً:

هذا سراقةُ للقرآن يدرُسُه   والمرءُ عند الرُّشا إن يَلقَها ذيبُ

وهو بلا نسبة في: الكتاب (٣/ ٦٧) والأصول (٢/ ١٩٣) وشرح السيرافي (١٠/ ٧٨) والتمام٦٩، والرصف٢٤٧، ٣١٥، وتحصيل عين الذهب٤٠٦، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٩١) والإعراب المنسوب٩٠٠، والبحر (١/ ٦١١) وشرح أبيات المغني (٤/ ٣١٥) والخزانة (٢/ ٣) وانشده ابوعلي في: التعليقة (٢/ ١٨١) والحجة (٢/ ٢٤١، ٣٧٥، ٣/ ٣٥٣) شاهداً في التعليقة على حذف جواب الشرط، وفي الحجة جاء للمذكور هنا من انّ الهاء في (يدرسه) للمصدر وليس مفعولاً لامتناع إعمال الفعل في الظاهر والمضمر معاً، وهذا التوجيه اشتُهر انه لأبي علي وقد شنّعه ابو العلاء في: رسالة الغفران٢٥٥، ولكنني وجدت السيرافي قال به مما يدل على أنهما مسبوقان إليه.

(٥) قطعة بيت من الطويل، وتمامه:

فجال على وحشيه وتخاله

وهو لسُحيم عبد بني الحسحاس في: ديوانه٣٠، وشرح ادب الكاتب للجواليقي١٨٧، وأمالي المرزوقي =

ولو قال قائلٌ في (هذا سُراقةُ للقرآنِ) فجَعَل اللامَ حالاً[1] [ثُم قطَعَ وبَيَّضَ][2].

/ ٧٣ ب [ع: هذا وجْهٌ كنتُ أنا قديماً رأيتُه، وجوازُه أن تكون اللامُ حالاً منه، و(يدرُسه) حالٌ مِن (القرآن)، ولم يُحْتَجْ فيه إلى إظهارِ الضمير؛ لأنه فِعلٌ لا اسمُ فاعِل، ويَجوز فيه أيضاً وجوهٌ غيرُ هذا.]

الأعشى:

وأَقررْتُ عَيني مِنَ الغانيا ت إمّا نِكَاحاً وإمّا أُزَنْ
مِنْ كُلِّ بيضاءَ[3]

لا يَخلو (مِن) في قوله: (من كلِّ بيضاء) مِن أن تكون متعلِّقةً بـ(الغانيات)، أو بما بعدها من المصدر والفعل، فإذا لم يَجُز واحدٌ مِن الثلاث ثبَتَ أنه بدَلٌ مِن قوله: (مِن الغانيات). ومِثلُه:

إنّا وجَدْنا بَني جلاّنَ[4]

= ٣٩٧، وللعبدي في: شرح ابن يعيش (١ / ١٢٤) وبلا نسبة في: المجمع (٧ / ١١٦) وشرح أبيات المغني (٤ / ٣١٦) وهما عن الحجة، والشاعر يصف ثوراً، وحشيّه: يساره، السِّبّ: ثوب أبيض. وأنشد ابوعلي البيت في: الحجة (٢ / ٣٧٥، ٣ / ٣٥٢) شاهداً للمذكور في الشاهد السالف والتقدير: وتخال خيلاً، وامتنع عودُ الهاء على الثور لانه يترتب عليه رفْعُ (سِبّا) بالابتداء، ورأى الجواليقي الهاء تعود على البياض المضمَر للعلم به.

(١) في العبارة تسامح ويعني متعلقاً بحال.

(٢) لم يُكمله أبوعلي وأتمّه ابن جني، وفي شرح الأبيات نصٌّ عن التذكرة القصرية ضمَّ وجهاً ثالثاً خلا منه المخطوط.

(٣) من المتقارب، وتمام الثاني:

ممكورة لها بشَر ناصعٌ كاللبَنْ

وهما للأعشى في: ديوانه٤١٩–٤٢٠، والكامل٦٥٥، والأول في: طبقات الفحول٤٣، وفعلت وأفعلت للسجستاني٩٨، ورسالة الغفران ٢١٨، والجمهرة١٣١، والرواية في الأولَين: ومن كل بالواو، ولا وجه فيها لتوجيه أبي علي فهي معطوفة على الغانيات. وأما على رواية الأصل فالبيت مخروم وهو جائز في المتقارب.
أزن: إمّا من أزنّه أي ظَنَّ به واتهمه والأمرُ مع الغانيات إذا لم يكن نكاحاً أوجبَ الظنَّ بصاحبه واتهامه، وإمّا أن يكون مِن الفعل أزنَّى من الزنا فحذَف.

(٤) من البسيط، وتمامه:

كلهمُ كساعدِ الضبِّ لا طُولٍ ولا عِظَمِ =

الشمّاخ:

فَقَرَّبْتُ مُبْرَاةً[1]

أجاز[2] أبو يوسف[3] الاجتهادَ من النبي عليه السلامُ في الأحكام، وأجاز أيضاً أن يَقع منه الخطأُ فيها، واستَدلَّ على ذلك بغيرِ شيء؛ منه قولُه: ﴿لِتَحْكُمَ بينَ الناسِ بِما أَرَاكَ اللهُ﴾[4].

فا: هذه منقولةٌ[5] من (رأيتُ)؛ أي: اعتقدتُ، والرأيُ لا يكونُ من حاسةِ البَصَر، ولا مِن المتعدِّيةِ إلى مفعولَين؛ لفسادِ الأولى في المعنى وعَدَمِ المفعولِ الثالثِ في الثانية، وهي من الرأي لا مِن / ٧٤ أ الرُّؤية، ألا تَراهُم يقولون: إنْ رأيتَ كذا فعلتَ، ورأيُك في كذا، فيُوقِعُون إحداهما مَوقِعَ الأخرى.

حسّان:

وَذَلِكَ أنَّ أَلْفَكُمُ قَليلٌ   لِواحِدِنا أَجَلْ أيضاً ومينَا[6]

= وهو بلا نسبة في: معاني الأخفش٢١١، ٣١١، والحيوان (٦/ ١١٢) وجاء بقافية (قِصَر) غيرَ منسوب في: اتفاق المباني وافتراق المعاني٢١١، والخزانة (٦/ ١١٢) واللسان (جلل) وأنشده بهذه القافية أبوعلي في: الحلبيات٣١ على وصف أيدي الضباب بالصغر، وفي: الحجة (١/ ١٤٩، ٦/ ٣٧٢) لما ذكره هنا من اختلاف صورتَي البدل والمبدل منه، وموضع الشاهد (لأطُول) ولم يرد في المتن. جلان اختلفت المصادر في كسر الجيم وفتحها وفي الأصل بالكسر وهو حيٌّ من العرب يُذكر في عنزة وغيرها. انظر: الاشتقاق٣٩٨، والمؤتلف١٣، والأغاني (٢٢/ ٣٢٩) وجمهرة ابن حزم٢٩٤

(١) تقدَّم تامًّا والتعليق عليه في (٦٨-أ) وأحد وجهيه هناك البدلية.

(٢) حكى أبوعلي هذا عن أبي يوسف في: الحلبيات واحتج له مفصلاً، والخلاف في المسألة وأدلة المختلفين في: الأحكام للآمدي (٤/ ١٦٥) وألف سؤال للكوراني (٢/ ٢٤٤) وانظر شرح اللمع لابن بَرهان١١١، وشرح النهج لابن أبي الحديد (١٠/ ٢١٤) والفصول للجصاص (٣/ ٢٨٢) وأحكام ابن حزم (٥/ ٦٩٨).

(٣) أبويوسف يعقوب بن إبراهيم الانصاري، صاحب أبي حنيفة وأول من دُعي بقاضي القضاة (١١٣-١٨٢) انظر: وفيات الأعيان (٦/ ٣٧٨) وهامشه.

(٤) سورة النساء: (١٠٥) وحمَلها مفسرون على (عَرّف). انظر تأويل المشكل٤٩٩، وكشف المشكلات٣٢١ وهامشه والدر المصون (٤/ ١٨٧).

(٥) بهمزة النقل أي التعدية.

(٦) من الوافر، وهو لحسان في: ديوانه (١/ ٢٤٣) وشرح السيرافي (٤/ ١٦٩) وقافيته فيهما على الصواب بالضم (ومينُ)، وجاء محرَّفاً في: الشعر١٤٤، وفي كتابنا (٧٥-أ، ٢٥-أ) والهمع (٢/ ١٥٦). وكلام أبي علي=

قيل: أراد: مِئين؛ أي: ومئينَ أيضاً قليلٌ لِواحدِنا.

[ع(1): أي: وألفاً ومِئيناً].

كقوله:

ألا فَالْبَثَا(2) شَهرَينِ أو نِصفَ ثالثٍ(3)

أي: أو شهرَين ونصفَ ثالثٍ.

هذا(4) على غيرِ التخفيف القياسيّ، لكنْ على البَدَل على حدِّ (أخطَيتُ)(5)، فلمّا سكَنَت الياءُ حذَفَها لِسكونها وسكونِ عَلَمِ الجَمْعِ(6).

قال أبو الحسن(7): يَدلُّك على أنَّ ألف (آدم) ونحوِه على حدِّ القَلْب، ليس على

= هنا مختصر عما في الشعر، والبيت شاهد على حذف الهمزة ضرورة، وتوجيهه انه أسكن الهمزة ثم قلبها ياء ساكنة فاجتمعت ياءان حُذفت أولاهما، وأجاز أبوعلي رفع (مين).

(1) هذا منتزع من كلام أبي علي في الشعر، ونصُّه: "التقدير: أجلْ أيضاً وإنّ ألفاً ومئين قليلٌ لواحدنا، فحذَفَ الألفَ الآخر لجَرْيِ ذِكْرِه؛ .." ثم ذكر البيتَ التالي.

(2) الأصل: فالثنا، وهو تصحيف صوابه من المصادر المذكورة في التخريج.

(3) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إلى ذاكما ما غيَّبتْني غيابيا

وهو لعمرو بن أحمر في: ديوانه171، ومعاني الأخفش35، وأمالي ابن الشجري (3/75) وبلا نسبة في: المحتسب (2/227) والخصائص (2/462) والصاحبي172، وأنشده أبوعلي في: الحجة (4/400) على أنَّ معنى غيابة ما غُيِّب عنك، وفي الشعر 144، على ما جاء هنا من حذف (شهرين) الآخر لتقدم ذكرها، وفي ص325 على معنى أو.

(4) يعني حذف الهمزة من (مئين).

(5) إبدال الهمزة ياء بغير علة يمنعه سيبويه والمبرد في غير الضرورة، وحكاه أبوعلي عن أبي زيد في خبر له مع سيبويه، وقد ذكر ابن قتيبة (اخطيت) في: ما يُهمز ولا يُهمز وخطّأ بعضُهم ذلك. انظر المقتضب (1/302) والحجة (2/96) وسر الصناعة791، والخصائص (3/154) والتمام110، وشرح القصائد للنحاس341، ودقائق التصريف529، وشواهد الشافية11،والصحاح (خطأ).

(6) أي ياء الجمع.

(7) أصل آدم (أأْدَم) فاجتمعت همزتان أولاهما مفتوحة فقُلبت الآخرة ألفاً. وذكره الأخفش في: معانيه45، وسيبويه (3/552) ولم أجد مَن ذكر التخفيف في (آدم) إلا السيرافي في: شرحه (العلمية 4/288) ولم يُرد به بين بين، غير أنّ المبرد يحكي عن قوم من النحويين أنهم يجيزون قلب الهمزة وحذفها للاستثقال=

التخفيف - وإن كان اللفظان واحداً[١] - قولُهم: (جاءٍ)[٢] فتَقلب اللامَ البتَّة، ولا تُخفِّفُها فتَجعلها بينَ بينَ.

فا: إنْ قُلتَ: كيف يَصحُّ استدلالُه على قولِ الخليلِ[٣] في (جاءٍ)؟ [بيّض].

الثانيةُ[٤] المقلوبةُ هنا على قوله في ﴿ يَسْتَهزِئُونَ ﴾[٥] لا ينبغي أن يكون بينَ بين، ولكن ينبغي أن يُقلَب ياء فتقول: جائيٌ، ولو سُمِع شيءٌ من هذا القبيل لَوَجَب أن يكون على الضرورة إنْ كان في شِعرٍ؛ / ٧٤ب نحو:

لا بارَكَ اللهُ في الغَوَانيِ[٦]

= ومن غير علة ومنهم أبوزيد، وما حكاه تجده في كلام الكوفيين. انظر المقتضب (١ / ٣٠٢) وشرح القصائد الطوال٢٧٩، وعَرَض أبوعلي لمسألة (آدم) في: التكملة٣٨، والحجة (٤ / ١٧١) والتعليقة (٤ / ٥٢) والبغداديات٨٩، والإغفال (١ / ٦٢، ٢ / ٢٤١) والحلبيات١٠، ٣٣٤ بما لا يخرج عن ذلك.

(١) اي ما يكون على التخفيف وعلى القلب، وكذا قال أبوعلي في: البغداديات ٧٩ وانظر استدلاله في: الحجة (١ / ٢٨٦، ٤ / ١٧٣).

(٢) (جاءٍ) فاعل من (جئتُ) وهو على قول سيبويه (جائئ) اجتمعت فيه همزتان فازدادتا ثِقَلاً فقُلبت الآخرةُ ياءً لأن ما قبلها مكسور، وهو قلبٌ لازم في: كل حالات الإعراب، وهو ما قاله الاخفش في: معانيه٤٥ وحُرِّفت (جاءٍ) فيه إثر تعليق الاستاذ شاكر. انظر الكتاب (٣ / ٥٥٢، ٤ / ٣٧٦).

(٣) الخليل يخالف سيبويه في (جاءٍ) لانه يذهب إلى انّ اللام فيه قُلبت في موضع العين، وهو اقيس عند أبي علي. انظر الكتاب (٤ / ٣٧٧) والتكملة٢٦٤، والممتع٣٢٧

(٤) أي الهمزة الثانية في (جاءٍ).

(٥) سورة الأنعام: (٥) وتكررت في مواضع كثيرة من القرآن. ويخالف الاخفش فيها سيبويه، فمذهبه قلب الهمزة المضمومة ياء إذا سُبقت بكسرة في المتصل، وقوله في: معانيه ٤٩ (ورسمُه بالهمزة تحريف)، والمقتضب (١ / ٢٩٤) والخصائص (٣ / ١٤٤) وشرح المفصَّل (٩ / ١١٢) وفصَّله أبوعلي في: الحجة (١ / ٣٥٤).

(٦) صدر بيت من المنسرح، وتمامه:

هل يُصبِحْنَ إلا لَهنَّ مُطَّلَبُ

وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في: ديوانه٣، والكتاب (٣ / ٣١٤) والمقتضب (١ / ٢٨٠، ٣ / ٣٥٤) والكامل٩ ١٤٠، والاصول (٣ / ٤٤٢) وشرح السيرافي (٢ / ١١٧) وشرح أبيات سيبويه (٢ / ١٤) والمنصف (٢ / ٨١) وفرحة الأديب١٢٩، وشرح ابيات المغني (٤ / ٣٨٧) وبلا نسبة في: الخصائص (١ / ٢٦٣) وانشده أبوعلي في: الحجة (٤ / ٣٧٧) والتعليقة (١ / ٥٦) شاهداً على تحريك ياء (الغواني) بالكسر ضرورة وهو ما جاء هنا وسياتي في (١٢٥-أ). والبيت رُوي بلفظ (فهل) و(أما) مكان (هل) وفيهما الياء ساكنة فلا ضرورة فيها.

ولم يَجُز أن يكون على التخفيف مثل ﴿يَسْتَهْزِئُون﴾؛ لأنَّ هذا التخفيفَ بمنزلة التحقيقِ في هذا الضرب، فكما لا يَكون بينَ بينَ على قولِ غيره؛ كذلك لا يكونُ عندَه على وجهِ التخفيف، إلا أنْ يكون على قولِ مَن جَمَع بين همزتَين[1]، فإنه قد حُكي عن أبي الحسن أنه سَمِع «اغفِرْلي خَطَائِئِيْ»[2]، فعلى هذا يَجوز تخفيفُ (جائي) على حَدِّ «يَسْتَهْزِئون» على قولِه، وذلك رديء.

مسألة

مِن الدليلِ على أنَّ (يَفْعَل) موضوعٌ للحال ـ كما كان يقولُه[3] ـ أنَّ لفظَ الحال مع اللام[4] لم يَدخله شيءٌ من الزوائد، والمستقبلُ مع اللامِ الأخرى[5] دخلَتْه إحدى النونَين في أكثرِ الأمر، فإلحاقُ العلامةِ هنا في بابِ الدلالة على أنَّ الأولَ الذي لا زيادةَ فيه هو الأصل؛ كإلحاقِ العلامة في (ضاربة)، وعلى هذا ألحَقُوا السينَ وسوف للمستقبل دون الحال، فدَلَّ ذلك على أنَّ الأصل الذي لا زيادةَ فيه للأصل الذي هو الحال.

---

(١) جاء ذلك في قراءة (أئمة) عند ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي. انظر الكتاب (٤/٤٤٣) والسبعة٣١٢ والمبسوط٢٢٥، والخصائص (٣/١٤٥) ومعجم الخطيب (٣/٣٥١) وضعّفها أبوعلي في: الحجة (٤/١٧٥).

(٢) حكاه في: معانيه٥٦٦، وذكَر أنه قليل وانه في لغة قيس، وحُكيت عنه في: الأصول (٣/٣٨٢) وعنه وعن أبي زيد في: الخصائص (٣/١٤٥) وعن الأخير في: المفصَّل٣٥١، وفيه أنَّ القائل ابو السمح وابن عمه رداد. وفي الأصل: خطايي، وهو يخالف السياق والمصادر.

(٣) لعله يريد ابن السراج فقد حكى الرماني عنه ذلك في: شرح الكتاب (١/١٢٩) وكلامه في: الأصول (١/٣٩) لا يرده، وحكى السيوطي عن أبي علي ذلك أيضاً وأدلتهما على ذلك هي المذكورة هنا، وقد تَردد قول أبي علي في كتبه ففي العسكرية٩٩ يقرر انّ الأصل للحاضر، ثم في ص١٠٢ والتعليقة (١/١٧) والإيضاح٥٣ يذهب إلى أنها تقع على الاثنين ثم تخص وقتا بعينه بالسين وغيرها، ويمكننا الجمع بين القولين، وللنحاة في المسألة أقوال أخرى. انظر: إيضاح الزجاجي٨٧، وشرح السيرافي (١/٥٨) وشرح الصفار (١/٢٢٨، ٢٣٨) والمقتصد٨٤، والهمع (١/٧).

(٤) لام الابتداء.

(٥) اللام الواقعة في جواب القسم.

مسألة

/ ١٧٥أ عَلَيها الخَيْعَلُ الفُضُلُ(١)

أُرَى أنَّ (الفُضُل) صفةٌ محمولةٌ على الموضع، ألا ترى أنَّ (الهَلُوك) فاعلةٌ في المعنى، فَحُمِل الصفةُ على الموضع، ولستُ أحفَظُ عن أصحابنا أنهم حَكَوا هذا النحوَ في مَوضعٍ، وقد مرَّ بي شيءٌ آخرُ غَيْرَ هذا مِن هذا النحو(٢).

مسألة

يَستقيمُ أن تَجعَل (علَيَّ) في قوله:

هِجاؤُكَ إلاّ أنَّ ما كان قد مَضَى عَلَيَّ كأثوابِ الحَرَامِ المُهَيْنِمِ(٣)

متعلِّقةً بقوله: (كأثواب) على قوله: أكُلَّ يومٍ لكَ ثوبٌ(٤)، فيَجري مجرَى قولك: هذا يشابهُ الأثوابَ في الدار.

---

(١) بعض بيت من البسيط، وتمامه:

السالكُ الثُّغْرَةَ اليقظانَ كالئها مشْيَ الهَلوكِ عليها الخيعلُ الفُضُلُ

وهو للمتنخل الهذلي في: شرح أشعار الهذليين١٢٨١، والبرصان٢٢٢، والشعر الشعراء٦٦١، والمعاني الكبير٥٤٣، والاغاني (٢٤/١٠٤) والتنبيهات٨٧، ١٥٣، والخصائص (٢/١٦٩) وسر الصناعة٦١١، وأمالي ابن الشجري (٢/٢٢٠) والحماسة البصرية٦٩٧، وتذكرة النحاة٣٤٦، والخزانة (٥/١١، ٩٩) وبلا نسبة في: المخصص (٤/٣٦) وعمدة الحافظ٧٠١، وانشده أبوعلي في: الشعر٤٣٤ وقلّب في وجوه إعراب الفاظه ولم يعرض لمقالته هنا. الثغرة: موضع المخافة، الكالئ: الحافظ، الخيعل: ثوب يخاط احد جانبيه ويُترك الآخر، الهلوك: المرأة المتثنية المتكسرة، الفُضُل: ثوبٌ تتفضل به المرأة في بيتها وتتبذل به تكف به ثيابها او هو المرأة عليها قميص ورداء بلا إزار. واختلافهم في البيت لأن الفضل هي المرأة فوجّه بعضهم رفع (الفضل) على الجوار، أو انّه نعت (الخيعل)، وابوعلي ومن تابعه يحملونه على التبعية على المحل إذ الموصوف فاعلٌ في المعنى. ولو حُمل (الفضل) على انه الثوب كما اثبته بعض اللغويين لم نحتج إلى التأويل.

(٢) قول لبيد: طلَبَ المعقب حقه المظلومُ، وتقدَّم في (١٨–أ)، وحكى ابن سيده في المخصص كلامه على نحو اتم.

(٣) سلف ذكره في (٦٩–أ) على كان التامة والناقصة.

(٤) في: الكتاب (١/١١٧) والاصول (١/٢٤٧) وشرح السيرافي (٣/٢٢٧) والحلبيات١٨٠، ١٩٠، والبغداديات٥٥٥، والمنثورة١٥٨، والعضديات٢٥٩، والإغفال (٢/٢٠٩، ٢٥٧) والحجة (٦/٢٢١) والبصريات٩٠٢، والشيرازيات٦١٨، والكشف٤٥٤، ٥٨٦، ٦٦٦، وتبيان الطوسي (٥/٣٨٥) والمغني (٦/٧٠٧)، وفيه يُحمل الظرفُ (كل) على ما في (لك) من معنى الفعل، وهو المراد هنا، واستشهد به أبوعلي في بعض كتبه وفي (١٣٩–ب) على تقدم الظرف على المعاني التي تعمل فيه.

ولا تجعلُه متصلاً بالمصدر[١] فتكون قد فصَلتَ بينهما بالاستثناء إنْ جعلتَ الاستثناءَ بمنزلةِ العطف وليس مثلَه، وإن كان يُشْبهه. فإذا كان كذلك لم يَمتنع أن تَفْصِل به بينهما؛ لأنه بمنزلةِ مفعولٍ في الصلة[٢]، ألا ترى أنك لو قلتَ: الذي قامتْ إلاّ الإماءَ نساؤُه زيدٌ، جاز.

مسألة

في بيتِ حسّان هذا ـ يعني: ومِينا[٣] ـ فُحشٌ مِن موضعٍ آخرَ، وهو أنَّا لا نَعْرِف اسماً مجموعاً بالواو والنون على حرفٍ واحد. ألا تَراهم لمّا أرادوا / ٧٥ب جمْعَ (ذو) عدَلوه إلى لفظٍ آخر وهو قولُهم:

الذَّوِينَا[٤]

وكذلك لمّا ثَنَّوه قالوا: ذَوَا وذَوَي[٥]، ولم يقولوا: ذانِ ولا ذَينِ ولا ذُونَ، فهذا مما يُقبِّح هذا أيضاً[٦]، ووَجْهُه أنه شبَّهَ الساكنَ [غيرَ المنفصِلَ][٧] بالساكن المنفصِل؛

(١) أي (هجاؤك).

(٢) المستثنى عنده منصوب بالجملة قبل (إلا) وليس بتقدير (أستثني). انظر الإغفال (١/٣٣٧) والبغداديات٥٩٣، والبصريات٧٠٢، وكتابنا (١٣١-ب، ١٤٥-ب، ١٧٤-ب) والمسألة خلافية انظر: الكتاب (٢/٣١٠) والكامل٦١٣، والخصائص (١/٢٧٨) والإنصاف٢١٠، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٢٥٢) والجنى٥١٦

(٣) تقدم ذكره كاملا والتعليق عليه في (٧٤-أ)، (ومين) أصلها (مئين) حُذفت همزتها ضرورة.

(٤) آخر بيت من الوافر، وتمامه:

فلا أعني بذلك أسفَلِيكم ... ولكني أريد به الذوينا

وهو للكميت بن زيد في: ديوانه (١/٤٠٨) وتخريجه (٢/٤٩٥) وجاء في: الكتاب (٣/٣٨٢) وشرح أبياته (٢/١٥٨) وما ينصرف١١٤، والخزانة (١/١٤٩) وأنشده أبوعلي في: الشعر١٥٤، ١٦٥، والحلبيات١٥٥ شاهداً على كسر الواو المفتوحة في (ذو) إتباعاً للجمع، وهو المراد هنا أيضاً، ولأبي علي في البيت وجوه أخر ذكرها في الشعر. والشاعر يهجو أهل اليمن فيقول إنما أريدُ ملوككم كذي يزن وذي جدن لا مَن دونهم.

(٥) دليله على أنّ الواو مفتوحة، وهو من الكتاب (٣/٢٦٢-٢٦٣) وانظر في التعليقة (٣/٧٥) تعليله لضم الواو في الواحد.

(٦) أي يقبح ما في بيت الكميت.

(٧) زيادة يقتضيها السياق، ولعل سقوطها من نقل النظر.

نحو: ذُو المال[1].

وقالوا في تثنية (ذا)[2]: ذان، فلمّا أُريدَ الجمعُ عُدل إلى لفظٍ آخر فقالوا: أُلَى، فعُدُولهم هذا يُقبِّح بيتَ حسّان، وتَثنيتُهم (ذا): ذان، يُقَوِّيه لبقاءِ الاسمِ في التثنية على حرفٍ واحد، وهذا الضربُ من الجمعِ من قياسِ التثنية، إلا أنَّ هذا مبهَمٌ وليس (مائة) مثلَه، وقد يخالفُ المبهمَ المخصوصُ في أشياءَ كثيرة.

مسألة

قولُه:

مَشْيَ الهَلُوكِ[3]

يَدلُّ على صحةِ قولِ سيبويه[4]: إنَّ (تَبَسَّمتْ وَمِيضَ البرقِ) منصوبٌ بفعلٍ آخَر، ألا تَرى أنه لا يَجوزُ أن يكونَ (المشْي) هنا منتصباً بالسُّلُوك[5] للفصْلِ بين الصِّلةِ والموصول؛ فلا بدَّ إذن مِن فِعلٍ آخَر، وإذا صحَّ هنا صحَّ في كلِّ موضع.

مسألة

قال: ومما يَدُلُّ على قُبحِ:

ومِيْنَا[6]

أنه لو وَضَعَه موضعَ الرفعِ / ٧٦ أ لَزِمَه أن يَضُم فاءَ الفِعل مِن (مِئَة)، فتَصِحّ الواو[7]

---

(١) عبارته أوضح في: الشعر١٦٦-١٦٧: "تكون العينُ منه (أي من الذوينا) أُتْبِع اللامَ كما أُتْبِعَ الفاءُ العينَ، ألا ترى أنك تقول: ذُو مال، فتُتْبِع الفاءَ العينَ... وكذلك تُتْبع العينَ التي هي واوٌ الحركةَ (أي الكسرة) التي كانت تجب للياء التي حذفْتَها في (ذوين)". ومعنى (غير المنفصل) في المتن الساكنان في الكلمة (الذوين)، والمنفصل الساكنان من كلمتين نحو (ذو المال).

(٢) أي اسم الإشارة.

(٣) من بيت المتنخل الهذلي الذي سلف ذكره في (٧٤-أ).

(٤) جاء العبارة في (٤٩-ب) بلفظ (تضحك لمح البرق) وذكرتُ أن سيبويه تكلّم في موضوعها ولم يذكرها. وانظر تخريجها.

(٥) أي من (السالك) في الشاهد.

(٦) من بيت لحسان تقدّم في (٧٤-أ)

(٧) انظر الخصائص (٢/١٠٨، ٢٩٨، ٣/١٣٨) وأمالي ابن الشجري (٢/٢٠٤، ٢٧٧)

فَتَجعل الكلمةَ من بابِ (فُوك وفِيك)، وليست كذلك لِقَوله :

إذا المِئُونَ أُمِرَّتْ فوقَهُ حَمَلا(١)

مسألة

مِن خطِّ أبي بكر(٢) : أيَّ رجُلٍ ضربتَ وامرأةً؟ لك في (امرأة) ثلاثةُ أوجُه : إنْ شئتَ رَدَدتَها على (أيّ) في نصْبِه ورفْعِه، وإنْ شئتَ رَدَدتَها على ما بَعْد (أيّ).

ومِن خطِّ فا : حدَّثَني أبو علي الحسنُ بنُ محمدِ بنِ عثمانَ(٣) بالبصرةِ سنةَ سبعٍ وثلاثينَ وثلاثِمائةٍ قال : حدَّثَنا ابنُ ناجية(٤) قال : حدَّثَنا أبو بكر بنِ أبي شَيْبَة(٥) قال : حدَّثَنا ابنُ أبي فُدَيك(٦) قال : حدَّثَني إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ بنِ [عُقْبَة](٧) عن عمِّه

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره :

ضَخم تُعلّق أشناقُ الدِّيَات به

وهو للأخطل في : شعره١٢١، وغريب الحديث لابن سلام (١ / ٢٧٢) والمعاني الكبير١٠٠٧، والشعر والشعراء٤٨٦، وأضداد ابن الأنباري٣٠٦، والسمط٣٩٤، والفائق (١ / ١٤) ومنتهى الطلب (٦ / ١٧٢) وتهذيب اللغة (٨ / ٣٢٧) والصحاح (شنق) واللسان(مرر وشنق). حمل : كفل، وذكر السكري في شعره أنّ الأشناق ما دون الدية أو ما يزيده الرجل عمداً على المائة في الدية ليوصف بالوفاء. والشاهد في أن ميم (مئون) لا تكون مضمومة، في حين حُكي في اللسان (ماي) عن بعضهم قولهم بالضم.

(٢) أي ابن السراج ولم أجده في الأصول ولا الموجز.

(٣) الحسن بن محمد بن عثمان أبوعلي الفسوي نزيل البصرة، ثقة نبيل. أنساب السمعاني (٤ / ٣٨٥) وتاريخ الإسلام (٢٥ / ٢٠٢)

(٤) عبد الله بن محمد بن ناجية أبو محمد البربري، ثقة ثبت (ت٣٠١). انظر : تاريخ بغداد (١٠ / ١٠٤).

(٥) عبد الله بن محمد بن إبراهيم أبوبكر العبسي، متقنٌ حافظ صنَّف المسند والأحكام (ت٢٣٥). انظر : تاريخ بغداد (١٠ / ٦٦)

(٦) محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك أبو إسماعيل المدني، الإمام الثقة المحدث (ت٢٠٠). سير الأعلام ٨ ٣٣٤

(٧) الأصل : عُلَيَّة، وهو تحريف لأن ابن علية إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم (١١٠-١٩٣) ليس ابن أخي موسى بن عقبة، فالمراد هنا إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة بن أبي عياش وهو مدني ثقة أخرج عنه البخاري وغيره، وقد فرّق بينهما سليمان الباجي في : التعديل والتجريح (١ /٣٣٩) ونص على انه ابن أخي موسى. وانظر : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢ / ١٥٣) وتاريخ بغداد (٦ / ٢٢٩)

موسى بنِ عُقبة(١) عن هشامِ بنِ عروةَ(٢) عن أبيه(٣) عن عائشةَ عن الحسنِ بنِ عليٍّ قال(٤): علّمَني رسولُ الله ﷺ أن أقول إذا فرَغتُ من قراءتي في الوِترِ ولم يبقَ إلا الركوعُ: «اللهمَّ اهْدِني فيمَن هَدَيتَ(٥)، وبارِكْ لي فيما آتَيتَ(٦)، وقِني شَرَّ ما قَضَيْتَ، إنَّكَ تَقْضِي ولا يُقْضَى عليكَ، إنَّهُ لا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبارَكْتَ رَبَّنا وتَعالَيْتَ».

/ ٧٦ ب سُئل عليٌّ(٧): مَن أشعرُ الشعراء؟ فقال: «أشعرُ الشعراء جيادُها، كُلٌّ يَجري إلى غايَتِه، ولكنَّ امرأ القيس مَدَّ لهم عِنانَ الحُضْر(٨)، وأدْرَكَهم بعِقال(٩) الفَوت».

وبِخطٍّ فا: أنشَدَنا أبو العباس:

إنَّ الشَّـــرِيبَ للشَّـــرِيبِ هَيِّنُ
إنَّ الأذاةَ ليس منهـــا لَـيِّنُ(١٠)

---

(١) موسى بن عقبة بن أبي عياش أبو محمد الأسدي، قال فيه الذهبي: الإمام الثقة الكبير (ت١٤١). سير الأعلام ٣٩٨٥

(٢) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام أبو المنذر القرشي (٦١-١٤٦) انظر ما نقله الذهبي في: السير٤٠٨٦ من أقوال العلماء فيه.

(٣) عروة بن الزبير (٢٣-٩٣) انظر سير الأعلام ٢٦٧٦

(٤) جاء الحديث بغير إسناده هنا في: سنن الترمذي (٢/٣٢٨) وأبي داود (٢/٦٣) وابن ماجه٢٦٩ والنسائي (٥/٣٤) والمستدرك (٤/٢٩٨) والخلاف للطوسي (١/٥٣٩)، وبإسناده هنا بدءاً بابن أبي فديك في: المعجم الأوسط (٤/١٧٠)، وبإسماعيل في: ذيل تاريخ بغداد (٤/١٦٢) وبدءاً بأبي بكر بن أبي شيبة في: تلخيص الحبير لابن حجر (١/٢٤٨) الذي جمع طرق الحديث وناقشها.

(٥) في المصادر زيادة: وعافِني فيمن عافَيْتَ وتَوَلَّني فيمن تَوَلَّيْتَ.

(٦) لم أجد في: المصادر إلا (أعطيت).

(٧) جاء هذا الخبر بألفاظ مختلفة في: الأغاني (١٦/٣٧٦) ونهج البلاغة ص٧٩١، والعمدة لابن رشيق (١/١١١) وشرح النهج (٢٠/١٥٤) والنهاية لابن الأثير (٣/٩٨).

(٨) الحُضر: ارتفاع الفرس في: عدْوِه.

(٩) العقال: حبل تعقل أي تربط به الدابة، ومجاز العبارة أنّ امرأ القيس سنّ للشعراء سنن الشعر فمضوا فيه ثم أدركهم بتقدم زمانه فلم يكونوا ليسبقوه.

(١٠) الشَّرِيب هو مَن يشاربك، والأذاة المكروه اليسير.

وقَفْنا(١) ببغداد في الجانب الغربيّ في مسجد المنصور بابن دَرَسْتُوَيْه(٢)، فسألَه أبو علي التَّرجُمان عن الفاعل: لِمَ صار مرفوعاً؟ والمفعول لِمَ صار منصوباً؟ فقال: الفاعلُ أقوَى مِن المفعول، فاختير له أقوى الحركات؛ لأنَّ الضمةَ مِن الواو، والفتحةَ مِن الألف، والواو أقوى فجُعلت للأقوى، والأضعفُ للأضعف(٣).

فقال له الترجُمان: الواو أخفُّ من الألف. فقال: ليس كذلك، ألا ترى أنّا نقول: أُوْ، ونقول: آ، فتَرَى (أُو) أطول مِن (آ). فقال أبو علي: لأنك تقول: أُو، وتقول: آ.

فقال: هو يَسرقُ (أُو). قال: كما تَسرق أنت (آ). قال: فنُقِيم إنساناً عند الأُسطُوانة ويقول: أُو وآ، ونُحَكِّمُه.

وهذا آخِرُ / ٧٧ أ ما عندي.

قال فا في أولِ هذه الحكاية: هذا خطُّ أبي محمد بن معروف(٤)، ذكَرَ لي أنَّ أبا محمدٍ يَقول هذا الكلام.

[ع: غَرَضُ فا عندي في هذا أن يُرِيَ ضَعْفَ ابنِ دَرَسْتُوَيْه.]

بخطٍّ فا: قال في الأصول(٥): أجاز البغداذيُّون: ما جاءني إلاّ أبوك أحَدٌ.

(١) في هامش هذا السطر كتب الناسخ الرمز: من، واخشى ان تكون محرفة عن مه، وهو رمز لهامش الأصل أي كان النص في هامشه. معجم الرموز٢١٢، وسيتكرر في (١٦٧-أ،١٨٧-أ).

(٢) عبد الله بن جعفر بن درستويه أبومحمد النحوي، قرأ على المبرد وصحبه، عاصر أباعلي (ت٣٤٧) وذُكر غير وجه في ضبط (درستويه) وأبقيتُ ما في الأصل. معجم الأدباء ١٥١١.

(٣) بهامش الأصل بغير خط الناسخ: "يعلم في هذه الحكاية حصة في (كذا) أسرار ما أودع الله تعالى في جبلة العرب من الاستعداد إلى أنسب الألفاظ لكل معنى من المعاني التي لا بد من خطورها لقلب البشر. فسبحان الله العليم الحكيم".

(٤) أبومحمد عبيد الله بن أحمد بن معروف، قاضي القضاة ببغداد (٣٠٦-٣٨١) وذكر الحموي أنه أستاذ السيرافي (٢٨٠-٣٦٨) في النحو، ولا أدري ما صحته. انظر معجم الأدباء ٨٧٨، وتاريخ بغداد (١٠/ ٣٦٥).

(٥) الأصول (١/ ٣٠٣) وأجازها سيبويه في: الكتاب (٢/ ٣٣٧) على البدلية ونقلها عن يونس عن بعض العرب الموثوق بهم، وحكى أبوعلي في: التعليقة (٢/ ٦٩) منعه عن المبرد وبعضُ كلامه مأخوذ منه، ثم يحكي في: المنثورة٦٣ عن الجرمي أنّ المروي عن العرب غير معروف عنده، ويليه نصٌّ لأحد تلامذة أبي علي ينقل فيه عن شيخه إثبات كلام سيبويه على نحو يقلب المذكور هنا، وهو عجيب. والفراء في: معانيه (١/ ١٦٧) لا يجيز إلا النصب في مثله.

فا: والذي يَمنع من إجازةِ ذلك عندي أنَّ (أحداً) لا يخلو مِن أن تكون التي بمعنى (واحد) أو التي للعموم والكثرة، فلا يَجوز أن تكون التي بمعنى (واحد)؛ لأنك متى أبدلتَه منه لم يكن فيه فائدة، ألا تَرى أنَّ أباه واحدٌ ولا يُظَنُّ أنه اثنان.

ولا يَجوز أن تكون الأخرى؛ لأنَّ حُكْمَ البَدَل أن يكون أخصَّ من المبْدَل منه في هذا النحو؛ لتَقَع الفائدة. فإن قلتَ: انْوِ بـ(أحَد) التقديمَ، فلا يَجوز لأنَّ (الأب) في هذا الكلام بَدَلٌ مما تَقديرُه أن يكون قَبْله، والبَدَلُ لا يكون قبْلَ المبدَلِ منه.

مسألة

قال[1]: أجاز الكسائي: (جاءني القومُ إلاّ حاشَى زيدٍ)، ولم يُجزه غيرُه.

/ ٧٧ب فا[2]: لِهذا الذي أجازَه الكسائيُّ عندي وجْهٌ؛ وهو أنَّ (حاشَى) لمّا كان حرفَ استثناءٍ وحرفَ جرٍّ صار بدخولِ (إلاّ) عليه حرفَ جرّ وخلَص له، وأشبَهَ ذلك قولُهم: (ما ضربتُ زيداً ولا عَمراً) في أنَّ الواوَ لمّا دخَلَت خَلَصَت (لا) للنفي، ولو لم تَدخُل لكانت عاطفةً نافيةً[3]، فكذلك (حاشَى).

وما يَكونُ من الحروف للاستثناء فقد يكون لغير الاستثناء، ألا تَرى أنَّ (ليس) و(لا يكون) قد استُعمِلت[4] صفاتٍ[5] في قولهم: أتتْني المرأةُ لا [يكونُ] فلانةَ[6].

---

(١) ابن السراج في: الأصول (١/٣٠٣) وانظر: الهمع (١/٢٣٣).

(٢) توجيهه قائم على ما حكاه ابن السراج (١/٢٨٩) أنّ البغداديين يجيزون النصب والجر بحاشا، وإلا فإنّ أباعلي في: التعليقة (٢/٧٦) والإيضاح٢٣٠ يتابع سيبويه (٢/٣٤٩) في أنّ (حاشا) حرف جر. وانظر: مختصر ابن سعدان٧٩

(٣) ذكروا أنها في مثل هذا لتوكيد النفي، وكلام الزجاجي قريب من قوله. انظر معاني الأخفش٥٠٨، والأصول (١/٤٠٠) وحروف المعاني للزجاجي٣١، والبغداديات٣٢٠، والأزهية١٥١، والجنى١٦١، ٣٠١، ولباب العكبري (١/٤٢٦) والرصف٢٧٣

(٤) كذا، وكان ينبغي أن تكون: استعملتا.

(٥) إجازة مجيئهما صفتين قول الخليل واختيار الجرمي وحكاه أبوعلي في: الحلبيات٢٦٣، وانظر الكتاب (٢/٣٤٨) والمقتضب (٤/٤٢٨) والأصول (١/٢٨٧).

(٦) الأصل: تكون، وسبق تصحيحه وتخريجها في (٤٢–أ).

مسألة

قال(١): رَوَوا في:

ولا سيَّما(٢)

الوجوهَ الثلاثة.

فـا(٣): والنصبُ عندي ليس بالسهل، ووَجْهُه أن تَجعل (ما) بمنزلةِ (شيء)، وتَنصب (يوماً) عن تَمَامِ الاسمِ بالإضافة.

مسألة

قوله:

وُقُوفاً بها صَحْبي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ(٤)

يكون العاملُ فيه أحدَ شيئين:

---

(١) ابن السراج في: الأصول (١/٣٠٥) وفات البيتُ محققه وصانع فهارسه معاً.

(٢) بعض بيت من الطويل، وتمامه:

الا رُبَّ يومٍ لكَ منهنَّ صالحٍ　　　ولا سيما يوم بدارة جُلجُلِ

وهو لامرئ القيس في: ديوانه١٠، وشرح القصائد الطوال٣٢، وشرح القصائد للنحاس١٠٩، والصاحبي٢٣١، ورسالة الغفران٣١٧، وشرح ابن يعيش (٢/٨٦) وشرح الكافية (٢/١٣٥) والمغني (٢/٣٥٣، ٤/١٠٦) والخزانة (٣/٤١١) وشرح أبيات المغني (٣/٢١٦) وأنشده أبوعلي في: البغداديات ٣١٧ على جر (لاسيما يوم) ورفعه فقط، والنحاة في النصب بين الظرفية والتمييز.

(٣) نصْبُ (يوم) عنده على التمييز كما صرَّح به في غير هذا الموضع، غير أنَّ قوله (تمام الاسم) دالٌّ عليه هنا، وتمام الاسم عنده مصطلح أخذه من سيبويه (٢/١٧١) وهو يتحقق عند أبي علي بالإضافة كالشاهد وبالنون (كعشرين) وبغيرهما، والاسم بعد التمام منصوب، والبيت عنده كقولهم: على التمرة مِثلُها زُبْداً. انظر: التعليقة (١/٣١٥،٣١٦،٢/٣٩) والإيضاح٢٣٣، والمجمع (١/٢١٥) وشرح التسهيل (٢/٣١٩) وشرح الرضي (٢/٥٩،٥٦) والمغني (٤/١٠٦).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

يقولون لا تَهلِكْ اسى وتَجَمَّلِ

وهو لامرئ القيس في: ديوانه٩، ومسائل نافع٥٤، ١٧٤، وطبقات الفحول٥٩، والشعر والشعراء١٢٩، وأشباه الخالديين (١/١٩) والصناعتين٢٢٩، وإعجاز الباقلاني١٦٢، وشرح ديوان امرئ القيس للنحاس١٣، والسمط٩٤٣، والبحر (٤/٤٤) والخزانة (٣/٢١٢)، وجاء البيت بقافية (وتجلَّدِ) في: معلقة طرفة بديوانه٦، وجاء الصدر في: شعر عمرو بن الأهتم٩٧ وعجزه (يقولون لا تجهل ولست بجهّالِ)،=

إمّا (نَبْكِ)[1] فيكون الراجعُ إلى ذي الحالِ منها ذِكْرُ المتكلمِ في (صحبي)؛ لأنك تَجعلُه واحداً يَرجعُ على المعنى مِثْل: / ١٧٨أ ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾[2] في الحمْل على المعنى، وإن كان في نَظْمِ اللفْظ عَكْسَه؛ لأنَّ المفردَ في الآية متقدِّمٌ، والمتقدِّمُ في البيت جَمْعٌ، و(صحبي) مرتفِعٌ بالمصدر.

وإمّا [قِفَا][3]، فإنْ نصبتَه بـ(قِفَا) كان مَصْدراً أراد الإضافةَ إليه، ولا يكونُ منْتصباً بـ(قفا)؛ لأنه فِعلٌ للصَّحْب، فكأنه: قِفا وقوفاً مِثْلَ وُقوفٍ، ثم حَذَفَ الموصوفَ وأقامَ الصفةَ مقامَها، ثم حَذَفَ الصفةَ وأقامَ الذي أُضيفَتْ إليه مقامَها، وكان ذلك حَسَناً من حيث كان المضافُ إليه نكرة.

مسألة

ألا أيُّها الليلُ الطَّويلُ ألا انْجَلِي[4]

لا تخلو الياءُ مِن ثلاثةِ أوجُه: إمّا تأنيثاً، وإمّا إطلاقاً، وإمّا لاماً على قوله:

ألمْ يأتِيكَ[5]

فالتأنيثُ لا يَجوز؛ لأنه لا مؤنَّثَ هناك، والإطلاقُ أوجَهُ من الثالث.

= فالبيت من أمثلة السرقة الشعرية في معظم المصادر السالفة. وأجاز بعض المذكورين قولي أبي علي بالحالية والمصدرية وعَلّل الأعلم والنحاس جواز الحال وحكى الأخير عن ابن السراج تقدير كان وحسّن أبوحيان نيابة المصدر (وقوفا) عن الفعل في الخبر.

(١) يريد مطلع القصيدة:

قِفَا نَبْكِ مِن ذكرى حبيبٍ ومنزلِ ... بسِقطِ اللوَى بينَ الدَّخُول فحوملِ

(٢) سورة المؤمنون: (٩٩) وحكى ابن الشجري في: أماليه (٣/١١٤) حمْل أبي علي الآية وغيرها على جمع فعلِ الواحد. وانظر معاني الفراء (٣/٤٢) وتأويل المشكل٢٩٣

(٣) الأصل: وقوفًا، وهو سهو لأنه معمول لا عامل، وحتى يصح العطف على العامل الأول (نبك).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بِصُبحٍ وما الإصباحُ منكَ بأمْثَلِ

وهو لامرئ القيس في: ديوانه١٨، وإعجاز الباقلاني١٨١، والسمط٢١٩، والخزانة (٢/٢٨٧، ٣/٢٣٦) والصحاح (شلل) وبلا نسبة في: سر الصناعة٧٧٤، وشرح الحماسة للمرزوقي١٧٧٠، وغيرها كثير. انجلي: انكشف. وحمَل ابن جني والجوهري والمرزوقي الياء على إطلاق الروي وأجاز المرزوقي أن تكون لام الفعل.

(٥) من بيت من الوافر، وتمامه:

ألم يأتيك والأنباءُ تَنمي ... بما لاقت لَبونُ بني زيادِ =

مسألة

وَلَيْسَ فُؤادِيْ عَنْ هَواكِ بِمُنْسَلِي[١]

هو مُنْفَعِل من (سلوتُ) أو (سليتُ)، وإنْ لم يكن (سلوتُ) متعديًا، ووجهُه أنَّ (مُنْسلي) مُطاوِعٌ كما / ٧٨ب أنَّ (سلوت) كالمطاوع؛ فكأنه وَضَع مطاوعاً مَوضِعَ مطاوعٍ لاجتماعِهما في المعنى، ومِثلُه:

حتَّى إذا اشْتَالَ سُهَيْلٌ في السَّحَرْ[٢]

ألا ترى أنَّ (شال) كالمطاوع لقولك: أشلتُه فشالَ، هذا وَجْهٌ.

= وهو لقيس بن زهير العبسي في: نوادر أبي زيد٥٢٣، والأغاني (١٧/ ١٩٨) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٢٣) والحلل٤١١، والخزانة (٨/ ٣٦٤) وشرح أبيات المغني (٢/ ٣٥٣) وبلا نسبة في: الكتاب (٣/ ٢١٦) والأصول (٣/ ٤٤٣) وهو دائر في كتب النحو، وانشده أبوعلي في: الشعر٢٠٤، والتعليقة (١/ ٥٥) والحجة (١/ ٩٣، ٣٢٥، ٢/ ٩٩، ٤/ ٢٨٥، ٣٧٧) والإغفال (٢/ ٢٨٩، ٢٩٠) والحلبيات٨٥، والعضديات٣٣، والعسكرية٢٦٢ شاهداً على إثبات الياء في المجزوم للضرورة ووجهه انه أنزل الياء منزلة الصحيح فاعربَت بالحركة المقدرة، وحكى في الإغفال عن المازني انّ الرواية (جاءت محرَّفة): الا هَلَ اتاكَ، وفي الأغاني: الم يبلغك، وعليهما لا شاهد في البيت، وذكره في: الشعر٤٠٤ شاهداً على اقتران الفاعل بالباء. تَنمي: يريد تشتهر وتسير بين الناس، اللبون: من الإبل ذاتُ اللبن والمراد جماعتها لا المفرد، بنو زياد: الكَمَلة من بني عبس وهم أخوةٌ اربعة والمراد هنا الربيع لتعلق القصة به.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تسلَّت عَماياتُ الرجال عن الصِّبا

وهو لامرئ القيس في: ديوانه١٨، والأغاني (٩/ ٧٠) وشرح القصائد الطوال٧٣، وشرح القصائد للنحاس١٥٧، وشرح الديوان له٣٠، وجمهرة الأشعار (١/ ٢٦١) وعمدة الحافظ٤٥٩، وانشده ابوعلي في: العضديات٢٢٠ شاهداً على مطاوعة (انفعل) وحكاه عن قوم لم يُسمِّهم، وبه قال النحاس. ورُوي: (بمنسل) و(بمُنْجلٍ). تسلَّت: ذهبتْ، عمايات: جمع عماية ويريد بها الجهل، الصبا: اللعب.

(٢) من الرجز، وهو لأبي محمد الفقعسي الأسدي في: (ما تبقى من أراجيزه)٣٩، واللسان والتاج (لوب) و(نجر) وللحذلمي (وفي نسخة للأسدي وهو الصواب) في: كنز الحفاظ٤٦٤، وبلا نسبة في: المنصف (١/ ٧٥) والتمام (محرَّفاً)٢٤٥، والأزمنة للمرزوقي (٢/ ١٧٤، ٣٢٣، ٣٨١) والبحر (١/ ١٩٥) والممتع١٣١، وانشده ابوعلي في: المقاييس٤٦، والحلبيات٣٧، شاهداً على مجيء (افتعل) مطاوعاً لفعل لازم مثل (شال) وهو قليل والأصل فيه ان يكون مطاوع المتعدي، وهو ما حكاه ابن جني في كتابيه عن ابي علي، وجاء الشاهد ايضاً في: العضديات٢٢٠ لما ذكره هنا في المطاوعة وتناوب (افتعل) و(انفعل) فيها. ويُروى: (ولاح للعين) و(حتى إذا شال)= (حتى إذا اشتال) ولا شاهد فيهما. سُهيل: الكوكب، اشتال: ارتفع، والراجز ينعت إبلاً في آخر الصيف وأول البرد.

ويجوز أن يكون (بُمنسَلٍ) مطاوعَ (سلَلْتُه) ثُم خَفَّفَ للقافيةِ كـ:

سُرٌّ وضُرْ(١)

ثم أطْلَقَ للقافية؛ نحو:

كَلْكَلٌ(٢)

ويَجوز أن يكون (بمنسلٍّ) أيضاً، ثم أبدَلَ اللامَ الثانية ياءً على حدٍّ (تقَضَّيْتُ)(٣).

ويجوز أن يكون مِن: نَسَلَ هو، وأنسَلتُه أنا، مِن نَسَلَ الوبَرُ؛ أي: سَقَطَ، فيَكون (مُفْعَلاً)(٤) منه، و(تَنسُلُ) مِن قوله:

فَسُلِّي ثِيابي مِنْ ثِيابِكِ تَنسُلي(٥)

مِن ذا، وهو (تَفْعُل) منه.

---

(١) بعض بيت من الرمل، وتمامه:

ففداءٌ لبني قيسٍ علَى ما اصابَ الناسَ مِن سرٍّ وضرْ

وهو لطرفة في: ديوانه٧٢، والمقتضب (٢/ ١٣٨) والمحتسب (١/ ٣٤٢) وامالي ابن الشجري (٢/ ٢٦٤، ٤١٩) والخزانة (٩/ ٣٧٨) وبلا نسبة في: الخصائص (٢/ ٢٣٠) وشرح شواهد الإيضاح٥٤٢، وتفسير الرازي (٣/ ١٨٢) وانشده ابوعلي في: الشعر١٤١، والعضديات١٣٣، والإغفال (٢/ ١٦٧) والتكملة٤ على تخفيف المشدَّد (ضرّ) للقافية كما هو هنا، وضُبطت الراء في غالب المصادر بشدة وسكون كما في اصلنا وهو لا يناسب قولهم إنها مخففة، فالصواب الاقتصار على السكون. بنو قيس قوم الشاعر، سر: السراء.

(٢) آخر بيت من الرجز، وهو بتمامه:

كانَّ مَهْواها على الكَلْكَلِ

وهو لمنظور بن مرثد في لاميته (مجلة مجمع القاهرة مج٢٩)ص٢١٠، وشرح شواهد الإيضاح٢٦٨، وسفر السعادة٧٢٤، وبلا نسبة في: الكتاب (١/ ٢٩) والنوادر٢٤٨، وقوافي الأخفش٩٠، والمعاني الكبير٢١٨، ومجالس ثعلب٥٣٦، والمقتضب (٣/ ١٦٩) والأصول (٣/ ٤٥٢) والمحتسب (١/ ١٠٢، ١٤٨) وسر الصناعة١٦٢، والعمدة١٣٠، والخزانة (٦/ ١٢٧) وذكره أبوعلي في: البغداديات٤٢٧، والتعليقة (٢/ ١١٤) للتشديد في القافية كزيادة الياء فيها للإطلاق، وهو المراد هنا.

(٣) من الانقضاض والعرب تبدل من الثاني ياءً في الفاظ من المشدَّد ولا يَطَّرد عند سيبويه، ونُسب إلى تميم وقيس. انظر الكتاب (٤/ ٤١٧، ٤٢٤) والمقتضب (١/ ٦٢، ٣٤٢) والكامل٩٤٢، واللهجات في: الكتاب٢٢٩، وذكره أبوعلي في: الحلبيات٣٤٥، والإغفال (١/ ٦٢، ٦٦) والعسكرية١٦٩، وانظر (تكبَّى) في كتابنا (١٩٥–أ).

(٤) يريد منسلٍ في أول المسألة.

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وإنْ تَكُ قد ساءتْكِ مني خَلِيقةٌ =

مسألة

الهاءُ في (يَعْمَلَة)[1] تُخرِج الاسمَ مِن شَبَهِ الفعل؛ كالهاء في (زَنَادِقة) في إخراجها الاسمَ مِن شَبَهِ الجَمع[2].

فإن قلتَ: فهلاّ لم يَصْرِف (يَعْمَلة) إذا جمعتَه على (يَعْمَل) كـ(شَعيرة) و(شَعير)؛ لزوال الهاء؟ قيل: إنَّ الهاءَ ـ وإن كانت قد سَقَطَت ـ فقد عاقَبَها معنى آخرُ يَختص بالاسم، وهو سقوطُ الهاء للجَمع، فصار كـ(تمرة) و(تَمْر)، وهذا مما يَخُصُّ الاسمَ.

مسألة

قال: إنْ قال / ١٧٩أ قائلٌ: لِمَ لا يَكون المحذوفُ في التقدير مؤخَّراً؛ كأنه قال: إنَّ في الدار زيداً كائنٌ، فلا يَسقُط بذلك حُكمُ ما تَعلَّقَ به الظرفُ؟[3] قيل: يَقبُح هذا للفَصْل كما قَبُح (كانت زيداً الحُمَّى تَأخذُ)[4].

= وهو لامرئ القيس في: ديوانه١٣، والمعاني الكبير٤٨٢، والأغاني (٩ / ٧٠) وشرح القصائد الطوال٤٦، وشرح القصائد للنحاس ١٢٥، وجمهرة الأشعار (١ / ٢٥٢) والبحر (٨ / ٣٦٣) وذكر أبوعلي الشاهد منه في: التعليقة (٤ / ٢٣٢) لما ذكره هنا أنّ الياء للإطلاق من المجزوم (تنسلْ) وكذا في (منسلي) فكلاهما من نَسَلَ أي بان وسقط، والشراح بين حمْل معنى الثياب على المجاز أي اقطعي أمري من أمرك تبيني، أو أنّ معنى الثياب عند العرب القلب، وأكثرهم على أنّ الياء إطلاق لا ياء التأنيث فلم يثبتوها في الرسم.

(١) اليعملة: الناقة النجيبة المعتملة المطبوعة.

(٢) شرحه في: العسكرية٢٤٢–٢٤٣ والتعليقة (٣ / ٥٥) بأنّ الهاء في: مثل (زنادقة) جعلته موافقاً لبناء الواحد كالكراهية وحزابية. وأصله في: الكتاب (٣ / ٢٢٨) وانظر المقتضب (٣ / ٣٢٧).

(٣) أبو علي في العسكرية ١٠٥ يحكي عن ابن السراج أن الظرف في مثل (في الدار زيد) قسم برأسه ليس من الاسم ولا من الفعل، واحتجّ له بدخول (إنّ)، فلو كان هذا المحذوف اسماً (أي مستقراً أو كائناً) مراداً مقدراً ما كان الناسخ ليتخطاه فيعمل في الظاهر (زيد)، والمسألة هنا تصلح أن تكون تتمة لهذا الاحتجاج. وأبو علي في كتبه غالباً يقدّر المحذوف فعلاً، وقد يقدّره اسماً، وهو عنده أصل مرفوض قام الظرف مقامه. انظر: الإغفال (١ / ٣٣٠) والشيرازيات ٣٤١ والمنثورة ٣٠ وكتابنا (١٥٩أ).

(٤) شرَحَ في: التعليقة (١ / ١٠٥) وجه منعها: "لأنك فصَلت بين كان واسمها بمعمولِ معمولها، وهو (زيد) الذي هو مفعولُ (تأخذ) الذي هو مفعولُ (كان)"، ثم ذكر تصحيح المسألة على تقدير ضمير الحديث أو القصة اسماً لكان. وانظر: الكتاب (١ / ٧٠) والمقتضب (٤ / ٩٩، ١٥٦) والأصول (٢ / ٣٩٣) والشعر٢٤٠، ٢٧٠، ٢٧٤، والإيضاح١٤٣

فإن قيل: فقد قال:

فإنَّ بِحُبِّها ، أخاكَ مصابُ القلبِ[1]

قد قيل: قد رَوَى البغداديون[2] هذا: مصابَ القلب؛ فذا يَدُلُّك على استكراهِهِم الرفعَ لِما فيه من الفصْل، فعَدَلوا عنه إلى النصب.

ويجوز أن تقول: إنَّ الظرفَ قد فُصِل به في أماكن، فيجوز أن يكون هذا مِثْلَها.

مسألة

من خَطِّ أبي بكر[3]: قد يَكون عِلةُ الشيءِ الواحدِ أشياءَ كثيرةً، فمتى سَقَط بعضُها لم تَكن عِلةً، ويكون أيضاً عَكْسُ هذا أن تَكون علةٌ واحدةٌ لأشياءَ كثيرة.

ذَكَرَ أبو بكر هذا عَقيبَ قولِ البغداديين[4]: إذا ابتدأتَ الاسمَ ثم أوقعتَ على راجعِ ذكرِهِ فعلاً يَنصبُه وليس قبْلَ المبتدأ كلامٌ رَفَعْتَه بما عاد عليه من ذِكرِه، فقلتَ: عبدُ الله ضَرَبْتُه، وعبدُ الله مررتُ به. قال: / ٧٩ب فلا يُسقط هذا قولُك[5]: إنَّ زيداً ضربتَه؛ لأنه قد تَقدَّم عليه شيءٌ فزال مجموعُ تلك الأوصافِ التي كان جميعُها علةً.

[ع: هذا معنى لفظ أبي بكر].

مسألة

عاد إلى خطِّ فا.

---

(١) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فلا تَلْحَني فيها فإنَّ بحبها أخاك مصابُ القلب جمٌّ بلابلُه

وهو بلا نسبة في: الكتاب (٢/١٣٣) والأصول (١/٢٠٥) و الخزانة (٨/٤٥٥) وشرح أبيات المغني (٨/١٩٥) وأنشده أبو علي في: الشعر ص ٢٤٠، ٢٧٠، والحجة (٣/٤١١، ٤/١٦، ٣١٩) والحلبيات ٢٥٨، شاهداً على جواز الفصل به بين إنّ واسمها بالظرف المتعلق بخبرها اتساعاً بالظرف دون غيره، وهو ما أجازه في آخر كلامه، والرفع رواية سيبويه. وسيذكر الشاهد ثانية في (١٣١–أ).

(٢) ذكرها ابن السراج في الأصول وأبوعلي في الحلبيات وتوجيهها على الحال.

(٣) أي ابن السراج، ولم أجده في الأصول والموجز.

(٤) انظر معاني الفراء (١/٤٦٧) ومختصر ابن سعدان٤٩، ٥٨، والإنصاف٤٩، ونزهة الألباء١١٦، والإنباه (٢/٨٣) الهامش.

(٥) تعليله مأخوذ من: سيبويه (١/١٤٧–١٤٨).

يؤكِّدُ قولَ مَن قال(١): إنَّ المبتدأ يَرفع خبرَه وحْدَه قولُهم: بِحَسْبِكَ زيدٌ(٢)، وهل مِن رجُلٍ قائمٌ؟(٣).

ويوجِب عليه أن يكون خبرُ (إنَّ) مرتفعاً بالمبتدأ(٤)، وكذا يوجِبُ علينا(٥) (بحسبِك زيدٌ) أن يكون خبرُ (إنَّ) مرتفعاً بالابتداء إلاّ أن تَفرُق.

[ع: مِن الفَرْق بينهما عندي أنَّ الباء لمّا لم تَستمر في كلِّ مبتدأ لم تُعتَدَّ، وكأنها ليست هناك، وإذا لم يكن هناك فكأنه قال: حسبُك زيدٌ، ألا تَرى أنك لا تَقيس الباءَ في كلِّ موضع؛ لا تقولُ: بأخيكَ جعفرٌ، وأنت تريد: أخوك جعفرٌ، ولا تقول: بعبدِ الله منطلقٌ، وأنت تريد: عبدُ الله منطلقٌ.

وليس كذلك (إنَّ)، ألا ترى اطِّرادها في نحو: إنَّ زيداً أخوك، وإنَّ جعفراً قائمٌ، وإنَّ أخاك محمدٌ، فلمّا اطَّردَت (إنَّ) ولم يَضِق موضِعُها، ولم يُقْتَصَر بها على موضعٍ واحد ـ كما وقعَ / ١٨٠أ الاقتصارُ بالباء على (حسبُك) أو على ما لا بالَ به معها ـ اعتُدَّت (إنَّ) وزال بها عَمَلُ اسمِها فيما بَعْدَه الرفعَ على حدِّ ما كان يَعمَلُه وهو مبتدأ، فصار العملُ في خبرِ (إنَّ)؛ لـ(إنَّ) نفسِها. وهذا فرقٌ واضح].

---

(١) الاختلاف في رافع الخبر مسألة مشهورة، لم أجد أباعلي قرر فيها شيئاً في باب الخبر في: الإيضاح٨٢، غير أنه يذكر فيه١٣٥، ١٥٠ أنّ الخبر يرتفع بكونه خبر الابتداء أي بنفسه، والقول برفع الخبر بالابتداء هو لسيبويه (١/٢٣٦، ٢/١٢٧) وأجازه الأخفش في: معانيه٩، وانظر مختصر ابن سعدان٥٦، وإيضاح الوقف٩٨٢، وإعراب ثلاثين سورة١٦٠، ونزهة الألبا١١٦، والإنصاف٤٤، والتبيين٢٢٤، والتذييل والتكميل (٣/٢٥٧) وهوامش الأخيرَين.

(٢) لأنهم يعربون (حسبك) مبتدأ والباء زائدة. انظر: الكتاب (١/٦٧،٢/٢٩٣) والإغفال (١/٣٥٩) والعسكرية١٢٨، والخصائص (٢/٢٨٤) وسر الصناعة١٣٧

(٣) وارتفاع الصفة (قائم) يشهد بارتفاع موصفه محلاً. انظر: الكتاب (٢/٢٧٥) والأصول (١/٣٧٩، ٢/٦٣).

(٤) هو هنا يُشكل على ما أخذ به في: الإيضاح١٥٠ مِن أنّ ارتفاع خبرها بها، وحكاه في: التعليقة (١/٢٨٤) عن ابن السراج، وهو في: الأصول (١/٢٣٠)، وسيرد ابن جني الإشكال.

(٥) في الأصل هنا (ان يكون) زائدة فحذفتها.

أجاز س في مق[١]: يا ثَلاثةً وثلاثونَ[٢]، ويا طلحةً وزيداً؛ إذا سمَّيتَه بواحدةٍ مِن الطَّلْح[٣]، وأجاز: جاءني قامَ زيدٌ[٤].

[وبغيرِ خطِّ أبي علي]: كتبتُ مِن خَطِّ أبي العباس: حدَّثَنا أبو خالد يزيدُ بنُ محمد ابنِ المهلَّب[٥] قال[٦]: حدَّثَني إسحاقُ الموصليّ[٧] قال: قال الأحمريُّ[٨] يوماً لأصحابه: أتَقولون: حمراءة وصفراءة؟ قالوا: لا، قال: بلى؛ قد قال الشاعر:

دَهْمَاءةً في الخَيْلِ مِن طِفلٍ مُتِمّْ

يُريد:

دهماءَ تَنْفِي الخَيلَ عن طِفْلٍ مُتِمّْ[٩]

وحدَّثَني أبو خالد عن إسحاقَ بنِ [إبراهيم][١٠] الموصليّ قال: أنشَدَ

---

(١) المراد هنا بـ(س) هو أبوالعباس المبرد، و(مق) اختصار المقتضب، والأمور الثلاثة التي حكى جوازها اجتمعت عند المبرد في موضع واحد من: المقتضب (٤/٢٢٤-٢٢٦) ونقل ابن السراج اثنين منها فقط متفرقَين في: الأصول (١/٣٤٤، ٣٦٨) وخلا منهما كتاب سيبويه. والمسائل في التسمية.

(٢) عند التسمية بـ(ثلاثة وثلاثين) لم يُجز المبرد نصب الأول ورفع الثاني، وأجاز نصب الأول والثاني معاً وهو قول سيبويه (٢/٢٢٨)، أو ضمَّ الأول ورفْعَ الثاني ونصْبَه معرفاً بأل وشبَّهه بقولهم: يازيدُ والحارثُ والحارثَ.

(٣) الطلح شجرٌ عِظام.

(٤) إذا سمَّيتَ رجلاً (قامَ زيدٌ).

(٥) يزيد بن محمد بن المهلب، أديب شاعر بصريّ نادَمَ المتوكل. تاريخ بغداد (١٤/٣٤٨).

(٦) الخبر في: شرح ما يقع فيه التصحيف ٢٢٠، وأنَّ الأحمر ألقاه على الأمين فردَّه عليه الكسائي، ومثله في: تصحيح التصحيف ١٦٦، ورواه في ٢٦٤ عن إسحاق عن الأحمر.

(٧) إسحاق بن إبراهيم بن ماهان أبو محمد الموصلي (١٥٠-٢٣٥)، نديم الخلفاء والمتفرد بالغناء مع علمه باللغة وغيرها. تاريخ بغداد (٦/٣٣٨) والوفيات (١/٢٠٢)

(٨) علي بن الحسن أو ابن المبارك المعروف بالأحمر (ت١٩٤)، شيخ العربية وصاحب الكسائي. تاريخ بغداد (١٢/١٠٤) والبغية (٢/١٥٨).

(٩) الرجز في: صفة سحاب، وهو بلا نسبة في: البرصان ٤٠، والخزانة (١/١٦٥) وشرح التصحيف وتصحيح التصحيف، وفي أكثرها: بلقاء، والدهماء مؤنث الأدهم وهو ما اسودّ من الخيل، والبلقاء ما اختلط سوادها ببياضها، تنفي تطرد، والطفل هنا المهر، المتم هو الذي يولد لتمام مدته.

(١٠) زيادة يتم بها الكلام.

أبو المنذرِ العَروضيُّ(١) يوماً:

كم عَمَّةٍ لكَ يا جَريرُ وخالةٍ	فَدْعاءَ قد جُليَت علَى عَشَّارِ(٢)

فقيل له(٣): قَدْ حَلَبَتْ عليَّ عِشَارِي

فقال: وهذا أيضاً وَجيه.

وقال لي ثعلبٌ(٤): همزةُ بينَ بينَ(٥) لا ساكنةٌ ولا متحركة.

/ ٨٠ ب وقال الكسائيُّ(٦): إنما ألزَمُوا (أمسِ) الكسرةَ؛ لأنهم كانوا يقولون في الفِعل: أمْسِ بخيرٍ، فشَبَّهُوا هذا بذاك.

وحدَّثني(٧) جماعةٌ منهم أبو عِكْرِمة الضَّبِّي(٨) قال: قال ابنُ قادمٍ(٩) يوماً لأصحابه

(١) هو يعلى بن عقيل بن زياد العنزي من العلماء الرواة للعلم. نور القبس ٣٣٠، وربيع الأبرار (٢/ ٥٨٤).

(٢) من الكامل، وهو للفرزدق في: ديوانه (١/ ٣٦١) والكتاب (٢/ ٧٣) والأصول (١/ ٣١٨) والحلل ١٧٩، والخزانة (٦/ ٤٣٩) وبلا نسبة في: معاني الفراء (١/ ١٦٩) والمقتضب (٣/ ٥٨)، وروايته: (قد حلبت عليَّ عِشاري). وأما إنشاد العروضي هنا فقد جاء في: سر الصناعة ٣٣٠، والخزانة (٦/ ٤٤٤) أنّ اللحياني أنشده وسمعه إسحاق فأنكره عليه فقال اللحياني: وهذه أيضاً رواية. وانشده أبوعلي بالرواية المشهورة في: المنثورة ٧٩، والتعليقة (١/ ٣٠٤) في وجهي النصب والرفع في (عمة). الفدعاء من الفَدَع وهو اعوجاج الرسغ من اليد أو اعوجاج القدم عن الساق، يريد بالأول كثرة الحلب وبالثاني كثرة السير بالإبل.

(٣) في: الخزانة (٦/ ٤٤٥): فقيل له: الرواية قد..

(٤) همزة بين بين عند البصريين متحركة، وساكنة عند الكوفيين، وثعلب خالفهما، وقوله في: مجالس العلماء ١٢٣، وإعراب النحاس (٤/ ٣٣٤) وانظر الكتاب (٣/ ٥٤١) والخصائص (١/ ٩٢) وسر الصناعة ٤٨، والإنصاف ٧٢٦.

(٥) كذا بالفتح على المشهور، وحكى السيوطي في: الهمع (١/ ٢١٢) عن ابن جني تخطئته وصوابها عنده بالإضافة.

(٦) جاء في: مجالس العلماء ١٢٦، وإعراب النحاس (٣/ ٢٣٣) واللسان (أمس)، ولم يَعرض أبوعلي في كلامه في بناء (أمس) لقول الكسائي في: العضديات ٢٤٤، والحلبيات ١٠٣، والتعليقة (٣/ ٩٥) والبصريات ٥٠٦، ٩١٠، والشيرازيات ٢١٠، وكتابنا (٩٠-ب).

(٧) لعل المتكلم غير أبي علي كأبي خالد، أو أنّ المذكور في وفاة الضبي غير صحيح.

(٨) عامر بن عمران بن زياد الضبي أبو عكرمة، نحوي لغوي أخباري روى عن ابن الأعرابي وغيره (ت ٢٥٠). الأشباه للخالديين (٢/ ١٤٤) وتاريخ بغداد (١٣/ ٢٤٠) ومعجم الأدباء ١٤٧٩، والبغية (٢/ ٢٤).

(٩) محمد بن عبدالله بن قادم النحوي أبوجعفر، من أعيان أصحاب الفراء (ت ٢٥١). معجم الأدباء ٢٥٤٤، والبغية (١/ ١٤٠).

وهم مجتمعون: أُرُزٌّ ورُزٌّ ورُنْزٌ[١]؛ كما قال الشاعر:

قَــرِّبَنْ يـا صـاحِ رُنْـزَهْ		واجْعَلِ الجُـوذَابَ وَزَّهْ

واصْفُفِ القَيْناتِ صَفًّا		لَيْسَ في القَيْناتِ كَزَّهْ[٢]

وكَتَبُوا هذا عنه.

ويَزعمُ أهلُ بغداذ[٣] أنَّ قولهم: (عِشرين) بكسْرِ العينِ ولم يَفتحوها؛ كما قال: ثَلاثينَ وأَربعينَ مِن ثلاثةٍ وأربعةٍ وعَشَرةٍ مفتوحة؛ لأنها في الأصلِ تثنيةٌ[٤]، فكسَروا عينَها ككسْرةِ همزةِ (اِثنَين)، وفَتَحوا الأولَ[٥] لأنه تَثليثُ العقودِ وتَربيعُها وتخميسُها، فجَرَى على الثلاثة والأربعة ونحوِها.

فا: أخبرَني أبو العباس الهُوفَانيُّ أنه وجدَ المكتوبَ في هاتين الورقتين بخطٍّ أبي العباس محمدِ بنِ يزيدَ مِن كُتُب أبي عبدِ الله بن مُقلة[٦]. وهذا خطُّ الهُوفانيِّ.

---

(١) جاء في: (أرز) ست لغات، ووصفت (رنز) بالرداءة وهي لغة عبد القيس. انظر إصلاح المنطق١٣٢، وأدب الكاتب٥٧٥، وشرح الفصيح للخمي١٨٤، ووفيات الأعيان (٥/ ٣٨٢) واللسان (رنز).

(٢) في هامش الأصل بخط الناسخ: صوابه: [قربن يا صا] ح وزَّه		واجعل الجوذاب رُنزه

وما بين المعقوفين مقطوع من الأصل بالتجليد، وهو انسب مما في المتن فالأول والثاني من الأربعة بلا نسبة في: إصلاح المنطق١٣٢ على رواية الهامش عن ابن قادم ولفظ الأول:

يا خليلي كُلْ أوزَّه

وفي اللسان (جذب): الجوذاب طعام يُصنع بسكر وأرز ولحم، كزة: منقبضة أو قبيحة، وزة هو قول بعض العرب في (إوزّة).

(٣) حكى المبرد هذا عن قوم لم يسمِّهم في: المقتضب (٢/ ١٦٣) وفي إعراب القرآن (٢/ ١٩٦) فهم النحاس أنه قول سيبويه (٢/ ٢٠٦) وفيه بُعد، وجاء في: مجالس العلماء٢٥٠ انه قول محمد بن منصور وهو ابن الخياط المتوفى٣٢٠ (معجم الأدباء٢٣٠٩). وانظر الأقوال في تعليل الكسر في: المذكر لابن الأنباري (٢/ ٢٣٩) وشرح السيرافي (٤/ ١٦٠) وسر الصناعة ٦٢٦.

(٤) يريدون أنّ عشرين تثنية عشرة.

(٥) في ثلاثين وأربعين..

(٦) هو الحسن بن علي بن الحسن أبوعبدالله (٢٧٨-٣٣٨)، أخو الوزير أبي علي بن مقلة صاحب الخط المنسوب، وأبو عبد الله أكتب من أخيه في قلم الدفاتر والنسخ. انظر: معجم الأدباء٩٣٣

مسألة

/ ١٨١أ حدَّثني أبو علي ابنُ عثمان[١] بالبصرة سنةَ سبعٍ وثلاثين قال: حدَّثنا يعقوب[٢] قال: سمعتُ الأصمعيَّ يقول: قال زائدة[٣]: قيل لي بالشام: هل لكَ أن تَنظُرَ إلى العَجَب؟ قال: فذهبتُ فإذا سبعةٌ في نَسَق؛ جَدًّا وستَّةً مِن ولَده وولَدِ وَلَده، وإذا الجَدُّ السابع أشبُّ مِن ابن الابنِ السابع، فسألتُ عن أمْرِهم، فقيل لي: كان للجدِّ السابعِ امرأةٌ موافِقةٌ، وللابنِ السابعِ امرأةٌ سَليطة.

مسألة

يَدُلُّ على أنَّ لِلصِّفة بَعد الموصوف نحواً مِن العَمَل[٤]؛ كما أنَّ الابتداءَ عاملٌ، وكما أنَّ خَبَرَه كذلك، وكما أنَّ الفاعلَ كذلك، يَدلُّ عليه قولُك: قام زيدٌ الظريفُ، فـ(الظريف) لا يَرتفعُ بـ(قام) لاستيفائه فاعِلَه، ولا إشراكَ هناك، ولا يَرتفع أيضاً بهما جميعاً؛ لأنهما جُملةٌ والجملةُ لا يَرتفعُ بها ما بَعْدَها.

فإذا لم يَسَعْ هذان ثَبَتَ أنه ارتَفَعَ بكونِه صِفةً، وإلى هذا - عندي - ذَهَبَ أبو الحسن فيما رأيتُه له في الأوسط[٥].

ويؤكِّد ذلك أيضاً قولُهم: يا زيدُ الطويلُ، فـ(زيد) منصوبٌ[٦]، و(الطويل) مرتفعٌ رفْعاً صحيحاً[٧] يَدُلُّ عليه قولُه:

يا أيُّها الجاهلُ ذُو التَّنَزِّيْ[٨]

---

(١) أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السَّكَن البغدادي الحافظ (٢٩٤-٣٥٣). انظر: تذكرة الحفاظ للقيسراني (٣/٩٣٧) وسير الأعلام١٨١٣

(٢) أي ابن السكيت.

(٣) أبو الصلت زائدة بن قدامة الثقفي الحافظ (ت١٦١). انظر: تذكرة الحفاظ للقيسراني (١/٢١٥) والسير ١٧٠٤.

(٤) هذا قوله في: الحجة (١/٤٠) ولكنه في: البصريات٧٨٠ قرَّر أنَّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف متابعاً للمبرد في: المقتضب (٤/١٤٥) وانظر شرح السيرافي (٦/١٤٥).

(٥) كتابٌ مفقود لأبي الحسن الأخفش، وحكى أبوعلي عن أبي الحسن قوله هذا في: الحجة (١/٤٠).

(٦) محلاً لأنه منادى.

(٧) حُكي في: شرح الرضي (١/٣٦٥) عن الأخفش أنّ بعضهم يجعل المنادى ونعته مبنيين على الضم.

(٨) من الرجز، وهو لرؤبة في: ديوانه٦٣، وشرح أبيات سيبويه (١/٣٩٨) وشرح ابن يعيش (٦/١٣٨)=

/ ٨١ب فارتفاعُ (الطويل) رفْعاً صحيحاً، ومخالفتُه في ذاك لموصوفِه دلالةٌ على أنَّ للصفةِ نحواً في الإعمال.

وهذا الموضعُ في الصفةِ شيءٌ اختَصَّ به النداءُ، ولا أعلمُ له نظيراً في كلامِهم، وأحسِبُه إنما جاء ذلك ليكونَ فيه دلالةٌ على أنَّ العاملَ في الصفة غيرُ العامل في الموصوف؛ ومنه: ألا رجلَ ظريفاً لكَ(١)، فتَنصب الصفةَ.

وقال أبو عثمان(٢): أقول: يا زيدُ الطويلُ ذو الجُمَّةِ، أرفَعُ (ذا الجُمَّة) لأنه صفةٌ (للطويل)، و(الطويل) رَفْعٌ صحيحٌ. قال أبو العباس: والنحويون(٣) جميعاً على ذلك.

قال أبو عثمان(٤): وأجيزُ: يا زيدُ الطويلُ وذو الجُمَّةِ. قال أبو العباس: والنحويون جميعاً على خِلافه يَنصبون (ذا الجُمَّة).

فا: إنْ عُطِف (ذو الجُمَّة) على المنادَى فلا نَظَر في نَصْبه؛ كقولك: يا زيدُ وأخا عمرٍو، فليس هذا إذن مَوضعَ الخلافِ بين أبي عثمان والنحويين، وإنما الخلافُ في عطفِ الصفةِ على الصفة، والواوُ في العطف تَقومُ مقامَ [العامل](٥)، ولا يُنْكَر ارتفاعُه؛ لأنه معطوفٌ على مرفوعٍ رفْعاً صحيحاً، وقد بَيَّنا أنَّ لجَرَيانِ الصفةِ نحواً من الإعمال، والواو تُشْرِكُ الثانيَ / ٨٢أ في إعرابِ الأول، وكما جاز أن يوصَفَ بالمضاف مرفوعاً في قوله:

يا أيُّها الجاهلُ ذو التنزّي

كذلك يَجوز أن يُعْطَف عليه به. هذا وجْهُ قولِ أبي عثمان عندي.

= والمقاصد النحوية (٤ / ٢١٩) والمحكم (٥ / ٣١٨) واللسان (غنف) وبلا نسبة في: الكتاب (٢ / ١٩٢) والمقتضب (٤ / ٢١٨) والأصول (١ / ٣٣٧) وأمالي ابن الشجري (٢ / ٣٦٩، ٣ / ٤٥) وجمهرة اللغة٨٢٥، وأنشده أبوعلي في: البصريات٦٨١ على رفْع الصفة رفعاً صحيحاً أي ليس على التقدير لأن النداء لم يعمل فيه، وأجاز المبرد النصب بدلا من (أي)، وانظر الأول من ابن الشجري. التنزي: الإسراع إلى الشر.

(١) المقتضب (٤ / ٣٨٢) والأصول (١ / ٣٩٧) وانظر الكتاب (٢ / ١٤٢، ٣٠٧) وعاملُ الموصوف تركيبُه مع (لا) وعاملُ الصفة التمني، وانظر: العسكرية٢٤٥

(٢) الأصول (١ / ٣٧٢)

(٣) الكتاب (٢ / ١٩٣)والمقتضب (٤ / ٢١٩) والكامل٥٧٦، وإعراب النحاس (٥ / ٢٠٤) والتعليقة (٢ / ٣٣٩).

(٤) الأصول (١ / ٣٧٢).وقوله فيه إنه لا يرى إلا الرفع.

(٥) الأصل: الفاعل، وهو تحريف كما سيظهر صوابه.

ويُقوِّي ذلك أنَّ العطف(١) قد جازت فيه أشياءُ لم تَجُز في المعطوفِ عليه؛ نحو: رُبَّ رجُلٍ وأخيه(٢).

ووجْهُ قولِ النحويين أنَّ الواوَ تَقومُ مقامَ العاملِ في سائر المواضع، فكذلك في الصفة. ألا ترى إلى قوله:

وشُعْثٍ مَراضيعَ(٣)

فقد أشْرَكَ (شُعثاً) في (عُطَّل) فقام مقامَه حتى صار كأنه حالٌّ في محلِّه، فكما أنه لو حَلَّت الصفةُ المضافةُ محلَّ المفردةِ لم يَكن إلا نصباً؛ كذلك إذا أتْبَعَها إياها بالواو، فكذلك يُنْصَب إذا أُتْبِع بالواو لقيامِها مقامَ العامل، وإن لم يُنْصَب أُتْبِعَ صفةً.

وقال أبو بكر: قال أبو الحسن: لو قلتَ: يا أيُّها الجاهلُ ذا التنزِّي، لجَاز في القياس إلاَّ أنَّ العربَ لا تَتَكلمُ به(٤).

---

(١) أي المعطوف.

(٢) الكتاب (٢/٥٤، ٥٦) والمقتضب (٤/١٦٤، ٢١٣) والأصول (١/١٣٥، ٣٢٣، ٢/٣٩، ٢٩٨، ٣٠٨) والشعر٥٣٢، والحلبيات٢٤٦، والمنثورة١٧٥، والخصائص (٢/٤٠٩) والمعنى: واخ له.

(٣) من بيت من المتقارب، وهو بتمامه:

ويَأوي إلى نسوةٍ عُطَّلٍ وشُعثٍ مراضيعَ مِثْلِ السَّعَالي

وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في: شرح أشعار الهذليين٥٠٧، والكتاب (١/٣٤٤، ٢/٦٦) والمعاني الكبير٨٧١، وشرح أبيات سيبويه (١/٢٢٥) والمخصص (١٦/١٣٠) والمقاصد النحوية (٤/٦٣) والخزانة (٢/٣٧٦، ٥/٤٠) وللهذلي في: الكشاف (١/٣٤٤) وكشف المشكلات٨٦٨، والبحر (٢/٤٢١، ٣/٤١٢) وبلا نسبة في: معاني الفراء (١/١٠٨) وتفسير الرازي (٧/٢٢٠) وأمالي ابن الحاجب (٢/٦٧) والرصف٤١٦، وانشده ابوعلي في: البصريات٢٥٠ على تصريف (أوى) وفي الإغفال (٢/٤٩) على عطف الصفات بالواو كقوله هنا. والبيت يصف صائداً له نسوةٌ عُطَّل من الحلي أي فقيرات، وشُعْث جمع شعثاء وهي التي لا تُسرِّح شعرها ولا تدهنه ولا تَغسله، المراضيع جمع مُرضِع، السعالي: الغيلان مفردها سِعْلاة، والقصيدة تُروى مقيَّدة ومطلقة، ولا شاهد في البيت على رواية شرح الأشعار وبعض المصادر:

له نسوة عاطلاتُ الصدو رِ عُوج مراضيعُ مثل السعالي

(٤) أجازه المبرد في: المقتضب (٤/٢١٨) ورواه ابن الشجري في: أماليه (٣/٤٥) بالنصب.

مسألة

أوس:

كأنَّ كُحَيْلاً أو عَنِيَّةَ كابحٍ ... علَى رَجْعِ ذِفْراها مِنَ اللِّيْتِ واكِفُ(١)

(مِن) حالٌ مِن (الذِّفْرَى)، والعاملُ في الحال مَعنى المصدرِ المضافِ إليها.

/ ٨٢ب مسألة(٢)

قال أميّةُ:

وقد عَلِمنا لَوَ انَّ العِلمَ يَنفَعُنا ... أنْ سَوفَ يَلْحَقُ أُخْرَانا بأُولانا(٣)

هذا البيتُ يَدفع أنْ يَكون مع (الأولى) (الآخِرةُ) لا غير؛ لأنَّ هذا جاهليٌّ، وقد استُعمِل كما ترى.

ولو لم يَرِد لكان القياسُ يُجيزه، وليس كلُّ ما لا يَرِدُ به الاستعمالُ لا يَجوزُ في القياس، وإنْ كان قد قال: ﴿نَكَالَ الآخِرَةِ والأُولَى﴾(٤)، قيل(٥): إنَّ (الأُولى) قوله: ﴿ما عَلِمتُ لكُمْ مِنْ إلَهٍ غَيْرِي﴾(٦) والأُخرى(٧): ﴿أنا ربُّكُمُ الأعلَى﴾(٨)، وكقوله:

(١) من الطويل، وهو لأوس بن حجر في: ديوانه٦٧، ومنتهى الطلب (٢/٢٥٢) والكامل١٠٠٧، والعين (١/٢٥٣) والمقاييس (٤/١٤٨)، وانشده أبوعلي في: البصريات٣١٠ على ما ذكره هنا أنّ (من اللِّيت) من صلة (الذفرى) لا من (واكف)، وانظر قول المبرد. والبيت في وصف الناقة، والكُحيل: القطران، العنية: اخلاط يُطلى بها الإبل من الجرب، كابح: لعله من الكُبح وهو مصْلٌ أسود، ولا يكون من كَبَح الدابة أي جذب لجامها لتقف، رجْع: أسفل، الذفرى: العظم الشاخص خلف الاذن، اللِّيت: صفحة العنق، واكف: من وكَف أي قَطَرَ. والرواية في جميع المصادر: كأنّ كحيلاً مُعقَداً أو عَنِيّةً، وفي الاصل تحريف: غَنية طابخٍ، صححته بما يحفظ الرسم.

(٢) حديثه في هذ المسألة في تقابل (أول) و(آخر) ومؤنثهما مكرر بشواهده في: الشيرازيات٢٧

(٣) من البسيط، وهو لأمية بن أبي الصلت في: ديوانه١٣٥، والاغاني (٤/١٢٩) وأمالي ابن الشجري (١/٤٣، ٢/٤٥٧، ٣/١٥٦) والخزانة (١/٢٤٥) وانشده أبوعلي في: الشعر٤٢٢، والشيرازيات٢٧ على استعمال (أولى) مع (أخرى) كقوله هنا.

(٤) سورة النازعات: (٢٥)

(٥) حُكي عن ابن عباس ومجاهد والضحاك وعلي بن إبراهيم وغيرهم. انظر تفسير مقاتل (٣/٤٤٧) ومجاهد (٢/٧٢٧) والقمي (٢/٤٠٣) والطبري (١٢/٤٣٤) والتبيان (١٠/٢٥٦) والكشاف (٤/٦٩٦)

(٦) سورة القصص: (٣٨)

(٧) كذا في الأصل والشيرازيات، والأنسب: الآخرة، غير انه في الشيرازيات قال (إحداهما) مكان (الأولى).

(٨) سورة النازعات: (٢٤)

﴿لَهُ الحَمدُ في الأُولَى والآخِرَةِ﴾[1]، قالوا[2]: (الآخِرَة) قوله: ﴿الحمدُ للهِ الذي أَذهَبَ عَنَّا الحَزَنَ﴾[3]، و(الأولىٰ) قوله: ﴿الحمدُ للهِ الذي هَدَانا لِهَذا﴾[4].

وأيضاً فإنَّ (الآخَر) يُستعمَل مع (أحدهما)؛ يقال: قال أحدُهما كذا وقال الآخَرُ كذا، وقالت إحداهما وقالت الأُخرَى.

فإذا كان هذا سائغاً جاز أن يقال مع (الأوّل): (الآخَر)، ألا تَرى أنَّ (الأوّل) هو أحدُ الأشياء التي هو أوَّل لها، فإذا كان كذلك فكأنه إذا قال: الأوَّل، فقد قال: أحدهما، فيَقول معه: الآخَر؛ كما تَقول مع (أحدهما)؛ كما قال:

وصَلَّى علَى جاراتِها الأُخَرِ[5]

/ ١٨٣أ حيث نَزَّل أنَّ بِنْتَها جارَةٌ أُخرى.

وليس (الآخَر) مع (الأوَّل) كـ(أكتَعِين) الذي لا يُستعمَل إلا بَعْد (أجمعِين)، ولا كـ(أبْصَعِين) الذي لا يُستعمَل إلا بَعد (أكتَعين)، على أنَّ أبا الحسن قد أنشَدَ فيما حُكي عنه:

وسائرُهُ بادٍ إلى الشمسِ أكتَعُ[6]

---

(١) سورة القصص: (٧٠).

(٢) حكاه السمعاني في: تفسيره (٤/٣١٥) والرازي (٢٥/٩).

(٣) سورة فاطر: (٣٤).

(٤) سورة الأعراف: (٤٣).

(٥) عجز بيت من البسيط، وهو بتمامه:

صلَّى على عَزَّةَ الرحمنُ وابنتها　　ليلى وصلَّى على جاراتها الأخرِ

وهو للراعي النميري في: ديوانه١٠١، والحماسة البصرية ١٢٦٦، ومنتهى الطلب (٦/٥٣) وللقتّال في: ديوانه٥٣، والأغاني (٢٤/١٨٩) وجمع البغدادي النسبتين في: الخزانة (٩/١١٠، ١١٣) وشرح أبيات المغني (٢/٣٧٠، ٣٧٢) وبلا نسبة في: المقتضب (٣/٢٤٤) وتصحيح التصحيف٧٠، والبحر (٢/٤٠)، وانشده أبوعلي في: الشعر٢١٠، والشيرازيات٢٨ للمبيِّن هنا وهو انه عَدَّ ابنتها جارة فساغ استخدام (أخر)، وسينشده في (٩٢-أ).

(٦) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تَرى الثورَ فيها مُدخِلَ الظِّلِ رأسَه

وهو بلا نسبة في: الكتاب (١/١٨١) ومعاني الفراء (٢/٨٠) وتاويل المشكل١٩٤، والأصول (٣/٤٦٤)=

أنشدَني أبو علي إسماعيل قال: أنشدَنا أبو العباس:

يَفعلُ الناسُ إذا ما وَعَدُوا ... وإذا ما فَعَلَ الفَضْلُ وَعَدْ[(١)]

وأنشَدَ:

رأيتُ يحيى أدامَ اللهُ نعمَتَهُ ... .

يَنْسَى الذي كان مِن معروفِهِ أبَداً ... إلى الرِّجالِ ولا يَنسَى الذي يَعِدُ[(٢)]

وأخبرَنا عنه قال: أنشدَنا أبو محمد عبدُ الله بن محمد القُرشيُّ[(٣)] المنسوبُ إلى التَّوَّزيِّ لزيادٍ الأعجم في عمر بن عبيد الله بن مَعْمَر[(٤)]:

وما زِلتُ أدعواللهَ في السِّرِّ أنْ أرَى ... أمورَ مَعَدٌّ في يَدَيْكَ نِظامُها

فلمَّا أتاني ما أحِبُّ تباشَرَتْ ... بَناتي وقُلْنَ العامُ لا شَكَّ عامُها

فإنِّي وأرْضاً أنتَ فيها ابنَ مَعْمَرٍ ... كمَكَّةَ لم تَقطُنْ سِواها حَمامُها[(٥)]

= وإعراب النحاس (٢/٣٧٣) وشرح السيرافي (٢/٢١٦) وأمالي المرتضى (١/٢١٦) وشرح اللمع لابن برهان٢٢٧، وتصحيح التصحيف٣٠٣، والهمع (٢/١٢٣)، وانشده ابوعلي في: الحجة (٤/٣٢٢) وهنا في (١٤٠-أ) على القلب وأنّ المراد: مدخل رأسه في الظل، ولم تُذكر رواية الأخفش المذكورة في المتن إلا في شرح اللمع والهمع، وعزاها السيوطي إلى الكوفيين وابن كيسان، وإفراد (أكتع) شاذ عند ابن برهان.
وقال الأعلم في: التحصيل١٤٦: "وصَفَ هاجرةً قد ألجأت الثيران إلى كُنُسها فترى الثور مُدخِلاً لرأسه في ظلِّ كِناسه لِما يجد مِن شدة الحر، وسائره بارز للشمس".

(١) من الرمل، وهو لإسحاق الموصلي في: الأغاني (٢٠/٤٦) يقوله في الفضل بن الربيع وزير الرشيد، ترجمته بالوفيات (٤/٣٧).

(٢) من البسيط، وتتمة الأول:

يأتي من الجود ما لم يأتِه أحَدُ

وهما لأبي قابوس الحِيري النصراني في: الموازنة للآمدي (٣/٢٢٥) ومعجم المرزباني٣٢، وزهر الآداب (٢/٣٧٤) ووفيات الأعيان (٦/٢٢٥) وبلا نسبة في: اليتيمة (٢/١٥٦) والتذكرة الفخرية٢٨٢، والشاعر يمدح يحيى البرمكي.

(٣) عبد الله بن محمد بن هارون التوزي أبو محمد، من اكابر اهل اللغة بصري، قرشي بالولاء، (ت٢٣٨) الفهرست٩٠، وأخبار السيرافي٨٥، ومعجم الأدباء١٥٤٦، والبغية (٢/٦١)، وجاء في بعض المصادر انه قيل له التوزي لنزوله في أصحاب التوزي بالبصرة، والتوزي غير واحد، ولعل المراد محمد بن الصلت البصري التوزي أبويعلى، من شيوخ البخاري (ت٢٢٨)، وتَوَّز بلد بفارس، معجم البلدان (٢/٥٨).

(٤) عمر بن عبيد الله بن معمر القرشي التيمي، والي البصرة ثم فارس لابن الزبير (ت٨٢)، تعجيل المنفعة٢٩٩

(٥) من الطويل، لزياد الأعجم في: ديوانه١٦٥، والأغاني (١٥/٣٨٦) وفيه: (لم يطرب لأرض)= (لم يقطن سواها).

قال أبو العباس[١]: سمعتُ أمَّ الهيثم[٢] تَقول في مَثَل من الأمثال: «لا يَرضَى شانئَهُ إلاّ بِجَرْزَةٍ»؛ يقول: لا يَرضَى لِمَن يَشنَؤه / ٨٣ب إلاّ بذهابِ الخيرِ كلِّه عنه، وذاك أنَّ الجَرْزَةَ: الاصطلام، من ذا قولهم: سيفٌ جُرازٌ؛ إذا كان لا يُبْقي من الضَّريبة شيئاً، والأرضُ الجُرُز وجمعُها: أَجْرَاز: التي لا تُنبت؛ كأنها تأكلُ نَبْتَها، والرَّجلُ الجَرُوز: الذي لا يُبْقي من الزاد شيئاً.

وحدَّثَنا[٣] أبو العباس[٤] قال: حدَّثَنا أبو محمد عن الهلالي[٥]: قال: طاف عليُّ بنُ عبد الله[٦] بالبيت، وقد فَرَعَ الناسَ طُولاً، فقالت عجوز: مَن هذا؟ فقيل لها: عليُّ بنُ عبد الله بن العباس، فقالت: إنَّ الناس لَيُرذَلون[٧]، رأيتُ العباسَ يَطوف بهذا البيتِ وكأنه فُسطاطٌ أبيض.

قال أبو محمد[٨]: وقال القَحْذَميُّ[٩]: قال عبدُ الملك لعليٍّ بن عبدِ الله: أمَّا اسمُك

---

(١) حكى المبرد في: الفاضل٢٢ المثل وشرحه عن أم الهيثم، ونقله العسكري في: جمهرة الأمثال (٢/٤١٨)، وهو في: مجمع الأمثال (٣/١٥٣) والمستقصى (٢/٢٥٤)، وأساس البلاغة واللسان (جرز)، ولفظه فيها جميعاً: لا ترضى شانئةٌ إلا بجرزة، وكدتُ أعد الأصل مصحَّفًا لولا أنّ الشرح يوافقه، وهو مغيَّر عما في الفاضل.

(٢) أم الهيثم الكلابية اعرابية من فصيحات العرب، روى عنها أبوحاتم والمبرد وغيرهما. انظر الكامل٩، ٢٥، ١٠٢٣، والسمط ٦٩١.

(٣) القائل أبوعلي إسماعيل الصفار.

(٤) ذكر المبرد الخبر بطريق التوزي - واكتفى هنا بكنيته - في: الكامل١٢٤، وهو في: الفائق (٣/١١٦) وغريب الحديث لابن الأثير (٣/١٤٤) واللسان (طول).

(٥) محمد بن حرب بن قبيصة الهلالي، وَلِيَ شرطة البصرة والمدينة لجعفر بن سليمان المتوفّى١٧٤، ذكره المبرد مراراً في الكامل والتعازي.

(٦) علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، سيد شريف بليغ، جد السفاح والمنصور (٤٠-١٢٣). الوفيات (٣/٢٧٤).

(٧) كذا ضُبط في الأصل، وهو كذلك في بعض نسخ الكامل.

(٨) جاء في الكامل٧٥٦ أنَّ علي بن أبي طالب عليه السلام هو الذي سمَّى علي بن عبد الله بن العباس وكنّاه بأبي الحسن، وأنَّ معاوية اعترض على ابن عباس وخيَّره بين الاسم والكنية فاختار تغيير الكنية إلى أبي محمد. وجاء في: القرط٥٠٦ أنَّ المعروف أنَّ عليًّا هذا وُلد في ليلةِ قتلِ علي بن ابي طالب، وعليه فلا يَصح ما رواه المبرّد في: الكامل، وجاء الخبر بصورته هنا في: حلية الأولياء (٣/٢٠٧) والمنتظم (٧/١٨١)، وأورد صاحب الدولة العباسية (من علماء القرن الثالث) ص١٣٤ ووفيات الأعيان (٣/٢٧٤) الخبرَين معاً.

(٩) أبو عبد الرحمن الوليد بن هشام القحذمي البصري، ثقة توفي ٢٢٢. لسان الميزان (٣/٣٩٣).

فلستُ ألومُك عليه؛ لأنه لم يَكن إليك، ولكن لا أُقارُّك على كُنيتك أبا الحسن، فغيَّرَها وكناه أبا محمد، وكلُّ مَن اسمه عَليٌّ مِن وَلَده إلى اليوم يُكْنَى أبا محمد.

أخبَرَنا أبو عثمان المازنيُّ قال: أخبَرَه الأصمعيُّ قال: قلتُ لأعرابيٍّ: أنشِدْني مِثلَ هذا البيت:

لا شيءَ مِمّا تَرى إلاّ بَشَاشتُه ... يَبقَى الإلهُ ويُودي المالُ والوَلَدُ(١)

قال: فأنشَدَني:

/ ١٨٤أ ذَريني أبعْ إنَّ الطَّريفَ يَزيدُني ... بهِ أُكْلَةً حِدْثانُهُ بلِقائيا

قال: ومِثلُه:

فإمّا حُبُّها عَرَضاً وإمّا ... بَشَاشةُ كُلِّ عِلْقٍ مُستَفادِ(٢)

قال أبو العباس: وحُدِّثتُ ـ أحسِبُه عن الأصمعيِّ، وأحسِب القاضي(٣) حدَّثَنيه عن نَصْر بن عليٍّ الجَهْضَميّ(٤) ـ قال(٥): خَرَجَ عُمر بنُ الخطّاب على أصحابه يوماً في رداءٍ بُقْطُريٍّ(٦)، فرَمَوه بأبصارهم، فقال:

لا شيءَ مِمّا تَرى إلاّ بَشَاشتُه ... يبقَى الإلهُ ويودِي المالُ والولدُ

---

(١) من البسيط، وهو لورقة بن نوفل في: نسب قريش لمصعب٢٠٨، والأغاني (٣/ ١٢١) والروض الأنف (١/ ٣٣٠) والخزانة (٣/ ٣٦٠) وجاء في: صلة ديوان أمية (مما نسب إليه وإلى غيره)١٦١، ولم يُذكر فيه مصدر عزاه لأمية.

(٢) من الوافر، وهو للمتلمس في: ديوانه١٧١، وبلا نسبة في: جمهرة اللغة (٣/ ٤٩٨) والتهذيب (١/ ٤٥٦) واللسان (عرض)، وعَرَضًا: بغتة فلم يطلبه، العلق: النفيس من كل شيء.

(٣) القاضي إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل أبوإسحاق الأزدي البصري عالمٌ فقيه وهو قاضي بغداد صحبه المبرد وروى عنه (١٩٩-٢٨٢). معجم الأدباء٦٤٧

(٤) أبوعمرو علي بن نصر الجهضمي النحوي، صاحب الخليل بن أحمد (ت١٨٧). معجم الأدباء١٩٨٢، والبغية (٢/ ٢١١).

(٥) روى البيهقي الخبر بسند آخر في: شعب الإيمان (٧/ ٣٦٦) ولفظه: "خرج عمر بن الخطاب ذات يوم وعليه حلة قطن، فنظر الناس إليه فقال..."، وجاء في: البصائر والذخائر (٩/ ١٠) والعمدة٩٦، وتَمثَّلَ عمر بالبيت في خبر آخر جاء في طبقات ابن سعد (٣/ ٢٦٦) وتاريخ الطبري (٢/ ٥٧٦).

(٦) في القاموس: البقطرية: الثياب البيض الواسعة.

وحدَّثني(١) أبو عثمان المازنيّ قال: حدَّثني الأصمعيٌّ عن أبي عَمرو بن العلاء قال: قال عَمرو بن مَعْدي كرِب لِبني سُليم(٢): «يا بني سُليم، قد جاوَرْناكم فأحمَدْناكم، وقاتَلْناكم فما أجْبَنَّاكم، وسأَلْناكم فما أبْخَلْناكم». يقول: لم نُصادِفْكم بخلاءَ ولا جُبناءَ.

وسَألَ بعَقبه عن قول الأعشى:

أثْــوَى وقَصَّرَ لــيلَةً لِيُــزَوَّدَا فمَضَى وأخلَفَ مِن قُتَيْلَةَ مَوعِدَا(٣)

يقول: صادفَه خُلْفاً.

فا: سمِعتُ مِن أبي علي(٤) ما كان عِنده مِن نوادرِ ابن الأعرابيِّ عن ثعلب.

وسألتُ أبا عليٍّ عن / ٨٤ب موتِ ابنِ كيسان فأخبرني أنه مات سنةَ تسعٍ وتسعين ومائتين.

حدَّثَنا أبو علي أنه سمع ابنَ كيسان يقول في قوله:

بالليلِ زالَ زَوالَها(٥)

أنَّ المعنى: زال الخيالُ زَوالَها.

---

(١) القائل ابوالعباس المبرد.

(٢) قوله على اختلاف في بعض الفاظه جاء في: إصلاح المنطق٢٥٠، وادب الكاتب٤٤٧، وغريب الحديث لابن قتيبة (١/٤٠٨) وغريب الخطابي (١/٧١٦) وأمالي القالي (٢/١١٤) والعقد (٢/٥٢) وشرح الشافية للرضي (١/٩١) وتفسير القرطبي (١٠/٢٥٥).

(٣) من الكامل، وهو للأعشى في: ديوانه١٣٨، ومجاز القرآن (٢/١٠٧) والمعاني الكبير٥٦١، وأدب الكاتب٤٤٧، وأضداد ابن الأنباري٢٣٤، وأبي الطيب١٧١، والاغاني (٩/٢٣٧) والسمط١٥٦، والبحر (٦/٢٥٦) وانشده في: الحجة (٥/٤٣٩) على ثوى واثوى. وفي الأصل: ليلَهُ، وهو تحريف. اثوى بمعنى ثوى أي أقام، قصَّر: تَخلَّف، وأكثر المصادر اللغوية ذكرت الشاهد على المذكور هنا.

(٤) يعني أبا علي إسماعيل الصفار، وكذا ما يليه.

(٥) من الكامل، وتمامه:

هذا النهار بَدَا لها مِن هَمِّها ما بالُها بالليلِ زالَ زَوالَها

وهو للأعشى في: ديوانه٣٣٣ من قصيدة رويُّها لام مفتوحة، وفعلت وأفعلت للسجستاني١٦٣، وأضداد ابن الانباري٢٧٦، والتنبيه على التصحيف١٠٨، والمنصف (٢/٢١) وأزمنة المرزوقي (٢/٣١٣) والخزانة (٤/٣٤١) والصحاح واللسان (زيل) وبلا نسبة في: معاني الأخفش٥٤، والعين (٧/٣٨٤) وانشده ابوعلي في: الشعر٢٢٥ على نصب النهار ورفعه، ثم فيه ٥٤٥، ٥٤٨، والشيرازيات١٧٤، والبصريات ٥٨٣، والحلبيات٢٧٤ على الأقوال مفصَّلة في (زال زوالها) بالضم إقواءً وبالفتح، وقول ابن كيسان هنا عزاه في بعض المواضع للمازني والمبرد، وهو على أنَّ (زال) بمعنى (أزال).

وحدَّثنا أنَّ يحيى بنَ مَعين(١) شَرِبَ عند عبّاس الدُّوريّ(٢) ثمانيةَ أرطالِ نبيذٍ.

حدَّثني أبو علي قال: سمعتُ أبا العباس يقول(٣): لو صلَّيتُ خلفَ إمامٍ فقرأ: ﴿وما أنتم بِمُصْرِخِيِّ﴾(٤) و﴿تَسَاءَلُونَ بهِ والأرحامِ﴾(٥) لأخذتُ نَعلي وانصرفتُ.

سمعتُ كتابَ الاشتقاق(٦) ثلاثةَ أجزاءٍ من أجزاء أبي علي إسماعيل.

حدَّثني أبو علي قال: سمعتُ بمكة مُذْ ثلاثٌ وسبعون سنةً رجُلاً يقول: كأنك ابنُ يَعفُر(٧).

قال: أُسَيْدُ بن حُضَير(٨) وعَبَّاد بن بِشْر(٩) في الأنصار كأبي بكر وعُمر في المهاجرين.

قالت امرأةُ أبي لهب لمّا نَزلَتْ ﴿تبَّتْ﴾(١٠): هَجَاني وإنّي لشاعرةٌ لأَهجُونَّه؛

---

(١) قال الذهبي في السير٢٠٢/٤: "الإمام الحافظ الجهبذ شيخ المحدِّثين، ابوزكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد ابن بسطام"، (١٥٨ - ٢٣٣)، وحكى عنه في٢٠٧/٤ قوله: "تحريم النبيذ صحيح، ولكنْ اقف ولا احرّمه، قد شربَه قومٌ صالحون باحاديث صحاح، وحرّمه قومٌ صالحون باحاديث صحاح".

(٢) في سير الذهبي٢١٢٩: "الإمام الحافظ الثقة الناقد ابوالفضل عباس بن محمد بن حاتم بن واقد الدوري ثم البغدادي،... لازمَ يحيى بن معين وتَخرَّج به"، (١٨٥-٢٧١)، وفي: تاريخ بغداد (١٤٥/١٢) ذِكرٌ لشأنه مع النبيذ ثم تركه له.

(٣) خبر المبرد في: درة الغواص وشرحها٢٦٣، وعن كتابنا في: تفسير القرطبي (٤/٥).

(٤) سورة إبراهيم: (٢٢) وقرأ بكسر الياء حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب، وجمهور النحاة على تضعيفها وردها، غير انَّ اباعلي في: الحجة (٣٠/٥) احتج لها سماعاً وقياساً وردَّ تلحينها. وانظر معاني الفراء (٧٥/٢) وتاويل المشكل٦٢، ومعاني الزجاج (١٥٩/٣) والسبعة٣٦٢، ٣٦٤، والمبسوط٢٥٦، وتاريخ بغداد (٣٢٣/٨) والبحر (٤٠٨/٥) والخزانة (٣٩٥/٤).

(٥) سورة النساء: (١) وجر (الأرحام) قراءة حمزة وغيره، فرغتُ من تخريجها والتعليق عليها في (١٠-ب).

(٦) اشتقاق ابن دريد، وذكره في: البصريات٢٨٣، وانظر وصف مخطوط الاشتقاق في مقدمة محققه ٣٧.

(٧) أبو الجراح الأسود بن يعفُر بن عبد الأسود النهشلي الدارمي، شاعر متقدم جاهلي. المؤتلف١٦، ومقدمة ديوانه٣-١٣

(٨) أبو يحيى اسيد بن حُضير بن سِمَاك من بني عبد الأشهل، صحابي واحد نقباء ليلة العقبة (ت٢٠)، السير١١٣٧

(٩) أبو الربيع عباد بن بشر بن وقش من بني عبد الأشهل، صحابي بدريّ قُتل يوم اليمامة سنة ١٢، السير ٢١١٣.

(١٠) سورة المسد: (١).

مُــذَمَّـــمــــاً عَـــصَـــيْنا

وأمْــــــــــرَه أبَـــيْـنَـــا(١)

حدَّثني أبو علي قال: قال لي محمّد بن الجَهْم(٢): واللهِ ما كان سَلَمةُ(٣) يَحضُر معنا الإملاءَ، وإنما كان يأخذُ كتابي فيَنظرُ فيه ويَكتبُ منه.

قال(٤): أنشدَنا أبو العباس:

/ ١٨٥أ عدوُّ صديقي داخلٌ في عَداوتي وإنّي لِمَن وَدَّ الصديقَ صديقُ(٥)

[ع: كان بخط فا (ودودُ) فغَيَّره بخطِّه أيضاً فجَعَلَه (صديقُ)].

حدَّثَنا أبو علي قال: حدَّثَنا عباس بن محمد(٦) قال: حدَّثنا محمد بن مصعب(٧) قال: حدَّثنا الأوزاعيُّ وسفيان الثَّوريُّ وحمّاد بن سَلَمة(٨) وصخر بن جُوَيرِيَة(٩)

---

(١) الرجز لأم جميل بنت حرب زوجة أبي لهب جاء في قصة في: سيرة ابن هشام (١/٣٥٥-٣٥٦) وتفسير مقاتل (٣/٥٣٣) والمستدرك للحاكم (٢/٣٩٣) وتفسير القرطبي (١٠/١٧٥،٢٠/١٦٠)، وفيه: "كانت قريش تسمي رسول الله ﷺ مُذَمَّما، يسبونه، وكان يقول: الا تَعجبون لما صَرَفَ الله عني من اذى قريش، يسبون ويهجون مذمَّما، وانا محمد".

(٢) محمد بن الجهم به هارون السِّمَّري أبو عبدالله الكاتب، صاحب الفراء وراوي تصانيفه (ت٢٧٧). المعجم٢٤٧٨، والمحمدون ٢٥٣.

(٣) سلمة بن عاصم أبو محمد النحوي، أخذ عن الفراء وروى كتبه. وحكى القفطي عن ابن الانباري: "سلمة كان عالماً، وكان لا يحضر مجلس الفراء يوم الإملاء، ويأخذ المجالس ممن يحضر ويتدبرها، فيجد فيها السهو، فيناظر عليها الفراء فيرجع عنه". انظر المعجم١٣٨٥، ٢٨٥٦، والمراتب١٤٩، والإنباه (٢/٥٦)

(٤) أبو علي الصفار، وابن عبد البر في: بهجة المجالس أنشده بسنده عن الصفار عن المبرد، الذي سيذكره مراراً هنا بأبي العباس.

(٥) من الطويل، وهو لعلي بن أبي طالب عليه السلام في: ديوانه٦٢، وفي نشرته الإيرانية١٩٨، والعقد الفريد (٢/٢٩٢) وهو ثاني اثنين لهما خبر جاء في: العقد، وبلا نسبة في: الصديق والصداقة، ورُوي بالروايتين المذكورتين وهي في الديوان والعقد (ودودُ).

(٦) الدوري وتسلفت ترجمته قريباً.

(٧) محمد بن مصعب بن صدقة القرقساني أبوعبدالله، حدَّث عن الأوزاعي وغيره وضُعِّف، (ت٢٠٨). تاريخ بغداد (٣/٢٧٦).

(٨) حماد بن سلمة بن دينار أبو سلمة البصري النحوي المحدث، (ت١٦٧). السير١٥٥٥

(٩) صخر بن جويرية أبونافع التميمي البصري المحدث، ت سنة بضع وستين ومائة. السير٢٠٢٢

وسليمان بن أبي داود والليث بن سعد عن أبي الزبير(١) عن جابر قال(٢): «حَكَمَ عُمَرُ في الضَّبُعِ كَبْشاً»؛ يَعني إذا قتلَه المُحْرِم.

حدَّثنا أبو علي(٣) قال: حدَّثنا الحسنُ بن عليٍّ بن عفان(٤) قال: حدَّثنا [عبيد الله](٥) بن موسى(٦) عن حُرَيث(٧) عن واصل الأحدب(٨) عن شَقيقٍ(٩) عن عبدالله ابن مسعود قال: «كان رسولُ الله يُعلِّمُنا التشهدَ والخُطبةَ كما يعلِّمُنا السورةَ مِن القرآن: التَّحيَّاتُ للهِ والصلوَاتُ والطيباتُ، السلامُ عليكَ أيُّها النبيُّ ورحمةُ الله وبركاتُه، السلامُ علينا وعلى عبادِ الله الصالحين، أشهدُ أنْ لا إلهَ إلاّ اللهُ وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُهُ ورسولُه، [والخُطبة: الحمدُ لله نَحمدُه ونستعينُه ونستغفره، وأشهدُ أن لا إلهَ إلاّ اللهُ وحْدَه لا شريكَ له، وأنَّ محمداً عبدُه ورسولُه](١٠)، ﴿واتَّقُوا اللهَ الذي تَسَاءَلُونَ بِهِ

(١) محمد بن مسلم بن تَدْرُس ابو الزبير القرشي الأسدي المكي الحافظ، (ت١٢٨). السير ٣٦٩٨

(٢) رُوي مرفوعا عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وموقوفاً عن عمر وعلي وابن عباس بلفظه هنا وبلفظ قريب. انظر الموطا٣٤١ وسنن ابن ماجه (٢/١٠٣٠) ومصنف عبد الرزاق (٤/٤٠٣) وصحيح ابن خزيمة (٤/١٨٢) وسنن البيهقي (٥/١٨٤، ٩/٣١٩) وتعليق ابن حجر في: تلخيص الحبير (٢/٢٧٨).

(٣) هو الصفار، وجاء الحديث بسنده ولفظه في: المعجم الكبير - ولم يتمه - (١٠/٤٥) وسنن البيهقي (٧/١٤٦) وانظر تعليق ابن حجر في: تلخيص التحبير (٣/١٥٢).

(٤) الحسن بن علي بن عفان ابو محمد العامري الكوفي المحدث الثقة (ت٢٧٠). السير١٤٣٦، وتقريب التهذيب (١/١٦٢).

(٥) الأصل: عبد الله، وهو لا يصح لأنَّ عبد الله بن موسى اثنان: السلامي والهاشمي وكلاهما توفي ٣٧٤، وتبعد رواية الحسن عنهما، ثم إنّه فيمن رَوى الحسن عنه لم يُذكر عبدُ الله بن موسى بل المذكور عبيد الله. انظر: تهذيب الكمال للمزي (٦/٢٥٧) ولسان الميزان (٥/٢٤-٢٥). ثم وجدت الإسناد على الصواب في سنن البيهقي.

(٦) عبيد الله بن موسى أبو محمد العبسي الكوفي الحافظ الثبت (بعد ١٢٠-٢١٣). تذكرة الحفاظ للقيسراني (١/٣٥٣).

(٧) حُريث بن أبي مطر وقيل اسم ابيه عمرو الفزاري الكوفي، رويعن الشعبي وضعَّفه اهل الجرح والتعديل. الجرح والتعديل للرازي (٣/٢٦٤) ونصب الراية (١/٥٦٣)

(٨) واصل بن حيان الأحدب الأسدي الكوفي، (ت١٢٠). الجرح والتعديل (٩/٢٩) وإكمال ابن ماكولا (١/٣٠).

(٩) شقيق بن سلمة ابو وائل الأسدي شيخ الكوفة، (ت٨٢). تاريخ بغداد (٩/٢٦٨) والسير١٩٩٢

(١٠) سقط من الأصل وأتممته من سنن البيهقي.

والأرحامَ إنَّ اللهَ كانَ عليكُم رَقيباً ﴾[1]، ﴿ يا أيُّها الذينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وقُولُوا قَولاً سَديداً، / ٨٥ب يُصْلِحْ لكُم أعمالَكُم ويَغفِرْ لكُم ذُنوبَكم ومَن يُطِعِ اللهَ ورسولَهُ فَقَدْ فازَ فَوزاً عَظيماً ﴾[2].

حدَّثَنا إسماعيل: قال أبو العباس: القَؤُوب: الرَّغيبُ الشُّرب[3]، وأنشَدَ:

يا رَبٌّ إنْ كنتَ لِزَيدٍ رَبَّا
فابعَثْ له من حَوْثَ شئتَ رَكْبَا
أكْلاً تِلِقّاماً وشُرْباً قَأْبَا[4]

قال أبو العباس[5]: يقال: فَرَضتُ له فَرْضاً؛ أي: قطعتُ له قَطْعاً، ويقال: الفُرْضَة من هذا لِلثَّلْم الذي يَكون في المَواضعِ إلى الماء[6].

وقال أبو العباس[7]: ما كانَ مِن العَذاب يقال: أُمطِرَ، وما كان مِن المَطَر مِن الرحمة يقال: مُطِرَ.

يقال للعَين: مَنام؛ لأنه يُنام بها، مِن ذلك قول الله: ﴿ إذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ في مَنَامِكَ قليلاً ﴾[8]، يُروَى عن الحسن[9] أنه قال: لم يَرَهم في النوم، وإنما أراد العينَ التي يُنام بها.

خادعتُ فلاناً[10]: إذا كنتَ تُخادعه، وخَدَعتُه: إذا ظَفِرتُ به.

---

(١) سورة النساء: (١).

(٢) سورة الأحزاب: (٧٠-٧١).

(٣) في اللسان (قأب): القؤوب: كثير الشرب.

(٤) حوث لغة في حيث، التلقام: كبير اللُّقم أو عظيمه، اللسان (لقم).

(٥) قال في الكامل٢٥٧: "كلُّ حَزٍّ فَرْض، والفُرضة مُتَطرَّقٌ إلى النهر".

(٦) يريد المشرعة التي يُستقَى منها.

(٧) أصله من أبي عبيدة في: المجاز (١/ ٢٤٥).

(٨) سورة الأنفال: (٤٣).

(٩) حكاه عنه الزجاج في: معانيه (٢/ ٤١٩) والنحاس في: معانيه (٣/ ١٦٠) والطبري (٦/ ٢٥٨) والطوسي في: التبيان (٥/ ١٢٨) واستبعدوه غير أنَّ الزجاج رآه حَسناً وأنَّ كثيراً من أهل النحو يذهبون إليه.

(١٠) أصله من معاني الأخفش ٤٠، وحكاه أبوعلي عن العرب في: الحجة (١/ ٣١٤).

قال أبو العباس: قال أبو عُبيدة(١): دَرَأتُ: بَسَطتُ، قال: يقال يا جارية، اِدْرَئي الوِسَادَةَ؛ أي: أُبسُطِيها، والأَصمعيُّ يقول: ادرئي: ادفعي، قال أبو العباس: / ١٨٦أ وهو الصوابُ، ولم يَدفع قولَ أبي عبيدة.

قال: أنشَدَنا ابنُ كيسان:

فَلَوْ أنْكِ في يومِ الرَّخاءِ سَأَلْتِني ... فِراقَكِ لم أبخَلْ وأنتِ صديقُ(٢)

مسألة

﴿كَلاَّ إِنَّها لَظَى، نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَى﴾(٣) قيل(٤): إنَّ ما كان غيرَ المَقتَل يقال له: شَوًى؛ فكأنه على هذا قريبٌ من قوله: ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾(٥).

قال أبو العباس(٦): يقال لِخرقة يُلَفُّ فيها القِداح: رِبَابَة ورِبَّة ورُبَّة، ويُجمَع: رِبَاباً؛ مثل: بُرْمة(٧) وبِرَام، ولِقْحَة ولِقَاح(٨)، وهو اجتماعُ الشيء والتفافُه.

(١) حكى المبرد عن أبي عبيدة أحد معنيين اثبتهما للفعل (درأ) فهو بمعنى بَسَطَ في: المجاز (١/ ٢٤٨) وبمعنى دَفَعَ فيه (١/ ١٠٨، ٣٢٩) وهو ما ذكره الأصمعي، واقتصر اللسان (درأ) على الأول في (ادرئي الوساد).

(٢) من الطويل، وهو بلا نسبة في: معاني الفراء (٢/ ٩٠)، والفسر (١/ ٨٦٩، ٢/ ٦٣٧) والمنصف (٣/ ١٢٨) والأزهية٦٢، والمدخل للخمي٣٩٩، والرصف١١٥، والبحر (٣/ ٣٨٩) والجنى٢١٨، والخزانة (٥/ ٤٠٩، ١٠/ ٤٠٧) والتاج (حرر) وانشده أبوعلي في: الشيرازيات٧٤، والحجة (٢/ ١٧٣) والإغفال (١/ ٦٧) على انّ البغداديين انشدوه على إعمال (إنْ) المخففة في الضمير وهو اقبح عنده من إعمالها في الظاهر، وقد أغرب محققا الحجة فنسبا البيت إلى يزيد بن المفرغ بلا عزو إلى مصدر، ومافي ديوانه بيت آخر، وفي بعض المصادر: طلاقك= فراقك، ويوم الرخاء: يوم عقد النكاح، وصديق مما يستوي فيه التذكير والتأنيث، وانظر اللسان (صدق).

(٣) سورة المعارج: (١٥-١٦) و(نزاعة) بالرفع قراءة السبعة ما عدا حفصاً عن عاصم، وذكر توجيههما أبوعلي في: الحجة (٦/ ٣١٩) والشعر٢٥١، وانظر الكتاب (٢/ ٨٣) ومعاني الأخفش٥٤٩، والزجاج (٥/ ٢٢١) والسبعة٦٥١، ومعجم الخطيب (١٠/ ٨٣).

(٤) الفراء في: معانيه (٣/ ١٨٥) ذكر للشوى معاني هذا احدها.

(٥) سورة فاطر: (٣٦).

(٦) لم أظفر به في: شيء من كتبه، والمعنى في: التهذيب (١٥/ ١٨٠) والصحاح والتاج (ربب)، غير أني لم اجدهم يجمعون الصور الثلاث لهذا المعنى، بل يذكرون الربابة فقط.

(٧) قِدر من الحجر.

(٨) ذكر ابن يسعون في: المصباح (٢/ ١٦١) ان اباعلي حكى في التذكرة: لقحة ولقائح. واللقحة الواحدة من الإبل أو ذات اللبن منها أو التي نتجت إلى شهرين.

وقال(١): يقال: رجلٌ عربيٌّ؛ إذا كان نَسَبُه ذلك، وأعرابيٌّ؛ إذا كان بالبادية كان له هذا النسبُ أو لم يكن، ورجُلٌ عَجَميٌّ؛ إذا كان نَسَبُه ذلك، وأعجميٌّ؛ إذا كان في لسانه عُجْمة، قال: ﴿ءَأعْجَمِيٌّ وعَرَبيٌّ﴾(٢).

أنشدَنا أبو العباس لدِعْبِل في صالح بن عليٍّ(٣):

قُلْ لِلأميرِ أميرِ آلِ محمدٍ ... قولَ امرئٍ حَدِبٍ عليكَ مُحامِي

إيّاكَ أنْ [تُغْتَرَّ] عنكَ صَنيعَةٌ ... في صالحِ بنِ عليٍّ الحَجَّامِ

/ ٨٦ب ليس الصنائعُ عندَه بصنائعٍ ... لكنَّهُنَّ طَوائلُ الإسلامِ

اضربْ به نَحْرَ العدُوِّ فإنَّه ... جيشٌ مِن الطاعونِ والبِرْسَامِ(٤)

قال أبو علي: أنشدَنا أبو الحسن الأخفش(٥) قال: أنشدَني أبو محمد عبد الله بن جُوَان(٦) صاحبُ الزِّياديِّ(٧) لرجُلٍ من أهل البصرة(٨):

(١) رواه الجواليقي عن أبي العباس في: شرح أدب الكاتب١١٨، وأكثر الكلام في: مجاز أبي عبيدة (٢/٩١، ١/٣٦٨) وفي أدب الكاتب٣٩، وغريب القرآن للسجستاني٧٢، ودرة الغواص١٥٥، وتبيان الطوسي (٨/٦٣) والدر المصون (٨/٥٥٥) وأنكر ابن السيد في: الاقتضاب (٢/٢٧) الفرق بين العجمي والأعجمي، وشرح أبوعلي اللفظين مفصلا في: الحجة (٦/١١٩-١٢٢).

(٢) سورة فصلت: (٤٤).

(٣) صالح بن علي بن عطية الأضجم أو الأفقم أبو محمد، من مشايخ الشيعة ويُضعَّف. البيان والتبيين (١/٨٤) والأغاني (١٠/٩٥) ومعجم رجال الحديث (١٠/٨٦).

(٤) من الكامل، وهي لدعبل في: ديوانه٢٨٣، وخرَّجها محققه من الحيوان (٣/٤٨١) والأغاني (٢٠/١٥٧). وفي بعض الألفاظ اختلاف، وفي الأصل والأغاني: (تَفتر) مكان (تُغتر)، ولم أر لها وجها، وفي الأساس: اغتر أتاه على غِرة، طوائل جمع طائلة أي عداوة، البرسام داء يُهذَى فيه. ودعبل يخاطب بالأبيات المعتصم.

(٥) الأخفش الأصغر علي بن سليمان، وهو شيخ أبي علي (ت٣١٥). البغية (٢/١٦٧).

(٦) في السمط٠ ٦١: جوان اسم فارسي معناه صغير السن، وذُكر ابن جوان هذا في: أمالي القالي في موضعين (١/١٣٠، ٢٧٦).

(٧) إبراهيم بن سفيان الزيادي، نحوي لغوي راوية أخذ عن سيبويه والأصمعي وأبي عبيدة ونظرائهم (ت٢٤٩). المعجم ٦٧.

(٨) من المتقارب، وجاءت في: أمالي القالي ١/٢٧٦ بطريقين فنُسبت في احدهما لأبي العتاهية وفي الآخر لم تنسب لأحد، وهي هناك تزيد بثلاثة أبيات.

أخٌ طالما سَرَّنِي ذِكْرُه ... فقد صِرتُ أشجَى لدَى ذِكرِهِ

وقد كنتُ أغدو إلى قَصْرِه ... فقد صِرتُ أغدو إلى قبرِهِ

وكنتُ أراني غَنِيًّا بهِ ... عنِ الناسِ لو مُدَّ في عُمْرِهِ

وكنتُ إذا جئتُ في حاجةٍ ... فأمْرِي يجوزُ على أمرِهِ

فتىً لم يَمَلَّ النَّدَى ساعةً ... على يُسْرِه كانَ أو عُسْرِهِ

تَظلُّ نهارَكَ في خَيْرِهِ ... وتأمَنُ لَيلَكَ مِن شرِّهِ

فصارَ عليٌّ إلى ربِّهِ ... وكانَ عليٌّ فَتَى دهرِهِ

أتتْهُ المنيَّةُ مُغتالةً ... رُويداً تخَلَّلُ من سِترِهِ

فلم تُغْنِ أجنادُهُ حولَهُ ... ولا المُزمِعونَ إلى نَصرِهِ

وأصبحَ يُهْدَى إلى منزلٍ ... عميقٍ تُنُوِّقَ في حَفرِهِ

/ ١٨٧ تُغَلَّقُ بالتُّرْبِ أبوابُه ... إلى يومِ يؤْذَنُ في حَشْرِهِ

أشدُّ الجماعةِ وَجْداً به ... أجَدُّ الجماعةِ في طَمْرِهِ

فلستُ أُشَيِّعُهُ غازياً ... أميراً يَسيرُ إلى ثَغرِهِ

وتُطْرِيه أيَّامُنا الباقيا ... تُ لدينا إذا نحن لم نُطْرِهِ

فلا يَبْعَدَنَّ أخي ثاوياً ... وكُلٌّ سيَمضي على إثْرِهِ(١)

حدَّثَني أبو علي(٢) قال: في بعض الأحاديث في قوله: ﴿فإذا نُقِرَ في النَّاقُورِ﴾(٣) قال: «يُدْعَى بالرجل فيَخْفِقُ قلبُه فتَعرفُه الملائكةُ بذلك».

حدَّثَنا أبو علي [ع: يَرفعُه إلى عِمرانَ بنِ حُصَين(٤)] قال(٥): «تُوُفِّيَ رَجلٌ من

---

(١) في هامش الأصل كتب الناسخ الرقم ١٦، يريد عدد الأبيات وهو سهو لأنها خمسة عشر ولكنه كتب السطر السابق لها بقياس البيت فدخل في عدِّها.

(٢) أي الصفار.

(٣) سورة المدثر: (٨) وذكر إعرابها في: الحجة (١/٣٣) وهو من معاني الزجاج (٥/٢٤٥)، ولم أجد الحديث، وفي تفسير القرطبي (١٩/٤٦) أنّ العرب يقولون: نَقر باسم الرجل إذا دعاه مختصاً له بدعائه.

(٤) عمران بن حصين بن عبيد أبو نجيد الخزاعي، صحابي (ت٥٢). السير ٢٩٣٥

(٥) جاء بلفظ مختلف عن لفظه هنا عن عمران بن حصين في: مسلم(٢/١٢٨٨) والترمذي (٣/٦٤٥) ومسند أحمد ص١٤٦٢، وسنن البيهقي (١٠/٢٨٥).

الأنصار فَتَرَكَ ستةَ أعبُدٍ ليس له غيرُهم، فأعتَقَهم جميعاً عند موته، فرُفِع ذلك إلى رسول الله صلّى الله عليه، فَجَزَّأَهُم ثلاثةَ أجزاءٍ حتّى أقرَعَ بينَهم فأعْتَقَ الثُلُثَ وأرَقَّ الثُلُثَين».

قال ابنُ سيرين(١): لو لم يَبلُغني هذا عن النبي صلى الله عليه لَكان رأيي.

حدَّثَنا(٢) محمدُ بن عيسى العطّار(٣) قال: حدَّثَنا كَثير بن هشام(٤) قال: حدَّثَنا عيسى بن إبراهيم(٥) عن الحَكَم بن عبد الله(٦) عن الزُهريّ عن سالم عن أبيه قال(٧): مَرَّ عمرُ بن الخطاب على قومٍ يَرْمُون / ٨٧ب رِشْقاً، فقال: بئسَ ما رميتُم، فقالوا: يا أميرَ المؤمنين إنَّا قومٌ متعلِّمين، فقال: واللهِ لَذَنْبُكم في لَحْنِكم أشدُّ عليَّ مِن ذنبكم في رمْيكم، سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «رَحِمَ اللهُ رَجُلاً أصلَحَ مِن لسانه».

عُروة عن عائشة قالت(٨): «يَحْرُمُ من الرِّضاع ما يَحرُمُ من الولادة».

منصور(٩) عن حبيب(١٠) «أنَّ رسول الله ﷺ اطَّلَى فَوَلِيَ عانتَه بيده».

---

(١) جاء قوله في المذكور من مسند احمد والبيهقي.

(٢) القائل ابو علي إسماعيل الصفار كما جاء في بعض المصادر التالية.

(٣) محمد بن عيسى بن أبي موسى ابو جعفر الأبواهي العطار (ت٢٦٨). انظر تاريخ بغداد (٢/٣٩٧).

(٤) كثير بن هشام أبو سهل الكلابي الرقي (ت٢٠٧). انظر تاريخ بغداد (١٢/٤٨٢).

(٥) عيسى بن إبراهيم بن طهمان الهاشمي، حكى الذهبي في: اللسان (٨/١٩٤) انه متروك الحديث.

(٦) الحكم بن عبد الله بن مسلمة ابو مطيع البلخي (ت١٩٩). تاريخ بغداد (٨/٢٢٣).

(٧) جاء بالإسناد نفسه في: ضعفاء العقيلي (٣/٣٩٥) والكامل في: ضعفاء الرجال لابن عدي (٥/٢٥٠) وأمالي الطوسي٣٩٨، وشعب الإيمان للبيهقي (٢/٢٥٧) (لم يسنده البيهقي)، والجامع لأخبار الراوي للخطيب البغدادي (٢/٢٤) وميزان الاعتدال (٥/٣٧٣)، وجاء بإسناد آخر في: إيضاح الوقف٢٢، وقد جاء في أكثرها تضعيف عيسى بن إبراهيم والحكم بن عبد الله. والرِّشق بالكسر الوجْهُ من الرمي فإذا رمَوا بجميع سهامهم في جهة قالوا: رمينا رِشْقاً.

(٨) حديث نبوي جاء عن السيدة عائشة في: البخاري (٣/٢٤٧) ومسلم (٢/١٠٦٨) وسنن ابن ماجة (١/٦٢٣) ومسند الإمام احمد١٨١٦. ورواه الترمذي (٣/٤٥٢) عن علي عليه السلام ثم قال: وفي الباب عن عائشة وابن عباس...

(٩) منصور بن المعتمر أبوعتاب السُّلمي الكوفي (ت١٣٣). السير ٣٩٥٨

(١٠) ورد بهذا الإسناد في: مصنف عبد الرزاق (١/٢٩٢) ومفصلاً في: سنن البيهقي (١/١٥٢)، وعن حبيب عن أم سلمة في: سنن ابن ماجة (٢/١٢٣٥) وذكره السيوطي في: الجامع الصغير٩٣ ونص على أنه مرسل، وحبيب هو ابن أبي ثابت أبو يحيى الأسدي الكاهلي الكوفي (ت١١٩)، واسم أبي ثابت قيس بن دينار، السير١٣٦٤. اطَّلَى: لَطَّخَ بالنورة وغيرها، انظر: فتح القدير للمناوي (٥/١٣٤).

مسألة

قال سيبويه(١) في رجُلٍ سمَّيتَه بـ(زيدٌ أخوك) و(الأخ) خبرٌ: إنَّ ذلك لا يَجوز إضافتُه إلى ياء المتكلم، لا تقول: زيدٌ أخوكِي.

وإنما لم يَجُز ذلك؛ لأنَّ ياءَ الإضافة إنما تَدخل على الاسم الذي يَعمل فيه العواملُ التي تَعمل في الاسم الذي تَدخل عليه، وليس هذا الاسمُ بمعمولِ العواملِ التي تَعمل في الاسم. ألا تَرى أنَّ المعمولَ في هذا الموضع كأنه الاسمُ الذي هذه الجملةُ في موضعِه، ولا تَعمل فيه العواملُ التي تَدخُل على هذا الاسم.

ويَدلُّك على أنه كأنه هنا اسمٌ مرادٌ أنك إذا سمَّيتَ بجملةٍ في أول جُزْأَيه(٢) حرفُ التعريف؛ نحو: / ٨٨أ الرجلُ أخوك، لقلتَ: يا ألرجلُ أخوك. ولو سمَّيتَه بـ(الذي هو أخوك) لم تَدخُل عليه ياءٌ، وأيضاً فإنَّ هذه الياء تُعَرِّف ما يضاف إليها كُلَّه لا بعضَه، ولو أضفتَ إليها لم يُتَعرَّف بذلك الاسمُ الأول، ولا يَستقيم تعريفُ بعضِه دونَ بعض.

وليس هذا تعريفَ هذا الاسمِ الذي هو جملةٌ على ما كان عليه قبْلَ النَّقْل؛ كما تَقول ذاك في (العباس)(٣)؛ لأنك إنْ جعَلتَه كذلك فكأنك لم تَنقُله. ألا ترى أنه يَنبغي أن يكون نكرةً من حيث كان جملة، وإذا نقلتَ وَجَبَ أن يَتعرَّف بالنَّقْل، ولكن يَنبغي أن يكون بمنزلةِ (زيد) و(أسَد).

ويَجوز أيضاً أن تَجعله على قولِ مَن قال: حارث وعبّاس؛ لأنَّ هذا بمنزلةِ (زيد)، ولستَ تَعتبر فيه ما كان فيه من الصفةِ قبلُ، وعلى هذا يكون:

الأحاوصا(٤)

---

(١) الكتاب (٣/٣٢٨) وهو بالمعنى، وعرض أبوعلي في: التعليقة (٣/١٣٥) للتصغير في المسألة دون الإضافة إلى الياء.

(٢) يريد أول جزاي الاسم.

(٣) سيقول في (٢٣-أ): الحارث والعباس أُقرّا بعد العَلَمية مِن الألف واللام على ما كانا عليه وهما وصفان لا عَلمان، وسيكرر كلامه في العباس باللام وبدونها بعبارة أوضح في (١٥٤-أ).

(٤) من بيت من الطويل، وتمامه:

أتاني وعيدُ الحُوصِ من آل جعفرٍ … فَيَا عبْدَ عَمروٍ لو نَهَيتَ الأحاوصا

وهو للأعشى في: ديوانه٢١١، وإصلاح المنطق٤٠١، وشرح أبياته ٦٠٨، والاشتقاق ٢٩٦، والمبهج٩٩،=

في بيت الأعشى، ويكون على النَّسب(١).

وقد أجازُوا(٢) أن يُنسَب إلى هذه الجملة فتقول: تَأَبَّطِيّ، وفيه بعض الإشكال(٣)؛ وذلك أنك إمّا أن تَحذِف أو لا. فإنْ حذفتَ بطَلَت الحكايةُ، وإن لم تَحذف لم يَجُز أن تَنسُب إلى الجملة؛ كما لا يَجوز أن تُحقِّرها ولا أن تُثَنِّيها ولا تَجمعها.

ووجْهُ الجواز أنَّ النسَبَ بابٌ قد غَلَبَت عليه / ٨٨ب الحذوفُ والتغييرات.

مسألة(٤)

(نَشَدتُك اللهَ إلاّ فعلتَ) كلامٌ محمولٌ على المعنى؛ لأنَّ معناه: ما أطلبُ إلاّ فِعْلَك، ودلَّت (إلاّ) على النفي؛ كما دَلَّ انفصالُ الضميرِ في قوله:

أنَا أو مِثْلِي(٥)

على إرادةِ حرف النفي.

= وديوان المعاني (١/١٧٢) وتبيان الطوسي (٤/١٠١) والخزانة (١/١٨٨) وشرح شواهد الشافية١٤٤، وأنشده أبوعلي في: الحلبيات٢٨٥، والإغفال (٢/٥٠٦) والحجة (٣/٣٤٠) شاهداً على أنّ (الأحاوص) جمع أحوص على الاسمية أو النسب، وهو قوله هنا، وسيحكي ابن جني عنه القول بالاسمية في الشاهد ثانية في (٢٣-أ).

(١) في: الإغفال وعنه في المحكم (٣/٣٦٦): "ويكون على النسب مثل الأحامرة والمهالبة كانه جعل كل واحد أحوص". ويريد أحوصي فحُذفت ياء النسب في الجمع كما قال في: المنثورة٢٦٢، وفي المحكم: (حوصيّاً)، وقريب منه ما سيأتي في: (٢٣-أ).

(٢) أجازه سيبويه في: الكتاب (٣/٣٢٨) وابن السراج في: الأصول (٣/٧٠) وانظر المحتسب (١/٣٨).

(٣) لم يذكر في: التعليقة (٣/١٣٦) إشكالاً فذهب إلى حذف المفعول والضمير ليقوم مقام الاسم المنسوب إليه، وفي المنثورة٢٧٢ عَلّل الجواز بعلته هنا، وانظر: الشيرازيات٥٣٤

(٤) تقدَّم بعض ما في المسألة فيما حكاه عن المازني في (٤٠-أ) في (أقسمت إلا فعلت) والتعليق عليه هناك، وستَعرض في (٩١-أ)

(٥) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أنا الضامن الراعي عليهم وإنما ... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

وهو للفرزدق في: ديوانه (٢/١٥٢) ومنتهى الطلب (٥/٣١٠) والمحتسب (٢/١٩٥) وشرح أبيات المغني (٥/٢٤٨) وبلا نسبة في: معاني الزجاج (١/٢٤٣) وأنشده أبوعلي في: الشعر١٩٩، والشيرازيات ٤٨، ٢٥٣، ٣٩٨، والحجة (١/١٦٣) والحلبيات٢٢٨، وحمله على النفي بتقدير: ما يدافع إلا أنا، وعليه قوله في كتابنا.

وجاز وقوعُ (إلاّ) على الماضي[1] لدلالةِ الفعلِ على مَصدره، ومِثلُه:

عَمَّرتُكِ اللهَ إلاّ ما ذَكَرْتِ لَنَا[2]

وجرَت (أقسمتُ إلاّ فعلتَ) مَجرى (نشَدتُكَ اللهَ إلاّ فعلتَ)، لمّا كانت (أقسمتُ) في معناها حُمِلَت عليها.

مسألة

ارتَفَعَ الفعلُ بعد (قد) و(السين)[3] ـ وإن لم تَقَع هناك موقعَ الاسم ـ لأنَّ (قد) و(السين) و(سوف) جَرَت مَجرى جُزءٍ من الفعل.

فإن قلت: فـ(لَمْ) و(لن) جَرَتا كذلك.

فلأنَّ (لم) و(لن) عاملان، ومرتبةُ العامل أن يكون قبل المعمول، وإذا كان قَبْله لم يَجُز أن يَجري مجرى جزءٍ منه، وأيضاً فإنَّ (السين) و(قد) تَجري مجرى حرفِ المضارَعة، إذ كانت غيرَ عاملة، وليس كذلك (لم) و(لن)؛ ولذلك دخَلَت عليه اللامُ في نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾[4].

فأمّا امتناعُ دخولِ النونِ مع (سوف) و(قد) فلأنَّ هذه النون في اللغة الجُودَى[5] إنما

---

(1) في المثال: نشدتك الله إلا فعلت.

(2) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

هل كنتِ جارتَنا أيامَ ذي سَلَمِ

وهو للأحوص في: ديوانه٢٥٢، وشرح أبيات سيبويه (١/٢٩١) وامالي ابن الشجري (٢/١٠٩) والخزانة (٢/١٢) وبلا نسبة في: الكتاب (١/٣٢٣) والمقتضب (٢/٣٢٩) والكامل١٤٤٥، واغرب صاحب دقائق التصريف٤٦٤ فنسبه إلى ابن احمر، وانشده أبوعلي في: الشيرازيات٥٤، ٨٥ على انَّ (عَمْرَك) مصدر مستعمل بحذف أحرف الزيادة وقياسه (تعميرك) بشهادة البيت، وانشده في٢٥٦ على انَّ (عمَّرتك) بمعنى سالتك، وجاء هنا على الأول.

(3) حكى في (٤٤ـب) عن قوم ارتفاع المضارع بعد السين وسوف بهما واعتراض المازني عليهم، وذكر في: البغداديات٢٩٥ اقتران رفع المضارع بوقوعه موقع الاسم.

(4) سورة الضحى: (٥)

(5) يشير إلى ما ذكره سيبويه (٣/١٠٩) انَّ المقترن بالنون الدال على المستقبل اكثر على السنتهم من المتجرد منها، وفي آخر مسالتنا فضل تخريج، واكثر كلامه هنا في: البغداديات١٠٣-١٠٧.

تأتي لتخليصِ فعلِ الحال من الآتي(١)؛ نحو قوله: ﴿وإنَّ / ١٨٩أ ربَّكَ لَيَحكُمُ﴾(٢)، فلمّا جاءت السينُ استُغني بدلالتها على الاستقبال عن النون؛ ولذلك لم يَحْتجْ إلى النون في قوله: ﴿لإلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾(٣)؛ لأنَّ هذه اللامَ لو كانت للابتداء لم تَدخُل على الجارّ والمجرور، فعُلِم بذلك أنها الداخلةُ على الفعل الآتي؛ لأنَّ [لام](٤) الابتداء لا تَدخل في موضعٍ من مواضعها على فضلة(٥).

فأمّا (إنَّ زيداً لَطعامَك(٦) آكلٌ) فلم تَدخل في الحقيقة على الفضلة(٧)، فاستُغني(٨) عن النون مع حرف الجر؛ كما استُغني بالسين.

و(سوف) و(قد) كالسين؛ قال سبحانه: ﴿ولقد نَعْلَمُ أنَّهُم يَقُولُونَ﴾(٩). فإن قلت: إنَّ اللام في (لقد) ليست لام ابتداء كالتي في (لَيَحكمُ)، فهلاّ دَخَلَت إحدى النونين مع (لقد)؟ قيل: لم تَدخُل كما لم تدخُل مع السين من حيث كان حرفاً مثلَه غيرَ عامل، وإنْ كانت (قد) مخالِفةً للسين في أنها لا تَدُل على الاستقبال شُبِّهت (قد) بهما لمّا كانت غيرَ عاملةٍ مثلَهما.

وكان ذلك الوجْهَ إذ قد قالوا: إنَّ زيداً لَيَفعلُ(١٠)، ولمّا يَقع فِعْلٌ.

---

(١) يريد المستقبل.

(٢) سورة النحل: (١٢٤) وقد أكثر أبوعلي من ذكرها في كتبه وأكثر كلامه فيها على أنها لتعيين الحال كقوله هنا، ولكن كلامه في: الإغفال (١/١٣٣) قد يُفهم أنه جعلها للمستقبل. انظر: الإغفال (١/٣٦٤) والتعليقة (٢/٢١٦) والحجة (٢/٣٨٩، ٦/٩٧).

(٣) سورة آل عمران: (١٥٨) وهي جواب قسم سَبَقها: ﴿ولئنْ متُّم أو قُتِلْتُم﴾.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) وكذا قوله في: البغداديات ١٨٢

(٦) الأصل: لِطعامك، ضبطت على أنها حرف جرّ. وانظر تخريج العبارة في الهامش التالي.

(٧) تتمة الكلام في: العسكرية٢٥٤: "وإنما دخلتْ عليها حيث كانت متقدمة للخبر؛ لأنَّ التقدير بها الدخولُ عليه كما كان التقديرُ به التقديم... فدخلت على الفضلة حيث كان الخبر بعدها". وانظر: الاصول (١/٢٣١) وسر الصناعة٣٧٥، والمفصل٢٩٥، وشرح الرضي (٤/٣٥٩) وشرح ابن عقيل (١/٣٧٠).

(٨) في آية آل عمران السالفة.

(٩) سورة النحل: (١٠٣).

(١٠) الكتاب (٣/١٠٩) والمقتضب (٢/٢) والاصول (١/٢٤٢) والإغفال (١/١٣٤) والتعليقة (٢/٢١٥) وسر الصناعة ٣٨٨.

مسألة

(أفعَلُ منك) إذا دخَلَتْه اللامُ حُذفت (مِن)، فلمّا كان كذلك / ٨٩ب كانت جُموعُه كذلك؛ فلذلك لم يقولوا: نِسوةٌ صُغَر، ولا قومٌ أَصاغِر[١].

فلمّا عُدِلت (أُخَر)[٢] كان في عَدْلها إيذانٌ بأصلَين:

أحدهما: أنه لمّا جَرَى صفةً على النكرة ـ مع أنَّ سائر أخواتها في باب (فُعَل) و(أفاعِل) لم يَجْرِ إلا على المعارف ـ عُلِم بإجراءِ (أُخَر) على النكرة أنَّ الألف واللام في هذا القبيل ـ وإن كان غيرَ مُفارقٍ في جميعه ـ زائدةٌ[٣] بمنزلتهما في سائر الأسماء والصفات، وعلى حدِّها.

والآخَر: أنه لمّا عُدِل (أُخَر) فلم يُصْرَف دلَّ تركُ الصرف أنَّ هذا القبيل حُكمُه أن يُستعمل بالألف واللام، وأنَّ (أُخَر) ـ وإن استُعمِلَت بغيرهما وجَرَيا على النكرة ـ فالأصل الذي عليه سائرُ الجنس محافَظٌ عليه فيها فلم يُصرَف، دَلَّ تركُ الصرف على أنَّ هذا القبيل حُكمُه أن يُستعمل باللام، فصار كـ(عُمر) مع (عامر)، وإن لم يكن مِثلَه في الحقيقة.

ألا ترى أنك في (عُمر) تريد (عامراً)، ولست تريد في (أُخَر) (الآخَر)؛ لأنك لو أردت فيه اللامَ لَوَجَب أن لا يَجري صفةً على النكرة، ولَكانت معرفةً، وإنما أُريدَ فيه أن يُعْلَم أنَّ جميعَ ما يُستَعمل في هذا القبيل مِن اللام مرادٌ هنا مراعًى، فهو مُرادُ الأصلِ مرفوضُ الاستعمال، ونظائره كثيرة.

/ ٩٠أ فالأصلُ الذي عُدِل عنه (أُخَر) غيرُ مستعمَلٍ من حيث كان جارياً على النكرة، فمِن حيث كان غيرَ مصروفٍ عُلِم أنه معدولٌ عن الأصل المرفوض، وانضمَّ إلى العَدْل كونُه صفةً، وليس العدلُ في (أُخَر) كالعَدْل في (سَحَر)[٤]؛ لأنَّ (سَحر) إذا

---

(١) أي لا تقال إلا بال.

(٢) جاء هذا المطلب في: الحجة (٦ / ٨١) بعبارة أجلى، وأصله من: الكتاب (٣ / ٢٢٤) وشرحه في: المقتضب (٣ / ٢٤٤، ٢٧٦، ٤ / ٣٥٤) وما ينصرف ٥٤، وسيكرر أكثره (٩٢-أ).

(٣) كذا، والأنسب: زائدتان، ومثلها (حدها) في آخر العبارة.

(٤) تكلم أبوعلي في سحر في: الشيرازيات٣٤٦، والعضديات٥٥، والتعليقة (٣ / ٩٥) والعسكرية١١٥، والإغفال (١ / ٦٠) بما هو دون كلامه هنا.

أردتَ به سَحَر يومِك وتريد به السَّحَر فعَدَلتَه عن مستعمَل الكلام(١) أردتَ به ما أردتَ بالسَّحر؛ فمِن ثَمَّ لم يَنصرف (سَحَر) في سَحَرَ يومِك للعدل والتعريف، فليس العَدلُ في (أُخَر) كالعدل في (سَحر).

وإن شئتَ وفَّقْت بينهما فقلت(٢): إنَّ سَحر يومِك في أنه لم يُستعمَل فيه الألف واللام مِثْلُ (أُخَر) في أنه لم يُعدَل عن (الآخر)، وإنما عُدِل عن أصل هذا النوع، لا عن هذا الشخص وهذه اللفظة، فـ(سَحَر) ـ الذي هو سَحَرُ يومِك في أنه عُدِل عن أصل الكلمة لا عن سَحر يومك ـ بمنزلةِ (أُخَر) في أنه عُدِل عن أصلِ ما يجب للنوع دون (أُخر) نفسِها.

فسَحر اليوم بمنزلة (أُخر) في أنه عُدِل عن أصلِ ما يجب لجملةِ الاسم غيرَ مختص بموضعٍ، ولم يُعدَل عن سَحر اليوم؛ لأنَّ سحر اليوم لم تَدخُل فيه الألفُ واللامُ في الاستعمال؛ كما أنَّ (أُخَر) عُدِل عما يجبُ للنوع بأسْرِه دون شخصِ / ٩٠ب (أُخر)، فجِنسُ (أفعَل) كشخصِ (السَّحر) في أنَّ العَدْلَ واقعٌ عنهما دونَ سَحَر اليوم ودونَ نَفْسِ (أُخر).

فأمّا (أمس)(٣) فلم يُعْدَل بل ضُمِّن معنى الحرف؛ كما تَضمَّن معناه(٤) (خمسةَ عشرَ)، والذي عَدَلَه عنه هو الذي لم يَصْرِفه، فجَعَلَه بمنزلةِ (السَّحر) في أنْ جَعَلَه معدولاً عن (الأمس)، وليس (الأمس) في هذا كـ(السَّحَر) في العدل؛ لأنَّ (أمس) في أمس يومِك قد يَدخُله لامُ المعرفة، ولا يُستعمَل إلاّ ظرفاً غيرَ مصروف. وأمّا (سَحر) فإنما لَفظتَ بـ(سَحر) وأنت تريد (السَّحر).

فا: لو قال قائل(٥) في (أُخَر): إنه معدولٌ عن (أُخْرَيَات)؛ كأنه أُريدَ به الجمع، فعُدِلَ (أُخَر) عن هذا الجمع [بيِّض].

(١) في الأصل كتب الناسخ أعلاه: ـه في، يريد أنه في نسخة أخرى: مستعمله في الكلام، وهو أبيَن.

(٢) اقتصر على هذا الوجه فيما فسَّر به عدل (سحر) في: الشعر٤٢

(٣) في: العضديات٢٤٤، والشعر٤٨ حكى عن العرب ضربين في أمس: البناءَ على الكسر والمنعَ من الصرف للعدل، وهما هنا، وذا مأخوذ عن الكتاب (٣/٢٨٣) وذكر أبوعلي بناءها في: الشيرازيات٢١٠، والحلبيات١٠٣، والتعليقة (٣/٩٥) والبصريات٥٠٦، ٩١٠، والإغفال (١/٦٠) بما يقصر عن كلامه هنا، وانظر ما سلف في (٨٠-ب،١١٥-أ).

(٤) أي معنى الحرف، وهو في الأول حرف التعريف وفي الآخر العطف. انظر الحلبيات١٠٣

(٥) حكاه السيوطي في: الهمع (١/٢٦) عن قوم لم يُسَمِّهم وهو مردود.

مسألة

قال البغداذيون أو مَن قال منهم[1] في (مَثْنَى) ونحوه: إنه معرفة، مع أنهم رأوه جارياً على النكرة[2] في التنزيل: ﴿أُولِي أجنِحةٍ مَثْنَى﴾[3].

وموضعُ الشُّبهة أنه لا يَتعرَّف بدخولِ لامِ التعريف عليه، فلمّا رأوها لا تَدخُلُ عليه قَدَّروا [بيّض].

مسألة[4]

/ ١٩١أ ﴿إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَـمَا علَيها حافِظٌ﴾[5]؛ أي: لَعَليها، و(ما) صلة[6].

وقُرئ: ﴿لَـمَّا﴾[7]، وقال الفَرَّاءُ عن الكسائي[8] إنه قال: لا أعرفُ جِهةَ التثقيل.

وقال الفَراء[9]: معناه: لَـمَنْ ما[10]، فقُلبت النون ميماً فاجتمعت له

---

(١) يقول الفراء في: معانيه (١/٢٥٤-٢٥٥): كلٌّ من مَثنى وأمثالها لا يُصْرف لأنه معدول، وهو لا يُضاف فكأنَّ فيه الألف واللام، "وامتنع من الألف واللام لأنّ فيه تأويل الإضافة...، فوجْه الكلام الا تُجرَى (أي لا تُصرف) وان تُجعل معرفة" لأنها معدولة. وبه يُصلح موضع التبييض الآتي، وانظر الهمع (١/٢٧)

(٢) أي صفة للنكرة، واخذه أبوعلي من الزجاج في: معانيه (٢/٩) في اعتراضه على الفراء.

(٣) سورة فاطر: (١).

(٤) اكثر ما في المسألة في: معاني الزجاج (٣/٨١) وهي اقرب ما تكون لما في: البغداديات٣٨١، وعنها في: الإعراب المنسوب٧٥٦

(٥) سورة الطارق: (٤) وقرأ (لما) بالتخفيف ابن كثير ونافع وأبوعمرو والكسائي، وقرأها مشددة عاصم وابن عامر وحمزة. السبعة٦٧٨

(٦) قول سيبويه في: الكتاب (٢/١٣٩، ٣/١٠٩، ١٥٢) واخذ به أبوعلي في: الحجة (٦/٣٩٧) والبغداديات١٧٥، والإغفال (٢/٤٣٢) والتعليقة (٢/٢٧٤).

(٧) الأصل: لَـمَن ما، وهو سهو.

(٨) معاني الفراء (٢/٢٩، ٣٧٧) وحُكي في: الحجة (٤/٣٨٨، ٦/١٤٩، ٣٩٧) والبغداديات والدر (٦/٤٠٩).

(٩) معانيه (٢/٢٩) ولم يذكر في آية الزخرف في (٣/٢٥٤) هذا التفسير.

(١٠) الأصل: لَـمِن بكسر الميم في جميع مواضعها عليأنها حرف جرّ، ومثله وقع في معاني الفراء غير أنَّ كلام الفراء لا يشير إلى الكسر أو الفتح واستشهد بابيات لمطلق الإدغام لا للنص على أنها الجارة، وقد اختلفوا في ضبطه مما جعل المتاخرين يجعلون القول على وجهين أحدهما بالكسر وينسبونه للفراء، الآخر بالفتح غير منسوب، وقد أخذ بقوله غير معزو ابنُ جني في: المحتسب (١/١٦٤) في قراءة شاذة وبيَّن أنها الجارة،=

[ثلاثُ](١) ميمات، فحُذفت [واحدة](٢).

ويَفسُد هذا عندي لقوله: ﴿ وإنْ كُلُّ ذلكَ لَمَا مَتَاعُ الحياةِ الدُّنيا ﴾(٣) قد قُرئ مشدَّداً. ألا ترى أنه لا يكون (إنْ كلُّ ذلك لَمَن هو متاعُ الحياة الدنيا)(٤)؛ لأنَّ الزُّخرف(٥) لا يكون مَن هو متاع الحياة الدنيا، هذا محالٌ فاسدُ المعنى(٦).

وأنكَرَ أبو إسحاق(٧) هذا من جهَةِ أنَّ (مَن) على حرفَين فلا يُحذَف منه.

وقال المازنيُّ(٨): الأصلُ (لَمَا) فثَقُل. وهذا أيضاً فاسد؛ لأنَّ هذا الضَّرْب مِن الحروف يُخفَّف ولا يُثقَّل كـ(أنَّ) و(إنَّ) و(رُبَّ) ونحو ذلك.

وقال سيبويه(٩): سألتُ الخليلَ عنِ قوله: نشَدتُك اللهَ لَمّا فعلتَ، فقال: هو بمنزلةِ (إلاّ)؛ كأنه: إلاّ فعلتَ.

= وتوقَّف العكبري فخيَّر بين الفتح والكسر في: التبيان٧١٦، ولكني أثبتُ الفتح لأنَّ الزجاج صرَّح بأنَّ (من) اسم وكلام أبي علي في البغداديات والحجة والسياق هنا شاهدٌ باسميتها، وهما أوثق في تلقي كلام الفراء ونقله ممن تلاهم. انظر تفسير البغوي٦٣٢، والقرطبي (٩/ ٧٠) وامالي ابن الحاجب (١/ ٦٦) والبحر (٥/ ٢٦٧) والدر (٦/ ٤٠١) والمغني (٣/ ٤٨٣).

(١) يظهر أنها سقطت سهواً فهي في معاني الفراء ولأن (ميمات) في الأصل مجرورة.

(٢) من المعاني.

(٣) سورة الزخرف: (٣٥) قرأ (لـمّا) بالتشديد عاصم وحمزة وابن عامر برواية ابن ذكوان، والباقون بالتخفيف. السبعة ٥٨٦.

(٤) على انّ (ما) في تقدير الفراء زائدة، وهو صريح في: الإعراب المنسوب٧٥٨

(٥) أول الآية: ﴿ وزُخْرُفاً وإنْ كلُّ ذلك ﴾، وفي الأصل: هو متاع، في الموضعين و(هو) مقحم وخلت منه عبارة الإعراب المنسوب

(٦) لأن الزخرف منصوب بفعل مذكور أو مقدَّر بـ(جَعَل). انظر: تفسير الطبري (١١/ ١٨٦) والكشف ١٢٠٩.

(٧) الزجاج في: معانيه (٣/ ٨١) والبغداديات٣٩١، وشرحه ابوعلي في: البغداديات٣٨٦، والحجة (٤/ ٣٨٧).

(٨) معاني الزجاج والبغداديات٣٨٨، ومجمع البيان (٥/ ٣٧٨) واخذ أبوعلي نقضه من الزجاج. وفي الأصل: لـمّا، بالتشديد وهو تصحيف يدل عليه ضبط الزجاج له باللفظ.

(٩) الكتاب (٣/ ١٠٥) غير انَّ اباعلي غيّره فالسؤال عن (اقسمت إلا فعلت) فشبهه الخليل بنشدتك. وانظر التعليق في (٤٠-أ).

وقال قُطْرب[١]: حكَاه لنا الثقةُ؛ يعني كونَ (لـمّا) بمعنى (إلاّ).

ورأيتُ[٢] فيه أن تكون (لمْ) النافيةُ دخَلَت عليها (ما) فهيَّأتْها للدخول على ما كان يَمتنعُ دخولُها عليه قبلَ لحاقِ (ما) لها، ونَظيرُه: ﴿إنَّما أُنذِرُكُمْ بالوَحْيِ﴾[٣]، و:

لَعلَّما أنتَ حالِمُ[٤]

فكأنه في التقدير: / ٩١ب إنْ كلُّ نفس لَّما عليها حافظ؛ أي: ليس كلُّ نفس ليس عليها حافظ[٥]، فقيل: ما كلُّ نفس ليس عليها حافظ، فـ(إنْ) على هذا التقدير تكون النافيةَ الجائية بمعنى (ما).

ونظيرُ الآية على تأويلنا هذا قولُه تعالى: ﴿ما يَلفظُ من قَولٍ إلاّ لديْه رَقيبٌ عَتِيدٌ﴾[٦]. وهو مطابقٌ لقراءةِ مَن خَفَّف فقال: ﴿لـمَا عَلَيْها﴾؛ لأنَّ المعنى: كلُّ نفسٍ

---

(١) لم يُسَمَّ في أصل البغداديات وسُمِّي في هامشه وفي المنقول عنها في: الإعراب المنسوب٧٥٦، وبقوله أخذ أبوعلي في: الحجة (٦/١٤٩) وحكاه عن الأخفش الذي وجدته يحكيه في: معانيه٥١٤ بصورة الزعم، ويذكر الطبري (٧/١٢١) انّ عامة اهل العربية لا يجيزونه إلا في القسم ثم ياخذ به في آية الزخرف ولا قَسَم فيها، وكذلك الفراء يحصره في (٢/٢٩) في القسم ثم يجعله في (٣/٢٥٤) لغة في هذيل لا تقع إلا مع (إنْ).

(٢) ذكره في: البغداديات٣٨٨

(٣) سورة الأنبياء: (٤٥)

(٤) آخر بيت من الطويل، وتمامه:

تحلَّلْ وعالِجْ ذاتَ نَفْسِكَ وانظُرنْ   ابا جُعلٍ لعلَّما انتَ حالمُ

وهو لسويد بن كُراع العُكْلي في شعره (شعراء مقلون)٧١ نقلا عن بعض ماياتي، وفي: الكتاب (٢/١٣٨) والأصول (١/٢٣٣) والأزهية٨٩، وامالي ابن الشجري (٢/٥٦٠) وشرح المفصل لابن يعيش (٨/٥٤، ٥٨) والمفضّل للسخاوي١٤٧، ١٥٠، والمقاصد الشافية (٢/٣٦٠) وهو مع بيت ثان لدجاجة بن عبد القيس في: شرح أبيات سيبويه (٢/٦) وفرحة الأديب١٢٤، ومعجم البلدان (٥/٤٠٧) (محرفاً إلى دجانة) وفي هامش ابن الشجري تحقيق اسمه وترجمته، والشاهد بلا نسبة في: الصاهل٤٢٠، والخزانة (١٠/٢٧٣) وانشده ابوعلي في: البغداديات٢٨٧، ٣٨٩، والشيرازيات٤٩٧، ٥٠٦ شاهداً على كفِّ (لعل) بما وتهيئتها للدخول على ما لا تدخل عليه. تحلَّل: اي من يمينك انك تغزونا، ذات نفسك: نفسك.

(٥) في البغداديات٣٨٩ هنا عبارة توضح المراد: "نفياً لقول من قال: كلُّ نفس ليس عليها حافظ، فقيل: ما كلُّ نفس ليس عليها حافظ، اي كلُّ نفس عليها حافظ".

(٦) سورة ق: (١٨).

عليها حافظٌ، إلاّ أنه أكّد بـ(إنْ) ودَخَلَت اللامُ لتَفْصِلَها من النافية، والتخفيفُ أسهلُ مأخذاً وأقربُ متناوَلاً.

والآيُ(١): ﴿إنْ كلُّ نفس لمَّا عليها حافظ﴾، ﴿وإنْ كلٌّ لمَّا جميعٌ لَدَينا مُحْضَرونَ﴾(٢).

وقوله: ﴿إنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَا مَتاعُ الحياةِ الدنيا﴾ فكأنه قيل: [كلُّ ذلك ليس متاعَ الحياة الدنيا، فنُفِيَ ذلك بأنْ قيل: ليس كلُّ ذلك ليس متاعَ الحياة الدنيا، وإذا نُفي أنه كلّه ليس متاع الحياة الدنيا فكأنه قيل](٣): كلُّه متاعُ الحياةِ الدنيا؛ أي: ليس في شيءٍ من ذلك [للكافر](٤) شيءٌ يُقَرِّبه إلى الله وإلى الآخرة، إنما هو متاع الدنيا والعاجلة. ومِثلُه: ﴿زُيِّنَ للذينَ كفَرُوا الحياةُ الدُّنيا﴾(٥)، وقال: ﴿زُيِّنَ للناسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾(٦) إلى قوله: ﴿والحَرْثِ﴾.

وقولُه: ﴿وإنْ كلٌّ لَمَّا جميعٌ لَدَينا مُحْضَرونَ﴾ بعد قوله: ﴿ألَمْ يَرَوا كَمْ أهْلَكْنَا﴾(٧) إلى: ﴿لا يَرْجِعُونَ﴾؛ فكأنه قيل: كلٌّ ما جميعٌ(٨) لدينا مُحْضَرون، على ما كانوا يُنْكِرونه من أمْرِ البعث، فقيل لهم: ما كلُّ شيء لَمَّا(٩) جميعٌ لدينا محضرون؛ / ١٩٢أ نفياً لقولهم: كلُّهم ليس يُجْمَعون عند الله ولا يُنشَرون(١٠).

---

(١) معطوف على قوله ونظير.

(٢) سورة يس: (٣٢)

(٣) سقط لانتقال النظر، وتمامه من البغداديات ٣٩٠

(٤) من البغداديات ليكون مرجعاً للضمير في (يقربه).

(٥) سورة البقرة: (٢١٢) وضُبطت في: الأصل (الحياةَ) بالفتح، وهو سهو؛ لأنَّ قراءة (زين) بالبناء للمجهول لم يأتِ معها نصب (الحياة). انظر معجم القراءات للخطيب (١ / ٢٩٠)

(٦) سورة آل عمران: (١٤) وتتمتها: ((مِنَ النساءِ والبنينَ والقَناطيرِ المُقَنْطَرةِ مِنَ الذهبِ والفضةِ والخَيلِ المُسَوَّمةِ والأنعامِ والحَرْثِ ذلك متاع الحياة الدنيا)).

(٧) سورة يس: (٣١) وتمامها: ((قَبْلَهم مِن القُرونِ أنهم إليهم لا يَرجِعون)).

(٨) الأصل: كلٌّ ما جميعٍ، على إضافة (كل) إلى (جميع) ولا يصح إلا بزيادة (ما) وهذا ينقض معنى النفي الذي يقتضيه الكلام.

(٩) البغداديات: ما.

(١٠) الأصل: فلا ينشرون، وهو تحريف صوابه من السياق والبغداديات.

تَمَامُ مسألة (أُخَر)[1]

المانعُ لـ(أُخَر) مِن الصرف الوصفُ والعدلُ، ولا يَكون الجمعُ مؤثِّراً في ذلك؛ ألا تَرى أنك لو سمَّيتَ رَجلاً (حُروفاً) أو (كلاماً) لصرَفتَه لموافقته لأمثلة الآحاد.

فإن قلت[2]: هي[3] معدولةٌ عن الألف واللام، وهي صِفةٌ لنكرة، وهلاّ كان معرفةً لعدْله عن اللام؛ كما كان (أمس) معرفةً فيمن لم يَصْرِف[4] لذلك؛ فإنه[5] لم يكن معرفةً؛ لأنَّ المعدولَ هذا[6] عنه لم يُستعمَل فيه اللامُ وإن قُدِّر العدلُ عنه، فلمّا لم تُستعمَل فيه اللامُ لم يكن معرفة.

فأمّا قولُه:

وصَلَّى على جاراتِها الأُخَرِ[7]

فإنَّ هذا التعريفَ إنما حصَلَ فيه بعدَ أن جَرَى معدولاً غيرَ منصرف، ولا يُنكَر أن تَكون الكلمةُ الواحدةُ والحرفُ الواحدُ يُعتدُّ به مِن وجهٍ ولا يُعتدُّ به من وجهٍ آخر؛ مِن ذلك: (لا أبَا لَكَ)[8]، فكذلك دخولُ اللام في (أُخَر) كأنها مُقدَّرَةٌ لمكانِ العدلِ عنه حتى صار لا يَنصرف (أُخَر)، وغيرُ مُقدَّرَة من حيث جَرَى صفةً على النكرة.

---

(١) الأصل: آخَر، ولا يصح لأن الكلام على (أُخر) والتي تقدَّم كلامه فيها (٨٩-ب) وانظر هناك التعليق على مطالبها.

(٢) الكلام موجز إلى حد الإبهام، وجلاؤه في: الحجة (٦/ ٨١) وهو في تفسير عدم مراعاة أصل (أخر) المعدولة عن معرفة مما جوَّز ان تقع صفة لنكرة. وأبو علي يضمر عن (أخر) بالتأنيث والتذكير.

(٣) الأصل: ذو هي، وذو مقحمة لا وجه لها.

(٤) تقدَّم تخريج القولين فيها في (٩٠-ب).

(٥) جواب (إن قلت).

(٦) أي (أخر).

(٧) فرغت منه في (٨٣-أ) وضمُّ راء (الأخر) في الأصل سهو.

(٨) الكتاب (٢/ ٢٠٦، ٢٧٦، ٢٩٠) والمقتضب (٤/ ٣٧٣) والأصول (١/ ٣٨٨) والمنثورة ٩٠، والتعليقة (٢/ ٢٧، ٣١) والشيرازيات ١٧٢، والبصريات ٥٣٦، والإغفال (٢/ ١٤) والخزانة (٢/ ١٦٢) وبيان شاف في: التذييل (٥/ ٢٥٤-٢٥٩) وحُكي عن أبي علي قول مفصَّل في: الخصائص (١/ ٣٤٣) وقال في: الإيضاح ٢٥٨: "فالأب منصوب بلا واللام مقحمة غيرُ معتدٍّ بها من جهةِ إثبات الألف في الأب، ومن جهةِ تهيئةِ الاسم لعملِ لا فيه معتدٌّ بها".

والعدلُ في (أُخَر) في أنه مُقدَّرٌ / ٩٢ب عن الألفِ واللام، ودُخولُهما في الاسمِ المعدولِ عنه سائغٌ يُشْبِهُ العدلَ في (سَحَر) إذا أردتَ سَحَرَ يومك؛ ألا ترى أنه لم يُستعمَل فيه الألفُ واللام وإن كنّا نقول إنه مَعدولٌ عنهما، فكذلك (أُخر).

وليس العدلُ في (أمس) في قولِ مَن لم يَصرف كذلك؛ ألا تَرى أنَّ (أمس) في [قولِ](١) مَن لم يَصرف عَدْلُه عن حَرف التعريفِ صحيحٌ؛ لأنه قد استُعمِل فيه.

وقولٌ آخَر أن تَقول إنه عُدِل عمَّا جرَى عليه جنسُ هذا الضَّرْبِ من الصِّفة؛ لأنَّ حُكْم هذا الضربِ أن يكونَ فيه حَرْفُ التعريف، فعُدِل هذا عمّا عليه نظائرُه.

وهذا لا يَجيء على ما قال في العَدل؛ لأنَّ لفظَ المعدولِ عن غيرِ لفظٍ معدولٍ عنه. والوجْهُ الأولُ يَدخُل عليه أنَّ(٢) ما يُقدِّره [بيِّض]

[ع: ذَكَرَ فا مع كلامه هذا في (أُخَر) ما قاله أبو العباس(٣) في موضعَين في بابِ (آخَر)].

مسألة

كلُّ ما صَحَّ أن يكون صلةً للموصول أو صفةً للموصوف فهو خَبرٌ(٤) محتملٌ للصدق والكَذِب.

قال: ومتى انضمَّ الخَبَرُ إلى المُخْبَر(٥) / ١٩٣أ عنه [استقلّت](٦) الجملةُ وتمَّ الكلامُ إلاّ في الشرطِ وجوابِهِ والقَسَم وجوابِه؛ ولذلك عمِلَ الشرطُ مع الحرفِ في الجزاء لنُقصانِه(٧) فأشبَهَ الحرفَ.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) الأصل: إنْ، ولا وجه له.

(٣) المقتضب (٣/ ٢٤٤، ٣٧٦) وعنوان البابين يختلف عما ذكره ابن جني، وذكر المبرد (أُخَر) في موضع ثالث (٤/ ٣٥٦).

(٤) يريد بالخبر ما كان مقابلا للإنشاء، والكلام عنه هنا، وقوله هذا في: الإيضاح ٩٧، ٢٨٧.

(٥) يريد المسند إلى المسند إليه.

(٦) الأصل: استُثقلت، ولا معنى لها، وسيقرر قريباً استقلال الخبر، وكذلك قال في: الإغفال (١/ ٣٩٣) والإيضاح٩٨، والبصريات ٦٩٢، ٧٢٤ والعسكرية١٢٢، ١٢٥: ما عدا الشرط والقسم اللذين هما من الخبر ولكنهما لا يستقلان إلا بالجزاين.

(٧) هذا قول الخليل وسيبويه (٢/ ٦٢) في أنّ الحرف والشرط جزَما معاً الجزاء، وانظر ما سلف في (٣٧-ب) والتعليق عليه.

هو(١) مستقلٌّ أبداً لا ما رآه أبو عمر(٢) من [استقباحه](٣) (ظننتُ) أو (علمتُ) حتى تُعدِّيَه إلى المفعولَين.

وقد قال الفرزدقُ أو غيرُه:

وإنِّـي لَـرامٍ نَـظـرةً قِبَـلَ التـي لَعلِّي وإنْ شَطَّتْ نواها أزورُها(٤)

هذا(٥) على غير الظاهر وتأويلُه الحكايةُ؛ كأنه قال: التي أقول فيها هذا القول، وإضمار القول شائعٌ كثير، والحكايةُ مستعمَلةٌ إذا كان عليها دليلٌ، والدلالةُ هنا قائمةٌ وهي أنَّ الصلة إيضاحٌ، وما عدا الخبرَ لا يُوضِح(٦).

ومِن الحكاية:

سمِعتُ الناسُ يَنتَجِعون غَيثاً(٧)

(١) الأسلوب الخبري.

(٢) حكاه عنه وعن أبي الحسن في: الحلبيات٧٢، والحجة (٣/١٠٣) واحتج له، وسيحكيه عنه ثانية في (١٢٦-أ) وحكى عنه في: البصريات٩١٩ جواز حذف احد المفعولين في التنازع، وفي: الشيرازيات٥٦٨ مسألة لحذف المفعول به ذكر فيها حذف المفعولين، وانظر قول أبي الحسن في: معانيه٢٤٢ وإجازة ابن السراج الاقتصار على الفاعل في: التعليقة (١/٧٢) وخرَّجه محققه من الأصول (١/١٨١) وانظر: البغداديات٥٨٤، والمقاصد الشافية (٢/٤٩٢).

(٣) الأصل: استفتاحه، وهو تصحيف وسيذكره في (١٢٦-أ) بلفظ يقبح.

(٤) من الطويل، وهو للفرزدق في: ديوانه (٢/١٠٦) ولباب العكبري (٢/١١٨) والخزانة (٥/٤٤٤، ٦/١٤٣) وشرح أبيات المغني (٦/١٩١) وبلا نسبة في: الهمع (١/٨٥) وانشده أبوعلي هنا وفي الشعر٤٠٠ على انّ جملة (لعلّي) الإنشائية ليست صلة وإنما هي محكيةٌ لقول مقدَّر. وآخر البيت كما قال البغدادي مغيَّر عن أصله والرواية الصحيحة في الديوان:

لعلَّ وإن شـــقَّت عليَّ أنالهـــا

من قصيدة لامية، شطَّت: بعُدت، شقَّت: صعبت.

(٥) حكى البغدادي هذا التخريج بنصه عن التذكرة القصرية.

(٦) كذا قوله عن الصلة في: المنثورة١٤٣

(٧) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فـقلتُ لصيـدحَ انتـجـعي بلالا.

وهو لذي الرمة في: ديوانه١٥٣٥، ونوادر أبي زيد من إضافات الأخفش٢٠٩، والمقتضب (٤/١٠) والكامل ٥٦٨، وسر الصناعة ٢٣٢، والكشاف (١/٢٣) ووفيات الأعيان (٣/١١) والخزانة (٩/١٦٨) والعين=

وأنشَدَني أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان:

مـــا زِلتُ أمـــشي بينَهم وأختَـبِـطْ

حـــتَّى إذا كـــاد الظَّلامُ يَخـــتـلِـطْ

جـاؤوا بِـمَـذْقٍ هلْ رأيتَ الذئبَ قَطْ[1]

ومِثلُه في لونِ اللبنِ المخلوط قولُ الآخَر:

عَريضٌ[2] أريضٌ باتَ يَيعَرُ حولَه ... وباتَ يُسَقِّينا مُتونَ[3] الأرانب[4]

فأمّا الظَّرفُ في الصِّلة فواقعٌ موقعَ الفعل، وقد اتسعوا في الظرف أيضاً / ٩٣ب حتى أقامُوه[5] برأسه كالجُملتين الأخْرَيَين؛ يَدل على ذلك قولُهم: إنَّ في الدارِ زيداً[6]؛ ومن

= (١/٢٣٣) والصحاح واللسان والتاج (صدح)، والبيت برواية رفع (الناس) يحمل على حكاية ما بعد (سمع)، ويُروى بالنصب. انتجَعَ فلاناً: طَلَبَ خيره، صيدح: ناقة ذي الرمة، بلال هو ممدوحه بلال ابن أبي بردة.

(١) من الرجز، وقيل إنها للعجاج، وهي مع ثلاثة أخر في: ملحق ديوانه (٢/٣٠٤) وتخريجه في (٢/٤٦٨) منه البيان والتبيين (٢/٢٨١) والكامل١٠٥٤، والخزانة (٢/٥٩) وزد عليه: المعاني الكبير٢٠٤، ٣٩٩، وأضداد أبي الطيب٣٢٢، والمحتسب (٢/١٦٥) وشرح الحماسة للمرزوقي٢١٤، والأزمنة له (١/٣١) والعمدة ٥١٤، وكشف المشكلات ٨٥٩، ٩٠٠، والأبيات بلا نسبة فيها كلها ما عدا الخزانة بقول مضعَّف. والشاهد على مجيء الاستفهام صفة، وأورده أبوعلي هنا في سياق الحمل على الحكاية فيقدِّر: يقال فيه هل...، وعليه أكثرهم، ولكن ابن جني حمله على المعنى أي يشبه الذئب. اختبط: أسأل المعروف بلا وسيلة ولا قرابة، المذق اللبن الخفيف كثير الماء.

(٢) الأصل: غريض بالغين، ولا وجه له فضلاً عن إجماع المصادر على العين المهملة، وهو من أمثلة الإتباع المذكورة في أمالي القالي (٢/٢٠٩) والمخصص (١٤/٢٩) وانظر مصادر تخريج البيت.

(٣) أثبت الناسخ أعلاها رواية أخرى: بطون، ولم يرمّج (متون). وقد وجدت رواية (بطون) في المصادر.

(٤) من الطويل، ولم أعثر على قائله. وهو بلا نسبة في: أضداد أبي الطيب٣٢٢، وجمهرة اللغة ٧٤٧،١٢٥٤، واللسان والتاج (يعر) و(أرض) و(عرض) وفيها جميعاً: الثعالب = الأرانب. عريض: جَدْيٌ صغير، أريض إتباع أو سمين، ييعر: يثغو، والشاعر يهجو رجلاً ضافه وله جدْيٌ يثغو حوله فلم يذبحه له وسقاهم مذيقاً كلون بطون الثعالب لكثرة الماء فيه.

(٥) هذا مذهب لابن السراج حكاه عنه في: العسكرية١٠٥واستحسنه، وأشار إليه في: البصريات٢١٦.

(٦) شرح وجه الدلالة في العسكرية بأنَّ المقدَّر فيها إن كان فعلاً لم يجز دخول (إنَّ) عليه، وإن كان اسماً لم يجز أن تتخطاه (إنَّ) لتعمل في اسمها، فوجب أن يكون قسماً غير هذين.

ثُمَّ جَعَلَه أبو الحسن[1] رافعاً للظاهرِ في نحو: في الدارِ زيدٌ؛ كما يَرفعُ الفعلُ.

ولا يَجوز أن يكون تقديرُ (الذي كزيدٍ عمروٌ)[2]: الذي هو كزيدٍ عمروٌ؛ لأنَّ هذا لو ظَهَر لكان كقولك: (الذي هو قام زيدٌ) في أنه لا حاجةَ به إليه في تتميمِ الصلة.

والظرفُ[3] - وإن كان قد أُجْرِيَ مُجرَى الفعلِ هاهنا - فإنه لم يُجْرَ أيضاً مُجراه في قولهم: خَلْفَكَ زيدٌ قائماً؛ ألا ترى أنه لا يجوز تقديمُ (قائماً) على الظرف لضَعْفِه، فكُلُّهم يقول: ضاحكاً جئتُ، وراكباً ذهبتُ.

فأمّا قولُه سبحانه: ﴿وهو الذي في السماءِ إِلَهٌ وفي الأرضِ إلهٌ﴾[4] فلا يكون إلاّ على تقدير (هو)؛ ألا ترى أنَّ قياسَ سيبويه أن يكون في الظرف ضميرُ (إله)، وعلى قياسِ قولِ أبي الحسن أنه لا ضميرَ فيه لِرَفْعِه (إله)، فتُعَرَّى الصلةُ لذلك مِن ضميرِ الموصول، وحسُن الحذفُ لطول الكلام؛ كما استحسن الخليلُ[5] (ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً) للطُّول.

فأمّا (نِعْم) و(بِئْس)[6] - وإن كانا جملتين - فإنهما لا يُوصَل ولا يوصَف بهما؛ ألا ترى فاعِلَيهما لا يكونان إلاّ اسمَي جِنسٍ أو / ١٩٤أ مضمَرَين على شريطةِ التفسير، فلا يَعود منهما ضميرٌ على الموصولِ ولا الموصوفِ؛ لأنه لا يعود منهما ضميرٌ مختصٌّ، فلو

(١) يخالف الأخفشُ سيبويه في رافع المبتدأ المتأخر عن الخبر الظرف، وسيبويه يرفعه بالابتداء، وقد ذكر أبوعلي الخلاف واحتج لقول الأخفش وعَمِل به. انظر: الإغفال (١/٣٢٨، ٢/٤٥٥) والعسكرية ١٠٨، والشعر ٢٦٥ والبغداديات٣٦١، والشيرازيات٣٤١، وشرح السيرافي (٦/١٧٥) والاستدراك٢٢، والكشف١٣، والتبيين٢٣٣ وخلاف الأخفش٥٤، وهوامشها.

(٢) يمنع حمل الظرف في الصلة على الجملة الاسمية وهو قوله في: التعليقة (١/٢٦٩) لأنّ الظرف يَؤول إلى الفعلية فمعناه: استقرّ. وانظر البغداديات٣٩٩، والشيرازيات١٠٧

(٣) منْعُ تقدم الحال على عامله الظرف أصله في: الكتاب (٢/١٢٤) ومثله في: الإيضاح٢٢٠، والشعر٢٢٣، ٢٣٩،٢٤٤،٢٩٢، والإغفال (١/٣٣٢) والبغداديات٢٨٦

(٤) سورة الزخرف: (٨٤) وأبوعلي فصَّل فيها القول في: الإغفال (٢/٢٠٨) بما يوافق كلامه هنا وأحال على الأول في: الشيرازيات٦١١

(٥) الكتاب (٢/١٠٨).

(٦) عقد لهما باباً في: الإيضاح١٢٢ وافق فيه ما ذكره هنا، كما جاء بعضه في: الشيرازيات٤٨٧، والبغداديات٢٠١، ٢٥١، والإغفال (١/٣٦١، ٢/١٠٧).

قلت: مررتُ برجُلٍ نعْم الرجُلُ، أو نعْمَ رجُلاً، لم يَستقم.

فإن قلت: مررتُ برجُلٍ هو نعم رجُلاً، جاز، وكذلك إن قدَّرتَ (هو) ولم تُظهره.

ويَدل على أنَّ (نعم) فعلٌ[1] مجيئُه على أمثلةِ الأفعال الماضية، ودخولُ تاءِ التأنيثِ عليه في قولهم: نعمَت المرأةُ، وقولِ ذي الرُّمة:

نعْمَتْ زَورقُ البلدِ[2]

ومَن زَعَمَ[3] أنه اسمٌ لدخولِ حرفِ الجرِّ عليه في قوله[4]:

ألستَ بِنعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بَيتَهُ أخَا قِلَّةٍ[5] أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِمَا[6]

فلا حُجةَ فيه؛ لأنه يُقدَّر فيه الحكايةُ، ويَلزمُه على هذا أن يكون (نام) اسماً لقوله:

واللهِ ما زيدٌ بِنَامَ صاحِبُهْ

ولا مُخالِطِ اللَّيَانِ جانِبُهْ[7]

(١) مسألة خلافية مشهورة بين البصريين القائلين بفعليتها والكوفيين الذاهبين إلى اسميتها. انظر: مختصر النحو لابن سعدان٧٧ وهامشه.

(٢) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

أو حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجاءُ مُجْفرةٌ دعائمَ الزَّورِ نعمَت زَوْرقُ البلدِ

وهو لذي الرمة في: ديوانه١٧٤، ومعاني الفراء (١/٢٦٨) وشرح المفصل(٧/١٣٦) والخزانة (٩/٤٢٢) والصحاح واللسان والتاج (زرق) و(نعم). الحرة: الكريمة ويريد الناقة، العيطل: الطويلة العنق، ثبجاء: الضخمة الثَّبَج وهو ما بين الكاهل إلى الظهر، المجفرة: العظيمة الجنب الواسعة الجَوف، الدعائم: القوائم، الزورق: السفينة.

(٣) في مصادر تخريج البيت التالي نُسب هذا القول إلى الفراء، وكلامه في: المعاني (١/٥٦،٢٦٧، ٢/١٤١) غير صريح بذلك، واقربه ما في الموضع الاخير وفيه نظر. وانظر مجالس العلماء٥٩

(٤) في نص التذكرة الذي نقله البغدادي في: الخزانة (٩/٣٩١) جاء البيت منسوبا لحسان.

(٥) الأصل: ثلة، وتصويبها من أمالي ابن الشجري والإنصاف وابن يعيش

(٦) من الطويل، وهو لحسان في: ديوانه (١/٣٥) وأمالي ابن الشجري (٢/٤٠٥) ومنتهى الطلب (٦/٢٧٦) والإنصاف٩٧، وتفسير الرازي (٣/١٨٢) وشرح ابن يعيش (٧/١٢٧) ورواية العجز في الديوان:

كذي العُرف ذا مالٍ كثيرٍ ومُعْدِما

(٧) من الرجز، وهما للقنانيّ في: شرح أبيات سيبويه (٢/٢٧١) وبلا نسبة في: الكامل٤٩٧، والتمام٢٠٨، والخصائص (٢/٣٦٨) والحلل٢١٤، وأمالي ابن الشجري والبحر (٦/١٩٧) وابن يعيش (٣/٦٢) ومقاصد العيني (٤/٣) واللسان (نوم) والخزانة (٩/٣٩٠)، وانشد الأول أبوعلي في: البصريات ٩٠٨=

وكذلك فِعْلُ التعجبِ لا يُوصَل ولا يوصَف به لإبهامه، فلا يُفيد تخصيصاً؛ ألا ترى أنه يُظَنُّ بالممدوحِ كلُّ ضَربٍ من الحُسْن في قولك: ما أحسنَ زيداً، فذلك نَقَضَ[1] غَرَضَ الصلة والصفة. / ٩٤ب فإن خَصَصتَ ذلك[2] فقلت: مررتُ برجُلٍ أحسَنَ من زيدٍ، جاز لِمَا لحِق (أفْعَل) من التخصيص.

ومما لا يكون صلةً: (لكنَّ) وما يَتصلُ بها؛ لأنها لا تَقع إلاّ بعدَ كلامٍ لِتَرْكِه إلى آخَرَ، فلا تَصِفُ بها ولا تَصِل؛ لئلاّ يُنقَض الغرضُ فيها.

فأمّا (كأنَّ) فيَجوز أن يوصَف بها ويوصَل؛ لأنها خَبَرٌ وفيها معنى التشبيه.

فهذه جملةٌ من القولِ على الصِّلةِ والصفة.

فأمّا قولُهم[3]: ألا ماءَ[4] بارداً، فإنَّ أصْلَ هذا في النفي[5] أن يكون جواباً لِمَن قال: هل من ماء؟ فكما أنَّ هذا الكلام يُحذَف معه خبرُ المبتدأ ويَعمل في المبتدأ فيه عاملٌ، كذلك كان جوابُه على حدِّه؛ ألا تراهم لم يَتَلقَّوا بـ(لن) القَسَمَ؛ كما لم يَتَلقَّوه بما هو جوابُه هو السين[6]، وحُذف الخبرُ فيه كما حُذف فيما هو جوابُه كثيراً[7]؛ وكما

= على أنّ دخول الباء على الفعل يُحمل على حذف الموصوف وقيام الصفة مقامه بتقدير: برجلٍ نام، وفيه وجه آخر لم يذكره هو أنّ (نام صاحبه) عَلَم، وردَّه بعضُهم. والليان: بالفتح اللين، وبالكسر الملاينة.

(١) الأصل: نقص، وأعلاها وأسفلها علامة إهمال الصاد، وهو تصحيف.

(٢) انتقل من فعل التعجب إلى اسم التفضيل لأنهما عنده بمجرى واحد وكلاهما (أفعل). انظر: الإيضاح١٣٣

(٣) المسألة في مجيء (ألا) تمنياً فيوجب الخليل وسيبويه النصب بعدها، ويجيز أبوعثمان المازني الرفع، وتابعه المبرد في الانتصار، وأبوعلي هنا يمنع الرفع وقد حكى قول المازني وبعض حجته ولم يَردّه في: التعليقة (٢/٤٣)، وأخذ بعض كلامه هنا من المقتضب كما فعل شيخه في الأصول. وانظر الكتاب (٢/١٤٢، ٣٠٧) وهامش٣٠٩، والمقتضب (٤/٣٨٢) والأصول (١/٣٩٧) والانتصار١٥٨

(٤) الأصل بالتنوين، وهو سهو، ومثله في: الكتاب (٢/٣٠٧) لقول سيبويه: وتسقط النون والتنوين في التمني كما سقطا في الخبر.

(٥) أي قبل دخول همزة الاستفهام، وحكى هذا عن أبي بكر في: التعليقة (١/٢٩٢) وأصله قول الخليل في: الكتاب (٢/٢٧٥).

(٦) يريد أنّ (لن) لم تقع جواباً للقسم كما أنّ السين - و(لن) جوابها - لم تقع جواباً للقسم أيضاً. وانظر التعليق في (٤٤-ب).

(٧) ذكر في: الإيضاح٢٥٤ الحذف بعد (لا) ومثّل له بالتهليل.

حُذف من غير هذا الموضع مِن النفي؛ نحو: ﴿مَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[1] ونحو: ﴿لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ﴾[2] ألا ترى أنَّ خبره محذوف.

وجاء الخبرُ بلفظ الاستفهام؛ كقوله: ﴿أَلَيسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[3]، فكذلك: (ألا ماءَ لكَ) إذا تمنَّيتَ، وإنما أصْلُ التمنِّي بـ(ليت)، ودخولُ هذا المعنى في الاستفهام / ١٩٥أ اتساعٌ؛ كما أنَّ دخولَ الاستفهامِ في الخبرِ كذلك.

فإذا جاء الخبرُ بعد (ألا) في التمنِّي لم تَرفع، ولم يَجُز كما كان يجوز قبلَ دخولِ الهمزة للتمني؛ قالوا: وإنما لم يَجُز ذلك لِزوالِ معنى الابتداء، والخبرُ إنما كان يَرتفع قبلَ دخولِ التمني هنا إذ كان خبراً لشيءٍ في موضعِ مبتدأ، فلا مبتدأ إذن فيَرفع الخبرَ، بل صار في موضعِ المفعولِ بالفعل المرادِ المضمَرِ، وصار ما كان يَرتفع - لأنه خبرُ المبتدأ - يَنتصبُ هنا؛ لأنه وصفٌ لِما كان يكون خبراً عنه، فجَرَى مجرَى: (اللهمَّ غُلاماً)[4]؛ أيْ: هَبْ لي غلاماً البتَّة.

وعلى قولِ أبي عثمان[5]: ألا ماءَ باردٌ، بالرفع على أنه خبر. ويَجوز على قياسِ قوله أن يَرتفع (بارد) لأنه صفةٌ لـ(ماء)[6]، ويُضمر الخبر. ويَجوز نصبُ (بارد) على قوله أيضاً على أنه صفةٌ والخبرُ مُضمَر.

فإن قلت: هل يَجوز على قياسِ سيبويه ومَن عدَا أبا عثمان: ألا ماءَ باردَ، بلا تنوين؟ فإنَّ ذلك لا يَمتنع على قياسِ قولهم؛ ألا ترى أنهم أقرُّوا (لا) على بنائها وعَمَلِها في الاسم على حدٍّ ما كان عليه قبلَ دخولِ / ١٩٥ب هذا المعنى فيه، فيقول: ألا ماءَ باردَ؛ إلاَّ أنك لا تُضمِر لها خبراً؛ كما أضمرتَ لها في قول أبي عثمان؛ لأنَّ (لا) مع معمولها الآن بمنزلةِ اللفظةِ الواحدة وفي موضعِ المفعول، والمفعولُ لا يَقتضي خَبَراً.

---

(١) سورة المائدة: (٧٣)

(٢) سورة الصافات: (٣٥) وجاءت أيضاً في سورة محمد ص: (١٩)

(٣) سورة الزمر: (٣٦) والاستفهام فيها تقرير عند أبي علي في: التعليقة (٢/٢٠٤) والبصريات ٧١٨، والحلبيات ٢٦٦

(٤) الكتاب (٢/٣٠٩) والمقتضب (٤/٣٨٣) والأصول (١/٣٩٧) وشرح الرضي (٢/١٧٢).

(٥) المواضع السالفة.

(٦) الأصل: لما، والتصويب من: الخزانة (٤/٤٣) الذي جاء فيها نص أبي علي مع شيء من الاختصار.

فإن قلت: إنَّ أصْلَ هذا الابتداءُ والخبرُ، فهلاّ أضمرتَ الخبرَ؛ كما أنَّ (ظننتُ) لمّا عَمِلت في الأول أعملتَها في الثاني؟ قيل: الفرقُ بينهما أنَّ (لا) قد تُجْريها مع ما عَمِلتْ فيه مجرَى الاسمِ المفرد؛ نحو قولهم: (جئتُ بلا مالٍ) و(غضِبتُ مِن لا شيءٍ)(١)؛ [فلا](٢) تُضمِر له خبراً كما لا تُضمِر لـ(خمسةَ عشرَ) ونحوه، كذلك لا يَلزَمك إضمارُ الخبر في هذه المسألة.

ومِثلُه قولُه:

حَنَّتْ قَلُوصِي حينَ لا حِينَ مَحَنْ(٣)

أضاف (حين) إليها كما تُضيفُه إلى المفرد؛ نحو: ﴿حِينَ البَأْسِ﴾(٤)، وحينَ قُدومِ الحاجِّ(٥).

وقد يَحتمِلُ هذا عندي أن يكون أضافَه إلى جملةٍ والخبرُ محذوف؛ كما يُضاف أسماءُ الزمان إلى الجُمَل؛ وذلك لأنَّ (حنَّت) ماضٍ، فـ(حين) بمعنى (إذ)، وهي مما يُضاف إلى المبتدأ والخبر.

---

(١) هما في: الكتاب (٢/٣٠٢) والمقتضب (٤/٣٥٨) والأصول (١/٣٨٠) وسر الصناعة٦٨١ وشرح الرضي (٤/٣٣، ١٠٩) وكتب ابي علي المذكورة في الشاهد الآتي.

(٢) الأصل: فكما لا، وهو مكرر سهواً.

(٣) من الرجز، وهو منسوب للعجاج في: الكتاب (٢/٣٠٤) عن إحدى نسخه، ونص المحقق على عدم نسبته في اكثر النسخ، واخشى ان تكون النسبة وقعت سهواً من بعض النساخ او غيرهم لانّ للعجاج بيتاً في: ديوانه (١/٢٨٨) يشبهه وهو:

حنَّتْ قلوصي امسِ بالأردنِّ

ومما يقوي ذلك انَّ الشاهد لم يَرِد منسوباً في: مصدر آخر ولا في شراح شواهد سيبويه، وهو في: المقتضب (٤/٣٥٨) والأصول (١/٣٨٠) وامالي ابن الشجري (١/٣٦٤) وشرح الجمل لابن عصفور (١/٢٧٨) والخزانة (٤/٤٢) وانشده ابوعلي في: الحجة (١/١٦٦، ١٦٧، ٢/٦٦) والإغفال (٢/١١٧) والمنثورة١٠٢، والبصريات٩٠٦ على انّ (لا) واسمها بمنزلة اسم واحد يَدخل عليه حرف الجر، وأجاز فيه النصب بإعمالها والجر بالإضافة وهو قوله هنا، وله فيه كلام طويل في الحجة والبصريات.

(٤) سورة البقرة: (١٧٧) وحذف الواو معروف عند القدماء.

(٥) الكتاب (١/٢٢٢) والمقتضب (٣/١٩٧) والأصول (١/١٩٣) والشعر٢٩٣، ٣٦٥، ٣٦٩، ٤٥٥، والشيرازيات٥٠١، والإغفال (٢/٢١٤) والبغداديات٢٧٧، والمنثورة ١، والحجة (٢/٦٥) وهي فيها جميعاً على حذف المضاف اسم الزمان. ولكنه صرَّح به هنا وفي الحجة.

فأمّا قولُه:

حينَ لا حينِ(١)

فالثاني غيرُ / ١٩٦أ الأول؛ لأنَّ (الحين) يَقع على الجزء اليسير مِن الزمان(٢)، قال:

تُطَلِّقُهُ حيناً وحيناً تُراجِعُ(٣)

فأضاف (الحين) الأولَ إلى الآخِر، و(لا) زائدةٌ، ولا تكون غيرَ زائدة لِما في ذلك من النَّقْض.

وقالوا(٤) في قوله سبحانه: ﴿تُؤْتِي أُكْلَها كُلَّ حِينٍ﴾(٥): ستة أشهر، فيكون على

---

(١) بعض بيت من البسيط، وتمامه:

ما بال جهلكَ بعد الحلم والحينِ وقد علاك مشيبٌ حين لا حينِ

وهو لجرير في: ديوانه ٥٧٧، والكتاب (٢/٣٠٥)، وشرح أبياته (٢/١٠٠)، والخزانة (٤/٤٥)، وبلا نسبة في: المجاز (١/٢١٢). وانشده أبوعلي في: الحجة (١/١٦٤)، والبصريات ٩٠٦، والمنثورة ١٠٢، والتعليقة (٢ظ٤١)، والشيرازيات ٤٨١ على زيادة (لا) وأضافة (حين) إلى (حين)، وهو قول سيبويه ومقالته هنا. ومعنى البيت أن الشيب لم يعجل في غير وقته بل جاء حين حدوثه.

(٢) في الخزانة (٤/٤٣): يقع على الكبير واليسير من الزمان، وفي هامشها أنها في الشنقيطية بلفظها هنا، والأول ذَكَره أبوعلي في الحجة والإيضاح، وأعاد البغدادي في (٦/٤٠٠) حكاية النص عن التذكرة فساقه بلفظه هنا.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تَناذرها الراقون من سوء سمِّها

وهو للنابغة الذبياني في: ديوانه٣٤، والمعاني الكبير٦٦٣، والكامل١٠٣٥، ومعاني النحاس (٣/٥٢٩) وتبيان الطوسي (٦/٢٩٢) والتنبيه والإيضاح (٢/٢١٢) وشرح شواهد الإيضاح١٥٢ وإيضاح شواهد الإيضاح (١/٢١١) وشرح أبيات المغني (٢/١٦٥، ٧/١٩٩) والخزانة (٢/٤٠٦) وبلا نسبة في: البحر (٥/٤١١) وانشده أبوعلي في: الإيضاح٢٠٣، والحجة (١/١٦٥) على أنَّ الحين يقع على الزمان القليل والكثير. تناذر: أنذر بعضهم بعضاً، الراقي هنا: الحاوي الذي يمسك الحيات، تطلقه أي الملسوع يخف المه تارة ويشتد تارة. وفي الأصل: نطلقه ونراجع بالنون، وهو تصحيف، ورُوي الشاهد: طوراً وطوراً، وعصراً وعصراً = حينا وحيناً.

(٤) ابن عباس وقتادة والحسن وغيرهم. انظر: تفسير مجاهد٣٣٢، ومقاتل (٢/١٨٩) والطبري (٧/٤٤١) والتبيان (٦/٢٩١).

(٥) سورة إبراهيم: (٢٥) وقرأ بتسكين الكاف نافع وابن كثير وأبوعمرو، والآية في الحجة (٢/٣٩٤) بضم الكاف. انظر: السبعة١٩٠، ومعجم الخطيب (٤/٤٨٢).

هذا (حينَ حينٍ) مِن إضافةِ البعضِ إلى الكُل؛ نحو: حَلْقَة فِضَّةٍ، وعِيد السَّنةِ، وسَبْت الأسبوعِ، فلا يكون إضافةَ الشيءِ إلى نَفْسه.

ومثلُه قولُ الفرزدق:

ولولا يومُ يومٍ ما أردْنا جَزاءَكَ والقُروضُ لها جزاءُ(١)

فـ(يوم) الأول وضَحُ النهار، والثاني البُرهة؛ كالتي في قوله: ﴿ومَنْ يُوَلِّهِم يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ﴾(٢)، ﴿والأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لله﴾(٣)، وأنشَدَ أبو عُمر(٤):

حبَّذا العَرْصاتُ يوماً في ليالٍ مُقْمِراتِ(٥)

فقال: يوماً في ليالٍ، أراد المُدَّة دون المعاقِب للَّيل.

﴿واللائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾(٦)، ﴿هُوَ الذِيْ يُصَلِّيْ عَلَيْكُمْ وَمَلائِكَتُهُ﴾(٧).

---

(١) من الطويل، وهو للفرزدق في: الكتاب (٣/٣٠٣) وعنه في: ديوانه للصاوي٩، والخزانة (٦/٣٩٩) وانشده أبوعلي في: الحجة (١/١٦٦، ٢/٦٦) والعضديات٢٥٩ شاهداً على الإضافة عند التكرار أو على إضافة البعض إلى الكل كقوله هنا. وحكى ثعلب في: مجالسه٥٢٣ أن (يوم يوم) توكيد.

(٢) سورة الأنفال: (١٦).

(٣) سورة الانفطار: (١٩).

(٤) في نقل الخزانة (٤/٤٣، ٦/٤٠١) عن التذكرة: أبو عمرو، ومن عجب أنَّ محقق الإغفال خالف نسختَيه إلى ما في الخزانة.

(٥) من مجزوء الرمل، وهو بلا نسبة في: شرح السيرافي (١/٢١٢) والتمام٢١٦ وشرح الصفار (١/٢٩٢) وأزمنة المرزوقي (١/١٥٧) والمحكم (٦/٢٤٧) واللسان (قمر) ونقلا عن التذكرة في: الخزانة (٤/٤٤، ٦/٤٠١) وانشده أبوعلي في: الإغفال (١/٢٨٢) على ان المراد باليوم الزمان مطلقاً لا قسيم الليل. وروايته في: السيرافي والإغفال والأزمنة والمحكم (مجزوء الكامل):

يا حبذا العرصات يَو ماً في: ليالٍ مقمرات

(٦) سورة الطلاق: (٤) الآية يحملها أب وعلي على حذف الخبر لدلالة ما تَقدَّم عليه وتقديره: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر. انظر: الإيضاح ٨٩، والإغفال (١/٣٥٢، ٣٧٦) والشعر٢٧٦، ٢٧٧.

(٧) سورة الأحزاب: (٤٣) في الآية وجهان: عطف الملائكة على فاعل يصلي، والآخر وهو المراد هنا أنّ الملائكة مبتدأ خبرُه محذوف، ويُشْكل عليه أنَّ الخبر لا يُحذف إذا اختلفت دلالته عن المذكور. انظر: الدر المصون (٩/١٢٩).

نحنُ بما عندَنا وأنتَ بما عِنْدَكَ راضٍ(١)

كنتُ منهُ ووالدي بَريئاً(٢)

فإنِّي وقَيَّاراً بها لَغَريبُ(٣)

﴿إنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكينَ وَرَسُولُهُ﴾(٤)، وقال / ٩٦ب الأصمعيُّ في قوله:

---

(١) قطعة من بيت من المنسرح، وتمام عجزه:

... والرأي مختلفُ

وهو لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في: مجاز القرآن (١/٣٩) وجمهرة الأشعار (١/١٧٦) وشرح أبيات سيبويه (١/٢٩٣) وتنبيه ابن بري (٢/١٨٢) والخزانة (٤/٢٥٦) ونُسب لقيس بن الخطيم في: المنسوب إليه من ديوانه٢٣٩، والكتاب (١/٧٥) وكشف المشكلات٣٧، ونُسب لمرّار الأسدي في: معاني الفراء (٢/٣٦٣) وبلا نسبة فيه (١/٤٣٤، ٤٤٥، ٣/٧٧) والمقتضب (٣/١١٢، ٤/٧٣) وصحح البغدادي النسبة الأولى وردَّ ما سواها. والشاهد دائر في: مصنفات النحو وغيرها، وأنشده أبوعلي في: الحجة (١/١٩٣) لما دل عليه سياقنا وهو حذف خبر (نحن) لدلالة (راض) عليه، وتقدير المحذوف: نحن راضون. وسيأتي ثانية في (١٧٦-أ).

(٢) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

رماني بأمرٍ كنتُ منه ووالدي بريئاً ومِن أجْلِ الطويِّ رَمَاني

وهو لابن أحمر في: ديوانه١٨٧، والكتاب (١/٧٥) ومعجم البلدان (١/٣٩٠) والتبيان (١/٢٠٣) وذكر ابن السيرافي في: شرح أبيات سيبويه (١/٢٧٩) انه منسوب له في الكتاب ورويه الرواة للأزرق الفَرّاصي ومثله في: اللسان (جول)، وهو بلا نسبة في: البحر (٤/١٩٤، ٥/١٣٠، ٦/٧٨، ٣٩٦، ٨/١٢٣) وشرح أبيات المغني (٦/٩)، وأنشده أبوعلي في: الحجة (٣/٨٧) على أنَّ الرمي فيه مجاز، في حين جاء هنا في سياق الخبر المحذوف لدلالة المذكور عليه، وأجاز أبوحيان حمله على غير الحذف فبريء (فعيل) يصح الإخبار به عن المفرد والمثنى والجمع. والطَويّ: البئر وله قصة ذكرها ابن السيرافي يبدو منها ان أمر الطوي حقيقة لا تمثيل كما ذهب البغدادي.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ومَن يكُ أمسى بالمدينةِ رَحْلُه

وهو لضابئ بن الحارث البُرْجُمي في: الأصمعيات١٨٤ والنوادر١٨٢ والكتاب (١/٧٥) والشعر والشعراء ٣٥١ والكامل٤١٦ والخزانة (١٠/٣٣٥) وأنشده أبوعلي في: التعليقة (١/٢٩٨) برفع (قيار) على أنه معطوف على محل إنّ واسمها وخبر (قيار) محذوف، وأما رواية النصب المذكورة هنا فهي الأجود عندهم والخبر فيها أيضاً محذوف.

(٤) سورة التوبة: (٣) وقرأ بكسر الهمزة الحسن والأعرج ويحيى وعيسى وكل من هارون وخالد عن أبي عمرو، ويذكر الباقولي قراءة الحسن هذه ثم ينص على أنَّ سيبويه لم يَبن كلامَه على قراءة العامة أي فتح الهمزة، في=

وهي أَدْمَاءُ سارُها(١)

المعنى: وسائرُها آدمُ، فَحَذَفَ الخبرَ لِتقدُّم ذِكر (أدماء).

وقال غيرُه: أنَّثَ (سارها) لـمّا كان مضافاً إلى المؤنث فقال: أدماء، وهذا قول أبي الحسن، وقد قُلنا فيه ما كتبناه في بعضِ هذه الأجزاء(٢).

أبو عُبيد(٣): الراهن: المُقيم.

غيره(٤): أرهَنَ لهم الشرَّ: أدامَه، وأنشَدَ:

مِنْ بَعْدِ إرهانٍ بِصَمّاءِ الغَبَرْ(٥)

= حين نجد الآية جاءت في نشرة هارون بفتح الهمزة في (١/٢٣٨) وبكسرها في (٢/١٤٤) وأخشى أن يكون الأول سهواً فالكلام واحد، فقد عدَّ السيرافي في شرحه (العلمية٢/٤٧٣) استشهادَ سيبويه والنحاة بالآية مكسورةَ الهمزة وهماً لأنها في القرآن مفتوحة، وقد وجدتُ الهمزة مكسورة في مخطوطة المقتضب النفيسة ولكنها جاءت محرَّفة في المطبوع (٤/٣٧١)، وتُوجَّه الآية على حذف خبر (رسوله) لدلالة ما تَقدم عليه. انظر: مختصر ابن خالويه٥١ والإعراب المنسوب٩٣٨ والبحر (٥/٨) والإتحاف٣٠١ ومعجم الخطيب (٣/٣٤٢).

(١) من الطويل، وهو بتمامه:

وغَيَّرَ ماءُ المَرْدِ فاهاً فلونُه كَلَونِ النَّؤورِ وهي أدماءُ سارُها

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شعره في: شرح أشعار الهذليين٧٣، ونوادر أبي زيد١٩٨، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم١٩٥، والمعاني الكبير٧٢٢، والمقتضب (١/٢٤١) ومعجم البلدان (٤/١٥٤) والعين (٢/٢١٠، ٣/٢٩٣) وانظر تخريجه في: شرح الأشعار١٣٦٨ وأنشده أبوعلي في: التعليقة (٣/٣١٤) على أنَّ (سار) من سائر. المرد: المدرك من ثمر الأراك، النَّؤور: الكحل الذي يُحشى به الجلد المقرَّح بالإبرة لتبقى علامته، أدماء: بيضاء.

(٢) ليس في المخطوط.

(٣) لم أجده في غريب الحديث ولا الغريب المصنف الذي عقد فيه باباً للشيء الدائم الثابت٧٥٨، ولم أجد من ذكره عنه من المعاجم، وأخشى أنّ الكلمة وقعت لأبي علي محرَّفة ففي التهذيب (١/١٤٥): قال أبوعبيد: العاهن الحاضر، وفسَّره الجوهري بأنه الحاضر المقيم.

(٤) ابن قتيبة في: المعاني الكبير٨٥٩، ونسبه أبوعلي في: الحجة (٢/٤٤٥) إلى بعض أصحاب الأصمعي.

(٥) من الرجز، وهو للعجاج في: ديوانه (١/٩٣) والمعاني الكبير وبلا نسبة في: التهذيب (٨/١٢٣) والأساس واللسان والتاج (غبر) وأنشده أبوعلي في الحجة لما نقله هنا وهو أنَّ معنى إرهان إدامة. صماء الغبر: داهية تبقى، والغبر البقاء، والراجز يصف لصّاً نجا من داهية شديدة كاد يقع فيها.

الأصمعيُّ:

عَرْدُ التَّراقي حَشْوَرِيٌّ الحَشْوَرَه(١)

الأصمعيُّ:

صَحَوتُ مِن سُكْرِي ومِنْ صِبـايَهْ
أنـــوءُ لِـلـقِـيـامِ آهٍ آيَــهْ(٢)

الفرزدق:

وأنتَ امرؤٌ لا نائلُ اليومِ مانعٌ   مِنَ المالِ شيئاً في غدٍ أنتَ واهبُهْ(٣)

تقديره: لا نائلُ اليومِ شيئاً من المال تمنعُه في غدٍ، [فالهاء] في مانعه [مرادةٌ](٤) كما أراد في قوله:

وما كُلُّ مَن وافَى مِنىً أنا عارفُ(٥)

فَصَل بقوله: (مانع) بين (نائل) ومعموله الذي هو (شيئاً من المال)، وهو أجنبيٌّ منه، وفصَل أيضاً بين (مانع) وبين (في غد) بما هو أجنبيٌّ منهما، والمعنى: أنت امرؤٌ لا يَنالُ اليومَ شيئاً مِن المال [و](٦) تَمنعُه غداً؛ أي: لا يَدَّخرُ ولا يَخزُن، ولكن يجودُ [به ويَهَبُه](٧).

(١) من الرجز، وهوبرواية:

عرد التراقي حشوراً مُعَقْرَبا

للعجاج في: الملحقات المستقلة بديوانه (٢/٢٦٥) والعين (٢/٢٩٧) والتهذيب (٢/١٩٨) واللسان والتاج (عقرب، وعرد، وربع) ولرؤبة في: العين (٢/٣١) وليس في ديوانه، وجاء بلا نسبة في: غريب الحديث للحربي (٢/٦٩٧) والمقاييس (عرد). العرد: الصُّلب، الحَشْور والمعقرب: الملزّز المجتمع الخَلق، والبيت في وصف حمار وحش.

(٢) من الرجز، والثاني جاء بلا نسبة في أرجوزة في اللسان والتاج (دعك). صيايه: يريد الصياءة وهو ماء يخرج عَقب الولادة أو يكون على راس الولد، وهو هنا مجاز.

(٣) من الطويل، للفرزدق في: ديوانه (١/٥٤) من قصيدة يمدح بها عبيد الله بن ابي بكرة، وانشده ابوعلي في: الشعر٢٨٢ في كلام طويل في توجيهه، وما جاء هنا أوله فقط.

(٤) الأصل: قال في مانعه كما أراد في قوله، والإصلاح من الشعر.

(٥) عجز بيت من الطويل فرغت من التعليق عليه في (٤٣-أ).

(٦) إضافة من الشعر.

(٧) الأصل: ببديهته، وهو تحريف أصلحته من الشعر ٢٨٣.

أبو العبّاس: / ١٩٧أ سمعتُ ابنَ كامل القاضي(١) يقول: سمعتُ عبد الله بن أحمد ابن حنبل يقرأ: ﴿اقرأْ باسمِ ربِّكَ الذي خُلِقَ﴾(٢).

الأصمعيُّ:

مَظْأَرةٍ مِن هَنَّةٍ وهَنَّهْ(٣)

الـمَرَّار الفَقْعسيّ:

بِمُعَرَّجٍ غَرِضٍ تُسائِلُ دِمْنَةً أقْوَتْ وفي عَرَصاتِها رَقْمُ(٤)

أي: ببعيرٍ مُعرَّجٍ وغَرِضٍ مِن شِدَّة السير.

وقال:

حَزَرتُ بِعَيْني والمَطِيُّ حوَامسٌ بنازِيَةٍ حَوْكِ الرداءِ هَجُومِ(٥)

النازِيَة: الرابيَة، شبَّهَ الناقةَ بالرابية، وحَوْك الرداء لأنهم قد تَطَلَّسوا(٦) بأرديتهم، وهَجَمها الحرُّ: أسقطَها.

الباء الأولى ظرفٌ، والثانيةُ في موضعِ المفعول به؛ كقولك: مررتُ بثوبي بزيدٍ، وضربتُ بسوطي زيداً، ونزلتُ على شُغْلٍ على زيدٍ. فإن شئتَ جعلتَ الباءَ زائدةً؛

(١) أحمد بن كامل بن خلف أبو بكر القاضي (٢٦٠–٣٥٠) من العلماء بالأحكام وعلوم القرآن والنحو وغيرها. انظر تاريخ بغداد (٤/٣٥٧) ومعجم الأدباء٤٢٠

(٢) سورة العلق: (١) ولم أجد لهذه القراءة أثراً.

(٣) لم أجده، هنة بتشديد النون وتخفيفها كناية عن الشيء لا تذكره باسمه.

(٤) الكامل، ولم أجده في شعر المرار وكذلك لم أجد أحد عشر بيتاً سينشدها أبوعلي، المعرَّج: من عَرَّجَ الناقةَ أي حبَسَها، وأمّا العَرَج فلم أجد فعله مضعَّفاً، الغرض: القلِق الضَّجِر، العرصة: البقعة الواسعة لا بناء فيها، الرَّقْم: الكتابة ولعله يريد مطلق الأثر على التشبيه بالكتابة.

(٥) من الطويل، وليس في شعر المرار، حزر: قَدَّر، الحوامس إما من الحمساء أي الشديدة وإما من اللون لأنهم يقولون للكعبة الحمساء لأن حجرها أبيض إلى السواد وهو الأنسب لما ياتي من قول أبي علي، النازية: أكمة ترتفع عما حولها، الحوك: نبتٌ في تعيينه أقوال انظرها في: الجمهرة٦٦٥، ولا يبعد ان يكون (حوكُ الرداء هجوم) نعت للمطي، على أن يكون الروي مضموماً وهو يناسب ما ياتي من الأبيات الآتية للمرار، وعليه تكون (نازية) على معناها لا المجاز الذي ذكره أبوعلي.

(٦) من الطُّلْسَة وهي الغُبرة إلى السواد.

كأنك قلت: حزرتُ نازيةً. وإن شئتَ كما تقول: حزرتُ بمكانٍ نازيَةً(١)؛ كما تقول: لَتَلقَيَنَّ به الأسدَ(٢).

وقال:

وقد شَنَّ ماءَ القومِ خِرْقٌ سَعَى به ... ويومٌ بدَا ما يَستَجِنُّ وَخيمُ(٣)

ويُروَى: وجيمُ(٤)؛ أي: حارٌّ، شنَّ: نَقَصَ(٥).

بَقيَّـةُ أيـامٍ بَقِـينَ وأحمَشَتْ ... بِهِنَّ أمامَ الشِّعْرَيَينِ نُجومُ(٦)

/ ٩٧ب إذا طَلَعَتْ شمسُ النهارِ فإنها ... تَحُلُّ بأعلَى مَنْزِلٍ وتُقيمُ(٧)

يريد: أنَّ الشمسَ تَحلُّ وَسَطَ السماء ولا تَزولُ؛ لطُولِ الأيام.

فا: العامل في (إذا) مضمَرٌ يَدل عليه (فإنها تَحل)؛ مثل: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾(٨).

---

(١) الأصل: بمكانِ نازيةٍ بالإضافة، وهو لا يناسب ما مثَّل به بعدُ، وانظر التعليق التالي.

(٢) يريد أبوعلي التجريد، والعبارة في: الكامل٨٠، والشعر٤٨٤، والخصائص (٢/٤٧٧) والإعراب المنسوب٦٦٤، والاقتضاب (٢/٢٩٧) واللسان (ورق) واعترض ابن الأثير في: المثل السائر (٢/١٣٢) على أبي علي في عدِّه مثل هذا من التجريد، لأنه تشبيه مضمر الاداة، وردَّ عليه ابن أبي الحديد في: الفلك الدائر٢١٩. وقد سلف التعليق على مسالة التجريد في (١٦-ب).

(٣) من الطويل، وليس في شعره، الخِرق: الفتى الظريف الكريم الخُلق، يستجن: يستتر.

(٤) الأصل: وحيم وأعلاه علامة إهمال الحاء، وهو تصحيف صوبته من المعاجم.

(٥) في المعاجم شنَّ الماءَ: فرَّقه، ولم أجد نقص، ونقص هنا متعدٍّ.

(٦) أحمشت: ألهبت، الشِّعْرَيان: كوكبان نيران أحدهما العبور والآخر الغميصاء.

(٧) البيت للمرار في: الأنواء لابن قتيبة١٠٧، وأزمنة المرزوقي (١/٢٠٣) وفيهما: "يريد أنَّ الشمس في منتهى صعودها في القيظ فإذا طلعتْ حلَّت بأول منازلها وإذا انتصفتْ قامت على قمة الرأس".

(٨) سورة سبأ: (٧) وأولها: ﴿وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل ينبِّئُكم إذا مُزِّقتم إنكم لفي خلق جديد﴾، وعقد أبوعلي مسالة مفصلة للآية في: البغداديات٢١٣ انتهى فيها إلى أنّ (إذا) منصوبة بفعل مضمر والتقدير: ينبئكم إذا مُزقتم كل ممزق وبُعثتم، ودلَّ على (بُعثتم) قوله (إنكم لفي خلق جديد)، وأشار إليه في: البغداديات٣٤٧، والإغفال (١/٢٧٧، ٢/١٢٢، ١٢٥، ٤٦٩) والشيرازيات٦١٦، والحجة (١/٣١، ٤/٣٤٣، ٦/٣١١) والعضديات١٠٧

فا: الشَّنُّ القِربةُ مِن هذا. وط[١] في الشَّنّ الذي هو الصَّبُّ[٢]، والشنُّ: الغارة.

وقال:

وقـال ابنُ طَمَّاحـيَّةٍ كان قَبْلَها لأُخْرَى وهُنَّ المُنْجِبَاتُ الكرائمُ[٣]

طمّاحيّة: امرأة، وهي أم المرّار، وهي رَزّة بنة مروان بن قيس بن منقذ بن الطمّاح[٤].

وقوله: (كان قبْلَها لأخرى) يَعني جَدَّتَه أمَّ أبيه، وهي نُوَيرةُ بنتُ حبيبِ بنِ منقذِ بن الطَّمَّاح.

وقال:

كـأنَّ رُؤوسَ حَـرَابِيِّـهـا لُحِيٌّ تَتَرَّتْ بِخَشْلِ الجِرَامِ[٥]

تترَّت: يريد تتَرَّرَتْ[٦]؛ كما تقول: تقَضَّت؛ تريد: تقضَّضَت، والخَشْل: نَوَى المُقْل[٧]؛ أي كأنَّ رأسَ الحِرباءة نواةُ مُقْلَة.

وقال:

وتَسْجَعُ للأبرادِ حتَّى كأنها حَديثَةُ رُزْءٍ قد أُصيبَ حَميمُها[٨]

أي: تُصَوِّت بالأبراد بالغداة والعشيِّ.

وحُمَّتْ له عينُ القَليبِ وأُجْرِيَتْ له رَيْدَةٌ يُحْيي المياهَ نَسيمُها[٩]

(١) كتب الناسخ (وط) بحرف كبير كعادته مع الرموز، وهو رمز يعني انّ النص حاشية أو نسخة أخرى. انظر معجم الرموز في: مجلة تراثنا ع٢ السنة ٢ربيع١٤٠٧ ص١٩١.

(٢) مصدر صبَّ يَصبّ.

(٣) من الطويل، ولم أجده.

(٤) جاء في الأغاني (١٠/٣١٧): أم المرار بنت مروان بن منقذ.

(٥) من المتقارب، الجِرام بالكسر: صَرْمُ النخيل وهنا صَرْم الدوم، أو هو جمع جَريم وهو عظيم الجِرْم أي الجسد، والأول اقرب.

(٦) تحركت أو انقطعت.

(٧) المقل: ثمر شجر الدوم.

(٨) من الطويل، حديثة: قريبة عهد بالمصيبة.

(٩) للمرار في: تبيان الطوسي (٤/٢٧٤) ومجمع البيان (٤/٢٧٤) وزاد المسير (٣/١٤٧) وبلا نسبة في: البحر (٤/٣٢٠) واللسان (ريد)، وانشده ابو علي في: الحجة (٢/٣٨٠،٤/٣٦،٥/٣٤٥) ورواية=

٩٨/أ أي: ريحٌ إذا هبَّت جاءت بالمطر.

وعَفْراءُ أمْسَتْ بالسُّعودِ وأسْفَرَتْ بنا لَيلةٌ حتَّى اسْمَأدَّتْ نُجومُها

عفراء هنا: ليلةٌ مقمرةٌ شديدةُ الضياء، وأصلُها الظَّبْية، واسمأدّت: اشتدَّتْ وأقامت في أمكنتها(١).

وقال:

إذا انقَرَفَ الخِضابُ غدَتْ علينا لِمَن يُؤتَى عصَاهـا اليومَ واقِي

كـأنَّ جَمِـيرَ قُصَّتِهـا إذا ما حَمِسْنـا، والوِقـايـةُ كالـخِنَاقِ

زُبانَـى عَقربٍ لم تُعْطِ سِلْـماً وأعْيَتْ أن تُجيبَ رُقىً لِراقِي(٢)

انقرف: انقَشَرَ، والجَمير: ما أجمرَتْه من شَعرها(٣)، وكالخناق: تَطْرح الوقايةَ(٤) المرأةُ على مناكبها تُوَقِّي ثيابَها من الشَّعر، فيقول: تَصْخَبُ حتَّى تَنْتفخ أوداجُها مِن الغضب، فتَصير وقايتُها كالخِنَاق؛ فكأنه زُبانَى عقرب وهو قَرْناها(٥).

فا: هذا كما أنشدَناه أبو بكرٍ(٦):

= الصدرفيها جميعاً:

وهَبَّت له ريحُ الجنوب وأُحْيِيَتْ

وهي مأخوذة عن الحجة، واستشهد بها لوصف الريح بانها تَحيا وتموت، ولا شاهد فيه بروايتنا التي سيكررها في (١١١-ب) ولكن بلفظ (واحييت). حُمَّت: سُخِّنت، ريدة: ريح لينة الهبوب.

(١) لم اجد لاسماد إلا معنى وَرِمَ وذَهَب، وامّا سمد فلم يذكروا فيه هذا، واقرب ما جاء في معانيه انه بمعنى قام قياماً. انظر: ما اتفق لفظه للبزيدي٦٩، واضداد ابي الطيب٢٣٩، وابن الأنباري٤٣ واللسان التاج (سمد).

(٢) من الوافر، وخلا منها شعر المرار، والثاني بلا نسبة في: المحكم (٣/١٥٧) واللسان والتاج (جمر،حمس) وروايتها: بالخناق، والأخير للمرار في: التهذيب (٣/٢٥٨) والأساس (زبن) واللسان والتاج (عيا).

(٣) جمعَتْه وضفرتْه فلم ترسله.

(٤) في: لحن الزبيدي، ٣٠ وتصحيح التصحيف٣٥٧ انَّ الوقاية خرقة تكون على راس المرأة توقِّي الخمار بها عن الدهن.

(٥) حُكي هذا المعنى في الأساس (زبن) عن الاصمعي، وعبارة ابي علي تشبه عبارة القتبي في: أدب الكاتب ١٩٩ التي علّق عليها ابن السيد في: الاقتضاب (١/١٠٥): وكان الواجب ان يقول: زبانى العقرب قرنها أو يقول: زبانيا العقرب قرناها.

(٦) لا يبعد ان يكون ابن دريد الذي انشده بلا نسبة في: الجمهرة١٢١٠ وفيه انَّ البُرائل الريش المنتفش في عنق الديك والحبارى عند القتال، والخَرَبُ ذَكَر الحبارى.

صَخَّابةٌ تَنفُشُ ساعاتِ الغَضَبْ
بُرَائِلَيْنِ مِن حُبارى وخَرَبْ

وتحتَرِشُ الضِّبَابَ برافِغَيها — وقد أخذتْ بأطرافِ الرِّفاقِ[١]

يقول: العقربُ مِن خُبثِها تُخاتِلُ الضبَّ؛ وذلك أنَّ الضبَّ يأكل العقاربَ، وقولُه: (بأطراف الرفاق) أي: تَنظرُ هاهنا وهاهنا؛ / ٩٨ب كأنها قد قَطَعَت الطُّرقَ عليها؛ أي على الضِّبَاب، وهذا مَثَل.

وقال:

إذا نَهلتْ بسُفْرتها وعَلَّتْ — ذَنُوباً مِثلَ لونِ الزَّعفرانِ[٢]

قد تكون (ذنوباً) منتصبةً بما دَلَّ عليه قولها: (نهلت وعَلَّت)؛ لأنَّ هذا يَدل على (استَقَت)؛ أي: لم يَكن معهم دَلْوٌ فاستَقَوا بالسُّفرة.

فلا يَستحمِدُونَ الناسَ شيئاً — ولكنْ ضَرْبَ مُجتَمَعِ الشِّئَانِ[٣]

أي: لا يَأسِرون أحداً يُريدون ثوابَه. وشِئَان وشُؤون جَمْعُ شَأن الرأس[٤].

أبو إسحاق عن الأحول[٥] للبيد:

لَعَمْري لَئِنْ كانَ المُبَشِّرُ صادقاً — لَقَدْ رُزِئَتْ في سالفِ الدَّهْرِ جَعفرُ
إذا كانَ أمَّا كُلَّ شيءٍ [سألتَهُ] — فيُعطِي وأمَّا كلَّ ذَنْبٍ فيَغفرُ[٦]

---

(١) تحترش تخاتل وتخادع، الرافغ: موضع الوسخ من الإبط والفخذ، ويكني بهما هنا عن زبانَيي العقرب.

(٢) سلف التعليق عليه في (٧٠-أ).

(٣) من الوافر، وهو للمرار في: شعره٤٨٥، والاستدراك٣٠-٣١، والمحكم (٨/ ٣٩٤) واللسان (وسط) وأنشده أبوعلي في الحجة على استعمال شؤون مع مجتمع، وذكر الباقولي في الاستدراك انّ اباعلي في الحجة رواه بلفظ الشؤون مكان الشئان وخطّأ هذه الرواية، والظاهر انّ الحجة صُححت فيما بعد إلى الشئان، ويُقوّي نقلَ الباقولي أنَّ ابن سيده في المحكم رواه عن الفارسي بلفظ الشؤون، وعنه في اللسان وشعره.

(٤) وهي نمانم في الجبهة أو مَوَاصل قبائل الرأس إلى العين، المحكم (٨/ ٦٤).

(٥) محمد بن الحسن بن دينار أبوالعباس الأحول، من طبقة المبرد وثعلب، جمع شعر ١٢٠ شاعراً. البغية (١/ ٨١).

(٦) من الطويل، وهما للبيد في: شرح ديوانه١٦٧، وتخريجهما فيه٣٧٩، وأنشدهما أبوعلي في: العسكرية ٢١٠ في كلامه في الضرورات ولم يُبيِّن، غير انّ المحقق حملهما على الفصل بين (أمّا) وفائها بجملة تامة=

مسألة

لا يخلو (كُفْء) في ﴿ كُفْئاً أَحَدٌ ﴾(١) من أن يكونَ فيه لُغتان، أو يكونَ المُسكَّنُ مخفَّفاً من المتحرِّك.

فإنْ كانا لُغتَين جاز فيه أربعةُ أضرُبٍ(٢): الإسكان والتحقيق، والتحريك والتحقيق، وتخفيفهما.

فمن قال: كُفُؤٌ مثل: عُنُق، فتخفيفُه: ﴿ كُفُواً ﴾(٣) كـ(جُوَن)(٤). وقياسُ مَن قال: الكَمَاة والمَرَاة(٥) أن يقول: « كُفاً أحَدٌ » فيكون لفظُها كلفظِ / ١٩٩أ مَن خفَّفَ على القياس الكثير(٦)؛ لأنه يَقلِبها ألفاً، فيَصير كـ(عصا) و(رَحى)، وليست الحركةُ في الفاء التي هي عينٌ على قولِه هذا هي حركةُ الهمزة كالتي في قوله: ﴿ الخَبَ في السَّمَاوات ﴾(٧). فإن وقفتَ على هذا قلت: هذا كُفَا، ومَن قال: ﴿ الخَبَ في السَّمَاوات ﴾ فإنْ وقفتَ على هذا قلت: هذا كُفْ.

= غير دعائية وهو ما لم يجزه النحاة. وكتب ناسخنا في هامش البيت الثاني في الأصل: فتى، وهي رواية الديوان مكان (إذا) التي انفرد بها الأصل، ويروى أيضاً (أخاً لي)، وفي غير كتابنا: كان المخبِّر، وفي الأصل: يناله، وهو تحريف صوابه من جميع المصادر، والبيتان في رثاء أربد بن قيس أخيه لأمه ويريد بجعفر قومه؛ لأنه من بني جعفر بن كلاب بن ربيعة. وانظر: الأغاني (١٥ / ٣٦١).

(١) سورة الإخلاص: (٤) وقرأ بها حمزة وبرواية أبوعمرو ونافع وغيرهم. انظر السبعة٧٠١، ومعجم الخطيب (١٠ / ٦٤٠) وعرض لها في: الحجة (٢ / ١٠٦، ٦ / ٤٦٣) بما يوافق كلامه هنا.

(٢) هي: كُفْءٌ وكُفُؤٌ وكُفْوٌ وكُفُوٌ.

(٣) قراءة حفص عن عاصم، ويريد بالتخفيف هنا الهمزة لا التسكين.

(٤) من جُؤن، وسلف التعليق عليها في (٣٣-أ)

(٥) الأصل: الكماة والمراة وكفئاً، وكلها تصحيفات لا تناسب الكلام، واللفظان من أمثلة سيبويه (٣ / ٥٤٥) وذكر أنَّ التخفيف في مثلهما قليل، وذكرهما أبوعلي في: التعليقة (٤ / ٤٤).

(٦) ذكر في: الحجة (١ / ٣٩٣) أنّ القياس مستمر في أنّ الهمزة عند تخفيفها تُلقى حركتُها على الساكن قبلها.

(٧) سورة النمل: (٢٥) وقرأ بالتخفيف وفتح الباء عيسى وأبيّ. الكتاب (٣ / ٥٤٥) ومختصر القراءات١٠٩، وإعراب القراءات الشاذة (٢ / ٢٣٧) والبحر (٧ / ٦٧). والأصل: الخبء، وهو تحريف صوابه من كلام أبي علي في الآية في: الإغفال (٢ / ٣٧٨) والحجة (١ / ٣٩٣، ٢ / ٤٥٢، ٥ / ٤٢١) وما تقدم والتكملة٣٤، والحلبيات٤٣.

فإن قلت: فهل يَجوز فيمن قال: «كُفُؤاً أحَدٌ» إذا خفَّف العين(١) - كما تقول في (عُنُق): عُنْق - أن تقول: كُفْواً؛ كما كان يقول إذا حرَّك العينَ فيَقلِبها واواً؛ كما كان يَقلبها مع ضمةِ العين؟

فالقولُ في ذلك جائزٌ على قولِ مَن قال: لَقَضْوَ الرجلُ(٢)، فكما لم يَرُدَّ الياءَ هنا وثبَتَت الواوُ؛ لأنَّ الحركة في تقديرِ الثبات؛ كذلك ثبَتت الواوُ في (كُفْواً)؛ لأنَّ الحركةَ في نيةِ الثبات، ولم نعلم أحداً ردَّ الياءَ في (لَقَضْوَ الرجُلُ)، ويُثْبتُ جوازَ هذا الوجه لنيةِ الحركة، وأنها محذوفةٌ بمنزلتها مُثْبَتةً أنَّ مَن قال: (حُمْر) جمعُ (حِمَار) لم يَقُل: رُشْي(٣)؛ لأنَّ الحركةَ في تقديرِ الثباتِ عنده، فكأنهم ذهبُوا إلى أنَّ القَلْبَ يَلزَمهم كما يَلزم مَن ثقَّل، ومِن ثَم قالوا كُلهم في الحرف الذي شذَّ: ثَنِيٌّ وثُنٍ(٤)، ولم يقُل من قال: حُمْر: ثُنْيٌ(٥).

وقياسُ / ٩٩ب مَن قال: (رُيَّا)(٦) فلم يَعتدَّ بالهمزة وعامَلَ اللفظَ أن يقول: هذا كُفْ فيُخفِّفها(٧) كما خفَّفها مَن قال: كُفْءٌ كـ(قُفْل)، وهذا لا يَنبغي أن يُقاس لما ذكَرناه مِن رفضِهم لِبَابِ (رُشْي)، فكأنَّ الحركةَ في النيَّة.

---

(١) يريد بالتخفيف هنا تسكين عين الكلمة.

(٢) قَضُوَ جُلبت الواو لضم ما قبلها فلما سُكنت الضاد بقيت الواو لأنّ الضمة مرادة منوية. وجاء المثال في: الكتاب (٣/٣٨٧، ٤/٣٨٦) والأصول (٢/٩٣،٣/٢٥٧، ٣٦٠) والمنثورة ٢٨١، والبغداديات ٩٢، والتعليقة (٥/١١، ٥٩، ٨٨) والإغفال (١/٨٧،٢/٣٤١) والحجة (٢/١٠٦).

(٣) في جمع رِشاء وهو الحبل، بل جُمعت على أرشية. وشرح عبارته في: الحجة (٢/١٠٦).

(٤) وهو البعير إذا طعن في السادسة، وذكره سيبويه (٣/٦٣٥) على نحو القلة في ما كُسِّر على فُعُل تشبيهاً له بالأسماء.

(٥) قال سيبويه (٤/٤٢١): "ومِن ذلك ثُنْيٌ فالزموها التخفيف". وذكر أبوعلي في: التعليقة (٥/١٤٥) أنه اقتُصِر على التخفيف.

(٦) في تخفيف رؤيا، وحكاه عن بعضهم سيبويه (٤/٣٦٨،٤٠٤) فقال: فجعلها بمنزلة الواو التي ليست ببدل من شيء، وحكاه أبوعلي في: الحلبيات ٥٥ ففسره بكلام طويل وبعضه في: التعليقة (٥/١٢٤) والإغفال (١/٨٧) والشعر ٣٢٢، والبغداديات ٩٢، وذكر في: الحجة (٤/٣٣٩) رواية كسر الراء، واللغة الفاشية عنده رُويا عند التخفيف فلا يقلب الواو ولا يدغمها. وانظر معجم الخطيب (٤/٢٧٠).

(٧) أي يسكن عين الكلمة.

فإن قلت: فهل يجوز أن تُقلَب واواً إذا سَكَنَ ما قبْلَها على قياسِ ما حَكَاه[1] من قولهم: سَوَّةٌ وأَوَّنْتَ[2]؟ فإنَّ ذلك لا يَجوزُ في (كُفْء) في الوجهَين جميعاً، ولا في (الخَبْء) ونحوه؛ لأنَّ هذا إنما هو فيما كان قبْل همزتِه واوٌ ساكنةٌ تشبيهاً منهم للواوِ المفتوحِ ما قبْلَها بالمضمومِ ما قبْلَها في (أَبُو أَيُّوب)، فلمّا شبَّهوا (أبو أيوب) لسكونِ واوِه وانضمامِ ما قبْلَها بواوِ (مَقْرُوءة) في قولهم: مَقْرُوَّة[3]؛ كذلك شبَّهوا (أَوْ أَنْتَ) بـ(أبو أيُوب) وإنْ اختلفَت الحركتان قبلَهما، ومثلُ (أبو أيُّوب): دُوَيْبَّة، فهذا كقولهم: ثَوبِّكْرٍ، [و][4] كقولهم: عُودَّاود، وشَبَّهوا ما ليس حركةُ ما قَبْلَه منه بما حركةُ ما قبْلَه منه.

وقال أبو عبيدة[5]: تقول: كُفُؤٌ وكُفْءٌ وكِفَاءٌ وكَفْءٌ واحد. فظاهِرُ هذا أنَّ (كُفْئاً) مخفَّفُ (كُفُؤ)، ويَجوز أن يكونا لُغتَين.

مسألة

١٠٠/أ (إِهْلِيلَجَة)[6] همزتُها زائدةٌ، والكلمةُ ثُلاثيةٌ والعينُ مُكرَّرةٌ، ولم نَجد شيئاً مِن ذواتِ الأربعة كُرِّرت لامُه الأولى، ليس في كلامِهم نحوُ: جَعْفِفَر.

[ع: يجب أن يريد أبو علي أنه لم يُكرِّر اللامَ الأولى مِن ذوات الأربعة عن غيرِ ادِّغام، فأمَّا مع الادِّغام فقد جاء كثيراً؛ نحو: عَدَبَّس[7] وغَطَمَّش[8]].

أبو بكر عن ثعلب لِذي الرمَّة:

---

(١) سيبويه في الكتاب (٣/٥٥٦) وانظر الأصول (٢/٤٠٦) وإعراب النحاس (٢/١٧).

(٢) يريد: سوءة و أو أنت.

(٣) الكتاب (٣/٥٤٧) والمقتضب (١/٢٩٧) والأصول (٢/٣٩٩).

(٤) يقتضيها السياق.

(٥) في المجاز (٢/٣١٦): "كفوءاً وكفيئاً وكِفاءً واحد"، وكذا حكاه في: الحجة (٦/٤٦٣) ثم حكى عن غيره كُفُؤ كُفْء.

(٦) ثمر يتداوى به، واختلف في: كسر اللام الثانية وفتحها. انظر الصحاح والتاج (هلج).

(٧) بعير عدبَّس: ضخم. تفسير غريب سيبويه٢٣٧

(٨) رجُلٌ غطمَّش: كليل البصر.

وأُخْتَينِ عَوْجاوَينِ يَجْري عَلَيْهِما عُصَارةُ [عَيْذانٍ](١) عَقيدٌ ومائعُ
كَسِيَّيْنِ عُرْيانَينِ ضافٍ عَلَيهِما قَميصاهُما ضَيْقٌ جَديدٌ وواسعُ(٢)

فا: (عقيد ومائع) يَرتفعُ كلٌّ واحدٍ منهما بالابتداء وخبرِه؛ ألا تَرى أنه لا يَجوزُ أن يكونا جميعاً صفةً؛ لتَنافي ذلك، وكذلك (ضَيق وواسع).

فأمّا (ضافٍ) ففي موضعِ جَرٍّ؛ لأنه صفةٌ (للأختين)، ويَرتفع (القميصان) بهما، ويَعود الذِّكْرُ منهما إلى الموصوف، و(عليه)(٣) من صِفةِ (ضافٍ)، قال أبو ذؤيب:

تَضْفُو عَلَيْها قِصارُها(٤)

والجملةُ المحذوفةُ الخبرِ في البيت الأول صفةٌ (للعُصارة)، وهي في البيتِ الثاني في موضعِ نصبٍ على الحال من (قميصاهما).

أبو بكر عن الأصمعيّ:

واحتَمَلَ اليُتْمَ فُرَيْخُ التُّمَّرَهْ(٥)

---

(١) الأصل: عيدان، والتصويب من الديوان.

(٢) من الطويل، وفي الهامش كَتب الناسخ: كـليسا في: شعر ذي الرمة بعد البحث. والكاف تعني: كذا في: الأصل. وقد أثبت محققُ ديوان ذي الرمة في هامش الديوان١٢٩٨ هذين البيتين مع ثلاثة أخرى ونصَّ على انفراد إحدى مخطوطات الديوان بإيرادها وأشير فيها إلى أنها من رواية ابن الأعرابي، وأنَّ أبا رياش عزاها إلى حسان بن ثابت. ولم أجدها في ديوان حسان.

وبداية الأول هناك: وطلسان عوجاوان. وفيه أن معنى (عيذان): قَطِران، وكسيين: بأحلاسهما، وعريانين: يعني الرقاب والقوائم.

(٣) كذا، والذي في البيت: عليهما.

(٤) بعض بيت من الطويل، وتمامه:

مُوَشَّحَةٌ بالطُّرَّتين دنا لها جنَى أيكةٍ تَضفو عليها قصارُها

وهو لأبي ذؤيب في: شرح أشعار الهذليين٧١ وتخريجه١٣٦٧، وأنشده أبوعلي في: الحجة (٥/ ٥٢، ٦/ ١٥) على لفظ أيكة وعلى إضافة جنى إليها، وهنا على تعدية (تضفو) بعلى. وقال القتبي في: المعاني الكبير٧٢١: الطرتان طريقتان في ظهر الظبية، الأيكة: الشجر الملتف، تضفو: تتسع وتَفضُل فإذا ضفا القصار فكيف بالطوال؟.

(٥) من الرجز، وجاء بلا نسبة في: الجمهرة١١٦٦، والمخصص (٨/ ١٦٥) وفيه أنَّ التُّمَّرة أصغر ما يكون من الطير يَجرس الزهر كالنحل، وأنشده أبوعلي في: الحجة (٥/ ٢٤٦) على أنّ احتمله وحَمَله بمعنى قَوِيَ عليه، وشرح البيت بأنه استقلَّ بنفسه واحتمل طَلَبَ قُوتِه وفارَقَ ما كان عليه من اليتم، وسيكرره مع ثان في (١٣٨-أ).

وفسَّرَه بأنه استقلَّ وأطاق وقَوِيَ. / ١٠٠ب وهذا لَما يُقوِّي ما يَقوله أبو الحسن أنَّ ما يُروَى: «إذا كان الماءُ قُلَّتينِ لم يَحْمِل خَبَثاً»(١)؛ أي: لم يَقْوَ لقلَّته؛ لأنَّ (حَمَلَ) و(احتمل) بمعنى؛ لقوله:

واحتمَلَ اليُتمَ فُريخُ التمَّره

وحَكى سيبويه(٢) أنَّ (افتَعَل) قد يُراد به ما يراد بـ(فَعَلَ)، وأحسبُه قال(٣): من ذلك: شَوَى واشتوَى.

وأنشَدَ أيضاً أظنُّ عن ثعلب(٤):

أمَا واللهِ غَيْرَ قِلىً لِلَيْلَى   وَلَكِنْ يَا لَهُ يَأساً مُبِينَا
لَقَدْ جَعَلَتْ مَنَازِلُ دِمَّنَتْها   وَأُخْرَى لَمْ تُدَمَّنْ يَسْتَوِينَا(٥)

(١) في مسند الإمام احمد ٤٠١: بسنده "عن ابن عمر قال سمعت النبي ﷺ يُسأل عن الماء يكون بأرض الفلاة وما يَنوبه من الدواب والسباع؟ فقال النبي ﷺ: إذا كان الماء قُلَّتين لم يَحمل الخبث". ومثله في: الترمذي (١/٩٧) وسنن أبي داود (١/٢٦) وأورده أبوعلي في: الحجة (٥/٢٤٦) بلفظ (قلتين أو خمس قلال)، وسيذكره ثانية هنا في (١٣٨-أ). وفي الترمذي: القلة هي الجرار والقلة هي التي يُستقَى فيها. والمعنى الذي حكاه أبوعلي عن أبي الحسن ردَّه السيوطي في: شرح سنن النسائي (١/٤٧) وذهب إلى أنّ معنى (لم يحمل): يدفعه عن نفسه ولا يقبله، وأنَّ تفسيره في الرواية الأخرى: لم ينجسه شيء.

(٢) الكتاب (٤/٧٤).

(٣) ظاهر كلامه في (٤/٦٥،٧٣-٧٤) في (اشتوى) قد يَرُدُّ ذلك لكنه أراده كما فهم ذلك المبرد في: المقتضب (٢/١٠٢) وابن السراج في: الأصول (٣/١٢٦) والسيرافي في: شرحه (العلمية ٤/٤٤٥، ٤٥٢) ويومئ إليه ما في: التعليقة (٤/١٣٩) وغاب ذلك عن ثعلب وابن درستويه في تخطئة العامة في ذلك. انظر تصحيح الفصيح٥١٦

(٤) جاء في اللسان انّ المنشد يعقوب اي ابن السكيت.

(٥) من الوافر، وهما بلا نسبة في: الزهرة٤٥٧ ورواية الثاني فيه:

لقد جعلت دواوين الغواني   سِوى ديوان حبك يمَّحينا

وهو بلا نسبة في: اللسان والتاج (دمل) برواية:

وقد جعلت منازل آل ليلى   واخرى لم تُدمَّل يستوينا

ولمجنون ليلى في: ديوانه٢٢٠ هذان البيتان:

أما والله غير قلى وبغض   اسرُّ ولم ازل جزعاً حزينا
لقد جعلت دواوين الغواني   سوى ديوان ليلى يمَّحينا

=

أي: صِرتُ من الخوفِ لا أقِفُ على دارها كما كنتُ أفعَلُ.

فا: فأمَّا قوله: (غير قِلى) فيَجوز فيه الرفعُ والنصبُ، فالرفعُ على أن تَجعل المبتدأ محذوفاً، واللامَ الداخلةَ لامَ الابتداء المتلقِّيةَ للقَسَم محذوفةً، ونظيره: (لا ها اللهِ ذا)[1]؛ كأنه لو أظهر كان: لَتَرْكي ليلى غيرُ قِلى، أو: أمْري غيرُ قلى.

والنصبُ على: واللهِ لأَعرضتُ أو لَصَدَدتُ غيرَ قِلى؛ أي: غيرَ ذي قِلى ولكنْ يائساً، فحَذَف الجملةَ المُقسَمَ عليها؛ لأنَّ في الكلام دلالةً عليها؛ ولأنَّ المنتصِبَ عنها إذا ذُكِر دلَّ على الجملة، وهذا قليلٌ في استعمالهم فيما عَلِمناه، إلاَّ أنه على هذا يتَّجه.

فأمَّا قوله: (يا لَه يأساً مبيناً) فلا تكون فيه الهاء كالتي في (رُبَّهُ رجُلاً)[2]؛ / ١٠١أ لأنَّ الرجل في (رُبَّه رجُلاً) ونحوه لا يُوصَف؛ ولأنهم قد قالوا:

فَيا لَكَ مِن ليلٍ كأنَّ نُجومَه[3]

فكما أنَّ الكافَ للمخاطَب كذلك تكونُ الهاءُ للغائب، و لا تَكون مما أُضمِر على شَريطةِ

= والثاني برواية الزهرة وديوان المجنون جاء في الورقة٧٥ منسوباً لخارجة بن فُلَيْح. دمَّنتها من الدِّمْنة وهي أثَرُ الدار وما سُوِّد بالرماد وغيره، فكان المعنى: أثَّرت فيها بالإقامة، كذا قال المرزوقي في: شرح الحماسة١٣٢٩

(١) القول في: الكتاب (٣/٤٩٩، ٥٠٣) والمقتضب (٢/٣٢١) والأصول (١/٣٩٥) والإغفال (١/٣٩٥) والحلبيات٧٨، والعسكرية١٣٠، والتعليقة (٤/٦) وسر الصناعة١٣٣، وورد في بعض الأحاديث عبارة (لاها الله إذن) فخطَّأ بعض النحاة هذه الرواية ورأوا أنَّ صوابها (ذا) مكان (إذن). انظر الأقوال فيها في: عقود الزبرجد (٢/٣٨٨). ومعنى العبارة: والله ذا، وما أخذ به أبوعلي هنا وفي الإغفال والعسكرية هو قول الخليل الذي يرى (ذا) من جواب القسم وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره الأمر، والأخفش يجعل (ذا) من جملة القسم. انظر شرح السيرافي (العلمية ٤/٢٤٠) والمخصص (١٣/١١٣).

(٢) الكتاب (٢/١٧٦-١٧٨) والمقتضب (٣/٦٧) والأصول (١/٤١٩، ٢/٢٩٩) والإغفال (٢/٣٣٣) والحلبيات ٢٣٣، ٢٤٤، والبصريات٦٩٤، والخصائص (٢/٢٠) وسر الصناعة٣١٤، والهاء فيه إضمار قبل الذكر على شريطة تفسيرها بالنكرة بعدها.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بِكُلِّ مُغَار الفَتلِ شُدَّتْ بِيَذْبلِ

وهو لامرئ القيس من معلقته في: ديوانه١٩، والكامل٩٩٢، وشرح القصائد الطوال٧٩، والخزانة (٣/٢٥٤) وشرح أبيات المغني (٤/٣٠١) وغيرها. والشاهد على أنّ اللام للاستغاثة اتصلت بالكاف فتقبل أن تكون للمستغاث له وبه، وعرض لها في: الإيضاح٢٥٠.

التفسير، فالهاءُ في (يا لَه) للبأس؛ أي: تَعَالَ فإنه من [أيامك][(١)]؛ أي: إذْ كنتُ لا أقْدِرُ عليها فالبأسُ يُريحُ منها، فاللامُ على هذا للاستغاثة؛ لأنه مَدْعوٌّ وليس بمدعُوٍّ إليه.

ولو أظهرتَ الاسمَ فقلتَ: يا لَلبأسِ، لَفَتَحتَ اللامَ معه؛ ألا تَراك لا تَدعُو شيئاً من أجْلِ البأسِ، وإنما تَدعو البأسَ نَفْسَه.

فأمّا (يأساً مُبيناً) فحالٌ من المنادَى؛ كما تَقول: يا زيدُ رجلاً صالحاً.

فإنْ قلت: فكيف وَجْهُ دخولِ (مِن) في قوله: (مِن ليلٍ) [بَيّضْ][(٢)]

أبو بكر لنُصَيب:

وقالُوا عَهِدْناه وفي كُلِّ لَيْلَةٍ يَحُلُّ بِهِ مِنْ طالِبِ العُرْفِ راكِبُ[(٣)]

يَحتملُ (طالب العُرف) أن يكونَ (طالبي) فحَذَفَ ياءَ الجميعِ لالتقاءِ الساكنَين، فيكون (الراكب) واحداً منَ الجملة؛ كما تَقول: يحلُّ به من الطُّلاّب ناسٌ.

والآخَرُ أن يكون (الراكب) هو (الطالب)؛ كما تَقول: تَلْقَى مِن زيدٍ الأسدَ[(٤)]، و:

يأبَى الظُّلامةَ مِنهُ النَّوفَلُ الزُّفَرُ[(٥)]

---

(١) من عبارات سيبويه في: الكتاب (٢/ ٢١٧).

(٢) لم يكمل كلامه، وانظر الخزانة في وجه (مِن) في البيت.

(٣) من الطويل، وهو لنصيب في ديوانه٥٩ برواية:

فقالوا تركناه وفي كل ليلة يطيف به من طالبي العُرف راكبُ

وتخريجه ١٦٢-١٦٤، ورواية (طالب) التي يدور عليها الكلام هي رواية الأغاني (١/ ٣٤٨)، وانشده أبوعلي في: الشعر٣٤٨ عن شيخه ابن السراج الذي ذكره هنا بكنيته، وكلامه في الكتابين واحد مع اختصاره هنا.

(٤) يريد التجريد، وقد مرت العبارة في (٩٧-أ) بلفظ (لتلقين به الأسد)، وانظر التعليق هناك و(١٦-ب)

(٥) عجز بيت من البسيط، وصدره:

اخو رغائب يعطيها ويُسْألها

وهو لأعشى باهلة في: الأصمعيات٩٠، والغريب المصنف٧١٢، والكامل٨٠، والخزانة (١/ ١٩٠) وبلا نسبة في: اضداد ابن الأنباري٢٥٢، والإعراب المنسوب٦٦٦، وانشده أبوعلي في: الشعر٤٨٤ والشيرازيات ٢٨٦، والبصريات٢٤٨ على انّ المعنى: يأبى الظلامة لانه نوفل زُفر، فهو يريده بعينه لا احداً آخر وهذا التجريد، وأول من وجدته ذكر هذا في البيت المبرد في الكامل. اخو الرغائب: اي يعطي ما يَرغب فيه الرجال ويحرصون عليه، النوفل: الذي يدفع الضيم وهو من التنفيل، الزفر: المستقل بالأثقال القوي عليها، من: الخزانة والاشتقاق٥٣

١٠١/ب ويكونُ (طالب العرف) اسمَ الجنس؛ كقوله:

أو تُصْبِحِي في الظَّاعِنِ المُوَلِّي(١)

وكقولك: نِعْمَ الرجُلُ، ونِعْمَ غُلامُ الرجُل.

ويكون أفردَ (الراكِبَ) حيث كان الأولَ في المعنى، وإن كان المرادُ به الكَثْرةَ؛ لأنَّ الأولَ على لفْظِ الواحد، فإذا حُمِل على هذا كان أفخَمَ في بابِ المدح.

ولو جاز القِياسُ على (الجامِل) و(البَاقِر)(٢) فجُعِل (راكِبٌ) على ذلك كان وجهاً، ولو جعلتَه(٣) صفةً لـ(قَبِيل) و(فَرِيق) كان وجهاً. قال: ﴿سامراً تَهْجُرُونَ﴾(٤)، وقال: ﴿وقَطَعْنا دَابِرَ الذينَ كَذَبُوا﴾(٥).

أنشَدَ عن الأصمعيِّ:

فاعْجَلْ بِغَرْبٍ مِثلِ دلو طارقِ
تُبْذَلُ للجِيْرانِ والأصادقِ(٦)

---

(١) الرجز لمنظور بن مرثد من أرجوزته التي جمعها د. رمضان عبد التواب في مجلة مجمع القاهرة ج٢٩ ص٢١ وتخريجه ٢٢١، ومنه: الخزانة (٦/١٢٥)، وهو بلا نسبة في: الأصول (٣/٤٥٢) والتمام ١٣٧، والمبهج ٨٧، وأنشده أبوعلي في: البصريات ٣٥٩، ٧٣٩، والشعر ٤٨٤، والشيرازيات ٣٠٢، والحجة (١/١٥١) والحلبيات ١٧٥، والعضديات ٢٣٧، والعسكرية ٢٢٢ على إفراد اللفظ وهو جمع في المعنى لأنَّ ال جنسية في (الظاعن والمولّي) فالمعنى: الظاعنين المولّين، وقد حكى هذا في العسكرية عن المازني.

(٢) هما من أمثلة سيبويه (١/٢٦٠) على اسم الجمع، وذكرهما أبوعلي في: الحجة (٦/٣٥٦) والشيرازيات ٣٥١، والتكملة ١٠٨، والبغداديات ٤٧٥، والجامل: اسم جمع لقطيع الجمال برعاتها، والباقر: اسم جمع للبقر.

(٣) يعني لو جعلت (راكب).

(٤) سورة المؤمنون: (٦٧) يحمل الآية على أنَّ (سامراً) اسم فاعل يراد به الكثرة، كما صرح في: الشعر ٤٨٢، والبغداديات ٤٧٦، والشيرازيات ١٢٥، والحجة والتكملة، وفيها أقوال أخر. انظر: الطبري (٩/٢٣٠) وتبيان العكبري ٩٥٨

(٥) سورة الأعراف: (٧٢)، وكتب الناسخ أعلى (كذبوا) صح، وفي هامش الأصل: كـ ظلموا صح، لعله يريد أنَّ ما في المتن صحيح وفي الثانية أنه كذا في الأصل و(ظلموا) أيضاً صحيح. والحق أنَّ ما في المتن صحيح لا شيء فيه، وما في الهامش غير صحيح لأن (ظلموا) جاءت في الآية (٤٥) من سورة الأنعام ولفظها: "فقُطِعَ دابرُ القوم الذين ظَلَمُوا"، وهي التي ذكرها في: الشعر ٤٨٥ بعد آية المؤمنون على أن (الدابر) فاعل يراد به الكثرة. والدابر الأصل أو آخر القوم الذي يَدبرهم. البحر (٤/١٣٤).

(٦) من الرجز، وهما لعمارة بن طارق الضبي في أراجيزه (أراجيز المقلين القسم ٢) ص٤٣٠-٤٣١، واللسان =

الأصادق: جمع أصدقاء؛ مثل: قاصِعَاء وقَوَاصع[1]؛ حُذِفَت العلامةُ كما حُذِفَت التاءُ في (أرانب)[2]، وكـ(أسْقِيَة وأساقٍ)[3]، ومنه قولُ أوس:

ما فيهِمُ نازِعٌ يُروِي أَفَارِقَهُم[4]

يُريدُ جَمْعَ (فَريق).

وفي الوجهَين اللذَين أجَزْنا يَكونُ (لقد جعلَتْ منازلَ)[5] على يمينٍ أُخرى.

فإن قلت: فهل يَجوز أن أجْعَل قولَه: (لقد جعلَت) متعلِّقاً بهذا القَسَم الظاهر؟ فإنَّ ذلك يَستقيم؛ لأنَّ في قولك: (أمَا واللهِ) دلالةً على (أحْلفُ) فيُحْمَل (غير قلى) على الحال؛ أي: غيرَ ذي / ١٠٢أ قلى، ويَنتصبُ الحالُ عمَّا دَلَّ عليه الحَلِفُ مِن معنى الفعل؛ كما جاز أن يُحْمَل المصدرُ عليه في قوله:

وإنَّني ... قَسَماً إليكَ مع الصُّدودِ لأمْيَلُ[6]

= والتاج (صدق)، والأول مع أبيات أخر لعمارة في اللسان والتاج (فرق)، وجاء في: التنبيه والإيضاح (٢/٥٣) واللسان والتاج (مسد) أنه نُسب لعمارة و عُقبة الهُجَيمي وهو بلا نسبة في: النوادر٣٩١، وفي المنصف (٣/٥١) نقلا عن ابي علي.

(١) القاصعاء جحر لليربوع. وفسَّر سيبويه (٣/٦١٨) جمعه على فواعل بانه شُبِّه بفاعلة لأنهما ينتهيان بعلامة التانيث، فجَعَل أبوعلي أصدقاء مثلها لختمها بعلامة التانيث. ومثَّل أبوعلي بقاصعاء للأمر نفسه في: الشيرازيات٥٣٨، وعنه في: المصباح١٤٥٤

(٢) في جمع أرنبة وهي طرف الأنف.

(٣) من امثلته في باب جمع الجمع في: التكملة١٧٥

(٤) من البسيط، وهو بتمامه:

ما فيهم نازعٌ يَروي افارقه ... بذي رشاء يواري دلْوَه اللَّجَفُ

ولم أجده في ديوان أوس وفيه ص٧٥ أبيات على الوزن والروي نفسيهما، والشاهد بلا نسبة في: الفائق (٣/٢٤) والتاج (فرق). النازع من نَزَع الدلوَ اي استقى بها، اللجف: الحفر في في اصل كناس الوحش، او الناحية من الحوض يأكله الماء فيصبح كالكهف.

(٥) في بيتي المجنون أو خارجة السالفين قريباً.

(٦) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

إني لأمنحُكَ الصدودَ وإنني ... قَسَماً إليكَ مع الصدودِ لأميلُ

وهو للأحوص في: ديوانه٢٠٩، والكتاب (١/٣٨٠) ومجاز القرآن (٢/١٦٢) والزاهر (١/١٢٣) والخزانة (٢/٤٤) وبلا نسبة في: المقتضب (٣/٢٣٣، ٢٦٧) ومعاني النحاس (٤/٢٢٨) وغير ذلك=

وتَعطِف قولَه: (ولكنْ) على ما في معنى (غير) من النفي، وتَجعل (لقد جعلتْ) متعلِّقاً بهذا القَسَم الظاهر.

مسألة[1]

لـمّـا صار جَـمْعُ (ذُؤَابة) إلى (ذآئِب)[2] بِكَثْـرةِ الأمـثـال، ولم يَكن إلى تَغـيـيـرِ ألِفِ التكسيرِ سبيلٌ لأنها علامةٌ، ولا إلى تَغييرِ الهـمزةِ الآخرة؛ لأنها لا تُغَيَّر إلاّ فيما اعتلَّت لامُه نحو: مَطَايا وهَرَاوَى، وَجَبَ إبدالُ الأولى ولم تُبْدَل ياءً لِقُرْبها مِن الألِف، فأُبْعِدَت إلى الواو.

فإنْ قلتَ: فقد قالوا: مَطَايا، فإنَّما ذاك لِتَفْرُق بين ما ظَهَرَت الواوُ في واحِدِه نحو: إدَاوة وهِرَاوة، وبين ما لم يَظهر نحو: مَطِيَّة وسَرِيَّة.

مسألة

مما يَدُلُّ على أنَّ (نعْم) و(بِئس) لا يَعـمـلان إلاّ في اسمٍ عـامٍّ[3] ولا يُسنَدان إلى مخصوصٍ استحسانُ الجميعِ نحو: نِعْمَ المرأةُ هندٌ، مع امتناعِهم مِن (قام هندٌ)[4]، فَجَرَى ذلك مَجرَى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[5]،

وجاءَ نِساءُ[6]

فلذلك / ١٠٢ب أُسْنِدَت (نِعم) إلى (هند) مِنْ غيرِ تأنيث.

= كثير، وأنشده ابوعلي في: العضديات١٨١على انّ (اميل) بمعنى مائل، وهنا على انّ (قسماً) مصدرٌ منصوب بالقسم المفهوم من مجموع الكلام بتقدير: اقسم قَسَماً.

(١) اشار سيبويه (٣/٤٦١) إلى ما في ذوائب، وذكرها ابوعلي في: التعليقة (٣/٣١٣) والحلبيات٥١-٥٤، والبغداديات ٢٢٨، وهنا في (١٠٩-ب)، وكلامه هنا هو اتم ما قاله فيها، وبعضه من: الأصول (٣/٣٤٠)، وانظر: شرح الشافية للرضي (١/٢١٣) والصحاح (ذاب).

(٢) يريد انّ ذآئب اصل الجمع ذَوائب.

(٣) اي اسم جنس كما صرح في (٩٣-ب، ١٠١-ب).

(٤) حكى سيبويه عن بعض العرب: قال فلانة، وحمله النحاة على انه ساقه مساق الرديء، واجاز الفراء وابن سعدان الكوفي: قام جاريتُك، انظر الكتاب (٢/٣٨) ومعاني الفراء (١/٣٦٢) ومختصر ابن سعدان٤٤، وقول ابي علي في: التكملة٨٦، والمنثورة١٤٣، موافق لما ذكر هنا وما ياتي في (١٥٥-ب).

(٥) سورة يوسف: (٣٠) وفي التكملة٨٩: "فأما فِعلُ الجمع إذا تَقدَّم الفاعلَ فقد يُذكَّر ويؤنَّث لان تانيث الجمع ليس بحقيقة"، ومثله في: الحجة (٢/٣٠٥، ٣/٣٢١، ٥/١٥).

(٦) بعض بيت من الطويل، وتمامه: =

مسألة

يَدُلُّ على تمكُّنِ الظَّرفِ في الصِّلة وقُوةِ شَبَـهِـه بالفعل استـقـلالُ الصِّلةِ به(١)، ثم حُمِلَت الصفةُ في ذلك عليه لِكونِهما مخصِّصَتَين(٢).

فإنْ قلت: فقد يَجري مجرى الفعل في غيرِ الصلة. فليس بشيء؛ لأنَّ كلَّ موضعٍ عَدَا الصلةَ قد يَجوزُ أن يُلغَى فيه، وهو في الصلة لا يُلغَى، فصار لذلك بمنزلةِ الفعل.

وليس لكَ أن تَقول: إنَّه يُؤكَّد ما فيه كما يؤكَّدُ ما في الفعل؛ لأنك قد تُؤكِّد ما في اسمِ الفاعل، وإنْ لم تَستقلَّ به الصِّلةُ.

مسألة

لَم يَقولوا: مررتُ بهما أجمعَين(٣)؛ كما قالُوا: كِلَيْهِما؛ لأنَّ تعريفَ (أجْمَع) كتَعريفِ الأعلام؛ يَدُلُّ عليه: (مررتُ بِهِ أجمعَ) فلم يَصرِفْ وهو على وَزْنِ الفعل.

وليستْ (جَمْعاء) كـ(حمراء)، إنما هي كـ(صحراء)، فإذا أُجْرِي مُجرَى العَلَم لم يُثَنَّ لئلاَّ يَتنكَّر. فإنْ قلتَ: فَهَلاَّ ثُنِّي كما تُنِّي (زَيد) وعُرِّف باللام كـ(الزيدَين)؟ فَلأنه ليس عَلَماً محضاً؛ ألا تَرى أنه ليس بموضوعٍ على شيء / ١٠٣أ بعَينه، وأنه يُوصَف به المضمرُ؛ كما يُوصَف به المظهَر العَلَم وغيرُه من ضروبِ المعارف، وهو في إجرائك إيّاه على المضمَر على حَدِّ مُجْراه على المظهَر؛ ألا تَرى أنه لا يَستقيمُ أن تَجعله بدلاً من الهاء؛ لأنَّ البَدَل في تقديرِ تَكريرِ العامل معه، والعاملُ مع هذا لا يَسوغ؛ لأنه لا يَكون إلاّ تابعاً، فلمّا خالفَ العَلَمَ من هذا الوجْه ـ وكانت التثنيةُ في العَلَم تُوجِب خروجَه إلى ضربٍ واحد من الأعلام، وهو ما تَعرَّف [بالألف واللام](٤) ـ لم يجُز ذلك كما يَجوز في

= وجاء نساءُ الحي من غير أمرةٍ		زَفيفاً كما زُفَّتْ إلى العَطَنِ البَقَرْ

وهو للأفوه الأودي في: ديوانه ٧٠، أمرة: الأمر، الزفيف: السرعة، العطن: مبرك الإبل.

(١) هذا أحد وجوه ذكرها في: الشبه بينهما في: الإغفال (١/ ٣٣٠) والشعر ٩١

(٢) في الأصل بضبط اسم المفعول والصواب اسم الفاعل، والأنسب مخصَّصَين بالتذكير لأنه يريد الظرف والصفة. وانظر شَبَه الصفة بالصلة في: الشعر ٤١٨

(٣) في الأصل بضبط الجمع وصوابه التثنية لأنّ الكلام فيها.

(٤) يقتضيها السياق وأظنها سقطت لانتقال النظر من اللام إلى لم.

العَلَم لمخالفتِه له في الواحد؛ ولأنه لو ثُنِّي اختَصَّ بضربٍ واحدٍ من التعريف، ولم يَكن في واحدِه كذلك، فكانت تكون تثنيتُه مخالِفةً لواحدِه.

فإن قلت: فإنَّ تثنيةَ العَلم مخالِفةٌ لواحِده أيضاً؛ ألا تَرى أنَّ تَعريفَ (جعفر) ليس من تعريفِ (الجعفرَين) في شيء، ولم يُكْرَه ذلك ولم يُرفَض، فهلاّ لم يُرفَض ذلك أيضاً في (أجْمَع) وإن كان يُؤدي إلى الخلاف؟

قيل: إنَّ المعارف قد تَنتقل من ضربٍ إلى ضربٍ آخَر؛ ألا تَرى أنَّ المُظهَرَة قد تُضمَر، فيَنتقل تعريفُ الإظهارِ إلى تعريفِ الإضمار، وهو ضربٌ آخر، و(أجمع) لم يَكن على ضربٍ واحدٍ من التعريف في حالِ إفراده؛ ألا ترى أنه يجري على المُظهَر والمضمَر والعَلَم والمبهَم، فلو ثنَّيته لنَقَلته وهو يصلُح لضُروبٍ / ١٠٣ب من التعريفِ كثيرةٍ إلى ضربٍ واحدٍ منه، فكان يكون بذلك مخالفاً لسائرِ المعارف؛ لأنها إنما تَنتقل مِن ضَرْبٍ إلى ضَرْبٍ، وليس فيها ما يَصلُح لضروبٍ فيُنقل إلى ضَربٍ، فلمّا كانت التثنيةُ فيه تؤدي إلى ما لا نَظيرَ له في أصولِ كلامِهِم رُفِضَ.

فإن قلت: فهلاّ لم يجُز جمعُه كما لم يجُز تثنيتُه؛ لأنَّ هذا الجمعَ على حدِّ المفرد؛ كما أنَّ التثنيةَ كذلك؟ قيل: الجَمعُ أشْبَهُ من الواحد بالتثنية، فكأنَّه لم يُكْرَه الجمعُ فيه كما كُرِهت التثنيةُ إذا كان على حدِّ الواحد؛ ألا ترى أنه قد تُصاغُ أسماءٌ كثيرةٌ للجُموع كما تصاغُ الآحاد، وأنَّ الجموعَ المكسَّرةَ كُلَّها كالآحاد، وأنَّ هنا جُموعاً كثيرةً مكسَّرة لا واحدَ لها؛ مِثل: أبابيل(١) وعَبَاديد(٢).

وعَدَلوا في أشياءَ كثيرةٍ عن التثنيةِ إلى جَمعٍ مِن لفظٍ آخَر؛ نحو: ذُو مالٍ وأولو مالٍ، وذا و[ذان](٣) وأُلاءِ، وامرأتان وثَلاثُ نسوةٍ، وقالوا: اللذان، فأعْرَبُوا، ثم قالوا: الذين، فعادُوا إلى البناء كالواحِد.

---

(١) الأبابيل: جماعة في تفرقة أو جماعات متتابعة، وما أخذ به أبوعلي هو قول الأخفش في: معانيه ٢٩٦، ٥٨٢، وبعضهم أثبت لها مفرداً. انظر الأقوال في: إعراب النحاس (٥/ ٢٩١) وسر الصناعة٦٠٩

(٢) الفِرَق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه، وأجازوا فيه مفرداً ذكر ابن جني في: سر الصناعة ٧٥٤ أنَّ العرب لم تنطق به.

(٣) رسمها في الأصل: ذاةِ.

وكان أبو بكر يقول: لهذا جُعِل الواو للجميع في الرفع ولم يُجعَل للتثنية؛ لأنَّ الجَمعَ بالواحد أشْبَه.

فإن قلت: فقد قالوا: مِذْرَوان[1] وثِنَايَين[2] وكِلا؛ كالجُموع نحو: كُلٌّ / ١٠٤أ وفَريق، في أنه صِيغَ للتثنية كما صِيغَ غيرُه للجَمع. فإنَّ ذلك يَقِلُّ بالإضافة إلى ما جاء في الجمع، ومِن ثَمَّ ذَهَبَ البغداذيون[3] ـ فيما أرَى ـ إلى أنَّ (كِلا) لَفْظُ تَثنيةٍ؛ وإنْ لم يَكن ذلك صواباً عندنا.

مسألة

لـمّا كانت الصفةُ كأنها جُزءٌ مِن الموصوف جاز إذا تَضمَّنَت الصفةُ معنى الجزاءِ أن يُجاب بالفاء في قولِه سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّ المَوْتَ الذي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ﴾[4].

وعلى هذا إجازةُ محمد[5] (المرأةُ التي أتزوجُها فهي طالقٌ)؛ جَعَله بمنزلةِ الجزاء، ولم يَجُز ذلك في (هذه المرأة)[6].

---

(١) المذروان طرفا الألية، وهما مما لم ينفرد له واحد. وهو وثنايين من أمثلة سيبويه (٣/٣٩٢) على ذلك.

(٢) على حكاية قول العرب: عقلتُ البعير بِثِنَايَين، أي شددتُ يديه جميعاً بحبل أو بطرفي حبل. وذكره أبوعلي في: البصريات٨١٢، والشعر١١٩، والحلبيات٣٤١

(٣) حكى هذا القول أبوعلي في: الشيرازيات٤١٣، والشعر١٢٦ ولم يَعزُه لاحد وكذلك فعل ابن الانباري في المذكر والمؤنث (٢/٢٧٥) غير انّ الجوهري في الصحاح (كلي) نسبه للفراء وجاء منسوباً له أوللكوفيين في: الإنصاف٤٣٩، وشرح الكافية للرضي (١/٩٣) وإيضاح شواهد الإيضاح٤٠٤، والمقاصد الشافية (١/١٦٤) وتفسير القرطبي (١٠/٢٦١) والخزانه (١/١٤٣) وجاء في: معاني الفراء (٢/١٤٢، ١٨٤) بعض ذلك، وقد رَدَّ أبوعلي هذا القول مفصّلاً في الشعر والشيرازيات، واقتصر في: الإغفال (١/٧٨) والبغداديات٥١٩، والبصريات٧٨٧ على قول البصريين بانَّ (كِلا) مفرد لفظاً مثنًّى معنى، وحكى ابن جني في: سر الصناعة١٥٢ عنهم الإجماع على ذلك.

(٤) سورة الجمعة: (٨) ولابي علي في الآية قول آخر، انظر ما سلف في (٤٧ـب) والتعليق عليه.

(٥) محمد بن الحسن الشيباني الحنفي صاحب أبي يوسف صاحب أبي حنيفة (١٣٥ـ١٨٩) وفيات الأعيان (٤/١٨٤). وانظر هذا القول عند الأحناف في: البحر الرائق (٣/٧) وحاشية رد المحتار (٣/٣٧٨) وأصول السرخسي (٢/٣٢٢) وذكره أبوعلي في: الحجة (١/٤٧).

(٦) أي: هذه المرأة التي أتزوجها فهي طالق. وجواز الأولى فسّره في: الحجة بانّ الجزاء يوجب الشياع والإبهام واستغراق الجميع، ومنه نعلم انّ المنع في الأخيرة لما في اسم الإشارة من تعيين لا يتسق مع الجزاء.

ومن ثَمَّ أجاز يونُسُ(١) النُّدبةَ في الصِّفة، ويَشهدُ عليه للخليل أنَّ الصفة في النداء خاصةً ليست كالموصوف. ألا ترى أنها لا تُبنَى مع المفرد إذا جرَت صفةً عليه.

وكذلك عندي أنَّ صفةَ الفاعلِ والمبتدأِ ونحوِه ضربٌ من الارتفاع زائدٌ على الخمسة التي حَصرَها الشيخُ(٢).

حدَّثَنا أبو الحسين(٣) قال: حدَّثَنا الفَضْلُ بنُ حُبَاب(٤) قال: حدَّثني أبو عثمان المازني قال: حدَّثَني الأخفشُ قال: لمّا ماتَ سيبويه دَخَلْنا منزلَه وفتَّشْنا كُتُبَه، فما رأيتُ / ١٠٤ب شِعراً إلاّ منسوباً إلى قائله، حتى رأيتُ كتاباً مكتوباً على ظَهْرِه: قلتُ:

سَأشْكُرُ عَمْراً إنْ تَراخَتْ مَنِيَّتي ... أياديَ لم تُمْنَنْ وإنْ هيَ جَلَّتِ

أخاً غيرَ مَحجوبِ الغِنَى عن صديقِه ... ولا مُظهرِ الشكوَى إذا النَّعْلُ زَلَّتِ

رأى خَلَّةً(٥) من حيثُ يَخْفَى مَكانُها ... فَكانَت قَذَى عَيْنَيهِ حتَّى تَجلَّتِ(٦)

(١) الكتاب (٢/ ٢٢٦) وخطَّأه الخليل الذي يمنع ندبة الصفة، وحكى المبرد تخطئته عن جميع النحويين، وناقشه أبوعلي فيما حكاه عن يونس. انظر المقتضب (٤/ ٢٧٥) والأصول (١/ ٣٥٨) والبصريات ٦٨٠، والمنثورة٢١٥، وكتابنا (٢١-أ) والإنصاف٣٦٤، والارتشاف (٣/ ١٤٤).

(٢) يريد شيخه ابن السراج الذي جعل الأسماء المرتفعة خمسة اصناف بيَّنها في: الأصول (١/ ٥٨) والموجز٢٩ وافرد أبوعلي الصفة من بين التوابع لانه ياخذ بما حكاه في: الحجة (١/ ٤٠) من قول الاخفش إنّ الصفة لا يعمل فيها عامل الموصوف بل هي تابعٌ لإعرابه لانها نعت، لذا كانت الصفة ضرباً سادساً في المرفوعات عند أبي علي.

(٣) لم أجد فيمن يَروي عن أبي خليفة من يُكنى بذا إلا محمد بن محمد بن بكر الهِزّاني كما جاء في: أمالي الطوسي٣٩٩ ومواضع أخرى منه، ووجدته ذُكر بلا كنية في: تذكرة الذهبي١١١٩، وشرح مايقع فيه التصحيف٣٨٩، وفي شيوخ رباح بن علي بن موسى في: تاريخ بغداد (٨/ ٤٢٩)، وذُكر ابنه أبوعمرو محمد في: السير٩١٣ في ترجمة اخي أبي الحسين وهو أبوروق أحمد المتوفى بعد٣٣٢، وهو أشهر من أبي الحسين، وافدت من الأصول النحوية والصرفية (١/ ٤٨) انّ أحمد من شيوخ أبي علي في: الحجة (٢/ ٦٤، ٤/ ٢٠٥).

(٤) الفضل بن الحباب الجمحي البصري أبو خليفة المحدث الأديب الأخباري (٢٠٦-٣٠٥). المعجم٢١٧٤، والسير ٣٠٢٩.

(٥) بهامش الأصل: خ خلتي. أي أنها رواية نسخة أخرى.

(٦) من الطويل، وهي مشهورة في كتب الأدب واختُلف في قائلها فنسبت إلى أبي الأسود وعبد الله بن الزَّبير وإبراهيم الصولي وغيرهم. انظر ديوان عبد الله بن الزَّبير١٤١، وسمط اللآلي١٦٦.

أنشَدَني:

تَقُولُ وقد تَرَّ الوَظِيفَ وَسَاقَها ... أَلَسْتَ تَرَى أنْ قَدْ أتَيْتَ بِمُؤْيَد(١)

قال ابنُ دُرِيد(٢): رواه: تَرَّ الوَظِيفَ، وغَيْرُه: تَرَّ الوظيفُ، وأتررتُه أنا.

أنشَدَ أبو زيد:

أصبَحَ مِن أسماءَ قيسٌ كقابضٍ ... على الماءِ لا يَدري بِما هوَ قابِضُ(٣)

ولم يَقُل: ما هو قابضٌ عليه؛ لأنه تَقَدَّم ذِكْرُ حرفِ الجر، وهذا يؤكِّد إجازةَ سيبويه(٤): (على مَن تَمْرُرْ أمرُرْ). وإن شئتَ قلت: أراد (قابضُه) فَحَذَف، والأولُ كأنه أشْبَهُ.

مسألة

[ع: قال أبو علي في (المَرِيّ)(٥): ناقةٌ مَرِيٌّ، هو (فَعيل)، وامتَنَعَ مِن أن يكون / ١٠٥أ (فَعُولاً) البتَّة، فقيل له: إنَّ أبا عثمان(٦) أجاز في المرأة البغيّ أن تكون (فَعيلاً) وأن تكون (فَعُولاً)، فأقام على الامتناع مِن إجازةِ ذلك فيها.

(١) من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في: ديوانه٤٥، والمنصف (١/٢٦٩) وانظر فضل تخريج في: الديوان ص٢٠٥، ٢١٥. وجاء في بعض المصادر: بمؤيِد بكسر الياء. وانشده أبوعلي في: العضديات٢٢٢ على أنَّهم سمَّوا الداهية مؤْيَد. وشرح الأعلم البيت فقال: تر: طَنَّ ونَدَرَ لَمّا ضربتُه بالسيف. الوظيف: ما بين الرسغ والساق، وفي اليدين: ما بين الرسغ والذراع. وهو يصف ناقة عقَرَها.

(٢) الجمهرة ٧٨، ٢٣٤ وذكر رواية الرفع وهي رواية أبي عمرو والأصمعي على ما في شرح أشعار الهذليين٥٥١ واللسان (ترر).

(٣) من الطويل، وهو لقيس بن جروة الطائي في: نوادر أبي زيد٢٦٦، والمستقصى (٢/٢٠٨) وبلا نسبة في: المخصص (٣/ ٣١، ٨/١٦) والمجمع (٩/٣٧٩) والبحر (٤/٤٤٢) ورياض السالكين (٧/٣٣٩) وانشده أبوعلي في: الحلبيات١٤٨ على جملة الاعتراض وفي الإغفال (١/٤٠٨) على تعيين لام جواب القسم، وفي الحجة (١/٢٦٠) على التعدية بالحرف وبدونه وهو الوجه الثاني هنا، وانشده فيها (٦/٢٥١) على الوجه الأول هنا من حذف الجارّ لدلالة الجارّ المتقدم عليه.

(٤) الكتاب (٣/٨٠) وسلف في (٦٥-ب)

(٥) المريّ من أمثلة سيبويه ذكرها في (٣/٦٣٧) في سياق كلامه في فَعُول فشرحها بانها التي يَمْريها الرجُل يَستدرها للحلب، وذكرها في: (٣/٦٤٨) في كلامه في فَعيل.

(٦) لم أجدهم رووا عنه إلا فعولاً ومنْعَ فعيل وروَى ياقوت عن الأخفش انه فَعيل، وأكثرهم على الأول. انظر: عمدة الكتاب للنحاس٥٣، وطبقات الزبيدي٨٩، ودرة الغواص٤٢٥، ومعجم الأدباء١٣٧٥،٧٦١، وجوامع=

وقلتُ(١) له أنا أيضاً: وكذلك قالُوا(٢) في قولِ العجّاج:

بَكَيتُ والمُحْتَزِنُ البَكِيُّ(٣)

إنه يجوز أن يكون (البَكيّ): فَعُولاً وفَعيلاً جميعاً، فلم يُجب البتَّة إلى ذاك.

وكنتُ أنا قديماً قبل هذا المجلس بأشهُر قد امتنعتُ عليه أيضاً من ذلك، واحتججتُ بأنه لا يُبْنَى (فَعُول) مما لامُه ياء؛ لئلاّ يَصير إلى مثالِ (فَعيل)، فلا يُعْلَم أيُّ المثالين هو؟ وأوْرَدْتُ عليه في ذلك ما يَشْهَد بِصِحةِ هذا وهو أنهم قالوا: (شَرِبتُ مَشُوًّا)(٤)، وهو (فَعُول) مِن المَشْي، و(هو أَمُورٌ بالمعروف نَهُوٌّ عن المنكر)(٥)، وهو (فَعُول) من النَّهْي، فَتَجشَّموا إبدالَ الياءِ واواً جَلْباً للعادة مخافةَ أن يَصير لفظُ (فَعُول) إلى (فَعيل)، فلا يُعْلَم أيّ المثالَين هو المقصود.

فلا أدري أأقامَ على هذا لأنني أنا بدأتُه بالنَّظَر فيه أم لأنه هو أيضاً يَرَى منه(٦) ويَعتقد فيه ما رأيتُه أنا واعتقدتُه، وعلى أنني وقتَ ما عرضتُه عليه رأياً لي تَتَبَّعَه في الوقتِ تتبُّعَ البادئِ به المستأنِفِ للنَّظَرِ فيه].

= الطبرسي (٢/٤٤٧) وتبيان العكبري٨٩٦، والممتع٣٤٩، والبحر (٦/١٧١) والتخمير٢٥٣، وتفسير البيضاوي والشهاب (٦/١٥٠).

(١) في الهامش بخط الناسخ: ع، أي أنّ القائل هو ابن جني.

(٢) انظر تبيان العكبري٨٦٧ وتهذيب اللغة (١٢/٢٥٦) ومجمع البحرين (بكي).

(٣) من مشطور السريع، وهو للعجّاج في: ديوانه (١/٤٨٠) وتخريجه (٢/٤٠٧) وفي الخزانة (١١/٢٩٤) المحتزن: مفتعل من الحزن، البَكي: الكثير البكاء. بكيت بالضم في الأصل، وفي الديوان بالفتح لأنه يخاطب نفسه.

(٤) المشو دواء يُسْهل، والقول في: إصلاح المنطق٣٣٥، وسر الصناعة٥٨٩، والعين (٦/٢٩٤) واللسان (حسا) و(مصا).

(٥) جاء في: إصلاح المنطق٢٢٣، ٣٣٥، وسر الصناعة والبصائر (٤/٢٤١) وشرح الشافية (٣/١٤٢، ٢١٤) والصحاح (نهي).

(٦) كذا، ولم أجده في المعاجم.

مسألة

/ ١٠٥ب سألَني بعضُهم عن قولِ الله سبحانه: ﴿خالدينَ فيها ما دامَت السَّماواتُ والأرضُ﴾(١)، وهو يريد التأبيد، ونحن نَعْلم أنَّ السماواتِ والأرضَ لا تَبقَى أبداً.

والجوابُ أنَّ الغرَض هنا التأبيدُ لا محالة، وإنما جازَ هذا مِن قِبَلِ أنه شاع واطّرد في اللغة استعمالُ هذا ونحوِه في موضعِ الأبَدِ بلا غاية؛ ألا تَراهم يقولون: «لا أكلِّمُكَ ما طار طائرٌ»(٢)؛ وهم يريدون: أبَدَ الدهر وإن لم يَطِر طائرٌ فيما بَعْد، و«لا أكلِّمُكَ سِنَّ الحِسْل»(٣)؛ وإن لم يَبْقَ في الدنيا حِسْلٌ يَسقطُ له سنٌّ أو تَثبُت، و«لا أُكلِّمُك ما بَلَّ بَحْرٌ صُوفَةً»(٤)؛ وإن لم يَبق في الدنيا بحرٌ ولا صوفةٌ أصلاً، وأمثالُه كثيرة.

فلمّا شاع هذا ونحوُه عنهم واستُعمِلَ استعمالَ الأبَدِ البتَّة إلى غَيْرِ غايةٍ، وكان القومُ إنما خُوطِبُوا بِلُغَتِهم التي يَتَعاطَون بينهم ويعتادونها في مُحاوَرَتِهم جاز أن يُقال: «ما دامَتِ السماواتُ والأرضُ»؛ وهو يريد: أبَدَ الأبِيْدِ(٥) البتَّة.

ووجدتُ في الشعر أيضاً نحواً مِن هذا، وهو قولُ الشاعر:

أُحِبُّ رَيَّا ما حَيِيتُ أبَدَا ولا أُحِبُّ غَيْرَ رَيَّا أحَدَا

فـ(أبَدا) بَدَلٌ مِن (ما حَيِيت)، وإنْ حُمِلَ هذا على حقيقةِ الظاهرِ فسَدَ؛ وذلك أنه لا يُبْدَل الأكثرُ مِن الأقل، إنما العُرْفُ إبدالُ الشيءِ مِن الشيء، / ١٠٦أ والثاني هو الأولُ أو

(١) سورة هود: (١٠٧، ١٠٨) وجواب أبي علي احد وجوهٍ مذكورة في توجيهها. انظر معاني الفراء (٢/ ٢٨) وتأويل المشكل٧٦، وأمالي المرتضى (٢/ ٩٠) ومجمع البيان (٥/ ٢٧١).

(٢) المثل في: المقتضب (٤/ ٩١) وإعراب القراءات لابن خالويه (٢/ ٤٣١) والتمام١٦٢، وأمالي ابن الشجري (١/ ٢٨٥) ولم أجده في كتب الأمثال.

(٣) في: المستقصى (٢/ ٢٤٤) ومجمع الميداني (٣/ ١٧٥) والصحاح والمقاييس واللسان والقاموس والتاج (حسل)، والحسل فرخُ الضب حين يخرج من بيضته والضب يُعرف بطول العمر، وسنُّه لا تَسقط حتى يموت.

(٤) في: البيان والتبيين (٣/ ٧) والحيوان (٤/ ٤٧٠) وإصلاح المنطق٣٩٣، والمستقصى (٢/ ٢٤٦) ومجمع الميداني (٣/ ١٨٣) واللسان (صوف) والمقاييس (بلل) وجاء المثل في احلاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع نعيم بن مسعود وحصين بن نضلة الأسدي وبني ضمرة بن بكر فيما رواه ابن سعد في: الطبقات (١/ ٢٧٤-٢٧٥). والصوفة واحدةُ صُوفِ البحر وهو شيء على شكل الصوف الحيواني.

(٥) أبد الأبيد: أبداً، وانظر غريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ٨٠) واللسان (أبد)

بعضُه، فأمّا أنْ يَكونَ الثاني أكثرَ مِن الأول ففاسدٌ؛ لأنه ضِدُّ التَّخصيصِ المُفيد، ونحن نَعْلم أنَّ مُدَّةَ حياةِ الإنسانِ إنما هي واحدٌ مِن هذه الأعمار، ولا يَكونُ عُمرُ أحَدٍ امتدادَ هذا الدهرِ، هذا محالٌ.

فإذا جاز أن يُوقَعَ ما هو عبارةٌ عن مائة سنةٍ أو نحوها على الدهر والأبَدِ للعُرْف وجاري العادةِ كان إيقاعُ مُدةِ بقاءِ السماواتِ والأرضِ على امتداده وطُوله وتَراخيه على الدَّهر المؤبَّدِ أسْوَغَ، وهذا واضح.

وأصْلُ ذلك أنَّ العربَ تُوقِعُ لَفْظَ الكُلِّ على البَعض، ولَفْظَ البعضِ على الكُل، وذلك معروف، فهذا مما وُضِعَ فيه لفظُ الكُل على البعض، والكثير على القليل لِضَرْبٍ مِنَ المبالغة والتعظيم، فاعرِفْه.

ساعدةُ بنُ العَجْلان الهُذَليّ[١]:

فمالَكَ إذْ مَرَرْتَ على حُنَيْنٍ كَظيماً مِثْلَ ما زَفَرَ اللَّهيدُ[٢]

(مِثْل) صفةُ مصدرٍ محذوفٍ منصوبٍ بفعْلٍ دَلَّ عليه (كظيماً)؛ أي: تَزفِر زَفيراً مثلَ ما زَفَرَ اللهيدُ، ويجوز أن يكون (مِثل) حالاً؛ أي: ذا مِثْلَ ما زَفَرَ اللهيد. ولَهَدَه الحِمْلُ: أي ضغَطَه فانفَضَخَ لحمُه ولم يَنشقَّ جِلدُه، وحُنين: ماءٌ قريبٌ من مكة[٣].

/ ١٠٦ب مسألة

(هذا حُلوٌ حامضٌ)[٤] لا يكونُ في كلٍّ واحدٍ من الصفتَين ضميرٌ[٥]؛ لأنه ليس

---

(١) أحد بني خُثيم بن عمرو بن سعد بن هُذيل، شاعر مخضرم. انظر: معجم الشعراء المخضرمين١٧٨

(٢) من الوافر، وهو لساعدة بن العجلان في: شرح أشعار الهذليين٣٣٤، وفيه: اللهيد الذي يَضغطه الحِملُ فيَنفضخ لحمُه ولا يُشق جلده حتى يَشتكي لذلك فؤاده، كظيم: ساكت على حزن، زَفَر: تنفس، حُنين: ماء قريب من مكة، يقول: مالَكَ وردتَ به زفّاراً مثقّلا. والشاعر يخاطب رجلاً من أعدائه نجا وحده من القتل.

(٣) أخْذُه واضحٌ من السكري شارح الأشعار، وحمْلُه على الحال هو ما ذهب إليه السكري حيث قال: "يقول: مالَكَ وردتَ به زفّاراً مُثقلاً".

(٤) انظر التعليق عليه (٧١-أ) وسيكرر أبوعلي أكثر المسألة بلفظ آخر في (١٨٧-أ) وهي كذلك بعبارة مبسوطة في: الحجة (١/١٩٨-٢٠٣) وبعضه في: المنثورة٣٢

(٥) أخذ بهذا القول في توجيه شاهد في: الشعر٢٣٩، وحكى الباقولي في الإعراب المنسوب١٧١ هذا القول عن ابن جني.

أحدُهما خبراً على انفراده، ولا يَرفَعُ المبتدأُ خَبَرَين؛ لأنه مُشَبَّهٌ بالفاعل، ولا يَكونُ أحدُهما تابعاً بَدَلاً من الآخَر؛ لأنَّ الأولَ مُرادٌ كما أنَّ الثانيَ كذلك، ولا صِفةً أيضاً لأنَّ (الحلو) ليس بـ(الحامض)، وإنما يُخْبَر عن الأول[١] أنه قد جَمَعَ الطَّعمَين، ولا مَدْخَلَ لشيءٍ من باقي التوابعِ هنا؛ فثبَتَ إشكالُ المسألة.

ولا يَكونُ (حامض) خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ وأنت تريد هذا المعنى؛ لأنَّ الكلامَ يَصير جملتَين، وإنما المرادُ أنه قد جَمَع الطعمَين وهو جملةٌ واحدة.

فإن قلتَ: أجْعَلُ موضعَ الاسمَين رفعاً لوقوعهِما موقعَ الواحدِ المرفوعِ؛ كالجملةِ إذا وقعَتْ مَوْقِعَ المفرد، فبعيدٌ لأنَّ هذا ـ وإن أشبَهَ الجملةَ من حيث كان اسمَين ـ فليس كالجملة؛ ألا تَراك لو سمَّيتَ بـ(عاقلةٍ لبيبة)[٢] لأعربْتَ، والجُمَلُ لا [تُعرَب][٣].

ومما تَقول في هذا أنَّ الجملةَ إذا جاز وقوعُها مَوْقِعَ المفردِ كان وقوعُ هذا موقعَه أجوزَ، والجملةُ لا تَقَعُ فاعلةً، وقد وقَعَتْ خبراً عن المبتدأ، فهذا أجدَرُ بالجَواز.

وأشدُّ من هذا وقوعُ الجملةِ خبراً لـ(أنَّ)، وقبَّحَه ظهورُ النصب[٤]؛ / ١٠٧أ لأنَّ الناصِبَ لا بُدَّ له من مرفوع. وأجاز أبو الحسن[٥] (إنَّ قائماً أخواك)، ولم يُجزه أبو عثمان[٦]. وإذا جاز أنْ تَقع الجملةُ خبراً لـ(أنَّ) فوُقوعُ الفاعلِ ـ أعني (أخواك) ـ نائباً عن الخبرِ أسوغُ، وأبو بكر مع أبي عثمان في هذا. وقد أجمَعُوا على أنَّ الفاعلَ سَدَّ مسدَّ الخبرِ في (أقائمٌ أخواك؟)، فكذاك يَسد مسدَّ خبرِ (إنَّ) في (إنَّ قائماً أخواك)، فهذا أشبَهُ لأنه مفرد، والجملةُ لا تكون فاعلة.

ولا يكون أيضاً ضميرُ المبتدأ في (حلوٌ حامضٌ) جميعاً؛ لأنَّ عَمَلَ اسمَي فاعلٍ في

---

(١) يعني المبتدأ.

(٢) الكتاب (٣/٣٢٩) والمقتضب (٤/١٢) والأصول (٢/١٠٥).

(٣) متن الأصل: تُغيَّر، وكتب الناسخ بالهامش: كـ والجمل لا تُعرَب صح، أي كذا في الأصل والصحيحُ والجمل....

(٤) أي في اسم إنَّ.

(٥) سبق التعليق عليه وتخريجه في (٧٣-أ).

(٦) ذكره أبوعلي في (٥٧-أ) فانظر تخريجه.

فاعلٍ واحدٍ لا يجوز، ولا يَعمل عاملان في معمولٍ واحد. فإذا فسَدَ هذان[1] ثَبَت أنه لا ضميرَ فيهما ولا في واحدٍ منهما؛ لأنه ليس وحدَه خبراً.

وإذا جاء في الصفات ما لا ضميرَ فيه؛ نحو: مررتُ برجُلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدَين[2]، ومررتُ برجُلَين مسلمٍ وكافرٍ[3]، فهذا أولى؛ لأنَّ خبر المبتدأ لا يَلزم أن يكون فيه ضمير؛ نحو: زيدٌ أبوك.

مسألة

(مَدْيَن): مَفْعَل[4]، وَصَحَّ للعَلَمية، وليس بـ(فَعْيَل)؛ لأنه مفتوحُ الأول.

وذَكَرَ أبو إسحاق[5] أنَّ (ضَهْيَا)[6]: فَعْيَل، وهو خَطَأ، وكانَ يجبُ أن نُخْرِجَه في المسائل[7].

و(مَرْيَم) كـ(مَدْيَن).

(١) الأول أن يكون في كل واحد ضمير والآخر أن يكون فيهما ضمير واحد، وفي الحجة احتمالان آخران نقَضَهما.

(٢) في الحجة: "ألا ترى أنه لا عائد في: لفظ هذه الصفة إلى الموصوف وإنما يرجع إليه الذِّكرُ في المعنى كأنك قلت: لا قاعدٍ أبواه". وفي الأصول (٢/٣٠٧): ليس في قاعدين ضمير يرجع إلى رجل، وهو قول المازني ومن يرضى بقوله. وانظر كتابنا (١٣٥–أ، ١٨٧–ب) وشرح السيرافي (٦/٦٨) والخزانة (٥/٨٧).

(٣) الكتاب (١/٤٣١، ٢/٨) والمقتضب (٤/٢٩٠).

(٤) قال في المقاييس إن الياء في مدين ومريم أصلان، وأجاز غيرُه أن تكون على فَعْيَل، ومقالة أبي علي في مريم هي للمبرد. انظر: المقتضب (١/٢٤٦) والخصائص (٣/٣٥) وشرح الكافية (٣/٢٦٣) وشرح الشافية (٢/٣٩١).

(٥) بدأ الزجاج في: معانيه (٢/٤٤٣) بأنّ ضهيا فَعْلاً ثم أجاز أنها فَعْيَل واحتج لها، والأول أي زيادة الهمزة قول سيبويه وعليه الجمهور وبه أخذ أبوعلي في: المقاييس٦١، والتعليقة (٤/٢٩٨) والحجة (٤/١٨٩) التي حكى فيها قول أبي إسحاق ولم يُسمِّه وردَّه مفصَّلاً، وانظر الكتاب (٤/٢٤٨، ٣٢٥) والأصول (٣/١٨٧، ١٩٠) والمنصف (١/١١٠) والخصائص (٣/١٤٧) والمبهج٢٢٤، وسر الصناعة١٠٨، والمحكم (٤/٢٦٦) والتهذيب (٦/٣٦٠) وتحقيق د. الدالي بهامش الاستدراك٣٩٣ الذي انتهى فيه إلى صحة قول الزجاج دون قول سيبويه ومن تابعه.

(٦) هي التي لا تحيض ولا يَنبت لها ثديان وهي شجر. تفسير غريب سيبويه٤٠

(٧) يريد كتابه الإغفال؛ الذي ذَكَرَه بعنوان المسائل المصلحة وتتبَّعَ فيه كتاب شيخه أبي إسحاق معاني القرآن، وخلا الإغفال من هذه المسألة غير أنه استدركه في الحجة، ثم سلخها الباقولي وجعلها في الاستدراك. انظر الحلبيات٢٦٢، ٣٧٧، ومقدمة الإغفال (١/٢٧) والاستدراك٣٩٢

مسألة

/ ١٠٧ب قولُ النبي عليه السلامُ: «إنَّكم لَتَرَونَ ربَّكم كما تَرَوْنَ القَمَرَ ليلةَ البدرِ لا تُضَامُون في رؤيتِه»[(١)]، حَذَفَ المفعولَ الثاني لطُولِ الكلام وإفادته التأكيدَ[(٢)]؛ أي: يَعْلمونه مُتَيقَّناً غيرَ ذي شُبهة، وأن يَكون هذا الكلامُ أغنى غَنَاءه ونابَ عنه[(٣)].

مسألة

«ذَكاةُ الجَنينِ ذَكاةُ أُمِّه»[(٤)]، حُكيَ لنا عمَّن لا أسكُنُ إلى روايته أنه قد رُوِيَ: «ذكاةُ[(٥)] الجنين ذكاةَ أمِّه» بالنصب. فإن صَحَّ فهو على ما يَقولُه أصحابُنا لا غيرُ.

(١) جاء في صحيح البخاري في موضعين (١/١٠٥، ٣/١٩٢) ومسلم (١/٤٣٩) ورُوي (تضامون) بضم التاء وفتحها مع تشديد الميم، ورُوي أيضاً كروايته هنا بضم التاء وتخفيف الميم، وجاء في: إصلاح غلط المحدثين للخطابي٦٦، وفتح الباري (١٣/٤٢٧) انَّ رواية التشديد بمعنى لا تجتمعون لرؤيته من جهة، وامّا الثانية فالمعنى انكم لا تُظلمون فيه برؤيةِ بعضكم دون بعض فإنكم ترونه في جهاتكم كلها. والحديث لتعلقه بأمر الرؤية موضعُ خلاف بين العلماء. وذكر أبوعلي الحديث في: الحلبيات٦٤ وحمله بعبارة مبسوطة على وجهين احدهما المذكور هنا والآخر على حذف المضاف اي: ترون علِم ربكم، وحكى المرزوقي عنه الأول في الأزمنة (١/٩٩).

(٢) اي ترى قلبية بمعنى تعلم، وحذف مفعولها الثاني لطول الكلام بقوله (كما ترون القمر) الذي هو تأكيد وتشديد للتيقن.

(٣) في الهامش بخط الناسخ: هذا رأي المعتزلة. انظر فضل الاعتزال١٥٨، والرسالة السعدية للعلامة الحلي٣٩، والمجازات النبوية٤٥

(٤) جاء حديثاً في: الترمذي (٤/٦٠) وأبي داود (٢/١١٥) والإمام احمد٨٠٣، وذكر ابن حجر في: تلخيص التحبير (٤/١٥٧) انه رُوي عن بعض الصحابة موقوفاً، وجاء في: شرح الزرقاني (٣/١١١) انَّه رُوي بالنصب على الظرفية ثم نَقل عن الخطابي وغيره انَّ رواية الرفع هي المحفوظة، ثم قال: "ومن بعيد التاويل قول ابي حنيفة: المعنى على التشبيه؛ اي مثل ذكاتها او كذكاتها، فيكون المراد الحي لحرمة الميت عنده. ووجْه بُعده ما فيه من التقدير المستغنى عنه؛ لانَّ التقدير: ان يُذكى ذكاة مثل ذكاة امه، ففيه حذف الموصول وبعض الصلة وهو (ان) والفعل بعدها، وهو لا يجوز وفيه تكثير الإضمار... فرواية النصب إما على الظرفية كما مر أو على التوسع نحو: (واختار موسى قومه)؛ اي: ذكاته في ذكاة امه. وكلٌّ منهما أولى لقلة الإضمار". وذكر انَّ ابا حنيفة قد انفرد بهذا القول عن صاحبيه وغيره من العلماء، وهذا يُفضي إلى انَّ قول ابي علي (اصحابنا) لا يخلو من توسع. وانظر عون المعبود (٨/١٨) وتحفة الاحوذي (٥/٤١) والنهاية في الغريب (٢/١٦٤) وشرح اللمع للباقولي٢٩٠

(٥) الأصل: ذكاةَ بالنصب، ولا وجه له فالكلام على نصب (ذكاة) الثانية لا هذه، وعليه ما في المصادر المذكورة.

والمصدرُ مضافٌ إلى المفعول، والفاعلُ محذوفٌ كقوله: ﴿مِنْ دُعاءِ الخَيرِ﴾(١)، و(ذكاة) الثاني منتصبٌ بالمصدرِ الأول؛ لأنه لا يَجوز أن يكون انتصابُه لأنه خبرٌ أو في موضعِ الخبر؛ فتقديرُه: أن يُذكّى الجنينُ ذكاةً مِثْلَ ذكاةِ أمّه مشروعٌ أو مأخوذٌ عليكم أو نحو ذلك؛ كقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ﴾(٢)؛ أي: كتابةً ككتابته على الذين من قبلِكم.

وحُذِفَ خبرُ المبتدأ كما حُذِف المفعولُ الثاني في قوله: (تَرَوْنَ / ١٠٨أ رَبَّكُم)(٣)؛ ألا تَرى أنَّ ما ذكَر مِن قوله: (ذكاةَ أمّه) تسديدٌ لخبرِ المبتدأ وذِكْرٌ لِما يَدل عليه؛ كقوله: (كما تَرَون القمرَ ليلةَ البدر لا تُضامُون في رؤيته)، فلمّا طالَ الكلامُ وأغنَى غناءَ الخبرِ وسدَّ مَسدَّه لم يَحتجْ إلى الخبر؛ ومَن رأى أنَّ المفعول الثاني هناك مضمَرٌ مرادٌ(٤) كان خبرُ المبتدأ مراداً عنده هنا.

مسألة

يَقبُحُ وصفُ القديمِ سبحانه بـ(عَلاّمة)؛ لقُبْحِ لَفْظ التأنيث(٥)، قال سبحانه: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَّ إِنَاثاً﴾(٦)؛ يُريد اللاتَ والعُزَّى ومناةَ الثالثةَ الأُخْرَى.

ومِن تأنيثِ اللفظ:

وما ذكَرٌ فإنْ يَكْبُرْ فأُنثَى(٧)

---

(١) سورة فصلت: (٤٩) وكثُر استشهاد أبي علي بها على إضافة المصدر إلى المفعول وحذف الفاعل من اللفظ على تقدير: لا يسأم الإنسان من دعائه الخير. انظر الشعر٣١١، ٥٩١، والبغداديات٣٥٧، ٥٩١، والبصريات ٧٥١، والحلبيات٢٩٢، والإيضاح١٨٤، والشيرازيات٨٩،٢٥١، والإغفال (٢ / ٢٠٥) والحجة (١ / ٢٥، ٢٣٣، ٣ / ٢١١) وغيرها، والبصريون يمنعون حذف الفاعل وهذا من القليل الذي يجيزون فيه ذلك.

(٢) سورة البقرة: (١٨٣) وحملها على هذا في: الإيضاح١٩٤.

(٣) من الحديث الذي ذكره في المسألة السابقة.

(٤) بيان هذا في الحديث ذكره في: الحلبيات٦٥، وانظر شرح اللمع للباقولي٢٩٠–٢٩١

(٥) في: تفسير الرازي (١٢ / ١٢٤) أنّ المنع مجمع عليه، وحكى السري الرفاء في: المحب (٤ / ١٢) هذا المعنى عن ابن جني سماعاً.

(٦) سورة النساء: (١١٧) واستشهد بها في: الحجة (٢ / ٥٥) على تانيث آلهة المشركين لفظاً.

(٧) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

شديد الأزْم ليس بذي ضروسِ =

وقول العجّاج:

وكُلُّ أُنْثَى حَمَلَتْ أحْجارًا[١]

وأنشَدَ أبو بكر:

إنِّي رأيتُ بَني سَلمَى بِمَنْزِلَةٍ مِثل القُرَادِ علَى حالَيْهِ في النَّاسِ[٢]

أي: هو ما دام صغيراً قُرادٌ، فإذا كبُرَ صار حَلَمة.

والهاءُ[٣] لا محالةَ للتأنيث؛ لأنك لو سمَّيت بـ(علاّمة) لم تَصْرِف معرفةً.

مسألة

حَكَى الكسائيُّ[٤]: نِعْمَ الرجُلُ يقومُ وعِندَك، وقال: معناه: رجُلٌ يَقومُ ورجُلٌ عِندَك،

= وهو بلا نسبة في: شرح المفضليات للأنباري٣٦٠، والمعاني الكبير٦٣٢، والتمام٨٥، والسمط١٧٥، والتنبيه والإيضاح (٢/٢٨٤) وشرح شواهد الإيضاح٤٤٣، وإيضاح شواهد الإيضاح٦٦٠، والمخصص (١٦/١٠٢) والصحاح واللسان (ضرس). وجاء آخره في بعض المصادر (لي له ضروسُ) وخطّأها ابن بري في التنبيه، وفي الأصل: يكبَر بفتح العين، وصوابه بضمها لانه يأتي ككرُم بمعنى عظُم، وكفرِح بمعنى طعن في: السن، والأول هو المراد. وانشد ابو علي البيت في: التكملة١٢٧، والبصريات٣٨١ على التانيث اللفظي لما تلحقه العلامة في آخره وذكر انه لُغز، وانَّ الشاعر يريد القُراد لانه إذا كان صغيراً سُمِّي قُراداً فإذا كبُر كان حَلَمة. والقُراد دُويبة.

(١) الرجز للعجاج في: ديوانه (٢/١١٧) والمذكر للسجستاني١٧٨، والمعاني الكبير١١٠٣، والمذكر لابن الانباري (١/٥٦٧) والمخصص (١٦/١٠٣، ١٧/٧) والمحكم (٢/٣٥٩، ٣/٥٠) واللسان والتاج (أنث) و(حذذ) و(حجر) وبلا نسبة في: ازمنة المرزوقي (١/١٣٢)، وفي المحكم واللسان (الأخير) معنى آخر أظنه سهواً وتصويبه ما في: المخصص. وانشده أبوعلي في: الحجة (٢/٥٥) على تانيث لفظ المنجنيق فسمّاها الراجز انثى.

(٢) من البسيط، وهو بلا نسبة في: السمط١٧٥، وشرح شواهد الإيضاح٤٤٣، وإيضاح شواهد الإيضاح٦٦١ والمخصص (١٦/١٠٣)، وانشده ابو علي في: التكملة١٢٧ لِما ذكره هنا.

(٣) في علامة.

(٤) عن الأصول (١/١١٨) غير انّ محققه حرَّف ما في الأصل، وحكاه أبوعلي في: البصريات٨٣٨ وناقشه مفصلا ومنه ما جاء هنا، وقول الكسائي في: مجالس ثعلب٦٢، ومجالس العلماء٩٥، ومعجم الأدباء٥٤٧، والإعراب المنسوب٣٠٥ عن البنصريات، والمسألة على حذف المخصوص المرفوع وإقامة صفته مقامه سواء أكانت الصفة فعلاً كيقوم أم ظرفاً كعندك. وثعلب في مجالس العلماء يحكي جوازها عند الجميع على اختلاف في التوجيه.

كان جائزاً. وإنْ حَذَفَ المنصوبَ المفسِّرَ / ١٠٨ ب لم يَجُز(١)؛ لأنه للبيان وليس في صِفَتِه من البيان ما فيه؛ لأنَّ (يقوم وعندك) لا يَختصّان برجُلٍ دون غيره من المذكَّرين، وإنما حَذَف المرفوعَ وأقام صِفتَه مقامه؛ لأنه إذا جاز حذفُه البتَّة نحو: ﴿نِعْمَ العَبْدُ﴾(٢) كان حذفُه مع إقامةِ صفتِه مقامَه أجدرَ، والمنصوبُ إنما ذُكِر للبيان، فلا يَليق به الحذف. أوَ لا [تراك](٣) لو قلت: نِعْمَ قامَ، أو نِعْمَ عندَكَ؛ وأنت تريد: (رجُلاً قام) لم يَجُز؛ لإشكالِ حالِ المحذوف.

وأمّا حَذْفُ المخصوصِ(٤) المرفوعِ فكثيرٌ، منه: ﴿ومِنْ آياتِهِ يُرِيكُمُ البَرْقَ﴾(٥)، ﴿وإِنْ مِنْكُمْ إلاّ وَارِدُهَا﴾(٦)، وغيرُ ذلك.

قال بعضُهم(٧) في حديث رُوي عن النبي عليه السلام: «أنَّه أمَرَ بعضَ أصحابِه أن يَشتريَ لفاطمةَ عليها السلام سِوارَ عاجٍ»(٨): العاجُ:الذَّبْل(٩)، ولا يَكون ما(١٠)

(١) وهذا المنع للكسائي أيضاً ومثاله في الأصول: نعم رجلاً قام ويقوم. وخرجه محققه من شرح ابن يعيش (٧/١٣٤) وانظر تعليق الباقولي في الإعراب المنسوب.

(٢) سورة ص: (٣٠، ٤٤) واستشهد به أبوعلي لحذف المخصوص لتقدم ذكره في: الشعر٣٨١، والبغداديات ٢٠٣، ٢٥٣، والبصريات٨٤٧، والإيضاح١٢٨، والشيرازيات٤٨٨، والإغفال (١/٣٥٨، ٢/١٠٨).

(٣) الأصل: يزال، ولا معنى له.

(٤) ليس مراده المخصوص بعد نعم وبئس فقط، بل كل ما خُصِّص بصفة أوغيرها من المخصِّصات، وانظر مواضع كلامه على هذا الحذف في التعليق على الآية (١٥٩) من النساء في (٦٧-ب)

(٥) سورة الروم: (٢٤) أي على حذف الموصوف والتقدير: آية يريكموها البرق. وبه قال في: الشعر٣٠٧، والبصريات٢٤٧، والبغداديات٢٤٥، ٣٩٦، وفيها٥٦٨ أجاز وجهين آخرين.

(٦) سورة مريم: (٧١) والتقدير: وإن منكم أحد إلا، وهو قوله في: التعليقة (١/٩١) والبصريات٧٨٩، ٨٤٠

(٧) جاء في غريب ابن الجوزي (٢/١٣٣): "وقال الأصمعي: المراد بالعاج هاهنا الذبل". وحكى الهروي في: الغريبين١٣٤٠ هذا عن ابن قتيبة ولم أجده في غريب الحديث.

(٨) جاء في: مسند الإمام أحمد١٦٥٤، وسنن أبي داود٧٨٢، والتاريخ الكبير للبخاري (٤/٣٦) والمعجم الكبير (٢/١٠٣) والنهاية (٣/٢٤٥) ولفظه: (يا ثوبان اشتر لفاطمة قلادة من عَصَب وسوارين من عاج)، وجاء بلفظ: (اشتر لفاطمة سواراً من عاج) في: الغريبين وغريب ابن الجوزي والتهذيب (٣/٤٩) والمدخل إلى تقويم اللسان٢٨٣

(٩) الذبل: جلد السلحفاة البحرية أو البرية يُتخذ منه الأسورة والأمشاط. وانظر: تنبيهات ابن حمزة١٥٤

(١٠) الأصل: إلاّ ما، و(إلا) زائدة لا يصح المعنى بها؛ لأنَّ المراد أنها ليست من الأنياب التي هي في حكم الميتة=

يُخْرَط من الأنياب؛ لأنه مَيْتة.

ويَدلُّ على بُطلانِ هذا قولُ الشاعر:

تَرَى العَبَسَ الحَوْليَّ جَوْناً بِكُوعِها   لَها مَسَكٌ[1] مِن غيرِ عاجٍ ولا ذَبْلِ[2]

فالعاجُ غيرُ الذَّبل.

الطبريُّ[3] عن الأعمش قال: قال رسول الله صلّى الله عليه: «إنَّ الدعاءَ هو العبادة، ثم قَرَأ: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكم﴾ إلى قوله: ﴿دَاخِرِينَ﴾[4]».

ورَوَى عن الحسن[5] في قوله: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكم﴾: / ١٠٩أ (اعْمَلُوا وأبْشِروا فإنه حقٌّ على الله أنْ يَستجيبَ للذين آمَنُوا وعَمِلُوا الصالحاتِ ويَزيدَهُم من فَضْلِه).

= عند القائل؛ فهي نجسة عنده. فكيف يأمر الرسول ﷺ بشرائها؟ وقد وجدت الأزهري يقول في: التهذيب (٣/ ٤٩): "ولم يُرِد بالعاج ما يُخرَط من أنياب الفيلة؛ لأنَّ أنيابها ميتة". والأحناف يرون طهارة العاج، وانظر الخلاف في معنى العاج وطهارته في: مبسوط السرخسي (١/ ٢٠٤) فتح الباري (١/ ٣٤٣) والبحر الرائق (١/ ١٨١).

(١) أشار الناسخ في الهامش إلى أنه كذا في الأصل وفي نسخة: مسكاً. وهي رواية الديوان.

(٢) من الطويل، وهو لجرير من قصيدة في: تذييل ديوانه٩٥١، وغريب الحديث لأبي عبيد (٢/ ٢٧٦) والمعاني الكبير٥٧٠ والكامل٨٧٤، ومنتهى الطلب (٥/ ١١) والتهذيب (١٤/ ٤٣٣) والصحاح والمقاييس واللسان (عوج، مسك) وبلا نسبة في: الاشتقاق٤٥، ٢٧٥. العَبَس: فسَّره أبو عبيد بجفاف أبوال الإبل وأبعارها على أفخاذها من كثرة الشحم. وأما المَسَك فهي جمع مَسَكة وهي السوار أو الخلخال من القرون والعاج، الحَولي: مرَّ عليه حَول، الجون: المراد هنا الأسود. وجرير يهجو أم البعيث الشاعر.

(٣) أبوجعفر المفسِّر روى الحديث بطرق أكثرها عن الأعمش في: تفسيره (٢/ ١٦٧، ١١/ ٧٣) وبلا سند في: (٧/ ٤٦٧)، وهو في: مسند الإمام أحمد١٣٣٧، ١٣٤٠، وسنن الترمذي (٥/ ٣٤٩) وأبي داود٢٧٧، والنسائي (٦/ ٤٥٠) وابن ماجه١٢٥٨

(٤) سورة غافر: (٦٠) وتتمتها: ﴿إنَّ الذين يَستَكْبِرُونَ عَن عِبادتي سَيَدْخُلُونَ جَهنَّمَ داخِرِينَ﴾.

(٥) رواه عن الحسن البصري الطبريُّ في: تفسيره (٢/ ١٦٧) والطبراني في: كتاب الدعاء٢٤، وهو في: الكشاف (٤/ ١٧٥) والبحر (٧/ ٤٥٢)، وكلمة (روى) في الأصل لم تُضبط فجعلتُها للمعلوم لرواية الطبري لقول الحسن بعد الحديث.

مسألة

حلَّةَ الغَوْرِ(١)

متعلِّقٌ بما في (كائنٌ) من المعنى؛ كما يَتعلَّقُ به الحالُ، ولا يَجوز أن يكون (حلة الغَور) و(مُنْخُل) جميعاً خبرَين كـ(حلوٌ حامضٌ)(٢)؛ لأنَّ مَعنى الشعر إنما هو على تشبيهه بالمُنخل، لا على استقرارها في ذلك المكان.

ولا يَمتنعُ أن يَكون (حِلَّة الغَور) [حالاً](٣) من (مُنخل)؛ كأنك أردتَ: مُنخلٌ في حِلةِ الغَور، فيكون بمنزلةِ: (فيها قائماً رجُلٌ)(٤)، ويكون العاملُ فيه أيضاً (كائنٌ)؛ لأنه كما انتَصَب الحالُ مِن اسمِها كذلك تَنصبُه عن خبرِها؛ لأنها تَعمل فيهما جميعاً(٥)، فيكون الحالُ في ذلك كالحالِ من الفاعلِ والمفعول.

وأنشَدَ البغداذيون(٦):

حَلَّتِ الغَورَ

فيكون (حلَّت الغور) في موضعِ نَصْبٍ على الحال مِثْل: في الدار قائماً رجُلٌ؛ لأنه صفةٌ لـ(مُنخل) في المعنى.

---

(١) يشير إلى بيت من الطويل، وهو بتمامه:

سرَى بعدما غار الثُّريّا وبعدما   كأنَّ الثريّا حِلَّةَ الغَوْرِ مُنْخُلُ

وهو لبشر بن عمرو بن مرثد في التاج (حلل)، وبلا عزو في: الكتاب (١/٤٠٥) والأصول (١/١٩٨) وشرح السيرافي (٦/٢٧) وتحصيل الأعلم ٢٣٠، والأزمنة للمرزوقي (١/٣٠٦) والمقاييس (حلل)، وانشده ابو علي في: الشعر٣٤٧، والبصريات٥٠١ لما ذكره هنا من توجيهات، وفي الحجة (٤/٣٦٨، ٥/٣٥٩) على سَرَى الثلاثي. قال الأعلم: وصَفَ طارقاً في الليل بعد ان غارت الثُّريّا أولَ الليل وذلك في استقبال زمن القيظ، وشبَّه الثريا في اجتماعها واستدارة نجومها بالمُنخل.

(٢) انظر التعليق عليها في (٧١–أ،١٠٦–ب)

(٣) الأصل: حلةَ الغور حالٌ، ولا معنى لهذا الضبط.

(٤) في انّ الصفة إذا تقدمت على موصوفها نُصبت حالاً لعدم جواز تقدم الصفة على الموصوف. انظر: الكتاب (٢/٥٨،٨٨،١٢٤،٣٣٥) والمقتضب (٤/١٩١) والأصول (١/٢١٥) والخصائص (١/٢١٤) وذكره أبوعلي وما يجوز فيه ويمتنع في: الإيضاح٢٢٠، والإغفال (١/٣٣٣) والبغداديات٢٨٥

(٥) حكى عمل الناسخ في معموليه معاً عن سيبويه وابن السراج في: التعليقة. انظر التعليق السالف على قول المازني فيه (٥٧–أ).

(٦) ذكر في البصريات انّ القُطْرُبُليّ حكى هذه الرواية عن ثعلب، وردَّها هناك بالمقالة نفسها.

فإن قلتَ: إنه ماضٍ. فإنه يَكونُ على إرادة (قد)، ويكونُ أيضاً على إضمارِ اسم؛ كما قال أبو الحسن[1] في قوله: ﴿حَصِرَتْ صُدورُهُم﴾[2]؛ أي: قوماً حصِرتْ صدورُهم.

مسألة

/ ١٠٩ب قال أبو بكر[3]: لو كان المصدرُ مشتقاً مِن الفِعلِ لم يَختلف؛ كما لم تَختلفْ أسماءُ الفاعِلين.

فا: ففي اختلافِهما واتفاقِ أسماءِ الفاعِلِين دلالةٌ على أنها بمنزلةِ الأسماءِ الأُوَل[4] التي تَختلف أبْنيتُها.

أنشَدَني أبو علي إسماعيلُ الصفار[5] قال: أنشَدَنا أبو العباس لابنِ أبي الشِّيصِ[6] يهجو البحتريّ:

فقُلتُ ما آكُلُ؟ قالَ الذي ... بَقِّيتُ مِنْ لحمِ الدَّراريجِ
فقـام يحسُـو مَرَقاً بارداً ... كأنَّـه مـاءُ الصَّهـاريجِ
كـأنَّمـا تَـنُّـورُه غـادةٌ ... ذاتُ حُـلِيٍّ ودَمَالِيـجِ[7]

(١) لم يذكره في المعاني، وذكر ابوعلي انّ الأخفش ذكره في المسائل الكبير، وهو على حذف الموصوف وإقامة الموصوف مقامه، واختاره ابوعلي واستجاده، ويروون عن الأخفش حمل الآية على الحال، وسياق كلامه في: معانيه٢٦٣ يَقبل ذلك. انظر: المقتضب (٤/١٢٣) والأصول (١/٢٥٤) والبغداديات٢٤٥ (محرَّف)، ٣٩٧، والشيرازيات١٥٣-١٥٤، والشعر٥٦، ٣٤٨، والإيضاح٢٨٧، وتفسير المسائل المشكلة٣٩٨، والإنصاف ٢٥٣.

(٢) سورة النساء: (٩٠).

(٣) الأصول (٣/٨٥) وهو بعض ما احتج به البصريون على الكوفيين في المسألة. انظر: شرح السيرافي (١/٥٥) والإنصاف٢٣٨

(٤) وكذا قال في: الإغفال (١/٢٨٢).

(٥) تقدَّمت ترجمته في (٦٦-أ).

(٦) عبد الله بن محمد بن عبد الله، وهو ابن الشاعر ابي الشيص الخزاعي، عاش في الشطر الثاني من ق٢ واوائل ق٣. معجم الشعراء العباسيين٢٧٧

(٧) من السريع، ولم اجدها، والداريج جمع الدُرّاج وهو ضربٌ من الطير يدرُج في مشيه، والصهاريج جمع صِهْريج وهي كالحياض يجتمع فيها الماء، والدماليج واحده دُمْلُج ودُمْلوج وهو المِعْضد من الحُلي، ويريد انّ تنوره يلمع لحسنه ونظافته وهذا مما يُذم به المرء البخيل.

قيل إنَّ بعضهم قرأ: ﴿هُوَ الذي جَعَلَ الشَّمسَ ضِئَاءً﴾(١). يَضعُف أمْرُ بَدَلِ الياءِ المنقلبةِ عن واوِ (الضوء) بهمزة.

وقال(٢): هذا موضعٌ يُهرَب فيه من اجتماعِ الهمزتَين؛ نحو: ذَوائب، فلا يَجوز أن يُهْمَز ما فيه مَصيرٌ إلى ما هُرِبَ منه، وإنما هو على القَلْبِ، فوزْنُه: فِلاعاً. ولا يَقبُح (ضِئاء) وإن قَبُح (ذَآئب)(٣)؛ لأنَّ هذا واحدٌ و(ذَوائب) جمعٌ، فـ(ضِئاء) بـ﴿رِئَاءَ النَّاسِ﴾(٤) أشْبَهُ منه بـ[ذَوائب](٥) لثِقَلِ الجمع.

حمزةُ إذا وقَفَ في ﴿تَراءَى الجَمْعانِ﴾(٦) قال: (تَرا)(٧).

وهذا غَلطٌ بيِّنٌ؛ لأنه حَذَفَ العينَ واللام، وليس هنا ما يُوجِبُ شيئاً / ١١٠أ مِن ذلك.

---

(١) سورة يونس: (٥) رواها ابن مجاهد عن قنبل عن ابن كثير وعدَّها غلطاً، وذكر أبوعلي لها توجيهاً يوافق كلامه هنا فجعَل تقديره جمعاً أسوغ من تقديره مصدراً ولكنه لم يَرُد القراءة أو يُضعِّفها، وذكر ابنُ جني أنها ضعيفة إعراباً، انظر السبعة٣٢٣، والحجة (٤/ ٢٥٨) والمحتسب (١/ ٣٣) وإعراب ابن خالويه (١/ ٢٦١) والدر المصون (٦/ ١٥١) ومعجم الخطيب (٢/ ٤٩٦).

(٢) سيحكي في (١١٢–ب) عن أبي الحسن التفريق بين المفرد والجمع في هذه المسالة مما يقوّي أن القائل هنا أبو الحسن الأخفش.

(٣) فرغت من التعليق عليها في المسألة التي عقدها في (١٠٢–أ).

(٤) جاءت في سورتي البقرة: (٢٦٤) والنساء: (٣٨) والأنفال: (٤٧) والأخيرة هي المذكورة في تكراره الكلام (١١٢–ب) والحلبيات٥١

(٥) الأصل: نوائب، وهو سهو.

(٦) سورة الشعراء (٦١).

(٧) الأصل: تَرَا، والقراءة في الإمالة، وحكى أبوعلي عن ابن مجاهد قراءة حمزة في الوقف بعبارة تخالف ما في السبعة المطبوعة٤٧٢، فقال: "وكان حمزة يقف (تَراءى) يمد مدة بعد الراء ويكسر الراء"، وشرحها أبو علي في: الحجة (٥/ ٣٦٠–٣٦١) فقال: "فقوله: (يمد مدة بعد الراء) يدل على انه يقول: تَراءِى فيُثبت بعد الراء مَدة، وهذه المدة ينبغي ان تكون ألف تفاعَلَ، والهمزة هي عين الفعل، والألفُ المنقلبة عن اللام على هذا محذوفةٌ وحذفُها لا يستقيم". ونَقل أبو علي في: الحجة (٥/ ٣٦٣) عن بعض البغداذيين احتجاجاً لقراءة حمزة ثم رده وشرح المدة بانها "ينبغي ان تكون ألفاً وهمزة، أما الألف فالف تفاعَل، وأما ما بعد الألف فهو الهمزة التي هي عين الفعل إمّا بينَ بين وإما مخففة". وهذا يُبيِّن انّه رجع عن بعض كلامه هنا وإنْ ظل على تخطئة القراءة. ونقلوا هذه القراءة عن خلف أيضاً، انظر ما يجوز فيها وما يمتنع في: الاستكمال لابن غلبون٥٠٢، والنشر (٢/ ٥٠) والإتحاف٤٢١ ومعجم الخطيب (٦/ ٤٢٣).

قيل إنَّ بعضَهم قَرأ: ﴿ويَخْشَ اللهَ وَيَتَّقْهِ﴾(١)، وهذا يجيء على:

سَبْسَبًّا(٢)

و:

كَلْكَلاًّ(٣)

فلا يَنبغي أن يُقْرَأ به، على أنَّ أبا زيد قد أنشَدَ:

قالتْ سُلَيمَى اشْتَرْ لَنا دَقِيقًا(٤)

(١) سورة النور: (٥٢)، ولم يقرأ بها من السبعة إلا حفص عن عاصم، وفي الأصل: يَتَّقِـهْ، وهو مخالف لتوجيهه هنا وفي المواضع الكثيرة التي عرض فيها للآية في: الحجة (١/٦٦، ٤٠٨، ٢/٧٩، ٤/٤٤٩، ٦/٣١٦) والتكملة٨. وفي الآية قراءات ثلاث أخر جعل أبوعلي في: الحجة (٥/٣٢٨) بعضها أبين من بعض وسكت عن هذه، ولكنه احتج لها ولم يَردها. وانظر: السبعة ٤٥٨، والمبسوط ٣٢٠، والإتحاف ٤١٣، والدر المصون (٨/٤٢٨–٤٣١). وسيعرض أبو علي لها ثانية في (١١٢–أ).

(٢) من رجز تمامه:

تتركُ ما أبقى الدَّبى سبسبًا

وهو لرؤبة في: ملحقات ديوانه ١٦٩، وإيضاح الشواهد ٣٦٧، ولربيعة بن صُبح أو صُبيح في: مصباح ابن يسعون ٦٢٣، وشرح شواهد الإيضاح ٢٦٥، وسفر السعادة ٤٦، وذكرهما البغدادي في: شرح شواهد الشافية ٢٥٦ ولم يُرجِّح، وجاء في: فُرحة الأديب ٢٠٧ أنه لا يُعرف قائله وردَّ عزوه لرؤبة، وهو بلا نسبة في: الكتاب (١/٢٩، ٤/١٦٩) والمقتضب (٣/١٦٩) والأصول (١/٣٧٢) وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٤٩) وأنشده أبوعلي في: الحجة (١/٦٧، ٤/٣٣٧) والبغداديات ٤٢٧ على أنَّ الشاعر وقف فشدَّد آخر الكلمة ثم وصل بألف الإطلاق، وأنشده في: التعليقة (٢/١١٤) والحجة (١/٦٥، ٤١٠، ٥/٤١، ٦/٣١، ٣١٦) والحلبيات ٣٥٨، والإغفال (٢/٣٢١) والعسكرية ١٨٥ على إجراء الحرف في الوصل مجراه في الوقف، فآخر الكلمة يوقف عليه مشدَّداً ولكنّ الشاعر شدَّد في الوصل، وحمله في بعض كلامه على الضرورة كسيبويه، ولم يقيده بذلك في مواضع أخر كالمبرد. ولا يخفى رجوعه في الحجة في توجيه الآية عما منعه هنا. الدَّبى: أصغر الجراد، والسبسب: المفازة.

(٣) إشارة إلى الرجز:

كأنَّ مثواها على الكَلْكَلِّ

وهو لمنظور بن مرثد وسبق التعليق عليه وتخريجه في (٧٨ب).

(٤) من الرجز، وهو للعذافر أو العذافري الكندي في: النوادر ١٧٠، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٥٨، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/٣٥٥) وشرح شواهد الشافية ٢٢٤–٢٢٧، وقد نقل البغدادي في الأخير عن ضالة الأديب أن البيت لسُكين بن نضرة عبدٍ لبَجيلة. وهو بلا نسبة في: شرح السيرافي (٢/١٧٤) والخصائص=

ويَجوز[١] أن يكون جَعَلَ (تَقْه) مثلَ (فَخْذ)؛ كما جَعَل (طَلْقَ) من (انطَلْقَ)[٢] كذلك.

وقيل إنَّ بعضَهم قال: ﴿يا بُنَيْ إِنَّها﴾[٣]، وهذا أيضاً رديء، وهو على (سَبسبًّا)، جَعَل الوصلَ بمنزلة الوقف.

وقرأَ بعضُهم: ﴿فَذَانِيْكَ بُرْهانان﴾[٤]، فيه قولان:

إنْ شئت: أشبَعَ الكسرةَ كـ(مَسَاجيد)[٥].

وإنْ شئت: أبدَلَ الثانيةَ [ياءً][٦] فانكسرتِ الأولى؛ كقولِهم: «لا وَرَبِيْكَ لا أفعلُ»[٧]، حكَاها أحمدُ بن يحيى، وزعَمَ أنها عُمَانيَّة.

= (٢/٣٤٢) والمنصف (٢/٢٣٧) والبحر (٦/٤٣٠)، وفي أكثر المصادر: سويقا مكان دقيقا، وانظر فيه المصباح٦٠٨. وأنشده أبوعلي في: الحجة (١/٦٧، ٤١٠، ٢/٧٩، ٢٧٨، ٦/٣١٦) والإغفال (٢/٣٢٣) والتكملة٨ فاجاز فيه ثلاثة أوجه أولها حمل التسكين على انه أجرى المنفصل مجرى المتصل فسكَّن كما يسكنون عين (كتف) والثاني على إجراء الوصل مجرى الوقف كسبسبّا فسكَّن كالواقف عليه، وآخرها على التخفيف كـ(لم يك)، وأولها الأولى عنده في الحجة.

(١) اللفظ يكاد يطابق عبارته في المسألة التي عقدها للقراءة نفسها في (١١٢-أ).

(٢) أي سكَّن القاف في (تقْه) كما فعلوا في (طلق) من (انطَلِقْ) فقال في التكملة: "لمّا كان طَلِق من انطَلِقْ مثل كَتِف [وهي هنا مثل فخِذ] أسكن اللام التي هي عينٌ كما أسكن التاء من كتف، فالتقى ساكنان اللام والقاف فحرَّك القاف بالفتح". وهذه الكلمة مما حكاه سيبويه. وانظر الكتاب (١/٢٦٦، ٤/١١٣-١١٥) والتعليقة (٢/١٦) والحجة (١/٤٠٩) والتكملة ٧.

(٣) سورة لقمان: (١٦)، وفي الأصل: بنيٌ بالتشديد والكسر، وهو تحريف لا يتسق مع التوجيه التالي، وما أثبتناه هو ما جاء في: الحجة (٤/٣٣٦-٣٣٧، ٥/٤٥٤) موافقاً لكلامه هنا، واحتج لها هناك ورآى غيرها في القراءة أحسن ولم يَردُّها. وجاء في: السبعة٥١٢، والمبسوط٣٥٢ انَّ ابن كثير قرأ (يا بني) في غير هذه الآية ساكنةَ الياء ولم يَرِد عنه هذا في هذه الآية، غير انَّ أبا علي في: الحجة (٤/٣٣٧) نسبَها لابن كثير، وعدَّ الباقولي في: الاستدراك٢٥٨ ذلك سهواً من أبي علي؛ لانَّ ابن كثير لم يُخفف الياء في هذه الآية من لقمان البتة، ولم أجد القراءة معزوة لأحد، وانظر حجة ابن خالويه٢٨٤، ومعجم الخطيب (٧/١٩٣).

(٤) سورة القصص: (٣٢) رواها شبل عن ابن كثير وقرأ بها ابن مسعود وعيسى وأبونوفل وهرمز، وهي لغة هذيل وقيل بل تميم. انظر السبعة٤٩٣، والبحر (٧/١١٣) واحتج لها أبوعلي في: الحجة (٥/٤٢٠) بمقالته هنا.

(٥) حكاها سيبويه (١/٢٨) في باب ما يحتمل الشعر

(٦) من الحجة ويقتضيها السياق.

(٧) جاءت في الحجة والبصريات٣٦٦، والشيرازيات٤٢٨، والعسكرية١٦٩، والتمام ٢١٨، وسر الصناعة٧٤٤، والمفصل٣٦٤، وشرح الشافية (٣/٢١٠) واللسان والقاموس (ربب)، والمعنى: لا وربِّك.

قال أبو العباس(١): لَيلةٌ غُـمَّى: التي لا يُرَى فيها الهِلالُ، وأنشَدَ رَجزاً أنشَدَه أبو زيد:

وَلَيلةٍ مُـشْتَبِـهٍ أهوالُهـا

لَيلةَ غُـمَّى طامِسٍ هِلالُها(٢)

فا: هذا مِثْلُ (صلاة الأُولى) و(مسجد الجامع)(٣).

فا: عن ابن حَبيب(٤):

وإنْ خِلْتُ أنَّ المُنْتأى عنكَ واسِعُ(٥)

تَكونُ (إنْ) جزاءً وتكون نفياً.

مسألة

الإضافةُ في (مائةِ درهمٍ) بمعنى اللام، ولا تَكون بمعنى (مِن)؛ ألا تَرى أنَّ المعدودَ الذي هو / ١١٠ب الدرهم ليس بعَدَدٍ فتكون المائةُ بعضَه؛ كما أنَّ (الحديد) في قولك: (حَلْقةُ حديدٍ)(٦) جنسٌ، و(الحلقةُ) بعضٌ له.

(١) وجدت الكلام بمعناه لابن السكيت في: إصلاح المنطق٢٨٢، ولم أجده لأبي العباس.

(٢) من الرجز، والثاني بلا نسبة في: إصلاح المنطق والمقصور والممدود للقالي ١٢٨، وشرح شواهد الإصلاح ٤٩٣، ومفردات الراغب٦١٣، والصحاح واللسان (غمي) والمخصص (١٥/١٥٧) وأساس البلاغة (غمم). ولم أجدهما في نوادر أبي زيد.

(٣) شرحَهما في: الإيضاح٢٨٢-٢٨٣ فجعلهما من إضافة الاسم إلى الصفة، والأصل فيهما: الصلاة الأولى والمسجد الجامع، فمن أضاف أراد: صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس، ومسجد الوقت الجامع أو اليوم الجامع؛ يريد أنّهما صفتان أقيمتا مقام موصوفيهما المحذوفَين. وهو مأخوذ من المبرد فيما جاء في: الأصول (٢/٨) وانظر كتابنا (١٧١-أ) وإعراب النحاس (٢/٣٤٧) وسر الصناعة٣٥

(٤) محمد بن حبيب أبو جعفر وحبيب أمه، وهو من العلماء الثقات باللغة والشعر والأخبار (ت٢٤٥). معجم الأدباء١٨/٢٤

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فإنكَ كالليلِ الذي هو مُدركي

وهو للنابغة الذبياني في: ديوانه٣٨، وطبقات الفحول٨٧، والكامل٩٢٣، وإعراب النحاس (٥/٢٤١) وأنشده أبوعلي في: العضديات٦٨، والشعر٨٠ مجيزاً فيه النفي والشرط ورجّح النفي ولم يَعز القول لابن حبيب.

(٦) الإيضاح٢٨٠، والبصريات٨٩٥

فإذا لم يكن المعدودُ جنساً للعدد وكان غيرَه لم يَكن بعضاً له، وإذا لم يكن بعضاً له لم يكن بمعنى (مِن)، وإذا لم يكن بمعنى (مِن) كان بمعنى اللام، وإذا كان بمعنى اللامِ كان تأويلُه أنَّ هذه (المائة) لهذا الجنس؛ كما تَقول: هذا العددُ لهذا المعدودِ على معنى الإضافة إليه مِن غيْر أن يكونَ بعضاً له.

فأمّا (ثلاثمائة درهمٍ) فينبغي أن يكون إضافةُ (ثلاثٍ) إلى (مائة) على معنى (مِن)؛ ألا ترى أنَّ (مائة) بمعنى (مِئِين)، فـ(الثلاث) مِن المئين وهي مِئُون؛ كما أنَّ (الحَلقة) مِن الحديد وهي حديدٌ. وإضافةُ (مائة) إلى (درهم) في (ثلاثمائة درهم) بمنزلة إضافةِ (المائة) إلى (درهم) في (مائة درهم) في أنه بمعنى اللام؛ ألا تَرى أنَّ العددَ ليس من المعدود، وأنك أردتَ أنَّ هذا العدد لهذا الجنس دُون هذا الجنسِ الآخَر الذي ليس بِدراهم.

مسألة

الأحسنُ عندي(١) في قوله: ﴿ما كانَ حُجَّتَهُمْ إلاّ أنْ قالُوا﴾(٢) أن يكون الاسمُ (أنْ) مع صِلَته؛ بدلالة أنه يُشْبِهُ المضمَرَ مِن حيث لم يَستجيزوا وَصْفَه؛ كما لم /١١١أ يَستجيزوا وَصْفَ المضمَرِ(٣).

مسألة

حُكِي أنَّ بعضَهم قَرأ: ﴿يَخْتَلِقُونَ إفْكاً﴾(٤)، وهذا في المعنى ليس ببعيد؛ يَدُل عليه قولُه: ﴿إنْ هذا إلاّ اخْتِلاقٌ﴾(٥).

---

(١) هو اختيار النحاة في مثل الآية وعليه قراءة السبعة، وأجازوا عكسه أي نصب المصدر خبراً للناسخ. انظر: الكتاب (١/٥٠) ومعاني الأخفش٢٣٥، ٤٢٧، والفراء (١/٣٧٢) والمقتضب (٤/٤٠٧) ومعاني الزجاج (٤/٤٦٢) وشرح السيرافي (٢/٢٨٣) والبصريات٧١٠، ومعجم الخطيب (٨/٤٦٨).

(٢) سورة الجاثية: (٢٥).

(٣) الكتاب (٢/١١، ٧٦) والمقتضب (٤/٢٨١، ٢٨٤، ٣/٩١) والأصول (٢/٣١) وقيَّد المنع بالأسماء الظاهرة في: الإيضاح٢٨٩

(٤) سورة العنكبوت: (١٧) وقرأ بها ابن السميفع وأبو المتوكل، وقراءة العامة: "وتَخْلُقُونَ إفْكاً". انظر: زاد المسير (٦/١٢٦) ومعجم الخطيب (٧/٩٤).

(٥) سورة ص: (٧) وانظر الحجة (٥/٣٦٥).

أخبَرَني أبو علي إسماعيل قال: قال أبو العباس: حدَّثَنا الزِّياديُّ قال: نَظَرَ الفرزدقُ إلى قومٍ يتناظرون في المعاني فوَضَعَ لهم هذا البيت:

إذا هيَ شالَتْ فالقَوائمُ تحتَها وإنْ لم تَشُلْ يوماً عَلَتْها القَوائمُ(١)

يعني السيوف.

أخبَرَني أبو علي قال: حدَّثَني أبو الحسن الأخفش قال: حدَّثَني أبو عبد الله بن الحَرُون قال: قيل لمصعب بنِ عيسى البَصْري(٢): ما بالُكَ كثُرْتَ عند البرامكة، وقد كان معهم مَن هو أجَلُّ منكَ قَدْراً وأعظمُ خَطَراً؟ فقال: إنِّي لمّا وردتُ عليهم قَبَضْتُهم وبسطتُهم وجمَعتُهم وفرَّقتُهم، وعلمتُ أنْ ليس للتُّنَّاء ما للطُّرّاء(٣)، فقرَّبَني منهم بُعْدي منهم، وأدناني منهم نَأيي عنهم، وقد كان يقال: أزهَدُ الناسِ في عالِمٍ جيرانُه(٤)، وكنتُ كثيرَ الالتواءِ، شحيحاً على الإملاءِ(٥).

أنشَدَ أبو علي إسماعيلُ:

/١١١ب أسَدٌ علَى أعدائه ما إنْ يَهونُ ولا يَلينُ
فإذا تَمَكَّنَ منهُمُ ألْفَوهُ أحلَمَ ما يكُونُ(٦)

(١) من الطويل، وهو للفرزدق في: إصلاح المنطق١٧، والأضداد لأبي حاتم٩٤، وابن الأنباري٢٥٩، وتهذيب اللغة (١١/٤٣٤) واللسان (شيم). والرواية فيها جميعاً: شيمت ولم تُشَم مكان شالت ولم تشل. ورواية أبي علي أدخل في الإلغاز؛ لأنّ الشول للناقة، ولا يقال لها: (شام)، فينصرف الذهن في روايتنا لقوائم الدابة لا للسيوف. ومعنى البيت أنّ قائم السيف يكون فوقه إذا أغمدته، وتحته إذا سللته.

(٢) جاء في: عيون الأخبار (٢/١٢٨) والعقد (٢/٣١٦) أنّ المسؤول عطاء بن مصعب، وفي: زهر الآداب٤٣٠ أنه الصلت بن عطاء.

(٣) الطُّرّاء جمع طارئ وهو القادم من بلد بعيد فجاة، التُّناء جمع تانئ وهو المقيم أو المولود بالبلد.

(٤) ذكر السيوطي في: (كتاب التحدث بنعمة الله)١٦١ أنه حديث نبوي برواية (أزهد الناس في العالم أهله وجيرانه) أخرجه أبونعيم في: الحلية وابن عدي في: الكامل ووجدته في: الأخير (٦/٣٦٨)، والجامع الصغير (١/١٤٧) وشرحه في: فيض القدير (١/٦١٦) وذكره ابن الجوزي في: الموضوعات (١/٢٣٧) والكلمة محكية عن غير واحد في: جامع بيان العلم٦١٨، والطيوريات برقم٢٦٣، وجاء مثلاً في: مجمع الميداني (٢/٩١) ووهم في مضربه فقال: يُضرب في السقطة تحصل من العاقل الحازم.

(٥) في المصادر الأخرى: بالاملاء، وكلاهما صحيح. جاء في التاج (شحح) أنّ الظاهر أنهما سواء.

(٦) من الكامل، وهما في: نور القبس٣٠٠ لمحمد بن كُناسة الأسدي المتوفى٢٠٧، وبلا نسبة في: عيون الأخبار (١/٢٩٤).

حدَّثني أبو علي قال: أصبتُ بخطِّ أبي العباس أحمدَ بنِ يحيى كتاباً دفَعَه إليَّ أبو عبد الله الحسنُ بن مُقْلة(١)، فقرأتُ فيه:

وَابو يَزيدٍ قائمٌ كالمُؤْتَمَهْ(٢)

قال: هي التي تَقومُ في المآتم(٣)، وأبو يزيد: سُهيل بن عمرو(٤). قال: وأنشَدَناه أبو العباس محمدُ بنُ يزيد(٥): كالمُوتَمَهْ.

مسألة

يَدلُّ على حُسْنِ القراءة: ﴿وهُوَ الذي يُرْسِلُ الرِّيحَ نَشْراً﴾(٦) أنَّ (النَّشر) قد استُعمِل للإحياء(٧)؛ كما استُعمِل(٨) في قوله: ﴿كيفَ نُنْشِرُهَا﴾(٩)، ونحو: ﴿ثُمَّ إذا شاءَ

(١) سلفت ترجمته في (٨٠-ب).

(٢) من الرجز، وهو لأبي الرَّعَّاس في: شرح أشعار الهذليين (٢/٧٨٧) ولراهش أحد بني صاهل من هذيل في: جمهرة ابن دريد٢٢٤، وللراعش في اللسان والتاج (خندم)، وجاء في: سيرة ابن هشام (٤/٤٠٨) أنه لحماس بن قيس البكري ويُروى للرعاش. وانظر الاختلاف في رسم (رعاس) وفضل تخريج للبيت في: شرح الأشعار (٣/١٤٦٤). وجاء في: الروض الأنف (٤/١٦٥): "وأبو يزيد بقلب الهمزة من (أبو) ألفاً ساكنة... وإنما قياسها عند النحويين أن تكون بين بين".

(٣) لم أجده، وقال السكري في شرح الأشعار: المؤتمة: أم اليتيم، وحكاه ابن جني في: التمام١٠٩، ثم حكى تخطئة السيرافي له وأنّ الصواب أن يقال: لها أولاد يتامى، ثم احتج للأول. وانظر الروض الأنف، والصحاح (يتم).

(٤) سُهيل بن عمرو بن عبد شمس، كان خطيب قريش ثم أسلم يوم فتح مكة وقيل مات في طاعون عمواس. السير٣/١٩٥

(٥) أنشد في: الكامل ٧٦٧ أكثر الرجز وليس فيه الشاهد.

(٦) سورة الأعراف: (٥٧) وقرأ نَشْراً بفتح النون وسكون الشين حمزة والكسائي وخلف وغيرهم. السبعة٢٨٣، والمبسوط٢٠٩، ومعجم الخطيب (٣/٧٨). والمسألة موافقة لتفصيله في: الحجة (٢/٣٧٩، ٤/٣٥، ٥/٣٤٥).

(٧) الأصل: للأحياء، وهو تحريف.

(٨) الأصل: كما استعمل البعث، وهو انتقال نظر من العبارة اللاحقة.

(٩) سورة البقرة: (٢٥٩) وقرأها بالراء وضم النون نافع وابن كثير وأبوعمرو ويعقوب وغيرهم. السبعة١٨٩، والمبسوط١٥١، ومعجم الخطيب (١/٣٧٢) وفيه ذُكر ابن عامر فيمن قرأ بها بل قرأ بغيرها، وفي الأصل (نَنْشرها) بالفتح وهو تصحيفٌ صوابه من الحجة (٢/٣٨٠).

أَنْشَرَهُ﴾[١]؛ كما استُعمل البعثُ له في قوله: ﴿ثُمَّ بَعَثْناكُم مِنْ بَعْدِ مَوتِكم﴾[٢]، وقولِه: ﴿فَهَذا يومُ البَعْثِ﴾[٣]، وقولِه: ﴿لا يَبْعَثُ اللهُ مَنْ يَمُوتُ﴾[٤]، وقد قال المرّار:

وَحُمَّتْ له عينُ القَلِيبِ وأُحْيِيَتْ   لَهُ رَيْدَةٌ يُحْيِي المِيَاهَ نَسيمُها[٥]

و(بُشْراً)[٦] حَسَنٌ أيضاً لقوله: ﴿الرِّياحَ مُبَشِّراتٍ﴾[٧].

النَّمِر بن تَولَب[٨]:

ولو أنَّ مِن حتفِه ناجِياً   لكانَ هو الصَّدَعَ الأَعْصَما[٩]

١١٢/أ الخبرُ محذوفٌ؛ أي: في الوجود أو في العالم، ومثلُه:

إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَلا[١٠]

---

(١) سورة عبس: (٢٢)

(٢) سورة البقرة: (٥٦)

(٣) سورة الروم: (٥٦)

(٤) سورة النحل: (٣٨)

(٥) فرغت منه في (٩٧-ب)

(٦) في آية الأعراف السالفة، وهي قراءة عاصم وفيها (الرياح) جمعاً. و(بُشر) عند أبي علي جمع بشير فهي تُبشر بالمطر والرحمة بدليل آية الروم. انظر المصادر السالفة.

(٧) سورة الروم: (٤٦)

(٨) النمر بن تولب بن زهير العكلي، شاعر مخضرم وصحابي، والأكثر على كسر الميم وبعضهم على تسكينها. انظر: معجم الشعراء المخضرمين٥٠١، واشتقاق ابن دريد١٨٤، ومقدمة شعره٢٩٩

(٩) من المتقارب، وهو للنمر في: شعره (شعراء أسلاميون)٣٨٠، ومعجم البكري١٤٧، ومنتهى الطلب (٢٨٨/١) والخزانة (١٠٧/١١) وشرح أبيات المغني (٣٨٥/١) وانشده ابوعلي في: الحلبيات٢٥٩ على الفصل بالظرف بين انَّ واسمها. الصدَع: الوعل بين الجسيم والضئيل، والعُصْمة بياض في يده.

(١٠) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

وإنّ في السَّفْرِ إذ مضَى مَهَلا

وهو للأعشى في: ديوانه٣٢٥، والكتاب (١٤١/٢) والمقتضب (١٣٠/٤) وما اتفق لفظه للمبرد٣١، والأصول (٢٤٧/١) والخصائص (٣٧٥/٢) والخزانة (٤٧٩/١٠) وشرح أبيات المغني (١٦١/٢) وغيرها كثير، وانشده أبوعلي في: البغداديات٤٣٠، والشعر٤٩٥، والتعليقة (٢٩٢/١) والإغفال (٤١١/٢) شاهداً على المذكور هنا وهو حذف خبر إنّ والتقدير: في العالم. المحل: الإقامة، السفر: جمع سافر وهو المسافر، المهل: التؤدة أو السبق، والمراد أنهم لا يرجعون بعد الموت.

أخبَرَنا أبو علي إسماعيل قال: قال أبو العباس[1]: الابتهال: الاجتهاد، يقال: فلانٌ يَبتهل في الدعاء، فإذا عُني به الدعاءُ واللعْن فإنما معناه الاجتهاد فيما قَصَد له، ولو قال قائلٌ: فلانٌ يَبتهلُ إلى الله في طَلَب الشهادة أو في طَلَب الرزق، لكان ذاك جيداً. وقولُهم: (ما لَه بَهَلَهُ اللهُ)، و(عَلَيه بَهْلةُ الله)[2]، فهو يَقول على ما جَرَى من الكلام وعلى نِيَّته؛ أي: عليه ما يُدْعَى به مُبالَغاً فيه.

وأخبرَنا عن أبي العباس[3]: يقال: سارَ فلانٌ في حِذْفار الأرض، ويقال: سار بِحِذْفار الأرض؛ إذا سار في ناحيةٍ منها، وحَذَافيرُ الأرض: نواحيها.

مسألة

قد يجيء قولُ مَن قال: ﴿وَيَتَّقْه﴾[4] على (لم أُبَلِه)[5]؛ كأنه لمّا حَذَفَ الياءَ للجزم وبَقِيَت الكسرةُ فَجَزَمَ حَذَفَها للجَزْم كما حذَفَ الحركةَ من (لم أُبالْ)، فأسكَنَ ثم حَذَفَ الألفَ لالتقاء الساكنَين، وأصْلُ هذا كلِّه (لم يكُ)[6].

(١) لم أجده في شيء من كتبه، ولم أجد من وافقه في هذا المعنى أو حكاه، بل يذكرون انه الاجتهاد في الدعاء، ولا يطلقونه فيما عداه، ولعلّ أبا العباس أخذ معنى الصيغة (افتعل)، وسيكرر ابوعلي الحكاية والتي تليها عن أبي العباس في (١٨٠-ب، ١٨١-أ).

(٢) جاءت الكلمتان في: خلق الإنسان للأصمعي ٢٠١، ومجاز القرآن (١/٩٦) وغريب الحديث لأبي عبيد (٥/٢٦١-٢٦٢) والفاظ ابن السكيت ١٧٠، ومعاني الزجاج (١/٤٢٣) وتفسير الطبري (٣/٢٩٦) واللسان (بهل)، ونصَّ غلام ثعلب في: الياقوتة ١٨٩ على انّ (بهلة) بضم الباء وفتحها معاً، وجاء في: غريب ابن قتيبة (١/٢٥٣) والغريبين ٢٢٨، والنهاية (١/١٦٧) واللسان: "ومن حديث أبي بكر: مَن ولي من أمور الناس شيئاً فلم يُعطهم كتاب الله فعليه بهلة الله". وعليه فالقول الثاني من الأثر.

(٣) حُكي عنه في اللسان والتاج (حذفر) عن تذكرة ابي علي.

(٤) سورة النور: (٥٢) وفرغتُ من التعليق عليها في (١١٠-أ) وبعض ما جاء هنا ذَكره هناك.

(٥) حكاها الخليل عن العرب، وشرحها أبوعلي مفصلاً في: التكملة ٨ والعسكرية ٢٧٨، ٢٨٠ بما يوافق قوله هنا وعرض لها في: البغداديات ٤٣٦، والشعر ٢٠١، والبصريات ٢٥١، والحجة (١/٦٧) وهنا ثانية (٢٠٥-أ)، والهاء في الأصل وجميع كتبه ما عدا البغداديات مسكّنة وهو خطأ صوابه الكسر بنصه في التكملة والبغداديات وبضبط الكتاب، ومعناها: ما باليتُ. انظر الكتاب (٤/٤٠٥) والمقتضب (٣/١٦٦).

(٦) حَمَل سيبويه حذف النون على الاستخفاف لكثرته في الكلام، فكثْرتُه جعلته أصلاً في هذا الحذف عند أبي علي. انظر الكتاب (١/٢٩٤، ٢/٢٥٦، ٣/٥٠٦، ٤/١٨٤، ٣٩٩) والمقتضب (٣/١٦٧) والتعليقة (٥/١١٧) والشيرازيات ١٨١، والإغفال (٢/٢١٨).

ويَجوز[1] أن يكون أجرَى (تَقْهِ) مُجرَى (فَخْذ) كما قال: (انطَلْقَ) في (انطَلِقْ)، أسكَنَ اللامَ لذلك ثم فَتَح القافَ لالتقاء الساكنَين.

/ ١١٢ب مسألة

مما يُقوِّي قولَ الخليل وسيبويه[2] في إِجراء الواحد مجرى الجمع في نَحوِ [بيِّض] وجودُك نحوَ: مَذَاكير[3] وعَبَاديد[4]، مما لا واحدَ له.

وهذا أيضاً يُقبِّحُ ﴿ ضِئاءً ﴾[5] على قولهما؛ لأنهما لا يُفرِّقان بين الواحد والجميع، وقد قالوا: (ذَوائب)[6] فابدلُوا، فكذلك يَقْبُح «ضِئاءً»، وهو على قولِ أبي الحسن[7] سائغٌ لفَرْقِه بينهما، ويُقوِّي قولَ أبي الحسن قولُه سبحانه: ﴿ بَطَراً ورِئاءَ النَّاسِ ﴾[8].

مسألة

إذا جازَ أن يكونَ جُزءٌ واحدٌ من السَّوَاد يُنافي عشَرَةَ أجزاءٍ من البَيَاض كذلك يَجوز أن يكون فناءُ جِسمٍ واحدٍ فناءً لسائرها.

مسألة

القديمُ سبحانه مُريدٌ بإرادة؛ لأنه لا يَجوز أن يكونَ مريداً لنفسه؛ لأنه لو كان مريداً

---

(١) سلفت الإشارة إلى تكرار هذه العبارة والتعليق عليها في (١١٠–أ).

(٢) الكتاب (١/٢٠٩–٢١٠، ٢/٤٨) وبيّض ابوعلي هنا موضع الشاهد، وشواهده كثيرة منها الآية (٤) من النساء: "فإنْ طِبْنَ لكُمْ عنْ شَيءٍ منْهُ نَفْساً" اي انفُساً"، وبها استشهد أبوعلي في الإيضاح، وذكر كثيراً في كتبه وقوع المفرد موقع الجمع وذهب في: الحجة (٦/١٣) إلى انه لا يكاد يجيء إلا في الشعر، وهذا قول المبرد في حين انّ سيبويه لم يقيّده بالشعر. انظر معاني الأخفش٢٤٩، والمقتضب (٢/١٦٩) والشعر فهارسه٦٦٩–٦٧٠، والشيرازيات١٧٦، والإغفال (١/٢٥٣) والحجة (٤/٨١، ٥/٢١٣) والإيضاح٢٢٤، والتعليقة (١/١٤٧).

(٣) اي الذكور، وهو من امثلة سيبويه (٢/٢٨٢، ٣/٢٥٦، ٤/٢٣) ومعاني الأخفش٢٩٦

(٤) تقدّم في (١٠٣–ب).

(٥) سورة يونس: (٥) وهي قراءة مرت في (١٠٩–ب).

(٦) عقد مسألة لها في (١٠٢–أ)

(٧) في (١٠٩–ب) ذكر جوازها في المفرد ومنعها في: الجمع بما يوافق قول أبي الحسن.

(٨) سورة الأنفال: (٤٧) وفي الحلبيات٥١ رئاء فِعَال من رأيْت قُلبت الياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة، فهي مصدر.

لنفسه لوَجَبَ أن يكون مُريداً لجميعِ المُرادات؛ كما أنَّه لمّا كان عالماً لنفْسه وَجَبَ أن يكون عالماً لجميعِ المعلومات، وقد ثَبَتَ أنَّ هنا أشياءَ لا يَجوز أن تكون مُرادةً له سبحانه، فقد وَجَب إذن أن يكونَ مُريداً بإرادة.

وتلك الإرادةُ لا تَخلو مِن أن تَكون في / ١١٣أ مَحلٍّ أو في غَيرِ مَحلّ، فالقديمُ ليس بمَحلٍّ للأشياء ولا تَكون فيه.

ولا يَجوز أن تكون حالَّةً في مَوَات ولا حيوان؛ فلا يجوز أن تكون حالَّة في الموات؛ وذلك أنَّ الإرادة محتاجةٌ إلى الحياة وإلى بِنْيةٍ مخصوصة؛ فلذلك لا تَحُلُّ في اليدِ ولا في الرِّجْل، وإنْ كانتا حيَّتَين؛ [لأنها](١) محتاجةٌ إلى مَحلٍّ مخصوصٍ وهو القلب.

ولا يَجوز أيضاً أن تَكون في الحَيَوان؛ لأنها لو حَلَّتْه لكان مُريداً بها كما أنَّ العِلمَ إذا حلَّ كان هو العالِم به، ولا يكون عِلماً للقديم، فكذلك لو حلَّتْه الإرادةُ لكان هو المُريد بها لا القديم؛ فقد ثَبَتَ إذن أنَّ إرادةَ القديمِ في لا مَحَلٍّ.

والدليلُ على أنها موجودة [بيِّض].

[ع: إلزامٌ على ما مَضَى: إذا قلتَ: "إنه لو كان مُريداً لِنفْسه لَوَجَب أن يكونَ مُريداً لجميعِ المُرادات؛ كما أنه لمّا كان عالماً لنفسه وجَبَ أن يكون عالماً لجميعِ المعلومات". يَدخُل عليه أن يُقال: فقد نَجدُه قادراً لنفْسه ومع هذا فلا يَصِفونه بانه قادرٌ على جميعِ المقدورات، فكذلك: ما أنكرْتَ أن يكون مُريداً لنفْسه وإن لم يُرِد جميعَ المرادات؟ ومَن جعَلَك بتشبيهِ الإرادةِ بالعِلم أسعدَ مِن غيرِك /١١٣ب بتَشبيهِ الإرادةِ بالقُدرة؟ الجواب]

أنشَدَني أبو علي إسماعيل قال: أنشدنا لابن أبي عُيينة(٢):

وعِندي مِنَ البَلوَى ضُروبٌ كأنَّما ... إليَّ البَلايا مِن مَعادنِها تُجْبَى

ولو أنَّ دُنيا للنَّصارَى تَعَرَّضَتْ ... إذن لادَّعَوها(٣) دونَ أصنامِهِم ربَّا

---

(١) الأصل: لانهما، وهو سهو. وفي هامش الأصل بخط الناسخ: ظ، أي ظاهر. انظر: معجم الرموز والإشارات ١٩٢.

(٢) هو محمد بن أبي عيينة المهلبي، شاعر عباسي من ولد المهلب بن أبي صفرة، توفي ما بين (٢٢٠-٢٣٠). انظر: معجم الشعراء العباسيين ص٣٥٣.

(٣) بهامش الأصل بخط الناسخ: لَدَعَوها، ولم يرمِّج ما في المتن، وكانها رواية اخرى.

ولوغُمِستْ في البحرِ والبحرُ مالحٌ لأصبحَ ماءُ البحرِ مِن طِيبِها عَذْبَا
تَطَيَّبُ دُنيَانا إذا ما تَنفَّستْ كأنَّ فَتيتَ المِسكِ في دُورِنا نَهْبا
وأحبَبْتُها حُبًّا يَقَرُّ بعينِها وحُبِّي إذا أحببتُ لا يُشْبهُ الحُبَّا[1]

فا: ابنُ دُريد في الجمهرة[2]: لا يقال: سَمكٌ مالحٌ، ولا يُلتفَت إلى قوله:

يُطْعِمُها المالحَ والطَّرِيّا[3]

مسألة[4]

قال: قولُه[5] في (ذا) اسمَ رجل: ذاء، في إعلاله العينَ واللامَ غيرُ خارجٍ عن الأصولِ؛ لأنَّ نظيره (شاء) و(ماء). وإذا كان قد قال[6] في اسمِ رجُلٍ بـ(لا) من ﴿اللاتَ وَالعُزَّى﴾[7]: لاء، مع أنه عَلَمٌ والأعلامُ في غالبِ الأمر منقولةٌ من الأجناس، وهي أبعدُ من شَبَهِ الحروف وأقربُ إلى المتمكنة، و(اللات) و(ذا) جميعاً من بابٍ واحدٍ في أنهما

(١) من الطويل، وجاء في: الأغاني (٢٠/ ٨١) بعض أبيات القصيدة ولم يُذكر من ابياتنا هنا إلا البيت الأخير، ونُسب الرابع لأبي عيينة في: الوساطة٣٧٦، وذكره ابن بري في التنبيه والإيضاح (ملح) منسوباً لابن أبي ربيعة ثم قال إنه وجده في شعر ابن أبي عيينة، غير أنَّ أوله: ولو تفلت، وجاء (ريقها) مكان (طيبها)، ولم اجد البيت في: ديوان ابن أبي ربيعة، وجاء الثاني والثالث مع آخرَين بلا نسبة في: حماسة الظرفاء (٢/ ٢٦) وذكر الأصفهاني أنَّ ابن أبي عيينة كان يتعشق فاطمة بنت عمر بن حفص ويكني عنها بدنيا.

(٢) الجمهرة ٥٦٨، وهو قول ابن السكيت وابن قتيبة، وحكى ابن جني أنَّ ابن الاعرابي اجازه واعترف ثعلب بصحته، وإن كان (مِلح) هو الأفصح، واحتج ابن السيد وابن بري لصحته بعدة شواهد. انظر: إصلاح المنطق٢٨٨، وفعلت وافعلت للسجستاني١٠٥، وادب الكاتب٤٠٤، والمحتسب (٢/ ١٢٤) وشرح أدب الكاتب للجواليقي٢٤٣، والاقتضاب (٢/ ٢٢٣) والعين (٣/ ٢٤٣) والتنبيه والإيضاح واللسان (ملح).

(٣) من الرجز، وهو لعُذافر الفُقَيمي في: إصلاح المنطق٢٨٨، وشرح شواهده ص٤٩٨، والصاهل والشاحج٤٧٠، والتهذيب (٥/ ٩٩) والمخصص (٩/ ١٣٦) والمصادر في التعليق السابق، وسمّاه السجستاني أبا عذافر الكندي، ولعله الصواب، وردَّ المانعون الشاهد لأنَّ الراجز محدث لا يؤخذ بلغته.

(٤) كلامه موافق لما تَفَرق من قوله في: التعليقة (٣/ ٧٥-٧٩، ٢٠١) والإغفال (٣/ ٥٣٥-٥٣٦) والبصريات٨٢٦، ٨٢٥، والشعر١٥٤، ١٦٥، والحلبيات١٥٦، والمنصف (٢/ ١٢٢)

(٥) اي سيبويه في الكتاب (٣/ ٢٨٠) وانظر: المقتضب (١/ ٣٧٠، ٤/ ٤٣) وما ينصرف١٠٩، والأصول (٢/ ١١٠، ٣/ ٣٢٦) وفي الإغفال محرف.

(٦) الكتاب (٣/ ٣٦٨).

(٧) سورة النجم: (١٩).

لا / ١١٤أ يُعْرَف لهما أصل، ولا استُعمِلا تامَّين، وإن كنتُ قد اشتققتُه بالاستدلالِ من بابِ (لَوَيتَ)(١)، ولكن ليس المستدَلُّ عليه كما يُرتِّبه السماعُ لفظاً.

وكذلك [ذا](٢) لم نَسمعه تامّاً، وإن كُنّا قد استدللنا عليه بـ(ذَيَّا)(٣)، ولا يَدل قولُهم: ذَانِ، وسقوطُ الألفِ على زيادتِها في (ذا) كما لم يَدل سقوطُ اللامِ في (ذَوَات)(٤) مع عِلْمِنا بها في ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾(٥) على كونها زائدةً.

مسألة

إنْ سمَّيته بـ[عَمَّ](٦) الذي تُريد به الاستفهامَ فوجْهُ حكايتِه شبَهُه بالجملة من حيث كان عاملاً ومعمولاً فيه، ووجْهُ إعرابِه أنَّ (عَنْ) مِثلُ (يَد). ولا يكون في (بِمَ) و(لِمَ) غيرُ الحكاية؛ لأنَّ الأول(٧) ليس على وزن الأسماء؛ كما كان (عَنْ) على وزنِ (يد).

ومدَدتَ في (عَنُ مَاءٍ) - وإن كان الاسمُ الأولَ دون الآخَر - من قِبَلِ أنهم أجمَعُوا على تعريفِ (شمس) من (عبْد شمس)؛ لأنه كأنَّه هو المسمَّى به من حيث كان الاسمُ مضافاً إليه، فعُرِّفَت (شمس) بالنقل، وإن كان المسمَّى به في الحقيقة إنما هو (عبْد) وزال عنه تعريفُ اللامِ في (الشمس) من حيث كان مضافاً / ١١٤ب إليه ما هو عَلَم، وكذلك مددتَ (ما) كأنها الاسمُ المسمَّى به.

حدَّثَني أبو علي إسماعيلُ الصفّار قال: كان أبو بكر شديدَ الاختصاصِ بأبي العباس(٨)؛

(١) في الإغفال: "لأنهم كانوا يَلوون على آلهتهم ويَعطفون عبادةً لها وتقرباً إليها، ويقال: لوى عليه وعطف عليه".

(٢) الأصل: إذا، هو تحريف يظهر بالسياق.

(٣) تصغير (ذا) وبيانه في: التعليقة (٣/٣٤٦) وانظر الكتاب (٣/٤٨٧) والمقتضب (٢/٢٨٦) والإغفال (١/٦٨، ٢/٣١٧).

(٤) في البصريات: ذوات واحده ذواةٌ.

(٥) سورة الرحمن: (٤٨) ونجد المبرد أول من استشهد بالآية في هذا. انظر المقتضب (١/١٧٢، ٣٦٩)

(٦) أصل المسألة عند سيبويه (٣/٣٣٤) الذي أجاز في التسمية بعمّ حكايته وإعرابه اسماً على تفصيل، واشار أبوعلي في: التعليقة (٣/١٥٠) إلى إعرابه ومده، وانظر السيرافي (العلمية٤/٨٧). وفي الأصل: بعمَّا، وهو تحريفٌ يخالف أصل المسألة المبنية على الاستفهام.

(٧) يقصد الباء في بم واللام في لِم.

(٨) في معناه كلام لابن درستويه في أبي بكر ابن السراج في: الفهرست٩٨، وانظر: نور القبس٣٤٢

يعني شيخَنا[1] رحِمَه الله، وسألَه سائلٌ: هل رأيتَ ابنَ شُقَيْر[2] عند أبي العباس؟ فقال: ما رأيتُه عنده، ولكنْ كنتُ أراه عند ابنِ كَيْسان.

مسألة

يَدلُّ على أنَّ (رجُلاً) ونحوَه مِن المفسِّر يَنتصب عن تمام الاسم[3] قولُك: إنَّ عشرين رجُلاً أنتم، وإنَّ عشرين رجُلاً خيرٌ لك من عشَرةٍ؛ ألا ترى أنه ليس في هذا الكلام ما يَنصبُ (رجُلاً) غير (عشرين).

مسألة

إنْ سمَّيتَ رجُلاً بـ(اعْضَضْ)[4] ونحوِه قطَعتَ الألفَ وادَّغمتَ[5] لحَركةِ الإعراب، ولم يَجْرِ مجرَى حركةِ التقاءِ الساكنَين نحو: (أُردُد البابَ)؛ مِن قِبَلِ أنَّ حركةَ الإعراب لازمةٌ للاسمِ المعرَبِ؛ ألا تَراهم يَقْلبون لاماتِ الفعل لها وإن لم يكن الاسمُ معمولاً فيه ولا معَه عاملٌ؛ فلولا أنها عندهم في تقديرِ الثبات البَتَّة لم تُقْلَب اللامات.

حدَّثَنا /١١٥أ أبو علي قال: أمْلَى علينا أبو العباس محمدُ بن يزيد قال: وكَتَبَ إليَّ إسماعيل القاضي[6]:

---

(١) أبو العباس هو المبرد، ويريد أبو علي بشيخنا شيخه أبا بكر.

(٢) أحمد بن الحسن أو الحسين بن العباس أبوبكر النحوي (ت٣١٧)، وسمّاه ابن مسعر والزبيدي والقفطي في أحد مواضعه الثلاثة محمداً، ولم أجد من صرَّح بأخذه عن المبرد إلا الزبيدي وابن مسعر جعلاه في: طبقة أصحاب المبرد. انظر تاريخ بغداد (٤/ ٨٩) وطبقات الزبيدي١١٦، وتاريخ ابن مسعر٤٨، ومعجم الأدباء ٢٣٢، والإنباه (١/ ٦٩، ٣/ ١٥١) والبغية (١/ ٣٠٢).

(٣) انظر التعليق على (تمام الاسم) في (٧٧-ب)، وعرض أبوعلي لعشرين وعملها في: البصريات٧٠٣، والإغفال (١/ ١٥٤).

(٤) الأصل: اعضض، والتصويب من الكتاب (٣/ ٣١٩) لأنها من مسائله، وقول أبي علي موافق لقوله، وتصبح بعد التسمية: إعَضّ. وانظر ما ينصرف١٥٢، والتعليقة (٣/ ١٣٢).

(٥) هذه طريقة البصريين في رسم الادّغام، ووجدتها في مخطوط المقتضب المنسوخ سنة٣٤٧. انظر: ابن يعيش (١٠/ ١٢١).

(٦) سلفت ترجمته في (٨٤-أ).

لقد رأيتُ عَجَباً مُذ أمْسَا
عَجائزاً مِثلَ الأفاعي خَمْسَا[1]

(أمسِ) هي الحجازية الفصيحة[2].

قال :

مَنَعَ الرُّقادَ تَقَلُّبُ الشمسِ		وطُلوعُها مِن حيثُ لا تُمْسِي
وطُلوعُها بيضاءَ صافيةً		وتَغيبُ في صفراءَ كالوَرْسِ
اليومُ أعلمُ ما يجيءُ به		ومضَى بفَصْلِ قضائِه أمسِ[3]

زَعَمَ الأصمعيُّ أنَّ هذا مِن أولِ ما قيل.

فأمّا بنو تميم فإذا كان (أمس) ظرفاً بَنَوه كما يَفعل غيرُهم، وإذا كان اسماً عَرَّبوه واعتَلُّوا بأنه خَرَج عن موضعِ البناء، ولم يَصْرِفوه لأنه إنما نُقِل عن اسمٍ يَلزمُه البناءُ، فكان

---

(١) من الرجز، وهو في : ملحقات ديوان العجاج (٢ / ٢٩٦) ورجح محققه أنه من المنحول، وهو للعجاج في : جمل الخليل٢٠٢، وحكى البغدادي في : الخزانة (٧ / ١٥٣) النسبة وضعّفها، وهو بلا نسبة في : الكتاب (٣ / ٢٨٤) والنوادر٢٥٧، وما ينصرف١٢٤، وإعراب النحاس (٣ / ٢٣٣) وغيرها كثير، وانشده أبوعلي في : العضديات٢٤٦ على إعراب أمس إعراب الممنوع من الصرف وجرها بمذ.

(٢) انظر التعليق على (أمس) عند أبي علي في (٨٠–ب، ٩٠–ب) والتنبيه والإيضاح (أمس).

(٣) في هامش الأصل بخط الناسخ : "قلت : الذي أعرفه : منع البقاءَ، وهو الأنسب والأليق بالمعنى وهي الرواية. والبيت الثاني : ومغيبها صفراء كالورس، وهذه الأبيات مولّدة، وشعر المولّدين لا يُستدل به في النحو، والأولى أن يُستدل بقول أمية في عبد الله بن جدعان :

رأيتك أكرمَ الثقلين طُرًّا		وأنت اليوم خـ[يرٌ] منك أمسِ
وأنت تزيد فوق الضّعف ضعفاً		كذاك تكون [سادة] عبد شمسِ"

ولم أجد هذين البيتين في ديوان أمية، في حين أنهما نُسبا لزياد الأعجم في : ديوانه١٣١، والتنبيه والإيضاح (أمس)، ولأعشى بني ربيعة بن ذهل في : المؤتلف للآمدي١٤، ولأعشى تغلب في : الوحشيات٢٦٢ . وأما الأبيات الثلاثة في المتن فهي من الكامل، وفي ثمار القلوب٣٧٤ أنها لأسقُف نجران وهو قس بن ساعدة، وللأسقف في : البيان والتبيين (٣ / ٣٤٣) والحيوان (٣ / ٨٨) والسمط٤٨٦، والعقد الفريد (٣ / ١٨٣) والمقاصد النحوية (٤ / ٣٧٣) والتنبيه والإيضاح (أمس)، ولتُبع بن الأقرن في : المعارف٦٣٠، ولتبع الثاني أو الثالث في : معجم المرزباني٢٢٣، ولبعض ملوك اليمن في : الصناعتين٢٠١، ولم أجد من نسبه لمولّد.

ذلك مما أخْرَجَه عن تمكُّنِ الأسماء، فقالوا: «ذَهَبَ أمسُ بما فيه»(١)، لمّا احتيجَ إليه في الجرِّ في قولهم كان بمنزلةِ سائرِ الأسْماء التي لا تَنصرف، فأوقَعَ عليها (مُذ) التي هي حرفٌ يَعمل في الأزمنة عَمَلَ (مِن) في سائر الأسماء، فقال: مُذ أمسَ، ولحِقَتْه الألفُ للإطلاق.

قال(٢): وأنشَدَنا أبو العباس:

إذا مَخَارِمُ أحناءٍ عَرَضْنَ لهُ　　لم يَنْبُ عنها وخافَ الجَوْرَ فاعْتَتَبا(٣)

١١٥ /ب قال أصحابُ المعاني: لم يَنْبُ عنها ولم يَخَف الجورَ فيَعْتَتِب، وقال أبو العباس في ذلك: إذا مخارمُ أحناء عرضْن له لم يَنبُ عنها مخافةً منها وخاف الجورَ فاعتتبَ فرَجَعَ.

وقال أبو العباس في المَثَل: «إنما يُعاتَبُ الأديمُ ذو البَشَرة»(٤): الأَدَمة: مما يلي الجِلْدَ من اللحم، وإنما قال: يعاتَب الأديمُ ذو البشرة؛ أراد: لقُوَّته، فإذا رُدَّ إلى الدبّاغ صلَح، وكذلك يُعاتَب مَن فيه فَضْل، فإذا عوتِبَ رَجَع، وذو البَشرة: ذو اللحم.

وأنشَدَ:

هُنالكُمُ تَهَدَّمَتِ الرَّكايا　　وضُمِّنَتِ الرَّجا فهَوَتْ بذَمٍّ(٥)

يقول(٦): كالذي حَفَر بئراً وهو حينَ حَفَرَها لم يُقدِّر أنها تَقَعُ على فَسَاد، فلمّا أنْ

---

(١) الأصل: أمسِ، والكسر لا يناسب السياق. والقول في: الكتاب (٣/٢٨٣) والنوادر٢٥٧، والتنبيه (أمس).

(٢) ابوعلي الصفار.

(٣) من البسيط، وهو للحطيئة في: ديوانه٩، واللسان (عتب) وتخريجه في: الديوان٣٤١، ومعه الصحاح واللسان والتاج (عتب). والبيت في وصف مجتازٍ للقفر، وجاء في الديوان: مخارم: جمع مَخرم وهو منقطع أنف الجبل. أحناء: حروف الجبل. عرضن له: اي بهذا الطريق. لم ينب عنها: لم يرتفع الطريق عنها ولكنه علاها. يعتتب: يرجع. وما حكاه ابوعلي عن اصحاب المعاني هو قول ابن السكيت وأحد قولي السكري، وما ذكره أبو العباس هو قول ابي عمرو وابن الأعرابي. وانظر الأقوال في الديوان.

(٤) جمهرة الأمثال (١/٦٩) ومجمع الميداني (١/٦٧) والمستقصى (١/٤٢٠) والسمط٦٠٥، ٩٥٣

(٥) من الوافر، وهو للحطيئة في: ديوانه١٩٧، والنوادر٢١١ (وفيه بدم تصحيف)، والخزانة (٤/١٤٣). في الديوان: الركايا: الآبار، الواحد: ركيّ. الرجا: جوانب البئر من داخل.

(٦) نقل البغدادي في: الخزانة (٤/١٤٦) هذا النص عن التذكرة على انه قول ابي علي في حين أنه في سياق الحكاية عن ابي العباس.

حفرَها وَقَعَ على فساد، فبَنَاها على ذلك وتهدَّمَ ما بَنَى، وكان قبلَ ذلك يَأمُل التمامَ لِـمَا يريد، فمَثَلُ هذا لـمّا أنْ مُدِحَ مُدِح على رجاءِ تمامٍ للمدح، فأخلَفَ فهَوَى بِذَمّ.

أنشَدَنا أبو العباس لِحُميد:

عفَتْ مثلَ ما يَعفو الطَّليحُ وإنما بها كِبْرياءُ الصَّعبِ وهيَ رَكُوبُ[١]

وَصَفَ الدارَ؛ يقول: كَثُر عليها العُشبُ كما كَثُر على الناقة /١١٦أ اللحمُ، وركوبٌ: ضعيفةٌ بعدُ ليس لها مُخٌّ.

مسألة

مَن قال[٢] في التسمية بباء (ضَرَبَ): رَبٌ، قال: قد استمرَّ حذفُ الفاء في (عِدَة) وبابها، وقد احتجتُ إلى الرد فأحذفُ الفاءَ.

ومن قال[٣]: ضَبٌ، قال: هذا الحذفُ إنما هو في الفاء المعتلة، فأمّا الصحيح فلا؛ لأنّ المعتل قِسمٌ قائمٌ برأسه، فاحذِفِ العينَ، وقد حُذِفت العينُ الصحيحة في (سَه)[٤].

مسألة

قال إبراهيمُ[٥] في قولِه: ﴿فَبِما نَقْضِهِمْ ميثاقَهُم وكُفْرِهِم بآياتِ الله﴾[٦]: قولُه: ﴿فَبِظُلمٍ مِنَ الذينَ هادُوا﴾[٧] بَدَلٌ منه.

---

(١) من الطويل، وهو لِحُميد بن ثور في: ديوانه١١، وتخريجه٣١٦، وزد عليه تفسير الثعلبي (٩/٢٨٨) محرَّفاً كتفسير القرطبي. وفسَّر ابن قتيبة في: الغريب (٢/٨) عفت بكثرة الوبر لا اللحم، وركوب: بذَلول لا ضعيفة. وطليحٌ الناقةُ إذا تعبتْ تعباً شديداً من السفر.

(٢) هذا أول قول المازني في المسألة ثم قال بغيره. انظر الخلاف في المسألة في: الكتاب (٣/٣٢٣) والمقتضب (١/١٧٠) وما ينصرف١٥٤، والانتصار٢٠٦، وشرح السيرافي (العلمية ٤/٨١) ولم يعرض أبوعلي في: التعليقة (٣/١٣٣) إلا لقول سيبويه، وكلامه هنا أقرب ما يكون إلى ما في المقتضب، وسيعقد في (٢٤-أ) مسألة لتضعيف قول سيبويه.

(٣) قول الأخفش، وانظر المواضع السالفة.

(٤) السه هو الاست، وظهرت عينه في الجمع (أستاه).

(٥) الزجاج في: معاني القرآن (٢/١٢٧) وإعراب النحاس (١/٥٠٤)، وأبوعلي يكني شيخه بأبي إسحاق بخلاف فعله هنا، وخلت كتب أبي علي من هذا التعقب، وحُكي في: البحر (٣/٤٠٤) قول الزجاج عنه وعن أبي بكر والزمخشري وغيرهما، وعَلَّل العكبري في: التبيان٤٠٤ إعادة الفاء في البدل بطول الفصل.

(٦) سورة النساء: (١٥٥).

(٧) سورة النساء: (١٦٠) وتمامها: ﴿فبظلم من الذين هادوا حَرَّمْنا عليهم طيبات أُحِلَّتْ لَهُم﴾.

وهذا عندي فاسدٌ؛ لأنَّ البَدل لا يكون بتوسُّط حرفِ العطف(١). فإن قلت: فبِمَ يَتعلق قوله: ﴿فَبِما نَقْضِهِمْ ميثاقَهُم﴾؟ فالقولُ عندي أنه محذوف؛ كأنه: لعنّاهم(٢)؛ كما قال في موضعٍ آخر: ﴿فبما نَقْضِهِم ميثاقَهُم لَعَنّاهُم﴾(٣). فأمّا قولُه: ﴿فَبِظُلْمٍ﴾ فمتعلقٌ بـ﴿حَرَّمْنا﴾(٤).

وحسُن الحذفُ فيما ذكَرنا لطُولِ الكلام والدلالةِ على المحذوف.

مسألة

﴿وإنَّ الذينَ اخْتَلفُوا فيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ﴾(٥) اليهودُ بأسْرِها تَدَّعي قتْلَه، لا تختلف /١١٦ب في ذلك، وإنما الاختلافُ بين اليهود وفِرقَةٍ من النصارى يقولون أنه لم يُقْتَل، فالاختلافُ في قتلِه بين اليهودِ وهذه الفرقة من النصارى دونَ اليهود وحدَهم، فأخبَرَ اللهُ سبحانه أنهم في شكٍّ مِن ذلك ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقيناً﴾(٦)؛ أي: إنما تَوَهَّموا ذلك للشَّبَه مِنْه الذي أُلْقِيَ على الرجل الطالبِ له المقتولِ على أنه هو المسيحُ.

وقولُ أبي عُبيدة(٧): ﴿ما قَتَلُوهُ يَقيناً﴾ كقولك: قتلتُه علِماً؛ أي: تَذَلَّلَ لي لمّا علِمتُه، ومنه: قتلتُ الخَمرَ بالمزاج.

وعلى أنهم لا يقولون: قتلتُه يقيناً، إنما يقولون: قتلتُه علِماً، فكما لا يؤنَس بأن يقال: قتلتُه معرفةً(٨)؛ كذلك يكون اليقين. وإن ثَبَتَ عنهم: (قتلتُه يقيناً) كما يقال: (قتلتُه علِماً) سَقَطَ هذا الذي اعترضْنا به.

---

(١) كذا أيضاً في: الحجة (٣/٣١٢) وانظر أثره في الباقولي في: الكشف٨٩١

(٢) قال به ابن الأنباري في: الإيضاح٦٠٨، والطبري في: تفسيره (٤/٣٥٠).

(٣) سورة المائدة: (١٣).

(٤) سورة النساء: (١٦٠).

(٥) سورة النساء: (١٥٧) والمسألة اعتراض على قول الزجاج في: معانيه (٢/١٢٨): "الذين اختلفوا في قتله شاكُّون، لأنَّ بعضهم زعم أنه إله، وبعضهم ذكَر أنه قُتِل، وهم في ذلك شاكّون".

(٦) سورة النساء: (١٥٧).

(٧) لم أجد له إلا ما رواه أبوعبيد عنه أنَّ معنى (قَتَّلَ) ذلَّلَ، جاء ذا في: التهذيب (٩/٥٥) وسقط من أمثال أبي عبيد٢٠٥، وما جاء هنا هو قول الفراء وابن قتيبة. انظر معاني الفراء (١/٢٩٤) وتأويل المشكل١٥٢، ومعاني النحاس (٢/٢٣٤) وتفسير الطبري (٤/٣٥٥) وتبيان الطوسي (٣/٢٨٥) وزاد المسير (٢/٢١٩) والصحاح (قتل).

(٨) في تفسير الطبري (٦/٢٨٦): "وحُكي: أثخنتُه معرفةً بمعنى: قتلتُه معرفةً".

مسألة

﴿بَلْ رَفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ﴾(١) لا يَدل قولُه: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ ورافِعُكَ إِلَيَّ﴾(٢) على أنه مات؛ لأنَّ الواو لا تُوجِب الترتيب.

مسألة

﴿وإِنْ مِن أهلِ الكِتَابِ إِلاّ لَيُؤْمِنُنَّ بِهِ قبلَ مَوتِهِ﴾(٣) عند الإلجاءِ وزوالِ التكليف لذلك.

والضميرُ الذي في (موته) يَرجعُ إلى (أحَدٍ) المضمَر؛ ألا ترى أنَّ معناه: وإنْ مِن أهل الكتاب أحدٌ إلاّ لَيؤمننَّ به قبل موته.

١١٧/أ مسألة

﴿إِنَّا أَوْحَيْنا إِليكَ كما أوحَيْنا إِلى نُوحٍ والنَّبِيِّينَ مِن بَعدِه﴾(٤) لأنَّ الذين كانوا بعده أُرسِلوا إلى أمَمٍ وكَثْرة، ومَن كان قَبْلَه قد كان يُرسَل إلى العددِ القليل: الاثنين والثلاثة.

مسألة

﴿وقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنا المَسِيحَ عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللهِ﴾(٥) قولُه: (رسول الله) مِن وَصْفِ اللهِ سبحانه له لا مِن قولِهم.

---

(١) سورة النساء: (١٥٨)

(٢) سورة آل عمران: (٥٥) والتَّوَفِّي حمله المفسرون على معنيين: الموت والقبض بلا موت، وبدأ الفراء والزجاج بالأول على تقدير التقديم والتأخير والمعنى: اني رافعك ومطهِّرك ومتوفِّيك، وابوعلي هنا لا يرى الحاجة إلى ذلك لما ذكر. انظر: معاني الفراء (١/٢١٩) ومعاني الزجاج (١/٤٢٠) والوسيط للواحدي (٢/٤٣).

(٣) سورة النساء: (١٥٩) ويريد انّ إيمانه عند الموت لا ينفعه لزوال التكليف. وانظر الاقوال في الآية في: معاني الزجاج (٢/١٢٩) والطبري (٤/٣٥٦) والتبيان (٣/٣٨٦)، وتَقدَّم تقديره (أحد) في الآية والتعليق عليه في (٦٧-ب).

(٤) سورة النساء: (١٦٣) وذكروا قبل نوح من الأنبياء: شيثاً وإدريس عليهما السلام. انظر: عمدة القاري (١/١٦).

(٥) سورة النساء: (١٥٧) أجاز المفسرون أن يكون (رسول الله) قولهم على وجه الاستهزاء أو انَّ الله وضَعَ الذكر الحسن مكان ذِكرهم القبيح أو هو مدحٌ من الله له. انظر تفسير مقاتل (١/٢٦٩) والكشاف (١/٥٨٧) والمجمع (٣/٢٧١) والبحر (٣/٤٠٥).

مسألة

﴿رسُولُ اللهِ وكَلِمتُهُ﴾[1] قال الجاحظ عن أبي بكر الأصمّ[2]: إنه كان يقول: كان كلمةً فَقَلَبَها إنساناً. وذهبَ الجاحظُ إلى أنه قد بُشِّر بالمسيح في كُتُبٍ سالفة، فلمّا بُعث قال: كلِمتُه؛ أي: التي تقدَّمت البشارةُ بها، ومِثْلُ ﴿كَلمَتُهُ﴾: قولُه: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيكونُ﴾[3]؛ أي: فهو كلِمتُه.

فا[4]: فكأن التقدير: هو مِن كلمته؛ أي خُلِق بها، ثم قال على التوسع: هو كلمتُه، فجَعَلَه إيّاها في اللفظ ...[5] تارةً، وأخْرَى على التشبيه، قال: ﴿في آذانِهِم وَقْرٌ﴾[6]، وقال: /١١٧ب ﴿كأنَّ في أُذُنَيْهِ وَقْراً﴾[7]، وقولهم: (أنت شُرْبَ الإبلِ)[8].

وذهَبَ أبو الحسن[9] في قوله سبحانه: ﴿خُلِقَ الإنسانُ مِن عَجَلٍ﴾[10] إلى أنه خُلِق لمّا قال: كُنْ فكانَ.

ويكون قوله: ﴿كَلمَتُهُ﴾ كما يقول: هذا لسانُ القوم؛ لأنه يُبيِّن كلامَه، فقيل: كلِمتُه على هذا.

---

(١) سورة النساء: (١٧١) وتمامها: ﴿إنما المسيحُ عيسى بن مريم رسول الله وكلمته﴾.

(٢) عبد الرحمن بن كيسان أبوبكر الأصم المعتزلي مفسِّر وفقيه (ت ٢٠٠). الفهرست٢٩٨، ولسان الميزان (١٢١/٥).

(٣) سورة آل عمران: (٥٩).

(٤) كقوله في: الحجة (٣٤/٢).

(٥) ذهبت الأرضة بما قدره كلمة.

(٦) سورة فُصلت: (٤٤)، وفي الأصل بواو في أولها وهي لم تأت كذلك إلا بنصب (وقر) في الأنعام والإسراء والكهف، لذلك حذفتُ الواو لأنها مقحمة.

(٧) سورة لقمان: (٧).

(٨) حكاه سيبويه بلفظ (ما أنت إلا شُربَ الإبل)، ونصب (شرب) على تقدير: تَشرب شُرباً مِثل شُرب الإبل، فحذف لعلم السامع. وضُبط في الأصل بضم الباء، وتصويبه من المصادر: الكتاب (٣٣٦/١) والمقتضب (٢٣١/٣) والشعر٥٤٦،٥٤٩، والحلبيات٢٧٥

(٩) معاني الأخفش٤٤٨، ورده الطبري بأنّ هذا يعم كل ما خلق الله فلم يخص الإنسان بالذكر؟ وانظر تفسيره (٢٧/٩) وأمالي المرتضى (٤٦٥/١).

(١٠) سورة الأنبياء: (٣٧).

مسألة

﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾[1] حُكي عن أبي العباس أنه قال: أنزلَه وعِلمُه فيه؛ كما تَقول: مرَّ بثيابِه[2]، والوجهُ: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ أي: ليس هذا المُنْزَل بِمُتَخرِّصٍ وكَذِبٍ[3] كما ادَّعاه الرادُّون الدافعون.

مسألة

قيل[4] في الأطفال وَقْتَ إغراقِ قومِ نوح: إنَّ النساء عُقِمْن فلم يَلدن.

ويجوزُ أن يَكُنَّ وَلَدنَ إلاَّ أنهم اختُرِموا[5] بالموت وعوَضَهم[6] من ذلك؛ كما يَشمل العذابُ مَن يُبعَث إليه ومَن لم يُبعَث إليه.

مسألة

النبيُّ صلى الله عليه أفضلُ الأنبياء، والأنبياءُ أفضلُ الناس، فهو أفضلُ البَشَر، وذلك مُتلقًّى مِن دينِ المسلمين وإجماعهم.

وقال /١١٨أ محمد بن عمر[7]: أقفُ في تفضيلِه على آدم؛ لأنَّ الخبر: «أنا سيِّدُ

---

(١) سورة النساء: (١٦٦) وقول المبرد أخذ به الزجاج والنحاس وغيرهما، ونص ابن عطية على أنه قول المعتزلة، واخذ به أبوعلي في: الحجة (٢/ ١٦٠) فقال: معنى الآية: أنزله وفيه علمه، والعلم هو المعلوم. انظر معاني الزجاج (٢/ ١٣٤) ومعاني النحاس (٢/ ٢٤١) والكشاف (١/ ٥٩٢) والمحرر ٥٠٠، والمجمع (٣/ ٢٨٤) والبحر (٣/ ٤١٥).

(٢) قدرها ابن جني: وثيابه عليه، وأبوحيان: ملتبساً بها. انظر الخصائص (٢/ ٣١٤) والسر١٣٤، والبحر (٥/ ١٤٢).

(٣) الأصل: فكذب، ولا معنى له.

(٤) ذُكر القول بالعقم عن الربيع وعطاء وقتادة وغيرهم. انظر الكشاف (٤/ ٦٢١)، والمجمع (١٠/ ١٥٣) والبحر (٨/ ٣٣٨).

(٥) في هامش الأصل بخط الناسخ: كـ: الضمير في (اخترموا) يرجع إلى الأولاد.

(٦) العوض عن الألم مسألة خلافية في: علم الكلام، قال بها المعتزلة والإمامية وخالفهم الأشاعرة. انظر نهج الحق١٣٧، وشرح المقاصد (٢/ ١٦٤).

(٧) محمد بن عمر الصيمري أبو عبدالله شيخ المعتزلة وصاحب المصنفات (ت٣١٥). سير الأعلام ٣٦١٢.

وَلَدِ آدمَ»(١)، وإذا كان كذلك فضّلتُه على وَلَدِه وتوقّفتُ في آدم نفسِه(٢).

مسألة

﴿حُرِّمَتْ عليكُمُ المَيْتَةُ﴾(٣) المعنى: أكْلُ الميتة، إلاّ أنَّ ذلك حُذف للدلالة عليه.

﴿وَالدَّمُ﴾(٤) هو المسفوحُ منه لقولِه في موضعٍ آخَر: ﴿أوْ دَماً مَسْفُوحاً﴾(٥)؛ فَدَمُ البراغيثِ على هذا كما ذَهَبَ إليه أبو حنيفة(٦) ليس بمسفوح فهو طاهر، ودمُ السمك ذَهَب فيه إلى أنه لمّا جاز أكلُه بلا تذكيةٍ مع كَوْنِ الدم فيه دلَّ ذلك على أنه ليس بنَجِس، والطِّحَال والكَبِد لقوله: «أُحِلَّت لي دَمَان ومَيْتَتان»(٧).

﴿ولَحْمُ الخِنْزِيرِ﴾(٨) يَتبعُه الشحمُ والعَظْم ونحوُ ذلك؛ لأنه إذا قلنا: اشتريتُ لحماً، لم يَقع مِن ذلك في العُرف على شيءٍ مما ذَكَرْنا دون غيره.

﴿وما أُهِلَّ لِغَيرِ اللهِ بِهِ﴾(٩)، النصرانيُّ إذا سُمِع يقول على ذبيحتِه: (باسمِ المسيح) اختُلِف(١٠) في إجازةِ أكْلِ ذبيحته، فقائلٌ بإجازة ذلك، وقائلٌ بالمنع من ذلك. فإذا لم يُسمَع فلا اختلافَ في إجازة ذلك.

(١) من حديث طويل جاء على اختلاف في طوله وبعض ألفاظه في: صحيح مسلم (٤/١٧٨٢) والترمذي (٥/٢٨٨) وابن ماجه (٢/١٤٤٠) والإمام أحمد٢٣٦-٢٣٧، وفي بعض رواياته: "أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وبيدي لواء الحمد ولا فخر، وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه (وفي رواية: فمن دونه) إلا تحت لوائي...".

(٢) في الهامش بخط الناسخ: "ك: بل هو أفضل من آدم أيضاً لقوله عليه السلام: آدم ومَن دونه تحت لوائي يوم القيامة".

(٣) سورة المائدة: (٣)

(٤) سورة المائدة: (٣)

(٥) سورة الأنعام: (١٤٥)

(٦) المبسوط للسرخسي (١/٨٦) وفتح العزيز للرافعي (٤/٥٦).

(٧) جاء الحديث في: مسند الإمام أحمد٤٤٥، وسنن ابن ماجه١١٠٢ بلفظ: «أحلَّت لكم مَيْتتان ودمان، فأمّا الميتتان فالحوت والكبد، وأما الدمان فالكبد والطِّحال»، وفي المسند (لنا) مكان (لكم).

(٨) سورة المائدة: (٣)

(٩) جاءت في سورتي: المائدة (٣) والنحل (١٥).

(١٠) الاختلاف في غير الأحناف، فأبوحنيفة وصاحباه أبويوسف ومحمد منعوا أكلها، وأجازها عطاء ومكحول والحسن والأوزاعي وغيرهم. انظر أحكام الجصاص (١/١٥٣) وتكملة البحر الرائق٤٠٩، والبحر المحيط (١/٦٦٣).

إن قيل: كيف ذُكِرَت هذه الأشياء والمَيتة تعمُّ ذلك كُلَّه؟ فإنما قيل هذا وفُصِّل؛ /١١٨ب لأنَّ الميتة قد تكون مما يموت حَتْفَ أنفه، وهذه الأشياء محرَّمةٌ كتحريمها، فإن خالفتْها في الموتِ حتْفَ الأنفِ ـ وكان ذلك مما يَفعلونه ويَنفُق[١] عندهم ـ فأُعلِموا تحريمَه على هذا التفصيل.

﴿وما أكَلَ السَّبُعُ إلاَّ ما ذَكَّيْتُمْ﴾[٢] تقدير هذا: وما أكَلَ بعضَه السبعُ. وإدراكُ الذَّكاة[٣] هو أن يَفْري أوداجَه فيَشخُبَ الدمُ ويَتحرك حركةَ استطاعةٍ لا على طريقِ الاختلاجِ[٤] كما يَختلج اللحمُ، فإذا[٥] أخرَجَ السَّبعُ الحَشْوةَ أو صَيَّره بحالٍ يكون الأغلبُ أكْلَ السبعِ وعمَلَه لم تَلحقه الذكاةُ.

﴿وما ذُبِحَ على النُّصُبِ﴾[٦] كانوا يَذبحون على الأصنام أو الأوثان فيُسيلون الدمَ عليها، والصَّنَمُ: ماكان ذا صورة، والوَثَن يَقع على ذي الصورة وعلى الحَجَر غير ذي الصورة.

والاستقسامُ بالأزلام على ضَربَين:

أحدهما: استقسامُهم في قِمار الجَزور والمَيسر.

والآخر: ما كانوا يَستعملونه في القِداح التي عليها (أمَرَني ربِّي) و(نهاني ربِّي)[٧].

﴿ذلِكُمْ فِسْقٌ﴾[٨] إشارةٌ إلى جميعِ ما تَقدَّم، وأنَّ كُلَّ واحدٍ من ذلك في عَينه فِسق.

﴿اليومَ يَئِسَ الذينَ كفَرُوا مِنْ دِينِكم﴾[٩] معناه ـ واللهُ أعلم ـ: من تَوهينِ دينكم أو تضعيفِ دينكم.

---

(١) أي يَرُوج.

(٢) سورة المائدة: (٣)

(٣) شرحه مأخوذ من معاني الزجاج (٢/١٤٥) وعنه في: التهذيب (١٠/٣٧٣)

(٤) الاضطراب والتحرك.

(٥) من هنا إلى (الذكاة) جاء في: الأصل بعد (ذي الصورة) فرددته إلى هنا لتَعلقه بهذا الجزء من الآية واتصاله بالسياق.

(٦) سورة المائدة: (٣)

(٧) انظر: معاني الفراء (١/٣٠١) ومعاني الزجاج (٢/١٤٦) وتفسير الطبري (٤/٤١٥)

(٨) سورة المائدة: (٣)

(٩) سورة المائدة: (٣)

﴿فَلا /١١٩أ تَخْشَوهُمْ﴾(١) لأنهم رَفَعوا الأطماعَ وحَسَمُوا الرجاءَ مِن أن يَغْلبوكم.

﴿اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾(٢) لأنَّ الإسلام ضَرَبَ بِجِرانِه(٣).

مسألة

النَّمِرُ:

فكيفَ تَرَى طُولُ السلامةِ يَفعلُ(٤)

إنْ جعلتَ (كيف) مستقرًّا رَفعتَ (طول)، وأَلْغيتَ (تَرَى) لوقوعها بين المبتدأ والخبر، ويكون (يفعل) على هذا في موضعِ نصبٍ حالاً، والعاملُ فيها (كيف).

وإن جعلتَ (كيف) حالاً جعلتَ (يفعل) خبرَ المبتدأ الذي هو (طول السلامة)، ولم يَجُز إلغاءُ (تَرَى) حينئذ؛ لأنها مبتَدأ بها، وإذا ابتُدِئ بها لم تُلْغَ. [بيّض]

مسألة

(ضَيْوَن)(٥) لا يَكون (فَيْعلاً)(٦) لأنه كان يَلزَم كسرُ العَين لاعتلالها كـ(سيِّد)(٧)،

---

(١) سورة المائدة: (٣)

(٢) سورة المائدة: (٣)

(٣) مجاز عن استقراره وتمكنه، وانظر الأساس (جرن).

(٤) من الطويل، وصدره:

يَودُّ الفتَى طُولَ السلامةِ والغِنَى

وهو للنمر بن تولب في: شعره (شعراء إسلاميون) ٣٦٩، وتخريجه مفصَّلاً فيه٤١٦، ولم أجد أحداً رفع (طول).

(٥) وهو القِطُّ الذكَر، وعدَّه سيبويه مما جاء على الأصل، وقال أبوعلي في: التعليقة (٣/١٣٣): القياس قلبُ الواو ياء وإدغام الياءين. وانظر الكتاب (٣/٣٢٠، ٤/٣٦٩، ٤٣٠) والمقتضب (١/٣٠٧) والأصول (٣/٢٩٠، ٣٤٧) والحجة (٢/٢٤٣) والمنصف (١/٢٠٠).

(٦) بعكس حكاية الشاطبي في: المقاصد (٨/٤٦٢): "وحكم الفارسي عليه - أي ضيون - في التذكرة أنه فيعل لا فعول، فالواو عنده أصلية؛ لأن باب ضيغم أكثر من باب جهور، ولأمر آخر وهو أن الألف إذا كانت ثانية في نحو باب ودار ولم يُعرف أصلها فاحكم بأنها من الواو، ففي هذه القاعدة أن كون الواو عيناً أكثر من كون الياء عيناً، فكذلك ضيون تُجعل فيه الواو عيناً دون الياء". وانظر الممتع ٣٢٥، واللسان (ضون).

(٧) سيأتي التعليق على مسألة (سيّد) في (٢٠٤-ب).

ولا تقولُ أحملُه عليه على الشذوذ كما صَحَّت(١) عينُه على الشذوذ؛ لأنَّ ذلك ليس بقياس.

مسألة

إذا قال: هذا يومَ [قام](٢) زيدٌ، وزمنَ الحَجّاجُ أميرٌ، الاسمُ مضافٌ إلى نفْسِ الفعل وليس بمضاف إلى شيءٍ مِن(٣) هذه الجملة في موضعه؛ لأنه لو كان /١١٩ب كذلك لكان المضافُ معلَّقاً، وهذا لا يجوز كما لا يجوز تَبْقيةُ حرفِ الجرِّ معلَّقاً في نحوِ قولك: أشهدُ بِلَذاك(٤). وإذا كان كذلك علمتَ أنَّ المضاف إنما أُضيفَ إلى نفسِ الفعل ونفسِ الجملة.

ويؤكِّدُ ذلك بناؤك المضافَ إذا أضفتَه إلى مبنِيّ؛ نحو:

علَى حينَ عاتَبْتُ(٥)

فاكتساؤه منه [البناءَ](٦) دلالةٌ على إضافته إليه نفسِه، فهذا كاكتسائه(٧) منه التعريفَ والتنكير. وإذا ثبَتَ بذلك إضافتُه إلى الفعل نفسه صحَّ بذلك أيضاً إضافتُه إلى نفسِ الجملة من المبتدأ والخبر؛ لأنها بمنزلةِ الفعل لأنَّ الفعل يَلزمُه الفاعلُ، فيكون المبتدأ والخبر بمنزلته.

---

(١) كُتب اعلاها الرمز: ك، أي كذا في الأصل.

(٢) الأصل: قائم، والسياق وتنظيره بعاتبت يمنعانه.

(٣) اعلاها في الأصل علامة التمريض (ضـ).

(٤) لانّ اللام تمنع الجار مِن جر (ذاك) على قول أبي علي. انظر: الكتاب (٣/١٤٧) والمقتضب (٢/٢٤٤) والتعليقة (٢/٢٦١) والبصريات٦٨٧، ومحقق الأخير عدَّه من الشعر وما اتمه ولا خرَّجه.

(٥) من الطويل، وتمامه:

على حين عاتبت المشيب على الصِّبا ... وقلتُ ألّما اصْحُ والشيبُ وازعُ

وهو للنابغة في: ديوانه٣٢، والكتاب (٢/٣٣٠) والكامل٢٤٠، والصناعتين٤٥٣، والخزانة١٤٠، وبلا نسبة في: الأصول (١/٢٧٦) وسر الصناعة٥٠٦، والمنصف (١/٥٨) وانشده ابوعلي في: الحجة (٣/٢٨٤، ٤/٣٥٠، ٦/٢١٧) والتعليقة (٢/٦٠) والبغداديات٣٣٧، والشيرازيات٥٥٦، ٥٦٣، شاهداً على بناء (حين) لإضافته إلى مبني.

(٦) إضافة يقتضيها السياق، واستعمل ابوعلي مادة (اكتسى) في كل المواضع السالفة في هذا المبحث.

(٧) الأصل: كاكتسابه بالباء، والتصويب من السياق وكلامه في كتبه الأخرى.

ويؤكِّد ذلك أنكَ إذا أضفتَه إلى فعلٍ مُعرَب[1] أعربتَه؛ ألا ترى أنَّ مَن قال: (على حينَ عاتبتُ) لم يَقُل: على حينَ تُعاتبُ؛ فدَلَّ ذاك على أنَّ الإضافةَ إلى نفسِ الفعل، فجَرَى مجرى قولِه: ﴿مِنْ عَذابِ يَوْمَئِذٍ﴾[2].

مسألة

الأَزْيَب: الغَريب[3]، قال:

وما كنتُ قُلاًّ قبلَ ذلكَ أَزْيَبَا[4]

لا يكون إلاّ (أفعَل)[5] لأنَّ أوله مفتوح، فلا يكون (فَعْيَلاً) لأنَّ ذلك لم يأت.

١٢٠/أ مسألة

الحُكمُ بزيادةِ الياءِ في (حَوْلايا)[6] لِقُربها مِن الطَّرَفِ أشبهُ من زيادةِ الواو، ولأنَّ سيبويه[7] قال: إذا كانت الزيادةُ قبل حرف التأنيث لم يُحذَف معه غيره، وذَكَرَ هذا الحرفَ.

وهذا نادرٌ؛ لأنَّ ما كانت فيه هذه الياءُ زائدةً في هذا الموضع لا يكون أولُه إلاّ مكسوراً؛ نحو: دِرْحاية[8]، وعِلْباء[9].

---

(١) ضُبط (معرب) في الأصل بتشديد الراء، ولا وجه له.

(٢) سورة المعارج: (١١)، وقرأ بفتح ميم (يوم) الكسائي ونافع وابوجعفر. السبعة٣٣٦، والمبسوط٢٤٠، ومعجم الخطيب (١٠/٨٠) واحتج لها أبوعلي في: الحجة (٤/٣٤٩)

(٣) لم أجده في المعاجم، ولم يذكره في شرح البيت إلا ابن منظور في اللسان (زيب)، وأكثرهم على أنه الدعيّ.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فارضَوه ان اعطوه منّي ظُلامةً

وهو للأعشى في: ديوانه٦٠، وغريب ابن سلام (٥/١٠٧) والمعاني الكبير٥٣١، وتفسير الطبري (٨/٦٢) والتهذيب (٨/٢٨٨) والصحاح واللسان (زيب)، وانشده أبوعلي تاماً في: العضديات١٠ على انّ قُلَّ الشيء قِلَّته، وكرر قوله في معنى الأزيب.

(٥) جاء في التاج (زيب) انّ بعض الأئمة جعلها فعيلا ثم حكى عن شيخه تضعيفه.

(٦) قرية بنواحي النهروان، ويحكي ياقوت في: معجم البلدان (٢/٣٢٢) انّ القصري سأل اباعلي عن وزنها فانتهى إلى أنه ليس بعربي ولو أنه عربي وأشكل فيه الزائد من الحرفين فالآخِر هو الزائد، وعلله ببعض ما ذكره هنا، وله كلام طويل في: التعليقة (٣/٢٩٠)

(٧) الكتاب (٢/٢٦١، ٣/٣٥١، ٤٤٣) وانظر الأصول (٣/٦٦)

(٨) الرجل الدرحاية: القصير السمين البطين، وفي الأصل: درحابة بالباء وهو تصحيف. وهو في المذكور من سيبويه.

(٩) العلباء: عَصَب العُنق. وهو في: الكتاب (٣/٢١٤، ٤/٢٥٧) وغيرهما.

مسألة

لا يخلو المفعولُ به في انتصابِه مِن أن يكون منتصِباً بالفِعل أو بالفاعل أو بهما(١).

فلا يَنتصب بالفاعل؛ لأنه كان يَلزم أن يَنتصب بالمبتدأ، إذ كان كالفاعل في الإعراب والمعنى.

ولا يَجوز أن يَنتصب بهما؛ لأنه كان يَلزم أن لا يَجوز الفصلُ به بينهما؛ لأنه لا يَجوز الفصلُ بين العامل والمعمول(٢)؛ كما أنَّ الجزاءَ لمّا كان عاملاً فيه الشرطُ وحرفُه(٣) لم يَجُز أن يُفصَل بالجزاء بينهما.

فإن قيل: عاملُ الفعلِ أضعفُ من عاملِ الاسم فلذلك لم يَجُز أن يُفصَل بين حرفِ الشرطِ والشرطِ [بالجزاء](٤)، وجازَ الفصلُ بين الفعلِ والفاعل بالمفعول لقوة عاملِ الاسم. / ١٢٠ب قيل: لو كان الناصبُ به هو هما كما قال الخصمُ لكان العاملُ فيه معنى(٥) لا فِعلاً؛ لأنه مجموعُهما لا الفعلُ وحدَه، ولم يَتصرَّف فلا يكون إذن فرقٌ بين حرفِ الشرطِ ومجموعِ الفعلِ والفاعل.

مسألة

قال سيبويه(٦): وقد قال قومٌ: قُبّ؛ يعني في (قَبْ) الذي يُحكَى به صوتُ السيوف ووقْعُها، قال: فَشَدَّدوا الباء لمّا ضمُّوا وغيَّروا.

والوجهُ في هذا أنهم لمَّا غيَّروا(٧) أولَ الصوت بالضمة ـ وكان حُكْمُها الفتح ـ

(١) المسألة خلافية قال الفراء فيها بأنّ الناصب الفعل والفاعل والبصريون على ما احتج له أبوعلي. انظر الإنصاف٧٨، والتبيين٢٦٣، وشرح الرضي (١/٣٣٥)

(٢) كرّر هذا المنع في كتبه: البصريات٣١١،٨٤٥، والإغفال (٢/٣٨) والعسكرية٢٠٩

(٣) قول الخليل وسيبويه، وانظر التعليق في (٣٧-ب)

(٤) الأصل: والجزاء، وهو تحريف.

(٥) ذكر في الشعر٦٤ أنّ المعنى لا يعمل في المفعول به.

(٦) الكتاب (٣/٣٢٣) والحكاية بالمعنى، وذكر أبوعلي (قَب) مثالاً على الأصوات في: الشعر٣٣، والحلبيات٣٢٧

(٧) كتب الناسخ أعلى (غيروا): كـصح، أي إنه كذا في الأصل وهو صحيح.

استجازوا أن يَزيدوا حرفاً، وصار تَغييرُ الحرف بالحركة مُوْصِلاً إلى ذلك فجَرَى مجرَى (حَنَفيّ)(١).

مسألة

(لاهٌ) وزنُه (فَعَلٌ)(٢). فإن قلتَ: فقد قالوا: لَهْيَ أبوك، فهلاّ دَلَّكَ ذلك على سكونِ العين قبل القلب؟ قيل: هذا لا يَلزم؛ لأنه كأنه صيغةٌ أخرى وبناءٌ آخر؛ ألا ترى أنهم قالوا: فُوقٌ، ثم قَلَبوا فقالوا: فُقاً، وفي بعض النُّسخ مما قُرئ علينا:

ونَبْلِيْ وَفُقَاها كَـ		ـعَراقيبِ قَطاً طُحْلِ(٣)

وقالوا: قِسِيّ، فاجتمَعوا على هذا فيه.

وبُنِيَ (لَهْيَ) لِتَضمُّنه معنى حرفِ التعريف(٤)، وفُتح لأنَّ الفتحة تُستَخفُّ مع الياء.

---

(١) الأولى أن يقول بعكس حنفي؛ لأنَّ في النَسَب إلى حَنيفة تُحذف الياء وتُفتح عين الكلمة لزيادة ياء النسب وكسر ماقبلها وحذف الهاء، فالزيادة والتغيير علة الحذف بصريح عبارته في: التعليقة (٣/١٥٥)، أو لعله يريد أنه جرى مجرى (حنفي) في أن التغيير يدعو إلى التغيير.
وعَقد أبوعلي لمثل حنيفة باباً في: التكملة٥٦، وانظر الكتاب (٣/٣٣٩) والأصول (٣/٧٢) والسيرافي (العلمية٤/٩٧)

(٢) هذه شعبة من مسألة لفظ الجلالة التي طال فيها كلام أبي علي في كتبه، وما ذكره هنا هو ما يفضي إليه قول سيبويه (٣/٤٩٨) وأخذ به أبوعلي في: الإغفال (١/٥٣) والبصريات٩٠٩، والتعليقة (١/٢٧٨) والشعر٤٥، والشيرازيات٥٢٣، ونقْض الهاذور فيما حكاه البغدادي في: الخزانة (١٠/٣٨٢)

(٣) من الهزج، وهو للفِنْد الزِمّاني في: المعاني الكبير١٠٦٣، وديوان المعاني (٢/٦٠) ومنتهى الطلب (٩/٣٩) ونُسب لامرئ القيس بن عابس في: أخبار النحويين للسيرافي٢٩، وتاريخ ابن عساكر (٩/٢٥١) وله أو للفند الزِمّاني في اللسان والتاج (عرقب) و(دفس) و(فوق)، وبلا نسبة في: الشعر والشعراء٨٥، والصحاح (عرقب) والمقاييس (فقا) وانشده أبوعلي في: البصريات٩١٠، والإغفال (١/٦٠) على مجي المقلوب على غير زنة المقلوب عنه. الفقا جمع الفُوق وهو موضع الوتر من السهم، عرقوب القطا ساقها وشبّه الحمرة التي في فُوق النبل بعراقيب القطا، الطحل جمع أطحل وطحلاء وهو لون كالرماد.

(٤) انظر رد ابن خالويه على قوله هذا ثم نقض أبي علي للرد في: الخزانة (٢/٢٤٦) وأيضاً في: الحجة (٥/١٢٦) وما تقدم من كتبه.

١٢١/أ مسألة

لم يَجُز حذفُ إحدى الياءَين من (حَيَّة)[١] في الإضافةِ [إليها][٢]؛ لئلاّ يَبقى الاسمُ على حرفَين الثاني حرفُ لين.

فإن قلت: فلْيَكُن مثلَ (شاة)[٣]، قيل: الفرقُ بين تاءِ التأنيث وياءِ الإضافة يَظهَرُ لك في (نِهاية)، إذا قلت في الإضافة إليها: (نِهَائي) بالهمز؛ وذلك أنَّ تاءَ التأنيث بمنزلةِ اسمٍ ضُمَّ إليه اسمٌ قبله؛ ويَدلُّك على ذلك عِزَّةُ ما جاء من الأسماء على حرفين الثاني حرفُ لين مضافاً، وعِزَّةُ ما بُني على ياءَي الإضافة؛ كما بُنيت (عَرْقُوَة)[٤] وبابُها على التأنيث، وإن كان قد جاء نحو: كرسيّ.

وإنْ كانت قد حُرِّكَت العينُ في نحو:

رَمَلِيَّةٌ[٥]

لزم تحريكُها في (حَيَوِيّ).

وفي لفظِ الكتاب بعضُ الإشكال في آخِر الفصل[٦]، وهو متَخَرَّجٌ على تقديرِنا هذا.

---

(١) منسوب حية مسالة ذكر فيها سيبويه (٣/٣٤٥) قولين: حَيَوِيّ للخليل، وحَيِّيٌّ لأبي عمرو، واقتصر أبوعلي على الأول في: التكملة٥٧، والحجة (٤/١٣٤) والتعليقة (٥/١٢٠) والبغداديات٢٣٠، وذكرهما في: البصريات٨١٤، والتعليقة (٣/١٦٢) مختاراً الأول.

(٢) الأصل: إليهما، وهو تحريف.

(٣) أي عند حذف إحدى ياءي حية، ومنسوب شاة عند سيبويه (٣/٣٦٧، ٤٦٠): شاهيٌّ.

(٤) خشبة معترضة على الدلو، ومنسوبها: عَرَقِيّ عند سيبويه (٣/٣٤٠، ٣٤٨)

(٥) من الطويل، وتمامه:

كُمَيتٌ كِنازٌ لَحْمُها رَمَلِيَّةٌ ... على مِثلِها تُقْضَى الهُمومُ الطَوارقُ

وهو لعُبَيس بن شيحان في: النوادر٢١٠، وأنشده أبوعلي في: البصريات٨١٥، والعضديات٢٤٧ على تحريك العين في النسب إلى الرمْل، واحتمل أبوحاتم في: النوادر أنها منسوبة إلى الرمَل من السير، وهو ضرب من ضروبه، وعليه لا شاهد فيه لأبي علي، غير انّ أبا علي احتج بأنه من الرمْل يريد به الصلابة وأنه ليس برخو، وانظر التكملة٥٧. والبيت يصف ناقة، كُميت: لونها إلى الحُمرة، كناز: مكتنزة.

(٦) يريد قول سيبويه (٣/٣٤٥): "وحُرِّكت الياء لأنه لا تكون الواو ثابتة وقبلها ياء ساكنة". وانظر شرحه في: التعليقة (٣/١٦٣).

واستجازُوا الحذْفَ في (تَحَوِيّ)[1]، وإن لم يَستجيزوه في (حيَّة)؛ لأنها كثُرت بالزيادة فاستجازُوا ذلك إذ استجازوا (فُوكَ) و(ذُو مال)[2]، فشُبِّهَت (تحيَّة) بـ(حَنيفة)[3].

مسألة

لـمّا كان موضعُ الجارِّ مع المجرور نصباً[4] دَلَّ ذاك على أنهما كالجزءِ / ١٢١ب الواحد، فبتقديرِ ذلك لم يَجُز تعليقُ حرفِ الجر[5]، وكذلك قَبُحَ المضافُ من الأسماء كقُبحِ (أشهد بِلَذاك)[6]، وهو في الحرف أفحَشُ.

وقبُح أيضاً في الأسماء[7]؛ لأنَّ فيها معنى اللام ومعنى (مِن)، ولأنها عاملةٌ عمَلَ حروفِ الجر. وحسَّنَ شيئاً قولَه:

جادَتْ بِكَفَّيْ كانَ مِنْ أرمَى البَشَرْ[8]

على شُذوذه كونُ الذِّكر عائداً عن الصفة على الموصوف، فجَرَى المحذوفُ من اللفظِ مَجرى المُثْبَتِ فيه.

---

(١) وضَّح الناسخ (تحوي) بكتابة (ت) و(صح) أعلاها. وهي منسوب (تحيّة) عند الخليل فيما حكاه سيبويه (٣/٣٤٦) وذكره أبوعلي في: التكملة٥٧، وشرحه في: التعليقة (٣/١٦٥)

(٢) أي استجازوا الاسم على حرفين أحدهما حرف لين لأنهما مضافان فكثُرا بالإضافة.

(٣) في: حذف الياء من منسوبها، وانظر التعليق عليها في (١٢٠–ب)

(٤) قول الخليل وسيبويه (١/٩٢، ٩٤) وأبوعلي قرر ذلك في: الشيرازيات٣٤٠، والمنثورة٣١، والتعليقة (١/١٢٦، ٤/٨)

(٥) ومنعه في: البغداديات٥٦٧

(٦) سلف التعليق عليه في (١١٩–ب)

(٧) أي تعليق المضاف من الأسماء.

(٨) من الرجز، وهو بلا نسبة في: المقتضب (٢/١٣٧) ومجالس ثعلب٤٤٥، والأصول (٢/١٧٨) والخصائص (٢/٣٩٦) وأمالي ابن الشجري (٢/٤٠٦) والخزانة (٥/٦٤) وأنشده أبوعلي في: البغداديات٢٤٦، ٣٩٨ على إقامة الصفة مقام الموصوف على تقدير: رجل كان، وذكره فيها٥٦٨ على تعليق المضاف في الشعر لأن الأسماء أقوى من حروف الجر، وهو قريب من قوله هنا، وفي الشاهد أقوال أخرى انظرها في: الخزانة واللسان (منن).

فأمّا حذْفُ نونِ التثنية مِن قولِه: (بكفَّي) فلأنَّ النونَ قد تُحذَف مع غير الإضافة، قال:

إنَّ عَمَّيَّ اللَّذا(١)

وكما قال مَن قال:

خَطَاتَا(٢)

وكما قال أبو بكر:

مِنْهُ القَدَمَا(٣)

---

(١) بعض بيت من الكامل، وتمامه:

أبني كُليب إنَّ عمَّيَّ اللذا قَتَلا الملوكَ وفكَّكَا الأغلالا

وهو للأخطل في: شعره٨٦، والكتاب (١/١٨٦) والنقائض٧٣، والمقتضب (٤/١٤٦) والاشتقاق٣٣٨، وبلا نسبة في: ماينصرف١١٢، وسر الصناعة٥٣٦، وأمالي ابن الشجري (٣/٥٥) والخزانة (٦/٧) وغيرها كثير، وانشده ابوعلي في: الشعر١٢٥، والشيرازيات٣٧٥، والعضديات٢١٨، والعسكرية٢٨١، والحجة (١/١٢٥، ١٥١) وجملة كلامه فيها أنه حُذف النون لطول الاسم بالصلة للضرورة، وقوله قول البصريين، والكوفيون والزجاج يرونه لغة.

(٢) من المتقارب، وتمامه:

لَها مَتْنَتانِ خَظَاتَا كما اكَبَّ على ساعِدَيْه النَّمِرْ

وهو لامرئ القيس في: ديوانه١٦٤، والخيل لأبي عبيدة٢٧٧، والحيوان (١/٢٧٣) والمعاني الكبير١٤٥، ومجالس العلماء١٠٩، وسر الصناعة٤٨٤، والحلل٢٨٥، وشرح شواهد الشافية (٤/١٥٦) وشرح أبيات المغني (٤/٢١٣) والعين (٤/٢٩٧) والصحاح (خظي) وذكر أبوعبيدة انّ الابيات قد تُروى لربيعة بن جشم النَّمِري، وانشده ابوعلي في: الحجة (١/٢٢٠) على انّ أكب مطاوع كبَّ، وانشده فيها (١/١٢٤) والبغداديات٤٣٦، ٤٤٣، والعسكرية٢٨٠ واجاز فيه قولين اولهما انّ التقدير: خَظَتا فردُّ الالف وهي لام الفعل لتحرُّك تاء التانيث ضرورة، والآخر حذف النون للضرورة ايضاً، والاول اوجه عنده ولم يُغفله إلا هنا، ونَسب ابن جني الأول للكسائي والآخر للفراء، وحُكي عن المبرد. والبيت في وصف فرس، خظاتان: مكتنزتان، ويشبههما بصلابة ساعد النمر إذا اعتمد على يده.

(٣) من الرجز، وتمامه:

قَد سالَمَ الحياتُ منه القَدَما الأفعوانَ والشجاعَ الشّجْعَما

واختُلف في قائله فنُسب إلى ابن جُبَابَة والمساور العبسي وأبي حيان الفقعسي والعجاج، وهو في: الكتاب (١/٢٨٧) ومعاني الفراء (٣/١١) والمقتضب (٣/٢٨٣) والاصول (٣/٤٧٣) والخصائص (٢/٤٣٢) والمبهج١٥٣، وسر الصناعة٤٨٣، والحلل٢٨٤، والخزانة (١١/٤٣٦) وانشده أبوعلي في: الشعر٥٠٠ على=

وحَذْفُ حرفِ الجر أحسنُ من تَعليقِه وحذْفِ ما يَقتضي دخولُه عليه(١)؛ ألا تراك إذا حذفتَ الحرفَ ظَهَرَ له عملٌ ولفظٌ يَدل عليه، وإذا حذفتَ المجرورَ لم يَظهر ما يَدل عليه، فمِن ثَمَّ جاء في كلامِهم: (اللهِ)(٢)، ولم يَجِئ حرفُ الجر معلَّقاً في موضع.

مسألة

قولُ جريرٍ للأخطل:

باتَتْ تُعانقُهُ وباتَ فِراشُها خَلَقَ العَباءةِ بالبَقَاءِ قَتيلُ(٣)

يدلُّ على أنَّ الفِراش هو الزوج، ومِن جهةِ النظرِ أنَّ خِلافَ الفِراش ممن /١٢٢أ كان ذا رَحِمٍ مِن المرأة مُحرَّمٍ(٤) يقال لهم: النَّضَد، فيقال: مَن نَضَدُ هذه المرأة؟ فيقال: عمُّها أو أخوها. حَكَى ذلك أو نحوه أحمدُ بن يحيى(٥).

وذلك أراد الأعشى في قوله:

وقَومُكَ إنْ يَضْمَنُوا جَارةً فكانُوا بِمَوضعِ أنضادِها(٦)

= قول سيبويه بتقدير فعل وفاعل محذوفين والفعل نَصب الأفعوان، وأما الحيات فمرفوعة بسالمَ والقدما مفعوله، واقتصر عليه أبوبكر في: الأصول والفراء في: معانيه وفي الأخير الضبط مخالف للكلام، وأنشده أبوعلي في: التعليقة (٤ /١٢٥) على الخروج عن الكثرة ويُحمل على الندرة أو يؤوَّل، وفي العسكرية٢٨١ حكى عن أبي بكر المذكور هنا اي بنصب الحيات والقدما فاعل سالَمَ حُذفت نونه واجازه أبوعلي، ثم حكاه في: الحجة (١ /١٢٥) غير منسوب وضعَّفه لانّ حذف النون إنما جاء في الموصولة. وقد عزا ابن جني قول أبي بكر إلى البغداديين (الكوفيين) في كتبه الثلاثة.

(١) اي جر الاسم المجرور.

(٢) حكاه سيبويه في: (٣/ ٤٩٨) عن العرب؛ ذلك لانهم يريدون حرف الجر في القسم فحُذف لكثرة استعماله وتخففاً، وذكره أبوعلي في: الشيرازيات٩٠،٩٣، والإغفال (١ /٥٢٠) والشعر٤٣،٤٩، والإيضاح٢٧٧

(٣) من الكامل، وهو لجرير في ديوانه١٠٢، ومقاييس الللغة (فرش).

(٤) كتب الناسخ بالهامش: "خ: ذا رحم محرَّمٍ منَ ا..." والباقي مقطوع بالتجليد، ولعل تمامه: المراة، وهي من نسخة اخرى.

(٥) لم اجده عنه، وفي التهذيب (١٢ / ٤) والمعاني الكبير١١٢٢ انّ الاصمعي قال: النضد الاعمام والاخوال.

(٦) من المتقارب، وهو للاعشى في: ديوانه١٢٠، والمعاني الكبير١١٢١، والكامل٨٨٧، واللسان والتاج (نضد)، والديوان: يكونوا.

فالنَّضَد خلاف الافتراش، فالفِراش كالكِنَان(١) والهِجان، والنَّضَد كالبَطَل والحَسَن، وإنْ كان قد غَلَبَ حتى صار بمنزلة العَبْد ونحو ذلك.

يُنْظَر(٢) في قوله: ﴿ألم تَرَ إلى الذينَ خَرَجُوا من دِيَارِهم وهُم أُلُوفٌ حَذَرَ المَوت﴾(٣)، ﴿ألم تَرَ إلى المَلأ من بني إسرائيلَ من بعْد موسَى﴾(٤)، ﴿ألَمْ تَرَ إلى ربِّكَ كيف مَدَّ الظِّلَّ﴾(٥)، ﴿ألَمْ تَرَ كيفَ فَعَلَ ربُّكَ بأصحابِ الفيلِ﴾(٦)، ﴿ألَم تَرَ إلى الذينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ الله كُفْراً وأَحَلُّوا قَومَهُمْ﴾(٧)، ﴿أَلَمْ تَرَوا كيف خَلَقَ اللهُ سَبْعَ سَمَاوات طِبَاقاً﴾(٨)، ﴿أفَلا يَنْظُرونَ إلى الإبِلِ كيفَ خُلِقَتْ﴾(٩)، ﴿أَوَلَمْ يَرَوا إلى ما خَلَقَ اللهُ مِنْ شَيءٍ تَتَفَيَّأُ﴾(١٠)، ﴿أفَلَمْ يَرَوا إلى ما بينَ أيديهِمْ وما خَلْفَهُم مِنَ السَّماءِ والأرضِ﴾(١١).

أبو بكر للقَلَمَّس الأزديّ(١٢):

نَهَاني امرؤٌ عن لَذَّتي أنْ أنالَها ... فقلتُ دَعِ التَّفْنيدَ في الشُّربِ للخمْرِ

١٢٢/ب فلسْتُ على ما كانَ مِنِّي بِراكبٍ ... حراماً سِواها ما حَيِيتُ يدَ الدهرِ(١٣)

---

(١) الكنان وقاء كل شيء وستره. وأبوعلي يريد بالتشبيه زنة الكلمة.

(٢) لم يذكر شيئاً هنا في الآيات، غير أنه بحث الفعل (رأى) بالتفصيل في: الحلبيات٦٣، والفعل (نظر) في: الحجة (٦/٢٦٩).

(٣) سورة البقرة: (٢٤٣)

(٤) سورة البقرة: (٢٤٦)

(٥) سورة الفرقان: (٤٥)

(٦) سورة الفيل: (١)

(٧) سورة إبراهيم: (٢٨)

(٨) سورة نوح: (١٥)

(٩) سورة الغاشية: (١٧)

(١٠) سورة النحل: (٤٨) وقرأ (تتفيأ) بالتاء أبوعمرو وعيسى ويعقوب وغيرهم. السبعة٣٧٤، والمبسوط ٢٦٤، ومعجم الخطيب (٤/٦٣٨)

(١١) سورة سبأ: (٩) وفي الأصل: أولم، وهو تحريف.

(١٢) لم أجد إلا القلمّس الكناني وهو عدي بن عامر بن ثعلبة من كنانة بن خزيمة، جاهلي قديم، وقيل إنه حذيفة بن عبد بن فقيم بن عدي المذكور. انظر: معجم المرزباني٨٢، وجمهرة ابن حزم٤٩٤، ومعجم الشعراء الجاهليين٢٩٧

(١٣) من الطويل، والأول مع ثلاثة أخرى للقلمّس في: قطب السرور للرقيق القيرواني٥٥٩، وفيه: (التقييد) = (التفنيد).

(يَدَ الدهر) منصوبٌ بـ(حَيِيتُ)، ولا يكون منصوباً بـ(راكب)؛ لأنه قد نَصَبَ (ما حييت)، ولا يكونُ لفعلٍ ظرفَا زمانٍ كما لا يكونُ له حالان(١) ولا مفعولٌ بهما. ولا يَكون بَدَلاً مِن (ما حييت)؛ لأنك لا تُبْدِل الأعمَّ مِن الأخَصّ.

فإن قلت: فقد تقول: الدهرَ والأبدَ(٢)، وأنت تريد بعضَ ذلك، وكذلك: (جئتُك شهرَ رمضان)(٣).

فإنَّ ذلك أيضاً لا يجوز؛ لأنه وإنْ كان كذلك فالمرادُ به التكثير.

[ع: هذا عندي أنا جائزٌ غيرُ مُنْكَر؛ وذلك أنَّ قوله أيضاً: (ما حييتُ) المرادُ به الكثرة، فإذا كان المرادُ بكلٍّ واحدٍ منهما الكثرةَ وشاع عنهم وضْعُ البعضِ موضعَ الكُل كان هذا أيضًا جائزاً، وقد شاع أيضاً عنهم واطَّرد في استعمالهم: «لا أُكلِّمكَ ما حَيِيتُ»(٤)، و«لا أكلِّمُك ما طار طائرٌ»(٥)، و«ما بَلَّ بحرٌ صُوفَةً» ونحو ذلك، والمرادُ بكلٍّ واحدٍ مِن ذلك هو المرادُ بصاحبه، وإنْ كنّا قد نَعلمُ أنَّ مُدةَ طيرانِ الطائر وبَلِّ البحرِ الصوفَ أطولُ وأشدُّ امتداداً مِن أطْولِ أعمارِ ابنِ آدم، وهذا واضح.

ومِن جهةِ النظر أيضاً أنه معلومٌ /١٢٣أ أنَّ الإنسان لا يَحلف أنه لا يَفعلُ فعلاً بعد موته، وإنّما المعتادُ المألوف في هذا أن يَحلفَ الإنسانُ على تَرْكِ الشيء مُدَّةَ حياته أو بعضَ ذلك. فأمّا أن يحلف الآنَ لا يُكلِّم زيداً يومَ القيامة وما بين ذلك مِن أيامِ الدنيا وما وراء ذلك في جَنَّةٍ أو نارٍ فليس ذلك مما يُعْرَف و لا يُتعاطَى، ومع هذا فلا يَحلف أنه لا يَرتكب سِوى ذلك في قبرِه وفي وقتِ ارتفاعِ التكليفِ عنه، وعليه قولُ الهُذليّ:

فواللهِ لا أنسَى قتيلاً رُزِئْتُهُ ... بجانبِ قُوسَى ما مشَيتُ على الأرضِ(٦)

---

(١) تعدُّد الحال مما اختلف فيه النحاة، والجمهور على إجازته. انظر: المقتضب (٤/ ١٦٩) والمحتسب (٢/٣٠٧) واختيارات أبي حيان٨٣

(٢) هذا مختصر عن عبارة سيبويه: سير عليه الدهرَ والليلَ والنهارَ والأبدَ، وانظرها ثانية والتعليق عليها في (١٧٣-ب).

(٣) الكتاب (١/ ٢١٧) والأصول (١/ ١٩١،٢/ ٢٩٢).

(٤) اطرد استعمالهم لماحييت، وانظر بعضه في: دواوين الأعشى٢٥٣، وجرير٢٠٥، ٦٤٧، والأخطل١٩٧

(٥) هذا المثل والذي يليه سلف التعليق عليهما في (١٠٥-ب)

(٦) من الطويل، وهو لأبي خِراش الهُذلي في: شرح أشعار الهذليين١٢٣٠، وتخريجه ١٥٠٨، وأنشده ابن جني=

وقولُ الآخر:

أُحِبُّ سَلمَى ما حَيِيتُ أبَدَا[1]

ولا يجوز أن يَحلف على أنه يُحبُّها وهو واقفٌ بين يدي اللهِ للحساب، ولا وهو في قبره رِمَّةٌ سحيقٌ، وهذا محصولُ الحال وعليه مَدارُ المعنى].

[فا][2] أبو بكر قال: أنشدَني الزِّياديّ:

حَرَسَتْ فأحْيَتْ نبتَ كُلِّ أَرُومةٍ فَرَعَتْهُ فالمَشكُورُ والمُسْتَشكَرُ[3]

مسألة

(أَرَّجَان)[4] لا يكون (فَعَّلان)؛ لأنه مِثالٌ لم يَأت في أصول النكرات، فهو (أَفْعَلان) فاؤه وعينُه من موضعٍ واحد كـ(أوَّل)، على أنه /١٢٣ب قد قال أبو عثمان[5] أو غيرُه في (أمَّا) التي يَلزمُها الجوابُ بالفاء: إنها (فَعْلَى)[6] وليست بـ(أفْعَل)؛ لئلاّ تكونَ الفاءُ والعين من موضعٍ واحد، وذاك لأنه انصرف به إلى مثالٍ موجود وهو (فَعْلَى)، و(فَعَّلان) ليس موجوداً فينصرف بـ(أرَّجَان) إليه.

ولكَ أن تَحمِلَه أيضا على (فَعَّلان) وتَتأنَّس بـ(بَقَّم)[7] وغيره من أبنية العَجَم؛ نحو: آجُرّ وبغداذ في اللغتين[8].

= في: الخصائص (١/٧٢) والمحتسب (٢/٢٠٩) وقال في إعراب الحماسة فيما جاء في: الخزانة (٥/٣٩٦): "(ما) مع الفعل في: تقدير مصدر وحُذف اسم الزمان معه؛ كأنه قال: مدَّة مشيي على الأرض".

(١) ذكره أبوعلي في (١٠٥-ب) بلفظ (ريّا)، ولم أجد الشاهد في أي موضع آخر.

(٢) الأصل: قال، ولا معنى لها، و(فا) تبين انتهاء تعليق (ع)

(٣) من الكامل، ولم أعثر عليه.

(٤) مدينة كبيرة في كورة فارس، مراصد الاطلاع٥٢، ومعجم البلدان (١/١٤٢)، ولأبي علي في: الحلبيات٣٦٤ كلام فيها انتهى فيه إلى خلاف قوله هنا، فلم يُجز إلا (فَعَّلان)، وحكاه عنه ياقوت.

(٥) نسبه له بلا تردد في: الحلبيات، واحتج له في: البصريات٨٨١

(٦) كذا في اصلنا واصل الحلبيات والبصريات، وغيَّرها محقق الحلبيات إلى (فعلا) تبعاً لمعجم البلدان، والأصول الثلاثة أولى.

(٧) بقَّم ذكره سيبويه (٣/٢٢٩): صبغ أحمر، وهو فارسي معرّب، المعرَّب٣٥

(٨) أي بغداد وبغداذ. وانظر: ادب الكاتب٤٣١، واللسان (بغدد).

(تِكْرِيت)(١): فِعْلِيل، ولا تُزاد التاء هنا إلاَّ بثَبَت.

مَذْهَبا سيبويه وأبي العباس في:

آليتَ حَبَّ العراقِ الدَّهرَ أطعَمُهُ(٢)

مِثْلُ مذهب النحويين في قول الفرزدق:

ألَمْ ترني عاهَـدتُ ربِّي ... .

......لا أشْتُمُ الدَّهرَ... ....(٣)

(١) بلدة بين بغداد والموصل على دجلة، وهي كذا في الأصل بكسر التاء وعليه يصح قوله بأنها فعليل لأنهم نصوا على فقْد فَعليل بفتح الفاء، ولكن أهل اللغة لم يذكروا (تكريت) إلا بالفتح وصرَّح بعضهم بأنّ الكسر عامي. وردّ بعضهم أصالة التاء فيها فزنتها عندهم (تفعيل). انظر الكتاب (٤/ ٢٦٨، ٢٩٣، ٤٠٧) واستدراك الزبيدي١١٨، ومعجم البلدان (٢/ ٣٨) والصحاح (سرجن) والعباب (سرجن) والمصباح المنير والتاج (كرت، رعب).

(٢) من البسيط وعجزه:

والحَبُّ يأكُله في: القرية السوسُ

وهو للمتلمس في: ديوانه٩٥، وتخريجه٧٣-٧٥، والكتاب (١/ ٣٨) والانتصار٤٨، والأصول (١/ ١٧٩) وشرح اللمع للباقولي٤١٩، وأمالي ابن الشجري (١/ ١٣٤) وتخليص الشواهد٥٠٧، وشرح أبيات المغني (٢/ ٢٥٩) وأنشده أبوعلي في: التعليقة (١/ ٦٤) فذكر قول سيبويه الذي يَنصب (حب) على نزع الخافض، وقول المبرد الذي ينصبه على الاشتغال بتقدير: آليت لا أطعم حب العراق، ولم يرجح أحدهما، وانشده في: البصريات٩١٤ لما ذكره هنا واختار قول سيبويه بكلام مفصَّل، ونُسب قول المبرد في: الشجرية وشرح الأبيات إلى الجرمي والمازني. وفي الأصل (آليت) بالضم، والصواب بالفتح وانظر تحقيقه في الديوان، والقرية هنا الشام.

(٣) من الطويل، وتمامهما:

ألم ترني عاهدت ربي وإنني ... لَبَين رتاجٍ قائماً ومقامِ

على حَلْفةٍ لا أشتم الدهرَ مُسْلماً ... ولا خارجاً مِن في: زُورُ كلامِ

وهما للفرزدق في: ديوانه (٢/ ٢١٢) والكتاب (١/ ٣٤٦) والكامل (١/ ١٥٥) والمقتضب (٣/ ٢٦٩، ٤/ ٣١٣) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٣٩) والحماسة البصرية ٨١٣، وشرح ابن يعيش (٢/ ٥٩) وشرح أبيات المغني (٦/ ٢٤١) وانشده أبوعلي في: التعليقة (١/ ١٩٨) فذكر قول عيسى بن عمر الذي يذهب إلى عدم ذكر المقسم عليه في: الشاهد وأنّ (لا أشتم وخارجا) حالان وبه اخذ الفراء في: معانيه (٣/ ٢٠٨)، وأنشده أبوعلي في: البصريات٩١٥، ٩١٧، والحجة (٣/ ٦٢) على قول سيبويه وأكثر النحاة وهو أنّ (لا أشتم) جواب القسم، و(على حلفة) متعلق بعاهدت، كما تتعلق (على حب العراق) بآليت=

فسيبويه في بيتِ المتلمِّس لم يجعل (آليت) قَسَماً، وإنّما (آليت) يتعدّى إلى (حَبَّ العراق) بحذفِ الحرف فيُوصِل الفعل، وهو أبْيَن.

وفي قولِ أبي العباس بعضُ البُعْد؛ لأنه يَلزمُه أن يَنصب (حَبَّ العراق) بفِعلٍ مُضمَر يُفسِّره المقسَمُ عليه، ولا نَعلمُ قَسَماً جاء تفسيراً لشيءٍ مضمَر، فإذا كان تأويلُه يؤدي إلى ما لا نظيرَ له وَجَبَ أن يكون مُطَّرحاً.

مسألة

سمَّيتُه زيداً وسمَّيتُه بزيد[1].

عَرَّفتُ عِرْفانَ مَنزلٍ[2]

والعَرِيفُ والعُرُف[3] / ١٢٤أ والأعراف،

حتَّى إذا ما صارَ ذا أعرافِ[4]

والعَرْف: الرائحةُ الطَّيِّبة.

= في السالف، كما أنشده في: الشعر٣٦٩، والبصريات٧٧٣، والحجة (٢/١١٧) فأجاز وضع (خارجاً) بزنة فاعل موضع المصدر.

(١) من مسائل سيبويه (١/٣٨) وجعل دخول الباء فيه على حد دخولها في (عرَّفَ)، وللنحاة في: تعدية الفعل بنفسه تارة وبالباء أخرى كلام في تغير المعنى وعدمه.

انظر: شرح السيرافي (٢/٣٠٣) وأدب الكاتب ٥٢٣، والاقتضاب (٢/٣٠٨) والبسيط٤٢٢، واللسان (سمي).

(٢) لم أجد القطعة في بيت، وأقرب ما وجدته هو بيت الأخطل:

أتُنكِرُ الدارَ أم عِرفانَ منزلةٍ		لم يَبق غيرُ مُناخِ القِدْرِ والحُمَمِ

وهو في: ديوانه١٦٣، وأظن أباعلي أراد التقدير في تفسير نصب (عرفان منزلة) فذكر الفعل المحذوف (عرفت)، وانظر الكتاب (٤/٨).

(٣) جمع عريف، وفعيل اسماً مما يُجمع على فُعُل.

(٤) من الرجز، وهو للعجاج في: ديوانه (١/١٦٩) وأخبار النحويين للسيرافي٩٢، والسمط٧٨٨،والخزانة (٢/٤٢) وبلا نسبة في: العين (٧/٧٦)، وروايتها كلها: آضَ مكان صار، وهما بمعنى. وفي السمط: آض ذا أعراف: هذا مَثَلٌ يقول: صار مثل البِرْذَون.

مسألة

قولهم: (ظننتُ ذاك)[1] لا يَخلو (ذاك) مِن أن يكون إشارةً إلى المصدر أو إلى المفعول الأول أو الثاني أو إلى معنى الجملة؛ كما يقول أبو عثمان[2]، فلا يكونُ للأول لِلُزومِ الثاني، ولا إلى الثاني للزومِ الأول.

ولا يَجوز أن يكون إشارةً إلى معنى الجملة؛ لأنه لو كان إشارةً إليها وسادًّا مسدَّها لَوَجب أن يُفيد ما يفيدُه فيقال: ذاك؛ كما يقال: زيدٌ أخوك، وليس كذلك (ظننتُ أنَّ زيداً منطلقٌ) في الاقتصار على مفعولٍ واحد؛ لأنَّ (أنَّ زيداً منطلقٌ) سدَّ مسدَّ المفعولين لتأديته معناهما، وليس (ذاك) كذاك، ووقوعُه في قوله سبحانه: ﴿عَوَانٌ بينَ ذلكَ﴾[3] مَوقعَ الاسمين لا يوجِبُ وقوعَه مَوقعَ الجمل؛ لأنَّ ذَينك الاسمين ليسا بمبتدأ وخبرٍ إنما هما الفروضُ والبِكارة[4]، فَجَرَى مَجرى قولك: بين القوم وبين الجماعة، فوَقَعَ (ذلك) هنا موقعَ الاسم كما وقَعَ في قولهم: حبَّذا زيدٌ، وفي قوله:

وكِلا ذلكَ[5]

وليس (بين) من مواضع الجُمل.

---

(١) الكتاب (١ / ٤٠) والأصول (١ / ١٨١) وما اخذ به أبوعلي هنا وفي التكملة١٦٩، والإغفال (١ / ٢٦٢) هو قول سيبويه، وله في الأخير بحث طويل.

(٢) وهو موافق لقول الفراء والزجاج، انظر: معاني الفراء (١ / ٤٥) والزجاج (١ / ١٥٠) وهامش التكملة وشرح الرضي (٤ / ١٥٣) والتذييل (٦ / ٢٠) وشرح أبيات المغني (٧ / ٣٥٤)

(٣) سورة البقرة: (٦٨)

(٤) كذا قوله في الآية في: البغداديات٢٠٢، والإغفال (١ / ٢٥٧). والفروض مصدر فرَضَت البقرةُ أي طعنت في السن.

(٥) بعض بيت من الرمل، وهو بتمامه:

إنَّ للخير وللشر مَدى   وكِلا ذلك وجْهٌ وقَبَلْ

وهو لعبد الله بن الزِّبعرى في: ديوانه٤١، وتخريجه فيه مفصَّل، وللبغدادي في: شرح الأبيات (٤ / ٢٥٢) تعليق نفيس. وأنشده أبوعليٍ في: الشيرازيات٤٥١، والبغداديات٢٠٢، والتعليقة (٣ / ٢٥٣) والإغفال (١ / ٢٥٧، ٢٦٠) على أن (ذلك) مفرد يراد به التثنية، وفي البصريات٥٧٢ اكتفى بإنشاده. الوجه: ما يتوجه إليه الإنسان من عمل وغيره، والقَبَل: المحجة الواضحة.

ويَشهد أيضاً على أبي عثمان أنه قد قال / ١٢٤ب في الفعل الذي يَتعدى إلى ثلاثة مفعولين: إنه إذا تَعدَّى إلى الثاني لَزم أن يُعَدَّى إلى الثالث، ولو كان (ذاك) كالجملة لجاز عنده: (أعْلَمتُ زيداً ذاك) فيَقع موقَعَ الجملة، وفي امتناعِ ذلك دلالةٌ على أنه لا يَجوز أن يَسُد (ذاك) مسدَّ الجملة.

وجازت الإشارةُ إلى المصدر - وإن لم يَجرِ له ذكرٌ - لدلالة فعلِه عليه؛ كما جاز إضمارُه لدلالة فعلِه عليه.

حَكَى الفراءُ:

قد كنتُ خَرَّاجاً وَلُوجاً صَيْرفاً		لم يَلتَحِصْني حَيْصَ بَيْصَ الحاصِي(١)

مسألة

يقول الفراء(٢) في المفعول الثاني مِن (ظننتُ) وخبرِ كان: إنه ينتصب على الحال.

ويُفسِدُ هذا وقوعُه معرفةً مضمَراً وبالألف واللام، والحالُ لا يَجوز فيه شيءٌ مِن ذلك.

ويقول أيضاً(٣): إنَّ الظنَّ وبابَه أصلُه الحكاية.

فكان على هذا مِن أَولى الناس بان يقول إنَّ المفعولَ الثاني ليس بحال؛ لأنَّ الحكايةَ حُكمُها أن تكون في الجُمَل والكلامِ التام(٤).

---

(١) من الكامل، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في: شرح أشعار الهذليين٤٩١، وتخريجه١٤٣٤، والكتاب (٣/٢٩٨) والألفاظ٦٣، وشرح أبيات الإصلاح١٠٤، وبلا نسبة في: ما ينصرف١٣٨. وفي الأصل: تلتحصني بالتاء، وأصلحتها من الفراء، وأشار الناسخ في الهامش إلى رواية نسخة أخرى: لحاصٍ، وهي رواية المصادر غير أنّ أكثرها بلا ياء وبعضها بياء (لحاصي)، وأما رواية الفراء فهي في: معانيه (٢/٣٩٦) وفسَّرها: "يريد الحائص فقلَب كما قال: عاقٍ يريد عائق". التحص في كذا: نشِب فيه، ولحاص (فَعَال) منه ويريد: لم تلتحصني لحاص، حيص بيص: ضِيقٌ لا مخرج منه، الصيرف: المتصرف في الأمور المحتال، الولوج: الذي يَلجُ في الأمور مجترئاً، يصف نفسه بالاحتيال والتصرف.

(٢) لم أجد في معانيه إلا موافقة البصريين وكذا قول ابن سعدان في: مختصره٦٤، وما في المتن حُكي عن الفراء في: التذييل (٤/١١٦) وعن الكوفيين في: الإنصاف٨٢١، وتبيين العكبري٢٩٥، والارتشاف (٢/٧٢).

(٣) أقرب ما وجدته قوله في: المعاني (٢/٤٤): لأنّ الظن والعِلم في معنى القول واليمين.

(٤) عن التذكرة نقله الشاطبي في: المقاصد (٢/٤٥٣-٤٥٤) ثم شرحه: "يريد: والحال إنما تأتي بعد تمام الكلام، فيلزمه بدعوى الحال في المفعول الثاني هنا ان يكون الظن واقعاً في أصله على المفرد لا على الحكاية. وهذا تناقض ظاهر". وقصرُ الحكاية على الكلام التام هو قول سيبويه في: الكتاب (١/١٢٢)

مسألة

لو قِيسَ (ذو مالٍ) على (أَدْلٍ)(١) لَلزِمَ كَسْرُ [الذال](٢) وقَلْبُ الواو ياءً، فكان لا يَنفصل /١٢٥أ الجرُّ مِن الرفع، وقد فُصِل بينهما في التثنية والجمع على حدِّها وعلاماتِ الضمير، فكذلك يُفْصَل بينهما هنا، ولَزِم القلبُ في (أدلٍ) و(قَلَنْسٍ)(٣) ولم يَلزَم في (أخوك) و(ذو مال)؛ لأنَّ الواو هنا غيرُ لازمة، فجَرَى مَجرى (ضَوء)(٤) وبابِه، والأولُ لازمٌ فوجَبَ قلبُه.

[ع: إن قيل: قد سُوِّي بين المجرور والمرفوع في نحو: القاضي وبابه، قيل: قد يَقع الفرقُ بينهما في بعضِ الأحوال؛ وذلك نحو قوله:

مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَمُ(٥)

و:

لا باركَ اللهُ في الغَوانيِ هَل(٦)

ولو قيل: (ذي مال) في الرفع والجر لَما اختَلَفَ في حالٍ مِن سَعةٍ أو ضرورة].

---

(١) ادلٍ جمعُ دَلْو على افعُل (ادلُو) والواو في مثلها تُقلَب ياء ويُكسَر المضموم، وزنة (ذو) فَعَلٌ، فتكون عينها متحركة كادْلُو. وانظر الكتاب (٤ / ٣٨٣) والمنصف (٢ / ١١٧) والتعليقة (٣ / ٧٥، ٧٦/٤)

(٢) الأصل: الدال منقوطة من أسفل، وهو تصحيف لأن الكلام في (ذو).

(٣) جمع قلنسوة، واصله: قلنسُوٌ، فجرى فيها ما جرى في ادلٍ. انظر الكتاب والمنصف والمقتضب (١ / ٣٢٤) والبصريات٦٥٨

(٤) عند تخفيف همزتها تقول: ضَوٌّ، فالتخفيف عارض غير لازم فبقيت الواو مع تحرك مع قبلها، وعقد ابن جني باباً لإجراء اللازم مجرى غير اللازم نقل فيه عن ابي علي قولا يوافق ما اقره هنا وفي الحجة (٤ / ٣٩٩) والحلبيات٥٥، والشيرازيات٣٦٨. انظر الأصول (٢ / ٩٣) والخصائص (٣ / ٩٤)

(٥) بعض بيت من الطويل، وتمامه:

تراه وقد فات الرماةَ كانه أمام الكلاب مصغي...

وهو لأبي خراش الهذلي في: شرح اشعار الهذليين١٢١٩، والمعاني الكبير٧٣٠، وبلا نسبة في: نضرة الإغريض٢٦١، وانشده ابن جني في: المنصف (٢ / ٨١) عن ابي عثمان وفي الخصائص (٢ / ٨١) بروايته هنا برفع مصغي، ونصَّ السكري في الشرح على نصبه على الحال وعليه لا شاهد فيه. البيت في صفة ظبي، اصغى: أمال، وهو مصغ من شدة العدو، الأصلم مقطوع الأذن فشبَّهه به من شدة صره اذنه.

(٦) عجزه: هل يصبحن إلا لهن مُطَّلَبُ، وسلف التعليق عليه في (٧٤–ب)

وقولهم[١]: (ذوات) يَدل على فسادِ قولِ الكوفيين: إنَّ (ذا) حرفٌ واحد بدلالة قولهم: ذان. وليس في (ذان) دلالةٌ على أنَّ أصلَ (ذا) حرفٌ واحد؛ كما لم يكن في (ذوات) دلالةٌ على أنَّ الكلمة ليست ثلاثية؛ ألا ترى قوله: ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾[٢]، و﴿ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ ﴾[٣]. وكذلك لا يَدل (اللذان) على زيادةِ الياء في (الذي)[٤]، وإنما حُذفت لالتقاء الساكنين، والحذفُ في (ذان) و(اللذان) أجْوَز؛ إذ جاز في (ذوات) وهو مُتمكن.

مسألة

١٢٥ /ب قولُهم: (ذاةٌ)[٥] يَدل على فسادِ قولِ مَن يقول بالمعرَب من مكانين[٦]؛ ألا ترى أنَّ الألِف في (ذات) إنما هي في موضعِ حركةِ بناء، وقد تَبِعَ ما قبلها مِن الحركة هذه الحركةَ التي هي الفتحةُ، فـ(ذاتٌ) كـ(شاة)[٧].

[ع: أبيَنُ مِن هذا قولُهم: هذه امرَأةٌ، فتبِعَتْ فتحةُ الراء فتحةَ الهمزة، وهي بناءٌ لا محالة].

---

(١) تقدم بعض كلامه في المسألة في (١١٤–أ).
وقول الكوفيين: الذال وحدها هي اسم الإشارة يعارضه قول البصريين إن الألف من تمام الاسم.
انظر: إعراب الزجاج (١/ ٦٨) والنحاس (١/ ١٧٨) والإنصاف٦٦٩، وتبيان العكبري١٤، وشرح الرضي (٢/ ٤٧٣).

(٢) سورة الرحمن: (٤٨)

(٣) سورة سبأ: (١٦)

(٤) وقول الكوفيين في: الذي إنّ الموصول الذال والياء زائدة وهي أصلية عند البصريون. انظر الإنصاف والتذييل (٣/ ١٨)

(٥) هي ذات وإنما صارت الهاء تاء للإضافة ووصلها بغيرها.
انظر: معاني الأخفش٥٨، والأصول (١/ ٣٧٥)

(٦) هو قول الكوفيين فـ(أخوك) مثلاً معرب من مكانين الواو وضمة الخاء، وقد رد البصريون ذلك. انظر المقتضب (٢/ ١٥٣) وتصحيح الفصيح٢٦٢، والشعر١٦٧، والعضديات٢٢٧، والحجة (١/ ١١٦) والفهرست ١٠٦، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٢٤٣) والإنصاف١٧، وسفر السعادة٥٣٩–٥٤٥

(٧) في أنّ أصل التاء هاء. الكتاب (٣/ ٣٦٧، ٤٦٠)

مسألة

المُؤْقِدَان(١)

ضد (المرأة) لاختلافِ موضعَي الحركتَين مِن التقديمِ والتأخير، ونحوه: مِقْلاتٌ ومِصْباح(٢) للمجاورة.

وإذا كان هذا مِن مَذهبهم(٣) فانظُر أين مَوقعُ الحركة مِن الحرف المتحرِّك بها؟

مسألة

قال(٤): أعلمَ اللهُ هذا زيداً قائماً العلمَ اليقينَ إعلاماً، (العلمَ اليقينَ) علَى فِعْلٍ آخَر دَلَّ عليه هذا لئلاَّ يَعملَ فعلٌ واحدٌ في مصدرَين؛ فكأنه قال: عَلِمَ ذاك العلمَ اليقينَ، وليس كذلك: أدخَلَ اللهُ عَمراً المُدْخَلَ الكريمَ إدخالاً(٥)؛ لأنَّ (المُدْخَل) و(الإدخال) واحدٌ في المعنى، فجاز إبدالُه منه كما تُبْدَل النكرةُ مِن المعرفة.

قال في هذا الباب(٦): سرقتُ عبدَ الله الثوبَ الليلةَ، لا تَجعلْه ظرفاً، ولكنْ /١٢٦أ تجعلُه مفعولاً.

---

(١) من بيت من الوافر، وتمامه:

لَحَبَّ المؤقدان إليَّ مؤسى		وجعدةُ إذ أضاءهما الوَقودُ

وهو لجرير في: ديوانه٢٨٨، والخصائص (٢/١٧٧، ٣/١٤٨، ١٥١) والمحتسب (١/٤٧) وشرح أبيات المغني (٨/٧٦) وشرح شواهد الشافية٤٢٩، وبلا نسبة في: المنصف (١/٣١١، ٢/٢٠٣) وسر الصناعة ٧٩، والتمام١١٠، وأنشده أبوعلي في: الشيرازيات٣١، والحجة (١/٢٣٩، ٣/١٣٥، ٥/٣٩٢، ٦/٦٩، ٢٠٥، ٤١٦) على أنّهم استجازوا قلب الواو الساكنة همزة إذا انضم ما قبلها وعليه كان ينشد أبوحية النميري البيت مهموزا في (المؤقدان) و(مؤسى)، غير أنّ أباعلي في الشيرازيات ذكَر أنه ليس شائعاً بالسماع ولا قوياً بالقياس، ورواية الديوان: الواقدان، ولم ير البغدادي لها وجهاً لأنّ (وَقَد) لازم.

(٢) أجاز سيبويه (٤/١٣٠–١٣١) فيهما الإمالة والفتح وفسَّر الأول بأنَّ الكسرة السابقة للحرف المستعلي (الصاد والقاف) كأنها فيه لسكونه، وسبب عدم الإمالة بأنّ الفتحة التي بعده كأنها فيه لسكونه أيضاً. وشرحُها مفصَّلٌ في: التعليقة (٤/١٨٦) والحجة والسر.

(٣) مذهب الكوفيين في المعرب من مكانين المذكور في المسألة السابقة.

(٤) سيبويه (١/٤١) بلفظ: أعلمتُ زيداً، وجاءت في: الأصول (١/١٨٨) وأجاز أبوعلي في: التعليقة (١/٧٣) ما منعه هنا وسمَّى البدل هناك تكراراً.

(٥) الكتاب (١/٤١)

(٦) المذكور من الكتاب وعبارته: ولكن كما تقول: يا سارق الليلة زيداً الثوب، وشرحه أبوعلي في التعليقة بمقالته هنا.

إنْ سألَ سائلٌ فقال: إذا جَعَلَ (الليلة) مفعولاً فهل يَجوز أن يُعَدِّي الفعلَ إلى (الليلة) على أنه ظرف؟

فالجواب: أنه لا يَجوز أن يُعدَّى إلى (الليلة) على أنه ظرفٌ مِن الزمان لقلة الفائدة؛ وذلك أنه إذا عَدَّى الفعلَ إليه على أنه ظرف لم يُفِد إلاّ ما أفاده الذي عُدِّي الفعلُ إليه على أنه مفعول، وإذا كان كذلك قَبُح من جهة المعنى وقلة الفائدة، ولكن إن عُدِّي الفعلُ إلى ظرفٍ آخرَ من الزمان جاز، ويَصير كأنه عُدِّي نحوُ: (أعلمتُ زيداً عمراً خيرَ الناس) إلى ظرفٍ من الزمان؛ لأنَّ هذا الفعلَ المتوسَّعَ فيه مُشبَّهٌ بـ(أعلمتُ)، فيقول على هذا: سرقتُ عبدَ الله الثوبَ الليلةَ العامَ شهرَ كذا؛ كأنك قلت: أعلمتُ زيداً عمراً خيرَ الناس شهرَ كذا. فإن جعلتَ (الليلة) ظرفاً لم يَستقم تعْديتُه إلى ظرفٍ آخر(١)؛ كما لا يُعَدَّى الفعلُ إلى مصدرَين في المسألة التي ذكَرنا.

وما حكاه أبو عُمر(٢) من أنَّ (ظننتُ) وبابَه يَقبُح أن يُقتصَر فيه على الفاعل وحْدَه وأن لا يُعَدِّيه إلى مفعولَين، فيه بعضُ التقوية لقولِ سيبويه(٣): إنه لا يُقتَصَر في هذا الباب على المفعول الأول؛ وذلك أنه كان /١٢٦ب يَقبُح الاقتصارُ في النقل بالهمزة؛ كما كان يَقبُح الاقتصارُ قبل النقل.

إلاّ أنَّ سيبويه قد أجاز هذا الذي استقبَحَه أبو عُمر في قوله(٤): (ظننتُ ذاك) إذا عدّاه إلى المصدر، وقد وجدتُ في الشِّعر ما يَشهد على أبي عُمر للكميت قوله:

بأيِّ كتابٍ أمْ بأيَّةِ سُنَّةٍ		تَرَى حُبَّهُم عاراً علَيَّ وتحسِبُ(٥)

(١) منع العمل في ظرفي زمان في: الحجة (٣/٢٦٣)

(٢) فرغت من تخريجه والتعليق عليه في (٩٣-أ)

(٣) الكتاب (١/٤١) وعبارته: ولا يجوز ان تَقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة.

(٤) الكتاب (١/٤٠) وعلقت عليها في المسألة التي عُقدت لها في (١٢٤-أ)

(٥) من الطويل، وهو للكميت بن زيد في: شعره (٢/١٨٤) وشرح الهاشميات٤٩، والمحتسب (١/١٨٣) وشرح المرزوقي٦٩٢، وازمنته (١/١٠٠) والبحر (١/٥٦٠،٣/١٤٣،٧/٤٥٧) والمقاصد (٢/٤١٣، ٣/١١٢) والخزانة (٩/١٣٨) وانشده أبوعلي في: الحلبيات٧٢، والحجة (٣/١٠٥، ٥/١٥٢) على حذف المفعولين، وفي الحجة (٥/٢٠) والشيرازيات٥٦٩، على انه اعمل الفعل الاول ولم يعمل الثاني.

إلاّ أنَّ لأبي عمر أن يقول: إنما حسُن هذا شيئاً؛ لأنه قد عَدَّى قبله (تَرَى) فاستُغني عن تعديته هو كقوله سبحانه: ﴿والحافظينَ فُرُوجَهُم والحافظاتِ﴾[1] وما رُوي مِن قوله صلى الله عليه: «لا يُقتَلُ مُسْلِمٌ بكافرٍ ولا ذو عَهدٍ في عهدِه»[2].

مسألة[3]

مما يَدلُّ على أنَّ النَّظَر إدارةُ العين نحو المبصَر قولُه: ﴿وتَراهُمْ يَنظُرونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لا يُبْصِرونَ﴾[4]، وقولُ ذي الرُّمة:

ناظِرُ[5]

وقولُ الآخر:

على أنَّني في كُلِّ سَيرٍ أسيرُه ... وفي نَظَري مِن نَحوِ أرضِكِ أَصْوَرُ[6]

وقولُ المحدَث كشْفاً للمعنى:

ما سِرتُ مِيلاً... البيت[7].

(١) سورة الأحزاب: (٣٥) وهو قول سيبويه (٧٤/١) في الآية، وأخذ به أبوعلي في: الحجة (٢٨٦/٣، ٢٠/٥).

(٢) جاء في: سنن ابن ماجه ٨٨٨، وأبي داود٥١٨، ومسند الإمام أحمد١١٧، ١٢، وانظر في: الأم (٣٤٠/٧) ومبسوط السرخسي (١٣٥/٢٦) وعمدة القاري (١٦١/٢) شرحه واحتجاج الحنفية به في حكم قتل المسلم بالذمي، وذكر أبوعلي الحديث وقول أبي يوسف فيه في: الحجة (٣/١) والشيرازيات٥٦٩، ويقدر المحذوف: ولا ذو عهد في عهده بكافر، فحُذف لتقدُّم ذكره.

(٣) المسألة مبسوطة بشواهدها في: الحلبيات٦٦-٦٧ والحجة (٢٦٩/٦)

(٤) سورة الأعراف: (١٩٨) وانظر الاحتجاج بالآية في الرؤية والاعتراض عليه في: تبيان الطوسي (٦١/٥) والبحر (٤٤٤/٤)

(٥) من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وأني متى أشْرِفْ على الجانب الذي ... به أنتِ مِن بين الجوانب ناظرُ

وهو لذي الرمة في: ديوانه١٠١٤، والكتاب (٦٨/٣) والأصول (٤٦١/٣) وشرح أبيات سيبويه (٨٠/٢) وحقائق التأويل٢٥٣، والخزانة (٥٤/٩) وبلا نسبة في: المقتضب (٧١/٢) وانشده أبوعلي في: الحجة (٢٦٩/٦) والحلبيات ٦٦، ٦٧، على ما ذكره هنا.

(٦) من الطويل، وهو لذي الرمة في: ديوانه٦١٧، وتخريجه١٩٨١، وانشده أبوعلي الحلبيات٦٧ لما ذكره، وفي الحجة (٣٨٩/٢) على ان اصور بمعنى المائل العُنق.

(٧) بداية بيت من البسيط، وهو بتمامه:

ما سرتُ ميلاً ولا جاوزتُ مرحلةً ... إلاّ وذِكرُك يَثني دائباً عُنُقي =

مسألة

١٢٧/أ　　بُرْدَا يُمْنَةِ خَلَقَانِ[١]

يَدلُّ على أنه ليس بعَلَم[٢]؛ لأنَّ الأعلام لا تُحرَّف؛ ألا ترى أنَّ من سُمِّي بـ(عَمرو) لا يجوز فيه (عُمْر) وإنْ جاز قبل التسمية، وكذلك (زَيد) و(زِيادة)، فكذلك (اليَمن) لو كان عَلَماً لما جاز فيه (يُمْنَة).

مسألة

إذا سمَّيتَ رَجُلاً بـ(شاة)[٣] لم تَجمعه بالواو لأجْلِ التاء، ولا بالألف والتاء لأنه لم

= وهو لإبراهيم بن الأغلب (ت١٩٦) في: الحلة السيراء (١/٩٤) ولمحمد بن عبد الملك الزيات (ت٢٣٣) في: منتحل الثعالبي٢٤٨، وبلا نسبة في: حقائق التأويل٢٥٤، ومحاضرات الأدباء (٢/٧٣) وأنشده أبوعلي في: الحجة (٢٧٠) والحلبيات٦٧ على أنّ النظر المذكور في بيتي ذي الرمة ليس الرؤية بل معناه التلفت إلى الجهة المقصودة كما وضَّحه الشاعر المحدَث في هذا البيت.

(١) قطعة بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وباتَ يقينا ساقطَ الطَّلِّ والندى　　من الليل بُرْدا يُمْنَةٍ عَطِرانِ

وهو لخيرة البَلويَّة في: الجليس الصالح (١/٣٩١) وأمالي القالي (٢/٨٣) ولابن الدمينة في: صلة ديوانه٢١١، وبلا نسبة في: الكامل١٦٢، وفيه جاء قبل الشاهد ثلاثة أبيات لعبد الرحمن بن الحكم ثم بيتان غير منسوبَين ثم أبيات فيها الشاهد وكلها على الروي والبحر أنفسهما، فانتظمت هذه الأبيات مع غيرها في: تاريخ دمشق (٣٤/٣١٨) في خبرٍ واحد مسندٍ منسوبةً لعبد الرحمن، وهو لعروة بن حزام من نونيته في: أمالي القالي (٣/١٥٨) والخزانة (٣/٣٥٠) برواية:

أغَرَّكُما منّي قميصٌ لبسته　　جديد وبُردا يمنة زَهيانِ

وعلى المصادر السالفة تكون رواية أبي علي محرفة، وفي ديوان المجنون٢١١ بيت يقرب من روايته:

على دمنَتَي دارٍ لليلى كأنها　　إزاران من بردٍ لها خَلَقانِ

واليمنة البُردة من برود اليمن.

(٢) يريد أن (اليَمن) ليس علماً وذكر في: الإغفال (٢/١٨٨) أنّ من الناس مَن يجعلهما اسمين للجهة أي ظرفاً، وعكسُه في: الحجة (٣/٥٣)، وفي اللسان (يمن): اليمين ما كان عن يمين القبلة من بلاد الغور، وقد خصوا به موضعاً وغلّبوه عليه، ويدل على أنَّ اليمن جنسيٌّ غير عَلَميّ أنهم قالوا: اليمنة. والكلام في المسألة له تعلّق بقولهم: ذهبت الشامَ واليمن. وانظر الرد على عدم تحريف الأعلام في: شرح الصفار٦٥٨، وشرح ابن عصفور (١/٣٣١)

(٣) جواز جمع شية بالألف والتاء وعدم جوازه في: شاة عند التسمية بهما هو قول سيبويه (٣/٤٠٠) وذكره أبوعلي في: التعليقة (٣/٢٤١) والشعر١٤٦، والبغداديات١٥٤، ٥٠٤

يُجْمَع بهما وهو نكرة، فكذلك بعد النقل؛ لأنه لا فرْق بين الموضعين، وأيضاً فإنه لا يَجوز الإضافةُ إليه لاختلاله.

وجازت في (شِيَة) الألفُ والتاء؛ لأنه لمّا حُذفت الفاءُ وأُلقيت حركتُها على العين كانت الفاءُ لذلك في حُكْم الثابتة، لا سيما والفاءُ قوية، فهي أقوى من (ضَوء)[١]، وليس في (شاة) شيءٌ من هذا.

فقيل: هلاّ لمّا أضفتَ إلى (شية)[٢] لم تَرُد الفاء؛ لأنَّ حركَتها نائبةٌ عنها؟ والجواب: أنه لا بُدَّ في الإضافة مِن فتْحِ الشين فتَذهب حركةُ الفاء التي كانت نائبةً عنها، ولو جاز أن يُقِرَّ حركةَ الفاء المحذوفة لجاز أن تُضيف إليها من غيرِ رَدِّ الفاء؛ كما جاز أن تَجمع بالتاء. ولم يَجُز (شِيِيٌّ) قياساً على (صِعِقِيٌّ)[٣]؛ لأجل ثِقلِ كسرةِ الياء، على أنَّ كسرة صادِ /١٢٧ب (صِعِقِيّ) إنما هي في تقديرِ الفتحة ولكنْ لمكانِ الحرف الحَلقي[٤].

سبيلُ المفسِّر أن يكون من جُملةٍ غيرِ جملةِ المفسَّر[٥]، فلذلك لا يكون:

كانَ أُمَّكَ[٦]

---

(١) عند تخفيف همزة ضوء لا تنقلب الواو على الرغم من تحرك ما قبلها. انظر ما سلف في (١٢٥-أ)

(٢) قال سيبويه (٣/٣٦٩) في الإضافة (النسب) إلى شِية: وِشَوِيّ، وأشار إليه ابوعلي في: الحلبيات٥٥، والبصريات٨١٤

(٣) نسبةً إلى الصَّعِق وهو خويلد بن نُفيل بن عمرو بن كلاب، كان سيداً يُطعم بعكاظ، احرقته صاعقة فُسمي الصَّعِق، وحكى سيبويه في منسوبه وجوهاً منها المذكور وهو اضعفها عنده، وشرحه ابوعلي بعبارة أوضح في: الحلبيات٥١، والإغفال (١/١٩١) والبصريات٧٦٦، وانظر الكتاب (٣/٣٤٣) وجمهرة ابن حزم ٢٨٦.

(٤) انظر رد ابن درستويه في: تصحيح الفصيح٢٧٣-٢٧٤ لتعليق الجواز بالحرف الحلقي.

(٥) المفسَّر هو المحذوف والمفسِّر (بزنة الفاعل) هو الدال على المحذوف، وتكلم فيه في: الإغفال (٢/٥٦-٦٠) والحلبيات٢٤٨

(٦) من الوافر، وهو بتمامه:

فإنك لا تبالي بعد حولٍ		اظبيٌ كان امك ام حمارُ

وهو لِخداش بن زهير في: شعره ص٦٦، والكتاب (١/٤٨) والمقتضب (٤/٩٤) وتحصيل عين الذهب٧٢، وتخليص الشواهد٢٧٢، ولثروان بن فزارة في: حماسة البحتري (٢/١٥٠) وشرح أبيات سيبويه (١/٢٧٠) وفرحة الأديب٥٣، وعُزي لهما في: الخزانة (٧/١٧٧،٩/٢٩٦) ولزرارة بن فروان في: اشتقاق=

في موضعِ خبرِ (كان) المضمَرة الرافعة لـ(ظبْي) ؛ الا ترى إلى قوله : ﴿ لَهُمْ مَغفِرةٌ وأجرٌ عظيمٌ ﴾[1] ، و﴿ لِلذَّكَرِ مِثلُ حظِّ الأُنْثَيَيْنِ ﴾[2] . وإضمارُ هذا الخبر وإرادتُه بمنزلةِ إضمارِ الفعل في نحو : أزيدٌ قام ؟[3] الا تَرى أنَّ الفعل المضمَر الرافعَ لـ(زيد) يَدل على حَدَثٍ فيما مضَى . والخبرُ في (كان) بمنزلةِ الحَدَث الذي يَدل عليه الفعلُ ، فوَجَب إضمارُه ليفسِّره بـ(كان) المظهَرة مع خبره[4] ؛ الا ترى أنَّ الخبر في هذا بمنزلةِ الحذف في سائر الأفعال ، وأنك إذا وازيتَ بقولك : (قام زيدٌ) كان بمنزلة (كان زيدٌ ذاهباً) .

فأمّا (أزيداً ظننتَه ذاهباً)[5] فإنَّ المفعول الثاني محذوفٌ لدلالةِ المفعول الأول عليه ، فقد يستقيم على هذا التأويل أن يكون خبرُ (كان) في :

أظَبيٌ كانَ أمَّكَ

محذوفاً من وجهين : أحدهما هذا الذي ذكرنا من الاكتفاء ، والآخَر : أنَّ الخبر إذا حُذف كان بإزاء الحدث الذي يَدل عليه الفعلُ المفسِّر في قولك : أزيدٌ قام ؟

ولا يجوز أن يكون قولُك : أزيداً ظننتُه منطلقاً[6] /١٩أ (ظننته منطلقاً) في موضعِ المفعول الثاني ؛ كما لم يجُز في :

كانَ أُمَّكَ

= ابن دريد٢٩٥ ، واغرب ابوعلي فنسبه إلى جرير في : المنثورة٢١٠ ، ورأى حُسنَ رفع (ظبي) بكان المحذوفة لانّ المقصد الا يُعرِّفه من اي الجنسين كان ابوه والنكرة إذا تعلق بها المقصد وجب رفعها ، وذكر البغدادي توجيهات اخرى وقال الغندجاني إنّ الرواية مغيَّرة لقبحها واستشهد النحاة بالمغيَّرة . وفي الأصل الميم بالضم والفتح .

(١) سورة المائدة : (٩) وتمامها : "وَعَدَ اللهُ الذينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لَهُمْ مَغْفِرةٌ وأجْرٌ عَظِيمٌ" ، وفي البغداديات٢٤٨ والحلبيات٢٤٨ والبصريات٥٤٩ ، ٧٧٣ ، والإغفال (٢ / ٥٦ ، ٣٥٠) والحجة (٢ / ٦٠ ، ٣ / ٤٣ ، ١١ ، ٣١١ ، ٥ / ٣٩٧ ، ٦ / ٤٠ ، ٦٥) انّ (لهم مغفرة واجر) تفسير للوعد ، وكذا في : التالية (للذكر مثل) تفسير للوصية ، واخذه ابوعلي من الأخفش في : معانيه٢٤٨ ، وانظر التمام١١٢

(٢) سورة النساء : (١١) وتمامها : ﴿ يُوصِيكُمُ اللهُ في أولادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأنْثَيَيْنِ ﴾ .

(٣) انظر الكتاب (١ / ٩٩–١٠١) وصرَّح ابوعلي في : التعليقة (١ / ١٢٧) بانّ الاسم مرفوع بفعل مضمر .

(٤) كتب الناسخ اعلى الكلمات : (كان والمظهرة وخبره) كـ صح ، اي كذا بالأصل وهو موضعُ شك وخلاف لكنه صحيح .

(٥) انظر الأصول (٢ / ٢٤٢) والخصائص (٢ / ٣٧٦) والمغني (٥ / ١٢٧) واثر ابي علي ظاهر في الأخيرين .

(٦) هنا يبدأ موضع اضطراب في ترتيب صفحات الأصل وقد أصلحته بنقل (١٩–أ) وما بعدها إلى هنا .

أن يكون خبرَ (كان)؛ لأن المفسِّر لا يكون إلا منفصلاً مِن المفسَّر.

[ع[1] : يَدخُل على هذا قولُهم : ﴿ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾[2]؛ ألا ترى أنَّ المفسِّر من جملة المفسَّر؛ لأنَّ الجميع عَقدٌ واحد.]

مسألة[3]

قولُه :

تَسَفَّهَتْ أعاليَها مَرُّ[4]

أحسنُ مِن قوله :

طُولُ اللَّيالي أَسْرَعَتْ[5]

---

(١) اعتراض ابن جني يوافق كلام أبي علي في : عدة مواضع من كتبه في الآية وضمير الشأن، مما يدل على أنّ اشتراطه الفصل هنا رجع عنه فيما بعد بل إنه يصرح في : الإغفال (٢ / ٣٣٤-٣٣٥) بشرط اتصال المفسِّر بجملة المفسَّر. وانظر التعليقة (١ / ٩٠) والشيرازيات٥٢٤، والحجة (٤ / ٢٣٥، ٢٣٨، ٥ / ١٤٧، ٦ / ٤٥٨) والحلبيات٢٤٧

(٢) سورة الإخلاص : (١)

(٣) نقل البغدادي في : الخزانة (٤ / ٢١٠) المسألة عن التذكرة القصرية.

(٤) من الطويل، وهو بتمامه :

مَشَيْنَ كما اهتزتْ رِماحٌ تَسَفَّهَت أعاليَها مَرُّ الرياحِ النواسِمِ

وهو لذي الرمة في : ديوانه٧٥٤، والكتاب (١ / ٥٢) والكامل٦٦٩، والأصول (٢ / ٧٢) وشرح أبيات سيبويه (١ / ١٨٠) وبلا نسبة في : المقتضب (٤ / ١٩٧) والمحتسب (١ / ٢٣٧) ويستشهدون به على تانيث الفعل لاكتساب الفاعل المذكر تانيثاً من المضاف إليه، وكذا ذكره أبوعلي في : التعليقة (٤ / ٦٩) ومنع وقوع مثله في القرآن، وحمله هنا على أنّ المضاف هو المضاف إليه في المعنى، ويُحمل على غير ذلك. وفي الديوان ذُكرت رواية : مرضى الرياح، ولا شاهد فيها. تسفَّهت : حرَّكت، النواسم : من تنسمت الرياح أي تنفست وهو أول هبوبها، وهو يصف نساء برقة المشي.

(٥) من الرجز، وتمامه :

طولُ الليالي اسرعتْ في نقضي

وهو للأغلب العجلي في : شعره (شعراء أمويون ٤ / ١٥٩) والمعمرون والوصايا١٠٨، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٣٣٧) والمقاصد النحوية (٣ / ٣٥٩) والخزانة (٤ / ٢١٠) وللعجاج في : ملحقات ديوانه٣٠٠، والكتاب (١ / ٥٣) ومجاز القرآن (١ / ٩٩) وتحصيل عين الذهب٧٧، وبلا نسبة في : المقتضب (٤ / ١٩٩) وهو شاهد على التأنيث كالسابق. وقول أبي علي يكاد يكون رداً على المبرد في قوله : الطول غير منفكة الليالي منه.

لأنَّ (الرِّيح) لا تَكون ريحاً إلا بمرورها ومُدافعة الهواءِ بعضه بعضاً، فحَسُن أن تُجْعَل هي هو، وليس (طول الليالي) كذلك؛ لأنَّ الليلَ قد يَكون ليلاً وإن لم يَكن طويلاً.

[ع[1]: ليس غرضُ الشاعرِ أنَّ الليالي الطِّوال دون القِصار أسرعَت في نقْضه، وإنما يريد تَكرار الزمان لياليَه وأيامَه طالت الليالي أو قصُرت، والزمانُ لا يَنفك من التكرار؛ كما لا تَنفكُّ الريحُ من الهُبوب والمُرور، وهذا لازم.]

مسألة

قولُه:

أَلا لَيْتَ شِعْرِيْ هلْ تَرُودَنَّ ناقتي بِحَزْمِ الرَّقَاشِ في مَتَالٍ هَوامِلِ[2]

يَدل على أنه إذا قال: جاءني زيدٌ في جماعة، فقد أتته أيضاً الجماعةُ.

١٩ / ب مسألة[3]

لَكَ به أَبٌ[4]؛ أي: بمكانه، فقولُك: (بمكانه) في موضعِ ظرف، والعاملُ فيه (لك)، وكذلك: ﴿لَهُمْ فيها دارُ الخُلْدِ﴾[5] (فيها) ظرفٌ والعاملُ فيه (لهم)، ويَجوز على قولِ الشاعر:

أقادتْ بنو مروانَ قَيساً دماءَنا وفي اللهِ إنْ لم يَعدِلوا حَكَمٌ عَدْلُ[6]

---

(١) اهتبل البغدادي هذا التعليق لنفسه.

(٢) من الطويل وجاء بلا نسبة في: الدلائل للسرقسطي٩٠٢ ومعجم ما استعجم٦٦٤، ومعجم البلدان (٢/٢٥٣) واللسان (ملا). ترود: من رِياد الإبل وهو اختلافها في المرعى مقبلةً ومدبرة، الحزم: الغليظ من الأرض والمرتفع والحزوم كثيرة عند العرب منها حزم الرَّقاش، المتالي: جمع مُتلٍ ومتلية وهي الناقة التي يتلوها ولدها أي يتبعها، الهوامل: المتروكة بلا راعٍ نهاراً.

(٣) نقل الباقولي في: إعراب القرآن المنسوب (٢/٦٦٥) هذه المسالة عن أبي علي.

(٤) مسألة في الكتاب (١/٣٩٠) وقال: "فلَكَ به أب او فيه أبٌ، وإنما يريد بقوله: فيه أب مجرى الأب على سعة الكلام". وانظر الخصائص (٢/٤٧٧) وابوعلي يريد أنها من التجريد الذي عرض له في (٩٧-أ).

(٥) سورة فصلت: (٢٨) وحملُها على التجريد جاء في: معاني الفراء (٣/١٧) والزجاج (٤/٣٨٥) والنحاس (٦/٢٦٤) والبصريات٢٤٨

(٦) من الطويل، وهو لأبي الخطّار الكلبي في: الوحشيات٤٢، والحماسة الشجرية (١/٩) وكامل ابن الأثير٧٣٦، وجذوة المقتبس٢٠١، ونُسب لبشر بن صفوان الكلبي في: حماسة البحتري١١١، والحماسة=

أن يكون (فيها) مِن قوله: ﴿لهم فيها دارُ الخلد﴾ مستقرًّا و(لهم) لغو؛ ألا ترى أنَّ قوله:

وفي الله إن لم يَعدلوا حَكم عدلُ

لا يكون إلا مستقراً. فإذا صَحَّ هذا مِن[1] هنا وَجَبَ جوازُ كونِه في غيرِ هذا مستقراً أيضاً، وفي الآية أيضاً.

وكما تَجعل هذا بمنزلةِ الظرفِ كذلك تَجعل الجارَّ مع المجرور في موضعِ المفعول مِن قوله:

بعدما مَرَّ مُصعَبٌ بأَشْعثَ[2]

فهذه[3] أحكام اللفظ والمعنى على ما أخبرتُك.

= البصرية (١/٢٦١) وبلا نسبة في: المحتسب (١/٤٢) والإعراب المنسوب٦٦٥، واللسان (حكم)، وابو الخطار هو الحسام بن ضرار أمير الأندلس في أيام هشام بن عبد الملك، وكان بنو أمية قبل ان يولّوه عزلوا والياً آخر من قيس تَمكّن من دماء كلب. والشاهد على انّ الله هو الحكم العدل، وهذا تجريد.

(١) في الإعراب: هاهنا

(٢) بعض بيت من الطويل، وتمامه:

بنزوةِ لصٍّ بَعْدَما مَرَّ مصعب باشعثَ لا يُفلَى ولا هو يُقْمَلُ

وهو للأخطل في: ديوانه٢٧١، ونقائض جرير والأخطل١٠٤، والمعاني الكبير٥١٠، ٩١٨، وغريب الحديث (١/٦٤) والمحتسب (١/٤١) والمجمع (٦/٤٥٧) والسمط٤٥، ومنتهى الطلب (٦/١٤٨) والمقاصد النحوية (٤/١٩٧) وبلا نسبة في: الخصائص (٢/٤٧٧) وانشده ابوعلي في: الشعر٣٧٥، ٤٨٦، والبصريات٦٠٢ على انّ الأشعث هو مصعب وعدّه تجريداً، وبيّن د. الطناحي في تعليقه بهامش الشعر انّ ابن قتيبة في المعاني اقدم من وجده يحمل البيت على التجريد ثم تابعه اللاحقون، غير أنه وجد السكري واباتمام على غير ذلك فاللص هو الجحاف بن حكيم السُّلمي والأشعث هو النابي بن زياد بن ظبيان الذي قتله مصعب بن الزبير، وسياق القصيدة والتي تليها في الديوان يعضد قولهما. ويُروى (يُغسَل) = (يقمل)، ويُقمل من الإقمال والهمزة للإزالة.

(٣) في الإعراب المنسوب زيادة خلا منها الأصل: "ومصعبٌ نفسه هوالأشعث. وقالوا: في هذا الدرهم خَلَفٌ من هذا الدرهم، اي: هذا الدرهم خلفٌ، وكذلك ((لهم فيها دارُ الخلد)) اي لهم النار دار الخلد، وقال:

اخو رغائبَ يُعطيها ويسالها يابى الظُّلامةَ منه النوفلُ الزُّفَرُ

فاخو رغائب هو النوفل الزفر، فقال: منه النوفل وهو هو". وهذا يناسب عبارة المتن: "هذه احكام اللفظ..." وما بعده في الإعراب نقلٌ عن الخصائص.

حدَّثَنا أبو علي إسماعيل قال: حدَّثَنا العباسُ بنُ محمد الدُّوري قال: حدَّثَنا يعقوب[١] قال حدَّثَنا أبي[٢] عن صالح[٣] عن ابن شهاب أنَّ سالماً أخبرَه أنَّ ابنَ عمر قال: إنَّ رسول الله صلى الله عليه قال: «مَن باعَ عبداً فمالُه للذي باعَه إلاَّ أنْ / ١٢٠أ يَشتَرِطَ المُبتاعُ، ومَن باع نَخْلاً بعدَ تأبيرِه فثَمرتُها للذي باعَها إلاَّ أنْ يَشتَرِطَ المُبتاعُ»[٤].

المسألة[٥]

ما كان مِن المؤنَّث ثلاثياً لا علامةَ فيه فهو بمنزلةِ ما العلامةُ فيه ثابتةٌ؛ ألا تَراك تقول: دارٌ ودُوَيْرَة، فتأتي بالهاء كما تَقول: يَدٌ ويُدَيَّة، فيَرد الياءَ، وعلى ذلك عوَّضوا الواو والنون في (أَرَضون)[٦] مِن العلامة التي كانت تَجِب في الواحدة.

فالتذكير إذاً قبْلَه[٧] للزومِ العلامة زائدةً في اللفظ؛ كما أنَّ سائرَ ذواتِ الزوائد يجب أن يكون بعدَ الأصل الذي لا زيادة فيه.

فأمَّا (عَقربٌ) و(عَنَاق)[٨] ونحوُ ذلك فالحرفُ الرابع مُتَراخٍ[٩]، وطُولُ الكلام به عاقبَ عَلَمَ التأنيث وشابَهَ الزيادة؛ ألا تَرى أنها لا تَخلو مِن حرفٍ من الحروف المُذْلَقة، وقد يعاقِب الحرفُ الحرفَ ـ وإن لم يكن بمعناه ـ كمعاقبة التنوين عَلَمَ الندبة، ويؤكدُ ذلك قولُهم: سُمَيَّة، لمّا كان الحرفُ الرابع غيرَ مُعتَدٍّ به جاءت الهاء.

---

(١) يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن عبد الرحمن بن عوف أبو يوسف الزهري العوفي المدني (ت٢٠٨)، السير ٤٢٣٩

(٢) أبو إسحاق إبراهيم (١٠٨-١٨٣) السير ٦٦١

(٣) صالح بن كيسان أبومحمد الغفاري المدني التابعي (ت بعد ١٤٠). السير٦١٠٢٠١٦، وابن شهاب هو الزهري.

(٤) جاء بهذا اللفظ وبلفظ قريب في: صحيح البخاري (٢/ ٢٤) ومسلم (٣/١١٧٣) ومسند أحمد٤٨٤، وسنن النسائي (٣/١٨٩) وهو في: الموطأ (٢/ ٤٨٥) موقوف عن عمر بن الخطاب، وعن علي بن أبي طالب في: مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ١٠)

(٥) المسألة ضمت أكثر كلامه في شرح عبارة سيبويه في: التعليقة (٣/٣٤٨-٣٤٩) وانظر الكتاب (٣/٣٤٩/ ٤٩٥،٥٩٩) والأصول (٢/ ٤١٤،٤٤٧) والشعر١٣٩،١٤٠، والتعليقة (٤/ ٨٧) وسيعيد أكثر معناها في (١٧٤-أ)

(٦) تعليل أرضون بذا أصله من سيبويه (٣/ ٣٩٤،٤٩٥،٥٩٩) وانظر الأصول (٢/ ٤١٤،٤٤٧)

(٧) أي قبل التأنيث.

(٨) الأنثى من ولد المعز.

(٩) الأصل: متراخية. وفي هامشه: متراخٍ، وبجوارها: صح ك، أي كذا بالأصل.

مسألة

/ ٢٠ب ﴿إنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلاَّ إناثاً﴾(١) لا يخلو من أن يكونَ الدعاءَ الذي يُفعَل للاستجابة والرغبةِ إلى الله في الخير، أو الدعاءَ الذي هو الاعتزاء.

فالذي يَدل على جوازِ كونه مِن هذا القِسم قولُه: ﴿وادْعُوا شُهَداءكم مِنْ دُونِ اللهِ إنْ كُنتُم صادقِين﴾(٢)، ﴿وادعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللهِ﴾(٣).

ويقال في هذا الوجه الثاني: يدعو ويَدَّعي(٤). أنشدَنا محمدُ بنُ الحسن(٥):

فَوارسُ تَدَّعي يا آلَ أَوْدٍ ... وقدْ ذَهَبَ الصَّريخُ إلى مَثَابِ(٦)

مسألة

لا يَجوز تقديمُ الصلة على الموصول(٧)، وإنْ جاز نحو: قِسِيّ(٨) و[أيْنُق](٩)، من قِبَل أنَّ في التحقير والتكسير دلالةً على موضعِ القلب؛ ألا ترى إلى قولِ أبي عثمان(١٠)

(١) سورة النساء: (١١٧)

(٢) سورة البقرة: (٢٣) حملها والآية التالية في: الحجة (٤/٢٨٩) على معنى الانتصار وهو قريب من الاعتزاء.

(٣) سورة يونس: (٣٨) وهود: (١٣)

(٤) المحكم (٢/٢٣٤) واللسان (دعا).

(٥) يعني ابن دريد والبيت ليس في الجمهرة، ولكنه قال في١٠٥٩: وقد فسَّرنا الدعاء وما يجري مجراه في كتاب القرآن.

(٦) من الوافر ولم أعثر عليه، ولكن للأفوه الأودي قصيدة حماسية في: ديوانه٥٧ على الوافر وبالروي نفسه. المثاب: مجتمع الناس بعد تفرقهم.

(٧) وكذا قوله في: الشعر٤١٢ ولكنه لا يريد بالموصول الأسماء الموصولة فقط بل كل ما له معنى التعلق كالحرف المصدري وصلته.

(٨) أصلها قُوُوس فكرهوا الواوين والضمتين فقلبوا العين لما أخرت إلى موضع اللام، ومثَّل بها أبوعلي للقلب في: البغداديات٣٩٣، والشيرازيات٥٤٤، والتعليقة (٥/٨٥) وسيذكرها هنا (٢٠٦-ب) وأصله في: الكتاب (٤/٣٨٠،٤/٤٦٧)

(٩) الأصل: شفُوه، وهو تحريف أصلحته من: الكتاب (٣/٤٦٦-٤٦٧) والتعليقة (٣/٣١٩) فاينق أصْلُها أنْوُق فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا وتصغيرها: أُيَيْنِق.

(١٠) المشهور انّ أبا عمر الجرمي هو صاحب الخلاف في المسألة لأنه يذهب إلى انّ الأصل (اطمأنّ) فقُلبت، في حين انّ الأصل عند سيبويه طامن، ولكن وجدت اباعثمان يزن (اطمأنّ) بافعللّ وهذا يوافق قول الجرمي. انظر: الكتاب (٣/٤٦٧،٤/٣٨١) والمنصف (١/٨٩) والخصائص (٢/٧٦) والممتع٣٩٢، واللسان (طمن).

في (طَأْمَنَ). وليس كذلك الموصولُ مع الصلة؛ لأنهما لا يُكسَّران ولا يُحَقَّران، وهما مجتمعان في موضع.

مسألة

قولُ سيبويه(١): وإنما الدهرُ مُضِيُّ الليلِ والنهار. فالدهرُ والزمان واحدٌ، وإنما يَرسُمُ الزمانَ حركاتُ الفَلك؛ فكأنَّ المعنى: وإنما الدهرُ مُضِيُّ راسمِ الليلِ والنهار؛ أي: تَقَضِّي راسمِ الليلِ والنهار، وراسمُهما / ٢١أ حركاتُ الفَلَك التي تَنقضي وتَمضي.

مسألة

مما لزِمتْه الصفةُ(٢): يا أيُّها الرَّجُلُ، والجَمّاءَ الغفيرَ(٣)، و(مَن) المنكورةُ(٤) وصفةُ مجرور (رُبَّ).

والتفجعُ قد يَقَع على صفاته كما يَقع على ذاته(٥)، فذا يُقَوِّي قولَ يونس(٦).

ويُقال له: لا يَجب أن تَجري صفةُ المندوب مَجراه؛ كما لم تَجْرِ صفةُ المنادَى غيرِ المندوب مجرى المنادى؛ وذلك: يا زيدُ الظريفَ(٧)، فيُعرِب الصفةَ ولا يعرِب الموصوف، وكذلك إذا رفعتَها فهي مُعْرَبة والمنادى غير معرَب، فتشبيهُ صفةِ المندوبِ بصفة المنادَى لجَمْعِ النداء لهما واشتمالِه عليهما أولى مِن تشبيهه بـ: (جاء زيدُ بنُ عمرو) و(لا رَجُلَ ظريفَ لك).

---

(١) الكتاب (١/٣٧) ونقله المبرد في: المقتضب (٣/١٧٦) بلفظ الزمان، وأبوالعلاء في: رسالة الغفران٤٢٦، وأغار الصفار في: شرحه٦٧١ على شرح أبي علي.

(٢) ذكر سيبويه هذه الحالات في باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في: المعرفة (٢/١٠٥-١٠٨) وشرحُ بعضها في: التعليقة (١/٢٦٨).

(٣) يقال: جاءوا الجماءَ الغفيرَ أي جاءوا بجماعتهم الشريف والوضيع ولم يتخلف أحد. اللسان (غفر)

(٤) مَثَّل لها سيبويه بقولهم: مررتُ بِمَن صالحٍ.

(٥) جواز ندبة الصفة هو قول الكوفيين والبصريون يمنعون ذلك. انظر الكتاب (٢/٢٢٥) والمقتضب (٤/٢٦٨، ٢٧٥) والأصول (١/٣٥٧) والإنصاف٣٦٤، والارتشاف (٣/١٤٤)

(٦) يُلحق يونس الصفة ألف الندبة فيقول: وازيد الظريفاه. انظر الكتاب (٢/٢٢٦) والتعليق السالف في (١٠٤-أ)

(٧) في الأصل مرفوعة، ولا يناسب السياق.

فيقول يونس: الندبةُ تَلحق المضافَ إليه؛ نحو: وا أميرَ المؤمنيناه، ووا مَن حَفَرَ بئرَ زَمزماه[1]، والمضافُ إليه كالأجنبي مِن المضاف بالإضافة[2] إلى الصفة؛ ألا ترى أنه غيْرُه وأنه لا يَجري عليه من إعرابِ المنادى شيءٌ، فلا يُنْكَر لحاقُها الصفةَ إذ كانت قد لحِقتْ ما لا يَتصلُ بالأول اتصالَ الصفةِ به، ولا يَلزم على هذا ترخيمُ الصفة؛ لأنَّ / ٢١ب الندبةَ موضعُ تَشْبِيَةٍ[3] وتأبين، والترخيمُ ليس كذلك؛ ألا ترى أنَّ مِن العلماء[4] مَن يقول: إنَّ صفةَ المرخَّم لا تجوز، ولم نَعلم أحداً قال ذلك في الندبة.

وقول سيبويه[5]: لو جاز ذلك لجاز أن يقول: وازيدُ أنت الفارسُ البَطَلاه؛ يريد: أنَّ الصفة في النداء غيرُ جارٍ على النداء بدلالة أنها في كِلا قسمَيها مُعربَة، فلو جاز أن تَلحقها علامةُ الندبة ـ مع أنها ليست بمندوبة ـ لَجاز أن يَلحق في: أنتَ الفارسُ البطلاه؛ لاجتماعِ خبرِ المبتدأ مع صفةِ المنادى في أنه ليس بمندوب.

وليونس أن يُعارِضَ هذا بإلحاقِهم عَلَمَ الندبة في المضاف إليه مع أنه ليس بمَدعو؛ كما قلنا.

قال سيبويه[6]: ولا تُشْبه الصفةُ المضافَ إليه؛ لأنَّ المضاف إليه بمنزلة التنوين. وأورَدَ أشياءَ[7] أرى بها ارتباطَ المضاف بالمضاف إليه.

---

(١) جاء القولان في: الكتاب (٢/٢٢٦،٢٢٨) والمقتضب (٤/٢٧٥) والأصول (١/٣٥٨) واللمع٦٩

(٢) أي بالمقارنة بالصفة.

(٣) أعلاها في: الأصل: صح. والتشبية: الثناء على الرجل في حياته، وأبوعلي جعلها على مطلق الثناء لأنّ الندبة للميت.

(٤) حكى الرضي ذلك عن الفراء وابن السراج ولم أجده في الأصول، انظر شرح الكافية (١/٣٩٩) والخزانة (٢/٣٣٣).

(٥) الكتاب (٢/٢٢٥) وحكاه أبوعلي في: البصريات٦٨١ عن الخليل وهو الأقرب لسياق الكتاب.

(٦) الكتاب (٢/٢٢٦) وهو بالمعنى.

(٧) مما أورده أنّ ألف الندبة تقع على المضاف إليه ولا تقع على المضاف، والموصوف تقع عليه الف الندبة لا على الوصف.

مسألة

قولُه:

أحْوَى مِنَ العُوجِ وَقَاحُ الحافرِ(١)

يَجوز أن يكون جمْعَ (أَعْوَجيّ) وأنت تريد به: أَعْوَج؛ كـأحْمَر وأحْمَرِيّ بمعنى، فتَحذفُ الياءين في التكسير، إذ المعنى في إثبات الياء معنى الحذف، فكما تَجمعُه والياءُ غيرُ مُثْبَتة فيه على (فُعْل) كذلك تَجمعُه والياءُ فيه؛ لاستوائهما في المعنى.

٢٢/أ وإن شئت قلت: كما جاز أن تُحذف الياءان في جمع السلامة في قولهم: النُّمَيْرُون(٢) ونحوه؛ كذلك يجوز أن تُحذف في جمع التكسير، وجمعُ التكسير أولى أن يُحذف فيه؛ إذ جمْعُ التصحيحِ الذي الياءان فيه لمعنى قد استُجيز حذفُه؛ فإذا استُجيز حذفُ الذي لمعنى، كان حذْفُ الذي لا لمعنى أجوز، ومثلُ الأول: فارسيّ وفُرْس.

[ع: قول أبي علي: (إنَّ أعْوَج وأعْوَجيّ كأحمَر وأحْمَرِيّ، وإنَّ الياءين فيه لا يُفيدان معنى النَّسب؛ كما لا يُفيدانه في أحمر وأحمريّ) لا يُعجبني ولا أراه، والفرقُ بين (أعوج وأعوجيّ) و(أحمر وأحمريّ) أنَّ فائدة (أحمر وأحمريّ) واحدة، وأمَّا (أعوج) فهو مذكَّرُ (عَوجاء)، وهما صِفَتان تُفيدان العَوَجَ؛ كما أنَّ (أهوج وهَوجاء) صِفتان تُفيدان الهَوَج؛ وكما أنَّ (أخرَج وخَرجاء) صِفتان تُفيدان الخَرَج(٣).

وليس كذلك (أعوجيّ) إذا وُصف به الفَرَس، إنما يُراد أنه منسوبٌ إلى أحَدِ الفَحْلَين المشهورَين للعرب، ولا يُراد بالفَرس إذا قيل فيه: إنه أعوجيّ: أنه هو في نفْسِهِ أعْوَجُ

---

(١) الرجز بلا نسبة في: خيل الأصمعي٥٠، والمخصص (١٠٢/١، ١٣/ ٢١٢) والمحكم (٢٠٣/٢) واللسان والتاج (عوج، حفص) وانشده ابوعلي في: الإغفال (٥٠٦/٢) والحلبيات٢٨٦، والحجة (٣٤٠/٣) على انَّ العُوج تكسيرٌ على (فُعل) لأعوج صفةً لا عَلَماً، وصرّح في: الاخير بانّ الياء في: اعوجي للنسب وهو ما طالبه به ابن جني في: اعتراضه هنا. وأعوج اثنان من أشهر خيل العرب وانظر سبب تسميتهما وصاحبهما في: نسب الخيل٣١، وخيل أبي عبيدة١٧٨، وأسماء خيل العرب٣٥، أحوى: أسود إلى خضرة أو أحمر إلى سواد، وقاح الحافر: شديده صلبه.

(٢) النُّمَير هو ابن عامر بن صعصعة ابو قبيلة، وحكى سيبويه في (٤١٠/٣) هذا الجمع لمنسوبه نُميري.

(٣) الخَرَج: لونان سواد وبياض ومنه كبشٌ أخرج.

الخَلْق؛ ألا تراه يُنسَب إلى (أَعْوج) جَدِّه، وإن كان هذا المنسوبُ صحيحاً سويًّا، وإرادتُهم النسبَ في هذا أشهرُ من أن يورَدَ / ٢٢ب احتجاجٌ عليها، فـ(أعوجُ) في شُهرته كـ(الوَجيه) و(الغُراب) و(لاحِق) و(سَبَل)[١] وغيرِ ذلك من فحول العرب المشهورة؛ ألا ترى إلى قول طُفيل:

بَناتِ الغُرابِ والوَجيهِ ولاحِقٍ وأعوجَ تَنْمِي نِسبةَ المُتَنَسِّبِ[٢]

فقولُه إذن:

أحْوَى مِنَ العُوجِ وَقَاحُ الحافرِ

لا ينبغي أن يُقال فيه: إنه أراد به عَوَجَ خَلْقه؛ لأنَّ هذا مما لا تُمْدَح الخيلُ ولا تُنعَت به، إنما تُنعَت بضدِّه من سَبَاطةِ الخَلقِ واستوائِه، وتَشابُهِ القَدّ واعتدالِه، بذلك وردتْ أشعارُ القُدماء والمولَّدين.

ألا تَرى إلى قولِ بعضِ عُجُزِ العرب لابنِ أُقَيصر[٣] وقد أخَذَ رأيَها في شِرَى[٤] فَرس، فقالت له: أقبِلْ بها، فأقبَلَ، ثم قالت له: أدْبِرْ بها، فأدبَرَ، فقالت له: أُردُدْها، فقال لها: ولِمَ يا عَمَّة؟ فقالت: واللهِ ما اهتزَّتْ مُقبِلةً ولا تتابعَتْ مُدبِرةً. فأين هذا الوصفُ من العَوَجِ والعزَل[٥] ونحو ذلك؟ قال ابن أُقيصِر: وصدقَتْ، وكانت فيها جُسْأة[٦].

فهذا كلُّه يَشهد بأنَّ قوله:

أحْوَى مِنَ العُوجِ

إنما يريد به أنه أعوجيٌّ لا أعوجُ الخَلق، وإذا كان كذلك فالياءُ فيه مفيدةٌ للنسَب،

---

(١) انظر: أسماء خيل العرب ٢٥١، ١٨٤، ٢١٥، ١٢٣

(٢) من الطويل، وهو للطفيل بن عوف الغنوي في: ديوانه ٢٤، ونسب الخيل ٣٤، وأسماء خيل العرب ٣٦، والعين (٢/ ١٨٥) والمقاييس واللسان والتاج (عوج)، وبنات تابعٌ لمنصوب في البيت السابق.

(٣) رجلٌ بصير بالخيل من بني أسد بن خُزيمة. انظر: أمالي القالي (٢/ ٢٥١) والبصائر (٦/ ٦٩) واللسان والتاج (قصر)

(٤) يقال شراء وشِرى، انظر: المقصور للقالي ٢٨٨

(٥) ميلان الذَّنَب عن الدُّبر عادة لا خلقة، وهو عيبٌ.

(٦) أي يبس وصلابة.

وليست مثلَها في (أحمريّ) و(أشقريّ) . وأمَّا (أعوج) الفحلُ المعروف فلم يَتقدم عند العرب بعوَجِ خَلْقه، إنما تَقدَّم بعِتْقه /١٢٣أ وسَبْقه، إلا أنه اتفَق مع هذا أنه كان في خَلْقِه اعوجاجٌ فنُبِز به، أو سمَّوه (أعوج) تعويذاً له بذلك واستدفاعاً للعَين عنه، وأيًّا ما كان فالعَوَجُ عندهم صفةٌ مِن صفاتِ الذَّمِ لا المدح.

ولأبي علي قولٌ آخَر[١] يَقوله في (العُوج) : أنه تكسيرٌ للعَلَم على مذهبِ الصفة، يَنحو بذلك نحو: الحارث والعباس، في أنهما أُقرّا بعد العَلَمية من الألف واللام على ما كانا عليه وهما وَصْفان لا عَلَمان، فكأنه سمَّى كُلَّ فَرَسٍ مِن أولادِ (أعْوَجَ) : أعوجَ؛ كقولِ الآخر:

قَدْنِي مِن نَصْرِ الخُبَيْبِينَ قَدِي[٢]

كأنه سمَّى كلَّ واحدٍ مِن أصحاب أبي خُبَيْبٍ خُبَيباً؛ كقولهم: الأشاعثة، فكذلك كسَّر (أعوج) : عُوجاً؛ كتكسيرِ الصفة نحو: أحمر وحُمْر، وكقول الأعشى:

أتاني وَعيدُ الحُوصِ مِن آلِ جعفرٍ فيا عَبْدَ عمروٍ لو نَهيتَ الأحاوصا[٣]

فـ(الأحاوص) على الاسم، و(الحُوص) على الصفة.

وإنْ أراد أنَّ كلَّ واحد مِن وَلَدِ (أعوجَ) : أعْوَجيّ؛ كما أنَّ كلَّ واحد من (الأشاعثة) و(المَهَالبة) : أَشْعثيّ ومُهَلَّبي، فهو ما قلناه أولُ مِن أنَّ الياءَ فيه للنَّسَب الخالص، وليست مثلَها في (أحمَريّ) وبابه.]

(١) انظر: التعليق على الرجز.

(٢) من الرجز، وهو لحُميد الأرقط حسبما انتهى إليه محقق شعر أبي نخيلة في: تعليقه المتقن ص٢٦٤-٢٧٢، وهو يُنسب لغيره في بعض المصادر، والبيت في: الكتاب (٢ / ٣٧١) ونوادر أبي زيد٥٢٧، ومجاز القرآن (٢ / ١٧٣) والخزانة (٥ / ٣٧١) وغير ذلك كثير، وانشده ابوعلي في: الإغفال (٢ / ٣٨٣) والحجة (٣ / ٣٤٣، ٥ / ٤٦، ١٦١، ٦ / ٩٩) والشيرازيات٧٣، ٢١٥، على حذف نون الوقاية من قدي وقيَّده في: الإغفال بالضرورة، وانشده في: الشعر١٥٥، والحجة (٦ / ٦٢) على انّ إنشاده بالجمع (الخُبَيبِينَ) يُحمل على جمع المنسوب إلى ابي خُبيب بإسقاط الياء (الخُبَيْبِيِّين) فالمراد هو وشيعته، وإنشاده على التثنية يراد به أبوخُبيب واخوه، وأنشده ابن جني في: المحتسب (٢ / ٢٢٣) على انّ المراد أبوخبيب وأصحابه على ما قدَّره في المتن، وهو لا يقدِّر ياء النسب كأبي علي. قدني: حسبي، أبوخبيب: كنية لعبد الله بن الزُّبير. وفي الأصل: قدني، والنون في القافية سهو.

(٣) فرغت من التعليق عليه في (٨٨-أ)

/ ٢٣ ب مسألة

لم يُحتشَم من اجتماعِ لفظِ المنصوبِ والمجرور في نحو[١]: الزيدَينِ والزيدِينَ والهندات وكافِ (رأيتُكَ) و(مررتُ بكَ) وبابِ (مررتُ بأحمدَ) و(رأيتُ أحمدَ)؛ لمَّا كان معناهما واحداً في الفضلة، ويَليهما الرفعُ فلم يَجئ لفظُه كلفظ شيء منهما؛ يَدل على ذلك قولُهم: حمراء وأحمر، ثم كَسَروهما معاً على (حُمْر) لمّا خَرَجا جميعاً إلى معنى واحد وهو التأنيث، تقول: هي الرجالُ؛ كما تقول: هي النساء، فيَخرج[٢] القَبيلان في التكسير إلى التأنيث، فصار كأنه لم يَقع التباسٌ في الحقيقة.

فإن قلت: فقد قالوا: (كَفَى بالله)[٣]، و(ما جاءني مِن أحدٍ)[٤]، فاشتَرَكَ المرفوعُ مع المجرور. قيل: هذا قليلٌ لا حُكمَ له، وأيضاً فما يَدلُّ على اللفظِ من الموضع كذلك يَدل في التثنية والجمع.

فإن قلت: فهَلاّ لم يَستجز ذلك في الواحد؟ قيل: يَلزمُك على هذا أن تُنْكِر الأسماءَ والكَلِمَ التي ألفاظُها خلافَ مواضعِها، وهذا يَشْنُع لكثرةِ ذلك في كلامهم.

مسألة

قَولُ أبي الحسن: (الأفعالُ أدلةُ [المصادر][٥]، وليست الأدلةُ بالشيء الذي يَدُلُّ عليه) / ٢٤أ معناه: أنها أدلةٌ على المصادر من حيث كانت مشتقةً منها، والإضافةُ لا تَقع على ما يَدل على الأسماء، إنما تَقع على الأسماء أنفُسِها المدلولِ عليها؛ ألا تَرى أنَّ هذه الأدلة قد تَقع بالأحوال[٦] التي تَدل على غيرها، فلا تَجري تلك الأحوالُ مجرى المدلولِ عليها؛ كأنْ تَراه متوجِّهاً فتقول: مكةَ؛ أي: تُريد أن تَقصدَ مكةَ، ثم لا تَجري الحالُ في

---

(١) عرض لهذا في الشعر ١٥٤ بعبارة أوجز.

(٢) الأصل: فتُخرِج، ولا يستقيم هذا مع رفع (القبيلان).

(٣) جاءت في القرآن أكثر من خمس عشرة مرة، ولكن (قالوا) رجحتْ جعْلها من أقوالهم. وهي في: الكتاب (١/ ٣٨، ٤١، ٩٢)

(٤) ذكرَهما مع غيرهما في: البغداديات ١٧٢ وجعل الرفع لموضع الجار والمجرور، وليس للاسم وحده.

(٥) زيادة يقتضيها السياق ودلَّ عليها ضبط (أدلة) بالضمة بلا تنوين فسقوطها سهو.

(٦) يريد: المقام ودلالة الحال.

هذا مَجرى الفعلِ الذي دلَّت عليه في تصرُّفه وأحكامِه اللفظية، كذلك لا يَجري الفعلُ مجرى ما دَلَّ عليه من المصدرِ في جميع أحكامِ اللفظ، فيجوز الإضافةُ إليه.

ومثلُه قولُ الله سبحانه: ﴿إِنْ يكُنْ غنيًّا أو فقيراً فاللهُ أَولَى بِهِما﴾[١] فالضميرُ إنما وَقَع على ما دَلَّ عليه اللفظُ، ليس على نفْسِ اللفظ؛ ألا ترى أنه لمّا جرَى لفظُ (الغنيّ) و(الفقير) وقعَت الدلالةُ من اللفظ عليهما، فكما أنَّ هذه الدلالة لا تَجري مجرى المدلول عليه في هذا الموضع، كذلك لا يَجري الفعلُ مجرى المصدر المدلولِ عليه، ولو جرَت الدلالةُ مجرى المدلول عليه، لأفردتَ الضميرَ في (به)[٢] ولم تُثنِّه.

مسألة

يُضَعِّف قولَ سيبويه[٣] - في تسميتِه بالباء مِن (اِضرِبْ): إِبٌّ - أنَّ حركاتِ /٢٤ب الإعراب في تقديرِ الثبات في المعرَب؛ بدلالةِ انقلابِ الواو والياء في نحو: عَصا ورَحَى، ولولا تقديرُ الحركة لصَحَّت كما صحَّت في (لو) و(أيْ).

فإذا كان كذلك لم يَسُغ دخولُ همزةِ الوصل على الباء مِن (اضربْ) إذا سُمِّي بها؛ للحركة. وإذا امتنعَ ذلك وجبَ (رِبٌّ) أو(ضَبٌّ)، و(ضبٌّ)[٤] أمْثَلُ لأنه قد حُذفت العينُ صحيحةً في نحو: سَهٍ ومُذ، فأمّا الفاءُ فإنما تُحذَف من المعتل.

فأمّا (عِمْ صباحاً) فمَن جعَلَه مِن (انْعَمْ صباحاً)[٥] فلمُشابهةِ النونِ حرفَ اللين، وهو أفحشُ مِن (لمْ يَكُ)[٦]؛ لأنَّ الفاءَ بعيدٌ مِن الاعتلال.

---

(١) سورة النساء: (١٣٥) ويُحمل تثنية (بهما) على وجوه أحدها وهو المراد هنا انه ذكَر اثنين فحَمَل على معنى المذكور وكانّ او للإباحة التي يجوز الجمع فيها، وإليه اشار في: الشعر٢١٣، وانظر: معاني الأخفش٢١٣، وكشف الباقولي٢٩٦،وشرحه للمع٥٧٨

(٢) اي في الآية (بهما) لجاءت على الإفراد.

(٣) الكتاب (٣/٣٢٣) وسبق التعليق على هذا في (١١٦-أ)

(٤) ضعَّفه في الموضع السابق.

(٥) ذكر ابن السيد انَّ يونس رواه عن أبي العلاء بن عمرو. انظر: الحلل٣٩٤، والاقتضاب (٣/٣٨٤) والخزانة (١/٧٧).

(٦) في: العسكرية١٧٨، والحجة (٦/٤٥٥) عَلَّل حذف النون بمشابهتها لحروف اللين التي تحذف في: معتل اللام المجزوم، وهو شاذ عند سيبويه (٤/١٨٤).

فأمَّا تشبيهُ سيبويه له بقولهم: (مَنَبٌ لَكَ)[1] فلا يكون؛ لأنَّ الهمزة المخفَّفة في تقديرِ الثبات لثباتِ حركتِها.

فأمَّا (ألي)[2] في التذكُّر فإنَّ اللام في تقديرِ السكون؛ لأنَّ حركتَها لالتقاءِ الساكنَين؛ كما أنَّ قوله:

فاَغْنَ وازْدَدِي[3]

لهما، فساغَ ثباتُ الهمزة في (ألي) لمّا كانت اللامُ كالساكنة؛ كما ساغ نحوُ: أُردُدِ البابَ، وكما ساغ: (الَحْمَرُ)[4]، وليس (إبٌ) كذلك؛ لتَمكُّن حركةِ الإعراب.

فإن قلت: إنَّ حركاتِ الإعراب أيضاً لا تَجِبُ لنفسِ الكلمة، ولا هي لازمةٌ لاختلافها، وأمَّا (عَصا) فلم تُقلَب للحركة، بل /٢٥أ ليخالِفَ آخِرُ المتمكنةِ آخرَ غيرِها نحو: لوْ وكيْ، ألا ترى أنك تُميلُ آخِرَ (رَحى)، وأبوعثمان[5] يقول: إنها بَدَلٌ من التنوين في الأحوال الثلاث، فيُلزمها الإمالةَ، وإن كانت إمالةُ الألف التي هي بَدَلٌ من

(١) رسَمها بحسب النطق، ورسمُها في: الكتاب (٣/٣٢٤) وما ينصرف١٥٥، والتعليقة (٣/١٣٣): مَنَ ابٌ لَكَ، وفي هامش الأصل بخط الناسخ: كـبُني مَنْ أبٌ لَكَ. ولم يَردُّه أبوعلي في: التعليقة وحكى الزجاج اعتراضهم على سيبويه.

(٢) أل في: مثل (الرجل) يقولها المتكلم ثم يتذكر. انظر: الكتاب (٣/٣٢٥) وتخريج (الحمر) قريباً.

(٣) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

متى تاتنا نصبحك كاسا رَوِيَّة　　　وإن كنت عنها غانياً فاغنَ وازدَدِ

وهو لطرفة في: ديوانه٢٩، والكتاب (٤/٢١٥) والمقتضب (٢/٤٨) والأصول (٢/٣٩٢) وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٢٣) وتحصيل عين الذهب٥٦٩، والخزانة (٩/٤٧٢) والعين (٣/١٢٥، ٤/٤٥٠) وانشده أبوعلي في: الحجة (١/٢٠٦، ٦/٤٠٨) على كسر الروي لوصله بالياء التي لحقت للقافية، وهذا خلاف قوله هنا إلا ان يكون الكسر اعقب الفتح. اصبحك: اسقيك صَبوحاً وهي شرب الغداة، غانياً: مستغنياً، اغن وازدد: استغن بما عندك وازدد غنى.

(٤) أي في تخفيف الأحمر، وفسَّر ثبات الف الوصل بأنّ اللام وإن تحركت فهي في: نية السكون، انظر: التعليقة (٥/١٧١) والتكملة٣٥، والبغداديات١٨٩، والبصريات٢١٦، والإغفال (١/٨٧) والحجة (١/١٢٨، ٦/٢٤٠) والشيرازيات٢٩، ونُسب التخفيف لأهل الحجاز في: اللهجات في كتاب سيبويه٣٢٥، وانظر: الكتاب (٣/٥٤٥،٤/٤٤٤)

(٥) حكاه عنه أبوعلي بلا ترجيح في: المقاييس٢٠، وأخذ في: التعليقة (٣/١٢٢) بأنّ الألف مبدلة من التنوين في: النصب فقط، وانظر: شرح اللمع لابن برهان١٧، والتبيين للعكبري١٨٦

التنوين في نحو: يدًا وزيدًا[1]، في بعض اللغات لئلاَّ يَختلف الاسمُ، فكذلك قُلبت لئلاَّ يختلف، لا لأنَّ الأصلَ تقديرُ ثباتِ الحركة، فإذا كان كذلك لم يَمتنع أنْ ثبتَتْ في (إب) كما ثبَتَت في (الَحْمَر) و(ألِي)؛ لأنها مثلُهن في الدخول على الاسم. فهو[2] قولٌ، ولا يَلزم عليه (اسِلَ)[3]؛ لأنه فعِلٌ، ولكنْ على ما دَخَلَ فيما هو بمنزلة الاسم وهو لامُ المعرفة.

فأمَّا قولُ حسان:

أَجَلْ أيضاً ومِينَا[4]

فهو أمْثَلُ مِن هذا؛ لأنه مِثل: ذُو مال.

مسألة[5]

إنْ قلتَ: هل يَجوزُ على صرْفِ ما لا يَنصرفُ ـ لأنه ردٌّ إلى أصلِه ـ [أن لا يُعرَب][6] المضارع لأنه في الأصل غيرُ مستحقٍّ للإعراب؟ واستدللتَ على ذلك بقوله:

فاليومَ أَشْرَبْ[7]

(١) انظر: الكتاب (٤/ ١٢٢،١٢٤) والتعليقة (٤/ ١٧٧) والتكملة٢٢٤

(٢) جواب إن قلت في أول الفقرة.

(٣) أجازه الأخفش والكوفيون، وردَّه أبوعثمان والمبرد، ونسبه ابن خالويه لعبد القيس. انظر: المقتضب (١/ ٣٨٩) وماذكره الكوفيون من الإدغام١٤٦، والحجة (١/ ١٢٨) والبصريات٢١٦، وليس٣٤، والألفات٣٢، وتبيان العكبري١٧٠، والبحر (٢/ ١٣٥)

(٤) بعض بيت من الوافر، وتمامه:

وذلك أنَّ الفَكْمُ قليل لواحدِنا أجل أيضاً ومِينا

وتقدَّم التعليق عليه في (٧٤–أ).

(٥) نقل الشاطبي في: المقاصد (٥/ ٦٩٨) المسألة بعبارة أسبغ ذاكراً أنّ سؤال الفارسي على أصل البصريين في عدم جواز منع المصروف. وقال إنّ السؤال الذي ختم به المسألة ولم يُجب عنه أبو علي يظهر بأدنى نظر، ولكنه هو أيضا لم يجب عنه.

(٦) في متن الأصل: أن لا إعراب المضارع، والتصحيح بهامشه بخط الناسخ مسبوقاً برمز صح وكذا في الأصل، وعبارة المقاصد: ألا أعرب المضارع، وهي أقرب لما في المتن.

(٧) بعض بيت من السريع، وتمامه:

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثماً مِنَ اللهِ ولا واغلِ =

وبقولِ جرير:

ولا تَعْرِفْكُمُ العَربُ(١)

قيل: أمّا الأبياتُ فلا دليلَ فيها؛ لأنه أجْراه /٢٥ب في الوصْل مُجراه في الوقْف، وبَقِي لَعَمري النظرُ: هل يَجوز أن لا يُعْرَب؟

وأمّا تركُ صرفِ ما ينصرف فخطأٌ ظاهرٌ(٢)؛ لأنه ليس بردٍّ إلى أصل.

مسألة

لا يَمنع ظهورُ الياء في النصب مِن (جَواري) مِن تنوينِها في الرفع والجر(٣) وإنْ كانت الياءُ ظاهرة في النصب؛ لأنَّ هذا الباب مُراعىً به اللفظُ؛ نحو: ذَلَذِل(٤) وبابه.

= وهو لامرئ القيس في: ديوانه١٢٢، والكتاب (٤/٢٠٤) والنوادر١٨٧، وغريب الحديث للقتبي (١/٢٦) والبحر (٥/٢١٧، ٧/٣٠١) والخزانة (٨/٣٥٢) وبلا نسبة في: معاني الزجاج (١/١٣٦) والإعراب المنسوب ٨٣٨، ٨٤٢، وفي إيضاح الشواهد٣٥٢ فضل تخريج، وأنشده أبوعلي في: الحجة (١/١١٧، ٤١٠، ٢/٨٠، ٣/٢٣٣، ٦/٣٢) والتكملة٤ على جواز تسكين حركة الإعراب حملاً لها على حركة البناء في مثل (عضْد) وهو قول سيبويه، ولم أجد ما ذكره هنا. ويُروى البيت: فاشرب، وأسقَى ولا شاهد فيهما. المستحقب المكتسب، الواغل: الداخل على القوم يشربون ولم يُدع.

(١) بعض بيت من البسيط، وتمامه:

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ونهر تَيْرَى فلا تعرفكم العربُ

وهو لجرير في: ديوانه٤٤١، والبيان والتبيين (٣/٨٣) والخصائص (١/٧٥) والسمط٥٢٧، ومعجم ما استعجم٣٢٩، والخزانة (٤/٤٤٠) وبلا نسبة في: الإعراب المنسوب٨٤٣، والبحر (١/٣٦٦) وأنشده أبوعلي في: الحجة (٢/٦، ٨٠، ٦/٣٢، ٢٩٦) لما في: الشاهد السابق. ويُروى: فلم تعرفكم، وفما تدريكم، ولا شاهد فيها. بنو العم: أصلهم كالمدفوع يقال إنهم نزلوا في بني تميم بالبصرة وغزوا مع المسلمين فحُمدوا وقيل لهم: إن لم تكونوا من العرب فأنتم الإخوان وبنو العم فلُقِّبوا بذلك (التاج عمم). تيرى نهر بالأهواز.

(٢) مسألة خلافية أجازها الكوفيون ومنعها البصريون، والأنباري جعل أباعلي ممن يجيزها، وقوله هنا وفي البغداديات٤٠٩، ٤٥٠ بخلاف ذلك. انظر الإنصاف٤٩٣، والمقاصد الشافية (٥/٦٩٤)

(٣) وكذا قال في الإيضاح٣١٣

(٤) الأصل: بتسكين اللام، والتصحيح من الكتاب (٣/٢٢٨) والذلذل أسافل القميص الطويل، والمحذوف من (ذلذل) مختلف فيه بين الألف والياء، وسيذكرها أبوعلي ثانية في ١٣٨-ب، ويحكي عنه الشاطبي في: المقاصد (٨/٢٩٦) نصاً من التذكرة يقول فيه: "قولهم ذَلَذِل حمله سيبويه على أنه جمع حُذفت منه الألف، وغيره يحمله على أنه ذلذيل وينكر ما ذهب إليه سيبويه من حذف الألف، ومن حجته في ذلك أنه=

مسألة

لـمّا(١) بَعُد الشرطُ مِن أحكامِ الجُمَل باعتراضِه بين (أمّا) وما بعْدَها في قولِه سبحانه: ﴿ وأمّا إنْ كانَ مِنْ أصْحَابِ اليَمينِ، فَسَلامٌ ﴾(٢) - وأنت لا تَعترضُ بينهما بالجملة - أشبَهَ المفرداتِ، فجاز لذلك أن يَعْمل في الجواب فيَجزمَه.

مسألة

وَصاليات كَكَما يُؤثْفَيْنْ(٣)

في (ما) نَظَرٌ، فيَجوز أن يكون مصدراً، كأنه: مِثْلُ الإثفاء، ويَجوز أن يكون بمنزلة (الذي)؛ كقوله:

فإنَّ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دماؤُهم(٤)

= يقول: إن [الألف] لمعنى وحرف المعنى لا يحذف". واخذ بقول سيبويه في: الإغفال (١/١٥٥، ٢/٣٨، ٥٠٧).

(١) في (٣٧-ب،٩٣-أ) أخذ بقول سيبويه إنّ الجزاء مجزوم بالحرف والشرط، وردَّ غير ذلك، والمسألة تعليلٌ لذلك.

(٢) سورة الواقعة: (٩٠، ٩١) وذكر في: الحجة (٣/١٠٤) انّ الشرط فيها لم يجر مجرى الجمل فجاز الفصل به، وفي الشعر٦٤، والتعليقة (٢/١٨٥) والحلبيات٧٨ تابع سيبويه في: انّ الفاء جواب امّا لا إنْ. وانظر الكتاب (٣/٧٩) والمقتضب (٢/٧٠) وكتابنا (١٢٩-ب،١٧٢-أ،١٨٠-ب)

(٣) من مشطور السريع، وهو لخطام الريح المجاشعي في: أراجيز المقلين٦٢٣، والكتاب (١/٣٢) وشرح أبياته (١/٢٢٠) وشرح شواهد الإيضاح٦١٢، وإيضاح الشواهد٨٨٣، والخزانة (٢/٢٧٤) وبلا نسبة في: معاني الأخفش٣٣٠، والمقتضب (٢/٣٥٠، ٤/١٤٠، ٣٥٠) والاصول (١/٤٣٨) ومعاني النحاس (٦/٢٩٧) والعين (٨/٢٤٥) وانشده أبوعلي في: التعليقة (٢/٨٩) والبغداديات٣٩٨، والبصريات ٥٣٨، والمنثورة١١٣ على اسمية الكاف لانها مجرورة، وفي: الإغفال (١/١٠٩) والتكملة٢١٥ على مجيء (يؤثفين) على الأصل أو انها بزنة (يُفعلَين). صاليات: الاثافي صليت بالنار، يؤثفين: يُجعلن اثافي.

(٤) صدر بيت من الطويل، عجزه:

همُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ

وهو للأشهب بن رُميلة في: شعره (شعراء أمويون٤) ٢٣٢، والكتاب (١/١٨٧) ومجاز القرآن (٢/١٩٠) والبيان والتبيين (٤/٥٥) والمقتضب (٤/١٤٦) والمقاصد النحوية (١/٤٨٢) والخزانة (٦/٢٥) وذكر البغدادي انّ اباتمام في: كتابه مختار أشعار القبائل رواه لحريث بن محفِّض، وتخريجه في:=

فإن قلت: هل تكون كافة؟ [بيِّض][1].

قال الحسَنُ بن زِياد[2]: في سَجْدةِ التلاوة لا يُكبِّرُ إذا انحطَّ لها، /١٢٦أ ويُكبِّرُ إذا رَفَعَ رأسَه منها.

نافع[3] عن ابن عمر: إنَّ أولَ مَن جَمَعَ الناسَ على الصلاةِ في شهرِ رمضانَ عُمرُ بنُ الخطاب، جمَعَهم على أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ.

أبو بكر: لجرير:

كَنَقا الكَثيبِ تَهَيَّلَتْ أعطافُه ... فالرِّيحُ تَجْبُرُ مَتْنَهُ وتَهيلُ[4]

فا: المعنى: وتهيله، فلم يُعدِ الثاني؛ كقوله: ﴿والحافظِينَ فُروجَهُمْ والحافِظاتِ﴾[5].

= شعر الأشهب، وانشده أبوعلي في: البصريات٧٣٩ على حذف النون، وفي الحجة (١/١٥١) وهنا على أنه أفرد وأراد الكثرة، وفي الشيرازيات٣٧٥ ذكر الوجهين، وانظر رد الأول في: التذييل (١/٢٨٣)، ورُوي في البيان إن الألى، ولا شاهد فيها، حانت: لم يؤخذ لهم بدِية ولا قصاص، فلج: بلد أو واد.

(١) البغدادي نقل المسالة في: الخزانة (٢/٢٧٦) وشرح الأبيات (٤/١٤١) عن التذكرة القصرية مجردة من الوجه الأخير الناقص. ويقتضي كلام أبي علي ان لا تكون كافة، فالكاف التي دخلت عليها (ما) اسمٌ عنده، وقد حصر في: البغداديات٢٩٢ دخول الكافة في: الظروف من الأسماء، والكاف بمعنى مِثل ليست ظرفاً.

(٢) أبو علي الحسن بن زياد اللؤلؤي، فقيه العراق وصاحب أبي حنيفة (ت٢٠٤). انظر الفهرست٣٤٦، وتاريخ بغداد (٧/٣١٤) وضعفاء العقيلي (١/٢٢٧) وسير الأعلام ١٤٠٣، ولسان الميزان (٢/٢٠٨). وفي حاشية ابن عابدين (٢/١١٤) أنه رُوي عن أبي حنيفة وأبي يوسف التكبير للرفع لا للوضع وروي عنهما خلاف ذلك، ويظهر مما فيه وفي البحر الرائق (٢/٢٢٣) انّ جمهور الأحناف على التكبير للانحطاط والرفع.

(٣) أورده ابن أبي شيبة في مصنفه في باب الأوائل (٨/٣٣٥) بسنده عن نافع عن ابن عمر. وانظر خبر جمعهم على قارئ في: البخاري (١/٣٤٢) والموطأ١١٨

(٤) من الكامل، وهو لجرير في: ديوانه٩١، والكامل٦٤٨، والأغاني (٨/٧٦) والسمط٦٤٧، والخزانة (٥/١٣) وانشده أبوعلي في: الشيرازيات٥٢٠، ٥٦٨، والحجة (٢/٣٩٤) والحلبيات٧٤، على حذف مفعول الفعل الثاني اكتفاء بتعدية الأول، وفي الديوان: تميل مكان تهيل. النقا من الرمل قطعة تنقاد محدودبةً، هال عليه التراب فتهيَّل: صبَّه فانصبَّ.

(٥) سورة الأحزاب: (٣٥) وهو قول سيبويه، وسلف التعليق في (١٢٦-ب)

مسألة

يَجوزُ عندي أن يكون قولُ الله سبحانه: ﴿ربَّنا أَرِنا اللَّذَينِ أَضَلاَّنا منَ الجنِّ والإنسِ نَجعَلْهُما﴾[1] أن يكون (الذي) بمعنى الجنس[2]؛ كـ(الذي) في قوله: ﴿والذي جاءَ بالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِه﴾[3]، ﴿والذي قالَ لِوالدَيْه أُفٍّ لَكُما﴾[4]، و﴿كَمَثَلِ الذي اسْتَوْقَدَ ناراً﴾[5]، ثنَّى على ذلك لاختلافِ الجنسَين؛ ونحوُه: نِعْمَ الرجُلان[6]، ويؤكِّدُ هذا قولُه:

لأَصْبَحَ القومُ أَوْباداً ولمْ يَجِدوا   عندَ التَّفَرُّقِ في الهَيْجا جِمالَين[7]

مسألة

قولُه سبحانه: ﴿قالَ اعْلَمْ أنَّ اللهَ علَى كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ﴾[8] المخاطَبُ بهذا نفْسُه، ولم

---

(١) سورة فصلت: (٢٩)

(٢) على الرغم من كثرة ورود آيات المسألة في كتب ابي علي غير انه لم يُصرح بأنّ (الذي) جنسية واقرب ما قاله انها دالة على العموم والكثرة، ثم فرّق في الإغفال والحجة بين المعنيين، وأول من وجدته صرَّح بأنها للجنس المبرد. انظر: مجاز القرآن (٢/١٩٠) ومعاني الأخفش٥١٨، والفراء (١/٥٧،٢/٤١٩) والمقتضب (٢/١٤١) والنحاس (٤/١٢) والطبري (١١/٥) والإغفال (١/١٥٩،٢٥٤،٣٤٩) والبصريات٧٣٩، والشيرازيات٣٥٧،٤٨٤، والحلبيات٦٨، والحجة (١/١٥٠) والعضديات٢٠٤

(٣) سورة الزمر: (٣٣)

(٤) سورة الأحقاف: (١٧)، وقرأ (أف) بالكسر وبلا تنوين ابو عمرو وحمزة والكسائي وعاصم برواية ابي بكر وخلفٌ، السبعة٥٩٧، والمعجم (٨/٤٩٣)

(٥) سورة البقرة: (١٧)

(٦) المقتضب (٢/١٤١) وبعض كتب ابي علي السالفة.

(٧) من البسيط، وهو لعمرو بن العدَّاء الكلبي (صوابه عمرو بن عروة بن العداء في من اسمه عمرو٩٩) في: غريب الحديث لابن سلام (٤/١٠٦) والفائق (٢/٣٨٨) وشرح شواهد الإيضاح٥٦٠، وإيضاح الشواهد٨٢٨، والخزانة (٧/٥٤٤) وبلا نسبة في: مجالس ثعلب١٤٢، والأغاني (٢٠/١٦٢) والمخصص (١٧/١٠٥) وأنشده أبوعلي في: الشعر١٢١،١٣٥،١٥٠، والإغفال (٢/١٨١) والتكملة١٧٦، على تثنية الجمع كأنه أراد جمالاً لهذه الفرقة وجمالاً لهذه. أوباد: واحده وَبَد وهو الفقر والبؤس، والشعر في: عمرو عامل معاوية على صدقات كلب اعتدى عليهم، والشاعر يقول لو بقي عمرو عامين لأصبح هذا حالهم.

(٨) سورة البقرة (٢٥٩)، وقرأ (اعلم) بالأمر حمزة والكسائي ويعقوب وغيرهم، السبعة١٨٩، ومعجم الخطيب (١/٣٧٤). وحمْلُ الآية على التجريد هو قول الأخفش في: معانيه١٩٨، واخذ به ابوعلي في: الشعر١٩٦، والبغداديات٤٢٩، والحجة (٢/٣٨٣) وانظر التعليق على التجريد في (١٦-ب).

يَقل: لأَعْلَمْ(١)؛ وحسُن هذا في هذا الموضع خاصةً / ٢٦ب لأنَّ ما يَعتري الناظرَ [مما](٢) يَعترضُ عليه في نَظَره يَنزلُ مَنزلةَ المُقاوِمِ والمُناظِر، فيُقال على ذلك: اعلَمْ؛ كما يُقال ذلك للمفاوضِ في الأمْر، وكان هذا حسَناً إذ جاء:

وهل تُطيقُ وَداعاً أَيُّها الرَّجُلُ(٣)

حدَّثَنا أبو علي الصَّفّار قال: حدَّثَنا عُبيد بنُ عبد الواحد بنِ شَريك البَزّار(٤) قال: حدَّثَنا هشامُ بنُ عمّار(٥) قال: حدَّثَنا الوليدُ بنُ مُسْلم(٦) عن الأوزاعي أنه قال(٧): لا بأسَ بإصلاح التحريفِ واللحْنِ والخطأ في الحديث.

حدَّثَنا الشيخُ(٨) عن يحيى بن الحَريش الرَّقِّي(٩) قال: أرسَلَني الكسائيُّ إلى محمد ابن الحسن أسألُه عن الجواب في هذه الأبيات:

(١) الأصل: لأعْلَمَ، والكلام على انه ترك امر نفسه بهذه الصيغة إلى صيغة الأمر، ونصب المضارع يخرجه من الأمر، فالفتحة تصحيف.

(٢) الأصل: فما، ولا معنى له.

(٣) صدره: ودِّع هُريرة إنَّ الركب مرتَحِلُ
وفرغت منه في (١٦-ب)

(٤) أبومحمد البغدادي البزار، محدث (ت٢٨٥). سيرالأعلام١١/٢٦١

(٥) هشام بن عمار بن نُصير أبو الوليد السُّلَمي، عالم أهل الشام (١٥٣-٢٤٥). السير٤٠٩/٠

(٦) أبو العباس الدمشقي، عالم أهل الشام (١١٩-١٩٥). السير٤١٣/٣

(٧) جاء عن الأوزاعي في: الحد الفاصل للرامهرمزي٥٢٤، وجامع بيان العلم١٤٢، وسير الأعلام٢٢٠/٤، ولم يرِد فيه التحريف.

(٨) في هامش الأصل بخط الناسخ: يعني أبا الحسن الكرخي، وهو ثابتٌ في نقل البغدادي. وجاء الخبر في: مجالس العلماء ٣٣٨ ولكن السائل هناك هارون الرشيد والمسؤول أبو يوسف الذي أعيته المسالة فلجأ إلى الكسائي الذي أجاب بجواب محمد بن الحسن هنا، وجمع البغدادي الروايتين للخبر في: الخزانة (٣/٤٣١) وشرح أبيات المغني (١/٣٢٦) وكثُر ذكره مختصراً في الكتب الفقهية كمجموع النووي (١٧/١٠٢) ومبسوط السرخسي (٦/٧٧) والبحر الرائق (٣/٤٥٣) والدر المختار (٣/٢٩٠) وأيضاً في: تاريخ بغداد (١١/٤١٣) وجاء الشعر في: البصائر (٥/١٢٩). وانظر في: شرح الأبيات وشرح اللمع للباقولي٤٦١ تعليق النحاة على توجيه أبي علي في الأبيات وأقوالهم فيه.

(٩) في: ثقات ابن حبان (٩/٢٦٩): "يحيى بن سعيد بن أبي الحريش مولى البكاء من أهل الجزيرة يروي عن أهلها، وروى عنه الجزريون". ومما يُرجِّح أنه هو وصفُه بالرقِّي، والرقّة مدينة من بلاد الجزيرة، انظر: مراصد الاطلاع٦٢٦

إنْ تَرفُقي يا هندُ فالرِّفقُ أيمَنُ وإنْ تَخْرُقي يا هندُ فالخُرْقُ أشأَمُ

فأنتِ طلاقٌ والطلاقُ عَزيـمةٌ ثلاثٌ ومَنْ يَجني أعَقُّ وأظلَمُ

فبيني بِها إنْ كُنتِ غيرَ رَفيقةٍ فما لامرئٍ بعدَ الثلاثِ مُقَدَّمُ

قال: فأتيتُ محمدَ بن الحسن بالأبيات، فقال: إنْ نصَبَ (الثلاث) فهي ثلاثُ تطليقات، وإنْ رَفَعَ (الثلاث) فهي واحدة؛ كأنه أراد أن يُخْبِر أنَّ عزيمةَ الطلاق ثلاث.

قال: فرجعتُ إلى الكسائي /١٢٧ فأخبرتُه بقول محمد، فتعجَّبَ من فِطنته.

فا: إذا نصَبَ (ثلاثاً) جعلَه تفسيراً (للطلاق) الذي ذَكَره، والتفسيرُ بعد وقوعه على معنى (الثلاث)، وإذا رَفع فإنما استأنَفَ الإخبارَ بأنَّ (عزيمة الطلاق) هكذا، ولم يَكن على جِهةِ التفسير.

وإذا نَصَبَ (ثلاثاً) جاز أن يكون (ثلاثاً) من صِلةِ (طلاق) الأولى تفسيراً له، فيَقع ثلاثٌ، ويكون (الطلاق عزيمة) اعتراضاً؛ لأنَّ فيه تشديداً للموصول، قال سبحانه: ﴿والذينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ جزاءُ سيِّئةٍ بمِثْلِها﴾(١).

وقولُه(٢):

فأنتِ طلاقٌ والطلاقُ عزيمة ثلاثٌ

لا يخلو إذا نصبتَ (ثلاثاً) أن تكون متعلقةً بـ(طلاق) أو غيره، فلا يجوز أن يكون (ثلاث) متعلِّقاً بـ(طلاق)؛ لأنه إن كان متعلقاً به لم يخْلُ من أن يكون (طلاق) الأول أو الثاني، فلا يجوز أن يكون متعلقاً بـ(طلاق) الأول؛ لأنَّ (الطلاق) مَصدرٌ فلا يجوز أن يَتعلق به شيءٌ بعد العطف عليه، ولا يجوز أيضاً أن ينصب (ثلاث) بـ(طلاق)

(١) سورة يونس: (٢٧) وتمامها: ﴿والذين كسبوا السيئاتِ جزاءُ سيئةٍ بمثلها وتَرهَقُهم ذِلةٌ ما لهم من الله مِن عاصم﴾ واستشهد بها أبوعلي في: الحجة (٣/٣٩٥، ٤/١٤، ٦/١٣٦) والشيرازيات٦١٥، ٦٢٢، والحلبيات١٤٣، على جواز الاعتراض بين الصلة والموصول، لأنّ (ترهقهم) معطوف على الصلة (كسبوا) وفُصل بينهما بجملة (جزاء سيئة بمثلها)، وسيكررها قريباً في (١٢٨-ب) مجيزاً فيها أوجهاً أخرى لا يستقيم معها حملُها على الاعتراض. وانظر تضعيف قوله في: تبيان العكبري٦٧٢، والبحر(٤/٢٩٤) والمغني (٥/٧٤).

(٢) من هنا نقله البغدادي في: الخزانة (٣/٤٣٣) وشرح أبيات المغني (١/٣٣٣).

الثاني؛ لأنه قد أخبَر عنه للفصْل.

فإذا بَطَلَ الوجهان جميعاً ثبَتَ أنه متعلّقٌ بغيره، فيَجوز أن يكون متعلقاً بـ(عزيمة)؛أي: أعزمُ ثلاثاً، ولم يحتجْ إلى ذِكْرِ الفاعل؛ لأنَّ ما تَقدَّم من قوله: (فأنت طلاق) قد دلَّ /٢٧ب على الفاعل؛ ألا ترى أنَّ معناه: أنتِ ذاتُ طلاق؛ أي: ذاتُ طلاقي؛ أي: قد طلَّقتُكِ، فلا فَصْلَ بين (أنتِ ذات طلاقي) وبين (قد طلقتُكِ)، لمّا أضفتَ المصدر إلى الفاعل استغنيتَ عن إظهار المفعول؛ لجَرْيِ ذكرِه في الكلام فحذفتَه؛ كما استغنيتَ عن ذِكْرِ المفعولِ في قوله: ﴿والحافظينَ فروجَهُمْ والحافظاتِ﴾(١).

فلم يحتَجْ إلى ذِكْرِ الفاعل في (عزيمة)؛ إذ كان مصدراً كـ(النَّذير) و(النَّكير)، وكما لم يحتجْ إليه في قوله: ﴿أو إطْعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَةٍ، يتيماً﴾(٢) لتَقَدُّم ذِكره، وكقوله(٣): ﴿ما لا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِنَ السَّمَاواتِ والأرضِ شَيْئاً﴾(٤)، وكقوله: ﴿بِسُؤالِ نَعْجَتِكَ﴾(٥)، و﴿لا يَسْأَمُ الإنسانُ من دُعاءِ الخَيْرِ﴾(٦)، فكذلك لم يحتجْ إلى ذِكْرِ الفاعل في (عزيمة)، فصار كأنه قال: أنتِ طلاقٌ والطلاقُ عزيمتي ثلاثاً؛ أي: أعزِمُه ثلاثاً، فيكون (ثلاثاً) المنصوبُ متعلّقاً بـ(عزيمة)، أو يكون تعلُّقُه به على جِهةِ الظَّرف؛ كأنه: أعزِمُ ثلاثَ مِرَارٍ أو ثلاثَ تطليقات.

فإذا كان كذلك وَقَعَ ثلاثُ تطليقات؛ لتَعلُّقِ (الثلاث) بما ذكرناه، ولا يَجوز أن يكون أقلَّ من ذلك؛ لتَعلُّقه بـ(العزيمة).

والأشبهُ فيمن نَصبَ (ثلاثٌ) /٢٨أ أن يكون (الطلاق) الثاني المعرَّفُ باللام يُراد به

---

(١) سورة الأحزاب: (٣٥) وسلف التعليق عليها في (١٢٦-ب)

(٢) سورة البلد: (١٤، ١٥) واستشهد بها على إعمال المصدر وحذف فاعله في: الإغفال (٢ / ٢٠٥) والإيضاح١٨٢، والحجة (٦ / ٥١) وهو قول سيبويه (١ / ١٨٩) والأخفش في: معانيه٥٧٩

(٣) حذف البغدادي هذه الآية واللتين بعدها.

(٤) سورة النحل: (٧٣) واستشهد بها لذلك في: التعليقة (١ / ٤) والإيضاح١٨١، والحجة (٦ / ٥١) وحكاه الأخفش عن (بعضهم) في: المعاني٤١٨

(٥) سورة ص: (٢٤) ولذلك استشهد به في: الحجة (١ / ٢٣٣، ٢ / ٢٨، ٣ / ٢١١، ٥ / ٢٤٤، ٢٦٤، ٦ / ٥٢) والشيرازيات ٧٠، ٢٥١، والإغفال (١ / ٢٩٥).

(٦) سورة فصلت: (٤٩) وأنظر التعليق عليها في (١٠٧-ب)

الطلاقُ المنكورُ الذي تَقدَّم ذِكْرُه؛ أي: ذلك الطلاقُ عزَمتُه أو عزَمتُ عليه ثلاثاً، فإذا كان كذلك لم يَتَّجه إلاّ إلى الإيقاعِ للثلاث.

وأمّا إذا رَفَعَ فقال:

والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ

أمكنَ أنْ يكون المرادُ: الطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ[1]؛ أي: جِنسُ الطلاقِ ذو عزيمة ثلاثٍ، وأمكنَ أن يكون: طلاقي ذو عزيمة ثلاثٍ.

فإذا أمكنَ أن يكون المرادُ به طلاقَه خاصةً، وأمكنَ أن يكونَ غيرَ طلاقه ولكنْ جنسَ الطلاق، ولم يُوقِع به شيئاً حتى يَتيقَّن ذلك بإقرارٍ من المطَلِّقِ أنه أرادَ ذلك.

فأمّا إذا لم يَقترن إلى هذا اللفظ الذي يَحتمل الطلاقَ الخاصَّ والطلاقَ العامَّ شيءٌ يدل به أنه يريد به طلاقَه خاصةً،لم يُوقِعه.

والأشبهُ في قولهم: واحدةٌ واثنتان وثَلاث[2] في الطلاق، وإيصالُهم إياه بهنَّ أن يكون مِراراً، فيَنتصب على أنه ظرفٌ من الزمان؛ يُقوِّي ذلك قولُه: ﴿الطَّلاقُ مَرَّتَانِ﴾[3]؛ والمعنى: الطلاقُ في مرتين، إلا أنه اتُّسِعَ فيه فأُقيمَ مُقامَ الخَبر كما أُقيم ظرفُ الزمان مُقامَ الفاعل في قولهم[4]: سِيرَ عليه /٢٨ب طَوْرانِ[5]، وسِيرَ عليه مرَّتانِ وشَهْرانِ، فكذلك قولُه: ﴿الطلاقُ مرَّتانِ﴾.

وإذا كان كذلك كان قولُهم: أنتِ طالقٌ واحدةً؛ كأنك قلت: أنتِ طالقٌ مرةً، وأنتِ طالقٌ ثِنتَينِ؛ أي: مرَّتين، وكذلك: ثلاثاً، فيكون ذلك ظرفاً من الزمان.

---

(١) من أمكن إليهنا مكرر في: الأصل وأعلاه (حـ) لعله يريد أنه يحذف.

(٢) كذا بالرفع في الأصل والخزانة وشرح الأبيات، ولكن كلامه على مجيئها بالنصب كما سيظهر فيما يأتي من كلامه.

(٣) سورة البقرة (٢٢٩) وأخذ به الباقولي في: الكشف١٦٥، ولم يحمله الزجاج في: معانيه (١/ ٣٠٧) على الاتساع.

(٤) انظر القولين الآتيين في: الكتاب (١/ ٢٣٠) والمقتضب (٤/ ٥١) والأصول (١/ ٧٩)

(٥) هنا موضع اضطراب في صفحات الأصل، فاتصل الكلام بعد إعادة الترتيب وأثبتُّ للصفحة رقماً وكانت بلا رقم.

ويجوز فيمن نَصَبَ (ثلاثاً) في البيت أنْ لا يَجعله على (عزيمة)، ولكن يَحمله على فِعْلٍ مضمَر؛ كأنه لمّا لم يَجُز أن يَحمله على (طلاق) الأول ولا على (طلاق) الثاني - وكان المعنى والمرادُ أن يكون (الثلاث) محمولاً على (الطلاق) - أَضمرَ (طلّقتُ) ودلَّ عليه ما تَقدَّم مِن ذِكْرِ الطلاق، فكأنه قال: طلّقتُكِ ثلاثاً؛ كقوله: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الإيمانِ فَتَكفُرونَ﴾[1] للفَصْل.

فأمّا حَمْلُ (الثلاث) على التفسير في قولهم: أنتِ طالقٌ ثلاثاً، فليس ذلك من مواضعِ التفسير؛ ألا تَرى أنَّ التفسير جميعَ ما كان منتصباً منه فقد نصَّ النحويون[2] على جواز إدخالِ (مِن) فيه وأنَّ منه ما يَرُدّه إلى الجمع ومنه ما يُقرّه على الواحد؛ كقولهم: عِشرون مِن الدراهم، ولله دَرُّه مِن رجُل، ولا يَجوز ذلك في هذا؛ ألا ترى أنه لا يستقيم: أنتِ طالقٌ مِن واحدٍ، ولا مِن العَدد ولا ما أَشبَهَ ذلك[3]. /١٢٨أ فإذا كان كذلك لم يكن تفسيراً.

وأيضاً فإنَّ التفسير لا يجوز أن يكون مُعرَّفاً - والتعريفُ في هذا غيرُ ممتنِع - يَقول: أنتِ طالقٌ الثلاثَ، وأنتِ طالقٌ الثِّنتَين أو التَّطْليقتَين. فإذا كان كذلك كان ظرفاً، والظرفُ يكون تارةً معرفة، ونكرةً تارة. وقد تقول: أنتِ طالقٌ من ثلاثٍ ما شئتِ، فيكون (ما شئت) معرفة، كأنكَ قلت: الذي شئتِه[4]، فيكون معرفة، ولو كان تفسيراً لم تَقع المعرفةُ في هذا الموضع.

ولا يَجوز أن يَنتصِب على أنه حالٌ؛ لأنه لو كان حالاً لم يَجز أن يَقع خبراً للابتداء في

(١) سورة غافر: (١٠) وتمامها: ﴿إنَّ الذين كَفروا يُنَادَون لَمَقْتُ اللهِ اكبرُ مِن مَقْتِكمْ انفسَكم إذ تُدعَون إلى الإيمان فتَكفرون﴾ وحمَلها ابوعلي في: الشعره ٤٠، والمنثورة٢٢١، والحجة (٥/ ٢٢٦) على تعلُّق الظرف بالمعنى بالمقت الأول، ولكن لوقوع الفصل بينهما ينبغي إضمار مقت آخر دلَّ عليه الأول والتقدير: مقتكم إذ تُدعون، وفي الدر (٩/ ٤٦١) أنه مذهب كوفي. وانظر: الخصائص (٣/ ٢٥٦).

(٢) الكتاب (٢/ ١٧٢، ١٧٤) والمقتضب (٣/ ٣٢، ٦٦) والأصول (١/ ٣٠٨، ٣١٥) والمثالان التاليان في بعضها.

(٣) في الهامش الأسفل من الصفحة جاء بغير خط الناسخ: "الصفحة التي تقابل هذه الصفحة هي الورقة الثامنة والعشرون بعد المائة، وقد تأخرتْ من المجلد". وهو كما قال، وانظر المقدِّمة.

(٤) في الأصل: شئتُه بالضم، ولا يصح مع كسر الأول.

قوله: ﴿الطَّلاقُ مَرَّتانِ﴾(١) كما لا يكون الحالُ خبراً للمبتدأ. ولو قلتَ: قمتُ خلفَك، فنصبتَ (خلفك) على تقدير الحال؛ أي: قمتُ ثابتاً فيه، لم يجُز الإخبارُ عنه؛ لأنَّ الحال لا يكون خبرَ مبتدأ.

فإن قلت: يكون قولُه: (والطلاق عزيمة) اعتراضاً بين الصلة والموصول، وتَحمل (ثلاثاً) على الطلاق الأول. قيل: لا يجوز أن تَحمله على الاعتراض؛ كما أنَّ قولَه: ﴿وأقْرَضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً﴾(٢) في قولنا اعتراض؛ ألا ترى أنَّ ذلك اعتراضٌ بين الخبر والمخبَر عنه، وكذلك قوله: ﴿قُلْ إنَّ الهُدَى هُدَى اللهِ﴾(٣) اعتراضٌ /١٢٨ب بين المفعول الذي هو ﴿أنْ يُؤْتَى أحَدٌ﴾ [وفعِله](٤)، ولا يُعترَض بين (الطلاق) و(ثلاث) لأنه لا مثْلَ له يُشبَّه به(٥).

فأمّا قولُه: ﴿والذينَ كسَبُوا السَّيِّئاتِ جزاءُ سَيِّئةٍ بمِثْلِها وتَرهَقُهُم ذِلَّةٌ ما لَهُم منَ اللهِ عاصِمٌ﴾(٦) فقولُه: ﴿جزاءُ سَيِّئةٍ بمِثْلِها﴾ اعتراضٌ، ﴿وتَرهَقُهُم ذِلَّةٌ﴾ عطفٌ على ﴿كسَبُوا﴾، فليس يَلزم أن يكون ﴿جزاءُ سَيِّئةٍ بمِثْلِها﴾ اعتراضاً، لكنْ يكون على وجوه:

---

(١) سورة البقرة (٢٢٩)

(٢) سورة الحديد: (١٨) وفي الأصل (اقرِضوا) بالكسر وهو خلطٌ لأن الآية جاءت كذلك في: سورة المزمل (٢٠) غير أنها لا اعتراض فيها. وتمام آية الحديد: "إنّ المصدِّقين والمصدِّقاتِ واقرَضوا الله قرضاً حَسناً يضاعفُ لهم ولهم أجر كريمٌ". وعقد لها في: الحلبيات١٤١ مسالة أجاز فيها غير وجه وأرجحها عنده حملُها علىالاعتراض الذي أخذ به في: الحجة (٦/٢٧٥) في قراءة حفص المذكورة، وحكى الباقولي عنه في: الإعراب المنسوب٦٨٤ الاضطراب في: الآية وانّ له قولاً في الإغفال لكني لم اجد فيه شيئاً.

(٣) سورة آل عمران: (٧٣) وتمامها: ﴿ولا تؤمنوا إلا لِمَن تَبِع دينكم قل إنّ الهدى هدى الله ان يؤتَى أحدٌ مثل ما أوتيتم﴾. وحملهِ في: الشعر١٠٤، والشيرازيات١٨٧، والإغفال (٢/٣٧) والحجة (٣/٥٢، ٣٩٥، ٤/٣١٦) على الاعتراض والتقدير: ولا تؤمنوا ان يؤتى احدٌ مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم، وقال في الإغفال: الأكثر على ذلك. وانظر: الطبري (٣/٣١٢) ومعاني النحاس (١/٤٢١).

(٤) زيادة يقتضيها السياق أخذتها من الحجة (٣/٥٢) وخلت منها الخزانة وشرح الأبيات.

(٥) آخر النص الذي نقله البغدادي.

(٦) سورة يونس: (٢٧) وتقدم التعليق عليها قريباً في (٢٧-ب) ولم يذكر ما اجازه في: العسكرية١٢٩ من قول الأخفش بزيادة الباء، وانظر الأقوال الأخرى في: الإعراب المنسوب٦٦٩، وهامش الكشف٥٣٥، والدر (٦/١٨٤-١٨٦).

أحدها: أن يكون قوله: ﴿ جزاءُ سَيِّئةٍ بِمِثْلِها ﴾ دلَّ على (يُجازَون سيئةً بمِثْلها)، وإذا كان كذلك كان خبراً، ولم يكن اعتراضاً. ويمكن أن يكون المصدرُ في تقديرِ فِعْلٍ مبنيٍّ للمفعول؛ كأنه: يُجازَون سيئةً، فذكَر المصدرَ في موضعِ الفعل؛ كما تَقول إذا جَرَى ذِكْرُ زيدٍ: عجِبتُ مِن إعطاءِ درهمٍ؛ أي: مِن أنْ أُعطِيَ درهماً، فيُضيف المصدرَ إلى المفعول ويَحذف المفعولَ المسندَ إليه[1] الفعلُ الذي المصدرُ في موضعه؛ كما تَحذفُ الفاعلَ مع المصدر الذي هو في موضعِ الفعلِ المبني للفاعل؛ نحو قوله: ﴿ لا يَسأمُ الإنسانُ مِن دُعاءِ الخَيرِ ﴾[2] و﴿ بِسُؤالِ نَعْجتِكَ ﴾[3]، ونظيرُ هذا ما حكاه[4] مِن قولهم: «عجبتُ مِن دفْعِ الناسِ بعضِهم ببعضٍ» إذا جعلتَ (الناس) مفعولِين، وأنشدَ أحمدُ بنُ يحيى /١٢٩أ عن أبي الحسن:

أَبَى القلبُ إلا حُبَّها عامِريةً   لها كُنيةٌ عَمروٌ ولَيْسَ لها عَمرُو[5]

فا: كأنه قال: تُكْنَى عَمراً.

ويَجوز أن لا تَجعل (جزاءً) في تقديرِ الفعل فتُريد (لهم)[6] وتَحذف، فيكون التقدير: والذين كسَبوا السيئاتِ لهم جزاءُ سيئةٍ بمِثْل السيئة، فيكون كقوله: ﴿ فَعِدَّةٌ مِن أيَّامٍ أُخَرَ ﴾[7]؛ أي: فَعَليه عدةٌ مِن أيامٍ أُخر، وقوله: ﴿ فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾[8]

---

(١) يريد: يحذف نائب الفاعل.

(٢) سورة فُصلت: (٤٩) وسلف التعليق عليها في (١٠٧-ب)

(٣) سورة ص: (٢٤) وانظر التعليق عليها في (٢٧-ب).

(٤) سيبويه في: الكتاب (١/ ١٥٤) وحكى في: التعليقة (١/ ١٣٤) شرحها عن ابن السراج بما يوافق قوله هنا.

(٥) من الطويل، وهو للمجنون في: ديوانه١٠٢، والأغاني (٢/ ٥٦)، وجاء في قصيدة لأبي صخر الهذلي في: أمالي القالي (١/ ١٤٩) وثمار القلوب٨٥٣، والخزانة (٣/ ٢٤٣) وشرح أبيات المغني (١/ ٣٤٠) وخَلَت القصيدة نفسها من الشاهد في: شرح أشعار الهذليين٩٥٦، ونص أبو الفرج في: الأغاني (٢٤/ ١٢٤) بعد أن أورد أبياتاً من قصيدة أبي صخر على أنَّ هذا البيت ليس منها، وقال في الموضع الأول إنَّ كنية ليلى أم عمرو، والشاهد على نيابة المصدر (كنية) عن فعله المبني للمجهول. وجاء صدر الشاهد في بيت لسنجاع ابن ركاض السلمي في: فرحة الأديب٩٥.

(٦) خبراً للمصدر جزاء.

(٧) سورة البقرة: (١٨٤،١٨٥)

(٨) سورة المائدة: (٩٥) وانظر شرح تقدير أبي علي في: الإعراب المنسوب٧١٥

أي: عليه، و﴿مَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثلاثة أيامٍ﴾(١)، وتكون الباءُ على هذا التقدير مُتعلقةً بمحذوفٍ(٢) كأنه: جزاءُ سيئةٍ ثابتٌ بمِثْلِها؛ كقولك: غلامٌ لكَ في الدار.

فإذا احتملتْ هذه الوجوهَ لم يَستقم لك أن تَحمِلَه على الاعتراض.

فأمّا(٣):

ذاكَ الذي وأبيكِ تَعْرِفُ مالكٌ(٤)

فضرورةٌ ولا يُقاس عليه، ولو لم يكن ضرورةً لَوَجَب أن لا يُقاس عليه غيرُه؛ لأنَّ القَسم قد يَدخل في مواضعَ لا [يَدخلُ فيها](٥) غيرُه؛ نحو: إذن واللهِ أُكرمَك، فدَلَّ ذلك على أنه ليس بجارٍ عندهم مجرَى الجُمل، فلا يَجوز من حيث جاز الفَصْلُ بالقَسَم أن يُفصَل بغيره من الجُمل، وأيضاً فإنَّ القَسَم مِثْلُ الشرطِ(٦) في احتياجِ كلٍّ واحدٍ من الجُملتين إلى الأخرى بعدها، فَجَرَى نحواً من /١٢٩ب قوله: ﴿وأمَّا إنْ كانَ مِن أصحابِ اليَمينِ فَسَلامٌ﴾(٧) فَجَرَى لذلك مَجرَى المفردِ بل مَجرى ما يُجتَلَبُ للتوكيد؛ نحو: ﴿فَبِما رَحمةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهم﴾(٨)، فلا يَجوز على هذا أن يُفصَل بين الصِّلة

(١) جاءت في سورة البقرة: (١٩٦) والمائدة: (٨٩) واستشهد بهما في: الحجة (٢/٣٤٢) على إضمار خبر المصدر.

(٢) يكون صفة الجزاء.

(٣) نقل البغدادي في: شرح أبيات المغني (٦/٢١٢) هذا الفصل من التذكرة القصرية، ولكنه جعل تعليق ابن جني الآتي من تتمة كلام أبي علي مسبوقاً بفنقلة.

(٤) صدر بيت من الكامل، وعجزه: والحقُّ يَدمغُ تُرَّهاتِ الباطلِ
وهو لجرير في: ديوانه ٥٨٠، وشرح أبيات المغني (٦/٢١٢) وبلا نسبة في: الخصائص (١/٣٣٨) والبحر (١/٥٧٥) والإعراب المنسوب ٦٨٦، وانشده أبوعلي شاهداً على الفصل بالقسم بين الموصول وصلته في: التعليقة (٢/٢٦٠) والإغفال (٢/٣٢) والحلبيات ١٤٤، والحجة (٣/٢٩٢)، وفي الأصل: وأبيكَ بالفتح وصوابه بالكسر لأنّ الخطاب لطهيَّة قبيلة المهجو، ومالك: بنو مالك بن حنظلة، والمعنى: الذي تَعرفه مالك. وانظر شرحه في: شرح الأبيات للبغدادي الذي قال إنَّ البيت وقع في كتب النحو محرَّفاً.

(٥) الأصل: لا يدخلها فيه، وهو سهو.

(٦) عرض للشبه بينهما في: الإيضاح ٢٧٦، والبصريات ٦٩٢، وسيذكره في (١٨٠-ب)

(٧) الواقعة (٩٠، ٩١)، وفي (٢٥-ب) استشهد بها على شبَه الشرط بالمفردات لاعتراضه بين أمّا وما بعدها ولا يُعترض بينهما بالجمل.

(٨) سورة آل عمران: (١٥٩) واقتصر فيها سيبويه (٣/٧٦) على الزيادة بلا ذكر للتوكيد وكذا أبوعلي في:=

والموصول بالجملة على هذا قياساً(١).

[ع: قد فصَلُوا بين الصِّلة والموصول(٢) بالنداء في قوله:

فَلأَحْشَأَنَّكَ مِشْقَصاً　　أَوْساً أُوَيْسُ مِنَ الهَبَالَهْ(٣)

والجوابُ عنه: أنَّ النداء ضربٌ من التنبيه، فشابَهَ المنادَى (ها) التي يُنبَّه بها في (مررتُ بهذا)(٤) ونحوه، وقد تَراها [مُعترِضةً](٥) بين الجارّ والمجرور غيرَ معتدٍّ بها، فحُمِلَ النداءُ في تركِ الاعتدادِ به فصلاً مجرى (ها) هذه؛ فاعرفه].

مسألة

قال أبو بكر(٦) في (أفعَل الناسِ) نحو: أشرف الناسِ وأفضل القومِ: إنَّ هذه الإضافة

= الحجة (٦/٢١٧، ٣٢٨، ٣٤٣، ٣٩٧) والتعليقة (١/١٦٤، ٢/٢٢٦) والبغداديات ٢٩١، ٣٤٤، ٥٦٢، والمبرد في: المقتضب (١/١٨٦) أول من نجده يذكر التوكيد فيها.

(١) في شرح أبيات المغني زيادة: قياساً على القسم. ثم جاء ما بعده على انه من تتمة كلام ابي علي، ولم يختلف إلا في الشاهد.

(٢) اي بين المصدر ومتعلقه.

(٣) من الكامل، وهو لأسماء بن خارجة في: التنبيه والإيضاح (حشا) واللسان (حشا، اوس، ابل، هبل) وللكميت في: ملحق ديوانه مما اختلف فيه (٢/٣٤) عن الحيوان (١/١٩٨) وازمنة المرزوقي (١/٢٥٩) وهو بلا نسبة في مصادر كثيرة منها نوادر أبي مسحل (١/٦٧) واشتقاق الأسماء للزجاجي ٢٣٤، والسمط ٤٣٧، والاستدراك ٢٨٧ وغيرها في الهوامش، وانشده ابوعلي في: الحلبيات ١٤٤ والحجة (٣/٢٩٢) على الفصل بالنداء بين المصدر وصلته (مِن)، وفي: الحجة (١/١٤٥) ردَّ قول بعض البغداديين وحمَل نصب (أوسا) على فِعله أؤوس الذي يدل عليه (احشا)، وجمع الأمرين ابن جني في كلامه في الشاهد في: الخصائص (٢/٧٤). حشَاه: اصاب حشاه بالسهم، المشقص: سهم عريض المنصل، أوساً: عِوضاً، أويس: من اسماء الذئب اي يا أويسُ، الهبالة: اسم ناقة الشاعر أو هي الغنيمة، والشاعر يصف ذئبا طمع في ناقته. وفي الأصل: أوس بالضم، وهو خطأ لم يرد في: اي مصدر. ومن العجب انه فيما نقله البغدادي عن القصرية وقع مكان هذا البيت قولُ الفرزدق: نكن مِثلَ مَن يا ذئبُ يصطحبان

(٤) كذا قال في المثال في: سر الصناعة ٣٤٣

(٥) في الأصل: معرِضة، والتصويب من شرح الأبيات.

(٦) الأصول (٢/٦) والموجز ٦١، وذكر أبوعلي اشتراط إضافة افعل إلى ما هو بعضه في: الإغفال (٢/٣٦١) والحلبيات ٢٠٦، والحجة (١/٢٧) وانظر الخصائص (٣/٣٣٦) وشرح اللمع للباقولي ٥٣٦، وشرح الرضي (٢/٢٤٧) ونقَلَ البغدادي المسألة بنصها في: الخزانة (٤/٣٣٣) عن التذكرة القصرية غير انه جعل تعليق ابن جني من كلام ابي علي ولم يُذكر فيه التبييض.

في تقديرِ الانفصال؛ لأنَّ ما يُضيفه مِن هذا القبيلِ ينبغي أن يكون بعضَ ما يُضاف إليه بدلالةِ امتناعِ (زيدٌ أفضلُ الحمير)، فيَجب أن يُقدِّر الانفصالَ وإلاّ لم يَجُز لئلاّ يُضيف الشيءَ إلى نفسه.

فإن قلت: فإنَّ ما يُقدَّر فيه الانفصالُ نجدُ فيه معنى الفعل؛ نحو: ضارب / ١٣٠أ زيدٍ، وليس في (أفعل) معنى الفعل.

قيل: هذا وإنْ قَصَّر عن (فاعِل) فإنَّ فيه معنى الفعل لِنَصْبه الظرفَ في بيت أوْسٍ:

أحْوَجَ ساعةً(١)

ووصوله تارةً بالحرف وأخرى بنفسه؛ نحو: ﴿أعْلَمُ بِمَنْ﴾(٢) و﴿أعْلَمُ مَن﴾(٣)، وهذا مما يَختص بالفعل، فليس كـ(غلام) ونحوه(٤).

فإن قلت: إذا قدَّرتَ فيه الانفصالَ اقتصرتَ به على النكرة كـ(ضارب زيدٍ)، وقد قال: ﴿فَتَبارَكَ اللهُ أحْسَنُ الخالقينَ﴾(٥)، فالقولُ في ذلك [بيّض].

[ع: الجوابُ عندي: نَعَم؛ وذلك قولُه:

مِلكٌ أضْلعُ البَرِيَّةِ ما يُو (م) جَدُ فيها لِما لديه البَلاءُ(٦)

(١) قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فإنّا وجدنا العِرض أحوجَ ساعة إلى الصون من رَيطٍ يَمانٍ مُسَهَّمِ

وهو لأوس بن حجر في: ديوانه١٢١، والمصباح٨٥٦، وشرح شواهد الإيضاح٣٥٢، وإيضاح الشواهد٥٢٩، والخزانة (٨/ ٢٦٥) وانشده أبوعلي شاهداً على نصب افعل للظرف في: الشيرازيات٢٣، والحجة (١/ ٢٥) والحلبيات١٧٩، ١٨١، والعضديات١٥، والتكملة٩٧. ساعة اي ساعة الغضب، ريط: جمع ريطة وهي الثوب الرقيق اللين، ومسهَّم: مخطَّط كالسهام، من إيضاح الشواهد.

(٢) جاءت في مواضع أولها في سورة النحل: (١٢٥) وذكرها للأمر نفسه في: الحلبيات١٨١، وانظر البصريات٥٤٢، والعسكرية١٩٥، والشعره٥٤٥

(٣) في ثلاثة مواضع أولها سورة الأنعام: (١١٧) وهي كذلك في: الحلبيات، غير انه في: الحجة (١/ ٢٦) والإغفال (٢/ ٣٦٢) منع ان يكون (مَن) معمول (أعلم) وحمَلَه على مضمر دلَّ عليه اعلم، ثم وجدت الباقولي في: الاستدراك٥٥٨ تتبَّع المسألة وفصَّل القول فيها.

(٤) كلامه على بيت أوس إلى هنا نقله بمعناه الباقولي في: الاستدراك٥٦٣ ناصًّا على انها من التذكرة.

(٥) سورة المؤمنون: (١٤)

(٦) من الخفيف، وهو للحارث بن حلزة في: شرح القصائد الطوال٤٧٦، وشرح القصائد للنحاس٥٧٨، ومنتهى=

وأمّا قوله: ﴿أحسنُ الخالِقِينَ﴾ فيكون مقطوعاً؛ أي: هو أحسنُ الخالقين(١)؛ لأنه موضعُ ثَناء].

أنشَدَ أبو بكر عن أبي العباس(٢) في العطف على عاملين:

أَوصَـــيتُ مِن بَرَّةَ قَلبـــاً حُــرّاً
بالكَلْبِ خَـيْـراً والحَـمَـاةِ شَـرّاً(٣)

وهذا قد يكون على غير ذلك، بل على أنه حذَفَ الحرفَ وكأنه قد لفَظ به لجَرْيِ ذِكرِه(٤)؛ نحو: بِمَن يَمرُرْ أمرُرْ(٥).

مسألة

وضْعُه(٦) (ليس) في موضعِ (ما) لا يَمتنع؛ لأنَّ أهل الصنائع قد يَفرِضون أشياءَ /١٣٠ب ويَضعُون أشياء موضعَ غيرها مما يُريدون تَعْليمَه وتبيانَه، فإذا كان ذلك كذلك وجاز ذلك في الشيئَين غيرِ المتشابهَين لِغَرَضِ التعليم، فهو في (ما) و(ليس) أجدرُ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما قد أُجْرِيَ مُجرَى صاحبِه؛ ألا تَرى إلى قوله:

= الطلب (٢/١١٤) والخزانة (٤/٣٣٣) وفي هامش الأصل بغير خط الناسخ: "صوابه: لما لديه كفاء"، وهي رواية المصادر ولم أجد ما في المتن. والمعنى أنه ملك ليس في البرية أحد يضطلع من الأمور بمثل ما يضطلع.

(١) أو بدل، وانظر تبيان العكبري٩٥١، والبحر (٦/٣٦٩)

(٢) الكامل ٩٩٨،١٠٠٢

(٣) من الرجز، وهما لأبي النجم في: ديوانه١٨٤، وفيه تخريجه وزد عليه مجمع البيان (٩/١٢٧) والمحرر١٦٩٧، وسمط العوالي (٣/٣٣٠) والوافي بالوفيات (٢٤/٤٥) والخزانة (٢/٣٥٦) ونُسب للحطيئة خطأ في: البحر (٧/١٣٨)، وانشده ابوعلي في: الحجة (٦/١٧٢) والعسكرية١٦٣ على العطف على العاملين وأجاز فيه تقدير جار يكون في حكم المذكور لدلالة ما تقدم عليه فيخرج من العطف على عاملين. وبَرَّة ابنة الراجز، وفي الأصل: بالحمار تحريف الحماة.

(٤) ضُبط في الأصل: لجَرَى ذِكرُه، ولا وجه له.

(٥) انظر تخريجه في (٦٥-ب)

(٦) سيبويه في: الكتاب (١/١٤٧): "وقد زعم بعضُهم انَّ ليس تُجعل كما، وذلك قليل لا يكاد يُعْرَف". وحكاه عنه في: البغداديات٣٨٣، والشيرازيات٢٦١، والشعر١١٠٧، وادار عليه في: الحلبيات٢١٠ مسالة استغرقت ستين صفحة، وسيكرره في: كتابنا (١٣٠-ب) وانظر الأصول (١/٩٠،٢/٥٩) وإعراب النحاس (٤/١٥٥) وشرح السيرافي (٤/٢٨)

وإِذْ ما مِثْلَهم بَشَرُ(١)

وقولِهم: «ليسَ الطِّيبُ إلاّ المسكُ»(٢).

مسألة

حسّان:

حَصَانٌ رَزَانٌ ما تُزَنُّ بريبةٍ		وتُصبحُ غَرْثَى مِن لحُومِ الغَوَافِلِ(٣)

حَسُن عندي أن يَقول: (غَرْثَى مِن اللحوم) لمّا كان قد أُجرِيَ على نَقيضه الأكْلُ؛ وذلك قولُه: ﴿أنْ يَأكُلَ لَحْمَ أخيه مَيْتاً﴾(٤).

فهذا مما عرَّفتُك أنهم يُجْرُون الشيءَ مُجرَى نقيضِه، وقد كثُر جداً نحو: رُبَّ وكَمْ وقلَّما وكَثُرَما، ولا تَكون (ما) فاعلةً لأجلِ النونِ في (قلَّ ما يقومَنَّ)(٥)، وهذه النونُ

---

(١) بعض بيت من البسيط، وهو بتمامه:

فاصبحوا قد أعاد الله نِعمتَهم		إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشَرُ

وهو للفرزدق في: ديوانه (١/١٨٥) والكتاب (١/٦٠) والمقتضب (٤/١٩١) والانتصار٥٤، وشرح أبيات سيبويه (١/٢٣٤) والخزانة (٤/١٢٤) وشرح أبيات المغني (٢/١٥٨) والبيت رُوي بالرفع والنصب في: (مثلهم) وانشده أبوعلي في: التعليقة (١/٩٤-٩٩) والبغداديات٢٨٥ فذكر فيه خلافهم في رواية النصب فحمله سيبويه على تقديم خبر ما الحجازية، والمازني والمبرد على الحال وعامله (فيهم) مضمر، فردّ قول المازني، واحتج لقول سيبويه في: البغداديات٥٩٦، واكتفى بذكر قول المازني ولم يرده في: المنثورة١٨٣، والحلبيات١٩٤، والإغفال (٢/٤٦١). وفي الأصل ضُبط بالرفع والصواب النصب ليصح قوله إنّ (ما) جرَت مجرى ليس في جواز تقدم خبرها، وهو كما ترى قول سيبويه.

(٢) حكاه سيبويه وأبوعمرو بن العلاء، والرفع لتميم. انظر المصادر في أول المسالة ومجالس العلماء١، والشيرازيات٤٨، والحجة (٦/٤٦٢) والبحر المحيط (٨/٥١) والخزانة (٧/٤٤٢)

(٣) من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في: ديوانه (١/٢٩٢،٢٣٤) وصحيح مسلم١٩٣٤، وإعراب النحاس (١/٤٤٥) وشرح أبيات الإصلاح٥٠٠، وتبيان الطوسي (٧/٤١٦) والإنصاف٧٥٩، وبلا نسبة في: إصلاح المنطق٢٨٩، وانظر تخريج الديوان، وانشده أبوعلي في الحجة للمذكور في المتن. الرزان: الرزينة في مجلسها، ما تُزن: ما تُتَّهَم بشيء، والبيت جاء في مدح السيدة عائشة، وفي رثاء حسان لابنته غير أنَّ الصدر في الأخير: حصاناً رزانَ الرِّجل يشبع جارها. وكتب الناسخ في هامش الأصل: لا تُزن، صح. مشيراً إلى رواية أخرى وردت في بعض المصادر.

(٤) سورة الحجرات: (١٢)

(٥) ذكَرها بمثل مقالته هنا في: البغداديات٣٠٠-٣٠١، والشيرازيات٢٦٠،٤٠٦، والإغفال (٢/٤١١) ورُسمت هناك (قلما)، وانظر اثر كلامه في: الخصائص (٢/٣٩١).

إنما تأتي مع (ما) إذا كانت زائدةً لشَبَهِها باللام(١)، فهذا يَدل على خُلُوِّ (كثُر) مِن قوله: (كثُرما يقولنَّ)(٢) مِن فاعِلٍ لخلوِّها مِن (قلَّ ما).

ونقيضُ (الأكْل) : الأَزْم، إلاّ أنَّ (الغَرَث) لمّا كان عن (الأزْم) جَرى مَجراه، وهذا كقولِ أبي بكر(٣): إنهم يُجْرُون / ١٣١أ المسبَّبَ مُجرى السبَبِ.

مسألة

(ما كانَ فيها أحدٌ خيرٌ منكَ)(٤): (فيها) متعلقةٌ بـ(كان) إذا نَصبتَ (خيراً منك)، ومتعلقةٌ بمحذوفٍ إذا كانت مستقَرًّا، ويَجوز أن تَنصبَها بـ(خيراً منك)، وأن تُقَدَّم عليه لشَبَهِه بالفعل، ولا يكون (ساعة) من:

أحوجَ ساعةً(٥)

متعلّقاً بغَيرِ (أحوج)؛ لئلاَ يَفصِل بين الموصول وصِلته(٦)، وليس الفَصْلُ بـ(فيها) إذا علَّقتَها بـ(خير منك) بين [كان](٧) واسمِها بقبيح؛ لأنَّ أبا الحسن قد أنشدَ في المسائل الصغير(٨):

فإنَّ بُحبِّها		أخاكَ مصابُ القلبِ(٩)

---

(١) أي لام جواب القسم.

(٢) الكتاب (٣/٥١٨).

(٣) لم أجده في الأصول والموجز.

(٤) المثال في: الكتاب (١ / ٥٥) وسيبويه يجيز تقديم (فيها) وتأخيرها إذا لم تكن مستقراً ويختار التأخير، وابوعلي يتبعه في: المنثورة٢١٠، ويبين العلة في: التعليقة (١ / ٩١) غير أنه هنا لا يختار. وانظر: شرح ابن يعيش (٧/١١٤)

(٥) قطعة من بيت تقدم التعليق عليه في (١٣٠-أ) وحُكي قوله هذا بالمعنى في: المصباح٨٥٧، وإيضاح الشواهد٥٢٩ معزواً إلى التذكرة.

(٦) يريد بالموصول (احوج) وقال ابن يسعون في المصباح: يعني بالصلة (إلى الصون) والفصل بـ(ساعة) إذا قلنا بنصبها بوجدنا.

(٧) الأصل: ليس، وهو سهو.

(٨) كتاب المسائل الصغير مفقود.

(٩) قطعة من بيت تقدم التعليق عليه في (٧٩-أ)

ورواه الكوفيون: مصابَ القلب، وأظنُّهم هَرَبوا من الفصلِ فنَصَبوا مخافةَ أن يَجري مجرى: «كانت زيداً الحُمَّى تأخذُ»(١). وأتى أبو الحسن بمسائلَ هناك يَفصل فيها بالظرف المتعلق بالخبر.

مسألة

﴿خُذْ مِنْ أمْوالِهِم صَدقةً تُطَهِّرُهُم﴾(٢) أي: مِن مالِ كُلٍّ واحدٍ منهم، فهو مِن قولِه: ﴿والذينَ يَرْمُونَ المُحْصناتِ ثُمَّ لَمْ يأتُوا بأربعةِ شُهَداءَ فاجْلِدُوهُم ثمانينَ جلدَةً﴾(٣). فإذا كان كذلك دَلَّ أنَّ ما دُون النِّصابِ / ١٣١ب بين الشريكَين لا يجب فيه شيءٌ بظاهرِ قوله: ﴿خُذْ مِنْ أمْوالِهِم﴾.

مسألة

نظيرُ قولِه:

ونارٍ(٤)

في حذْفِه المضافَ لذِكْرِه قولُه: ﴿كذلكَ يَطبعُ اللهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكبِّرٍ جَبَّارٍ﴾(٥)؛

---

(١) فرغت من التعليق عليه في (٧٩-أ)

(٢) سورة التوبة: (١٠٣)

(٣) سورة النور: (٤) قال الأخفش في معانيه٢٤٥: التقدير: اجلدوا كل واحد منهم، وبه أخذ أبوعلي في: الشعر٢١١، والشيرازيات٤٣٥، والحجة (٢/٢٧٣)

(٤) يشير إلى البيت:

أكُلَّ امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليل نارَا

وهو من المتقارب لأبي دؤاد في: شعره٣٩٣، والكتاب (١/٦٦) والأصمعيات١٩١، وشرح أبيات المغني (٥/١٩٠) ونُسب مفرداً لعدي بن زيد في: ملحق ديوانه١٩٩ نقلا عن الكامل٣٧٦،١٠٠٢، وعدَّه البغدادي سهواً من أبي العباس، وأنشده أبوعلي على أنّ (كل) المحذوفة بمنزلة المثبتة لتقدم ذِكرها وذلك في: التكملة٥١، والحلبيات٧٩، والبصريات٥٢١، والشيرازيات٢٣٥، والشعر٤٤، ٤٣٩، ٥٢٦، والحجة (٢/٤٢٠،٣/٢٧٤،٦/١١،١٧١) وهو قول سيبويه الذي يمنع حمله على العطف على عاملين.

(٥) سورة غافر: (٣٥) قال في: الشعر٥٢٦ إنّ الأخفش تأوّلها على الاستغناء عن تكرير كل لتَقدُّم ذكرها، ولم أجده في: معانيه٥٠٠، وأخذ به أبوعلي هنا وفي: الشيرازيات٢٢٩، والحجة (٦/١١١) وعبارته مفصَّلة فيهما، وانظر تعليق محقق كشف المشكلات١١٧٨، وفي الأصل: قلب بالتنوين، وهو خطأ تصويبُه من كتبه الأخرى.

لأنَّ معناه: على كلِّ قلبِ كلِّ متكبرٍ؛ لقوله: ﴿كذلكَ يَطْبَعُ اللهُ على قُلوبِ الذينَ لا يَعْلَمُونَ﴾(١)، وقال: ﴿ونَطبعُ على قُلوبِهِم﴾(٢)، وليس المعنى أنه يَطبع على جميعه دون بعضِه بدلالةِ الآيِ الأُخَر.

والعطفُ على عاملَين لا يَجوز(٣)؛ لأنَّ الحرفَ قد قام مَقامَ عاملٍ واحد. فإن قلت: ما أنكرتَ أن يكون قولُك: (قام زيدٌ وعمروٌ)، (عمرو) لم يَرتفع فيه بالواو بل بـ(قام) مقدَّرة؛ كأنك قلت: قام عمروٌ؛ لأنَّ الحرفَ لا يَرفع؟

قيل: إنما وَضَعَت العربُ هذه الحروف مواضعَ الجُمل والأفعالِ اختصاراً؛ نحو: أستثني وأستفهِم(٤)، فكما تُرفَض هذه الجُمل هنا فكذلك تُرفَض أيضاً الأفعالُ، وإذا قلت: قام زيدٌ وقام عمروٌ، فليس (قام) هذه الظاهرةُ هي (قام) تلك المقدَّرة التي أُقيمَ مُقامَها الحرفُ؛ كما أنه إذا قال: أنفي، لم يَكن (أنفي) الذي قام (ما) مَقامه، /١٣٢أ ولو كانت تلك لجازَ أن يُوصَل بها المعرفةُ ويوصَف بها النكرةُ، فكنتَ تقول: الذي قام أخُوه زيدٌ، ونحو ذلك.

ويَدلُّ على أنه إذا قال: (قام زيدٌ وعمروٌ) أنه مُرتفعٌ بـ(قام) هذه الظاهرةِ قولُك: (أقامَ زيدٌ أم عمروٌ) استفهاماً منقطعاً؛ كما أنك لو قلت: (أقام زيدٌ أم قعدَ عمروٌ) لكان استفهاماً منقطعاً، وكان لا سبيلَ إلى الاستفهام غيرِ المنقطِع في هذا الفعل. وكونُ هذا(٥) عند النحويين والعرب استفهاماً متصلاً دلالةٌ(٦) على أنه لا حُكْمَ لذلك الفعلِ المحذوف؛ فهذا يَشهدُ بأنه مُرتفعٌ بالفعل الأول.

وأيضاً فلو ارتفعَ الثاني(٧) بِفعلٍ مقدَّرٍ لَوَقَعَ الاختلافُ في الصفة في نحو قولك:

---

(١) سورة الروم: (٥٩) وفي الأصل: يؤمنون وهو تحريف.

(٢) سورة الأعراف: (١٠٠) وفي الأصل: يطبع، وهو تحريف.

(٣) سلف التعليق عليه في (١٠-ب،٥٩-أ)

(٤) في: الإغفال (١/٢٩١) حكى أبوعلي هذا المعنى عن شيخه ابن السراج.

(٥) يريد (أقام زيد أم عمرو) وأم متصلة، وما قبله جاء به على نحو الإشكال. وانظر شرح الرضي (٤/٤٠٧)

(٦) الأصل: دلالةٌ بالفتح وهو سهو لأنه يجعل المبتدأ (كون) بلا خبر.

(٧) في الأصل: الفعل الثاني، و(الفعل) مقحم لا وجه له.

(قام زيدٌ وعمرٌو) كما يَقع في قولك: قام زيدٌ وقعَدَ عمرٌو العاقلان[١]. فإنْ لم يكن في هذه المسألة ونحوِها خِلافٌ بل كان ارتفاعُ الصفة في نحوِ هذا على الإتباع دلالةً على أنه ليس يَرتَفع بفِعلٍ آخر، وأيضاً فكان يجب إذا قال: (إنَّ زيداً وعَمراً قائمان) أن يكون قد أعْمَلَ (إنَّ) مضمَرةً، و(إنَّ) لم تَعمل مضمَرةً في مَوضع.

فإذا كان الحرفُ قد أُقيم مقامَ العامل لم يجُز العطفُ على عاملَين؛ لأنه يكون الحرفُ / ١٣٢ب رافعاً وجارًّا مِن وَجهين مختلفَين في حالٍ واحدة، وهذا فاحشُ الخطأ.

ولو جاز ذلك في العطف لجاز أيضاً قبل العطف، وكان قبلَ العطف أجوزَ؛ لأنَّ الحرفَ قائمٌ مقامَ العامل، فلا يجوز أن يكون فيما يُقام مقامَ الأولِ ما لا يكون في الأصل، فإن لم يجُز أن يكون عاملٌ رافعاً جارًّا ولا جارًّا ناصباً [فهذا][٢] دلالةٌ على أنه لا يَجوز العطفُ على عاملَين، ولو جاز العطفُ على عاملَين لجَاز على عِشرين وأكثرَ.

أنشَدَ الجاحظُ لأمِّ فَروة الغَطَفانيَّة:

ما ماءُ مُزْنٍ أيَّ ماءٍ تقولُهُ ⁂ تَحَدَّرَ مِن غُرٍّ طِوَالِ الذَّوائبِ[٣]

ينبغي أن يكون (تقول) بمعنى: تظنّ، و(أيَّ) نَصْبٌ[٤] أحدُ مفعولَي (ظننتُ)، واعتَرَضَ بهذه الجملة بين المبتدأ والخبر لِما فيها مِن التشديد، وبعده: بأطيبَ مِن كذا[٥].

---

(١) نعتُ معمولين لعاملين مختلفين يمتنع فيه الإتباع فيُرفع النعت خبراً لمحذوف او يُنصب بفعل محذوف، وفسَّر ابوعلي منع الإتباع باختلاف العاملين فإذا جرى على احدهما لم يَجر على الآخر. انظر: الكتاب (٢ / ٦٠) والتعليقة (١ /٢٥٨) وشرح التسهيل (٣ /٣١٧)

(٢) زيادة يقتضيها (إن لم يجز) في أول الجملة.

(٣) من الطويل واوله خرم، وروي في المصادر بالواو والفاء. وهو لأم فروة في: الحيوان (٣ /٥٤، ٥ /١٤٢) وخرَّجه محققه منسوباً لعاتكة المرية من زهر الآداب (١ /٢٢٨) وهو لزينب بنت فروة في: الزهرة١٢١، ولأم فروة في: ربيع الأبرار (١ /٢٢٢)، ولعاتكة في: تاريخ دمشق (٤٥ / ٩٥) ولم اجد فيها نصب (أيّ). غر طوال الذوائب: يريد سُحباً طوال الأطراف.

(٤) كذا، والمعروف في مثله نصبه حالا.

(٥) يشير إلى بيت يلي الشاهد ببيتين هو:

بأطيبَ ممن يَقصُرُ الطرفَ دونَه ⁂ تُقى الله واستحياءُ بعضِ العواقبِ

مسألة

خالَطَ مِنْ سَلْمَى خَياشِيمَ وَفَا(١)

الألِفُ عينُ الفعلِ(٢) وليستْ بدلاً من التنوين فيَقبُح؛ كما ظنَّ مَن ظنَّ، ولا يَمتنع هذا أيضاً على قولِ أبي عثمان(٣)؛ لأنَّ مَن قال:

وآخُذُ مِن كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ(٤)

لا تَلحَقُ الألفُ التي هي بَدَلٌ مِن التنوين(٥)، فإذا فَعَلَ هذا في الصحيح فعَلَه في المعتلّ.

---

(١) من الرجز، وهو للعجاج في: ديوانه (٢/٢٢٥) وإصلاح المنطق٨٤، وشرح أبياته١٩٩، والمقتضب (١/٣٧٥) والمقاصد (١/١٥٢) والخزانة (٣/٤٠٩) والعين (٨/٤٠٨) والمخصص (١/١٣٦،١٤/٩٦) وبلا نسبة في: امالي المرزوقي١٤٤، وانشده أبوعلي في: الشعر١١٠، والشيرازيات١٨،١٦٣،٦٠٧، والبغداديات١٥٦-١٦٢،٣٨٥، والإغفال (٢/٣١٦) والعسكرية١٦٩-١٨٠، والبصريات٨٩٦ والعضديات٢٢٨، فاجاز فيه قول الاخفش بحذف المضاف إليه والتقدير: وفاها، كما اجاز فيه إجراء النصب مجرى الرفع والجر في عدم إبدال التنوين الفاً وعليه تكون الفُه هي المنقلبة عن العين وليست للتنوين وهو ما بدأ به هنا، وعليه فلا يرى مانعاً من تنوين القافية، ويمنعه المبرد الذي حكى أبوعلي رايه في أكثر كتبه واشار إليه هنا بعبارة (ظن من ظن)، ولكنه اخذ بقوله في الأخيرَين، وسيكرره هنا في: موضعين. والعجاج يصف خمراً خالطت ريق سلمى ونَفَسها فطابا.

(٢) اي عين الكلمة، واصلها: فوه ووزنها: فَعْل، فالالف واوية الأصل، وهذا قول ابن كيسان في: التذييل (١/١٨٥) وسيكرره

(٣) حكى عنه في (٢٥-أ) انّ الألف بدل التنوين في الأحوال الثلاث، وانظر التخريج.

(٤) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

إلى المرءِ قيسٍ اطيلُ السُّرَى

وهو للأعشى في: ديوانه٤٠٣، وسيرة ابن هشام (٣/٣٦٣) وتفسير الطبري (٣/٣٧٤) والمبهج١٧٣، والخزانة (٤/٤٠٦) وبلا نسبة في: التمام١٤١، والخصائص (٢/٩٩) وأنشده أبوعلي في: الشعر١١١، والحلبيات٥٤، والعسكرية٢٠٠، والحجة (١/١٤١،٤/٣١٣) والعضديات٢٢٩ على انّ ترك إبدال الألف من التنوين لغة عن العرب حكاها الأخفش وغيره، ووصفها في: الحجة بعدم الاتساع لأن سيبويه لم يحكها، وظاهر عبارته في: العضديات انها في: البيت ضرورة. وسيكرر الشاهد ثانية في (١٧٨-ب) و(١٨٥-ب)

(٥) عبارة الشعر أوضح: لم يُبدِل من التنوين الألفَ في النصب.

قال أبو عمر(١): اسمُ الزرافة بالفارسية: أُشْتُرْكا وَبَلَنْك(٢)، قال: (بَلَنْك): الضَّبُع؛ /١٣٣أ لأنَّ الضِّباع عُرْج، وكذلك الأنثى والذَّكَر يكونُ به خُمَاع(٣).

فا: ف(بَلَنْك) تفسيرُه على هذا بالفارسية: به خَمَع(٤)، قال(٥): والفُرسُ تُسمِّي الأشياءَ بالاشتقاقات؛ أُشْتُرْمُرْك.

[ع: يعني النعامة. و(أُشتُر): جَمَلٌ، و(مُرْك): طائر(٨)]. كما قالوا: تُرْش شِيرِين(٧).

مسألة

(ليس الطيبُ إلا المسكُ)(٨) حَمَلَه سيبويه على (ما) حيث كان الخبر مرفوعاً، ولم يَستقِم أنْ تجعلَ في [ليس](٩) ضميرَ القصة لموضعِ (إلاّ).

وقد يَجوز عندي أن يكون محمولاً على المعنى لمّا كان معناه: ليس الطيبُ إلاّ المسكَ. ويجوز أيضاً أن تكون (إلاّ) في غيرِ موضعِها ويكون في (ليس) ضميرٌ(١٠)؛

(١) نصُّ قول أبي عمر وتعليقِ أبي علي يكاد يكون مأخوذاً من الحيوان (١/١٤٣) لولا أنّ أباعمر متوفى ٢٢٥، ومما في مقدمة الحيوان (١/٢٦) يظهر أنَّ الجاحظ ألّفه بعد ذلك التاريخ، فالأولى أنَّ ما فيه أفاده من أبي عمر الجرمي.

(٢) في الفارسية المعاصرة حذفت (بلنك)، وكاف (كاو) فارسية. انظر المعجم الذهبي ٧٠

(٣) خَمَعَ الضبع: كان به عرجاً، والخماع اسم ذلك الفعل.

(٤) كتب الناسخ بالهامش: "ك: المعروف أنَّ (بلنك) اسم النمر، واسم الضبع (كفتار) بإجماع الفُرس". وفي المعجم الذهبي ١٧١ أنّ بَلَنْك بالباء والكاف الفارسيتين: فهد ونمر وضبع وزرافة وكلُّ شيء ملون.

(٥) أبوعمر، والعبارة بنصها في: الحيوان.

(٦) بهامش الأصل بغير خط الناسخ: "اسم الطير إنما هو (مرغ)". ووجدت إبدال الغين كافاً قد وقع في: الحيوان (١/١٢٠، ٢٤٣)

(٧) عبارة: "وكما قالوا: ترش شيرين" لم يُفصل بينها وبين كلام ابن جني بدائرة أو فراغ، ولكن يُحتمل أن تكون من متن الكتاب وليس من تعليقه؛ فتكون بعد المثال الأول: اشترمرك، ويُقوّي أنها من تتمة كلام أبي عمر أنّ أباعلي في (١٨٧-ب) سينص على ذكر أبي عمر لها وأن معناها: حامض حلو.

(٨) سبق التعليق عليه وتخريج قول سيبويه في المسألة في (١٣٠-ب)

(٩) الأصل: ما، وهو تحريف ساه.

(١٠) في: الحلبيات ٢٢٨: "كأنه: ليس إلا الطيبُ المسكُ، أي: ليس الأمرُ إلا الطيبُ المسكُ".

كـأنه: ليس شيءٌ إلاّ زيدٌ منطلقٌ، وكـقـوله: ﴿إنْ نَظُنُّ إلاّ ظَنًّا﴾(١)، وبيتِ الأعـشى كأنه: وما اغتَرَّه إلاّ الشَّيبُ(٢)، وإنْ نحن إلاّ نَظنُّ ظنًّا.

أبو ذؤيب:

تُهَالُ العُقابُ أن تَمُرَّ بريدِه ... وتَرمِي دُرُوءٌ دونَه بالأجادلِ(٣)

هذا يَدل على أنه أُخرِجَ عن الصفةِ إلى الاسم.

مسألة

قولُه:

لَئِنْ نَبَضَتْ كفِّي وإنِّي لَنابِضُ(٤)

---

(١) سورة الجاثية: (٣٢) ويوافق قوله في الآية في: الحلبيات٢٢٩، ٢٧٩، ومنَعَ تقدير (إلا) في موضعها لقلة الفائدة، وحُكي في: البحر (٩٨/ ٥١) المنع عن المبرد، وانظر في: الخزانة (٣/ ٣٤٨) تضعيف التوجيه.

(٢) هذا توجيه لبيت من المتقارب تمامه:

أحلَّ له الشيبُ أثقالَه ... وما اغترَّه الشيبُ إلا اغترارا

وهو للأعشى في: ديوانه١٧٢، والحلل٩٥، وشرح أبيات المغني (٥/ ٢٠٩) والخزانة (٣/ ٣٤٨) وأنشده أبوعلي للأمر نفسه في: الحلبيات٢٢٩، ٢٧٩، وقد فهم بعضُ من قرأ الأصل أنَّ أبا علي أخطأ في الرواية فكتب بهامشه: "صوابه: وما اغتره الشيب إلا اغترارا". ورواية الديوان: اعتره بالعين المهملة، وهي بمعنى اعترض لمعروفه بلا سؤال، وبالمعجمة بمعنى أتاه على غِرة أي غفلة.

(٣) من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في: شرح أشعار الهذليين١٤٢، والمعاني الكبير٦٢٠، والجيم (٢/ ٤١) وفي شرح الأشعار١٣٨٠ فضل تخريج، وأنشد عجزه أبوعلي في: الحجة (٤/ ٢٦٢) عليمعنى دروء، وهو هنا على قول سيبويه (٣/ ٢٠٠) في مجيء (أجدل) اسماً في أكثر الكلام وهو المختار عنده فيصرفه. يقول السكري: تهال: تُلزَم الهَول، الريد: ما نتأ من الجبل، الدروء: ما شَخَص من الجبل كالورم يخرج في: نحر البعير، الأجادل: الصقور واحده أجدل، يقول إذا طارت الصخور إلى هذه الدروء عجزت أن تنالها فتسقط، فجَعَل سقوطها رمياً من الجبل لها.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فإنَّ أباها مقسِمٌ بيمينه

وهو لقيس بن جِروة الطائي في: نوادر أبي زيد٢٦٧، وشرح شواهد الإيضاح٥٧٥، وإيضاح شواهد الإيضاح٨٤٩، وبلا نسبة في: المخصص (٨/ ١٦) وأنشده في: الإغفال (١/ ٤٠٨) على ذكر اللام الموطئة مع لام جواب القسم، وأنشده في: الحلبيات١٤٨ على الاعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه، كقوله هنا. النبض: جرُّ وتر القوس ثم إرساله من غير شيء ليرن.

فيه اعتراضٌ لقوله:

ثُمَّ رآني(١)

١٣٣/ب وحذفُ مضافٍ؛ أي: وإنَّ كفِّي لَنابضة.

مسألة

[ع(٢): ألقَى علينا أبو علي:

وإلاَّ النَّعامَ وحَفَّانَهُ		وطَغْيَا معَ اللَّهَقِ الناشِطِ(٣)

فقلتُ له: (طَغيا) هذه صفةٌ بمنزلةِ (خَزْيَا) و(صَدْيا)(٤)، ولا تكونُ اسماً؛ لأنه كان يَلزم فيها الواو كـ(فتوَى) و(شَرْوَى)(٥)، فقال: ليست صفة؛ لأنه اسمٌ للبقرة الصغيرة، وإنما هي اسمٌ شذَّ عن الواو فخَرَجَ على أصله بالياء، وليس يمتنعُ عندي أنا أن يكون في

(١) مطلع بيت يلي السابق، وهو بتمامه:

ثم رآني لأكونَنْ ذبيحةً		وقد كثُرتْ بين الأعمِّ المضائضُ

وهو في المصادر السابقة، وأنشده أبوعلي أيضاً في التكملة على استعمال ذبيحة لِما لم يُذبح. وقد رُويت (الأعم) بفتح العين بمعنى الأكثر وبضمها بمعنى الأعمام، كما أجاز ابن بري في لام (لأكونن) الفتح والكسر وكلام أبي علي هنا على الفتح جواباً للقسم، ورُوي: ثم رماني، وهما واحد في الاستشهاد. والمضائض جمع مَضيض وهو حرقة الجرح وألمه.

(٢) جعل البغدادي في حاشية على شرح قصيدة بانت سعاد (٢/٤١٢) القائل هو جامع التذكرة أبو الطيب القصري، ولكن ابن سيده في: المخصص (٨/١٥،٣٧/١٨٣) ذكر أن ابن جني روى البيت وقول الأصمعي فيه، وانظر المقدمة.

(٣) من المتقارب، وهو لأسامة بن الحارث الهذلي في: شرح أشعار الهذليين١٢٩٠، وتخريجه١٥١٩، والحلل٣٧٥، وشرح شواهد الإيضاح٣٥٤، وإيضاح الشواهد٥٣٢، وحاشية البغدادي، ونُسب لتأبط شرا في: الجيم (١/٢٠٣) وأنشده أبوعلي في: التكملة٩٨ على اختلاف الأصمعي وثعلب في: طغيا. الحَفّان: فراخ النعام واحده حفانة، طغيا: الصغير من البقر، اللهق الأبيض منه، الناشط الذي يخرج من موضع إلى آخر لا يستقر، والأبيات السابقة للشاهد في وصف طريق شديد الحر، و(إلا) هي إن الشرطية و(لا)، وفعل الشرط وجوابه محذوفان والتقدير: وإلا تَصِح جنادبُه كان الذي يصيح مِن شدة الحر النعامَ وحَفّانَها.

(٤) من خَزِي اي ذلَّ، وصَدِي اي عطش، ومثَّل بهما سيبويه (٤/٢٦٤،٣٨٩) على الصفات التي لا تُقلب ياؤها واواً في فعلَى.

(٥) الشروى: المِثل، وهي مع فتوى من امثلة سيبويه لفعلَى التي تُقلَب ياؤها واواً إذا كانت اسماءً وذكَرها أيضاً فيما لا ينصرف. الكتاب (٣/٢١٠،٤/٢٤١،٤/٣٨٩)

الأصل صفةً نُقِل كـ(أجْدَل)[١] وبابِه مِن نحو: عبْد وصاحِب.

قلتُ له: ويُوكِّد عندك أيضاً معنى الوصفيَّةِ فيه أنه قَرَنه بـ(الناشط)، فبَقِيَ مِن معنى (نشَطَ).

قال[٢]: ورواه أحمد بن يحيى: (طَغيا) بالفتح، ورُوي[٣] عن الأصمعيّ: (وطُغيا) بالضم.

مجيءُ (الفُتْيا)[٤] و(الفَتوَى) مجيءَ ذواتِ الياء؛ نحو: البَقْوَى والبُقْيا، والثَّنْوَى والثُّنْيا[٥]، يَدُلُّ على أنَّ (الفُتيا) مِن ذوات الياء].

مسألة

يَجوزُ أن يكون (مِن) في قوله: (شَممتُ مِن داري الرَّيحانَ مِنَ الطريق)[٦] / ١٣٤أ و(رأيتُ مِن منزلي البَرقَ مِن السحاب) (مِن) الثانيةُ متعلقةً بمعنى الريحان والبرق؛ لِرائحةِ الريحان واعتمادِ البرق؛ ففي هذا دلالةٌ على الفِعل[٧]. رجعتُ[٨].

مسألة

رَفَضُوا الجزاءَ بـ(كيف)[٩] معَ أنَّ معناه غيرُ دافعٍ له؛ كما لم يَستعملوا الماضيَ مِن (يَدَع) ولا المصدرَ وإنْ كان القياسُ لا يَمنع منه.

---

(١) انظر التعليق عليه في بيت أبي ذؤيب في (١٣٣-أ) وسيأتي له في (١٤٤-أ) كلام في الصفة المنقولة كعبد وصاحب.

(٢) روايتا ضم (طغيا) وفتحها في التكملة وأكثر المصادر السالفة.

(٣) عبارة: "طغيا بالفتح وروري" كتبها الناسخ بهامش الأصل.

(٤) قوله هنا شبيه بمقالته في: المنصف (٢/ ١٥٨)

(٥) الثنيا والثنوى: من الجزور الرأس والقوائم وكل ما استثنيته.

(٦) المثال والذي يليه من أصول ابن السراج (١/ ٤١٢) والمذكور هو قوله فيهما وحكاه أبوعلي في: التعليقة (٤/ ٢٤٨)

(٧) عبارة ابن السراج: "وإنما جاز هذا لأنّ للمفعول حصة من الفعل كما للفاعل".

(٨) لعله من أبي علي يفيد أنه رجع عن هذا القول، أو أنّ المسألة من ابن جني، ثم رجَعَ إلى نص أبي علي.

(٩) حكى في (٥٧-ب) تعليل منع الجزاء بها وهو قول البصريين، وانظر التعليق على ذلك.

ومِثْلُه في أنْ[1] لم يجازَ به (كم) و(أيّان)؛ ألا تَرى أنَّ (أيّان) كـ(متى) و(كم) في استفهامٍ بمنزلةِ (كيف) و(أين). ولو جُوزيَ بـ(كيف) لكان جائزاً والمعنى عليه، وعلى هذا يَدل كلامُ سيبويه[2].

ولو جُوزيَ به لم يكن الجزاءُ مؤدِّياً إلى تخصيصٍ فيها، ألا تَرى أنَّ لفظَه لَفْظُ الإبهام. وإذا كان اللفظُ لفظَ الإبهام لم يَصِر فيه تخصيصٌ، وإنْ قَصَدَ قاصدٌ إلى التخصيص؛ ألا ترى أنَّ المعنى الموجِبَ فيه للإبهام وتَضمُّنَه معنى الحرف قائمٌ فيه في جميعِ أحواله. فلو جاز ارتفاعُ ذلك عنه لجَاز أن يَزول بناؤها عنها، وكما أنَّ (رجُلاً) لفظُه لفظُ الإبهام والتنكير ـ وإنْ قَصَدَ به قاصدٌ إلى التخصيص ولفظٍ واحدٍ بعينِه ـ لم يَصِر مخصَّصاً، فكذلك (كيف). وإنْ جاز أن يَصير مخصَّصاً؛ نحو: (رجُل) بالقَصْد لجازَ أن يوصَفَ بالمعرفة للقَصْدِ به المعرفةَ، وهذا /١٣٤ب بيِّنُ الفساد، ولا يكون كذلك إلاّ أن يُجْعَل لَقَباً لِواحدٍ بعينه.

وإذا لم يَصِحَّ الجزاءُ مَوضعَ (كيف) مِن قولنا: (كيف تَخرجْ أخرجْ) لا يكونُ العامل فيه الفعلَ الأول؛ لأنه إنْ كان الأولُ بَقِي الثاني منقطعاً منه، وليس المرادُ كذلك، إنما المعنى: على أيِّ حالٍ خرجتَ أخرج، فهو لذلك متعلِّقٌ بالفعل الثاني، فلا يجوز إذن [أن][3] يَعمل فيه الأول. فإذا كان كذلك كان متصلاً به على جهةِ الصفة، وإذا كان على الصفة لم يجز أن يكون (كيف) استفهاماً في هذا الموضع؛ لأنَّ المستفهَمَ به مِن هذا القَبيل لا يُوصَف.

فإن قلت: فإنَّ لَفْظَه لفظُ الاستفهام، فلا بأسَ بذلك؛ ألا ترى أنَّ مِن الأسماءِ ما لَفْظُه لفظُ الاستفهام ومعناه الخبر؛ كقولك: ما أبالي أقامَ أم قعدَ[4]، ونَظيرُ هذا قولُهم: «ما

---

(١) الأصل: إن بكسر الهمزة، وهو تصحيف وصوابه من المقاصد الشافية (٦/١٠٩) والمعنى: ومثله في عدم المجازاة به...

(٢) الكتاب (٣/٦٠) يحكي قول الخليل: "وليست من حروف الجزاء ومخرجُها على الجزاء؛ لأنَّ معناها على اي حال تكنْ أكن".

(٣) يقتضيها السياق.

(٤) الكتاب (٣/١٨٠-١٨٦) والمنثورة١٩٩، والتعليقة (٢/٢٧٩) وسر الصناعة١١٨

تدومُ لي أدومُ لكَ»(١) في أنَّ (ما تدوم) معمولُ الفعل الثاني؛ وإنْ اختلفا في أنَّ الفعلَ هنا صلةٌ، ومع (كيف) [غيرُ](٢) صلة.

ونظيرُه أيضاً (كم) لم يَمنع استعمالُهم إيّاها استفهاماً مِن أن استعمَلُوها خبراً.

ومِثلُه أيضاً (أيّ) في نحو: (مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ)(٣) في أنه استُعمِل غيرَ استفهام، وكذلك قولُه:

والدهرُ أيَّتَما حالٍ(٤)

فإنْ /١٣٥أ قلت: إنَّ (كم) في الخبر - وإن كان معناه الخبر - فإنَّ لفْظَه لفظُ الاستفهام. فإنَّ كِلا التقديرَين [المقدَّرَين](٥) في (كم) غير ممتنع من (كيف).

فإن قيل: إنَّ (كيف) قد جَرَى مجرى الظروف وتَضمَّن الضميرَ، وعمِلَ في الحال والظرفِ فعمِل عملَ الفعل، فهلاّ امتَنَع من الصفة كما لا يُوصَف الظرفُ إذا صار صلةً للموصول، وكما لا يوصَف اسمُ الفاعل ويَعمل؟

قيل: وصْفُه على المعنى؛ ألا تَرى أنَّ معنى (كيف تخرُجْ أخرجْ): على أيِّ حالٍ تَخرجُها أخرجُ، فتُجري الفعلَ صفةً، فكذلك إذا وضعتَ (كيف) هذا الموضعَ حملتَ الصفةَ على الموضع؛ كقولنا: مررتُ بزيدٍ القائمِ أبواه لا القاعدَينِ(٦)؛ ألا ترى إلى خلوِّ

---

(١) الكتاب (٣/١٠٢) والجنى الداني٩٦، والبحر (١/١٣٠) والمغني (٣/١٥٣)

(٢) زيادة يتم بها الكلام، وسيبويه يقرر انّ الفعل صلةٌ لما.

(٣) (أيّ) نعت للنكرة. الكتاب (١/٤٢٢) والمقتضب (٤/٢٩٤) والأصول (٢/٢٨) والخصائص (٢/١٨١،١٨٦،٣/٢٧٢)

(٤) قطعة بيت من البسيط، وهو بتمامه:

حتى كأنْ لم يكن إلا تذكُّرُه ... والدهرُ أيَّتَما حالٍ دهاريرُ

وهو لحُريث بن جبلة العذري في: المعمرون٥٢، وشرح أبيات سيبويه (١/٣٣٤) وخطّاه الغندجاني ونسبه إلى جبلة بن الحويرث العذري في: الفرحة٨٦، وهو بلا نسبة في: الكتاب (١/٢٤٩) ومجالس ثعلب٢٢١، والخصائص (٢/١٧٣،١٨١) والقالي (٢/١٨٢) والسمط٨٠٠ وفي هامشه الاختلاف في: نسبته وهو في: شرح الصفار (١/٢٠٧) معجم الأدباء١٥٨٢، وانشده أبوعلي في: الحجة (٦/٢٢١) على إخراج (أيّ) من الاستفهام ونصبها على الظرفية بتقدير: الدهر دهارير كلَّ حال، وهو قول سيبويه.

ومعنى البيت: الإنسان قصير العمر وما مضى من عمره إذا مات كأنه لم يوجد.

(٥) الأصل: المقدر، وهو سهو.

(٦) سبق التعليق عليه وتخريجه في: (١٠٧-أ)

هذه الصفةِ من ضميرِ الموصوف. فكذلك ذلك يجري صفةً على (كيف) لفظاً ويكون صفةً لِما ذكرناه معنى.

فإن قلت: هلاّ جعلتَ الفعلَ بعد (كيف) صلةً له كـ(ما)، قيل: هو بـ(كم) أشْبهُ لاشتراكِهما في الإبهام، وأنَّ (كم) لم يُوصَل قطّ كما وُصِلَت (ما)؛ على أنَّ الموصولات لا تأتي بهذه الإشاعة؛ ألا ترى أنَّ (مَن) لذَوي العلم و(ما) يكون من الأجناس. و(كيف) لا تَخُص حالاً دون حال، ولا واحداً دون جَمْع، فهو بـ(كم) لذلك أشْبَهُ.

الكُميت:

١٣٥/ب وكانَ الأباطحُ مِثْلَ الإرِينَ وشُبِّهَ بالحِفْوَةِ المُنْقَلُ[١]

أي: شُبِّهَ لِبسةُ المُنقَل بالحفوة، وأكثرُ ما يجيء من هذا النحو[٢] ما كان حذفُه من جهةِ لامه، وهذا محذوفُ الفاء.

مسألة

﴿وجَعَلُوا بَيْنَهُ وبَيْنَ الجِنَّةِ نَسَباً﴾[٣] (الجِنَّة) هنا الملائكةُ لا غير؛ وذلك لِما كانُوا يَدَّعونه من أنهم بناتٌ، قال سبحانه: ﴿أَصْطَفَى البناتِ علَى البَنينَ﴾[٤]، ﴿وإذا بُشِّرَ أحدُهُم بما ضَرَبَ للرَّحمنِ مَثَلاً﴾[٥].

و(المجنون) مأخوذٌ من العَين دون الحَدَث كـ(مرؤوس)، ونحوِ ذلك.

---

(١) من المتقارب، وهو للكميت في: شعره (١/٣٤٤) وتخريجه (١/٤٦١) وزد عليه العين (٥/١٦٣) وغريب أبي عبيد (٥/٨٢) وفي الأخير: الإرين: واحدتها إرَة وهي الحفرة يوقَد فيها النار للخبزة أو غيرها، وإنما وَصف شدة الحر يعني أنه يصيب صاحبَ الخف ما يصيب الحافي من الرمضاء. الأبطح: المسيل فيه دقاق الحصى، المنقل: الخُفّ. وانظر تفسيراً آخر في التاج (نقل)، وقد ورد في المنقل رواية ضم الميم والفتح، وهي في الأصل في الموضعين: المُنعل، وهو تحريف صوبته من المصادر.

(٢) يريد (إرة) مفرد إرين في البيت، وأبوعلي يذهب في: الشعر١٧٢ إلى أنه محذوف الفاء كعِدة، وفي الكلمة أقوال أخرى انظرها في: الخصائص (٢/٩١، ٣/٣٠٧) والتاج (أرى).

(٣) سورة الصافات: (١٥٨) وأخذ أبوعلي فيها بقول الفراء وجماعة من المفسرين. انظر معاني الفراء (٢/٣٩٤) ومعاني النحاس (٦/٦٥) والطبري (١٠/٥٣٥).

(٤) سورة الصافات: (١٥٣).

(٥) سورة الزخرف: (١٧).

(الشهادةُ) قد تَقَع على الخَبَر الذي يَجري مَجرى الاعتقادات، وما لا يُقام عند الحُكَّام؛ يَدلُّ على ذلك قولُه: ﴿وجَعَلُوا الملائكةَ الذينَ هُمْ عِبادُ الرحمنِ إِنَاثاً أَشَهِدُوا خَلْقَهُم سَنَكْتُبُ شَهادَتَهم﴾(١)، ويُسمَّى هذا القولُ منهم شهادةً كما تَرى.

سأل سائلٌ فقال: هل يَجوز: (هذا زيدٌ يومَ الجمعةِ)؟ وذلك لا يجوز - وإن كان معناه: أُشيرُ يومَ الجمعة - وذلك أنَّ هذا المعنى المُعمَلَ عمَلَ الفعل لم يَعمل إلاّ فيما كان متعلِّقاً بـ(زيد)؛ كقولنا: هذا زيدٌ قائماً، فأعمَلُوه في (قائم) وهو متعلّقٌ بـ(زيد) /١٣٦أ فيَجب على هذا أن يَعمل في (يوم الجمعة) وهو متعلقٌ بـ(زيد)، وذا لا يَجوز لأنَّ تَعلُّقَه به لا يُفيد.

وليس القياسُ أن تَعمل معاني الفعل؛ لأنَّ القياسَ كان أنْ يَعمل الفعلُ نفسُه لا معناه؛ ألا تَراهم رفَضُوا نحو: للهِ درُّه(٢)، فإذا كان كذلك لم يَعمل إلا فيما أعمَلُوه فيه، ولم يُقَس عليه غيرُه.

مِثلُ التعجبِ في أنَّ لفْظَه يَدل على معنى لا يَدل عليه غيرُ ذلك اللفظ قولُهم: ما تأتيني فتُحدِّثَني(٣)؛ أي: لا يكون إتيانٌ فحديثٌ، فلو قلتَ: ما يكونُ إتيانٌ فحديثٌ، لم يَدل على ما يَدل عليه (ما تأتيني فتُحدِّثَني)، فكذلك التعجبُ لو قلتَ بَدَلَ (ما أحسنَ زيداً)(٤): شيءٌ أحسَنَ زيداً، أو ما يَقومُ مقامَه، لم يجُز ذلك.

---

(١) سورة الزخرف: (١٩) وقرأ (سنكتب شهادتهم) بالنون ابن عباس وزيد وأبوجعفر وغيرهم. معاني الزجاج (٤/٤٠٧) ومعجم الخطيب (٨/٣٦١) وفي: الحجة (٦/١٤٦) حمل ابو علي الآية على معنى الحضور، وهو أحد ضربين ذكرهما للشهادة.

(٢) الكتاب (١/١٩٤) وذكر أبوعلي في: الشعر٢٤٩، والحلبيات١٩٣، والإغفال (١/٤٠) والحجة (٤/٢١٥، ٣٩٨) والشيرازيات٢٢٤ أنَّ سيبويه ذهب إلى انّ المصدر (درّ) بكثرة الاستعمال ازيل عنه معنى الفعل فلم يَعمل عمله وصار بمنزلة الاسم.

(٣) ذكره في: الإيضاح٣٢٢، وهو في: الكتاب (٣/٢٨) والمقتضب (٢/١٣،١٥) والأصول (٢/١٥٣) وسر الصناعة٢٧٢

(٤) ذكره في: الإيضاح١٣١، والتعليقة (١/١٠٩) وقرّر في: الحلبيات١٨٩ الفرق بينه وبين المثال بعده، وسبقه إلى ذلك المبرد في المحكي عنه في: مجالس العلماء١٦٦، والتقدير المذكور هنا حكاه سيبويه (١/٧٢) عن الخليل ونص على انه تمثيل ولم يُتكلم به.

مسألة

لا يَكون اللامُ في (سَقياً لكَ)(١) صفةً لـ(سقياً)؛ لأنه قد قام مَقامَ الفعل؛ كما لا تُوصَف الظروفُ إذا وقَعت مَواقعَ الأفعال في الصِّلات، وكما لا يُوصَف اسمُ الفاعل إذا أُعمِل، ولا يُصغَّر أيضاً، و(رُويدَ زيداً)(٢) نادرٌ.

مسألة

قُرئَ عليَّ في بعضِ النُّسَخ بخطِّ ابنِ الكُوفيّ(٣) عن أبي عثمان أنه قال: /١٣٦ب إعمالُ الفعلِ الأول مِن الفِعلَين أجودُ مِن إعمالِ الآخِر(٤)؛ لأنه أشَدُّ احتواءً لِمَا يُراد من المعنى.

ولم يَحكِ ذلك عنه أبو العباس(٥) فيما عَلِمتُ، ولا سمعتُه مِن أصحابنا، وأحسبُه قد نصَّ على ذلك في كتابِ الإخبار(٦).

قال:

ولمْ أرَ مِثلَها نَظَراً وجِيداً ... ولا أُمَّ الغَزالِ ولا الغَزالا(٧)

---

(١) في: الشعر٢١ والمنثورة١١٥ والشيرازيات٢٩١ والتعليقة (١ / ١٩٦) ذكر أبوعلي نيابة سقياً عن فعله وأنّ اللام للتبيين، وهو في: الكتاب (١ / ٣١١، ٣١٨، ٣٩٤) والمقتضب (٣ / ٢٦٧) والأصول (٢ / ٢٥٢).

(٢) المثال في: الكتاب (١ / ٢٤١، ٢٤٣) والمقتضب (٣ / ٢٠٨، ٢٧٧) والاصول (١ / ١٣٠) وذكر أبوعلي رويدَ اسمَ فعل في: الإيضاح١٨٩، والعضديات٢٧٩، والعسكرية١١١

(٣) علي بن محمد بن عبيد الأسدي من أسد قريش، المعروف بابن الكوفي، صاحبُ ثعلب وصاحب الخط المعروف بالصحة وإتقان الضبط (٢٥٤–٣٤٨). معجم الأدباء١٨٦٦

(٤) إعمال الأول من المتنازعَين قول الكوفيين، ولم أجد من ضم إليهم المازني. انظر: المقتضب (٤ / ٧٢) وشرح السيرافي (٣ / ٧٨) والإنصاف٨٢، والتبيين٢٥٢

(٥) الأرجح أن يكون المبرد لأنه أشهر مَن ينقل آراء شيخه أبي عثمان ولعله يريد ثعلباً لأنه طريق ابن الكوفي إلى أبي عثمان.

(٦) مفقود، وذكره أبوعلي في: البصريات٤٨٦، أفدته من نحو المازني١٤.

(٧) من الوافر، وهو لذي الرمة في: ديوانه١٥٢٢ والكامل٩٥٠، وقال الأصمعي في الوحوش٥٣: الغزال: الصغير.

مسألة

إنْ قيلَ: إذا قُلتُم في قولِه:

أبيَضَهُم سِرْبالَ طَبَّاخِ[(١)]

إنه لـمّا تمَّ بالإضافة نصَبَ[(٢)]، وكانت الإضافةُ في نحوِ هذا إمّا من باب (أفضل القوم) أو من باب (الحسَن الوجهِ)[(٣)]، ولم يكن (أبيضهم) من باب (أفضل القوم)؛ لأنَّ القوم ليسوا بِيضاً، ولا من باب (الحسن الوجه)؛ لأنَّ القوم ليسوا فاعِلِين في المعنى للبياض كفعلِ الوجه للحُسن، وكيفَ القولُ في ذلك؟

فالجواب: أنه جاءت الإضافةُ هنا لفظاً مجيءَ ما يَنتصبُ ما بعده مِن الإضافة؛ كما أنَّ قولَه:

ولا مُستنكَرٍ أنْ تُعَقَّرَا[(٤)]

في موضعِ (عَقْرها)، فاجرَى (العقر) حيث كان مضافاً إلى مؤنث مجرَى ما يكون مؤنثاً؛ كـ(ذهبَتْ بعضُ أصابعِه)[(٥)] و﴿ تَلْتَقِطْهُ بعضُ السَّيَّارةِ ﴾[(٦)].

---

(١) بعض بيت من البسيط، وتمامه:

إن قلت نصرٌ فنصرٌ كان شرَّ فتى قِدْماً وابيضهم سربال طبَّاخِ

وللصدر روايات اخر، وهو لطرفة بن العبد في: صلة ديوانه١٤٧، والحلل١٣٦، والخزانة (٨ / ٢٣٩) وبلا نسبة في: معاني الفراء (٢ / ١٢٨) والإنصاف١٤٩، وتبيين العكبري٢٩٣، وتبيان الطوسي (٦ / ٥٠٥) ونقل البغدادي عن الكلبي انه شعر منحول، وانظر تخريج الديوان٢٣٤، وانشده ابوعلي في: العضديات١٦٥، والبيت في الخلاف في جواز التفضيل من البياض والسواد، فيحمله البصريون على انه ليس تفضيلاً متبوعاً بمِن وإنما هو صفة بمعنى مُبْيَضّهم، والإشكال هنا قائم على هذا التوجيه، في حين انّ اباعلي في العضديات اجاز حمله على افعل التفضيل بتقدير حذف الزائد من فعله، وانظر: الأصول (١ / ١٠٣)

(٢) اي انتصب تمييزا، وانظر معنى التمام في التعليق السالف في (٧٧–ب)

(٣) اي صفة مشبهة باسم الفاعل وليست افعل تفضيل.

(٤) فرغت منه في (١٧–ب) وانظر فيه تصويب ما في الأصل: مستنكراً بالنصب.

(٥) قول للعرب جاز فيه التانيث لإضافة الفاعل إلى مؤنث هو بعضه. انظر: الكتاب (١ / ٥١) والكامل٦٦٨، والأصول (٣ / ٤٧٧) والحلبيات١٨٩

(٦) سورة يوسف: (١٠) وقرا بالتاء الحسن ومجاهد وقتادة وسليم عن حمزة وغيرهم. الكتاب (١ / ٥١) ومعاني الزجاج (٣ / ٩٤) والتكملة٧٣، ومعجم الخطيب (٤ / ١٨٨)

/ ١٣٧أ قال قُطْرُب: خَلقتُ الشيءَ: قدَّرتُه(١)، وحَكَى ذلك روايةً عنهم، واستَشهَدَ ببيتِ زُهير(٢).

قال أبو العباس: فقال بعضُ مَن أنْكَرَ هذا: لا يَستقيمُ ذلك لقوله: ﴿ وخَلَقَ كُلَّ شيءٍ فقَدَّرَهُ تَقْديراً ﴾(٣). فَمِنَ الخطأِ في ذلك الظاهرِ ردُّه السماعَ والروايةَ بالاستدلال، وأيضاً فإنَّ قولَه: ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شيءٍ فقَدَّرَهُ ﴾ لا يَدلُّ أنَّ (خَلَقَ) غيرُ (قدَّر) لقوله: ﴿ فَقُتِلَ كيفَ قَدَّرَ ثُمَّ قُتِلَ كيفَ قَدَّرَ ﴾(٤) ولم يوجب تَكريرُه أن يكون (قَدَّر) الأولُ غيرَ الآخَر، فكذلك قولُه: ﴿ خَلَقَ كُلَّ شيءٍ فقَدَّرَهُ تقديراً ﴾ لا يَمنعُ قولُه (قدَّره) أن يكون (خَلَق) بمعناه، وحَسُن التكريرُ هنا لأنَّ الثَّنَويَّة(٥) ومَن جَرَى مجراهم قد قالوا في الحية والعقرب ونحوهما والخَلْقِ المستَبْشَعة: إنها مِن خلْقِ أَهْرَمَز والظُّلْمة، فكَرَّر ذلك لئلاَّ يَذهب ظانٌّ إلى مِثْل ما ذهب إليه الثَّنَويةُ ونحوُهم.

وقال سبحانه: ﴿ واتَّخَذُوا من دونِ الله آلهةً لا يَخلُقونَ شيئاً وهُم يُخْلَقونَ وَلا يَمْلكُونَ لأنفُسِهِم ضَرّاً وَلا نفْعاً ﴾ إلى قوله: ﴿ نُشُوراً ﴾(٦)؛ ألا تَرى أنَّ في قوله: ﴿ لا يَخلُقونَ شيئاً ﴾ دلالةً على أنهم يُخلَقون حتى لو لم يَقُل ذاك لَعُرِف مِن فَحْوى الكلام،

(١) لم أجده عن قطرب، غير أنه جاء عن الأصمعي وأبي عبيد والجاحظ والمبرد وابن قتيبة وغيرهم. انظر ما تقدَّم وغريب أبي عبيد (٥/ ٢٤٠) والبيان والتبيين (٢/ ٣٠٩) والحيوان (٣/ ٣٨٣) والكامل١٠٠٩، واشتقاق الزجاجي١٦٦، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٢٧) ورووا عن الحجاج استعماله بهذا المعنى.

(٢) يريد قول زهير بن أبي سلمى:

ولأنتَ تفري ما خلقتَ وبعـ ـض القوم يخلق ثم لا يفري

وهو في: شرح ديوانه٩٦، والكتاب (٤/ ١٨٥) وأضداد الأصمعي٥٥، والمعاني الكبير٥٣٩،٣٢٦،وتأويل المشكل٥٠٧، وأضداد أبي الطيب٣٥٢، والمثلث لابن السيد (١/ ٤٩٢، ٥١٢) وغيرها كثير، وأنشده أبوعلي كثيراً ومنه الشيرازيات١٧٢، والحجة (١/ ٤٠٥،٢/ ٨٣) والبغداديات٥٠٦ والإغفال (٢/ ٣٥٩) والتكملة٢٣ وكلها لمقالة سيبويه بجواز الحذف في (لا يفر) بإنشاده موقوفاً.

(٣) سورة الفرقان: (٢)

(٤) سورة المدثر: (١٩-٢٠)

(٥) فرقة تقول بإثنينية الإله ومنهم المجوس القائلون بأنَّ يزدان هو فاعل الخير وأهرمن فاعل الشر. كشاف الاصطلاحات١٧٩

(٦) سورة الفرقان: (٣) وتمامها: "ولا يَملِكونَ مَوتاً ولا حَيَاةً ولا نُشُوراً". وفي الأصل محرفة: ولا يستطيعون لأنفسهم نفعا.

وإذا قيل: ﴿وهُم يُخْلَقون﴾ عُلِمَ أنهم لا يَملكون موتاً /١٣٧ب على حدٍّ ما يُميت القديمُ، ولا حياةً ولا نشوراً على وجهٍ، فحَسُن تكرارُ ذلك لاعتقادهم في تلك الآلهة أنها بمنزلةِ مَن يَفعل هذه الأشياء؛ ليُخْرِجَ ذلك مِن اعتقادِهم.

فأمّا قولُهم: اختلقتُ الشيءَ، واختصاصُ الافتعال مِن (خَلَق) بالكَذِب فليس بمانعٍ أن يَكون (خَلَقَ) بمعنى: قَدَّر[١]، وقد تَختص بعضُ المُثُل بمعنى فلا يخالف ذلك أصلَ ما كان لها، وأيضاً فإنَّ معنى (اختلقتُ الشيء): قدَّرتُه على خِلاف الحق وما هو عليه، فالتقديرُ إذن موجودٌ فيه، واستُغني بالاختلاق أن يُذْكَر معه التقدير؛ كما يقولون: (هذا شِعرٌ مصنوعٌ) إذا قيل فنَحَلَه [إنساناً][٢] لم يَقُله، فاختُصَّ هذا بأنْ قيل له: مصنوع، وإن كان الآخَرُ المنسوبُ إلى قائله أيضاً مصنوعاً، ويُقوِّي ذلك قولُ الله سبحانه: ﴿قُتِلَ الخَرَّاصونَ﴾[٣]؛ و(الخَرْص) في المعنى: التقدير والحَزْر، فمعناه هنا أنه قَدَّرَ الحديثَ على مُراده، كذلك (اختَلَقَ).

ومِثلُه (تمنَّيتُ الشيءَ) إنما هو قَدَّرتُه، وقيل لابنِ دَأْب[٤] في خبرٍ رَوَاه: أهذا شيءٌ رويتَه أم تمنَّيتَه؟ فـ(الخَلْقُ) و(الخَرْص) و(التمنِّي) في استعمالِه في الكذب متقاربةُ المعنى.

وقالُوا: (قلتُ قولاً)، وقالوا: (تَقوَّل كذا)، فاختصَّ (تقوَّل) ما كان غيرَ حقٍّ ولم يُخْرِجه /١٣٨أ ذلك مِن أن يكون مِن معنى القول، فكذلك لا يَخرج (الاختلاق) لاختصاصِه بالكذب مِن معنى (خَلَقَ) أي: قَدَّر.

وقد قال سيبويه[٥]: شَوَيتُ: أنضجتُ، واشتويتُ: اتخذتُ شِواءً، وحَبَستُه بمنزلة:

---

(١) في هامش الأصل بخط الناسخ: كـ: خلَق واختلَق بمعنى واحد في القرآن؛ قال: ((إنْ هذا إلاّ اختلاقٌ))، وقال: ((وتَخلُقون إفْكاً)). وهما من سورتي ص: (٧) والعنكبوت: (١٧)

(٢) الأصل: إنسانٌ بالرفع.

(٣) سورة الذاريات: (١٠)

(٤) عيسى بن يزيد بن دأب الليثي الراوية النساب، وكان يُضعَّف في روايته (ت١٧١). معجم الأدباء٤/٢١٤، وخبره في: أمالي الزجاجي٦٩، وأخباره ص١٩، والتهذيب (١٥/ ٥٣٤) واللسان (مني) ونُسب الخبر إلى عبد الرحمن بن دأب في: تكملة الصاغاني وعنه في: التاج (دأب)

(٥) الكتاب (٤/ ٧٣-٧٤)

ضَبَطْتُه، واحتَبَسْتُه: اتخذتُه حَبيساً.

فقد يكون (اختلقتُ): اتخذتُه مقدَّراً على جهةِ الكَذب، واختصَّ بهذا كما اختُصَّ (مصنوع) بالانتحال.

فا: فأمّا (احتَمَلتُ) و(حَمَلتُ) فالمعنى فيه واحد؛ وذلك أنه ليس يريد بـ(احتملتُه): اتخذتُه حِمْلاً، وقد أنشدَ الأصمعي:

واحتَمَلَ اليُتْمَ فُريْخُ التُّمَّرَهْ

ونَشَرَ اليُسْرُوعُ بُرْدَي حِبَرَهْ[1]

فقولُه - إذاً -: «إذا كان الماءُ قُلَّتَينِ لم يَحمِل خَبَثاً»[2]؛ أي: ضعُف فلم يَضطلع بحمْله.

مسألة

قوله: ﴿وقد خَلَقتُكَ من قَبْلُ ولم تَكُ شَيْئاً﴾[3] أي: شيئاً مُعتداًّ به، فحَذَفَ الصفةَ وإن كانت لِما يأتي للإيضاح؛ لأنه لا يُريد النفيَ البتَّة، وإنما أراد نَفْيَ الاعتداد به؛ ألا تراك تقول لِما لا تَرتضي: ليس هذا بشيء، وقد قال سيبويه[4]: إنكَ ولا شيئاً سواءٌ، ولا يَجوز أن يُريد به نفيَ المعدوم؛ لأنه قد سوَّى بينه وبين المخاطَب الموجود، وإنما استويَا /١٣٨ب في تَرْكِ الاعتدادِ بهما، وكذلك (ما أنتَ بشيءٍ إلاّ شيءٌ لا يُعْبَأ به)[5].

---

(١) من الرجز، وتقدم التعليق على الأول في (١٠٠-ب) والثاني بلا نسبة أيضا مع آخرَين في: المخصص (٨/١٢١) والحجة (٥/١٤٦)، واليُسروع دويبة ملونة يقال إنه يسلخ فيصير فراشة، وإليه رمى الراجز، وبرداه أي جناحاه.

(٢) سلف التعليق على الحديث في (١٠٠-ب) وقوله في الموضعين واحد.

(٣) سورة مريم: (٩) وذكر ابن المنير في هامش الكشاف (٣/٧) أنّ المعتزلة يرون المعدوم الممكن شيئا، وعليه يكون أبوعلي هنا قدَّر الصفة لتصحيح هذا المحكيّ عنهم، وكرره في: الحجة (٤/١٧٧)، ووجدت الزجاج في: معانيه (٣/٣٢١) والنحاس في: معانيه (٤/٣١٣) قدّرا صفة (موجود) لشيء في الآية. وانظر ما حكاه التفتازاني في: شرح المقاصد (١/٨٥) عن بعض المعتزلة.

(٤) الكتاب (٢/٣٠٣).

(٥) الكتاب (٢٢/٣١٦) والمقتضب (٤/٤٢١) والأصول (١/٢٩٧) وشرحها أبوعلي في: التعليقة (٢/٥٠) والمنثورة ٥٩.

مسألة

إنْ قلتَ في قولِ أبي عُمر(١): (ما كان أحسنَ زيداً): ما يُنْكَرُ من جَوازِ ذلك على ما ذَهَبَ إليه لما حكاه أبو عثمان عن أبي زيد مِن قولِهم: (ما خَيْرَ اللبنَ لِلمريضِ)(٢) فلَمْ تَدخُل الهمزةُ هنا، فكذلك لا يَدخلُها في (كان) في المسألة؟

قيل: جاز (خَير) هنا كما جاز في قولهم جميعاً: هذا خيرٌ منه، وهذا شرٌّ منه؛ يَدل على أنه في (خير منك) (أفْعَل) أنَّ معناه موجودٌ فيه(٣).

فإن قيل: هلاّ لم تَصْرِف لمّا أردتَ الهمزةَ فتركتَ الصرف، والصرفُ للفظ؟ ألا تَراهم صَرَفوا (زُهيراً) و(سُوَيداً) لزَوالِ لفظِ (أزهَر) و(أسود)، ومِثلُه (ذَلَذل)(٤). فكذلك (ما خيرَ اللبنَ للمريض) حُذِفَ منه الهمزةُ؛ كما حُذِفَت مِن (خيرٌ مِنك) لاجتماعِهما في المعنى، وليس كذلك (كان) فلا يَجب حَملُه عليه.

وأيضاً فإنَّ (أفعَل) لم يُبْنَ من كان الزمانية؛ فيجب أن يُرفَض فيه أيضاً فِعْلُ التعجب؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يَجري مجرَى صاحبِه بدلالةِ (ما خَيْرَ اللبنَ) حملاً على (هو خيرٌ منك).

يَدل على أنَّ الأصل في (خَير) (أفعَلُ) قولُهم: (الأخايِر)؛ وذلك /١٣٩أ في شعرِ جرير(٥).

---

(١) في: البغداديات١٦٧ حكى عن قائل من متقدمي أهل العربية انّ في (كان) ضميراً لما و(أحسن زيدا) خبره، فرتَّب أبوعلي على قوله ان (كان) فعل تعجب وينبغي ان تكون على (أفعل)، ثم يرده أبوعلي ببعض ما جاء هنا مختاراً عليه قول ابن السراج.

(٢) كلمة قالها اعرابي لخلف الأحمر فسمعها أبو زيد ومعناها التعجب، وحكاها أبوعلي في: العضديات٢٦٥، وانظر التهذيب (٧/٥٥٣) واللسان والتاج (خير).

(٣) عقد في: العضديات٢٦٤ مسألة لحذف همزة خير وشر جاء فيها بعض ما ورد هنا، وسيكرره في (١٤٦–ب، ١٧٠–ب).

(٤) الأصل: ذِلْذِل، وصوبته من المصادر المذكورة في التعليق عليه في (٢٥–ب).

(٥) لم أجد في شعر جرير شيئاً من ذلك، ولكن للكميت بيت فيه هذا اللفظ وهو:

يا ابن العقائل للعقا (م) ئل والجحاجحة الأخايرْ

وهو في: الأغاني(١٧/١٤) وشعره محرفاً (١/١٨٩) وانظر أبيات أخرى في: البيان والتبيين (٤/٦٥) وتاريخ دمشق (٩/٢٧٧)، والحماسة المغربية (١/٧٢٤) ومنتهى الطلب لابن ميمون (٩/٨٥). وسيكرر أبو علي ذكر اللفظ منسوباً لجرير في (١٤٦–ب) و(١٧٠–ب).

وفي قولهم: (ما خيرَ اللبنَ للمريض)[١] ضربٌ من الإشكال؛ وهو اعتلالُ عينه[٢] مع فتحه ونَصْبِ المعرفةِ بعده، فيجب أن يكون فعلاً، وإذا كان فعلاً لم يَخْلُ أن يكون (فَعَلَ) أو (أفعَل). فلو كان (أفعَل) لَصَحَّت عينُه؛ نحو: أطوَل منه وأبْيَع منه، ولو كان (فَعَلَ) لَقُلبَ البتَّة ألفاً. وأحسبُه لم يُقْلَب لأنَّ الفعل هنا تَصِحُّ عينُه؛ نحو: ما أطولَه، فلو صُحِّحت هنا لجاءت مخالفةً للكُلّ؛ لأنَّ (فَعَل) مما عينُه معتلةٌ لا يَصِح، فجيء به على لفْظِ (هو خيرٌ منك) لاجتماعِهما في المعنى، وكما اجتَمَعا في حذفِ الهمزة.

ولا يكونُ المرادُ بـ(ما خيرَ اللبنَ) (فَعِلَ) كـ(صَيِدَ البعيرُ)[٣] وكـ(لَيْس)؛ لأنه قد عُدِّي إلى (اللبن)، و(فَعِل) في أكثرِ الأمر لا يَتعدَّى. ولو كان (فَعِل) ثم أريدَت تعديتُه لجاء منقولاً إلى (فَعَلَ) كـ(شَتِرَ وشَتَرتُه)[٤]، وهذا الإشكال إنما هو في (ما خيرَ اللبنَ).

فأمّا (ما شرَّ اللبنَ للمبطون)[٥] فمُدَّغَم كـ(شَدَّ) و(مدَّ). ولو قلت: إنَّ (خَيْرَ) أُجريَ مُجرَى نقيضِه (شرَّ) لكان قولاً؛ أي في إسكانِ عينِه. ولا ينبغي أن يكون (شرَّ) في (ما شرَّ اللبنَ للمبطون) بمنزلة (خيرَ) في سكونِ العين؛ لأنَّ المعنى الذي ذكَرناه في (خيرَ) أنه لو صُحِّحَ لَخَرَج مِن أن يكون /١٣٩ب له نظيرٌ في كلامهم غيرُ موجود؛ ألا تَرى أنَّ (فَعَلَ) مِن هذا الباب يُدغَم؛ نحو: رَدَّ ومَدَّ.

فإن قال قائل: اجعلْه بـمنزلةِ نظيره (خيرَ)، لم يستقم لأنَّ ذلك الـمعنى غيرُ موجود فيه.

---

(١) أعلى (للمريض) علامة التمريض، ولم أجد لها وجهًا إذ العبارة تكررت فيما سبق ولا جديد فيها هنا.

(٢) كتب الناسخ أعلى (اعتلال عينه): كـ صح.، اي كذا بالاصل وهو صحيح.

(٣) أصيب بداء في رأسه فيسمو به ولا يقدر معه ان يلوي عنقه. اللسان

(٤) الشَّتَر الانقطاع، وفي العين انقلاب الجفن وانشقاقه، والفعلان من أمثلة سيبويه (٤/ ٥٧) في اللازم وتعديته.

(٥) تتمة مارواه ابوزيد، وهو في: العضديات.

مسألة

ذو الرمة:

تُعَاليهِ في الأُدْحِيِّ بَيضاً بِقَفْرةٍ كنَجْمِ الثُّريّا لاحَ بينَ السَّحائبِ(١)

أي: تُعاليه في لَحاق الأُدْحيّ، ويَجوزُ أن يكون الظرفُ حالاً من النكرة، ويَجوز أن يكون متعلقاً بقوله: بقَفْرة، وجاز تَقديمُه على (أكُلَّ يومٍ لكَ ثوبٌ)(٢)، ويكون المعنى: إلى بَيضٍ، فلمّا حَذَفَ حرفَ الجرِّ وَصَلَ الفعل.

مسألة

قال سيبويه(٣): (هو كائنُ أخيك) على حدِّ قولك: هو ضاربُ زيدٍ غداً، قال: وهو قولُ الخليل.

موضعُ الإشكالِ من ذلك أنَّ اسمَ الفاعل لا يضافُ إلى الفاعل؛ كما يُضاف المصدرُ إليه، و(الأخ) هو (الكائن)، فكان ينبغي ألاّ يضافَ إليه إلاّ أنه لمّا نَزَلَ منزلةَ الأجنبيِّ إذ نُصِبَ نصْبَه كذلك أضيفَ إليه كما يُضافُ إلى الأجنبيِّ.

وقال في آخرِ الباب(٤): فالناصبُ يكون مبدوءاً به، أو نحو هذا. والناصبُ يَنبغي عندي أن يريدَ به /١٤٠أ/ المفعولَ الأولَ الذي هو فاعلٌ في المعنى، وكذا قولُ أصحابِنا: إنَّ الاختيارَ تقديمُ ذلك إلا أنه قُدِّمَ في نحو:

مُدْخِلَ الظِّلِّ رأسَهُ(٥)

الثاني لَمّا كان يَقعُ مِن الفَصْلِ بين المضافِ والمضاف إليه.

---

(١) من الطويل، وهو لذي الرمة في: ديوانه٢١٩، وفي تخريجه الأنواء لابن قتيبة ص٢٨، والأزمنة والأمكنة (١/١٨٥)، تعاليه: من المعالاة أي السرعة والمسابقة، الادحي: موضع بيض النعامة، وهو يصف ظَليماً وانثاه، وشبَّه البيض في بياضه بنجم الثريا. وفي الأصل تغاليه بالمعجمة، وهو تصحيف لا يناسبه الشرح.

(٢) يريد: على قياس هذا المثال الذي تقدم فيه الظرف على عامله، وانظر التعليق في (٧٥-أ).

(٣) الكتاب (١/١٦٦).

(٤) هو في آخر الباب الذي يليه (١/١٨١) وتوجيه أبي علي مطابق لتوجيه السيرافي في: شرحه (٤/٧٨) في الإشكال نفسه.

(٥) جزء من بيت تقدَّم في (٨٣-أ)، وروايته هناك تاماً:

ترى الثور مدخل الظل رأسه وسائره بادٍ إلى الشمس أكتعُ

ولعلَّ هشاماً(١) في قولِه: إنَّ الناصبَ للمفعول الفاعلُ دونَ الفعلِ، تَعلَّقَ بهذا الموضع أو تأوَّله، وليس يَنبغي ذلك لأنَّ مَذهبَه(٢) عندنا على خلافِ ذلك.

أخبَرَني أبو بكر الميموني(٣) قال: سأل رجُلٌ عبدَ الله بنَ جعفر(٤): أتَروي كتابَ ابنِ قتيبة؟ فقال: لا وما رويتُه، قال: ثم رأيتُه بعد ذلك بأشهُرٍ يَرويه عنه.

حسّان:

فلا تَذكُروا كَعباً إذا ما نَسَبتُمُ ... وهل مِن أديمٍ ليس فيه أكارِعُهْ(٥)

قال سيبويه(٦): أزَيداً لستَ مثلَه؟ وهذا قولُ الخليل. قال(٧): وتقول: ما أحسنَ عبدَالله وزيدٌ قد رأيتُه، فلم يُجزِ في (زيد) النصبَ على الحمْلِ على (أحسَنَ) كما يُجيز(٨)

(١) قوله مع الأقوال الأخرى في هذه المسألة الخلافية في: الإنصاف٧٨، ورسائل ابن السيد١٦٢، والتبيين٢٦٣، وشرح الرضي (١/٣٣٥) والمقاصد الشافية (٣/١٣١).

(٢) أي مذهب سيبويه.

(٣) أحمد بن علي أبو بكر الميموني البرزندي النحوي الشافعي من المعتزلة النحويين. معجم الأدباء٣٦٩

(٤) في الهامش بخط الناسخ: كـ: يعني قُدامة الكاتب، والمقصود بالتعليق هو الرجل السائل، إذ لا يمكن أن يسمي المسؤول عبد الله ثم يجعله قدامة ولو اتفقا في الأب، وقدامة هو ابن جعفر بن قدامة الكاتب أبو الفرج أحد البلغاء والفلاسفة الفضلاء أدرك ثعلباً والمبرد وابن قتيبة، انظر الفهرست٢٠٩، ومعجم الأدباء٢٢٣٥، وعبد الله بن جعفر هو ابن درستويه الذي تقدمت ترجمته في (٧٦-ب)، وذكر الخطيب في: تاريخ بغداد (٩/٤٢٨) أنه رُوي أنه حدَّث بما لم يَسمع وأنهم ضعَّفوه غير أنه ردَّ ذلك ووثَّق ابن درستويه، ومرَّ بك في (٧٦-ب) قولُ ابن جني أنّ غرض أبي علي في الرواية عن ابن درستويه إراءة ضعفه، ولعلَّ كتاب ابن قتيبة المقصود هنا هو الأشربة الذي يرويه ابن درستويه عن مؤلفه على ما جاء في سنده ص٢٥.

(٥) من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في: ديوانه (١/١٣١) ومستدرك الحاكم (٤/٣٨٧) والأكارع: قوائم الدابة، وكعب هم بنو كعب بن الخزرج الملقب بظفر، والبيت في هجاء طعمة بن أبيرق الظفري، فأراد حسان أن يمنعه من الفخر بالانتساب إلى كعب بأنه لا يخلو أديم من أكارع وهي مما يُسترذَل، ويُروى: نُسيتم، وله وجه.

(٦) الكتاب (١/١٠٢) وقد أنكر بعض النحويين عليه تقديم خبر ليس عليها، وانظر الرد في: شرح السيرافي (١٦٥/٣)

(٧) الكتاب (١/٩٦) ولفظه: قد رأيناه.

(٨) الكتاب (١/٩١) ولفظ المثال: عمرو لقيتُه وزيد كلّمته، وأبوعلي في: التعليقة (١/١٢٣) والعضديات٧٨ يذكر الرفع والنصب وربما اختار النصب، وانظر اعتراض الأخفش والزيادي ورد أبي علي في: البصريات٢١١، والمسألة في: شرح السيرافي (٣/١٣٠) وقول الأخفش والمبرد في: الانتصار٥٩

- إذا قال: زيدٌ ضربتُه وعمروٌ أكرمتُه - النصبَ[1] مستحسناً له لتَشاكُلِ الجملتَين.

فيقال: هلاّ استجاز النصبَ على العطفِ على (أحسَنَ) وجعلَ (أحسن) بمنزلةِ (ضربتُه)؛ كما جَعَل (لستُ) بمنزلةِ (ضربتُ) في قولك: أزَيداً لستَ مثلَه؟ كما تَقول: أزيداً ضربتَ / ١٤٠ب أخاه؟[2] والجواب في ذلك[3]: [بيّض].

قال يعقوبُ[4] في كتابه في التثنية نحو: العُمَرَين والقَمَرَين يقولُ: ابتعتُها بِدَيْنَين؛ يقول: بعضُها بثَمَن وبعضُها بثَمنٍ آخَر.

مسألة

بَلَغَني أنَّ أبا الحسن عليَّ بنَ سليمانَ قال في قولِ الشاعر:

زَجرْتَ بها ليلَةً كُلَّها[5]

إنَّ (كلَّها) محمولٌ على موضعِ (بها)؛ لأنه في موضعِ نَصْبٍ، وأنه ليس كما يقول البغداذيون: إنه تأكيدٌ لـ(ليلة) النكرة.

ومثلُ هذا عند البغداذيين قولُه:

عَدَانِي أنْ أزورَكَ أنَّ بَهْمِي ... عَجَايا كُلُّها إلاّ قليلا[6]

---

(١) انظر الإيضاح٧٦

(٢) الكتاب (١/١٠٢) ولفظه: أزيداً لقيتَ أخاه؟

(٣) في: التعليقة (١/١٢٥) علّلَ الرفع بقُرب فعل التعجب من الأسماء. وانظر جواب السيرافي في: شرحه (٣/١٤٤).

(٤) إصلاح المنطق٣٩٩، واللفظ محرَّف في المطبوع: ابتعتُ الغنم اليَدَين، ولابن السكيت كتاب في المثنّى مفقود، وسيعيد أبوعلي النص في (١٥٢-ب) مسمّياً الكتاب (في المثنى).

(٥) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

فجئتَ به مُؤْيِداً خَنْفَقِيقا

وهو لشُيَم بن خويلد الفزاري في: البيان والتبيين (١/١٨١) والحيوان (٣/٨٢) واللسان (خفق) وبلا نسبة في: غريب ابن سلام (٤/٣٣٦) وجمهرة الأمثال (١/١٦٤) ومجمع الأمثال (١/١٠٩) والإنصاف٤٥٣، والمخصص (٢/٨٩) والجمهرة٦٨٦، ١٢١٩، والتهذيب (٧/١٢٢، ٦٣٣) والصحاح (خفق)، وزجَر: وَلَدَ، ويقال للداهية: مؤيد وخنفقيق، والمعنى على الهزء بالمخاطب: ولدت الراي ليلة كلها فجئت بداهية. وفي الأصل: زحرت بالمهملة وهو تحريف، ويروى: مؤدنا = مؤيدا وهو ناقص الخَلق. والبيت من شواهد الكوفيين على جواز توكيد النكرة توكيداً معنويا ويمنعه البصريون.

(٦) من الوافر، وذكر البكريُّ في: السمط (١/٣٤٢) أنه رآه منسوباً لأرطاة بن سهية المري، وخلا منه شعره في=

مسألة

مَن قال(١) في تحقيرِ (حُبَارَى): حُبَيِّرة، فقد أساء، وذلك أنه لا يَخلو من أن يكون تَحقيراً للاسم وفيه التاءُ أو لا تاءَ فيه؛ فبَيِّنٌ أنَّ (حُبارَى) لا تاءَ فيه، فلا تَثبُت في التحقيرِ من حيث لم تَكن في التكبير، وإذا لم تكن فيها وحَذفتَ الألفَ بَقِي الباقي كـ(عَناق)، و(عَناق) لا تَلحقُه التاءُ في تحقيره.

ووجْهُ قولِ أبي [عمرو](٢) أنه لمّا حَذَفَ الألفَ عَوَّض منها التاءَ، ولم تُحذَف /١٤١أ لحِركتِها.

مسألة

قولُهم: (ذانِ)(٣) و(تانِ) يَدُلُّ على أنَّ حرفَ التثنية لا يَجري مجرَى تاءِ التأنيث؛ إذ الكلمةُ مبنيَّةٌ عليه؛ فلهذا قلتَ في (دجاجة)(٤) عَلماً: دُجَيِّجَة، وأجريتَ التاءَ مُجرَى (دَرَابَ جِرْد)(٥) في الانفصال، وقلتَ في (ظَرِيفان) و(ظَرِيفُون) عَلَمَين: ظُرَيْفان وظُرَيْفُون(٦).

= المورد، والبيت بلا نسبة في: أمالي القالي (١/١١٤) والأنوار للشمشاطي ٢٥٠، وعمدة الحافظ ٥٦٦، والصحاح (عجي) والجمهرة ١٠٤٣، والمقاييس (٤/٢٤٣) واللسان (بهم، عجي، عدا) وحكى في الثاني انّ ثعلباً ذكره في نوادره أي أماليه ولم اجده في المطبوع، وانشده أبوعلي في: الحجة (٣/٢٠٧) لجمع عجي على عجايا، ونسبه للنمر في: البغداديات ٤٤٩ حيث عقد له مسألة رد فيها احتجاج الكوفيين (ولم يُسمِّهم) به لجواز توكيد النكرة معنوياً. عداني: عاقني، البهم: صغار المعز، عجايا: في البغداديات: قال أبوزيد: العَجي فصيلٌ وهو الذي ماتت أمه فصاحبُه يُرضعه ويقوم عليه، وفي المخصص (٧/١٣٨) عن أبي علي انّ الشاعر استعاره للغنم.

(١) هو قول أبي عمرو بن العلاء حكاه عنه سيبويه (٣/٤٣٧، ٤٨٢) وعلله بما سيذكره أبوعلي هنا وذكره في: البصريات ٢٩٦، وأخذ أبوعلي في: مسالة تصغير (حبارى) بقولي سيبويه حُبَيِّر وحُبَيْرَى في: التكملة ٢٠٠ والتعليقة (٣/٢٧٦) وانظر شرح الكافية للرضي (٣/٣٢٩) وشرحه للشافية (١/٢٤٤).

(٢) الأصل: عُمر، وهو تحريف يظهر من التخريج السابق.

(٣) سبق له الكلام في (ذان) والتعليق عليه في (٧٥-ب، ١١٣-ب، ١٢٥-أ)

(٤) كذا قوله في ما خُتم بتاء التأنيث في: التكملة ٢٠٠، وهو من سيبويه (٣/٢٢٠، ٤٤٣)

(٥) أي بتصغير دراب فقط كتصغير المضاف، وسلف التعليق عليها في (٩-ب)

(٦) الأصل: ظُرَيِّفان وظُرَيِّفون بالتشديد، وهو تصحيف لأنّ التشديد إنما يقع فيهما غير عَلمين، أما إذا كانا عَلمين فيُخفَّفان كما نص أبوعلي في: التعليقة (٣/٢٨٦) في: شرحه المفصَّل لكلام سيبويه (٣/٤٤٢)، وبالتخفيف يَظهر الفرق بين تاء التأنيث وحرف التثنية.

فإنْ قلتَ: فإنَّ ألِفَ التثنية مُرادةٌ(١)، فإنها على قولِنا: ليستْ تَثنيةَ ذلك الواحد؛ على أنها لو كانتِ مرادةً لـمَا امتَنَعَ الاسمُ مِن أن يكون على حرفٍ واحد.

فأمّا (شاة) و(شِيَة) فعَلَى حرفَين، وهذا كـ(فُوك) و(ذُو مالٍ)، فكما أنَّ المضافَ إليه منفصلٌ، فكذلك التاءُ في (شاة) و(شِيَة) في تقديرِ الانفصال، فقد بانَ أنّ التثنيةَ أشَدُّ اتصالاً.

[ع: يؤنِسُ بذلك أيضاً: (مِذْرَوَان) و«عقَلْتُه بِثِنايَيْنِ»(٢) و:

مَقْتَوِينا(٣)

و«خُطُوَات»(٤)، واستَمرَّ له نحوُ: سِدِرات، وبِضِدِّه(٥): تَرْقُوَة(٦) وقَمَحْدُوَة وبابُهما].

---

(١) في ذان وتان.

(٢) انظر ما سلف في (١٠٣-ب) وعرض لهما ابن جني في: سر الصناعة٧٠٩، والمنصف (١٣٣/٢).

(٣) آخر بيت من الوافر، وهو بتمامه:

تهدَّدْنا وأوعِدْنا رويداً متى كُنّا لأمِّكَ مَقتوينا

وهو لعمرو بن كلثوم في: ديوانه٦٣، ونوادر أبي زيد٥٠٢، والخزانة (٢٩٩/٧) وشرح شواهد الإيضاح ٢٩٢ وإيضاح الشواهد٤٠٩، وانشده أبوعلي في: الشعر١٥٢، والبغداديات٥٧٥، والبصريات٦٩٠، والعضديات١٠٣، والتكملة٤٤ فتكلّم في (مقتوين) مفصلاً وموجزاً على الاختلاف فيما بينها فأجاز فيها ثلاثة أوجه ذكرها سيبويه (٤١٠/٣) مختصرة وشرحها في: الحلبيات٣٤١ والتعليقة (٢٥٠/٣) وكذلك فعل ابن جني في (مقتوين) في: سر الصناعة٧٠٩، والمنصف (١٣٣/٢) والخصائص (٣٠٥/٢) والوجه المراد هنا أنّ (مقتوين) بُنيت على الجمع من أول أمرها ولم يُنطق لها بواحد؛ كما أن ثنايين ومذروين صيغا على حد التثنية ابتداء.

(٤) جاءت في غير موضع في القرآن وأولها سورة البقرة: (١٦٨) وقال ابن جني في: المحتسب (٥٨/١): ألا ترى أنّ الألف والتاء تُبنَى الكلمة عليهما وليستا في: حكم المنفصل؟ يَدلك على ذلك صحةُ الواو في خُطُوات وكُسُوات، ولو كانت الألف والتاء في ذلك في حكم المنفصل لوجب إعلال الواو لأنها لام وقبلها ضمة، فعليه قلت: خُطُوات لأنه مبني على التأنيث. وأشار إليه في: الخصائص (١٨٦/٣) وهو مأخوذ من كلام أبي علي في: الحجة (٢٦٦/٢) والتعليقة (١٢٧/٤) والتكملة١٥٦ وانظر الكتاب (٢٩٢/٤، ٤١٠-٤١١) وسر الصناعة٦١٦

(٥) أي ما يدل علياتصال تاء التانيث بالكلمة لأنها بُنيت أول أمرها على تاء التانيث فاحتملوا لها تصحيح الواو في مثل ترقوة، وقاله أبوعلي في: البصريات٨٧٠، والحلبيات٣٤١، وأصله في: الكتاب (٢٩٢/٤، ٣٨٥، ٤١٠) وشرحه ابن جني في: السر٦١٦

(٦) مُقدَّم الحلْق في أعلى الصدر، والقمحدوة: الهَنَة الناشزة فوق القفا وأعلى القَذال خلف الأذنين.

مسألة

مِن الدلالة على أنَّ الضمير في اسمِ الفاعل لا يُعتَدُّ به إضافةُ اسمِ الفاعل، ولو اعتُدَّ بما فيه لم يجُز؛ كما لا تُضيفُ الفعلَ وفيه الضمير؛ وهذا يَدل / ١٤١ب على ضَعف جعْلِ الفعلِ المفسِّرِ تفسيراً لِفعلٍ آخَر في نحو: أزيدٌ أخوه تضربُه؟(١)؛ ألا تَرى أنَّ مَن قال: زيداً ضرَبْتُه(٢)، قال هنا: أخاه تَضربُه، على نصْبِ (الأخ) بمضمر؛ فكأنه قال: أزيدٌ تَضربُ أخاه تَضربُه؟ فإذا أظهَرَ لَزِمه أن يَنصب (زيداً) كما يَنصبه إذا قال: أزيداً تَضرب أخاه؛ كأنه قال: أتَضربُ زيداً تَضربُ أخاه، فيَلزمُه أن يَجعل الذي نَصَبَ (الأخ) المضمَرَ تفسيراً للمضمَر الذي نَصَبَ (زيداً)، فإذا فَعَل ذلك جَعَل هذا المُضمَرَ تفسيراً للمضمَر الأول، ولا ينبغي أن يكون كذلك؛ لأنَّ هذا الفعل لم يُستعمَل مُظهَراً، وإذا كان كذلك لم يكن له مِن التصرُّف ما لِغَيره مِن الأفعال المظهَرة، فكما لا يُعطَف عليه كذلك ينبغي أن لا يُجعَل مفسِّراً.

وهذا عندي وجْهُ قولِ أبي بكر؛ لأنه كان يقول: إنه يَكرهُ أن يُفسِّر المضمَرَ بمضمَر. وقد أجازه أبو الحسن(٣) واحتجَّ لإجازتِه في الكتاب.

مسألة

أعَلُّوا (مَعيشَة)(٤) لِشَبَهِها وَزْناً بالفعل، فلمّا كَسَّروا ـ فزَال شَبَهُ الفعل لفظاً ومعنى؛ لأنَّ التكسير مما لا يَلحق الفعلَ ـ صَحَّحوا فقالوا: مَعَايِش، فهذا يُوحِش مِن إعمالِ قوله:

(١) من مسائل سيبويه (١/١٠٥).

(٢) تقدَّم التعليق عليه في (٧٣-أ).

(٣) هامش الكتاب (١/١٠٥) وشرح السيرافي (٣/١٧٨-١٨١) وفيه قول أبي بكر غير منسوب لأحد، وانظر شرح عيون كتاب سيبويه٧٤، والتذييل (٦/٣٥٤)

(٤) جمْعُ معيشة على معايش ومنْعُ معائش قول البصريين أخذ به أبوعلي في كتبه إلا الحجة التي حمل فيها الهمز على التوهم. انظر الحجة (٣/٧) والإغفال (٢/٢٣٤) والتعليقة (٥/٣٩) والتكملة٢٥٨، والحلبيات٥٢، والبغداديات٢٤٧، والبصريات٦٥٥، والمسألة في: الكتاب (٤/٣٥٥) ومصادرها في: هامش معجم الخطيب (٣/٨).

قَوَاطِناً مَكّةَ(١)

ونحوِه شيئاً.

وكذلك أيضاً لم يُعْمِلوا /١٤٢أ اسمَ الفاعل مصغَّراً لِبُعْدِه بذلك عن الفعل؛ إلاّ أنَّ (فَوَاعِل) أُجْرِي مجرَى (فاعِلِين) و(فاعِلات) فأُعْمِل كما أُعْمِلن.

فإنْ قيل: هلاّ أعملتَه مع التحقير وحملتَ على المعنى كما فعلتَ في التكسير؟ فساقطٌ لأنك إنْ أعملتَه لم يَخْلُ أن تُعمِلَه لفظًا أو معنى؛ فاللفظ قد زال، والمعنى يَمنعُ أيضاً لأنه كالوصف فيه، فكما لا يُعمِلُه موصوفاً كذلك لا تُعمِله مُحقَّراً.

وإعمالُ (فَعَّال)(٢) أشبهُ مِن (فَوَاعِل)؛ لأنه لا تَكسيرَ فيه، وضارَعَ بتكثيرِه بابَ (مُفْعِلٌ).

مسألة

إذا نَزَّلتَ (إذا) منزلةَ المجازاة في قولك: (زيدٌ إذا أتاني أَضرِبُ) قال سيبويه(٣): لم يُعْمِله في (زيد) كما أنه إذا كان جزاءً لم يُعمِله في (زيد). واعتَرَضَ أبو إسحاق وأبو بكر في هذا الموضع فزَعَمَا أنَّ ذلك لا يَجوز؛ لأنه يَصيرُ الزمانُ فيه خَبراً عن الجثَّة.

فإن قيل: هلاّ جازَ هذا كما جاز مع الشرط والجزاء؛ نحو: زيدٌ إنْ تأتِني أضربْ. فإنَّ (إذا) في هذا الموضع لا يَنزل منزلة الجزاء؛ لأنه ظرفٌ، وليس (إنْ) كذلك، ولا بُدَّ له من عاملٍ فيه، وذلك الفعلُ لا يخلو أن يكون الشرطَ أو /١٤٢ب الجزاءَ أو فعلاً ثالثاً، فلا

(١) بعض بيت من الرجز، وهو بتمامه:

قواطناً مكةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي

وقد يُروى: أوالفاً، وهو للعجاج في: ديوانه (١/٤٥٣) والكتاب (١/٢٦، ١١٠) وما ينصرف٦٩، والأصول (٣/٤٥٨) والمحتسب (١/٧٨) وبلا نسبة في: سر الصناعة٧٢١، والعين (٨/٣٣٦) وانشده ابوعلي في: العسكريات١٦٧ على توجيه الحذف في (الحمي) وهو يريد الحمام، وإعمال اسم الفاعل المجموع (أوالفا) هو قول سيبويه، وانظر تعليل ابي علي لإعمال اسم الفاعل في: الإيضاح١٧١

(٢) بعكس قول سيبويه الذي جعل فواعل الأصل وفُعّالاً بمنزلته.

(٣) الكتاب (١/١٣٥) وحكى ابوعلي في المسألة في: البغداديات٤٥٥-٤٥٧ وقرر انّ (إذا) لا عامل فيه حاكياً ذلك عن أبي بكر وأبي إسحاق في اعتراضهما على سيبويه، وانظر توجيه السيرافي في: شرحه (٣/٢٨١)، في الأصل: أضربْ بالجزم، وهو خطأ.

يَنصبه الأولُ لأنه مضاف إليه، ولا الثاني لأنه لا يَجوز فيه التقديم؛ ولأنه كان يَعمل أيضاً في الاسم المرفوع فيَنصبه.

وإنما وضَعَ[(١)] المسألةَ على رفْعِ (زيد)، وسوَّى أيضاً بين أن يَجعل الفعلَ الذي هو جوابٌ بضمير وبين أن لا يَشغلَه بضمير، وإن كان الأحسنُ أن لا يُشغَل، وسوَّى بين أن لا يَعمل في (زيد) كما لا يَعمل في (إذا)، فكما لا يَعمل في (زيد) كذلك لا يَعمل في (إذا) إذا كان غيرَ مشتغلٍ بالضمير، فلا بُدَّ إذاً مِن عاملٍ في (إذا) فَلْيَكُن الحدوثُ والكونُ ونحوُ ذلك؛ كقولنا: القتالُ يوم الجمعة[(٢)]. فإذا كان الأمرُ كذلك كان التقديرُ: زيدٌ ثابتٌ إذا جاءني أضربُ، أو نحو ذلك، فيَصير ظرفُ الزمان خبراً عن الجثة.

فهذه أوجُهُ طعنِهما في هذه المسألة عندي.

المسألة

يَجوز (زيداً لن أضربَ) و(زيداً لم أضربْ)[(٣)]، ولا يَجوز (زيداً إن تَضربْ أضربْ)[(٤)].

وجاز في (لن) وإنْ كان الفعلُ بعد (لن) لا يجوز تقديمُه عليها؛ كما لا يَجوز تقديمُ الفعل الذي بعد (إنْ) للجزاء؛ لأنَّ (لن) نفيُ (سأفعل)، فكما جاز (زيداً ساضربُ) جاز أيضاً (زيداً لن أضربَ)، وجاز (زيداً ساضربُ) /١٤٣أ/ لأنَّ السين وسوف بمنزلة حرفِ المضارَعة؛ يَدل على ذلك قولُه: ﴿ولَسَوفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرضَى﴾[(٥)] فجَرَى هذا مجرَى (لَتَفعَلَنَّ)، ومِن ثَمَّ ارتفَع المضارعُ بعْدَه لأنه لو لم يَكن معه كالشيء الواحد لم يَقَع المضارعُ موقعَ الاسمِ مِن حيث لا يَقعُ الاسمُ بعد (سوف).

وليس الأمرُ هكذا، لكنِ السينُ مع المثال واقعٌ موقعَ الاسم؛ فلذلك ارتفع.

---

(١) أي سيبويه.

(٢) كأنك قلت: القتال مستقرٌ يومَ الجمعة، والمثال في: الكتاب (١ /٤١٨) والمقتضب (٤ /١٣٣، ١٧٢، ٣٢٩) والأصول (٤ /١٣٣،١٧٢،٣٢٩) والعسكرية٨٦ والتعليقة (١ /٢١٥)

(٣) الكتاب (١ /١٣٥) والأصول (٢ /١٤٧) وسر الصناعة٣٠٦، وبعض قوله هنا موجز في: التعليقة (١ /١٣٢).

(٤) الكتاب (١ /١٣٦) والمقتضب (٢ /٦٨) والأصول (٢ /٢٣٦) والسيرافي (٣ /٢٨٥)

(٥) سورة الضحى: (٥)، ومشابهة لسوف بلام لتفعل هو قول المازني في (٤٤–ب) وانظر (٨٩–أ).

والنفيُ يَجري مجرَى الإيجاب كما جَرَى مجراه في أنْ لم يَتلقَّ القَسَمَ بـ(لن)؛ إذ لم يُتَلقَّ بالسين، وصار بمنزلة (لم) من حيث كان نفياً لـ(فَعَلَ)؛ كما كان (لن) كذلك، وإن شئت قلت: أُجرِيَ (لم) مجرى (فَعَلَ)، فكما تقول: زيداً ضربتُ، كذلك تقول: زيداً لم أضرب.

و(زيداً لا أضربُ) أبعدُ في الجواز من (زيداً لن أضرِبَ)؛ ألا ترى أنَّ (لا) نفيُ ما أُوجِبَ بالقَسم(١)، وليس (لن) تَنفي ما أُوجِبَ بالقَسم كما كان (لا) كذلك.

و(زيداً لأضرِبَنَّ)(٢) منصوصٌ على امتناعه من الجواز، فجوابُه ونفْيُه ينبغي أن يكون على قياسه، فإن وُجِدَ شيءٌ من هذا منتصباً لم يَكسِر هذا القياسَ، بل يكون على قوله: ﴿ يومَ يَرَوْنَ الملائكةَ لا بُشْرَى يومَئذٍ لِلمُجْرِمِينَ ﴾(٣).

و(زيداً ما أضرِبُ) أمْثَلُ مِن (زيداً لا أضرِبُ) /١٤٣ب لأنه نَفْيُ فِعلِ الحال(٤)، وفِعلُ الحال لا يَدخل عليه اللامُ التي تَختص بالفعل(٥)؛ نحو: لأفعلَنَّ، فكما يَعمل فِعلُ الحال فيما قَبْلَه كذلك يَعملُ ما هو نَفْيُه.

مسألة

مِن اختصاص فِعلِ الحال بَشَبَهِ الاسم(٦) أنَّ عواملَ الفعلِ لا تَدخُلُه(٧) مع كونه

(١) الكتاب (٣/١١٧): وإذا قال: لَيفعلنَّ فنفيُه لا يفعل....

(٢) انظر: البحر (٢/٥٣٤، ٥/٤٧٨، ٦/٣٧٥) والخزانة (٧/١٢٨)

(٣) سورة الفرقان: (٢٢)، في: الحجة (٤/٤٦): "فقوله (يوم يرون الملائكة) متعلق بما دلَّ عليه هذا الكلامُ من قوله: يحزنون، ولا يتعلق بشيء مما بعد (لا) من قوله (لا بشرى يومئذ للمجرمين)". وعليه قوله في: الشعر٢٥٣، ٣٠٥، ٤٠٣، ٥٢٢، والبغداديات ٣٤٧، والشيرازيات ٤٧٦، والحلبيات ١٩٥، ٢٨١، والإغفال (١/٢٧٧) والعسكرية٢١١، والحجة (١/٢٩، ٣٤، ٤/٣٠٣، ٣٤٣، ٦/١٥٧) وأصله في: معاني الفراء (٢/٢٦٦) ومعاني الزجاج (٤/٦٣) وفيه تحريف، وانظر إعراب النحاس (٣/١٥٦).

(٤) قال الشاطبي في: المقاصد (٢/١٦٦) إنَّ أباعلي في إجازته التقدم على (ما) نحا نحو الكوفيين.

(٥) انظر تفريقه بين اللام التي تدخل والتي لا تدخل في: البغداديات١٠٦، والتعليقة (٢/٢١٥).

(٦) انظر في: العسكرية ٢٥١، والبغداديات١٠٣ المسألة التي عقدها لشرح المشابهة بينهما.

(٧) قال ابن أبي الربيع في: الكافي ١٠٤في شرحه كلام أبي علي: النواصب والجوازم كلها ما عدا لم ولمّا لا تدخل على فعل الحال إلا أن يكون مستقبلا. وقال أبوعلي في: الإيضاح٣٢٠: النواصب لا يعملن في: فعل الحال.

معْرَباً، فدخَلَته لامُ الابتداء لذلك، ولم تَدخل المستقبلَ(١) لِتَعَرِّيه مِن الشَّبَه الذي ذكَرْنا بدخولِ عواملِ الأفعالِ عليه.

مسألة

لم يُبْنَ الماضي على الضم(٢)؛ لأنَّ فِعلَ الحال لا يكون إلاّ مرفوعاً لشَبَهِه الاسمَ، فصار الضمُّ أقعدَ في الفعل في شَبَهِ الاسم، وليس النصبُ كذلك؛ لأنه أخُو الجزمِ في بُعْدِهما عن فِعْلِ الحالِ المشابِهِ للاسم، فعُدِل عن الضم في الماضي إلى النصب لذلك.

مسألة

إضافةُ اسمِ الفاعل إلى الحال لم نَعْلَمه جاء في شيء، فلا نَراه جائزاً؛ يؤكِّد هذا أنَّ الحالَ كالظرْف، فكما أنَّ الظرفَ لا يُضافُ إليه وهو على ظرفيَّته، كذلك لا يُضاف إلى الحال.

فإن قيل: هلاّ أضفتَ /١٤٤أ إلى الحال؛ كما أضفتَ إلى الظرف حين أخرجتَه من الظرفيَّة لفظاً والمعنى قائمٌ؛ لأنَّ إخراجك الظرفَ مِن الظرفية لفظاً لا يفارِقُ به معنى الظرف، وأنت لو أضفتَ اسم الفاعل إلى الحال التبَسَ ذلك بالمفعول به، ولا يَمتنع إضافةُ اسمِ الفاعل إلى ظروف المكان قياساً على ظروف الزمان.

ولو قيل: إنه أجدرُ بذلك مِن الزمان مِن حيث أشبَهَ الاسمَ الذي حقيقةُ الإضافة أن تكون إليه لكان قولاً. ولا نخافُ لَبساً في ذلك كما خِفْته في الحال؛ لأنَّ الظروف معلومةٌ مميَّزَة مما هو غيرُ ظروف؛ ألا ترى أنَّ الظروف منها ما كان مُبهَماً، وهذه حالٌ منه معلومةٌ بَعْدَ الإضافة عِلْمَها قبل الإضافة.

مسألة

قولُك: (هذا رَجُلٌ ظريفٌ كاتبٌ) الضميرُ في (كاتب) يعودُ على الموصوف لا على الصفة؛ وذلك أنَّ الصفة على ضربَين:

أحدهما: ما هو باقٍ على كونه وصفاً.

والآخَر: منقولٌ نحو: عبْد وصاحب.

(١) يريد صيغة (يفعل) إذا خلصت للمستقبل.

(٢) كذا يقول أبوعلي في: الإيضاح٦١، فهو لا يُبنى عنده إلا على الفتح.

وإذا ذُكِر الموصوفُ مع الصفة لم يَجُز أن يكون في قِسْم (عَبْد) ونحوه، فتُضَمَّنُ الثانيةَ الضميرَ كما يَتضمنُه الأول لِكَوْن الموصوف معه.

/ ١٤٤ب فأمّا (عَبْد) ونحوه فينبغي أن يخلو من ضميرِ الموصوف؛ لأنه لم يُذْكَر معه فصارت هي بمنزلةِ الموصوف، فأشْبَهَ ما كان مِن الأفعال فجُعِلَ اسماً نحو: يزيد، وعلى هذا كُسِّر تكسيرَ الأسماء؛ نحو: الأباطِح والأجارِع، وعَبْد وعَبيد مثل: كَلْب وكَليب[١].

والبابُ الآخَر على كونِه صفةً، فلا بُدَّ فيه مِن ضمير.

والذي كان يقوله أبو بكر في هذا أنَّ الصفةَ الثانيةَ كُلّها صفةٌ للمجموع، وينبغي أن يُريد به المعنى؛ أي أنَّ الموصوف مع الصفة الأولى قد اختُصَّ فصارت الصفةُ الثانية كأنها صفةٌ للمجموع في بابِ التخصيص لا في بابِ الضمير؛ ألا تَرى أنه لا يجوز أن تَتضمَّن الصفةُ الثانية الضميرَ مِن ضميرِ الموصوف وضمير الصفة، ولا ضميرَ موصوفاً بالصفة الثانية.

ابنُ دُريد:

والليلُ مِن جُنْدِ الهوَى لكنَّه عَونٌ عليه لِغَفْلَةِ الرُّقَباءِ[٢]

مسألة

مما يَدلُّ على سَوْغِ حذْفِ المضاف إذا لم يُلْبِس قولُهم: (اجتمعَتْ أهلُ اليَمامة)[٣]، فَتَرْكُ الاعتدادِ بـ(الأهل) يَشهد بما قلنا؛ ألا تَرى إلى التأنيث / ١٤٥أ في (اجتمعَتْ) لمّا كثُر (اجتمعت اليمامة)[٤] فاعادُوا (الأهل) لم يَحفِلوا به أُنْساً بحذفِه، فقدَّروا فيه إذ عاد الإقحام[٥].

---

(١) الكليب جماعةُ الكلاب.

(٢) من الكامل ولم أجده، ولابن دريد في: أمالي القالي (١/٢٢٧) بيتان على الروي والبحر أنفسهما.

(٣) أصل المسألة في: الكتاب (١/٥٣) وكررها أبوعلي في: الحجة (٤/٣٩٠) وأخذها عنه ابن جني في: الخصائص (١/٣٠٩)

(٤) أي كثر استعمالها.

(٥) أعلى (إذ) و(الإقحام) كتب الناسخ: صح.

وكذلك قولُ الفقهاء في الكناية الرَّجعيَّة (أنت واحدةٌ)(١): إنما الأصل: ذاتُ تطليقة واحدة، فحُذِفَ المضافُ وتُرِك استعمالُه كما تُرِك استعمالُ (أهل) فيما ذكَرْنا، ثم أُقيمت الصفةُ مقامَ الموصوف لِكثرته في الكلام، فعُلِم أنه ليس الغرضُ الإخبارَ عن المرأة بأنها واحدةٌ ليست ثِنْتَين ولا أكثرَ من ذلك، فأوقعُوا بهذا الكلامِ واحدةً رجعيةً دونَ البائنة؛ إذ ليس لدخولِ البينونةِ مدخَلٌ إلى هذا اللفظ ولا مَساغ.

مسألة

الكَونُ(٢) المشتقُّ منه (كان) المجرَّدةُ مِن الحَدَث مَصدرٌ عبارةٌ عن الحَدَث، وليس لذلك المثالِ مَصدرٌ، وينبغي أن لا تَتعدَّى (كان) المجرَّدة مِن الحَدث إلى المصدر في القياس؛ لأنَّ الفعل إنما يَتعدَّى إلى ما فيه دلالةٌ عليه، ولا دلالةَ في هذه الأمثلة المجرَّدةِ على الأحداث؛ فلذلك لا تَجِد شيئاً منه في كلامِهم مُعدًّى إلى مَصدر.

ولو وُجِدَ شيءٌ مِن ذلك لم يَعترض على ما قُلنا؛ لأنه يَجوز أن يَنتصب بالمثال الآخَر /١٤٥ب الدالِّ على الحَدَث؛ لدلالةِ هذا المجرَّدِ مِن الحدَث عليه مِن حيث اجتمعا في لفظةٍ واحدة؛ ولأنَّ دلالتَه على الحَدَث مِن طريقِ اجتماعِهما في اللفظ لا يَكون أنقصَ مِن دلالةِ الحال عليه.

ويَدل على أنَّ أصْلَ هذه المجرَّدة مِن الحَدَث أن تَدُل على الحدث أنّا لا نَعلم شيئاً منها إلاّ وقد استُعْمِل دالاًّ على الحَدَث.

وقد جاء تَعدِّيها إلى المفعول معه؛ قال:

فآليتُ لا أنفكُّ أحذُو قصيدةً ... تَكونُ وإيّاها بها مَثَلاً بَعْدي(٣)

(١) انظر اختلافهم في العبارة في: مبسوط السرخسي (٦/٧٥) وبدائع الكاشاني (٣/١٠٥) وما حكاه أبوعلي قول للأحناف.

(٢) ذكر في: البصريات٩١٢ إشكال عدم دلالة كان على الحدث مع اشتقاقها من الكون الدال عليه وردَّه ببعض ما جاء هنا، كما عرَض لكان الناقصة والتامة في: البغداديات١١٣، والبصريات٢٣٢ والعسكرية٩٦

(٣) من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في: شرح أشعار الهذليين٢١٩، وتخريجه١٣٩٦، وزيادة عليه: الحلل٣٦٧، وشرح شواهد الإيضاح١٨٠، وإيضاح الشواهد٢٤١، والمقاصد النحوية (١/٢٩٥) والخزانة (٨/٥١٦) وأنشده أبوعلي في: الإيضاح٢١٦ شاهداً على المفعول معه. احذو: اصنع، وللشعر خبر في المصادر، وله روايات أخرى.

وهذا لا يُنكَر لاستعانته بتوسُّط الحرف، فيَتعدَّى بذلك ما لولا هو لم يَتعدَّ من المعاني؛ نحو: القومُ إخوتُك إلاّ زيداً، وأنت تَعني أُخوَّة النسب، فإذا جاء هذا فما في البيت أسْوَغ. والنصبُ لِمَا ذَكَرْنا لا للأفعال التي تَدل هذه الحروفُ عليها نحو: أستثني[1]؛ ألا تَرى أنَّ (أنْفِي) و(أستفْهِم) ونحو ذلك لا يَعمل، وإن كان معنى (هل) و(ما) عليهما، ولو أُعْمِل شيءٌ من ذلك لانتقض الغرضُ في الاختصار.

وعملُ (كان) وأخواتها في المفعول له لا يَسهل من جهة المعنى؛ ألا تَرى أنك لو قلت: كان زيدٌ عندَك إكراماً لك، على أن تَنصب (إكراماً) بـ(كان) لَكان معناه أنَّ الزمان كان للإكرام، وتَقَضِّي الزمانِ لا يَكون لذلك، فإنْ جاء شيءٌ من ذلك /١٤٦أ فَعَلَى غيرِ هذا الظاهر.

وعملُها في الحال والظرفَين أسهَلُ؛ لأنَّ المعاني تَعمل في هذه الثلاثة، وقد جاء ظرفُ الزمان عاملاً في مثْله؛ قال[2]: [بيّض].

فأمّا قولُهم: (كَونُ زيدٍ قائماً حَسَنٌ) فكلامٌ محمولٌ على المعنى؛ لأنَّ معناه: أنْ يكون زيدٌ قائماً حسنٌ، فحُمِل على هذا المعنى؛ ليس أنَّ الكونَ نفْسَه دلَّ على زمنٍ وخرَجَ من أن يكون دلالةً على الحَدَث.

مسألة

فأَضحَى ولو كانت خُراسانُ دُونَهُ		رآها مَكانَ السُّوقِ أو هِيَ أقْرَبَا[3]

(هي) لا تَدخلُ فَصلاً في قولِ أصحابِنا[4] قبل نكرةٍ، فإذا كان (أقرب) بمنزلةِ

(١) سبق التعليق على ناصب المستثنى عنده في (٧٥-أ)

(٢) تقدَّم له كلام في عمل الظرف في (١٩-ب) وانظر: الإغفال (١/ ٣٢٩، ٢/ ٤٥٥) وحكاية قوله في: الخصائص (٢/ ٣٨٣) وإجازة الخليل في: الكتاب (١/ ١٣٥)

(٣) من الطويل، وهو لعبد الله بن الزبير في: ديوانه٥٥ وتخريجه فيه، وزد عليه: الأوائل٥١٣، وشرح النهج (٤/ ١٨٢) وأنشده أبوعلي في: الشعر٢١٥ وأجاز في (هي) الفصل والتوكيد والابتداء مشترطاً في الأخير أن يكون (أقرب) ظرفاً ولم يحتجْ في هذه الوجوه إلى العطف على عاملين كقوله هنا؛ لأنه هناك قدَّر (رآها) محذوفاً، فكلامه هناك ناسخ لما منعه هنا. وانظر الأقوال في شرح البيت في: الكامل٥٠٢، والخزانة (٧/ ٥٢).

(٤) الكتاب (٢/ ٣٩٢، ٣٩٦) والتعليقة (٢/ ٩٩-١٠٤)، في الشعر قدَّرها: أقرب من، فقرُبت من المعرفة فجاز الفصل.

(قريب) لم يكن (هي) فصلاً، وإذا لم يكن فصلاً كان (أو) عطفاً على عاملَين(١).

محمدُ بن حازم:

بَيْنَا الفَتَى في شَرِّ أحواله ... خَيّاطَ خُلْقان علَى الطُّرْق

صـارَ أميـراً لِتَـرَى عِبْرَةً ... وقُـدرةً لله فـي الخَلْق(٢)

قال صعصعةُ بنُ صَوحان: «الناسُ أصنافٌ: صِنفٌ شعراء، وصنفٌ خُطباء، وصنفٌ علماء، وصنفٌ تُجّار، ورِجْرِجةٌ بين ذلك تُكدِّر الماءَ وتُغْلي السِّعرَ»(٣).

سعيد بن حُميد(٤):

/ ١٤٦ب أَمِنتُ الدهرَ فيكَ ورُبَّ خوفٍ ... طويـــلٍ كـان أوّلَـــهُ أمـانُ

سُلبـتُكَ غـادراً وسُلبتَ منّي ... وفِيًّا لا يَخيسُ بِهِ امتحانُ

فلا تَرَ أنّني المفجوعُ وحْدي ... كِلانا قد أضَرَّ به الزمانُ(٥)

مسألة

حُكِيَ عن الأصمعيِّ(٦) أنّه قال: مُهْرُقَان: (مُفْعُلان) مِن (أراقَ)، وهذا فاسدٌ.

مسألة

(أَخَايِر) الذي في شِعرِ جرير في أولِ هذه الأجزاء(٧) لا يَدل على أنَّ (خَيراً مِن

---

(١) هنا آخر ما نقله البغدادي من المسألة في: الخزانة (٧/ ٤٧) عن القصرية. وسبق في (١٠-ب،٥٩-أ) التعليق على العطف على عاملين.

(٢) من السريع، وليسا في ديوان محمد بن حازم، وهما مع ثالث لجعيفران الموسوس في: عقلاء المجانين١٩٦، وضُبط (خياط) في الأصل بالنصب، والخُلقان جمع الخَلَق وهو البالي. وجعيفران شاعر عباسي، انظر: معجم الشعراء العباسيين٥٤٤

(٣) الكلمة في: أمالي القالي (١/ ٢٥٧) ومحاضرات الراغب (١/ ٣٧٦) ونُسبت لخالد بن صفوان في: العقد (٢/ ٢٧٧) والرجرجة شِرار الناس ورُذالهم.

(٤) سعيد بن حُميد بن سعيد أبوعثمان، كاتبٌ شاعر (ت٢٦٠). معجم الشعراء العباسيين٢٠٧

(٥) من الوافر، وهي لسعيد بن حُميد في: المستدرك على صناع الدواوين (٢/ ٢٧٧) عن مخطوط الأنس للآبي.

(٦) القول غير منسوب في: التهذيب (٥/ ٣٩٧) وأزمنة المرزوقي (٢/ ٦) وتكملة الصاغاني واللسان والتاج (هرق)، والأكثر على أنّ اللفظ معرب عن الفارسية، وهو عَلَم على البحر.

(٧) تقدَّم التعليق على إشارته هذه في (١٣٩-أ)

فلان) وزنُه (أفْعَل)؛ لأنَّ الجُموع قد يُزاد فيها، وقد تجيء مخالفةً للآحاد كـ(حَرَّة وإحَرُّون)[١] و(باطل وأباطيل). وقولُهم: (خَيْرَة) للمؤنث يَدل على أنه ليس بـ(أفْعَل)، قال الجُمَيح[٢]:

وأمُّكُمْ خَيْرَةُ النساءِ على ما [خانَ] منها الدُّحَاقُ والأَتَمُ[٣]

قال: (ما) هنا مَصدر.

قال مالكُ بنُ خالد [الخُنَاعيّ][٤] وهو [خُنَاعةُ] بنُ سعد بن هُذيل:

في رأسِ شاهقةٍ أُنْبُوبُها خَصِرٌ دونَ السماءِ له في الجَوِّ قُرْنَاسُ[٥]

(أُنبوبها): طريقتُها، و(قُرْناس): أنفٌ يخرجُ من الجَبَل، (دون السماء): يكون /١٤٧أ ظرفاً لـ(له)، والمعنى: أنه طويلٌ، ويكون متعلّقاً بـ(خَصِر)؛ أي: باردٌ دون السماء. ويَجوز أن يكون (خَصِر) و(دون السماء) جميعاً خبراً للمبتدأ؛ كـ(حُلوٌ حامضٌ)، فإذا كان كذلك كان متعلّقاً بمحذوف، وموضعُ الظرف على هذا كموضعِه في قولك: زيدٌ خلفَك.

وفيها:

---

(١) الحَرَّة أرضٌ ذات حجارة سود.

(٢) الجميح هو منقذ بن الطمّاح من فرسان بني أسد المعدودين، قُتل يوم جبلة. معجم الشعراء الجاهليين٨٢، وشرح المفضليات للأنباري٤٦، والتبريزي (١/١٠٦)

(٣) من المنسرح، وهو للجُميح في: المفضليات٤٣، وشرح الأنباري٤٨، والتبريزي (١/١١٠) وبلا نسبة في: شرح الحماسة للمرزوقي١٧٠٨، والمقاييس (٢/٣٣٢) وانشده ابوعلي في: العضديات٢٦٦ وسيكرره في (١٧٠–ب) على انّ (خيرة) ليست افعل من كذا، والشاعر يهجو بني عامر بانهم يسدون فرج امهم بثوب مخافة الدحاق وهو خروج رحم الأنثى بعد الولادة فلا تنجو حتى تموت، والاتم: جعْل المسلكَين واحداً، خان: نقَصَ، وفي الأصل: حاز، وهو تحريف لا معنى له ولم اجده في المصادر.

(٤) في الأصل: الخزاعي ومثله التالي، وهو تحريف صوابه من شرح الأشعار، ومالك شاعر جاهلي. معجم الشعراء الجاهليين٣١٥

(٥) من البسيط، وهو لمالك بن خالد الخناعي الهذلي في: شرح اشعار الهذليين٤٤٠ من قصيدة نسبها في: ٢٢٧ لأبي ذؤيب ثم اكد نسبتها لمالك في الموضعين، وانظر تخريجه فيه١٣٩٩. وشرح الألفاظ في المتن مأخوذ من شرح السكري.

يُدْني الحَشيفَ عليها كي يُوارِيَها ونفسَه وهْوَ للأطْمارِ لَبَّاسُ

فثارَ مِن مَرْقَبٍ عَجْلانَ مُقْتَحِماً ورابَهُ رِيبةٌ منهُ وإيجاسُ[1]

قالوا[2]: يَقول: كأنه يَرقُب القانصَ يَتبصَّره، ورابتْه مِن القانص ريبةٌ، مقتحِماً ماضياً قد اقتَحَم.

فا: أضمَرَ (الثورَ) - ولم يَجْرِ له ذِكْرٌ[3] - أو العَيْر لدلالةِ الحال عليه.

مسألة

(اهتزَّتْ رُدَيْنيَّةٌ)[4] إنْ كان فيه ضميرٌ دعَا ذاك إلى حَذْفِ الفاعل، وذا لا يَجوز، فيَجب أن لا يكون فيه ضميرٌ، وارتفعَت الصفةُ بأنها فاعلٌ لا بأنها صفةٌ لفاعل؛ ويُقوِّي أنَّ الموصوف هنا غيرُ مرادٍ دخولُ حرفِ الجر عليه في نحو: مررتُ بضاربٍ وبِرُدَيْنِيٍّ.

وفي قياس قولِ الكسائي[5] أنه يَجوز أن يكون فيه ضميرٌ؛ لأنه يُجيز أن يَحذِف الفاعلَ، /١٤٧ب وإذا كان محذوفاً كان مراداً هنا، وإذا كان مراداً لم يَمتنع أن يكون في (رُدَينيَّة) ضميرُه، فتَرتفع هذه الصفةُ عنده بأنها صفةُ الفاعل؛ لأنَّ المحذوفَ عنده مرتفعٌ بأنه فاعلٌ؛ كما أنَّ المبتدأ إذا حُذِف كان مرتفِعاً بالابتداء.

---

(١) من البسيط، وهما لمالك من القصيدة نفسها في: شرح الأشعار٤٤١. الحشيف: ثوب خَلَقٌ، ومثله الطِّمْر مفرد الأطمار، يدنيه على القوس مخافة الندى، المرقب: ما علا من الأرض يعلو عليه الحارس، إيجاس: حِسٌ.

(٢) الشرح من السكري ما عدا: مقتحما ...

(٣) بل جرى له ذكر في البيت الرابع في قوله: لن يُعجز الأيام ذُو خَدَم ...، والبيتان ترتيبهما ٨، ٩.

(٤) رُدينة اسم امرأة والرماح الردينية منسوبة إليها، ولعل العبارة من أقوال العرب، ولتميم بن أبي بن مقبل في: ديوانه٢٣٢:

أو كاهتزازِ رُدَيْنِيٍّ تَداوله أيدي التِّجَارِ فزادوا مَسَّه لينا

وفي الأصل: ردينيةً بالنصب وهو يخالف الكلام بعده. وانظر كلامه في (١٤٤-ب) عن الصفات التي يمتنع فيها الإضمار.

(٥) أجاز الكسائي حذف الفاعل في مواضع خالف فيها البصريين، وحكى أبوعلي الحذف أيضاً عن الأخفش. انظر كتابنا (٦٩-أ) والبصريات٥٢٧، ٥٣٨، والشعر٤٨٣، وشرح الرضي (١/٢٠٥، ٤/١٢٩) والبحر (٢/٣٠٧)

حدَّثَنا أبو عمرو السَّمَّاك[1] بإسنادٍ له عن وَهْبِ بن منبِّه قال: «سُمِّيَت الريحُ العَقيمُ؛ لأنها تَلَقَّحَت بالعذاب وتَعَقَّمَتْ عن الرحمةِ كَتَعَقُّمِ الرجُلِ عن الوَلَد إذا كان عَقيماً لا يُولَدُ له»[2].

وحدَّثَني أبو عمرو السَّمَّاك قال: يُروَى عن الحسن «أنَّ إبليسَ كان من الجَرامِقَة»[3]. قال: وعندي هذا الخبرُ بإسنادٍ ليس يَحضُرني الآن.

حكَى لي أبو الطَّيِّب بنُ شِهاب[4] قال: قيل [لِصَبَاح][5]: إنك لَتَحفظُ أو جيِّدُ الحفظ، فقال: وكيف لا أفعلُ ذلك وأنا أشربُ نَبيذَ الزَّبيب والعَسَل.

مسألة

﴿وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾[6] لم تَدخُل النونُ هنا؛ لأنها إنما تَدخل لتَفْصِل هذه اللامَ من لام الابتداء، ولا حاجةَ هنا إلى الفَصْل لارتفاعِ اللبْس؛ لأنَّ الداخلةَ عليها اللامُ هنا فضلةٌ، ولامُ الابتداء لا تَدخل /١٤٨أ الفَضَلاتِ، وكذلك لم تَدخل في ﴿وَلَسَوفَ يُعْطِيكَ﴾[7] لأنَّ (سوف) تَدل على أنها ليست بلامِ ابتداء، فالموضعان سَواء.

---

(١) كذا، والمعروف انه ابن السماك، فهو ابو عمرو عثمان بن احمد بن عبد الله بن يزيد البغدادي الدقاق ابن السَّمّاك المحدِّث مسند العراق (ت ٣٤٤). سير الأعلام٢٦٤٨

(٢) جاء في خبر طويل عن وهب بن منبه في: علل الصدوق (١/٣٣) ومعاني الأخبار له٤٨، وقصص الأنبياء للراوندي٩٢.

(٣) الجرامقة جيلٌ من الناس فُسِّر بأنباط الشام وبقوم بالموصل أصلهم من العجم. اللسان (جرمق).

(٤) إبراهيم بن محمد بن شهاب ابو الطيب العطار من متكلمي المعتزلة (ت٣٥٦). الفهرست٣٠٥، وتاريخ بغداد (٦/١٦٧)

(٥) الأصل: مصباح، ولم أجده، والأرجح انه صباح بن خاقان المنقري الذي يصفه عصريُّه الجاحظ بانه ذو علم وبيان ومعرفة وشدة عارضة وكثرة رواية. انظر: البيان والتبيين (١/٣٥٦) والحيوان (٤/٣٠٢).

(٦) سورة آل عمران: (١٥٨) وكلامه تكرار لما جاء في (٨٨-ب)

(٧) سورة الضحى: (٥) وفي الأصل: ولسوف تعلمون، وهو تحريف لا وجود له إلا في قراءة للآية (٦٦) من سورة العنكبوت انفرد بذكرها ابن عطية في: المحرر١٤٦٩ بلفظ (فلسوف) بالفاء وعنه في: البحر (٧/١٥٥)، ولم أجدها في كتب أبي علي ولم ترِد هنا بصورة القراءة، في حين انّ آية الضحى سلفت في كتابنا (٤٥-أ، ٨٨-ب، ١٤٣-أ) في دخول اللام على السين وسوف كقوله هنا.

مسألة

حَكَى سيبويه(١): (ثَمَانيَ حِجَجٍ حَجَجْتُهُنَّ بَيْتَ الله)، فحَمَلَ الضميرَ فيه على أنه على الاتساع، ومُنتصِبٌ انتصابَ المفعول به، وإنما يَعمل ذلك لأنَّ الكلامَ قد انتصَبَ فيه اسمٌ آخَرُ على المصدر، فلا يَنتصبُ مَصْدران.

فإذا كان كذلك كان ما قاله أيضاً ـ من قوله(٢): (أعلَمَ اللهُ زيداً عَمراً خيرَ الناس العِلمَ اليقينَ إعلاماً) ـ يَدل على أنَّ (العِلم اليقينَ) يَنتصب بفعْلٍ آخَر.

وعلى هذا إنْ جاء في كلامِهم شيءٌ فيه مستثنيَان حُمِل على أنه المفعولُ به الذي يَتعدَّى إليه الفعلُ بتوسُّطِ حرفٍ وبِنصْبِ الآخَر على الاستثناء؛ كما فَعَلَ ذلك في (ثمانيَ حِججٍ حَججْتُهنَّ بيتَ الله).

الأخطلُ:

في أيِّ شيءٍ أقلَّ اللهُ خَيْرَهمُ ... لا إنْ لَهُمْ ذِمَّةٌ فينَا ولا ثُؤَرُ(٣)

أنشَدَه أبو عمرو الشيباني في كتابِ الجيم.

وقال أبو عمرو أيضاً: (الأرَارِسَة): الزرَّاعون، وهي شآميّة، والواحدُ: إرِّيس، قال:

١٤٨/ب إذا فارَقْتكُم عَبْدُ وَدٍّ فإنَّكُمْ ... أرَارِسَةٌ تَرْعَوْنَ دِينَ الأعاجِمِ(٤)

أنشَدَني إبراهيمُ(٥) قال: أنشَدَنا أحمدُ بنُ يحيى عن ابنِ الأعرابي:

---

(١) الكتاب (١/١٧٨)

(٢) الكتاب (١/٤١) ولكنّ العبارة هنا ملفّقة من عبارتين فيه: اعلم الله زيداً عمراً ابا فلان، واعلمتُ هذا زيداً قائماً العلم اليقين إعلاماً، وما في المتن لا يخرج عن الأخيرة نحويا. وكقوله هنا قال في: الإيضاح٢٠٢، وفي التعليقة (١/٧٣) نصَبَ (العلم اليقين) مصدراً و(إعلاما) تكرار المصدر، ولم يشترط الفعل الآخر، ولم يَعرض له في: الشيرازيات٣٢١، والسيرافي (٢/٣٣٢) على مقالته في التعليقة.

(٣) من البسيط، وهو للأخطل في: ديوانه ٤٤٤، والجيم (١/١٠٩) وفي الديوان: الثُؤَر: جمع ثؤْرة وثار، في الأصل: نُؤَر بالنون، وهو تصحيف صوابه من الجيم والديوان، وفيهما: ما إنْ.

(٤) من الطويل، وهو لرجل من كلب في: معجم البكري٢١، وبلا نسبة في: الجيم (١/٦٣) والصحاح (أرس) وعمدة القاري (١/٨٦)، ومن عجب انّ ابن بري في التنبيه يقول أهمل الجوهري (أرس). والمصادر: فليتكم = فإنكم، والبكري: ريف= دين.

(٥) إبراهيم بن محمد بن عرفة أبو عبدالله الملقب نِفْطَويه (ت٣٢٣). معجم الأدباء١١٤، وفي أمثال الرامهرمزي٩٠ جاء الإسناد: انشدنا ابن عرفة.

لَحَى اللهُ بيتاً ضَمَّني بعدَ هَجْعَةٍ إليهِ دَجُوجيٌّ منَ الليلِ مُظلِمُ

رُفعتُ إلى شيخٍ لَهُمْ بِفنائهم هُــوَ العَيْرُ إلاّ أنّه يَتَكلَّمُ(١)

فجـاءَ بِبُرْقانِ الدَّبَى فـي إنائهِ ولم يَكُ في بُرْقٍ(٢) الدَّبَى لِيَ مَطْعَمُ

فقلتُ لهُ باعِدْ إنَاءَكَ واعْتَزِلْ فما ذاقَ هذا لا أبَا لَكَ مُسْلِمُ(٣)

قال أبو عمرو(٤) في قوله: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُم مَرِيضاً أو بِهِ أذىً مِنْ رَأسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾(٥): المعنى: فحلَقَ ففديةٌ؛ أي: فعَليه فِدية، وهذا صحيحٌ، مثلُه: ﴿وأَوْحَيْنا إلى مُوسَى إذِ اسْتَسْقَاهُ قَومُهُ أنِ اضْرِبْ بِعصاكَ الحَجَرَ فانْبَجَسَتْ﴾(٦) أي: فضَربَ فانبجَسَت، ومِثلُه مما يُحذَف للدلالة عليه كثيرٌ.

مسألة

القولُ عندي في قوله: ﴿وما لَنا ألّا نُقَاتِلَ في سَبيلِ اللهِ﴾(٧) فيمن لم يَجعلها زائدةً أن يكون في موضعِ جرّ بإضمارِ الحرف؛ لأنها إن كانت نصباً كانت كـ(خلفَكَ) ظرفاً، و(أنْ) مع صِلَتِها لم تُستعمَل ظرفاً مِن زمانٍ ولا مكان.

---

(١) رواية صدره في العيون والعقد: فابصرتُ شيخاً قاعداً بفنائه.

(٢) في السابقَين: ولم يك برقان، ولم أجد للبُرق معنى سوى الضِّباب جمع الضَّبّ، وأما البُرقان بالضم فهو الجراد المتلون.

(٣) من الطويل، وجاء في: عيون الأخبار (٣/٢١١) والعقد الفريد (٦/٢٠٠) أنّ رجلاً نزل ببخيل فقدَّم إليه جراداً فعافه، وأمر برفعه، وقال الأبيات، والثاني بلا نسبة في: أمثال الحديث والصاحبي٣٣٤ شاهد على أنّ العرب تقول للرجل المذموم: هو حمار، وهو العَير، وفي العيون: العنز محرفاً.

(٤) هي مقالة جملة من العلماء، وأخذ بها أبوعلي في بعض كتبه. انظر غريب ابن سلام (٢/١٢٧) وغريب ابن قتيبة (١/٣٧) وتفسير مقاتل (١/١٠٤) والطبري (٢/٢٣٧) والحجة (٢/١٥، ٣٩٢، ٥/٤٩، ٤٥٩) والإغفال (١/٣٨٠).

(٥) سورة البقرة: (١٩٦).

(٦) سورة الأعراف: (١٦٠) وسقط من الأصل: إذ استسقاه قومه.

(٧) سورة البقرة: (٢٤٦) وعقد أبوعلي لها مسألة في: الإغفال (١/٩٨) ذكر فيها وجوهاً منها المذكور هنا وأصله قول للفراء فعدّله، وأخذ به ثانيا في: الحجة (١/١٣٧)، والقول بزيادة (أنْ) للأخفش. وانظر: معاني الأخفش١٩٤، والفراء (١/١٣٧).

فأمّا ﴿ما دُمتُ فيهم﴾(١) فإنها ظرفُ زمان، وعلى ضربٍ مِن التوسُّع، وليست ظرفاً مِن المكان فلا يَجوز أن يكون حرفُ الجر / ١٤٩أ/ مراداً فيه وهو مع ذلك ظرفٌ؛ لأنَّ هذا أمرٌ قد رفَضُوه ولم يَستعملوه، وإنْ جعلتَه حالاً ـ على أنه لو ظَهَر حرفُ الجر لكان يكون في موضعِ الحال مع الموصول بصلته ـ كان أيضاً ممتنعاً؛ لأنَّ الحال ينبغي أن يكون نكرة، وأن يكون ذا الحال(٢). وليس ذلك ـ وإن كان مَصدراً ـ بمنزلةِ (العراكَ)(٣) و[عَوْدَه](٤) ونحوه. ألا تَرى أنه لا يُستعمَل في الموضع الذي يُستعمَل فيه [بيِّض].

أبو بكر للطِّرِمّاح:

يَطُفْنَ بِحُوزِيِّ المَراتِعِ لم يُرَعْ بواديه مِن قَرْعِ القِسيِّ الكَنائِنِ(٥)

مسألة(٦)

ليس اعتراضُ مَن اعتَرَضَ في قولِه:

---

(١) سورة المائدة: (١١٧) ذكر أبوعلي في: البغداديات٢٧٧، والشيرازيات٥٠١، والإغفال (١/ ١٢٠، ٢/ ٢١٤) انّ (ما) والفعل في: موضع الظرف الزماني والتقدير: وقت دوامي ثم حُذف (الوقت)، وهذا معنى التوسع الذي ذكره هنا.

(٢) لعل العبارة: وقد يكون ذا الحال، اي قد يكون النكرةُ صاحبَ الحال، وهو قوله في: التعليقة (١/ ٢٧٥) كسيبويه (٢/ ١١٢)

(٣) من قولهم: أرسَلَها العراك، قال في: الإيضاح٢٢١، والمنثورة١٦، والإغفال (٢/ ١٩١) هذه الألفاظ دالة على الفعل الذي هو الحال في الحقيقة بتقدير: أرسلها تعترك، فوقعت موضعه. وانظر: سيبويه (١/ ٢٣١، ٣٧٧) والمقتضب (٣/ ٢٣٧) والأصول (٢/ ٢٩٨)

(٤) الأصل: عَدْل، ولا معنى له، ومن أقوالهم: رَجَعَ عودَه على بَدئه. والتصويب من الإيضاح والمصادر السالفة.

(٥) من الطويل، وهو للطرماح في: ديوانه٤٨٦، والمعاني الكبير٧٢٠، وعمدة الحافظ٤٩٢، والمقاصد النحوية (٣/ ٤٦٢) والبحر (٤/ ٢٣٢) وبلا نسبة في: الخصائص (٢/ ٤٠٨) والإنصاف٤٢٩، وانشده أبوعلي في: الحجة (٣/ ١٢٣،٤١٣) على الفصل بين المصدر المضاف والمضاف إليه، ويقدّرونه: من قرعِ الكنائن القسي. والشاعر يصف ظباء يتبعن الحوزي وهو الوعل الفحل الذي لم يُفزَّع من قرع الكنائن للقسي، اي لم يُخِفه الصياد.

(٦) نقل البغدادي في: الخزانة (٤/ ٣٧١) المسالة إلى قوله (للدلالة عليه) عن التذكرة القصرية لم يسقط منها إلا بيت الفرزدق.

إلاّ عُلالةَ أو بُدَاهَةَ قارحٍ(١)

بأنَّ المضافَ إليه محذوفٌ بدافعٍ أن يكون بمنزلةِ ما شبَّهَه به مِن قوله:

للهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامَها(٢)

لأنه قد ولَّى المضافَ غيرَ المضافِ إليه، وإذا وليَهُ غيرُه في اللفظ فقد وَقَعَ الفَصْلُ به بينهما؛ كما وَقَعَ الفصْلُ بينهما في اللفظ في قولِه: (للهِ دَرُّ اليومَ)، وإذا كان كذلك فقد ساواه في القُبحِ للفصْلِ المُوقَع بينهما، وزاد عليه فيه أنَّ المضاف هنا محذوفٌ، وفي (للهِ دَرُّ اليومَ) مذكورٌ، فلا يَخلو الأمرُ مِن أن /١٤٩ب يكون أراد المضافَ إليه فحذَفَه لدلالةِ الثاني عليه، أو أراد إضافته إلى المذكور في اللفظ وفصَلَ بينهما بالمعطوف. وكيف كانت القِصةُ فالفَصْلُ حاصلٌ بين المضاف والمضاف إليه.

واعتراضُ مَن اعترَضَ بأنْ قال: لو كان على تقديرِ الإضافة إلى (قارح) الظاهرِ لَكَان:

---

(١) بعض بيت من مجزوء الكامل، تتمته:

... نَهْدِ الجُزَارَهْ

وهو للأعشى في: ديوانه٢٠٢، والكتاب (١/١٧٩) والانتصار٨٣، وشرح أبيات سيبويه (١/٢٠٧) والمقاصد النحوية (٣/٤٥٣) والخزانة (١/١٧٩) وبلا نسبة في: معاني الفراء (٢/٣٢١) والمقتضب (٤/٢٢٧). والبيت يحمله سيبويه على إقحام (بداهة) بين المضاف والمضاف إليه واعترض المبرد ـ وهو مَن يشير إليه أبوعلي ـ فحمله على حذف المضاف إليه من الاول لدلالته في الثاني، وحُكي عن الفراء مثله. انظر القولين ومناقشتهما في: الانتصار وشرح الأبيات وشرح السيرافي (٤/٧٥) والمذكر والمؤنث لابن الانباري (٢/١٩٠). البداهة: أول جري الفرس، علالة: جريه بعد جري، قارح: من ذي الحافر بمنزلة البازل من الإبل وهو ما قرحت اي سقطت أسنانُه في السنة الخامسة، نهد: مرتفع، الجُزارة: يدا البعير ورجلاه ورقبته، وهي عُمالة الجزّار.

(٢) عجز بيت من السريع، وصدره:

لمّا رأتْ ساتيدما استعبرتْ

وهو لعمرو بن قميئة في: ديوانه١٨٢، والكتاب (١/١٧٨) وشرح أبياته (١/٣٣٨) والخزانة (٤/٣٧٤) وبلا نسبة في: المقتضب (٤/٢٢٧) ومجالس ثعلب١٢٥ والأصول (٢/٢٢٧) والانتصار٨٣، وأنشده أبوعلي في: الشيرازيات٢٢٤ والحجة (٤/٢١٦) والإغفال (١/٢٧٧) على تعليق (اليوم) بمعنى الفعل في: (لله)، وأورده في: التعليقة (١/١٦٦) والحجة (٤/٣٩٤) والبغداديات٥٦٢ شاهداً على الفصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه الظاهر في: الشعر. ساتيدما: نهر بقرب أرزن بأرمينية وقيل غير ذلك في: مراصد الاطلاع٦٨١، استعبر: جرت دمعته.

(إلاّ عُـلالةَ أو بُداهتَـه قـارحٍ)، لا يَلزم لأنه يَجـوز أن يـكون: (إلاّ عُـلالةَ قـارحٍ أو بُداهةَ قارحٍ) فيُظهِر المضافَ إليه موضعَ الإضمار؛ مِثل:

ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ(١)

فتَحذفه مِن اللفظ ولا تَذكره؛ كما جاز عند مَن خالفَ سيبويه أن يَذكر (عُلالة) وهو يريد الإضافة، فيَحذف المضافَ.

وله أن يقول: إنّ تقديري الحذفَ أسوَغُ، ولأني أحذِفُه بعد أن قد جرَى ذِكرُه، وحَذْفُ ما جرَى ذِكرُه أسْوَغُ لِتَقدُّم الدلالةِ عليه.

أبو بكر عن أحمد بن يحيى أنّ الأصمعيَّ قال في قول الشاعر:

إلى مَلكٍ ما أُمُّهُ مِن مُحارِبٍ　　　أبوه ولا كانتْ كُلَيبٌ تُصاهِرُهْ(٢)

المعنى فيه التقديم؛ كأنه: أبوه ما أمُّه مِن محاربٍ.

قال سيبويه(٣): تقول: عجبتُ مِن ضَرْبِ اليومِ زيداً، ولا يكون على هذا:

للهِ دَرُّ اليومِ مَن لامَها

---

(١) من الطويل، وهو بتمامه:

لَعَمرُكَ ما مَعنٌ بتاركِ حَقِّه　　　ولا مُنسِئٌ معنٌ ولا مُتَيَسِّرُ

وهو للفرزدق في: ديوانه (١/٣١٠) والكتاب (١/٦٣) وشرح أبياته (١/٢٤٩) وذيل القالي٧٣، والبحر (١/٤٣٣) والخزانة (١/٣٦٢) وانشده أبوعلي في: الحجة (٣/٦٦) مغيّراً إلى (ولا منسئ أبوزيد) ليبين منع سيبويه تكرار الظاهر بلفظ آخر كالكنية وجواز ذلك عند أبي الحسن، في حين انّ أصل الشاهد على جواز التكرار باللفظ نفسه في الشعر فوُضِع الظاهر موضع الضمير، وانظر تعليق أبي الحسن في: الإعراب المنسوب٩١٣، وتعليل حكم سيبويه في: شرح السيرافي (٣/٣٥). ومعنٌ هو رجلٌ في البادية يبيع بالنسيئة يُضرب به المثل في شدة التقاضي.

(٢) من الطويل، وهو للفرزدق في: ديوانه (١/٢٥٠) برواية (أبوها) وطبقات الفحول٣٦٧، والصناعتين١٦٢، والخصائص (٢/٣٩٦) والمقاصد النحوية (١/٥٥٥) وشرح أبيات المغني (٣/٣٤) وبلا نسبة في: رصف المباني١٨، وانشده أبوعلي في: الشعر١٠٩ على تقديم الخبر الجملة على المبتدأ، ولا شاهد في رواية (أبوها)، والشاعر يخاطب الوليد بن عبد الملك.

(٣) الكتاب (١/١٩٣) وانظر ما تقدم من تخريج (لله دره) في (١٣٦-أ)، وفي الخزانة (٣/٣٧٤) نقله البغدادي مع نص أبي عثمان الآتي عن التذكرة القصرية.

فيضيف (دراً) إلى (اليوم)؛ لأنّ (دراًّ) بمنزلةِ قولهم: (للهِ بِلادُكَ)[1]، /١٥٠أ فليست تَجري مَجرَى المصدر ولا تَعمل عَمَلَ الفعل.

قال أبو عثمان[2]: فلو أضفتَ (دَرًّا) إلى (اليوم) لَبَقِي قولُك (مَن لامَها) لا موضعَ له؛ لأنه ليس كـ(الضَّرْب) فيكون الثاني في موضعٍ نصب بالمصدر، فيكون بمنزلةِ (عجبتُ من إعطاء زيدٍ درهمًا)، فإذا بَقِيَ لا موضعَ له لم تَجُز الإضافةُ في (دَرّ)، وإذا لم تَجُز الإضافة في (دَرّ) إلى (اليوم) جعلتَه فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه، وجعلتَه متصلاً باللام ومعمولاً له، ولا يَكون معمولاً لـ(لامَها)؛ لأنّ ما في الصلة لا يَعمل فيما قبْلَه.

حُكِي لي أنَّ أحمدَ بنَ عليٍّ الشَّطَوِيّ[3] سأل أبا سعيد البَرْذَعيَّ[4] في العصير: لِمَ زعمتَ أنه لا يَحِلُّ حتى يَذهبَ منه الثُّلُثان ويَبقى منه الثُّلُثُ دونَ أن يَكون يَذهب منه أقلُّ من ذلك؟

فقال أبو سعيد: لو كان يَحِلُّ بجزءٍ يَسيرٍ يَنقُص منه لكان إذا وُضِعَ في الشمس يَحِلُّ؛ وذلك أنه معلومٌ أنَّ الشمس تَأخذ منه شيئاً.

فقال أحمد: إذا أخذَت الشمسُ منه شيئاً لم يَحِل؛ وذلك أنَّ الشمسَ لا تَأخذ منه

(١) في: شرح شواهد الكشاف٤٧٦: لله بلادك تعجبٌ من بلاده وأنه خرج منها فاضل مثله، وتقال عادة فيما يعظمونه أن ينسبوه إليه تعالى لا لغيره. وفي الأساس (ثوب): لله بلاده تريد نفْسه. ومراد سيبويه أن دراً خرجت عن مصدريتها وصارت كبلاد.

(٢) أخذ أبو علي بقوله في بعض كتبه كما تبين في تخريج البيت.

(٣) أحمد بن علي بن محمد أبو الحسين أو الحسن الشطوي أحد متكلمي المعتزلة، ت٢٩٧. تاريخ بغداد (٤/٣٠٨) ولسان الميزان (١/٥٥٧)

(٤) في الهامش بخط الناسخ: "كـ: البرذَعِيُّ الفقيه أستاذ أبي [الحسن] الكرخي، قُتل في طريق مكة حـ[ـاجًا] في جُملة من قُتل من الحجيج [وذ]لك في زمن المكتفي عند ظـ[ـهور] الخوارج وكانت سنةً كثيرة القـ[ـتل] والهلاك، وخرج المكتفي فلاقاهم وظفر بهم فأهلكهم". وجاء في: الفهرست٣٥١ وطبقات الفقهاء (١/١٤٧) وشذرات الذهب (١/٢٧٥) أنه أبو سعيد أحمد بن الحسن (أو الحسين) البرذعي شيخ حنفية بغداد، قُتل بمكة سنة ٣١٧، وعنها أكملت ما بين الأقواس. وذكر الخطيب في: تاريخ بغداد (٧/٣٨٥) الحسن بن علي أبا سعيد البرذعي، فلعله غيره أو محرّف.

شيئاً حتى يَغلي، وإذا غَلَى صار خمراً، وإذا صار خمراً فأخذَت الشمسُ منه شيئاً لم يَحلّ؛ كما أنه إذا صار خمراً ثم طُبِخَ لم يَحِلّ بالطبخ.

فقال / ١٥٠ب أبو سعيد: الذي يُعوَّل عليه في هذا قولُ عُمر(١)، وهذا حدُّه أو نحو هذا. فقال له: تُقايسُني حتى إذا بَلغْنا مَوضعاً تَدعُ القياسَ وتَحتج بقولِ عمر، وقولُك وقولُ عمر عندي واحدٌ؟ فهلاّ قلتَ ذلك مِن أولِ الأمر؟

مسألة

قال سبحانه: ﴿الحَجُّ أَشْهُرٌ مَعلُوماتٌ﴾(٢) إنْ شئت كان على: أشهُرُ الحجِّ أشهُرٌ معلوماتٌ، وإن شئت: الحجُّ حجُّ أشهُرٍ معلوماتٍ، ولا يكون على «شِعْرٌ شاعرٌ» و«رجُلٌ عدْلٌ»(٣) إذا جعلتَه هو هو؛ لأنَّ الرجُل فاعلٌ في المعنى و(الأشهُر) لسنَ فاعلاتٍ في المعنى، فهذا إنما يَجوز في ما كان فاعلاً في المعنى، ولا يَجوز فيما هو مفعولٌ؛ وإنْ كثُر الفِعلُ في (الأشهُر).

ومِن هذا قولُه: «الخَمرُ مِن هاتَين، وأشارَ إلى التَّمرِ والعِنَب»(٤)، وإنما المعنى: مِن أحدِهما وهو العِنب، وعلى هذا: ﴿يُخْرَجُ مِنْهُما اللُّؤْلُؤُ والمَرْجَانُ﴾(٥).

فإن قلت: فهل يَستقيم على هذا أنْ يكون ما قاله سيبويه(٦) مِن قوله: (سِيرَ عليه

---

(١) جاء في: صحيح البخاري (٣/٣٢١): "قام عمر على المنبر فقال: اما بعد، نزل تحريم الخمر وهي من خمسة: العنبِ والتمرِ والعسلِ والحنطة والشعير، والخمر ما خامر العقل".

(٢) سورة البقرة: (١٩٧) وأجاز في: الحجة (١/٢٣،٢/٢٧٨) ما منعه هنا وحمله على الاتساع واحتج له.

(٣) سلف التعليق على هذين في (١٧-ب).

(٤) لم أجد هذا الحديث بهذا اللفظ، وهو بلفظ: "الخمر من هاتين الشجرتين: النخلة والعنبة" جاء في: مسلم (٣/١٥٧٣) والترمذي (٤/٢٦٣) وأبي داود ٩٦٠، وابن ماجه (٢/١١٢١)، وانظر الأقوال في: شرحه في: فتح الباري (١٠/٣٥).

(٥) سورة الرحمن: (٢٢) وقرأ بضم الياء وفتح الراء نافع وأبوعمرو، انظر السبعة٦١٩، ومعجم الخطيب (٩/٢٥٦) ويريد أبوعلي انّ الآية على حذف المضاف بتقدير: مِن أحدهما، وأجازه في: الحجة (٢/٤،٣١١/١١،١١٢،٦/٢٤٧) وانظر معاني الفراء (٢/١٥٤،١٨٠،٢٦٨،٣/١١٥) والتأويل٢٧٨، ومعاني الزجاج (٥/١٠٠)

(٦) النقل بالمعنى وهو في: الكتاب (١/٢١٧-٢١٨)

شَهْرًا ربيعٍ)؛ وأنت تريد أنَّ السير في أحدِهما؟ فإنَّ ذلك لا يَنبغي؛ لأنَّ ذلك للتكثير، وإذا كان للتكثير لم يَجُز أن يُريد أحدَهما.

ويَدلُّ على أنه على التكثير أنه بالتثنية / ١٥١أ قد زال عنه تعريفُ الواحد الذي كان يَجري مَجرى العَلَم، وإذا زال ذلك التعريفُ عنه خَرَجَ مِن أن يكون في جوابِ (متى)، وصار في جوابِ (كم)، وإذا صار في جوابِ (كم) لم يَجُز أن يكون العَمَلُ في أحَدِ ذلك دونَ الآخَر.

يَدلُّك على ذلك أنك لو قلتَ: كم سِيرَ عليه؟ فقال: يومان، لم يجُز أن يكون العملُ في أحدهما، وكذلك لو قال: كم سِيرَ عليه؟ فقال: المُحرَّمُ، لم يَكن في جوابِ (متى) في قولِ أبي بكر[١] وما كان يقولُه مِن أنَّ ذلك مَذهبُ سيبويه، فقولُك: (شهرُ ربيعٍ) وإن كان في التثنية معرفةً كما أنه في الإفراد معرفةٌ بدلالةِ قولِه:

بِهِ أَبَلَتْ شَهْرَيْ رَبيعٍ كِلَيهِما[٢]

فإنَّ التعريفَين مختلفان؛ كما أنَّ تعريفَ (زيد) و(الزيدان) مختلفان، فتعريفُ (شهر ربيع) مِن بابِ: عبد الملك وزيد مناة، وتَعريفُ (شهرَي ربيع) مِن باب: غُلامَي زيدٍ، وإذا كان كذلك كان حقُّه أن يكون في جوابِ (كم)، وإذا كان في جوابِ (كم) وَجَبَ أن يكون العملُ فيهما جميعاً.

وأمّا ما كان يقولُه أبو بكر مِن أنَّ مذهب سيبويه أنَّ (المُحرَّم) ونحوه إذا لم يضَف إليه (الشهر) كان في جواب (كم)، وإذا / ١٥١ب أضفتَ إليه (الشهر) كان في جوابِ (متى)، فكان يَستدل على ذلك بظاهرِ قولِ سيبويه، ويقول: إنَّ حُجتَه في ذلك

(١) الأصول (١/ ١٩١) وانظر كلام أبي علي في جواب متى وكم في: الإيضاح٢٠٥

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فقد مارَ فيها نَسْؤُها واقترارُها

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في: شرح أشعار الهذليين٧٢، وتخريجه١٣٦٧، وأنشده أبوعلي في: الشعر٣٧٠ لبيان أنّ الجَزء شهران، وذكره في: الإغفال (١/ ١١٣) شاهداً على معنى أبَلَ، وهو أن تَجزأ أي تكتفي بالرُّطب عن الماء، وبها: أي بالأيكة، مار: ماج وذهب وجاء، نسؤها: بَدءُ سِمَنها، الاقترار: يقال تَقررَت الإبل إذا أكلت بُزور الصحراء فعقدت عليها الشحم فخثرت أبوالها فيتجسَّد على أفخاذها، وهي من علامة السِّمن.

استعمالُهم إيّاه على هذا.

ولَعمري إنَّ ظاهرَ قولِ سيبويه كما ذَكَرَ، وكان أبو إسحاق[(١)] يخالفُه في ذلك.

ويَدل على أنَّ الإضافة إذا وقَعَت في (الشهر) كان أَولى بجوابِ (متى) منه إذا لم يَقع فيه الإضافةُ؛ لأنَّ الإضافة بابةُ[(٢)] التخصيص، وما كان في جوابِ (متى) كان مخصَّصاً، فإذا كان كذلك كان اللفظُ الموضوعُ عندهم للتخصيص أَولى مِن اللفظِ الموضوعِ لغيرِ التخصيص.

فإن قلت: فإنَّ هذه الأسماء إذا لم تُضَف ففي بعضها الألفُ واللامُ وهما أيضاً للتخصيص، قيل: الإضافةُ بالتخصيص أولى مِن اللام؛ لأنَّ وضْعَها والقصدَ فيها له، وليست اللامُ كذلك؛ ألا تَرى أنه قد جاء فيه: (إني لأَمُرُّ بالرجُلِ مثلِك)[(٣)] فيُراد به الشِّياعُ وغيرُ المعيَّن، وفيها أيضاً:

باعَدَ أُمَّ العَمْرِ مِنْ أَسيرِها[(٤)]

وقلَّما تَجِدُ ذلك في هذا الضَّرْب من الإضافة، وإذا كان كذلك فدلالةُ القياسِ أيضاً يَعضُد هذا الذي كان يَذهب إليه.

فأمّا ما لم يكن فيه لامُ المعرفة مِن هذه الشهور؛ نحو: رَجَب وصَفَر، /١٥٢أ فإنه إذا لم يكن الشهرُ مضافاً إليه كان في حُكمِ الشِّياع؛ وإن كان قد جَرَى معرفةً معيَّناً؛ ألا تَرى أنَّ ذلك قد جَرَى في نحو: زيد وعمرو؛ يَدلُّ على ذلك قولُه:

---

(١) قول الزجاج في: شرح السيرافي (٤/١٩٣)

(٢) الأصل: بابه، وهو تصحيف لا يُقبل مع تانيث (الإضافة)، والبابة في الحدود: الغاية، أو بمعنى الوجه، ويقوّيه ما ياتي.

(٣) (مثل) لا تتعرف بالإضافة وقعت صفة لما فيه ال، والعبارة في: الكتاب (٢/١٣) والمقتضب (٤/٤١١) ومعاني الزجاج (١/٥٣) وشرح ابوعلي في: الإغفال (١/٢٨٩) المسالة ومذهبي سيبويه والخليل والاخفش في (أل) مقوّياً مذهب الاخير وهو زيادتها في الرجل، وانظر التعليقة (٢/٦٢-٦٣) والحجة (٦/٢١٦) والعضديات٢٠٦، وشرح الرضي (٣/٢٣٩)

(٤) من الرجز، وهو لأبي النجم في: ديوانه١١٩، وتخريجه فيه وازيد شرح السيرافي (٦/٥٧،٧/١٣) والانتصار١٣٢، وامالي ابن الشجري (٢/٥٨٠) وشرح أبيات المغني (١/٣٠٢) وانشده ابوعلي في: الحلبيات٢٨٨، والإغفال (١/٢٩٢) والحجة (٣/٣٤٧،٦/٧٦) على زيادة ال ضرورة.

عَلاَ زيدُنا يومَ النَّقَا رأسَ زيدِكُم(١)

فعَلِمْتَ بالإضافة أنه قد أخْرَجَه مِن حُكم العَلَم، وأدخلَه في حُكم الشِّياع.

مسألة

حُكِيَ أنَّ الأعمش(٢) قال لأبي يوسف: لِمَ لَم يَقُل صاحبُك: إنَّ بَيْعَ الأَمَة طلاقُها، وهو قولُ عبد الله؟ فقال له: لِما رَوَيتَ أنت أنَّ بَريرةَ لَمّا اشتراها خُيِّرتْ(٣)، ولو كان بَيعُها طلاقَها لكان الطلاقُ قد وَقَعَ بالبيع، فلم يَكن للتخيير معنى، فقال: أنتم الأطباء ونحن الصَّيادنة(٤).

مسألة

﴿هذا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ﴾(٥)، و﴿هذا يومُ يَنْفَعُ الصادِقينَ صِدْقُهُم﴾(٦). فمَن رَفَع

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بأبيضَ مشحوذِ الغِرَارِ يَمَانِ

وهو لطائيٍّ في: الكامل١٠٧١، وأشباه الخالديين (١/٨٧) وزهر الآداب١١٠٣، والمقاصد النحوية (٣/٣٧١) والخزانة (٢/١٩٦) وشرح أبيات المغني (١/٣٠٨) وبلا نسبة في: سر الصناعة٤٥٢،٤٥٦، وأزمنة المرزوقي (١/٢٣٣) والمفصل١٢، وأنشده أبوعلي في: الحلبيات٢٩٨، والبصريات٤١٤ على تنكير زيد وتعريفه بالإضافة وهو قوله هنا، وفي الكامل ذكر الأخفش ان رواية (يوم النقا) لغير المبرد، وروي: يوم الحمى ويوم الوغى، والشاعر يذكر طائياً اسمه زيد قتل أسدياً اسمه زيد أيضاً.

(٢) جاء الخبر في: الانتقاء لابن عبد البر١٤٧ ومسند أبي حنيفة٢٢ على أنه بين الأعمش وأبي حماد الكوفي، وجاءت عبارة (أنتم الأطباء...) في خبر آخر بين الأعمش وأبي حنيفة أو بينه وبين أبي يوسف في: السابقَين وجامع بيان العلم٥٤٦-٥٤٧، وبدائع الصنائع (٧/٣٣٧) وربيع الأبرار (٣/١٩٩). وعبد الله هو ابن مسعود وقوله في: مصنف ابن أبي شيبة (٤/٦٤) وتفسير الطبري (٤/٥)

(٣) روى ابن ماجه في: (١/٦٧٠) بسنده "عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أنها أعتقَتْ بريرة فخيَّرها رسول الله ﷺ وكان لها زوج حُرٌ". وجاء عن الأعمش بلفظ آخر في: سنن أبي داود ص٤١٦، والترمذي (٣/٤٦١). وحديث بريرة مشهور في: الصحاح كالبخاري (٢/٨١-٨٢) إلا انني ذكرت ما جاء في: سنده ذكر الأعمش.

(٤) في العين (٧/١٧٩): الصيدلاني لغةٌ عمَّت، والجميع الصيادلة والنون اعم. ولم أجده بالنون عند غيره، والخبر في المصادر باللام.

(٥) سورة المرسلات: (٣٥) الكلام على إضافة الزمن الحال منقول عن جواز إضافة الزمان الماضي إلى الفعلية والاسمية في حين تنحصر إضافة المستقبل إلى الفعلية، وأصْلُه في: كتاب سيبويه (٣/١١٩) واخذ به أبوعلي في: التعليقة (٢/٢٣٠) وزاد في: المنثورة١٧٢جواز إضافة (إذ) إلى الماضي والحال المحكية.

(٦) سورة المائدة: (١١٩) ولم يعرض في: الحجة (٣/٢٨٣) لمقالته هنا.

(اليوم) في الموضعَين فهو فعْلُ الحال، ويَجوز أيضاً إضافتُه إلى المبتدأ والخبر؛ لأنه للحال وليس للمستقبل. ولو كان للآتي لَزِمَت إضافتُه إلى الفعل والفاعل كـ(إذا)؛ ألا تَرى أنَّ الذي يضاف إلى الزمن[1] الآتي بمعنى (إذا) كان في موضعه، إذاً لجَاز في الشِّعر أن /١٥٢ب يجازَى به، وأن يُجازَى به وهو للحال محالٌ، فإذا كان محالاً لم يَمتنع إضافتُه إلى المبتدأ والخبر - كما ذَكَرْنا - لخروجِه عن معنى (إذا)، وامتناع المجازاة به في الضرورة لو كان (إذا).

مسألة

الدليلُ على أنَّ (القِلْقَال)[2] و(الزِّلزال) ونحو ذلك مِن مُضاعَف الرباعي ليس من الثلاثة وإنما هو جِنسٌ على حِدَةٍ؛ مجيئُه مفتوحاً واستمرارُ ذلك فيه، فاختصاصُ هذا البناء في هذا القبيل وامتناعُه مِن غيره دلالةٌ على أنه صِنْفٌ برأسه؛ كما أنَّ اختصاصَ (كَيْنُونة)[3] ونحوه بالثلاثة المعتلة دلالةٌ على أنه قَبيلٌ منفصِلٌ مِن الصحيح.

ولو كان مِن الثلاثة كان كـ(السِّرْهاف)[4] ونحوه، ولم يَختص بهذا البناء.

قال يعقوب في كتابه في المثنَّى؛ نحو (العُمرين) : ابتعتُها بِدَيْنَين؛ يقول: بعضها بثَمن وبعضها بثَمنٍ آخر[5].

---

(١) أعلاه في الأصل بخط الناسخ: كـ صح، أي كذا في الأصل وهو صحيح.

(٢) القلقال من قلقلت الشيء أي حرَّكته، والأصل فيه كسر أوله وجاز فتحه، وأصل المسألة في: الكتاب (٤ / ٨٥، ٢٩٥) وذكر أبوعلي مقالته هنا في: التكملة ٢٢٠، وذكر الوجهين في: التعليقة (٤ / ١٤٤). وفي الأصل ضُبطت القلقال والزلزال بالفتح وصوبتُه من المصدرين وعلى الأصل فيهما، وإن كان أبوعلي صرَّح في: الشعر ١٧٧ أنّ الفتح أكثر من الكسر.

(٣) زنة كينونة واختصاصها مسالة خلافية بين الفريقين. انظر: المقتضب (٢ / ١٢٤) وإعراب النحاس (٣ / ٣٦٤) ومجالس العلماء ٣٠٩ والمنصف (٢ / ١٢) ودقائق التصريف ٢٦٣، وذكرها أبوعلي في: التكملة ٢٦٣، والبغداديات ٣٩٤

(٤) سرهفتُ الصبي: أحسنتُ غذاءه ونعْمتُه.

(٥) في الهامش بخط الناسخ: كـ: مكرَّر ولم أجده في كتابه". وهو مكرَّر كما قال، تقدَّم في (١٤٠-ب)

مسألة

لو قال قائلٌ في (لدَى)[1] و(لدُن): إنَّ أحَدَ الحرفَين بَدلٌ من الآخَر؛ لأنَّ النون كهذه الحروف، ويُقوّي ذلك قولُهم: دَدٌ ودَداً /١٥٣أ ودَدَن[2]، وتعاقُبُ النون وحرفِ العلة، واستُعملا أيضاً محذوفَين، لَكان وجهاً.

مسألة

في إحدى النُّسخ[3] في تحقيرِ اسمِ رجُلٍ: يُرَيْءٍ[4]، وفي الأخرى: يُرَيّ[5].

فوجْهُ الأولِ أنه على قولِ مَن قال[6] في (يَضَع): يُوَيْضِع، وفي (هَارٍ)[7]: هُوَيْئِر. ومَن قال في (أَحْوَى)[8]: أُحَيّ، لم يَقل هنا إلا: يُرَيّي؛ لأنَّ الهمزة تخفيفُها قِياسي، فهو كالملفوظ بها، فلَمْ يَجتمع لذلك ثلاثُ ياءات.

فأمّا النسخةُ الأخرى (يُرَيّ) فعلى (يُضَيْعٌ) لم يَرْدُده من حيث لم يَحتجْ إليه ولَمّا صحَّ مثالُ التحقير، ومثالُه مِن التحقير (فُعَيْل) ومن التصريف (يُفَيْل)، ولم يُصْرَف للزيادة.

مسألة

اعتزَمَ[9] أنَّ (آوَى): أفْعَل من (أَوَيتُ).

---

(١) لدَى أصلها واو عند سيبويه (٣/٣٨٨)

(٢) معناها كلها: اللعب واللهو.

(٣) من كتاب سيبويه والمسالة في: (٣/٤٥٦-٤٥٧) وهي في تصغير (يُري)، وأول المحكي هنا قول أبي عمرو والآخر قول سيبويه. انظر المسألة في: الأصول (٣/٥٦) والانتصار٢٢٦، والسيرافي (العلمية٤/١٩٧) والخصائص (٣/٧٣-٧٥) وشرح ابن يعيش (٥/١٢١)

(٤) في الأصل يري عريت من الهمز، وفَعَل الناسخ ذا أحيانا.

(٥) الأصل منون الآخر، وهذا لا يصح مع قوله في آخر المسألة: لم يُصرف.

(٦) اختيار المازني. انظر المصادر السالفة.

(٧) هارٍ أصلُه هائر يقال: رجُلٌ هائر وهار اي ضعيف، وفي الأصل: هارَ، وهو تحريف.

(٨) يريد حذف لام الكلمة لاجتماع ثلاث ياءات، وانظر الأقوال في: الكتاب (٣/٤٧١) وشرحه أبوعلي في: التعليقة (٣/٣٢٧)

(٩) حكى أبوعلي في: الشيرازيات١٠ أنّ سيبويه حمل (آوى) على انه افعل، وردّ في: البصريات٨١٦ ان تكون (فَعَلَى)، والحق انّ سيبويه في: (٢/٩٧) عدّها معرفة غير مصروفة وليس صفة، ثم ذكر في: (٢/٩٩) انّ كل ابن افعل نكرة إذا كان افعل ليس اسم شيء، فهل فهم أبوعلي من الكلامين ما حكاه عن سيبويه؟ ووجدتُ ابن السراج في: الأصول (١/١٥٦) نصّ على انه معرفة على وزن افعل.

مسألة

(يَومٌ) مِن (ذاتَ يَومٍ)(١) [يُختار فيه](٢) أنه عَقيبُ الليلة ووضَحُ النهار دون الذي هو عبارةٌ عن البُرْهة، و(ذاتَ) صفةٌ محذوفةُ الموصوف؛ أي: مرةً ذاتَ يوم، و(مَرةً ذاتَ زمان) لا يُفيد كما لا يُفيد (مرةً في زمان)، وإذا كان وضَحَ النهارِ خَصَّص فأفاد.

/١٥٣ب مسألة

قال سبحانه: ﴿ يَغُوثَ ويَعُوقَ ونَسْراً ﴾(٣) فهو عَلَم، وقد قال الشاعر:

وبِالنَّسْرِ عندَما(٤)

يَجوز أن يكون عُرِّفَ بشيئَين(٥): أحدهما باللام، والآخَر بغيرها؛ كـ(فَيْنَة والفَيْنة)(٦) و(إلاهَة والإلاهة)(٧) فاعتَقَبَ عليه تعريفان، وليس هذا كما ذَهَبَ إليه أبو بكر في قوله:

سُبحانَ مِنْ عَلْقمةَ الفاخِرِ(٨)

---

(١) أصل المسألة في: سيبويه (١ / ٢٢٦): سِير عليه ذاتَ يوم، و(ذات يوم) لا تخرج عنده عن الظرفية. ومراد أبي علي أنه لا يخرج عن الإبهام، وانظر المنثورة١٨-١٩، والإيضاح٢٠٤، وشرح السيرافي (٤ / ٢٠٥)

(٢) زيادة يقتضيها السياق، وفي الإغفال (١ / ٢٨١): اليوم أصلُه لِما هو عقيبُ الليلة ثم يتَّسع فيُستعمَل لغير ذلك من الزمان. وانظر الحجة (١ / ٣٣)

(٣) سورة نوح: (٢٣) وأكثر حديثه في المسألة جاء في: الحجة (٣ / ٣٤٦) والحلبيات٢٨٧، والإغفال (١ / ٤٢).

(٤) قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

أمَا ودماءٍ مائراتٍ تَخالها   على قُنَّة العُزَّى وبالنسر عندما

وهو لعمرو بن عبد الجن التنوخي أو الجرمي في: تاريخ الطبري (١ / ٣٦٦) ومعجم المرزباني١٨، والحماسة البصرية (١ / ٢٥٦) والخزانة (٧ / ١٩٩) وأغرب ياقوت فنسبه للأخطل في: معجم البلدان (٥ / ٢٨٤) وهو بلا نسبة في: سر الصناعة٣٦٠، وأمالي ابن الشجري (١ / ٢٣٥) والصحاح (لعع،أبل) وغيرها كثير، وأنشده أبوعلي في: الحلبيات٢٨٧، والحجة (٣ / ٣٤٦) والإغفال (١ / ٤٢) فأجاز فيه تعاقب التعريفين العلمية وأل التي دخلت بعد زوال الأولى، وأجاز زيادة أل، وسيذكر أبو علي البيت تامًّا مع اثنين معه في (١٥٥-أ). دماء مائرات: يقال: مار الدم على الأرض إذا تَردد، قنة العزى: أعلاها، العندم: صبغ أحمر.

(٥) فوق (بشيئين) بخط الناسخ: كـصح، أي كذا بالأصل وهو صحيح.

(٦) رواها أبوعلي في كتبه الأخرى عن أبي زيد الذي شرحها في: النوادر٤٠٣: لقيتُه الفينة وفي الفينة وفينةً إذا لقيتُه بعد أيام.

(٧) معناها في: الإغفال (١ / ٤١): الشمس. وانظر سر الصناعة٣٥٩، ٧٨٤

(٨) فرغت منه في (٥٥-ب) ولم أجد فيه قولاً خاصاً لأبي بكر، وذكر أبوعلي في: البصريات٤١٠ أقوالاً للفراء وثعلب.

لأنَّ هذا قد صار معرفة بعد أن كان نكرة، وصار (سبحان) عَلماً لهذا المعنى؛ كما أنَّ (خُضَارة) اسمٌ للبحر كالعَلم.

ولا كما[1] قال سيبويه[2] مِن أنَّ بعضهم يقول: هذا ابنُ عِرسٍ مُقبلٌ، ولا على حدٍّ: ﴿هذا بَعْلِي شَيخٌ﴾[3]؛ لأنَّ هذا إنما دخَلَه ضربٌ واحد من التعريف.

ويَجوز أن تكون اللامُ في (النَّسر) زائدة.

فأمّا:

بَنَات الأَوْبَرِ[4]

فيَجوز أن يكون جَعَلَ (أوبر) نكرة كقوله: هذا ابنُ عِرس مقبلٌ، ويَجوز أن يكون (أوبر) استُعمل مُعرَّفاً باللام تارةً وبغيرها أخرى، فيَعْتَوره تعريفان مختلفان، ويَجوز أن تكون اللام زائدة، وأن تَجعله مِن باب (فَينة) أشبَهُ لئلاّ يُحكَم بالزيادة.

ومَن[5] قال في (الحارث) و(العباس): حارث /١٥٤أ وعباس، لم يقُل إذا سُمِّي

(١) معطوف على قوله المتقدم: وليس هذا كما ذهب إليه ابو بكر...

(٢) الكتاب (٢/ ٩٧) وانظر الأصول (١/ ١٥٦) وسر الصناعة٣٦٦

(٣) سورة هود: (٧٢) وقرأ بالرفع ابن مسعود وابيّ والأعمش وغيرهم، الكتاب (٢/ ٨٣،١٠٦) ومعجم الخطيب (٤/ ١٠٥). وابوعلي ذكر القراءة في: الشيرازيات٤٨٦، والحُجة (٦/ ٣١٩) ولم يقل فيها إلا أنها مثل (هذا زيدٌ منطلقٌ)، واجاز فيه سيبويه (٢/ ٩٧) وجهين ان يكون خبراً لمحذوف أو كحلو حامض، وزاد تالوه وجوهاً اخرى. انظر: المحتسب (١/ ٣٢٤) والدر المصون (٦/ ٣٥٧).

(٤) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

ولقد جنيتُك اكمُؤاً وعَساقلاً ولقد نهيتُك عن بناتِ الأوبرِ

وهو بلا نسبة في: المقتضب (٤/ ٤٩) ومجالس ثعلب٥٥٦، والانتصار١٣٢، والاشتقاق٤٠٢، وسر الصناعة٣٦٦ وشرح ابيات المغني (١/ ٣١٠) وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد (٢/ ٥٦٧) وانشده ابوعلي في: الحلبيات٢٨٨ فاجاز فيه زيادة ال وهو قول الأصمعي، وتعاقُبَ تعريفَين العلمية وال، واجاز أيضا كون ال للتعريف واوبر نكرة وهو قول للمبرد، واكتفى في: الحجة (٣/ ٣٤٨) بالأولين، وفي الإغفال (١/ ٢٩٢) والحجة (٦/ ٧٥) لم يذكر إلا الزيادة. جنيتك: جنيت لك، اكمؤ: جمع كمء، العساقل: ضربٌ من الكمأة،بنات أوبر: شر الكمأة.

(٥) نقل الشاطبي في: المقاصد (١/ ٥٧٥) هذا النص من التذكرة مسبوقاً بما لم يَرِد هنا، وهو: "إنَّ اللام هنا ليس على حد قولك: العباس وعباس، لانَّ مَن ادخَلَ اللام جعَله الشيء بعينه، ومن لم يُدخل جعل الاسم عَلماً بمنزلة زيد واسد".

باسمٍ نكرةٍ[١] غيرِ صفةٍ بإلحاقِ لامِ التعريف؛ ألا تَراهم لم يقولوا في اسمِ رجُل[٢]: الثَّور ولا اليربوع ولا نحوه. فأمّا (الفَضْل) فللوصف بالمصدر؛ لأنهم جعلوه الشيءَ بعينه.

أنشَدَ أحمد بن يحيى:

فَأيٌّ امرِئٍ في الحَربِ أنتَ وأيُّهُ ... إذا الحَربُ أبْدَتْ عَن نَوَاجِذِها العُصْلِ[٣]

القولُ في هذا الضمير عندي أنه لا يُريد به واحداً بعينه؛ ألا تَرى أنَّ حُكْم (أيّ) أن يكون بعضاً مِن كُلّ، فهو كقولهم: هو أحسنُ الفتيانِ وأجملُه[٤].

مسألة

قولُهم: (سَواء) مِن قوله:

فَمَن يَهجُو رسولَ اللهِ منكمْ ... ويَمْدَحُهُ ويَنصُرُه سَواءُ[٥]

---

(١) في الأصل بالفتح، ولا وجه له، وفي المقاصد: باسم جنس.

(٢) بعده في: المقاصد: اسمه ثور أو يربوع أو أسد: الثور ولا اليربوع ولا الأسد. قال: فإن قلت: فقد قالوا الفضل في رجل اسمه فضْل، فإنما ذلك لأنه على حد الصفة كأنهم جعلوه عبارة عن الحارث بعينه من حيث جاز وحسن أن يقصد بذلك، كما حسن أن يُقصد بالحارث والعباس قال: فدخلت اللام هنا، كما دخلت في الحارث والصَّعِق." وما بعده ليس من كلام أبي علي بل من الشارح.

(٣) من الطويل، وعجزه ورد في ثلاثة أبيات، الأول لحاتم الطائي في: ديوانه ص١٤٨، وصدره:

ولي مع بذل المال والبأس صولة

والثاني لابن ميادة في: ديوانه ص٢١٦، وصدره:

صَفاً صَلَدٌ عند الندى ونعامةٌ

والثالث للفرزدق في: ديوانه (٢/١٤٦) روايته:

ولا لامرئ آتَى المضلين بيعةً ... رأى الحرب أبدت عن نواجذها العصلِ

والعصل: جمع أعصل نابٌ أعصل: مُعوجٌ شديد.

(٤) جاء في: الكتاب (١/٨٠) وحكى أبوحيان انّ أبا علي عَلّل إفراد الضمير فيه بأنهم يقولون تارة: هو أحسن فتى، وتارة: هو أحسن الفتيان، فتوهموا ذلك في: الجمع، وفيه توجيهات أخرى، انظر شرح السيرافي (٣/٩٧) والتذييل (٢/١٥١-١٥٥)

(٥) من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في: ديوانه (١/١٨) ومعاني الفراء (٢/٣١٥) وصحيح مسلم١٩٣٨، والمقتضب (٢/١٣٤) والأصول (٢/١٧٧) والطبري (١٠/١٣١) والكشاف (٣/٤٤٩) وشرح أبيات المغني (٧/٣٠٥) الذي حكى نص كتابنا نقلاً عن التذكرة القصرية، وتقدير مَن نكرةٌ أصلُه للمبرد.

يَمنع أن يكون (ويمدحُه وينصره) في الصلة؛ لأنَّ (سَواء) لا يَقع على الواحد، فـ(مَن) إذاً نكرةٌ و(يهجو) صفةٌ لها، وحُذفَت بعدُ وأُقيمَ الفعلُ بعدها نائباً عنها؛ كقوله:

جادتْ بِكَفَّيْ كانَ مِن أرمَى البَشَرْ(١)

عُمر بن أبي ربيعة:

وشَرَّيْتَ فاسْتَشْرَى وإنْ كان قد صَحَا   فُؤادٌ بأمثالِ الدُّمَى كان مُولَعَا(٢)

وله:

أَلْمِمْ بِزينبَ إنَّ البَيْنَ قد أَفِدَا   قَلَّ الثَّوَاءُ لَئِنْ كانَ الرَّحيلُ غَدَا(٣)

/ ١٥٤ ب مسألة

إذِ الناسُ إذْ ذاكَ مَن عَزَّ بَزَّا(٤)

لا يَتعلقُ (إذ) الثانيةُ بمحذوفٍ بعد (الناس)؛ لأنَّ ظرف الزمان لا يَتضمَّن الجثةَ، ولا

---

(١) من الرجز، وتقدَّم التعليق عليه في (١٢١-ب)

(٢) من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في: ديوانه٢٢٧، وأمالي القالي (٢/ ٤٩) وزهر الآداب٣٠٠، ومنتهى الطلب (٤ /٢٤٨) وأكثرها برواية: وأشريت، بأمثال المها كان موزعا، وموزع ومولع واحد. شرَّى: أغرى. وفي الأصل: شريتُ بالضم، وفؤاداً بالنصب، وهما تحريف.

(٣) من البسيط، وهو لعمر بن أبي ربيعة في: ديوانه١٠٩، والأغاني (١/ ١٠٩) وشرح التسهيل (٣/ ٢١٨) وشرح أبيات المغني (٤/ ٣٧٢) وبلا نسبة في: المغني (٣/ ٢٧٨)، ويوردونه شاهداً على زيادة اللام في (لئن) ومنَعَ كونَها موطئة أنّ ذلك يقتضي حذْفَ جوابَين للقسم والشرط وهو إجحاف. أفِد: قَرب، الثواء: الإقامة.

(٤) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

كأنْ لم يكونوا حِمًى يُتَّقَى

وهو للخنساء في: ديوانها٢٧٤، والكامل٩٧٣، ١٤٢٤، والفاضل٤٧، ومعاني الزجاج (٢/ ١٢١، ٣/ ١٠) والزهرة٨١٨، وأمالي ابن الشجري (١/ ٣٦٨، ٣٧٦) والحماسة البصرية٦٤٦، والمغني (٢/ ٣٨) وشرح أبياته (٤/ ١٨٥) وأنشده أبوعلي في: الشعر٢٤٧ فأجاز فيها خلاف ما قاله هنا فحمل (من) على الموصولية وعلّق (إذ) ببزَّ، وعلى قول البغداديين في إعمال الشرط فيما تقدَّمه علّق (إذ) ببزَّ أيضا، و(ذاك) مبتدأ محذوف الخبر، ويبدو أنّ ابن الشجري وابن هشام لم يطلعوا على قوله هنا إذ اكتفيا بما أجازه في الشعر. مَن عز بز: مَثَلٌ قديم أي مَن غَلَب سَلَبَ.

بما بَعْد (مَن عزَّ بزَّ)؛ لأنَّ الشرط لا يَعمل فيما قبْله[١]، وإذا كان كذلك كان متعلِّقاً بما يَدل عليه قولُه: (مَن عزَّ بزَّا)؛ كأنه: إذ الناسُ إذ ذاك يَتغالَبُون ونحوه.

ولا يَجوز أن يكون بدلاً مِن (إذ) الأولى؛ لأنَّ الجملة المضافة إليها (إذ) الأولى لم تَتمّ. فإن قلت: فأُضمِر (للناس) خبراً؛ كأنه: مُغالِبون، وأُبدِلها مِن الأولى وأُضمِر لذاك خبراً أيضاً، كان غيرَ ممتنع. فإن قلت: هل لا يَجوزُ أنْ أُعَلِّقها بشيءٍ قبْل قولِه: (إذ الناسُ)؟ فإنه [بيّض].

أنشَدَ ابنُ حبيب لجرير:

ولـمّا أنْ نَعَى الناعي عُمَيراً ... حسبتَ سماءَهُم هَمَّتْ بلَيْلِ
وكادَ النَّجمُ يَطلُعُ في قَتَامٍ ... وخافَ الذُّلَّ مِن يَمَنٍ سُهَيلِ[٢]

[ع: يَجب عندي أن يكون على حَذْفِ المضاف؛ كأنه: حسِبتَ سماءَ نهارِهم، وإلاَّ فَسَدَ المعنى].

أنشَدَ الفَضْلُ بن محمد اليزيديّ[٣] عن ابن الأعرابي:

١٥٥/أ أمَا ودماءٍ لا تـزالُ كأنهـا ... على قُنَّةِ العُزَّى وبالنَّسْرِ عَنْدَما
وما سَبَّحَ الرُّهبانُ في كلِّ بيعةٍ ... أبيلَ الأَبِيلِينَ الـمَسيحَ بنَ مريَمَا
لقد هَزَّ مِنِّي عامرٌ يومَ لَعْلَعٍ ... حُساماً إذا ما عَضَّ بالهامِ صَمَّمَا[٤]

---

(١) ذكر في الشعر أنه لا يجوز عندهم، ويجيزه بغداديون، وانظر التعليق السالف على المسألتين في (١٤٢–أ،ب).

(٢) من الوافر، وهما في: الأغاني (١٢/١٩٩) من أبيات لزُفَر بن الحارث في: خبرٍ ذَكَر أبوالفرج أنّ أكثر لفظه لابن حبيب، وعمير هو ابن الحُباب، ولم أجدهما في: ديوان جرير، ورواية الأغاني: حسبتُ بالضم، دُهيت = همّت، وكان = كاد، وفيه رَوِيُّ الثاني مضموم على الإقواء.

(٣) الفضل بن محمد اليزيدي أبو العباس أحد الرواة العلماء والنحاة (ت٢٧٨). معجم الأدباء٢١٧٨

(٤) من الطويل، وهي لعمرو بن عبد الجن وقد تقدم التعليق على الأول منها في (١٥٣–ب) وتخريجها ثَمّ. البيعة: متعبَّد النصارى، أبيل الأبيلين: راهبُ الرهبان وكانوا يسمون به عيسى بن مريم عليه السلام، لَعلَع جبلٌ كانت به وقعة، صمَّم: مضى.

مسألة

اِضْرِبَ عَنْكَ الهُمومَ طارِقَها(١)

ليس على الوصْلِ ولا على الوقْفِ؛ فهو كقوله:

وما لَهُ مِن مَجْدٍ تَليدٍ(٢)

مسألة

لا يَجوز(٣) أن يكون (أُبَيْنُونَ) - تحقيرُ (أبْناء) - (أفْعال) فانصرَفَ عنه إلى (أفْعُل)(٤)؛ كما قالوا في (صِبْيَة) و(غِلْمة): أُصَيْبِيَة، وفي الحديث: «كان يَلْطَحُ(٥) أُغَيْلِمةَ بني عبدِ المطَّلب»(٦).

---

(١) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

ضربَكَ بالسَّوط قَوْنَس الفَرَسِ

وهو لطرفة في: صلة ديوانه١٦٥، وانظر تخريجه٢٤١، وشرح أبيات المغني (٧/٣٥٨) وفي نوادر أبي زيد١٦٥ عن أبي حاتم أنه مصنوع لطرفة، وحكى ذلك ابوعلي في: البغداديات٤٣٧، وانشده في: العسكرية١٩٦ فشرح ما أوجزه هنا مقرِّراً حذف النون على إرادة النون الخفيفة في (اضربَ).

(٢) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وما له من مجد تليد وما له مِنَ الريح فضلٌ لا الجَنوب ولا الصَّبا

وهو للاعشى في: ديوانه٦١، والكتاب (١/٣٠) وشرح أبياته (١/٢١٩) وبلا نسبة في: المقتضب (١/٣٨،٢٦٦) والأصول (٣/٤٦٠) وانشده ابوعلي في: الشعر٢٢٧، والحجة (٢/٢٥٥) برواية (وما عنده) شاهداً على حذف المضاف، وانشده في: الحجة (١/٢٠٥) على انّ الأصل في الهاء الحركة وحُذف حرف المد الزائد معه، وفي (٤/٦٢) قصَر الحذف على الضرورة، وهو قول سيبويه. وانظر مناسبة الشعر في: فرحة الأديب٤١.

(٣) كلامه موجزٌ عما في: الشعر١٣٦، وما منعه فيهما حكاه في: البصريات٣٧٥ عن أبي العباس وردَّه، واخذ به وفسَّره مفصَّلاً في: التعليقة (٣/٣٠٥). وانظر في: الخزانة (٨/٣٣) اثر كلامه في المنقول من كلام ابن جني من إعراب الحماسة.

(٤) قال به الأنباري شارح المفضليات٦٣٢، افدته من محقق الشعر.

(٥) الأصل: يلطخ بالمعجمة، وصوابه بالمهملة. والتصويب من المصادر في الهامش التالي.

(٦) الأرجح انه حكى معنى الحديث، لأني لم أجد هذا اللفظ. واكثر المصادر على هذا اللفظ أو ما قاربه: "عن ابن عباس قال: قدَّمَنا رسول الله ﷺ ليلة المزدلفة أُغيلمةَ بني عبد المطلب على حُمُرات، فجعل يَلْطح افخاذنا ويقول: أُبَيْنِيَّ لا تَرموا الجمرة حتى تطلع الشمس". واللطح: الضرب بالكف ليس بالشديد. انظر مسند الإمام أحمد٢٠٣، وسنن أبي داود٣٦٢، وابن ماجه (٢/١٠٠٧) والبيهقي (٥/١٣١) والنهاية (٤/٢٥٠).

فـ(أَفْعِلَة) كـ(أَفْعُل) من (أفعال)[١]، وإلى هذا ذَهَبَ الفراء[٢].

وإنما لم يَجُز لأنَّ (أفعُل) لم يأتِ مجموعاً بالواو والنون، وإذا لم يَجئ لم يُجعَل (أُبَينون) المتنازَع فيه أصلاً؛ كما لم يَجُز أن يُجعَل مقصوراً من (أفعال)؛ إذ لم توجَد (أفعال) مقصورة، فثَبَتَ إذاً أنه اسمٌ صيغَ في التحقير؛ كـ(عُشَيْشِيَة) و(أُنَيْسِيَان)[٣] ونحو ذلك، فلذلك حَكَمَ سيبويه[٤] على أنه (أفْعَل) كـ(أعمَى).

فأمَّا قولُه:

/١٥٥ب تَرْكُ أُبَيْنيكَ إلى غيرِ راعْ[٥]

فالياءُ فيه الياءُ التي هي علامةُ الجرِّ، ولامُ الفعل ساقطةٌ لالتقاء الساكنَين.

مسألة

قولُهم: أَناسِيّ[٦]، ولم يُقَلْ: أَناسِين كـ(سَراحِين) يَدل على أنَّ الألف والنون[٧] كالألف والنون في (سَكْران). وإذا كانوا قد قالوا في (أَساريع)[٨]: إنه على وزن الملحَق، فغَيْرُ الملحَق أجدرُ أن لا يجوز أن تَثبُت الياءُ والنون في تكسيره على حَدٍّ

---

(١) عبارة الشعر أوضح: "وافعِلة من فعْلة كافعُل من افعال في انّ كلَّ واحد جمعُ ادنى العدد، وجاء التكثير على أحدهما ووقع التحقير على الآخَر، وإلى هذا ذهب...".

(٢) حكاه ابن جني فيما نقله البغدادي في: الخزانة (٨/٣٣) عن إعراب الحماسة، واستحسنه ابوالعلاء في: رسالة الملائكة ١٤٥، وانظر اللسان (بني).

(٣) تصغير عشية وإنسان على غير القياس.

(٤) الكتاب (٣/٤٨٦) واشار إليه في (٣/٤٥٦) وانظر الأقوال في ابينون في: الخزانة (٨/٣٠)

(٥) عجز بيت من السريع، وصدره:

مَن يك لا ساء فقد ساءني

وهو للسفّاح بن بُكَيْر اليربوعي في: المفضليات٣٢٣، وشرحها٦٣٢، ولبُكير بن مَعْدان اليربوعي في: تعازي المبرد٨٤، ولرجل من يربوع في: التهذيب (١٥/٤٩٢) وبلا نسبة في: غريب أبي عبيد (٣/١٤٢) والفائق (٢/٤٤٣) والخزانة (٨/٣٤) وانشده ابوعلي في: الشعر١٣٦ فعقد عليه الباب.

(٦) قيل: جمع إنسان او إنسي، ولا يبعد ان يكون كلامه رداً على احد القولين اللذين اجازهما الفراء والزجاج. انظر معاني الأخفش٤٥٩، والفراء (٢/٢٦٩) والزجاج (٤/٧١) وإعراب النحاس (٣/١٦٣)

(٧) في (إنسان).

(٨) دودٌ بيضٌ حُمرُ الرؤوس تكون في الرمل. وفي مجالس ثعلب١٠٥: اساريع ويساريع الهمزة مكان الياء. ولم اجد ما حكاه ابوعلي.

(سراحين)، فهذا يَدل على قُبحِ (الكَرَاوين)[١]، وأنه جاء بضرورةِ القافية.

فإذا صحَّ ضعفُه قوِيَ أن لا يجوز إلاّ (كُرَيَّان)[٢]، ولا تَقول: كُرَيِّين، مِن أجْلِ ما جاء من قولِه:

حَتْفُ الحُبَارِيَاتِ والكَرَاوِينْ[٣]

إلاّ أن يَثبُت ذلك في غير هذا الموضع.

مسألة[٤]

(جاء الهنداتُ) حَسَنٌ، و(جاء هندٌ)[٥] قبيح؛ وذلك أنَّ الواحد يجب في القياس أن يكون في مؤنَّثِه العلامة؛ ليَفْصِله مِن المذكَّر، وليس كذلك الجمع، وقد تكون الألفُ والتاءُ في المذكَّر؛ نحو: دُرَيْهِمات، وإنما يُراد تأنيثُ الجماعة لا الواحد.

ولا يَجوز /١٥٦أ عندي (جاءت الزَّيْدُون)[٦] تُريد الجماعةَ؛ لأنَّ هذا الضَّرْبَ لم يجئ في تأنيثٍ كما جاء (دُريهمات) فيما ذكرتُه لك، ولا يَكون ذلك إلا على حَدِّ واحدةِ المذكَّر وتَثْنِيته.

---

(١) في: المصباح١٤٦٣، وشرح شواهد الإيضاح٥٩٥ نصٌّ في: الكراوين عن تذكرة أبي علي خلا منه كتابنا وهو موافق لمعنى كلامه هنا مع طول. والكروان لم يذكر سيبويه (٣/٦١٧) في جمعه الكراوين، وعدَّه في: (٤/٢٥٩) فَعَلان، لذا يرى أبوعلي في تصغيره ثبات الألف والنون.

(٢) أي تصغيره.

(٣) من السريع، وهو لأبي زغيب دليم أو دلم العبشمي في: دلائل السرقسطي٥٠٦، والمصباح١٤٦٢ وأفدت الأول منه، واللسان والتاج (كرا)، ولرجُل من عبد شمس في: شرح شواهد الإيضاح ص٥٩٤ –وفي هامش أصله المخطوط نسبته لدلم– وهو بلا نسبة في: المنصف (٣/٧٢) وإيضاح شواهد الإيضاح٨٦٩، والصحاح (كرا) والمحكم (٣/٢٣٨) والمخصص (٨/١٥٦،١٤/١١٥) واللسان والتاج (حبر)، وحكى أبوعلي في: التكملة٢٠٢ إنشاده عن بعض البغداديين وأجاز عليه التصغير على كُرَيِّين وعدم تبيين الواو، بخلاف منْعِه هنا. والراجز يصف صقراً.

(٤) المسألة في: المقاصد الشافية (٢/٥٨٦–٥٨٧) بعبارة أطول، وهي منقولة من التذكرة.

(٥) سلف التعليق عليه في (١٠٢–أ)

(٦) جاء في: المقاصد الشافية (٢/٥٨٤) والتذييل (٦/٢٠٠) والدر المصون (٢/٤٩٩) أنّ المنع مع جمع المذكر السالم قول البصريين والجواز قول الكوفيين، وتجد فيها ردًّا لبعض ما استشهد به هنا ابن جني الذي أطلق الجواز أيضاً في: اللمع١٧، وإن كان الباقولي في: شرح اللمع٣٢٤ جعل مراده خاصا لا يعم (قامت الزيدون).

فأمّا (سِنون) فالحرفان فيه ليسا على مذهبهما في (الزيدون)؛ ألا ترى أنه قد يَتغير بعضُ حركاته، وليس شيءٌ مِن هذا في (الزيدون) ونحوه.

[ع: قد جاء نحو: (جاءت الزيدون) عندي مجيئاً كثيراً؛ منه قولُ الشاعر النابغة:

قالتْ بنو عامرٍ خَالُوا بَني أسَدٍ(١)

وقولُ الآخر:

فما شُئِيَتْ أَبِيٍّ ولا شُئِيْتُ(٢)

وهو كثير].

مسألة

أنشدَنا(٣) أبو العباس في الكامل:

إذا ما قلتَ أيُّهُمُ لأيٍّ ... تَشابَهَتِ المناكبُ والرُّؤوسُ(٤)

يَنبغي أن يكون (أيّ) كنايةً عن العَلَم؛ كأنه قال: أيُّهم لِفلان؟ فأُجيبَ بأمْرِهم ومَن

---

(١) الأصل: خالي بنو، وهو تحريف صوابه جاء في: الهامش بغير خط الناسخ. وهو صدر بيت من البسيط، وعجزه:

يا بؤسَ للجهل ضرّاراً لأقوام

وهو للنابغة في: ديوانه٨٢، والكتاب (٢ /٢٧٨) والبحر (١ /٣٢٥، ٧/ ٣٩) والخزانة (٢ / ١١٤) وانشده أبوعلي في: البصريات٥٥٩ على تعلُّق الجار بمحذوف صفة منصوبة، وانشده ابن جني في: السر٣٣٢ والخصائص (٣ /١٠٨) على زيادة اللام الجارة للتوكيد في: (للجهل)، وانظر في التذييل والمقاصد رد الاستشهاد بالبيت لجواز التأنيث مع المذكر السالم. خالوا: تاركوا وفارقوا، وانظر في: الديوان المناسبة.

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

وقد رَبِيَتْ بها الآباءُ قَبْلي

وهو لقصيّ بن كلاب في: الجمهرة١٣٠٦، وبلا نسبة في: الجمل المنسوب خطأ للخليل٢٤٢، وشرح المفصل (٣ /٣٧) وانشده ابوعلي في: الشعر١١٦، والشيرازيات٣٣١، والعضديات٦٤ على انّ (أبيّ) جمعٌ بدلالة لحاق التاء في شُئِيَتْ، ومثله ابن جني في: الخصائص (١ /٣٤٧). شُئيت: سُبقتُ قاله ابن دريد، وجاء في الخصائص والشرح: شُنِئت.

(٣) ذِكْرُه الكامل يَعني انه لا يريد المباشرة في السماع؛ لانه لم يدرك ابا العباس المبرد.

(٤) من الوافر، وهو لاعرابي يهجو قوماً من طيئ، وذكره المبرد مع بيتين آخرين في: الكامل٢٢٥، وهو بلا نسبة في: البرصان والعرجان٣٨٠، وعيون الاخبار (٢ / ٢) وشرح الحماسة للمرزوقي٧٢٧، وفصل المقال١٩٧

الذي يُشْبِهُهم؛ أي: لَم تَرَ للرؤساء على مَن دونَهم مَزِيَّةً؛ كقولِ الآخَر:

وإنَّكَ لو رأيتَ عبيدَ تَيْمٍ وتَيماً قلتَ أيُّهُمُ العَبيدُ[1]

وكقوله:

سَوَاسِيَةٌ كأسنانِ الحِمارِ[2]

وكقوله:

/١٥٦ب لَهُمْ مجلسٌ صُهْبُ السِّبَالِ أذِلَّةٌ سَواسِيَةٌ أحرارُها وعَبيدُها[3]

ونظيرُ كونِ (أيّ) هنا كنايةً عن عَلَمٍ قولُ الآخر:

وأسماءُ ما أسماءُ ليلةَ أدلَجَتْ إليَّ وأصحابي بأيَّ وأيْنَما[4]

---

(١) من الوافر، وهو لجرير في: ديوانه٣٣٢، وعيون الأخبار (٢/١٩٦) والزهرة٦٣٦، والمصون٢٠، والعمدة ٨٥١، ومنتهى الطلب (٥/١٧٢) وهو منسوب أيضاً للأخطل في: ذيل ديوانه٥٢٥، والأغاني (٨/٢٩٨) ويروى: وإنك لو لقيتَ.

(٢) قطعة من بيت نسبه الجواليقي في: شرح أدب الكاتب١٥٦ للفرزدق وعدَّه صدراً، وعدَّه البكري في: فصل المقال١٩٦ عجُزاً، ولم يذكرا له تتمة، وفي اللسان (سوا) جعله عجُزاً وصدره:

شبابُهمُ وشيبُهمُ سواءٌ

وهو ملفّق؛ لأن هذا الصدر صوابُ عجُزِه:

فَهُمْ في: اللؤم أسنانُ الحميرِ

وهو مع ثان له لرجُل مِن وَلَد كُليب بن اسد بن كليب في: طبقات ابن سعد (١/٣٥٠) وتاريخ دمشق (٣/٣٩٨) وأول تحريفِه (فهم في اللؤم أسنان الحمار) وقع في: البيان والتبيين (٢/١٩) وجمهرة الأمثال (١/٥٢٣) وثمار القلوب٥٥٦، ثم تمّ في اللسان، وما ذكَره أبوعلي مَثَل يريدون به التساوي في الشر، وهو في: أمثال ابي عبيد١٣٢، وعيون الأخبار (٢/٢) وجمهرة الأمثال (١/٥٢٢) والمجمع (٢/١٠٠) والمستقصى (٢/١٢٣) ولم اجد هذه القطعة في ديوان الفرزدق، ولكنها تشبه بيتاً من الطويل:

سَواسٍ كأسنان الحمار فلا تَرى لذي شَيبة منهم على ناشئٍ فَضلا

وهو منسوب لابن أحمر وغيره، انظر ديوانه١٣٢، وديوان كثير١٤٢، والحيوان (٦/١٠٧) والبرصان٣٧٩، وثمار القلوب، وسواس وسواسية واحد.

(٣) من الطويل، وهو لذي الرمة في: ديوانه١٢٣٥، وتخريجه٢٠٣٠، وبلا نسبة في: المحكم (٨/١٩٣) ونُسب صدره خطأ لجرير في: تفسير القرطبي (٢٠/٨٦) وأنشده ابوعلي في: الإغفال (٢/٥٠٧) على استخدام سواسية من سواسوة. صهب السبال: اي عجم وليسوا بعرب.

(٤) من الطويل، وهو لحُميد بن ثور في: ديوانه٢٧٨ ألحقه المحقق بالقصيدة من العضديات، وألحقه الميمني=

كنًى بـ(أيّ) عن بلدة فلذلك لم يَصرف.

فإنْ قلتَ: هل يَجوز أن يكون تقديرُه[١]: أيُّهم لأيٍّ يَسودُ، فيُضمِر هذا الفعلَ للدلالة عليه؟ [بيّض].

مسائلُ مكتوبةٌ في آخرِ المجلَّدة:

مسألة

قال أبو عُمر في مختصَره: كنتُ وعَمراً حَديثاً للناس. وقال أبو الحسن: تَقول: كنتُ وزيداً كالأخَوَين[٢]، قال: ولا يَجوز (كنتُ وزيداً قائمَين)[٣] على الخَبر، أو كلاماً هذا محصولُه.

وجوازُ ما قال أبو عُمر أنَّ (الحديث) لِما فيه من الإشاعة والعُموم[٤] صَلَح أن يكون خبراً هنا؛ ألا تَراك تَقول: كان زيدٌ حديثاً للناس، وكان أخواك حديثاً لهم، وأصبَحَ إخوتُكَ حديثاً عنهم؛ فلمّا صَلَح لشِياعِه للواحد فما فوقَه صَلَح أيضاً في المسألة التي هي: كنتُ وعَمراً حديثاً للناس.

وإنما لم يَجُز (كنتُ وزيداً أخوين)[٥] لأنه ليس معك اسمان /١٥٧أ لـ(كنت) فيكون لهما خبران، وإنما معك اسمٌ واحدٌ وهو التاء في (كنت)، فأمّا المنصوبُ بَعْده فليس اسمًا لـ(كنت) معطوفاً على الأول، وإنما هو أحَدُ المفعولات، ولا محالة أنهنَّ فَضَلات، فلا يجوز أن تُخبِر عن الفضلة؛ كما تُخْبِر عن صاحب الحديث.

= بهامش ص٧، وهو له في: الحماسة البصرية١١١١، والمحكم (١٢/ ١٨٨) وبلا نسبة في: الخصائص (١/ ١٣١، ٢/ ١٨٢، ١٨٤) والمحكم (١٢/ ٢٤٤) وانشده ابوعلي في: الشيرازيات٥٥٧، والعضديات ١٧٥، والبصريات٥٩٤، ٦٣١، والحجة (٦/ ٢١٩) على عدم صرف (اي) لانها كناية عن عَلم مؤنث فجرى عليها حكمه، وبناء (اينما) على الفتح لأنها ضُمَّت إليها (ما).

(١) اي في بيت ابي العباس اول المسألة.

(٢) من كلام العرب جاء في: جمل الزجاجي٣١٧، والمقاصد الشافية (٣/ ٣٣١)

(٣) جاء في: شرح الرضي (١/ ٥٢٥) والهمع (١/ ٢٢٢) انهم أجازوا عدم مطابقة الخبر بعد المفعول معه لِما قبله، وأوجب ابن كيسان مطابقته لما قبله، وهو قول الأخفش وأبي علي هنا.

(٤) أعلى (الإشاعة) و(العموم) رمز (م) وأعلاهما علامة تخريج، وفي الهامش: "ص: من العموم والشياع".

(٥) يريد المثال المتقدم: كنت وزيداً قائمَين

فلمّا قلت: (كالأخوين) اجتَمَعَ لك فيه أمران لا بُدَّ من كلٍّ واحدٍ منهما: أحدهما أنَّ الكاف ليس في لفظِها عَلَمُ التثنية، والآخَر أنَّ مُفادَها مُفادُ التثنية، فلمّا سَلِم اللفظُ وصحَّ المعنى جاز.

ولو قلت: كنتُ وزيداً أخوَين، لصحَّحتَ ـ لَعمري ـ المعنى، وأفسدتَ ـ لا محالة ـ اللفظ، فلهذا عُدِل إلى الكاف لسلامةِ اللفظ بها والمعنى جميعاً، وهذه حالُ قولك: (حديثاً للناس)؛ لأنَّ (الحديث) لِما فيه من الشياع والعموم يَصلح للواحد وما فوقَه؛ كما أنَّ الكاف كذلك؛ ألا تراك تقول: زيدٌ كعَمرو، والزيدان كالعَمْرَين، والزيدون كالعَمْرِين. وهذا واضح.

وتقول على هذا: كانت البقرةُ وعِجلَها إقبالاً وإدباراً، قياساً على قولها:

فإنَّما هِيَ إقبالٌ وإدبارُ(١)

ألا تراك تقول: البَقَرتان إقبالٌ وإدبارٌ، والبقرُ إقبالٌ وإدبارٌ، فلمّا شاع في الواحد فما فَوْقَه جاز أن تَقول: /١٥٧ب كانت البقرةُ وعِجلَها إقبالاً وإدباراً، وتَقول على هذا: كان فرعونُ ووزيرَه طاغوتاً؛ من حيث كان (الطاغوت) في الأصل مَصدراً؛ ألا تَرى إلى وقوعه على الجماعة في قولِ الله تعالى: ﴿أولياؤهُمُ الطَّاغُوتُ﴾(٢)، وعليه تقول: كانت الناقةُ وفَصيلَها أكْلاً وشُرباً، ولا تَقول: آكِلَين ولا شارِبَين.

فإن رفعتَ فقلت: كانت الناقةُ وفصيلُها آكلَين وشارِبَين، صحَّت المسألة كما لو قلت: كنتُ وزيدٌ أخوين، إذا رفعتَ (زيداً) على ضَعْفِ رفعِه؛ إلاّ أن تُوكّده، غيرَ أنك إن رفعتَه على ما فيه ثنَّيتَ فقلت: أخوَين.

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

تَرتعُ ما رَتَعَتْ حتى إذا ادَّكَرَتْ

وهو للخنساء في: ديوانها٣٨٣، والكتاب (١/٣٣٧) ومعاني الأخفش١٠٣، والمقتضب (٤/٣٠٥، ٣/٢٣٠) والكامل٣٧٤، والتعازي١٠٠، وشرح أبيات سيبويه (١/٢٩٤) والمنصف (١/١٩٧) والخزانة (١/٤١١) وانشده أبوعلي في: التعليقة (٢/٢٤٤) والحجة (١/٣،٢٤/٢٧٢) والبغداديات٢٠٥،٢٠٧ وأخذ فيه بقول سيبويه بانْ جَعَل البقرة إقبالا وإدباراً على المجاز لكثرة ذلك منها، وقيل فيه غير ذلك.

(٢) سورة البقرة: (٢٥٧) وانظر احتجاجه لهذا في: التكملة١٤٥، والشيرازيات٢٠٣

وتقول: تُرِكَ زيدٌ وأخاه عِبْرةً للمُعتبِر؛ لأنَّ (العِبرة) مصدرٌ والمصادر لِشياعها تَقع للواحد فما فوقه.

ولو قلت: تُرك زيدٌ وأخوه عِبْرتَين، جازت التثنية والإفراد. أمَّا التثنية فعَلى أن تَضع التعبير هنا نوعاً لا جنساً، وأمّا الإفراد فعَلَى إرادة مذهب الجنسية والعموم.

وتقول: جاء البردُ والطَّيَالسةَ جميعاً، إنْ جعلتَ (جميعاً) مصدراً فلا سؤال لِما تَقدَّم، وإنْ جعلتَه اسماً على صِفة قوله:

عَهدي بها الحَيَّ الجَميعَ وفِيهِم ... قبلَ التَّفرق مَيْسِرٌ ونِدَامُ(١)

/١٥٨أ ففيه النظر، وقياسُه عندي الجوازُ وإن لم يكن مَصدراً، وذلك أنَّ(٢) (جميعاً) ليس هنا خبراً فيَمتنع جَوازُه، وإنما هو حالٌ والحالُ قد يُحْمَل على المعنى دون اللفظ؛ ألا تَرى أنك تقول: (مررتُ بزيدٍ مع عمرٍو قائمَين)(٣)، وإن كنتَ لا تُجيز (مررتُ بزيدٍ مع عمرٍو القائمَين) على الصفة، وإنما ساغ ذاك في الحال مِن حيث كانت تأتي مؤكِّدةً دخولُها كخروجها؛ ألا تَرى قوله:

كفَى بالنَّأْيِ مِن أسماءَ كافي(٤)

---

(١) من الكامل، وهو للبيد في: ديوانه٢٨٨، والكتاب (١/١٩٠) وشرح أبياته (١/١٦٢) واللسان (حضر) وبلا نسبة في: تذكرة النحاة٦٥٠، والشاهد في نصب الجميع صفة بمعنى المجتمع لمفعول عهدي. (ندام) في الأصل بفتح النون وكسرها.

(٢) تكررت (أن) في الأصل.

(٣) انظر: الكتاب (٢/٥٧، ٨١) والمقتضب (٤/٣١٦) والاصول (٢/٤١) وشرحه في: التعليقة (١/٢٥٦).

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وليس لحبها ما عشتُ شافي

وهو لبشر بن أبي خازم في: ديوانه١٦٢، وشرح الحماسة للمرزوقي٢٩٤، ٩٧٠، ١٠٣٢، ومختارات ابن الشجري٢٧٩، والخزانة (٤/٤٠٢) وبلا نسبة في: الكامل٩١٠، والمقتضب (٤/٢٢) والمنصف (٢/١١٥) والخصائص (٢/٢٧٠) والصاحبي١٢، والحلل٣٤٩، وأنشده أبوعلي في: الشعر١١٠، والعسكرية١٤٩ على تسكين الياء في النصب فعَدَّه مرة ضرورة ومرة أخرى لغة، وأنشده في: الحجة (٢/٤٤٠، ٥/٥٦) والشعر٢٣١، والشيرازيات٥١٦، والبغداديات٥٤٦ على الحال المؤكدة كقوله هنا.

وقوله: ﴿وهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً﴾[1]، و:

أنَا ابنُ دارَةَ مَعرُوفاً لها نَسَبي[2]

وإنما جاز ذلك فيها؛ لأنها زيادةٌ في الخبر، والزيادةُ تَحتمل مِن الاتساع ما لا يَحتمِلُه ما لا بُدَّ منه.

فإن قلت: فقد جاءت الصفةُ زائدةً مؤكِّدة كـ(أمسِ الدابرِ والمُدْبِر)[3]، وكقوله عزَّ اسمُه: ﴿وَمَنَاةَ الثَّالثَةَ الأُخرَى﴾[4]، وقوله: ﴿فإذا نُفِخَ في الصُّورِ نفْخَةٌ واحِدةٌ﴾[5].

قيل: هذا الموضعُ إنما أتى الصفةَ من قِبَل الحال، إذ كانت شبيهةً بها ومنقولة عنها إليها؛ ألا تراك تقول: مررتُ برجُلٍ واقفٍ، فإذا عرَّفتَه قلت: مررتُ بالرجلِ واقفاً. فمِن أجْلِ ذلك وغيره مِن الشَّبَه بينهما ما جاء من زيادة الصفة، ولولا ذلك لما كان مَبناها إلاّ على الفائدة، وأن لا يكون /١٥٨ب أحَدَ الزيادة[6].

---

(١) سورة البقرة: (٩١) واستشهد بها على الحال المؤكدة وغير المنتقلة في: البصريات٦٦٣، ٩٠٣، والبغداديات ٥٤٥، والتعليقة (١/٨٠) والإيضاح٢٢٢، والحجة (٥/٥٦) وجعلها في: الإغفال (١/٣٤٦) على إعمال معنى الفعل في الحال.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وهل بِدارةَ يا لَلناسِ مِن عارِ

وهو لسالم بن دارة في: الكتاب (٢/٧٩) وشرح أبياته (١/٤٤٧) وفرحة الأديب١٨٨، ومؤتلف الآمدي١٦٧، والخزانة (٣/٢٣٦) وبلا نسبة في: أمالي ابن الشجري (٣/٢٢) وغيرها وأنشده أبوعلي في: التعليقة (١/٨١) والحجة (٥/٥٦) والبغداديات٥٤٦، والبصريات٦٦٣، ٩٠٤ على الحال المؤكدة، وظاهر كلام السيرافي (٦/١٦٦) حملُه على المصدر، ويحكي عن الزجاج غير ذلك. ودارة أمُّه وقيل جدُّه. والرواية المشهورة: بها نسبي، وجاءت برواية المتن عند ابن السيرافي ولم ينكر عليه الأسود، وفي اللسان (دبر) عن ابن سيده أن ابن جني رواها كذا، وقال: لها يعني النسبة، وأشار محقق الخصائص (٣/٦٢) إلى أن (لها) في نسختين، ولم أجدها في شيء من كتب أبي علي.

(٣) ذكر قولهم هذا على أنه من الصفة المؤكدة في: الحجة (٤/٣٢٨، ٦/١٧٥، ٣٣٩) وانظر الخصائص (٢/٢٦٩، ٣/١٠٧) وشرح الحماسة للمرزوقي٩٧٦، وكشف الباقولي١٢٩١

(٤) سورة النجم: (٢٠)

(٥) سورة الحاقة: (١٣) واستشهد أبوعلي بالآيتين للصفة المؤكدة في: الشيرازيات٥١٨، والشعر٥٢٨، والحجة.

(٦) أي أحد ضروب الزيادة، والزيادة بمعنى الفضلة.

وبعدُ، فكُلُّ ما جاز أن يَقع خبراً عن الواحد فما فوقه بلفظٍ واحد فجائزٌ أن يكون خبراً عن المرفوع مع المفعول معه، وما لم يَقع إلاّ للواحد فلا يَجوز أن تُثَنِّيَه على أن تَجعله خبراً عنهما لما قدَّمنا.

والمسائلُ مِن هذا الطَّرْز[1] كثيرةٌ متصلة، فامضِ فيها عليه تُصِب بإذن الله.

مسألة

قولُ الله سبحانه: ﴿فَوَيْلٌ لِلمُصَلِّينَ، الذينَ هُمْ عن صَلاتِهِمْ ساهُونَ﴾[2] فيه دلالةٌ على شِدَّةِ اتصالِ الصفة بالموصوف؛ ووَجْه ذلك أنَّ استحقاقهم الوَيْلَ لم يكن لأنهم مُصَلُّون، وإنما استُحِقَّ لسَهوِهِم عن الصلاة؛ ألا تراه كيف كان الاعتمادُ على صلة الصفة لا على نفس الموصوف، وكيف يَجوز أن يَستحقَّ الويلَ عن الصلاة وهو مُستحِقٌّ عن تركِها والسهو عنها؟

ومع هذا فإنه لا يَجوز قياساً عليه (أحقُّ الناس بمالِ أبيه ابنُه البَرُّ به)[3]؛ مِن قِبَل أنَّ حُكْم الجزء الذي هو خبرُ المبتدأ أن يكون مفيداً؛ لأنه هو الجزء المستفاد من الجملة، و(ابنه) لا يُفيد في هذه المسألة إجماعاً فلم يُغْنِ عنه مجيءُ الصفةِ بـ(البَرّ) بعْده /١٥٩أ، وليس كذلك المجرور؛ ألا تَراك إذا قلت: نَزَل أبوكَ على جعفر، فالجزءُ المستفاد[4] مِن الجملة المعقودُ عليه الخبرُ إنما هو الفعل، وإنما المجرورُ فضلةٌ فيه منها بُدٌّ، ولا غِنى بالفاعل عن الفعل. فكذلك قولُه عزَّ اسمُه: ﴿فَوَيْلٌ لِلمُصَلِّينَ﴾، وذلك أنَّ اللام هنا متعلِّقة بما هو الخبر في الأصل هو اسم الفاعل[5]؛ كأنه قال: ويلٌ ثابتٌ لهم، ثم لمّا حُذِف اسمُ الفاعل أُقيمَ الظرفُ مُقامَه نائباً عنه، والمفاد في الحقيقة إنما هو الكَونُ والاستقرار، فاعرف ذلك.

---

(١) أي الهيئة والشكل.

(٢) سورة الماعون: (٤،٥) وأخذ بقوله ابن جني في: الخصائص (٣/٣٢٨) والباقولي في: الكشف١٤٨٥.

(٣) ذكرها ابن جني في: الخصائص (٣/٣٣٩) مجردة من (البر) ثم قال: صحتها: ... أبيه أبرهم به.

(٤) بالهامش بخط الناسخ: المفاد، صح. وسترد في المتن كذلك قريباً.

(٥) وقدَّره فعلاً في: الإغفال (١/٣٣١) والشيرازيات٣٤١

قال الأخفش(١) في الاسمين اللذين يُجعلان اسماً: الأولُ مفتوحٌ، والثاني بمنزلة ما لا ينصرف في المعرفة ويَنصرف في النكرة، ولو سمَّيتَ رجُلاً بـ(خمسةَ عشرَ).

قلت: هذا خمسةَ عشَرُ قد جاء، وهذا خمسةَ عشرٌ آخرُ، ومررتُ بخمسةَ عشرَ مُقْبلاً، ومِثْلُ ذلك: حضرَموتُ وبِلالاَبَاذُ(٢)، تقول: هذا بِلالاباذُ، وهذا بَعلَبكُّ ورامَهُرْمُزُ(٣).

قال: ومِثْلُ ذلك: مِئَتَدِينارُ(٤) ومَعدِيكَرِبُ، إلاَّ أنَّ (معديكرب)(٥) أُسكِنَت فيه الياءُ لِثِقَلِها. ومِن العرب مَن يضيف هذا كُلَّه إلى آخرِه فَيَجُره، إلا أن يكون أعجميًّا فلا يَنصرف؛ نحو: هذا بِلالُ اباذَ، وهذا رامُهُرمُزَ في لغة مَن أضاف.

وقال(٦): /١٥٩ب اعْلَم أنه لا يَصلح أن تَجعل مِثْلَ: مدائنَ محاريبَ، ولا مِثل: مساجدَ محاريبَ، ولا مِثْلَ: جَلاجِلَ سلاسلَ اسماً واحداً مِثل: حَضْرَموت؛ لأنه لم يَجئ شيءٌ من هذه الأبنية اسمان منها(٧) اسماً واحداً.

فإن قلت: فإنْ جاء فكيف ينبغي أنْ يكون في القياس؟ فإنه ينبغي أن يكون مصروفًا

---

(١) المقتضب (٤/٣٠) والأصول (٢/٩٧) وحكى سيبويه الإضافة عن العرب وعدَّها رديئة، واجازها الكوفيون في الشعر، وردَّها أبوعلي في: الحلبيات٣١٦. انظر الكتاب (٣/٢٩٧) ومعاني الفراء (٢/٣٤،٢٤٢) ومذكر ابن الأنباري (٢/٢٢٧) والتعليقة (٣/١١١) والإنصاف٣٠٩، وشرح جمل ابن عصفور (٢/٣٣) والارتشاف (١/٣٦٩).

(٢) رسمها أول مرة: بلال اباذ، ثم رسمها بعد ذلك كما اثبتناها. وهو موضع في البصرة، انظر معجم البلدان (٢/٤٣٤).

(٣) ضبط في الأصل بكسر الميم الثانية، والمذكور في المصادر ضمُّها، انظر لباب ابن الأثير (٢/١٠)

(٤) كذا رسمها، وفي الأصول: مائة دينار.

(٥) ذكر سيبويه فيه (٣/٢٩٦) ثلاثة اقاويل على الإضافة غير مصروف ومصروفاً وعلى جعله اسماً واحداً، وكذلك ابوعلي في: الإيضاح٣١٥

(٦) الأصول (٢/٩٧) وقد يُفهَم من سياق الأصول انه من كلام أبي بكر ولكن يشهد بانه لأبي الحسن انَّ محقق الأصول خرَّج بعض الكلام من المقتضب (٣/٣٤٥) منسوباً لأبي الحسن، وسيختم أبوعلي المسألة بانها من الأوسط.

(٧) في الأصول: اسمان يكون منهما اسماً واحداً، وعبارة الأصل هي الصحيحة، لان (اسمان) بدل من (شيء) و(اسما) حال.

في النكرة؛ لأنك قد حَوَّلتَه إلى بابٍ يَنصرف في النكرة وخَرَجَ مِن حدِّ البناء(1)؛ لأنك إنما كنتَ تركتَ صرْفَه؛ لأنه على مثالٍ لا يجيء في الواحد مِثلُه، وأنت الآن لا يَمنعُك البناء(2).

ألا تَرى أنك حين أدخلتَ في الجمع الهاءَ صَرَفتَه في النكرة؛ نحو: صَيَاقِلة وجَحَاجِحَة، لمّا دَخَل في غيرِ بابه(3).

فإن قلتَ: ما بالي إذا سمَّيتُ رجلاً بـ(مساجد) لم أصرِفه في النكرة؟ قلت: لأنه على بناءٍ يَمنعه من الصرف، ولم يَزُل ذلك البناءُ(4) حيث سمَّيتَ به(5). وإذا سمَّيته بـ(مساجد محاريبَ) وجعلته اسماً واحداً فقد صُغته صياغةً غيرَ الذي كان وبَنَيته بناءً آخَر، وكذلك لو جاء اسمٌ على (واحدةَ حمراء)؛ أي تَجعل (واحدة) مع (حمراء) اسماً، و(واحدةَ بُشرَى) أو (رَجُلَ بيضاءَ) وأنت تُريد أن تجعله اسماً واحداً مِثل: حضرموتَ، انصَرَفَ في النكرة؛ لأنَّ الألف ليست للتأنيث في هذه الحال؛ ألا / ١٦٠أ تَرى أنك لو رخَّمتَه حَذفتَ الألفَ الآخِرة مِن الاسم الآخَر، ولم تَكن تَحذفُ الهاء، ويَنبغي في القياس إن ثنَّيتَه أن تَهمز فتقول: واحدةَ حمراءان، ورجُلَ بيضاءان؛ لأنَّ الألف ليست للتأنيث في هذه الحال.

مِن الأوسَط(6).

(1) في الأصول: البناء الذي لا ينصرف.

(2) الأصل: للبناء، وهو تحريف صوابه من الأصول.

(3) عبارته في: المنثورة٢٧٧: فإنّ هذه الهاء لما صارت في آخره ألحقته ببنية الواحد وذلك أنهم قالوا: حمارٌ حزابية. وهو من كلام سيبويه (٣/٢٢٨)

(4) الأصول: ولم يزل لذلك البناء حيث...

(5) في: المنثورة٢٧٦ علل المنع بأنه معرفة وواحدٌ ليس في كلامهم اسم على زنته، وردّ الاعتلال بأنه جمعٌ لا نظير له.

(6) من كتاب أبي الحسن: كتاب المسائل الأوسط، والنقل في الأصول أطول.

هذا باب
النون كيف صارت مِن مَخرجَين(١)

وذلك أنَّ النونَ الخفيفةَ نحو: مِنْك وعنْك، ليس لها مخرجٌ مِن الفم، إنما هي من الخياشيم، ونونُ (عنْ خالد) مِن الفم. فكيف صارت هذه التي من الخياشيم نوناً وليس موضعُها بواحد؟

وذلك أنَّ الصورتَين اشتبَهَا(٢)؛ كما أنك قد تَضربُ بالشيء فَيَجيء له صوتٌ، ثم تَضرب بغيره فيجيء له صوتٌ كصوته، فلا تُنْكِر أن يُشْبِه الصوتُ مِن موضعِه صوتاً مِن غيرِ موضعِه، لم يَجئ في الحروف شيءٌ هكذا غيرُ النون.

وإنما صارت النونُ مدَّغَمَة في بعض حروف الفم، وهي خفيفةٌ مخرجُها مِن غير الفم؛ لأنَّ صوتها كصوت التي من الفم. /١٦٠ب والنونُ التي مِن الفم إلى جَنْبِ الراء واللام؛ فلذلك أُدْغِمَت النونُ في اللام والواوِ والياءِ وبَقِيَت غُنَّةٌ.

فإنْ قلت: ألستَ صيَّرتَ النونَ لـمّا أدغمتَها حرفاً غيرَ النون، والغُنَّةُ لا تَكون إلاّ في النون؟

فإنَّ تلك الغُنة هَمٌّ منك بالنون كما تَهُمُّ بالحركة حين تَقف فتقول: هذا عامرُ، فيَعرف السامعُ أنك تريد الرَّفْعَ لِما يَرى مِن تهيؤك لذلك، وكذلك ما يَرى مِن هذه الغُنّة، ومِثْلُ ذلك ما يَبقى مِن الإطباق إذا ادَّغمتَ الطاءَ والظاءَ والصادَ والضاد في حرفٍ ليس بِمُطْبَق فيَبقى الإطباق؛ وذلك لأنك هممتَ بالحرف المُطبَق ثم لم تَجئ به.

وقال: إن قلتَ: ما بالُ الحروف التي من مخرجٍ واحدٍ تَكون مختلفةً؛ تكون الطاءُ والدالُ والتاءُ مِن مخرجٍ واحد وهي مختلفة؟

فالذي يُخالِف بينها وهي مِن مخرجٍ واحدٍ الإطباقُ والهمسُ والجهرُ والرخاوةُ والشِّدةُ.

وقال: الرِّخْوةُ ما جَرَى فيها الصوتُ واسترخَتْ عليك إذا مدَدتَها؛ نحو: السين والزاي

---

(١) أثبت لها أربع أحوال من مخرجَين الفم والخياشيم في: التكملة٢٧٨، وثلاث أحوال في: التعليقة (٥/١٨٤) وانظر سيبويه (٤/٤٣٣-٤٣٣).

(٢) كذا بالتذكير وهو مما يجب فيه التأنيث.

والفاء والثاء، والشديدةُ ما لم يَجْرِ فيه الصوتُ؛ نحو: الدال والتاء، ونحو: الميم والنون؛ إلاّ أنّ [للنون](١) / ١٦١أ والميمِ صوتاً ولكنه لا يَخرج مِن موضعِ لفْظِك بهما، فليس الصوتُ لهما، فلا تَحسب أنهما رِخْوان، هما شديدان.

فإذا أردتَ أن تَعرف شِدَّةَ الحرف مِن رخاوته فضَعْه موضعَه ثم اعتَمِدْ عليه، فإنْ جَرَى فيه الصوتُ وخَرَجَ الصوتُ مِن موضعِه فهو حَرفٌ رِخْوٌ، وإنْ لم يَجْرِ له الصوتُ فليس هو رِخْواً، هو شديدٌ.

وقال: المُطْبَقةُ إذا تَكلَّمتَ بها أطبقتَ وسَطَ لسانِك إلى ما حاذاه مِن الحنَك، فحصَرتَ الصوتَ.

هُنَا وهُناك [و] هاهُنا وثَمَّ، وهل يَجوز أن يُقال: هاهُنَاك؟

قد قيل: ذا وذاك، وهذا وهذاك، وقالوا: هنا وهناك وهاهنا، فالقياس أن يقال: هاهناك؛ كما قيل: هذاك، إلاّ أنّا لسنا نَعلم (هاهناك) مسموعاً كما عَلِمنا:

وقُلنا لهُ هَاذاكَ فَاسْتَغْنِ بِالقِرَى(٢)

وقد يجوز في(٣) القياس ما لا يَجيء في الاستعمال؛ ألا تَرى أنه لم يجئ (وَذَرَ) وإن كان قد جاء (يَذر)(٤).

مسألة

(أفعَلُ منك)(٥) صفةٌ معناها إذا قلت: (مررتُ برجُلٍ أفضلَ منك) / ١٦١ب أنه

---

(١) الأصل: النون، وهو لا يستقيم مع قوله بعد ذلك: صوتاً.

(٢) من الطويل، وتمامه:

وقلنا له هاذاك فاستغنِ بالقرى وفي ذي الأداوَى عندنا لَكَ مَشْرَبُ

وهو للكميت بن زيد في: ديوانه (١/ ٧٧) والمعاني الكبير ٢٠٥، وفتوح ابن أعثم (٨/ ٢٧١) وأنشده أبوعلي في: الشعر ٢٧٩ فاجاز في إعراب هذا الرفعَ على الابتداء والاشتغال والنصب على الاشتغال وغيره، ولم تَرِد (هذاك) في غير رواية أبي علي، والبيت في وصف ذئب لقيه في السفر فاطعمه وسقاه، وذى الأداوى: الماء لأنه يوضع في الأداة وجمعها اداوى.

(٣) كتب الناسخ أعلاها: كـ صح، أي كذا في الأصل وهو صحيح، وفي الهامش لعله بخط آخر: كذا وَجَدْتُ.

(٤) عقد في: العضديات ٨٠ مسالة لتعليل ذلك، وانظر البصريات ٤٠١، ٨٤٨

(٥) بعض ما جاء هنا قاله في: الشيرازيات ٢٠، والعضديات ١٤، والتكملة ٩٦

يَزيد فضْلُه عليك، فالواحدُ والاثنان والجميعُ والمؤنثُ في ذلك سواءٌ في اللفظ؛ كما كنت تقول: مررتُ برجُلين يزيدُ فضلُهما عليك، وبرجالٍ يَزيد فضلُهم، فلا تُثَنِّي المصدرَ ولا تَجمعه، وإن شئتَ ثنَّيتَ وجمَعَتَ.

فلمّا كان المعنى هذا وكانت الصفةُ غير تامة لم يَجُز أن يُثنَّى ولا يُجْمَعَ إلاّ بعد التمام، وإنما تمامُها بـ(مِنك)؛ لأنك إذا قلت: زيدٌ أفضلُ منك وأطولُ منك، فإنما أنت سببُ ابتداء فضلِه وطُولِه[1]، فهو لم يَنفرد بفضلٍ ولا طُولٍ، إنما له هذه الصفةُ بالإضافة إليك، ومِن قِبَلِك اكتسبَ هذه الصفةَ؛ فكأنك إذا قلت: زيدٌ أطولُ منك، قلت: زيدٌ يَطُول منك؛ لأنك أنت سببُ طُولِه، فلو قلت: يَطُولُ منك، لاحتمَلَ هذا المعنى وغيرَه، فجُعِل (أفعَل منك) لهذا المعنى لا يَتعداه.

فإذا أدخلتَ الألف واللام فقلت: الأطوَل والأفضَل، صار (أفعَل) اسماً؛ لأنه إنما يكون صفةً إذا كان معه (مِنك)، وإذا كان معه (مِنك) فلا يَكون إلا نكرة، واستُغني عن (مِنك) لَمّا دَخَلَت الألفُ واللام؛ لأنه قد عُرِفَ بالإشارة إليه بهما، فيقال /١٦٢أ حينئذ: الأفضل والفُضْلَى، وإنما قال سيبويه[2]: إنَّ (الأفضل) و(الفُضْلَى) أسماء؛ لأنَّ الألف واللام لم تَدخل على (أفعَل) صفةً ولا على (فُعْلَى)، لا يقال: امرأةٌ فُضْلَى، إنما يَقولون إذا أرادوا ذلك: أفضَلُ مِن كذا.

ولو كان مِثْلَ (أُنثَى) و(خُنْثَى) اللتين تُنَكِّرُهما وتُعَرِّفُهما، وأصلُهما مستعمَلٌ بغيرِ (منك)، لا يقال: امرأةٌ ولا شاةٌ أُنثى مِن كذا؛ فلهذا صَلَح أن يقول: أنثَى والأنثى، وخُنثَى والخُنثى، ولا يَصلح أن يقول في (الفُضلَى): فُضْلَى.

وأصلُ الصفات أنه لا يَكون شيءٌ يوصَف به المذكَّرُ إلاّ وُصِفَ به المؤنثُ بعلامة تأنيث، فيقول: ضاربٌ وضاربةٌ، هذا فيما كان جارياً على الفعل. وأمّا ما لم يَجْرِ على الفعل فلِلمذكَّرِ بناءٌ وللمؤنثِ بِناءٌ فيه علامةُ التأنيث؛ نحو: أحمر وحمراء، والأحمر والحمراء.

---

(١) (مِن) في (أفعل منك) معناها ابتداء الغاية هو قول المبرد خالف فيه سيبويه. انظر: الكتاب (٤ / ٢٢٥) والمقتضب (١ / ١٨٢) والانتصار٢٥٦.

(٢) الكتاب (٣ / ٦٤٤، ٢ / ٢٤)

وأصلُ الصفاتِ للنكرات؛ لأنَّ المعارفَ الوصْفُ بها عارضٌ فيها؛ إذ كان حقّ المعرفة أن تُغْني معرفتُه عن صفته، ولكن ربَّما عَرَضَ لَبْسٌ فاحتيج إلى الفَرْق. فإذا كانت صفةٌ لا تَنفرد بالموصوف لم يَجُز أن تؤنَّث نحو: أفعَل منك، فإن جاءت (أفعَل) يُراد بها (فَعيل) أو (فاعِل) جاز؛ فقلت: /١٦٢ب مررتُ برجُلين أكبرَيْن وأفضلَين[١]، وأدخلتَ الألف واللام، وتَصرَّفَت تصرُّفَ غيرها.

أنشدَنا محمدُ بنُ العباس[٢] رحِمَه الله عن ابنِ حبيبَ للفرزدق:

قَعيدكُما اللهَ الذي أنتما لَـهُ　　　أَلَمْ تَسْمَعَا بالبَيْضَتَيْنِ المُنَاديا[٣]

قال ابنُ حبيب[٤]: (قعيدكما) قَسَمٌ كأنه قال: بِعبادتكما اللهَ الذي أنتما له عَبْدَان؛ من المُقَاعدة، وأنشَدَ:

قَعيدَكِ أنْ لا تُسْمِعيني مَلاَمَةً　　　ولا تَنْكَئِي قَرْحَ الفؤادِ فَيَيْجَعَا[٥]

(١) مثاله في التثنية وهو يتحدث عن جواز التأنيث، ولعله أراد مطلق التصرف.

(٢) محمد بن العباس بن محمد أبو عبد الله اليزيدي النحوي (ت٣١٠). وفيات الأعيان (٤/٣٣٧).

(٣) من الطويل، وهو للفرزدق في: ديوانه (٢/٣٦٠) والكامل١١٧ من طرر الأخفش، والعقد الفريد (٣/٢٣٤) ومنتهى الطلب (٥/٣١٤) وأمكنة الزمخشري٣٦، والمحكم (١/٩٧) ونُسب لجرير في: التهذيب (١٢/٨٦) والأساس (قعد) وفي الأول عن ابن حبيب، وانشده أبوعلي في: الشيرازيات٥٧ على أنّ (قعيد) ليس بقسم، وانشده فيه٨٨ على مجيء (قعيد) بمعنى قَعْدَك وقدَّر معناه: حَفَّظتُك اللهَ كتحفيظك إياه نَفْسَك، وهي مثل: نشَدتكَ الله في أنها استعطاف وتقرُّب للمخاطب. ومما قيل في البيضتين انه ما حول البرّيّة من البحرين.

(٤) جاء في: مراثي اليزيدي٧٩ في: شرح البيت التالي بلفظ: قعيدك بمعنى بتقربك إلى الله، واليزيدي يروي قصيدة متمم مشروحة عن ابن حبيب، وحمْلُ قَعيد وقعْد على القسم موضع اختلاف. انظر دقائق التصريف٤٦٣ واللسان (قعد) وما ذكر في التخريج التالي.

(٥) من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة في: ديوانه١١٥، والمفضليات٢٦٩، والكامل١١٨، ١٤٤٠، والخزانة (٢/١٩) وبلا نسبة في: المقتضب (٢/٣٢٩) وغيرها كثير، وانشده أبوعلي في: الشيرازيات على ما سلف، ويُروى: فَقَعْدك، وفعَمرك وبها جاء في الموضع الثاني من الكامل وفي أصله المخطوط إشارة إلى روايتنا وأنها رواية أبي علي، وأبقيت (أن لا) برسم الأصل.

ييجع: يَوْجع.

مسألة

(فاعِلٌ)(١) نحو: ضارِب وقائم، يَكون لِما مَضَى ولِما أنت فيه ولما تَستقبل؛ إلاّ انه إنما يَعمل منه ما كان في معنى الحاضرِ والمستقبل؛ كما أُعْرِبَ مِن الأفعال ما كان في هذا المعنى.

فإذا قلت: الدارُ أنتَ نازلٌ فيها، فإنْ أردتَ الاستقبالَ والحالَ جاز النصبُ فقلت: الدارَ أنت نازلٌ فيها، وإنْ أردتَ الماضي رفعتَ فقلت: الدارُ أنتَ نازلٌ فيها؛ كأنك قلت: أنت رجُلٌ فيها.

وكذلك: أزيداً أنت مُشتَرٍ له ثوباً، وإن أردت الماضي قلت: أزيدٌ أنت مشتري ثوبٍ /١٦٣أ له.

والكوفيون يَقولون: إذا أردتَ بـ(فاعِلٍ) الماضيَ قلت: أنا لك ضاربٌ؛ لتَكون اللامُ عَقيب الإضافة؛ كما تقول: أنا لك غلامٌ.

فإن قلت: أزيداً أنت اشتريتَ له ثوباً، أو الدارَ أنت نزلتَ فيها، نصبتَ. فإذا قلت: هذا رجُلٌ قائمٌ فيها، فجائزٌ أن يكون للأزمنة الثلاثة، وكذلك إذا قلت: مررتُ برجُلٍ قائمٍ فيها ونازلٍ فيها. وإذا أردت الماضيَ فإنْ تَذْكُر (كان) [كان](٢) أوضحَ؛ فتقول: مررتُ برجُلٍ كان قائماً فيها، وكذلك إذا أردت الاستقبالَ أنْ تَذكُر ما يَدل عليه أولى؛ لأنَّ كُلَّ موصوف إنما يوصَفُ بحاله التي هو فيها، كذا حقُّه متى وَقَعَ شيءٌ سِوى هذا قُدِّر له تأويلٌ يعود إلى هذا.

مسألة

لِمَ صارت ألِفُ الوصل(٣) تَدخُلُ على الماضي ولا تَدخل على المستقبل المعْرَب؟(٤).

(١) عقد لعمله باباً في: الإيضاح١٧٠ جاء فيه أكثر كلامه هنا. وانظر: الكتاب (١/ ١٦٤-١٧٥) والمقتضب (٤/ ١٤٨).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) لها بابٌ في: التكملة١٦ ضم اكثر مقالته هنا، وكذلك في: البغداديات١٩٩، وانظر الكتاب (٤/ ١٤٤)

(٤) بعدها في الأصل: إلاّ أن يكون مرفوعاً نحو فِعْل الأمر، وهي عبارة مقحمة لم أجد وجهاً لإثباتها.

والجوابُ في ذلك أنهم إنما أدخَلُوها على المبنيَّات من الأفعال دون المُعْرَبات؛ لأنَّ المعرَبات مضارعةٌ للأسماء، وليس بابُها الدخولَ على الأسماء، وإنما /١٦٣ب بابُها الدخول على الأفعال، فلمّا لم يكن من شأنهم إدخالُها على الأسماء امتنعوا أيضاً من إدخالها على ما ضارَعَها.

ومع ذلك أنَّ حُروف المضارعة متحركةٌ فقد أغْنَت عن ألفِ الوصل، وإنما كان يَعرض الادِّغامُ متى دَخَلَت تاءٌ على تاء المضارعة؛ نحو: تَتَفَعَّل، لو جاز الادِّغامُ لَكَان (اتَّفَعَّلَ)، ولكن امتَنَع الادِّغامُ لِما ذكرنا[١].

مسألة

لِمَ قَدَّر النحويون[٢] وزنَ (جَعْفَرٍ) وما زاد على الثلاثة بتكريرِ اللام فقالوا: وَزْنُ (جعفر): فَعْلَل، ولم يقولوا: فَعْلَف أو فَعْلَع؛ إذ كانوا إنما جَعَلوا الفاء والعين واللام سَبْراً للأصول، فلِم كانت اللامُ أولى بالتكرير؟

قد كان بعضُ أصحابِنا سألني عن هذه المسألة فأثبتُّها في موضعٍ آخَر[٣].

مسألة[٤]

قال سيبويه[٥]: (لا تَدْنُ من الأسد يَأكلْك)[٦] قبيحٌ إن جَزَمتَ، وليس وجْهَ كلامِ الناس؛ لأنك لا تريد أن تجعل تَباعُدَه من الأسد سبباً لأكْله، فإن رَفَعتَ فالكلامُ حَسَنٌ[٧]، وإن

(١) في: التكملة٢٧٤ ذكَر أبوعلي أنّ همزة الوصل تُجتَلب لسكون ما سَكَن بالادّغام مثل (اطَّيَّرَ)، "ولا تَلحق هذه الهمزةُ المضارعَ نحو تَتَذكّرون، لا تدغم التاء فتقول: اذَّكَّرون"، والاخيرة محرفة صوابها: اتَّذكَّرون، والكلام من سيبويه (٤/٤٧٦) وانظر التعليقة (٥/٢٠٦) والمنصف (١/٧٤).

(٢) الكتاب (٣/٣٢٨) والمنصف (١/٢٤) والمقتضب (٤/٣) وللفراء والكسائي قول يخالف هذا القول عرضه السيرافي في شرحه (العلمية٥/٢١٩) وعقد أبوعلي مسألة في: البغداديات٥٢٩ شرح فيها تساؤله هنا، وعرض لبعضه في: التعليقة (٤/٩٥،٥/٦).

(٣) البغداديات.

(٤) المسألة نقلها كاملة من أصول ابن السراج (٢/١٨٠-١٨٤) ولم يذكر ذلك.

(٥) الكتاب (٣/٩٧) وآخر نصه: أدخلت الفاء.

(٦) الكتاب والأصول والمقتضب (٢/٨١،١٣٣) والإغفال (١/٣٦٨)

(٧) في الكتاب زيادة خلا منها الأصول وكتابنا: "كأنك قلت: لا تدنُ منه فإنه يأكلُك". وهذا يدل على نقله من الأصول.

أدخلْتَ الفاءَ فحَسَن؛ وذلك قولُك: (لا تَدنُ منه فيأكلَكَ)، وليس كُلُّ موضعٍ / ١٦٤أ تَدخُل فيه الفاءُ يَحسُن فيه الجزاء؛ ألا ترى أنه يقول: ما أتيتَنا فتحدِّثَنا، والجزاءُ هاهنا محال، وإنما قبُح الجزمُ في هذا لأنه لا يَجيء فيه المعنى الذي يَجيء إذا أدخلتَ الفاءَ.

مما يُسأل عنه في هذا أن يُقال: لِمَ حَسُنَ مع الفاء النصبُ وقَبُحَ في الجزم - أمّا الذي أرادَه سيبويه بـ(حَسَن) فإنه مستعمَل، وبـ(قبيح) أنه غيرُ مستعمَل[١] - ولم يَفْصِل بينهما بشيء؟

والجوابُ في ذلك أنَّ الفَرْق بين المنصوب والمجزوم أنك إذا جزمتَ إنما تُقدِّر مع حرفِ الجزاء مِثلَ ذلك الفعل الذي ظَهَرَ، إنْ كان أمراً قدَّرتَ فعلاً موجَباً، وإن كان نَهْياً قدَّرتَ فعلاً منفياً؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (قُمْ أُعْطِك) فالتأويل: إنْ تَقُم أُعطِك، وإذا قلت: (لا تَقُمْ أُعطِك) فالتأويل: إنْ لا تَقُمْ أُعطِك، فالإيجاب نَظير الأمر، والنفيُ نظير النهي؛ لأنَّ النهي نَفْي، فهذا في الجزاء على بابه[٢] لم يُنْقَل فيه فِعلٌ إلى اسم، ولا استُدِلَّ فيه بِفعل على اسم ثم عُطِف عليه.

وإذا قال: (ما تأتِيني فتُحدِّثَني)[٣] فما بعد الفاء في تقديرِ اسمٍ قد عُطِف على اسمٍ قد دَلَّ عليه (تأتيني)؛ لأنَّ الأفعال تَدلُّ على مصادرها. وكذلك إذا قال: / ١٦٤ب (لا تَفعلْ فأضربَك)[٤] فالتأويل على ما قال سيبويه[٥] أنَّ المنصوب معطوفٌ على اسمٍ؛ كأنه قال: ليس إتيانٌ فحديثٌ، ولا يكن فِعلٌ فضَرْبٌ، وهذا تمثيل. وقد فَسَّر هذا وقوَّاه، ودَلَّ على أنَّ الثانيَ المنصوبَ مِن الجملةِ الأولى[٦] وإن كانت الأولى سبباً له[٧].

---

(١) شرحُ القبيح والحسن لم يرِد في الأصول وذُكر في: المقاصد (١/ ٦٠٥) أنّ الفارسي استدل على أنهما بمعنى المنع وعدمه في التذكرة، فجعلتُ الشرح اعتراضاً وما بعده مِن تتمة الاستفهام كما جاء في الأصول. وانظر في المقاصد المحكي عن ابن مالك من أنَّ القبح عند سيبويه لا يعني المنع.

(٢) الأصول: فإنه بدل بابه. وعبارتنا أنسب.

(٣) سبق تخريجها في (١٣٦-أ)

(٤) معاني الأخفش٧٣، والمقتضب (٢/ ١٩) على اختلاف بينهما في الحكم.

(٥) الكتاب (٣/ ٢٨).

(٦) أي جملة (تأتينا) وسماها كذلك في: المنثورة١٦١

(٧) في الأصول: مسالة بدل سببا له، وهو تحريف.

قال(١): اعلم أنَّ ما يَنتصب على باب الفاء قد يَنتصب على غير معنى واحد، وكُلُّ ذلك على إضمارِ (أنْ)، إلاّ أنَّ المعاني مختلفة؛ كما أنَّ (يَعْلَمُ اللهُ) يَرتفع كما يَرتفع (يَذْهَبُ زيدٌ)، و(عَلِمَ اللهُ) يَنتصب كما يَنتصب (ذَهَبَ زيدٌ) وفيهما معنى اليمين.

قال(٢): فالنصبُ هنا كأنك قلت: لم يكن إتيانٌ فأنْ تُحَدِّثَ، والمعنى على غير ذلك كما أنَّ معنى (عَلِمَ اللهُ لأفعلنَّ) غيرُ معنى (رَزَقَ اللهُ)، فـ(أنْ تُحدِّث) في اللفظ مرفوعةٌ(٣)؛ لأنَّ المعنى: لم يكن إتيانٌ فيكونَ حديثٌ.

فقولُه: (مرفوعة) يَدلُّ على أنَّ الفاء عاطفةٌ عَطَفَتْ اسماً على اسم، والكلامُ جملةٌ واحدة، ومِن شأنِ العرب إذا أزالت الكلام عن أصله إلى شيءٍ آخَر غَيَّروا لفْظَه، أو حَذَفوا منه شيئاً، أو ألزَمُوه موضعاً واحداً ولم يَصرفوه وجَعَلُوه كالمَثَل؛ ليكون ذلك دليلاً لهم على أنهم خالَفوا به أصْلَ الكلام، فقد دلَّنا /١٦٥أ سيبويه على أنَّ النفي والنهي إنما وقَعَا على المصدرَين اللذَين دَلَّ عليهما الفعلان، ويُقوِّي أنَّ الفاء للعطف إذا نَصَبْتَ ما بعدها الواوُ(٤)، وأنَّ قِصَّتَها قصتُها في النصب وهما للعطف.

فإن قال قائل: فلِمَ جاء بفِعْلٍ بعد الفاء وهم يريدون الاسم؟ قيل: لأنَّ الظاهر الذي عُطِف عليه فِعْلٌ، فكان الأحسَن أن يُعطَف فِعلٌ على فِعل ويُغَيَّر اللفظ، فيكون المعنى(٥) دليلاً على المصدرَين؛ ألا تراهم في النفي لمّا قالوا: (لا أبَا لكَ)(٦) فأرادوا الإضافةَ إلى المعرفة أقحَمُوا اللامَ ليُشْبِه النكرة.

والمعطوفُ بالفاء وغيرِها(٧) على ما قَبْلَه يَجوز أن يكون ما قبْلَه سبباً له، ويَجوز أن لا يكون سبباً له، هذا إذا كان لفظُه كلفظِه؛ نحو قولك: يَقومُ زيدٌ فيَضربُ، ويَقومُ زيدٌ

(١) سيبويه في: الكتاب (٣/ ٣٠)

(٢) السابق نفسه.

(٣) في الكتاب والأصول: مرفوعة بيكن.

(٤) الواو فاعل (يقوي) والمصدر بعدها معطوف عليها.

(٥) في الأصول: فيكون ذلك التغيير دليلا.

(٦) انظر تخريجها السالف في (٩٢-أ)

(٧) الأصول: بالفاء والواو وغيرهما.

ويَضربُ، وزيدٌ يَقومُ فيَصعَدُ عمروٌ، فيَجوز أن يكون (القيام) سبباً للضرْب، ويَجوز أن لا يكون؛ إلاّ أنَّ الفاء معناها إتباعُ الثاني للأول بلا مُهْلة.

فإذا أرادوا أن يَجعلوا الفعلَ الأول سبباً للثاني جاءوا به في الجزاء أو ما ضارَعَ الجزاءَ.

وجميعُ هذه المواضع يَصلحُ فيها الفاءُ بالمعنى الذي فيها من الإتباع؛ ألا ترى أنَّ الشاعر إذا اضطُر فعَطَفَ على الفعل / ١٦٥ب الواجب الذي على غيرِ شرطٍ بالفاء، وكان الأول سبباً للثاني نَصَب؛ كما قال:

سأَترُكُ مَنزِلي لِبَني تَميمٍ   وأَلحَقُ بالحجازِ فَأَستَريحَا[١]

جَعَلَ لحاقَه بالحجاز سبباً لاستراحته، فتقديرُه لمّا نَصَب كأنه قال: يكونُ لحاقٌ فاستراحةٌ. وقد جاء مِثلُه في الشعر أبياتٌ لقومٍ فُصحاء[٢] إلاّ أنه قَبُح النصبُ في العطف على الواجب[٣] الذي على غيرِ شرط[٤]؛ لأنه قد جُعلَ لهذا المعنى آلاتٌ، وكان حَقّ الكلام أن يقول لو كان في غيرِ شِعرٍ: وأَلحقُ بالحجاز فإذا لحقتُ استرحتُ، أو وإنْ أَلحَقْ أسترِحْ.

ومع ذلك فإنَّ الإيجاب على غيرِ شرطٍ أصْلُ الكلام وإزالةُ اللفظِ عن جِهَتِه في الفروع أحسنُ منها في الأصول؛ لأنها أدَلُّ على المعاني؛ ألا ترى أنهم جازَوا بحروفِ الاستفهام والاستفهامِ، ولم يُجازُوا بالإخبارِ والأفعال المستفهَمِ عنها، فقالوا: أين بيتُك أزُرْك[٥]؛ لأنَّ قوله: (أين بيتُك) تُريد به: أعْلِمْني.

(١) من الوافر، وهوللمغيرة بن حبناء في: شعره (شعراء إسلاميون قسم٣) ص٨٣، وشرح شواهد الإيضاح٢٥١، وإيضاح الشواهد٣٨٢، والمقاصد (٤ / ٣٩٠) وشرح أبيات المغني (١ /٤٩٧) والخزانة (٨ /٥٢٤) وبلا نسبة في: الكتاب (٣ /٣٩) ومعاني الأخفش٧٣، والمقتضب (٢ / ٢٢) وانشده أبوعلي في: التعليقة (٢ /٢٠٢، ٢٥٧) والبغداديات٣٤٢، والبصريات٨٥٥، والإغفال (٢ / ١٣١) والإيضاح ٣٢٢، والحجة (٦ /١٣١، ٢٦٨) والمنثورة١٤٦ لما ذكره هنا من النصب في العطف على الواجب وصرح بكونه ضرورة في بعض المواضع، وذكر في المنثورة ان النصب من طريقة واحدة في الإيجاب وغيره وسمّاه قياساً غير مستعمل. ويُروى لأستريحا ولا شاهد فيها.

(٢) ذكر سيبويه أبياتاً للأعشى وغيره في: الكتاب (٣ /٣٨–٤٠).

(٣) عرَّف الواجب في: الإيضاح٣٢١: والواجب الخبرُ المثبَت دون المنفي.

(٤) الأصول: غير شِعر، وهو تحريف يشهد له ما بعده، وبعده سقطٌ وتحريفٌ في الأصول.

(٥) الكتاب (٣ /٩٤) والمقتضب (٢ /١٣٣).

والعطفُ بالفاء مضارعٌ للجزاء؛ لأنَّ الأول سببٌ للثاني، وهو مخالفٌ له مِن قِبَلِ أنَّ عقْدَه عقدُ جملةٍ واحدة، ألا ترى أنهم مَثَّلوا (ما تأتينا /١٦٦أ فتُحدِّثَنا) في بعضِ وجوهها بـ(ما تأتينا مُحدِّثًا)(١).

فإذا قلت: (لا تَعصِ فتدخُلَ النار) فالنهيُ هو النفي، فهو بمنزلةِ قولك: (ما تَعصي فتدخُلَ النار)، فقد نَفيتَ العصيانَ الذي يَتبعه دخولُ النار، وكذلك قد نَهيتَ عنه، فالنهي قد اشتمل على الجميع إلاّ أنَّ فيه مِن المعنى في النصب ما ذَكَرنا.

فإذا قلت: (قُمْ فأُعطيَك) فالمعنى: لِيَكُنْ منك قيامٌ يوجبُ عطيَّتي، وكذلك: (اقعُدْ فتَستريحَ)؛ أي: لِيَكُنْ منك قعودٌ يَتْبعُه راحةٌ، ويَقرُب معناه من الجزاء إذا قلت: (قُمْ أُعطِك)؛ أي: إنْ تَقُم أُعطِك.

وإذا دخلَت الفاءُ في جوابِ الجزاء فهي غيرُ عاطفة، وهي في غيرِ الجزاء عاطفةٌ؛ إلاّ أنها يَخُصّها(٢) أنها تُتْبِعُ ما بعْدَها ما قبْلَها في كُلِّ مَوضع.

وقال الشاعر في جوابِ الأمر ـ وإنما سمَّيته جواباً تشبيهاً بالجزاء(٣) ـ:

يا ناقَ سِيري عَنَقاً فَسِيحَا
إلى سُليمانَ فَنَسْتَريحَا(٤)

فقد جَعَلَ سَيرَ ناقتِه سبباً لإراحته؛ فكأنه قال: لِيَكُن منكِ سيرٌ يوجبُ راحتَنا، وهذا مضارعٌ لقوله: إنْ تَسيري نَسترحْ.

---

(١) انظر تخريجها المذكور في (١٣٦-أ).

(٢) في الأصول: إلا انّ معناها الذاتي يخصها، تفارقه إنها تتبع...، وهي مضطربة، وقد سقط قبلها: وهي في غير الجزاء عاطفة.

(٣) تأخرت في الأصول عن بيت أبي النجم التالي، ونصُّها: ولذلك سمَّى النحويون ما عُطف بالفاء ونُصب جواباً لشبهه...

(٤) من الرجز، وهما لأبي النجم العجلي في: ديوانه ٦٠، والكتاب (٣/ ٣٥) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٨٧) والهمع (٢/ ١٠) وبلا نسبة في: معاني الفراء (١/ ٤٧٨، ٢/ ٧٩) والمقتضب (٢/ ١٣) والطبري (٦/ ٦٠٢) وتبيان الطوسي (٦/ ٣٠٦) وشرح المفصل (٧/ ٢٦) والبحر (٧/ ٤٤٦) والصحاح (عنق).
ناق: مرخَّم ناقة، العنق: سيرٌ سريعٌ للإبل، الفسيح: من الفَسْح وهو مباعدة الخطو.

وكذلك إذا قال: (ادنُ مِن الأسد يأكلْك)، فهو مضارعٌ /١٦٦ب لقوله: (ادنُ من الأسد فيأكلَك)؛ لأنَّ معنى ذاك: إنْ تدنُ من الأسد يأكلْك، ومعنى هذا: ليَكُن منك دُنُوٌّ من الأسد يوجبُ أكْلَك أو يَتْبعُه أكلُك، إلاَّ أنَّ هذا مما لا يُؤمَر به؛ لأنَّ مِن شأنِ الناس النهيَ عن مِثل ذا لا الأمرَ به، فإن أردتَ ذاك جاز.

فإذا قلت: (لا تَدنُ من الأسد يأكلْك) لم يَجُز؛ لأنَّ المعنى: إنْ لا تَدنُ من الأسد يأكلْك، وهذا محال[١]. فإذا قلت: (لا تَدنُ من الأسد فيأكلَك) جاز؛ لأنَّ النهي مشتمِلٌ في المعنى على الجميع؛ كأنه قال: لا يَكنْ[٢] منك دُنوٌّ من الأسد يوجبُ أكْلَك أو يَتبعُه أكلُك، وكذا [إذا][٣] قال: (ما تَدنو من الأسد فيأكلَك) هو مِثْلُ (لا تَدنُ)[٤] لا فَرْقَ بينهما، وفي الجزاء قد جَعَلَ نَفْيَ الدُّنوِّ موجِباً للأكل[٥].

(١) بعده في الأصول: لأنّ البُعد لا يوجب الأكل.

(٢) الأصل: تكن، وهو في الأصول على الصواب.

(٣) إضافة يقتضيها السياق.

(٤) الأصل: لا تدنو، والتصويب من الأصول وهو المناسب للسياق. وضُبط (فياكلك) بالجزم في الأصل وهو خطأ.

(٥) آخر ما نقله أبوعلي من أصول ابن السّراج.

مسائل في آخرِ الجزء

مسألة

[ع: قال(١) - في قولهم في جمع (عَنَاق)(٢): عُنُوق -: إنما جاز ذلك مِن قِبَلِ أنَّ الحرف الرابع لمّا تجاوز الثلاثةَ شابَهَ تاءَ التأنيث؛ ولذلك لم يُصرَف نحو: سعاد وزينب؛ لشَبَهِهِما بـ(طلحة) و(حمزة)، فلمّا كان /١٦٧أ كذلك كُسِّرت (عَناق) على (عُنوق) كما كَسَّروا ما فيه تاءُ التأنيث مِن الثلاثي على (فُعُول)؛ نحو: بَدْرة وبُدُور، ومَأْنَة(٣) ومُؤُون؛ ألا تراهم جمَعوا (أرض) على (أرَضون) فكانت الواو والنون فيه عوضاً مما كان يجب فيه مِن تاء التأنيث، فجَرَى ذلك مَجرى ما عُوِّض مِن لامه؛ نحو: سَنة وسِنون، ومائة ومِئُون.

وهو كما ذَكَرَ.

مسألة(٤)

إنْ بَنيتَ(٥) مِثْلَ (اسْحَنْفَرَ)(٦) مِن (صَبَرَ) أو (قَتَل) ونحو ذلك مما لامُه راء أو لامٌ ففيها نَظَرٌ.

أمّا على قولِ عامة النحويين فإنَّ ذلك لا يَجوز؛ وذلك أنك لا تخلو إنْ أنت بَنيت ذلك مِن أحد أمرين: إمّا أن تُظْهِر نونَ (افْعَنْلَل) أو تدغمها، فإنْ أظهرتها لَزِمك أن تقول: اصْبَنْرَرَ واقتَنْلَلَ، وذلك لا يَجوز لإظهارك النونَ ساكنةً قبل الراء واللام، وقد قال صاحبُ الكتاب(٧): إنه ليس في الكلام مِثلُ: قِنْرٍ وعِنْل، فإظهارك ما لا تُظْهِر العربُ قاطبةً مِثْلَه خطأ.

(١) أبوعلي، ومعناه في: التكملة١٦٧، والإيضاح٣٠٦، وعَرَض لعناق في: التعليقة (٣/٣٤٦) والإغفال (٢/٢٦٧) والعسكرية٢٣٧، واصله في: المقتضب (٣/٣٥٠) والأصول (٢/٨٤) واخذ به ابن جني في: سر الصناعة٦١٥.

(٢) عَنَاق: الأنثى من أولاد المعز.

(٣) المأنة: السُّرَّة أو ماحولها. ومثَّل بها ابن جني لجمع فَعْلة على فُعُول في: الخصائص (٢/١١٤)

(٤) في هامشها بخط الناسخ: من، وسلف التعليق عليه في (٧٦-ب)

(٥) عَقَدَ في: الخصائص (٣/٩٨) باباً ليبين علة جواز التمثيل لاسحنفر وأمثالها وعدم جواز البناء.

(٦) من معانيه: مضى مسرعاً.

(٧) الكتاب (٤/٤٥٦) وذكره ابن جني في: الخصائص (٣/٩٨)

وإنْ أنت أدغمت لَزِمك أن تقول: اصْبَرَّرَ واقْتَتَلَّلَ، فيَلتبس ذلك بمثالِ (اطمَأَنَّ) على قولهم من /١٦٧ب (صَبَرَ) و(قَتَل)؛ ألا ترى أنهم يقولون في مثال (اطمأنَّ) من (ضَرَب)(١): اضْرَبَّبَ، ومِن (خَرَج): اخرَجَّجَ. فإذا كان الأمرُ في هذا لا يُخْليك من إظهارِ ما العربُ على اجتنابِ إظهارِه لثِقَلِه أو التباسِ مثالٍ بمثالٍ جَرَى في الامتناع مَجرى بنائك مِن (ضَرَب) و(عَلم)؛ نحو: عَنْسَل(٢) وعَنْبَس(٣)؛ ألا ترى أنك لو أظهرتَ لَلَزِمَك أن تقول: ضَنْرَبَ وعَنْلَم، فتُظْهِر ما إظهارُه مَعيفٌ مَعيب.

ولو أدغمتَ لَلَزِمك أن تقول: ضَرَّبَ وعَلَّمَ، فيَلتبس (فَنْعَلَ) بـ(فَعَّلَ)، وكذلك لا تَبني من نحو: ضَرَبَ وقَتَل (افْعَنْلل) نحو: اسحنْفَرَ واحْرَنْجَمَ(٤) واخْرَنْطَمَ(٥).

فهذا قياسُ قولِ النحويين إلاّ أبا الحسن فإنه يَجوز عندي على قياسِ مذهبه أن تَبني مِثْلَ (احرنجم) و(اسحنفر) مِن (صَبَر) و(قتَل) ونحوهما مما لامُه راء أو لام، فتَدَّغِم النونَ في الراء واللام، فتقول: اصْبَرَّرَ واقْتَلَّلَ، ولا تخاف لبساً على رأيه ومذهبه؛ ألا ترى أنَّ أبا عثمان المازني حَكَى أنه كان يقول في نحو: (اطمَأَنَّ) مِن (ضَرَبَ): اضْرَبَبَّ، فيُدغم اللامَ الوسطى في الآخِرة.

فإذا كان الأمرُ في هذا على هذا لم يَلتبس (اصْبَرَّرَ) و(اقْتَلَّلَ) بمثالِ (اطمَأنَّ) منهما؛ لأنَّ قياسه فيهما أن تقول: اصبَرَّرَ واقتَلَّلَ، /١٦٨أ فيُدغم الأولَ ويحرك الثاني والثالث معاً خلافاً على رأيه في (اضرَبَبَّ) إذا أراد مثالَ (اطمَأنَّ) منه؛ وذلك أنه إنما فَعَلَ ذلك إذا أراد مثال (اطمأنَّ) لَمّا كان هناك ثلاثُ لامات، وفي (اصبَرَّرَ) و(اقتلَّلَ) إنما معه لامان بإزاء الفاء والراء مِن (اسحنفَر).

(١) قولهم وقول أبي الحسن الآتي جاءا في تصريف المازني في: المنصف (٢/٢٦٣) والأصول (٣/٣٦٧) والخصائص (٢/٤٤١) واللسان (جدب) وشرح الشافية للرضي (٣/٢٩٨، ٣/٣٠٤) وقد صوبهما ابن جني في الخصائص.

(٢) العنسل: الناقة السريعة وهو وعنبس من أمثلة سيبويه (٤/٢٣٦، ٢٦٩) وذكرهما ابن جني في: السر ٣٢٤.

(٣) العنبس: الأسد.

(٤) أراد الأمر ثم رجع عنه.

(٥) اخرنطم: رفعَ أنفه، واستكبر، وغضب.

فأمّا الأول مِن (اصبَرَّرَ) و(اقتَلَّلَ) فإنما هي نونٌ أُدغمت في الراء واللام، فصارت في اللفظ ثلاثةَ أحرف مِن جنسٍ واحد، وهي على الحقيقة نونٌ بعدها حرفان مِن لفظٍ واحد: راءان ولامان، وأُدغمت النونُ فيهما لـمّا لم يُخَف لَبسٌ؛ كما أُدغمت في (اجْرَمَّزَ)[1] و(اخْرَمَّسَ)[2]؛ ألا ترى أنَّ أصْلَهما (اجْرَنْمَزَ) و(اخْرَنْمَسَ)، فجاز الإدغام لمّا لم يُخَف لبسٌ. ألا ترى أنه ليس في بنات الأربعة أصْلٌ على مثال (احْتَجَّنَ)[3] و(اطمأنَّ) فيلتبس به (اجرمَّزَ) و(اخرمَّسَ).

وكذلك القولُ عندي إنْ [بَنيتَ][4] مثالَ (اسحنفر) مما لامُه نون؛ نحو: حَزِنَ وعَلَنَ؛ لأنه كان يَلزَمك على قولِ كافة النحويين أنْ لا يجوز؛ لأنك تَصير فيه إلى أن تَقول: احزننَّ واعلننَّ فيلتبس عندهم بمثال (افعلَّل) نحو: اطمأنّ من حزِن وعلَنَ؛ لأنهم يقولون فيه أيضاً: احْزَنَّنَ واعْلَنَّنَ؛ كما يقولون فيه من /١٦٨ب (ضرَبَ): اضْرَبَّبَ، ولكنه يَجوز على قياس قولِ أبي الحسن، فيقول فيه: احْزَنَنَّ واعْلَنَنَّ، فلا يَلتبس بغيره.

فإن قلت: هَبْكَ قلت على قولِ أبي الحسن في (اصبَرَّرَ) و(اقتَلَّلَ): إنَّ الحرف الأول في أول الحروف إنما هو نونٌ وما بعده راء أو لام، فجاز لي أن أرعَى أصلَه ولا ألتزمَ فيه ما التزمتُه في (اضربَبَّ)، فأقول: (اصبَرَرَّ) و(اقتَلَلَّ) لاختلافِ الحروف، وليست في (اضربَبَّ) مختلفة في الأصل.

أفلا تعلم أنَّ الحروف الثلاثة في (احزَنَّنَ) و(اعلنَّنَ) متفقةٌ ليس فيها حرفٌ قُلب إلى حرف. فهلاَّ قلت فيها: احْزَنَنَّ واعْلَنَنَّ، على قياسِ أبي الحسن في (اضرَبَبَّ)؟ قيل: هذه الأحرف ـ وإن لم يكن فيها بَدَلٌ وكانت نونات كُلّها ـ فإنّا نَعلم أنَّ النون الأولى من (احزَنَنَّ) هي النون الزائدة في (افعَنْلَلَ)؛ نحو: اسحَنْفَرَ واحبَنْجَرَ[5] واخرَنْطَمَ واحرنجَمَ، وليس كذلك (اضرَبَبَّ)؛ لأنه ليس فيها حرفٌ يُعتَدُّ زائداً اعتدادَ حروفِ

(١) اجرمَّزَ: انقبض

(٢) ذلَّ وخضَعَ

(٣) وجدتها في المعاجم وغيرها بالتخفيف دون التشديد ومعناه جذبه بالمحجن وهي العصا المعوجّة.

(٤) الأصل: ثنَّيت وهو تصحيف.

(٥) انتفخَ غضباً.

الزيادة، إنما فيها تكريرُ أصلٍ؛ كباءِ (خِدَبّ)[1] وقافِ (حُزُقّ)[2] و[طاء][3] (هقطّ)[4].

وإنما فَعَلَ أبو الحسن في (اضرَبَبٌّ) ما فَعَل لمّا كانت حروفُه كلُّها لامات، وليس الأولى منها بنُونٍ زائدة /١٦٩أ كنونِ (جَحَنْفَل)[5] و(شَرَنْبَث)[6]، ولكن لو قال[7] أبو الحسن مثال (اطمأنَّ) مِن (صبَر) و(قتَل) و(علَن) لَوَجَب على قوله في (اضربَبٌّ) أن يقول: اصبَرَرٌّ واقتَلَلٌّ و[اعلَنَنٌّ][8].

فإن قلت: فإذا كان أبو الحسن عندك وعلى ما عَلَّلت به مذهبَه في شرحك[9] تصريفَ أبي عثمان إنما عَدَل عن قولِ كافّة النحويين: (اضربَّبَ) إلى قوله الذي هو (اضرَبَبٌّ) لما كَرِهَه في قولِ النحويين من اجتماعِ حرفَين متحركَين متواليَيْن مَع ما اجتمعَ مِن استكراهِ ثلاثِ لاماتٍ متفقاتٍ إلى أن قال: هو اضرَبَبٌّ، فأسْكَنَ اللامَ الوسطى وأدغمَها في الأخرى فراراً مِن توالي مِثلَين متحركَين مع اجتماعِ ثلاثةِ أمثالٍ هناك[10]، وفصَلْتَ هناك بما فَصَلْتَ به بين العينات في نحو: رَدَّدَ وفَلَّلَ[11]، وبين اللامات على قوله حتى صار إلى (اضربَبٌّ)، فَهَلاّ وَجَبَ أيضاً عندك على قياسِ مذهبه أن تَهرُب إذا بَنيتَ مِثل (اسحنفر) مِن (صبَر) و(قتَل) و(علَن) مِن (اصبرَّرَ) و(اقتلَّلَ) و(اعلَنَّنَ) لاجتماعِ أحرُفٍ مِن لفظٍ واحد وتوالي اثنين منها متحركَين إلى أن تقول: اصبرَرٌّ واقتلَلٌّ واعلنَنٌّ؛

(١) الشيخ والعظيم والجمل الشديد الصُّلب.

(٢) من معانيه القصير والضيّق

(٣) الأصل: هاء، وهو تحريف.

(٤) في المعاجم والبطليوسي في: القرط٣٤٦ نصٌّ على تسكين الطاء، ووَرَد في رجز مشدداً ربما للرويّ، وهو زجْرٌ للفرس إذا استعجلوه.

(٥) الغليظ الشَّفَة.

(٦) الغليظ الكفين والرِّجْلين والأسد.

(٧) الأصل: ولكن قالو قال، وهو تحريف صوبته بدلالة اللام في جواب لو.

(٨) الأصل: اعللنّ، وهو تحريف.

(٩) تخريجه في أول المسالة.

(١٠) أعلاها علامة التمريض.

(١١) فلَّ وفلَّلَ بمعنى.

كما هَرَب مِن (اضربَّبَ) إلى (اضربَبَّ) لِما ذَكَرتَ مِن اجتماعِ الأمثال / ١٦٩ب وتوالي اثنين منها متحركَين؟

فالجواب: أنَّ الحرف الأول مِن الأمثال في قوله (اصبررَّ) و(اقتلَّلَ) و(اعلنَّنَ) قد تَقدَّم القولُ على أنه حرفٌ من حروف الزيادة بمنزلة واو (كَوثر) وياء (صَيْرَف)، وليس كذلك (اضربَبَّ)؛ لأنه لا زائدَ هناك.

وإذا كان الأول زائداً جاز مِن احتماله ما لا يَجوز مع الأصل أو تكريرِ الأصل؛ يَدل على ذلك عندك ويَشهد بصحته لك اجتماعُ النحويِّين في جواب مَن قال لهم: ما مثالُ (حَبَنْطًى) و(شَرَنْبَث) و(عُرُنْد)[1] مِن الفعل؟ على أن يقولوا: فَعَنْلَى وفَعَنْلَل وفُعُنْل، فيَتكلَّفون إظهارَ النون ساكنةً قَبْل اللام لمّا كانت زائدةً، ولو كانت أصلاً لم يَجُز لأنه ليس في كلامهم نحو: قِنْر وعِنْل.

والفرقُ بين (فَعَنْلَل) وبين امتناعِهم مِن (ضَنْرَب) و(عَنْلَمَ) أنَّ هذا[2] تمثيلٌ للصِّيغة، و(ضَنْرَب) و(عَنْلَمَ) جارٍ عندهم مجرى أصولِ كلامِهم.

وقد أوضحتُ هذا في كتابي في شرحِ التصريف، فاطْلُبْه هناك].

---

(١) الصُّلْب.

(٢) أي فعنلل، وانظر التعليق على التمثيل والبناء في أول المسألة، والمنصف (١/ ٤٤)

آخر المجلدة وهو آخر الجزء العشرين / ١٧٠أ من أجزاء أبي علي، وأول الحادي والعشرين]

أبو عبد الرحمن العَطَوِيّ(١):

أجـارتَنا دُعــاءٌ عــن قـريبٍ | فـلا تَلقَـيـهِ بالوجهِ القَطُوبِ
ولا تَتَـعـجَّبي أنْ هامَ كَـهْلٌ | على ظبيٍ يُطالعُـــه رَبيبِ
ولا عَـــجَـــبٌ ولا أمـرٌ بديعٌ | جِناياتُ العيونِ على القلوبِ
لعلَّ عَـداكِ أن أخنَى زمــانٌ | عليَّ بكَلكلٍ وبناتِ ذيبِ
وإنّي حيـثـما وجَّهتُ رَحْلي | حَطَطْتُ به على وادٍ جَديبِ
فقد صدَقَتْكَ نفسُكَ غيرَ أنّي | مِنَ العَلياءِ في كَنَفٍ رَحيبِ
أُرَقِّعُ عيشتي وأصونُ وجهي | ويُقنعُني مـحـادثةُ الأديبِ
وكم قـالُوا تَمَنَّ فقلتُ كـاسٌ | يَطوفُ بها قَضيبٌ في كثيبِ
ونَدمـانٌ تُعـاطيـنـي حديثاً | كلحْظِ الوعدِ أو غضٌّ الرقيبِ
وكِيسٌ أعجَرٌ وخُمولُ ذكرٍ | على ذا فاعلَمَنْ أَرَبُ الأريبِ(٢)

مسألة

قال سيبويه(٣): إذا حقَّرتَ (خيراً منك) و(شرًّا منك) حَقَّرتَ على اللفظ ولم تأتِ بالهمزة.

فا: وهذا لأنَّ اللفظ كذلك / ١٧٠ب وبناء التحقير قد تَمَّ، وإذا كانوا يقولون(٤) في

---

(١) محمد بن عبد الرحمن بن عطية أبو عبد الرحمن العطوي شاعرٌ بصري معتزلي، انظر: الفهرست٣١٥، والوفيات (٦/٣٦)

(٢) من الوافر، وفي شعر العطوي (مجلة المورد مجلد١ عدد ١) الأبيات الثالث والثامن والتاسع ص٧٥، وخرَّجها من الأغاني (٢٣/١٢٥) والتشبيهات٣٦٧، ونهاية الأرب (٤/١٠١) والمختار من شعر بشاره١٤٥، ومحاضرات الراغب (٣/١١٧) ووجدت الثامن والتاسع في: الوافي (٦/١٢٨) والأعجر: ممتلئ البطن، الإرب: العقل أو الدهاء، ورواية التاسع في المصادر: تساقطني= تعاطيني، كلحظ الحب= كلحظ الوعد.

(٣) الكتاب (٣/٤٥٧) وتصغيرهما عنده: خُيَيْرٌ منك وشُرَيْرٌ منك. وانظر: الأصول (٣/٥٧)

(٤) انظر تخريج الأقوال في تصغير هار ويضع في (١٥٣-أ)

(هار) : هُوَيْر، وفي (يَضَع) : يُضَيْع، ونحو ذلك فلا يَرُدُّون الأصول، فأنْ لا يُرَدَّ الزائدُ أولى .

فإن قلت : هلاّ رَدَدْتَ ذلك ؛ لأنَّ المعنى على إرادة الهمزة ؟ قيل : هذه المعاني إنما تُقاس لِتَثبُت بها الأصولُ لا لِتُجْتَلَب بها الزوائدُ .

فإنْ قلت : فقد قال جريرٌ في بعض أبياته :

الأخَايِرْ(١)

فهذا يَدل على أنه هو الأصل، فكما كُسِّر عليه فَهَلاّ حُقِّر عليه ؟ ويُستدل بذلك على أنَّ الهمزة مرادةٌ في الواحد .

فلا يَجوز أن تكون الهمزةُ مرادةً في الواحد ؛ لأنهم قد أنَّثُوه وهو صفةٌ بالتاء، قال :

وأمُّكُمْ خَيْرَةُ النساءِ علَى(٢)

وهذا يَمنع أن تكون الهمزةُ مرادةً فيه ؛ لأنَّ ما فيه الهمزةُ مِن هذا من الصفات لا تَدخلُه التاء ؛ ألا تَراك لا تقول : أحمرَة ؟ فإن قلت : فالهمزةُ إنما [تُراد](٣) في الواحد المذكَّر قبل اجتلاب التاء فإذا اجتُلِبَت لم [تُرَد]، فإنَّ ذلك فاسد ؛ لأنَّ التاء إنما تَدخُل فيما يؤنَّث بها على حدٍّ ما كان قبل دخولها لا يُغيِّر لِدخولها النَّظْمُ الذي كان قبله، وليس كالعلامتَين الأُخْرَيين .

فثبَتَ أنَّ [الهمزة](٤) غيرُ مرادة في (خير منك) و(شرّ منك) .

فأمّا (الأخايِر) فإنَّ هذه / ١٧١أ الهمزةَ إنما جاءت كما تَجيء في التكسير الزوائدُ لم تَكن في الواحد ؛ نحو : باطِل وأباطيل، وعَرُوض وأعاريضِ ونحو ذلك .

أنشَدَ الأصمعيُّ :

---

(١) سلف ذِكره في (١٣٩-أ) و(١٤٦-ب)

(٢) صدر بيت للجميح تقدَّم تامًّا في (١٤٦-ب)

(٣) الأصل : تزاد بالزاي ومثله (تزد) الآتية، وهو تصحيف يشهد به تكرار (مراد) وتصريفها في السياق .

(٤) الأصل : التاء، وهو سهو فالكلام عن إرادة الهمزة .

وأبِي الذي تَرَكَ الـمُلوكَ وجَمْعَهُم ... بِصُهَابَ هامدةً كأمسِ الدَّابِرِ[1]

وقال:

هبَلَتْ غَزَالةُ قلبَهُ بِفوارسٍ ... تَركتْ فوارسَه[2] كأمسِ الدابِرِ[3]

إن كان (الدابر) صفةً لم يَحسُن[4]؛ لأنَّ حُكْمَ الصفة أن تكون زائدةً على الموصوف، وليس في (الدابر) معنى أكثرُ من معنى (أمس)، فإذا كان كذلك حَمَلْتَه على: أمسِ الزمانِ الدابرِ والحينِ الدابرِ، ثم أقمتَ الصفةَ مقامَ الموصوف مثْل (صلاة الأولى)[5]، فإذا كان كذلك لم يكن في مجيء هذا متصلاً بـ(أمس) ما يُجَوِّز تَصغيرَه[6].

و(غَدٌ)[7] أيضاً لا يُحَقَّر؛ لأنه يَجري مجرى (أمس) من حيث كان خلافَه.

وفي غالب ظنّي أنَّ الأصمعيَّ قال: يقال: «ذَهَبَ فلانٌ كما ذَهَب أمسِ الدابرُ»[8]، ثم أنشَدَ:

وأبِي الذي تَرَكَ المُلوكَ وجَمْعَهُم ... .

فإذا كان كذلك فظاهرُ (الدابر) أنه صفةٌ.

فإن قلت: فكيف وَجْهُ ذلك؟ فقد يَجوز /١٧١ب أن يكون حمَلَه على المعنى لمّا

---

(١) من الكامل، وقال فيه البكري في السمط٨٣٥: "منسوب إلى رجل من بني مرة، واظنه احد بني حرملة"، وهو بلا نسبة في: الخصائص (٢/٢٦٩) والمحكم (٤/١٥١،١٠/٣٤) والمخصص (١٤/٣٤) وانشده أبوعلي في: الحجة (٦/١٧٥) على الصفة المؤكدة، وفي (٦/٣٣٩) على مجيء ادبر ودَبر بمعنى ولّى وانقضى. وصهاب قرية بفارس.

(٢) أعلى (فوارسه) بخط الناسخ: كـ صح، أي كذا في الأصل وهو صحيح.

(٣) من الكامل، وهو لعمران بن حطان في شعره في: شعر الخوارج١٦٦، وتخريجه فيه ومعه المتوارين٧٣، وتاريخ خليفة بن خياط٢١١، والخصائص (٢/٢٦٩) وغزالة امرأةٌ من الخوارج دخلت باصحابها الكوفة فالتزم الحجاج قصره وتحصَّن به. ورُوي البيت: ذعَرَت، وصدَعت= هبلت، الغابر= الدابر.

(٤) لا يجيزها صفة هنا إلا على تأويل (أمس) بوقت، وقد أجاز في (١٥٨-أ) أن تكون صفة مؤكدة.

(٥) سبق التعليق عليه في (١١٠-أ)

(٦) منع سيبويه (٣/٤٧٩) تصغيره لعدم تمكنه، ووافقه أبوعلي في: التعليقة (٣/٣٤١)

(٧) مَنَع سيبويه تصغيره كأمس، وانظر احتجاج السيرافي (العلمية٤/٢١٩) لذلك، ولم ير أبوعلي في التعليقة مانعاً من تصغيره.

(٨) التهذيب (١٤/١١٣)

كان (أمس) وقتاً، وقد جاء:

بِرَجَــزٍ مُــسْــحَنْفِــرِ الرَّوِيّْ
مُستَوِياتٍ كَنَوَى البَرْنِيّْ[1]

فقال: (مستويات) أراد الأبيات، وجاز أن يَصِف أبياتَ الرجَز بالاستواء، وإن كانت مستويةً في الزِّنة فَحَسُنَ ذلك للزِّحاف الممكِن أن يجيء فيه؛ ولأنَّ الاستواء أيضاً يمكِن أن لا يُراد به الوزنُ، لكنِ استواء المعنى وجَودته؛ ألا ترى أنهم قد يَصِفون الأبيات بعكسِ ذلك فيقولون: « شِعْرُ فلان كالدُّرّ نُظِمَ مع أبعارِ الظباء »، وقد حُكي عن بعضهم ذلك في شِعْرِ ذي الرُّمة[2]؛ فلهذا حسُن أن يوصَف به الأبيات.

وأمّا (الثلاثاء) و(الأربعاء) فلا يُحقَّر أيضاً[3]؛ لأنَّ وَضْعَه وضْعُ الأعلام، وهو وإنْ كانت فيه ألفٌ ولامٌ فإنه كـ(أسامة)، والاختلافُ الواقعُ في أشخاصِ هذه الأيامِ لا تُخْرِجُه من أن يكون كـ(أسامة)؛ كما أنَّ اختلافَ أشخاصِ الأسد لا يَمنع أن يكون (أسامة) يَجري عليه على حَدِّ ما تَجري الأعلامُ على المسمَّيات، فكذلك (الثلاثاء) و(الأربعاء).

مسألة

/ ١٧٢أ (قاضيٍّ)[4] لم تُحذَف الياءُ لالتقاءِ الساكنَين لكنْ لأنها رابعة؛ ألا ترى [بيّض].

---

(١) من الرجز، وهما لأبي الجوديّ في: شرح أشعار الهذليين٦٧٦، والخزانة (٧ / ٣٩) والمحكم (٧ / ٣٦٩) واللسان (جود،بذل) وبلا نسبة في: المقتضب (٢ / ٨١) وما اتفق لفظه للمبرد٥١، وسر الصناعة٦٤٨، والاقتضاب (٣ / ٢٧٤). مسحنفر: لا تكفُّف فيه ولا توقُّف، البرني: تمر جيد.

(٢) حكي عن أبي عمرو بن العلاء: شعر ذي الرمة نُقَطُ عروس تضمحل عن قليل، وأبعار ظباء لها مَشَمٌّ في أول شمها تعود إلى أرواح البعر، وروي قريبٌ منه عن جرير والفرزدق، والمعنى بخلاف مراد أبي علي فَهُم يريدون أنَّ حُسنه لا يبقى طويلاً. انظر: طبقات الفحول٥٥١، والأغاني (١٨ / ١٤) والموشح٢٢٥-٢٢٧، وجمهرة الأشعار (١ / ٢٢٢) والخزانة (١ / ١٢٠)

(٣) منع سيبويه (٣ / ٤٨٠) تصغيرهما، وكأنّ أباعلي يرد على مخالفيه في إجازة ذلك كالكوفيين والمازني والمبرد. انظر المسألة في: المقتضب (٢ / ٢٧٥) والانتصار٢٢٩، وشرح السيرافي (العلمية٤ / ٢٢٠)

(٤) حذف الياء من (قاضي) منسوباً عَلَّله سيبويه (٣ / ٣٤٠) بالتقاء الساكنين، واقتصر أبوعلي على ذكر الحذف ولم يعلله في: التكملة٥٥، والحلبيات٣٣٧، والتعليقة (٣ / ١٥٨) والعضديات٦، ولا يبعد أنّ قوله هنا من عنوان الباب عند سيبويه: باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف فصاعداً إذا كان آخره ياء ما قبلها حرف مكسور.

مسألة

إنما يَقول النحويون(١): إنَّ التقدير بالأسماء الواقعة بَعْد (أمَّا)(٢) أنْ تَلِيَ الفاءَ؛ يريدون هذا مما كان مُقدَّماً مِن الجُملةِ الداخلتِها الفاءُ التي هي جوابُ (أمّا).

فأمَّا ما لم يكن من الجملة التي دَخَلَ عليها الفاءُ فإنَّ هذا التقدير فيه غيرُ سائغ؛ ألا تراهم قد قالوا: (أمّا يومَ الجمعة فإني ذاهبٌ)(٣)، فأوقَعُوا بعد (أمّا) ما لا يَستقيم أن يَلِيَ الفاءَ؛ لأنه ليس مِن الجملة التي تَدخُل عليها الفاءُ، وإنما عَمِلَ فيه ما في (أمّا) مِن معنى الفعل.

فكما فَصَلوا بهذا ولم يَجُز أن يلي الفاءَ حيث لم يكن مِن الجملة التي دَخَلَ عليها الفاء، كذلك قولُه: ﴿إنْ كانَ مِن أصحابِ اليَمينِ﴾(٤) لا يَلزم أن يَلي الفاءَ؛ لأنها ليست من الجملة التي هي جزاء؛ كما لم يَكن ما انتصَبَ بمعنى (أمّا) مِن الجملة التي هي جزاءُ (أمّا)، فلا يَلزمُ مِن هذا أن يَصير تقديرُه: مهما يكن مِن شيء فإنْ كان مِن أصحاب اليمين سلامٌ لك، فيَبقى الشَّرطُ بغيرِ فاء في جوابه في حالِ السَّعَة.

مسألة

/ ١٧٢ب إنما لم يَجُز إضافةُ (اثني عَشَرَ) ولا الإضافةُ إليه(٥) من حيث كانت (عَشَر) في موضعِ النون، فكان يجب مِن هذا وقوعُ الإعراب في وَسَط الاسم؛ ألا تراهم لمّا أضافُوا (زَيْدان) و(قِنَّسْرُون)(٦) حَذَفُوا علامةَ الإعراب؛ لئلاّ تَقَعَ حشواً.

---

(١) الكتاب (٤ / ٢٣٥) والمقتضب (٢ / ٦٨) ومعاني النحاس (١ / ٤٥٧) أمّا عبد الله فمنطلق تقديره: مهما يكن من شيء فعبدالله منطلق. وكلام ابي علي جاء اكثره في: الشعر٦٣، وانظر التعليق السالف على امّا وآية الواقعة في (٢٥–ب)

(٢) لم تظهر الهمزة في الأصل في أكثر مواضع ذكرها في هذه المسألة.

(٣) الكتاب (٣ / ١٣٧) والمقتضب (٢ / ٣٥٤) والاصول (١ / ٢٧٤) والشعر٦٤

(٤) سورة الواقعة: (٩٠) وتمام ما به الفائدة: "وأمّا إن كان مِن أصحاب اليمين فسلامٌ لك من أصحاب اليمين". وسلف التعليق عليها في (٢٥–ب)

(٥) منع سيبويه (٣ / ٣٧٥) الإضافة فيها، وشرح أبوعلي قوله في مسألة مفصلة عقدها لاثني عشر في: الحلبيات٣٢٢، فجعل الإضافة بمعنى التخصيص كغلام رجل، والإضافة إليها بمعنى النسب، وفي شرح الأخير سقطت (لا).

(٦) فتقول: قِنَّسرِيّ، وزيدِيّ، انظر الأصول (٣ / ٦٨)

وفَتَحُوا الراءَ من (اثني عشرَ)[١] كما فَتَحُوها مع سائرِ أخواتها مِن حيث كانت دلالتُه على العدد كدلالة أخواته، وحسُن ذلك حيث كان الاسمُ الثاني ليس له مِن الاتصالِ بالاسم الأول ما لِيَاءَي الإضافة بالاسم المضاف إليه؛ ألا تَرى أنه لم يُكَسَّر الاسمُ عليها كما كُسِّر عليهما في نحو: حَوْلِيّ وحَوَالِيّ[٢]، ولا يَكون ذلك في التاء[٣].

وحَسَّن ذلك أيضاً أنَّ الإعراب ليس على حَدٍّ الإعراب في الآحاد التي هي الأصول، وإنما هو انقلابُ الحرف[٤]، وقد جاء ذلك في نحو: هُدَيَّ وعَصَيَّ[٥]، وهي حروفُ إعراب قد انقلبتْ.

ومع أنهم قد جَعَلُوه[٦] بمنزلةِ اسمٍ واحد، فقد قالوا: خمسةَ عشَرَ، فجَعَلُوا حَرْفَ التأنيث في الاسم الأول، وهي لا تكون إلا في آخرِ الاسم، وهذا كلُّه في تقديرِ الانفصالِ، ولأنَّ وقوعَ الهاءِ في الاسم الآخَر قد صار فيه تفريقٌ بين مَعْنَيَيْن.

---

(١) علَّل الفتح بغير وجه في: الحلبيات٣١٩-٣٢١

(٢) قال سيبويه (٣/٢٣٢): حَوَاليّ كُسِّر عليه حَوْليّ وليست ياءً لحقت حَوالِ.
ومثله في: البصريات٣٣٣. وفي تفسير غريب الأبنية٣٣٣: الحوالي: ذو الحيلة، وفي السيرافي (العلمية٣/٤٩٨): لطيف الحيلة.

(٣) يعني تاء التأنيث، وفي الإغفال (٢/١١٩): الثاني من خمسة عشر بمنزلة الهاء. فمراده هنا أنّ التاء لا يُكسَّر عليها بل تسقط.

(٤) يرى أبوعلي ياء (اثني) حرف إعراب فيأخذ في المعْرَب بالحروف بقول سيبويه ومثله في: البصريات٨٩٥، والحلبيات٣١٩، وانظر الكتاب (١/١٧) والمقتضب (٢/١٥١) والانتصار٤٥، وإيضاح الزجاجي١٣٠، ١٤١، والسيرافي (١/٢١٥) وسر الصناعة٦٩٦

(٥) أي هداي وعصاي، ولغة هُذيل وغيرهم قلْبُ الألف ياء في المقصور المضاف إلى ياء المتكلم، وقُرئ بها في البقرة (٥) وطه (١٢٣) وذكرها سيبويه (٣/٤١٤) وأبوعلي في: التكملة٤٨، والشيرازيات٧٨، والعسكرية١٦٠، والحجة (١/٨٦) وهي محرفة في: التعليقة (٣/٢٥٦)، وكسْر الصاد في أصلنا تحريف. وانظر اللهجات في: الكتاب٢٦٤

(٦) أي جعلوا العدد من أخوات اثني عشر كخمسة عشر بمنزلة...

١٧٣/أ مسألة

(هذا ضُوَيْرِبٌ زيداً)[١] أقبَحُ مِن (هذا ضاربٌ ظريفٌ زيداً)[٢]؛ لأنَّ التحقير هو في نفسِ الكلمة، والصفةُ قد لا يَتبعُ الموصوف.

فإن قيل: هلاّ لم يَخرج بالتحقير مِن شَبَهِ الفعل كما لم يَخرج (ما أُفَيْعِلَه)[٣] ونحوُه مِن شَبَهِه؟

قيل: لأنَّ المحقَّر مِن الأفعال لا مناسبةَ بين الأسماء المُعمَلة عَمَلَ الفعل وبَيْنَه؛ ألا تَرى أنَّ ما كان مِن أسماء الفاعلين للمُضيّ لم تَعمل[٤]، وهذه الأفعال التي حُقِّرت هي الماضية [بيّض].

مسألة

سأل سائلٌ: أيُّما أفضلُ أزيدٌ أو عمروٌ؟

والقولُ فيه: إنَّ (ما) يَنبغي أن يكون بمنزلة (رجُل)؛ كأنه قال: أيُّ رجُلٍ أفضلُ؟ ولكنْ لا يَجوز بـ(أو) بل بـ(أم)[٥]؛ لأنه يَنبغي أن يكون بدلاً مِن (أيّ)، فيجب أن يكون على حَدِّه، فكما أنَّ (أيّ) على معنى الهمزة و(أم)، كذلك ينبغي إذا أبدلتَ منه. ألا تَرى أنك إذا قلت: زيدٌ أو عمروٌ، فلم تُدخِل حرفَ الاستفهام لم يَستقم؛ لأنك

---

(١) الكتاب (٣ / ٤٨٠) والأصول (٣ / ٦٢) وشرح اللمع للباقولي٧٨٢، وابن يعيش (٥ / ١٣٩) وشرح الرضي للشافية (١ / ٢٨٩) وحكى ابوعلي ذلك في: الحجة (٥ / ٢٢٤،٤ / ٤٤٥) والشيرازيات٢٨٧، والتعليقة (٣ / ٣٤١) متابعاً سيبويه على المنع لأنّ التصغير في: تخصيصه كالصفة، فساوى بينهما ولم يقارن كفعله هنا.

(٢) الكتاب (٢ / ٢٩) ولفظه: هذا ضاربٌ عاقلٌ أباه، وأفدته من محقق الشيرازيات، وله في: التعليقة (١ / ٢٣١) فضلُ تعليلٍ للمنع، وقال في الحجة: جاء شيء منه في الشعر، وفي المصباح٢٢١ حكاية الجواز عنه، وانظر التعليق على بيت بشر في (٢٠٠-أ)

(٣) تصغير التعجب وتوجيهه بما لا يخرجه من الفعلية في: الكتاب (٣ / ٤٧٨)، والمقتضب (٤ / ١٨) وأمالي ابن الشجري (٢ / ٣٨٢) وانظر التكملة٢٥٦، والمنثورة٢٤٠

(٤) شرحه في الباب الذي عقده لعمل اسم الفاعل في: الإيضاح١٧١، وانظر التعليق على (هذا مارٌّ بزيد أمس) في (١٧٤-ب).

(٥) في البصريات٨٩٢ لم يُجز أم مكان او في (أيهم يضربُ أو يقتل زيداً) لأن معنى أم قد استغرقتها ايّ، وفي المنثورة٢٠٠ محرَّف. وانظر ما سبق عن أم في (٦١-أ) والعضديات١٩٤

كنت تُخرجُ البَدَلَ من حُكْم المبدَل منه.

وعلى هذا تَقول - وهو قولُ أبي عمر أيضاً -: كم رجُلاً أتاك؟ أثلاثةٌ /١٧٣ب أم أربعةٌ؟ فتُبْدِل (أثلاثة أم أربعة) مِن (كم)، وتَعطف عليه بـ(أم) دون (أو)[١].

فإن قلت: أقول: زيدٌ أو عمروٌ، وأجعلُه بدلاً من (أفضل). كان فاسداً؛ لأنه يَصير إلى: (أيُّهما أحَدُهما؟) وهذا لا يَجوز؛ لأنه لا فائدةَ فيه؛ لأنَّ الخبر لم [يَزِد][٢] على الأول؛ ألا ترى أنَّ (أيّهما) هو (أحَدُهما).

ولو أبدلتَ مِن الضمير في (أفضل) - فقلت: أقول: أيُّهما أفضلُ؟ أزيدٌ أو عمروٌ؟ فأُبْدِلُ (زيداً) مِن الضمير - لكان المعنى يصير: أيُّهما أفضل؛ أحدُهما؟ وهذا [بيّض].

مسألة

قالوا: ليلةٌ ليلاءُ[٣]، وأنشَدَ ابنُ الأعرابي بيتاً فيه (لَيَائل)[٤]، فهذا على أنه قَلْبُ (ليالٍ)، ويَجوز أن يكون (ليالٍ)[٥] جَمْعَ (ليلاء)، وكُسِّر لأنه مِثلُ صحراء ونحوه؛ ألا ترى أنه ليس له (أَفْعَل)، فليس كـ(حمراء) تأنيثِ (أحمر).

فإن قلت: فقد جاء:

---

(١) في الكتاب (٢/١٦٨) بأو غير مسبوقة بالهمزة وشرحها في: التعليقة (١/٣١٠) وأوجب الرفع في مثل جملتنا في: المنثورة٨٣.

(٢) الأصل: يرد وأعلى الراء علامة الإهمال، وهو تصحيف.

(٣) مجالس ثعلب٧٩، واشتقاق ابن دريد٤١، والمبهج٢١٧، والعين (٨/٣٦٣) وهي شديدة الظلمة ويقال لليلة الثلاثين: الليلاء.

(٤) يشير إلى البيت:

جمعتُكَ والبدرَ ابنَ عائشةَ الذي … أضاءتْ به مُسْحَنككاتُ اللّيائلِ

وهو من الطويل، وهو للكميت في: ديوانه (١/٣٧٧) وأزمنة المرزوقي (١/١٥٦) واللسان والتاج(ليل)، وقال المرزوقي: أنشده الكسائي وتوجيهه على أنه أراد اللّيالي فقلب وقدَّم الياء فلما وليت الألف هُمزت. مسحكنكك: بكسر الكاف وفتحها شديد السواد، وابن عائشة: لعله يريد سعيد بن خالد بن أسيد وجدَّته لأبيه عائشة بنت خلف الخزاعية أخت طلحة الطلحات، انظر: الشعر والشعراء٥٧٨

(٥) ليال جُمع على حدِّ مفردٍ لم يُستعمل عند سيبويه (٣/٢٧٥، ٦١٦) وتابعه أبوعلي في: التكملة١٧٤، والتعليقة (٣/٨٦)

والليلُ مُختَلِفُ العَلائقِ أَلْيَلُ(١)

فإنَّ (أَلْيَل) صفةٌ (للَّيل)، وليس (الليلُ) على حَدِّ ليلةٍ ولا هو مُذكَّره؛ ألا تراهم استعملوا (الليل) في معنى التكثير وأجرَوه مجرى الدهر والأبَدِ في قولهم: (سيرَ عليه الليلَ والدهرَ والأبَدَ)(٢)، فتعلَم بذلك أنَّ (الليل) / ١٧٤أ ليس على حَدِّ الليلة.

فإذا كان كذلك لم يكن (أَلْيَل) مِن (ليلاء) بمنزلة (أحمر) من (حمراء)، وإذا كان قد جاء (أجمَع) و(جمعاء) مجيء الاسمين ـ مع أنَّ (جمعاء) مؤنثُ (أجمع)، ولم يَمنعهما مِن ذلك أنْ يجريا مجرى الاسمين، ولا يجريا مجرى الصفتَين ـ فأنْ لا يَجري (أَلْيَل) مع (ليلاء) هذا المجرى لاختلافِ معنيَيْهما وأنَّ إحداهما ليست على الأخرى أجدَرُ وأَولى.

مسألة(٣)

لحِقَت الهاءُ في (دُوَيْرة) و(قُدَيْمَة)(٤) ونحوهما مِن قِبَلِ أنَّ التحقير قد يُرَدُّ فيه الشيءُ إلى أصله في رَدِّ الحذف، وقد جَرَت هذه التاءُ مجرى الأصل؛ نحو: بُرًى وبُرَة(٥)، وسِنون، ومِئون، فكما تُرَدُّ اللامُ في (هُنَيٍّ) و(دُمَيٍّ)(٦) كذلك تُرَدُّ في (دُوَيرة) ونحوها.

---

(١) لم أجد هذه الرواية، ولكن للفرزدق بيت روايته:

قالت وخاثِرُه يَكرُّ عليهم　　والليلُ مختلطُ الغياطلِ أَلْيَلُ

وهو من الكامل، وهو له في: ديوانه للصاوي٧٢٤، والنقائض (١ / ١٥٣) ومنتهى الطلب (٥ / ٣٣٢) وأزمنة المرزوقي (١ / ١٥٤) واللسان والتاج (غيطل) و(ليل). والغياطل: ظلمة الليل، الأليل: التام.

(٢) الكتاب (١ / ٢١٦-٢١٧) والأصول (١ / ١٩١) والحلبيات١٧٤، والحجة (٢ / ٣١) ومختصراً في كتابنا (١٢٢-ب)، وفي الأصل: الليلُ والدهرُ والأبدُ، والتصحيح مما تقدم، وذكرها في: الشيرازيات٣٠٦، والإغفال (١ / ١٦١) بالرفع للتقليل وهو خلاف معناه هنا.

(٣) تَقدَّم أكثر ما فيها في المسألة التي عقدها في (٢٠-أ)

(٤) تصغير دار وقَدَم، وذكر الثانية في: الحجة (٤ / ١٩٩) والتكملة١٩٧ في تصغير المؤنث الذي لم تثبت علامة التأنيث في مكبَّره فتلحق في التصغير.

(٥) البُرَة الخلخال وحلقة في أنف البعير جمعها بُرى، وهما من أمثلة سيبويه (٣ / ٥٩٩) وذكرهما في: التكملة١٦٣، وشرح وجوه جمعها في: التعليقة (٤ / ٨٦) فقال: جُمعت على فُعَل لأنها فعلة.

(٦) تصغير هَن ودَم، والثانية ذكرها فيما حُذف لامه ولم يعوَّض منه شيء في: التكملة١٩٩

وأمّا الحرف الرابع في (عَقْرَب) فضارَعَ بطولِ الكلمة به حرْفَ التأنيث، فلم يَدخله تأنيثٌ.

وقد سَوَّوا بين الأصل والزائد[١] في أماكنَ منها: حَذْفُهم نحو: لم يَرْمِ، ولم يَخشَ، ولم يدْعُ؛ كما حَذَفُوا للجزم الحركاتِ الزوائد. ومنها: مُرَامِيّ كـ(حُبَارِيّ)، والرابع شابَهَ الزائدَ؛ ألا ترى أنه لا يخلو مِن حرفٍ مِن حروفِ الذلاقة؛ ولذلك مَثَّل النحويون نحو: جَعفر بـ(فَعْلَل)[٢] / ١٧٤ب فكرَّروا لاماً زائدة.

مسألة

جازَ (أصحابي إِخوتُك إِلاّ زيداً)[٣]؛ لأنك تُجَرِّدُ مِن هذه الجملة معنى الفعل فتَعمَل في المستثنى بحرفِ الاستثناء[٤]؛ لأنَّ ما لا يَعمل بنفسه قد يَعمل إذا أُعينَ بالحرف؛ نحو: قامَ القومُ إِلاّ زيداً[٥]، واستوَى الماءُ والخشبةَ[٦]، وهذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ[٧].

مسألة

جازَ أنْ يُقْتَصَرَ في (استوَى الماءُ والخشبةَ) على فاعلٍ واحدٍ حملاً على المعنى لمّا كان معناه: تَسَاوَيا؛ كما اقتُصِرَ على الفاعل مِن خَبَر المبتدأ في قولهم: (أقائمٌ زيدٌ؟)[٨] لمّا كان معناه: أيقومُ زيدٌ؟ وكقولهم: (حَسْبُك يَنَمِ الناسُ)[٩].

(١) أي إنهم سوَّوا بين رابع عقرب وهو أصل وهاء التانيث وهي زائدة فكانا بمنزلة واحدة في التصغير.

(٢) انظر المسالة التي عقدها لزنة جعفر في (١٦٣–ب)

(٣) ذكره في (١٤٥–ب) وفي معاني الأخفش٢٦٥ : كلُّهم أصحابُك إلا زيداً.

(٤) تقدمت الإشارة إلى انّ المستثنى منصوب بالجملة عنده في (٧٥–أ)

(٥) معاني الأخفش٦٤، والمقتضب (٤ /٣٨٩) والأصول (١ / ٢٨١) والإيضاح٢٢٥، والبصريات٧٠٢

(٦) الكتاب (١ /٢٩٨) ومعاني الأخفش٣٦٨، والأصول (١ / ٢١٠) والإيضاح٢١٥، والبصريات٢٣٠، وسر الصناعة ١٢٦، ٦٣٩، وشرح الرضي (١ / ٥٢٠) وفيه: والخشبة مقياس يُعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته.

(٧) انظر محل المجرور في مثله في: المنثورة١٦٥، والإيضاح١٠٨، وذكر ابوعلي فيه١٧١–١٧٢ الخلاف في إعمال اسم الفاعل الماضي واختار فيه وفي الشيرازيات١٢٥، والحجة (٤ /٤٤٥) والبصريات٩١٣، وكتابنا (١٧٣–أ) عدم إعماله وحمل ما خالف على الحكاية.

(٨) العسكرية١٣٣، والشيرازيات٤٠٥، والإغفال (١ /٢٦٣) والإيضاح٧٩، والبصريات ٦٢١

(٩) تم الكلام عليها في (٤٧–أ)

مسألة

الظرفُ(١) مع المفعول به كالمفعول به مع الفاعل في إقامته مقامَ الفاعل دونه.

مسألة

بُنيَ (الآنَ)(٢) لأنه مُشارٌ به إلى وقتٍ حاضر، وليس معه حرفُ إشارة، فلمّا تَضمَّنه بُنِيَ.

فإن قيل: فهلاّ كانت اللامُ فيه مِثْلَها في (مررتُ بهذا /١٧٥أ الرجُل) و(يا أيُّها الرجُلُ) فعُرِّف باللام مع الإشارة؟

قيل: لا يَجوز أن يكون (الآن) متعرِّفاً باللام على جِهَةِ الإشارة هنا؛ لأنَّ التعريف الحادثَ بالإشارة في هذا القَبيل لا يكون حتى يَجري صفةً على مُبْهَم، فلمّا كان كذلك وَجَبَ أن يَتضمَّن معنى الحرف فبُنيا، وليس (الآن) كذلك؛ لأنه لم يَجْرِ صفةً على مُبهَم؛ فلذلك ضُمِّنَ(٣) معنى الحرفِ فبُنِيَ.

فإذا أُضيفَ أُعْرِبَ؛ لأنه قد زال عنه تَعريفُ الإشارة وحَصَلَ تَعريفُه مِن قِبَل الإضافة؛ كإعراب (أمس)(٤) إذا أضفتَه لِزوالِ التعريف [باللام](٥) المرادة عنه، وصار بمنزلة سائر النكرات؛ فكأنك أضفْتَ أمساً مِن الأُمُوس.

---

(١) شرح هذا المعنى في: البصريات٢٢٩، والعبارة تومئ إلى اشتراط البصريين عدم وجود المفعول لينوب الظرف عن الفاعل في حين يخالفهم الكوفيون، وأبوعلي يأخذ بقول البصريين في: الحجة (٥/ ٢٦٠) والإيضاح١١٤، وانظر المسألة مفصلة في: التذييل(٦/ ٢٤٢)

(٢) لا يخرج في كلامه عما قال في مسالة الآن في: الإغفال (١/ ٢٧٩) غير انّ المضمَّن هناك حرف التعريف ولم يَذكر الإشارة المذكورة هنا بل جاءت فيما تَعقَّبه من كلام الزجاج، وهما واحد لقوله في: الحلبيات٢٣٠ في ثالث أنواع ال: ان تكون تعريفاً للإشارة إلى حاضر. ومسألة بناء الآن موضع اختلاف تجده في: أمالي ابن الشجري (٢/ ٥٩٦) والإنصاف٥٢٠

(٣) الأصل: ضَمِن، ومعناه كفله فلا وجه له.

(٤) مرَّ كلامه في: (أمس) وبنائها والتعليق عليه في (٨٠-ب، ٩٠-ب)

(٥) الأصل: اللام بدون الباء.

مسألة

(هذان)[١] اسمٌ صِيغَ للتثنية؛ لأنه لا يمكن تَنكيرُه، فليس كـ(زيدان) و(رجُلان).

فإن قلت: ما أنكرتَ أن يكون التثنيةُ إنما تُوجِبُ تنكيرَ ما يمكنُ تنكيرُه، والمشارُ به لا يُمكِن تَنكيرُه؟

قيل: كيف تصرَّفَت الحالُ؟ هل كان الاسمُ يمكِن تنكيرُه أو لا يمكن تنكيرُه متى ثُنِّي فشُورِكَ في اسمه صار نكرة؟ ومن هنا قال الخليل / ١٧٥ب في قوله:

يا هِندُ هندٌ بينَ خِلْبٍ وكَبِدْ[٢]

إنَّ (هنداً) هنا نكرة.

ولو جاز لقائلٍ أن يقول: إنَّ التنكير فيما لا يَتنكَّر لا يَحدث بالتثنية، لجَاز لآخَر أن يقول: إنه لا يَحدث فيه بالإضافة، فيُجيز إضافةَ المبهم إذ لا فَصْلَ بين الإضافة والتثنية في أنَّ كلَّ واحد منهما يوجِبُ تنكيراً، وفي امتناعِ إضافةِ المبهَمة دليلٌ على امتناعِ التثنية فيها، واجتماعُ الناس[٣] على أنَّ الكاف في (هذاك) ونحوه لا موضعَ لها، وثبوتُ النون في (ذانِك) دليلٌ على أنها لا تضاف، بل التثنيةُ أشَدُّ ذهاباً في التنكير من الإضافة ؛ وذلك أنه قد يَجوز أن يكون واحدٌ لا ثانيَ له، فيُنزَل في الإضافة منزلَ واحدٍ من أمَّة، والتثنيةُ قد حَصَلَ بها الزيادةُ على الواحد، ودخولُ اللام للتعريف كالنكرة البتَّة في نحو: الزيدان والعَمران.

ولا يَدل الانقلابُ[٤] في (هذان) و(هذَين) على أنه تثنيةٌ لقولهم: كلاهما وكليهما وأخوك وأخاك وأخيك، وكقولهم[٥]: مَنَيْنِ؟ فإذا وصلتَ قلت: مَنْ يا فتى؟

---

(١) الكلام في أنّ (هذان) مرتجل وليس تثنية ذا، ورجَّحه أبوعلي في: البصريات٨٥٢، وحُكي عنه في: سر الصناعة٤٦٦، وشرح الباقولي للمع٦١٠، وكأنّ ابن برهان في: شرح اللمع٣٠٧ يرد قول أبي علي في تفسير أنّ ذان تثنية ذا.

(٢) من الرجز، وهو بلا نسبة في: الكتاب (٢/ ٢٣٩) والتمام٧٦، وتحصيل عين الذهب٣٢٣، والمحكم (٥/ ١٢٨) والخِلْب حجاب القلب وقيل غير ذلك، وقول الخليل في الكتاب: أراد أنت بين خلب وكبد فجعلها نكرة. يريد الثانية.

(٣) الكتاب (١/ ٢٤٥) ومعاني الأخفش٢٩٩، والفراء (١/ ١٤٩) والمقتضب (٤/ ٢٧٨)

(٤) انظر التعليق على تسميته إعراب المثنى انقلاباً في (١٧٢-ب)

(٥) الكتاب (٢/ ٤٠٨-٤٠٩) في الحكاية إذا قال: رأيت رجُلين فتقول: مَنَين؟ فإنْ وَصَل قال: منْ يا فتى للواحد والاثنين والجميع. وأقره أبوعلي في: المنثورة١٣٣، والتعليقة (٢/ ١١٢)

مسألة

قياسُ قولِ سيبويه(١) في (فيها) في قوله:

فَلا لَغْوٌ ولا تأثِيمَ فيها(٢)

أن يكون خبراً /١٧٦أ عن الاسمَين، وهو في موضعِ رفْعٍ؛ كما أنك إذا قلت: لا رجُلَ و[لا غلامٌ](٣) فيها، كان (فيها) خبراً عنهما؛ ألا ترى أنَّ (لا) مع (رجُل) في موضعِ اسمٍ مرفوع على قولِ سيبويه(٤)، وخبرُه مرفوعٌ كما يَرتفع خبرُ (لا رجُلَ ظريفٌ في الدار)(٥).

---

(١) الكتاب (٢/٢٨٦) وللكلام تعلُّقٌ بكلامه في الاشتراك في الخبر بعد إنّ في: (٢/١٤٤) ولا يعني أنّ البيت من شواهد سيبويه.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

ولا حَيْنٌ ولا فيها مُليمُ

والمشهور في كتب النحو والمعاجم أنَّ عجزه:

وما فاهُوا به أبداً مُقيمُ

وهو عجز بيت آخر، فاكثر النحاة يذكرونه ملفَّقاً، وهو لأمية بن أبي الصلت في: ديوانه١٢٢، وفي هامشه فضل تخريج وزد عليه معاني الفراء (١/١٢١) وهو أقدم مَن وجدناه عنده ملفقاً، وشرح اللمع لابن برهان٩٥، والباقولي٣٩٢، والإعراب المنسوب١٧٤، واللباب٢٣٤، والتذييل (٥/٢٣٦،٢٩٦) وشرح شواهد التحفة للبغدادي١٤٩، والمحكم (٤/٣١٣،١١/١٦٨) وانشده ابوعلي في: الحجة (١/١٩٢) على نحو يطابق كلامه في كتابنا ثم انشده في: (٢/٣٥٨،٦/٢٢٧) كما قال الباقولي في الشرح: كأنّه يقوّي قول أبي الحسن، بل وجدته لم يقبل غيره في الأخير.

تاثيم: من قولك للرجل اثِمتَ، اي لا شيء فيه إثم ليقال له ذلك، الحَين: الهلاك، المليم: من ألام إذا فعل ما يستحق به اللوم.

(٣) الأصل: لا رجلٌ وغلامٌ، والتعليل المحكي عن سيبويه بعده يوجب فتح الأول، فيصح عطف المرفوع على المبتدأ (لا واسمها) كما يصح القياس على باب إنّ، وانظر تصحيح ذلك وتوضيحه في: التذييل (٢/٢٣٥-٢٣٦) وإضافة (لا) من الحجة (١/١٩٣)

(٤) الكتاب (٢/٢٧٤)

(٥) الأصل: رجلٌ بالرفع، واجاز ابوعلي في الصفة الفتح والنصب والرفع. انظر: الكتاب (٢/٢٨٨) والمقتضب (٤/٣٦٧) والإيضاح٢٥٤، والمنثورة٩١، والبصريات٥١٦، والإغفال (١/١٥١،١٥٤) والحجة (١/٤١، ٤/١٨١).

وقياسُ قولِ أبي الحسنِ(١) أن لا يكون (فيها) خبراً عنهما جميعاً؛ لأنَّ خبرَيهما مختلفان. ألا ترى أنَّ خبر (لا تأثيم) يَرتفع عند أبي الحسن بـ(لا) دون كونه خبرَ المبتدأ، وخبرُ (لغو) مرتفعٌ بالابتداء، فلا تَجمع بين خبريهما ؛ لأنه لا يَعمل في اسمٍ واحدٍ عاملان مختلفان، فلِكُلٍّ واحدٍ منهما خبرٌ؛ إذن فدَلَّ خبرُ الثاني على خبر الأول؛ كقوله:

نحنُ بما عندَنا وأنتَ بما عندكَ راضٍ(٢)

ويَجوز أن يكون (فيها) خبراً عن الأول، وتَحذِف خبر (لا تأثيم) ويَدلّ عليه خبرُ الأول.

مسألة

في نسخةٍ قال أبو عثمان: قال الزِّيَاديُّ مرةً(٣): مُنِعَت النكرةُ التنوينَ في بابِ النفي كما مُنِعَت المعارفُ التنوينَ في النداء، ولا يَزعم أنهما جُعِلا اسماً واحداً.

قال(٤): والكَسرُ عليه أنه يكون ووصْفُه(٥) كالشيء الواحد يُحكَى عن العرب لا أنَّه بمنزلةِ اسمٍ واحد.

فا: /١٧٦ب يَنبغي أنه لم يُجزِ هذا فيه؛ ألا ترى أنَّ الصفة في النداء ليست مع المنادى كالشيء الواحد، ولم يُبْنَ معه، وقد بُني مع المنفيِّ على [الفتح](٦)، فلولا أنَّ

---

(١) معانيه٢٤، والمنثورة٨٦، والحجة (٢ / ٢٩٠) وهو مذكور في أكثر مصادر تخريج الشاهد، ورفعُ الخبر بلا حكاه السيرافي (العلمية٣ / ١٦) عن المبرد.

(٢) قطعة من بيت من المنسرح، وتتمته:

....والرأي مختلفُ

وسلف التعليق عليه في (٩٦-أ) وأنشده أبوعلي في: الحجة (١ / ١٩٣) لما ذكر هنا، وتقدير المحذوف: نحن راضون.

(٣) مقارنة النكرة في باب لا بالمعرفة في النداء ورد عند سيبويه (٢ / ٢٨٨) غير أنه يجعله بمنزلة خمسة عشر، وهذا ما لا يفعله الزيادي.

(٤) أي أبوعثمان.

(٥) كذا بلا توكيد للمستتر المرفوع.

(٦) الأصل: القُبح، وهو تصحيف.

(لا) تَعمل ذلك في المفرد لم يَجُز أن تَعمله في الموصوف، فلمّا صار الصفةُ مع الموصوف كالشيء الواحد بمنزلةِ (خمسةَ عشرَ).

قال[1]: إنَّ (لا) مبنيٌّ مع (رجُل) كما كان (لا رجُلَ ظريفَ) كذلك. ولا مَصْرفَ لـ(ظريف)[2] إلاّ إلى البناء مع (لا) دون شَبَهِ النداء؛ لأنَّ النداء لا يكون مع الصفة كالشيء الواحد.

قيل لأبي عثمان: أفرأيتَ شيئًا مُعمَلاً في شيءٍ يكون وما بعده بمنزلةِ شيء واحد؟ قال: نعم، (أردتُ أن أضربَك) كأنك قلت: ضرْبَك.

قال[3]: وإنما شُبِّه بـ(خمسةَ عشرَ) لأنه جوابُ شيئَين جُعِلا شيئاً واحداً؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه[4] كالشيء الواحد، فجُعِل الجوابُ شيئَين بمنزلةِ شيءٍ واحد؛ كما كان الذي هو جوابُه بمنزلةِ شيءٍ واحد.

مسألة

قال الأخفشُ: يَلزم سيبويه أن يَصِفَ[5] (لا رجُلَ أجمعَ) كما يَصف (خمسةَ عشرَ أجمَعَ)، وهو قد شبَّهه بهما في أنهما اسمان جُعلا اسماً واحداً.

قال أبو عثمان: لا يَلزمُه ذلك؛ لأنَّ (خمسةَ عشرَ) اسمٌ لشيءٍ له معنى إذا وُصِف، /١٧٧أ و(لا رجُلَ) ليس باسمٍ لشيء إذا وُصف كان له معنى.

---

(١) سيبويه (٢/٢٨٩) بالمعنى.

(٢) هذا من كلام ابي علي، غير انّ الكلام يظل مشْكِلاً لأنه يقرر انّ لا واسمها وصِفته صارت شيئاً واحداً وأبوعلي منع ذلك في: التعليقة (٢/٣٥) وخَرّج منه في: الإغفال (١/١٥١) بانّ الاسم وصِفته هما المبنيان ثم دخلت لا عليهما كما دخلت في المفرد فلم تُبنَ معهما، واظن المازني ذهب لذلك في نصه التالي، لكن أباعلي ينص هنا على أنها كالشيء الواحد.

(٣) الكلام في شرح تشبيه سيبويه (٢/٢٧٦) (لا رجُلَ) بخمسةَ عشرَ ثم تقريره قول الخليل إنَّ (لا رجُل) جوابُ (هل مِن رجل؟) الذي منع فيه الفصل بين مِن وما عملت فيه.

(٤) أي الجار والمجرور في (مِن رجُل).

(٥) يريد بالصفة هنا التوكيد، واستعمله سيبويه كذلك في: الكتاب (٢/٣٥١، ٣٨٥) ولم أجد فيه (خمسة عشر أجمع)

مسألة

فا(١): مِن الحروف العاملة المجعولةِ مع ما عملتْ فيه بمنزلةِ شيءٍ واحد: (كذا) و(كأيّ) و(حبَّذا) في قولِ النحويين، وكذلك (كأنَّ) وبه شَبَّه أبو الحسن (حبَّذا).

مسألة

قال أبو عثمان(٢): لم يَجِئ في بابِ النفي مِثْلُ (لا أباك)(٣) مضافاً بغيرِ لامٍ إلا هذا وحدَه، وأنشد:

لا أباكِ تُخَوِّفيني(٤)

و:

لا أباكِ يُخَلَّدُ(٥)

---

(١) الخليل عدَّ الكاف مع ما بعدها في كأنّ وكذا وكأيّ بمنزلة كلمة واحدة وحبذا كذلك، وأبوعلي تابعه في الكاف في: البغداديات٣٣٥، ٤٠١، وفصَّل في العضديات٦٠ مفرِّقاً بين كاف كأنَّ وغيرها، وحكى قول الخليل عن النحاة في: البصريات٨٤٧، والشيرازيات١٨٩، ورد أدلتهم في: البغداديات٢٠١، والشعر٩٧، وانظر: الكتاب (٢/١٨٠، ٣/١٥١، ١٦٤) والمقتضب (٢/١٤٨) وسر الصناعة٣٠٣، وشرح التسهيل (٣/٨٣).

(٢) الشاهدان التاليان في الكامل مرويان عن المازني، وفي هامش الإيضاح نص لأبي علي من التذكرة في توجيه عمل لا في لا أباك وخلا منه أصلنا.

(٣) انظرها بهذا اللفظ وغيره في: التذييل (٥/٢٥٣، ٢٥٩) وتخريجها بلفظ (لا أبالك) والتعليق عليها في (٩٢-أ).

(٤) جزء من بيت من الوافر، وهو بتمامه:

أبِالموتِ الذي لا بدَّ أنِّي ملاقٍ لا أباك تخوفيني

وهو لأبي حية النميري في: شعره١٧٧، ومجاز القرآن (١/٣٥٢) وشرح شواهد الإيضاح٢١١، والخزانة (٤/٩٦) ولعنترة أو لأبي حية في: إيضاح الشواهد٢٨٠، ولم اجده في ديوان عنترة، وبلا نسبة في معاني الأخفش٢٥٥، والكامل٦٧٠، ١١٤٠ والمقتضب (٤/٣٧٥) والأصول (١/٣٩٠) وانشده أبوعلي في: الإيضاح٢٦٠، والتعليقة (٢/٣٠) على جواز حذف اللام المقحمة للضرورة وفي: البصريات٥٣٦ على إعمال لا في المعرفة للضرورة، وفي الحجة (٣/٣٣٤، ٥/٤٦، ٦/١٠٠) على حذف نون تخوفيني للضرورة.

(٥) قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فقد مات شمّاخ ومات مُزَرِّد وأيّ كريم لا أباك يُخَلَّدُ

وهو لمسكين الدارمي في: ديوانه٣١، والكتاب (٢/٢٧٩) وفرحة الأديب١٣٧، والخزانة (٤/٩٢) وبلا نسبة في: الكامل٦٧٠، ١١٤٠، والمقتضب (٤/٣٧٥) والأصول (١/٣٩٠) وجاء في الكتاب والفرحة برواية: لا أباك يُمتَّع، وفي الديوان٥٠ أيضا في عينية: واي عزيز لا أبالك يُمنَع، ولا شاهد فيها.

مسألة

مَن قال في (مِلْحَفة جَديد)[1]: إنه (فَعِيل) بمعنى مفعولٍ فلذلك لم يَدخلْه الهاءُ، فهو غالط؛ وذلك أنه مأخوذ من (الجِدَّة) التي هي خِلافُ (الخُلُوقة)[2]، ولا معنى للقَطْع في هذا، قال:

يا لَهفَ نَفْسِي كان جِدَّةُ خالدٍ[3]

ولو كان كذلك لم تدخله التاء؛ وقد حكى سيبويه[4] (جديدة).

وهذا مِن الشاذّ عن الاستعمال، وإن لم يكن شاذًّا عن القياس؛ لأنَّ القياس كان أن تَدخله التاءُ؛ كـ(ظَريفة) و(شَريفة) إلاّ في أحرُف؛ /١٧٧ب نحو: سَدِيس[5] وخَرِيق[6] وكتيبةِ خَصِيف[7].

مسألة

يا صاحِ يا ذا الضَّامِرُ العَنْسِ والرَّحْلِ والأقتابِ والحِلْسِ[8]

(١) معاني الأخفش (٢ / ٤٣٨) وفرغت من التعليق على جديد في (٥٥–أ)، وما حكاه أبوعلي وردَّه قال به ابن السكيت في: الإصلاح٣٤٣، وابن الأنباري في: المذكر (٢ / ٢٢) وابن درستويه في: التصحيح٤٢٢، والسيرافي في: شرحه (٣ / ٢٧)

(٢) من خَلقَ الثوبُ مثلثة اللام أي بَلِيَ.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وبياضُ وجهِك للتراب الأعفرِ

وهو لأبي كبير الهذلي في: شرح أشعار الهذليين١٠٨١ وتخريجه١٤٨٨، وزده أضداد ابن الأنباري١٣٥، والجليس الصالح (٣ / ٢٣٣) وحقائق التأويل٣٥٧، وتبيان الطوسي (١ / ٣٥) والمستقصى (١ / ٦٧) وقوله (وبياض وجهك) مما يستشهدون به على الالتفات فمراده: وبياض وجهه لأنه يتحدث عن خالد.

(٤) الكتاب (١ / ٦٠)

(٥) شاة سديس: أتت عليها السنة السادسة، وفي السن قبل البازل.

(٦) ريح خريق: باردة شديدةٌ هبّابة.

(٧) ذات لونين لون الحديد وغيره.

(٨) من الكامل، وقد اختُلف في نسبته فهو لِخُزَز بن لَوْذان في: الكتاب (٢ / ١٩٠) والمفصَّل٤٠، وأمالي ابن الشجري (٣ / ٨١) والخزانة (٢ / ٢٠١) وهو لخالد بن المهاجر في: الأغاني (١٠ / ١٠٣، ١٦ / ١٤٠، ١٩٩) ونصَّ أبوالفرج على أنه رآه في شعر خالد، والشاهد بلا نسبة في: مجالس ثعلب٢٧٥، ٤٤٥، والمقتضب (٤ / ٢٢٣) والأصول (١ / ٣٣٩) ومجالس العلماء١١١، وأنشده أبوعلي في: الشعر٣٤٦ فبدأ بالوجه=

عَطَفَ (الرَّحْل) على (العَنْس) وإِنْ لم يكن المعنى على ذلك؛ كما جاء ذلك في الصِّفة؛ قال:

كأنَّ غَزْلَ العَنكبوتِ المُرْمَلِ(١)

وكما جاء:

مُتَقَلِّداً سيفاً ورُمْحَا(٢)

ويجوزُ أن يكون حمَلَه على المعنى؛ لأنَّ قوله: (يا ذا الضامر العنس) و(يا صاحب العنس الضامرة) واحدٌ.

= الثاني هنا ورجَّحه على آخر يقدِّر فيه (الصاحب) المضمر لدلالة يا صاح عليه، وانشده في: البصريات٤٢٤ في حكاية عن مجالس ثعلب أنَّ سيبويه سُئل عن وجه الرفع في روايته مع جر (الرحل) ففرَّ من الجواب، وأبوعلي اعتمد على نقل شيخه والأقرب هو ما نقله الزجاجي مسنداً في مجالس العلماء من أنَّ الخبر بين الأصمعي وأبي عمرو بن العلاء الذي فرَّ وما أحار جواباً، وأول الوجهين هنا قال به السيرافي في شرحه المخطوط (٢/٣٧-ب) في رده على الكوفيين في إنكارهم على سيبويه روايته الرفع في الضامر، وهم يروونه بالجر على أنّ (ذا) بمعنى صاحب، في حين يحمله البصريون على أنه اسم إشارة، وقيَّد السيرافي هذا الوجه بأن يُحمل الثاني على ما يليق به ولا يَخرج عن مقصد الأول فيُقدَّر الضامر بالمتغيِّر أي: المتغيِّر العنسِ والرَّحلِ، وفي الأصل ضُبط الضامر بالجر تحريفاً. الضامر: المهضَّم البطن، العنس: الناقة الصُّلبة، الرحل: مركب للبعير أو ما يستصحبه من الأثاث، الأقتاب: جمع قَتَب وهو الإكاف الصغير على قدْر سنام البعير، ويُروى: الأقتاد وهو خشب الرحل، الحلس: كساء على ظهر البعير تحت البرذعة.

(١) من الرجز، وهو للعجاج في: ديوانه (١/٢٤٣) وتخريجه (٢/٣٨٨) وزيادة عليه غريب ابن قتيبة (١/٢٧٢) وشرح أبيات سيبويه (١/٤٣٧) والخصائص (٣/٢٢٤) والاقتضاب (٣/٣٦٧) وشرح الكتاب لابن خروف٣٢٤، وشرح شواهد المغني٤٣٤، وشرح أبياته (٣/٢٩٧) والعين (٨/٢٦٦) والتهذيب (١٥/٢٠٦) و(غزل) رواية بعض نسخ سيبويه وبعض المصادر، وفي الديوان ومصادر أخرى (نَسْج). المُرمَل: المنسوج. والأصل: المرمِل بكسر الميم الثانية وهو صحيح في نفسه غير أنّ الشاهد فيه على الفتح في جميع المصادر لأنه يُحمَل على الجر بالجوار ولكن الكسر لا شاهد فيه على ذلك فمعناه يصلح أن يكون نعتاً للعنكبوت.

(٢) عجز بيت من مجزوء الكامل، وصدره:

يا ليت زوجَكِ قد غدا

وسلفت الإشارة إليه وتخريجه في (١٠-ب) غير أنّ أباعلي حمله في كتبه على حذف الثاني لدلالة الأول بتقدير: وحاملاً رمحاً.

ومِثلُ هذا في بابِ إضمارِ اسمِ الفاعل للدلالة عليه قولُه:

مِن بينِ مُنْضِجٍ صَفيفَ شِواءٍ أو قَديرٍ[1]

أي: أو مقدِّرٍ قَديرٍ، فجاز إضمارُه لِتقدُّمِ ذِكْرِ اسمِ الفاعل قَبْله، واشتراكِهما في (بين). ونحوه:

ونارٍ تَوَقَّدُ[2]

وقولُه: ﴿على كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ﴾[3] إلاّ أنّ هذين أحسن.

مسألة

لا تكونُ الواوُ في (أخوك) ونحوِه إعراباً[4]؛ لئلاّ يَبقى الاسمُ على حرفَين أحدهما حرفُ لِين أو على حرفٍ واحد؛ نحو: ذو مال، وفو زيد.

فإن قلت: فهو مضافٌ فقد أُمِنَ فيه الإجحافُ به. قيل: يجب أن يكون في الإضافة /١٧٨أ على حال الإفراد، وأيضاً فإنّ (ذو) لا يضاف إلاّ إلى المظهَر، وهذا يَدعو إلى فَصْلِه لانقطاعِ النفْسِ وغيره مِن الفَصْل بينهما؛ كالظرف والحال ونحو ذلك، فيُفرَد على حرف، ومِن ثَمَّ جاز عَطفُ الظاهر المجرور على الظاهر المجرور، ولم يَجُز عطفُ الظاهر على

---

(١) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

وظلّ طُهاة اللحم مِن بين منضج صفيفَ شواء أو قديرٍ مُعَجّلِ

وهو لامرئ القيس في: ديوانه٢٢، ومعاني الفراء (١/٣٤٦) وشرح الطوال٩٧، وشرح القصائد للنحاس (١/١٨٣) وشرح عمدة الحافظ٦٢٨، والمقاصد (٤/١٤٦) وشرح أبيات المغني (٧/١٣) والخزانة (٣/٢٣٥) وأنشده أبوعلي في: البصريات٧٢٥ على مجيء أو بمعنى الواو، وفي الشعره٣٤٥ فحمله على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وهو قوله هنا ووجدت النحاس قال به. الصفيف: مرقّق، قدير: مطبوخ بالقِدر، وجعله معجّلا لانهم يستحسنون تعجيل طبخ الصيد.

(٢) قطعة من بيت من المتقارب، وهو بتمامه:

أكُلَّ امرئ تحسبين امرأ ونارٍ تَوقَّدُ بالليل ناراً

وسبقت الإشارة إليه وتخريجه في (١٣١-ب) وأبوعلي يقدّر فيه (كُلّ) محذوفة.

(٣) سورة غافر: (٣٥) وسبق التعليق عليها في (١٣١-ب)

(٤) سلف التعليق على المعرب بالحروف وقول أبي علي فيه بانقلاب الحرف في (١٧٢-ب) وانظر العضديات٦١، ٢٢٦

المضمر المجرور[1].

فإذا كان كذلك فالواو هي اللام، وإذا لم يُوالَ في كلامهم بين إعلالَين فألاّ يوالَى فيه بين حذفَين أجدر، ولو كانت الواوُ في (فُوك) إعراباً لكنتَ قد حذفتَ العينَ واللام.

فإن قلت: فقد قال بعضُ النحويين[2] في (مُ اللهِ)[3]: إنه (ايمُنُ اللهِ). فالمحذوفُ[4] هنا إنما هو فاءٌ ولامٌ ولم يَتوالَيا.

وأمّا قولُ ابنِ مُقْبِل:

وإنّي لأَستحْيِيْ وفي الحقِّ مُسْتَحًى[5]

فإنَّ ذلك شاذٌّ في القياس، ولا يَبعُد أيضاً أن يكون شاذًّا عن الاستعمال؛ ألا ترى أنَّ الذي في القرآن: ﴿إنَّ اللهَ لا يَستحيِيْ أنْ يَضْرِبَ مَثَلاً﴾[6]، على أنَّ (مُستحٍ) ليس يَتوالى فيه حَذْفان؛ لأنَّ ما حُذف لالتقاء الساكنين في حُكمِ الثبات؛ كما أنَّ ما يُحذَف للجَزم كذلك، وأيضاً فإنَّ حركة العين مُلْقاةٌ على الفاء؛ فكأنها موجودة؛ ألا ترى أنه قد جاز: (مَنَبٌ لَك؟)[7] لمّا كانت الحركةُ باقية.

---

(١) المنع قول البصريين ويجيزه الكوفيون، وعدَّه أبوعلي قبيحاً في: البصريات٨٧٤، والحجة (٣/ ١٢١) وانظر التعليق على آية النساء في: (١٠-ب)

(٢) المبرد في: المقتضب (٢/ ٣٣٠) وحكاه أبوعلي منسوباً إلى المبرد في: البغداديات١٦١، وغفلاً في: العسكريات ١٧٤، والشعر١١٢، ووجّهه بما قاله هنا، ورجَّحه على قول ابن السراج في الأخير وعكس الأمر في الأولَين، وانظر: البصريات٨٩٧

(٣) الميم في الأصل بالضم والكسر معاً، وانظر سر الصناعة ١١٧،٣٠٨

(٤) ردُّ أبي علي على الإشكال.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا جاء باغي العُرف أن أتَعذّرا

وهو لابن مقبل في: ديوانه١١١، والتهذيب (٤/ ٣٤٦) واللسان (سمح) وبلا نسبة في: التمام٧٠،١٤٣، وغريب الحربي (١/ ٢٧٢) وانشده أبوعلي في: الشعر٣٦٧ على حذف المضاف بتقدير: في ترك الحق. ورُوي: (مَسْمَحٌ) = (مستحى)، ولا شاهد فيها. وانظر توجيه مستحى في: شرح الشافية للرضي (٣/ ١١٩) وأصل المسألة في: الكتاب (٤/ ٣٩٧) والمنصف (٢/ ٢٠٤) والتكملة٢٧١

(٦) سورة البقرة: (٢٦)

(٧) أي: مَن أبٌ لك، وسبق ذكره وتخريجه في (٢٤-ب)

فأمّا /١٧٨ب قوله:

خَيَاشِيمَ وفَا(١)

فمردودٌ، وقيل(٢): إنه لحْنٌ. ووجْهُ الشُّبهة أنه فَصَله على حَدٍّ إضافته لمّا كان المضافُ إلى المُظهَر في تقديرِ الانفصال ففَصَله على ذلك للضرورة، ولم يَلتفت إلى بقاء الاسم على حرفٍ واحد إنْ كان لُغتُه: رأيتُ رجُلاً(٣).

وإنْ كان على قوله:

وآخُذُ مِن كُلِّ حيٍّ عُصُمْ(٤)

فإنه بقّى الاسمَ على حرفَين أحدهما حرفُ لين، وليس هذا في كلامهم.

شاعر:

وأفْلَتَنَا هَجِينُ بَني سُلَيمٍ يُفَدِّي الـمُهْرَ مِن حُبِّ الإيابِ

فلولا اللهُ والـمُهْرُ المُفَدَّى لأُبتَ وأنتَ غِرْبالُ الإهابِ(٥)

(١) قطعة من رجز، وهو بتمامه:

خالطَ من سلمى خياشيمَ وفَا

وهو للعجاج سبق في (١٣٢-ب)

(٢) حكى المبرد في: المقتضب (١/٣٧٥) تلحينه وردّه، وانظر رأي أبي علي في ذلك في التعليق المشار إليه.

(٣) أي يُثبت الفاً في النصب بخلاف من يُسوّي بين الرفع والجر والنصب في عدم إبدال التنوين الفاً كما في البيت التالي.

(٤) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

إلى المرء قَيْسٍ أُطيلُ السُّرَى

وقد تقدّم في (١٣٢-ب)

(٥) من الوافر، وهما من أبيات نُسبت لمنذر بن حسان في: الأغاني (٢٤/٢٩) وبعضها في: معجم المرزباني ٢٧٠، والمقاصد (٣/١٤٠) ونُسبت أيضاً لعُميرة بن طُرَامة الكلبية في: الوحشيات٨، والأغاني (١٩/٢٠٦) وحُرِّفت إلى عنترة الكلبي في: محاضرات الراغب (٢/٢٠١) وجاء البيتان معاً أو أحدهما بلا نسبة في: أشباه الخالديين (٢/٢١٦) وديوان المعاني (٢/٢٤٩) والخصائص (٢/٢٢٣، ٣/١١٩) والممتع٥٨، والمحكم (٦/٥٩) وأنشد الثاني أبوعلي في: الحجة (٤/٢٠٠) والشيرازيات١٢٧، والمقاييس ٣٢ على الوصف بغير المشتق "فجعله غربالاً لكثرة الخروق فيه من آثار الطعن"، ووجدت الأغاني رواة مرة: منخرق. المفدّى: قال العيني: شكر المُهر الذي يقال له في جريه وسبقه: جُعلت فداك، وقال محمود شاكر: عُمير بن الحباب هو هجين بني سليم.

يقولُ على هذا: مررتُ برجُلٍ غِربالِ الإهابِ؛ كما تقول: مررتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ، وهذا كما حَكاه[1] مِن قولهم: (مَررتُ بقاعٍ عَرفَجٍ كُلُّه) و(برجُلٍ خَزٍّ صُفَّتُه)، وقد أجاز أبو عثمان فيما حَكَى عنه غيرُ أبي العباس: (مررتُ برجُلٍ حَجَرِ الرأسِ).

ولا يَجوز مع هذا تأنيثُ هذه الأشياء، فلا تَقول: (غِربالة الإهاب) حملاً على (حَسَنة الوجه)؛ لأنها ليست صفاتٍ على الحقيقة، وإنما هي موضوعةٌ موضعَ غيرِها؛ يَدل على ذلك ما أنشده أبو عثمان:

مِئْبَرَة العُرْقُوبِ إِشْفَى المِرْفَقِ[2]

١٧٩/أ فلم يؤنِّث (إشفىً)، ويؤكِّد عندك أنَّ هذه الأشياء لم تَتمكَّن في الوصف أنَّ (إشفىً): إِفْعَل[3]، وقد قال[4]: إنَّ (إفعَل) لا يَأتي في الصفة.

فا: مِن كتاب ابن مِقْسَم[5]:

اسْمَعْ حديثاً كما يوماً تُحدِّثُهُ عَن ظَهْرِ غَيْبٍ إذا ما سائلٌ سَألا[6]

---

(١) سيبويه في: الكتاب (٢/٢٤، ٢٣) وانظر الشيرازيات٦١٨، والإيضاح٨٣، والتمام٢٢٥، والخصائص وشرح الكافية للرضي (١/٢٥٥، ٢/٢٢١، ٢٩٧) والبحر (٧/٢٦٠) والمغني (٦/٦٤٠) وقد منع المبرد جمل مثله على النعت، انظر المقتضب (٣/٢٥٩) والسيرافي (٦/١٠٠)

(٢) من الرجز، وهو بلا نسبة في: الخصائص (٢/٢٢٣، ٣/١٩٨) والممتع٥٨، والمحكم (٨/٧٣، ١١/٩٠) وأنشده أبوعلي عن أبي عثمان في: الحجة (٤/٢٠٠) والشيرازيات١٢٧، والمقاييس٣٢، والإشفى: المثْقَب، المئبر: المحش الذي تُلقح به النخلة، فمراده أنّ عرقوبها ومرفقها كهذين في الحِدَّة. وفي الأصل: مَنْبَرَة، صوَّبتها من المصادر.

(٣) الأصل: أفعَل، والتصويب من الكتاب (٤/٣٤٥) والحلبيات ٣٦٤، ٣٧٥.

(٤) سيبويه وعبارته: ولا نعلمه جاء صفة.

(٥) محمد بن الحسن بن يعقوب أبوبكر العطّار المقرئ (٢٦٥-٣٥٤) مِن أعرف الناس بالقراءات ونحو الكوفيين وله كُتب، وهو راوي مجالس ثعلب، والنص منها ١٢٧-١٢٨بتقديمٍ وتأخير. وانظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢٥٠٣ وهامشه.

(٦) من البسيط، وهو لعدي بن زيد في: ديوانه١٥٨، وفيه تخريجه، وزد عليه شرح السيرافي (٢/٢٦٧-ب) وشرح أبيات المغني (٤/١١٩) والتهذيب (١٠/٤١٢) وقال السُيرافي أجمعَ الرواةُ على رفعه إلا المفضّل، ورجَّح عليه رواة الفريقين.

فا[1]: رفعَ، وقال: زَعَمَ أصحابُنا أنَّ (كما) تَنصب[2]، فإذا حيل بينها[3] رَفَعَتْ.
وقال: (كما) تَكون تشبيهاً، وتَكون جزاءً، فالجزاءُ: كما قُمتَ قمتُ[4]، والتشبيهُ: قمتُ كما قمتَ، وتكون بمعنى (كَيْما) و(كَيْلا). وأنشدَ:

يُقلِّبُ عينيه كما لا أخافَهُ   تَشَاوَسْ قليلاً إنه مَن تَأَمَّلُ[5]

فا: يَنبغي أن تكون (لا) زيادة.

[ع: الروايةُ في هذا: كما لأخافَه، فَتَنصبه بـ(أنْ) مضمَرة[6]].

﴿فُرَادَى﴾[7] واحدُه: فَرِدٌ[8] وفَرِيد وفَرَد وفَرْدَان وفُرَادَى، وفُرَادُ لا يُجرى، وأنشَدَ عن الفَرّاء:

ترَى النُّعَرَاتِ الزُّرْقَ تحتَ لَبَانِه فُرَادَ ومَثْنَى أصعَقَتْها صَوَاهِلُهْ[9]

---

(١) ما بعده من المجالس فلم أر وجهاً لفا.

(٢) النصب بكما قول الكوفيين ولا يجيزه البصريون، انظر المسألة في: مختصر ابن سعدان٥٢، وشرح السيرافي (٢/٢٦٧-أ) وتحصيل عين الذهب٤٢٤، وشرح الكافية (٤/٥١) والإنصاف٥٨٥ وأكثر كلامه من السيرافي، والارتشاف (٢/٣٩٥) والخزانة (٨/٥٠١)

(٣) في المجالس: بينهما، وهو لم يذكر أمرين، فالانسب ما في الأصل لأن التقدير: حيل بينها وبين الفعل.

(٤) المجالس: كما قمتَ قعدتُ، وهما واحد، وفي المجالس سقْطٌ.

(٥) من الطويل، وهو لأوس بن حجر في: ديوانه٩٨، وتخريجه فيه١٦٧، وزد عليه شرح السيرافي (٢/٢٦٨-أ) والتذكرة الحمدونية (٥/٢٢٩)، وربيع الأبرار (٣/٦٢) وشرح أبيات المغني (٤/١٢٠) وأساس البلاغة (شوس)، ورواية الديوان والأساس:

رأيت بُريداً يزدريني بعينه   تأمَّل رويداً إنني مَن تأمَّلُ

ولا شاهد فيها، ورواية أبي علي محرَّفة عما في: المجالس والسيرافي والإنصاف وتعليقه يمنع كونها تحريف ناسخ، وروايتهم رواية ابن جني الآتية،وحكى عنهم السيرافي أن اللام توكيد لكما ورآه تكلفاً شديداً، و(أخافه) في الأصل مرفوعة وهو تحريفٌ يَسقط به الاستشهاد، وفي مؤتلف الآمدي٩٦ بيت يشبهه لحريز التغلبي. تشاوس: أن ينظر إليه بمؤخر عينه ويميل وجهه في العين التي ينظر بها.

(٦) النصب بعد اللام بأن على رأي البصريين، والسيرافي الأولى عنده والأظهر: لكيما يخافه.

(٧) سورة الأنعام: (٩٤)

(٨) الأصل: فرْد بالتسكين، والتصحيح من المجالس وفي القاموس: لا يجوز فَرْد.

(٩) من الطويل، وهو لابن مقبل في: ديوانه١٨٦، وتخريجه بهامشه، وزيادة تفسير الطبري (٣/٥٧٩) وتبيان الطوسي (٣/١٠٦) وشرح شواهد الإيضاح٥٢٩، وإيضاح الشواهد٧٩٢، وأنشده أبوعلي في: التكملة=

قال أبو العباس(١): قال إسحاقُ الموصليّ: دخلتُ على الأصمعيّ أعُودُه، وإذا قِمَطْرٌ(٢)، فقلتُ: هذا علمُك كُلُّه؟ فقال: إنَّ هذا من حَقٍّ لَكثير.

/ ١٧٩ب (أنتَ أخانا أولُ ضاربٍ)(٣) يأباه الفراء ويُجيزه الكسائي، و(آخِرُ ضاربٍ) وما أشبَهَه يُجيزه الكسائيُّ.

مسألة

قال رؤبة:

أَلَيسَ يومٌ سُمِّيَ الخُرُوجَا
أَعظَمَ يومٍ رَجَّةً رَجُوجَا(٤)

أراد: سُمِّيَ يوم الخُروج لقوله: ﴿ذَلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ﴾(٥).

مسألة

﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾(١) حُذِفَ المرفوعُ؛ وإن كان ارتفاعُه ارتفاعَ الفاعل، والفاعلُ لا يُحذَف، ولم يُضمَر في (لات) لأنها حرفٌ، وليست كـ(ليس)؛ وذلك أنَّ أصْلَ هذا إنما هو الابتداء والخبر، ولا يُشْبِه هذا ما يَرتفع بـ(كان)؛ لأنها فِعْلٌ متصرِّف، فبَقِيَ على الحال معنى الابتداء لمّا لم يَزُل معنى الابتداء.

= ١٦٠ على أنّ النُّعَرات ضربٌ من الذباب يدخل أنف الدابة، لبانه: صدره، أصعقتها: قتلتها، الصواهل: صهيله.

(١) ثعلب، والخبر في: مجالسه١٢٩

(٢) في تصحيح التصحيف٤٢٩: القمطر: سَفَطٌ يصان فيها الكتب.

(٣) من مجالس ثعلب١٤١، وسقط منها: وآخر ضارب ....، والمسألة في: إعمال ما بعد المضاف فيما قبله والبصريون على منعه إلا في: غير فاجازه جمهورهم حملاً على لا. انظر البغداديات٢١٤، والإغفال (١/٢٧٥) وتبيان العكبري١٠٣٨، وشرح التسهيل (٣/٢٣٦) الذي أفدته من محقق المغني (٦/٦٣٠) والبحر (١/١٥٠) وشرح الرضي (٢/٢١١) وشرح أبيات المغني (٨/٤٣)

(٤) من الرجز، وليسا لرؤبة بل هما للعجاج في: ديوانه (٢/٩) ومجاز القرآن (٢/٢٢٣) ومعاني الزجاج (٥/٥٠) وتهذيب اللغة (٧/٤٩) والمحكم (٥/٣).

(٥) سورة ق: (٤٢) وهذا منتزع من قول أبي عبيدة في الآية.

(٦) سورة ص: (٣) وأصل كلامه من سيبويه (١/٥٧) وجاء بعضه في: التعليقة (١/٦٣) والحلبيات٢٦٣، والمنثورة١٠٦.

فإن قلت: فالنفيُ قد غيَّر المعنى. قيل: النفيُ لا مُعتبَر به في هذا الباب، وإنما يَتغير المعنى بأن يَدخل معنى فِعْل، والنفيُ لا يَحدث معه هذا؛ ألا ترى أنه لا يُنتَصَب عنه، وهذا شاذٌّ نادرٌ لا نَعلم له نظيراً.

مسألة

/ ١٨٠أ (مَـهْ) في الشرط[١] إذا لم تكن هاؤها بدلاً من الألف فإنها حرفٌ بمنزلة (إنْ)، وليست (مَه) التي معناها: أُكْفُفْ؛ لأنَّ الجُمَل لا تَجزِم الأفعالَ، وهي إذا جُعِلت المسمَّى بها الفعلُ جملةٌ[٢].

فإن قلت: يَنجزمُ بَعْدَها كما يَنجزم بعد (أُكفُف) في قولك: (أُكففْ آتِكَ)، فممتنعٌ لأنه لم يكن على هذا للجملةِ الثانية التي هي الجزاء معنى، ولا كانت تَتعلق بشيء؛ لأنك لو قلت: (أُكففْ آتِكَ تَضحكْ) لم يَجُز لأنه لم يَكن لـ(تضحك) شيءٌ يَجزمُه، ولا يجوز أن يكون بدلاً من الأول.

ولا يجوز في (زُرني آتِك) أن يكون الجزمُ في الثاني بالجملةِ الأولى لِما ذَكَرْنا من أنَّ الجُمَل لا تَعمل في ألفاظِ الأفعال ولا الفعلِ، وإنما العاملُ فيه الشَّرطُ المحذوف؛ كأنه (زُرْني إنْ تَزُرْني أزُرْك)، فاستُغني عن ذِكْرِه لِكَونِ ما ظَهَرَ بدلاً منه لَمّا كان غيرَ واجب؛ كما أنَّ الشرطَ المحذوف كذلك، فتُرِكَ استعمالُ إظهارِه؛ كما تُرِكَ استعمالُ الفعلِ المضمَر في (أزيداً ضربتَه؟)[٣]، وخبرِ المبتدأ بعد (لولا)[٤]، و(أنْ) مع الفاء.

---

(١) يريد مه في مهما التي يرى الخليل أصلها ماما قُلبت ألفها هاء، وأجاز سيبويه أن تكون مه اتصلت بما، ولم يحدد معنى مه، وحكى الزجاج عن قوم لم يُسمِّهم أنه بمعنى اكفف واختار قول الخليل، في حين ينسب السيرافي معنى اكفف للزجاج، وقد حكى أبوعلي مذهب الخليل وفسَّره ولم يرده كما حكى إجازة سيبويه القول الآخر غير معزو وردّه ببعض مقالته هنا وغيرها. انظر الكتاب (٣/ ٥٩) وتأويل المشكل٥٣٢، والمقتضب (٢/ ٤٧) ومعاني الزجاج (٢/ ٣٦٩) وشرح القصائد الطوال٤٥، والسيرافي (١٠/ ٧٢) والعضديات٤٥، والتعليقة (٢/ ١٧٤) والبغداديات٣١٣، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ١٩٦)

(٢) أي إذا كانت اسمَ فعلٍ بمعنى اكفف فهي جملة.

(٣) تقدَّم اختيار النصب فيه وتخريجه في (٥٦-ب)

(٤) شرحه في: الإيضاح٩٤، وشرح حذف أنْ بعد الفاء فيه٣٢١

يَدلُّك على ذلك امتناعُهم مِن إجازةِ (لا تَدنُ مِن الأسَدِ يأكلْك)(١)، فلو كان العامل هذا الظاهرَ لم تَمتنع هذه المسألةُ، فثبَتَ أنه / ١٨٠ب جوابُ شرطٍ محذوف؛ ولذلك يُحذَف القَسَم كثيراً في نحو: ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنا رِيْحاً ﴾(٢)، ﴿ وَلَئِنْ زالَتا إِنْ أَمْسَكَهُما مِنْ أَحَدٍ ﴾(٣)، ﴿ ولَئِنْ أَتَيْتَ الذينَ أُوتُوا الكِتَابَ ﴾(٤) مع أنه لم يُذكَر معه شيءٌ مشابهٌ له في الكلام، وإنما دلَّت عليه الحروفُ.

والقَسَمُ مِثْلُ الشرط(٥)، فالواجبُ ـ إذا ذُكِر مع الجزاء ما يكونُ مشابهاً للشرط في أنه غيرُ موجَب وأنه جملةٌ ـ أن لا يُذكَر معه، وأن يَتعاقَبا في اللفظ.

فأمّا الجازمُ للجواب فحرفُ الشرط والفعلُ جميعاً(٦)، ولا يكون الحرفَ وحدَه؛ لأنَّ حرفاً واحداً لا يَجزم فعلَين، ولا يكون الفعلَ؛ لأنَّ الفعل لا يَعمل في الفعل، ويكون هذا في عوامل الأفعال نظيرَ الابتداء في عوامل الأسماء؛ كما كانت (إذن)(٧) في عواملها نظيرةَ (ظننتُ) في عواملها.

فإن قلت: فهلاّ جزَمَه الفعلُ الأول(٨) لمشابهته هذا المفردَ بدلالة قوله: ﴿ وأمَّا إنْ كانَ مِنْ أَصحابِ اليَمينِ، فَسَلامٌ لَكَ ﴾(٩)؟ ألا ترى أنَّ الفَصْل بين [أمّا و](١٠) جوابها لا يكون بالجُمل، فأشبَهَ الحرفَ بافتقارِه إلى ما بعْدَه افتقارَ هذه الآلاتِ إلى ما بعدها.

---

(١) سبق تخريجها في مسألتها في (١٦٣-ب)

(٢) سورة الروم: (٥١) من شواهد سيبويه (٣/١٠٨) على القسم وذكرها أبوعلي في: التعليقة (٢/٢١٣)

(٣) سورة فاطر: (٤١)

(٤) سورة البقرة: (١٤٥) لأبي علي فيها كلام مفصل في: الإغفال (١/٣٩٧) وانظر الكتاب (٣/١٠٩) والبغداديات ٢٣٥

(٥) عرض للشبه في (١٢٩-أ) وانظر التعليق عليه.

(٦) سلفت الإشارة في (٣٧-ب) إلى أنه قول الخليل وسيبويه اخذ به أبوعلي، وسيذكره ابن جني في (٢٠١أ).

(٧) تشبيه إهمال إذن بإلغاء الفعل القلبي هو تفسير الخليل حكاه سيبويه (٣/١٤)

(٨) جزْمُه بالفعل الأول حكاه عن الأخفش في (٥٧-ب)

(٩) سورة الواقعة: (٩٠-٩١) وانظر (٢٥-ب، ١٢٩-ب)

(١٠) الأصل: إثبات، وهو تحريف لا معنى له.

أبو علي إسماعيل بن محمد الصفار قال: قال أبو العباس[١]: أصلُ (الابتهال) الاجتهادُ؛ يقال: فلانٌ يَبتهلُ في الدعاء، فإذا / ١٨١أ عُني به الدعاءُ واللعنُ فإنما معناه الاجتهادُ فيما قُصِد له. ولو قال قائلٌ: (فلانٌ يَبتهلُ إلى الله في طَلَبِ الشهادة أو طَلَبِ الرزق) لكان ذلك جيداً، وقولُهم: (ما لَهُ؟ بَهَلَه اللهُ) و(عليه بَهْلَةُ الله)[٢] فهو مَقولٌ على ما جَرَى في الكلام وعلى نِيَّته؛ أي: عليه ما يُدعَى به مبالَغاً فيه.

وقال أبو العباس: سار في حِذْفارٍ من الأرض؛ إذا سار في ناحيةٍ منها، وحَذافيرُ الأرضِ: نَواحيها.

قال أبو عمر[٣]: إنْ نَدبتَ (مَن يَغزو) و(مَن يَرمي) قلت: وامَن يَغزُوهُ، ووامَن يَرمِيه، ولم يَجُز أن تقول: وامَن يَغزاهُ فيَلتَبس بباب (يَخْشَى).

إنْ قيل: هلاّ فتحتَ فقلت: وامَن يرمِيَاه، ووامَن يَغزُوَاه، فحرَّكتَ؛ فالفتحُ لالتقاءِ الساكنين.

قيل: هذه اللاماتُ لا تُحَرَّك لالتقائهما، لكن تُحذَف له؛ ألا تراك تقول: هو يَغْزُ القومَ، وهو يَرْمِ القومَ، ولو حرَّكتَ الياءَ والواوَ لالتقاء الساكنين ففتحتَ فقلت: وامَن يَغزُوَاه، ووامَن يرمِيَاه، لَقَلبتَ الألفَ في (يخشى) ياءً إذا قلت: وامَن [يَخشَيَاه][٤]، فنَدَبتَ، أو: هو يخشَيَ القومَ[٥].

وأيضاً فإنَّ الياءَ والواو في موضعِ إعراب، وإذا كانا في موضعِ إعراب لم يَجُز تحريكُهما بحركةِ البناء، تَقول: اذهبِ اذهبْ، / ١٨١ب واذهَبِ اليومَ، و﴿عَذابُ ارْكُضْ﴾[٦]، فلا يَجوز أن تَجمع بين الإعراب وبين ما هو للبناء.

(١) حكاه أبوعلي بنصه في: (١١٢–أ) وكذلك قول أبي العباس التالي.

(٢) فرغت من التعليق عليهما في (١١٢–ب)

(٣) أخذ أبوعلي بقوله ولم يعزه في: المنثورة٢١٦، وهو قياس قول سيبويه (٢/٢٢٦) وانظر الانتصار١٤٧

(٤) الأصل: يخشاه، وهو تحريف يخالف السياق.

(٥) الأصل: يخشيْ، وهو بخلاف السياق.

(٦) سورة ص: (٤١–٤٢) وحذف الواو ورد بكثرة عند القدماء. وأكثر كلام أبي علي في: الحجة (١/٦٥، ١٣٠، ٣٧٤) والإغفال (١/٨٤) على ضم الباء المنوَّنة لالتقاء الساكنين فهي ليست حركة بناء ولا إعراب، ورسمها: عذابنُ، واجاز في: التكملة ١٠ الضم والكسر، واصله من سيبويه (٤/١٥٣)

فأمّا تخفيفُه: هُوَ يَغْزُوبَاكَ، ويَرْمِيَخَاكَ(١)، فتُحرِّكُهما واللامُ مُعْربة؛ فَلأنَّ تقديرَ حركةِ الهمزة أن تكون في الهمزة بدلالة: مَنَ بٌ لَكَ(٢)؟ وضَوٌ(٣)، وليس في التقاء الساكنَين حرفٌ تَكون الحركةُ في التقدير له.

فإذا لم يَجُز تحريكُهما بالفتح لالتقاء الساكنين وَجَبَ حذفُهما كحذفِ الواو في قولك: واظَهْرَهُوهْ، وانقطاعَ ظَهْرِهِيهْ(٤)، فكذلك تَحذفُهما وتَقلب الألفَ على ما قَبْلَها واواً وياءً؛ لئلاّ يَلتبس ببابِ (يخشى).

مسألة

قديمٌ:

إذا جارةٌ شُلَّتْ لِسَعدِ بنِ مالكٍ ... لهـا إبِـلٌ شُلَّـتْ لها إبِلانِ(٥)

تأبَّط شرًّا:

وقالُـوا لهـا لا تَنكِـحيه فإنَّـهُ ... لأَوَّلِ نَصْلٍ أنْ يُلاقِيَ مَجْمَعَا(٦)

أي: يُقتَل أولَ ما يُلاقي حرباً؛ لأنه يَتعرَّض للموت.

فا: قد يَكون قولُه: (أن يلاقي) مفعولاً له؛ أي: لا تَنكِحيه كراهةَ أن يلاقي مجمعاً فإنه لأولِ نصْل.

---

(١) أي يغزو اباك ويرمي اخاك.

(٢) يريد: مَن ابٌ لك؟ وسلف تخريجها في (٢٤-ب) برسم: مَنَبٌ لك.

(٣) مخففة ضَوء، وانظر التعليق عليها في (١٢٥-أ)

(٤) انظر الكتاب (٢/٢٢٤) ويشرحه أبوعلي مفصلاً في: التعليقة (١/٣٦٣) بانّ هاء الغائب تلحقها واو في الوصل فتجتمع في الندبة بألف الندبة وهما ساكنان فتُحذف الواو.

(٥) من الطويل، وهو لمساور بن هند بن قيس في: الحماسة٥٤٦، وشرحها للمرزوقي ١٦٦٣، والخزانة (٧/٥٣٢) والتاج (إبل). والشل الطرد. ويُروى: بها مكان لها الثانية التي حملها المرزوقي على المفعول له، ولعلَّ هذا وجهُ ذِكرها هنا. ومساور شاعر مخضرم يقال إنه وُلد قبل خمسين سنة من الإسلام، وانظر ترجمته في: معجم الشعراء المخضرمين٤٥٢.

(٦) من الطويل، وهو لتأبط شرًّا في: ديوانه١١٢، وفي هامشه تخريجه، وزد عليه اخبار الزجاجي١٣٨، ومفردات الراغب١٢٩، والبحر (٥/٣٢٢) والتاج (بطل) وانشده أبوعلي بقافية مصرعا في: الشعر٤١٣. على جواز البدلية والمفعولية. والبيت مطلع قصيدة قالها في امرأة خطَبَها فوعدته بالمناكحة فلما جاءها اخلفت الوعد وتعللت بما حكاه في البيت، والشرح بعده يكاد يطابق مارواه الزجاجي عن ثعلب أو الأحول، والمجمع جماعة المقاتلين.

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون (أن يلاقي /١٨٢أ مجمعاً) بدلاً؟[١] [بيّض].

قال أبو عُمر: وإنْ ندبتَ (أَذْرِعات) قلت: واأذرِعَاتَاهُ، فحرَّكتَ التاءَ بالفتح، وإن كانت هذه التاءُ لا تُحرَّك بالفتح.

قال أبو عُمر[٢] في (جُمَّيْر) و(عُلَّيْق)[٣] و(سِنَّوْر): منهم مَن يَحذف الياءَ والواوَ للترخيم، ولم يَحْكِ سيبويه هذا؛ وجِهَةُ اجتماعِ هذا مع (مَنْصُور)[٤] بالزيادة والسكون، فلمّا اشتبَها من الوجهين حُذفتا معاً؛ يدل على ذلك أنَّ مَن حَذَفَهما لا يَحذف نحو: هَبَيَّخ[٥] وقَنَوَّر[٦]؛ لِتحرُّك الحرف الأخير[٧].

مسألة

يَجوز في قوله:

لا تَرِدْ[٨]

(١) أجاز في الشعر إبداله من السيف على تقدير: لأولِ سيفٍ أن يلاقيه فحَذف الضمير، كأنه: هو لأولِ سيفٍ مصرعاً أي ذا مصرع.

(٢) حكاه أبوعلي في: البصريات٣٤١، وعلق عليه موجزاً بما قاله هنا، وأجاز الحذف وعدمه في: المنثورة٢٢٥

(٣) نبتٌ يتعلق بالشجر.

(٤) ترخيمه عند سيبويه (٢/ ٢٥٩): يا مَنْصُ؛ ومما علل به الحذفَ زيادةُ الواو وسكونها، وشرحه في: التعليقة (٢/ ٥) والتكملة٢٥٢

(٥) بخط الناسخ في هامش الأصل: "الهَبَيَّخَة: الجارية الممتلئة، والغلام هَبَيَّخ مشدد الياء". وفي القاموس: الهبيَّخ الغلام الناعم، وغير ذلك، وهو من أمثلة سيبويه وترخيمه عنده (٢/ ٢٦٠): يا هَبَيَّ، وانظر بيان عدم الحذف في: التعليقة (٢/ ٧)

(٦) بالهامش أيضاً: "القَنَوَّر بتشديد الواو: الضخم الرأس، بعيرٌ قنوَّر"، وترخيمه عند سيبويه: يا قَنَوَّ.

(٧) يعني الواو الأخيرة والياء الأخيرة.

(٨) من رجز تمامه:

قد طالما حَلأْتُماها لا تَرِدْ

وهو بلا نسبة في: الهمز٤٤٨، ومعاني الفراء (٢/ ٢٨٤) وتفسير الطبري (٩/ ٤٧٩) والمنصف (٣/ ٤٩) وأزمنة المرزوقي (٢/ ٢٢) والجمهرة١٠٩٥، والتهذيب (٥/ ٢٣٧) والمحكم (٣/ ٣١٢) والمخصص (٩/ ١٦٤) والأساس (ومد)، وجاء في خبره أنه كان رجلٌ عاشق لمرأة فتزوجها فجاءها النساء فقال بعضهن لبعض ذلك. حلأ القوم عن الماء طردهم وحبسهم عنه. وأوّله الفراء والطبري بإنْ، وأجازا في مثله الجزم والرفع.

أن تكون حالاً مؤكِّدة؛ لأنها إذا حُلِّئتْ لا تَرِد، فيكون كقوله: ﴿ وهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً ﴾(١).

ابنُ المعتَزّ:

تَرَى مَواقِعَهُ في الأرضِ لائحَةً مِثْلَ الدراهِمِ تَبدو ثُم تَنْستَرُ(٢)

وله:

وأدْمُعُ الغُدْرانِ لم تُكَدَّرِ
كأنَّها دَراهِمٌ في مَنْشَرِ(٣)

ابنُ الرومي:

لَطُفَتْ فقد كادتْ تكونُ مُشَاعَةً في الجَوِّ مِثْلَ شُعَاعِها ونَسِيمِها(٤)

/ ١٨٢ب مِثلُ قوله:

فكادَ الحَنينانِ اللذانِ تَجاوَبَا يُطِيرانِني لو أنَّ للشَّوْقِ طائرُ(٥)

قولُ أُبيٍّ بنِ سُلْمِيّ بن رَبيعة(٦) في الحماسة:

فَلو طارَ ذو حافرٍ قَبْلَها لَطارَتْ ولكنَّهُ لم يَطِرْ(٧)

---

(١) سورة البقرة: (٩١) وسلف في (١٥٨-أ) استشهاده بها للحال المؤكدة والتعليق عليها.

(٢) من البسيط، وهو لابن المعتز في: ديوانه٢٥٦، وأشعار أولاد الخلفاء٢٦٣، وأمالي القالي (١/ ١٧٨) والسمط٤٤٢، والرواية فيها: (تستتر) مكان (تنستر) ولعلّه في الأصل محرَّف. والأبيات في وصف المطر، واحتمل البكري أنه يريد غُدران الماء ثم تنضب، أو ما يكون عنه من الزَّهْر ثم يذهب.

(٣) من الرجز، وهما لابن المعتز في: ديوانه٢٤٤، وأشعار أولاد الخلفاء٢١٢، وديوان المعاني (٢/ ١٦)، وهما غير متواليين في الديوان. والرواية فيه: (منشر)، وفي الأصل: ميثر، وهو تصحيف، اخترت فيه غير رواية الديوان لمناسبته لعادتهم من نثر الدراهم في المناسبات.

(٤) من الكامل، وهو لابن الرومي في: ديوانه (٦/ ٥) وديوان المعاني (١/ ٣٠٩، ٣١٠) وهو في وصف الخمر.

(٥) كذا برفع طائر، ولم أجده.

(٦) شاعر جاهلي، معجم الشعراء الجاهليين ص٧

(٧) من المتقارب، وهو لأُبيّ بن سُلْمِيّ بن ربيعة في: الحماسة١٥٧، والزهرة٧١٤، وأنوار الشمشاطي١٤٢، وشرح المرزوقي٥٥٦، والأعلم٢٣٧، وبلا نسبة في: معاهد التنصيص (٣/ ٤٠) وجاء اسمه في بعضها محرَّفاً. والشاعر يصف فَرساً.

مسألة(١)

قولُه(٢): (ما رأيتُه مُذ أنَّ اللهَ خَلقَني) يَحتمِلُ أنَّ (أنَّ) تكون في موضعِ جرٍّ؛ كأنه: ما رأيتُه في زمانِ خَلقي، فأضاف بـ(مُذ) الفعلَ إلى المصدر، والمرادُ به الوقتُ؛ مثل: (خُفُوق النَّجمِ)(٣).

ويَجوز أن تكون (مُذ) مبتدأة، و(أنَّ الله) مرفوعةٌ خبرُ (مذ)، ويكون المضافُ محذوفاً أيضاً؛ لأنَّ (مذ) إذا كان لِتعريفِ ابتداءِ الوقت وآخرِه دَخَلَ على زمانٍ مُوَقَّت(٤)؛ كأنه لما قال: لَم أره، قال له: متى أوَّلُ انقطاعِ الرؤية؟ قال: مُذ خَلْقُ اللهِ إيّاي؛ أي: مُذ زَمَنُ(٥) خلْقِ اللهِ.

مسألة

فاعِلُ ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾(٦) ضميرُ (ما)، ولا يكون فاعلُها ﴿أنَّها إذا جَاءَتْ﴾؛ ألا ترى أنه قد جاء هنا ما لا يكون فاعلاً البتَّة؛ وهو قولُه /١٨٣أ: ﴿وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يزَّكَّى﴾(٧)، ﴿لَعَلَّهُ يَتَذكَّرُ﴾(٨)، ﴿وما يُدْرِيكَ لَعَلَّ الساعةَ تكونُ قَرِيبًا﴾(٩).

(١) بخط الناسخ في الهامش: أول الثالث والعشرين. ويريد به رقم الجزء من أجزاء أبي علي.

(٢) قول للعرب في: الكتاب (٣/١٢٢) والأصول (١/٢٦٩) والسيرافي (العلمية٣/٣٤٠) واللباب (١/٣٧٢) وأجاز فيه السيرافي وأبوعلي في: المنثورة١٧٤، والتعليقة (٢/٢٣٣) ما ذكره هنا حاكياً وجه الجر بمذ عن أبي بكر.

(٣) تقديره: وقت خفوق النجم، وانظر الكتاب (١/٢٢٢) والأصول (١/١٩٣) والشعر٣٦٩، والشيرازيات ٥٠١، والإغفال (٢/٢١٤) والبغداديات٢٧٧

(٤) في: الإيضاح٢٧٥ إنما اشترط التوقيت أي التعريف والتخصيص فيما دخلت عليه إذا كانت بمعنى أول الوقت وليس ما ينتظم أوله إلى آخره. وانظر تخريج كلامه على مذ في (٧-ب)

(٥) الأصل: زمنٍ بالجر ومثلها خَلْق السابقة، وكلاهما خطأ لأنهما خبران، وفي التعليقة فعلٌ ماض وهو بعيد.

(٦) سورة الأنعام: (١٠٩) وتمام موضع الحاجة: "وما يُشْعِرُكُمْ أنّها إذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ". وهي من مسائل سيبويه (٣/١٢٣) وقول أبي علي في ما والفاعل هنا كرره في كتبه الأخرى وبعضه أخذه عن ابن السراج. انظر: التعليقة (٢/٢٣٤) والبغداديات٢٦٨، والإغفال (٢/١٩٣) والمنثورة١٧٤، والحجة (٣/٣٧٦)

(٧) سورة عبس: (٣).

(٨) سورة طه: (٤٤)، والأصل: وما يدريك لعله يتذكر وهو سهو من أبي علي لا الناسخ لتعلق كلامه بيدريك. وتمام الآية ﴿فَقُولا لَهُ قَولاً لَيِّناً لَعَلَّه يَتَذكَّرُ أو يَخْشَى﴾. ويصلح مكانها الآية (١٧) من الشورى: ﴿وما يُدْرِيكَ لَعَلَّ الساعةَ قَرِيبٌ﴾.

(٩) سورة الأحزاب: (٦٣)

وموضعُ[1] (لعلَّ) وما بعدها نصْبٌ؛ لأنَّ الفعل لمّا دَخَلَه معنى العِلم عُلِّق عمّا بعْدَه، وجاز تَعليقُه لأنه [مِثْلُ][2] الاستفهام. ألا ترى أنه بمنزلة الاستفهام في أنه غَيْرُ خَبر، وأنَّ ما بعْده معَلّقٌ عما قبْلَه ولا يَعملُ فيه، وإذا كان كذلك لم يَمتنع أن يَقع موقعَ المفعول كالاستفهام؛ نحو: علِمتُ أزيدٌ في الدار، وهذا يَنبغي أن يكون على قولِ مَن قال: (علمتُ أزيدٌ في الدار) فاقتَصَر على هذا؛ لأنَّ أبا بكر[3] حَكَى أنَّ قوماً لا يُجيزون هذا حتى يَقولوا: أزيدٌ في الدار أم لا؟ وحَكَى أبو العباس أنَّ في بعض المصاحف: ﴿ومَا يُشْعِرُكُمْ لَعَلَّها إذا جاءَتْ لا يُؤمِنُونَ﴾[4].

وقيل: (أنَّ) [بمعنى][5] (لعلّ) ما أنشَدَه يعقوبُ في كتاب القلب والإبدال[6]:

أَرِيني جَوَاداً ماتَ هَزْلاً لأَنَّني ... أَرَى ما تَرَينَ أو بَخيلاً مُخَلَّدَا[7]

قال: يريد: لعلَّني. وأنشَدَ أيضاً[8]:

---

(1) قرَّر أبوحيان في: الارتشاف (٣/٧١) والتذييل (٦/٨٤) تعليق الفعل بلعلّ وهو ما لم يجده عند بصري أو كوفي إلى ان وقف عليه عند أبي علي وساق كلامه هذا مختلفاً في بعض الفاظه.

(2) الأصل: بعد، وتصويبه من التذييل والارتشاف، والهاء في لأنه عائدة على لعلّ.

(3) أجاز أبوعلي في: البصريات٧١٥: أعلمت اقام زيد؟ ولم أجد في الأصول والموجز شيئاً، والمنع المحكي هنا نسبه المرزوقي إلى سيبويه، ولم أجده في الكتاب. وانظر: شرح الحماسة١٥٧٦، والبحر (٣/٣٦،٨/٢٣) والخزانة (١١/٢٦٧) وابيات المغني (١/٢٢)

(4) ذكر الفراء في: معانيه (١/٣٥٠) والنحاس في: معانيه (٢/٤٧٤) أنها في قراءة أُبيّ، وفيه بلفظ: جاءتهم بالجمع، وانظر معجم الخطيب (٢/٥٢١)

(5) الأصل: معنى، والعبارة ناقصة بغير الباء.

(6) القلب والإبدال نشرة شرف ص٨٥، ونشرة الكنز٢٣، وفي الأخيرة: لانني مكان لألّني وهو تحريف لم يلتفت إليه الأستاذ التنوخي في: إبدال أبي الطيب (٢/٥٥٧)

(7) من الطويل، وفي قائله اختلاف، فهو لحاتم الطائي في: ديوانه٢١٨، ولحُطائط بن يعفُر في: الأغاني (١٣/٢٧) والسمط ٧١٥، ولمعن بن أوس في: شعره ص٣٩، وجعله محقق ديوان دريد بن الصمة ١٨٨ فيما نُسب لدريد وهو لغيره، وانظر تخريجه في: ديوان حاتم٣٦٩، والحماسة البصرية٨٠٢، ٩١٩، وانشده أبوعلي في: الحجة (٢/٢٢٥) على أنّ معنى اريني دلّيني وليست بصَرية، وفي (٣/٣٧٩) على معنى لعلّ. والبيت يُروى في: أكثر المصادر (لعلني) مكان (لأنّني).

(8) انشده ابن السكيت في: القلب والإبدال نشرة شرف١١١، وفي نشرة الكنز٦،٣٣، وفي الأولين برواية: لعنّا، والأخير: لَغَنّا.

هلَ انْتُمْ عائجُونَ بِنا لأَنَّا نرَى العَرَصاتِ أو أثَرَ الخِيَامِ(١)

/١٨٣ب وأظُنُّ يعقوبَ ذَهَبَ إلى أنَّ الهمزة بَدَلٌ مِن العين، والنون بَدَلٌ مِن اللام(٢)، وهذا بعيدٌ؛ لأنه يَلزم منه أن تُبْدَل الكلمةُ بأسْرِها، لكنه اتفاقُ [مَعنَيَين مع اختلافِ اللفظَين](٣) كأحْرُفٍ غيرِه.

مسألة

مما يؤكِّدُ شَبَهَ (ليس)(٤) بالفعل مجيئُها على مِثالِ الفعل ومجيءُ آخرِها على حَدِّ أواخرِ الأفعال الماضية، والشَّبَهان يُعطيان ما هما فيه حُكْمَ ما يكون الشَّبَهُ منه؛ كبابِ ما لا ينصرف، فيَستقيم أن نقول على هذا إن قلتَ: إنَّ اتصالَ الضميرِ به يُشاركُه فيه ما ليس بفِعْلٍ؛ نحو: هاؤُوا وهاؤُنَّ(٥).

مسألة

يُنشِد البغداذيون كقوله:

لِعزَّة مُوحِشاً طَلَلُ(٦)

---

(١) من الوافر، وهو للفرزدق في: ديوانه (٢/٢٩٠) وطبقات الفحول٣٦٥، واللامات١٣٦، والسمط٧٥٨، وتبيان الطوسي (٤/٢٣٥) وشرح شواهد الشافية٤٦٤، وأنشده أبوعلي في: الحجة (٣/٣٧٩) على أنه بمعنى لعلّ.

ورواية الديوان وأكثر المصادر: ألستم عائجين بنا لعنّا.

(٢) الشاهدان وردا في هذين البابين من كتاب القلب بنشرة الكنز، في حين أن بيت الفرزدق جاء في باب العين والغين في نشرة شرف. والمرزوقي في: شرح الحماسة١٧٣٣ حمَلَها على البدل لأنّ إبدال الهمزة من العين كثير.

(٣) الأصل: اتفاق لفظين مع اختلاف المعنيين، وهو خلاف المراد.

(٤) لأبي علي في: الحلبيات٢١٠ فصلٌ طويل في ليس تَضمَّن في: ٢٢٤-٢٢٥ الشبهَين المذكورين وانتهى إلى إجرائها مجرى الفعل. وهي من المسائل التي تَقلب فيها قوله، وانظر الشعر٩-١١، والمنثورة٢٠٧، والتعليقة (١/٧٩)

(٥) من هاء أي خُذ، وحكى في: الشعر٦ تصريفها عن أبي عمر، وعقد لذلك مسألة في: العضديات ١٦٥.

(٦) سلف برواية أخرى وتم التعليق عليه في (٨-أ) وهو شاهد على نصب الصفة حالاً لتقدمها على موصوفها.

قولَه:

فَلَيْتَ أميرَنا وعُزِلتِ عنَّا مُخَضَّبَةً أناملُها كَعَابُ(١)

فقوله: (وعُزلت عنّا) اعتراضٌ لِما فيه مِن التشديد؛ لأنَّ دعاءه بالعَزْل له عنهم يُوافق التمنّي الذي تمنَّاه.

مسألة

/١٨٤أ قال أبو الحسن(٢): أقولُ: هذا مَذعُور وابنُ بُورٍ(٣)، فأُميل الضمة ولا أُميل الواو.

وقال سيبويه(٤): لا أُميلُ الضمةَ ولكنْ نَفْسَ الواو.

وجْهُ قولِ أبي الحسن أنهم قالوا: (مِنَ المُنْقِرِ)(٥)، فأمالوا الضمةَ نحو الكسرة لمكان الراء؛ كما تُمال الفتحةُ نحوَها وقالوا: مِن عَمْرٍو - ولو كان بَيْنَهما حاجزٌ - كما أمالُوا الضمةَ التي تَلِي الراءَ مِن (المُنْقِر)(٦)؛ كذلك أمالَ التي في (مَذعُور) كما لما أمالَ الفتحةَ التي في (الضَّرَر) أمالَها في قولك: (مِنْ عَمرٍو)، ولم يَعتدَّ بالحاجز الساكن بينهما كما لم يَعتدّ به في (عَمرو)، وكذلك لم يَعتدَّ بالساكن في (مذعُور) فأمال العينَ؛ كما كان يُميلُها من (المُنقُر).

(١) من الوافر، وهو لابن أحمر في: مذكر الفراء٦١، وعبث الوليد٨٨، وليس في ديوانه، وفي مذكر ابن الأنباري (١/١٤٢): أنشد سلمة عن الأحمر، وهو بلا نسبة في: أضداد ابن الأنباري٢١٧، والمخصص (١٧/٣٦)، ونصَّ محقق الأضداد على أنّ (مخضبة) منصوبة في الأصل ولكنه أثبتها مرفوعة، والشاهد في نصبها الذي فسَّره الفراء بأنه نعت نكرة تقدَّم وعنه أخذه ابن الأنباري.

(٢) في الهامش ٢ من الكتاب (٤/١٤٢) وشرح السيرافي (العلمية٥/٩) وحكى أبوعلي في: التعليقة (٤/١٩٥) ما يوافقه غير أنه لم يُسمِّ القائل فقد يُفهَم أنه كلام سيبويه، وشرَح ابن جني في: سر الصناعة٥٣-٥٦ القولين مختاراً قول سيبويه.

(٣) جمع البائر وهو الرجل الفاسد والهالك الذي لا خير فيه، وجاء في الكتاب ثور بالثاء وأشار السيرافي إلى أنها كذا في بعض النسخ، ونص ابن جني في: الخصائص (٣/١٢٣) على أنها بالباء.

(٤) قوله في الكتاب (٤/١٤٣): كأنك تروم الكسرة، فلا تميل الواو لأنها لا تشبه الياء، وشرحه السيرافي بأنه لا يميل الواو ولكنه يروم الكسرة في الواو فيكون رومها كالإمالة، وانظر كلام ابن جني.

(٥) بالهامش بخط الناسخ: "المُنْقُر بضم الميم والقاف: بئر صغيرة ضيِّقة الرأس [تكون] في: نجفة صلبة لئلاّ تُهشَّم، والجمع المناقر". والنص في الصحاح (نقر) ومنه ما بين المعقوفين لأنه مقطوع في الأصل. وحكى هذا القول سيبويه (٤/١٤٣) ومنه الأمثلة التالية: عمرو والضرر.

(٦) العبارة من (أمالوا ...) إلى هنا أخشى أنها مقحمة على النص وينبغي رفعها.

فإن قلت: فهلاّ أمالَ الواوَ أيضاً لإمالته الحرفَ الذي قبلها؛ كما أنه إذا أمال الفتحةَ قبل الألف أمال أيضاً الألفَ؟ فله أن يَفرُق بأنَّ ما قَبْلَ الواو لا يَلزم أن يكون منها؛ كما يَلزم ذلك في الألف، فإذا كان كذلك جَعَل واوَ (مذعور) كميمِ (عمرو)، فكما لم تُمِل الإمالةُ الفتحةَ إلى الكسرة مع الحاجز الذي هو الميم، فكذلك الواو لا تَمنع إمالةَ الضمة من (مذعور)، ولم تُمِل الواوَ كذلك / ١٨٤ب كما لم تُمِل الميمَ من (عمرو)؛ لاجتماعِهما في السكون وجوازِ اختلافِ الحركات قبْل كلٍّ واحدة منهما، ومخالفتِها الألفَ في ذلك.

[ع(١): ولأنَّ الواوَ كالميم في كونِها مِن الشَّفَة؛ ولأنَّ في الميم غُنَّة وهُوِيًّا في الفم؛ كما أنَّ في الواو استطالةً ومداًّ].

ولم يُمِل سيبويه الضمةَ مِن (مذعور)، وفُصِل بينه وبين الميم؛ لأنَّ الواو - وإن كانت تَتعاقب الحركةُ على ما قبلها - فإنها الآن لانضمامِ ما قبْلها بمنزلةِ الحركة؛ ألا ترى أنه لو وقع تَوْر(٢) مع (مذعور) لكان أقبح من:

جرَيْنا(٣)

مع:

الأنْدَرِينَا(٤)

---

(١) ذكره ابن جني في تفسيره قول أبي الحسن في: سر الصناعة٥٥

(٢) في القاموس: التور: الجَرَيان والرسول بين القوم وإناء يُشرب فيه، ولا يَبعد تحريفها عن ثَور.

(٣) آخر بيت من الوافر، وهو بتمامه:

كأنَّ غُضونهنَّ مُتونُ غُدْرٍ　　تُصفِّقها الرياحُ إذا جرَيْنا

وهو لعمرو بن كلثوم من معلقته في: ديوانه٦٧، وهو من شواهد السناد في القافية وهو اختلافُ ما قبْل الردف، ففتَحَ الراء وكسَر في سائر القصيدة، وأقدم من وجدته جمع في السناد بين بيتي عمرو هو الخليل في: العين (٧/ ٢٢٩) وابن قتيبة في: الشعر والشعراء (١/ ٩٦) وانظر شرح القصائد للنحاس٦٦٦، ورسالة الغفران٣٣٠، والكافي للتبريزي١٦٤، والشافي لابن القطاع٩٢ وغير ذلك كثير جداً، والبيت في صفة التثني والتدريج في دروع يلبسها الشاعر وقومه، الغُضون: جمع غَضْن وهو الكسر والتثنّي في الشيء، غُدر: جمع غدير.

(٤) وهو آخر بيت عمرو بن كلثوم:

ألاَ هُبِّي بِصَحنِكِ فاصبحِينا　　ولا تُبْقِي خُمورَ الأندَرِينا

وهو في: ديوانه٥١، وشرح شواهد الشافية ص٢٥١، وبعض ما سلف في الشاهد السابق.

وإذا كان كذلك كانت زيادةُ المَد التي في الواو بمنزلةِ الحركة، وإذا كانت بمنزلةِ الحركة امتنعت الإمالةُ مِن ضَمِّ العين التي هي عينٌ لِكونِ المدِّ بمنزلة الحركة، امتنعت إمالةُ الفتحة من الفاء في (الضَّرَرِ) لحِجْز الحرف المتحرك بينهما وبين الراء المجرورة، فكذلك تَمْنَع الإمالةُ في عينِ (مذعور) للحجز. وإذا كانت مَدةُ واوِ (مذعور) التي فيها بمنزلة المَدَّة التي في الألف فلو أمالها لَلَزِمه أن يُميل الواوَ كما أنه إذا أمالَ الفتحةَ قبْل الألف أمالَ الألفَ /١٨٥أ نحو الياء؛ لِكونِ الواو هنا بمنزلة الألف؛ كما قد نَصَّ[1] على ذلك، فلم يُمِل الضمةَ للحَجْز الذي ذكَرْنا، ولأنه لو أمال لَلَزِمه أن يُميل الواوَ أيضاً، ولكنْ نَحَا بالواو مِن (مذعور) نحو الكسرة؛ لأنها تَلِي الراءَ كما نحا بالفتحة في العين مِن (الضَّرَرِ) نحو الكسرة حيث كانت تليها.

وفَعَلَ ذلك بالواو؛ لأنَّ المَدَّة التي فيها بمنزلةِ الحركة؛ فكأنه إذا طَلَبَ بها الكسرةَ كإمالته الفتحةَ مِن العين في (الضَّرَرِ)؛ لأنَّ مَدَّتها بمنزلةِ الحركة التي تكون في الحرف المتحرِّك، وإنْ كانت المَدَّة لا تَنفصل مِن الواو إذا انضَم ما قبْلها فكان ذلك أولى مِن قول أبي الحسن؛ لأنها أقربُ إلى الكسرة مِن إمالة الضمة التي حَجَزَ عنها بمنزلةِ حرفٍ متحرِّك.

وإنما نُحِي هنا بالضمة مِن (المُنْقُرِ) نحو الكسرة؛ لأنَّ الواو بمنزلة الضمة، فكما تُقْلَب الواوُ إلى الياء إذا وقعتْ ساكنةً قبل الياء، كذلك أُميلت الضمةُ إلى الكسرة في (المُنقُرِ) لمجاوَرتِها الكسرةَ، وهذا مما يَدل على أنَّ الحركة في الحرف المتحرِّك كأنها قَبْل الحرف[2]؛ ألا ترى أنه لو لم تكن هكذا لم تُمِل الضمةَ نحو الكسرة؛ لأنَّ الحرف /١٨٥ب كان يَفصِل بينهما كما أنَّ الواو الأولى لو فُصِلَ بينها وبين الياء بشيء لم تَنقلب.

ويَجوز لقائلٍ أنْ يقول: إنَّ هذا لا يَدل لأنه بمنزلةِ الإمالة قد يَكون مع فَصْلِ الحرف؛ نحو: مِقْلِات[3].

---

(١) الكتاب (٤/١٤٣).

(٢) انظر رد ابن جني لذلك في: سر الصناعة٢٨، والخصائص (٢/٣٢٤) وقد حكى في: أول الباب في الخصائص عن أبي علي تعليل الخلاف في المسألة بلُطف الأمر وغموض الحال.

(٣) مثال لسيبويه فيما جاز فيه الإمالة مع وجود الحرف المستعلي وذلك لسكونه وسبقه بالكسرة فصار المستعلي كأنه المكسور وغير فاصل. وانظر: الكتاب (٤/١٣٠-١٣١) والتعليقة (٤/١٨٦) والمقلات: ناقةٌ تضع واحداً ثم لا تحمل.

مسألة

اعلم أنَّ قول العجّاج:

خالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا[1]

لو كان حرفُ الرويّ مِن الشعر الألِفَ كقوله:

أنعَتُ جَوْنَاتٍ مَعاً خِفْنَ المَسَا[2]

لَكُنّا نَقطع أنَّ الألفَ بَدَلٌ مِن عَيَنِ الكلمة وأنه[3] على قوله:

وآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ[4]

لأنَّ الألف التي هي بَدلٌ مِن التنوين لا تكون رويًّا، فقد يُحتمَل[5] إذن أن تكون التي هي بَدَلٌ مِن التنوين، ويُترَك الاسمُ على حرفٍ واحد[6]، ويُمكن أن تكون عيناً فتَكون مع التي هي بَدَلٌ مِن التنوين وصْلاً، وقد جاء:

يَعْدُوا بها عَتَدٌ وَأَى[7]

---

(١) فرغت منه في (١٣٢–ب) وأكثر مقالته مكررة لما قاله هناك، وانظر (١٧٨–ب)

(٢) من الرجز، وهو بلا نسبة في: الحور العين لنشوان الحميري١٥٣، وبعده:

تسعاً وهِقلاً بينها يعدو النَّجا

الجونة: شديدة السواد، الهقل: ذكَر النعام. والشاهد في جواز مجيء الألف روياً لأنها أصلية.

(٣) أعلى (وأنه) بخط الناسخ: خ ولكنه؛ اي في نسخة أخرى.

(٤) عجز بيت من المتقارب تقدم صدره والتعليق عليه في (١٣٢–ب) والشاهد فيه إجراء المنصوب إجراء غيره في الوقف.

(٥) احتمال آخر غير الأول وعليه لا يكون الألف روياً. والأنسب ان تكون العبارة: وقد يحتمل.

(٦) ردَّ هذا الوجه في (١٧٨–ب)

(٧) بعض بيت من الكامل، وهو بتمامه:

راحُوا بصائرُهم على أكتافهم   وبصيرتي يعدو بها عتدٌ وأى

وهو للأسعر الجُعْفي في: الأصمعيات١٤١، وزد على تخريجه الوحشيات٤٤، والمعاني الكبير١٠١٣، ورسالة الصاهل١٦٠، وشرح المرزوقي١٣٤، والتهذيب (٢/١٩٥،١٢/١٧٦) والمحكم (٣/٢) وقال أبوعلي في: المقاييس٧٠: الف الوأى منقلبة عن الياء. البصيرة: الدفعة من الدم ويريد به الثأر، العتد: الفرس الشديد التام الخَلق، الوأى: الطويل من الخيل، والشاعر يهجو إخوته لأبيه.

مع:

بَازٌ يُكَفْكِفُ أنْ يَطيرَ وقد رأى[1]

فهذا لا يَلزم أبا عثمان[2] في قوله أن يَقف على نحو (رَحَى) في الأحوال الثلاث بالألف التي هي بَدَلٌ مِن التنوين؛ [لأنه قَدَّرَ[3] ألفَ البدل من التنوين][4].

ولم يَجُز أن يكون البدلُ من التنوين رويًّا؛ لأنه غيرُ لازم، فكان يَبقى البيتُ بلا رَوِيّ، وهُم قد شدَّدوا في حرف /١٨٦أ الرويّ؛ لأنهم في أكثر الأمر قد ألزمُوه الوصْل، وألزموا الوصْلَ الخُروج، فلم يكونوا لِيوكِّدوه هذا التأكيد ثم يَحذفوه؛ ولهذا قَلَّت الياءُ والواو رويّا؛ لأنَّ الحذف مطَّرد فيهما في الفواصل وفي الإطلاق في القوافي، فلمّا لم يَلزم لم يَكثُر رَوِيًّا.

ووجهُ مجيئه رويًّا أنه لازمٌ[5]، وكثُر نحو: المَطَا[6]؛ لأمْنِ حذْفِه، ولا يَجوز لنا أن نأتي بألفِ النصب رويًّا؛ لأنه لا يَلزم، ولأنَّ قوماً قد حذفوه[7]؛ نحو:

عُصُمْ

مسألة

وبَلَدٍ يَضِلُّ[8] فِيهِ رَكْبُهُ[9]

---

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

أمّا إذا استقبلتَه فكأنه

وهو للأسعر أيضاً يتلو البيت السابق في: قصيدته الأصمعية، وجاء في: الوحشيات٤٤، ونقد الشعر لقدامة١٥٠، والعمدة٦٠٢

(٢) قوله إنّ ألف المقصور بدلٌ من التنوين في الأحوال الثلاث تقدَّم في (٢٥-ب)، وعبارة أبي علي في توجيه البيت على قول أبي عثمان أوضح في (١٣٢-ب)

(٣) الأصل: قَدْ رعَ الف، ولم أجد له معنى.

(٤) العبارة في الأصل بعد قوله: لم يكثر روياً، وهي مقحمة هناك.

(٥) أي على القول بأنّ الألف عين الكلمة.

(٦) المطا: الظَّهْر

(٧) يُنسب الحذف إلى لغة ربيعة. انظر شرح اللمع لابن برهان١٩، وشرح الكافية الشافية١٩٨٣، واللهجات في: الكتاب٣٤٥

(٨) الأصل: يظَلّ، والتصويب في الهامش بخط الناسخ، وهو بالضاد في الحور العين.

(٩) من الرجز، وهو بلا نسبة في الحور العين لنشوان١٤٢

[و]:

وشَاوِرْ لَبِيْباً ولا تَعْصِهِيْ(١)

ينبغي أن لا تكون الواوُ والياء هنا كالتي في قولك: هذا لَهُو يا فتى(٢)، ومررتُ بِهِي يا فتى؛ لأنَّ هذا يَنحذف في الوقف، ولكن هذا يَثبت للإطلاق وتَنحذف تلك؛ كما أنه في الندبة في قولك: واظَهْرَهُوه وانْقطاعَ ظَهْرِهِيْه(٣)، قد حَذفتَ تلك التي تَلحق في الوصل، وأثبتَّ التي في الندبة، فكذلك هنا حذفتَ تلك وأثبتَّ هذه التي للإطلاق.

مسألة

يَنبغي أن يكون /١٨٦ب الألفُ في:

سَبْسَبَّا(٤)

ليست التي في (رأيتُ زيداً)، ولكن قال: سَبْسبْ، فشدَّدَ على:

عُصُمْ(٥)

ثم ألحَقَ كما أطْلَقَ:

عَيْهَلّ(٦)

---

(١) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

وإنْ بابُ أمرٍ عليكَ التَوَى

واختُلف في قائله، فهو للزبير بن عبد المطلب في: طبقات الفحول (١/٢٤٦) وجمهرة الأمثال (١/٩٨) والتذكرة السعدية ٢٣٤، ولعبد الله بن معاوية في: شعره ص٥١، ولصالح بن عبد القدوس في: شعره ص١٤٩، وفي هوامشها فضل تخريج.

(٢) ذكَر حذْفها في الوقف وفصَّل أحوالها في: التكملة٢٧،٢٩

(٣) سلف التعليق عليهما في (١٨١-ب)

(٤) من بيت من الرجز، وهو بتمامه:

تَتْرُكُ ما أبقَى الدَّبى سبسبّا

وفرغنا منه في (١١٠-أ).

(٥) أي على إجراء المنصوب في هذا البيت في تسكينه بلا ألف مجرى المرفوع والمجرور، وسلف التعليق عليه في (١٣٢-ب).

(٦) كلمة من بيت من الرجز، وهو بتمامه:

ببَازِلٍ وَجْناءَ أو عَيهلّ

ولو كانت التي هي بَدَلٌ مِن التنوين لم يَلزم التشديدُ للوصْل؛ ألا ترى أنَّ مَن قال: (هذا فَرَجْ)(١) لم يَقُل: (رأيتُ فَرَجًا)، ولكن يَحذف؛ لأنَّ التي هي بَدَلٌ من التنوين يَتّصل به الكلامُ فلا يَجب التشديد(٢).

مسألة

سمعتُ ابنَ مجاهد وقد قُرئ عليه كتابُه فقال: عن بعض القُرّاء: ﴿ثُمَّ يْتُوا﴾(٣)، لفَظَ بعد الميمِ بياء؛ ووجْهُ هذا أنه خفَّفَ [الهمزةَ](٤) فانقلبتْ ألفاً كـ(رَاس)(٥)، ثم أبْدَل من الألف الياءَ على حَدِّ:

قَفَيْكَا(٦)

وهُدَيَّ(٧) ونحوِ هذا.

= وهو لمنظور بن مرثد في: لاميته ص٢١٠، والخزانة (٦/١٢٨) ولرجل من أسد في: الكتاب (٤/١٧٠) وبلا عزو في: النوادر٢٤٨، وغيرها كثير وانشده ابوعلي في: الحجة (١/٤١٠) والبغداديات٤٢٧، والإغفال (٢/٣٢١) والعضديات٢١١، والتكملة٢٨،١٩، والعسكرية١٨٦ على إجراء الوصل مجرى الوقف في تشديد آخر الكلمة، وقيِّد ذلك أحياناً بالضرورة. البازل ما دخل السابعة من الإبل، الوجناء الناقة الشديدة، العبهل السريعة.

(١) من أمثلة سيبويه (٤/١٦٩) وانظر البحر (٢/٣١،٥/٤٤٢)

(٢) كقوله في: التعليقة (٤/٢١٥)

(٣) سورة طه: (٦٤)، والأصل: ثمَّ يتوني، و(يتوني) تحريف، وأمّا كسْرُ الميم فما أراده أبوعلي بل أراد فتْحها، وهما قراءتان رواهما ابن مجاهد في: السبعة٤٢٠ عن ابن كثير غير انه عدَّ الكسر غلطاً والصواب هو الفتح، وكذا أبوعلي في: الحجة (٥/٢٣٢) عدّ الكسر خطأ بيّناً، في: حين وجَّه الفتح بما جاء هنا، وانظر معجم الخطيب (٥/٤٥٤)

(٤) الأصل: للهمزة، ولم أجد للام وجهاً والكلمة مفعول.

(٥) الأصل: رأس، بإثبات الهمزة، والكلام في: تخفيفها وانقلابها ألفاً وهي كذا في الحجة.

(٦) بعض بيت من مشطور السريع، وهو بتمامه:

لَنَضرِبَنْ بسيفِنا قَفَيْكا

وهو لرجُل مِن حِمْير في: النوادر٣٤٧، والصحاح (سين) والخزانة (٤/٣٩٢) وشرح شواهد الشافية٤٢٥، وشرح أبيات المغني (٣/٣٤٩) وبلا نسبة في: سر الصناعة٢٨٠، والتمام٣٨، والعين (٥/٢٢٢) والمحكم (٦/٣٥٤) والمخصص (١٧/١٤٤) وانشده أبوعلي في: الحجة (١/٨٤،٤١٦،٤/٤١٤) والبصريات ٨٥٠، والإغفال (١/٥٨،٢/٢٩١) على إبدال الياء من الألف كقوله هنا، وفي العسكرية١٥٨ انشده مع ما قبله على إبدال الكاف من التاء في عَصَيْكا، وفي العين: إبدال الألفُ ياءً لغة طيِّئ.

(٧) لغة هذيل قلب ألف المقصور ياء مع ياء المتكلم، وانظر التعليق على هديّ في (١٧٢-ب)

مسألة

إذا جاز في الصفة نحو:

طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّه المظلومُ(١)

كان هذا في البدل أجوَز؛ نحو قَولِ طُفَيل:

وَمِنَّا رِبَاطُ الخَيلِ كُلُّ مُطَهَّمٍ(٢)

على معنى: يُربَط كلُّ مُطهَّم.

مسألة

قد دلَلْنا على أنه لا يَعمل في معمولٍ واحدٍ عاملان(٣)، فإن اقتحَمَ ذلك مقتحِمٌ فالذي يَرُدُّه عليه حكايتُهم الجُمَلَ إذا سَمَّوا بها؛ نحو: تأبَّطَ شرًّا.

/ ١٨٧أ مسألة

قال أبو عُمر(٤): تقول: (إنَّ قريباً منكَ زيداً) ولا تَقول: (إنَّ بعيداً منكَ زيداً) فتَجعله ظرفاً كما جعلتَ القريبَ؛ ألا ترى أنك تقول: (إنَّ قُرْبَك زيداً) ولا تقول: (بُعدَكَ زيدٌ).

فا: وهذا الذي قاله حسنٌ، ويَجوز أن يكون تأويلَ قولِ سيبويه: فالدُّنوُّ أشدُّ تمكُّناً في الظَّرف مِن البُعد.

---

(١) تقدَّم صدره والتعليق عليه في (١٨-أ)، ومن قوله فيه أنّ المظلوم صفة المعقِّب والموصوف فاعلٌ فحَمَل صفتَه على الموضع.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

رَجيلٍ كسِرحانِ الغَضَى المُتَأوِّبِ

وهو لطفيل الغنوي في: ديوانه ٢٠، وخيل أبي عبيدة ٢٩٤، وأشباه الخالديين (٢/١٧٦) والحماسة المغربية ١١٤٤، والتهذيب (٦/١٨٥) واللسان والتاج (طهم)، وأوله فيها: وفينا، ولم أجد: ومنا. الرجيل: شديد المشي، والمطهَّم: البارع الجمال.

(٣) ذكره فيما سلف في (١٠٧-أ، ١٧٦-أ)

(٤) حكى قوله وشرَحَه في: البصريات ٥٠٢، وأصل المسألة لسيبويه (١/١٤٢-١٤٣) الذي أجاز الظرفية في البُعد على قلة للعلة التي حكاها عنه أبوعلي في كلامه. وانظر الأصول (١/٢٤٨) والشيرازيات ١٣، والبحر (٣/٤٠٧، ٣١٦/٦) والخزانة (٩/٢٧٦)

مسألة

التزامُ أبي الأسود اللامَ في قوله:

لَمْ يَذْهبْ رَجائي هُنالِكَا(١)

كالتزامِ الآخَرِ الراءَ فيما أنشَدَه أبو زيد مِن قوله:

أَلا آذَنَتْني بِالتَّفَرُّقِ جارتي		وأَصعَدَ أهلي مُنْجِدِينَ وغارتِ(٢)

وفيها:

وآرَتِ(٣)

و:

مَشَارَتِ(٤)

ونحو ذلك، والألفُ فيهما جميعاً تأسيس(٥).

---

(١) بعض بيت من الطويل، وهو بتمامه:

حسِبتُ كتابي إذ أتاكَ مُعَرِّضاً		لسيبك لم يذهب رجائي هنالكا

وهو لأبي الأسود الدؤلي في: ديوانه ص١٠٦، ٢٥٨، ٤٤٥، وتخريجه فيه ص٢٠٠، وأبوعلي يعلق في كلامه على قول الأخفش في: لزوم ما لا يلزم في القوافي٢٦: أبو الأسود لزِم اللام في القصيدة.

(٢) من الطويل، وهو مع ما بعده لزهير بن مسعود في: النوادر٢٢٢، وجاء الصدر بلا نسبة في: الإيناس بعلم الأنساب١٩٧، وزهير شاعر جاهلي ترجمته في: معجم الشعراء الجاهليين١٥٧.

(٣) من الطويل، وتمامه:

عُدَاوِيَّةٌ هيهاتَ منكَ مَحلُّها		لِذا ما هيَ احْتَلَّتْ بِقُدْسٍ وآرَتِ

وهو لزهير بن مسعود السالف. عداوية: نسبها إلى بني عُدَاوة حيٍّ من اليمن، قدس وآرة موضعان أو جبلان.

(٤) تمامه:

ولا هيَ إلا أنْ تُقَرِّبَ وَصْلَها		عَلاةٌ كِنازُ اللحمِ ذاتُ مَشَارتِ

وفي الأصل: مسارت بالمهملة، والتصويب من النوادر، والمشارة: الهيئة والزينة والسِّمَن، العلاة: الناقة المشْرفة، كِناز: كثيرة اللحم صُلبة.

(٥) كتب الناسخ في الهامش: ب من، وانظر التعليق على الثاني في (٦٧-ب) ولعل الباء نسخة أخرى.

مسألة

(هذا حُلوٌ حامضٌ)(١) لا يَخلو أن يكون الضميرُ في أحدِ الاسمين، أو في كُلٍّ واحدٍ منهما [ضميرٌ، أو](٢) أن يكون فيهما ضميرٌ واحد، أو لا يكون في واحدٍ منهما ضمير.

فلا يكونُ في أحدهما؛ لأنه ليس بأخصَّ بالخبر مِن صاحبه، ولا يكون في كُلّ واحد منهما ضمير؛ لأنه ليس هو الغرض في /١٨٧ب الإخبار؛ لأنك تَصير كأنك أخبرتَ عن المبتدأ بفِعْلِ كلٍّ واحدٍ من اسمي الفاعلَين، حتى كأنك قُلت: [حَلا و](٣) حَمُضَ، وليس الغَرضُ كذلك، إنما هو أنه قد جَمَعَ الطعمَين معاً؛ ألا ترى أنَّ أبا عمر قال في تفسيره: تُرْش شيْرِين. فإذا كان كذلك كان مؤدّياً إلى خلاف المعنى.

ولا يَجوز أن يكون فيهما جميعاً ضميرٌ واحد؛ لأنه يجب أن يَعمل الصفتان جميعاً فيه، وذلك ممتنعٌ؛ كما لا يَعمل فِعْلان في فاعلٍ واحد.

فإذا خَلا مِن هذه الوجوه ثبَتَ أنه لا ضميرَ فيه، ووَجَبَ أن يكون الضمير الذي فيه عائداً على المعنى؛ كقوله: مررتُ برجُلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدَين(٤)، ونظيرُه أيضاً مِن المبتدأ قولُه: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾(٥) ألا ترى أنَّ الذِّكر العائد هنا على المبتدأ إنما يعود على المعنى، والحالُ في الجميع واحدة.

فإن قلت: فما تقديره في الإعراب؟ فالقول: إنَّ الاسمين وقَعَا موقعَ المفرد؛ كما تَقع الجُملُ موضع المفرد، ونظيرُ هذا في أنَّ الصفتَين جرَتَا مجرى الجملة في بعض الوجوه تَسميَتُهم بـ(عاقلة لبيبة)(٦) امرأةً ورَجُلا(٧).

---

(١) تَقدَّم تخريجها في (٧١-أ) وأكثر كلامه هنا سلف في (١٠٦-ب) والمسألة بنصها في: الحجة (١/ ٢٠٠-٢٠١) باختلاف بعض عباراتها حذفاً واختصاراً.

(٢) سقطٌ أتممته من الحجة

(٣) الأصل: بخلاف، والتصويب من الحجة.

(٤) انظر التعليق عليه في (١٠٧-أ)

(٥) سورة البقرة: (٦) وجاءت بالواو في أولها في سورة يس: (١٠) والمبتدأ سواء وخبره جملة أأنذرتهم، وحمله على المعنى بتقدير: سواء عليهم الإنذارُ وتركه، أي جعله بمنزلة المفرد في عدم حاجته للضمير. انظر: الحجة (١/ ٢٦٩) والإغفال (٢/ ٣٤٦) والشعر٢٥٣، والشيرازيات٦٠٥، والإعراب المنسوب١٧١

(٦) سبق تخريجه في (١٠٦-ب)

(٧) الأصل: رجلة، وهو سهو صححته من الحجة.

ألا تراهما يَحكي حالُ الانصراف فيهما حالَ النكرة(١)؛ كما فُعِل ذلك /١٨٨أ في الجُمل، وجاز وقوعُ هذين الاسمَين موقع خبر المبتدأ؛ كما تَقع الجُملُ هناك، وإن لم يكونا جملة، وإن امتنع أن تقع الجملةُ فاعلةً فكذلك لا يَقع الاسمان في موضع الفاعل، وجاز أيضاً (إنَّ زيداً أبوه منطلقٌ)(٢) [بيّض].

مسألة

يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللُّهاءِ
أَنشَبَ مِنْ مَآشِيرِ حِداءِ(٣)

(أنشَبَ) صفةُ مصدرٍ؛ أي: نَشَباً أنشبَ مِن مآشير.

[ع: قد يَجوز أن يكون (أنشَبَ) حالاً مِن الضمير في (يَنشب)؛ أي: ينشَبُ حادًّا(٤) ماضياً].

وإذا جاز البَدَلُ في (حِداء) مع الفَصْلِ(٥) كان مع الاتّصال في بيت العجّاج:

الْحَمِي(٦)

أسهَلَ.

---

(١) الأصل: في حال النكرة، ولا معنى له، وعبارة الحجة بمعناها وتختلف في اللفظ.

(٢) بعدها في: الحجة (١/٢٠٣): "كذلك يجوز وقوع هاتين الصفتين موقع خبر الابتداء على حدٍّ ما وقعت الجُملُ وإن لم يكونا جملة."

(٣) من الرجز، وهما لأبي المقدام في: السمط٨٧٤، والمقاصد النحوية (٤/٥٠٧) وجاءا منفردَين ومجتمعَين بلا نسبة في: نوادر أبي مسحل٤٢٨، ومراثي اليزيدي١٥٨، وإبدال أبي الطيب٣٩٧، والخصائص (٢/٢٣٣، ٣٢٠) والتهذيب (٦/٤٣٠) والمخصص (١/١٥٧) والمحكم (٢/٣٥٣) وانشد الاول أبو علي في: المقاييس٣٨ على مد المقصور في اللهاء جمعاً، وذكر الثاني في: العضديات ١٩٣ على أنّ ابن حبيب وغيره من البغداديين يقولون المراد بالحداء الحِداد فأبدل الياء من الدال، ولم يرده وذكر له نظائر وأخذ به في: الشيرازيات٤٢٩ في إثبات أنّ الإبدال لا يغير معنى الكلمة. والأبيات في وصف تمر،ينشب أي يَعْلَق، في موضع السعال واللهاة، المآشير: جمع مئشار وهو لغة في: المنشار وانظر نسبتها لتميم في: لغة تميم١٣٧، وأبو المقدام بيهس الجرمي شاعرٌ أموي ترجمته في: معجم الشعراء المخضرمين٤٧٢

(٤) الأصل: جاداً، وهو تصحيف.

(٥) الفصل بالألف بين الدالين في حداد.

(٦) من بيت من الرجز، وهو بتمامه:

أوالِفاً مكةَ مِن وُرْقِ الحمِي

مسألة

إنْ قلتَ[1]: هلاّ بيَّنتَ تحقير (أَلَنْدَد) فقلت: أُلَيْدِدُ؛ ليُعْلَم أنَّ مكبَّره كان ملحَقاً ويكون البيانُ دليلاً عليه؟

قيل: لا يَجب هذا؛ لأنَّ التحقير بناءٌ على حِدَته؛ ألا ترى أنك إنْ حقَّرتَ (تَضَارُب) اسمَ رجُلٍ لقلت[2]: (تُضَيْرِبُ)[3] فلم تَصرِف وإن كان المكبَّر مصروفاً، فكذلك (أُلَيْدٌ)؛ ألا ترى أنه لو كان اسمَ رجُل لم تَصرفه.

وكذلك القولُ في /١٨٨ب (أَلْبَب)[4] إذا حقَّرته. ومَن صرَف (أَلْبَباً) إذا سمَّى به - وهو قولُ أبي الحسن[5] - على أنَّ ذلك للإلحاق، واستدَلَّ على ذلك بالإظهار[6] وأنه قد زال بذلك عنه شَبَهُ الفعل فليس ذلك بالقويّ مِن وجهَين:

أحدهما أنَّ (أفعَل) لم يأتِ للإلحاق في موضعٍ؛ لقولهم: أصمّ وأشدّ.

والآخَر: أنَّ الهمزة التي بها شابَهَ الفعلَ موجودةٌ فيه ثابتةٌ في البيان ثباتَها في الإدغام، وإنما هذا كـ(تَهْلَل)[7] في الشذوذ.

وقياسُ هذا القول إذا حَقَّر (ألبَب) ألا يَصْرفه؛ لأنه يَلزمُه أن يُدغِم؛ لأنَّ التحقير

= وسلف تخريجه في (١٤١-ب) وقد ردّ أبوعلي في: العسكرية١٦٧ حمْله على الترخيم، وقدّر فيه حذْف الألف من حمام ثم إبدال إحدى الميمين ياءً على ما أشار هنا.

(١) المسألة عرضها بالمضمون نفسه بعبارة مختلفة في: البصريات٣٠٢، وأصلها عند سيبويه الذي يصغّر الندد إلى أُلَيدُّ، والندد من اللدَد وهو شدة الخصام. وانظر الكتاب (٣/ ٤٣٠) والأصول (٣/ ٤٤) والتكملة٢٠٣، والتعليقة (٥/ ١٥٥) والحلبيات٣٧٧

(٢) كذا اجاب إنْ باللام.

(٣) كذا قال سيبويه (٣/ ٢٠٠) وانظر المقتضب (٤/ ١٣) والأصول (٢/ ٨٢)

(٤) تصغيره: أُلَيْبٌ، وفسّر ابوعلي في: التعليقة (٣/ ١٠) عدم صرفه، وانظر الكتاب (٣/ ١٩٥، ٣٢٠، ٤٣١) والأصول (٣/ ٤٤)

(٥) ذكره في: البصريات٣٠٣

(٦) أي عدم الإدغام، وعبارة البصريات: إظهار التضعيف.

(٧) اسم من أسماء الباطل، وقد تأتي بالثاء في بعض الكتب، وأبوعلي يذكرها في اختلاف المعارف عما عليه غيرها فكان ينبغي أن تُدغم فاظهرت. انظر التعليقة (٥/ ٣٢) والإغفال (٢/ ٢٣٢) والعسكرية١٥٣، والمنثورة١٢٤، والبغداديات١٢٤

لا يَلزم أن يُبيَّن فيه كما بُيِّن في التكبير؛ لأنه بناءٌ على حِدَته[1]. وإذا شذَّت الكلمةُ في موضعٍ لم ينبَغِ أن يُتَجاوَز مكانُها، ويُقاسَ غيرُها عليها، فينبغي لك أن تُدغِم، وإذا ادُّغِم لم يُصرَف كما لا يُصرَف (أُصَيْمٌ)[2].

مسألة

تَقولُ في إعمالِ الثاني في (ظَننتُ) و(عَلمتُ): ظُنَّ أو عُلِمَ زيدٌ منطلقاً [إياه][3]، [فتُضمِر][4] الفاعلَ في (ظُنَّ) قبْل الذِّكْر؛ كما يُفعَل ذلك في هذا الباب في غير هذا الفِعل[5]. فإذا أضمرتَه فلا بُدَّ مِن أن تُعَدِّيَه إلى مفعولٍ أوّل هو الثاني في المعنى إذا أسندتَ الفِعل إلى الفاعل.

/ ١٨٩أ وإذا لم يَكُن مِن ذلك بُدّ، ولم يَجُز أن [يُضْمَر] المفعولُ في هذا الباب قبل الذِّكْر كما يُضمَر الفاعلُ أخَّرتَ ذِكْرَه إلى أن يَعمل الفعلُ الثاني لِيَقع إضمارُه بعد ذكر مُظهِره[6].

مسألة

يَدلُّ على أنَّ (أفعَل) في التعجب ليس باسمٍ[7] بناؤُه على الفتح، ولو كان اسماً لم يُفتَح؛ لأنه ليس فيه شيءٌ يوجِب بناءَه.

ويَدلُّ عليه أيضاً تَعدِّيه إلى المتكلم باتصالِ النون به؛ نحو: ما أحسَنَني.

---

(١) قوله هذا بخلاف ما الزم الأخفش في: البصريات٣٠٤

(٢) كذا تصغير أصمّ عند سيبويه (٣/٤١٨، ٥٢٥، ٤/٤٤١) وتابعه أبوعلي في عدم صرفه في: التكملة٢٠٣.

(٣) الأصل: اباه، وهو تصحيف.

(٤) الأصل: فتضمّ، والكلام عن الإضمار قبل الذكر، وكذلك التعديل الآتي.

(٥) يحكي في: الإغفال (٢/٤٠) عن سيبويه انّ فاعل الأول مضمر على شريطة التفسير، وعلى هذا يقيم مسألته هنا، وانظر الكتاب (١/٧٩) والمقتضب (٣/١٢١).

(٦) الأصل: قبل ذكر مظهره، والتعديل في الهامش بخط الناسخ مسبوقاً بكلمة حاشية: ينبغي: بعد.

(٧) فعليةُ أفعل التعجبي قول البصريين في هذه المسألة الخلافية التي جمع أطرافها ابن الشجري في: أماليه (٢/٣٨١) ونقله الانباري في: الإنصاف١٢٦، وقرر أبوعلي فعليتهُ في: الإيضاح١٣٢، وذكر ابن الشجري في: (٢/٣٩٧-٣٩٨) بعض أدلة أبي علي هنا.

ويَدل عليه أيضاً انتصابُ المعرفة بعده؛ نحو: ما أحسَنَ زيداً، ولو كان اسماً لم يَنتصب هذا الضَّربُ من الأسماء عنه. ألا ترى أنَّ (أفعَل) الاسمَ إنما يَنتصب بعده النكراتُ؛ نحو: هو أحسنُ وجهاً، ونحوه؛ إلاّ أن يكون من الصفات المشبَّهة باسم الفاعل؛ نحو: الحَسَن والشديد، وليس هذا منها. ألا ترى أنَّ قولك: (مررتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجهِ) ليس هذا أصلَه وهو (حَسَنٌ وجهُه)، وليس كذلك (أفعَل) في التعجب.

فإنْ قلتَ: فقد قال:

والآمِرُونَهُ[1]

فليس هذا بشيء؛ لأنَّ النون في (الفاعلونه)[2] إنما هي التي تأتي بعد واو الجميع، والتي في (ما أحسَنَني) هي التي /١٨٩ب في نحو: ضَرَبَني، و(الآمرونَه) ضعيفٌ خَبيث، وزعمُوا[3] أنَّ الشِّعر مصنوع.

وضعْفُه مِن القياس أنَّ الزيادتَين في آخرِ الاسم لا تَجتمعان كالتنوين وعلامة النُّدبة. فأمّا إثبات التنوين مع علامةِ الإنكار فَلأنَّ عَلَمَ الإنكار لا يَلزم؛ لأنه قد يكون مكانَه عَلَمٌ آخَر نحو: أزَيداً إنيهْ[4]، فأشْبَهَ لذلك ما هو [مستقِلٌّ][5] بنَفْسه.

فإن قلت: فعلامةُ [الضمير][6] لها أيضاً علاماتٌ تَنفصل؛ نحو: أنا، فهلاّ جاز اجتماعُهما؟ فالفرقُ أنَّ علامة الإضمار المنفصِل لمّا لم تَقع موقعَ المتَّصل صار المنفصلُ

(١) من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

همُ القائلونَ الخيرَ والآمرونَه إذا ما خَشَوا من مُحْدَث الأمر مُعْظَما

وهو بلا نسبة في: الكتاب (١/١٨٨) ومعاني الفراء (٢/٣٨٦) والكامل٤٦٨، ومجالس ثعلب١٢٣، وشرح السيرافي (٤/٨٨) والبحر (٢/٣٣٢) والخزانة (٤/٢٥١) وغيرها وانشده أبوعلي في: الحلبيات ٣٢١ وأنه زعموا مصنوع، وأجاز في: الحجة (٢/٣٦٣) حمل الهاء على الوقف ثم حُرِّكت بحرف اللين، وأصل هذا من المبرد في الكامل وشرح السيرافي.

(٢) كذا، وهي رواية للبيت جاءت في معاني الفراء وبعض نسخ الكامل والمفصل٨٥

(٣) كذا قال سيبويه والمبرد.

(٤) الكتاب (٢/٤٢٠) ولم يمثّل إلا للرفع، وتفصيله مع (إنْ) في: شرح عيون الكتاب١٨٠، وإذا لم يُذكر العَلَم الآخر: أزَيْدَنيهْ.

(٥) الأصل: مستقبل، وهو تحريف.

(٦) الأصل: الضمة، وهو تحريف.

بمنزلة المظهَر، ولم يكن كـ(إنْ) والتنوين(١)؛ ألا ترى أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يَقع موقع الآخَر [بيّض](٢)، وكان (الآمرونه) إنما وقعَ المضمَرُ موقعَ المظهَر؛ كما وَقَعَ المنفصِلُ موقعَ المتصل في قوله:

حَتَّى بَلَغَتْ إيّاكا(٣)

كذلك المتَّصلُ في (الآمِرونه) وقَعَ موقعَ المنفصل، ولا يَجوز على هذا أن يَتصل(٤) الضميرُ باسمِ الفاعلِ المفردِ؛ نحو (ضاربٍ) لسكونِ التنوين وحركةِ(٥) النون؛ لأنَّ العلامة في (فاعِل) بمنزلةِ علامة الندبة مع التنوين.

مسألة(٦)

/ ١٩٠أ يعقوب(٧):

مَلَكتُ بها كَفِّي(٨)

أي: شَدَدْتُ، ومَلَكتُ العجينَ؛ أي: شَدَدتُ عَجْنَه.

---

(١) أي في الإنكار، انظر التعليق السالف على أزيداً إنيه.

(٢) جاء ما قبل (بيض) وما بعده في سطر واحد بخلاف المرات السابقة التي كان يبدأ الكلام ما بعد (بيض) بسطر جديد.

(٣) قطعة بيت من الرجز، وهو بتمامه:

إليك حتى بلغَت إياكا

وهو لحُميد الأرقط في: الكتاب (٢/٣٦٢) والأصول (٢/١٢٠) والخصائص (١/٣٠٨، ٢/١٩٦) والبحر (١/٦٦٠، ٥/٤٨٥) وتخليص الشواهد٨٥، وانشده أبوعلي في: العضديات٢٨ على مقالته هنا من وقوع المنفصل موضع المتصل ضرورة، وذكر هذا في: الشعر٢٠٢.

(٤) الأصل: تتصل، بتاء التانيث.

(٥) الواو غير واضحة وقدَّرتها تقديراً.

(٦) المسألة بنصها في: الحجة (٣/١٧) غير أنه لم يسم يعقوب في أولها.

(٧) شرح البيت بـ(شددتُ) جاء في ديوان أوس المروي عنه، وجاءت العبارة بلفظ مختلف في: إصلاح المنطق٢٥٤، ولكنه في: ص٢٥ فسَّر ملكت العجين بليَّنته.

(٨) من الطويل، وتمامه:

مَلَكْتُ بها كفِّي فانْهرتُ فَتْقَها ... يَرَى قائماً مِن دونِها ما وراءَها

وهو لقيس بن الخطيم في: ديوانه٤٦، وتخريجه ٥٣-٥٤، وانشده ابن السراج فيما حكاه أبوعلي في: الحجة (١/١٣) والشاعر يصف طعنة، أنهرت: اجريت الدم، ويُروى: قائمٌ.

فا: وإملاكُ المرأةِ إنما هو العَقْدُ عليها، وقيل: مِلاك[١]؛ كما قيل: عُقْدةُ النِّكاح، ومِلْكُ الشيء: اختصاصُ المالك به وخروجُه بذلك عن الإباحة؛ نحو: باحَ بالسِّرِّ، وباحة الدار.

وقال:

فَمَلَّكَ باللِّيْطِ الذي تحتَ قِشْرِها ... كَغِرْقِئِ بَيضٍ كَنَّهُ القَيْضُ مِن عَلُ[٢]

(ملَّكَ) أي: شدَّدَ؛ أي: تركَ مِن القِشر شيئاً على قَلْبها تَتمالك به ويُكنُّها؛ لِئلا يبدو قلبُ القوس، وإلاَّ انشقَّتْ.

فا: يَنبغي أن يكون موضعُ (الذي) نصباً؛ لأنه مفعولُ (ملَّكَ) ولا يكون جرًّا على أنه صفةُ (اللِّيط)؛ لأنَّ (اللِّيط) فوق القَلب ليس تحته؛ والمعنى: مَلَّكَ بالقِشر الذي فوق القلب الذي تحت القِشر ليصون القِشرُ القلب، فلا يَنشقّ؛ ألا ترى أنَّ يعقوب قال[٣]: إذا لم يَبق عليها القِشرُ صنعوها عَقَبة[٤].

فا: كأنَّ العَقَب يَصون القلبَ كما يصونه ما يُتْرَكُ عليه من القِشر؛ ويَدل على ذلك تشبيهُه بالقَيض والغِرقِئ.

مسألة

/ ١٩٠ب ﴿حتَّى إذا فَتَحْنا عَلَيْهِمْ باباً ذا عَذابٍ شَدِيدٍ إذا هُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾[٥]، و﴿حَتَّى إذا أَخَذْنا مُتْرَفِيهِمْ بالعَذابِ إذا هُمْ يَجْأَرُونَ﴾[٦] (إذا) الثانيةُ جوابٌ للأولى؛

---

(١) الحجة: إملاك، وهما بمعنى.

(٢) من الطويل، وهو لأوس بن حجر في: ديوانه٩٧، وتخريجه فيه١٦٧، وزد عليه شرح أبيات الإصلاح٩١، والمجازات النبوية١٩٨، وحقائق التأويل٧١، والتهذيب (١٠ / ٢٧١) وربْطُ البيت ببيت ابن الخطيم فعل ابن قتيبة في: المعاني١٠٦١ كما أنَّ شرْح البيت هنا جاء فيه بلفظه، فلعله مأخوذ من شرح ابن السكيت لديوان أوس الذي لم يصلنا، وانظر مقدمة ديوان أوس.

والشاعر يصف قوساً، قال ابن السيرافي: ملَّك: شدَّد اي شدَّد القوس حين براها ولم يستقص قَشرها فتضعف، اللِّيط: القِشر الرقيق الذي تحت الغليظ، الغرقئ: قشر البيضة الرقيق، القيض: قِشرها الغليظ، كَنَّه: صانه، شبَّه قِشر القوس الرقيق بغرقئ البيضة.

(٣) وعبارة القتبي في المعاني: وهم الآن يصنعون عقبة إذا لم يكن عليها قِشر.

(٤) يقولون: عَقَبَ القوسَ أي لوى شيئاً منها عليها، وتكون على طرف سِيَتَي القوس، انظر القاموس (عقب، مضغ).

(٥) سورة المؤمنون: (٧٧) وانظر الأقوال في: الدر المصون (٣ /٤٣٦، ٨ /٣٥٦) في (حتى إذا).

(٦) سورة المؤمنون: (٦٤).

كما كانت جواباً للجزاء في قوله: ﴿ وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئةٌ إذا هُمْ يَقْنِطُونَ ﴾(١)، ﴿ وإنْ لمْ يُعْطَوا مِنْها إذا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴾(٢).

وموضعُ (حتى) مع (إذا) نصبٌ إذا كانت (حتى) جارةً على أحَدِ أمرَين: إمّا أن يَنتصب بـ(إذا) الثانية لِما فيها مِن معنى الفعل، وإمّا بمضمَرٍ يَدل عليه (إذا هم يجأرون)، ولا يَنتصب بالفعل الذي أُضيفَ (إذا) إليه، ومِثلُه: ﴿ يُنَبِّئُكُمْ إذا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إنَّكُم لَفِي خَلْقٍ جَديدٍ ﴾(٣).

و(إذا) الثانيةُ منصوبةٌ في الآيتَين بالفعل الذي بعدها، ولا يَجوز أن يَنتصب (إذا) الأولى بالفعل الذي بعد (إذا) الثانية؛ لأنها بمنزلةِ الفاء، وهي تَستأنف ما بعْدَها فهي بمنزلةِ (أمّا) [بيّض]

مسألة

الشَّبَه الذي بين (جَديدة)(٤) و(ما قائماً زيدٌ)(٥) هو أنَّ القياس يُوجِبه لقيامِ الشَّبَهين الموجِبين له عَمَلَ (ليس) وهو نفيُ الحال والدخولُ على الابتداء والخبر؛ إلاّ أنه قياسٌ رُفِضَ لتشبيهِهِم (ما) بـ(إنَّ)؛ فلم يُقَدَّم خبرُها على اسمها؛ كما لم يُقَدَّم خبرُ / ١٩١أ (إنَّ) على اسمه، وتَعملُ عمَلَها إذا تأخَّرَ الخبر.

فكذلك (جَديد) والحروفُ التي هي مِثلُه شُبِّهت بـ(فَعُول) فلم تؤنَّث في ترك التأنيث(٦)، كما شَبَّهوه به في أن أوقعوا واحدَه في موضع الجميع؛ نحو: ﴿ وَحَسُنَ أولئكَ رَفِيقاً ﴾(٧)، و﴿ عَنِ اليَمِينِ وعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾(٨)، و:

(١) سورة الروم: (٣٦) وقرأ بكسر النون أبوعمرو والكسائي وسلف التعليق عليها في (٥٩-ب)

(٢) سورة التوبة: (٥٨) والأصل: يعطُوا بضم الطاء وهو تصحيف.

(٣) سورة سبأ: (٧) وسلفت له فيها إشارة في (٩٧-ب) بأنّ عامل إذا مضمر، وانظر التعليق في (٩٧-ب)

(٤) عرض لجديدة فيما سلف في (٥٥-أ) و(١٧٧-أ)

(٥) عقد بينهما الشبه لأنّ سيبويه (١/ ٦٠) شبّه في القلة ملحفة جديدة بقول الفرزدق: ما مِثلَهم بشرٌ في باب ما الحجازية.

(٦) كذا والأنسب: شُبهت بفعول في ترك التأنيث فلم تؤنث.

(٧) سورة النساء: (٦٩) وانظر مواضعها ومواضع الآيتين التاليتين من كتب أبي علي في تخريج (جديدة) وبيت رؤبة.

(٨) سورة ق: (١٧)

ما النَّحْويُّ مِنْ صَدِيقِها(١)

كما قال: ﴿لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وعَدُوَّكُمْ أوْلِياءَ﴾(٢)، واطَّرَدَ ذلك في الاستعمال اطِّرادَ تَرْكِ نصْبِ خَبَرِ (ما) متقدِّماً، وإن كان القياسُ على ما ذكرنا يوجبُه، فصار ردُّ الهاء فيه بَعْد استعمالِ الكلمة وليست فيها بمنزلة نصْبِ الخبر مقدَّماً، وإن كان ضربٌ مِن القياس يوجبُه؛ كما يوجبُ دخولَ الهاء في (جَديد) و(خَرِيق)(٣)، فقد اجتمعا في الشذوذ عن الاستعمال، وإن كان هنا قياسٌ يوجبُهما.

ومَن قال(٤): إنَّ ذلك لأنها مِن (الجَدّ)؛ أي: مَجْدُودة، فقد أخطأ لأنَّ (الجِدّة) ليست من (الجَدّ)، ويؤكِّدُ ذلك دخولُ الهاء فيها في بعض اللغة، ولو كان بمعنى (مفعُول) لم تَدخل التاءُ؛ ألا ترى أنَّ «كفٌّ خَضيبٌ» و«لحيةٌ دَهينٌ»(٥) لم تَدخلهما الهاءُ في موضعٍ إلاَّ في قولهم: «امرأةٌ حَميدةٌ»، قال سيبويه(٦): شبَّهُوها بـ(رَشيدة).

١٩١/ب مسألة

قولُ الله سبحانه: ﴿هَلْ أدُلُّكُمْ علَى تِجَارَةٍ﴾ ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾(٧)،

(١) من رجز تمامه:

دَعْهَا فما النحوي مِن صديقِها

وهو لرؤبة في: ملحق ديوانه١٨١، والأغاني (٢٠/٣٥٢) ونور القبس١٠٧، والمحتسب (١/٣١٧) وشرح شواهد الإيضاح٥٧٣، وإيضاح الشواهد٨٤٢، وتخليص الشواهد١٨٤، وشواهد الشافية١٣٨، والجمهرة ٦٥٦، وأنشده أبوعلي في: الحجة (١/٢٢٦،٢/١٣١) والتعليقة (١/١٠٠،٤/١١٢) والبغداديات ٤٢٣، ٥٨٦، والتكملة١٨٦، لمجيء فعيل مفرداً في معنى الجمع كما يقع ذلك في فعول.

(٢) سورة الممتحنة: (١)

(٣) يقال: ريحٌ خَرِيقٌ أي باردة شديدة هبّابة ولينةٌ سهلة فهو ضد.

(٤) تقدَّم تخريج القائلين في (١٧٧-أ) وفيه رده أيضاً بنحو قوله هنا.

(٥) سلف تخريجهما في (١٦-أ)

(٦) الكتاب (٣/٦٤٨) وفي التعليقة (٤/١١٧) جعل أبوعلي (حميدة) مما شَذّ.

(٧) سورة الصف: (١٠-١٢) وتمام موضع الحاجة منها: ﴿هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم، تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وانفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون، يغفر لكم ذنوبكم﴾. وابوعلي هنا على رأيه في كتبه الأخرى في متابعة شيخه الزجاج في انّ (يغفر) جواب (تؤمنون) التي بمعنى الأمر، بل قد يُفهم مما في الإغفال انه يحمل قول سيبويه على ذلك أيضاً، وقيل في=

فـ(يَغفر) جواب (تؤمنون)[1]؛ لأنه في معنى (آمِنُوا)، وكذلك هو في بعض القراءة[2]: ﴿آمِنُوا﴾.

وهذا يُفسِد قولَ أبي عثمان[3] في قوله سبحانه: ﴿وقُلْ لِعِبَادِيَ الذينَ آمَنُوا يُقِيْمُوا الصَّلاةَ﴾[4]: إنه بُني لوقوعه مَوقعَ (أقِيموا)، فكان يجب مِن هذا أن يقال هنا: تؤمنُوا باللهِ ورسولِه وتجاهِدُوا.

مسألة

مِثلُ قولِه:

ومُجَوَّفاتٍ قد عَلا ألوانَها[5]

قولُ الآخَرِ:

جاءَ وقد زادَ علَى أظمائِه[6]

= الآية غير ذلك. انظر: الكتاب (٣/٩٤) ومعاني الفراء (١/٢٠٢،٣/١٥٤) والمقتضب (٢/٨٠،١٣٣) ومعاني الزجاج (٥/١٦٦) والتعليقة (٢/٢٠٣) والمنثورة١٥٤، والإغفال (١/٣٦٢،٢/٦٠) والحجة (٢/١٢٥) والدر(١٠/٣٢٠)

(١) الأصل: يؤمنون بصيغة الغائبين، وهو سهو يخالف لفظ الآية.

(٢) قراءة عبد الله بن مسعود، وذكرها غفلاً في: الحجة (٢/١٢٥) وانظر معاني الفراء (٣/١٥٤) ومعجم الخطيب (٩/٤٤٣)

(٣) انظر حكايته مفصَّلاً والتعليق عليه في (٤٧-أ)

(٤) سورة إبراهيم: (٣١) وسقط من الأصل (الذين آمنوا) ووقَع مثلُه في مخطوط المقتضب.

(٥) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

أسآرُ جُرْدٍ مُتْرَصات كالنَّوَى

وهو للرُّخيم العبدي في: السمط ١٨٩، وبلا نسبة في: المعاني الكبير٥٣،٣٦٢، وأمالي القالي (١/٤٥) والمحتسب (١/١٧٠) والأخير من محقق الحلبيات٢٤٣ التي أنشد أبوعلي فيها وفي الشعر٤٥١ البيت شاهداً على الإضمار لدلالة ما تَقدَّم والتقدير: علا التجويفُ ألوانها، وفي السمط والأمالي والحلبيات والشعر الرواية: (أجوازها) مكان (ألوانها). ومجوَّفات: يعني نعاماً والتجويف أن يبلغ البياض البطن، علا اجوازها: علا التجويف أوساطها، أسآر: بقايا أي هن بقايا نعام اطردتهن خيلٌ، جُرد: خيلٌ قِصار شعر الأبدان وذلك مِن عِتقها، مترصات: مُحْكَمات، كالنوى: صِلاب أو ضُمْر.

(٦) من الرجز، وهو لرؤبة في: ملحقات ديوانه١٦٨، واللسان والتاج (جشب) وبلا نسبة في: التهذيب (١٠/٥٤٤) وقبله:

بجَشِبٍ اتلعَ في: إصغائه =

وكذلك قولُ أبي زُبَيد:

لم يَهَبْ حُرْمةَ النَّديمِ وحُقَّتْ يا لَقَومٍ لِلسَّوْءةِ السَّوْآءِ(١)

أي: حُقَّت الحُرمةُ أن تُهاب.

مسألة

قال أبو عُمر(٢): الحال والنكرة: ﴿وهَذا كِتابٌ مُصَدِّقٌ لِساناً عَرَبِيًّا﴾(٣)، وقوله: ﴿فيها يُفْرَقُ كُلُّ أمْرٍ حَكِيمٍ، أمْراً مِنْ عِنْدِنا﴾(٤)، وحَكَى عنه أبو العباس كذلك في قوله: ﴿إنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أنَّكُم تَنْطِقُونَ﴾(٥).

/ ١٩٢أ وقال في مِثل (أخطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً)(٦) و(أرخَصُ ما يكونُ البُرُّ قَفيزَين)(٧): ما كان من ذلك اسماً جاز فيه الرفعُ والنصبُ، وما كان مِن ذلك صفةً لم يَجُز فيه إلاّ النَّصبُ.

= اظماء: جمع ظِمْء وهو ما بين الشِّرْبَتَين، جشب: يقال جملٌ جَشِب اي ضخم شديد، وإصغاؤه: إمالته رأسه، أتلع: مدَّ رأسه متطاولاً، والشاهد فيه إضمار فاعل (زاد) بتقدير: زاد السَّفَر أو ما أشبه السفر؛ لان الرجز في: وصف منهل لا انيس فيه ورَدَه بجمله.

(١) من الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي في: ديوانه (شعراء إسلاميون)٥٨٢، وتخريجه٦٧٦، وأنشده أبوعلي في: الحلبيات٢٤٣ لِما سلف في: البيت السابق، وتقديره في كتابنا والحلبيات يكاد يكون من القتبي في: المعاني الكبير٤٦٣. والبيت من مقطعة في خبر الشيباني الذي قَطع يد ضيفه الطائي في تسامرهما، والرواية في: طبقات الفحول٦٠٤: حَقَّت بالبناء للمعلوم.

(٢) أبوعلي يأخذ بقول أبي عمر في الآيات الثلاث في: المنثورة٣٧ ولا ينسبه إليه، وحكى قوله في آية الذاريات في: الحجة (٦/٢١٩) والتعليقة (٢/٢٥٤) والبغداديات٢٣٩، وقرر في: التعليقة (١/٢١١، ٢/٢٥٥) أنّ الحال من النكرة قبيح وضعيف.

(٣) سورة الأحقاف: (١٢) والأخفش في: معانيه٥١٩ أجاز الحالية في: (لساناً).

(٤) سورة الدخان: (٤،٥) أبوعلي في: الحجة جعل هذا قول الأخفش، وهو في معانيه يجيز الحال ولكن ليس للنكرة، وحكى النحاس في: إعرابه (٤/١٢٦) قوله أبي عمر، وانظر في: الدر المصون (٩/٦١٦) ثلاثة عشر إعراباً لها.

(٥) سورة الذاريات: (٢٣) وانظر قولي سيبويه والمازني فيها في المصادر السالفة في أول المسالة والاصول (١/٢٧٥) والشيرازيات٥٥٥، والمنثورة٦٥، والحجة (٤/٣٥١)

(٦) الكتاب (١/٤٠٢) والاصول (٢/٣٥٩) والإيضاح٧٨، والحلبيات٢٠٢، والشيرازيات٢٢٧، ٥٤٦، وأبوعلي في: المنثورة٢٣ أجاز الرفع وهو قبيح عنده.

(٧) الكتاب (١/٤٠١) والسيرافي (٦/٢٠) والمنثورة٢٤

وقال في (ادخُلُوا الأولَ فالأولَ)[1]: وهو حالٌ، وهو أجْدَرُ[2] لدخولِ الألف واللام فيه، وأجاز الرفعَ على البَدَل على المعنى؛ كما يُجيزه عيسى.

الكميت:

بَني هاشمٍ رَهْطِ النبيِّ فإنَّني		بِهِم ولَهم أرضَى مِراراً وأغضَبُ[3]

(بهم) متعلقٌ بمحذوف؛ أي: أنجو وأسلَمُ بهم؛ أي بحبِّهم واتِّباعهم[4].

وقولُه: (ولهم أرضى) أي: مِن أجْلِهم؛ كقوله: ﴿لِرَبِّهِم يَرهَبُونَ﴾[5] أي: مِن أجْلِه، ولا يكون اللامُ في (لهم) متعلقةً بـ(أرضَى) على حَدِّ قولك: لِزيدٍ ضربتُ؛ لأنَّ المعنى ليس على ذلك؛ ألا ترى أنَّ معناه: لهم أرضَى؛ أي: مِن أجْلِهم أرضى ومِن أجْلِهم أغضب، فحَذَف (لهم) الثانية لدلالةِ الأولى عليها، ولو كان على الأول لَكان: أرضاهم وأغضب، ولا يَستقيم على هذا أن يريد: أغضَبُ لهم، ثم يَحذف كما حذفتَ على التقدير الصحيح؛ لأنك إنْ جعلتَها متصلةً بالمفعول لم يَدُلَّ على التبيين[6]؛ كـ(تَبًّا له وويْحاً)[7]،

(١) حكى في: المنثورة٣٨ عن أبي عمر جواز البدل، ولم يجز سيبويه إلا النصب، وحَكى في كتابه عن عيسى ابن عمر الرفع على معنى: لِيَدخُل، فحمل امر المخاطب على الغيبة، انظر الكتاب (١/٣٩٨) والمقتضب (٣/٢٧٢) والشيرازيات٢٧٨

(٢) اعلاها في: الأصل: كـ صح.

(٣) من الطويل، وهو للكميت بن زيد في: شعره بقسم الهاشميات (٢/١٨٣) وخرّجه محققه من الأغاني والمروج وزد عليه الجليس الصالح (٣/١٨٤) وامالي المرتضى (١/٦٧) واخبار شعراء الشيعة للمرزباني٧١، والحلل٣١٣، والحماسة البصرية٣٧٤، وتاريخ دمشق (٥٠/٢٣٤) وتاريخ الذهبي (٨/٢١١) والمعاهد (٣/٩٥) والخزانة (٤/٢٩٠)

(٤) تقدير أبي رياش في: شرح الهاشميات٤٦: أغضب لهم وبهم أرضى.

(٥) سورة الأعراف: (١٥٤) وقال في: الشيرازيات٦٠٠: اي لعقاب ربهم، وما حكاه هنا ذكره الأخفش في: معانيه٣٤٠ عن بعضهم.

(٦) يريد بالتبيين تعليق الجار والمجرور والظرف بمقدَّر دلَّ عليه المتاخرُ وامتنع تعليق الجار بالمتاخر لأمور مختلفة مذكورة، وهو مصطلح يكثر عند أبي علي وذكره المبرد. انظر: المقتضب (٣/٢٦٧، ٤/١٩٩) والكامل٣٠٦، والسيرافي (٣/٢٦٤) والشعر فهرسه٦٥٧، والبغداديات٥٥٤، والشيرازيات٢٩٠-٢٩٢، والتعليقة (٢/٣٣) والحجة (١/١٩٢) والمنصف (١/١٣١) والتذييل (٣/١٧٥)

(٧) الكتاب (١/٣٣٤، ٢/٤١٤، ٣/٢٦) والسيرافي (٥/١٠٨) وسيبويه في الباب الذي عقده لوجوه هذه العبارة حكى انّ النحاة استكرهوا الجمع بين تبًّا وويحٌ، فإذا قُدِّمت تبّاً منصوباً نصبوا ويحاً حملاً عليه لأن=

فلا تَرفعُ (ويحاً) ويُضمَر له الخبر مُستغنىً عن إظهارها؛ لأنَّ الأولى ليست خبراً.

قيسُ بنُ زُهير(١):

١٩٢/ب ولا يُعْيِيْكَ عُرْقوبٌ لِلاءٍإذا لَم يُعْطِكَ النَّصَفَ الخَصيمُ(٢)

أنشَدَ أبو بكر:

غَدَوتُ بِها طَيًّا يَدي بِرِشائِها(٣)

(طيًّا)(٤) مصدرٌ أي: ذات طَيّ.

غيرُه: (طيًّا) فَعْلَى مؤنث (طَيَّان)(٥).

آخَر: (طيّا يدي برشائها) جعله تثنية (طَيٍّ)، وحمَله على التقدمة والتأخير؛ أي: طيًّا رِشائها بيدي.

قال الحارثُ بنُ زُهير(٦) في قتلِه حُذيفةَ بنَ بدر –فا: أظنُّ هذا مما كتبتُ عن أبي بكر

= ويحاً لا يبتدئون به إلا ومعه خبره فلمّا لم يُذكر خبره نُصب، وليست (له) الأولى بمغنية عن الخبر ولا دالة عليه لأنها تبيين لا خبر، وذكر أبوعلي بعض ذلك في: التعليقة (١/١٩٧، ٢/١١٧)

(١) أبو هند قيس بن زهير العبسي سيد عبس ويُعَد من الدهاة والشجعان والشعراء (ت ١٠). انظر: معجم الشعراء المخضرمين ٣٨٠

(٢) من الوافر، وهو لقيس بن زهير في: النقائض (١/٧٦) والأغاني (١٧/٢٠٧) والتهذيب (١٤/٦٦) وبلا نسبة في: المعاني الكبير ٨١٨، وشرح المرزوقي ٥٧٩، عرقوب: حيلة، وانفرد الأصل برواية: للاءِ، ولا يبعد أنها تحريف، والمصادر: لِلأيِ ومعناه: لالتواءِ خصمٍ عليك، وفي الأصل: النِّصف بكسر فسكون وهو خطأ. والمعنى أنه لا تُعجزك الحيلة لتنتصف من خصمك إذا ظلمك.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ووفراءَ لم تُخْرَزْ بسَيرٍ وكيعةٍ

وهو للفرزدق في: ديوانه (١/٩) والمعاني الكبير ٧٤، والتهذيب (٣/٤٣) والمحكم (٢/٢٠١) والمخصص (١٠/٦) والعجز بلا نسبة في: الخصائص (٣/١٧٥) وحمله أبوعلي في: الشعر ١٠٦ على المقلوب، وحكى في: البغداديات ٤٤٨ روايته بالتنوين وعدمه فأجاز في الأول نصبه حالاً وفي الثاني أجاز كونها فَعْلَى أو مثنى والأخير على القلب، وذكر بعض ذلك في البيت في: الإغفال (٢/٥٣) ويريد بوفراء فرساً، ويقال ذلك للملأى، الوكيعة: صلبة الإهاب، تُخرز: تخاط، الرشاء: اللجام.

(٤) الأصل: طيّا بلا تنوين هنا وفي البيت ولكنه في الإغفال رواه عن أبي بكر منوناً وتوجيهه يقتضي ذلك.

(٥) جائع لم ياكل، وهذا يقرب من ان يكون قول ابن قتيبة في المعاني لأنه فسَّره بضامر.

(٦) شاعر وفارس جاهلي شهد حرب داحس، معجم الشعراء الجاهليين ٩٤

مِن كُتُب أبي عُبيدة التي ذَكَرَ أنه سمِعَها مِن ثعلب عن الأثرم عن أبي عبيدة[١]ـ:

تَركْتُ على الهَبَاءةِ غيرَ فَخْرٍ   حُذَيفةَ حولَهُ قِصَدُ العَوَالي

ولولا ظُلْمُهُ حَنَشَ بنَ عمروٍ   إذاً لاقاهُمُ وابنَا بِلالِ[٢]

ويُخْبِرُهمْ مكانَ النُّونِ مِنِّي   وما أُعطِيتُهُ عَرَقَ الخِلالِ[٣]

(العَرَق): المودَّة والمكافأة، و(الخِلال): الخُلَّة[٤]. يقول: لم يُعطوني السيفَ ـ الذي هو ذو النُّون ـ عن مَودَّة، ولكن قَتلتُ وأخذتُ.

و(حَنَش بن عَمرو) نداءٌ[٥].

فا[٦]: وقولُه: (ويُخبرهم) ـ جملةٌ في موضعِ نصبٍ ـ المقتولُ المأخوذُ منه السيفُ الذي كان معه.

---

(١) النقائض (١/٧٥) والثالث في: المجاز (١/٣٤١) وابوعلي حكى الأبيات وشرْحها وتعليقه عليها في: الشعر٤٥٠ موافقاً لكتابنا.

(٢) رواية جميع المصادر: سيخبر قومَه حنشُ بن عمرو... أو: سيخبر عنهم حنشُ، ولم أجد رواية أبي علي إلا في الشعر.

(٣) من الوافر، وهي للحارث بن زهير جاء بعضها أو كلها في: سيرة ابن هشام (١/٢٨٧) والفاظ ابن السكيت٣٣٩، والمعاني الكبير١٠٨٨، وفي الأغاني (١٧/٢٠٦) وامثال الضبي٩٦، والسمط٥٨٣، والجمهرة١٠٨، والتهذيب (١/٢٢٦، ١٥/٥٦١) والمخصص (١٢/٢٤٤) وانشدها ابوعلي في: الشعر، والثالث في: الحجة (٢/٣٥٥) على انّ خلال احد مصدري خاللته، واجاز في غير البيت ان يكون جمع الخُلة التي هي مصدر فجُعلت كالأسماء في جمعها على فِعَال. الهباءة حيث قُتل حذيفة، قِصَد: جمع قِصْدة وهي القطعة مما يُكسر، النون هو ذو النون سيف مالك بن زهير اخذه حَمَلٌ بعد قتله ثم ارتجعه الحارث بعد قتله حمل بن بدر.

وفي الأصل: مكان مرفوعاً، وهو سهو يدل عليه حمله (يخبر) على مضمر في الشعر وهنا، ونصُّه في الشعر على انه سمعه بالنصب، فلم يكن ليثبته بخلاف سماعه بلا بيان.

(٤) العبارة في النقائض: العرق: المكافاة، والخلال: الخلة والمودة. وانظر الأغاني.

(٥) ليس من كلام أبي عبيدة الذي ينتهي بشرح المفردات السابق.

(٦) وقال ذا أيضاً في الشعر، فهو يحمل البيت كالأبيات السابقة على الإضمار لدلالة ما تقدم عليه، وهذا إنما يصح عليالرواية التي انفرد بها، اما على الرواية الأخرى فلا شاهد فيها، وتَبعد روايةُ أبي علي لأن حَنَشاً المذكور يَرد ـ فيما يروي أبو عبيدة ـ على الحارث ببيتين أولهما: سيخبرك الحديثَ به خبيرٌ، ويعني به نفسه فليس بمقتول.

قالت ابنةُ مالكِ بن بدر تَرثي أباها:

١٩٣ /أ إذا سَجَعَتْ بالرَّقْمَتَينِ حمامةٌ أوِ الرَّسٌ تَبْكي فارسَ الكَتِفَانِ(١)

قال ابنُ حبيب: فَرَسُه، وكان يُسمَّى الكَتِفان.

[ع: قال النَّضْرُ بن شُمَيْل(٢): يقال: «لا يُدْرَكُ هذا باشْرَبِ اسعَه»(٣) أي: لا يُدرك بعَجَلة، وهو من الشُّرب والسعي.

قال: وسمعتُ أبا الدُّقَيش(٤) يقول:

لَيلةَ لا رِيحٌ ولا تُرابُ
إلاّ غُراباً في استِه تَوْرَابُ(٥)

يريد التراب.

وقال: أنشدَنا أبو الخَطّاب:

وما أَيْبَلِيٌّ علَى هَيْكَلٍ بَنَاهُ وصَلَّبَ فيه وَصارَا(٦)

---

(١) من الطويل، وهو لابنة مالك بن بدر في: النقائض (١/ ٧٣) وأمثال الضبي٩٣، والأغاني (١٧/ ٢٠١) ومجمع الأمثال (٢/ ٥١٦) ومعجم البلدان (١/ ٢٠٥، ٣/ ٤٤) وحُرِّف بدر إلى زيد في: المحكم (٦/ ٤٨٠) وعنه في اللسان والتاج (كتف). و(الكتفان) في الأصل والمصادر بفتح فكسر، ما عدا النقائض بضمتين واقرها الجاسر في: معجم أسماء الخيل٤٦٢. "رقمتان: مما قيل فيهما انهما روضتان بناحية الصمّان، والرس: واد أو موضع بنجد.

(٢) النضر بن شُميل بن خرشة التميمي المازني النحوي اللغوي الأديب، من أصحاب الخليل. معجم الأدباء٢٧٥٨، وسيطيل ابن جني نقل مروياته فيما يأتي.

(٣) لم أجده في كتب الأمثال ولا غيرها.

(٤) أبو الدُّقَيش القناني الغنوي، من قدماء أعراب البصرة الرواة، وممن أخذ عنه النضر. انظر: الأعراب الرواة١٨٧

(٥) من الرجز، ولم أجده، والتوراب ذكر سيبويه (٤/ ٢٦٠) انه فَوْعال، وانظر: ادب الكاتب٥٩٤، والأصول (٣/ ١٩٨)

(٦) من المتقارب، وهو للأعشى في: ديوانه١٨١، واضداد ابن الأنباري٣٩، وتفسير الطبري (٧/ ٥٩٧) وشرح ما يقع فيه التصحيف٣٨١، والمنصف (٦٣) والمحتسب (١/ ٦٣) والخصائص (٣/ ١٩٧) وتبيان الطوسي (٦/ ٣٩١) والعين (٧/ ١٥٠) والتهذيب (١٥/ ٣٨٨) والمخصص (٤/ ٧٨، ٥/ ١٣٤، ١٣/ ١٠١) وانشده أبوعلي في: الإغفال (١/ ١١٢) والبصريات٢٦٧ فاجاز فيه ان يكون معرباً على أي بناء، او ان يكون عربياً وزنه فَيْعُليّ فقط لا افعُلي، ولكنه اجاز افعُل في: الحلبيات٣٧٤، وانشده ثانية فيها٣٦٨ على=

ففَتَحَ الباءَ مِن (أيبَليّ)، و(صار) من الصُّورة.

وقال: قال الخليلُ[1]: (الخَرَص) و(الخَصَر) سواءٌ بمنزلةِ (جَذَبَ) و(جَبَذَ)، وقال النَّضْرُ: (الخَرَص) يكون في لَثَق[2].

وأنشَدَ:

حِجازِيَّةٌ لَم تَدْرِ ما طَعْمُ فُرْفُرٍ وَلَم تَأتِ يوماً أهلَها بِتُبَشِّرِ[3]

(الفُرْفُر) عصفور، و(التُّبَشِّر) صَعْوَة[4].

وقال: قال ابنُ الزُّبير: «لو سالوني تُلُنَّة[5] ما أعطيتُهُم» يعني: آجُرَّة.

وأنشَدَنا:

عَلَمْصَمْصَامَةِ امْ سَيفِ امْسَلامُ[6]

= اصالة الفها. والرواية في هذه المصادر كلها بضم باء أيبلي ما عدا شرح التصحيف، والأيبلي هو الراهب، الهيكل حيث يقف في الكنيسة، صلّب: اتخذ صليباً، صارَ: في البصريات: عمِل صورة، وفي العين لغة في صوَّر، وفي المخصص عن أبي علي: رواها ثعلب بالسين، أي: تسنَّنَ.

(١) في: العين (٤/١٨٣، ١٨٤) الخَرص الذي به جوعٌ وبرْدٌ، والخَصَر: البرد الذي يجده في: أطرافه، ومثله مروي عن أبي عبيد في: التهذيب (٧/١٢٩) ولم اجد من حمله على القلب.

(٢) اللثق: الندَى، وفي البصائر والذخائر (٢/٢٢): الخَرص بردٌ مع ندى، والخَصَر: بردٌ بلا ندى.

(٣) من الطويل، وهو بلا نسبة في: التهذيب (١٥/١٧٦) عن النضر، والمحكم (١١/٢٠٦) والمخصص (٨/١٦٢) وتكملة الصغاني (فرر).

(٤) عصفور صغير، وفي المخصص: التُّبشّر هو الصُّفَارية أو هُنَيّ أبيض البطن والرقبة.

(٥) النون غير واضحة، وهي من امثلة سيبويه (٤/٢٧٨) بفتح التاء، وضمُّها صحيح أيضاً، وذكرها ابوعلي في: الشيرازيات٣٧٩، والبغداديات٤٠٩ على أصالة النون، ومعناها الحاجة. وانظر الأصول (٣/٢١٣) وسر الصناعة١٦٩، وشرح الأبنية لابن الدهان٥٥

(٦) عجز بيت من الوافر، وصدره:

صديقي لم أخنه ولم يخنّي

وفي رواية:

وهبتُ لخالد سيفي ثواباً على ام صمصمامة ...

وهو لعمرو بن معديكرب في: شعره١٦٠، وتخريجه٢٤٢، وفصَّل جامع الديوان في اختلاف الروايات بما لا مزيد عليه، واثبتُ رسم الأصل وتجد في بعض المصادر (ام) منفصلة عما قبلها وبعدها، ونَقَل ابن الكلبي في جمهرته الإنشاد بام عن اشياخ بني زُبيد، وضمُّ الروي إقواء لأنّ القصيدة مكسورة الميم، ولكنه كذا جاء في غير مصدر. والصمصامة سيفُ عمرو.

وقال: يريد على الصمصامة السيفِ السلامُ، فجَعَل (أم) مكان /١٩٣ب الألف واللام.

وأنشَدَ:

تَلْقَمُ في الفاثُورِ بالظَّهائرِ
لَقْماً يُقيمُ غَضَنَ الحَناجرِ(١)

الفاثور: المعروفُ الخِوَانُ، وأراد به هاهنا القَصعة.

وقال: أنشَدَنا القاسمُ بن مَعْن(٢):

عَلَيْهِنَّ فِتْيانٌ رُمَوا بِفَتيئَةٍ

وقال: يقال: (افتَأَتَ عليها)(٣) أي: افتَرَى عليها.

قال: وسمعتُ القاسمَ بن مَعْن يقول:

علَى الأرحامِ يَمْدُدْنَ الثُّديْنا(٤)

قال: وسمعتُه يقول: ﴿الحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ﴾(٥).

---

(١) من الرجز، وهما بلا نسبة في: الفائق (٢/ ٤٣٠) والأول مع بيتين في: العين (٨/ ٢٢١) والتهذيب (٩/ ١٠٠،١٥/ ٧٧) والغضن: بتسكين الثاني وفتحه تَثَنّي الجِلد، وفي العين حمل الفاثور على أصله وجعل (في) بمعنى على.

(٢) أبوعبد الله القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبدالله بن مسعود الصحابي، من علماء الكوفة بالعربية والفقه والشعر، (ت١٧٥). معجم الأدباء٢٢٣٠

(٣) الأصل: افتات غير مهموز، ولكن في: التهذيب (١٤/ ٣٣١): قال ابن شميل في كتاب المنطق: افتأت فلان علينا يفتئت: استبد علينا برأيه. فهو يجعله مهموزاً ولكن على معنى آخر، وقبله حكى الأزهري عن أبي زيد الهمز أيضاً في المعنى المذكور هنا، لذلك اخترت الهمز هنا.

(٤) شطر بيت من الوافر، ولم أجد شيئاً بهذه الرواية، ووجدته برواية:

وأصبحتِ النساءُ مسلَّباتٍ ... لهنَّ الويل يَمدُدنَ الثُّدينا

وهو بلا نسبة في: الجمهرة١٣٣٥، والمخصص (٢/ ٢٢،١٤/ ١١٦) والمحكم (١٠/ ١٠١) وحملوا الثدينا على أنه كالغلط أو أبدل النون من الياء للقافية، ومدُّ الثدي أو إخراجه تفعله النساء إذا أردن تحريض الرجال على حمايتهن، انظر اللسان (فسد).

(٥) سورة الفاتحة: (٢) وقرأ بنصب الدال وكسر اللام هارون العتكي وسفيان بن عيينة والحسن وغيرهم ولم يُذكر القاسم فيهم، وجعل سيبويه نصب الدال لعامة بني تميم وكثير من العرب، وذكر الطوسي أنها لغة في=

قال: وسمعتُ أعرابيًّا يقول: «ما بَقِيَ في الحَوْضِ إلاّ جُحْفَةٌ»(١) أيْ: شيءٌ قليل.

قال: وسمعتُ الكسائيَ يقول: قال بعضُ العَرب: «عليكَ بِذاتَي السَّنامَين».

وقال: قال الخليل: الأمرُ على وجهَين(٢): أحدُهُما عَزْمةٌ، والآخَرُ حُكْمٌ؛ قولُه: ﴿كُونُوا رَبَّانِيِّينَ﴾(٣) هذا حُكْم، ولو كان عَزْمةً لكانوا كلُّهم ربّانيِّين، والحُكْم أن يَكون ولا يَكون. وقولُه: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خاسِئِينَ﴾(٤) هذا عَزمةٌ؛ ولذلك صاروا كلُّهم قِردةً.

وقال: سمعتُ أعرابيًّا يَذكُر جَلالَ اللهِ سبحانه، فقال: «عَلا فَفَاتَ الأبصارَ، ودَنَا فَشَهِدَ الأسرارَ».

وقال: سمعتُ أبا الخطّاب يقولُ: يُقالُ: «إذا /١٩٤أ مَرِضَ الشيخُ يوماً لا يَرجعُ شَهراً»(٥).

وقال: قال الخليلُ لأعرابيٍّ فَصيحٍ: رَجُلٌ رَبْعَةٌ، وقَومٌ ماذا؟(٦) فقال: هذه بِدعةٌ، ولا عِلمَ لي بها.

قال: وقال الخليلُ: سمِعتُ هُذَلَيًّا(٧) يقول: (صَلَّوْتُ)، يريدون: صلَّيتُ(٨).

= قريش وغيرهم، ويوجهون النصب بتقدير فعل (أحمدُ)، وفسَّر ابوعلي في: التعليقة (١/١٩٦) اختيار الرفع في مثله. وقرأ (رب) بالنصب زيد بن علي وأبوزيد والكسائي وغيرهم. انظر الكتاب (١/٣٢٩، ٢/٦٣) وتبيان الطوسي (١/٣١) وافدتهما من معجم الخطيب (١/٥-٧)

(١) في: العين (٣/٨٥) وعنه في: التهذيب (٤/١٦٠) واللسان والتاج (جحف) بلفظ: اجتحفنا ماءَ البئر إلا جُحفة واحدة.

(٢) في: الصاحبي٢٩٨ باب الأمر جاء فيه معان مختلفة للأمر ومنه الأمر بمعنى التكوين وهو ما سمّاه الخليل هنا عزْمة.

(٣) سورة آل عمران: (٧٩)

(٤) سورة البقرة: (٦٥) والأعراف: (١٦٦)

(٥) في: التهذيب (١/٣٦٩) وعنه في: تكملة الصغاني واللسان والقاموس والتاج (رجع) وفيها (يومين)= (يوماً) وبعده: اي لا يَثوب إليه جسمُه وقوته شهراً.

(٦) الربعة ما كان بين الطول والقصر، وجمعُه ربَعات، وعن ابن الأعرابي انهم قالوا ايضاً: ربْعات. انظر: الكتاب (٣/٦٢٧) والمقتضب (٢/١٨٨) ومجالس ثعلب٥٢٧، والخصائص (٣/١٩٣)

(٧) أعلى (هذليا): كـ صح.

(٨) كذا بالتشديد في الكلمتين، وفي محيط الصاحب واللسان (صلا) انّ هُذَيلاً تقول: صَلَوْتُ الظَّهْرَ، اي ضربتُ صَلاه او اصبتُه والصلا وسَطُ الظَّهر، وانظر سر الصناعة٥٨١، والمحتسب (٢/٨٤)

وقال: سمعتُ أعرابيًّا يقولُ[1]: (جَعَلَكُم اللهُ في رَفَاقَةِ محمَّدٍ).

قال: وقال الخليلُ في قولهم[2]: (لَنْ أفعَلَ ذاكَ): هذه كَلمةٌ عُدْمُلِيَّةٌ يُراد بها: لا أنْ أفعلَ ذاك. و(العُدْمُلِيُّ)[3]: القديم.

وقال: يُقال للبَعيرِ والفَرَس والرجُلِ البَعيدِ الخَطْوِ: (إنه لَخُطْرُوف)[4].

وقال: يقال: (لا أمرٌ به إلاّ أُمَيْرِيَرَةً واحدةً)[5]؛ تَصغير المَرَّة.

وقال: قال الكسائيُّ: (لا آتيكَ حتى يَنتصفَ النهارُ أو صلاةَ العصر)، بالنصب، ويقال: (أو صلاةِ العصر) بالكسر.

وقال: قال الكسائي: قال أبو حزام[6]: (رَثَوْتُ فلاناً)[7]؛ أي: رثَيتُه.

وقال الكسائي[8]: (الرجُلُ الفَرِجُ): الذي لا يُغَطِّي فَرْجَه، و(رجُلٌ فُرُجٌ) و(امرأةٌ فُرُجَةٌ)[9]: وهما اللذان لا يَكتُمان شيئاً.

وقال النَّضْرُ: سمعتُ بعضَ العرب يقول: (ما لَبِثتُ عندهم إلاّ كَمُذْ كَمِ انصرفتُ مِن الصلاةِ)[10]؛ يُريدون: إلاّ قَدْرَ ذاكَ.

---

(١) حكى الصغاني في التكملة (رفق) هذا عن الفراء أنه سمعه من رجُل بعرفات، وفيه الرُّفاقة بالضم وفي القاموس هم جماعةٌ تُرافقهم، وبالفتح مصدر الرفيق.

(٢) (لن) اصلها (لا أنْ) قول الخليل سلف تخريجه والتعليق عليه في (٤٤-أ)

(٣) العين (٢/٣٤٣)

(٤) العين (٤/٣٣٣) واللسان والتاج (خطرف)، والأصل بكسر الخاء وتصحيحه من المصادر.

(٥) القياس تصغير المرة على مُرَيْرة، ومن المسموع: قُديديمة تصغير قُدّام وهو نادر، وانظر توجيه أبي علي في: الحجة (٥/١٨٨)

(٦) غالب بن الحارث أبو حزام العُكلي من الأعراب الذين اخذت عنهم اللغة، أدركه الكسائي واستشهد به، انظر شروح سقط الزند ١٤٢٥، والأعراب الرواة٢١٣

(٧) إصلاح المنطق١٤٠، ورُويت عن ابن الأعرابي في: التهذيب (١٥/١٢٣)

(٨) قوله في: التهذيب (١١/٤٥) ولكن الفرج الأولى فيه بكسر ففتح، وهو مخالف للأصل والمعاجم كمنتخب كراع١٩٦، والصحاح (فرج) والمحكم (٧/٢٧٧)

(٩) الأصل: بفتح فضم، وصوابه من التهذيب وسائر المعاجم وفي بعضها مضبوطٌ باللفظ.

(١٠) روى الفراء في: معانيه (١/٤٦٦) انّ بعض العرب قال: كَمُذْ اخذتَ في حديثك. وانظر شرح الكافية للرضي (٣/٢١٩)

وقال: يقال: (إنه لَذُو خِطِّيْبَاءَ)(١)؛ أي: مَنْطِق وكلام.

١٩٤/ب قال: وقال بعضُهم: (هذه مِئِيْنُ من دَراهمَ)، فلم يَصرِف، وقال بعضُهم: (هذه مِئِينٌ من دَراهمَ)، فَصَرَف(٢).

وقال بعضُ العرب في كلام: (النَّجَاءَكُم)(٣)؛ أي: أنجُوا.

وقال بعض العرب: (إبِلٌ طِلاحِيَّةٌ)(٤)؛ أي: تأكلُ الطَّلْحَ. وقال يونس: يقال أيضاً: (طُلاحِيَّة).

ويقال: (إبِلٌ تَرَبِيَّةٌ)؛ أي تأكلُ التَّرِبَةَ(٥)، وهي بَقْلَةٌ كثيرةُ التُّراب تَعافُها الإبلُ.

ويقال: (قَتيلُ عِمِّيْمَى وعِمِّيَةٍ وعِمِّيًّا)(٦)، إذا لم يُدْرَ مَن قَتَلَه.

ويقال: (لِفُلانٍ شَرُّها ويَرُّها)(٧)، (يرُّها) إتْباع، ويقال: (هو في اليَارِّ والحارِّ) إتباع أيضاً(٨).

ويقال: (قتيلُ رِمِيًّا ورِمِيَّةٍ)(٩)، إذا أتته رَمْيَةٌ ولا يُدرَى مَن رماه.

(١) لم أجد إلا خِطِّيبى مقصورة وهي خِطبة النساء، وفي حروف الممدود لابن السكيت٤٨ أنها من الخطيب، وحكى الفراء في: المقصور والممدود١٥ عن الكسائي إجازة مدِّه قياساً، وسائرهم على المنع.

(٢) انظر توجيهه في: الأصول (٣/٣٢٨-٣٣٠) وشرح الكافية للرضي (٣/٣٠٢) والعين (٨/٤٢٣) والصحاح (مأى).

(٣) المقتضب (٣/٢٧٩) وجاء بالإفراد في: الكتاب (١/٢٤٤) والبغداديات١١٠، والتعليقة (١/١٦٠) والشيرازيات١٦١، وسر الصناعة٣٠٩

(٤) في: الكتاب (٣/٣٣٦) والأصول (٣/٨١) بالضم، وحُكي الكسر والضم عن الفراء في: إصلاح المنطق١٠٦، والطَّلح شجر عظيم له شوك.

(٥) في اللسان (ترب): نباتُ سهلي مفرَّض الورق، وقال أبو حنيفة: خضراء تَسلح عنها الإبل.

(٦) العِمِّيًّا في الأصل لم تشدد الياء وهو سهو، والكلمة مصدر وهي كما شرحها، والعِمِّيَّة الفتنة والجهالة، ولم أجد العِمِّيمَى إلا في: المخصص (١٦/٤) الذي افدته من محقق مقصور القالي٢٠٣

(٧) التاج (يرر): ويقال: هذا الشرُّ واليرُّ، كأنه إتباع.

(٨) المشهور: حارٌّ يارٌّ، وورد في: حديث، وأمّا مقلوبه فلم أجده، بل منع بعضهم تقدُّم (اليار). انظر سنن ابن ماجه١١٤٦، والترمذي (٤/٣٥٦) وغريب ابن سلام (٢/١٤١) وإتباع أبي الطيب١١١، وابن فارس٤٠، والعين (٨/٣٠٥) والمخصص (١٤/٣٣)

(٩) لم أجد إلا رِمِّيًّا بتشديد الميم والياء وشرحه سيبويه بالترامي وكثرة الرَّمْي، ولا يبعُد أن الشدة سقطت سهواً في الأصل. انظر: الكتاب (٤/٤١) وغريب ابن سلام (٤/٢١٨) والقتبي (١/٣٨٣) والمخصص (١٦/٤) والمعاجم (رمي)

قال: وقال رجلٌ من بني سعد: (إنَّ أمرَنا لَمَرْبَاثٌ)؛ أي: بطيءٌ، وهو من الرَّبْث، ويقال: رَبَثَه عن كذا وكذا[1].

قال: وقال آخَرُ: (اشتريتُ مُلاءةً طُوْلِيَّةً)؛ أي: طَويلة.

ويقال: (إنَّ فلاناً لَلَيِّنُ الحاشِيَةِ لأهله)؛ أي: ليِّنُ الجانبِ لهم.

قال: وقال آخَرُ: (لو وجدتُ دابَّةً تُوافِقُني رُخْصَتُه لاشتريتُه)[2].

وقال: (صاعُكُم هذا يَأخذُ ثلاثةَ اليَمَامِيِّ)[3]؛ أي: ثلاثةً به.

وقال كِلابيٌّ: (جُلَّةٌ مِن تَمْر، وثلاثُ جَلائل)[4].

قال: ويقال: (رجُلٌ ضاوِيٌّ بَيِّنُ الضَّوَا)[5].

قال: /١٩٥أ وقال بعضُهم: (تَكَبَّيتُ على النار فدَخَلَ بُخارُها في خَياشِيمي)؛ أي: تَكَبَّبْتُ عليها[6].

وقال: (تعالَ حتى نُفَاتيَ في حَوَارِ هذا البيت)؛ أي: في تفسيره إلى ما يَحُور[7].

قال: ويقال: (رجُلٌ سَمْعٌ)[8]؛ أي: سَمِيع.

---

(١) أي حبَسَه عنه بعِلل أو بطَّأه، ولم أجد المرباث.

(٢) رَخُص ضد غلا مصدره الرُّخْص، وأمّا الرُّخْصة فلم أجد من ذكر فيها هذا المعنى، والدابة يقع على المذكر، انظر القاموس.

(٣) اليمامي نسبة إلى اليمامة ولعله مما يكال به.

(٤) الجُلة وعاء من خوص والمذكور في جمعها جِلال وجُلَل.

(٥) الضوَى الهُزال، ونص على رسمها بالياء الفراء في: المقصور٧٩، وابن السكيت في: حروف المدود١١٨، ١٢٣، وابن ولاد٦٦، وابن درستويه في: شرح ما يُكتب بالياء١٦٤، غير أنّ القالي في المقصور وافقهم في: ٦١، ثم ذكر في٢٨٦ أنه يُمَد ويُقصر ورَسَمَه ككتابنا.

(٦) إبدال الثاني ياء في المضعف سلف التعليق عليه في تقضَّيتُ في (٧٨-ب) وعدَّه ابن جني في: الخصائص (٢/٥٦) إعلالاً غير واجب، وذُكرت تكبَّى في المعاجم (كبي)

(٧) أي يرجع، وفي القاموس: الحوار بالفتح ويُكسر هو الجواب ومراجعة النُّطق. وفاتى فاعَلَ من أفتى في الأمر أي أبانه.

(٨) مُثّل لها في المعاجم بأذن سمعة فجاءت الكلمة فيها بتاء التانيث.

وقال بعضُهم لِرَجُلٍ مِن بني سُلَيم: أأتيتَ الحَرَّةَ؟[١] قال: (بها رُبِيْتُ)؛ فخفَّفها[٢].

وقال السُّلَمِيُّ: (هُم الشُّرْبُ)؛ يريد الشَّرْب[٣].

وقال[٤]: (قومٌ سُرَاةٌ)؛ أي: سَرَاة.

وقال: (أنا مِنهُم غداً إنْ شاءَ اللهُ)؛ أي: أنا آتِيهِم غداً إنْ شاء اللهُ.

وقال: (آتيكَ ذا صَبَحَةٍ)؛ أي: غُدْوة[٥].

وقال: (قد آزَرَ فلاناً بَنُوهُ، وأَوْزَرُوه)؛ أي: شَبُّوا فشدُّوا ظَهْرَه[٦].

ويقال: (هذا قَحَاحُ الأمرِ، وصَحَاحُه)[٧]؛ أي: صِحتُه وأصلُه. ويقال: (أقْتَلَني صَحَاحِي)؛ أي: أورَدَني تَصحيحي القتلَ.

وقال الباهليُّ[٨]: (لَعَنَّا نفعلُ ذاك).

وقال: (هذه فُتْيَا جائزةٌ)[٩].

---

(١) الحَرَّة أرض ذات حجارة نَخرة سود، وحِرَار العرب كثيرة واعظمها حرة بني سُليم طولها ثمانية أيام وتُسوِّد كل شيءٍ نزلها. انظر تعليقات الهجري١٣٨٦، ومعجم البكري١٣٢٥، وثمار القلوب٢٢٦

(٢) المذكور في: التهذيب (١٥/ ٢٧٥) واللسان والقاموس: رَبِيتُ، ولكنّ المعنى وقوله خفَّف يوجبان بناء المجهول.

(٣) هم القوم يشربون.

(٤) حكاه ابن جني عن النضر في: الخصائص (٢/ ٤٨٧) والخاطريات٩٨

(٥) في: المحكم (٣/ ١٢١) كالأصل بفتحتين وشرحه: أي حين أصبح وحين شرب الصَّبوح، ولكنه بضم فسكون في تكملة الصغاني واللسان والتاج، وذكر القاموس الضم والفتح مع سكون الباء.

(٦) في: التهذيب (١٣/ ٢٤٧) وتكملة الصغاني واللسان (وزر): أوزرتُ الرجلَ جعلتُ له وَزَراً يأوي إليه، وآزرتُ من المؤازرة.

(٧) ذكر المحكم (٢/ ٣٣٥) الفتح في قحاح بمعنى أصله وخالصه، وأما الصحاح فهو مذكور في المعاجم.

(٨) أي الأصمعي وقوله في إبدال ابن السكيت (شرف) ص١١١، وذكر ابن جني لعنّ في: سر الصناعة٤٤٣، وانظر المصادر في لغات لعلّ في تخريجنا بيتي حاتم والفرزدق في (١٨٣-أ) وهي لغة نسبها ابن الأعرابي لبني تميم، انظر المعجم الكامل في: اللهجات٤٠٩

(٩) فتيا من أمثلة سيبويه على المصادر المؤنثة فهي ممنوعة من الصرف، ولا ادري هل الحكاية هنا على روايتها مصروفة فسقط التنوين من الأصل او حُرِّف؟ وذكرها أبوعلي في: المقاييس٨٦، والشيرازيات٥٣٥، ٥٣٧، مفسِّراً عدم انقلاب لامها عن الواو، وذكر ابن جني بعضه في: السر٥٩٢، وجاء في: التهذيب (١٤/ ٣٢٩) أنها اسم من أفتى.

ويقال: (ليس هذا مِن ضَرْبِ فلانٍ، ولا أرْضِه)؛ أي: ليس مِثْلَه.

وقال بعضُهم: (حَضِرَه يحضُرُه) ومِثله: (فَضِلَ يفضُلُ)(١).

و(فَتَلتُ في ذِرْوةِ فُلانٍ بهذا الأمرِ فَعَصاني)(٢)، وقال بعضُهم: (نَقَلتُ في ذِروتِه فَعَصَاني).

ويُقال: (عِنْدَه أَتْرِثَةٌ)؛ جماعةُ تُراث.

وقال بعضُ العَرَب: (أتيتُ رجُلاً مِن قومي فلم يُرْجِعْ /١٩٥ب سَفَري، ولم يُزَوِّر رِحْلَتي، ولم يَصِل رَحِمي)؛ (لم يُرْجِع سَفَري): لم يُعْطِني قَدْرَ ما أنفقتُ في سَفري، و(لم يُزَوِّر رِحلتي): لم يُكْرِم زيارتي(٣).

وقال: (مررتُ على ماحُوزٍ للمسلمين)، و(الماحوز): الرَّصَد في الثُّغُور(٤).

وقال رجُلٌ مِن مالكِ بنِ سَعْد: (إنما المالُ مِتْعةٌ)، فَكَسَرَ يُريد: مُتْعة(٥).

وأنشدَنا:

لَعَمريْ لقد أنعمتَ نُعْمَى كثيرةً ... على المرءِ لو لاقيتَ في المرءِ شاكِرَا

يريد: لو لاقيتَ عنده شُكْراً(٦).

(١) لم يذكر سيبويه إلا فَضِل ونَعِم في: غير المعتل، وذكر فضِل أبوعلي، ونقل الزُّبيدي انّ حضِر يحضُر حُكي عن الخليل والأخفش والفراء، وحُملت على تداخل لغتين. انظر الكتاب (٤/ ٤٠، ٣٤٣) وإصلاح المنطق٢١٢، والأصول (٣/ ٨٧، ٢٢٦، ٣٤٤) والتعليقة (٤/ ١٢٨، ٥/ ٢٥) والحلبيات١٢٤، وليس٣٧، والاقتضاب (٢/ ٢٥٢) والمخصص (١٤/ ١٢٦) والتاج (حضر).

(٢) المشهور أن يقال: فتل في الذروة والغارب حتى اجابه، وذلك في مخادعة الرجل فيطيع بعد الإباء، والذروة أعلى السنام، وأصله أنّ الرجل إذا أراد ان يؤنس البعير الصعب جعل يُمر يده عليه ويفتل وبره حتى يستانس فيضع فيه الزمام. انظر غريب القتبي (١/ ٣٨٢) والغريبين١٣٥٦، والمعاجم في غرب وذرو.

(٣) جاء في المعاجم ان معنى زَوَّرَ: أكرم الزائر.

(٤) الرصد هم الراصدون للطريق أو العدو، وحكى الأزهري في: التهذيب (٥/ ١٧٧) انّ أهل الشام يُسمّون المكان الذي بينهم وبين العدو والذي فيه أساميهم ومكاتبهم الماحوز، واحتمل أنه غير عربي، وحكى كلامه الجواليقي في: المعرّب١٥٣، والصغاني في: التكملة واللسان (حوز) وذكر الإدريسي في: نزهة المشتاق (١/ ٣٥٨) حصن الماحوز الأول والماحوز الثاني بين عسقلان ويافا.

(٥) في القاموس: المتْعة بالضم والكسر اسمٌ للتمتيع.

(٦) ذكر المبرد انّ المصدر جاء على وزن فاعل في حروف يسيرة مسموعة، وحكى عن النحاة جواز حمل الفاعل على المصدر توجيهاً، وأخذ أبوعلي بذلك في بعض كتبه وابن جني في: المحتسب (١/ ١٥٧) وانظر معاني الفراء (١/ ٣٥٩) والمقتضب (٣/ ٢٦٩) والكامل١٥٦، وتعليقنا على بيتي الفرزدق في (١٢٣-ب).

وقال بعضُ العَرَب: (أنت تنطُقُ الشّعرَ)(١).

وأنشدَنا:

وحَمْلَهُ الضَّيْعَ وإعتاقَ الرَّقَبْ(٢)

(الضَّيْع) يريد الضَّيْعَة.

وقال: (ما في الحيِّ فقيرٌ إلاّ اثْنَاهُ)(٣)؛ يريد: ما في الحيِّ فقيرٌ إلاّ ودِرْهَماه له قائمان؛ يَعني رجُلاً يُعطي الفقراءَ دِرهَمَين دِرهَمَين.

وقال: (فعلتُ ذاك زَمَنَ الفِطَحْلِ إذ السِّلامُ رِطَابٌ)(٤)؛ يريد: الحجارة.

وقال: (نَكَداً له وجَحِيدَتَين)(٥)، وذاك مِن قولهم: (إنه لجَحِدُ الخيرِ)؛ أي: قليلُه.

وقال: (القُسْبُرَّة): الذي لا يَعرفُ الأدبَ مِن الناس(٦).

وأنشدَنا الفرزدقُ(٧):

إذا قيلَ أيُّ الناسِ شَرٌّ قبيلةً   أشَرَّتْ كُليبٌ بالأكُفِّ الأصابعُ(٨)

---

(١) للراعي بيت من الطويل:

أبا مالكٍ لا تَنطقِ الشعرَ بعدها   وأعطِ القيادَ القائدين على كَسْرِ

ضُبطت طاء (تنطق) بالضم في: ديوانه نشرة راينهرت١١٦، وبالكسر في: نشرة مطلوب١٧٧، ومنتهى الطلب (٦/١٣٦) ولا ادري أنّى جاء الأول بالضم، ولم أجد ذلك في معجم.

(٢) من الرجز، ولم أجده.

(٣) لم أجد (اثناه) إلا عند الفراء استعملها في: معانيه (٣/٢٤٧) وكلامه في: التهذيب (٣/١٨٨).

(٤) عدَّها أبوعبيدة من أقوال العرب، ورُويت عن رؤبة في شرحه زمن الفطحل، وانظر الحيوان (٤/١٩٦،٢٠٢) والكامل٧٣٣، والأصول (٣/١٨٣) وأمالي القالي (١/٢٣٤) وثمار القلوب٩١٣، ورسالة الصاهل٦٥٩

(٥) لم أجد في المعاجم وإصلاح المنطق٥٠ إلا: نكداً له وجحداً، وهو دعاء عليه.

(٦) لم يَرِد هذا المعنى للكلمة في تكملة الصغاني واللسان والقاموس ولم أجد مَن ذكرها مشددة الراء.

(٧) كذا بالرفع وفتح دال أنشد، ولعلّه: للفرزدق.

(٨) من الطويل، وهو للفرزدق في: ديوانه (١/٤٢٠) والنقائض (٢/١١٤) والبحر المحيط (٢/١٥٦) وتخليص الشواهد٥٠٤، والخزانة (٩/١١٥) وشرح أبيات المغني (١/٧) والرواية المشهورة: أشارت كليبٍ، بالجر وذكر أبوعبيدة في النقائض روايتنا وفسَّر أشرَّت بأظهرت، وحكاها البغدادي عن التذكرة ونقل بعض كلام أبي علي. كليب: أبوقبيلة جرير، ولم اجد قائلا إنّ أشرَّ بمعنى اشار ولكنه ياتي بمعنى شَهَرَه وعابه وهو قريب منه.

يريد: أشارت إليها بأنها شرُّ الناس، يقال: (لا تُشرَّ فلاناً، /١٩٦أ ولا تَشْنَعْه)؛ لا تُشرِّه: لا تُشرْ إليه بشَر، وتَشْنَعه: شَنَعْتُه ذكَرتُه بالأمْر القبيح.

وقال بعضُ العرب: (أَوْجِ عنَّا سفيهَك)؛ أي: كُفَّه عنَّا(١).

وقال: (أقِمْ وجْهَك لِقَا القِبْلَة)؛ أي: تِلْقاءَها(٢).

وقال: (فِنَاءَكَ يا فلان)؛ أي: اذهبْ أمامَك. و(كان فلانٌ فِناءَك)؛ أي: قُدَّامَك(٣).

وأنشدَنا عن بعضِهم:

يُحاذِرُ وَقْعَ السَّوطِ خَوصاءَ ضَمَّها ... كَلالٌ فَجَالتْ في حِجَا حاجبٍ ضَمْرِ(٤)

قال: يريد [بالحِجا الحجاج](٥) فألقَى الجيم(٦).

وقال: (لبَني فُلان لُغَةٌ عَلينا)؛ أي: لَهُم لغةٌ سِوى لُغتنا.

وقال: (أَيْهَاتَ، وأَيهاتَكَ يا فلانُ، وأَيْهاتَكُم أنْ تَفعلوا)(٧).

وقال: (هذه العِبِدَّى، والعِبِّيْدَى)(٨) مقصورةً أيضاً.

---

(١) في: التهذيب (١١/٢٣٦): أوجاه ردَّه عن حاجته أو زجره عنها.

(٢) اجمعوا على ضمِّ أول لُقَى المقصورة، ولم أجد الكسر. انظر مقصور الفراء٣٣، وابن ولاد٩٦، والقالي٢١٩ والمعاجم (لقي)

(٣) هذا يَقرب من مذهب الكوفيين في التوسع في: الظروف. انظر مذهبهم في: مختصر ابن سعدان٥٤، والأصول (١/٢٠٤)

(٤) من الطويل، وهو لنُصيب في: الجيم (٢/٢٠٤) ولم أجده في: ديوانه، وهو بلا نسبة في: الخصائص (٢/٤٤٠) والمحكم (٢/٣٣٨) واللسان والتاج (حجج). ورواية الجيم:

يدير حذار السوط خوصاءَ غضَّها

وهي تُقوي ضبط (خوصاء) بالفتح في الأصل، في حين أنها ضُبطت في سائر المصادر بالضم. الخوصاء: غائرة العين، الكلال: الإعياء، الحجاج بالفتح ويُكسر: عظمٌ ينبت عليه الحاجب، ضَمْر: ضيِّق، وقال في الجيم: الناقة عظيمة الضمر: ضخمة، وهو كما ترى.

(٥) الأصل: يريد بالحجاج، وهو سهو أظنه نقل نظر.

(٦) وكذا قول ابن جني في الخصائص، وخالفه ابن سيده بأنه يريد بالحجا الناحية.

(٧) أيهات مما حكاه ابن جني من لغات في هيهات، ومرَّ في (١٩٤-ب) الجمع مع اسم الفعل. انظر الخصائص (٣/٤٤)

(٨) لم أجد إلا العِبِدَّى في: جمع العبد.

وقال في النَّسَب إلى الأرض السَّهْلة: (سُهُلِيٌّ)[١]، وفي الأَرْطَى: (أُراطِيٌّ)[٢]، وفي النَّبَط: نُبَاطِيٌّ[٣]؛ قال امرؤُ القيس:

إذا سافَهُ العَوْدُ النُّبَاطِيُّ جَرْجَرَا[٤]

وقال: (العَبِيدُ: العِبِدَّى) بالقَصْر والمَدّ[٥].

ومِن الأمثال: (كان حماراً ذَكراً فاستَأْتَنَ)[٦]، ومنها:

عَنْزٌ نَزَتْ في حَبَلٍ فاستَتْيَسَتْ[٧]

(رِجْلا مُستعيرٍ أسرعُ من رِجلَي مُؤَدٍّ)[٨]، (لم تُفَاتِي فهاتي)[٩]؛ (لم تُفَاتي): مِن الفَوت.

قال: وسمعتُ الأصمعيَّ يقول: (إذا كنتَ كَذوباً /١٩٦ب فكُنْ حفيظاً)[١٠]، (ضَبطَتْ بعدما ضَرطَتْ)[١١].

(١) لم أجد إلا سُهْلي بضم فسكون. انظر: الكتاب (٣/٣٣٦) والأصول (٣/٨١)

(٢) لم يذكروا في نسبه إلا الأرطَويّ والأرطاويّ، وانظر التكملة٥٤. وفي الأصل: فُتحت راء ارطى وهو تصحيف، والأرْطَى شجرٌ يأكل الإبل ثمره.

(٣) أحد أوجه ذكروها في النسب إلى النبط. انظر الصحاح وتخريج الشاهد التالي.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

على لاحبٍ لا يُهتدَى بمناره

وهو لامرئ القيس فرغت من التعليق عليه في (٥٤-أ)

(٥) انظر الوجهين في: الغريبين١٢١٨، ونهاية ابن الأثير (٣/١٦٩) والمحكم (٢/١٩)

(٦) استأتن صار أتاناً وهي الحمارة، ويُضرب للرجل يَهون بعد العز، وهو في: أمثال الأصمعي١٩٨، وأمثال أبي عبيد١١٨، وجمهرة الأمثال (١/٣٤٨) وفرحة الأديب٥٣، وأمالي القالي (٢/٥١) والمستقصى (٢/٢١٣) ومجمع الأمثال (٣/٣)

(٧) من تام الرجز، وعجزه بلا نسبة في هامش أمثال أبي عبيد١٢٠، والمستقصى (٢/١٧٠):

في دارنا حيث انشظى ضرس الضبع

أو هو نثرٌ في: التهذيب (٢/١٠٠) والتاج (سعل) وبعده: ثم مِن بعد استتياسها استعنزتْ، ومَثَلنا يُضرب للرجل يعزّ بعد الذل، وانظر قريباً منه في: أبي عبيد وجمهرة الأمثال (٢/٣٩) والمجمع (٣/٣)

(٨) يُضرب لمن يُسرع في الاستعارة ويبطئ بالرد. انظر: جمهرة الأمثال (١/٤٩٦) والمجمع (٢/٤٩) والمستقصى (٢/١٠٠)

(٩) ومعناه: لم يَفُتك ما تطلُبين فهاتي ما عندك، وهو في: المجمع (٣/١٢٣) واللسان والتاج (فوت).

(١٠) يُضرب للرجل يكذب فينسى فيُذكَّر بذلك. وهو في: جمهرة الأمثال (٢/٣٩٦) والمجمع (١/١٢٨) والمستقصى (١/١٢٦).

(١١) لم أعثر عليه.

وقال: قلتُ للقاضي: إنكَ بِساطُ عَدْل، وأنتَ في بيت يُمْن، وأنّا نَستضيءُ بوجْهِك.

وقال: ما بِنا كَرِيهةُ المشي؛ الكريهةُ: الكَراهة(١).

وقال: يقال: مَؤُونةٌ ومَؤُنَة ومَوْنة(٢).

وأنشد:

والدَّهرُ لا يَبْقَى على ألوانِه		شُخُوصُهُ بالمَرْءِ واطْمِئنانِه(٣)

ويقال: رَكِبَ فلانٌ جَديلةَ رأيه؛ أي: عزيمةَ رأيه(٤).

ويقال: هذه قضيةٌ طَنّانةٌ؛ إذا كانت مشهورةً مسموعةً(٥).

ويقال: جاء مُدَبِّحاً(٦) كأنه خاصيْ حمارٍ؛ إذا جاء مُطَأطِئاً رأسَه(٧).

قال: قلتُ لأعرابيٍّ: مَن قال هذه الأرجوزة؟ قال: أُراها [لَقَالَها](٨) ابنُ لجَأ(٩).

(١) لم أجد هذا المعنى، ولكن في: العين (٤/١٢) وعنه في: التهذيب (٦/١٣٩) والمحكم (٤/١٦١): فرسٌ ساهم الوجه: محمولٌ على كريهةِ الجري. ولم يُنكر أحدهم هذا الاستعمال.

(٢) ذكر سيبويه أنهم يهمزون ولا يهمزون وأن هذه الواو ضعيفة تُحذف وتُبدل، وذكرت المعاجم مؤونة بهمز وبلا همز ولم أجد غيرهما، والمعنى القُوت. انظر: الكتاب (٤/٣٣١) والأصول (٣/٣٤٩) والمنصف (١/٣٠١) والتهذيب (١٥/٥٠٩)

(٣) من تام الرجز ولم أجده، وصدْرُه يشبه صدراً تَكرر في عينية ابي ذؤيب في: شرح أشعار الهذليين١١، ٢٦، والشخوص من شَخَص الرجل من بلده: خرج منه.

(٤) محيط ابن عباد (جدل) والمحكم (٧/٢٢٩) والنهاية (١/٢٤٨)

(٥) في: الأساس (طنن) جعله الزمخشري من المجاز وجاء بلفظ قصيدة طنانة، ولا يبعد تحريفها في: أصلنا.

(٦) الأصل: مُدلحاً، وأعلاه علامة التمريض، وفي الهامش: كـ: أظنه مُدَبِّحًا، والتصويب منه. ودبَّح: بَسَطَ ظهرَه وطأطأ رأسَه.

(٧) لم أجده بلفظ (الحمار) إلا في: أخبار الدولة العباسية٧٤، وهو بلفظ كخاصي العير - وهو الحمار - في: أمثال أبي عبيد٢٥٦، وجمهرة العسكري (١/٣٢٠) وثمار القلوب٥٥٨، والمستقصى (٢/٤٤) والمجمع (١/٢٩٣) والمعنى جاء مستحيياً.

(٨) الأصل: لقاها، وهو تحريف لأن السؤال: من قال؟ والنقل لاتصال اللام بالماضي، ولام التوكيد لم يُجز دخولها على الماضي المجرد من قد إلا الكسائي وهشام على شريطة إضمار قد. انظر إصلاح الخلل١٨٤، والتذييل (٥/١١٢) والمغني (٣/٢٤٢)

(٩) عُمر بن لجأ بن حدير من تيم بن عبد مناة، شاعر أموي هاجى جريراً، وعدَّه الأصمعي أنعتَ الناسَ في الرجز. انظر مقدمة شعره ص٦، ١٨

وقال: قلتُ له: أيُقالُ ناقةٌ سوداء؟ فقال: إيْ لَعَمْري لَيُقالُ.

وقال(١): أظنُّهم هم الذين كان هَجَا محمداً؛ يعني: الذين كانوا(٢).

وقال: أتى فلانٌ فلاناً في داره أرْنَبانِ مَمْلُولَتانِ(٣) نَضِيجَتَين ضَخمتَين، فَنَصَبَ الأخيرتَين(٤).

وقال: رأيتُ شخصاً واللهِ إني حينَ رأيتُه لقد ثارَ ظَبيٌ فأنتزِعُ له رَمْياً بِحَجَر.

ونَظَرَ إلى غُلامَين يَنقُلان كوزَةً فقال: أراكُما الجائِيَيْن(٥) بكُلِّ كُوزٍ بالبصرة.

وقال: رأيتُ أشائِيَ(٦) /١٩٧أ كثيرةً؛ وتقديرها: أفاعِل.

وقال: كنّا في ذَوْدٍ لِفُلان سُوداً.

ونَظَرَ إلى جِرَابٍ مُلْقى فقال: أجِرَاباً ذاك أم شَنٌّ؟

وقال: ما ضَرَّها الذئبُ غيرَ أنْ نَيَّبَها ناباً(٧) في حَلْقها.

وأنشدَنا النَّضْرُ لجرير:

تَسقِي امتياحاً نَدَى المِسْوَاكِ رِيْقَتَها(٨)

---

(١) أي الأعرابي.

(٢) لم يحك أبوحيان خلافاً بين النحاة في عدم جواز حذف العائد المرفوع إذا لم يكن مبتدأ، وأجازوا حذفه مبتدأً على تفاوت في تضعيفه. انظر: العضديات٢٠٣، والشعر٤٣٣، والشيرازيات٣٥٦،٥٠٦، والمحتسب (١/٦٤،٢٣٤) والإعراب المنسوب٨٢٧، والتذييل (٣/٨٥)

(٣) المَمْلُول هو ما تُدخله من لحم وخبز في المَلَّة أي الجمر أو الرماد الحار.

(٤) يحمله النحاة على المدح أو غيره، وقال أبوعبيدة: والعرب تخرج إلى النصب إذا كثُر الكلام. انظر: الكتاب (٣/٦٥-٦٧) والمجاز٦٥،١٤٢، وتأويل المشكل٥٣

(٥) لم تُعلّق اللام الفعل عن المفعول الثاني.

(٦) لم أجد هذا الجمع لشيء، وحكوا أشاوَى ومنهم من جعلها على أفاعل. انظر: الكتاب (٤/٣٨٠) والمقتضب (١/١٦٩) والمنصف (٢/٩٩).

(٧) في الصحاح وغيره نيب: أثّر فيه بنابه.

(٨) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

كما تضَمَّنَ ماءَ المُزنة الرَّصَفُ

وهو لجرير في: ديوانه (١/١٧١) وشرح التسهيل (٣/٢٧٣) والمقاصد النحوية (٣/٤٧٤) وبلا نسبة في: شرح ابن الناظم٤١٠، والارتشاف (٢/٥٣٤) وأوضح المسالك (٢/٢٣٢) و شرح التصريح (٢/٥٨)=

وقال: قال بعضُ العرب: إنه لَصاحبُ خَصْمٍ فَطِناً خَصْماً(١).

وقال: قلتُ: إنه لَراويةٌ لِفلان، فقال: إيْ واللهِ ولَنَفْسه شاعراً(٢).

وقال: لَشَربةٌ مِن ألبانِ الإبلِ آبَلُ(٣) أو حَلْباً حارًّا أحبُّ إليَّ من كذا وكذا.

وقال: جاء يَسوقُ أبوه محمّدٌ؛ و(محمد) غيرُ أبيه، رَفَعَهما جميعاً، وإنما جَعَلَ (السَّوق) لـ(أبيه) فَبَدا له فجَعَله لـ(محمد).

وأنشدَنا:

مَطَوْناهُ شَهْراً ما يُنيخُ لِـمَنزلٍ ولا مَرْتَعٍ إلاّ صلاةَ المسافرِ(٤)

وقال: ما سمعتُ بأشعرَ منه ولا بِشْراً، وما سمعتُ بأجودَ منه ولا أميراً مُؤَمَّراً.

وقال: كاليومِ شِعراً ولا أبا مالكٍ(٥)، ولا عَهْدَ لي بأشعَرَ منه ولا بِشْراً، ولا أعلَمُ مكانَ أشْعَرَ منه بِشْرٍ ولا غَيْرِه، ولا أنتَ بِساقطٍ على أشعَرَ منه أبي خالدٍ ولا غيرِه، ولا عَهْدَ لي

= ورواه ابن مالك في شرح التسهيل وتابعه خالفوه بجر (ريقة) على الإضافة فيستشهدون به على الفصل بين المتضايفَين بالمفعول به على تقدير: تسقي ندى ريقتها المسواك، ولكنه في الأصل والديوان بنصبها أي على المفعولية وأنّ ندى مضافة إلى المسواك، ويقول ابن حبيب في الديوان: الامتياح استخراجُها ريقَها بالسواك، والرصف: الحجارة المتقاربة المرصوفة بعضها إلى بعض فشبَّه ريقها وعذوبته بعذوبة ذلك الماء. والبيت في مَن سمّاها أم عمرو.

(١) خصْم الأولى مصدر خَصَمَه أي غلبه، والأخيرة إمّا حال كفطناً ولكنه ليس وصفاً فلعل صوابها عندئذ بكسر الصاد وهو المجادل، أو يكون من وقوع الجامد حالاً وهو الأرجح كما في الحكاية التالية بتقدير: صاحب خصومة أو مخاصماً، وإمّا مفعول بتقدير: أعني.

(٢) انظر وجه نصب شاعراً في: الكتاب (٢/ ٢٣٧) والمقتضب (٤/ ٢١٥) والخزانة (٢/ ١٥٥)

(٣) آبل افعل من أبَلَتْ الإبلُ أي جَزَأتْ عن الماء بالرُّطْب فاستعمله مجازاً عن استغنائه بشربة اللبن على تقدير: آبل من كذا. وآبَل ذكره النحاة في ما قالته العرب على أفعل وليس له فعل، وقد ذكر له أهل اللغة فعلاً على المعنى السالف وعلى معنى: حَذَقَ مصلحة الإبل، وأبوعلي حكى المعنى الأول في: الإغفال (١/ ١١٣). انظر الكتاب (٤/ ١٠٠) والأصول (٣/ ١٥٥) والقاموس وغيره (أبل).

(٤) من الطويل، ولم أجده إلا أنّ لذي الرمة بيتاً في: ديوانه ١٦٨٩ وتخريجه ٢٠٦١، وهو:

ومُغْفَى فتى حلّت له فوق رَحْله ثمانيةً جُرداً صلاةُ المسافرِ

ومطوناه أي صاحَبناه.

(٥) انظر مثل هذا التركيب الذي يقدَّر فيه (لم أر) في: الكتاب (٢/ ٢٩٣) والأصول (١/ ١٠٩) والمفصل ٤٩

بأشعَرَ منه بِشْرٍ /١٩٧ب ولا غَيْرِه، وهو أشعَرُ الناسِ بِشْرٍ وغيرِه، وما أقبَحَ شِعْرَه ولا سَواءٌ(١) من فِي فلانٍ، وما أقبحَ وجوهَهُم ولا سَواءٌ وَجْهُ فلانٍ، وضربتُ القومَ حتى كان زيداً فتركتُه، وحتى كان زيدٌ آخِرَهم فتركتُه، وأعطيتُه من المالِ حتى حَسْبِه، وحتى حَسْبُهُ، ولا آتيكَ حتى يَنتصفَ النهارُ أو صلاةِ العَصْرِ وأو صلاةَ العصرِ؛ بالجر والنصب(٢)، ولا آتيكَ حتى يَتعالَى النهارُ أو الظُّهرَ وأو الظُّهرِ.

وقال: قالت امرأةٌ من العَرَب لابنتِها: (لا تَبُولي بأَكَمَةٍ، ولا تَجْعَلي سِرَّكِ إلى أَمَةٍ)(٣)؛ تُريد أنها إذا بالت على أكَمَة سال بَولُها على رِجْلَيها ولم تُنَشِّفه الأكمةُ.

وقال بعضُهم: (لو غَزَوتَ العامَ بَكْراً كنتَ عاماً قابلاً أجْوَدَ غَزَاوَةً(٤) منكَ العامَ).

وقال مُؤرِّج(٥): (الخَزَاوة)(٦): القَهْرُ والإجبار، وأنشَدَ:

وما نَسألُ الإصلاحَ إلاّ خَزَاوةً ... أعادِيَنا بالسَّمْهَرِيِّ المُقَوَّمِ

وإنّا لَنُعْطِي النَّصْفَ مَنْ لو نَضِيمُهُ ... أقَرَّ ونَأبَى نَخْوةَ المُتَظَلِّمِ(٧)]

---

(١) في: الصاحبي٢٣١ ساوى بين لا سيما ولا سواء، ومثله قول ابن بري والرضي في اللسان (سوا) وشرح الكافية (٢/١٣٧) غير أنّ سواء هناك مبني على الفتح وهنا مرفوع، فلعله محرّف، وإن كان سيبويه في: (٢/٣٠٢) جعله مرفوعاً وأبطل لا في غير هذا المعنى.

(٢) أي: لا آتيك حتى صلاةِ العصر أو حتى صلاةَ العصر.

(٣) لم أجد المثل إلا بصيغة المذكّر ونُسب إلى أكثم بن صيفي في: أمثال أبي عبيد٥٧، ومجمع الأمثال (٣/١٥٦) ولحصن بن حذيفة في وصيته في: جمهرة العسكري (٢/٣٧٨) وليس في وصيته في: الوصايا١٣٢، والمثل أيضا في: العقد الفريد (٣/٨٥) والمستقصى (٢/٢٥٧) وأجاز العسكري فيه معنى آخر هو أن الريح ترد بوله عليه، وقال الميداني: إنما قَرن بينهما لأنهما ليسا بمحل لما يودعان.

(٤) الغزاوة مصدر غزا، وفي الأصل بكسر الغين وهو خطأ وقد نظّره ابن جني بالشّقاوة وأمثالها. انظر التمام والقاموس (غزو)

(٥) مؤرِّج بن عمرو بن الحارث أبوفَيد السدوسي البصري النحوي الأخباري من أعيان أصحاب الخليل، معجم الأدباء٢٧٣١

(٦) لا يَبعد أن تكون بالحاء المهملة من حَزَا أي ساق، وذكره الصغاني في التكملة، وجعله القاموس حزى.

(٧) من الطويل، والثاني منهما للمخبل السعدي وهو ثاني اثنين في ديوانه (شعراء مقلون) ص٣١٨، وحماسة البحتري (٢/٢٥) وأضداد أبي الطيب٣٠٢، وابن السكيت١٤٠، وفيها تخريج من أضداد الأصمعي وقطرب وابن الأنباري. وفي الأغاني (١٣/١٢٨) بيت للأبيرد:

وإنا لَنُعطي النّصفَ مَن لو نَضيمه ... أقرّ ولكنّا نحب العوافيا

=

مسألة

قال :

إذا مُتُّ فادْفِنّي إلى أصْلِ كَرْمَةٍ(١)

وقال :

إذا مُتُّ كانَ الناسُ صِنفانِ(٢)

وقال :

إذا ما ماتَ [مَيْتٌ] مِن تَميمٍ(٣)

= ولعل أحدهما أخذ من الآخر. السَّمهري: الرمح الصُّلب، المقوَّم: مِن قوَّمَ الرمح إذا عدَّله وأزال عوجه، والمتظلِّم: هنا الظالم ويذكرونه في الأضداد.

(١) من الطويل، وعجزه:

تُرَوِّي عِظامي بعدَ موتي عُرُوقُها

وهو لأبي مِحجَن الثقفي في: الشعر والشعراء٤٢٤، وعيون الأخبار (١ /٣٨) وأشربة القتبي٤٨، والمحب والمحبوب (٤ /٣٥٧) والأغاني (١٨ /٣٧٤، ١٩ /٧، ١٠) وأمالي ابن الشجري (١ /٣٨٧، ٣ /١٥٨) والخزانة (٨ /٤١٢) وشرح أبيات المغني (١ /١٣٩) وبلا نسبة في: معاني الفراء (١ /١٤٦) وغيرها كثير، ويظهر أنّ الشاهد على وقوع (مات) وهو متحقق بعد إذا ولم يقع بعد إنْ وكذا الشواهد التالية.

(٢) من الطويل، وهو بتمامه:

إذا متُّ كان الناس صنفان شامتٌ		وآخر مُثْنٍ بالذي كنتُ أصنعُ

وهو للعُجَيْر السلولي في: النوادر٤٤٢، وشرح أبيات سيبويه (١ /٢٢٣) والفرحة١١٨، والأزهية١٩٠، والحلل٦٤، وتخليص الشواهد٢٤٦، ٢٥٩، والمقاصد (٢ /٨٥) والخزانة (٩ /٧٥) وبلا نسبة في: الكتاب (١ /٧١) واللمع٢١، ويُروى: نصفان وصنفين.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فسرَّك أن يعيش فجِئْ بزادِ

وهو ليزيد بن الصعق (وهوعمرو) الكلابي في: طبقات الفحول (١ /١٦٧) ومعجم المرزباني٤٢٤، والحماسة البصرية ١٣٤٣، ونُسب لأبي المُهَوِّش الأسدي الفقعسي في: السمط٨٦٣، والاقتضاب (١ /١٠٥) وشرح أدب الكاتب للجواليقي٧٦، ونُسب لهما في: الخزانة (٦ /٤٧٩)، وعن ابن بري في اللسان (لقم) أنَّ الصحيح نسبته ليزيد، وجاء بلا نسبة في: البيان والتبيين (١ / ١٩٠) وأدب الكاتب١٥، والكامل٢٢٤، والمحكم (٢ /٨٣). وسقط من الأصل (ميت).

وقال:

١٩٨/أ وإنّيْ مِنَ القومِ الذين هُمُ هُمُ إذا ماتَ مِنهُمْ سيِّدٌ قامَ صاحبُه(١)

وهو كثيرٌ، واستعمالُه بـ(إنْ) مجازٌ وعلى ضَرْبٍ من التأويل(٢).

مسألة

يَجبُ عندي على قياسِ سيبويه(٣) أن يكون الألفُ في (مُقاتَلة) غيرَ الألف في (مُقاتَل) مِن قوله:

أُقاتِلُ حتَّى لا أرَى لِيْ مُقَاتَلاً(٤)

(١) من الطويل، وهو لأبي الطمحان القيني في شعره في: أشعار اللصوص (١/ ٧٥) وللقيط بن زرارة في: الحيوان (٣/ ٩٣) والشعر والشعراء٧١١ الذي عدّ عزوه لأبي الطمحان انتحالاً مع انه الأكثر في المصادر، والبيت من قطعة مشهورة استقصى تخريجها محقق الحماسة البصرية٤٩٦.

(٢) الأصل: أن بفتح الهمزة وهو تحريف، وقال أبوالسعود (٢/ ١٤٩) في تفسير الآية: "أفَإنْ مَاتَ أو قُتِل": استعمال (إنْ) لتنزيل المخاطَبين منزلة المترددين في: الموت لما ذكر من استعظامهم إياه، وكلمة (إنْ) في كلامه تعالى لا تجري على ظاهرها بل تُحمل على اعتبار حال السامع أو أمرٍ يناسب المقام، وانظر أيضاً الجنى٢١٣، وبرهان الزركشي (٤/ ١٣٦)

(٣) قال في الكتاب (٤/ ٨٠) في مفاعَلة مصدر فاعلتُ: جعلوا الميم عوضاً من الألف، واعترض عليه المبرد بوجود الألف في الفعل ومصدره، وفي الأشباه والنظائر (١/ ٢٥٨) حكاية ابن جني لرد أبي علي على المبرد بانّ تلك الألف ذهبت وجاء غيرها وهي زيادة لحقت المصدر، ولكن ابن جني في: الخصائص (٢/ ٣٠٦) يخالف قول شيخه هنا فيذهب إلى انّ ألف مفاعلة هي الف فاعلتُه. وانظر خلاف المبرد والرد عليه في: الانتصار٢٤٩، والأخذ به في: شرح السيرافي (العلمية٤/ ٤٥٥)

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه جاء برواية:

وأنجو إذا غُمَّ الجبانُ من الكربِ

وهو لمالك بن أبي كعب والد كعب الأنصاري في: الكتاب (٤/ ٩٦) والبرصان١٧، وحماسة البحتري (١/ ١٣٣) والفاضل٥٤، وأشباه الخالديين (١/ ١٧) والأغاني (١٦/ ٢٣٨) ومعجم المرزباني٢٥٦، ومحاضرات الأدباء (٢/ ٢٠١) وشرح المفصل لابن يعيش (٦/ ٥٥) وقال أبوالفرج: ويُروى الشعر لمالك بن ابي كعب المرادي وهو غير الأول، ونُسب لكعب بن مالك في: ديوانه١٥٤، وبلا نسبة في: المقتضب (١/ ٢١٣) والخصائص (١/ ٣٦٨،٢/ ٣٠٦) والمحتسب (٢/ ٦٤) الصدر فقط، وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٩٧). وابن جني يرجِّح المصدرية ويستبعد اسم المكان في (مقاتلا). غُمَّ: استترت عليه النجاة فلم يهتد.

=

ألا ترى أنه قال في ميم (مُفاعَلة): إنها بَدلٌ مِن ألِفِ (فاعَلتُ).

فأمّا مِيمُ (مُقاتَل) فكَمِيمِ قوله:

كأنَّ صَوتَ الصَّنْجِ في مُصَلْصَلِه(١)

هي التي تأتي في أولِ مصادرِ ما تَجاوَزَ الثلاثةَ، وليست بِعِوَضٍ مِن شيء.

مسألة

قال أبو الشِّيص:

عُوِّضتُ مِنْ بُرْدِ الشَّبابِ مُلاءةً		خَلَقاً وبِئسَ مَعُوْضَةُ المُعْتاضِ(٢)

لو قال مكان (عُوِّضت): (رُدِّيتُ) لكان أحسنَ وأصنعَ مِن وجهَين؛ أمّا أحدُهما: فَليَقِلَّ تَردُّدُ (عُوضت) و(معُوضة) و(مُعتاض)، فاثنان منه كافيان؛ لأنَّ هذا التجنيس ـ وإن كان يُستحَب ـ فإلى غاية، وليس يَحسُن أن يَكثُر جدًّا.

وأمّا الآخَر وهو الأصنعُ: فإنه يكون معناه: رُدِّيتُ عِوَضاً أو بَدَلاً مِن بُردِ الشباب مُلاءةً خَلَقاً، ولا تكون (مِن) /١٩٨ب هنا مِثلَها في قولك: أُعطيتُ مِن الدراهم كذا وكذا، ومِن الدنانير عشرين أو ثلاثين(٣)، لو كان كذا لكان خطأ؛ لأنَّ (بُرد الشباب) جديدٌ لا خَلَق، ولكن يكون (مِن) فيه مِثْلها في قول الله سبحانه: ﴿لَجَعَلْنا مِنْكُمْ ملائكةً في

= وجاء الصدر أيضاً مع عجز آخر:

وانجو إذا لم يَنجُ إلاّ المُكيَّسُ

وهو لزيد الخيل في شعره في: شعراء إسلاميون١٨٥، وتخريجه٢٢٢، وزد عليه أمثال أبي عبيد٢١٧، والبرصان١٨، وجمهرة العسكري (١/٧٩) وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٥٧) والخزانة (١٠/٥٠٧) والمكيَّس: الذي يصفه الناس بالكَيْس.

(١) من الرجز، ولم أجد له تتمة أو قائلاً، وهو في: الخصائص (١/٣٦٨) والمنصف (٣/٢٧) وشرح المفصل لابن يعيش (٦/٥٥) والمحكم (٨/١٧٦) واللسان والتاج (صلصل). وأجاز ابن جني أن تكون مصلصل مصدراً واسم مكان. والصنج آلة موسيقية تُتخذ من صفر يُضرب أحد جزايها بالآخر، مصلصله: مِن صَلْصَلة اللجام أي صوته.

(٢) من الكامل، وهو لأبي الشيص في: ديوانه٧٧، وفيه تخريجه.

(٣) مِن هنا للتبيين وذكره أبوعلي في: الإيضاح٢٦٤، وانظر المقتصد٨٢٣

الأرض يَخْلُفُونَ﴾(١) أي: مكانكم وبدلاً منكم؛ كقوله أيضاً: ﴿قُلْ مَنْ يَكْلَؤُكُمْ بالليلِ والنَّهارِ مِنَ الرَّحمنِ﴾(٢) أي: مكانه وبدلاً منه.

وكقول الآخر:

فَلَيتَ لَنا مِنْ ماءِ زمزمَ شَرْبَةً ... مُبَرَّدَةً باتَتْ على طَهَيَانِ(٣)

أي: فليت لنا بدلاً مِن ماءِ زمزم أو مكانَ ماءِ زمزم شربةً مُبرَّدة.

وكقول الآخر:

كَسَوناها مِنَ الرَّيْطِ اليَمانيْ ... بَنَائقَ في مَغانيها فُضُولُ(٤)

أي: مكان الرَّيط اليماني، وليس معناه: كسوناها منها على قولك: كسوتُ زيداً مِن الخَزِّ جُبَّةً، ومن القَصَبِ حُلَّة.

فكذلك كان يكون معناه: رُدِّيتُ مكان بُردِ الشباب أو بَدلَه مُلاءةً خَلَقاً، وهذا واضحٌ في معناه.

مسألة

[ع: /١١٩أ] قال أبو الحسن في أولِ تصريفه: لو بنيتَ مِن (وددتُ) مثل (تُفْعُلَة) لقلت: (تُوُدٌّ) فأدغمَ كما ترى، فَدلَّ إدغامُه على أنه غير ملحَقٍ بالتاء عنده بـ(حُبْرُج).

---

(١) سورة الزخرف: (٦٠) واستشهد بها أبوعلي في: الحجة (٢/ ٢٤) على أنّ المعنى: بدلاً منكم. انظر أمالي ابن الشجري (١/ ٢،٥٥/ ٢٧٣) وشرح شواهد الإيضاح٦٠٩، والجنى٣١٠

(٢) سورة الأنبياء: (٤٢)

(٣) من الطويل، وهو ليَعْلَى الأحول الأزدي في شعره في: أشعار اللصوص (١/ ٢٠) وتخريجه فيه وزد عليه الجمهرة ١٢٣٧، ١٣١٣ وشرح الحماسة للمرزوقي ٣٠٠، ٦٠٥، وشرح ابن أبي الحديد (١١/ ١٧٩، ١٩/ ١٠٠) والبحر (٤/ ٤٤،٦/ ١٠٣) وكثير من التفاسير في آية الزخرف، والبيت من قصيدة قالها في حبسه يتذكر فيها دياره في اليمن، طهيان: جبل أو قُلة جبل باليمن.

(٤) من الوافر، وهو للمخبل في شعره في: شعراء مقلون٣٠٣، والسمط٧١١، وبلا نسبة في: أمالي القالي (٢/ ٧٧) وأمالي ابن الشجري (١/ ٢،٥٥/ ٢٧٢) واللسان (طهو) وانشده أبوعلي في: الحجة (٢/ ٢٥) على قوله هنا، وروايته فيها كلها: مسوحاً في بنائقها فضول، والمعنى عليه ولا معنى هنا لمغانيها. الريط: جمع ريطة وهي المُلاءة التي لا تكون لِفقَين، البنائق: جمع بنيقة وهيُ كل رُقعة تُرقَع في القميص، وأراد بالمسوح عرقَها شبَّهه لسواده بالمسوح وهي جمع مِسْح وهو الكساء من الشعر.

ولو كان ملحَقاً بها لقال: (تُوْدُدٌ) فأظهرَ كما أُظهر (سُرْدُد)[1] و[قُعْدُد][2].

فقد صَحَّ بهذا أنَّ التاء في أول الكلمة لا تكون للإلحاق كما تكون له غيرَ أَول. ألا تراه قال[3] في (سَنْبَتَة)[4]: إنها مُلحقة بـ(قَحْطَبة)[5].

فإذا ثبَتَ ذلك علمتَ أنَّ التاء في (تِجْفَاف)[6] و(تِمثال) ليست للإلحاق بـ(قِرطاس) و(حِمْلاق)[7]، وأنَّ التاء في (تِحْلِئ)[8] ليست للإلحاق بـ(زِبْرِج) و(زِهْلِق)[9].

وكنت سألتُ أبا علي[10] عن التاء في (تِجْفاف) أللإلحاق هي؟ فقال: نعم هي له. وقد ترى أنَّ أبا الحسن كيف ذهب إلى أنها في (تُوُدّ) ليست للإلحاق؛ إذ لو كانت عنده لَلَزِم إظهارُ التضعيف، وأن يقال (تُوْدُدٌ) على ما تَقدَّم.

ولأبي علي مع هذا أن يَفْصِل فيقول: قد لا يكون الحرفُ وحْدَه للإلحاق، فإذا انضمَّ إليه حرفٌ آخر صار له ومِن أجْله للإلحاق؛ من ذلك الهمزةُ في أول الكلمة لا تُزاد للإلحاق؛ نحو: (أَظَلّ)[11] و(أصمّ)، فإذا زِيدت النونُ معها صارت الهمزة لمكان النون

(1) اسم وادٍ، وهو مع قعدد من امثلة سيبويه في الزيادة من موضع اللام على فُعلل. انظر الكتاب (٤/٢٧٧، ٤٢٥) وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه١٩٨، والخصائص (٢/٦٠)

(2) اللئيم الساقط، وفي النسب هو أقربهم إلى الجد نَسَباً، انظر الكتاب (٤/٢٨٩) وتفسير غريب٥٢، والمقتضب (١/٣٣٩) والحجة (١/٢٧٧) والخصائص (١/١٦٣) وفي الأصل: تعدد بالتاء وهو تحريف.

(3) اي سيبويه في: الكتاب (٤/١٦٦) وانظر ايضاً (٣/٢١٣، ٢٢١، ٣٦٢، ٤/٢٨٨) وسر الصناعة ١٥٨، ١٦٨، والسيرافي في: شرحه (العلمية٥/٣٨) يرى في تمثيل سيبويه بتاء سنبتة سهواً صوابه سنبت التي يوقف عليها بالتاء ولا يوقف على الأولى.

(4) ساعة من الزمن. انظر تفسير غريب٣٣١

(5) مما يُسمَّى به وهو مِن قحطبه اي صرعَه. انظر: تفسير غريب٣٠٩

(6) آلة للحرب يلبسه الإنسان والفرس ليقيه في: الحرب. وانظر الكتاب (٤/٢٣٧، ٢٥٦، ٣١٧)

(7) باطن أجفان العين، وهو مثال سيبويه لفِعْلال في: الكتاب (٤/٢٩٤) وانظر السر٨٥، ٦٨٨

(8) القشرة التي يَقشرها الدبّاغ مما يلي اللحمَ، ومثَّل به سيبويه لتِفْعِل. انظر الكتاب (٤/٢٧١) وتفسير غريب١٦٦

(9) الزبرج النقش والزينة، والزهلق الحمار الأملس السريع، وهما مثالان لفِعْلِل في: الكتاب (٤/٢٨٩)

(10) حكى ابن جني سؤاله هذا في: الخصائص (١/٢٣٢) وانظر السر١٥٨، ١٦٩

(11) الأظلّ: بطْن الإصبع.

للإلحاق؛ وذلك /١٩٩ب قولُهم: (أَلَنْدَد)[١]، ولولا أنه مُلحق لَلزِم إدغامُه ولم يَجُز إظهارُه.

فكذلك لا تكون التاءُ أولاً للإلحاق، فإذا زِيدت معها الألفُ في (تِجفاف) صارت لها ومِن أجْلها للإلحاق بـ(قِرطاس) و(جِرْفاس)[٢]. فأمّا (تِحْلِبَة)[٣] فلا يكون للإلحاق؛ لأنه لا زائدَ معها، فأمّا الهاءُ فلا اعتدادَ بها؛ لأنها في تقديرِ الانفصال].

مسألة

[أنشَدَ[٤] الشَّيبانيُّ في نَوادره[٥]:

كِلا جانِبَيْه يَعْسِلانِ كِلاهُما ... كما اهتَزَّ خُوطُ النَّبْسَبِ المُتَتايِعُ[٦]

فأخبَرَ عن (كِلا) على المعنى بالتثنية، ومِثلُه ما أنشَدَناه أبوعلي:

كِلاهُما حينَ جَدَّ الجَرْيُ بينَهما ... قدْ أقْلَعَا وكِلا أنْفَيْهما رَابِي[٧]

(١) سبق التعليق على ألندد في المسألة التي عقدها لها في (١٨٨-أ)

(٢) الضخم الشديد والجمل العظيم والأسد الهصور، وذكر سيبويه مجرفس في: الكتاب (٤٤٦/٣)

(٣) من العنز هي التي تُحلب قبل أن تَحمل، وذكرها سيبويه بضم التاء واللام وكسرهما وبضم ففتح، وفي الأصل محرفة: تَحلية. انظر الكتاب (٤/ ٢٧٠-٢٧١) وتفسير غريب١٦٥

(٤) كتب الناسخ في الهامش (ع) ليدفع المسألة عن أبي علي، ويثبتها لابن جني الذي وجدت كلامه في الخصائص موافقاً لما جاء هنا، انظر موضعي ذكر الأبيات.

(٥) لم أجده في الجيم.

(٦) من الطويل، وهو لحُميد بن ثور في: ديوانه١٥٠، وتخريجه مفصلاً فيه٣٣٣، وبلا نسبة في: الخصائص (٣١٧/٣) مروياً عن أبي عمرو، ورواية الديوان:

ترى طرفيه يعسلان كلاهما ... كما اهتز عود الساسم المتتايعُ

والمعنى واحد، والبيت يصف ذئباً، يعسل: يضطرب، الخوط: الغصن الناعم، المتتايع: المسرع، السبسب: الأرض المستوية البعيدة.

(٧) من البسيط، وهو للفرزدق في: ديوانه الصاوي٣٤، والنوادر٤٥٣، والخصائص (٤٢٣/٢، ٣١٧/٣) وتخليص الشواهد٦٦، والمقاصد الشافية (٤/ ١٠٠) وشرح شواهد المغني٥٥٢، وشرح أبيات المغني (٤/ ٢٦٠) والخزانة (٩٣/٣) وبلا نسبة في: شرح ابن يعيش (١/ ٥٤) وشرح شواهد الإيضاح١٧١، وأنشده أبوعلي في: الشعر١٢٨، والشيرازيات٧٧، ٤١٩، ٤٤٩، ٤٥٨ على حمل كلا على اللفظ مرة وعلى المعنى أخرى. اقلع: كفَّ، الرابي: من ربا رَبْواً وهو النفَس العالي من الجري، والبيت تمثيل يحكيه الفرزدق لابنة جرير وزوجها حين استمرا في الزواج خَلَع جرير ابنته من زوجها فكانا كفرسين كفّا عن الجري قبل بلوغ الغاية.

فقال: (قد أقلعا)، ومِثْلُه ما أنشَدَه الأصمعيُّ:

أنعَتُ عَنْزَيْ صِبْيَـةٍ كِلْتـاهُـما
كـــأنَّ لَوْنَ سِـدْرةٍ لَونـاهُـمـــا

ولم يَقل: (لونُهما).

واستعمَلَه سيبويه(١) في بعض ألفاظه أيضاً فقال في قولهم: (كِلاهُما وتَمراً)(٢): أي كلاهما لك ثابتان وأزيدُك تمراً، فقال: (ثابتان) ولم يَقُل: (ثابت).

والحَمْلُ على المعنى في (كُلّ) أكثرُ منهُ في (كِلا)، والعِلة في ذلك كثرةُ تَصرُّفِ (كُل) وعمومُها؛ ألا تراها / ٢٠٠أ تَقَع على الثلاثة فصاعداً، و(كِلا) لا يَقع إلا على اثنين البتَّة، فضاق معناه وموضعُه، فضاق لذلك تَصرُّفه، فجاء خَبَرُه علياللفظ دون المعنى في غالب الأمر.

ع: مسألة

قولُه:

إذا فاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرخَيْنِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى في الخَليطِ المُبايِنِ(٣)

(١) الكتاب (١/ ٢٨١) وانظر: الأصول (٢/ ٢٥٣) والسيرافي (٥/ ٥١) ويريد أنه استعمل التثنية في الإخبار عن كلا.

(٢) مَثَلٌ قاله عمرو بن حمران الجعدي وكان في إبل يرعاها وعنده تمر وزبد وقُرصٌ فمرَّ به رجُل جَهَده الجوع والعطش فاستطعمه زبداً أو قرصاً فأجابه بذلك. أمثال أبي عبيد ٢٠٠، وجمهرة العسكري (٢/ ١٤٧) والمجمع (٣/ ٣٨) والمستقصى (٢/ ٢٣١) وفصل المقال ١١٠

(٣) من الطويل، وهو لبشر بن أبي خازم في: المستدرك على ديوانه في: مجلة أم القرى ع٤ص١٢٠، ومجمع الطبرسي (٧/ ٣٠) والمقاصد النحوية (٣/ ٥٦٠) وبلا نسبة في: شرح التسهيل (٣/ ٧٤) وشرح الكافية الشافية١٠٤٢، وحاشية البغدادي (١/ ٣٩٨) وشرح أبيات المغني (٦/ ٣١٥) ويظهر انَّ ابن جني هنا يَرد على أبي علي الذي يجيز إعمال اسم الفاعل موصوفاً كما سيأتي كلامه وكما قال في البيت في: الشعر٣١١، والحجة (٥/ ٢٢٥، ٤٣١) والإغفال (٢/ ٢٠٦) مع تصريحه في الأخير باستقباح سيبويه لذلك. وانظر أيضاً حكاية ابن سيده عنه في: المحكم (٦/ ١٩٦) واظن العيني نقل عن كتابنا فاختلط عليه قول ابن جني بقول أبي علي الذي نسب إليه عدم الإعمال. حمامةٌ فاقد: فقدت ولدها، خطباء: من الخُطبة وهو لونٌ كَدِر، الترجيع: ترديد الصوت في: الحلق، الخليط: القومُ الذين أمْرهم واحد، المباين: المهاجر المفارق.

لا يَكونُ (فرخين) منصوباً إلا بمضمَر دَلَّ عليه (فاقد)، ولا يكون منصوباً بـ(فاقد) لأمْرَين: أحدهما أنك قد وَصَفتَها بـ(خَطباء)، واسمُ الفاعل قد قال فيه صاحب الكتاب[1]: إنه إذا وُصِفَ لم يَعمل.

والآخَرُ أنَّ (فاقداً) هنا غيرُ الجاري على الفعل، ولو كان جارياً عليه لأُنِّث فقيل: (فاقدة) كما يقال: (فَقَدَتْ)؛ فَأَنْ لم يؤنَّث دلالةٌ على أنه الذي بمعنى النسَب؛ نحو: امرأةٌ طالقٌ وحائضٌ وبابه، وإذا كان غيرَ جارٍ على الفعل لم يَجُز أن يَعمل عَمَلَ الفعل؛ لأنه حينئذ بمنزلة (دارِع) و(تارِس) و(لابِن) و(تامِر) مما ليس مشتقًّا مِن الفعل، وإنما معناه النَّسب، و(ذو رُمحٍ ودِرعٍ وتُرسٍ وتَمرٍ ولَبَنٍ) ليس شيءٌ مِن ذلك يَنصبُ المفعولَ به؛ لأنه ليس جارياً على الفعل جَرَيانَ / ٢٠٠ب اسمِ الفاعل عليه فيَعمل عَمَلَه، وهذا واضح.

وسألتُ أبا علي عن ذاك فقال[2]: يَجوز أن يَنصِبَ (فاقدٌ) فيقول:

إذا فاقدٌ فَرخينِ خَطباء[3]

قال: وذلك أنه شابَهَ بلفْظِه لفْظَ الجاري على الفعل فَعَمِلَ عَمَلَه. قلتُ له: فهذا كما تَقول إذاً في (الحائِش)[4] و(الحائض): إنهما ـ وإن لم يَجْريا على فِعْل ـ فقد أُعِلاّ لِلَفْظِهما. فقال: نعم. قلتُ له: فالضميرُ في (فاقِد) أهو كالضمير في اسم الفاعل أم كالضمير في (عَرَبٍ) مِن قولك: (مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون)[5]؟ فقال: لا، بل كالضمير في اسم الفاعل.

والذي قال لا يَبعُد.

---

(١) قبَّح عمله في: الكتاب (٢/ ٢٩) وانظر التعليق السالف على (ضاربٌ ظريفٌ أباه) في (١٧٣-أ)

(٢) حكى ابن يسعون في: المصباح٣٠٨ عن التذكرة قولاً لأبي علي أجاز فيه إبدال النكرة (خطباء) من المعرفة المضمرة في اسم الفاعل (فاقد).

(٣) اختار ابن سيده في المحكم هذه الرواية.

(٤) الحائش: جماعة النخل لا واحد له، وشرحه ابن جني في: الخصائص (١/ ١٢٠): بالبستان وبمنزلة الحديقة.

(٥) يقدَّر (هم) في عرب، انظر الكتاب (٢/ ٣١) والأصول (٢/ ٢٨) والحلبيات٢١٢، وشرحه أبوعلي في: التعليقة (١/ ٢٣٨).

مسألة

ع: تقول: (هذا ضاربٌ زيداً ظريفٌ)(١) فتَصِفُ بعْدَ العمل، ولو وصفتَه قبله لم يَجُز، ومِثْلُه: (هذه ثَلاثٌ مِن الإبلِ ذكورٌ) و(ثلاثةٌ ذكورٌ من الإبلِ)(٢)، ومِثلُه قولُه: «واللهِ ما يأتي العَشِيُّ حتى يُفْضَحْنَ»(٣).

وسألتُه(٤) فقلتُ: قولُهم (أنتِ طالقٌ ثلاثاً)(٥) تَنصبُه بـ(طالق) هذه إذاً؟ فقال: نعم.

قال في (زكَريٍّ)(٦): تَصرِفُه لأنها ياءُ إضافة(٧). وقال في (زكريّاء): إنَّ الياء ليست للإضافة؛ لأنَّ ياء الإضافة لا تَقع بعدها ألفُ التأنيث؛ كأنه يُريد أنَّ ياء (زكريّ) اجتُلبت للإضافة فيما بعْدُ عن الأولى(٨).

/٢٠١أ مسألة

ع: مذهبُ الخليل في (مَهْما)(٩) يَشهد بتغييرِ الأول من المِثْلَين، ويَشهد أيضاً ذلك له. ويَجبُ على قولِ الخليل أن يُكتَب (مَهْ ما) مفصولاً، اللهم إلاّ أن يَقول بالتغيير أنَّ ما [أحدَثَه](١٠) اتصالُ (ما) كغَيْرِ هذا مما يُحْدِثه التغييرُ.

---

(١) انظر التعليق على إعمال اسم الفاعل موصوفاً على (ضاربٌ ظريفٌ أباه) في (١٧٣–أ)

(٢) في الأول وقَّع العدد على المؤنث (الإبل) ثم فسَّرتَ بالذكور، وفي الآخر ثلَّثت المذكر ثم جئت بالتفسير المؤنث، انظر الكتاب (٣/٥٦٢) والمقتضب (٢/١٨٤) والأصول (٢/٤٢٨).

(٣) جاء في: الأغاني (٨/١٨) أنَّ جريراً يحكي عن عمر بن لجأ أنه روى بيت جرير:

وأوثَقُ عند المرهَفات عشيةً لَحاقاً إذا ما جَرَّد السيفَ لامعُ

محرفاً فجعل (المردفات) مكان (المرهفات) فقبَّحَ البيتَ ثم قال لجرير: "لحقتَهنَّ عند العشيّ وقد أُخذن غُدوة، والله لا يمسين حتى يُفضَحن". فلعل ما رواه ابن جني رواية أخرى، وفي الخزانة (٢/٢٦٤) رواية ثالثة.

(٤) يعني أباعلي.

(٥) ذكره في: (٢٨–ب) وحمل (ثلاثاً) على الظرفية ولم يجز التفسير والحال.

(٦) قوله في زكري وزكريا هنا مختصر عما فصَّله في: الحجة (٣/٣٤–٣٦) وانظر التعليقة (٣/٣٧)

(٧) أي النسب.

(٨) أي بعد حذْف ياء (زكرياء) اجتُلبت ياء (زكريّ).

(٩) انظر المسألة المعقودة لها في (١٨٠–أ) وتخريجها

(١٠) الأصل: حدث، والعبارة غير مستقيمة به.

مسألة

ع(١): قال العجّاج:

[طِرْنَا] إلى كُلِّ طُوَالٍ أهْوَجَا(٢)

وقال النابغة:

تُطِيرُ فُضَاضاً بينَها كُلَّ قَوْنَسٍ ... وتَتْبَعُها مِنْهُم فَرَاشُ الحَوَاجِبِ(٣)

وقال الآخَرُ:

لا تَتْرُكَنِّي فِيهِمِ شَطِيرَا

وأنشَدَنَاه أبوعلي أيضاً: شَنْطِيرَا

إنِّيْ إذن أهلِكُ أو أطِيرَا(٤)

---

(١) ذكر ابن جني المسألة بأكثر شواهدها في: الخصائص (٢/ ٣٧١)

(٢) من الرجز، وهو للعجّاج في: ديوانه (٢/ ٧١) وخيل أبي عبيدة٣١٦، والخصائص (٢/ ٢٧٢) وغريب الحربي١٠٦٨، وديوان الأدب (١/ ٩٥) والشاهد فيه وفيما يليه استعمال طار مع غير ذي الجناح، وفي الغريب: صرنا ولا شاهد فيه. أهوج: من الهَوَج وهو الطول في حُمق وتَسرُّع، طُوال: طويل، وهو يصف الخيل.

(٣) من الطويل، وهو للنابغة في: ديوانه٤٤، وخلق الإنسان للأصمعي في: الكنز١٦٨، والشعر والشعراء١٧٠، والمعاني١٠٨٠، وديوان المعاني (٢/ ٥٢) والخصائص (٢/ ٢٧٢) ومعاهد التنصيص (٣/ ١٠٨) والجمهرة١٤٧، ١٣٦، والتهذيب (١١/ ٣٤٦) والمخصص (١٤/ ١٣٦) وانشده ابوعلي في: الشعر٣٦٥ فشرح معناه، وروايته تشبه روايتنا، وجاء في الديوان: يَطير كلٌّ ويتبعه فراشُ. والبيت في وصف ضرب السيوف، الفُضَاض القِطَع المتفرقة، القَونس: أعلى الرأس أو أعلى بيضة الحديد، الفَراش: عظام رقاق تطير عند الضرب.

(٤) من الرجز، وهما بلا نسبة في: معاني الفراء (١/ ٢٧٤، ٢/ ٣٣٨) وغريب القتبي (٢/ ٢٣٩) والاغاني (٢/ ٤٢٧) -الأول فقط- والإنصاف١٧٧، والجنى٣٦٢، والرصف٦٦، وشواهد المغني٧٠، والخزانة (٨/ ٤٥٩) وشرح أبيات المغني (١/ ٨٧) وحكى البغدادي عن السيرافي انَّ البيت مجهول لا يُعرف قائله، ولكني وجدت د.فخر الدين قباوة في: إعراب الجمل١٤٨ نسبه إلى رؤبة ولم أجد ذلك في مصادره في التخريج. والبيت يُروى بنصب اهلك، ولم أجد من رواه بالرفع كالأصل ولكنْ جاء في: التخمير (٤/ ١٥٦) وشرح الرضي (٤/ ٤٧) انّ الوجه رفْعُه بتقدير: اهلِكُ إلا ان أطيرا. والشطير: الغريب.

وأنشَدَ أبوزيد(١):

طارُوا عَلاهُنَّ فَشُلْ عَلاها(٢)

وأنشَدَ ابنُ الأعرابي:

وطِرتُ بالرَّحْلِ إلى شِمِلَّة(٣)

وهو كثيرٌ مما جاء فيه لَفْظُ (طار) لغيرِ ذي الجَناح، فإذا كان ذلك حسُنت الآيةُ وهي قولُه سبحانه: ﴿ولا طائرٍ يَطيرُ بجَناحَيْه﴾(٤)، وعُلِم بذلك أنه لم يَجئ توكيداً غيرَ محتاجٍ إليه؛ ألا ترى أنَّ ما قدَّمناه قد جاء الطَّيَرانُ فيه لغير ذي الجناح، وهذا واضح.

وقال كُثيِّر:

فطارتْ بُرُودُ العَصْبِ عنَّا وبُدِّلَتْ　　　شُحُوباً وُجوهُ الواضِحِينَ السَّمادِعِ(٥)

٢٠١/ب ونحوٌ منه قولُ الآخَر:

عَوَى الذئبُ فاستَأنَسْتُ بالذئبِ إذ عَوَى　　　وصَوَّتَ إنسانٌ فكِدتُ أطِيرُ(٦)

---

(١) النوادر٢٥٩، ٤٥٧، منسوباً لبعض أهل اليمن، وفيه حكى أبوحاتم عن أبي عبيدة أنها أبيات وضعها المفضل.

(٢) من الرجز، وهو لرؤبة في: ملحق ديوانه١٦٨، ولأبي النجم في: ديوانه٢٥٩ وتخريجه٤٥٦، وزد: الخصائص (٢/٢٧١). علاهن وعلاها: عليهن وعليها على لغة بني الحارث بن كعب في قلب الياء الفاً إذا سَكنت وفُتح ما قبلها. ورُوي: شالوا = طاروا، وشال: ارتَفَعَ، والبيت في ذِكْر قَلوص.

(٣) من الرجز، وهو بلا نسبة في: الخصائص (٢/٢٦٩). ناقةٌ شِمِلّة: سريعة.

(٤) سورة الأنعام: (٣٨) وفي الخصائص أجاز فيها الوجهين التوكيد والفائدة الجديدة، والتوكيد قال به ابن قتيبة في: التأويل٢٤٣، والزجاج في: معانيه (٢/٢٤٥)

(٥) من الطويل، وهو لذي الرمة في: ديوانه٨١٣ من قصيدة طويلة، ولعل اشتباه ابن جني لأنّ في: ديوان كُثيِّر١٢٣ قصيدة على البحر والروي انفسهما. العَصْب: ضربٌ من البرود، وطيرانها إخلاقها من طول السفر، الواضحين: جمع واضح وهو الرجل الحَسن البسّام، السمادع جمع سَمَيْدَع وهو السيد السهل الموطّأ الأكناف.

(٦) من الطويل، وهو للأحيمر السعدي في شعره في: أشعار اللصوص (١/٩٦) والحيوان (١/٣٧٩) والشعر والشعراء٧٨٧، والسمط١٩٦، ومؤتلف الآمدي٤٣، واشباه الخالديين (١/١٠٨) ومعجم البلدان (٢/٤٨٣) وبلا نسبة في: عيون الأخبار (١/٢٣٧) وغريب الحربي٩٤٩، والزهرة٨٣٠، والعمدة١٠٠٧، ووفيات الأعيان (٢/٣٩) ومحاضرات الراغب (٢/٢٠٦).

واقتفَى ذلك شاعرُنا فقال:

عَلَى كُلِّ طَيَّارٍ إليها بِرِجلِه إذا وقَعَتْ في مَسْمَعَيْه الغَمَاغِمُ[1]]

مسألة

قال سيبويه وأبوعُمر وأبوعثمان فيما حَكَاه عنه س[2] في (أتذْكُرُ إذ مَن يأتنا نأته) أنه لا يُضاف إلى الجزاء، فإن أضفتَ إلى هذه الأسماء أذهَبْتَ الجزاءَ منها؛ كما أنك إذا أدخلتَ عليها (كان) و(إنَّ) ونحوه أذهبتَ الجزاءَ منها.

وقال الزِّياديُّ: يَجوز إضافتُها إلى الجزاء.

فا: يَدل على صحةِ قولِ سيبويه انقطاعُ الجزاء مما قَبْله كانقطاعِ ما فيه لامُ الابتداء؛ فكما لا تَصح الإضافةُ إلى ما فيه اللام ولا إلى الاستفهام؛ كذلك لا يَجوز إلى [مَنْ][3] الجزاء.

فإن قلتَ: إذا جازت إضافةُ (الغلام) ونحوه إلى الجزاء؛ نحو: (غلامَ مَن تَضربْ أضربْ)[4]، فهلاّ جازت إضافةُ (إذ) إليه و(حين) ونحو ذلك؟

فالقول: إنَّ إضافة ما كان خارجاً من حَيِّز الفعل - الذي هو /٢٠٢أ الشرطُ - إليه لا تَصِح كما صَحَّت إضافةُ (الغلام) ونحوه إليه، وإنما جازت إضافةُ (الغلام) ونحوه إليه كما جاز أن يَتعلق به حرفُ الجر في نحو (بِمَن تَمررْ أمررْ)[5]، وجاز دخولُ حرف الجر عليه لأنه لم يَكن يخلو مِن أحد ثلاثة أشياء:

---

(١) من الطويل، وهو للمتنبي في: ديوانه (٤ / ١٠٧) وشرحه في: الفسر (٣ / ٤٠٦): الغماغم جمع غَمغمة وهي الصوت المختلط، وطيار إليها برجله يعني فرساً سابقاً يجري في سرعة الطائر.

(٢) رمز (س) ليس لسيبويه؛ لأنه لا يصح أن يحكي عن أبي عثمان، وتَقدم في (١٤أ، ٤٣-ب، ١٨٠أ) أن المراد به المبرد. وانظر بيان أقوالهم في: الكتاب (٣ / ٧٥، ٧٦، ٨٣) والانتصار ١٧٧، والخصائص (١ / ٣٥٣) وشرح عيون الكتاب ١٨٧، والرضي (٤ / ١٠١) والارتشاف (٢ / ٥٥٨) والهمع (٢ / ٦٢) ولم أره في الأصول ولا الموجز ولم أجد المبرد رواه في كتبه عن أبي عثمان، وتعليق أبي علي الآتي جاء بعبارة مختلفة مفصلاً في: المنثورة ١٦٤، وبعضه في: التعليقة (٢ / ١٩٢) وكتابنا (٣٨-أ)

(٣) الأصل: إن، وهو سهو.

(٤) انظر تخريجه المذكور في (٣٨-أ)

(٥) من أمثلة سيبويه وتقدَّم في (٦٥-ب، ١٠٤-ب)

إمَّا أن يُذكَر الحرفُ بعد الشرط مُعلَّقاً، أو يُقَدَّم قَبْل الشرط، أو يُوقَع الحرفُ في هذا الموضع الذي أُوقِع؛ فلم يَجُز تعليقُ الحرف لأنه لم يُعلَّق في موضع، ولم يَجُز تقديمُ الشرط لأنَّ المجزوم لا يَتقدَّم على الجازم، وما بعْد حرفِ الشرط لا يَتقدم على الشرط؛ كما أنَّ ما بعْد حرفِ الاستفهام كذلك وما بعد لامِ الابتداء كذلك، فلم يَبق إلاّ وقوعُه قبل الاسم.

وجاز ذلك فيه لأنه معه في موضعِ نَصْب، ولأنه بمنزلةِ جُزء منه؛ ألا تراك تَعطف عليه بالنصب في قولك: (مررتُ بزيدٍ وعَمراً)(١). فلمّا كانا في موضعِ نَصْب وكان الشرط يَعمل فيما تقدَّمه؛ نحو: (أيَّهُم تَضربْ أضربْ)(٢) كذلك تعلَّقَ به حرفُ الجرِّ.

فإذا كان كذلك لم يَجُز إضافةُ (حين) و(إذ) ونحوهما إليه مِن حيث لم يكن مِن جُملته، ولا مما يَنتصب بما بَعْدَ الشرط؛ كما لم يَجُز أن يُضاف إلى الاستفهام ما ليس مِن حيِّز الاستفهام، ولو جاز /٢٠٢ب أن يُضيف (إذ) ونحوه في (أتذكُرُ إذ مَن تأتِنا نأتِه) مِن حيث أُضيف إليه؛ نحو: (غلامَ مَن تَضربْ أضربْ)، لجازت إضافةُ هذا الضرب المنقطعِ عن الاستفهام إلى الاستفهام مِن حيث أُضيفَ إليه ما يَتعلق بما بعده؛ نحو: (غلامَ مَن تَضربُ؟) و(دابَّةَ مَن تَركَبُ؟) فلمّا لم تَجُز إضافةُ الضَّرْب الذي ذَكَرْنا إلى الاستفهام مع جوازِ إضافةِ ماكان متعلِّقاً بما بَعْد الاستفهام إليه، كذلك لا يَجوز إضافةُ نحو: (أتذكُرُ إذ مَن تأتِنا نأتِه)، وإن كان يَجوز إضافةُ ما بعْدَه إليه.

فإنْ قلتَ: إنَّ الشرط والجزاء ضَربٌ مِن الخبر، وليس الاستفهامُ كذلك؛ ألا تَراه يُوصَف به ويُوصَل؛ فكما يَجوز الوصفُ به والوصلُ كذلك تَجوزُ الإضافةُ إليه.

قيل: كونُه خبراً لا يُجَوِّز الإضافةَ إليه لِما ذَكَرنا مِن انقطاعِ الجزاءِ مما قبْله؛ كما لا يَجوز الإضافة إلى ما فيه اللامُ، وإن كان خبراً لانقطاعه؛ على أنَّ الجزاء إنما يكون خبراً بالجملة التي هي الجزاءُ، والإضافةُ لم تَقع إلى تلك، إنما وَقَعَت إلى الجملة التي هي الشرط، وهذه ليست بِخَبَر إنما هي بمنزلةِ الاستفهام، والإضافةُ في اللفظ إنما هي إليها، فلا يَجوز كما [لا](٣) يَجوزُ في الاستفهام.

(١) الكتاب (١/ ٩٢) والمقتضب (٤/ ١٥٤) والاصول (٢/ ٦٥) وسر الصناعة ١٣٠، والخصائص (١/ ١٠٧، ٣٤٥).

(٢) الكتاب (٣/ ١٧٥) والاصول (٢/ ٢١٣) والخصائص (١/ ٣٤٨، ٢/ ٣٠٨) وشرح الرضي (١/ ٤١).

(٢) يقتضيها السياق.

٢٠٣/أ بخطٌ أبي بكر: أبياتٌ في معنى قُرْبِ الشيءِ مِنَ الشيء: أنشَدَنا أبو العباس(١):

ولكنْ دونَ ذاكَ الحَزْمِ فَهْمٌ إذا ما قالَ أمْرَضَ أو أصَابَا(٢)

آخر:

قَدْ بَرَّحَتْ بِي مَعَ الهَوَى كَبِدٌ إلاّ تَصَدَّعْ لِبَيْنِهِمْ تَجِفِ(٣)

آخر:

إلاّ يَكونُوا القاتلينَ فَهُمْ غَرُّوكَ أو دَلَّوْكَ لِلقَتلِ

آخر:

وإلاّ تَكُنْ أنتَ المُرِيبُ بِعَينِهِ فإنَّكَ نَدْمَانُ المُرِيبِ وصاحبُهْ

مسألة

قال أبوعُمر في قوله:

على حِينَ مَنْ تَلْبَثْ عليه ذَنُوبُهُ يَرِثْ(٤)

---

(١) أنشده في: الفاضل٧٦ منسوباً لكثيِّر.

(٢) من الوافر، وهو لكثيِّر في: ديوانه٣١، والبيان والتبيين (٤/٦٧) والحيوان (٣/٦٠) والسمط٧٢٩، ونُسب للأقيشر الأسدي في: التاج (مرض) وبلا نسبة في: القالي (٢٠/٩٤) والعين (٧/٤٠) والصحاح (مرض) والتهذيب (١٢/٣٥) والرواية فيها كلها:

ولكنْ تحت ذاك الشيبِ حزمٌ إذا ما ظنَّ أمرض أو أصابا

أمرض: قارب الصواب، وفي السمط أنه يُروى به.

(٣) لم أجد شيئاً فيه ولا في تاليبه، والأول منسرح والثاني من الكامل والثالث من الطويل. تجف: تضطرب، دلَّوك مِن دلوتُ الدَّلو إذا أرسلتها في البئر.

(٤) من الطويل، وعجزه تاماً:

يَرِثْ شربُه إذ في المقامِ تَداثُرُ

وهو للبيد في: شرح ديوانه٢١٧، والكتاب (٣/٧٥) وإصلاح المنطق٣٦١، وشرح أبياته٥٦٣، وسر الصناعة٥٠٧، والخزانة (٩/٦٤) وبلا نسبة في: الإنصاف٢٩١، ويُروى تَدابرُ= تداثُر. ولبيد يفخر في البيت السابق للشاهد بنصرته قومه وذود القبائل عنهم بحضرة الملك، والشاهد على طريق المثل بمعنى أنه نصرهم في وقت إن تبطئ فيه الحجة عن المحتج يهلك، الذنوب: الدلو فيها ماء قريب من المِلء، يرث: يُبطئ، التداثُر: التزاحُم. والشاهد متصل عند سيبويه بالمسألة السالفة فأجاز سيبويه إضافة الظرف إلى الشرط في الضرورة.

فيه ضميرٌ(١)؛ يَعني أنَّ هناك مبتدأ محذوفاً، فإذا كان كذلك تَخرَّجَ على مذهبِ سيبويه أنه لا يُضاف الظرفُ إلى الشرط.

مسألة

قال(٢) سيبويه(٣) في قوله:

ولكنْ متى يَسْتَرفِدِ القومُ أَرْفِدِ(٤)

تقديره: ولكنْ أنا.

إن قيل: هلاّ لَم يَحتجْ إلى هذا الضمير؛ لأنَّ (لكنْ) إنما /٢٠٣ب تُشْبه الفعلَ إذا كانت ثقيلةً، فإذا خَفَّت زال عنها شَبَهُ الفعل؛ كما زال عن (إنْ) لخفَّتها. وإذا كان كذلك صلَحت للجملتين، وإذا صلحت لهما لم تَحْتج إلى ضمير كما لا تحتاج (إنْ) إليه؟

قيل: (لكنْ) لِما فيها مِن معنى الاستدراك، لم يَزُل عنها معنى الفعل كما زال عن (إنْ) فاحتيج إلى الضمير فيها. وهذا عندي إنما يجب إذا دَخَل حرفُ العطف عليه؛ نحو: (ولكن) التي في البيت؛ لأنَّ حرف العطف إذا دَخَل عليها خلَصتْ لمعناها وخَرَجَت من العطف، وإذا لم يَدخل عليها حرف العطف كانت للعطف فلم تَحْتج في وقوع الجزاء بعدها إلى إضمار؛ كما لا تَحتاج في حروف العطف إلى ذلك.

ويؤكِّدُ الفصل بين (إنْ) و(لكنْ) بأنَّ يونس(٥) لم يُجز فيما حكاه عنه أبوعُمر أن

---

(١) أي بتقدير: على حين هو مَن تلبث، وأجاز سيبويه مثله فيكون الضمير مبتدأ والشرط خبره، وانظر: السيرافي (١٠/٩٢)

(٢) النص من هنا إلى قوله: (إلى ذلك) نقله البغدادي في: الخزانة (٩/٧٠) وشرح أبيات المغني (٧/٢٧١) عن التذكرة القصرية.

(٣) الكتاب (٣/٧٨).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ولست بحلاّلِ التِّلاعِ مخافةً

وهو لطرفة بن العبد في: ديوانه٢٨، وتخريجه٢٠٩، وأنشده أبوعلي في: المنثورة١٥٤ وقال فيه مقالته هنا؛ فيبقى ما حكاه عنه ابن هشام في: المغني (٦/٣٢٨) مجهول المصدر كما تساءل البغدادي.

(٥) حكاه عنه في: المنثورة والشعر٧٣، وانظر شرح الرضي (٤/٤٢٠) والتذييل (٥/١٤٦)

تكون عاطفةً في الموضع الذي يَراها غيرُه فيه عاطفة؛ لأنها تَقتضي الاسم، فإذا لم يَجُز ذلك هناك [فأنْ لا][١] تكونَ بمنزلة العطف في الموضع الذي لا تكون فيه عاطفةً بل تكون بمنزلة (حين) و(إذ) أجدرُ.

مسألة

مَن ذَهَبَ إلى زيادة همزةِ (غَوْغَاء)[٢] لم يَجُز أن تكون عنده مُلحَقةً /٢٠٤أ بـ[قَضْقَاض][٣]؛ لأنَّ هذا بناءٌ اختُصَّ بالمضاعف؛ يَدل على ذلك أنه لا يكون نحوُ (فَعْلاء) ملحقاً؛ كما أُلحِق نحو (فِعْلاء) و(فُعْلاء)[٤]، فَجَرَى ذلك في اختصاصه بالمضاعَف مَجرَى (فُعَلَة) في التكسير في اختصاصه بـ(فاعِل) المعتلّ باللام[٥].

مسألة

مِثْلُ قوله:

باللهِ ربِّكَ إنْ دَخَلْتَ فقُلْ لَهُ[٦]

في الاحتجاج عليه بِقُوّة الله[٧] قولُك للرجُل القادر: (هل تَستطيعُ أن تُعِينَني في

---

(١) رسمها في الأصل: فالا، وهذا بخلاف عادة الناسخ فيها.

(٢) غوغاء منهم من يصرفها فهي مذكر فاؤها وعينها مكررة ومنهم من يمنعها لأنها فعلاء، وانظر التعليق السالف في (٥٦-أ)

(٣) الأصل: فضفاض وهو تصحيف، والقَضقاض من معانيه الأسد، وقال أبوعلي في: التعليقة (٣/٤٤): فَعلال كثيرة في المضاعف كقضقاض، وانظر المواضع السالفة.

(٤) انظر في: التعليقة (٣/٣٨) شرحه لامتناع القول بالإلحاق في الأولى ومجيئه في الأخيرتين ومثّل لها بحَمراء وعِلباء وقُوباء.

(٥) كرُماة من الرامي، وانظر التكملة١٨٤

(٦) في الهامش بخط الناسخ: "تمام البيت هذا ابن هرمة واق" والباقي ذهب به القطع، وما في المتن صدر من الكامل، وعجزه:

هذا ابنُ هرْمةَ واقفاً بالبابِ

وهو لابن هرمة في: شعره ص٧٠، والصناعتين٦٨، وشرح المفصل (٩/١٠١) وبلا نسبة في: الرصف١٤٦، والخزانة عرضاً (١٠/٥٣، ٦٠) وأنشده أبوعلي في: الشيرازيات٨٣ فأجاز فيه الوجهين المذكورين هنا.

(٧) عبارته أوضح في الشيرازيات: "أراد بقوله بالله: بقوة الله، ويكون المعنى: افعل ما أسألك لأنك قادر عليه، فكأنه ذكَر القوة حجة عليه، أي ليس يمنعك منه شيء".

حاجتي؟) أي: افعلْ فإنك مُستطيع.

ويَجوز أن يكون معناه: (بقُربةِ الله وثوابِه)؛ أي: أنت ممن يَبتغي الثوابَ فافعلْ هذا فإنه مما يُثاب عليه، فتكون الباء بمعنى اللام؛ كقوله:

بِما لَم تُخالِسْها الغُزاةُ وتَرْكَبِ[1]

أي: فُعِلَ بها هذا لِتَركِهم الغزوَ عليها.

[ع[2]: لا يَكون هذا كقوله:

تَقولُ بما قد أراهُ بَصيرًا[3]

ولا كقولهم: «بما لا أُخَشَّى بالذئبِ»[4]؛ لأنَّ قوله: (بما لم يخالسها) يَجري مجرى

(١) عجز بيت من الطويل، وروايته تامًّا:

نَزائعَ مقذوفاً على سرواتها بما لم تُخالسها الغزاةُ وتُسهَبِ

وهو لطُفَيل الغنوي في: ديوانه٢٣، وخيل أبي عبيدة٢٩٥، وإبل الأصمعي بالكنز٩٦، والمعاني٩٩، والتهذيب (٦/١٣٧) وتكملة الصغاني واللسان والتاج (سهب) وأنشده أبوعلي في: الحجة (١/٣٠٢، ٣/٥٩) بما يُفهم منه حمْلُه على معنى اللام. والبيت في وصف الخيل، ولم يَذكر روايتنا (يركب) إلا القتبي وشرحها بأنه يقال مقذوفاً على سرواتها الشحم بما لم تخالسها الغزاة أي حين تُرك ركوبها والمخالسة لها سَمِنت ولو كان يُفعَل بها ذلك لضمرت. نزائع: غرائب، سراة كل شيء أعلاه، والمخالسة: سلبها أو مخالطتها.

(٢) كأنّ ابن جني يرد على أبي علي الذي جعل بيت الطفيل في الحجة كبيت الأعشى والمثل التاليين، ولا أدري هل كان كذلك أيضاً في أصل التذكرة.

(٣) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

على أنها إذ رأتني أُقادُ

وهو للأعشى في: ديوانه١٨٦، وجمهرة الأمثال (١/٢٣٧) ودلائل السرقسطي (١/١٩٦) والخصائص (٢/١٧٥) والنهاية (٣/٣٠٣) والمحكم (١/٣٢) واللسان (٥/٣٧٥) وبلا نسبة في: الصاحبي١٣٥، وأنشده أبوعلي في: الحجة (٣/٥٩) وصاحبه ابن جني على معنى البدل المفهوم من كلامهما ولم يصرحا به ولكنه مذكور في: بعض ما تقدَّم، ورواه السرقسطي عن ابن السكيت.

(٤) من أمثال العرب ويأتي بألفاظ قريبة، وقائله قباث بن أشيم الكناني الذي كَبِر فكان قومه يخوفونه بالذئب ففعلوا ذلك مرة وعقله حاضر فقال ذلك على معنى البدل يريد أنه بَدَّل قوته وشجاعته في شبابه صار يُخوَّف بالذئب، انظر: أمثال الأصمعي٢٢٥، وأبي عبيد٩٦، ١١٨، وجمهرة العسكري (١/٢٣٧) والخصائص (٢/١٧٦) والدلائل للسرقسطي (١/١٩٦) ودلائل الإعجاز ٢٠٧، والمستقصى (٢/١٩٢) ومجمع الأمثال (٣/٩٢).

العلة؛ أي: كان هذا لِهذا ومِن أجْلِه، وليس كذلك:

تَقولُ بما قد أراهُ بَصيرَا

لأنَّ ضَرَره وعَشَاه لم يَكن سَبَبَه كونُه قَبْلُ بصيراً؛ ألا تَرى أنَّ كُلَّ مَن كان في شبيبته بصيراً لم يَلزم أن يَضعف بَصرُه ويعشَى حتى يُقاد؛ ألا تراه يقول:

/ ٢٠٤ب علَى أنَّها إذْ رأتْني أُقادُ تَقولُ بما قد أراهُ بَصيرَا

معناه إذن: هذه الزَّمَانةُ بتلك الصِّحة.

فأمّا قولُ النبيِّ ﷺ: «كَفَى بالسَّلامةِ داءً»(١)، وقولُ حُمَيد:

وحَسْبُكَ داءً أنْ تَصِحَّ وتَسْلَمَا(٢)

فليس على الحقيقة جارياً مَجرى العلَّة؛ لأنه لو كان علةً صريحةً لَمَا أخطَأه صحيحٌ، وقد نَجدُ كثيراً من الأصحاء وذوي السلامة يُعْتَبطُون ويُختضَرون(٣)، وإنما العِلَّة في ذلك اختلافُ الليل والنهار].

ويَجوزُ أن تكون الباءُ(٤) على حَدِّ قولِك: (الثَّوبُ بالدراهم)؛ أي: افعَلْ بثوابِ الله؛ أي: لِيَكُنْ فعلُك بثوابِ الله.

وليس بقَسَمٍ لأنه لا جوابَ له، ولكنْ لَمّا كان فيه معنى الاحتجاجِ والتأكُّدِ فيه ظنٌّ به أنه قَسَمٌ.

---

(١) الحديث جاء مسنداً في: مسند الشهاب (٢/٣٠٢) وبلا إسناد في: المجازات النبوية ٢٨٠، والفردوس بمأثور الخطاب (٣/٢٩٠) وفيض القدير (٢/٤٢، ٤/٧٢٠)، وعدّه في: الكشاف (٤/٤٩) مَثلاً وتابعه السمعاني في: تفسيره (٢/٣٦١) والنسفي في: تفسيره (٤/٣٤) والبيضاوي (٧/٢٧٦) والبحر (٧/٣٥١) ووجَّه الشهاب في: حاشيته (٧/٢٧٦) عبارتهم بأنه من الأمثال النبوية، وتكثر روايته حديثاً في: كتب الأدب انظر الكامل ٢٨٤ وهامشه.

(٢) من الطويل، وصدره:

أرى بصري قد رابني بعدَ صحةٍ

وهو بيت مشهور لِحُميد بن ثور الهلالي في: ديوانه ٢١٨ وخرّجه محققه في ص ٣٤٢ بما لا مزيد عليه.

(٣) اعتُبِط: مات بلا علةٍ، واختُضر: مات شاباً.

(٤) في بيت ابن هرمة. وهذا من كلام أبي علي بعد تعليق ابن جني غير أنه لم يُفصل برمز يدل على الرجْع إلى كلام أبي علي، ويقوّي أنه لأبي علي اتصاله بما قبل تعليق ابن جني وموافق لكلامه في: الشيرازيات ٨٣

وينبغي أن يكون متعلّقاً بمحذوف يَدلُّ عليه:

إنْ دخلتَ فقُلْ لَهُ(١)

وكذلك قولُ الآخَر:

باللهِ خَبِّرْ كيفَ أنتَ بعدِيْ(٢)

مسألة

(بَيِّنٌ): (فَيْعِل)(٣) من (بانَ يَبِين)، ولم أسمَع فيه التخفيفَ، ويَنبغي أن يكون الحذفُ مما عينُه واوٌ أشدَّ استمراراً؛ لأنها كما أُعِلَّت بالقَلْب كذلك أُعِلَّت بالحذف(٤).

قال(٥): زعم أبو الخطّاب أنَّ ناساً يقولون: (أُدْعِهْ) / ٢٠٥أ من (دعوتُ)، فيَكسرون العين كأنها لمّا كانت في موضعِ الجزم تَوهَّموا أنها ساكنة، إذ كانت آخرَ شيءٍ في الكلمة في موضعِ جزم.

(١) لأنّ الشرط لا يعمل فيما قبله.

(٢) كتب الناسخ في الهامش: "هذا لبشار بن برد: ...في ذات الصمدِ ...ـر كيف انت بعدي" وقد ذهب القطع ببعضه، وهو من الرجز، وروايته وسابقه في المصادر:

يا طَلَلَ الحيِّ بذاتِ الصَّمْدِ
بالله خَبِّرْ كيفَ كنتَ بعدي

وفي بعضها: (حدِّث) مكان (خبر)، وهو لبشار بن برد في: ديوانه (٢/١٥٦) والبيان والتبيين (١/٤٩) والأغاني (٣/١٧٥) وطبقات ابن المعتز٢٥، ومذاكرة الأربلي١٢٠، والعمدة٣٧١

(٣) مِثْلُ بَيِّن يَزنه البصريون بفَيْعِل ورووا في بعض امثلته التخفيف كلَيْن ومَيْت، ولم يشترط ابوعلي في: التكملة٢٦٠ في التخفيف شيئاً غير أنّ المحكي عنه في: الممتع٣٢١ يوافق مقالته هنا باطراد تخفيف الواوي وليس اليائي كبيِّن.

انظر خلاف المصريين في زنة (سيِّد) وإعلالها في: الكتاب (٤/٣٦٥-٣٦٦) والمقتضب (١/١٢٤، ٢/٢٦٣) وتصحيح الفصيح٥٤٠، ومجالس العلماء٦٨، ودقائق التصريف٢٦٦، والخصائص (٢/٢٩١) والمنصف (٢/١٥) والإنصاف٧٩٥

(٤) في الممتع خُتم التعليل المحكي عنه بقوله: لأن التغيير يأنس بالتغيير، وانظر في كتابنا (١١٩-أ) ما نقلته من حكاية الشاطبي عن أبي علي في الفرق بين الواوي واليائي في هذا.

(٥) سيبويه في: الكتاب (٤/١٦٠).

[ع(١): هذا نحوٌ مِن قولهم: (هذا بَكُرْ) و(مررتُ بِبَكِرْ)(٢)؛ ألا ترى أنه أُجري ما قبل [الطَّرَف](٣) مجرى [الطَّرَف]، فجَرَت عليه حركتا الإعراب الذي يجب أن يكون جرَيَانُه على الآخِر، فكذلك هذا أسكَنَ العينَ إذ جاورَت اللامَ كما تُسكَّن اللام].

فا(٤): هذا يجيء على قياسِ قولهم: (لم يَكُ) و(لم أُبَلْ)(٥) في أنه كأنه قد جُزِم دَفعتَين؛ كأنه لمّا سكَنَت العينُ والدالُ قبلها ساكنةٌ حرَّك العينَ بالكسر لالتقاء الساكنَين.

ويَجوز أن تُقدَّر الحركةُ مِن أجْلِ الساكن الثالث وهو الهاء؛ كما حَرَّك اللامَ من (لم أُبَلِهْ)(٦)، فكما أنَّ هذه الكسرةَ في اللام لا تكون إلا لِسكونها وسكونِ الهاء بعدها، فكذلك يَجوز أن تكون في (أُدْعِهْ) للساكن الثالث الذي هو الهاءُ التي هي للوقف.

مسألة

سأل سائلٌ: لِمَ لَمْ يُبيِّن(٧) بالألف كثيراً كما يُبيِّن بالهاء إلاّ في (أنَا) و(حَيَّهَلا)(٨)؟

والقولُ: إنَّ الألف تُشْبِهُ الياءَ، وقد بيَّنْتَ الياءَ في /٢٠٥ب (غلامِيَهْ) و﴿مَا هِيَهْ﴾(٩)، فلمّا كانت كذلك كُرِهَ أن يُبيِّن بما قد لَزِمَ مِثلَه البيانُ، وأيضاً فإنَّ الألف

(١) هذا أحد وجهين وجَّه بهما (ادعه) في: الخصائص (٣/٢٠٤) وهما في: شرح السيرافي (العلمية٥/٣١)

(٢) أي على نقل حركة الإعراب إلى حشو الكلمة عند الوقف، وهما في: الكتاب (٤/١٧٣) والتعليقة (٤/٢١٦) وأكثر ابن جني ذكرهما ومنه السر١٥٩، والخصائص (١/٢٨٢، ٢/١٧٧، ٣٣٣، ٣/٢٢٣)

(٣) الأصل: الظَّرْف، وهو تصحيف.

(٤) في: الحجة (١/٦٥) حكى الوجه الثاني وهو كسر العين لسكون هاء الوقف عن أبي الحسن.

(٥) فرغت من التعليق عليهما فيما سلف من كلامه عليهما في (١١٢-أ).

(٦) انظر تخريجها والتعليق عليها في (١١٢-أ)، وابوعلي ينص في غير موضع على كسر الهاء فلعل قوله هنا بسكون الهاء على الأصل في هاء السكت ثم حُرِّكت.

(٧) كذا بالكسر في الموضعين والكسرة تحت الياء.

(٨) هذا سؤال على قول سيبويه في: الكتاب (٤/٢٣٨) إنّ تبيين الحركة بالألف قليل وإنما جاء في: انا وحيَّهلا. وبعض كلام أبي علي جاء في بعض كتبه. وحيَّهل: اسم فعل بمعنى قَرِّبه وبادر بذكره، والأصل بتسكين الياء وصوابه تشديدها. وانظر: الكتاب (٤/١٦٣) والمقتضب (١/٦٠، ٣/٢٠٥) والتعليقة (١/٣٥٨) والبغداديات١٥٢، والمنثورة١٣٤، والحجة (٢/٣٦٠، ٥/١٤٦) والخزانة (٦/٢٤٣)

(٩) سورة القارعة: (١٠)

نفسَها قد بُيِّنَتْ[1] بالهاء؛ نحو: (وازيداه) و(واغُلامَاه) فكُرِهَ ذلك لذلك، وإنما جاز البيانُ بها لمضارعتِها الهاءَ كما بُيِّن بالهاء.

القولُ الثاني هو القويُّ، وقد كنتُ أنا منذ زمان رأيتُه بعدما سألتُ نفسي عن هذه المسألة.

وأمَّا الهاءُ في (غلامِيَهْ) و﴿مَا هِيَهْ﴾ ونحو ذلك فينبغي أن يكون لبيانِ فتحةِ الياء؛ ألا تراها في (كيفَهْ؟) و(لِمَهْ؟) و(اغْزُهْ) و(ارْمِهْ) إنما هي لبيانِ الحركة لا الحرف. على أنَّ قولَ بعضِهم في الوقف: (هذه أفْعَيْ) و(مررتُ بِحُبْلَيْ)[2]، وقَلْبَهم الألفَ في الوقف ياءً لأنَّ الياء أبْيَنُ من الألف، يؤنسُ بالوقف على الياء وتَرْكِ احتشامِ ذلك، ويؤْذِنُ بِضَعفِ الاحتجاج[3] لِتَرْكِ الوقفَين بالألف مِن حيث كانت شبيهةً بالياء الخفيَّة المحتاجة إلى البيان.

مسألة

(هذا خالدْ[4]) ونحوُه الزائدةُ منهما هي الأولى الساكنة؛ لأنه زَعَمَ[5] أنَّ هذا التضعيف إنما لحَقَ ليُعْلَم أنَّ الحرف لا يكون إلا متحرِّكاً في الدَّرْج، وهذا إنما يَتَّجه إذا [بيّض أسطراً].

[ع: الذي أعتقدُه أنَا في هذا /٢٠٦أ ونحوِه أنَّ الزائدَ مِن الحرفَين الثاني دون الأول مِن أوجُه: أحدها أنَّ هذه الزيادة مِن عوارض الوقف، وهي ضَرْبٌ مِن التغيير، والتغييرُ آخِرُ الاسم أولى به مِن حَشْوِه.

---

(١) اعلاها بخط الناسخ: كـ صح، اي كذا في: الأصل وهو صحيح.

(٢) حكى سيبويه قلب الألف ياءً في: الوقف عن قوم في ما كان آخره الفاً وأنها لغة لفزارة وناس من قيس، وفسَّرها أبوعلي بخفاء الألف. انظر الكتاب (٣/٤١٤، ٤/١٢٧، ١٨١، ٢٣٨) والتعليقة (٣/٢٥٦، ٤/١٧٩) والشيرازيات ٤٢٢، ٥٧٩

(٣) يُفهم هذا الاحتجاج من كلام سيبويه.

(٤) الأصل بضم الدال بلا تشديد وهو تصحيف لمثال عند سيبويه وذكره أبوعلي. انظر الكتاب (٤/١٦٩) والأصول (٢/٣٧٢) محرفاً، والعسكرية ٢٢٣، وسر الصناعة ١٥٩، ٤١٦، ٧٨٠، والخصائص (٣/٢١٣).

(٥) سيبويه (٤/١٦٨) بلفظ آخر، ويريد بالدرْج الوصل.

وأيضاً فإنَّ لَوَاحق الوقف إنما تَقع آخراً وطَرَفاً لا حَشْواً ووسَطاً(١)؛ ألا تراهم قالوا: (ارمِهْ) و(هذا وجْهُكَهْ) و(عَلَيْكَهْ)(٢)، وكذلك قالُوا في الاستثبات عن النكرة: (مَنانِ؟) و(مَنُونَ؟) و(مَنَهْ؟) و(مَنَاتْ؟)(٣) فكانت الزيادةُ مِن آخِره.

ومنها ما حَكَاه صاحبُ الكتاب(٤): (أعطِني أبْيَضَّهْ) يريد: (أبْيَضَ) فثَقَّل في الوقف، فلا تخلو الضادُ المَزِيدةُ مِن أن تكون الأولى أو الثانية، فيَفسُد أن تكون الأولى؛ لأنه لو كانت إياها لكانت الثانيةُ هي لام الفعل الأصلية التي هي حرفُ الإعراب، ولو كانت حرفَ إعرابٍ لم تَدخلها الهاءُ؛ لأنَّ تلك الهاءَ اللاحقةَ في الوقف إنما تَختصُّ بما ليس حَرْفَ إعراب؛ نحو: (هُنَّهْ)(٥) و(كيفَهْ؟) و(وجهُكَهْ).

فإذا لم يَجُز أن تكون حرفَ الإعراب والأُولى هي الزائدة ثبَتَ ضدُّ ذلك فلم يكن منه بُدٌّ؛ وهو أن تكون الأُولى هي حرف الإعراب والثانيةُ هي الزائدة؛ حتى يَجوز لذلك [أن(٦) تَلحقها الهاءُ المختصة بما ليس حرفَ] إعراب.

فإن قلت: فإذا لم /٢٠٦ب تكن الثانيةُ حرفَ إعراب فكيف جَرَى الإعرابُ وهو الفتحةُ عليها؟ وهل رأيتَ إعراباً جَرَى على غيرِ حرفِ إعراب؟ نعم، وكيف جاز أيضاً أن تَلحق هاءُ بيانِ الحركةِ حركةَ الإعراب؛ وإنما بابُها أن تَلحَق حركاتِ البناء على ما تَقَدَّم؟

قيل: أمّا لَحاقُها فتحةَ (أبْيَضَّهْ) وهي حركةُ إعراب فمِن قِبَلِ أنَّ هذه الضاد الثانيةَ لَمّا لم تكن هي حرفَ الإعراب في الأصل، وإنما حَرْفُ الإعراب في الحقيقة هو الضادُ الأُولى ضارت الحركةُ في الضاد الثانيةِ، وإنْ كانت إعراباً كأنها غيرُ إعراب لوجودِنا(٧) إيّاها في

(١) في: الخصائص (٣/٢١٣-٢١٤) أثبت الزيادة حشواً في غير لواحق الوقف.

(٢) رواه سيبويه على أنّ الهاء ضمير لا للوقف، وعليك اسم فعل. انظر الكتاب (٢/٣٦٠) والأصول (٢/١٢٠) والمنثورة١٠٩

(٣) سبق التعليق على الاستفهام بمَن على الحكاية في (١٧٥-ب)

(٤) الكتاب (٤/١٧٢) والأصول (٢/٣٧٣) والحجة (٥/١٤٧) وذكره ابن جني في: الخصائص (٣/١٧١) لزيادة الهاء بعد التثقيل.

(٥) الأصل: هَنَه، والتصويب من الكتاب (٤/١٧٢) وسر الصناعة ٤٩٢، ٥١٥، ٥٦٣.

(٦) من هنا إلى (حرف) طمسٌ ذهب بأكثر الكلمات وما أثبته هو ما احتملته من آثارها.

(٧) وجود مصدرٌ لوَجَدَ.

غيرِ حرفِ الإعراب، فَجَرَى لِجَرَيانِها على غيرِ حرفِ الإعراب مَجرَى غيرِ الإعراب، فجاز أن تَلحقها الهاءُ كما تَلحق الحركاتِ غيرِ الإعراب إذ حَلَّت محلَّها ووَقَعَت موقعَها، وذلك مِن كلام العرب وجاري عادتِها.

ألا تَراهم قالوا: (قِسِيّ) فقَلَبُوا العَينَ لمّا أُخِّرت إلى موضع اللام فوقَعَتْ لذلك مَوقِعَ ما مِن عادته الإعلالُ؛ نحو: (عِصِيّ) و(دِلِيّ) و(قِنِيّ). ولو كانت العينُ ثابتةً في موضعها الذي هو أَولى بها لَوَجَبَ تَصحيحُها وألاّ تُقْلَبَ ...ذا ...[1] (أُوْج) و(هُوْل)... [أَوْج] و(هَوْل) فكذلك[2]].

* * *



(١) السطر الأخير انطمس بعض كلماته وأثبت ما استطعت قراءته منها.

(٢) آخر الأصل، وهنا خرمٌ لا أعرف مقداره.



الفهارس

١- فهرس الآيات[١]

رقم الآية	موضعها
١- سورة الفاتحة	
٢	١٩٣ب
٢- سورة البقرة	
٦	١٨٧ب
٩	١٦ب
١٣	٣٤أ، ٣٥أ
١٧	٢٦أ
٢٣	٢٠ب
٢٦	١٧٨أ
٥٦	١١١ب
٦٥	١٩٣ب
٦٨	١٢٤أ
٩١	١٥٨أ، ١٨٢أ
١٤٥	١٨٠ب
١٦٨	١٤١أ
١٧١	٤ب
١٧٧	٩٥ب
١٨٣	١٠٧ب
١٨٤	٧٠أ*، ١٢٩أ
١٨٥	١٢٩أ
١٩٦	١٢٩أ، ١٤٨ب
١٩٧	١٥٠ب
٢١٢	٩١ب
٢٢٩	٢٨أ
٢٣٣	٦٩أ*
٢٤٣	١٢٢أ
٢٤٦	١٢٢أ، ١٤٨ب
٢٥٧	١٥٧ب
٢٥٩	١١١ب*، ١٢٦أ*
٢٦٤	١٠٩ب
٣- سورة آل عمران	
١٤	٩١ب
٥٥	١١٦ب
٥٩	١١٧أ
٧٣	١٢٨أ
٧٩	١٩٣ب
٨١	٤٠ب، ١٤١أ
١٥٨	٨٩أ
١٥٩	١٢٩ب
١٨٦	٥٥ب
٤- سورة النساء	
١	١٠ب، ٨٤ب*، ٨٥أ
١١	١٢٧ب
٦٩	١٩١أ

(١) موضع القراءة مميز بعلامة *.

رقم الآية	موضعها
٩٠	١٠٩أ
١٠٥	٧٣ب
١١٧	٢٠ب، ١٠٨أ
١٣٥	٢٤أ
١٥٥	١١٦أ
١٥٧	١١٦أ، ١١٧أ
١٥٨	١١٦ب
١٥٩	٦٧ب، ١١٦ب
١٦٠	١١٦أ
١٦٣	١١٧أ
١٦٦	١١٧ب
١٧١	١١٧أ
١٧٦	٥٦أ

٥- سورة المائدة

رقم الآية	موضعها
٣	١١٨أ
٩	١٢٧ب
١٣	١١٦أ
٧٣	٩٤ب
٨٩	١٢٩أ
٩٥	١٢٩أ
١١٥	٤٣ب
١١٧	١٤٨ب
١١٩	١٥٢أ

٦- سورة الأنعام

رقم الآية	موضعها
٥	٧٤أ، ب
٣٨	٢٠١أ
٥٤	٦٩أ
١٠٨	١٨ب
١٠٩	١٨٢ب، ١٨٣أ*
١١٧	١٣٠أ
١٣٧	١٨ب
١٤٥	١١٨أ

٧- سورة الأعراف

رقم الآية	موضعها
١٨	٤١أ
٤٣	٨٢ب
٥٧	١١١ب*
٧٢	١٠١ب
١٠٠	١٣١ب
١٠٤	١٩٢أ
١٦٠	١٤٨ب
١٩٨	١٢٦ب

٨- سورة الأنفال

رقم الآية	موضعها
١٦	٩٦أ
٤٣	٨٥ب
٤٧	١٠٩ب، ١١٢ب
٦٢	٤٧أ
٦٣	٤٧أ

٩- سورة التوبة

رقم الآية	موضعها
٣	٩٦أ*
٣٤	٦٨ب
٤٠	٨أ
٥٨	١٩٠ب
١٠٣	١٣١أ

رقم الآية	موضعها
١٠– سورة يونس	
٥	١٠٩ب*، ١١٢ب*
٢٧	١٢٧أ،١٢٨ب
٣٨	٢٠ب
١١– سورة هود	
١٣	٢٠ب
١٥	٦٤أ
٧٢	١٥٣ب*
١٠٧	١٠٥ب
١٠٨	١٠٥ب
١٢– سورة يوسف	
١٠	١٣٦ب*
٣٠	١٠٢أ
٣٥	٣٩ب
١٤– سورة إبراهيم	
٢٢	٨٤ب*
٢٤	٩٦أ*
٢٨	١٢٢أ
٣١	٤٧أ،٦٩ب،١٩١ب
١٦– سورة النحل	
٣٨	١١١ب
٤٨	١٢٢أ*
٧٣	٢٧ب
١٠٣	٨٩أ
١٢٤	٨٨ب
١٢٥	١٣٠أ

رقم الآية	موضعها
١٧– سورة الإسراء	
٥٣	٤٧أ
١٨– سورة الكهف	
٢٢	٨أ
١٩– سورة مريم	
٩	١٣٨أ
٧١	١٠٨ب
٢٠– سورة طه	
٤٤	١٨٣أ
٦٤	١٨٦ب*
١٠٢	٥٤ب
٢١– سورة الأنبياء	
٣٧	١١٧ب
٤٢	١٩٨ب
٤٥	٩١أ
٢٢– سورة الحج	
٧٢	٥٠أ
٢٣– سورة المؤمنون	
١٤	١٣٠أ
٤٤	٤أ
٦٤	١٩٠ب
٦٧	١٠١ب
٧٧	١٩٠ب
٩٩	٧٨أ
٢٤– سورة النور	
٤	١٣١أ

رقم الآية	موضعها
١٤٥	٦٦ب
١٥٣	١٣٥ب
١٥٨	١٣٥ب
	٣٨- سورة ص
٣	١٧٩ب
٧	١١١أ،١٣٧(هامش)
٣٠	١٠٨ب
٢٤	٢٧ب،١٢٨ب
٤١	١٨١ب
٤٢	١٨١ب
٤٤	١٠٨ب
	٣٩- سورة الزمر
٣٣	٢٦أ
٣٦	٣١أ،٩٤ب
٦٠	٥٤ب
٧٣	٤٧ب*
	٤٠- سورة غافر
١٠	٢٨ب
٣٥	١٣١ب،١٧٧ب
٦٠	١٠٨ب
	٤١- سورة فصلت
٢٨	١٩ب
٢٩	٢٦أ
٤٤	٨٦أ،١١٧أ
٤٩	٢٧ب،١٠٧ب،١٢٨ب
٤٣	٤٦أ*

رقم الآية	موضعها
	٤٣- سورة الزخرف
١٧	١٣٥ب
١٩	١٣٥ب*
٣٥	٩١أ*،٩١ب
٥١	٢٩ب
٥٢	٢٩ب
٥٤	٢٩ب
٦٠	١٩٨ب
٨٤	٩٣ب
	٤٤- سورة الدخان
٤	١٩١ب
٥	١٩١ب
	٤٥- سورة الجاثية
٥	١٠ب
٢٥	١١٠ب
٣٢	١٣٣أ
	٤٦- سورة الأحقاف
١٢	١٩١ب
١٧	٢٦أ*
	٤٩- سورة الحجرات
١٢	١٣٠ب
	٥٠- سورة ق
١٧	١٩١أ
١٨	٩١ب
٤٢	١٧٩ب



٢- فهرس الحديث والآثار

سمعت رسول الله ﷺ يقول: رحم الله رجلا أصلح من لسانه ١٨٧أ–ب

– من باع عبداً فمالُه للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع، ومن باع نخلاً بعد تأبيره فثمرتها للذي باعها إلا أن يشترط المبتاع. ١٩ب–٢٠أ

– الناس أصناف: صنف شعراء، وصنف خطباء، وصنف علماء، وصنف تُجار، ورجرجة بين ذلك تُكدر الماء وتُغلي السعر. ١٤٦أ

– يا أهل العلم والقرآن لا تأخذوا للعلم والقرآن ثمناً فيسبقكم الدناة إلى الجنة ٦٦ب

– يا بني سُليم قد جاورناكم فأحمدناكم، وقاتلناكم فما أجبنّاكم، وسألناكم فما أبخلناكم. ١٨٤أ

– يَحرُم من الرضاع ما يَحرم من الولادة. ٨٧ب

– يُدعَى بالرجل فيخفق قلبه فتعرفه الملائكة بذلك. ١٨٧أ



٣- فهرس الأمثال

٤- فهرس أقوال العرب والأمثلة والأساليب النحوية

[1] وانظر: سير عليه الليل والدهر والأبد.

٥- فهرس القوافي

القافية	البحر	القائـل	الصفحة
(ءَ)			
وراءَها	الطويل	قيس بن الخطيم	١٩٠أ
(ءُ)			
جزاءُ	الطويل	الفرزدق	٩٦أ
سواءُ	الوافر	حسان بن ثابت	١٥٤أ
البلاءُ	الخفيف	الحارث بن حلزة	١٣٠أ
كِفاءُ	الخفيف	انظر البلاءُ	
(ءِ)			
برشائِها	الطويل	الفرزدق	١٩٢ب
الرُّقباءِ	الكامل	ابن دريد	١٤٤ب
واللِّهاءِ	الرجز	أبوالمقدام	١٨٨أ
حِداءِ	الرجز	أبوالمقدام	١٨٨أ
أظمائِه	الرجز	رؤبة	١٩١ب
السَّوآءِ	الخفيف	أبوزبيد	١٩١ب
(بْ)			
الرَّقَبْ	الرجز	–	١٩٥ب
الغَضبْ	الرجز	–	٩٨أ
وخَرَبْ	الرجز	–	٩٨أ
(بَ)			
نُجُبا	الطويل	ابن أبي عُيينة	١١٣ب
رَبّا	الطويل	ابن أبي عيينة	١١٣ب
عَذْبا	الطويل	ابن أبي عيينة	١١٣ب
نَهْبا	الطويل	ابن أبي عيينة	١١٣ب

القافية	البحر	القائـل	الصفحة
الحُبّا	الطويل	ابن أبي عيينة	١١٣ب
أزيَبا	الطويل	الأعشى	١١٩ب
أقربا	الطويل	عبد الله بن الزَّبير	١٤٦أ
فاعْتَتَبا	البسيط	الحطيئة	١١٥أ
أو أصابا	الوافر	كُثير	٢٠٣أ
ربّا	الرجز	–	٨٥ب
ركْبا	الرجز	–	٨٥ب
قَابا	الرجز	–	٨٥ب
سَبْسَبّا	الرجز	رؤبة أو ربيعة بن صُبيح	١١٠أ،١٨٦ب
مُعَقْرَبا	الرجز	انظر الحشوره في الرجز	
ذيبا	الرجز	أبوعون الحرمازي	٤٢ب
يُصيبا	الرجز	أبوعون الحرمازي	٤٢ب
عجيبا	الرجز	أبوعون الحرمازي	٤٢ب
(بُ)			
وتَحسبُ	الطويل	الكميت	١٢٦ب
ويَكسبُ	الطويل	الكميت	٥٢ب
مَشْرَبُ	الطويل	الكميت	١٦١أ
وأغضبُ	الطويل	الكميت	١٩٢أ
راكبُ	الطويل	نُصيب	١٠١أ
صاحبُه	الطويل	أبو الطمحان أو لقيط	١٩٧ب
واهبُه	الطويل	الفرزدق	٩٦ب
يُقاربُه	الطويل	الفرزدق	١٣ب
وصاحبُه	الطويل	—	٢٠٣أ
إهابُها	الطويل	سويد بن الطويلة	٤٩أ

القافية	البحر	القائـل	الصفحة
رُكُوبُ	الطويل	حُميد بن ثور	١١٥ب
لَغَرِيبُ	الطويل	ضابئ البرجمي	٩٦أ
العَرَبُ	البسيط	جرير	٢٥أ
ذيبُ	البسيط	–	٧٣أ
كَعَابُ	الوافر	ابن أحمر	١٨٣ب
رَكْبُه	الرجز	–	١٨٦أ
نَرَبَبُه	الرجز	دكين بن رجاء	٧٠ب
صاحبُه	الرجز	القنانيّ	٩٤أ
جانبُه	الرجز	القنانيّ	٩٤أ
ترابُ	الرجز	أبو الدُّقَيش	١٩٣أ
تَوْرابُ	الرجز	أبو الدقيش	١٩٣أ
مُطَّلَبُ	المنسرح	عبيد الله بن قيس الرقيات	٧٤ب، ١٢٥أ
الموكِبُ	المتقارب	محمد بن حازم	٤ب
تستصحبُ	المتقارب	محمد بن حازم	٤ب
(ب)			
الكَرْبِ	الطويل	مالك بن أبي الأنصاري أو المرادي	١٩٨أ
المُتَنَسَّبِ	الطويل	طفيل الغنوي	٢٢ب
المتأوِّبِ	الطويل	طفيل الغنوي	١٨٦ب
وتَرْكَبِ	الطويل	طفيل الغنوي	٢٠٤أ
وتُسْهَبِ	الطويل	انظر: وتركب	
الحواجِبِ	الطويل	النابغة	٢٠١أ
المواكِبِ	الطويل	الحارث بن خالد أو غيره	٤ب
والعصائبِ	الطويل	صخي الغي أو أبوذؤيب	٢أ
السحائبِ	الطويل	ذو الرمة	١٣٩ب

القافية	البحر	القائـل	الصفحة
العواقبِ	الطويل	أم فروة الغطفانية	١٣٢ب
الأرانبِ	الطويل	–	١٩٣أ
رابي	البسيط	الفرزدق	١٩٩ب
مكذوبِ	البسيط	النابغة	١١٧أ
الإيابِ	الوافر	منذر بن حسان أو عُميرة بن طرام	١٧٨ب
الإهاب	الوافر	منذر بن حسان أو عميرة بن طرام	١٧٨ب
مَثَابِ	الوافر	–	٢٠ب
القطوبِ	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	١٧٠أ
ربيبِ	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	١٧٠أ
القلوبِ	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	١٧٠أ
ذيبِ	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	١٧٠أ
جديبِ	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	١٧٠أ
رحيبِ	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	١٧٠أ
الأديبِ	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	١٧٠أ
كثيبِ	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	١٧٠أ
الرقيبِ	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	١٧٠أ
الأريبِ	الوافر	أبو عبد الرحمن العطوي	١٧٠أ
بالبابِ	الكامل	ابن هرمة	٢٠٤أ
(تِ)			
جَلَّتِ	الطويل	مختلف فيه	١٠٤ب
زلَّتِ	الطويل	مختلف فيه	١٠٤ب
تَجَلَّتِ	الطويل	مختلف فيه	١٠٤ب
وغارتِ	الطويل	زهير بن مسعوْد	١٨٧أ
وآرَتِ	الطويل	زهير بن مسعود	١٨٧أ

القافية	البحر	القائـل	الصفحة
مَشَارَتِ	الطويل	زهير بن مسعود	١٨٧أ
شُئِيتُ	الوافر	قصي بن كلاب	١٥٦أ
شملَّة	الرجز	–	٢٠١أ
مُقْمَراتِ	الرمل	–	٩٦أ
بِمنجاةِ	السريع	كعب بن مطرود	١٧أ
وأمواتِ	السريع	كعب بن مطرود	١٧أ
(جَ)			
أهْوَجا	الرجز	العجّاج	٢٠١أ
الخُروجا	الرجز	العجّاج	١٧٩ب
رَجُوجا	الرجز	العجّاج	١٧٩ب
(جِ)			
الدراريجِ	السريع	ابن أبي الشيص	١٠٩ب
الصهاريجِ	السريع	ابن أبي الشيص	١٠٩ب
ودماليجِ	السريع	ابن أبي الشيص	١٠٩ب
(حَ)			
فأستريحا	الوافر	المغيرة بن حبناء	١٦٥ب
ورُمحا	الكامل	عبد الله بن الزبعرى	١٠ب،١٧٧ب
فَسِيحا	الرجز	أبو النجم	١٦٦أ
فنستريحا	الرجز	أبو النجم	١٦٦أ
(حُ)			
كابحُ	الطويل	أوس بن حجر	٨٢أ
رامحُ	الطويل	ابن مقبل	٧أ
المسارحُ	الطويل	ابن مقبل	١٨أ
الطوائحُ	الطويل	نهشل بن حري أو غيره	١٣ب

القافية	البحر	القائـل	الصفحة
قَدي	الرجز	حُميد الأرقط	١٢٣أ
أنضادها	المتقارب	الأعشى	١٢٢أ
(رْ)			
البقرْ	الطويل	الأفوه الأودي	١٠٢أ
الأخايرْ	الكامل	الكميت	١٣٩أ،١٤٦ب، ١٧٠ب
البَشَرْ	الرجز	—	١٢١ب،١٥٤أ
السَّحَرْ	الرجز	أبومحمد الفقعسي	٧٨ب
الغَبَرْ	الرجز	العجّاج	٩٦ب
وتَدُرْ	الرمل	امرؤ القيس	١٦أ
وَضُرْ	الرمل	طرفة	٧٨ب
النَّمرْ	المتقارب	امرؤ القيس أو ربيعة النمري	١٢١ب
النُّصُرْ	المتقارب	أوس بن حجر	٦٨ب
لم يَطِرْ	المتقارب	أُبيّ بن سُلْميّ	١٨٢ب
(رَ)			
قَفْرا	الطويل	ذو الرمة	٤٦ب
صَبرا	الطويل	ابن ميادة	٤ب
جَرجَرا	الطويل	امرؤ القيس	٥٤أ،١٩٦أ
المُوَتَّرا	الطويل	الشّماخ	٦٨أ،٧٣ب
أتَعَذّرا	الطويل	ابن مقبل	١٧٨أ
تُعَقَّرا	الطويل	النابغة الجعدي	١٧ب،١٣٦ب
أظهرا	الطويل	النابغة الجعدي	٤ب
ومئزرا	الطويل	حذيفة الهذلي	٣٠ب
شاكرا	الطويل	—	١٩٥ب

القافية	البحر	القائـل	الصفحة
ائتمرا	البسيط	الفرزدق	٥٠ب
شَبَرا	البسيط	الفرزدق	٥٠ب
والحَجَرا	البسيط	الفرزدق	٥٠ب
عُمَارا	الوافر	عنترة	٧٢أ
افتقارا	الوافر	الفرزدق	٦٨ب
الجزارَه	الكامل	الأعشى	١٤٩أ
تَمْرا	الرجز	صفية بنت عبد المطلب	٦١ب
صَقْرا	الرجز	صفية بنت عبد المطلب	٦١ب
حُرّا	الرجز	أبو النجم العجلي	١٣٠أ
شرّا	الرجز	أبو النجم العجلي	١٣٠أ
التُّمَّرَه	الرجز	–	١٠٠أ،١٣٨أ
حَبَرَه	الرجز	–	١٣٨أ
الحَشْوَرَه	الرجز	العجاج	٩٦ب
أحجارا	الرجز	العجّاج	١٠٨أ
شَطيرا	الرجز	–	٢٠١أ
أو أطيرا	الرجز	–	٢٠١أ
شنطيرا	الرجز	انظر شطيرا	
نارا	المتقارب	أبو دؤاد	١٣١ب،١٧٧ب
عُقَارا	المتقارب	المسيب بن علس	٦٧أ،٧١أ
وصارا	المتقارب	الأعشى	١٩٣أ
بصيرا	المتقارب	الأعشى	٢٠٤أ
اغترارا	المتقارب	الأعشى	١٣٣أ
(رُ)			
عمرُو	الطويل	المجنون أو أبو صخر الهذلي	١٢٩أ

القافية	البحر	القائـل	الصفحة
القَطْرُ	الطويل	ذو الرمة	٤٩ب
مُتَيَسِّرُ	الطويل	الفرزدق	١٤٩ب
جعفرُ	الطويل	لبيد	٩٨ب
أصْوَرُ	الطويل	ذو الرمة	١٢٦ب
عامرُ	الطويل	ورقاء بن زهير أو قيس بن زهير	٤٦أ
تَداثُرُ	الطويل	لبيد	٢٠٣أ
تَدابرُ	الطويل	انظر تَداثُرُ	
ناظرُ	الطويل	ذو الرمة	١٢٦ب
طائرُ	الطويل	—	١٨٢ب
تُصاهرُه	الطويل	الفرزدق	١٤٩ب
واقترارُها	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	١٥١أ
سارُها	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٩٦ب
قِصارُها	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	١٠٠أ
نِجارُها	الطويل	انظر صميمُها	
أطيرُ	الطويل	الأحيمر السعدي	٢٠١ب
أزورُها	الطويل	الفرزدق	٩٣أ
ضَريرُها	الطويل	توبة أو رجل من الضباب	٤أ
بَشَرُ	البسيط	الفرزدق	١٣٠ب
ثُؤَرُ	البسيط	الأخطل	١٤٨أ
الزُّفَرُ	البسيط	الأعشى الباهلي	١٠١أ١
السَّفَرُ	البسيط	قتادة اليشكري	٥٠ب
الشَّجَرُ	البسيط	قتادة اليشكري	٥٠ب
تَنستَرُ	البسيط	ابن المعتز	١٨٢أ
وإدبارُ	البسيط	الخنساء	١٥٧أ

القافية	البحر	القائـل	الصفحة
تنكيرُ	البسيط	أوس بن حجر	٦٩أ
الخُورُ	البسيط	أوس بن حجر	٦٩ب
دهاريرُ	البسيط	حريث بن جبلة أو جبلة بن الحوي	١٣٤ب
حمارُ	الوافر	خداش بن زهير أو غيره	١٢٧ب
والمستشك	الكامل	–	١٢٣أ
(رِ)			
للخَمْرِ	الطويل	القلمّس	١٢٢ب
الدهرِ	الطويل	القلمّس	١٢٢ب
ضَمْرِ	الطويل	نُصَيب	١٩٦أ
بتَبُشّرِ	الطويل	–	١٩٣أ
المسافرِ	الطويل	–	١٩٧أ
الدّكَرِ	البسيط	ابن مقبل	١٦أ
الأُخَرِ	البسيط	الراعي أو القتّال	٨٢ب، ٩٢أ
قِصَرِ	البسيط	انظر عِظَمِ	
عارِ	البسيط	سالم بن دارة	١٥٨أ
إتآري	البسيط	الكميت	٣ب
الحمارِ	الوافر	انظر في الطويل: فضلا	
يَفْري	الكامل	زهير بن أبي سلمى	١٣٧أ
الأعفَرِ	الكامل	أبو كبير الهذلي	١٧٧أ
الأوبرِ	الكامل	–	١٥٣ب
يُثأرِ	الكامل	عامر بن الطفيل	٤٠أ
الدابِرِ	الكامل	عمران بن حطان	١٧١أ
الدابِرِ	الكامل	رجل من بني مرة	١٧١أ
غَشّارِ	الكامل	الفرزدق	٨٠أ

القافية	البحر	القائـل	الصفحة
عِشَاري	الكامل	انظر عشّارِ	
تُكدَّرِ	الرجز	ابن المعتز	١٨٢أ
الحافِرِ	الرجز	–	٢١ب، ٢٢
بالظهائرِ	الرجز	–	١٩٣ب
الحناجرِ	الرجز	–	١٩٣ب
والتُّؤرورِ	الرجز	الدهناء بنت مسحل	٣ب
أسيرِها	الرجز	أبو النجم	١٥١ب
الفخرِ	السريع	الأعشى	٥٥ب، ١٥٣ب
ذِكْرِه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
قبرِه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
عُمرِه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
أمْرِه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
عُسْرِه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
شَرِّه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
دَهْرِه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
سِتْرِه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
نَصْرِه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
حَفْرِه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
حَشْرِه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
طَمْرِه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
ثَغْرِه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
نُطْرِه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب
إِثْرِه	المتقارب	أبو العتاهية	٨٦ب

القافية	البحر	القائـل	الصفحة
والحِلسِ	الكامل	خُزَز بن لوذان أو خالد بن المهاج	١٧٧ب
الفَرَسِ	المنسرح	طرفة أو مصنوع	١٥٥أ
(شْ)			
جَحْمَرِشْ	الرجز	رِزام بن عقال	٥٥أ
(صَ)			
الوقائصا	الطويل	الأعشى	٥٥أ
الأحاوص	الطويل	الأعشى	١٨٨أ، ١٢٣أ
خائصا	الطويل	الأعشى	٥٥أ
رَقَصا	الرجز	أعرابي	٦٣ب
تَوَقُّصا	الرجز	أعرابي	٦٣ب
(صِ)			
الحاصِي	الكامل	أمية بن أبي عائذ	١٢٤ب
ولا تَعْصَه	المتقارب	مختلف فيه	١٨٦أ
(ضُ)			
قابضُ	الطويل	قيس بن جروة الطائي	١٠٤ب
لَنابِضُ	الطويل	قيس بن جروة	١٣٣أ
المضائضُ	الطويل	قيس بن جروة	١٣٣ب
الأرضُ	الطويل	أبو خِراش الهذلي	١٢٣أ
(ضِ)			
المُعْتاضِ	الكامل	أبو الشيص	١٩٨أ
نقْضي	الرجز	الأغلب العجلي	١٩أ
(طْ)			
واختَبطْ	الرجز	العجّاج	٩٣أ
يَختلطْ	الرجز	العجّاج	٩٣أ

القافية	البحر	القائـل	الصفحة
أصنعُ	الطويل	العُجير السلولي	١٩٧ب
يُمْنَعُ	الطويل	انظر يُخَلَّدُ	
أكتَعُ	الطويل	–	٨٣أ، ١٤٠
تَلَمَّعُ	الطويل	أوس بن حجر	٦٩ب
يُوَسَّعُ	الطويل	أبو الحسحاس	٥١أ، ١٦٣
يُمَتَّعُ	الطويل	انظر يُخلَّدُ	
راكعُ	الطويل	النابغة	٧٢أ
تُراجعُ	الطويل	النابغة	٩٦أ
وازعُ	الطويل	النابغة	١١٩ب
واسعُ	الطويل	النابغة	١١٠أ
الأصابعُ	الطويل	الفرزدق	١٩٥ب
ومائعُ	الطويل	ذو الرمة	١٠٠أ
وواسعُ	الطويل	ذو الرمة	١٠٠أ
المتتايِعُ	الطويل	حُميد بن ثور	١٩٩ب
أكارعُه	الطويل	حسّان	١٤٠أ
(عِ)			
السمادعِ	الطويل	ذو الرمة	٢٠١أ
أصنعِ	الرجز	أبو النجم	٤٣أ
(فُ)			
يَتَحنَّفُ	الطويل	كبشة بنت معديكرب	١٧ب
نُقذفُ	الطويل	الفرزدق	٤٦ب
عارفُ	الطويل	مزاحم العُقيلي	٤٣أ، ٩٦ب
عاطفُ	الطويل	انظر الموتَّرا	
اللُّجفُ	البسيط	أوس بن حجر	١٠١ب

القافية	البحر	القائـل	الصفحة
الرَّصَفُ	البسيط	جرير	١٩٧أ
مختلفُ	المنسرح	عمرو بن امرئ القيس	١٩٦أ،١٧٦
(فِ)			
شافي	الوافر	بشر بن أبي خازم	١٥٨أ
الشفوفِ	الوافر	ميسون بنت بحدل	٤٦أ
أعرافِ	الرجز	العجّاج	١٢٤أ
تَجفِ	المنسرح	—	٢٠٣أ
(قَ)			
دقيقا	الرجز	العذافري أو سُكين بن نضرة	١١٠أ
خَنْفَقيقا	المتقارب	شَيْم بن خويلد	١٤٠ب
(قُ)			
وتَخْنُقُ	الطويل	ذو الرمة	٧٠ب
الطوارقُ	الطويل	عُبيْس بن شيحان	١٢١أ
صديقُ	الطويل	الإمام علي بن أبي طالب	٨٥أ
طريقُ	الطويل	الأخطل	٥١ب
صديقُ	الطويل	—	٨٦أ
عروقُها	الطويل	أبو محجن	١٩٧ب
(قِ)			
عُنُقي	البسيط	إبراهيم بن الأغلب أو محمد الزيات	١٢٦ب
واقي	الوافر	المرّار	٩٨أ
كالخِناقِ	الوافر	المرّار	٩٨أ
لِراقي	الوافر	المرّار	٩٨أ
الرِّفاقِ	الوافر	المرّار	٩٨أ
المِرْفَقِ	الرجز	—	١٧٨ب

القافية	البحر	القائـل	الصفحة
طارق	الرجز	عمارة بن طارق	١٠١ب
والأصادق	الرجز	عمارة بن طارق	١٠١ب
صديقها	الرجز	رؤبة	١٩١أ
الطُّرْقِ	السريع	محمد بن حازم أو جعيفران الموسو	١٤٦أ
الخَلْقِ	السريع	محمد بن حازم أو جعيفران الموسو	١٤٦أ
(كَ)			
هنالكا	الطويل	أبو الأسود	١٨٧أ
إياكا	الرجز	حُميد الأرقط	١٨٩ب
قَفَيْكا	السريع	رجل من حمير	١٨٦ب
(لْ)			
الأَبِلْ	الطويل	الكميت	١٦ب
يَعْتَمِلْ	الرجز	بعض الأعراب	٣٩أ
يتكلْ	الرجز	بعض الأعراب	٣٩أ
وبَلْ	الرجز	جهم بن سبل	١٦أ
واعتدلْ	الرمل	لبيد	١٧ب
وقَبَلْ	الرمل	ابن الزبعرى	١٢٤أ
(لَ)			
فَضلا	الطويل	ابن أحمر وقيل غيره	١٥٦أ
تَسربلا	الطويل	أوس	٦٩أ
يَتفلفلا	الطويل	ابن مقبل	١ب
سألا	البسيط	عدي بن زيد	١٧٩أ
حَملا	البسيط	الأخطل	٧٦أ
بلالا	الوافر	ذو الرمة	٩٣أ
قالا	الوافر	ذو الرمة	٦٩ب

القافية	البحر	القائـل	الصفحة
صَواهلُه	الطويل	ابن مقبل	١٧٩أ
الرجُلُ	البسيط	الأعشى	١٦ب، ٢٦ب
الفُضُلُ	البسيط	المتنخل الهذلي	٧٥أ، ب
سُهَيلُ	الوافر	انظر سُهيلِ	
طَلَلُ	الوافر	—	١٨٣ب
أنالُها	الوافر	انظر أزورُها	
فُضولُ	الوافر	المخبّل	١٩٨ب
ألْيَلُ	الكامل	الفرزدق	١٧٣ب
لأميَلُ	الكامل	الأحوص	١٠٢أ
وتَهيلُ	الكامل	جرير	٢٦أ
قَتيلُ	الكامل	جرير	١٢١ب
جلاجلُ	الرجز	غطفان بن أُنيف	٤٦أ
آجلُ	الرجز	غطفان بن أُنيف	٤٦أ
أهوالُها	الرجز	—	١١٠أ
هلالُها	الرجز	—	١١٠أ
المُنْقَلُ	المتقارب	الكميت	١٣٥ب
الأكحَلُ	المتقارب	انظر الأكحلِ	
المُنْصُلُ	المتقارب	انظر المنصلِ	
(لِ)			
مِثْلي	الطويل	الفرزدق	٨٨ب
العُصْلِ	الطويل	حاتم أو غيره	١٥٤أ
ذَبْلِ	الطويل	جرير	١٠٨ب
فَحَوملِ	الطويل	امرؤ القيس	٧٧ب
بأمثَلِ	الطويل	امرؤ القيس	٧٨أ

القافية	البحر	القائل	الصفحة
تَنْسُلي	الطويل	امرؤ القيس	٧٨ب
بمُنْسلي	الطويل	امرؤ القيس	٧٨أ
وتَجَمَّلِ	الطويل	امرؤ القيس	٧٧ب
جُلْجُلِ	الطويل	امرؤ القيس	٧٧ب
مُعَجَّلِ	الطويل	امرؤ القيس	١٧٧ب
تَفَضُّلِ	الطويل	امرؤ القيس	١٨ب
بيَذْبلِ	الطويل	امرؤ القيس	١٠١أ
بالأجادلِ	الطويل	أبو ذؤيب	١٣٣أ
الغوافلِ	الطويل	حسان بن ثابت	١٣٠ب
اللياثلِ	الطويل	الكميت	١٧٣ب
هواملِ	الطويل	–	١٩أ
بقؤولِ	الطويل	كعب بن سعد	٤٦أ
طملالِ	البسيط	أوس	٦٩أ
بلَيْلِ	الوافر	زُفر بن الحارث أو جرير	١٥٤ب
سُهَيلِ	الوافر	زُفر أو جرير	١٥٤ب
إلالِ	الوافر	النابغة	٧٢أ
العوالي	الوافر	الحارث بن زهير	١٩٢ب
بلالِ	الوافر	الحارث بن زهير	١٩٢ب
الخلالِ	الوافر	الحارث بن زهير	١٩٢ب
للقتلِ	الكامل	–	٢٠٣أ
الباطلِ	الكامل	جرير	١٢٩أ
طُحْلِ	الهزج	الفند الزّمّاني	١٢٠ب
عَيهَلْ	الرجز	منظور بن مرثد	١٨٦ب
المُوَلِّي	الرجز	منظور بن مرثد	١٠١ب

القافية	البحر	القائـل	الصفحة
الكلكلٌ	الرجز	منظور بن مرثد	٧٨ب، ١١٠أ
المُرْمَلِ	الرجز	العجّاج	١٧٧ب
مُصلصله	الرجز	–	١٩٨أ
المعلُولِ	الرجز	دُكين بن رجاء أو غيره	٧٠ب، ٧١
واغلِ	السريع	امرؤ القيس	٢٥أ
الأهوالِ	الخفيف	الأعشى	١٨ب
الأكحلِ	المتقارب	حسّان	٦٦ب
المنصُلِ	المتقارب	حسّان	٦٦ب
يَعجَلِ	المتقارب	أوفى المازني	٧٠أ
السعالي	المتقارب	أمية بن أبي عائذ الهذلي	٨٢أ
(مْ)			
مُتِمْ	الرجز	–	٨٠أ
عُصُمْ	المتقارب	الأعشى	١٣٢ب، ١٧٨ب، ١٨٥ب، ١٨٦أ، ب
(مَ)			
عندِما	الطويل	عمرو بن عبد الجن	١٥٣ب، ١٥٥أ
مَريَما	الطويل	عمرو بن عبد الجن	١٥٥أ
صمَّمَا	الطويل	عمرو بن عبد الجن	١٥٥أ
مُصْرِما	الطويل	حسّان بن ثابت	٩٤أ
وأينما	الطويل	حُميد بن ثور	١٥٦ب
وتَسلَما	الطويل	حُميد بن ثور	٢٠٤ب
مُعْظَما	الطويل	–	١٨٩أ
ومُعْدِما	الطويل	انظر مُصْرِما	
كلتاهما	الرجز	–	١٩٩ب

القافية	البحر	القائل	الصفحة
لونْاهما	الرجز	–	١٩٩ب
كالمؤتَمَه	الرجز	أبو الرعّاس أو غيره	١١١ب
القَدَما	الرجز	مختلف فيه	١٢١ب
لامَها	السريع	عمرو بن قميئة	١٤٩أ،ب
الأعصَما	المتقارب	النمر بن تولب	١١١ب
(مُ)			
أصلَمُ	الطويل	أبو خراش الهذلي	١٢٥أ
أشأمُ	الطويل	–	٢٦ب
وأظلمُ	الطويل	–	٢٦ب
مُقَدَّمُ	الطويل	–	٢٦ب
مُظْلِمُ	الطويل	–	١٤٨ب
يتكلمُ	الطويل	–	١٤٨ب
مَطعَمُ	الطويل	–	١٤٨ب
مُسْلِمُ	الطويل	–	١٤٨ب
حالمُ	الطويل	سويد بن كراع أو دجاجة بن عب	١٩١أ
الكرائمُ	الطويل	المرار	٩٧ب
القوائمُ	الطويل	الفرزدق	١١١أ
الغَماغمُ	الطويل	المتنبي	٢٠١ب
نظامُها	الطويل	زياد الأعجم	٨٣أ
عامُها	الطويل	زياد الأعجم	٨٣أ
حمامُها	الطويل	زياد الأعجم	٨٣أ
نجومُ	الطويل	المرار	٩٧أ
وتقيمُ	الطويل	المرار	٩٧ب
وخيمُ	الطويل	المرار	٩٧أ

القافية	البحر	القائـل	الصفحة
نسيمُها	الطويل	المرار	٩٧ب، ١١١ب
حميمُها	الطويل	المرار	٩٧ب
نُجومُها	الطويل	المرار	١٩٨أ
صميمُها	الطويل	كُثير	١١١أ
تُلمُّ	الوافر	أبو الأسود	١٦٧أ
مُلمُّ	الوافر	انظر تُلمُّ	
امْسلامُ	الوافر	عمرو بن معديكرب	١٩٣أ
السلامُ	الوافر	الأحوص	١٠ب
الخصيمُ	الوافر	قيس ين زهير	١٩٢ب
مُليمُ	الوافر	أمية بن أبي الصلت	١٧٥ب
مُقيمُ	الوافر	انظر مُليمُ	
اللئيمُ	الوافر	انظر اللئيم	
مستديمُ	الوافر	كُثير	٨أ
رَقَمُ	الكامل	المرار	١٩٧أ
ونِدَامُ	الكامل	لبيد	١٥٧ب
المظلومُ	الكامل	لبيد	١١٨أ، ١٨٦ب
لِيامُها	الكامل	لبيد	١٧أ
والأتَمُ	المنسرح	الجُميح	١٤٦ب، ١٧٠ب
(مِ)			
مُسَهَّمِ	الطويل	أوس	١٣٠أ، ١٣١أ
المُهَينِمِ	الطويل	أوس	١٦٩أ، ١٧٥أ
المُقَوَّمِ	الطويل	المخبّل	١٩٧ب
المتظلِّمِ	الطويل	المخبّل	١٩٧ب
والفمِ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٧٢ب

القافية	البحر	القائـل	الصفحة
(نْ)			
مَحَنْ	الرجز	العجّاج	٩٥ب
يؤثفَينْ	الرجز	خطام الريح	٢٥ب
الكراوينْ	السريع	أبو زغيب دليم	١٥٥ب
أُزَنْ	المتقارب	الأعشى	٧٣ب
كاللبنْ	المتقارب	الأعشى	٧٣ب
(نَ)			
بأُولانا	البسيط	أمية بن أبي الصلت	٨٢ب
عفّانا	البسيط	كُثير بن عبد الله	١٢أ
جَرَيْنا	الوافر	عمرو بن كلثوم	١٨٤ب
الأندرينا	الوافر	عمرو بن كلثوم	١٨٤ب
مَقْتَوينا	الوافر	عمرو بن كلثوم	١٤١أ
مِيْنا	الوافر	حسّان	٧٤أ،٧٥أ،ب،٢٥أ
الذوينا	الوافر	الكميت	٧٥ب
مُبينا	الوافر	المجنون أو خارجة بن فُليح	١٠٠ب
يستوينا	الوافر	المجنون أو خارجة بن فُليح	١٠٠ب،١٠١ب
الثُّدينا	الوافر	—	١٩٣ب
وَهَنَّهْ	الرجز	—	٩٧أ
عصَينا	الرجز	أم جميل	٨٤ب
أبَينا	الرجز	أم جميل	٨٤ب
الضغينا	الرجز	—	٥١أ
تَجينا	الرجز	—	٥١أ
جنونا	الخفيف	حسّان	٦٨ب

القافية	البحر	القائـل	الصفحة
(نُ)			
غُرّانُ	الطويل	امرؤ القيس	٥٢أ
المساكينُ	البسيط	حُميد الأرقط	٥٤أ
مَيْنُ	الوافر	انظر مينا	
أمانُ	الوافر	سعيد بن حُميد	١٤٦ب
امتحانُ	الوافر	سعيد بن حُميد	١٤٦ب
الزمانُ	الوافر	سعيد بن حُميد	١٤٦ب
يلينُ	الكامل	محمد بن كناسة	١١١ب
يكونُ	الكامل	محمد بن كناسة	١١١ب
هيِّنُ	الرجز	—	٧٦ب
ليِّنُ	الرجز	—	٧٦ب
(نِ)			
المباينِ	الطويل	بشر بن أبي خازم	٢٠٠أ
الكنائنِ	الطويل	الطرماح	١٤٩أ
رَماني	الطويل	ابن أحمر أو الأزرق الفرّاصي	٩٦أ
إِبلان	الطويل	مساور بن هند	١٨١ب
الكتفان	الطويل	ابنة مالك بن بدر	١٩٣أ
طَهَيان	الطويل	يعلى الأحول	١٩٨ب
خَلقان	الطويل	خيرة البلوية أو غيرها	١٢٧أ
عَطِران	الطويل	انظر خلقان	
يـمان	الطويل	طائيّ	١٥٢أ
جِمالَين	البسيط	عمرو بن عروة بن العدّاء	٢٦أ
حين	البسيط	جرير	٩٥ب
عساني	الوافر	عمران بن حطان	١٦ب

القافية	البحر	القائـل	الصفحة
الشّئانِ	الوافر	المرار	٩٨ب
الزعفرانِ	الوافر	المرار	٧٠أ،٩٨ب
الشؤونِ	الوافر	انظرالشئانِ	
الظُّنونِ	الوافر	الشماخ	٧٢أ
تُخوفيني	الوافر	أبو حية	١٧٧أ
يبتني	الكامل	الجمّاز	٥٥ب
يجتني	الكامل	الجمّاز	٥٥ب
واطمئنانه	الرجز	–	١٩٦ب
(هـَ)			
عَلاها	الرجز	رؤبة أو أبو النجم	٢٠١أ
(يَ)			
يمانيا	الطويل	سُحيم	٧٣أ
غيابيا	الطويل	ابن أحمر	٧٤أ
نواجيا	الطويل	ابن أحمر	٥٢أ
المناديا	الطويل	الفرزدق	١٦٢ب
بلقائيا	الطويل	–	٨٤أ
والطَّريّا	الرجز	عذافر الفقيمي	١١٣ب
بظهريَهْ	الرجز	–	٦٤أ
الأرْشيَهْ	الرجز	–	٦٤أ
صِيَايَهْ	الرجز	–	٩٦ب
(يُ)			
البَكِيُّ	السريع	العجّاج	١٠٥أ
قِنَّسريُّ	السريع	العجّاج	٣١أ
نسيُّ	المتقارب	أبو ذؤيب	٤٥ب

القافية	البحر	القائـل	الصفحة
(يِ)			
الرَّويٌّ	الرجز	أبو الجودي	١٧١ب
البَرنيٌّ	الرجز	أبو الجودي	١٧١ب
الألف اللينة			
الصَّبا	الطويل	الأعشى	١٥٥أ
رأى	الكامل	الأسعر الجعفي	١٨٥ب
وأى	الكامل	الأسعر الجعفي	١٨٥ب
كالنوَى	الكامل	الرُّخَيْم العبدي	١٩١ب
زَوَزَّى	الرجز	منظور الدبيري	٥٦أ
زَوَنْزَى	الرجز	انظر زوزَّى	
المسَا	الرجز	–	١٨٥ب
وفَا	الرجز	العجّاج	١٣٢ب، ١٧٨ب، ١٨٥ب

٦- فهرس أجزاء الأبيات(١)



(١) اقتصرت على هذين الموضعين لصعوبة الوصول إلى الأول ولعدم معرفتي لتتمة الثاني.

٧- فهرس اللغة والأمثلة الصرفية

(ك)

(ل)



٨- فهرس مسائل العربية

الألف:

الهمزة:

الاستعمال :

الاستغاثة :

الاستفهام :

الاسم الموصول :

الإضافة :

الإعراب :

الإعلال:

أفعل التفضيل :

أل :

الإنكار :

أو :

أيّ :

الإيجاب :

البدل :

الجملة :

الحال :

الظرف :

العطف :

الفاء :

الفاعل :

القسم :

الكسرة :

اللام :

لا :

لا النافية للجنس :

٩- فهرس الكتب المذكورة في المتن

١٠- فهرس اللغات

١١- فهرس الأعلام (الأشخاص والقبائل والجماعات والخيل)

١٢- فهرس الأمكنة والأزمنة

١٣- فهرس الأبواب

١٤- فهرس البلاغة



١٥- فهرس العروض القافية

١٦- فهرس الفقه

١٧- فهرس علم الكلام

١٨- فهرس الخطوط المنسوبة



١٩- فهرس الأخبار والمجالس

٢٠- فهرس المصادر والمراجع

– الإبدال، لابن السكيت، تحقيق د. حسين شرف، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٨
– أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطاع الصقلي، تحقيق د. أحمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٩٩
– أبو علي الفارسي: حياته ومكانته وآثاره، د. عبد الفتاح شلبي، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ط ثالثة ١٩٨٩
– الإتباع، لأبي الطيب اللغوي الحلبي، حققه عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق١٩٨٨ مصورة عن الأولى١٩٦٦
– الإتباع والمزاوجة، لابن فارس، حققه كمال مصطفى، مكتبة الخانجي بالقاهرة
– إتحاف فضلاء البشر، لشهاب الدين البناء، وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٨
– الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط أولى٢٠٠٦
– الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، نشرها زكريا علي يوسف عن نسخة نشرها أحمد شاكر١٣٤٥، مطبعة العاصمة القاهرة
– الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الآمدي، علق عليه الشيخ عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي دمشق ط ثانية١٤٠٢
– أحكام القرآن، لأبي بكر الجصاص، ضبط نصه عبد السلام محمد شاهين، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى١٩٩٤
– أخبار أبي تمام، لأبي بكر الصولي، حققه محمد عبده عزام وآخرين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ثالثة١٩٨٠
– أخبار أبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، دار الرشيد، بغداد
– أخبار شعراء الشيعة، للمرزباني، تقديم وتحقيق د. محمد هادي الأميني، شركة الكتبي للطباعة بيروت ط ثانية١٩٩٣

- أخبار العلماء النحويين، للقاضي المفضل بن محمد بن مسعر، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر المهندسين ط ثانية ١٩٩٢
- أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، اعتنى بنشره فريتس كرنكو، خزانة الكتب العربية بيروت المطبعة الكاثوليكية وباريس بول كتنر١٩٣٦
- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، د. بدر بن ناصر البدر، مكتبة الرشد الرياض٢٠٠٠
- أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ثانية١٩٨٥
- أدب الكاتب، للصولي، تحقيق محمد بهجة الأثري، المكتبة العربية بغداد والمطبعة السلفية القاهرة١٩٢٢
- الأدب المفرد، البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ثالثة ١٩٨٩
- أراجيز المقلين، محمد يحيى زين الدين، الأقسام ١-٦ في مجلة مجمع اللغة بدمشق على الترتيب مجلد٥٧ ج١، ٢، ٣، ٤، مجلد٦٨ ج١، مجلد٧٠ ج٢
- ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى النماس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة
- الأزمنة والأمكنة، للمرزوقي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة
- الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٩٣
- الاستدراك على أبي علي في الحجة، لجامع العلوم الباقولي، حققه د. محمد الدالي، مكتبة الباطين المركزية الكويت٢٠٠٧
- الاستدراك على سيبويه، لأبي بكر الزبيدي، حققه د. حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر الرياض ط أولى١٩٨٧
- الاستكمال، لابن غلبون، تحقيق د. عبد العزيز علي سفر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت ط أولى٢٠٠١ (مطبوع مع دراسة بعنوان الإمالة والتفخيم في القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري)

- أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، لتاج القراء الكرماني، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مراجعة د. أحمد عبدالتواب، دار الفضيلة، القاهرة
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة البيطار، دار البشائر، دمشق، ط ثانية٢٠٠٤
- إسفار الفصيح، محمد بن علي الهروي، تحقيق د. أحمد قشاش، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط أولى ١٤٢٠ هـ
- أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها، للأسود الغندجاني، حققه د. محمد علي سلطاني، مؤسسة الرسالة بيروت
- أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام، لابن حبيب البغدادي، (في نوادر المخطوطات المجموعة السادسة) تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة وطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ط ثانية١٩٧٣
- إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق د.عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث الرياض ط أولى١٩٨٦
- الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين، الخالديان، حققه د. السيد يوسف، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٨
- الأشباه والنظائر، السيوطي، تحقيق عبد الإله نبهان وزملائه، مجمع اللغة العربية بدمشق
- الاشتقاق، لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، ط أولى١٩٩١
- اشتقاق أسماء الله، للزجاجي، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية١٩٨٦
- الأشربة، لابن قتيبة، حققه ياسين السواس، دار الفكر المعاصر بيروت ودار الفكر دمشق ط أولى١٩٩٩
- أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم، للصولي، عني بنشره ج هيورث د، دار المسيرة بيروت ط ثانية١٩٧٩

- أشعار النساء، للمرزباني، حققه د. سامي العاني وهلال ناجي، عالم الكتب ط أولى١٩٩٥
- الإصابة، لابن حجر العسقلاني، اعتنى به حسان عبد المنان، دار الأفكار الدولية الرياض وعمّان
- إصلاح الخلل : انظر (الحلل في إصلاح الخلل)
- إصلاح غلط المحدثين، للخطابي، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية١٩٨٥
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف ط الرابعة
- الأصمعيات، الأصمعي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط رابعة
- أصول السرخسي، تحقيق أبو الوفا الأفغاني، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى١٩٩٣
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ثانية ١٩٨٧
- الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي، د. محمد عبد الله قاسم، دار البشائر ط أولى٢٠٠٨
- الأضداد، لابن السكيت، حققه د. محمد عودة أبو جري، مكتبة الثقافة الدينية بورسعيد
- الأضداد، للأصمعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين بيروت١٩١٢ (في ثلاثة كتب في الأضداد)
- الأضداد لأبي حاتم السجستاني، مع أضداد الأصمعي السابقة
- الأضداد في كلام العرب، لأبي الطيب اللغوي، عني بتحقيقه د. عزة حسن، دار طلاس ط ثانية١٩٩٦
- الأضداد، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت١٩٩٨

– أضواء على آثار ابن جني في اللغة الآثار المخطوطة والمفقودة، د. غنيم الينبعاوي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ط أولى١٩٩٩
– اعتراض الشرط على الشرط، لابن هشام، تحقيق د. عبد الفتاح الحموز، دار عمار الأردن١٩٨٦
– إعجاز القرآن، للباقلاني، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف ط خامسة
– إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، مكتبة الزهراء، القاهرة (مصورة عن القديمة)
– إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة بيروت ط ثالثة١٩٨١
– إعراب الحديث النبوي، أبو البقاء العكبري، تحقيق عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر دمشق، ط أولى١٩٨٩
– الأعراب الرواة، د. عبد المجيد الشلقاني، المنشأة العامة للنشر والتوزيع طرابلس الجماهيرية الليبية ط ثانية ١٩٨٢
– إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، حققه د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط أولى١٩٩٢
– إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب بيروت ط أولى١٩٩٦
– إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي، عالم الكتب، بيروت، ط ثالثة ١٩٨٨
– إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري القاهرة ودار الكتاب اللبناني بيروت، ط رابعة١٩٩٩
– الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥ سنة ٢٠٠٢
– أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين، حققه وأخرجه وعلق عليه السيد حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات بيروت ط خامسة ١٩٩٨
– الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، الهيئة المصرية العامة، ١٩٩٢

- الإغفال، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عبد الله بن عمر، المجمع الثقافي، دبي ٢٠٠٣
- الإفادات والإنشادات، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق د. محمد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة بيروت ط أولى١٩٨٣
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، منشورات جامعة بنغازي، ط ثانية ١٩٧٤
- الاقتضاب، ابن السيد البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية بالقاهرة١٩٩٦
- الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى مركز إحياء التراث ط ثانية ٢٠٠١
- إكمال الكمال، لابن ماكولا، دار إحياء التراث العربي بيروت
- ألف سؤال وإشكال، علي الكوراني، دار الهدى للطباعة٢٠٠٣
- الألفات، لابن خالويه، تحقيق د. علي البواب، مكتبة المعارف، الرياض ١٩٨٢
- الألفاظ، لابن السكيت، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون بيروت ط أولى١٩٩٨
- ألفاظ مغربية من كتاب ابن هشام اللخمي في لحن العامة، د. عبد العزيز الأهواني، بحث في مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد الثالث ج١ مايو ١٩٥٧
- الأم، للإمام الشافعي، دار الفكر للطباعة بيروت ط ثانية١٩٨٣
- أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة
- الأمالي، للطوسي، تحقيق قسم الدراسات الإسلامية مؤسسة البعثة، دار الثقافة قم ط أولى ١٤١٤
- أمالي القالي، دار الحديث للطباعة والنشر بيروت ط ثانية ١٩٨٤ (مصورة عن القديمة)
- أمالي المرتضى، الشريف المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي بيروت، ط ثانية١٩٦٧
- أمالي المرزوقي، تحقيق د. يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط أولى١٩٩٥

– الأمالي النحوية، ابن الحاجب، تحقيق هادي حمودي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط أولى١٩٨٥

– الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون، دمشق، ط أولى ١٩٨٠

– الأمثال، للأصمعي، جمع نصوصه وحققها د. محمد جبار المعيبد، وزارة الثقافة والإعلام دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد ط أولى٢٠٠٠

– أمثال الحديث، لابن خلاد الرامهرمزي، تحقيق أحمد عبد الفتاح إمام، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ط أولى١٤٠٩

– أمثال العرب، للمفضل الضبي، قدم له وعلق عليه د. إحسان عباس، دار الرائد العربي بيروت ط ثانية١٩٨٣

– الأمكنة والجبال والمياه، لأبي القاسم الزمخشري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، دار عمار عمّان ط أولى١٩٩٩

– إنباه الرواة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية، ط أولى ١٩٨٦

– الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد، تحقيق د. زهير سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت ط أولى١٩٩٦

– الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، لابن عبد البر، دار الكتب العلمية بيروت

– الأنساب، للسمعاني، تقديم وتعليق عبد الله البارودي، دار الجنان بيروت ط أولى١٩٨٨

– الإنصاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٨٧

– الأنواء في مواسم العرب، لابن قتيبة، وزارة الثقافة والإعلام دار الشؤون الثقافية العامة بغداد١٩٨٨

– الأنوار ومحاسن الأشعار، للشمشاطي، تحقيق صالح مهدي العزاوي، منشورات وزارة الإعلام العراقية

- أوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ثامنة ١٩٨٦
- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق د. محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، ط أولى ١٩٨٧
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، ط ثانية١٩٨٨
- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط سادسة ١٩٩٦
- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، دار الكتاب العربي، قم، ط أولى١٤١١ هـ
- إيضاح المكنون، لإسماعيل باشا، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢ (مصورة عن النشرة القديمة)
- إيضاح الوقف والابتداء، أبوبكر بن الأنباري، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٧١
- الإيناس في علم الأنساب، للحسين بن علي بن الحسين الوزير المغربي، أعده للنشر حمد الجاسر، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر الرياض ط أولى١٩٨٠
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم المصري، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى١٩٩٧
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٣
- البخلاء، للجاحظ، حققه طه الحاجري، دار المعارف ط ثامنة
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين الكاشاني الحنفي الملقب بملك العلماء، المكتبة الحبيبية باكستان ط أولى١٩٨٩
- البداية النهاية، لابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٩٢
- البرصان والعرجان والعميان والحولان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ودار الرشيد للنشر ١٩٨٢

– البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط أولى٢٠٠٤

– البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط أولى ١٩٨٦

– البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي، تحقيق وداد القاضي، دار صادر، بيروت،ط أولى.

– بغية الوعاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط ثانية ١٩٧٩

– بلاغات النساء، ابن طيفور، دار الحداثة، بيروت، ط أولى ١٩٨٧

– البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط أولى ١٩٨٧

– البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري، حققه د. رمضان عبد التواب، وزارة الثقافة مطبعة دار الكتب١٩٧٠

– البيان في روائع القرآن، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط أولى١٩٩٣

– البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط سابعة١٩٩٨

– تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة التراث، القاهرة ط ثانية١٩٧٣

– تاج العروس، الزبيدي، الجزء الرابع تحقيق عبد العليم الطحاوي، وزارة الإعلام في الكويت، ط ثانية مصورة ١٩٨٧

– تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقيق د. عمر تدمري، دار الكتاب العربي بيروت ط أولى١٩٨٧

– تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي ودار الفكر، القاهرة.

– تاريخ خليفة بن خياط العصفري رواية بقي بن خالد، حققه د. سهيل زكار، دار الفكر بيروت١٩٩٣

- تاريخ الطبري، لأبي جعفر الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ثانية ١٩٨٨
- تاريخ العلماء والنحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للقاضي المفضل بن محمد بن مسعر، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر، ط ثانية ١٩٩٢
- التاريخ الكبير، للبخاري، المكتبة الإسلامية ديار بكر تركيا
- تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، تحقيق علي شيري، دار الفكر بيروت ١٤١٥
- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ط أولى١٩٨٢
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة
- التبيان في البيان، للطيبي، تحقيق د. توفيق الفيل وعبد اللطيف لطف الله، مطبوعات جامعة الكويت ط أولى١٩٨٦
- التبيان في تفسير القرآن، للطوسي، تحقيق أحمد حبيب العاملي، دار إحياء التراث العربي بيروت
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان الرياض ط أولى ٢٠٠٠
- تثقيف اللسان، ابن مكي الصقلي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٥
- تحصيل عين الذهب، الأعلم الشنتمري، تحقيق د. زهير سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ط أولى١٩٩٢
- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح، لأبي جعفر الفهري اللَّبْلي، تحقيق د. عبد الملك الثبيتي، مكتبة الآداب، القاهرة ١٩٩٧
- تحصيل عين الذهب، للأعلم الشنتمري، حققه د. زهير سلطان، وزارة الثقافة والإعلام ودار الشؤون الثقافية بغداد١٩٩٢
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، للمباركفوري، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٠

- تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، للسيوطي، تحقيق د. حسن الملخ ود. سهى نعجة، عالم الكتب الحديث إربد الأردن٢٠٠٥
- تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط السادسة ١٩٩٥
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، لبنان، ط أولى ١٩٨٦
- التخمير، للقاسم بن الحسن الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت ط أولى١٩٩٠
- التدوين في أخبار قزوين، لعبد الكريم الرافعي (ت٦٢٣)، تحقيق عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧
- تذكرة الحفاظ، للقيسراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي الرياض ط أولى١٤١٥
- التذكرة الحمدونية، لابن حمدون، تحقيق إحسان عباس وبكر عباس، دار صادر بيروت ط أولى١٩٩٦
- التذكرة السعدية في الأشعار العربية، لمحمد بن عبد الرحمن العبيدي، تحقيق د. عبد الله الجبوري، الدار العربية للكتاب ليبيا تونس١٩٨١
- التذكرة الفخرية، للمنشي الإربلي، تحقيق د. نوري القيسي ود. حاتم الضامن، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط أولى١٩٨٧
- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط أولى١٩٨٦
- التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط أولى ١٩٩٧ والأجزاء التالية صدرت تباعا.
- التصريف الملوكي، ابن جني، عني بتصحيحه محمد سعيد النعساني، شركة التمدن بمصر ط أولى
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين الصفدي، تحقيق السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط أولى١٩٨٧

– تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه، نحقيق د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٨

– تصحيفات المحدِّثين، أبو أحمد العسكري، تحقيق محمد أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط أولى ١٩٨٢

– التعازي والمراثي، للمبرد، تحقيق محمد الديباجي، دار صادر، بيروت

– تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر العسقلاني، دار الكتاب العربي بيروت

– التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، للحافظ سليمان الباجي، تحقيق أحمد البزار، وزارة الأوقاف مراكش

– التعريفات، الشريف الجرجاني، تحقيق د. عبد المنعم الحفني، دار الرشاد، القاهرة ١٩٩١

– التعليقة على كتاب سيبويه، أبوعلي الفارسي، تحقيق د. عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط أولى ١٩٩٠

– تعليقات على مواضع من مجالس ثعلب ونصوص ساقطة منها،حسين أحمد بوعباس، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الثالث والثمانون، صيف ٢٠٠٣، الكويت

– التعليقات والنوادر، لأبي علي الهجري، ترتيب حمد الجاسر، ط أولى١٩٩٢

– تغليق التعليق، ابن حجر، تحقيق سعيد عبد الرحمن، المكتب الإسلامي بيروت ودار عمار الأردن، ط أولى١٤٠٥

– تفسير أبي السعود، خرّج أحاديثه وعلّق عليه الشيخ محمد صبحي، دار الفكر، بيروت، ط أولى٢٠٠١

– تفسير أرجوزة أبي نواس،، لابن جني، تحقيق محمد بهجة الأثري، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق١٩٦٦

– تفسير البيضاوي : انظر حاشية الشهاب

– تفسير الثعلبي، تحقيق أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي بيروت ط أولى٢٠٠٢

– تفسير الرازي (التفسير الكبير)، للفخر الرازي، مركز النشر بمكتب الإعلام الإسلامي قم (مصورة عن نشرة الصاوي١٩٣٣ القديمة)
– تفسير السمعاني، تحقيق ياسر إبراهيم وغنيم عباس، دار الوطن الرياض ط أولى١٩٩٧
– تفسير الطبري، أبو جعفر الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ثالثة ١٩٩٩
– تفسير غريب القرآن العظيم، لزين الدين أبي عبد الله الرازي، تحقيق د. حسين ألمالي، أنقرة١٩٩٧
– تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبينية، أبو حاتم السجستاني، تحقيق د. محمد الدالي، دار البشائر، دمشق ط أولى٢٠٠١
– تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٨٨
– تفسير القمي، تصحيح وتعليق السيد طيب الموسوي، مؤسسة دار الكتاب قم ط ثالثة١٤٠٤
– تفسير كتاب الله العزيز، هود بن محكِّم الهواري، حققه بالحاج شريفي، دار الغرب الإسلامي بيروت ط أولى١٩٩٠
– تفسير مجاهد، حققه عبد الرحمن السورتي، مجمع البحوث الإسلامية إسلام آباد
– تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب، لأبي القاسم الفارقي، تحقيق د. سمير المعلوف، معهد المخطوطات القاهرة١٩٩٣
– تفسير مقاتل بن سليمان، تحقيق أحمد فريد، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى٢٠٠٣
– تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت ط ثانية ١٩٩٥
– تقويم اللسان، لابن الجوزي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ط ثانية
– التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن فرهود، جامعة الرياض ط أولى١٩٨١
– تكلمة البحر الرائق، للشيخ محمد الطوري القادري الحنفي، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى١٩٩٧

- التكملة والذيل والصلة، للصغاني، حققه عبد العليم الطحاوي، مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٩٧٠
- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني، دار الفكر
- التمام في تفسير أشعار هذيل، لابن جني، تحقيق أحمد القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني بغداد
- التنبيهات، لعلي بن حمزة، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف ط ثالثة
- التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة الأصفهاني، حققه محمد سعد طلس، دار صادر، بيروت ط ثاثنية ١٩٩٢
- التنبيه والإيضاح، ابن بري، تحقيق مصطفى حجازي، مجمع اللغة بالقاهرة، ط أولى ١٩٨٠
- تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك، للسيوطي، ضبطه وصححه محمد الخالدي، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٧
- تهذيب الألفاظ، لابن السكيت هذبه الخطيب التبريزي، وقف على طبعه الأب لويس شيخو اليسوعي، مكتبة دار التراث القاهرة ١٩٩٥ (مصورة عن ١٨٩٥)
- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، دار الفكر بيروت ط أولى ١٩٨٤
- تهذيب الكمال، لأبي الحجاج المزي، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ثانية ١٩٩٢
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق مجموعة من المحققين، المؤسسة المصرية العامة للتاليف والأنباء والنشر والدار المصرية للتاليف والترجمة، ١٩٦٤
- الثقات، لابن حبان، مؤسسة الكتب الثقافية، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند ط أولى ١٣٩٣
- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، للرماني والخطابي والجرجاني، حققها محمد خلف الله ود. محمد زغلول، دار المعارف ط رابعة
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، للثعالبي، تحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر دمشق ط أولى ١٩٩٤

- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر القرطبي، حققه أبو عبد الله الصالح، مكتبة عباد الرحمن مصر ط أولى٢٠٠٧
- الجامع الصغير، السيوطي، دار الفكر للطباعة النشر بيروت ط أولى١٩٨١
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف الرياض ١٤٠٣
- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، للحميدي، الدار المصرية للتأليف والنشر ١٩٦٦
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث العربي بيروت مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الهند ط أولى١٩٥٢
- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، لأبي الفرج المعافى بن زكريا النهرواني، تحقيق د. محمد مرسي الخولي ود. إحسان عباس، عالم الكتب بيروت ط أولى١٩٩٣
- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط خامسة١٩٩٥
- الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط خامسة ١٩٩٦
- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي، حققه د. محمد علي الهاشمي، دار القلم دمشق ط ثالثة١٩٩٩
- جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الجيل ودار الفكر، بيروت، ط ثانية ١٩٨٨
- جمهرة أنساب العرب، لابن حزم، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف ط رابعة
- جمهرة اللغة، لابن دريد، حققه د. رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ط أولى١٩٨٧
- جوامع الجامع، للطبرسي، مؤسسة النشر الإسلامي بقم ط أولى١٤١٨
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٢

- الجيم، لأبي عمرو الشيباني، تحقيق إبراهيم الإبياري، مجمع القاهرة، ١٩٧٤
- حاشية رد المحتار، لابن عابدين إشراف مكتب البحوث، دار الفكر بيروت١٩٩٥
- حاشية الشيخ محمد الأمير بهامش مغني اللبيب، دار إحياء الكتب العربية
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، شهاب الدين الخفاجي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت (مصورة عن طبعة بولاق)
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- حاشية على شرح بانت سعاد، عبد القادر البغدادي، تحقيق نظيف محرم خواجه، دار صادر بيروت دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن ١٩٨٠
- حاشية يس : انظر شرح التصريح
- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق د. عبد العال سالم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط أولى ٢٠٠٠
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق، ط ثانية ١٩٩٣
- الحد الفاصل، للرامهرمزي، تحقيق د. محمد الخطيب، دار الفكر بيروت ط ثالثة١٤٠٤
- حروف المعاني، للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل إربد، ط أولى١٩٨٤
- حروف الممدود والمقصور، لابن السكيت، تحقيق د. حسن الشاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر الرياض ط أولى١٩٨٥
- حقائق التأويل ، للشريف الرضي، تحقيق محمد رضا آل كاشف الغطاء، دار المعاجر للطباعة والنشر بيروت
- الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق د. مصطفى إمام، مكتبة المتنبي بالقاهرة ط أولى١٩٧٩
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق سعيد سعودي، دار الطليعة بيروت (ذكرته باسم إصلاح الخلل تمييزا له من الكتاب السابق)

- حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي بيروت ط رابعة ١٤٠٥
- الحماسة، أبوتمام الطائي، تحقيق د. عبد المنعم أحمد صالح، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد
- الحماسة للبحتري، تحقيق وشرح د. محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت ط أولى٢٠٠٢
- الحماسة البصرية، صدر الدين البصري، تحقيق د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط أولى١٩٩٩
- الحماسة الشجرية، ابن الشجري، تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي، منشورات وزارة الثقافة دمشق١٩٧٠
- الحماسة المغربية، لأبي العباس الجراوي التادلي، حققه د. محمد رضوان الداية، دار الفكر بدمشق ط ثانية٢٠٠٥
- الحيوان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت١٩٩٦
- الخاطريات، لابن جني، تحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي بيروت ط أولى١٩٨٨
- خزائن زنجان في إيران، مجلة لغة العرب مجلد٦ جزء١ سنة٦ كانون الثاني ١٩٢٨
- خزانة الأدب، البغدادي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٨
- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة، ط ثالثة ١٩٨٦-١٩٨٨
- الخلاف، للطوسي، مؤسسة النشر الإسلامي بقم ١٤٠٧
- خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه، د. هدى جنهويتشي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، ط أولى١٩٩٣
- خلق الإنسان للأصمعي : انظر الكنز اللغوي
- الخيل، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق د. محمد عبد القادر أ؛مد، القاهرة ط أولى ١٩٨٦

– الخيل، للأصمعي، تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر دمشق ط أولى٢٠٠٥
– الدر المختار شرح تنوير الأبصار، للحصكفي، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر بيروت١٩٩٥
– الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط أولى ١٩٨٦
– دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخلاق عضيمة، دار الحديث القاهرة
– درة الغواص في أوهام الخواص للحريري شرحها وحواشيها وتكملتها، تحقيق وتعليق عبد الحفيظ فرغلي القرني، دار الجيل بيروت ومكتبة التراث الإسلامي القاهرة ط أولى١٩٩٦
– دقائق التصريف، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق د. أحمد القيسي وآخرين، المجمع العلمي العراقي ١٩٨٧
– دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة، ط ثالثة١٩٩٢
– الدلائل في غريب الحديث، للقاسم بن ثابت السرقسطي، تحقيق د. محمد القناص، مكتبة العبيكان الرياض ط أولى٢٠٠١
– الديباج، لأبي عبيدة، تحقيق د. عبد الله الجربوع ود. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط أولى١٩٩١
– ديوان ابن الدمينة، صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب، تحقيق أحمد راتب النفاخ، مكتبة العروبة القاهرة
– ديوان ابن الرومي، شرح وتحقيق عبد الأمير مهنا، دار ومكتبة الهلال بيروت ط أولى١٩٩١
– ديوان ابن المعتز، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت١٩٨٠
– ديوان ابن مقبل، تحقيق د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت وحلب ١٩٩٥
– ديوان ابن ميادة، جمعه وحققه د. حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٨٢

- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أب يسعيد السكري، تحقيق السيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال بيروت ط ثانية١٩٩٨
- ديوان أبي الشيص الخزاعي وأخباره، صنعة عبدالله الجبوري، المكتب الإسلامي، بيروت، ط أولى١٩٨٤
- ديوان أبي النجم، جمعه وحققه د. سجيع الجبيلي، دار صادر بيروت ط أولى١٩٩٨
- ديوان أبي النجم العجلي، جمعه وحققه د. محمد أديب جمران، مجمع اللغة بدمشق٢٠٠٦
- ديوان الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه عادل سليمان، مكتبةالخانجي بالقاهرة ط ثانية١٩٩٠
- ديوان الأدب، للفارابي، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مجمع اللغة بالقاهرة
- ديوان الأسود بن يعفر، صنعة نوري القيسي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية
- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق د. محمد أحمد قاسم، المكتب الإسلامي، بيروت ط أولى١٩٩٤
- ديوان الأفوه الأودي، تحقيق د. محمد التونجي، دار صادر بيروت ط أولى١٩٩٨
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ط خامسة
- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه وحققه د. سجيع الجبيلي، دار صادر بيروت ط أولى١٩٩٨
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق د. محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت ط ثالثة١٩٧٩
- ديوان بشار بن برد، جمعه وشرحه وكمله محمد الطاهر بن عاشور
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، عني بتحقيقه د. عزة حسن، دار الشرق العربي بيروت١٩٩٥
- ديوان تأبط شرا، وأخباره، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي بيروت ط ثانية١٩٩٩
- ديوان توبة بن الحمير، عني بتحقيقه د. خليل العطية، دار صادر، بيروت ط أولى١٩٩٨

- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان طه، دار المعارف، القاهرة
- ديوان حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، تحقيق د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ثانية ١٩٩٠
- ديوان حسّان بن ثابت، تحقيق د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت ١٩٧٤
- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق د. نعمان طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط أولى ١٩٨٧
- ديوان حميد بن ثور، جمع وتحقيق د. محمد شفيق البيطار، المجلس الوطني للثقافة الكويت ط أولى ٢٠٠٣
- ديوان الخنساء، شرحه أبو العباس أحمد بن يحيى، حققه د. أنور سويلم، دار عمار، الأردن، ط أولى ١٩٨٨
- ديوان دعبل بن علي الخزاعي، حققه عبد الصاحب الدجيلي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة بيروت ط ثانية ١٩٧٢
- ديوان ذي الرمة، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثالثة ١٩٩٣
- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، مكتبة ابن قتيبة، الكويت (مصورة عن القديمة).
- ديوان الراعي النميري تحقيق د. نوري القيسي وهلال ناجي، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ١٩٨٠
- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه راينهرت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية بيروت ١٩٨٠
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية القسم الأدبي القاهرة ١٩٥٠
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه صلاح الدين الهادي، دار المعارف
- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٧٥

- ديوان الطرماح، حققه د. عزة حسن، وزارة الثقافة دمشق ١٩٦٨
- ديوان طفيل الغنوي، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد ط أولى١٩٦٨
- ديوان عامر بن الطفيل، تحقيق محمد نبيل طريفي، دار كنان دمشق ١٩٩٤
- ديوان عبد الصمد بن المعذل، حققه د. زهير زاهد، دار صادر، بيروت، د أولى١٩٩٨
- ديوان عبد الله الزّبير، جمع د. يحيى الجبوري، دار الحرية بغداد١٩٧٤
- ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق د. حسين نصار، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ط أولى١٩٥٧
- ديوان العجاج، تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس دمشق
- ديوان عدي بن زيد، تحقيق محمد جبار المعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، ١٩٦٥
- ديوان عمارة بن عقيل، جمعه شاكر العاشور، ط أولى ١٩٧٣
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر بيروت
- ديوان عمرو بن قميئة، عني بتحقيقه حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية القاهرة ط ثانية١٩٩٧
- ديوان عمرو بن كلثوم، دار صادر بيروت ط أولى١٩٩٦
- ديوان عنترة، تحقيق محمد سعيد مولوي، دار عالم الكتب الرياض ط ثالثة ١٩٩٦
- ديوان الفرزدق، صنعه كرم البستاني، دار صادر، بيروت
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق د. ناصر الدين الأسد، دار صادر بيروت ط ثالثة١٩٩١
- ديوان كثير عزة، قدم له وشرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت ط ثانية ١٩٩٥
- ديوان كعب بن مالك، تحقيق د. سامي العاني، عالم الكتب، بيروت، ط ثانية ١٩٩٧
- ديوان الكميت : انظر شعر الكميت
- ديوان المتلمس الضبعي، عني بتحقيقه حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية القاهرة١٩٩٧(مصورة عن نشرته الأولى التي صدرت بدلا عن العدد١٤ من مجلة المعهد١٩٧٠)

– ديوان المتنبي (شرح ديوان المتنبي) وضعه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي بيروت١٩٨٦
– ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق عبد الستار فراج، مكتبة مصر الفجالة
– ديوان محمد بن حازم الباهلي، جمع وتحقيق مناور الطويل، دار الجيل بيروت ط أولى ٢٠٠٢
– ديوان مسكين الدارمي، جمعه وحققه عبد الله الجبوري وخليل العطية، مطبعة دار البصري بغداد ط أولى١٩٧٠
– ديوان المسيب ين علس، تحقيق أنور أبو سويلم، جامعة مؤتة١٩٩٤
– ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، مكتبة القدسي القاهرة
– ديوان النابغة الجعدي، تحقيق د. واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط أولى١٩٩٨
– ديوان نصيب بن رباح، جمع وتقديم د. داود سلوم، مكتبة الأندلس بغداد ١٩٦٨
– ذيل الأمالي والنوادر، أبوعلي القالي، دار الحديث للطباعة والنشر، بيروت، ط ثانية ١٩٨٤
– ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار البغدادي، تحقيق مصطفى عبد القادر يحيى، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى١٩٩٧
– ربيع الأبرار، للزمخشري، تحقيق د. سليم النعيمي، انتشارات الشريف الرضي، قم، ط أولى ١٤١٠ـ(مصورة عن النشرة العراقية)
– رسائل في اللغة، لابن السيد البطليوسي، حققها د. وليد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الرياض ط أولى٢٠٠٧
– الرسالة السعدية، للعلامة الحلي، تحقيق عبد الحسن محمد بقال، كتابخانه عمومي حضرت آية الله العظمى مرعشي نجفي بقم ط أولى ١٤١٠
– رسالة الصاهل والشاحج، لأبي العلاء المعري، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف ط ثانية١٩٨٤
– رسالة الغفران، لأبي العلاء المعري، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف ط ١١
– رسالة الملائكة، لأبي العلاء المعري، حققه محمد سليم الجندي، دار صادر بيروت ١٩٩٢

– رصف المباني في حروف المعاني، للمالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق
– الروض الأنف، لأبي القاسم السهيلي، علق عليه مجدي الشوري، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى١٩٩٧
– رياض السالكين، للسيد علي خان المدني الشيرازي، تحقيق السيد محسن الأميني، مؤسسة النشر الإسلامي بقم ١٤١٥
– زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، حققه محمد عبد الرحمن عبد الله، دار الفكر بيروت ط أولى١٩٨٧
– الزاهر، لابن الأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن، وزارة الثقافة والإعلام العراقية دار الرشيد للنشر١٩٧٩
– زهر الآداب، للحصري القيرواني، مفصل ومضبوط بقلم د. زكي مبارك وحققه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل بيروت
– الزهرة، لابن داود الأصبهاني، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الأردن ط ثانية١٩٨٥
– السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف ط ثالثة
– سبل السلام، الأمير الصنعاني، تحقيق محمد عبد العزيز الخولي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٩هـ
– سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط أولى ١٩٨٥
– سفر السعادة، للسخاوي، حققه د. محمد الدالي، دار صادر بيروت ط ثانية١٩٩٥
– سمط اللآلي، لأبي عبيد البكري، حققه عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية بيروت (مصورة عن نشرة لجنة التأليف ١٩٣٦)
– سنن ابن ماجه، صححه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة
– سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت.

– سنن البيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز مكة المكرمة ١٩٩٤

– سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، المكتبة الثقافية بيروت

– سنن الدارقطني، علق عليه مجدي الشوري، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى١٩٩٦

– سنن النسائي، دار الفكر للطباعة بيروت ط أولى ١٩٣٠

– سير أعلام النبلاء، للذهبي، رتبه واعتنى به حسان عبد المنان، دار الأفكار الدولية الرياض وعمّان

– سيرة حياتي، د. عب الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ط أولى٢٠٠٠

– السيرة النبوية، لابن هشام، حققها مصطفى السقا وآخران، مؤسسة علوم القرآن

– الشافي في علم القوافي، لابن القطاع الصقلي، تحقيق د. صالح العايد، مركز الدراسات والإعلام دار إشبيليا الرياض ط أولى١٩٩٧

– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بتحقيق محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث بالقاهرة ط عشرون١٩٨٠

– شرح أبنية سيبويه، لابن الدهان، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة النشر، الرياض، ط أولى ١٩٨٧

– شرح أبيات إصلاح المنطق، لأبي محمد يوسف السيرافي، تحقيق ياسين السواس، الدار المتحدة دمشق ط أولى١٩٩٢

– شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف السيرافي، تحقيق د. محمد الريح هاشم، دار الجيل بيروت ط أولى١٩٩٦

– شرح أبيات المغني، للبغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ثانية ١٩٨٨

– شرح أدب الكاتب، الجواليقي، تحقيق د. طيبة بودي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٥

- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق عبد الستار فرّاج، مراجعة محمود شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة
- شرح الأشموني على الألفية، دار إحياء الكتب العربية
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، حققه د.عبد الحميد السيد، دار الجيل بيروت
- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط أولى ١٩٩٠
- شرح التصريح، خالد الأزهري، وبهامشه حاشية الشيخ يس العليمي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة
- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف، تحقيق د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى ١٤١٩
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح
- شرح الحماسة، المرزوقي، تحقيق عبد السلام هارون وأحمد أمين، دار الجيل، بيروت، ط. أولى ١٩٩١
- شرح الحماسة، الأعلم الشنتمري، تحقيق د. علي حمّودان، مطبوعات مركز جمعة الماجد، ٢٠٠١ (إعادة)
- شرح ديوان أبي تمام، للأعلم الشنتمري، تحقيق إبراهيم نادن، منشورات وزارة الأوقاف المغربية٢٠٠٤
- شرح ديوان أبي تمام، للخطيب التبريزي، قدم له ووضع هوامشه راجي الأسمر، دار الكتاب العربي بيروت ط أولى١٩٩٢
- شرح ديوان امرئ القيس، لأبي جعفر النحاس، قرأه ووضع فهارسه د. عمر الفجاوي، وزارة الثقافة الأردنية٢٠٠٢
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، دار الكتب بالقاهرة ط ثالثة٢٠٠٣ (مصورة عن طبعة دار الكتب١٩٤٤)
- شرح ديوان كعب بن زهير، لأبي سعيد السكري، القسم الأدبي بدار الكتب المصرية ط ثانية١٩٩٥

- شرح ديوان لبيد، حققه د. إحسان عباس، وزارة الإعلام في الكويت ط ثانية١٩٨٤
- شرح ديوان المتنبي، وضعه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٦
- شرح سنن ابن ماجه، السيوطي وعبد الغني والدهلوي، قديمي كتب خانة، كراتشي
- شرح سنن النسائي، للسيوطي، دار الكتب العلمية بيروت
- شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، حققه محمد نور الحسن وصاحباه، دار الكتب العلمية بيروت لبنان (مصورة عن النشرة القديمة)
- شرح شذور الذهب، ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد
- شرح شواهد الإيضاح، لابن بري، تحقيق د. عيد مصطفى درويش، مجمع القاهرة١٩٨٥
- شرح شواهد شافية ابن الحاجب، لعبد القادر البغدادي، حققه محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت١٩٧٥ (مصورة عن النشرة القديمة مع شرح الشافية للرضي)
- شرح شواهد شرح التحفة الوردية، لعبد القادر البغدادي، تحقيق د. عبد الله الشلال، مكتبة الرشد الرياض ط أولى٢٠٠١
- شرح شواهد الكشاف (تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات)، محب الدين أفندي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي
- شرح شواهد مجمع البيان، محمد حسين القزويني، صححه السيد كاظم الموسوي المياموي، دار الكتب الإسلامية طهران١٣٣٨ هـ ش
- شرح شواهد المغني، للسيوطي، ذيل بتصحيحات وتعليقات الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت
- شرح عمدة الحافظ، لابن مالك، تحقيق عدنان الدوري، وزارة الأوقاف العراقية١٩٧٧
- شرح عيون كتاب سيبويه، لأبي نصر القيسي المجريطي القرطبي، تحقيق د. عبد ربه عبد اللطيف، ط أولى١٩٨٤
- شرح الفصيح، لابن هشام اللخمي، تحقيق د. مهدي عبيد جاسم، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ط أولى١٩٨٨

- شرح الفصيح، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق د. إبراهيم الغامدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤١٧
- شرح الفصيح في اللغة، لأبي منصور ابن الجبان، تحقيق د. عبد الجبار القزاز، وزارة الثقافة والإعلام ودار الشؤون العربية العامة، بغداد، ط أولى ١٩٩١
- شرح القصائد التسع المشهورات، للنحاس، تحقيق أحمد خطاب، وزارة الإعلام العراقية ١٩٧٣
- شرح القصائد السبع الطوال، لابن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط خامسة
- شرح الكافية، الرضي، تحقيق د. يوسف عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ط ثانية ١٩٩٦
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، حققه د. عبد المنعم هريدي، جامعة أ/ القرى ودار المأمون للتراث ط أولى ١٩٨٢
- شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي، تحقيق د. المتولي الدميري، ١٩٨٨
- شرح كتاب الحدود للأبّدي، ابن قاسم المالكي النحوي، تحقيق د. المتولي الدميري، ١٩٩٣
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق د. رمضان عبد التواب وآخرين، ج١ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦، والأجزاء التالية في سنوات أخرى، وهذه هي المقصودة ما لم أنص على غيرها.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٣٦ نحو
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ٢٠٠٨
- شرح كتاب سيبويه، لابن خروف، تحقيق خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي طرابس ط أولى ١٩٩٥
- شرح كتاب سيبويه، للصفار، حققه د. معيض العوفي، دار المآثر المدينة المنورة ط أولى ١٩٩٨

- شرح لباب الاسفراييني في النحو، لقطب الدين الفالي، رسالة دكتوراه إعداد عوض أحمد سالم بكلية دار العلوم ١٩٨١
- شرح اللمع، لابن بَرهان العكبري، حققه د. فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون الكويت ط أولى ١٩٨٤
- شرح اللمع لابن الدهان، الجزء الثالث في مكتبة قليج علي باشا بالسليمانية برقم ٩٣٠ (اطلعت عليه في المكتبة)
- شرح اللمع، لجامع العلوم الباقولي، حققه د. إبراهيم أبوعباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط أولى ١٩٩٠
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، للحسن العسكري، حققه د. السيد محمد يوسف، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق١٩٨١
- شرح ما يكتب بالياء من الأسماء المقصورة والأفعال على حروف المعجم، لابن درستويه، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مجلة كلية لآداب بجامعة بغداد العدد ١٧ سنة١٩٧٣ ص١٥٢-١٧١
- شرح المعلقات العشر، للخطيب التبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر دمشق، ط أولى١٩٩٧
- شرح المفصل، لابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة
- شرح المفضليات، للقاسم بن محمد الأنباري، مكتبة الثقافة الدينية بورسعيد ط أولى ٢٠٠٠ (مصورة عن نشرة تشارلز ليال ١٩٢٠)
- شرح المفضليات، للتبريزي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطبع والنشر ١٩٧٧
- شرح المقاصد في علم الكلام، للتفتازاني، دار المعارف النعمانية باكستان ط أولى١٩٨١
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، حققه د. تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية١٩٩٤
- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط ثانية ١٩٦٥

- شرح النووي على مسلم، بيت الأفكار الدولية، عمّان
- شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، لأبي رياش القيسي، تحقيق د. داود سلوم ود. نوري القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط أولى ١٩٨٤
- شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب بالنجف الأشرف، ١٩٨٠
- شروح التلخيص، سعد الدين التفتازاني وابن يعقوب المغربي وبهاء الدين السبكي والدسوقي، دار البيان العربي ودار الهادي، بيروت ط رابعة١٩٩٢ (مصورة عن القديمة)
- شروح سقط الزند، للتبريزي والبطليوسي والخوارزمي، تحقيق مصطفى السقا وزملائه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط ثالثة١٩٨٦
- شعب الإيمان، للبيهقي، تحقيق محمد السعيد بسيوني، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٤١٠
- شعراء إسلاميون، د. نوري القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط ثانية١٩٨٤
- شعراء أمويون القسم الأول، دراسة وتحقيق د. نوري القيسي، بغداد ١٩٧٦
- شعراء أمويون القسم الثاني، دراسة وتحقيق د. نوري القيسي، بغداد ١٩٧٦
- شعراء أمويون القسم الثالث، دراسة وتحقيق د. نوري القيسي، مطبوعات المجمع العلمي العراقي بغداد ١٩٨٢
- شعراء أمويون ج٤، د. نوري القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط أولى١٩٨٥
- شعراء مقلون، د. حاتم الضامن، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط أولى١٩٨٧
- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق محمد نفاع وحسن عطوان، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق
- شعر ابن ميادة، جمعه وحققه د. حنا حداد، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٨٢

– شعر أبي حية النميري، جمع وتحقيق رحيم صخي التويلي، مجلة المورد مج٤ ع١، ١٩٧٥

– شعر أبي دؤاد الإيادي، في كتاب دراسات في الأدب العربي لغوستاف فون غرونباوم ترجمة د. إحسان عباس وآخرين، منشورات مكتبة الحياة بيروت١٩٥٩

– شعر أبي نخيلة الحماني، جمع وتحقيق عدنان الخطيب، معهد المخطوطات العربية القاهرة٢٠٠١

– شعر الأخطل، صنعة محمد بن حبيب، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر بيروت ودار الفكر دمشق، ط رابعة١٩٩٦

– شعر خِداش بن زهير، صنعة د. يحيى الجبوري، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٨٦

– شعر الخوارج، جمع وتقديم د. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت ط ثانية ١٩٧٤

– شعر زياد الأعجم، جمع وتحقيق د. يوسف بكار، منشورات وزارة الثقافة دمشق١٩٨٣

– شعر عبد الله بن الزبعرى، د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية١٩٨١

– شعر عبد الله بن الزَّبير الأسدي، جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٤

– شعر عبد الله بن معاوية، جمعه عبد الحميد الراضي، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية١٩٨٢

– شعر العطوي محمد بن عبد الرحمن البصري، جمعه محمد جبار المعيبد، مجلة المورد بغداد مجلد١ عدد١ سنة١٩٧١

– شعر علي بن جبلة الملقب بالعكوّك، جمعه وحققه د. حسين عطوان، دار المعارف، مصر، ط ثالثة

– شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمعه وحققه د. حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق

– شعر عمرو بن الأهتم (في شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم) تحقيق د. سعود عبد الجابر، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية١٩٨٧

– شعر عمرو بن شأس الأسدي، د. يحيى الجبوري، دار القلم الكويت ط ثانية١٩٨٣
– شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمعه مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ط ثانية١٩٨٥
– شعر الكميت بن زيد، جمع د. داود سلوم، عالم الكتب، بيروت، ط ثانية ١٩٩٧
– شعر المرار الفقعسي : انظر شعراء أمويون قسم ٢
– شعر مزاحم العقيلي، تحقيق نوري القيسي وحاتم الضامن، مجلة معهد المخطوطات المجلد٢٢ ج١ مايو١٩٧٦
– شعر النمر بن تولب : انظر شعراء إسلاميون
– الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق أحمد شاكر، دار الحديث بالقاهرة ط ثانية١٩٩٨
– الصاحبي، لابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة
– الصحاح، الجوهري، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، د أولى ١٩٩٨
– صحيح ابن خزيمة، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي بيروت١٩٧٠
– صحيح البخاري بحاشية السندي، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية
– صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية
– الصناعتين، أبوهلال العسكري، تحقيق علي البجاوي ومحمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٨
– الضعفاء الكبير، لأبي جعفر العقيلي، حققه د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية بيروت ط ثانية ١٤١٨
– طبقات أعلام الشيعة، لآغا بزرك الطهراني، مؤسسة مطبوعات إسماعيليان إيران قم ط ثانية
– طبقات الشافعية، للسبكي، نحقيق د. محمود الطناحي ود. عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة ط ثانية١٩٩٢
– طبقات الشعراء، لابن المعتز، تحقيق عبد الستار فراج، دار المعارف بمصر

- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه محمود شاكر، دار المدني بجدة
- الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار صادر بيروت
- طبقات المحدثين، للذهبي، تحقيق د. همام عبد الرحيم، دار الفرقان عمّان ط أولى ١٤٠٤
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ثانية.
- الطرائف الأدبية، عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت (مصورة عن القديمة).
- العقد الفريد، ابن عبد ربه، شرحه وضبطه أحمد أمين وزميلاه، دار الكتاب العربي، بيروت، ط أولى ١٩٩١
- عقلاء المجانين، لأبي القاسم الحسن بن محمد بن حبيب، تحقيق د. عمر الأسعد، دار النفائس بيروت ط ثانية١٩٩٨
- علل الشرائع، للشيخ الصدوق، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها النجف الأشرف١٩٦٦
- علل النحو، لابن الوراق، تحقيق د. محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢
- العمدة، ابن رشيق القيرواني، تحقيق د. محمد قرقزان، دار المعرفة، بيروت، ط أولى١٩٨٨
- عمدة الحافظ : انظر شرح عمدة الحافظ
- عمدة القاري، للعيني، دار إحياء التراث العربي بيروت
- عمدة الكتاب، للنحاس، بعناية بسام الجابي، الجفان والجابي ودار ابن حزم بيروت ط أولى٢٠٠٤
- عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعلامة أبي الطيب العظيم آبادي، دار الكتب العلمية بيروت ط ثانية١٩٩٥

- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال
- عيون الأخبار، لابن قتيبة، (سلسلة تراثنا) المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة، (مصورة عن طبعة دار الكتب).
- غاية النهاية، لابن الجزري، تحقيق ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٩٨٢(مصورة عن النشرة القديمة).
- غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. حسين شرف، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٨٤
- غريب الحديث، لابن قتيبة، صنع فهارسه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى١٩٨٨
- غريب الحديث، لأبي إسحاق الحربي، تحقيق د. سليمان العايد، جامعة أم القرى مكة المكرمة ط أولى١٩٨٥
- غريب الحديث، للخطابي، تحقيق عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط ثانية٢٠٠١
- غريب القرآن، لأبي بكر السجستاني، تحقيق محمد أديب جمران، دار قتيبة، ط أولى١٩٩٥
- الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد الهروي، تحقيق أحمد فريد المزيدي، المكتبة العصرية، بيروت، ط أولى ١٩٩٩
- الغريب المصنف، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. محمد العبيدي، المجمع التونسي ودار سحنون، تونس ط ثانية١٩٩٦
- الفائق في غريب الحديث، الزمخشري، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٦
- الفاضل، للمبرد، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية القاهرة١٩٥٦
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، بيت الأفكار الدولية، عمّان ٢٠٠٦

– فتح العزيز شرح الوجيز، للرافعي، دار الفكر بيروت
– الفتوح، لان أعثم الكوفي، تحقيق علي شيري، دار الأضواء للطباعة بيروت ط أولى ١٩٩١
– فرحة الأديب، للأسود الغندجاني، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دار قتيبة ١٩٨١
– الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، علّق عليه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ٢٠٠٠
– الفسر، ابن جني، تحقيق د. رضا رجب، دار الينابيع، دمشق
– فصل المقال، أبوعبيد البكري، حققه د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابدين، دار الأمانة ومؤسسة الرسالة، بيروت
– الفصول في الأصول، للجصاص، تحقيق د. عجيل النشمي، ط أولى ١٩٨٥
– فعلت وأفعلت، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق د. خليل إبراهيم العطية، دار صادر بيروت ط ثانية ١٩٩٦
– الفلك الدائر على المثل السائر، لابن أبي الحديد، قدمه وحققه د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانه، نهضة مصر للطباعة والنشر (منشور مع المثل السائر)
– الفهرست، لأبي الفرج النديم، ضبطه وشرحه وعلق عليه د. يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٦
– فوات الوفيات، لابن شاكر الكتبي، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر بيروت
– فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي، تصحيح أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٤
– القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ثانية ١٩٨٧
– القراءات الشاذة، لابن خالويه، تحقيق برجشتراسر، دار الكندي للنشر (مصورة عن القديمة)
– القرط على الكامل، لأبي الوليد الوقشي وابن السيد البطليوسي، تحقيق ظهور أحمد، جامعة بنجاب بلاهور باكستان ١٩٨٠
– قصص الأنبياء، لقطب الدين الراوندي، تحقيق الميرزا غلام رضا الخراساني، مؤسسة الهادي قم ١٤١٨

- قطوف أدبية ؛ دراسات نقدية في التراث الأدبي حول تحقيق التراث، عبد السلام هارون، مكتبة السنة، القاهرة، ط أولى ١٩٨٨
- قواعد تحقيق المخطوطات، د. صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط سادسة١٩٨٢
- القوافي، لأبي الحسن الأخفش، تحقيق أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة، ط أولى١٩٧٤
- الكافي في الإفصاح، ابن أبي الربيع، تحقيق د. فيصل الحفيان، مكتبة الرضد، الرياض، ط أولى٢٠٠١
- الكافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، تحقيق الحساني حسن عبد الله، معهد المخطوطات العربية القاهرة ط ثانية١٩٩٧
- الكامل، المبرد، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة،بيروت، ط ثالثة ١٩٩٧
- الكامل في التاريخ، لابن الأثير، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية الرياض وعمّان
- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، تحقيق د. سهيل زكار، دار الفكر بيروت ط ثالثة١٩٩٨
- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط ثالثة ١٩٨٨
- كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، دار صادر، بيروت (مصورة عن طبعة الجمعية الآسيوية بكلكتا)
- الكشاف، الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٦ (مصورة عن طبعة البابي الحلبي)
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار الكتب العلمية١٩٩٢ (مصورة عن القديمة)
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، جامع العلوم الباقولي، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٩٥
- كنز العمال، للمتقي الهندي، ضبط وتفسير الشيخ بكري حياتي، مؤسسة الرسالة بيروت١٩٨٩

– الكنز اللغوي في اللسن العربي، سعى في نشره د. أوغست هفنر، مكتبة المتنبي القاهرة
– اللامات، للزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ثانية ١٩٨٥
– لامية منظور بن مرثد الأسدي، جمعها وحققها وعلق عليها د. رمضان عبد التواب، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة، الجزء ٢٩
– اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري، دار صادر بيروت
– اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق د. غازي طليمات، مطبوعات مركز جمعة الماجد، دبي، إعادة ٢٠٠١
– لحن العوام، لأبي بكر الزُّبيدي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ثانية ٢٠٠٠
– لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط أولى ١٩٩٠
– لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية ط أولى٢٠٠٢
– لغة تميم دراسة تاريخية وصفية، د. ضاحي عبد الباقي، مجمع اللغة بالقاهرة٢٠٠٦
– اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق د. فائز فارس، دار الأمل للنشر، الأردن، ط ثانية ١٩٩٠
– اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا ب ط، ١٩٨٣
– اللهجات في الكتاب لسيبويه، صالحة آل غنيم، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ط أولى١٩٨٥
– ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفار عطار، دار مصر للطباعة
– المؤتلف والمختلف، للآمدي، تحقيق عبد الستار فراج، دار إحياء اكلتب العربية القاهرة١٩٦١
– ما اتفق لفظه واختلف معناه، للمبرد، اعتنى به د. محمد رضوان الداية، دار البشائر، دمشق ط أولى١٩٩١

- ما اتفق لفظه واختلف معناه، لإبراهيم اليزيدي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، ط أولى١٩٨٧
- ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه، للأصمعي، تحقيق ماجد الذهبي، دارالفكر، دمشق ط أولى١٩٨٦
- ما تبقى من أراجيز أبي محمد الفقعسي الأسدي، جمعها وحققها د. محمد جبار المعيبد، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ط أولى٢٠٠١
- ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، تحقيق د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ثانية١٩٩٢
- المبسوط، لشمس الدين السرخسي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ١٩٨٦
- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية بدمشق
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لابن جني، قرأه وشرحه وعلق عليه مروان العطية وشيخ الراشد، دار الهجرة بيروت ط أولى١٩٨٨
- المتوارين الذين اختفوا خوفا من الحجاج بن يوسف، للحافظ عبد الغني الأزدي، ضبط نصه مشهور حسن سلمان، دا رالقلم دمشق ط أولى١٩٨٩
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين بن الأثير، قدمه وعلق عليه د. أحمد الحوفي ود. بدوي طبانه، نهضة مصر للطباعة والنشر
- المثلث، لابن السيد البطليوسي، تحقيق د. صلاح الفرطوسي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية ودار الرشيد للنشر بغداد١٩٨١
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، عارضه وعلق عليه د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة
- المجازات النبوية، للشريف الرضي، قدم له طه عبد الرؤوف سعد، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر١٩٧١
- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القسم الأول ط خامسة، القسم الثاني ط رابعة ١٩٨٠

- مجالس ثعلب، بحث للدكتور مصطفى جواد، مجلة المجمع العلمي العراقي الجزء الأول المجلد الثالث.
- مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، وزارة الإعلام في الكويت ١٩٨٤
- مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦
- مجمع البيان، للطبرسي، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، طهران ١٩٩٧ (مصورة عن نشرة دار التقريب بين المذاهب، القاهرة ١٩٥٨)
- المجموع، للنووي، دار الفكر بيروت
- محاضرات الأدباء، للراغب الأصفهاني، حققه د. عمر الطباع، دار الأرقم بيروت ط أولى ١٩٩٩
- المحب و المحبوب والمشموم والمشروب، للسري الرفاء، تحقيق مصباح غلاوبخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٦
- المحتسب، ابن جني، تحقيق على النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٤
- المحرر الوجيز في تفسير القرآن العزيز، ابن عطية الأندلسي، دار ابن حزم، بيروت، ط أولى ٢٠٠٢
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق مجموعة من الأساتذة، معهد المخطوطات، ط أولى ١٩٥٨
- المحلّى (وجوه النصب)، لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير، تحقيق د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، بيروت، ط أولى ١٩٨٧
- المحمدون من الشعراء وأشعارهم، للقفطي، تحقيق رياض مراد، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٧٥
- المختار من شعر بشار للخالديين، شرحه أبو الطاهر التُّجيبي، اعتنى به السيد محمد بدر الدين العلوي، دار المدينة، بيروت (مصورة عن طبعة مطبعة الاعتماد)

- مختارات شعراء العرب، لابن الشجري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل بيروت ط أولى١٩٩٢
- مختصر القراءات لابن خالويه : انظر القراءات الشاذة له
- مختصر النحو لابن سعدان الكوفي (١٦١-٢٣١) : دراسة وتحقيق، حسين بوعباس، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية٢٦ ديسمبر٢٠٠٥
- المخصص، ابن سيده، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي،بيروت
- المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي، تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط أولى٢٠٠٣
- المذاكرة في ألقاب الشعراء، للأربلي النشابي الكاتب، تحقيق شاكر العاشور، وزارة الثقافة والإعلام ودار الشؤون الثقافية العامة بغداد ط أولى١٩٨٨
- المذكر والمؤنث، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق د. حاتم الضامن، دار الفكر دمشق ط أولى١٩٩٧
- المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٨١
- المذكر والمؤنث، للفراء، حققه د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث بالقاهرة ١٩٧٥
- المراثي، لمحمد اليزيدي، حققه محمد نبيل طريفي، وزارة الثقافة، دمشق١٩٩١
- مراصد الاطلاع على أسماء المكنة والبقاع، لصفي الدين عبد المؤمن البغدادي (ت٧٣٩)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط أولى ١٩٥٤
- المزهر، السيوطي، شرح وتعليق محمد جاد المولى وزميليه، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧
- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ط أولى ١٩٨٥
- المسائل البغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي بغداد

- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق ودار المنارة بيروت، ط أولى١٩٨٧
- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط أولى٢٠٠٤ (وهي المقصودة ما لم أصرح بغيرها)
- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، تحقيق علي جابر منصوري، رسالة دكتواره بكلية الآداب بجامعة عين شمس.
- المسائل العسكرية، أبوعلي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط أولى١٩٨٢
- المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، حققه شيخ الراشد، وزارة الثقافة إحياء التراث العربي دمشق١٩٨٦
- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، مجمع اللغة العربية بدمشق
- مسائل نافع بن الأزرق، حققها د. محمد الدالي، الجفان والجابي للطباعة والنشر ط أولى١٩٩٣
- المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري، بإشراف د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة بيروت
- المستدرك على صناع الدواوين، د. نوري القيسي والأستاذ هلال ناجي، عالم الكتب بيروت ط أولى٢٠٠٠
- المستقصى، الزمخشري، (مصورة عن نشرة محمد السورتي) دار الكتب العلمية، ط ثانية ١٩٨٧
- مسند الإمام أبي حنيفة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر الرياض ط أولى١٩٩٤
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٩٩٨
- مسند الشهاب، لابن سلامة القضاعي، تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة بيروت ط أولى١٩٨٥

- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، حققه ياسين السواس، اليمامة للطباعة والنشر دمشق وبيروت ط ثانية ٢٠٠٠
- المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، لابن يسعون، تحقيق د. محمد الدعجاني، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ط أولى٢٠٠٨
- المصباح المنير، للفيومي، دار الفكر للطباعة والنشر
- المصنف، لابن أبي شيبة الكوفي، تحقيق وتعليق سعيد اللحام، دار الفكر للطباعة والنشر بيروت ط أولى١٩٨٩
- المصنف، لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق وتخريج حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي
- المصون في الأدب، للحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق عبد السلام هارون، وزارة الإعلام في الكويت ط ثانية١٩٨٤
- المعارف، لان قتيبة، حققه د. ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط سادسة١٩٩٢
- معاني الأخبار، للشيخ الصدوق، عني بتصحيحه علي أكبر الغفاري، دار المعرفة بيروت١٩٧٩
- معاني الحروف، أبو الحسن الرماني، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة
- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط أولى ١٩٩٠
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق أجمد يوسف نجاتي وآخرين، دار السرور (مصورة عن نشرة دار الكتب.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، شرح وتحقيق د. عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط أولى ١٩٩٤
- معاني القرآن الكريم، للنحاس، تحقيق الشيخ محمد الصابوني، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط أولى١٩٨٨

– المعاني الكبير، ابن قتيبة، دار الكتب العلمية بيروت (مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية١٩٤٨)
– معاهد التنصيص، الشيخ العباسي، تحقيق محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت (مصورة عن طبعة المكتبة التجارية)
– معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط أولى ١٩٩٣
– معجم أسماء خيل العرب وفرسانها القسم الأول الخيل القديمة، حمد الجاسر
– المعجم الأوسط، للحافظ الطبراني، تحقيق طارق عوض وعبد الحسن الحسيني، دار الحرمين للطباعة١٩٩٥
– معجم البلدان، ياقوت الحموي، تحقيق عبد الله السريحي، المجمع الثقافي، أبوظبي، ٢٠٠٢ ج١
– معجم الدراسات القرآنية، د. إبتسام الصفار، جامعة بغداد ١٩٨٤
– معجم رجال الحديث، للسيد الخوئي، ط خامسة ١٩٩٢
– معجم الرموز والإشارات، الشيخ محمد رضا المامقاني، مجلة تراثنا بيروت ع٢،٣ سنة١٤٠٧
– المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، جمع وإعداد وتحرير د. محمد عيسى صالحية، معهد المخطوطات العربية، القاهرة ١٩٩٣
– معجم الشعراء، للمرزباني، تحقيق عبد الستار فراج، الهيئة العامة لقصور الثقافة
– معجم الشعراء الجاهليين، د. عزيزة فوال بابتي، دار صادر بيروت ط أولى١٩٩٨
– معجم الشعراء العباسيين، عفيف عبد الرحمن، دار صادر، بيروت ط أولى ٢٠٠٠
– معجم الشعراء المخضرمين والأمويين، د. عزيزة فوال بابتي، دار صادر بيروت ط أولى١٩٩٨
– معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط أولى٢٠٠٢
– المعجم الكامل في لهجات الفصحى، جمع وترتيب د. داود سلوم، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط أولى ١٩٨٧

– المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم الموصل ١٩٨٣

– معجم ما استعجم، أبو عبيد البكري، تحقيق مصطفى السقا، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ثالثة١٩٩٦

– معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. أحمد مطلوب، الدار العربية للموسوعات بيروت ط أولى ٢٠٠٦

– معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد اللبدي، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، بيروت، ط ثانية١٩٨٦

– معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ثالثة ٢٠٠٥

– معجم مصنفات القرآن الكريم، د. علي شواخ، دار الرفاعي، الرياض، ط أولى ١٩٨٣

– المعرَّب من الكلام الأعجمي، للجواليقي، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى١٩٩٨

– معرفة القراء الكبار، للذهبي، تحقيق بشار عواد وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤

– المعمرون والوصايا، أبوحاتم السجستاني، تحقيق عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦١

– مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ط أولى ٢٠٠٠

– مفاتيح العلوم، للخوارزمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط أولى ١٩٨٤

– مفتاح العلوم، السكاكي، ضبطه زكتب هوامشه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ثانية١٩٨٧

– مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان داوودي، دار القلم دمشق ط ثالثة٢٠٠٢

– المفصَّل في علم العربية، للزمخشري، دار الجيل بيروت ط ثانية

- المفصَّل في شرح المفصَّل (باب الحروف)، علم الدين السخاوي، تحقيق د. يوسف الحشكي، وزارة الثقافة، عمّان، ٢٠٠٢
- المفضليات، المفضل الضبي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط أولى٢٠٠٧
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، للعيني، بهامش خزانة الأدب، الطبعة الميرية ببولاق ط أولى
- مقامات أبي الفضل بديع الزمان الهمداني، شرحها الشيخ محمد عبده، تقديم جمال الغيطاني، مؤسسة أخبار اليوم
- مقاييس المقصور والممدود، أبو علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار إشبيليا بالرياض، ط أولى٢٠٠٣
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية١٩٨٢
- المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤
- المقتضب، للمبرد، مصورة المخطوط الذي نُشر عنه الكتاب وتاريخ نسخها ٣٤٧ هجرية
- المقرَّب ومعه مُثُل المقرَّب، ابن عصفور، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى١٩٩٨
- المقصور والممدود، لابن ولاد، عني بتصحيحه السيد بدر الدين النعساني، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ثانية١٩٩٣
- المقصور والممدود، لأبي علي القالي، تحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط أولى١٩٩٩

- المقصور والممدود، للفراء، حققه ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة بيروت ط ثانية١٩٨٨
- المقتنى في سرد الكنى، للذهبي، تحقيق محمد صالح المراد، مطابع الجامعة الإسلامية المدينة المنورة١٤٠٨
- المكتبة الألفية للسنة النبوية، مركز التراث للبرمجيات بعمّان الإصدار١،٥ سنة١٩٩٩
- مكتبة أهل البيت، مركز المعجم الفقهي بإيران ومركز المصطفى للدراسات الإسلامية بلبنان الإصدار الأول٢٠٠٥
- مكتبة النحو والصرف، مركز التراث للبرمجيات بعمّان الإصداران ١و ٣
- المكتفى في الوقف والابتدا، للداني ، تحقيق د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ثانية ١٩٨٧
- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط أولى١٩٩٦
- من اسمه عمرو من الشعراء، لأبي عبد الله محمد بن داود بن الجراح، تحقيق د. عبدالعزيز المانع، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط أولى١٩٩١
- المنازل والديار، أسامة بن منقذ، تحقيق مصطفى حجازي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة١٩٩٤
- المنتحل، للثعالبي،نظر فيه وصحح روايته أ؛مد أبوعلي، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة،
- المنتخب من غريب كلام العرب، لكراع النمل، تحقيق د. محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ط أولى١٩٨٩
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج بن الجوزي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٢
- منتهى الطلب، لابن ميمون، تحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت ط أولى١٩٩٩
- المنصف، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، ط أولى١٩٥٤

– منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ثالثة١٩٨٦

– الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، لأبي القاسم الآمدي، تحقيق د. عبد الله محارب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط أولى ١٩٩٠

– الموجز في لنحو، لابن السراج، حققه مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر بيروت

– الموسوعة الشعرية، المجمع الثقافي في أبوظبي٢٠٠٣

– الموشح، للمرزباني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي القاهرة

– الموضوعات، لابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية المدينة المنورة ط أولى١٩٦٦

– الموطأ، لمالك بن أنس، صححه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية

– الموفي في النحو الكوفي، للكنغراوي، شرحه بتعليقات توضح غوامضه محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق

– ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة بيروت ط أولى١٩٦٣

– الميزان في تفسير القرآن، السيد الطباطبائي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط خامسة١٩٨٣

– نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوَّض، ودار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى١٩٩٢

– نحو القراء، د. خديحة مفتي، إشراف د. عبد الفتاح شلبي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ط أولى ١٩٨٥

– نحو المازني، جمع وتوثيق ودراسة علي بن أحمد المازني، عالم الكتب الحديثة إربد الأردن ط أولى٢٠٠٨

– النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط١٢

– نزهة الألباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط ثالثة ١٩٨٥

- نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، للشريف الإدريسي، عالم الكتب بيروت ط أولى١٩٨٩
- نسب الخيل، لابن الكلبي، تحقيق د. نوري القيسي ود. حاتم الضامن، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية بيروت ط أولى١٩٨٧
- نسب قريش، لمصعب الزبيري، عني بنشره إ. ليفي بروفنسال، دار المعارف ط الثالثة
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، قدم له الشيخ الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أولى ١٩٩٨
- نضرة الإغريض في نصرة القريض، للمظفر العلوي، تحقيق د. نُهى عارف الحسن، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٧٦
- نفائس المخطوطات العربية في إيران، د. حسين علي محفوظ، مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد٣ الجزء١ ط ثانية ١٩٩٣ مصورة عن مايو ١٩٥٧
- نقائض جرير والأخطل، لأبي تمام، تحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت ط أولى٢٠٠٢
- نقائض جرير والفرزدق، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية بيروت ط أولى١٩٩٨
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف المغربية١٩٩٩
- نكت الهميان، للصفدي، منشورات الشريف الرضي، إيران ١٤١٣ (مصورة عن نشرة الجمالية١٩١١)
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، دار الفكر، بيروت
- نهج البلاغة، اختاره الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، الشيخ محمد عبده، مكتبة الألفين، الكويت، ط أولى١٩٩٠
- نهج الحق وكشف الصدق، للحسن بن يوسف المطهر الحلي، علق عليه الشيخ عين الله الحسني الأرموي، دار الهجرة إيران قم ط رابعة ١٤١٤

– النوادر، لأبي مسحل الأعرابي، عني بتحقيقه د. عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق١٩٦١

– النوادر في اللغة، أبوزيد الأنصاري، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، القاهرة ط أولى١٤٠١

– نور القبس المختصر من المقتبس، للحافظ اليغموري، تحقيق رودلف زلهايم، فرانتس شتاينر بفيسبادن ١٩٦٤

– الهمز، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق لويس شيخو، مجلة المشرق مجلد١٣ عدد٩، ١٠

– همع الهوامع، للسيوطي، عني بتصحيحه السيد محمد النعساني، منشورات الرضي – زاهدي، قم ١٤٠٥ (مصورة عن النشرة القديمة).

– الوافي بالوفيات، للصفدي، نشر فسبادن فرانزشتاينر النشرات الإسلامية، ١٩٧٤ وما بعدها

– الوحشيات، لأبي تمام، حققه عبد العزيز الميمني، دار المعارف ط ثالثة

– الوحوش، للأصمعي، تحقيق د. جليل العطية، عالم الكتب بيروت ط أولى١٩٨٩

– الورقة، لابن الجراح، تحقيق د. عبد الوهاب عزام وعبد الستار فراج، دار المعارف ط ثالثة

– الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي علي الجرجاني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، دار القلم بيروت

– الوسيط في تفسير القرآن المجيد، للواحدي، تحقيق محمد حسن الزفيتي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة١٩٩٩

– وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر بيروت

– ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن، لأبي عمر الزاهد المعروف بغلام ثعلب، حققه د. محمد التركستاني، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة ط أولى ٢٠٠٢.

* * *

٢١ - فهرس مقابلة صفحات المخطوط بصفحات المطبوع

صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع
٣٥ب	٦٥	٤٧ب	٩٧	٥٩ب	١٢٦
٣٦أ	٦٦	٤٨أ	٩٩	٦٠أ	١٢٧
٣٦ب	٦٧	٤٨ب	١٠٠	٦٠ب	١٢٨
٣٧أ	٦٨	٤٩أ	١٠٠	٦١أ	١٢٨
٣٧ب	٦٩	٤٩ب	١٠١	٦١ب	١٢٩
٣٨أ	٧٠	٥٠أ	١٠٢	٦٢أ	١٣٠
٣٨ب	٧١	٥٠ب	١٠٣	٦٢ب	١٣١
٣٩أ	٧١	٥١أ	١٠٤	٦٣أ	١٣٢
٣٩ب	٧٣	٥١ب	١٠٥	٦٣ب	١٣٣
٤٠أ	٧٤	٥٢أ	١٠٧	٦٤أ	١٣٤
٤٠ب	٧٥	٥٢ب	١٠٩	٦٤ب	١٣٥
٤١أ	٧٦	٥٣أ	١١٠	٦٥أ	١٣٦
٤١ب	٧٦	٥٣ب	١١٢	٦٥ب	١٣٧
٤٢أ	٧٧	٥٤أ	١١٢	٦٦أ	١٣٨
٤٢ب	٧٨	٥٤ب	١١٤	٦٦ب	١٣٩
٤٣أ	٧٩	٥٥أ	١١٥	٦٧أ	١٤٠
٤٣ب	٨٢	٥٥ب	١١٧	٦٧ب	١٤١
٤٤أ	٨٣	٥٦أ	١١٩	٦٨أ	١٤٣
٤٤ب	٨٤	٥٦ب	١٢١	٦٨ب	١٤٤
٤٥أ	٨٦	٥٧أ	١٢٢	٦٩أ	١٤٥
٤٥ب	٨٧	٥٧ب	١٢٣	٦٩ب	١٤٧
٤٦أ	٨٩	٥٨أ	١٢٤	٧٠أ	١٤٩
٤٦ب	٩٣	٥٨ب	١٢٤	٧٠ب	١٥٠
٤٧أ	٩٥	٥٩أ	١٢٥	٧١أ	١٥٢

صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع
٧١ب	١٥٣	٨٣ب	١٨٧	٩٥ب	٢١٥
٧٢أ	١٥٤	٨٤أ	١٨٨	٩٦أ	٢١٧
٧٢ب	١٥٦	٨٤ب	١٨٩	٩٦ب	٢١٩
٧٣أ	١٥٧	٨٥أ	١٩١	٩٧أ	٢٢٢
٧٣ب	١٥٩	٨٥ب	١٩٣	٩٧ب	٢٢٣
٧٤أ	١٦٠	٨٦أ	١٩٤	٩٨أ	٢٢٥
٧٤ب	١٦٢	٨٦ب	١٩٥	٩٨ب	٢٢٦
٧٥أ	١٦٤	٨٧أ	١٩٦	٩٩أ	٢٢٧
٧٥ب	١٦٥	٨٧ب	١٩٧	٩٩ب	٢٢٨
٧٦أ	١٦٦	٨٨أ	١٩٨	١٠٠أ	٢٢٩
٧٦ب	١٦٨	٨٨ب	١٩٩	١٠٠ب	٢٣١
٧٧أ	١٦٩	٨٩أ	٢٠١	١٠١أ	٢٣٢
٧٧ب	١٧٠	٨٩ب	٢٠٢	١٠٢أ	٢٣٥
٧٨أ	١٧٢	٩٠أ	٢٠٢	١٠٢ب	٢٣٦
٧٨ب	١٧٣	٩٠ب	٢٠٣	١٠٣أ	٢٣٧
٧٩أ	١٧٥	٩١أ	٢٠٤	١٠٣ب	٢٣٨
٧٩ب	١٧٦	٩١ب	٢٠٦	١٠٤أ	٢٣٩
٨٠أ	١٧٧	٩٢أ	٢٠٧	١٠٤ب	٢٤٠
٨٠ب	١٧٩	٩٢ب	٢٠٩	١٠٥أ	٢٤١
٨١أ	١٨١	٩٣أ	٢٠٩	١٠٥ب	٢٤٣
٨١ب	١٨٢	٩٣ب	٢١١	١٠٦أ	٢٤٣
٨٢أ	١٨٢	٩٤أ	٢١٢	١٠٦ب	٢٤٤
٨٢ب	١٨٤	٩٤ب	٢١٤	١٠٧أ	٢٤٥
٨٣أ	١٨٥	٩٥أ	٢١٥	١٠٧ب	٢٤٧

صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع
١٠٨أ	٢٤٨	١٢٠أ	٢٧٩	١٣٢أ	٣٣٣
١٠٨ب	٢٥٠	١٢٠ب	٢٨٠	١٣٢ب	٣٣٤
١٠٩أ	٢٥١	١٢١أ	٢٨٢	١٣٣أ	٣٣٦
١٠٩ب	٢٥٣	١٢١ب	٢٨٣	١٣٣ب	٣٣٨
١١٠أ	٢٥٤	١٢٢أ	٢٨٥	١٣٤أ	٣٣٩
١١٠ب	٢٥٧	١٢٢ب	٢٨٦	١٣٤ب	٣٤٠
١١١أ	٢٥٨	١٢٣أ	٢٨٧	١٣٥أ	٣٤١
١١١ب	٢٥٩	١٢٣ب	٢٨٨	١٣٥ب	٣٤٢
١١٢أ	٢٦١	١٢٤أ	٢٩٠	١٣٦أ	٣٤٣
١١٢ب	٢٦٣	١٢٤ب	٢٩٢	١٣٦ب	٣٤٤
١١٣أ	٢٦٤	١٢٥أ	٢٩٣	١٣٧أ	٣٤٦
١١٣ب	٢٦٤	١٢٥ب	٢٩٤	١٣٧ب	٣٤٧
١١٤أ	٢٦٦	١٢٦أ	٢٩٥	١٣٨أ	٣٤٧
١١٤ب	٢٦٦	١٢٦ب	٢٩٦	١٣٨ب	٣٤٨
١١٥أ	٢٦٧	١٢٧أ	٢٩٨	١٣٩أ	٣٤٩
١١٥ب	٢٦٩	١٢٧ب	٢٩٩	١٣٩ب	٣٥٠
١١٦أ	٢٧٠	١٢٨أ	٣٢٣	١٤٠أ	٣٥١
١١٦ب	٢٧١	١٢٨ب	٣٢٤	١٤٠ب	٣٥٣
١١٧أ	٢٧٢	١٢٩أ	٣٢٥	١٤١أ	٣٥٤
١١٧ب	٢٧٣	١٢٩ب	٣٢٦	١٤١ب	٣٥٦
١١٨أ	٢٧٤	١٣٠أ	٣٢٨	١٤٢أ	٣٥٧
١١٨ب	٢٧٦	١٣٠ب	٣٢٩	١٤٢ب	٣٥٧
١١٩أ	٢٧٧	١٣١أ	٣٣١	١٤٣أ	٣٥٨
١١٩ب	٢٧٨	١٣١ب	٣٣٢	١٤٣ب	٣٥٩

صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع
١٤٤أ	٣٦٠	١٥٦أ	٣٨٧	١٦٨أ	٤٠٩
١٤٤ب	٣٦١	١٥٦ب	٣٨٩	١٦٨ب	٤١٠
١٤٥أ	٣٦١	١٥٧أ	٣٩٠	١٦٩أ	٤١١
١٤٥ب	٣٦٢	١٥٧ب	٣٩١	١٦٩ب	٤١٢
١٤٦أ	٣٦٣	١٥٨أ	٣٩٢	١٧٠أ	٤١٣
١٤٦ب	٣٦٤	١٥٨ب	٣٩٣	١٧٠ب	٤١٣
١٤٧أ	٣٦٥	١٥٩أ	٣٩٤	١٧١أ	٤١٤
١٤٧ب	٣٦٦	١٥٩ب	٣٩٥	١٧١ب	٤١٥
١٤٨أ	٣٦٧	١٦٠أ	٣٩٦	١٧٢أ	٤١٦
١٤٨ب	٣٦٨	١٦٠ب	٣٩٧	١٧٢ب	٤١٧
١٤٩أ	٣٧٠	١٦١أ	٣٩٨	١٧٣أ	٤١٩
١٤٩ب	٣٧١	١٦١ب	٣٩٨	١٧٣ب	٤٢٠
١٥٠أ	٣٧٣	١٦٢أ	٣٩٩	١٧٤أ	٤٢١
١٥٠ب	٣٧٤	١٦٢ب	٤٠٠	١٧٤ب	٤٢٢
١٥١أ	٣٧٥	١٦٣أ	٤٠١	١٧٥أ	٤٢٣
١٥١ب	٣٧٥	١٦٣ب	٤٠٢	١٧٥ب	٤٢٤
١٥٢أ	٣٧٦	١٦٤أ	٤٠٣	١٧٦أ	٤٢٥
١٥٢ب	٣٧٨	١٦٤ب	٤٠٣	١٧٦ب	٤٢٦
١٥٣أ	٣٧٩	١٦٥أ	٤٠٤	١٧٧أ	٤٢٧
١٥٣ب	٣٨٠	١٦٥ب	٤٠٥	١٧٧ب	٤٢٩
١٥٤أ	٣٨١	١٦٦أ	٤٠٦	١٧٨أ	٤٣١
١٥٤ب	٣٨٣	١٦٦ب	٤٠٧	١٧٨ب	٤٣٣
١٥٥أ	٣٨٤	١٦٧أ	٤٠٨	١٧٩أ	٤٣٤
١٥٥ب	٣٨٦	١٦٧ب	٤٠٩	١٧٩ب	٤٣٦

صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع	صفحات المخطوط	صفحات المطبوع
١٨٠أ	٤٣٧	١٨٩أ	٤٥٨	١٩٨أ	٤٨٦
١٨٠ب	٤٣٨	١٨٩ب	٤٥٩	١٩٨ب	٤٨٧
١٨١أ	٤٣٩	١٩٠أ	٤٦٠	١٩٩أ	٤٨٨
١٨١ب	٤٣٩	١٩٠ب	٤٦١	١٩٩ب	٤٩٠
١٨٢أ	٤٤١	١٩١أ	٤٦٢	٢٠٠أ	٤٩١
١٨٢ب	٤٤٢	١٩١ب	٤٦٣	٢٠٠ب	٤٩٢
١٨٣أ	٤٤٣	١٩٢أ	٤٦٥	٢٠١أ	٤٩٣
١٨٣ب	٤٤٥	١٩٢ب	٤٦٧	٢٠١ب	٤٩٥
١٨٤أ	٤٤٦	١٩٣أ	٤٦٩	٢٠٢أ	٤٩٦
١٨٤ب	٤٤٧	١٩٣ب	٤٧١	٢٠٢ب	٤٩٧
١٨٥أ	٤٤٨	١٩٤أ	٤٧٢	٢٠٣أ	٤٩٨
١٨٥ب	٤٤٨	١٩٤ب	٤٧٤	٢٠٣ب	٤٩٩
١٨٦أ	٤٥٠	١٩٥أ	٤٧٥	٢٠٤أ	٥٠٠
١٨٦ب	٤٥١	١٩٥ب	٤٧٧	٢٠٤ب	٥٠٢
١٨٧أ	٤٥٣	١٩٦أ	٤٧٩	٢٠٥أ	٥٠٣
١٨٧ب	٤٥٥	١٩٦ب	٤٨٠	٢٠٥ب	٥٠٤
١٨٨أ	٤٥٦	١٩٧أ	٤٨٢	٢٠٦أ	٥٠٥
١٨٨ب	٤٥٧	١٩٧ب	٤٨٤	٢٠٦ب	٥٠٦

٢٢- فهرس محتويات الكتاب





مطبعة
مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية